

الموسوعة الشاملة في  
التعليق على

# قانون المرافعات

بإدارة الفقه والسنن القانونية وأحكام النقص

الجزء الخامس

المواد ٤٤١ - ٣٠١ مرافعات

الطابع بالكتابين عبارة عن - الفقه بالنقص - قانون التفتيش - التفتيش  
وما يتعلق به - إنشاء العمل - تنفيذ الأحكام والأحكام المتعلقة بالمرافعات

وكتور

## أحمد علي الجي

أستاذ قانون المرافعات - رئيس قسم القانون الخاص - جامعة القاهرة  
جامعة أسيوط السابق - محام بالنقص - محام بالقضاء  
محام على وسام الجمهورية

## طبعة الأولى للقضاة

الطبعة الثالثة

٢٠٠٤

المركز القومي

للأبحاث القانونية

٧٩٥٩٤٠٠ / ت

دار العدالة

لنشر والتوزيع

٢٩١٦١٣٥ / ت











الموسوعة الشاملة فى :

# التعليق على قانون المرافعات

بآراء الفقه والصيغ القانونية وأحكام النقض

الجزء الخامس

(المواد من ٢٤١ إلى ٣٠١ مرافعات)

(الطعن بالتماس إعادة النظر - الطعن بالنقض - قاضى التنفيذ -  
السند التنفيذى ومايتصل به - النفاذ المعجل - تنفيذ الأحكام  
والأوامر والسندات الرسمية الأجنبية )

دكتور

**أحمد هليجى**

أستاذ قانون المرافعات

رئيس قسم القانون الخاص

عميد كلية الحقوق - جامعة أسيوط السابق

محام بالنقض والإدارية العليا والدستورية العليا

محكم دولى معتمد - حائز على وسام الجمهورية

الطبعة الثالثة

طبعة منقحة ومزودة

تتضمن أحدث التعديلات التشريعية وأحدث أحكام محكمة النقض

٢٠٠٢

كل نسخة غير موقع عليها من المؤلف فهى مزودة

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

## بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَأَن احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتَنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَم أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِن كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾<sup>(٣)</sup>.

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(٤)</sup>. صدق الله العظيم

روى عن معاذ بن جبل رضى الله عنه أنه قال «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما بعثه إلى اليمن قال له: كيف تصنع إن عرض لك

---

(١) سورة المائدة - الآية ٤٩.

(٢) سورة الاعراف - الآية ٣.

(٣) سورة الأحزاب - آية ٣٦.

(٤) سورة النور - آية ٥١.

القضاء؟ قال معاذ: أقضى بما فى كتاب الله، قال صلى الله عليه وسلم: فإن لم يكن فى كتاب الله؟ قال معاذ: فبسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال صلى الله عليه وسلم: فإن لم يكن فى سنة رسول الله؟ قال معاذ: اجتهد رأيى ولا ألو<sup>(٥)</sup>، قال معاذ: فضرب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صدرى ثم قال صلى الله عليه وسلم: الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم<sup>(٦)</sup>.

صدق رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

---

(٥) لا ألو: أى أبذل غاية جهدى لا أقصر فى ذلك.

(٦) انظر: سنن أبى داود - ج٣ ص ٤١٢ و ٤١٣، الجامع الصحيح - ج٣ - ص ٦١٦، مسند الإمام أحمد ج٥ ص ٢٠٨، اعلام الموقعين لابن قيم الجوزية ج١ ص ١٠٢.

## مقدمة

نوضح فى هذا الجزء الخامس من هذا المؤلف الطعن بالتماس إعادة النظر، والطعن بالنقض، وقاضى التنفيذ، والسند التنفيذى ومايتصل به، وأطراف التنفيذ، والصورة التنفيذية، ومقدمات التنفيذ، والنفاذ المعجل، ووقف التنفيذ، وتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الرسمية الأجنبية، وذلك من خلال التعليق على المواد من ٢٤١ إلى ٣٠١ من قانون المرافعات، وسوف نوضح فى هذا التعليق آراء الفقه وأحكام محكمة النقض وما قد صدر من أحكام المحكمة الدستورية العليا المتعلقة بهذه المواد من قانون المرافعات.

والله تعالى ولى التوفيق،،،

المؤلف



## الفصل الثالث

### التماس إعادة النظر

#### (مادة ٢٤١)

«للخصوم ان يلتمسوا إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية في الأحوال الآتية:

- ١- إذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير في الحكم.
  - ٢- إذا حصل بعد الحكم إقرار بتزوير الأوراق التي بنى عليها أو قضى بتزويرها.
  - ٣- إذا كان الحكم قد بنى على شهادة شاهد قضى بعد صدوره بانها مزورة.
  - ٤- إذا حصل الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها.
  - ٥- إذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه.
  - ٦- إذا كان منطوق الحكم مناقضا لبعضه لبعض.
  - ٧- إذا صدر الحكم على شخص طبيعي أو اعتباري لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا في الدعوى وذلك فيما عدا النيابة الاتفاقية.
  - ٨- لمن يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حجة عليه ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها بشرط إثبات غش من كان يمثل أو تواطئه أو إهماله الجسيم».
- (هذه المادة تقابل المادة ٤١٧ من المادة ٤٥٠ / ١ من القانون السابق).

### المذكورة الإيضاحية:

«عدل المشروع الحالة السابعة من حالات الالتماس التي أوردتها المادة ٢٤١ منه وذلك لتعميم حكم البند ٧ من المادة ٤١٧ من القانون الحالي ليشمل كافة حالات النيابة القانونية والقضائية دون النيابة الاتفاقية، إذ إن النص القائم كان قاصرا على معالجة بعض حالات النيابة القانونية أو القضائية مثل حالة الحارس القضائي والسنديك ومصطفى الشركة، دون مبرر لهذا الإغفال.

وأضاف المشروع إلى المادة ٢٤١ منه حالة جديدة كانت من بين حالات اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم فى القانون القائم (م ١/٤٥٠ مرافعات)، إذ رؤى أنها فى حقيقتها ليست حالة من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة وإنما هى تظلم من الحكم من شخص معتبر ممثلا فى الخصومة- وإن لم يكن خصما ظاهرا فيها- فيكون التظلم من الحكم أقرب إلى الالتماس فى هذه الحالة منه إلى الاعتراض.

وجعل المشروع بدء الميعاد فى الحالة الجديدة التى أضيفت كفقرة ثامنة للمادة ٢٤١ من اليوم الذى ظهر فيه الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم وذلك ليحقق هذا النص حماية المحكوم عليه حماية فعلية (مادة ٢٤٢ من المشروع)».

### التعليق:

١- التعريف بالالتماس إعادة النظر وماهيته: التماس إعادة النظر طريق طعن غير عادى فى الأحكام الانتهائية أمام نفس المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لسبب أو أكثر، من الأسباب التى نص عليها القانون فى المادة ٢٤١ مرافعات على سبيل الحصر.



ويرفع الالتماس إلى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، لأن الالتماس يبنى على أسباب لو أن المحكمة تنبّهت إليها لتغيير حكمها، وإنما غابت عنها هذه الأسباب لسهو غير متعمد منها أو لسبب يرجع إلى فعل الخصوم، ويكفى تنبيهها إليه لتتدارك ما وقع منها من خطأ متى تبين سببه (رمزى سيف ص ٨٥٩).

ويجوز أن تكون المحكمة التي تنظر الالتماس مؤلفة من نفس القضاة الذين أصدروا الحكم المطعون فيه، وقد نص المشرع على ذلك في الفقرة الرابعة من المادة ٢٤٣ مرافعات، والالتماس طريق طعن غير عادي كما ذكرنا، وهو يتميز عن طرق الطعن العادية والمعارضة والاستئناف بأنه ليس مقصوداً به إصلاح الحكم الذي يتظلم منه الخصم، وإنما يرمى إلى محو الحكم ذاته ليعود مركز الملتزم في الخصومة إلى ماكان عليه قبل صدوره ويتمكن بذلك من مواجهة النزاع من جديد والحصول على حكم آخر بعد أن تخلص من قوة الشيء المقضى به. (محمد وعبد الوهاب العشماوى - ص ٩١٨ و ٩١٩).

ونتيجة لذلك فإنه لايجوز إلا على أساس أن المحكمة لم تخطئ عندما أصدرت حكمها، فإذا كان يبين من حكمها أنها قضت بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه عن قصد وعمد وأنها كانت محسرة على ماقضت به وأوردت له أسباباً في هذا الخصوص لم يجز التماس إعادة النظر في هذا الحكم وإنما يجب اللجوء إلى طريق النقض. (نيسل عمر - الطعن بالتماس إعادة النظر - بند ١١، محمد وعبد الوهاب العشماوى - بند ١٢٧٦).

والالتماس كالمعارضة في الأحكام الغيابية التي لاتجوز إلا في مسائل الأحوال الشخصية، من حيث كونه يعرض على نفس المحكمة التي أصدرت الحكم ولكنه يتميز عنها بكونه لايتناول إلا الأحكام الانتهائية،

وبكونه لا يقبل إلا استنادا إلى سبب من الأسباب التى ذكرها القانون على سبيل الحصر ويتميز عن الاستئناف بأنه لا يعرض على محكمة عليا بل يعرض على نفس القضاة الذين أصدروا الحكم، ويجب أن يستند دائما إلى سبب خاص (محمد وعبد الوهاب العشماوى - ص ٩١٨ و ٩١٩) منصوص عليه فى القانون، بينما الاستئناف يجوز رفعه من كل خصم يتضرر من الحكم لائ سبب كان، كما أن الاستئناف يرفع على محكمة أعلى من المحكمة التى أصدرت الحكم (راجع تفصيلات ذلك فى مؤلفنا: الطعن بالاستئناف).

٢- الأحكام الجائز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر: واضح من نص المادة ٢٤١ مرافعات - محل التعليق - أن الأحكام الجائز الطعن فيها بالالتماس هى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية، أى الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الثانية، أو من محاكم الدرجة الأولى فى حدود نصابها الانتهاى، أما الأحكام الابتدائية فلا يجوز الطعن فيها بالالتماس ولو شاب الحكم سبب من أسباب الالتماس، لأن هذه الأحكام قابلة للطعن فيها بالاستئناف فأولى بالمحكوم عليه أن يطعن فيها بالطريق العادى أى الاستئناف بدلا من الطعن فيها بطريق غير عادى، وعلى ذلك فإن الأحكام الابتدائية لا يجوز الطعن فيها بالالتماس حتى بعد فوات ميعاد الاستئناف وصيرورتها انتهائية، فالمحكوم عليه الذى يفوت ميعاد الاستئناف يمتنع عليه الطعن بالالتماس (رمزى سيف ص ٨٦٠، فتحى والى ص ٧٥٨)، وبعبارة أخرى الحكم الذى يقبل الطعن فيه بالالتماس يجب أن يكون انتهائيا من وقت صدوره.

فلذا كان الحكم يقبل الطعن بالاستئناف، فإنه عن طريق الاستئناف يمكن معالجة الخطأ المشوب به الحكم، ولا حاجة للطعن فيه بإعادة النظر (فتحى والى - ص ٧٥٨).

إذن لا يجوز الركون إلى طريق الطعن بالالتماس إلا بعد الركون لطرق الطعن العادية فإذا كان الحكم قابلاً للاستئناف وقوت الخصم ميعاد الاستئناف أو نزل عنه أو أقام الاستئناف ثم قضى بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد أو بسقوط أو ترك الخصومة فيه فلا يجوز الالتماس وكذلك الأمر إذا كان الملتمس قد قبل الحكم (محمد وعبد الوهاب العشماوى بند ١٢٧٨، رمزى سيف بند ٧٠٧ - أحمد أبو الوفا فى المرافعات بند ٦٣٢، كمال عبدالعزيز ص ٤٨٣، وقارن عبد الحميد أبو هيف - المرافعات بند ١٢٦٧ حيث يرى جواز الالتماس فى جميع الأحكام الانتهائية سواء كانت صادرة انتهائية من أول الأمر أو كانت ابتدائية وأصبحت نهائية لفوات ميعاد الاستئناف). وقد قضت محكمة النقض بعدم جواز الطعن بالطرق غير الاعتيادية فى الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى ولو كانت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية قد انقضت (نقض ١٩٦٩/٥/٢٧ طعن ٢٩٥ لسنة ٣٥ قضائية) ولكن يستثنى من ذلك الالتماس الذى يرفع وفقاً للبند الثامن من المادة ٢٤١ من يعتبر الحكم حجة عليه دون أن يكون قد أدخل أو تدخل فى الدعوى، إذ يجوز له رفع الالتماس فى حكم أول درجة الذى فوت المحكوم عليه ميعاد استئنافه. (نقض ١٩٨٥/١/٣١ - طعن ٢٣٣ لسنة ٥٠ قضائية، سنة ٣٦ ص ١٩٤، كمال عبدالعزيز الطعن الطبعة الثالثة سنة ١٩٩٥ ص ١٦١٢).

وإذا كان الحكم انتهائياً فإنه يجوز الطعن فيه بالالتماس، ويستوى أن يكون الحكم قابلاً للطعن بالنقض أو غير قابل له (فتحى والى - ص ٧٥٨)، كما يستوى أن تكون الأحكام الانتهائية صادرة من محكمة عادية أو محكمة استئنائية ما لم يمنع القانون المنشئ للمحكمة الاستئنائية المنظمة لها ولو عن طريق إعادة النظر بنص صريح فيه كما تقبل الأحكام الانتهائية إعادة النظر أياً كانت طبيعتها سواء كانت أحكام

الزام أو تقرير أو منشئة، وأيا كان مضمونها سواء كانت بقبول الدعوى أو بعد قبولها أو رفضها (موريل - المرافعات - بند ٣٤٦ ص ٥٠٢، فتحى والى ص ٧٥٩).

ويلاحظ أن الأحكام الانتهاائية يجوز الطعن فيها بالالتماس ولو كانت غيابية صادرة فى مسائل الأحوال الشخصية قابلة للطعن بالمعارضة، فيكون الحكم قد صدر غيابيا لا يمنع من اعتباره انتهاائيا مادام غير قابل للطعن فيه بالاستئناف، بالرغم من أن المعارضة طريق طعن عادى والالتماس طريق غير عادى، فالمشرع لم يطبق بالنسبة للمعارضة القاعدة التى طبقها بالنسبة للاستئناف، ومقتضاها أن قابلية الحكم للطعن فيه بطريق عادى ممانعة من الطعن فيه بطريق غير عادى.

كما أن الحكم الانتهاائى يجوز الطعن فيه بالالتماس ولو كان حكما صادرا أثناء سير الدعوى، وإنما لايجوز للخصم فى هذه الحالة أن يطعن فى الحكم فور صدوره، وإنما يطعن فيه بعد صدور الحكم المنهى للخصومة، ما لم يكن الحكم الصادر أثناء سير الدعوى من الأحكام الجائز الطعن فيها فور صدورها استثناء وفق للمادة ٢١٢ (راجع هذه الاستثناءات فى تعليقنا على المادة ٢١٢ مرافعات فيما مضى).

ويقتضى ذلك أن يكون الحكم المنهى للخصومة قابلا للطعن فيه بالالتماس بمعنى أنه مشوب أيضا بسبب من أسباب الالتماس، أما إذا كان الحكم الصادر أثناء سير الدعوى مشوبا بسبب من أسباب الالتماس وكان الحكم المنهى للخصومة غير مشوب بأى منها فيجوز الالتماس فى الحكم الصادر أثناء سير الدعوى وحده إذا كان إلغاء الحكم الصادر قبل انتهاء الخصومة يستتبع إلغاء الحكم المنهى للخصومة لاعتماده عليه، وإلا امتنع الطعن فيه لانعدام مصلحة الطاعن فى الطعن. (رمزى سيف

ص ٨٦٠ و ٨٦١، أحمد أبو الوفا- المرافعات - بند ٥٢٥، محمد وعبدالوهاب العشماوى ص (٩٢١).

ويجوز الطعن بالالتماس فى أحكام محكمة أول درجة متى صدرت بصفة انتهائية سواء صدرت فى حدود النصاب الانتهائى للمحكمة أو بالنظر إلى نص القانون على عدم جواز الطعن فيها، وذلك وفقا للتكليف الصحيح لطلبات الخصوم دون اعتداد بما أطلقوه على وقائع النزاع من أوصاف أو كيوف إذ العبرة هى بحقيقة الدعوى وموضوعها والطلبات الختامية فيها دون اعتداد بما أسيغه الحكم على نفسه من أوصاف، فإذا وصف الحكم نفسه خطأ بأنه غير انتهائى جاز الطعن عليه بالالتماس متى كان يعتبر وفقا لصحيح القانون حكما انتهائيا والعكس صحيح (نبيل عمر بند ٥٩ - ناشد حنا - التماس إعادة النظر ص ٧) إذ العبرة بالطلب دون نظر لما قضى به، فإذا كان المطلوب يدخل فى النصاب الانتهائى للمحكمة اعتبر الحكم انتهائيا وجاز الطعن فيه بالالتماس ولو كان الحكم قد قضى بما يجاوز ذلك النصاب والعكس صحيح كذلك. (كمال عبدالعزيز - ص ١٦١١).

وتنبغى ملاحظة أنه إذا كان الحكم مختلطا بأن تضمن قضاء فى حدود النصاب الانتهائى للمحكمة التى أصدرته وقضاء فيما يجاوز هذا النصاب، مع ارتباط أجزاءه ارتباطا لايقبل التجزئة فقد ذهب البعض إلى أن الأمر مرده إلى صاحب الشأن فإن اختار طريق الطعن بالالتماس فى الشق الانتهائى شمل طعنه الشق الآخر، وإن اختار الطعن بالاستئناف فى الشق غير الانتهائى فإن الأثر الناقل للاستئناف يطرح الشق النهائى من الحكم (نبيل عمر - بند ٦٧).

وفى حالة الاتفاق على اعتبار حكم أول درجة نهائيا، فإذا كان الاتفاق قد تم قبل صدور الحكم وفقا للمادة ٢١٩ مرافعات فإن الحكم يكون غير

قابل للاستئناف وبالتالي يكون انتهائيا فيجوز الطعن فيه بالالتماس، أما إذا كان الاتفاق قد تم بعد صدور الحكم فإن هذا الاتفاق لاينفى عن الحكم كونه كان غير انتهائى عند صدوره وبالتالي لايقبل الطعن بالالتماس فضلا عن أنه يتضمن الإقرار بقبول الحكم بحالته وأيا كانت العيوب التى شابته (نبيل عمر بند ٧٥).

ويجوز الطعن بالالتماس فى الأحكام الانتهائية ولو كانت قابلة للاستئناف استثناء بموجب المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ مرافعات، إذ جواز الطعن فيها بالاستئناف استثناء الحالات التى حددتها المادتان المذكورتان، لاينفى عنها وصف كونها انتهائية وهو مناط جواز الطعن فيها بالالتماس ومن ثم يجوز الطعن فيها بأى من الطريقتين أو بالطريقتين معا متى توافرت شروطهما (نبيل عمر بند ٧٢).

ويلاحظ أن الأحكام الصادرة قبل صدور الحكم المنهى للخصومة كلها تقبل الطعن فيها بالالتماس فى الحدود التى تجيز فيها المادة ٢١٢ مرافعات الطعن فى تلك الأحكام، وكما ذكرنا آنفا وبالتالي لايجوز الطعن بالالتماس فى تلك الأحكام ولو كانت صادرة برفض بعض الطلبات أو حسمت شقا من النزاع، ما لم تندرج تحت أحد الأنواع الأربعة من الأحكام التى أجاز فيها النص استثناء الطعن فى الأحكام التى تصدر قبل صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وليس الأحكام الوقئية والأحكام المستعجلة والأحكام الصادرة بوقف الدعوى، والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى. وإذا كان الحكم مختلما أى تضمن شقا يقبل الطعن وفقا للمادة ٢١٢ مرافعات وشقا لايقبل الطعن على استقلال، فإن كان بينهما ارتباط وثيق لايقبل التجزئة وجب الطعن فى الحكمين معا دون انتظار صدور الحكم المنهى للخصومة كلها (نبيل عمر بند ٦٩، كمال عبدالعزيز ص ١٦١٢).

وينبغي أيضا ملاحظة أن المطاعن التي تشوب الحكم الفرعى لايجوز الطعن بها فى الحكم فى الموضوع، فعند النظر فى شروط قبول طريق من طرق الطعن غير العادية يجب مراعاة ذلك فى كل حكم على حدة أو فى كل جزء من أجزاء الحكم فى نفس الدعوى، وكون الحكم مستوجبا للطعن فيه لا يؤثر على حكم آخر، إلا إذا كان الحكم الثانى مترتبا على صدور الحكم الأول. (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٦٣٢ ص ٩٢٧).

والتماس إعادة النظر فى الأحكام العسكرية يعتبر بديلا للطعن بالنقض، فهو يعرض على سلطة أعلى من السلطة التى صدقت على الحكم ويوفر الضمانات التى كفلها القانون عن طريق الطعن بالنقض .

(المذكرة الإيضاحية لقانون الأحكام العسكرية، نقض ١٧/١١/١٩٨١ طعن ١١٨٠ لسنة ٤٨ قضائية، سنة ٣٢ ص ٢٠٤٤، وأيضا نقض ٢٦/٣/١٩٨٧ طعن ١١٢٩ لسنة ٥٣ قضائية سنة ٣٨ ص ٤٥٢، ونقض ٥/١/١٩٨٦ طعن ١٥٤٧ لسنة ٥٢ قضائية).

**ويلاحظ أنه لايجوز الطعن فى أحكام محكمة النقض بالتماس إعادة النظر:**

إذ من المقرر وفقا للمادة ٢٧٢ مرافعات أنه لايجوز الطعن فى أحكام محكمة النقض بأى طريق من طرق الطعن ومؤدى ذلك أنه لايجوز الطعن عليها بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية باعتبارها نهاية المطاف فى الخصومة وذلك باستثناء ما نصت عليه المادة ١٤٧/٢ من قانون المرافعات من قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد قضاة المحكمة الذين أصدروا الحكم، وتأسيا على ذلك لايجوز الطعن على أحكامها بالتماس إعادة النظر. ويسرى الحظر الوارد فى المادة ٢٧٢ حتى لو تصدت محكمة النقض للموضوع وحكمت فيه بعد نقض الحكم المطعون فيه ومن ثم فلا يجوز بدوره الطعن عليه بالتماس إعادة النظر.

وقد حدث جدل فى الفقه حول جواز الطعن بالتماس فى الأحكام المستعجلة، فذهب رأى إلى عدم جواز الطعن بالالتماس فى الأحكام المستعجلة على أساس أن الحكم المستعجل قضاء وقتى يجوز تعديله بالرجوع فيه إلى المحكمة التى أصدرته أو إلى محكمة الموضوع إذا كان النزاع على الموضوع مطروحا عليها دون حاجة إلى الطعن فيه بالالتماس، فالحكم الوقتى له حجية وقتية وأثر لايتعلق بالموضوع، فالأحكام الوقتية الجائز تعديلها والرجوع فيها من جانب المحكمة التى أصدرتها بأن يطرح عليها النزاع من جديد بالإجراءات المعتادة لرفع الدعاوى بغير حاجة إلى الطعن فيها بطريق الالتماس، هذا فضلا عن أنه إذا كان الطعن بالالتماس لايقبل بالنسبة إلى الحكم الذى يقبل الطعن فيه بطرق الطعن العادية، فمن باب أولى لايقبل إذا كان من الجائز إعادة النزاع ابتداء أمام محكمة الدرجة الأولى. (من أنصار هذا الرأى: فنسان بند ٦٥٢ ص ٨٥٠، موريل بند ٦٤٦ ص ٥٠١، جلاسون جـ ٢ بند ٤٦١، محمد حامد فهمى بند ٧٢٩، أحمد أبو الوفاء المرافعات - ص ٩٢٧، فتحي والى - بند ٣٧٥ ص ٧٥٩. محمد على راتب بند ١٠١ ص ٢٤٤).

ولكننا لانؤيد هذا الرأى، لأنه لو صح هذا الرأى لما جاز الطعن فى هذه الأحكام بالاستئناف، فالقانون يجيز الطعن فى هذه الأحكام بالاستئناف، رغم أن حجج هذا الرأى تنطبق أيضا على الاستئناف، والراجع أنه يجوز الطعن فى الأحكام المستعجلة بالالتماس إذا كانت انتهائية وشابها سبب من أسباب الالتماس، شأنها فى ذلك شأن غيرها من الأحكام، كما أن الرأى الأول غير مقنع لأن تعديل الحكم الوقتى بدعوى مبتدأة مشروط بتغير الظروف التى صدر فيها، كذلك فإن نص المادة ٢٤١ - محل التعليق - يجيز الطعن بالالتماس بالأحكام الانتهائية أيا كانت سواء موضوعية أو وقتية، فالنص جاء عاما بحيث يتسع لها فلا يجوز الانتقاص منه بغير



نص، فإن في القول بأن الحماية التي تضيفها حماية وقتية لحين الفصل في النزاع من محكمة الموضوع هو قول محل نظر لأن الفصل في الالتماس بحسبانه طعنا على حكم مستعجل ستتبع فيه إجراءات القضاء المستعجل وستتقيد فيه المحكمة بما تقتضيه من قيود في الدعوى المستعجلة ومنها عدم المساس بأصل الحق وتوافر الاستعجال، بحيث إذا اتضح أن التثبيت من توافر إحدى حالات الالتماس يقتضى تحقيقا موضوعيا أو أن القول به فيه مساس بأصل قضت بعدم قبول الالتماس. ولعله من الصور التي لايجدى فيها تعليل الرأي العكسي الصورة التي تقضى فيها المحكمة بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه. (من أنصار هذا الرأي: رمزي سيف - ص ٨٦١، محمد وعبد الوهاب العشماوي - بند ١٢٨١ وهامشه، كمال عبدالعزيز - ص ٤٨٣ و ٤٨٤).

٣- الأحكام غير الجائز الطعن فيها بالالتماس وقاعدة عدم جواز الالتماس بعد الالتماس: يتضح لنا مما تقدم أن الأحكام الابتدائية أى غير الانتهائية لايجوز الطعن فيها بالالتماس.

٤- يمتنع الطعن بالالتماس في بعض الأحكام ولو قام بها سبب من أسبابه، إما لمنع المشرع الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن، وإما لنص المشرع على منع الطعن فيها بالالتماس: كالأحكام الصادرة من محكمة النقض، فلايجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بالالتماس لأنها تقبل الطعن بأى طريق (نقض ١١/٦/ ١٩٧٠ سنة ٢١ ص ١٠٣١)، ومن الأحكام التي منع المشرع الطعن فيها بالالتماس الأحكام الصادرة برفض الالتماس والأحكام التي تصدر بعد قبول الالتماس في موضوع الدعوى، ومنع الالتماس في الحكم الصادر برفض الالتماس أو في الحكم في موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس، ينصرف إلى الملتمس، كما ينصرف أيضا إلى الملتمس ضده عملا بالقاعدة المقررة في المعارضة

(رمزى سيف ص ٨٦٢)، ولا يجوز الطعن بالتماس إعادة النظر فى أحكام محكمة النقض.

(نقض ١٩٩٤/١/٢٠ طعن ٢٦٠٦ لسنة ٥٩ قضائية، وأيضا نقض ١٩٨٩/٦/٢٢ طعن ٢٧٤٥ لسنة ٥٧ قضائية لسنة ٤٠ الجزء الثانى -٦٦٣- ١٩٨٠/٣/٣١ طعن ١٣١٢ سنة ٤٧ قضائية- ٣١ ص ١٠٠٣، نقض ١٩٧٠/٦/٣٠ طعن ٣١٦ سنة ٤٠ قضائية لسنة ٢١ ص ١٠٩٢، نقض ١٩٧٠/٦/١١ طعن ٢٩٠، و٢٠٣ لسنة ٣٥ قضائية لسنة ٢١ ص ١٠٣١، نقض ١٩٦٩/١٢/٢ طعن ٢ لسنة ٣٨ قضائية لسنة ٢٠ ص ١١٢٧).

وينبغى ملاحظة أنه يمتنع الطعن بالالتماس فى الحكم الواحد مرة ثانية عملا بالقاعدة المقررة فى فقه المرافعات القائلة بأن الالتماس لا يجوز بعد الالتماس، ولو كان الطعن الثانى مبنيا على أسباب جديدة غير الأسباب التى بنى عليها الالتماس الأول، ولو كانت هذه الأسباب لم تتكشف إلا بعد الحكم بقبول الالتماس الأول أو رفضه. وأساس هذه القاعدة التى يقول بها الفقه والقضاء ضرورة منع تعدد طرق الطعن الواحد عن ذات الحكم حسما للنزاع حتى تستقر الحقوق المحكوم بها لأصحابها، ولكن منع الالتماس بعد الالتماس لايسرى إلا على الملتمس، أما المدعى عليه فى دعوى الالتماس فيجوز له أن يرفع التماسا إذا كان ميعاد الالتماس ممتدا (رمزى سيف ص ٨٦٢ و ٨٦٣، محمد وعبدالوهاب العشمائى بند ١٣٢٣، محمد حامد فهمى بند ٢٤٩، أحمد أبو الوفاء ص ٩٢٧ و ٩٢٩)، وقد قضت محكمة النقض بأنه لايجوز الطعن بطريق الالتماس فى حكم سبق الطعن فيه بهذا الطريق ولو لسبب آخر (نقض ١٩٧٧/١/٢٢ فى الطعن ٣٨٥ لسنة ٤٢ قضائية). وقد نص المشرع فى المادة ٢٤٧ مرافعات على أن الحكم الذى يصدر به نص

الالتماس أو الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعد قبوله لايجوز الطعن فى أيهما بالالتماس، ويذهب البعض فى الفقه إلى أنه لايجوز الطعن بالالتماس فى الحكم الابتدائى الذى استؤنف وحكم من محكمة ثانى درجة بتأييده بأسبابه، لأنه يجب رفع الالتماس عن الحكم الاستئنافى الذى أصبح مشوباً بنفس الخطأ الموجود بالحكم الأول (محمد وعبد الوهاب العشماوى - بند ١٢٨٢ ص ٩٢٢).

٥- لايجوز الالتماس الفرعى مدى جواز رفع التماس فرعى من الملتمس ضده قياساً على الاستئناف الفرعى من المستأنف عليه، بمعنى أن يكون للملتمس ضده أن يرفع التماساً بعد قبوله الحكم أو بعد فوات ميعاد الالتماس على أساس أنه إنما قبل الحكم أو فوت ميعاد الالتماس فيه اعتماداً على أن خصمه سوف لايطعن فيه بالالتماس: لم ينص القانون على جواز رفع التماس فرعى كما فعل بالنسبة للاستئناف. ولذلك فإن الراجع هو أنه لايجوز رفع التماس فرعى، لأن النص على جواز رفع استئناف فرعى ممن قبل الحكم أو فوت ميعاد استئنافه نص استثنائى جاء على خلاف القواعد العامة التى تقضى بأن قبول الحكم أو فوات ميعاد الطعن فيه مانع من الطعن، ولذلك لايجوز القياس عليه، لاسيما أن الالتماس طريق طعن غير عادى فلايجوز الترخيص فى قبوله، فالالتماس طريق غير عادى لايجوز التوسع فيه ولا قياس حالاته على غيره من طرق الطعن العادية، ومع ذلك نرى جواز إعادة الطعن بالالتماس بعد رفض التماس آخر إذا حدثت أسباب بعد الحكم بالرفض أو لم تكتشف إلا بعد هذا الحكم. (من هذا رأى أيضاً: أحمد أبو الوفاء المرافعات - بند ٦٣٦ ص ٩٣٨) ونقترح أن ينص المشرع على ذلك، وهو ما أخذ به المشرع الفرنسى فى قانون المرافعات الحالى فى المادة ٦٠٣ منه، وسوف نعود إلى الإشارة لذلك مرة أخرى عند تعليقنا على المادة ٢٤٧ مرافعات).

فلا يقبل الالتماس الفرعى وذلك لأن القانون لم يصرح بجوازه كما فعل بالنسبة للاستئناف الفرعى، ولأن الأصل ألا يقبل الطعن فى الأحكام إلا فى الميعاد الذى حدده له القانون وفقاً للمادة ٢١٥ مرافعات. (أحمد أبو الوفاء المرافعات - ص ٩٣٦، رمزى سيف ص ٨٦٢، محمد وعبد الوهاب العشماوى - بند ١٢٨٥ ص ٩٢٤ و ٩٢٥).

وقد ذهب رأى مرجوح فى الفقه الفرنسى إلى جواز رفع الالتماس الفرعى ولو مضى ميعاد الالتماس الأصلى باعتبار أن الخصم لم يرض بالحكم المعيب إلا باعتبار أن خصمه قد رضى به فإذا انتهى هذا الاعتبار جاز له رفع الالتماس، وذلك قياساً على الاستئناف الفرعى ولتوفر حكمة التشريع فى الحالتين، ولكن هذا رأى ليس له أنصار فى الفقه المصرى، كما أنه لم يأخذ به القضاء المصرى بل المعمول به هو رأى الأول القائل بعدم جواز الالتماس الفرعى لعدم النص قانوناً.

٦- الخصوم فى الالتماس: شروط الملتمس وشروط الملتمس ضده: سبق أن أوضحنا عند تعليقنا على المادة ٢١١ مرافعات فيما مضى الشروط الواجب توافرها فى الطاعن والمطعون ضده. وهذه الشروط تنطبق على الملتمس والملتمس ضده، فقد وردت المادة ٢١١ ضمن مواد الأحكام العامة فى طرق الطعن وهى واجبة التطبيق فى حالة الالتماس باعتباره طريقاً من طرق الطعن تجرى عليه القواعد التى أوردها المشرع فى الفصل الخاص بالأحكام العامة (راجع تعليقنا على المواد ٢١١ إلى ٢١٨ مرافعات)، ونشير هنا إلى أنه تطبيقاً لهذه القواعد، يشترط فى الملتمس أن يكون خصماً فى الدعوى بنفسه أو بواسطة غيره فلا يجوز للنيابة كخصم منضم أن تلجأ إلى الالتماس، وأن يكون ذا مصلحة فى إبطال الحكم والعبرة فى ذلك بوقت صدور الحكم لا وقت الطعن. وأن يكون ذا أهلية، وألا يكون قد سبق وقبل الحكم.

ويشترط فيمن يوجه إليه الالتماس أن يكون خصما في الحكم أو خلفا عاما له أو من خلفائه الخاصين الذين كان يمثلهم في الخصومة (محمد وعبد الوهاب العشماوى بند ١٢٨٣ وبند ١٢٨٤).

٧- أسباب الطعن بالالتماس: نص القانون في المادة ٢٤١ مرافعات - محل التعليق - على حالات التماس إعادة النظر أى أسبابه، وهى ثمانية أسباب، وقد حددها القانون على سبيل الحصر (نقض ١٩٨٤/١٢/٢٤ طعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٠ قضائية، نقض ١٩٦٨/٣/٥ سنة ١٩ ص٤٩٧) لأن الالتماس كما ذكرنا طريق غير عادى للطعن فى الحكم، ولذلك أسبابه محددة ومحصورة فى صلب المادة ٢٤١ مرافعات، فلا يجوز القياس عليها، لأن الأصل هو أن المحكمة متى فصلت فى نزاع فلا يجوز لها إعادة النظر فيه، إنما أجاز المشرع لها استثناء فى حالات معينة - تصحيح حكمها رجوعا إلى الحق والعدل.

ويلاحظ هنا أنه لايجوز رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم استنادا إلى الزعم بعدم صحة التمثيل القانونى أو الغش أو التواطؤ إذ سبيل التمسك بذلك هو التماس إعادة النظر، وفى هذا الصدد قضت محكمة النقض بأن أسباب العوار التى تلتحق بالأحكام سبيله الطعن عليها، وأن شرط رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم تجرد الحكم من أركانه الأساسية ادعاء عدم تمثيل الخصم صحيحا فى الدعوى أو غشه أو تواطؤه. سبيله. التماس إعادة النظر، (مادة ٨,٧/٢٤١ مرافعات)، (نقض ١٩٨٧/١/٢٢ طعن ٧٢ سنة ٥١ قضائية)، وقضت أيضا بأن الغش بفرض وقوعه لايعتبر سببا لإلغاء الأحكام الانتهائية عن طريق رفع الدعوى المستقلة أو فى صورة رفع الدعوى المبتدأة، وإنما هو سبب لالتماس إعادة النظر فى الحكم الصادر فيها. (نقض ١٩٩٠/١١/٢٠ طعن ١٦٢ سنة ٥٨ قضائية).

ويتحدد نطاق الالتماس بما بنى عليه من أسباب تندرج تحت بنوده المادة ٢٤١ - محل التعليق - ونطاق الالتماس يتحدد بالأسباب التي ينبني عليها داخله فما نص عليه القانون على سبيل الحصر. (نقض ١٩٦٨/٣/٥ طعن ٣٠٢ سنة ٣٣ قضائية سنة ١٩ ص ٤٨٧).

وجدير بالذكر أن بعض أسباب الالتماس الواردة في المادة ٢٤١ يمكن أن تؤدي إلى قابلية الحكم للطعن فيه بالنقض أو بالتماس إعادة النظر، ونبغي في هذا الصدد ملاحظة ما يأتي:

أ- أن الحكم النهائي إذا كان يقبل النقض كما يقبل الالتماس، فإن تحديد نطاق كل من الطريقتين كون على أساس أن التماس إعادة النظر يفترض أن القاضي عند إصداره الحكم الباطل قد أصدره بغير علم أو بغير إدراك للواقع أو لحكم القانون، أما إذا كانت المخالفة بإدراك كامل من القاضي، فهو لم يطبق القانون مقدرًا خطأً. أن هذا ليس حكم القانون، كأن تقضى المحكمة بالفوائد قاصدة إلى القضاء بها دون طلب، أو تقضى بما يجاوز الطلب وهي مدركة ما قدم لها من طلب وأنها تجاوز هذا الطلب - فإن الطريق يكون هو الطعن بالنقض (نقض تجارى ١٩٨٨/٣/٢٨ فى الطعن رقم ٢٣٩٠ السنة ٥١ ق - ونقض مدنى ١٩٨١/١/٢٦ فى الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ ق، ونقض ١٩٨٢/١/١٧ فى الطعن ١١١ لسنة ٥١ ق، ونقض ١٩٧٨/١/٢٥ فى الطعن ٧٥٤ لسنة ٤٠، ونقض ١٩٧٤/٤/١٤ لسنة ٢٥ ص ٦٨١ رقم ١٠٩، ونقض ١٩٧٢/٣/١١ سنة ٢٣ ص ٣٩٤، وموريل بند ٦٤٨ ص ٥٠٣، فنسان: بند ٦٥٣ ص ٨٥١ حاشية ٧، فتحي والى بند ٣٧٦ ص ٧٥٩ وهامش ٧ بها).

ب - أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بصفة انتهائية إذا شابه عيب يبطله مما يعتبر فى نفس الوقت سببا للالتماس، فإنه إذ يقبل الطعن

بالاستئناف لا يقبل الطعن - رغم توافر السبب - بالتماس إعادة النظر.  
(رمزى سيف: بند ٨٦٣ ص ٨٧١، فتحى والى الإشارة السابقة).

وسوف نوضح الآن بالتفصيل الأسباب الثمانية للتماس إعادة النظر فيما يلى:

٨- السبب الأول للطعن بالالتماس: الغش الصادر من الخصم المؤثر فى الحكم: وفقا للفقرة الأولى من المادة ٢٤١ مرافعات - محل التعليق - فإنه يعتبر سببا من أسباب الطعن بالالتماس وقوع غش من الخصم كان من شأنه التأثير فى الحكم، ولتوافر هذا السبب ينبغى أن تتحقق الشروط التالية:

أ- الشرط الأول: أن يحدث غش: ويقصد بالغش العمل الاحتيالى المخالف للنزاهة الذى يكون من شأنه تضليل المحكمة، وصور الغش كثيرة تختلف باختلاف الأحوال، ومثلها سرقة المراسلات التى يرسلها الخصم إلى محاميه ومنع وصول تعليمات الخصم إلى وكيله، والعمل على عدم وصول الإعلان إلى المعلن إليه. والاتفاق مع وكيل الخصم إضرارا بموكله، وإرشاد الشهود أو التأثير عليهم وحلف اليمين كذبا وغير ذلك وإذا كان مجرد الكذب على الخصم لا يعتبر غشا يبرر الطعن فى الحكم بالالتماس، وإذا كان على الخصم أن يفند أقوال خصمه ويبين ما فيها من مجافاة للحقيقة، إلا أن القضاء يميل إلى اعتبار الكذب المتعمد فى رواية الوقائع المهمة وإخفاء الحقائق القاطعة المجهولة من الخصم الآخر غشا مفسدا للحكم يجيز الطعن فيه، واعتبار الأفعال التى أتاها الخصم غشا أمر متروك لتقدير المحكمة (رمزى سيف - بند ٦٧٧ ص ٨٦٢ و٨٦٤).

فالغش يشمل كل أنواع التدليس والمفاجأة والوسائل التى تستعمل بواسطة خصم فى مواجهة خصم آخر بقصد تضليل المحكمة وإيقاعها

فى الخطأ، كما إذا منع الخصم وصول الإعلان إلى من أعلن إليه كما ذكرنا آنفاً وإذا اتفق مع محامى خصمه على خيانة موكله، أو إذا استعمل وسائل الإكراه ليمنع خصمه من إبداء دفاعه.

والغش يتوجه إلى أحد مصادر معلومات القاضى أو يؤدي إلى منع الخصم من حقه فى الدفاع كتعمد الخصم إخفاء قيام الخصومة عن خصمه للحيلولة دون مثوله فى الدعوى وإبداء دفاعه فيها (نقض ١٩٨٥/٦/٢ - طعن رقم ٢٠٩ لسنة ٥٢ قضائية)، ويعتبر غشا الوسائل الاحتمالية فلا يعد كذلك مجرد الكذب أو استعمال حيلة مشروعة أثناء الدفاع، أو السكوت بعض الوقت عن إبداء دفاع معين (فتحى والى بند ٣٧٦ ص ٧٦٠ والمراجع المشار إليها فيه)، أو العدول عن تعديل الطلبات متى تم وفقاً للقانون (نقض ١٩٦٦/٢/٢٤ سنة ١٧ ص ٤٦٧). كما لا يعتبر غشا حلف يمين كاذب (فتحى والى - ص ٧٦١ والمراجع المشار إليها فيه) إذ لا يعتبر الحنث فى اليمين الحاسمة غشا لأن موجهها لا يملك إثبات كذبها ويتقيد بنتائج الحلف ولو كان كاذباً ما لم يكن توجيه اليمين نتيجة أعمال الغش الصادرة من خصمه ففى هذه الحالة يجوز لموجه اليمين طلب التماس الحكم الصادر ضده مستنداً إلى هذا الوجه، وذلك باعتبار أن الصلح الناتج عن توجيه اليمين قد شابه غش يجعله باطلاً فإذا كان قد صدر حكم بناء على هذا الصلح الباطل جاز التماس هذا الحكم لبنائه على غش صدر من الخصم وترتب عليه صدور حكم لمصلحته، (جارسونيه المرافعات ج٢ ص ٧٨٥، محمد وعبدالوهاب العشماوى بند ١٢٩٠ ص ٩٣٠)، وتقدير ما يعتبر غشا وما لا يعتبر أمر يخضع لتقدير المحكمة التى يرفع إليها الالتماس (رمزى سيف - بند ٦٧٧ ص ٨٦٣، وفتحى والى - الإشارة السابقة، محمد وعبدالوهاب العشماوى بند ١٢٨٨ ص ٩٢٧).



فالفش بالمعنى الذى قصده المءة ٢٤١ مرافعات - محل التعليق - فى فقرتها الأولى هو كل أعمال التءليس والمفاجآت الكاذبة التى يعمد إليها الخصم لىخدع المحكمة ويؤثر بذلك فى اعتقءاءها، فتتصور الباطل صحيحا وتحكم بناء على هذا التصور لصالح من ارتكب الفش ضد الملتمس (حكم محكمة القضاء الإدارى ١٩٥٢/٤/١ مجموعة أحكام المحكمة السنة ٧ ص ٨٠٥ حكم رقم ٤٧٥).

وتحديد هذه الأعمال لمعرفة مايعتبر غشا وما لايعتبر قد يكون دقيقا فى كثير من الأحيان، ويحسن - كما ذكرنا آنفا- ترك هذا الأمر لتقدير المحكمة حسب ظروف كل حالة (محمد وعبدالوهاب العشماوى ج٢ ص ٩٢٧)، وإنما ينبغى ملاحظة أن مجرد الغبن الذى يصيب الخصم من الحكم لايكفى لتكوين الفش، لأن الغبن ليس سببيا من أسباب إبطال العقود فمن باب أولى لآتأثير له فى الأحكام. كذلك من المتفق عليه أن مجرد إنكار المدعى عليه لدعوى خصمه لايكفى لاعتباره غشا مجيزا للالتماس (حكم محكمة كوم حمادة الجزئية ١٩٣٠/١٠/٢١ المحاماة السنة ١١ ص ٤٢٠ رقم ٢٣٠)، كذلك تفنن الخصم فى أساليب دفاعه لايكفى لتكوين الفش، المجيز للالتماس (استئناف مختلط ١٩٣٤/٢/٨ المحاماة السنة ١٥ ص ٣٨٩ رقم ١٨٥ قسم ثان)، وذلك لأن الالتماس ليس طريقا عاديا للطعن يتدارك به الخصم مافاته من دفاع وفى فرنسا قضى بأنه يكفى لقيام الفش أن يلتزم الخصم السكوت بالنسبة لواقعة معينة بقصد الخداع (نقض فرنسى دائرة العرائض ١٩٣١/٦/٨ مشار إليه بدالوز العملى ج٢ ص ٦٨٥ بند ١٠)، وعلى شرط أن يبدو السكوت على نحو يؤكد صحة الواقعة بقصد الوصول إلى النتيجة التى رغب الخصم فى الاستقءاء منها (حكم محكمة باريس ١٩٤٦/٦/٥ - مشار إليه بدالوز العملى ج٢ ص ٦٨٥ بند ١٠) ويستوى أن يصدر هذا

السكوت أو التأكيد من الخصم أو وكيله فى الدعوى (دالوز العملى جـ ٢ ص ٦٨٥ بند ١١ وحكم محكمة القضاء الإدارى المصرية ١١/٣/١٩٥٢ مجموعة أحكام المحكمة السنة ٧ ص ٦٤٢ قاعدة رقم ٢٧٧)، ومن الأمثلة الأخرى على حصول الغش المجيز طلب الالتماس مايلى:

(أ) إذا منع الخصم وصول الإعلانات الرسمية إلى المقصود إعلانهم.  
(ب) إذا حصل على التعليمات التى بعثها الخصم إلى المحامى عنه وحال دون وصولها إليه.

(ج) إذا رفع دعوى ضد شخص مع أنه سبق أن رفعها ضد مورث هذا الشخص وخسرها ولكنه أخفى هذا الحكم السابق وكان خصمه يجهله. ولكن يلاحظ هنا أنه إذا كان الحكم الثانى مخالفاً للاول وشروط قوة الشئ المقضى به متوافرة فالاستئناف جائز ولا محل لطلب الالتماس.

(د) إذا تنازل بطريقة صورية عن دعوى حتى يوهم خصمه أنه عدل عن النزاع ثم عاد إلى المخاصمة بعد ضياع وسائل الدفاع التى عنده.

(هـ) إذا حصل شخص على حكم بإلغاء بيع بدعوى أنه صدر من قاصر وتبين بعد ذلك أن هذا القاصر كان بالغاً.

(و) إذا حصل صلح بين الخصوم ترتب عليه أن بعضهم اعتقد أن النزاع إنتهى بعقد الصلح وانقطع عن الحضور للمحكمة وانتهز الخصم فرصة عدم حضور خصمه المترتب على الصلح وترافع فى الدعوى بغير أن يشير للصلح وقضت له المحكمة بطلباته حضورياً. (جارسونيه المرافعات ص ٧٨٤ بند ٤٦٥، محمد وعبدالوهاب العشماوى جـ ٢ ص ٩٢٩ وهامش رقم ٤ بها).

ولكن لايجوز التماس إعادة النظر تحت شعار تسميته إقناع المحكمة ببرهان غشا، إذ إن برهنة الخصم على دعواه بالحجج المعلومة لخصمه حق

لكل خصم فى دعوى يفتح به باب الدفاع والتتوير للمحكمة أمام الخصم الآخر وليس ذلك من الغش فى شىء. (نقض مدنى ١٩٧٥/٢/٢٢ سنة ٢٦ ص ٤٥٧، ونقض ١٩٦٦/١١/٣٠ سنة ١٧ ص ١٧٥٨، نقض ١٩٤٧/٢/١١ - مجموعة ٢٥ سنة ١٦ رقم ٢ ص ٢٩٥)، وإنما يعتبر غشا إذا عمد الخصم إلى إغواء الشهود أو تهديدهم حتى حملهم على إنكار ما هو فى مصلحة خصمه (محمد وعبد الوهاب العشماوى ج ٢ ص ٩٢٩، نقض ١٩٤٧/٢/١١ مجموعة ٢٥ سنة ١٦ رقم ٢ ص ٢٩٥).

ب - الشرط الثانى: أن يصدر الغش من الخصم المحكوم له أو من ممثله: فينبغى أن يقع الغش من المطعون ضده (نقض ١٩٩٤/٤/٢١ ص ٥٢٩٣ و ٤٨٠٩ لسنة ٦٢ قضائية، ونقض ١٩٣٩/١٠/١٩ - مجموعة أحكام النقض فى ٢٥ سنة ١٦ بند ١ ص ٢٩٥، حكم محكمة القضاء الإدارى فى ١١/٣/١٩٥٣ مجموعة أحكام هذه المحكمة السنة ٧ رقم ٣٧٧ رقم ٦٤٢، ونقض ١٩٦٦/٢/٢٤ لسنة ١٧ ص ٤٦٧)، أو وكيله، أما الغش الذى يقع من الغير فلا يصلح سببا للالتماس ما لم يكن الخصم شريكا فيه، وينبنى على ذلك أنه إذا صدر حكم لمصلحة محكوم لهم متعددين وكان قد صدر غش من أحدهم دون اشتراك الآخرين فيه فإن الطعن فى الحكم بالالتماس لا يتناول من الحكم إلا ما كان فى صالح من صدر منه الغش دون زملائه من المحكوم لهم الذين قضى لهم (رمزى سيف - بند ٦٧٧ ص ٨٦٤).

فلا تأثير للغش الذى يصدر من الغير مهما كان له من الأثر فى الحكم، ويترتب على وجوب أن يكون الغش صادرا من الخصم أن الالتماس لا يتناول من الحكم إلا ما هو فى صالح من صدر منه الغش ولو كان معه أشخاص آخرون قضى لمصلحتهم بالحكم المذكور (محمد وعبد الوهاب العشماوى - ج ٢ بند ١٢٩٢ ص ٩٣١).

ويعتبر الغش صادرا من الخصم إذا كان قد صدر من أشخاص يعملون لمصلحته وبطريق النياية عنه كالمحامى أو الوكيل (جارسونيه جـ ١ بند ٤٦٦، وجلاسون جـ ٢ بند ١٠٥٩) أو بالاشتراك معه ولكن أعمال الغش التى تصدر عن الوكيل خارجا عن الخصومة لا يحتج بها على الموكل ما لم يكن قدم علم بها واستغلها فى استصدار حكم لمصلحته. كما يعتبر فى حكم الغش الصادر من الخصم ما يصدر من الأشخاص الذين هو مسئول عنهم مدنيا (جارسونيه الإشارة السابقة، جلاسون الإشارة السابقة)، أو هم مسئولون عنه، ولو لم يكونوا خصوما فى الدعوى الموجهة إليه. (محمد وعبد الوهاب العشماوى بند ١٣٩٢ ص ٩٣١).

إذن يجب أن يصدر الغش من المحكوم له أو من مثله، سواء كان ممثلا قانونيا أو اتفاقيا. وينسب الغش إلى الخصم ولو صدر من الغير إذا كان الخصم قد ساهم فيه أو استعمله علما به (فتحى والى ص ٧٦١ والمراجع المشار إليها فيه). ويتصور أن يكون الغش فى صورة تواطؤ بين الخصم وبين ممثل الطاعن (موريل - بند ٦٤٧ ص ٥٠٢، فتحى والى - الإشارة السابقة)، ويثور التساؤل عما إذا كان يعتبر غشا تواطؤ الخصمين فيما بينهما لإخفاء الحقيقة عن القاضى؟ يذهب البعض فى الفقه إلى هذا على أساس أن التواطؤ غشيان (غش من كل من الخصمين) لا غش واحد، فيجب - من باب أولى - أن يجيز لكل من الخصمين الطعن بالتماس إعادة النظر. ولكن رأى الراجح أن تواطؤ الخصمين لا يعتبر غشا وفقا للمادة ١/٢٤١ مما يبرر إعادة النظر. ذلك أن المشرع يفترض لإمكان إعادة النظر ألا يكون الطاعن عالما بالغش أثناء الخصومة، ولهذا يجعل ميعاد الطعن من يوم اكتشاف الغش، ولا شك فى علم المتواطئ بالغش المشترك فيه. فليس له - أن رأى مصلحته فى الطعن - أن يلتمس

إعادة النظر بعد صدور الحكم (فتحي والى ص ٧٦١ والمصادر المشار إليها فيه).

جـ - الشرط الثالث: أن يحصل الغش في مواجهة المحكوم عليه.

د - الشرط الرابع: يجب أن يكون الغش خافيا على الملتمس حتى صدور الحكم المطعون فيه: فينبغي أن يكون الغش قد خفى على الملتمس، ولم يدحضه لجهله به وإخفاء أمره عليه، فإذا أثبت أن المحكوم عليه كان مطلعاً على أعمال خصمه، ولم يناقشها أو كان في مركز يسمح بمراقبة تصرف خصمه، ولم يبين أوجه دفاعه فإنه لا وجه للالتماس (نقض ١٩٩٤/٤/٢١ - طعن رقم ٤٨٠٩ وطعن رقم ٥٢٩٣ لسنة ٦٢ قضائية)، وإذا كان الملتمس عالماً بالغش وتناوله في دفاعه، ورجحت المحكمة بشأنه قول خصم على آخر وعلى أساسه حكمت له اقتناعاً منها ببرهانه، فلا يصلح سبباً للالتماس. (نقض ١٩٨١/٥/٢٥، طعن ١٧١ لسنة ٤٨ ق، فتحي والى - ص ٧٦٢).

فخفاء الغش على الملتمس يقتضى ألا تكون الوقائع المدعى بأنها تكون الغش قد سبق عرضها، ومناقشتها أمام المحكمة بين طرفي الخصومة. (نقض ١٩٥٢/٤/١٥، منشور في المحاماة - سنة ٣٤ - ص ٧٣٤).

إذن يجب ألا يكون المحكوم عليه عالماً بذلك الغش أثناء الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه (نقض ١٩٨٦/١/١٤، سنة ٥٢ ق، محكمة القضاء الإداري ١٩٥٢/١/١، المحاماة ٣٤ ص ٩٩، ونقض ١٩٤٧/١٢/١١، مجموعة القواعد القانونية ٥ ص ٥٠٢، ونقض ١٩٤٢/١٢/٣١ - مجموعة القواعد القانونية ٤ ص ٢٣، ونقض ١٩٥٢/٤/١٧، السنة ٣ ص ٩٢٣، ونقض ١٩٦٦/٢/٢٤، السنة ١٧

ص ٤٦٧)، وألا تكون الخصومة السابقة قد تعرضت لهذا الغش، وتناوله الحكم الصادر فيها (نقض ١١/٣٠/١٩٦٦، سنة ١٧ ص ١٧٥٨، واستئناف القاهرة ٢٩/٥/١٩٦٢، المجموعة الرسمية السنة ٦٠ ص ١٠١٠ ونقض ٢/٢٤/١٩٦٥، سنة ١٧ ص ٤٦٧)، فالغش المجيز للالتماس هو الذى يكون خافيا على الخصم طيلة سير الخصومة، وحتى صدور الحكم بحيث لم تتح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وتنوير المحكمة فى حقيقته لجعله به، فتأثر به الحكم (نقض ١١/١٢/١٩٤٧، مجموعة ٢٥ سنة جـ ١ ص ٢٩٥ رقم ٣)، أما ما تناولته الخصومة، وكان محل أخذ ورد بين طرفيها، وعلى أساسه رجحت المحكمة قول خصم على آخر وحكمت له اقتناعا منها ببرهانه (نقض ١١/٢/١٩٤٧، مشار إليه آنفا)، فإنه لا يجوز التماس الحكم بناء عليه، ولو كان غشا، لأن الخصم كان على علم به (نقض ١٧/٤/١٩٥٢، مجموعة ٢٥ سنة جـ ١ ص ٢٩٥ رقم ٣، نقض ٣١/١٢/١٩٤٢، مجموعة ٢٥ سنة ص ٢٩٦ رقم ٤، محمد وعبد الوهاب العشماوى - جـ ٢ بند ١٢٩٣ ص ٩٣٢)، كذلك إذا ظهر الغش قبل صدور الحكم ومع ذلك لم يثره الخصم فإنه لا يقبل منه التماس بعد ذلك استنادا إليه.

ومع ذلك يقبل الالتماس بناء على غش ظهر قبل صدور الحكم إذا كان الخصم الذى علم به فى حالة يستحيل معها عليه كشف حقيقته للمحكمة أو كان علمه به ناقصا أو مبهما (محمد وعبد الوهاب العشماوى الإشارة السابقة، استئناف مختلط ٢٦/٤/١٩٣٨، منشور فى المحاماة سنة ١٩ ص ٦٠٠ رقم ٢٤٧).

هـ - الشرط الخامس: أن يكون الغش قد أثر فى حكم المحكمة: أى أثر فى إصدار الحكم، أى أن يكون الغش قد أثر فى رأى المحكمة بحيث يتضح أنه لولا الغش لتغير حكم المحكمة، وقد عبر القانون عن ذلك بقوله

«من شأنه التأثير فى الحكم». فإذا كانت المحكمة لم تعتمد على الوقائع المكونة للغش فى حكمها فلا يصلح الغش سببا للالتماس.

فتأثير الغش فى إصدار الحكم يعنى أن يكون التقدير الذى اشتمل عليه الحكم قد تحدد استنادا إلى التمثيل المزيّف للحقيقة الراجع إلى الغش، بحيث إنه بغير هذا الغش ما صدر الحكم بالمضمون الذى صدر به (فتحى والى - ص ٧٦٢ والمراجع المشار إليها فيه).

وبعبارة أخرى يجب أن يكون الغش مؤثرا فى رأى القضاة بحيث لو علموا به لاتخذ حكمهم اتجاها آخر (استئناف مصر ١٠/٢٢/١٩٣٩، الحاماة السنة ٢٠ ص ٩٢٩ رقم ٢٨٧ و ٢٧/٥/١٩٤٣، الحاماة السنة ١٥ ص ٣٢٥ رقم ١٥٥)، فلا تأثير للغش إذا كانت الوقائع التى تناولها لم تعتمد عليها المحكمة فى حكمها ولم يكن من شأنها أن تؤثر فى رأيها إذا ثبتت لها حقيقتها ( جارسونيه ج ٦ بند ٤٦٧ واستئناف ٥/٤/١٩٠٦ مجموعة الأحكام ص ٢٠٠ وقضاء إدارى ١/٤/١٩٥٣ مجموعة أحكام المحكمة السنة ٧ ص ٨٠٥ حكم رقم ٤٧٥، محمد وعبد الوهاب العشماوى ج ٢ بند ١٢٩٤ ص ٩٣٢)، ولذلك يجب على الخصم الملتزم أن يثبت وجود الغش وأن يثبت أيضا تأثيره فى رأى القضاة بالمعنى الذى أوضحناه آنفا.

تتضح لنا مما تقدم الشروط الواجب توافرها فى الغش المعتبر سببا للالتماس، وتنبغى ملاحظة أن تقدير توافر عناصر الغش يخضع لتقدير محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة إذ تقدير عناصر الغش إثباتا ونفيا من المسائل التى تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض مادامت تستند فى هذا التقدير إلى اعتبارات سائغة لها أصلها الثابت، ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها بما يكفى لحمل قضائها. (نقض ٦/٢١/١٩٩٢، طعن رقم ٢٦٠٨ سنة ٥٦ قضائية).

وإذا تخلفت الشروط الواجب توافرها في الغش، فإنه لا يصلح سببا للالتماس، وعلى الطاعن بالالتماس أن يبحث عن سبب آخر من الأسباب المنصوص عليها في المادة ٢٤١ لتأسيس طعنه.

٩- السبب الثاني للطعن بالالتماس: تأسيس الحكم على ورقة مزورة؛ وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤١ مرافعات - محل التعليق - يجوز الطعن في الحكم بالالتماس إذا حصل بعد الحكم إقرار بتزوير الأوراق التي بنى عليها أو قضى بتزويرها.

وقد يختلط هذا الوجه للالتماس بالوجه السابق الخاص بالغش، إذا كان الخصم الذي كسب الدعوى قد تمسك بورقة مزورة وهو يعلم بتزويرها، إذ يكون هذا بمثابة غش منه.

ويكون الالتماس جائزا في هذه الحالة سواء أكان تزوير الورقة بعمل الخصم أم بعمل شخص آخر خارج عن الخصومة، وذلك بخلاف الحال بالنسبة للغش إذ يلزم أن يكون صادرا من الخصم.

ولكن لا يعتبر وجها لالتماس كون الحكم ذاته مزورا، بل في هذه الحالة يجوز للمتضرر من الحكم أن يطعن فيه بالتزوير ويتوصل لمحوه بهذه الوساطة. (محمد وعبد الوهاب العشماوي - بند ١٢٩٥ ص ٩٣٣).

ولا يجوز أن يتخذ الالتماس وسيلة لإثبات التزوير (نقض ١٩٨٥/١٢/٢٦، طعون أرقام ٥٦٣ و ٥٨٢ و ٦٧٦ سنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٥٤/١٢/٢، طعن رقم ١٦٢، ورقم ١٨٤ لسنة ٢١ قضائية سنة ٥ ص ٢٩٦).

وتنبغي ملاحظة أن المحكوم عليه بناء على ورقة مزورة لم يطعن عليها فرعيا بالتزوير لا يستطيع بعد صدور الحكم النهائي أن يرفع دعوى أصلية بالتزوير، وذلك عملا بنص المادة ٥٩ من قانون الإثبات فلا يكون



له من سبيل سوى تحريك الدعوى الجنائية، أو أن يقضى بتزوير الورقة نفسها فى دعوى أخرى بين خصوم آخرين (كمال عبدالعزيز ص ١٦٢).

**يشترط للطعن بالالتماس بناء على هذا السبب توافر الشروط التالية:**

**١ - الشرط الأول:** أن يكون الحكم قد بنى على الورقة المزورة أى أن الحكم تأسس على الورقة المزورة: فلا يقبل الالتماس ولو ثبت تزوير ورقة من الأوراق المقدمة فى الدعوى، إذا كانت هناك أوراق أو وقائع أخرى هى التى بنى عليها الحكم، فإذا كان الحكم قد بنى على الورقة المزورة وعلى أدلة أخرى فلا يقبل الالتماس إلا إذا كان للورقة أثرها فى تكوين عقيدة المحكمة على نحو ما قضت به فى الحكم بحيث أنه لولا وجود الورقة المزورة لتغير وجه الحكم فى الدعوى، وتقدير ذلك متروك للمحكمة التى تنظر الالتماس (رمزى سيف - بند ٦٧٨ ص ٨٦٥).

وشرط تأسيس الحكم على الورقة المزورة شرط ثابت بنص القانون ومجمع عليه فقها وقضاء، فلا يكفى لقيام وجه الالتماس المستند إلى تزوير ورقة، أن يكون قد حصل الاقرار بتزويرها أو صدر حكم بذلك، بل يجب أن يكون المطعون فيه بالالتماس قد أسس على هذه الورقة، وأن يتبين أن الاستدلال بها كان سببا حاسما لما قضى به، فمهما كان التزوير ثابتا أو مؤكدا فلا يصلح سببا للالتماس ما لم يكن للورقة المزورة تأثير حاسم فى صدور الحكم على الوجه الذى صدر به.

ويترتب على ذلك أنه لا يقبل الالتماس إذا كان الحكم قد أسس على أسانيد ووقائع أخرى، وكانت الأسباب التى أسس عليها الحكم المطعون فيه مغنية عن الورقة المزورة، ولم تكن هذه الورقة هى السند الوحيد الذى بنى عليه الحكم المطعون فيه بالالتماس (محمد وعبد الوهاب العشماوى - بند ١٢٩٩ ص ٩٣٥).

وذهب رأى إلى اشتراط أن يبنى الحكم المطعون فيه على الورقة المزورة، بحيث تكون تلك الورقة ذات تأثير كلى على ما ورد بالحكم المطعون فيه ولولا وجودها واعتقاد المحكمة بصحتها ما قضت لمصلحة المتمسك بها، (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٦٣٤ ص ٩٣٩ و ٩٤٠)، فإذا قدمت فى الخصومة التى صدر فيها الحكم ورقة مزورة وإنما لم يبن عليها الحكم فلا يقبل الالتماس، وإذا بنى الحكم على ورقة مزورة ، وعلى أدلة أخرى فلا يقبل الالتماس إذا ثبت أن الحكم بنى على أسباب أخرى، وأنه لم يكن للورقة المزورة شأن كبير فى هذا الصدد، وإذا حكم ابتدائيا بناء على ورقة مزورة ثم تأيد الحكم أو ألغى فى الاستئناف بناء على أسباب أخرى قاطعة فى الدعوى فلا سبيل إلى الالتماس لأن الورقة المزورة لم تكن أساس الحكم النهائى المطعون فيه، وإذا ثبت تزوير الورقة فى تاريخها لا موضوعها فلا يقبل الالتماس إذا كان هذا التاريخ لا يؤثر فى الحكم النهائى الصادر فى موضوع الدعوى. (أحمد أبو الوفا - الإشارة السابقة).

فينبغي أن تتوافر رابطة سببية بين الورقة وبين الحكم الملتمس فيه بأن يكون لها تأثير حاسم فى صدوره، فإذا كان يبين من أسباب الحكم أنه بنى على عدة أدلة من بينها الورقة التى انكشف تزويرها استبان من الأسباب أن قضاء الحكم يستقيم على ما عداها من أدلة فلا يكون هناك محل للالتماس لانتفاء رابطة السببية (أحمد أبو الوفا - المرافعات - ص ٨٧٢، العشماوى بند ١٢٩٥، نبيل عمر - الالتماس بند ١٤٢، فتحى والى بند ٣٧٦، كمال عبدالعزيز - ص ١٦٢١، وقارن عبد المنعم حسنى طرق الطعن ص ٥١٨ حيث يرى أنه يكفى للالتماس أن يكون للورقة تأثير فى الحكم أيا كان نوع هذا التأثير ولو لم يكن حاسما).

ب - الشرط الثانى: أن يثبت تزوير الورقة بإحدى الوسيطتين اللتين نص عليهما القانون فى المادة ٢٤١ مرافعات - محل التعليق - : أى بإقرار

مرتكب التزوير أو المتمسك بالورقة، أو بحكم من القضاء بتزويرها سواء من محكمة مدنية أو جنائية.

وثبت التزوير بأحد هذين الطريقين لازم، فالدليل على التزوير من غير طريق تقديم حكم قضى بتزوير الورقة فى تهمة تزوير، أو من القضاء المدنى فى دعوى تزوير أو إقرار من نسب إليه التزوير بصدوره، لا يقبل أمام المحكمة التى تنظر الالتماس. وقد ثار خلاف بشأن حالة إذا قضت المحكمة الجنائية بتزوير الورقة مع براءة المنسوب إليه تزويرها لعدم توافر القصد الجنائى فذهب رأى إلى صلاحية هذا الحكم لإثبات التزوير كوجه للالتماس وذهب رأى آخر إلى عدم صلاحيته ويجوز ثبوت التزوير بحكم أجنبى وإن اشترط البعض أن يصدر عليه أمر بتنفيذه وينبغى أن يثبت تزوير الورقة بأحد الطريقين السالفين بعد صدور الحكم وقبل رفع الالتماس (ناشد حنا بند ١٠٦ ومابعده، رمزى سيف بند ٧١٢، أحمد أبو الوفا بند ٦٣٤، نبيل عمر بند ١٣٨ ومابعده، فتحى والى بند ٣٧٦، كمال عبدالعزيز - ص ١٦٢٠، محمد وعبد الوهاب العشماوى بند ١٢٩٧ ص ٩٣٤).

وتنبغى ملاحظة أنه لايلزم أن يكون الإقرار بالتزوير إقرارا قضائيا إذ جاء النص عاما فيتسع لكل إقرار ولو لم يكن قضائيا (نبيل عمر بند ١٥٠).

كما أن سبب الالتماس يقتصر على ثبوت الورقة التى أثرت فى الحكم، فلايمتد إلى حالة إلغائها أو إبطالها لسبب آخر غير التزوير كالغلط أو الغبن الفاحش (ناشد حنا ص ١٢٨، نبيل عمر بند ١٥٤).

ج - الشرط الثالث: أن يثبت تزوير الورقة بإحدى الوسيلتين بعد صدور الحكم المراد الطعن فيه وقبل رفع الالتماس: فلا يقبل الالتماس إذا لم يثبت التزوير قبل رفع الالتماس وكان غرض الملتمس الوصول فى

أثناء الالتماس إلى إثباته، فالالتماس وسيلة لإصلاح حكم بنى على ورقة مزورة، وليس وسيلة لإثبات التزوير. (نقض ١٩٥٤/١٢/٢ - المحاماة سنة ٢٦ ص ٩، نقض ١٩٨٥/١٢/٢٦ مشار إليه آنفاً).

وإذا توافرت الشروط سألقة الذكر جاز الالتماس سواء أكان مرتكب التزوير هو الملتمس ضده أم كان شخصاً آخر، وسواء كان خصماً فى الدعوى أم لم يكن خصماً فيها وسواء أكان الملتمس ضده عالماً بتزوير الورقة أم غير عالم به، فإن كان عالماً بتزويرها وقدمها مع علمه بتزويرها كان هذا منه غشاً (رمزى سيف ص ٨٦٦).

١٠ - السبب الثالث للطعن بالالتماس.. بناء الحكم على شهادة مزورة: وفقاً للبند الثالث من المادة ٢٤١ مرافعات - محل التعليق - يعتبر سبباً للطعن بالالتماس حالة إذا كان الحكم قد بنى على شهادة شاهد قضى بعد صدوره بأنها مزورة، لأن الحكم فى هذه الحالة يكون مبنياً على دليل مزور مما يفسده، ويمكن اعتبار هذا السبب صورة من صور السبب الثانى بمعناه العام، والحكمة فيهما واحدة لأن شهادة الشاهد المزورة لاتعدو فى حقيقتها أن تكون دليلاً مزوراً فإذا كان الحكم قد أسس عليها وجب أن يفتح للخصم الذى أضر به ذلك باب الالتماس.

**ويشترط لقبول الالتماس لهذا السبب توافر الشروط التالية:**

١ - الشرط الأول: أن يبنى الحكم المطعون فيه على شهادة شاهد بحيث تكون هذه الشهادة ذات تأثير كلى على ما ورد فى الحكم المطعون فيه، ولولا اعتقاد المحكمة بصحتها ما قضت باتجاه الرأى الذى نحت إليه.

فينبغى أن يكون الحكم المطعون فيه قد بنى على الشهادة المزورة، أى أن يكون مؤسساً عليها، فإذا كان الحكم قد استند إلى هذه الشهادة

المزورة ضمن شهادات أخرى، وكان من الممكن أن يقوم الحكم على ما تبقى من الشهادات بعد استبعاد هذه الشهادة التي تثبت تزويرها، فإن تزوير هذه الشهادة لا يقبل كسبب للالتماس في الحكم في مثل هذه الحالة، وتقدير ذلك متروك للمحكمة بحسب كل حالة (محمد وعبد الوهاب العشاوي - بند ١٣٠١ - ص ٩٣٦).

**ب - الشرط الثاني:** أن يثبت تزوير للشهادة بحكم من القضاء سواء من القضاء المدني أو الجنائي، ويلاحظ أن المشرع استلزم بالنسبة لهذا السبب ثبوت تزوير الشهادة بحكم من القضاء، ولم يذكر إقرار الشاهد بتزوير الشهادة كوسيلة لإثبات التزوير كما فعل بالنسبة لإثبات تزوير الورقة التي يبنى عليها الحكم، ويرى البعض أن هذه التفرقة غير مفهومة فالفكرة التي يقوم عليها الطعن بالنسبة للسببين واحدة ألا وهي بناء الحكم على دليل مزور، وليس لاختلاف وسيلة إثبات التزوير بالنسبة لكل من الدليلين مقتضى. (رمزي سيف - ص ٨٦٦).

ولكن مادام القانون لم يذكر صورة إقرار الشاهد بأن شهادته مزورة فإن مثل هذا الإقرار لا يصلح وجهاً للتماس إعادة النظر.

**ج - الشرط الثالث:** أن يثبت تزوير الشهادة بحكم من القضاء يصدر بعد صدور الحكم المراد الطعن فيه وقبل رفع الالتماس، فلا يقبل الالتماس إذا لم يكن قد قضى قبل رفعه بأن الشهادة التي بنى عليها الحكم مزورة، وإنما كان غرض الملتمس من التماسه السعي لإثبات تزوير الشهادة (رمزي سيف - ص ٨٦٧، أحمد أبو الوفا - المرافعات - ص ٩٣٠).

**١١ - السبب الرابع للالتماس:** حصول الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها؛ ومثال ذلك إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بإلزام الشخص بدفع

مبلغ معين لأنه لم يقدم مخالصة كانت تحت يد خصمه ثم تحصل عليها بعد صدور الحكم عليه.

وينبغي التفرقة بين هذا السبب وسبب الغش، فإذا كان الخصم قد حجز الورقة مع علمه بأنها قاطعة في الدعوى، ويريد بحجزها أن يحصل على حكم لمصلحته، تحقق عندئذ وجه الغش، وأما إذا كان لا يعرف لها هذه الأهمية، ولم يكن يقصد بحجزها الحصول على حكم لا يطابق الحقيقة تحقق هذا الوجه من أوجه الالتماس (جارسونيه جـ ٦ بند ٤٧٠ وهامش رقم ٢ بها، محمد وعبد الوهاب العشماوى بند ١٣٠٤ ص ٩٣٧).

**ويشترط لقبول الالتماس لهذا السبب أن تتوافر الشروط الآتية:**

**أ - الشرط الأول:** أن تكون الورقة التى حصل عليها الملتمس قاطعة في الدعوى بحيث إنه لو كانت قد قدمت فيها لتغير حتما رأى المحكمة فيما قضت به، أى لو كانت قدمت فى الدعوى لغيرت وجه الحكم فيها لمصلحة الملتمس كالمخالصة عن دين، وتنفيى ملاحظة أنه لا يكفى أى مستند إذا لم يكن ورقة مكتوبة، ولهذا فإنه لا يكفى وجود شريط مسجل أو مصور، أو إقرار غير قضائى (فتحى والى - ص ٧٦٣)، ويجب أن تكون هذه الأوراق قاطعة فى الدعوى كما ذكرنا بمعنى أن تكون من شأنها لو اطلع عليها القاضى قبل إصداره الحكم أن يغير تقديره بالنسبة لثبوت الوقائع، وتقدير أثر الورقة مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة. (نقض ١٩٦٨/١٢/٣١، سنة ١٩١١ ص ١٦١١).

**ب - الشرط الثانى:** أن تكون الورقة قد حجزت أثناء نظر القضية بفعل الخصم الآخر، ويتعين أن تكون الورقة قد حجزت حجزاً مادياً بمعرفته فمجرد السكوت عن الإشارة إليها أو حجزها بمعرفة شخص خارج عن

الخصومة بغير تواطؤ مع المحكوم له لا يجيز الالتماس. كذلك لا يقبل الالتماس إذا حجزها خصم في الدعوى لا شأن له بما قضى به الحكم الملتمس فيه، وقيل في رأى أنه يشترط أن يكون الحجز بقصد الغش، وقيل في رأى آخر أنه لا يشترط الغش، وبهذا يتميز هذا السبب عن السبب الأول من أسباب الالتماس، إذ لو اشترط الغش في هذه الحالة لما كان هناك ما يدعو إلى إيراد هذا السبب من أسباب الالتماس (جارسونيه جـ ٦ بند ٤٧٠، أحمد أبو الوفا - المرافعات - ص ٦٣١)، فإذا لم يكن عدم تقديم الورقة من فعل الخصم، وإنما كان بسبب إهمال الملتمس أو فعل الغير فلا يجوز الالتماس، كذلك لا يجوز الالتماس لهذا السبب إذا كان في مكنة الملتمس الاستفادة من الورقة لوجود أصلها في السجلات التي يمكنه الاطلاع عليها، فينبغي أن يثبت أن الخصم الذي خسر الدعوى كان مستحيلاً عليه الاستفادة من الورقة.

إذن وفقاً لهذا الشرط يجب أن يكون المحكوم له في الحكم المراد الطعن عليه بالالتماس قد احتجز الورقة أو حال دون تقديمها في الخصومة. ويفترض هذا أن يكون المحكوم له ملزماً بتسليمها أو وضعها تحت تصرف الطاعن، إذ بغير هذا لا يكون فعل الخصم هو الذي حال دون تقديم الورقة (فتحى والى ص ٧٦٤ والمراجع المشار إليها فيه)، فإذا لم يوجد هذا الالتزام فلا تتوافر هذه الحالة، ونتيجة لهذا فإن مجرد التليس المستخدم من خصم لمنع خصمه من معرفة وجود الورقة لا يصلح سبباً لالتماس إعادة النظر وفقاً لهذه الحالة إلا أنه قد يصلح وفقاً لحالة الغش السابقة، ومن ناحية أخرى، فإنه يكفي فعل الخصم ولو لم يكن مشوباً بالتدليس. (نقض ٢٣/٤/١٩٩١، في الطعن ٣٠٥ لسنة ٥٨ قضائية، فتحى والى - الإشارة السابقة).

ج - الشرط الثالث: يجب ألا يكون الملتمس على علم بوجود الورقة تحت يد خصمه، فإذا كان عالماً بوجودها تحت يد خصمه، ولم يطلب منه تقديمها فلا يقبل الالتماس. (نقض ٢٤/٣/١٩٩١، طعن ٢٥٤ لسنة ٥٩ قضائية، وطعن ٢٠٧ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٤/١/١٩٨٦ - طعن ٨٥٩ لسنة ٥٨ قضائية).

د - الشرط الرابع: أن يحصل الملتمس بعد صدور الحكم المطعون فيه على الورقة بحيث تكون تحت يده وقت رفع الالتماس، فينبغي أن تظهر الورقة بعد صدور الحكم المطعون فيه، ولا يعنى ظهور الورقة حصول الملتمس عليها مادياً، وإنما يكفي أن تكشف له بحيث يمكنه الاطلاع عليها (نقض ٦/٧/١٩٦٢، طعن ٥٢٥ لسنة ٢٦ قضائية سنة ١٣ ص ٧٨٢)، ولكن لا يجوز الطعن بالالتماس على أساس ظهور الورقة بعد الحكم المراد الطعن فيه بالالتماس. (نقض ٢٣/٤/١٩٩١ - طعن ٣٠٥ لسنة ٥٨ قضائية).

١٢ - السبب الخامس للالتماس: إذا قضى الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه: ويتحقق هذا السبب عندما تقضى المحكمة بشيء لم يطلبه الخصم في صحيفة دعواه أو في صحيفة استئنائه أو طلباته الختامية كأن يحكم لشخص بملكية عين مع أنه لم يطلب غير حق الانتفاع بها أو حق الارتفاق عليها، أو عندما يقضى له بأكثر مما طلب كأن يطلب ألف جنيه فيقضى له بألفين أو يطلب الخصم رفض طلب التعويض أو الفوائد دون أصل الدين فتقضى المحكمة برفض الجمع أو تقضى لشخص بطلباته الأصلية والاحتياطية معاً أو تقضى بالنفاذ المعجل بغير طلب من الخصم (محمد وعبد الوهاب العشماوي - بند ١٣٠٦ ص ٩٣٩)، ولكن لا يقبل الالتماس إذا قضت المحكمة بشيء لم يطلبه الخصوم، ولكنه يدخل ضمناً في طلباتهم، كما أن الطلبات قد تكون



صريحة أو ضمنية، ولذلك إذا طلب الدائن التنفيذ العيني، فوجد القاضى فيه إرهاباً للمدين وقضى بدلاً منه بالتعويض النقدي، فإن هذا القضاء لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصم إذ إن طلب التنفيذ العيني يفترض ضمناً طلب التعويض حالة تعذر التنفيذ. (نقض مدنى ١٢/٣، ١٩٧٥، سنة ٢٦ ص ١٥٣٧ رقم ٢٨٨).

إذ لا يعتبر ما يدخل فى الطلب المطروح قضاء بما لم يطلبه الخصوم، فمثلاً القضاء فى الدعوى المرفوعة بطلب تصفية الشركة محل الشركة وتصفيتها لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم لأن تصفية الشركة يقتضى حلها (نقض ١٩٧٩/٣/٥، طعن ٢٤ سنة ٤٤ قضائية سنة ٣٠ العدد الأول ص ٧١٢)، وإذا كان الريع يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثماره ويلزم به من ارتكب فعل الغصب، ومن ثم فإن القضاء به لا يجاوز طلب المحكوم له القضاء له بالتعويض عن الغصب ومن بين عناصره مدة الانتفاع بأرضه. (نقض ١٩٨٣/٦/١٦، طعن ١٠٨ سنة ٥٠ قضائية).

إذ من القواعد المقررة فى فقه المرافعات أن المحكمة تلتزم فى حكمها حدود الطلبات المقدمة إليها بحيث يمتنع عليها الحكم فى غير ما طلب منها القضاء فيه، فإذا قضت المحكمة بما لم يطلبه الخصوم جاز الطعن فى حكمها بالالتماس كأن تحكم على مدينين بالتضامن إذا كان المحكوم له لم يطلب إلزامهم بالتضامن، أو أن تحكم بالملكية وبالريع إذا اقتصر الخصم على طلب الملكية، أو تحكم بكل الدين على المدين إذا كان الدائن قد طلب الحكم بجزء منه فقط، وكالحكم على شخص شخصياً إذا كان مختصماً فى الدعوى باعتباره نائباً عن غيره (رمزى سيف - بند ٦٨١ ص ٨٦٨).

ويلاحظ أن هذا الوجه من وجوه الالتماس يثير صعوبة، لأنه يصلح أيضاً سبباً للطعن في الحكم بالنقض لأن قضاء المحكمة بما لم يطلبه الخصوم فيه مخالفة للقانون تصلح سبباً للطعن فيه بالنقض، والرأي الذي يميل إليه الفقه والقضاء أنه يجب التفرقة بين وضعين: الأول أن تقضى المحكمة بما لم يطلب منها عامدة مدركة حقيقة ما قدم لها من طلبات، وفي هذه الحالة يكون سبيل الطعن في الحكم هو الطعن بالنقض لأنه لا جدوى من الرجوع إلى نفس المحكمة عن طريق الالتماس (حامد فهمي ومحمد حامد فهمي - النقض في المواد المدنية والتجارية ص ٤٠٢)، والثاني أن تحكم المحكمة بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر منه دون قصد منها إلى تجاوز طلبات الخصوم، وإنما كان قضاؤها بما يجاوز طلبات الخصوم نتيجة لعدم إدراكها نطاق الدعوى، وطلبات الخصوم، وفي هذه الحالة يكون سبيل الطعن في الحكم هو التماس إعادة النظر لأنه يكفي في هذه الحالة تنبيه المحكمة إلى ما وقع منها من سهو غير متعمد لتبادر إلى إصلاحه متى تبينت سببه. (نقض ١٠/٢٢/١٩٥٩، سنة ١٠ ص ٥٩٧، نقض ١٩٨٧/٤/٢٨، طعن ١٠٧٦ لسنة ٤٣ قضائية، نقض ١٩٧٨/١/٢٥، طعن ٧٥٤ لسنة ٤٠ قضائية، نقض ١٩٨٦/١/٢١، طعن ٦٥١ لسنة ٥١ قضائية وطعن رقم ٣١٥ و٣٣٨ لسنة ٥٢ قضائية).

وقد قضت محكمة النقض بوجوب سلوك سبيل الطعن على الحكم بطريق الالتماس دون طريق النقض، إذا كان قد قضى بكامل المبلغ الذي قضى به حكم أول درجة دون أن يتنبه إلى موافقة المحكوم له على خصم المبلغ منه، ودون أن يشير إلى ذلك في أسبابه. (نقض ١٩٧٢/٣/١١، طعن ٢٦٥ سنة ٣٧ قضائية - سنة ٢٣ ص ٣٩٤، وبنفس المعنى نقض ١٩٧٣/٥/١٢، طعن ١٦٥ سنة ٣٧ قضائية سنة ٢٤ ص ٧٤٠)، أو إذا قضى بقوائد لم يطلبها

المحكوم له (نقض ١٩٧٨/١/٢٥، طعن ٧٥٤ سنة ٤٠ قضائية سنة ٢٩ ص ٣٠٩)، أو إذا قضى فى الدعوى المرفوعة بصحة ونفاذ البيع، بصحة البيع وثبوت الملكية (نقض ١٩٨٠/٢/١٩، طعن ٢٩٢ سنة ٤٥ قضائية). ولكن إذا خلا الحكم من الاسباب التى أقام عليها قضاءه بما لم يطلبه الخصوم أو بما تجاوز طلباتهم فإنه يكون باطلا بما يجيز الطعن عليه بالنقض.

(١٩٦٥/٢/٢٩، طعن ٢٨٢ سنة ٣٠ قضائية سنة ١٦ ص ٣٠١).

ولكن لا يعتبر قضاء بما لم يطلب من المحكمة حكمها بأمر متعلق بالنظام العام لأن الأمور المتعلقة بالنظام العام تعتبر مطروحة على المحكمة، ولو لم يطرحها الخصوم عليها بطلب أو دفع (نقض ١٩٩٣/٢/٢١، الطعان رقما ٨٨٨ لسنة ٥٧ قضائية، و ١٤٠٥ لسنة ٥٨ قضائية)، كما أنه لا يعتبر قضاء بما لم يطلب من المحكمة يجيز الطعن فى حكمها أن تحكم بأمر يدخل فى سلطتها بمقتضى القانون كالحكم بإجراء من إجراءات التحقيق، أو الحكم من تلقاء نفس المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة عملا بنص المادة ١١٠. (رمزى سيف بند ٦٨١ ص ٨٦٩).

إذ للمحكمة أن تقضى بما يدخل فى سلطتها وفقا للقانون، ولو لم يطلب منها الخصوم ذلك، كالحكم من تلقاء نفسها باتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات، وكذلك لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم أن تحكم المحكمة بأمر تتضمنه طلبات الخصوم، كما ذكرنا آنفا، كما إذا طلب المدعى الحكم على المدين والضامن، وكان الضامن قد طلب الحكم له على المدين بما عساه يحكم به عليه للمدعى، فحكمت المحكمة بإلزام الضامن وبعدم اختصاصها بالنسبة للمدين، فاستأنف الضامن الحكم، وطلب الحكم على المدين، فلا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم أن تحكم محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائى بعدم الاختصاص لأن طلب الطاعن

الحكم على المدين يتضمن حتما طلب إلغاء الحكم بعدم الاختصاص بالنسبة للمدين. (رمزى سيف - الإشارة السابقة).

ويلاحظ أن العبرة فى تحديد الطلبات هى بالطلبات المطروحة على المحكمة بقصد الحكم بها دون اعتداد بما قدم من الخصوم من مستندات.

(نقض ١٩٨٧/٢/٣، طعن ١٥٩٨ لسنة ٥٥ قضائية، وطعن ٢٠٩٣ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٨/٢/٣ - طعن ٢٠٧٦ لسنة ٥٣ قضائية وطعن ٧٦٥ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٧/١٢/٣، طعن ١٥٩٨، وطعن ١٠٩٣ لسنة ٥٣ قضائية سنة ٣٨ ص ١٠٤٥).

إذاً الطلب الذى يقدم للقاضى هو الذى يحدد النزاع، وهو الذى يجب الرجوع إليه لمعرفة إن كان القاضى قد حكم فيما طلبه الخصوم أم جاوزه أو أهمل بعضه. والمعتبر فى التزام الحكم بطلبات الخصوم هو عدم مجاوزة القدر المطلوب دون التزام العناصر التى بنى عليها (نقض ١٩٨٦/٥/١٨، طعن ٢٥٧١ و ٢٥٢٦ سنة ٥٢ قضائية)، والعبرة بالتكييف الصحيح للطلبات (نقض ١٩٨٧/٢/١٨، سنة ٥٣ قضائية وسنة ٣٨ ص ٢٦٩)، كما أن العبرة أيضا هى بالطلب الجازم والطلبات الختامية، فإذا قضى الحكم بما كان الخصم قد أغفله فى مذكرته الختامية كان قضاء بما لم يطلبه الخصم.

(نقض ١٩٨١/١/٢٦، طعن ١٢٨ لسنة ٤٨ قضائية سنة ٣٢ ص ٢٣١، نقض ١٩٧٨/١/١٧، طعن ٥٧٦ سنة ٤٤ قضائية).

١٣ - السبب السادس للالتماس: إذا كان منطوق الحكم مناقضا بعضه لبعض: وفقا للبند السادس من المادة ٢٤١ مرافعات - محل التعليق - يجوز الطعن بالالتماس إذا كان منطوق الحكم مناقضا بعضه لبعض بمعنى أنه يستحيل التوفيق بين أجزاء المنطوق بحيث يستحيل تنفيذها معا، كأن تقضى المحكمة بإلزام المدين، وفى نفس الوقت بإجراء

المقاصة بين الدين المحكوم به، ودين على الخصم، أو أن تحكم برفض دعوى استحقاق، وفي نفس الحكم تحكم بإلزام الضامن بالتعويض عن الاستحقاق، أو أن تحكم باعتماد تقرير الخبير مع القضاء بما يخالف ما ورد فى التقرير (رمزى سيف ص ٨٦٩ وص ٨٧٠، محمد وعبد الوهاب العشمائى - بند ١٣٠٩ ص ٩٤١)، أو إذا قضت المحكمة ببطالان عمل الخبير، واستندت فى ذات الوقت إلى ما جاء بتقريره.

ولكن يلاحظ أن التناقض الذى يصلح سببا للالتماس هو التناقض بين أجزاء منطق الحكم، أما التناقض بين الأسباب بعضها مع البعض الآخر فلا يصلح سببا للالتماس، ولكن قد يصلح سببا للنقض إذا تهاوت الأسباب بحيث أصبح الحكم غير مسبب أو مسببا تسببيا غير كاف (نقض ١٢/٢٤/١٩٨٤ - طعن ١٩٤٥، لسنة ٥٠ قضائية، نقض ١٢/٣/١٩٧٥، سنة ٢٦ ص ٥٦٨)، كذلك لا يصلح سببا للالتماس التناقض بين الأسباب والمنطوق، وإنما يعتبر ذلك عيبا فى التسبب مبطلا للحكم بما يجيز الطعن فيه بالنقض. (استئناف القاهرة ٢٩/٥/١٩٦٢، منشور فى المجموعة الرسمية سنة ٦٠ ص ١٠١، رمزى سيف - الإشارة السابقة، أحمد أبو الوفا - المرافعات ص ٩٣٣).

إذن العبرة أن يتناقض المنطوق بعضه مع البعض الآخر بحيث يجعل تنفيذه مستحيلا، فلا يعتد فى هذا الصدد بالتناقض بين حكمين كل منهما حائز لقوة لا شىء المحكوم به، ولا يعتد بالتناقض بين منطق الحكم وأسبابه، ولا يعتد بالتناقض بين بعض أسباب الحكم، والبعض الآخر، وإن كان هذا التناقض قد يؤدى إلى اعتبار الحكم خاليا من الأسباب التى تبرره فيعتبر باطلا (أحمد أبو الوفا - التعليق ص ٩٣٦ وص ٩٣٧)، مما يجيز الطعن فيه بالنقض كما ذكرنا آنفا.

ويجب أن يقع التناقض فى منطق ذات الحكم المطعون فيه بالالتماس، فلا يقبل الطعن على الحكم الاستثنائى الذى اقتصر منطوقه على تأييد حكم أول

درجة بسبب تناقض منطوق الحكم المستأنف (نقض ١٥/٣/١٩٨٤، طعن ١٦٩٦ لسنة ٤٨ قضائية - سنة ٣٥ - ص ٦٨٧)، إذ لا يجوز الالتماس لوقوع تناقض بين حكم محكمة الاستئناف مع منطوق الحكم الابتدائي.

١٤ - السبب السابع للالتماس: إذا صدر الحكم على شخص طبيعى أو اعتبارى لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً فى الدعوى، وذلك فيما عدا حالة النيابة الاتفاقية: إذا كان المحكوم عليه فى الحكم شخصاً اعتبارياً لم يمثله من له سلطة تمثيله قانوناً، أو شخصاً طبيعياً لم يتم تمثيله فى الخصومة تمثيلاً صحيحاً كأن يكون قاصراً لم يمثله وصيه أو وليه الذى له سلطة تمثيله، ففى مثل هذه الأحوال يجوز الطعن بالالتماس وفقاً لنص البند السابع من المادة ٢٤١ مرافعات - محل التعليق.

وينطبق النص فى حالة عدم التمثيل على وجه الإطلاق، وينطبق فى حالة عدم التمثيل الصحيح، وإنما لا ينطبق النص فى حالة تقصير من يمثل المحكوم عليه فى الدفاع عنه مادام تمثيله له صحيحاً، ويندرج تحت حكم الفقرة السابعة من المادة ٢٤١ مرافعات - محل التعليق - حالة حضور القاصر الجلسة ومباشرة الخصومة دون الوصى عليه، كما يندرج فيها أيضاً حالة عدم حضور ممثل الشخص الطبيعى أو الاعتبارى أو عدم حصول الوصى على الإذن الذى قد يستوجبه القانون لرفع الدعوى أو لإجراء الدفاع فيها ما لم ينص القانون على جزاء خاص فى هذه الأحوال (أحمد أبو الوفا - المرافعات ص ٩٢٤).

وينطبق نص المادة ٧/٢٤١ أيضاً إذا أعلن بالخصومة من يمثل ناقص الأهلية أو من فى حكمه، ومع ذلك تخلف عن الحضور وصدر الحكم عليه فى غيبته، وذلك لأن ناقص الأهلية يعتبر غير ممثل فى هذه الحالة لامتناع ممثله عن مباشرة مهنته على وجه الإطلاق (جلاسون ج ٢ بند ٩٢٤ ص ٣٢٤، أحمد أبو الوفا - الإشارة السابقة).

ولا يقبل الالتماس فى كل هذه الأحوال إلا من ناقص الأهلية أو من فى حكمه الذى لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً فى الدعوى. ولا يندرج فى هذه الحالة عدم صحة الوكالة فى الخصومة أو خروج الوكيل عن نطاق وظيفته. كما لا يدخل فيها حالة ما إذا كان التمثيل القانونى صحيحاً، ولكن الممثل القانونى أهمل فى الدفاع عن مصالح الخصم الذى يمثله (رمزى سيف - بند ٦٨٢ ص ٨٧٠، فتحى والى - ص ٧٦٥، وقارن محمد وعبدالوهاب العشماوى بند ١٣٠٩ حيث يذهب إلى أن النص يشمل حالة إهمال الممثل القانونى الصحيح فى أداء واجبه فى الدفاع، ولكن عيب هذا رأى أنه يؤدى إلى تحول الالتماس إلى طريق طعن عادى بعكس هدف الشارع منه، كما أن هذا رأى لا يتفق مع نص المادة ٢٤١ فالنص قاطع فى أن سبب الطعن هو العيب فى صفة من كان يمثل المحكوم عليه وليس سلوكه فى الدعوى).

ويلاحظ البعض أنه قد يغنى هذا السبب من أسباب الالتماس أن الحكم الصادر ضد من لم يمثل تمثيلاً صحيحاً لا يقوم حجة عليه بما يتيح له التمسك بذلك عند الاحتجاج عليه به، كما أنه يقع باطلاً بما يتيح استئناف الحكم الانتهاشى عملاً بالمادة ٢٢١ مرافعات أو الطعن فى الحكم الاستئنافى بالنقض (نبيل عمر - الالتماس بند ١٨١).

ويقصر نطاق نص المادة ٧/٢٤١ - محل التعليق - على النيابة القانونية كنيابة الولى الطبيعى أو الوصى على القاصر أو القيم على المحجور عليه، أو وكيل النائب، أو النيابة القضائية كالحارس القضائى والسندىك أى وكيل الدائنين، ولا يمتد حكمها بصريح النص إلى النيابة الاتفاقية أى الوكالة حيث تحكمها القواعد القانونية المتعلقة بالوكالة من حيث انعقادها ونطاقها وأثرها وانقضائها (نبيل عمر - الالتماس بند ١٦٢ - ١٨١)، سواء كان عاملاً أم خاصاً وسواء كان شركة أو جمعية أو

مؤسسة أو غير ذلك من الأشخاص الاعتبارية، ويرجع فى تحديد ممثلها وسلطاته إلى سند إنشائها والقواعد القانونية التى تحكم هذا التمثيل (كمال عبدالعزيز ص ١٦٢٨ وص ١٦٢٦). كما يشمل النص التمثيل القانونى أو القضائى للأشخاص الطبيعيين وفقا للقواعد القانونية التى تحكم قيام نيابة الغير عن عديم أو ناقص الأهلية ونطاقها وقيودها وأثرها، ويرجع فى شأن تحديد نطاق التمثيل القضائى إلى الحكم الذى قضى بذلك، ويعالج النص حالة الحكم ضد الشخص الاعتبارى أو الطبيعى دون أن يكون له ممثل صحيح فى الدعوى كصدور الحكم على الشخص الاعتبارى فى مواجهة من ليس له سلطة تمثيله، أو صدور الحكم ضد القاصر أو المحجور عليه فى غير مواجهة الولى أو الوصى أو القيم، أو ضد ورثة دون مصفى التركة (فتحى والى ص ٧٦٥)، أو إلى أصحاب الشأن فى شأن يختص به الحارس القضائى دون اختصاصه، كما يعالج حالة التمثيل غير الصحيح كما ذكرنا آنفا كأن توجه الدعوى إلى الشخص الاعتبارى لغير ممثله القانونى أو إذا وجهت إلى ممثله القانونى الذى زالت صفته فى تمثيله أثناء نظرها دون اختصاص صاحب الصفة الجديد، أو أن توجه الدعوى إلى النائب القانونى أو القضائى عن الشخص الطبيعى فى أمر يخرج أساسا من نطاق النيابة كاختصاص الولى على المال مع شأن يتصل بالولاية على النفس أو زوال صفة النائب أثناء نظر الدعوى دون اختصاص النائب الجديد. كما يعالج النص حالة مجاوزة نطاق التمثيل أو تخلف أحد الشروط التى يتطلبها القانون لممارسة النائب سلطاته كشرط حصول الوصى على إذن من المحكمة لمباشرة التصرف أو الدعوى، إذن نيابة النائب إنما تتحدد بما يملكه قانونا أو قضاء من سلطات وبالقيد المفروضة على هذه السلطات، ومن ثم تنتفى صفته فى تمثيل الأصل عند مجاوزة تلك السلطات أو مخالفة هذه القيود (كمال عبدالعزيز - الإشارة السابقة).



وتتنبى ملاحظة أنه إذا صدر حكم على شخص طبيعى أو اعتبارى لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا فى الدعوى، فإن الحكم يكون باطلا، فإذا كان الحكم صادرا من محكمة من محاكم الدرجة الأولى فى حدود نصابها الانتهاى فإنه يكون قابلا للطعن فيه بالاستئناف عملا بنص المادة ٢٢١ مرافعات مما يحول دون الطعن فيه بالالتماس.

كذلك إذا كان الحكم صادرا من محاكم الاستئناف التى يجوز الطعن فى أحكامها بالنقض، فلا يجوز الطعن فيه بالالتماس إلا إذا كانت المحكمة قد سعت عما يعيب تمثيل المحكوم عليه، وإلا كان سبيل الطعن فى الحكم هو الطعن بالنقض تأسيسا على المعنى الجامع فى أسباب الالتماس وهو وقوع سهو أو خطأ لو كانت المحكمة قد تنبته إليه لما وقعت فيه، ولو رفع لها الأمر فيه بعد وقوعه لاستدركته بسحب الحكم الذى أصدرته واعتاضت عنه بحكم آخر دون غضاضة عليها فى ذلك (رمى سيف - بند ٦٨٣ ص ٨٧١ وص ٨٧٢).

١٥ - السبب الثامن للالتماس: إذا كان الحكم حجة على شخص دون أن يكون قد أدخل أو تدخل فى الخصومة: وفقا للبند الثامن من المادة ٢٤١ مرافعات - محل التعليق - يجوز الطعن بالالتماس لمن يعتبر الحكم الصادر فى الدعوى حجة عليه، ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها بشرط إثبات غش من كان يمثل أو تواطئه أو إهماله الجسيم، وقد أضاف المشرع فى القانون الحالى هذه الحالة من حالات التماس إعادة النظر ومقتضاها أنه يجوز لمن صدر عليه حكم يعتبر حجة عليه، ولم يكن قد أدخل أو تدخل فى الدعوى لأنه يعتبر ممثلا فى الخصومة، وإن لم يكن خصما ظاهرا فيها، وإنما هو ممثل فى الخصومة بواسطة غيره كالدائن الذى يعتبر ممثلا فى الدعوى بمدينه يجوز أن يطعن فى الحكم، ويشترط لقبول الالتماس فى هذه الحالة أن يثبت غش من كان يمثل الطاعن أو تواطؤه أو إهماله الجسيم.

وقد كانت هذه الحالة في القانون السابق من حالات اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها، وإنما رأى واضع القانون الجديد أنها ليست من حالات الاعتراض لأن من صدر عليه الحكم ليس خارجاً عن الخصومة، وإنما هو معتبر ممثلاً في الخصومة، فهي تظلم من الحكم أقرب إلى الالتماس منها إلى اعتراض الخارج عن الخصومة (المذكورة الإيضاحية لقانون المرافعات الحالي - مشار إليها آنفاً)، ولذلك أضاف المشرع هذه الحالة لحالات التماس إعادة النظر.

وثمة شروط معينة لقيام هذا السبب من أسباب التماس إعادة النظر، ولتحديد هذه الشروط قالت محكمة النقض أنه يشترط لقيام الوجه الثامن من أوجه الالتماس أن يكون الحكم حجة على المعارض دون أن يكون ماثلاً في الدعوى بشخصه وثانيها أن يثبت غش من كان يمثله أو تواطؤه أو إهماله الجسيم، وثالثها أن تقوم علاقة سببية بين الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم وبين الحكم بحيث يكون هو الذي أدى إلى صدوره على الصورة التي صدر بها. (نقض ١٥/١/١٩٧٧، طعن ١٨ سنة ٤١ قضائية).

**فينبغي لتحقيق هذا السبب من أسباب الالتماس أن تتوافر الشروط التالية:**

١ - الشرط الأول: ألا يكون الملتمس طرفاً في الدعوى التي صدر فيها الحكم سواء كان طرفاً أصلياً أو متدخلاً انضمامياً أو اختصامياً، فلا يقبل الالتماس إذن من مدعى عليه تغيب عن الحضور في جميع الجلسات أو ممن تدخل في الخصومة تدخلاً انضمامياً أو اختصامياً، ولا يجوز الالتماس ممن أدخل في الخصومة بناء على طلب أحد الخصوم أو بناء على أمر من المحكمة، ولا يقبل ممن لا يسرى عليه الحكم الصادر في الدعوى وحسبه أن يدفع بانتفاء حجتيه في مواجهته. (أحمد أبو الوفا - المرافعات - ص ٩٣٥).

ب - **الشرط الثاني:** أن تمتد حجية الحكم إلى الملتمس أو تنعكس على مركزه القانوني: ومثال ذلك وارث المحكوم عليه أو دائنه، ولو كان دائناً عادياً.

(نقض ١٣/٤/١٩٧٧ - فى الطعن ١٦ لسنة ٤٤ قضائية).

أو من يوجد فى مركز قانونى معتمد على الحق الذى تناوله الحكم كالمستأجر من الباطن بالنسبة لحكم يقرر بطلان عقد الإيجار الأسمى (فتحى والى - ص ٧٦٦ والمراجع المشار إليها فيه). ويكفى أن تثبت هذه الصفة وقت رفع الالتماس.

(نقض ٦/٣/١٩٧٤ - سنة ٢٥ ص ٥٨٤).

ج - **الشرط الثالث:** أن يكون الطاعن قد لحقه ضرر من هذا الحكم، ولذلك فإنه إذا حصل دائن على حكم ضد مدين له، فليس لدائن آخر التماس إعادة النظر إذا كانت أموال المدين كافية للوفاء بحقوق جميع دائنيه (فتحى والى - ص ٧٦٦ والمصادر المشار إليها فيه).

د - **الشرط الرابع:** أن يثبت غش من امتدت حجية الحكم منه إلى الطاعن، أو تواطؤه أو إهماله الجسيم، ويستوى أن يصدر الغش من «ممثل» الطاعن أو أن يكون هناك تواطؤ بينه وبين الخصم الآخر إضراراً بالطاعن (نقض ٢٦/٣/١٩٧٤، سنة ٢٥ ص ٥٤٨)، بل إنه يكفى إثبات الطاعن أن هذا «الممثل» قد أهمل فى الدفاع عن حقه إهمالاً جسيماً، وتقدير توافر الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم مسألة موضوعية لا تخضع لرقابة محكمة النقض (نقض ٢٦/٣/١٩٧٤ - مشار إليه آنفاً، فتحى والى ص ٧٦٧) أنه يجب إثبات قيام رابطة سببية بين الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم ومضمون الحكم. أى أن يكون هو الذى أدى إلى صدور الحكم على النحو الذى صدر به. (نقض ٢٤/١/١٩٦٢ - سنة ١٤ ص ٧١٠، فتحى والى الإشارة السابقة).

إذن يشترط أن يثبت الملتمس غش من كان يمثله أو تواطئه أو إهماله الجسيم ومثال الغش أن يخفى الخصم مستندات هامة في الدعوى أو أن يحلف اليمين المتعمدة كذبا - ومثال الإهمال الجسيم أن يهمل في مواءة إجراءات الخصومة فيحكم باعتبارها كأن لم تكن أو بسقوطها، أو يهمل في إبداء دفعوع شكلية أو دفع بعدم القبول، إذا كان قبولها من شأنه أن يؤثر على أصل الحق المدعى به. وإنما لا يعتبر غشا أو إهمالا الامتناع عن الطعن في الحكم أو الامتناع عن التمسك بالبطلان (أحمد أبو الوفا - المرافعات ص ٩٢٥).

هـ - الشرط الخامس: أن يكون الحكم الملتمس فيه صادرا بعد نشوء العلاقة القانونية بين الملتمس والمحكوم عليه. (أحمد أبو الوفا - الإشارة السابقة، عبد المنعم الشرقاوى - اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها - مقال بمجلة القانون والاقتصاد سنة ١٩ - العددان الأول والثانى).

### أحكام النقض:

١٦ - الغش الذى يجيز التماس إعادة النظر: هو ما يقع ممن حكم لصالحه فى الدعوى بناء عليه، ولم يحضه المحكوم عليه لجعله به وخفاء أمره عليه مادة ٢٤١ مرافعات. ثبوت أن المحكوم عليه كان مطلعاً على أعمال خصمه، ولم يناقشها أو كان فى مركز يسمح له بمراقبة تصرف خصمه، ولم يبين أوجه دفاعه. أثره . لا وجه للالتماس.

(نقض ٢١/٤/١٩٩٤، طعن ٥٢٩٣، وطعن ٤٨٠٩ لسنة ٦٢ قضائية وطعن ٥٨٥ لسنة ٥٦ قضائية).

١٧ - مناط قبول التماس إعادة النظر: الحكمة وهى تنظر خصومة التماس إعادة النظر يتعين عليها أولا - ومن تلقاء نفسها - أن تتحقق من أن الطعن بالالتماس قد رفع فى ميعاده صحيحا من ناحية الشكل

ومتعلقا بحكم انتهائى مبنيًا على أحد الأسباب التى وردت على سبيل الحصر بنص المادة ٢٤١ من قانون المرافعات، وعليها - ومن تلقاء نفسها - أن تقضى بعدم قبول الالتماس إذا ما ظهر لها أنه لم يبن على سبب من الأسباب التى حددها القانون.

(نقض ١٩٩٣/٢/٢١، طعن ٨٨٨ س ٥٧ ق، ١٤٠٥ س ٥٨ ق).

١٨ - أنه وإن كان قضاء الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو باكثر مما طلبوه يعتبر وجها من وجوه التماس إعادة النظر إلا أنه إذا لم يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها هذا القضاء فإنه يكون باطلا عملا بالمادة ٣٤٧ مرافعات. ويجوز الطعن فيه بالنقض لوقوع هذا البطلان فيه. (نقض ١٩٦٥/٢/١٨، مجموعة المكتب الفنى، السنة السادسة عشرة، ص ٢٠١).

١٩ - إذا كان المقرر أن المسائل المتعلقة بالنظام العام تعد مطروحة دائما على المحكمة، ولها أن تحكم فيها من تلقاء نفسها، ولو لم يطلب منها الخصوم فإن قضاء المحكمة فى أمر منها بما يقتضيه النظام العام لا يجوز الطعن فيه بطريق التماس إعادة النظر على أساس أنه قضاء بما لم يطلبه الخصوم، لما كان ذلك وكان عدم مراعاة مواعيد الطعن فى الأحكام يترتب عليه سقوط الحق فى الطعن، ويوجب على المحكمة أن تقضى بذلك - عملا بنص المادة ٢١٥ من قانون المرافعات - وكانت محكمة الاستئناف - عملا لذلك - قضت بسقوط الحق فى الاستئناف المرفوع من الطاعن بعد الميعاد الذى حدده القانون على نحو ما سلف بيانه فى الرد على سبب الطعن الأول رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ ق فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر، وقضى بعدم قبول التماس الطاعن إعادة النظر فى ذلك القضاء - المؤسس على أنه قضاء بما لم يطلبه الخصوم - يكون قد وافق صحيح القانون، ويضحى النعى فى غير محله.

(نقض ١٩٩٣/٢/٢١، الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ قضائية، ١٤٠٥ لسنة ٥٨ قضائية).

٢٠ - المحكمة وهى تنظر خصومة التماس إعادة النظر يتعين عليها أولا - ومن تلقاء نفسها - أن تتحقق من أن الطعن بالالتماس قد رفع فى ميعاده صحيحا من ناحية الشكل، ومتعلقا بحكم انتهائى مبنيا على أحد الأسباب التى وردت على سبيل الحصر بنص المادة ٢٤١ من قانون المرافعات، وعليها ومن تلقاء نفسها أن تقضى بعدم قبول الالتماس إذا ما ظهر لها أنه لم يبن على سبب من الأسباب التى حددها القانون.

(نقض ٢١/٢/١٩٩٣، الطعنان رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ ق، ١٤٠٥ لسنة ٥٨ ق).

٢١ - تقدير عناصر الغش إثباتا ونفيا من المسائل التى تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض مادامت تستند فى هذا التقرير إلى اعتبارات سائفة لها أصلها الثابت، ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى خلصت إليها بما يكفى لحمل قضائها.

(نقض ٢١/٦/١٩٩٢، طعن رقم ٢٦٠٨ لسنة ٥٦ قضائية).

٢٢ - مفاد نص الفقرة السابعة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات أنه إذا صدر حكم وحاز قوة الأمر المقضى، وثبت بعد ذلك أن الخصم الذى صدر الحكم ضده لم يكن ممثلا فى الخصومة التى صدر فيها تمثيلا صحيحا أو من ينوب عنه قانونا فإن قوة الأمر التى اكتسبها الحكم لا تعصمه من الطعن عليه بطريق الالتماس لهذا السبب - فيما عدا النيابة الاتفاقية - وأن ثبت المحكمة فى حالة قبول الطعن فى مسألة تمثيل الخصم مجددا مادام قد ثبت لديها عدم صحة التمثيل فى تلك الخصومة بدليل مقطوع به اعتبارا بأن عدم تمثيل الخصم فى الخصومة على وجه صحيح يؤدى إلى بطلان إجراءاتها بما فى ذلك الحكم الصادر فيها.

(نقض ٢٣/٢/١٩٩٢، طعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٥١ قضائية).

٢٣ - التماس إعادة النظر. ماهيته. طريق طعن غير عادي في الحكم النهائي يرجع فيه للمحكمة مصدرة الحكم. الحصول على ورقة كان الخصم قد حال دون تقديمها، وأن تكون قاطعة في الدعوى، وجعل الملتمس بوجودها قبل صدور الحكم. مادة ٢٤١/٤ مرافعات. ما تناولته الخصومة، وكان محل أخذ ورد بين طرفيها. عدم جواز التماس إعادة النظر فيه.

(نقض ١٩٩١/٣/٢٤، الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٩ ق، ٢٠٧ لسنة ٥٢ ق).

٢٤ - النص في المادة ٢٤١ من قانون المرافعات على أن «الخصوم أن يلتمسوا إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية في الأحوال الآتية ١، ٢، ٣، ٤، إذا حصل الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة في الدعوى كان خصمه قد حال دون تقديمها، وفي المادة ٢٤٢ على ألا يبدأ ميعاد الالتماس في هذه الحالة إلا من اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة». يدل على أن مناط قبول الالتماس في هذه الحالة أن تكون الورقة التي يحصل عليها الملتمس بعد صدور الحكم قاطعة في الدعوى بحيث لو قدمت لغير وجه الحكم فيها لمصلحة الملتمس، وأن تكون قد احتجرت بفعل الخصم أو حال دون تقديمها بالرغم من التزامه قانوناً بذلك، وأن يكون الملتمس جاهلاً أثناء الخصومة وجودها تحت يد حائزها، فإذا كان عالماً بوجودها، ولم يطلب إلزام حائزها بتقديمها فلا يقبل منه الالتماس، ولما كان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن أوراق الدعوى خلت مما يفيد أن الشفيعه حالت دون تقديم عقد القسمة بأن حجزته تحت يدها أو منعت من كان العقد تحت يده من تقديمه، وأن الملتمس (الطاعنة) لم تكن تجهل أثناء الخصومة وجود ورقة هذا العقد تحت يد حائزها بدليل ارتكازها بالسبب الأول من أسباب استئنافها على وقوع هذه القسمة، وكان لهذا الذي أقام الحكم قضاءه

عليه أصل ثابت بالأوراق التي خلت من الادعاء بالتواطؤ محل النعي، كما خلت من أية مطالبة من الطاعنة بإلزام أحد من خصومها بتقديم ورقة عقد القسمة بالرغم من أحقيتها في ذلك باعتبارها خلفا خاصا للبائعين فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في القانون.  
(نقض ١٩٩١/٤/٢٣، طعن رقم ٣٠٥ لسنة ٥٨ قضائية).

٢٥- وجوب التزام المحكمة بطلبات الخصوم وسبب الدعوى. الدعوى بطلب صحة ونفاذ عقد البيع. الحكم بصحة العقد، وتثبيت ملكية المدعى. قضاء بما لم يطلبه الخصوم.  
(نقض ١٩٨٠/٢/١٩، طعن رقم ٢٩٢ قضائية).

٢٦- إذا كانت حجية الحكم تمتد إلى الدائن العادى فإنه يجوز له التظلم من الحكم الصادر ضد مدينه بطريق الالتماس متى أثبت غش هذا الأخير أو تواطؤه أو إهماله الجسيم.  
(نقض ١٩٧٧/٤/١٣، طعن رقم ١٦ سنة ٤٤ قضائية).

٢٧ - يشترط لقيام الوجه الثامن من أوجه الالتماس أن يكون الحكم حجة على المعارض دون أن يكون ماثلا في الدعوى بشخصه، وثانيتها أن يثبت غش من كان مثله أو تواطؤه أو إهماله الجسيم، وثالثتها أن تقوم علاقة سببية بين الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم وبين الحكم بحيث يكون هو الذى أدى إلى صدوره على الصورة التى صدر بها.  
(نقض ١٩٧٧/١/٥، طعن ٦٨ لسنة ٤١ قضائية).

٢٨- الحكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه هما من وجوه الالتماس وبمقتضاه يعاد عرض النزاع على المحكمة التى فصلت فيه ليستدرك القاضى ما وقع فيه من سهو غير متعمد، فإن كانت المحكمة قد بينت فى حكمها المطعون فيه وجهة نظرها فيه وأظهرت فيه أنها قضت بما قضت به مدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات وعامة بأنها بقضائها



هذا المطعون فيه إنما تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ومع ذلك أصرت على هذا القضاء مسببة إياه فى هذا الخصوص - فإنه يتمتع الطعن على الحكم بطريق الالتماس وسبيل الطعن عليه فى هذه الحالة هو النقض.

(نقض ١٩٥٩/١٠/٢٢ مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض الجزء الثالث ص ١٥٨ قاعدة رقم ٢، نقض ١٩٧٦/٦/٢٢ طعن ٧٢٣ سنة ٤٢، نقض ١٩٧٨/١/٢٥ طعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ ق، نقض ١٩٧٦/٥/٢٧ لسنة ٢٧ ص ١٢١١، نقض ١٩٨٦/١/٢١ طعون أرقام ٦٥١ لسنة ٥١ قضائية، ٣١٥، ٣٣٨ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٧/٤/٢٨ طعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٣ قضائية).

٢٩- النعى على الحكم بأنه قضى للمطعون ضده الأزل بأكثر مما طلبه فى استئنائه هو سبب للطعن فيه بطريق الالتماس وليس بطريق النقض.

(نقض ١٩٧٣/٥/١٢ سنة ٢٤ ص ٧٤٠).

٣٠ - الغش الذى يبنى عليه التماس إعادة النظر هو ما كان حاله خافيا على الخصم طيلة نظر الدعوى بحيث لم تتح له الفرصة لتقديم دفاعه فيه وتنوير حقيقته للمحكمة فتأثر به الحكم، أما ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها فلا يجوز التماس إعادة النظر فيه.

(نقض ١٩٦٦/١١/٣٠ سنة ١٧ ص ١٧٥٨، نقض ١٩٨٦/١/١٤ طعن رقم ٨٥٩ لسنة ٥٢ قضائية).

٣١ - الغش لا يعتبر سببا لإلغاء الأحكام النهائية عن طريق رفع دعوى مستقلة أو فى صورة رفع لدعوى مبتدأة، وإنما هو سبب لالتماس إعادة النظر فيها وهذا الطريق لا يقبل فى أحكام محكمة النقض التى لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن وهى نهاية المطاف فى الخصومة.

(نقض ١٩٧٠/٦/١١ سنة ٢١ ص ١٠٣١).

٣٢- لا يجوز الطعن بالطرق غير الاعتيادية فى الاحكام الصادرة من محاكم الدرجة الاولى ولو كانت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية قد انقضت.

(نقض ١٩٦٩/٥/٢٧ سنة ٢٠ ص ٨١٧).

٣٣- يشترط فى الورقة التى حصل عليها الملتمس أن تكون محجوزة بفعل الخصم ، وأن تكون قاطعة، وإذن فمتى كان الطاعن قد حصل على ورقة بتوقيع المطعون عليه تفيد استلامه مبلغا منه بعد الحكم النهائى فإنه لا يتوافر بالحصول على هذه الورقة الحالة الرابعة المنصوص عليها فى المادة ٤١٧ مرافعات.

(نقض ١٩٥٢/٤/١٧، مجموعة ٢٥ سنة ص ٢٩٦ قاعدة ٦).

٣٤- يشترط لقبول التماس إعادة النظر وفقا لنص المادة ٤٢٤ من قانون المرافعات المختلط المطابقة للمادة ٣٧٢/٢ من قانون المرافعات القديم ثبوت تزوير الورقة التى كانت أساسا للحكم إما باعتراف الخصم وإما بالقضاء بتزويرها بعد الحكم على أن يكون ذلك قبل رفع الالتماس ولهذا يكون الالتماس غاية لإصلاح حكم بنى على ورقة مزورة ولا وسيلة لإثبات التزوير فلا يجوز رفع الالتماس والادعاء بالتزوير فى دعوى الالتماس فى ورقة مبنى عليها الحكم الملتمس فيه.

(نقض ١٩٥٤/١٢/٢، مجموعة ٢٥ سنة ص ٢٩٦ قاعدة ٥).

٣٥- ما تناولته الخصومة وكان محل أخذ ورد بين طرفيها وعلى أساسه رجحت المحكمة قول خصم على آخر وحكمت له اقتناعا منها ببرهانه لا يجوز أن يكون سببا لالتماس إعادة النظر فى الحكم تحت ستار تسمية إقناع المحكمة بالبرهان غشا.

(نقض ١٩٤٧/١٢/١١ المرجع السابق مجموعة ٢٥ سنة ص ٢٩٥ قاعدة

٢، نقض ١٩٥٢/٤/١٧، مجموعة ٢٥ سنة ص ٢٩٥ قاعدة ٣).

٣٦- إن الفش الذى يبنى عليه الالتماس هو الذى يقع ممن حكم لصالحه فى الدعوى بناء عليه، ولم يتح للمحكمة أن تتحرز عند أخذها به بسبب عدم قيام المحكوم عليه ببعضه وتنويرها فى حقيقة شأنه لجهله به.  
(نقض ١٩/١٠/١٩٣٩، مجموعة النقض فى ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٢٩٥ قاعدة ١).

٣٧- أن ما أجازته المادة ٤٢٦ مرافعات من الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الانتهائى الذى فصل على خلاف الحكم الأول، فإذا لم يتحقق ذلك بأن كان التناقض فى ذات منطوق الحكم المطعون فيه مما يجوز أن يكون من أحوال الناس إعادة النظر، فإن الطعن بالنقض فى هذا الحكم يكون غير جائز.  
(نقض ٢٧/٦/١٩٥٧، مجموعة المكتب الفنى السنة الثامنة ص ٦٦٠).

٣٨- تنص المادة ٤١٧ مرافعات فى فقرتها الرابعة على أن للخصوم أن يلتمسوا إعادة النظر فى الأحكام الصادرة بصفة نهائية إذا حصل الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة فى الدعوى كما تنص المادة ٤١٨ مرافعات، على أن ميعاد الالتماس يبدأ فى هذه الحالة من يوم ظهور الورقة المحتجزة، ويبين من استقرأ هذين النصين أن المشرع لم يقصد بلفظ الظهور الذى يبدأ به ميعاد الالتماس أن يحوز الملتمس الورقة حيابة مادية، وإنما يكفى أن تنكشف له الورقة وتصبح فى متناول يده وتحت نظره بحيث يمكن الاطلاع عليها دونما حائل أو عائق.  
(نقض ٧/٦/١٩٦٢، مجموعة المكتب الفنى السنة الثالثة عشرة ص ٧٨٢).

٣٩- بحث أسباب العوار التى تلحق بالأحكام. سبيله. الطعن عليها. رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم. شرطه. تجرد الحكم من أركانه

الأساسية. ادعاء عدم تمثيل الخصم صحيحاً في الدعوى أو غشه أو تواطئه. سبيله. التماس إعادة النظر. مادة ٢٤١/٧، ٨ مرافعات. (نقض ١٩٨٧/١/٢٢ طعن رقم ٧٢ لسنة ٥١ قضائية).

٤٠- قبول الطعن بالنقض في حالة الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه. شرطه. أن يبين من الحكم إدراك المحكمة أنها تقضى بما لم يطلبه الخصوم. الطعن على الحكم في حالة تجاوز طلبات الخصوم دون قصد. سبيله التماس إعادة النظر. مادة ٢٤١ مرافعات. (نقض ١٩٨٨/١٠/٣٠ طعن رقم ٤١٥ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٨٨/١٢/٢٥ طعن رقم ٢٠٤٧ لسنة ٥٦ قضائية).

٤١- الغش كسبب لالتماس إعادة النظر. ماهيته. ما كان مباحاً الاطلاع عليه من أعمال الخصم أو في مركز يسمح بمراقبته أو كشفه. لا يعتبر وجهاً لالتماس. مادة ٢٤١ مرافعات. ثبوت أن محضر إيداع الثمن في دعوى الشفعة كان على ذمة قضية أخرى. لا يصلح سبباً لالتماس إعادة النظر.

(نقض ١٩٨٨/٤/٢٦ طعن رقم ١٨٦٦ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨١/٥/٢٥ سنة ٣٢ ص ١٥٩١).

٤٢- التناقض المبطل للحكم. ماهيته. التناقض في المنطوق. وجه الالتماس إعادة النظر.

(نقض ١٩٨٨/٢/٤ طعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨١/٥/١٠ المكتب الفني سنة ٣٢ ص ١٤١٤).

٤٣- الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه باعتباره وجهاً من وجوه التماس إعادة النظر. مادة ٢٤١ مرافعات. العبرة فيه بالطلب المطروح من الخصم لا بما يقدمه من مستندات مؤيدة له. إجابة الحكم طلب المدعى دون أن يدرك تجاوز الطلب ما تضمنه المستند المثبت له. لا

يعد قضاء بأكثر مما طلبه الخصوم. اعتباره مخالفة للثابت بالأوراق وعدم إحاطة بواقع الدعوى.

(نقض ١٩٨٧/٢/٣ الطعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٥٥، ١٠٩٣ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٨/٢/٣ الطعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٥٣ قضائية، ٧٦٥ لسنة ٥٤ قضائية).

٤٤- التماس إعادة النظر فى أحكام المحاكم العسكرية بديل للطعن بالنقض فى أحكام المحاكم العادية. مؤداه. عدم صيرورة تلك الأحكام باتة إلا باستنفاد طرق الطعن عليها بذلك السبيل أو بفوات ميعاده. ق ٢٥ لسنة ١٩٦٤.

(نقض ١٩٨٧/٣/٢٦ طعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٦/١/٥ طعن رقم ١٥٤٧ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨١/١١/١٧ للمكتب الفنى سنة ٣٢ ص ٢٠٤٤).

٤٥- لما كان الثابت من مدونات ذلك الحكم أن المطعون ضدهما أقاما الاستئناف رقم ١٦٠ لسنة ٢٥ ق طنطا بطلب إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به عليهما لمورث الطاعن فى الدعوى الفرعية من إلزامهما بمبلغ ٢١٨ جنيها قيمة نصيبه فى أرباح الشركة محل النزاع عن سنتى ٦٣، ١٩٦٤ وإذ قضت محكمة استئناف طنطا بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٨ فى هذا الاستئناف بإلزام الطاعن وباقى ورثة المرحوم .... بأن يدفعوا للمطعون ضدهما من تركة مورثهم مبلغ ١٢٨٤,٥٠٠ جنيه وهو ما لم يطلبه الأخيران فى استئنافهما المذكور فإن المحكمة تكون قد قضت فى ذلك الاستئناف بما لم يطلبه الخصوم، ومن ثم فإن سبيل الطعن على هذا الحكم هو التماس إعادة النظر عملا بالفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات ويكون الطعن عليه بطريق النقض غير مقبول.

(نقض ١٩٨٥/٢/٤ طعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٤٩ قضائية).

٤٦- الطعن بطريق التماس إعادة النظر. ورود أحواله على سبيل  
الحصر فى المادة ٢٤١ مرافعات. النعى الذى لا يندرج ضمن هذه الحالات  
لا يصلح «سببا للطعن». (نقض ١٩٨٤/١٢/٢٤ طعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٠ قضائية).

٤٧- الطعن بطريق التماس إعادة النظر وفقا لنص الفقرة السادسة من  
المادة ٢٤١ مرافعات. مناطه. التناقض فى منطوق الحكم. التناقض فى  
الأسباب التى لا يفهم معه على أى أساس قام قضاء المنطوق. مؤداه.  
بطلان الحكم الذى يؤدى إلى نقضه. (نقض ١٩٨٤/١٢/٢٤ طعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٠ قضائية).

٤٨- العبرة فى طلبات الخصوم فى الدعوى هى بما طلبوه على نحو صريح  
وجازم، وتتقيد المحكمة بطلباتهم الختامية، بحيث إذا أغفل المدعى فى مذكرته  
الختامية - التى حدد فيها طلباته تحديدا جامعا - بعض الطلبات التى كان قد  
أوردها فى صحيفة افتتاح الدعوى فإن فصل المحكمة فى هذه الطلبات الأخيرة  
يكون قضاء بما لم يطلبه الخصوم، وهى إذ تقضى بشئ لم يطلبوه أو بأكثر مما  
طلبوه، وهى مدركة حقيقة ما قدم لها من طلبات وعالمة بأنها إنما تقضى بما لم  
يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه مسببة إياه فى هذا الخصوص، فيكون سبيل  
الطعن عليه هو النقض، أما إذا لم تتعمد المحكمة ذلك وقضت بما صدر له حكمها  
عن سهو وعدم إدراك دون تسبب لوجهة نظرها، كان هذا من وجوه التماس  
إعادة النظر طبقا للفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ طعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ قضائية، نقض  
١٩٧٨/١/١٧ طعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤٤ قضائية).

٤٩- طلب تصفية الشركة. تضمينه بطريق اللزوم طلب حلها. القضاء  
بحل الشركة وتصفيتها. لا يعد قضاء بما لم يطلبه الخصوم.  
(نقض ١٩٧٩/٣/٥ طعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ قضائية).

٥٠- قاعدة عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر في الحكم الذى سبق الطعن فيه بهذا الطريق هى قاعدة أساسية واجبة الاتباع على إطلاقها ولو لم يجر نص خاص فى القانون وتقوم على أصل جوهري من قواعد المرافعات يهدف إلى استقرار الأحكام ووضع حد للتقاضى. (نقض ١٩٧٧/١/٢٢ سنة ٢٨ ص ٢٨٩).

٥١- الحكم بأكثر مما يطلبه الخصوم. قضاء محكمة النقض فى الطعن السابق بأن النعى به أصبح غير منتج بعد أن صححته محكمة الاستئناف فى الالتماس المرفوع إليها عن ذات الحكم. لا يعد تحصينا للحكم الصادر فى ذلك الالتماس. (نقض ١٩٧٦/٥/١ سنة ٢٧ ص ١٠٤١).

٥٢- الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه. الطعن فيه بطريق النقض. شرطه. صدوره من المحكمة وهى مدركة حقيقة الطلبات وأنها تقضى بما يطلبه الخصوم. عدم إدراكها ذلك. سبيل الطعن عليه هو التماس إعادة النظر. (نقض ١٩٩٦/٦/١٦ طعنان رقما ٨٩٩، ٩٤٢ قضائية).

٥٣- الغش الذى يصلح سببا للالتماس. م ١/٢٤١ مرافعات. ماهيته. (الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٦١ قضائية - احوال شخصية - جلسة ١٩٩٥/١١/٢٠).

٥٤- قبول التماس إعادة النظر. م ٢/٢٤١ مرافعات. شرطه. ثبوت تزوير الورقة التى كانت أساسا للحكم بعد صدور الحكم الملتمس فيه وقبل رفع الالتماس. الادعاء بتزوير الورقة التى بنى عليها الحكم الملتمس فيه فى دعوى الالتماس. غير جائز. (الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٦١ قضائية - احوال شخصية - جلسة ١٩٩٥/١١/٢٠).

٥٥- نص المادة ٢/٢٤١ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع حدد أسباب إعادة النظر على سبيل الحصر فلا يجوز الخروج عنها أو القياس عليها وذلك لأن الأصل هو أن المحكمة متى فصلت فى نزاع فلا يجوز لها إعادة النظر فيه إنما أجاز الشارع لها استثناء - فى حالات معينة - تصحيح حكمها رجوعاً إلى الحق والعدل، وهذه الحالات منها إذا بنى الحكم على شهادة قضى بعد صدوره بأنها مزورة، ويشترط لقبول الالتماس فى هذه الحالة أن يبنى الحكم على شهادة شاهد بحيث تكون هذه الشهادة ذات تأثير على ما ورد فى الحكم ولولا اعتقاد المحكمة بصحتها ما قضت باتجاه الرأى الذى نحت إليه وأن يثبت تزوير هذه الشهادة بحكم من القضاء صدر بعد صدور الحكم وقبل رفع الالتماس فلا يقبل الالتماس إذا كان بغرض السعى إلى إثبات تزوير الشهادة، لما كان ذلك، وكان النص فى المادة ٢٤٢ من القانون سالف البيان بعد أن حدد ميعاد الالتماس بأربعين يوماً وأورد أنه لا يبدأ فى الحالة المبينة بالفقرة الثالثة من المادة السابقة إلا من اليوم الذى حكم فيه على شاهد الزور، فإن مفاد ذلك أن الأمر يتعلق بحجية حكم جنائى.

(الطعن رقم ٣٠٩٥ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٥/٤/٢٧، الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٨/٣/٥ س ١٩ ع ٢ ص ٤٩٧، الطعن رقم ٣٠٣، ٣٩٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١ س ٢١ ع ٢ ص ١٠٣١، الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٣١ لم ينشر، الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٤ لم ينشر، الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ ق، ١٤٠٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢١).

٥٦- لما كانت طلبات المطعون ضدهم بإلزام الطاعنين بتقديم كشف حساب عن إدارة واستغلال ترخيص الصيد مع تقدير قيمة الربح المستحق لهم عن حصتهم فيه من ١/١/١٩٨٦ حتى تاريخ رفع الدعوى فإنهم بذلك يكونون قد طلبوا ضمناً الحكم لهم بهذا الربح ويكون الحكم



المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي في قضائه بإلزام الطاعن الأول بالريع لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس.

(نقض ١٩٩٥/١/١٩ الطعن رقم ٤٩٢٢ لسنة ٦٣ ق، قسرب نقض ١٩٧٩/٣/٥ لسنة ٣٠ العدد الأول ص ٧١٣، نقض ١٩٧٣/٥/١٢ سنة ٢٤ العدد الثاني ص ٧٤٠، نقض ١٩٦٨/٢/١٥ سنة ١٩ العدد الأول ص ٣٤).

٥٧- التماس إعادة النظر من طرق الطعن غير العادية في الأحكام. ما يصدر من القاضى بموجب سلطته الولائية. عدم جواز الطعن فيه بهذا الطريق.

(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٤/٢/٢٣).

٥٨- النص في المادة ٢٤١ من قانون المرافعات على أن «الخصوم أن يلتمسوا إعادة النظر في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية في الأحوال الآتية : ١- إذا وقع من الخصم غش كان من شأنه التأثير في الحكم.....» يدل على أن مناط جواز التماس إعادة النظر في الحكم هو أن يكون الحكم الملمس إعادة النظر فيه انتهائيا غير قابل للطعن فيه بطرق الطعن العادية، وذلك تمشيا مع الأصل العام القاضى بعدم جواز الطعن بالطرق غير العادية في الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى ولو كانت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية قد انقضت.

(نقض ١٩٩٥/١/٨ طعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٦٠ ق، الطعن رقم ١٦٩٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/١٥ س ٣٥ ص ٦٨٧، قرب الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٧ س ٢٠ ص ٨١٧).

٥٩- الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه. سبيل الطعن عليه. التماس إعادة النظر. الطعن فيه بطريق النقض. شرطه. أن تكون المحكمة عالمة بحقيقته وبأنها تقضى حقيقة بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه.

(نقض ١٩٩٩/١٢/٨ طعن رقم ٤٧٢٢ لسنة ٦٨ ق).

٦٠- معاودة الطعن على الحكم الصادر من محكمة النقض بالتماس إعادة النظر أمام محكمة الاستئناف التي أصدرته غير جائز. القضاء بعدم قبوله لعدم توافر شروط الالتماس خطأ. نقض الحكم لهذا السبب. عدم تحقيقه سوى مصلحة نظرية بحتة. علة ذلك. تساوى النتيجة في الحالتين. أثره. رفض الطعن.

(نقض ١٠/٢٦/١٩٩٩ طعن رقم ٦١ لسنة ٦٩ ق احوال شخصية).

٦١- الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو أكثر مما طلبوه وجه لالتماس إعادة النظر. مادة ٢٤١/٥ مرافعات. قضاؤها بذلك وهى مدركة حقيقة الطلبات. سبيل الطعن فيه هو النقض. العبرة فى ذلك بطلبات الخصوم الختامية.

(نقض ١١/٢/١٩٩٩ طعن رقم ١٥٨٩ لسنة ٦٧ ق).

٦٢- التماس إعادة النظر فى حالة الحصول بعد الحكم على أوراق قاطعة فى الدعوى. مناطه. مادة ٢٤١ مرافعات. علم الملتمس بوجودها وعدم طلبه إلزام حائزها بتقديمها. أثره. عدم قبول الالتماس.

(نقض ١١/٧/١٩٩٩ طعن رقم ١ لسنة ٦٩ ق).

٦٣- التماس إعادة النظر فى أحكام المحاكم العسكرية بديل للطعن بالنقض فى أحكام المحاكم العادية. مؤداه. عدم صيرورة تلك الأحكام باثة إلا باستنفاد طريق الطعن عليها بذلك السبيل أو بفوات ميعاده. قانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦.

(نقض ٩/١٢/١٩٩٨ طعن رقم ٣١٧٦ لسنة ٦٢ ق).

٦٤- تمسك الطاعنين فى صحيفة التماس إعادة النظر بعدم حضورهم أمام محكمة الاستئناف بأنفسهم أو بوكيل عنهم وبأنهم لم يصدروا توكيلا للمحامى الذى حضر عنهم. دفاع جوهرى. قصور الحكم عن تحييصه وقضاؤه بعدم قبول الالتماس لرفعه بعد الميعاد بقالة ان

الطاعنين مثلوا أمام محكمة الاستئناف بوكيل عنهم رغم أن هذا التمثيل هو بذاته موضوع الطعن عليه منهم. قصور ومخالفة القانون.

(نقض ١٩٩٨/١/٢٢ طعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٩ قضائية).

٦٥- التزام المحكمة بطلبات الخصوم في الدعوى. خروجها على هذا النطاق. أثره. اعتبار الحكم واردا على غير محل بطلانه بطلانا مخالفا للنظام العام. الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه. سبيل الطعن فيه هو التماس إعادة النظر. الطعن فيه بطريق النقض. شرطه.

(نقض ١٩٩٧/٥/١٩ طعن رقم ٢٤٧٢ لسنة ٦٥ قضائية).

٦٦- قضاء الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه وإن كان وجهها للالتماس إلا أنه إذا لم يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها فإنه يجوز الطعن عليه بالنقض :

حيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه وإن كان قضاء الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه يعتبر وجهها من وجوه التماس إعادة النظر إلا أنه إذا لم يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها هذا القضاء فإنه يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - باطلا عملا بالمادة ١٧٦ من قانون المرافعات، ويجوز الطعن فيه بالنقض لوقوع هذا البطلان فيه طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٤٨ من ذات القانون. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الأولى لما حددت طلباتها في دعواها أمام محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع بأن يودوا إليها في مواجهة الطاعن وباقي المطعون ضدهم مبلغ ٣٤٨٣٤,٢١٣ واستأنفت ما قضت به تلك المحكمة لها على المطعون ضدهم الثلاثة المشار إليهم بأقل مما طلبت وذلك للحكم لها عليهم بكامل طلباتها آتفة البيان، فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تلتزم بأحكام الأثر الناقل

للاستئناف والجاري بها نص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات على أن «الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط» بما مؤداه أن تنقيذ هذه المحكمة بالطلبات التي كانت معروضة أمام محكمة أول درجة وفصلت فيها، وكانت محل الاستئناف فلا تجاوزها إلى طلبات موضوعية لم يسبق طرحها على محكمة أول درجة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه حين قضى للمطعون ضدها الأولى بكل المبلغ الذي طلبته أمام محكمة أول درجة قد حاد عن هذا النهج بإلزام الطاعن به والمصاريف مع المحكوم عليهم أمام محكمة أول درجة مع أن المطعون ضدها الأولى لم تطلب أمامها الحكم عليه به فإنه يكون بهذا القضاء الذي لم تطلبه المطعون ضدها الأولى ودون أن يبين علته مع مخالفة القانون في شأن أحكام الأثر الناقل للاستئناف قد ران عليه القصور المبطل بما يوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن.

(نقض ١٩٩٩/٣/٢٥ طعن رقم ١٣١٤ لسنة ٦٧ ق، نقض ١٩٦٥/٢/١٨ لسنة ١٦ العدد الأول ص ٥٧٢).

### (مادة ٢٤٢)

«ميعاد الالتماس أربعون يوما. ولا يبدأ في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الأربعة الأولى من المادة السابقة إلا من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوته أو الذي حكم فيه على شاهد الزور أو اليوم الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة.

ويبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة السابعة من اليوم الذي يعلن فيه الحكم إلى من يمثل المحكوم عليه تمثيلا صحيحا.

ويبدأ الميعاد في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثامنة من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم». (هذه المادة تقابل المادة ٤١٨ من القانون السابق).

### المذكرة الإيضاحية :

«وجعل المشروع بدء الميعاد في الحالة الجديدة التي أضيفت كقرة ثامنة للمادة ٢٤١ من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم، وذلك ليحقق هذا النص حماية المحكوم عليه حماية فعلية. (مادة ٢٤٢ من المشروع)».

### التعليق :

٦٧- ميعاد الطعن بالتماس إعادة النظر : ميعاد الطعن بالالتماس هو أربعون يوماً يبدأ طبقاً للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ٢١٢ من تاريخ صدور الحكم.

وإنما إذا كان سبب الالتماس الغش أو تزوير الأوراق التي بنى عليها الحكم، أو شهادة الزور، أو الحصول على أوراق قاطعة، فإن الميعاد لا يبدأ إلا من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو الذي ثبت فيه التزوير، أو الذي حكم فيه على شاهد الزور، أو الذي ظهرت فيه الورقة المحتجزة. كذلك إذا كان سبب الالتماس أن المحكوم عليه لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً، فإن الميعاد لا يبدأ إلا من اليوم الذي يعلن فيه الحكم إلى من يمثل المحكوم عليه تمثيلاً صحيحاً إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٢٤٢ محل التعليق.

ويبدأ الميعاد في الحالة الأخيرة المنصوص عليها في المادة ٢٤١ من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو التواطؤ أو الإهمال، وذلك إعمالاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٢ محل التعليق.

وحكمة الاستثناء فى الحالات المتقدمة تحقيق حماية المحكوم عليه، لأن سبب الالتماس فيها قد لا يظهر إلا بعد انقضاء الميعاد إذا احتسب - طبقاً للقاعدة العامة - من يوم صدور الحكم، ولكن هذا الاستثناء مقرر للمحكوم عليه فلا يجرمه من الاستفادة من القاعدة أى من حق الطعن فى الميعاد محسوباً من إعلان الحكم فى الحالات التى يبدأ فيها الميعاد من الإعلان، ولا يحول دون ذلك انقضاء الميعاد طبقاً للقاعدة الاستثنائية. فإذا بنى حكم على الغش بعد صدوره وقبل إعلانه، وكان الحكم صادراً فى حالة يبدأ ميعاد الطعن فيها من الإعلان، فللمحكوم عليه أن يطعن فيه بالالتماس مادام ميعاد الطعن محسوباً من يوم إعلان الحكم لم ينقض ولو كان قد مضى على ظهور الغش أكثر من أربعين يوماً (حكم محكمة استئناف أسيوط فى ١٩/١٢/١٩٢٨ - منشور فى المجموعة الرسمية - سنة ٣٠ ص ٥٢، رمزى سيف - بند ٦٨٥ ص ٨٧٣).

إذن وفقاً للمادة ٢٤٢ مرافعات - محل التعليق - فإن ميعاد الطعن بالالتماس أربعون يوماً، ولكن تختلف الواقعة التى يبدأ منها هذا الميعاد باختلاف سبب الالتماس وذلك على النحو التالى :

**أولاً :** إذا كان أحد الأسباب الثلاثة الأولى، فإن الميعاد يبدأ من اليوم الذى ظهر فيه الغش، أو الذى أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بشيئته أو الذى حكم فيه على شاهد الزور، أو اليوم الذى ظهرت فيه الورقة المحتجزة (مادة ٢٤٢/١). ولا يقصد بظهور الورقة المحتجزة حيازة الملتمس لها حيازة مادية وإنما يكفى أن تنكشف له الورقة وتصبح فى متناول يده بحيث يمكنه الاطلاع عليها (نقض ٦/٧/١٩٦٢ - سنة ١٣ ص ٧٨٢).

**ثانياً :** إذا كان السبب هو القضاء بأكثر أو بما لم يطلبه الخصوم أو كون المنطوق مناقضاً بعضه لبعض، بدأ الميعاد - تطبيقاً للقواعد العامة - من صدور الحكم.

ثالثا : إذا كان السبب هو صدور حكم على من لم يمثل تمثيلا صحيحا، فيبدأ الميعاد من إعلان الحكم إلى من يمثل المحكوم عليه تمثيلا صحيحا (مادة ٢٤٢/٢)، أو إلى المحكوم عليه نفسه إذا لم يعد فى حاجة إلى هذا التمثيل.

رابعا : إذا كان السبب هو غش أو تواطؤ أو إهمال جسيم من «ممثل» من امتدت إليه حجية الحكم، بدأ الميعاد من ظهور هذا الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم (مادة ٢٤٢/٣ مرافعات).

وتنبغى ملاحظة أنه أيا كان سبب الالتماس - باستثناء الحالة الأخيرة - فإن الميعاد لا يبدأ إلا من إعلان الحكم فى الحالات التى - وفقا للقواعد العامة - لا يبدأ الميعاد إلا من هذا الإعلان، إذا كان هذا الإعلان قد حدث بعد اكتشاف الواقعة سبب الالتماس (رمزى سيف - الإشارة السابقة، فتحى والى - ص ٧٦٨ وص ٧٦٩). فإذا انقضى ميعاد الالتماس سقط الحق فيه وفقا للقواعد العامة، كما يسقط هذا الحق أيضا فى حالة قبول الحكم، على أن هذا القبول لا ينتج أثره إلا إذا كان لاحقا لظهور العيب سبب الالتماس (فتحى والى - الإشارة السابقة والمراجع المشار إليها فيه). وقد حكم بأنه إذا رفع الالتماس بعد الميعاد بالنسبة للسبب المرفوع من أجله، فلا يصح شكل صحيفة الالتماس التمسك بسبب آخر لا يزال الميعاد ممتدا بالنسبة له ما دام هذا السبب لم يبد فى صحيفة الالتماس (نقض ١٩٦٢/٦/٧ - سنة ١٣ ص ٧٨٢ مشار إليه آنفا).

ويضاف إلى ميعاد الالتماس ميعاد مسافة يحتسب من موطن الملتمس إلى مقر المحكمة المختصة ويقف ميعاد الالتماس بما تقف به مواعيد الطعن كما يقف بالأسباب العامة التى توقف مواعيد السقوط كالقوة القاهرة والحائل القانونى (محمد وعبد الوهاب العشماوى بند ١٣١١).

وفى الحالات التى لا يبدأ فيها ميعاد الطعن فى الأحكام وفقا للقواعد العامة إلا منذ تاريخ إعلان الحكم، فإن ميعاد الالتماس لا يبدأ إلا بعد تاريخ هذا الإعلان متى تم بعد التواريخ التى حددها النص أى بعد ظهور الغش أو الإنذار بتزوير الورقة أو الحكم بتزويرها أو بتزوير الشهادة أو الحصول على الورقة القاطعة، أما إذا تم الإعلان للحكم قبل تحقق ذلك فلا يبدأ ميعاد الطعن إلا من تاريخ تحقيقه (فتحى والى - بند ٢٧٦، رمزى سيف - بند ٦٨٥، نبيل عمر - بند ٢٧٥ ص ٢٧٩، كمال عبد العزيز - ص ١٦٣٥).

وجدير بالذكر أنه إذا كان الحكم يتوافر بصده سبب من أسباب الالتماس وسبب من أسباب النقص وجب الطعن فيه بالنقض، كما إذا أخطأت المحكمة فى تطبيق القانون أو لم تسبب حكمها فلا أهمية لقيام سبب الالتماس (حامد فهمى ومحمد حامد فهمى - النقض فى المواد المدنية رقم ١٦٦ ص ٤٠٠) لأن الطعن بالالتماس وحده لا يجدى فى هذا الصدد.

وإذا كان قد انقضى ميعاد الطعن بالنقض فى مثل الحكم المتقدم، وأغلق سبيل الطعن فيه جاز الطعن فيه بالالتماس بالاعتداد بالميعاد الذى يبدأ من اليوم الذى ظهر فيه الغش .... إلخ. ويقتصر الطعن بطبيعة الحال على ما اتصل بسببه المقرر فى المادة ٢٤١ (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٩٤٢).

### أحكام النقض :

٦٨ - متى كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم قبول الالتماس شكلا لرفعه بعد الميعاد فإن التمسك بظهور ورقة جديدة أثناء نظره ليس من شأنه أن يصحح شكل هذا الالتماس.

(نقض ١٩٦٢/٦/٧ للمكتب الفنى سنة ١٣ ص ٧٨٢).



٦٩- تمسك الطاعنين فى صحيفة التماس إعادة النظر بعدم حضورهم أمام محكمة الاستئناف بأنفسهم أو بوكيل عنهم وبأنهم لم يصنروا توكيلا للمحامى الذى حضر عنهم. دفاع جوهرى. فعود الحكم عن تحصيله وقضاؤه بعدم قبول التماس لرفعه بعد الميعاد بقالة أن الطاعنين مثلوا أمام محكمة الاستئناف بوكيل عنهم رغم أن هذا التمثيل هو بذاته موضوع الطعن عليه منهم. قصور ومخالفة القانون.  
(نقض ١٩٩٨/١/٢٢ طعن رقم ١٤٧٩ لسنة ٥٩ ق).

### (مادة ٢٤٣)

«يرفع التماس أمام المحكمة التى أصدرت الحكم بصحيفة تودع قلم كتابها وفقا للأوضاع المقررة لرفع الدعوى.  
ويجب أن تشتمل صحيفته على بيان الحكم الملتمس فيه وتاريخه وأسباب التماس وإلا كانت باطلة.  
ويجب على رافع التماس فى الحالتين المنصوص عليهما فى البندين (٧، ٨) من المادة ٢٤١ من هذا القانون أن يودع خزانة المحكمة مبلغ مائة جنيه على سبيل الكفالة ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة التماس إذا لم تصحب بما يثبت الإيداع.  
ويعفى من إيداع الكفالة من أعفى من أداء الرسوم القضائية.  
ويجوز أن تكون المحكمة التى تنظر التماس مؤلفة من نفس القضاة الذين أصدروا الحكم».  
(هذه المادة تقابل المادة ٤١٩ من القانون السابق).

### المذكرة الإيضاحية:

«عدل المشرع إجراءات رفع التماس تعديلا اقتضاه تعديل إجراءات رفع الدعوى على النحو الوارد فى المشروع مع استلزام الكفالة فى بعض الحالات للحد من الإسراف فى التماس فيها (٢٤٣ من المشروع)».

## التعليق :

٧٠- تعديل المادة ٢٤٣ بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ والقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ : تم تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٣ - محل التعليق - بموجب الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من ١/١٠/١٩٩٢، والتي نصت على أنه تزداد إلى خمسة أمثالها الكفالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٣.

وقد عدل المشرع بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩ الفقرة الثالثة من المادة برفع الكفالة المنصوص عليها من خمسين جنيها إلى مائة جنيها وأعفى رافع الالتماس من إيداع الكفالة إذا كان قد أعفى من الرسوم القضائية، إذ أضاف فقرة جديدة للمادة بعد الفقرة الثالثة بإعفاء رافع الالتماس من إيداع الكفالة إذا كان قد أعفى من الرسوم القضائية.

والعلة في اشتراط الكفالة قبل التعديل ورفعها بعد ذلك الحد من الإسراف في الالتماس والحاجة إلى جدية استعمال الحق في التقاضي والسرعة في إبلاغ العدالة إلى مستحقيها.

## ٧١- المحكمة المختصة بالتماس إعادة النظر :

وفقا للمادة ٢٤٣ مرافعات - محل التعليق - يرفع الالتماس إلى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم الملتبس فيه سواء كانت محكمة جزئية أو ابتدائية أو استئنافية ولا يلزم أن يرفع إلى ذات الدائرة التي أصدرت الحكم حتى ولو كانت مازالت قائمة، وإن كان لا مانع من أن تنتظره إذ لا حرج على المحكمة - ولو شكلت من نفس القضاة - من إعادة النظر في حكمها، إذ هي تفعل هذا في ضوء ظروف لم تكن مطروحة أمامها عند إصدارها حكمها، فهي لا تصلح - عند إعادة النظر - تقديرًا خاطئًا وقعت فيه ولكنها تعيد القيام بالتقدير في ظروف جديدة (فتحي وإلى - ص ٧٦٨، والمراجع المشار إليها فيه).

ويلاحظ أنه إذا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم قد ألغيت فيرفع الاستئناف إلى المحكمة التي اختصت بنظر الدعاوى التي من النوع الذى صدر فيه الحكم. (محمد وعبد الوهاب العشماوى - بند ١٢١٤).

٧٢- رفع الالتماس وبيانات صحيفته : يرفع الالتماس بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة وفقا لإجراءات رفع الدعوى ويجب أن تتضمن الصحيفة - فضلا عن بيانات صحيفة الدعوى أمام أول درجة - بيان الحكم محل الطعن على النحو السابق بيانه بالنسبة للاستئناف، وبيان تاريخه، وبيان سبب الالتماس. ويجب أن يكون هذا السبب من أسباب الالتماس التى نص عليها القانون. وتنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤٣ على البطلان جزاء لتخلف أى من هذه البيانات الثلاثة، ويجب على الطاعن أن يبين عند عرضه لسبب الالتماس أدلة الإثبات المتعلقة بهذا السبب، وأن يحدد اليوم الذى اكتشف فيه الغش أو ثبت فيه التزوير أو ظهرت الأوراق إذا كان سبب الالتماس هو أحد هذه الأسباب. وفائدة هذا التحديد هى بيان أن سبب الالتماس قد اكتشف بعد صدور الحكم، وأن الالتماس قد قدم فى الميعاد القانونى الذى يبدأ من هذا اليوم. (فتحى والى - بند ٢٧٧ ص ٧٦٧، والمراجع إليها فيه).

ويلاحظ أنه فى حالة ما إذا أغفل الملتمس ذكر أى من هذه الأمور الثلاثة إلا أنه أوضحها فى مذكرته التى قدمت قبل فوات مواعيد الطعن فإن الغاية من الإجراء تكون قد تحققت ولا يقضى بالبطلان كذلك يغنى عن بيان الحكم وتاريخه تقديم صورة رسمية منه وقت تقديم صحيفة الالتماس، ويجب على الملتمس إعلان الالتماس إلى المطعون ضده وفقا لقواعد إعلان صحيفة الدعوى أمام محكمة أول درجة وفى المواعيد المحددة لها وبالتالي يجوز الحكم باعتباره كأن لم يكن إذا لم يعطن به الملتمس ضده خلال ثلاثة أشهر من تاريخ رفعه عملا بالمبدأ العام المقرر فى المادة ٧٠ من قانون المرافعات.

وإذا رفع الالتماس على سند من السبب المبين بالفقرة الثامنة من المادة ٢٤١ فإنه يجب أن يختصم فيه كلا من ممثل الطاعن وخصمه في الدعوى التى صدر فيها الحكم الملتمس فيه، ومن ثم لا يكفى توجيهه إلى أحدهما فقط ( الديناصورى وعكاز - ص ٣٤١).

والمقصود ببيان الحكم الملتمس فيه أن يتحدد علي وجه لا يدع للملتمس ضده مجالاً للشك فى التعرف عليه.

ويتقيد الخصوم بأسباب الالتماس الواردة فى الصحيفة فلا يجوز إبداء أسباب جديدة فى الجلسة، ويجب أن تذكر هذه الأسباب بصيغة صريحة وإلا كانت باطلة ولكن ليس ثمة ما يمنع من إبداء أدلة جديدة فى الجلسة لإثبات الأسباب التى تضمنتها الصحيفة (محمد وعبد الوهاب العشماوى - بند ١٣١٣، رمزى سيف - بند ٧٢٠، نقض ١٩٦٨/٣/٥، طعن رقم ٣٠٢ سنة ٣٢ قضائية).

إنه يجب أن يذكر فى الصحيفة أسباب الالتماس وإلا كانت باطلة لأنه بالنسبة لطرق الطعن غير العادية لا يجوز ولوجها إلا لأسباب معينة حصرها القانون، فإن لم يبين الطاعن طعنه علي سبب من هذه الأسباب رفض شكلاً ولو كان الحكم مشوباً بعيوب أخرى، وعليه أن يقيم هو الدليل علي قيام هذا السبب، وعلى المحكمة قبل أن تنظر فى موضوع الطعن أن تتحقق من توافره لتحكم أولاً بقبول الطعن شكلاً.

ومن ناحية أخرى ذكر أسباب الالتماس فى صحيفته هو بمثابة تعيين موضوع النزاع فيها، فإن لم تذكر تعتبر الصحيفة قد خلت من موضوعها فلا يتيسر للخصم معرفته، ومن ثم لا يتيسر له إعداد دفاعه لجهله بموضوع النزاع.

ويكفى أن يذكر الملتمس سبب التماسه أو أسبابه إجمالاً دون تفصيل على أن يوضح ما أوجزه عند المرافعة.

ويكون إعلان الالتماس لنفس الخصم أو فى موطنه الأصيل أو المختار المبين فى ورقة إعلان الحكم، ويصبح الإعلان فى موطن الوكيل لأنه بمجرد صدور توكيل من أحد الخصوم يكون موطن وكيله معتبرا فى إعلان الأوراق اللازمة لسير الدعوى فى درجة التقاضى الموكل هو فيها (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٩٤٣).

ويوجب القانون على رافع الالتماس ما إذا بنى الالتماس على أن الحكم صدر على شخص طبيعى أو اعتبارى لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا فى الدعوى، وفى حالة ما إذا صدر الحكم على شخص يعتبر الحكم حجة عليه، ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها، أن يودع خزانة المحكمة مبلغ مائة جنيه على سبيل الكفالة، وإلا امتنع قلم الكتاب عن تسلم الصحيفة إعمالا للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٣ - محل التعليق - فإذا تعدد الطاعنون، وكانت مصالحتهم واحدة، فإنه يكفى إيداع كفالة واحدة. (فتحى والى - ص ٧٦٧).

وإذا قبل قلم الكتاب صحيفة الالتماس دون سداد الكفالة تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الالتماس، إعمالا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤٣ مرافعات - محل التعليق، مع ملاحظة أنه يعفى من أداء الكفالة من ألقى من أداء الرسوم القضائية.

٧٣- تشكيل المحكمة التى تنظر الالتماس : وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٣ مرافعات - محل التعليق - يجوز أن تكون المحكمة التى تنظر الالتماس مؤلفة من نفس القضاة الذين أصبحوا الحكم، ولن يؤثر ذلك على عدالة الحكم الصادر منها فى الالتماس وهى مشكلة بنفس التشكيل الذى أصدر الحكم الملتمس فيه، لأنها تنظر الالتماس فى ظروف لم تكن مطروحة أمامها عند إصدارها الحكم الملتمس فيه، فبسبب الالتماس لم يكن مطروحا عليها عند إصدارها الحكم الملتمس فيه.

## ٧٤- جواز رفع الالتماس المقابل ولا يجوز رفع التماس فرعى :

تنبغى ملاحظة أن القانون لم ينص على الالتماس المقابل إلا أن الفقه يجمع على جوازه، ومن الممكن تصور تقديم التماس إعادة النظر كطعن مقابل، وذلك فى حالتين :

**الحالة الأولى :** إذا تمسك أحد طرفى الخصومة بحكم قضائى صدر لمصلحته فإن للطرف الآخر أن يتقدم بطلب عارض إلى المحكمة لإعادة النظر فى هذا الحكم، ويجب عندئذ أن يكون الحكم المطلوب إعادة النظر بشأنه قد صدر من نفس المحكمة، إذ هى وحدها المختصة بإعادة النظر فيه. (فنسان - المرافعات - بند ٦٥٦ ص ٨٥٣، فتحى والى ص ٧٦٩ و ٧٧٠).

**الحالة الثانية :** أن يرفع التماس بإعادة النظر بالنسبة لجزء من الحكم فيتقدم المطعون ضده بالتماس مقابل لإعادة النظر بشأن الجزء من الحكم الذى صدر لغير صالحه.

ونتيجة لعدم تنظيم المشرع للطعن المقابل بالتماس إعادة النظر فإنه يخضع من حيث شكله لإجراءات الطلبات العارضة، على أنه باعتباره التماسا بإعادة النظر يجب أن يشتمل على بيان الحكم محل الالتماس وأسباب هذا الالتماس، ومن ناحية أخرى يجب أن يقدم الطعن فى ميعاد التماس إعادة النظر، وألا يكون الملتمس قد سبق له قبول الحكم فالقانون لا يجيز تقديم التماس فرعى يقبل ولو بعد انقضاء الميعاد أو قبول الحكم، كما فعل بالنسبة للاستئناف، ذلك أنه إن صح القول بأن المحكوم عليه عندما يفوت ميعاد الاستئناف أو يقبل الحكم يفعل هذا على أساس قبول الطرف الآخر للحكم، فإن هذا غير صحيح بالنسبة لمن يفوت ميعاد الالتماس أو يقبل الحكم بعد تبين سبب الالتماس. (فتحى والى - ص ٧٦٩ و ص ٧٧٠، عبد المنعم الشرقاوى - بند ٤١٩ ص ٥٨٣، رمزى

سيف - بند ٦٧٥ ص ٨٦٣، محمد وعبد الوهاب العشماوى جزء ثان - بند ١٢٨٥ ص ٩٢٤، أحمد أبو الوفا - بند ٦٣٦ ص ٨٧٩).

كما أن الالتماس الفرعى يعتبر استثناء من القواعد العامة فى حاجة إلى نص خاص به، مادام القانون لم ينص عليه فلا يجوز قبوله. إذن من المتصور قبول الالتماس المقابل، أما الالتماس الفرعى فلا يجوز قبوله. إذن لا يقبل الالتماس الفرعى، وذلك لأن القانون لم يصرح بجوازه كما فعل بالنسبة إلى الاستئناف الفرعى، ولأن الأصل ألا يقبل الطعن فى الأحكام إلا فى الميعاد الذى حدده القانون (كاريه وشوقو - المرافعات رقم ١٧٨٠، واستئناف مصر ١٨٩٠/١/٧ منشور فى مجلة الحقوق ٥ ص ٦٠، واستئناف مختلط ١٩١٤/٥/٧ - مجلة التشريع والقضاء ٢٦ ص ٣٧٧، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٩٤٦).

### أحكام النقض :

٧٥- ليس ثمة ما يمنع من إبداء أدلة جديدة فى الجلسة لإثبات أسباب الالتماس التى تضمنتها الصحيفة.

(نقض ١٩٦٨/٣/٥ طعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٢ ق).

### (مادة ٢٤٤)

«لا يترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ الحكم.

ومع ذلك يجوز للمحكمة التى تنظر الالتماس أن تأمر بوقف التنفيذ متى طلب ذلك وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه.

ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلاً بصيانة حق المطعون عليه».

(هذه المادة تقابل المادة ٤٢٠ من قانون المرافعات السابق).

### تقرير اللجنة التشريعية :

أضاف المشرع فى المادة ٢٤٤ فقرتين لم يكن منصوفا عليهما فى القانون القديم وبمقتضاها أجاز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم أثناء نظر الالتماس وأن تأمر بتقديم كفالة فى هذه الحالة وهذه الإضافة كانت من عمل اللجنة التشريعية بمجلس الأمة وأوردت تبريرا لها «أن ذلك اتقاء لما يقع من تنفيذ الحكم من ضرر جسيم بالمحكوم عليه يتعذر عليه تداركه بعد ذلك، وأخذا بالقاعدة التى أخذ بها القانون بالنسبة لسلطة محكمة النقض فى وقف تنفيذ الأحكام المطعون فيها أمامها».

### التعليق :

**وقف تنفيذ الأحكام الانتهازية أمام محكمة الالتماس :**

٧٦- مجرد رفع الالتماس لا يرتب وقف التنفيذ :

اتقاء لما قد يقع من تنفيذ الحكم من ضرر جسيم بالمحكوم عليه يتعذر تداركه بعد ذلك، وأخذا بالقاعدة التى نص عليها المشرع بالنسبة لسلطة محكمة النقض فى وقف تنفيذ الأحكام المطعون فيها أمامها، فقد استحدث قانون المرافعات الحالى لأول مرة وقف التنفيذ من محكمة التماس إعادة النظر، وقد نصت على ذلك المادة ٢٤٤ مرافعات.. محل التعليق.

فالأصل أن رفع الالتماس لا يترتب عليه وحده وقف التنفيذ، وهذا تطبيق للمبادئ العامة فى أن قابلية الحكم للطعن بإحدى طرق الطعن غير العادية لا تؤثر فى قوته التنفيذية كما أن الطعن عليه فعلا بإحدى طرق الطعن غير العادية لا يحول دون صلاحيته للنفاذ، واستثناء من هذا الأصل، فإن للمحكمة المرفوع إليها الالتماس أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم الملتمس فيه، ويخضع طلب وقف التنفيذ من محكمة الالتماس لذات القواعد التى يخضع لها طلب وقف التنفيذ من محكمة النقض ما عدا فروق معينة سوف تتضح الآن.



### شروط قبول طلب وقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس :

٧٧- الشرط الأول : أن يطلب الطاعن وقف التنفيذ تبعاً للطعن: ولم يشترط المشرع أن يرد هذا الطلب في ذات صحيفة الطعن بالالتماس، وفي هذا يختلف طلب وقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس عنه أمام محكمة النقض، ولذلك يجوز الطعن أولاً بالالتماس ثم طلب وقف التنفيذ بعد ذلك، ولكن لا يجوز طلب وقف التنفيذ دون الطعن في الحكم بالالتماس، فلا يكون مقبولاً طلب وقف التنفيذ إذا قدم للمحكمة بإجراءات مستقلة دون الطعن في الحكم بالتماس إعادة النظر لأن رابطة التبعية يجب أن تتوافر بين طلب وقف التنفيذ وبين الطعن بالالتماس فيجب أن يقدم طلب وقف التنفيذ تبعاً للالتماس، ولكن لا يلزم أن يقدم طلب وقف التنفيذ في ميعاد الالتماس (فتحي والى - بند ٢٨ ص ٥٤، محمد عبد الخالق - بند ٢٧٧ ص ٢٧٤، وجدي راغب - ص ١١٢، وعكس ذلك : رمزي سيف - بند ٢٠ ص ٢٨، ويرى وجوب تقديم الطلب في ميعاد الالتماس، لأن طلب وقف التنفيذ فيه انتقاص للحكم من حيث صلاحيته للتنفيذ فهو صورة من صور الطعن فيه يجب أن يحصل قبل فوات ميعاد الطعن وإلا سقط الحق فيه)، فيكون طلب وقف التنفيذ مقبولاً ولو قدم بعد ميعاد التماس إعادة النظر خلال إجراءات نظر الطعن، ومن الممكن تقديمه كطلب عارض في أي حال كانت عليها الإجراءات حتى إقفال باب المرافعة، لأن طلب وقف التنفيذ لا يعتبر طعناً في الحكم ولذلك لا يتقيد بميعاد الطعن كما أن المشرع لم ينص في المادة ٢٤٤ على تقييد طلب وقف التنفيذ بميعاد معين، فقد جاء هذا النص مطلقاً، ولذلك لا يجوز تقييده بإضافة شرط لا يتضمنه.

#### ٧٨- الشرط الثاني : يجب تقديم الطلب قبل تمام التنفيذ :

ينبغي أن يقدم طلب وقف التنفيذ إلى محكمة الالتماس قبل أن يتم التنفيذ، ولم ينص المشرع صراحة على انسحاب أثر قرار وقف التنفيذ على إجراءات التنفيذ التي تمت بعد تقديم الطلب كما فعل بالنسبة لمحكمة النقض، ورغم ذلك فإن الفقه يقيس أثر الوقف أمام محكمة الالتماس بما نص عليه المشرع بالنسبة لمحكمة النقض (عبد الباسط جميعي - ص ١٢٧ و١٢٨، محمد عبد الخالق - بند ٢٧٧ ص ٢٧٤، وجدي راغب - ص ١١٢). بحيث ينسحب أثر الحكم بوقف التنفيذ الصادر من محكمة الالتماس إلى ما تم تنفيذه منذ لحظة تقديم الطلب إلى تاريخ صدور الحكم.

شروط الحكم بوقف التنفيذ من محكمة الالتماس : ويشترط الحكم بوقف التنفيذ من محكمة الالتماس مايلي:

٧٩- الشرط الأول : أن يكون من المحتمل وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه من التنفيذ : وقد نصت المادة ٢٤٤ - محل التعليق - على ذلك صراحة، وفيما يتعلق بهذا الشرط فإننا نحيل إلى ما سوف نوضحه عند دراسته كشرط لوقف التنفيذ أمام محكمة النقض أيضا.

#### ٨٠- الشرط الثاني : ترجيح إلغاء الحكم :

كما يشترط أيضا ترجيح إلغاء الحكم أي أن تكون أسباب الالتماس في ظاهرها ترجح احتمال الحكم لمصلحة الملتمس، وهذا الشرط لم ينص عليه المشرع، ورغم ذلك فإننا نؤيد ما ذهب إليه الفقه من أنه شرط ضروري لنفس الحجج التي سبق لنا ذكرها بالنسبة لوقف التنفيذ أمام محكمة النقض. (راجع في ذلك مؤلفنا - التنفيذ - بند ٣٣٢ ص ٣٧٧ وما بعدها).

### ٨١- النظام الإجرائي لوقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس:

لم ينص القانون على الإجراءات الواجبة الاتباع أمام محكمة الالتماس للفصل فى طلب وقف التنفيذ، ولذلك يرى البعض فى الفقه أنه تتبع الإجراءات المعتادة كما هو الشأن فى طلب وقف النفاذ أمام محكمة الاستئناف (عبد الباسط جميعى - ص ١٢٧ و ١٢٨)، أى تحدد جلسة لنظر الطلب ويعلن الخصم بها وتجرى المرافعة فى هذا الطلب أمام المحكمة ثم تقضى فيه المحكمة بما تراه، وإذا كان طلب وقف التنفيذ المقدم إلى محكمة الالتماس مفصلاً أو مشفوعاً بمذكرة شارحة لعناصره أو مقدماً بموجب مذكرة مفصلة وقدمت المستندات المؤيدة لدفاع الطالب فى هذا الصدد وإن كان هناك لزوم لتقديم المستندات، فإن من حق محكمة الالتماس أن تفصل فى الطلب ولو لم يحضر الخصوم، عملاً بالمادة ٨٢ مرافعات التى تبين للمحكمة أن تحكم ولو لم يحضر طرفاً الخصومة متى كانت الدعوى صالحة للحكم فيها، وقد تقضى المحكمة بوقف التنفيذ فى هذه الحالة إذا اقتنعت بذلك من واقع الأوراق دون حاجة لحضور الخصوم، أما إذا كان الطلب غير صالح للفصل فيه وتغيب الطرفان فإن المحكمة تقرر شطب الطلب ولا يمنع ذلك من تجديده مرة أخرى.

ويلاحظ أنه لا يشترط تقديم وقف التنفيذ فى صحيفة الالتماس ذاتها كما ذكرنا، كذلك فإن قلم الكتاب لا يقوم بتبليغ هذا الطلب إلى النيابة العامة (رمزى سيف - بند ٢٠ ص ٢٩، وجدى راغب - ص ١١٣، فتحى والى - بند ٢٨ ص ٥٥). وذلك لأن النص الذى يوجب تبليغ النيابة العامة أمام محكمة النقض يعتبر نصاً استثنائياً مخالفاً للقاعدة العامة التى لا توجب ولا تجيز للنيابة العامة التدخل فى الدعاوى المستعجلة (مادة ٨٨ - ٨٩ مرافعات). وطلب وقف النفاذ كما يكيه الفقه يعتبر طلباً وقتياً ولذلك لا يجوز للنيابة العامة التدخل بشأنه حيث لا نص على ذلك.

## ٨٢ - الحكم فى طلب وقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس:

ولمحكمة الالتماس سلطة تقديرية فى إجابة طلب وقف التنفيذ أو رفضه، كما يجوز لها أيضا أن تحكم بوقف التنفيذ جزئيا، والحكم الذى تصدره فى طلب وقف تنفيذ يكون حكما وقتيا لا يقيد بها عند نظر موضوع الالتماس، وإذا حكمت بوقف التنفيذ فإنه يترتب على هذا الحكم إلغاء ما تم من تنفيذ فى الفترة ما بين تقديم طلب وقف التنفيذ والحكم به كما ذكرنا آنفا. ومحكمة الالتماس عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو أن تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المطعون عليه (الملمس ضده)، وقد منح المشرع لهذه المحكمة سلطة تقديرية فى ذلك كما هو الحال بالنسبة لمحكمة النقض عند وقف التنفيذ أمامها، وهى توازن بين مصلحة الطرفين فى هذا الصدد فقد تقرر وقف التنفيذ بتقديم كفالة أو بالقيام بأى إجراء آخر تراه كفيلا بصيانة حق المطعون عليه أو لا تقرر الوقف بذلك.

## أحكام النقض:

٨٣- القضاء فى طلب وقف تنفيذ الحكم الملمس فيه هو قضاء وقتى لا يحوز - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قوة الأمر المقضى، لأن الفصل فى هذا الطلب إنما يستند إلى ما يبدو وللمحكمة من ظاهر أوراق الدعوى، بما يخولها أن تعدل عند الفصل فى الموضوع عن رأى ارتأته وقت الفصل فى هذا الطلب.

(نقض ١٧/٥/١٩٨٤ - الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٠ قضائية - مجموعة المكتب الفنى - سنة ٣٥ - ص ١٣٣٨).

## (مادة ٢٤٥)

«تفصل المحكمة أولاً في جواز قبول التماس إعادة النظر ثم تحدد جلسة للمرافعة في الموضوع دون حاجة إلى إعلان جديد على أنه يجوز لها أن تحكم في قبول التماس وفي الموضوع بحكم واحد إذا كان الخصوم قد قدموا امامها طلباتهم في الموضوع.

ولا تعيد المحكمة النظر إلا في الطلبات التي تناولها التماس».

(هذه المادة تطابق المادتين ٤٢١ و ٤٢٢ من القانون السابق).

### التعليق:

٨٤ - الفصل في الطعن بالالتماس: تنتظر الخصومة في الالتماس على مرحلتين، تفصل المحكمة في المرحلة الأولى في جواز قبول الالتماس وتنتظر في الثانية الموضوع، وإن كان يجوز لها أن تقضى في الأمرين معا بحكم واحد إذا كان الخصوم قد قدموا إليها طلباتهم في الموضوع (نقض ١٩٩١/١/١٠ - طعن رقم ٢٨٦٢ لسنة ٥٧ق) ويلاحظ أن الملتمس غير ملزم ببيان طلباته الموضوعية بصحيفة الالتماس - ويرى البعض في الفقه أن منع المحكمة من نظر الأمرين معا في حالة عدم تقديم هذه الطلبات متعلق بالنظام العام (محمد وعبد الوهاب العشماوى بند ١٣١٥). وسوف نوضح المرحلتين اللتين تمر بهما خصومة الالتماس فيما يلي:

١- المرحلة الأولى: النظر في جواز قبول الالتماس: ففي هذه المرحلة تنتظر المحكمة في قبول الالتماس أى تنتظر فيما إذا كان الالتماس رفع في الميعاد، عن حكم قابل للالتماس وبناء على سبب من الأسباب الثمانية التي ذكرها القانون، وتنتهى هذه المرحلة إما بحكم بعدم قبول الالتماس، وفي هذه الحالة ينتهى الأمر عند هذا الحد ويحكم على الملتمس بغرامة لا تقل عن ستين جنيهها ولا تجاوز مائتى جنيهه وبالتعويضات إن كان لها

وجه (مادة ٢٤٦ مرافعات)، وإما بالحكم بقبول الالتماس، وفي هذه الحالة يلغى الحكم المطعون فيه كله أو جزؤه الذى قبل الالتماس فيه وتعود الخصومة إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المطعون فيه، وبالحكم بقبول الالتماس تدخل دعوى الالتماس فى المرحلة الثانية.

فيتعين على المحكمة ومن تلقاء نفسها أن تتحقق أولا من أن الطعن بالالتماس قد رفع فى ميعاده صحيحا من ناحية الشكل ومتعلقا بحكم انتهائى مبني على أحد الأسباب التى نص عليها القانون والتى وردت فيه على سبيل الحصر وعلى المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الالتماس إذا ظهر لها أنه لم يبين على سبب من الأسباب التى حصرها القانون. وتنتهى هذه المرحلة إما بالحكم بعدم قبول الالتماس، أو أن تحكم بقبول الالتماس، ويترتب على هذا الحكم زوال الحكم الملتمس فيه من الوجود فى حدود ما رفع عنه الطعن وزوال كافة الآثار القانونية التى ترتبت على قيامه. (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٩٤٦).

إذ يجب على المحكمة فى هذه المرحلة أن تتحقق من أربعة أمور أولها أن الالتماس قد قدم فى الميعاد فإذا كان قد قدم بعد الميعاد فإن التمسك بظهور ورقة جديدة مزورة أثناء نظره لا يصح شكله (نقض ١٩٦٢/٦/٧ - سنة ١٣ ص ٧٨٢). وثانيها أن الالتماس قد بنى على أحد الوجوه التى نص عليها القانون على سبيل الحصر. وثالثها أن الحكم المطعون فيه لم يسبق رفع التماس فيه، ورابعها استكمال إجراءات الالتماس للشروط القانونية. فإذا تحققت من توافر هذه الأمور قضت بقبول الالتماس وعندئذ يلغى الحكم المطعون فيه كله أو الجزء الذى قبل الالتماس فى شأنه وتعود الخصومة إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المطعون عليه ثم تبدأ المرحلة الثانية. أما إذا تخلف أحد هذه الأمور قضت بعدم قبول الالتماس وينتهى الأمر عند هذا الحد ويمتنع

على المحكمة حينئذ أن تتعرض لما أثاره الطاعن فى سبب طعنه من طلبات تتعلق بموضوع الالتماس (نقض ١٩٥٣/٤/٢ - مجموعة القواعد جـ ١ سنة ٩ ص ٢٩٦) ولا يجوز الطعن فى حكمها بالتماس جديد كما لا يجوز الطعن فى الحكم المطعون فيه بالالتماس مرة ثانية سواء من الملتمس أو خصمه، غير أنه إذا قضى ببطالان صحيفة الالتماس جاز للملتمس رفعه ثانية إذا كان الميعاد مفتوحاً (كمال عبد العزيز - ص ١٦٣٨ و ١٦٣٩).

ويلاحظ أنه لا يجوز الطعن على استقلال فى الحكم الصادر باعتبار الحكم الملتمس فيه كأن لم يكن وتحديد جلسة لنظر الموضوع. (نقض ١٩٩١/١/١٠ طعن ٢٨٦٣ سنة ٥٧ قضائية، نقض ١٩٨٢/٥/٦ طعن ٦٤٩ سنة ٤٨ قضائية - سنة ٢٣ ص ٤٩٣).

كما يلاحظ أنه فى هذه المرحلة الأولى ليس للقاضى أو الخصوم مناقشة القضية التى صدر فيها الحكم سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون (فتحى والى - بند ٢٧٩ ص ٧٧٠ و ٧٧١ والمراجع المشار إليها فيه).

والأصل أن ينحصر البحث فى أسباب إعادة النظر التى تشتمل عليها الصحيفة، ولكن تطبيقاً لمبدأ الاقتصاد فى الإجراءات يرى بعض الفقهاء أنه يجوز للطاعن التمسك - أثناء هذه المرحلة - بأسباب جديدة لإعادة النظر. وذلك حتى لا يضطر إلى التمسك بها فى خصومة لاحقة على أنه يجب لهذا أن يكون ميعاد الطعن بالنسبة لهذه الأسباب ما زال قائماً (فتحى والى - الإشارة السابقة) وإذا رأت المحكمة قبول الطعن، فإنها تحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه واعتباره كأن لم يكن وتحدد جلسة للمرافعة فى الموضوع ولا حاجة لإعلان الخصومة بها، وكما ذكرنا آنفاً لا يجوز الطعن فى هذا الحكم استقلالاً عن الحكم فى الموضوع باعتباره

حكما غير منه للخصومة كلها (نقض ١٩٩١/١/١٠، مشار إليه آنفا) أما إذا رأت المحكمة عدم قبول الطعن، أو رفضه، فإنها تحكم بذلك. وفي حالة الرفض ووفقا للمادة ٢٤٦ يجب على المحكمة إلزام الملتمس بغرامة من ثلاثين إلى مائة جنيه إلا إذا كان سبب الالتماس هو أحد السببين الأخيرين في المادة ٢٤١، فعندئذ يجب عليها مصادرة الكفالة المقدمة من الملتمس كلها أو بعضها ولا يخل هذا بحق الملتمس ضده في التعويض.

وجدير بالذكر أنه لا يجوز الحكم بالغرامة عند الحكم باعتبار الالتماس كأن لم يكن وفقا للمادة ١٨٢. (نقض ١٩٩١/٧/٢٤ في الطعن ٣٣٢٧ لسنة ٦٠ق).

ب - المرحلة الثانية: الفصل في الموضوع: وهذه المرحلة تبدأ فقط إذا انتهت المرحلة السابقة بحكم بقبول إعادة النظر، ووفقا للمادة ٢٤٥ - محل التعليق - للمحكمة أن تفصل بحكم واحد في قبول الالتماس وفي الموضوع إذا كان الخصوم قد قدموا أمامها طلباتهم في الموضوع (نقض ١٩٩١/١/١٠، في الطعن رقم ٢٨٦٣ لسنة ٥٧ ق) وترافعوا في الموضوع أو مكنوا من ذلك ، فإذا رأت المحكمة أن الفصل في الموضوع يحتاج إلى تحقيق جديد فإنها تقبل إعادة النظر ، وتؤجل نظر الموضوع (فتحي والى - ص ٧٧١).

ففي هذه المرحلة أى مرحلة الحكم فى موضوع الدعوى تحدد المحكمة جلسة للمرافعة فى موضوع الدعوى والحكم فيها دون حاجة إلى إعلان جديد ، وتنتهى هذه المرحلة بحكم فى موضوع الدعوى يحل محل الحكم الذى ألغى بقبول الالتماس ، مالم تنته الخصومة قبل الفصل فى موضوع الدعوى بسبب من الأسباب المنهية للخصومة ، قبل الفصل فى موضوعها أو بانقضائها بالتقادم .



فنتناول المحكمة فى هذه المرحلة موضوع الدعوى طبقا للقواعد التى تمر بها الدعوى المبتدأة ويعرضها ما يعترض هذه الدعوى ولكن لا يجوز للمحكمة أن تتناول غير الطلبات التى تناولها الالتماس ما لم تكن مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة ، كما أن المحكمة لا تعود للموضوع إلا بالنسبة للشخص الذى قبل التماسه . ثم تصدر المحكمة حكما جديدا فى الموضوع له كل آثار الأحكام ( كمال عبد العزيز - ص ١٦٣٩ ).

ونطاق القضية أمام محكمة الالتماس يتحدد بما كان مطروحا فى الدعوى قبل إصدار الحكم الملغى ولكن فى حدود ما قبل عنه الالتماس وتبقى عناصرها الموضوعية والإجرائية ، فنتيجة لكون الهدف من هذه المرحلة هو إصدار حكم يحل محل الحكم الذى ألغى بقبول إعادة النظر فإن القضية فى هذه المرحلة تكون بنفس النطاق الذى كانت عليه قضية الموضوع قبل إصدار الحكم الملغى ، ويترتب على ذلك أن تبقى عناصر هذه القضية التى لم يمسه هذا الحكم كما هى ، فتبقى أدلة الإثبات المقدمة فيها والسقوط الذى تحقق والمراكز الإجرائية التى للخصوم ، فيعود مركز الملتمس فى الخصومة إلى ما كان عليه قبل صدور الحكم الملتمس فيه ، فإن كان فى مركز المستأنف عاد فى مركز المستأنف. (نقض ٢٤/٧/١٩٩١- فى الطعن ٣٣٣٧ لسنة ٦٠ ق ).

للخصوم نفس السلطات التى كانت لهم قبل إصدار الحكم ، فلهم التقدم بوقائع وأدلة جديدة ، كما أن لهم التمسك بأوجه دفاع ودفع جديدة ، كذلك تكون للمحكمة نفس السلطات التى لها عند بحث الموضوع . فيكون لها أن تكيف الواقعة تكييفا مختلفا كما يكون لها أن تصدر تقديرا مغايرا للتقدير الذى اشتمل عليها القانون المطعون فيه سواء من حيث تقدير الواقع أو من حيث تقدير القانون ( فتحى والى - ص ٧٧٢ ).

وتنبغى ملاحظة أن القضاء برفض الالتماس موضوعا يتساوى في نتيجته مع الحكم بعدم جوازه فيكون النعى بذلك أمام محكمة النقض غير منتج . ( نقض ١٩٦٤/١٢/٣١ - طعن ٣٠٥ سنة ٣٠ قضائية - سنة ١٥ ص ١٣٩٥ ) .

وقد مضت الإشارة إلى أن قضاء المحكمة بقبول الالتماس واعتبار الحكم الملتمس فيه كأن لم يكن وتحديد جلسة لنظر الموضوع لا يجوز الطعن فيه استقلالا، ففي حالة ما إذا تحققت المحكمة من توافر شروط الالتماس الشكلية والموضوعية على النحو السابق وقضت بقبول الالتماس في الحكم الملتمس فيه واعتباره كأن لم يكن وحددت جلسة لنظر موضوع الالتماس فإن هذا الحكم لا ينهى الخصومة أمام محكمة الالتماس إذ ما زال موضوعه مطروحا عليها لم تقل كلمتها فيه ، ولا يعتبر من الأحكام الوقتية أو المستعجلة أو الصادرة بوقف الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبرى التى لا يجوز الطعن فيها على استقلال قبل الحكم الصادر فى الموضوع، وذلك عملا بالمادة ٢١٢ مرافعات. ( نقض ١٩٩١/١/١٠ - طعن ٢٨٦٣ لسنة ٥٧ قضائية ومشار إليه آنفا ، نقض ١٩٥٠/٢/٢٠ - طعن ١٩٧٦ لسنة ٤٩ ق، نقض ١٩٨٢/٥/٦ - سنة ٣٣ - ص ٤٩١ ) .

وراجع تعليقنا على المادة ٢١٢ مرافعات فيما مضى .

### أحكام النقض،

٨٥- مفهوم المادة ٢٤٥ من قانون المرافعات أن الخصومة فى الالتماس تمر بمرحلتين إذ يتعين على المحكمة أن تتحقق أولا من أن الطعن بالالتماس قد رفع فى ميعاده صحيحا من ناحية الشكل ومتعلقا بحكم

انتهائي مبنيًا على أحد الأسباب التي نص عليها القانون على سبيل الحصر، وتنتهي هذه المرحلة إما بالحكم بعدم قبول الالتماس وإما أن تحكم بقبوله وفي هذه الحالة الأخيرة يترتب على هذا الحكم زوال الحكم الملتمس فيه واعتباره كأن لم يكن في حدود ما رفع عنه الطعن ، وتبدأ المرحلة الثانية وهي الحكم في موضوع الدعوى من جديد.

( نقض ١٩٩٢/٦/٢١ - طعن رقم ٢٦٠٨ لسنة ٥٦ قضائية ).

٨٦- تقدير عنصر الغش إثباتًا ونفيًا . تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ما دامت تستند إلي اعتبارات سائغة لها أصلها الثابت وتؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .

( الطعن رقم ٢٦٠٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٢/٦/٢١ ).

٨٧- متى كان الحكم الصادر في دعوى التماس قد قضى بعدم قبوله فإنه لا يجوز له بعد ذلك أن يتعرض لما أثاره الطاعن في سبب طعنه من طلبات متعلقة بموضوع الالتماس .

( نقض ١٩٥٣/٤/٢ - طعن ٢٤ س ٢١ ق - مجموعة النقض في ٢٥ سنة الجزء الأول ص ٢٩٦ قاعدة رقم ٩ ).

٨٨- قضاء الحكم برفض الالتماس موضوعًا يساوي في نتيجته الحكم بعدم جوازه فلا جدوى لنقض الحكم لقضائه بالرفض في حالة كان يجب فيها القضاء بعدم الجواز .

( نقض ١٩٦٤/١٢/٣١ - طعن ٣٠٥ س ٣٠ ق )

٨٩- المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن اعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب في الميعاد القانوني ولم يطلب المدعى السير فيها وفقًا لنص المادة ٨٢ من قانون المرافعات، وكذلك سقوط الخصومة في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى وامتناعه المنصوص عليه في المادة ١٢٤ من القانون سالف الذكر لوتان من ألوان

الجزء قررهما المشرع لحكمة واحدة وهي تقصير المدعى فى موالاة السير فى الدعوى وحقه فى متابعة إجراءاتها حتى لا تتراكم الدعاوى أمام المحاكم، الأمر الذى يقتضى توحيد الأثر بالنسبة للجزأين، ولما كان المشرع قد رتب فى المادة ١٣٧ من قانون المرافعات على الحكم بسقوط الخصومة إلغاء جميع إجراءاتها بما فى ذلك صحيفة الدعوى إلا أنه مع ذلك لم يلغ الأحكام القطعية الصادرة فيها ولا الإجراءات السابقة على تلك الأحكام، وأجاز للخصم التمسك بها ما لم تكن باطلة فى ذاتها، فإن هذه الأحكام تسرى بدورها فى حالة اعتبار الدعوى كأن لم تكن، إذ ليس فى نصوص قانون المرافعات ما يمنع تطبيقها ولا ما يدل على أن المشرع أراد أن يرتب على اعتبار الدعوى كأن لم تكن آثارا أشد من الآثار التى رتبها على سقوط الخصومة، كما أن الحكمة التى أملت على المشرع تقرير هذه الأحكام بالنسبة لسقوط الخصومة تتحقق كذلك فى حالة اعتبار الدعوى كأن لم تكن التى وإن يترتب عليها إلغاء إجراءاتها إلا أنه لا يسقط الحق فى الأحكام القطعية الصادرة فيها. والحكم القطعى هو الذى يضع حلا للنزاع فى جملته أو جزء منه أو فى مسألة فرعية عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته، ومفاد نص المادة ١٣٨ من القانون سالف البيان أنه متى حكم بسقوط الخصومة فى التماس إعادة النظر قبل الحكم بقبول التماس يترتب عليه سقوط التماس ذاته أما بعد الحكم بقبول التماس فتسرى القواعد سالف الذكر.

(نقض ١٩٩١/٧/٢٤، طعن رقم ٣٣٢٧ لسنة ٦٠ قضائية).

٩٠ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن التماس إعادة النظر إلى محو الحكم الملتمس فيه ليعود مركز الملتمس فى الخصومة كما كان عليه قبل صدوره ويتمكن بذلك من مواجهة النزاع من جديد.

(نقض ١٩٩١/٧/٢٤، طعن رقم ٣٣٢٧ لسنة ٦٠ قضائية).

٩١ - مؤدى نصوص المواد من ٢٤١ وحتى ٢٤٧ من قانون المرافعات، والتي تحكم الطعن بطريق التماس إعادة النظر - أن الأصل في نظر الطعن أن الفصل فيه يمر بمرحلتين تقتصر أولاهما على التحقق من توافر شرائط قبوله الشكلية والموضوعية وتتناول الثانية الفصل فى الطلبات الموضوعية التى تناولها الالتماس، ومن ذلك يجوز للمحكمة أن تحكم فى قبول الالتماس وفى الموضوع بحكم واحد إذا كان الخصوم قد قدموا أمامها طلباتهم فى الموضوع، وكانت الغاية التى يستهدفها الملتمس من سلوكه طريق التماس إعادة النظر هو محو الحكم الملتمس فيه ليعود مركزه فى الخصومة إلى ما كان عليه قبل صدوره حتى يتمكن من مواجهة النزاع والفصل فيه من جديد.

(نقض ١٩٩١/١/١٠، طعن رقم ٢٨٦٣ لسنة ٥٧ قضائية).

٩٢ - قضاء المحكمة بقبول الالتماس واعتبار الحكم الملتمس فيه كأن لم يكن وتحديد جلسة لنظر الموضوع لا يجوز الطعن فيه استقلالا : النص فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومات كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع، ولما كان الثابت من الأوراق أن طلبات المطعون ضدهم أمام محكمة الالتماس قد تحددت فى قبول الالتماس شكلا وبوقف تنفيذ الحكم الملتمس فيه مؤقتا والقضاء فى موضوع الالتماس بانعدام الحكم الملتمس فيه واعتباره كأن لم يكن وإعادة الحال إلى ما كان عليه الخصوم قبل صدوره، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى المرحلة الأولى لنظر الالتماس وقضى بعد أن تحقق من توافر شرائط قبوله الشكلية والموضوعية فى منطوقه وما ارتبط به من أسباب وبالقدر اللازم للفصل فيها بقبول التماس إعادة

النظر في الحكم الملتمس فيه واعتباره كأن لم يكن وحدد جلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٧، لنظر موضوع الالتماس، فإنما هو نتيجة لازمة لقبول الالتماس لا تنتهي به الخصومة أمام محكمة الالتماس إذ ما زال موضوعه مطروحا عليها ولم تقل كلمتها فيه، وكان هذا الحكم لا يعتبر من الأحكام الوقتية أو المستعجلة أو الصادرة بوقف الدعوى أو القابلة للتنفيذ الجبرى التى يجوز فيها الطعن على استقلال قبل الحكم الصادر فى الموضوع، فإن الطعن فيه يكون غير جائز.

(نقض ١٩٩١/١/١٠ - طعن رقم ٢٨٦٣ لسنة ٥٧ قضائية، نقض ١٩٨٢/٥/٦، السنة ٣٣ - ص ٤٩١، الطعن رقم ١٩٧٦، لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٥٠/٢/١٠).

٩٣- الحكم فى الالتماس. لا يقبل الطعن فيه إلا بذات الطرق التى تجيز الطعن فى الحكم المطعون فيه بالالتماس. صدوره من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية. عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إلا إذا كان صادرا على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم.

(نقض ١٩٧٨/٢/٢٣ - طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٥ قضائية).

٩٤- متى كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم قبول الالتماس شكلا لرفعه بعد الميعاد، فإن التمسك بظهور ورقة جديدة أثناء نظره ليس من شأنه أن يصحح شكل هذا الالتماس.

(نقض ١٩٦٢/٦/٧ - سنة ١٣ ص ٧٨٢).

٩٥ - لما كان الثابت من الحكم الصادر فى دعوى التماس إعادة النظر رقم ١٧٤ سنة ١٥ ق استئناف الإسماعيلية المرفوع من الطاعن ضد نفس المطعون عليهم فى الطعن المائل عن ذات الحكم الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٢/٨، فى الاستئناف رقم ٢٥٩ سنة ١٤ ق الإسماعيلية - المطعون عليه بالنقض - أنه قضى بتاريخ ١٩٩٤/٧/١٩ بإلغاء الحكم الملتمس فيه

فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى رقم ١١٨٨ سنة ١٩٨٦ مدنى كلى الإسماعيلية والحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بانتهاء الدعوى، وكان قضاء محكمة الالتماس بإلغاء الحكم الملتمس فيه يترتب عليه زواله واعتباره كأن لم يكن ومن ثم فإن الطعن المائل يكون قد زال محله ولم تعد هناك ثمة خصومة بين طرفيه بما يتعين معه القضاء باعتبارها منتهية.

(نقض ١٢/٣/١٩٩٥ طعن رقم ٩٦٤ لسنة ٦٠ ق، قرب - الطعن رقم ١٤٠ لسنة ١٩ ق جلسة ٥/٤/١٩٥١ س ٢ ص ٦٢٧، الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١/٥/١٩٧٦ س ٢٧ ص ١٩٤١).

٩٦- قضاء محكمة الالتماس بقبول الالتماس. أثره. زوال الحكم الملتمس فيه واعتباره كأن لم يكن. مؤداه. انتهاء الخصومة فى الطعن بالنقض عن ذات الحكم لزوال محل الطعن.  
(نقض ٢٠/٢/١٩٩٧ - طعن رقم ١٣٩٥ لسنة ٦٠ قضائية).

### (مادة ٢٤٦)

«إذا حكم برفض الالتماس فى الحالات المنصوص عليها فى الفقرات الستة الأولى من المادة ٢٤١ يحكم على الملتمس بغرامة لا تقل عن ستين جنيهاً ولا تجاوز مائتى جنيه، وإذا حكم برفض الالتماس فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرتين الأخيرتين تقضى المحكمة بمصادرة الكفالة كلها أو بعضها.

وفى جميع الأحوال يجوز الحكم بالتعويضات إن كان لها وجه». (هذه المادة تقابل المادة ٤٢٢ من القانون السابق).

## المذكرة الإيضاحية:

«رأى المشرع رفع الغرامة التي كان منصوصا عليها في المادة ٤٢٣ من القانون القائم إلى الحد الوارد بالمادة ٢٤٦ من المشروع حتى يكون للمحكمة سلطة تحديد مقدار الغرامة التي يحكم بها حسب مسلك الملتمس، أما بالنسبة للكفالة فقد جعل الجزاء هو المصادرة الوجوبية لها - كلها أو بعضها - مع ترك تقدير ما يصادر منها للمحكمة ليتسنى الحكم في شأنها مع الغرامة، وغنى عن البيان أن الحكم برفض الالتماس ينصرف إلى الحكم بعدم قبوله أو عدم جوازه أو الحكم برفض الالتماس موضوعا على حد سواء».

## التعليق:

٩٧ - تغريم الملتمس في حالة رفض الالتماس ومصادرة الكفالة أحيانا والحكم عليه بالتعويضات إن كان لها وجه: وفقا للمادة ٢٤٦ مرافعات - محل التعليق - فإنه في حالة الحكم برفض الالتماس في الحالات المنصوص عليها في الفقرات الستة الأولى من المادة ٢٤١ يحكم على الملتمس بغرامة لا تقل عن ستين جنيها ولا تجاوز مائتي جنية، وقد تم تعديل المادة ٢٤٦ بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢، إذ كانت الغرامة المنصوص عليها في المادة قبل تعديلها لا تقل عن ثلاثة جنيها ولا تجاوز عشرة جنيها فضاءعفا المشرع في حديها الأدنى والأقصى إلى عشرة أمثالها فأصبحت لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تجاوز مائة جنية، كما زاد المشرع قيمة الغرامة بمقدار المثل بمقتضى القانون ١٨ لسنة ١٩٩٩، إذ أسخِل المشرع تعديلاً آخر على المادة بالقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩، زاد بمقتضاه الغرامة بمقدار المثل فأصبحت لا تقل عن ستين جنيهاً ولا



تجاوز مائتى جنيه، وقد برر المشرع هذه الزيادة - وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لمشروع القانون - بأنها لا تزال تملئها الحاجة إلى جدية استعمال الحق فى التقاضى والسرعة فى إبلاغ العدالة إلى مستحقها.

والحكم بعدم جواز الالتماس أو عدم قبوله يساوى فى نتيجته الحكم برفضه وبالتالي تحكم المحكمة على الملتمس فى هذه الحالة بالغرامة أو مصادرة الكفالة حسبما نصت عليه المادة، فالحكم برفض الالتماس ينصرف إلى الحكم بعدم قبوله أو عدم جوازه أو الحكم برفض الالتماس موضوعا على حد سواء. (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٩٤٧).

وقد أوجب المشرع مصادرة الكفالة كلها أو بعضها فى حالة الحكم برفض الالتماس فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرتين ٧ ، ٨ من المادة ٢٤١ مع ترك تقدير ما يصادر منها للمحكمة ليتسنى الحكم فى شأنها مع الغرامة.

والحالة المنصوص عليها فى الفقرة السابعة من المادة ٢٤١ هى حالة ما إذا تم الالتماس على سند من أن الحكم الملتمس فيه صدر على شخص طبيعى أو اعتبارى لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا فى الدعوى وذلك فيما عدا النيابة الاتفاقية.

والحالة المبينة بالفقرة الثامنة من المادة الأخيرة هى التى يؤسس فيها الالتماس على أن الحكم الصادر فى الدعوى حجة على الملتمس، ولم يكن قد أدخل أو تدخل فيها وأن من كان يمثل قد ارتكب فى حقه غشا أو تواطأ مع خصمه أو أهمل إهمالا جسيما (راجع تعليقنا على المادة ٢٤١ فيما مضى).

ويلاحظ أنه لا يجوز للمحكمة أن تلزم الملتمس بالغرامة إذا قضت باعتبار الالتماس كأن لم يكن عملا بالمادة ٨٢ مرافعات (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٩٤٨).

ولا يجوز إعمال النص عند الحكم بعدم قبول الالتماس لرفعه بعد الميعاد أو لرفعه من غير ذى صفة، أو لرفعه إلى محكمة غير مختصة، أو عند الحكم ببطلان صحيفته، لأن المشرع يقصد معاقبة الطاعن إذا نظرت المحكمة موضوع طعنه ورفضته. أما حيث لا ينظر موضوع الطعن لائ سبب من الأسباب ولو لإهمال الطاعن فلا محل للحكم عليه بالغرامة وحسبه الحكم عليه بعدم قبول طعنه. (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٢٤٧، عبد الحميد أبو هيف ص ٤٤٩ الحاشية، محمد وعبد الوهاب العشماوى بند ٣١٦).

وترك الخصومة فى التماس إعادة النظر لا يستتبع الحكم على التارك بالغرامة القانونية (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٢٤٨، نبيل عمر - بند ٣١٢، وقارن محمد وعبد الوهاب العشماوى هامش بند ١٣١٦). لأن الحكم بالغرامة القانونية عملاً بالمادة ٢٤٦ لا يكون له محل إلا إذا حكم برفض الالتماس، كذلك لا محل للحكم بالغرامة إذا تصالح أطراف الخصومة قبل الحكم برفض الالتماس (راجع طنطا الابتدائية فى ١١/٥/١٩١٣ المجموعة الرسمية ١٠ ص ١٤٧، وقارن قنا فى ١٧ مايو ١٩٢٧ المحاماه ٧ ص ١٠٨).

كذلك لا محل للحكم بالغرامة إذا اعتبرت الدعوى كأن لم تكن بسبب بقائها مشطوبة أكثر من ستين يوماً أو بسبب سقوط الخصومة، وفى كل الأحوال التى تقتضى فيها الخصومة بغير حكم بالرفض (أحمد أبو الوفا - الإشارة السابقة).

وقد حكم بأنه إذا رفض الالتماس وتعدد الملتمسون فلا تتعدد الغرامة إلا إذا كان لكل ملتمس مصلحة مختلفة (شبين الكوم الابتدائية فى ٢٠ مايو ١٩٣٩ منشور فى المحاماة ٢٠ ص ١١٦٩).

ويحكم بالغرامة لصالح الخزانة العامة ولا يحكم بالتعويضات إلا بناء على طلب المطعون عليه إذا أصابه ضرر من الطعن أو إذا كان هناك تعسف فى الالتجاء إلى القضاء عملاً بالمادة ١٨٨ وكيد فى ولوج هذا الطعن.

## أحكام النقض:

٩٨ - مفاد نص المادة ٢٤٦ من قانون المرافعات أنها حددت الحالات التي يحكم فيها على الملتمس بالغرامة وهى حالة الحكم برفض الالتماس أو عدم قبوله أو عدم جوازه وليس من بين تلك الحالات حالة الحكم باعتبار الالتماس كأن لم يكن.

(نقض جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩ سنة ٣٥ ص ١٣٦٨، نقض جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠ س ٣٥ ص ١٣٦٥، نقض جلسة ١٩٧٥/١٢/٢٢ س ٢٦ ص ١٦٤٦).

٩٩- الحكم برفض الالتماس يساوى فى نتيجته الحكم بعدم جوازه فلا يصلح النعى بذلك سبباً للطعن فيه بالنقض.  
(نقض ١٩٦٤/١٢/٣١ سنة ١٥ ص ١٢٩٥).

١٠٠ - قاعدة عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر فى الحكم الذى سبق الطعن فيه بهذا الطريق هى قاعدة أساسية واجبة الاتباع على إطلاقها ولو لم يجر بها نص خاص فى القانون وتقوم على أساس جوهري من قواعد المرافعات يهدف إلى استقرار الأحكام ووضع حد للنقاضي.

(نقض ١٩٧٧/١/٢٢ طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٢ قضائية).

## (مادة ٢٤٧)

«الحكم الذى يصدر برفض الالتماس أو الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعد قبوله لايجوز الطعن فى أيهما بالالتماس».

(هذه المادة تقابل المادة ٤٢٤ من القانون السابق).

## التعليق:

١٠١ - الطعن في الحكم الصادر في الالتماس وقاعدة أن الالتماس على الالتماس لا يجوز: وفقا للمادة ٢٤٧ مرافعات - محل التعليق - لا يجوز الطعن بالالتماس في الحكم الذي يصدر برفض الالتماس أو الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبوله، فليس للمتمس نفسه أن يطعن بالالتماس على حكم سبق الطعن عليه بالالتماس، ويعبر عن هذه القاعدة بأن الالتماس لا يرد على الالتماس. وهي قاعدة مجمع عليها قضاء وفقها وتلميها طبيعة الأشياء فلا تحتاج إلى نص عليها وهي تقضى بحظر رفع الالتماس عن حكم سابق رفع التماس عنه ولو كان الالتماس الجديد مبنيًا على أوجه جديدة أو لو لم تنكشف هذه الأوجه إلا بعد الحكم في الالتماس السابق، ويعمل بالقاعدة ولو لم يكن الالتماس السابق قد قضى فيه بعد (محمد وعبد الوهاب العشماوى بند ١٣٢١، ١٣٢٢، كمال عبد العزيز - ص ١٦٤١، وقارن ناشد حنا بند ١٧٦، نبيل عمر بند ٣١٩).

فالحكم الصادر برفض التماس إعادة النظر أو في الموضوع لا يقبل الطعن إلا بنفس طرق الطعن التي كان يقبلها الحكم المطعون فيه. وذلك باستثناء الطعن بالتماس إعادة النظر فلا يجوز الطعن في أيهما بهذا الطريق وذلك إعمالا للمادة ٢٤٧، مالم يكن الطعن مقدما من خصم للمتمس.(فنسان - المرافعات الطبعة ١٤ سنة ١٩٦٩ - بند ٦٥٦ ص ٦٦٠، فتحى والى - ص ٧٧٢، وقارن عكس ذلك المادة ١/٦٠٣ من قانون المرافعات الفرنسى، وقارن أيضا أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٦٣٦ ص ٩٣٧ حيث ذهب إلى أن الحكم الذي يصدر برفض الالتماس والحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبوله لا يجوز الطعن في أيهما

بالالتماس سواء من جانب الملتمس أو من جانب خصمه وذلك منعاً من إطالة أمد المنازعات).

إذ الحكم الصادر برفض التماس أو الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعد قبوله لا يقبل أيهما الطعن بالتماس ولكن يرد عليهما سائر أوجه الطعن الأخرى التى كان يقبلها الحكم الملتمس فيه. (نقض ١٩٨٥/١/٣١ - طعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥١ قضائية - سنة ٣٦ ص ١٩٤).

فالحكم الصادر فى التماس لا يجوز الطعن عليه إلا بنفس الطرق الجائز الطعن بها فى الحكم الأسمى، فإذا كان صادراً من محكمة الاستئناف فإنه يكون قابلاً للطعن بالنقض إذا قلم سبب من أسبابه وإذا كان هذا الحكم صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فلا يطعن فيه بالنقض إلا إذا كان صادراً على خلاف حكم سابق عملاً بالمادة ٢٤٩ مرافعات. (نقض مدنى ١٩٧٨/٢/٢٣، فى الطعن ٢٢٤ لسنة ٤٥ ق).

وفضلاً عن عدم جواز الطعن بالتماس فى الحكم الذى يصدر برفض التماس والحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعد قبول التماس إعمالاً للمادة ٢٤٧ مرافعات - محل التعليق - فإنه لا يجوز الطعن بالاستئناف فيهما إذ الفرض أنهما صادران من محكمة تفصل فى الدعوى انتهائياً.

١٠٢ - نقدنا للمادة ٢٤٧ مرافعات وضرورة تدخل المشرع لتعديلها:

لا شك فى أن نص المادة ٢٤٧ مرافعات - محل التعليق - مشوب بالقصور، لأنه يحظر الطعن بالتماس للمرة الثانية فى نفس الحكم

بصفة مطلقة، ولا يعالج حالة اكتشاف سبب آخر للالتماس غير السبب الذى تم الطعن بمقتضاه بالالتماس أولا.

ونرى أنه من العدل إباحة الطعن بالالتماس فى نفس الحكم مرة ثانية لسبب آخر جديد لا يتم اكتشافه إلا بعد صدور الحكم فى الالتماس.

وفى ظل هذا النص الحالى نرى مع البعض فى الفقه أنه ليس ثمة ما يمنع من الطعن بالالتماس مرة ثانية فى الحكم الاصلى الذى طعن فيه بالالتماس، وذلك لسبب جديد تكشف بعد صدور الحكم فى الالتماس الاول لأن المادة ٢٤٧ لا تمنع هذا الطعن (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٦٣٦ ص ٩٣٨).

وتنص المادة ٦٠٣ من قانون المرافعات الفرنسى على جواز الطعن بالالتماس فى ذات الحكم الذى سبق الطعن فيه بهذا الطريق بشرط أن يكون ذلك لسبب تكشف بعدئذ.

ومن ثم، الطعن فى الحكم بالالتماس وصدور الحكم فيه قد لا يظهر الحكم الاصلى مما قد يشوبه من أسباب أخرى للالتماس لم تنكشف بعد.

ومن الأفضل أن يتدخل المشرع لتعديل نص المادة ٢٤٧، ونقترح أن يكون النص على النحو التالى: «الحكم الذى يصدر برفض الالتماس والحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعد قبوله لا يجوز الطعن فى أيهما بالالتماس إلا لسبب جديد من أسباب الالتماس تكشف بعد صدور أيهما».

### أحكام النقض:

١٠٣- الحكم فى الالتماس. لا يقبل الطعن فيه إلا بذات الطرق التى تجيز الطعن فى الحكم المطعون فيه بالالتماس. صدره من المحكمة

الابتدائية بهيئة استئنافية. عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إلا إذا كان صادرا على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم.

(نقض ١٩٩٣/٤/٤ - طعن رقم ٤٧٧ لسنة ٥٩ قضائية).

١٠٤- إنه وإن كان قضاء الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو يكثر مما طلبوه يعتبر وجها من وجوه التماس إعادة النظر إلا أنه لم يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها هذا القضاء فإنه يكون باطلا عملا بالمادة ١٧٨ من قانون المرافعات ويجوز الطعن فيه بالنقض لوقوع هذا البطلان فيه.  
(نقض ١٩٩٥/٢/١٨ - سنة ١٦ ص ٢٠١).

١٠٥- إذ كان التماس إعادة النظر طريقا غير عادي للطعن في الحكم النهائي يرفع إلى نفس المحكمة التي أصدرته متى توافر سبب من الأسباب التي بينها القانون بيان حصر، وكان صدور الحكم للمتهم فيه من محكمة الاستئناف يستلزم رفع التماس إليها فإن القضاء فيه يعتبر حكما صادرا من محكمة الاستئناف ومرددا في خصومة رفعت إليها وفق قانون المرافعات، أخذا بأن التماس وإن لم يقصد به تجريح قضاء الحكم للمتهم فيه إلا أنه يستهدف محو هذا الحكم ليعود مركز المتهم في الخصومة إلى ما كان عليه قبل صدوره ويتمكن بذلك من مواجهة النزاع من جديد، لما كان ما سلف وكانت المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات قد أطلقت القول بجواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فإن الحكم في التماس الصادر من محكمة الاستئناف يخضع لحكم هذه المادة ويجوز الطعن عليه بطريق النقض.  
(نقض ١٩٧٧/١٢/٢١، طعن رقم ١٣ س ٤٦ ق).

١٠٦- الطعن في الحكم الصادر في التماس من محكمة الاستئناف:

إذا كان التماس إعادة النظر طريقا غير عادي للطعن في الحكم النهائي يرفع إلى نفس المحكمة التي أصدرته متى توافر سبب من الأسباب التي

بينها القانون بيان حصر، فإن القضاء فيه يعتبر حكماً صادراً من محكمة الاستئناف ومردداً في خصومة رفعت إليها وفق قانون المرافعات، أخذاً بأن الالتماس إن لم يقصد به تجريخ الحكم الملتمس فيه، إلا أنه يستهدف محو هذا الحكم ليعود مركز الملتمس إلى ما كان عليه قبل صدوره، ويتمكن بذلك من مواجهة النزاع من جديد. لما كان ما تقدم وكانت المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات قد أطلقت القول بجواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فإن الحكم في الالتماس الصادر من محكمة الاستئناف يخضع لحكم هذه المادة ويجوز الطعن فيه بطريق النقض.

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٩ - طعن ٩٢ س ٥١ - سنة ٣٥ ص ١٤٦٧ - مشار إليه آنفاً).

١٠٧ - ما تقضى به المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات من أن الحكم الذي يصدر برفض الالتماس وكذلك الحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس لا يجوز الطعن فيها بطريق التماس إعادة النظر مرة ثانية حتى ولو كان الطعن الثانى مبنياً على أسباب جديدة، فيفيد أن ما حظره المشرع هو رفع التماس بعد التماس وفيما عدا ذلك يترك أمر الطعن في الأحكام الصادرة في الالتماس للقواعد العامة.

(نقض ١٩٧٧/١٢/٢١ - طعن ١٢ س ٤٦ ق سنة ٢٨ ص ١٨٧١).

١٠٨ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن قواعد الطعن في الأحكام التي تسرى على الحكم المطعون فيه بالتماس إعادة النظر تسرى أيضاً على الحكم الذي يصدر في الالتماس المرفوع عنه، ومن ثم يكون هذا الحكم الأخير قابلاً للطعن فيه بذات الطرق التي يجوز الطعن بها على الحكم محل الالتماس، ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات من أن الحكم الذي يصدر برفض الالتماس والحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس لا يجوز الطعن في أيهما بطريق الالتماس.

(نقض ١٩٨٥/١/٣١، طعن ٢٣٣ س ٥٠ ق - سنة ٣٦ ص ١٩٤).



١٠٩ - ما تنقضى به المادة ٢٤٧ من قانون المرافعات من أن الحكم الذى يصدر برفض الالتماس وكذلك الحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعد قبول الالتماس لا يجوز الطعن عليهما بطريق التماس إعادة النظر مرة ثانية حتى لو كان الطعن الثانى مبنيًا على أسباب جديدة يفيد أن ما حظره المشرع فى هذه الحالة هو الطعن بالالتماس للمرة الثانية - برفع التماس بعد التماس - وفيما عدا ذلك يترك أمر الطعن فى الأحكام الصادرة فى الالتماس للقواعد العامة.

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٩ - طعن ٩٢ س ٥١ ق - سنة ٣٥ ص ١٤٦٧).

١١٠ - لا يجوز رفع التماس ثان: قاعدة عدم جواز الطعن بالتماس إعادة النظر فى الحكم الذى سبق الطعن فيه بهذا الطريق هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قاعدة أساسية واجبة الاتباع على إطلاقها ولو لم يجر بها نص خاص فى القانون، وتقوم على أصل جوهري من قواعد المرافعات يهدف إلى استقرار الأحكام ووضع حد للنقاضي.

(نقض ١٩٨٥/٤/١١ - طعن ٨٩٥ س ١ ق، نقض ١٩٧٧/١/٢٢، طعن ٣٨٥ س ٤٢ ق).

١١١ - انصراف رفض الالتماس إلى عدم قبوله: متى كان الحكم قابلاً للاستئناف أصلاً لصدوره من محكمة كلية بوصفها محكمة أول درجة وفى نطاق اختصاصها الابتدائي، فإن عدم استنفاد المحكوم عليه طريق الطعن العادى فيه بالاستئناف حتى صار نهائياً، لا يحول بين الطاعن وبين الطعن عليه بطريق التماس إعادة النظر بمقتضى البند الثامن من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات مادام لم يكن مختصماً فى تلك الدعوى، ويكون الحكم الصادر فى الالتماس - شأنه شأن الحكم محل الالتماس - قابلاً للطعن بطريق الاستئناف. (نقض ١٩٩٥/١/٣١، طعن ٢٣٣ س ٥٠ ق، وكان الحكم قد قضى بعدم جواز استئناف الحكم الصادر بعدم قبول الالتماس).

١١٢- الطعن فى الحكم الصادر فى الالتماس من الهيئـة الاستئنافية: الحكم الصادر فى موضوع التماس إعادة النظر لا يقبل الطعن إلا بنفس طرق الطعن التى كان يقبلها الحكم المطعون فيه بالالتماس. أما ما أجازته المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات من الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته فهو مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، وإذ كان الطاعنون قد نـعوا على الحكم المطعون فيه - وهو صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية - خطاه فى تطبيق القانون لخروجه على قواعد الاختصاص الولائى على خلاف الثابت فى الأوراق وقواعد الإثبات وفساده فى الاستدلال وقصوره فى التسبيب دون أن ينـعوا عليه فصله فى الدعوى على خلاف حكم آخر سبق أن صدر فى النزاع ذاته موضوعا وسببا بين الطاعنين والمطعون عليهم فإن الطعن عليه بالنقض لا يكون جائزا.

(نقض ١٩٧٨/٢/٢٣ طعن ٢٢٤ س ٤٥ ق - سنة ٢٩ ص ٥٨٩)

١١٣- لأجل قبول الطعن المبني على أن الحكم المطعون فيه فصل فى نزاع ما خلافا لحكم سابق - طبقا للمادة ١١ من قانون إنشاء محكمة النقض - يجب أن يكون الموضوع الذى فصل فيه الحكمان واحدا . فإذا كان الحكم الموجه إليه الطعن صادرا فيما التمس رافع النقض من إعادة النظر فى حكم آخر لما ادعاه من وقوع غش من جانب الملتمس ضده أدى إلى التأثير فى رأى القضاة ، وكان ذلك الحكم المطعون فيه قد اقتصر على رفض الالتماس بناء على أنه لا أثر للغش فيما ادعاه الملتمس ضده من أن العين هى التى كانت محل النزاع القديم فالموضوع الذى فصل فيه حكم الالتماس يغير تماما موضوع الأحكام السابقة ، وإذن فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض. ولا يمكن القول بأن الطعن الموجه إليه يمتد

آثره إلى الحكم الذى رفع عنه الالتماس وأصبح غير قابل للطعن بطريق النقض .

( نقض ١٩٣٢/٦/٢ - طعن ١٤ س ٢ ق ) .

١١٤ - إذا طعن فى الحكم بطريق الالتماس فرفض الالتماس ، وكان الظاهر من الحكم الصادر برفض الالتماس أن التعويض قد أثير أمام محكمة الاستئناف وكان محل مناقشة بين الخصمين ولم يقتصر الكلام بينهما على مسألة العربون، إذا كان ذلك وكان الطاعن فى طعنه على هذا الحكم بطريق النقض لم يقدم محاضر جلسات محكمة الاستئناف ، فإن ما قاله الحكم بهذا الشأن يجب أن يعتبر صحيحا ما دام الطاعن لم يثبت العكس . وعلى هذا لا يكون ثمة مخالفة للقانون .

( نقض ١٩٤٤/٦/٨ - الطعنان ٣٩ و ٤٤ س ١٣ و ١٧ و ١٤ ق ) .

١١٥ - متى كان الحكم المطعون فيه بطريق النقض قد عدل لمصلحة المطعون عليه فى الالتماس المرفوع عنه منه فإن الحكم يصبح بذلك غير قائم ويكون الطعن المرفوع عنه غير مقبول .

( نقض ١٩٥١/٤/٥ - طعن ١٤٠ س ١٩ ق ) .

١١٦ - أثر تصحيح الحكم بالالتماس على الطعن بالنقض : إذ كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة النقض (فى الطعن الأول عن الحكم الصادر فى ذات الدعوى) أن الطاعن فيه ( سلف المؤسسة المطعون عليها فى الطعن المائل ) جعل من تجاوز محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه بذلك الطعن لطلبات المطعون ضده (الطاعن فى الطعن المائل) سببا للطعن عليه بالنقض بعد أن جعله سببا لالتماس إعادة النظر والذى قضت فيه محكمة استئناف القاهرة بتعديل الحكم الملتمس إعادة النظر فيه والنزول بالمبلغ المحكوم به إلى ما كان الملتمس ضده قد حدده فى طلباته، وكانت محكمة النقض قد قالت عن هذا الوجه من أوجه الطعن المقدمة إليها أنه

غير مقبول ولا جدوى فيه بعد أن حكم فى الالتماس بتعديل الحكم إلى مبلغ...» وهو قول لا يعنى أن محكمة النقض حصنت الحكم الصادر فى ذلك الالتماس من الإلغاء أو التعديل وإنما اعتبرت الطعن فى خصوص هذا الوجه غير منتج لما تبينته من أن الطاعن ينعى به على الحكم المطعون فيه عيباً بات بريئاً منه، كما أنها نقضت ذلك الحكم فى خصوص ما صح لديها من أسباب الطعن الأخرى، وبما ينال من حساب بعض تلك المستحقات وزال تبعاً له حكم الالتماس فيما نقض فيه وأحيل إلى محكمة الاستئناف لتفصل فيه من جديد بحكمها المطعون فيه بالطعن المائل، إذ كان ذلك فإن النعى على الحكم بما ورد بهذا السبب (من أنه أخطأ إذ قضى للطاعن بمبلغ يقل عن المبلغ المقضى له به فى الحكم الصادر فى التماس إعادة النظر) يكون على غير أساس.

(نقض ١/٥/١٩٧٦، طعن ٧٩ س ٣٩ قضائية).

١١٧ - الحكم الصادر فى التماس إعادة النظر. عدم جواز الطعن فيه بطريق الالتماس للمرة الثانية. مادة ٢٤٧ مرافعات.

(نقض ٢٥/٢/١٩٩٩ - طعن رقم ٦١٤٢ لسنة ٦٢ق).

## الفصل الرابع

### النقض

#### (مادة ٢٤٨)

«للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال الآتية:

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله.

٢ - إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم». (هذه المادة تقابل المادة الأولى من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩).

#### المذكرة الإيضاحية:

«عدل المشرع صياغة المادة ٢٤٨ بإدماج حالة ما إذا وقع بطلان في الحكم مع حالة وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم على أساس تجانس الحالتين المنصوص عليهما في البندين ٢ و ٣ من المادة الأولى من القانون رقم ٥٧ لسنة ٥٩ الخاص بحالات وإجراءات الطعن بالنقض ولأنه ينتظمهما جامع واحد هو البطلان في الحكم ولم يبق المشروع على الطعن في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في قضايا استئناف أحكام المحاكم الجزئية إذا كان الحكم صادرا في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم بعد أن فقدت مسائل الاختصاص المتعلق بالولاية ما كان لها من أهمية وخطر، تبعا لما نصت عليه المادة ١١٠ من المشروع من أن على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقا بالولاية».

## التعليق :

١١٨- لمحة تاريخية عن محكمة النقض ونظام الطعن بالنقض في بلادنا :

أنشئت محكمة النقض المصرية بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٣١، ولم تعرف مصر نظام محكمة النقض إلا في هذا التاريخ ، فقبل هذا التاريخ كان يعهد بنظر الطعون بالنقض إلى محكمة الاستئناف ، فعندما أنشئت المحاكم الأهلية عام ١٨٨٣ صدرت التقنيات الأهلية المختلفة ، وتم الأخذ بنظام النقض في المواد الجنائية ، وعهد به إلى إحدى دوائر محكمة استئناف مصر تتألف من خمسة مستشارين وتنعقد في جلسات غير دورية للنظر في الطعون التي تقدمها إليها النيابة العامة ( المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمادة ٢٢٠ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى )، أما في المجال المدني فقد أخذ المشرع لأول مرة بنظام النقض في المواد المدنية والتجارية ولكنه عهد به إلى دوائر محكمة الاستئناف مجتمعة وهو النظام الذى كان منصوباً عليه في المادة ٤١٦ مكرراً من قانون المرافعات المختلط ، فصدر قانون بإضافة المادة ٣٧١ مكرراً إلى قانون المرافعات الأهلى التي نصت على أنه إذا رأت دائرة من دوائر محكمة استئناف مصر أن إحدى النقاط القانونية قد صدرت في شأنها أحكام متعارضة جاز لها إحالة القضية إلى دوائر محكمة الاستئناف مجتمعة وتكون من عدد فردى من المستشارين لا يقل عن خمسة عشر عضواً ، وبعد ذلك أخذ المشرع بنظام الطعن بالنقض وأنشأ محكمة النقض عام ١٩٣١، وقد تضمن المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض والإبرام تنظيم الطعن بالنقض سواء في المواد المدنية والتجارية أو في المواد الجنائية وعند صدور قانون المرافعات السابق بموجب القانون ٧٧ سنة ١٩٤٩

رؤى إدماج مواد النقض المتعلقة بالمواد المدنية والتجارية بين نصوصه (وخصص لذلك المواد ٤٢٥ حتى ٤٤٩) كما تضمن الكتاب الرابع منه مضاف إليه بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ فى شأن الطعن بالنقض فى مواد الأحوال الشخصية ، ثم صدر القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذى استحدث نظام دوائر فحص الطعون وفى ظل الوحدة بين مصر وسوريا رؤى توحيد نظام الطعن بالنقض فى إقليمى مصر وسوريا فصدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذى تضمن تنظيم الطعن بالنقض سواء فى المواد المدنية والتجارية أو المواد الجنائية ونص على إلغاء المواد الباقية من المرسوم بقانون ٦٨ لسنة ١٩٣١ المتعلقة بالنقض الجنائى وإلغاء مواد قانون المرافعات المتعلقة بالنقض كذلك، وقد عدل القانون المذكور بالقانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٦٢ . وعند صدور قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ نصت المادة الثانية منه على إلغاء دوائر نظام فحص الطعون الذى كان قد أدخل على نظام النقض بموجب القانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ وعلاجاً لما ترتب على ذلك صدر القانون ٤ سنة ١٩٦٧ ، ويصدر قانون المرافعات الحالى رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ رؤى أن يندمج فيه الطعن بالنقض فى المواد المدنية والتجارية وبالفعل خصص لذلك المواد ٢٤٨ حتى ٢٧٢ منه . ونص فى المادة الأولى من مواد إصداره على إلغاء الباب الأول من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وهو الباب المخصص للطعن بالنقض فى المواد المدنية والتجارية واستبقى المواد ٨٦٨ حتى ١٠٣٢ من مواد الكتاب الرابع ومنها المادتان ٨٨١ و ٨٨٢ المتعلقة بالطعن بالنقض فى مواد الأحوال الشخصية ، هكذا أصبحت النصوص المنظمة للطعن بالنقض فى المواد المدنية والتجارية فى صلب قانون المرافعات.

## ١١٩- تعريف الطعن بالنقض وماهيته وطبيعته وتمييزه عن الاستئناف وواجب الطاعن بالنقض :

الطعن بالنقض طريق غير عاى من طرق الطعن فى الأحكام، وقد وصف بأنه كذلك، لأنه لا يجوز ولوجه إلا فى حالات محددة بينها القانون بيان حصر، فهو طريق غير عاى يطعن به فى الأحكام الانتهائية أمام محكمة النقض، وذلك بسبب مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون، والأصل أن الطعن بالنقض فى الحكم لا يقصد به إعادة طرح النزاع أمام محكمة النقض للفصل فيه من جديد كما هو الحال بالنسبة للاستئناف، وإنما تقتصر سلطة محكمة النقض على مجرد تقرير المبادئ القانونية السليمة فى النزاع المعروض أمامها دون أن تطبقها عليه ودون أن تفصل فى موضوعه، وهى لذلك إما أن تحكم برفض الطعن أو تحكم بقبوله ونقض الحكم المطعون فيه، وفى هذه الحالة لصاحب الشأن من الخصوم أن يوالى النزاع من جديد أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه.

ولا تنتقل الدعوى كلها إلى محكمة النقض بالطعن بالنقض فى الحكم الصادر فيها، كما هو الحال فى الاستئناف، إذ لم يجز القانون الطعن بالنقض إلا فى الأحكام الانتهائية، وإلا لأسباب بينها بيان حصر وهى ترجع كلها إما إلى مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله أو إلى بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فيه، ولا تنظر محكمة النقض إلا فى الأسباب التى ذكرها الطاعن فى صحيفة الطعن مما يتعلق بهذه الوجوه من المسائل القانونية البحتة، ومن ثم فإن الذى يعرض على محكمة النقض ليس هو الخصومة التى كانت مرددة بين الطرفين أمام محكمة الموضوع، وإنما هو فى الواقع مخاصمة الحكم النهائى الذى صدر فيها، فلا يتناول الطعن من الحكم المطعون فيه إلا ما تناولته أسباب



الطعن المقبولة، ولا تلتزم محكمة النقض ببحث جميع هذه الأسباب متى رأت في أحدها ما يكفي لنقض الحكم. (نقض ١٩٧٢/٤/١٩ - طعن ١٤ سنة ٤٠ قضائية - سنة ٢٣ ص ٧٣٩، نقض ١٩٨٦/١٠/٣٠ - طعن ١٧٦٧ سنة ٥١ سنة ٣٧ ص ٨٠٩، نقض ١٩٧٧/١/١٩ - طعن ١٣٨ سنة ٤٣ قضائية سنة ٢٨ ص ٢٦٨، نقض ١٩٧٧/٢/٢ - طعن ٧٧٠ سنة ٤٤ قضائية سنة ٢٨ ص ٣٥٩، نقض ١٩٨٩/٦/٢٢ - طعن ٢٧٤٥ سنة ٥٧ قضائية سنة ٤٠ الجزء الثاني ص ٦٦٣).

والطعن بالنقض باعتباره طريقاً غير عادي يلجأ إليه لإصلاح ما شاب الحكم من مخالفة للقانون أو بطلان سواء في ذات الحكم المطعون فيه أو في الإجراءات التي أسس عليها. وهو بهذه الصفة ليس متاحاً بالنسبة لكل الأحكام ولا يؤذن به إلا لأسباب واردة على سبيل الحصر مستندة إلى التطبيق القانوني الصحيح.

فالطعن بالنقض لا يكون إلا لعيوب معينة على سبيل الحصر تلحق الحكم المطعون فيه وتجعله مخالفاً للقانون.

وهو لا يؤدي إلى طرح نفس القضية التي نظرت فيها محكمة الموضوع، وإنما إلى طرح قضية أخرى هي البحث حول مخالفة الحكم للقانون. (فتحي والي - ص ٧٧٤ والمراجع إليها فيه).

ويتميز الطعن بالنقض عن الطعن بالاستئناف بأن الطعن بالاستئناف جائز لكل خصم له مصلحة في إلغاء الحكم أو تعديله ولا يستند لأسباب معينة، فقد يستند لأسباب واقعية أو أسباب قانونية، والاستئناف ينقل الخصومة لمحكمة الدرجة الثانية بجملة ما تناولته صحيفة الاستئناف، ويكون للخصم أمامها أن يعرض الدعوي من جديد بكل تفاصيلها وأسانيد وأوجه الدفاع فيها ولو لم يسبق له عرض الأسانيد والأوجه أمام محكمة الدرجة الأولى. بينما الطعن بالنقض ليس طعناً

عاديا ولا يقصد به الاستفادة من درجة عادية من درجات التقاضى، بل هو طعن قصره القانون علي بعض الأحكام الانتهائية وحتم استناده بأوجه معينة حددها ترجع إلى مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه وتأويله أو إلى بطلان الإجراءات الجوهرية فى الحكم أو بطلان الحكم ذاته، ولذلك لا يقبل الطعن بالنقض إذا استند إلى ادعاء وقوع الخطأ فى مسألة من مسائل النزاع الواقعية. كما أن محكمة الاستئناف - عندما تلغى الحكم - تتعرض لموضوع النزاع وتفصل فيه من جديد ( محمد وعبدالوهاب العشماوى بند ١٣٢٨ ص ٩٥٦ وص ٩٥٧)، بينما يتمتع على محكمة النقض - كقاعدة عامة - أن تعرض لموضوع النزاع عندما تنقض الحكم بل تقصر مهمتها على إحالة النزاع من جديد على محكمة الإحالة، اللهم إلا فى حالتين استثنائيتين تتصدى فيهما لنظر النزاع سوف نوضحهما عند تعليقنا على المادة ٢٦٩ مرافعات بعد قليل.

ولما كان الطعن بالنقض طريق غير عادى من طرق الطعن فى الأحكام، لايجوز ولوجه إلا فى حالات محددة بينها الشارع بيان حصر، فإنه ليس للطاعن أمام محكمة النقض أن يبدي ما يعن له من أوجه الطعن فى الحكم، وإنما من واجبه أن يقيم الدليل على قيام وجه من أوجه الطعن بالنقض التى نص عليها القانون (انظر فى التزام الطاعن بالنقض بتقديم الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن فى المواعيد المحددة قانونا : نقض ١٩٧٣/٢/١٧ مجموعة الأحكام - المكتب الفنى - لسنة ٢٤ ص ٢٦٥ ، ونقض ١٩٧٤/٢/٩ - مجموعة المكتب الفنى - لسنة ٢٥ ص ٣٢٢ ، والأحكام الأخرى العديدة المشار إليها فى مؤلفنا - أوجه الطعن بالنقض المتصلة بواقع الدعوى - ص ٧ وما بعدها).

كما أن من واجبه أن يبين أوجه طعنه بيانا واضحا نافيا عنها كل غموض وجهالة ، وهذا الواجب مفروض عليه منذ لحظة افتتاح خصومة

النقض ، فقد فرض عليه المشرع فى المادة ٢/٢٥٣ مرافعات أن يبين فى صحيفة الطعن الاسباب التى بنى عليها طعنه وإلا كان طعنه باطلا (نقض ١٩٨١/٦/٢٥ - فى الطعن رقم ١٣١٨ سنة ٤٨ ق - منشور فى مجلة إدارة قضايا الحكومة - لسنة ٢٥ سنة ١٩٨١ - العدد الرابع ص ١٥١ ومابعدھا)، بل إنه إذا كان إهمال الطاعن أو إخفاقه فى تأسيس طعنه على أوجه قانونية صحيحة، واضحا بصورة جلية، فإن محكمة النقض سوف تدرك ذلك، ولأول وهلة فى غرفة المشورة، وسوف تأمر وفقا للمادة ٢٦٣ مرافعات بعدم قبول طعنه وتلزمه بالمصروفات فضلا عن مصادرة الكفالة، ولايجوز له فى هذه الحالة أن يطعن فى القرار الصادر من محكمة النقض فى غرفة مشورة بأى طريق من طرق الطعن. (نقض ١٩٧٨/١٢/٩ - لسنة ٢٩ ص ١٨٧٢).

والطعن بالنقض باعتباره طريقا غير عادى للطعن فى الحكم، لايجوز ولوجه إلا بالنسبة لأحكام معينة، وهو لايطرح أمام محكمة النقض موضوع الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه من جديد، وإنما يطرح العيوب القانونية التى تعيب الحكم والتى يستند إليها الطاعن فى طعنه بالنقض، ولا تنظر محكمة النقض إلا فى هذه العيوب فحسب، فهى لا تتصدى للموضوع كما ذكرنا آنفا اللهم إلا إذا كان الموضوع صالحا للفصل فيه أو كان الطعن بالنقض للمرة الثانية (مادة ٤/٢٦٩ مرافعات)، وفى هاتين الحالتين فقط إذا نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وجب عليها أن تحكم فى الموضوع، اقتصادا فى الإجراءات وتعجيلا للبت فى النزاع (المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات فيما يتعلق بالمادة ٢٦٩ منه).

كما أنه لايجوز ولوج طريق الطعن بالنقض إلا بعد استنفاد طرق الطعن العادية، التى أباحها القانون للطاعن دون حصر لأسبابها، ومن فوت على نفسه طرق الطعن العادية ولم يسلك طريقا منها ، ليس مجابحا

له أن يسلك طريق الطعن بالنقض، وذلك جزاء لإهماله، فقد كان بوسعه أن يزيل العيب الذى ينهه على الحكم بالطعن عليه بطريق عادى يطرح النزاع برمته من جديد على محكمة الطعن، أما إذا كان الطعن بالطريق العادى لا يزال متاحا فإنه يجب الالتجاء إليه، فقد يجدى فى إزالة أى عيب ينهه الطاعن على الحكم، ومن ثم لا يجوز الطعن بالنقض مادام الحكم قابلا للطعن بطريق عادى، ولكن يستثنى من ذلك الطعن بالمعارضة، ورغم أن المعارضة طريق عادى إلا أنه يجوز للمحكوم عليه ألا يباشر حقه فى الطعن فى الحكم بالمعارضة ويكون له حق الطعن فيه بالنقض، لأن مجرد الطعن فى الحكم الغيابى بطريق آخر غير المعارضة يعد فى ذاته نزولا عن حق المعارضة، وذلك إعمالا للمادة ٣٨٧ من قانون المرافعات السابق والتي لا تزال سارية وفقا للمادة الأولى من قانون إصدار قانون المرافعات الحالى، (انظر نقض ١٩٧٦/٥/٢٦ سنة ٢٧ ص ١٢٠٦).

١٢٠- هدف محكمة النقض ودورها وانعكاس هدفها على عملها وعدم اعتبارها درجة ثالثة لنظر موضوع الدعوى:

إن الهدف الرئيسى من وجود محكمة النقض كمحكمة وحيدة تتربع على قمة التنظيم القضائى فى البلاد، يكمن فى تحقيق وحدة القضاء فى الدولة، ومن ثم وحدة القانون نفسه، فهى تضمن التطبيق الصحيح للقانون، أى أن يكون القانون كما تعلنه المحاكم مطابقا للقانون كما أراده المشرع (فتى والى - الوسيط طبعة ١٩٨٠ - بند ٣٦٧ ص ٨١١)، فهذه المحكمة تعمل على تقويم ما يقع فى الأحكام من شذوذ فى تطبيق القانون وتقرير القواعد القانونية الصحيحة فيما يختلف فيه من المسائل وتثبيت القضاء بها (حامد فهمى ومحمد حامد فهمى - النقض فى المواد المدنية والتجارية سنة ١٩٣٧ - بند ١ ص ٣)، وبذلك تلعب محكمة النقض دورا

مهما وفعالا فى ضمان تحقيق مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون، عن طريق تحقيقها لوحدة القضاء ووحدة القانون فى الدولة (مؤلفنا: أوجه الطعن بالنقض ص ٣٠ وص ٣١ والمراجع العربية والأجنبية العربية المشار إليها فيه).

ويقتضى هذا الدور المهم والفعال لمحكمة النقض ألا توجد فى الدولة إلا محكمة نقض واحدة وإن تعددت دوائرها لضرورات عملية ، لأنه لا يعقل أن تكون السلطة التى تضمن وحدة القضاء ووحدة القانون مزدوجة أو متعددة ، وإذا كانت كذلك فى دولة ما فإنها سوف تساهم فى تشتيت القضاء وبعثرة اتجاهاته ، ولن تحقق لا وحدة القضاء ولا وحدة القانون ( مؤلفنا - أوجه الطعن بالنقض - الإشارة السابقة ).

كما يقتضى هذا الدور المهم أيضا أن تكون هذه المحكمة هى أعلى محكمة فى البلاد ، فلا تخضع أحكامها لأى رقابة من سلطة أخرى فى الدولة ، ولا يباح الطعن فى أحكامها بأى طريق أمام هيئة قضائية أخرى، بل تكون لها الكلمة الأخيرة ، فتنقض ما فسد من الأحكام وتصحح ما يقع فيها من أخطاء قانونية ، وهذا يؤدى حتما إلى الاستقرار القضائى ومن ثم الاستقرار القانونى داخل الدولة، هذا الاستقرار الذى قد يهزه ويخل به تضارب أحكام القضاء واختلافها فى المسألة الواحدة، ومن الناحية العملية ينتج هذا التضارب والاختلاف فى أحكام القضاء من تعدد المحاكم داخل الدولة وتفاوت قدرات القضاة وخبراتهم واجتهاداتهم، ومن غموض نصوص القانون أحيانا، ولذلك فإن محكمة النقض باعتبارها أعلى محكمة فى الدولة تحسم هذا التضارب والاختلاف حسما نهائيا محققة بذلك الاستقرار القضائى والقانونى ومن ثم استقرار المعاملات داخل المجتمع.

وإذا تأملنا الهدف الأساسى لمحكمة النقض المتمثل فى تحقيق وحدة القضاء فى الدولة نجد أنه ينعكس على عمل هذه المحكمة، وأساس ذلك أن

تحقيق وحدة القضاء وبالتالي وحدة القانون في الدولة يمثل مصلحة عامة للمجتمع ككل، ومن الواجب أن تتخلص محكمة النقض مما قد يعوق عملها نحو تحقيق هذه المصلحة العامة، ولذلك يفصل الشق الواقعي للحكم المطعون فيه أمام محكمة النقض عن شقه القانوني وهى تغض البصر عن الشق الواقعي لأنه لا أهمية له فى تحقيق هدفها بل قد يعوقها عن تحقيقه، وتفصل فقط فى الشق القانوني من الحكم المطعون فيه، إذ أن مسائل الواقع تلتحم بطبيعتها بالحالة الخاصة على نحو لا يقبل التكرار على عكس مسائل القانون وأخطائه فهى القابلة لأن تتكرر وتلعب بالتالى دورها فى وحدة القضاء ووحدة القانون ( مؤلفنا : أوجه الطعن بالنقض - ص ٣٢ ، محمد زكى أبو عامر : شائبة الخطأ فى الحكم الجنائي ، رسالة للدكتوراه - طبعة سنة ١٩٨٥ ص ٢١٢ ، ص ٢١٢ )، وتتولى محكمة النقض مهمة محاكمة الحكم المطعون فيه فى شقه القانوني حتى تحقق المصلحة العامة المتمثلة فى وحدة القانون الذى يصدر دائماً واحدا عاما مجردا لكافة الأفراد، ولكن قد تشتت المحاكم باختلافها فى تطبيقه أو فى تأويله، ولا تحاكم محكمة النقض الحكم المطعون فيه فى شقه الواقعي، لأنه لا جدوى من وراء هذه المحاكمة فى تحقيق وحدة القضاء والقانون، ولا يتعلق هذا الشق بالمصلحة العامة وإنما يتعلق بالمصلحة الخاصة للأفراد بصفة أساسية (مؤلفنا: أوجه الطعن بالنقض ص ٣٣).

صحيح أن محكمة النقض إذا ما حاكت الحكم المطعون فيه فى شقه القانوني، وأبطلت هذا الحكم لمخالفته للقانون، فإنها تحقق بذلك مصلحة خاصة للمتقاضين أيضا، إلا أن هذه المصلحة الخاصة ليست مقصودة لذاتها، وإنما تأتى كنتيجة لتحقيق المصلحة العامة المتمثلة فى وحدة القضاء والقانون داخل الدولة، وبعبارة أخرى يمكن القول أن الهدف

المباشر لمحكمة النقض هو تحقيق المصلحة العامة المتعملة فى وحدة القضاء والقانون، أما المصلحة الخاصة للأفراد فهى تمثل هدفا غير مباشر لهذه المحكمة، وهى تعتبر هدفا غير مباشر لأن الشارع منح الأفراد درجتين للتقاضى، ورأى أن فى ذلك ما يكفى لصيانة حقوقهم وتحقيق مصالحهم الخاصة بصورة مباشرة، ولم يجعل من محكمة النقض درجة ثالثة للتقاضى، واكتفى بالأخذ بمبدأ التقاضى على درجتين، وحصر مهمة محكمة النقض الأساسية فى العمل على تحقيق مصلحة عامة هى وحدة القضاء والقانون فى الدولة، ولكنه مع ذلك جعل ثمة رابطة بين المصلحتين العامة والخاصة، بأن جعل محكمة النقض هيئة قضائية بمعنى الكلمة فلا تعمل بدون طلب من خصم، ولم يجعلها دارا للإفتاء يقتصر عملها على الإفتاء فى المسائل القانونية المتنازع عليها، بل جعل لرأيها أثرا إيجابيا فى مركز المتقاضين وحقوقهم ومصالحهم الخاصة (مؤلفنا: أوجه الطعن بالنقض ص ٣٤ - ص ٣٩).

فمحكمة النقض باعتبارها جزءا من النظام القضائى بل إنها فى قمة هذا النظام، فإنه لا يجوز للحكومة أو غيرها من الجهات فى الدولة والأفراد اللجوء إليها لأخذ رأيها فى مسألة معينة دون أن يكون هناك طعن بالنقض فى حكم من محكمة استئناف صدر بشأن هذه المسألة، لأن القضاء ليس دارا للإفتاء كما ذكرنا آنفا، كما أن محكمة النقض لا تملك أن تنص على لنزاع لم يعرض عليها من ذوى الشأن وفقا للإجراءات التى رسمها القانون، وذلك إعمالا لمبدأ الطلب الذى يسود إجراءات المرافعات والذى يعنى أن من يريد الحصول على قضاء لا بد له من أن يلجأ إلى المحكمة مستعملا الطلب القضائى (محمد وعبد الوهاب العشماوى ص ١٣٢٦، نبيل عمر - النظرية العامة للطعن بالنقض بند ١٢).

وقد وصفت محكمة النقض نفسها بأنها درجة استثنائية محضة وليست درجة استثنائية (نقض جنائي ١٧/١/١٩٢٩ - منشور فى مجموعة القواعد القانونية ج١ - رقم ١٥ ص ١٤١)، فهى كما ذكرنا فيما تقدم، لاتعتبر درجة ثالثة لنظر موضوع الدعوى، ولذلك لاتعيد النظر فى وقائع النزاع، وإنما تقتصر وظيفتها على محاكمة الحكم المطعون فيه وينبنى على ذلك أنها تقبل الوقائع كما هى ثابتة فى الحكم المطعون فيه والأجزاء التى انصب عليها الطعن وينحصر بحثها فى مراقبة سلامة تطبيق الحكم للقانون على تلك الوقائع، وسلامة استخلاصه لها وسلامة الإجراءات. (نقض ٢٨/١٢/١٩٦٧ - طعن ٣٢٣ سنة ٢٣ قضائية سنة ١٨ ص ١٠٩١).

٢١١- الخصوم فى الطعن بالنقض: شروط الطاعن بالنقض وشروط المطعون ضده: ثمة شروط معينة يجب توافرها فى من له حق الطعن بالنقض وفى من يوجه إليه الطعن بالنقض، وفى هذا الصدد تطبق المادة ٢١١ مرافعات التى سبق لنا التعليق عليها، فهى تسرى على الطعن بالنقض وعلى غيره من المطعون، (راجع فى تفاصيل الشروط الواجب توافرها فى الطاعن والمطعون ضده، والتى تطبق على الطعن بالنقض أيضا: تعليقنا على المادة ٢١١ مرافعات فيما مضى).

ووفقا للمادة ٢١١ مرافعات لايجوز الطعن فى الحكم إلا من المحكوم عليه ولايجوز ممن قبل الحكم أو ممن قضى له بكل طلباته مالم ينص القانون على غير ذلك.

فيجب أن يكون الطاعن بالنقض محكما ضده فى الاستئناف ولم يقبل الحكم الصادر فى الاستئناف، وينبغى أن يكون الطاعن خصما فى الاستئناف الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه، أى كان مركزه فيه سواء مستانفا أو مستانفا ضده، أو مدخلا أو متدخلا للانضمام أو للاختصاص.



وسواء كان خصما أصليا أو ضامنا، فإذا لم يكن خصما في الاستئناف لم يقبل منه الطعن على الحكم الصادر فيه ولو كان خصما أمام محكمة أول درجة. (نقض ١٣/١/١٩٨١ - طعن ٦٢ لسنة ٤٧ قضائية - سنة ٣٢ ص ١٩٧، نقض ١٢/١٢/١٩٧٩ - طعن ١٠٤٣ لسنة ٤٥ قضائية سنة ٣٠ - العدد الثالث - ص ٢٥٢، نقض ١٤/١٢/١٩٧١ - طعن ١٠٣ لسنة ٣٧ قضائية سنة ١٢ ص ١٠١٣، نقض ٣٠/١/١٩٩٢ - طعن ٢٧٤٤ لسنة ٥٩ قضائية) والخصم هو من يقدم طلبا إلى القضاء أو يقدم في مواجهته طلب (راجع في معنى الخصم في قانون المرافعات: مؤلفنا: اختصاص الغير وإدخال ضامن في الخصومة المدنية)، فيجب أن يكون الطاعن خصما حقيقيا في الاستئناف الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه، فلا يكفي أن يكون مختصما فيه وإنما يتعين أن يكون قد نازع خصمه في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته. (نقض ٥/١٢/١٩٨٢ - طعن ١٨٢ لسنة ٤٨ قضائية، نقض ٢٧/٥/١٩٨٦ - طعن ٢١٩١ لسنة ٥٢ قضائية).

ويجب أن يكون للطاعن مصلحة في الطعن ، وهي لا تتوفر له إلا إذا كان محكوما عليه بموجب الحكم المطعون فيه ، فإذا لم يكن هذا الحكم قد قضى ضده بشيء كان طعنه غير جائز لانتفاء المصلحة . (نقض ٣٠/٦/١٩٨٢ في الطعون ٢٤٢٠، ٢٣٧٠، ٢٣٨٦ سنة ٥٢ قضائية - سنة ٣٤ ص ١٥١٤، نقض ٩/٢/١٩٨٩ - طعن ١٣٢٢ سنة ٥٢ قضائية ، نقض ٧/١٢/١٩٨٨ - طعن ٣٨٠ سنة ٥١ قضائية ، نقض ١٩/٥/١٩٨٣ - طعن ٨٠٤ سنة ٤٩ قضائية ).

والمقصود بالمصلحة الفائدة العملية التي تعود على الطاعن من جراء نقض الحكم المطعون فيه ( نقض ١٦/٥/١٩٧٢ - طعن ٣٤١ سنة ٣٧ قضائية سنة ٢٣ الجزء الثاني ص ٩٣٣)، ولذلك لا تكفي المصلحة النظرية فمثلا لا تتوفر للطاعن المصلحة في الطعن على الحكم قضاءه

باعتبار الاستئناف كان لم يكن بدلا من البطلان وهو ما يلتقى مع الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن ( نقض ١٩٨٠/١/٢٩ - طعن ٦١٩ سنة ٤٢ قضائية سنة ٢١ ص ٢٣٢ ) أو الطعن على الحكم الصادر برفض طلب رد القاضى متى كان الاستئناف قد حكم فيه من دائرة أخرى . (نقض ١٩٧٨/٦/٢٨ طعن ٤٤٤ سنة ٤١ قضائية سنة ٢٩ ص ١٥٨٥).

ويلاحظ أن العبرة فى توافر المصلحة بوقت صدور الحكم المطعون فيه فإذا توافرت للطاعن مصلحة فى الطعن على الحكم المطعون فيه وقت صدوره ، كان طعنه مقبولا ولا يؤثر فى ذلك ما قد يطرأ بعد ذلك . (نقض ١٩٧٧/٣/٣٠ - طعن ٥٦٥ ، ٥٧٠ سنة ٤٢ قضائية سنة ٢٨ ص ٨٦٥ ، نقض ١٩٨١/٥/١٦ - طعن ٦٣٨ سنة ٤٧ قضائية سنة ٣٢ ص ١٤٧٩ ، نقض ١٩٨٤/١٢/٣ - طعن ١٣٧ سنة ٥٤ قضائية سنة ٣٥ ص ١٩٦٦ ، نقض ١٩٩١/١١/١٨ - طعن ٢٣٧٦ سنة ٥٩ قضائية ) .

ويجب ابتداء أن يكون الطاعن حيا عند رفع الطعن، فإن ثبت أنه كان قد توفى قبل رفع الطعن كان الطعن باطلا بالنسبة إليه، فإن كان الموضوع قابلا للتجزئة لم يؤثر ذلك على سلامة الطعن المرفوع من باقى الطاعنين، أما إذا كان الموضوع غير قابل للتجزئة بطل الطعن برمته. (نقض ١٩٨٣/١/١١ - طعن ٥٣٧ سنة ٤٢ قضائية سنة ٣٤ ص ١٧٥ ، نقض ١٩٨٠/١٢/٩ - طعن ١٦١ سنة ٤٨ قضائية سنة ٣١ ص ٢٠١٠ ، نقض ١٩٨٠/٤/٤ - طعن ١١٥ سنة ٤٦ قضائية سنة ٣٢ ص ٧١٢ ، كمال عبدالعزيز ص ١٦٦٣).

كما يجب أن يتوافر فى الطاعن شرط الصفة، فينبغى أن يكون الطاعن ذا صفة تخوله رفع الطعن، وأن يرفع الطعن بذات الصفة التى اتصف بها أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه، وبشرط ألا تكون هذه الصفة قد زالت عنه. (نقض ١٩٨٩/١/١٨ - طعن ٧١١ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٩١/١٢/١ - طعن ١٦٤١ لسنة ٥٦ قضائية، نقض ١٩٨٤/٦/٧ -

طعن ١٤٤٧ لسنة ٥٠ قضائية سنة ٣٥ ص ١٥٦٤، نقض ١٠/١/١٩٨٠  
سنة ٣١ ص ١٢٥، نقض ١٢/٣/١٩٨١ - طعن ٢٨١ لسنة ٤٩ قضائية -  
سنة ٣٣ ص ٧٨٦، نقض ١٦/٢/١٩٧١ - طعن ٢٧٥ لسنة ٣٦ قضائية -  
سنة ٢٢ ص ١٧٩، نقض ٢٥/١١/١٩٧٠ - سنة ٢١ ص ١١٥٧).

ويجب ألا يكون الطاعن قد قبل الحكم المطعون فيه، ولذلك لا يقبل ممن  
قبل حكم أول درجة ولم يستأنفه أن يطعن بالنقض في الحكم الاستثنائي  
الصادر بتأييده. (نقض ١٢/٢٨/١٩٧٧ - طعن ١٤٦ لسنة ٤٣ قضائية  
سنة ٢٨ ص ١٠٩٢، نقض ٥/١٢/١٩٧٢ - طعن ٢٩٨ لسنة ٣٧ قضائية  
- سنة ٢٣ ص ١٣١٧، نقض ٢٣/١٢/١٩٦٩ - طعن ٣٤١ لسنة ٣٥  
قضائية سنة ٢٠ ص ١٢٩٦).

يتضح لنا مما تقدم الشروط الواجب توافرها في الطاعن بالنقض، أما  
بالنسبة للمطعون ضده فإنه يجب أن تتوافر فيه شروط المطعون ضده  
الواردة في المادة ٢١١ مرافعات (راجع بالتفصيل: تعليقنا على المادة  
٢١١ فيما مضى) وتنبغى ملاحظة أن مواد الفصل الأول من الباب الثاني  
عشر من قانون المرافعات وهي المواد من ٢١١ إلى ٢١٨ مرافعات تطبق  
على الطعن بالنقض فهي تتضمن أحكاماً عامة تطبق على كافة طرق  
الطعن في الأحكام ولذلك ينبغى الرجوع إليها (راجع: تعليقنا على المواد  
من ٢١١ إلى ٢١٨ فيما مضى وما أوردناه بعد التعليق من أحكام نقض  
بشأن كل مادة منها).

ووفقاً للمادة ٢١١ مرافعات يجب أن تتوافر في المطعون ضده بالنقض  
أهلية الاختصاص والأهلية الإجرائية بما يستوجب أن يكون حياً عند رفع  
الطعن غير مستوفى. (نقض ٢٨/١/١٩٨٠ - طعن ١٠٥١ لسنة ٤٥  
قضائية سنة ٣١ ص ٣٠٨، نقض ٢٦/١٢/١٩٨٢ - طعن ١٩٢ لسنة ٤٨  
قضائية، نقض ٢٤/٤/١٩٨٦ - طعن ١٥٨ لسنة ٥٢ قضائية).

كما يجب أن يكون المطعون ضده بالنقض خصما فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه (نقض ١٣/٥/١٩٩٣ - طعن ٧٢٣ سنة ٥٩ قضائية، نقض ٢٨/١١/١٩٩١ - طعن ١٤٧٧ سنة ٥٧ قضائية، نقض ٩/١١/١٩٦٦ - طعن ٢٣٠ سنة ٢٦ قضائية سنة ١٧ ص ١٦٤٦، نقض ١١/٤/١٩٥٧ - طعن ٢٦٨ سنة ٢٣ قضائية سنة ٩ ص ١٨٨، نقض ١٩/١٢/١٩٩١ - طعن ٦٦٨ سنة ٥٨ قضائية، نقض ٢٠/١/١٩٧٢ - طعن ٤٩٠ سنة ٣٦ قضائية سنة ٢٣ ص ٨٨) ولا يكفى أن يكون المطعون ضده خصما أمام محكمة أول درجة وإنما يتعين أن يكون خصما أمام محكمة الاستئناف التى صدر فيها الحكم المطعون فيه فإذا كان لم يستأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة لصالح الطاعن فإن الطعن الذى يرفعه الأخير عن الحكم الاستئنافى يكون غير مقبول بالنسبة إليه. (نقض ١٧/٦/١٩٨٦ - طعن ٥٥٨ سنة ٥٣ قضائية، نقض ٦/٢/١٩٨٦ - طعن ٦٤٧ سنة ٤٥ قضائية).

ويجب أن تتوافر للمطعون ضده المصلحة فى الدفاع عن الحكم المطعون فيه بأن يكون قد حكم له بكل أو بعض طلباته، أو أفاد منه أو تعلقت به أسبابه أو ممن يوجب القانون اختصاصه فى الطعن. (نقض ٢٦/٣/١٩٨٥ - طعن ٩٢٥ سنة ٥١ قضائية).

كما يجب أن تكون للمطعون ضده صفة تجيز توجيه الطعن إليه، وأن يختصم فى الطعن بذات الصفة التى كان متصفا بها. فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه. (نقض ١٧/٣/١٩٧٥ - طعن ١٨٩ لسنة ٤٠ قضائية سنة ٢٦ ص ٦١٠، نقض ٩/٦/١٩٨٨ - طعن ١٧٥٨ لسنة ٥٢ قضائية).

ولكن إذا كان الأصل أن يرفع الطعن على المطعون ضده بذات الصفة التى كان متصفا بها فى الحكم المطعون فيه، إلا أنه يجوز للطاعن تجاهل

هذه الصفة متى كان ذلك مما تقتضيه طبيعة الخصومة وتوضيحا لذلك فقد قالت محكمة النقض «إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن ينكر صفته كشريك متضامن في شركة الواقع... وكان تجاهل الطاعن لهذه الصفة هو - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - مما تقتضيه طبيعة الخصومة التي يعد الطاعن طرفا فيها ويؤدي إلى أن للطاعن مصلحة شخصية في الطعن على الحكم الصادر بإشهار إفلاسه، فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون على غير أساس». (نقض ١٩٧١/١/١٩ - طعن ٢٦٣ سنة ٢٦ قضائية - سنة ٢٢ ص ٦٢).

ويلاحظ أنه لا يشترط أن يرد بيان صفة المطعون ضده في موضع معين من صحيفة الطعن وإنما يكفي أن يرد عنها في أى موضوع من الصحيفة ما يفيده اختصاصه بذات الصفة. (نقض ١٩٨٤/٢/١ - طعن ٨٢٩ لسنة ٥٠ قضائية سنة ٣٥ ص ٣٦١).

ومما هو جدير بالذكر أنه إذا تعدد الخصوم في الحكم المطعون فيه، فإن الأصل أن كل خصم يستقل بالإجراءات المتعلقة به، ومن ثم إذا تعدد المحكوم لهم، جاز للطاعن أن يقتصر على اختصاص بعضهم دون أن يؤثر ذلك على صحة طعنه دون أن يلزم باختصاص الآخرين، كما أنه إذا تعدد المحكوم عليهم فإن الطعن المرفوع من أحدهم صحيحا في الميعاد لا يتأثر بتقويت الباقيين ميعاد الطعن أو قبولهم للحكم دون أن يلزم إدخالهم أو تدخلهم في طعنه، ويكون الأمر في النهاية محكوما في الحالين بالقواعد التي تحكم حجية الأمر المقضى.

ولكن الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ مراقعات حرصت على ذلك الأصل الذى يستند إلى قاعدة نسبية أثر العقد، بالنسبة إلى حالات صدور الحكم فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها، فأوجب فى حالة تعدد

المحكوم لهم ورفع الطعن على أحدهم فى الميعاد، أن يختصم الطاعن الباقيين بعد فوات الميعاد بالنسبة إليهم. كما أجازت فى حالة تعدد المحكوم عليهم لمن فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم فيه، أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحدهم منضمًا إليه فى طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة باختصاصه فى الطعن (كمال عبدالعزيز - ص ١٦٩١ و ص ١٦٩٢، وراجع فى تفصيلات ذلك: تعليقنا على المادة ٢١٨ مرافعات فيما مضى).

**١٢٢- الأحكام الجائز الطعن فيها بالنقض:** وفقا للمادة ٢٤٨ مرافعات - محل التعليق - فإن القاعدة هى أنه يجوز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف، ولكن وفقا للمادة ٢٤٩ أجاز المشرع استثناء الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى - أيا كانت المحكمة التى أصدرته - فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى.

إذن مقتضى المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وفى الأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التى أصدرتها إذا أصدرت على خلاف حكم سابق، أما الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فإنها لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض، وإنما يكون الطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها، لذلك يكون الطعن المنصب على حكم صادر من محكمة أول درجة غير جائز ويتعين على محكمة النقض القضاء بذلك من تلقاء نفسها ولو لم يكن قد دفع به أحد الخصوم أو النيابة لتعلقه بالنظام العام. (نقض ١٣/٥/١٩٧٦ - طعن ٣٣ سنة ٣٩ قضائية - سنة ٢٧ ص ١٠٩٨، نقض ٢٠/٤/١٩٧٧ - طعن ١٥ سنة ٤٣ قضائية سنة ٢٨ ص ١٠٠٠، نقض ١٠/٥/١٩٨٠ - طعن ٤٦٧ سنة ٤٥ قضائية سنة ٣١ ص ١٣١٩، نقض

١٩٨٢/١/٢٥ - طعن ٤١١ سنة ٥٤ قضائية سنة ٣٣ ص ١٧٦، نقض  
١٩٨٤/١٢/١٣ - طعن ١١٨٩ سنة ٤٩ قضائية سنة ٣٥ ص ٤٧٣،  
نقض ١٩٨٧/٢/١٦ - طعن ١٢٦٥ سنة ٥٠ قضائية سنة ٣٨ ص ٢٥٥،  
نقض ١٩٨٧/١٢/٢٠ - طعن ١٦٧ سنة ٥٤ قضائية سنة ٣٨  
ص ١١٢٢، نقض ١٩٩١/١٢/٢٩ - طعن ١٥١٠ سنة ٥٦ قضائية).

فلا تقبل الطعن بالنقض إلا الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف، فلا  
يطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى ولو صدرت  
انتهاية، أو فى الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية، إلا  
فى أحوال استثنائية، وتقبل جميع أحكام محاكم الاستئناف الطعن بالنقض،  
سواء صدرت فى استئناف أحكام محاكم الدرجة الأولى، أو صدرت بعد  
نظر محكمة الاستئناف لطعن بالتماس إعادة النظر، وسواء كان الحكم  
فاصلاً فى موضوع الدعوى أو صادراً قبل الفصل فى الموضوع ولو فى  
دعوى وقتية (فتحى والى بند ٢٨ ص ٧٧٥). وسواء كان الحكم منهيًا  
للخصومة أو غير منه لها مع مراعاة ما ذكرناه فى القواعد العامة للطعن من  
عدم قابلية الحكم غير المنهى للخصومة للطعن إلا بعد صدور للحكم المنهى  
لها باستثناء بعض الحالات إعمالاً للمادة ٢١٢، ويلاحظ أن حكم محكمة  
الاستئناف يقبل الطعن بالنقض أيا كانت قيمة القضية التى صدر فيها.  
وذلك كله ما لم ينص القانون على عدم قابلية حكم صادر من محكمة  
الاستئناف للطعن. ومثال ذلك أحكام الاستئناف الصادرة فى استئناف  
القرارات النهائية الصادرة من لجان القسمة الخاصة بالأعيان التى انتهى  
فيها الوقف إذ تنص المادة ١٢ من قانون ٥٥ لسنة ١٩٦٠ على عدم قابليتها  
للطعن. (نقض ١٩٩٠/١١/٦ فى الطعن ٢١٠ لسنة ٥٦ ق).

وتنبغى ملاحظة أنه إذا حكم بسقوط الخصومة فى الاستئناف واعتبر  
الحكم الابتدائى انتهاياً عملاً بنص المادة ١٣٨ فلا يقبل هذا الحكم الطعن

فيه بالنقض لأن هذه المادة لاتعنى بهذا الوصف صيرورة الحكم حائزا لقوة الشيء المحكوم به، فالمستأنف بالحكم بسقوط الخصومة فى الاستئناف يعتبر أنه قد فوت على نفسه ميعاد الطعن فى الحكم بالاستئناف فلم تستنفد بصدده طرق الطعن العادية وعلى ذلك فلا يقبل الطعن فيه بالنقض (أحمد أبو الوفا - المرافعات - سنة ٦٢٧ ص ٩٤١ و ص ٩٤٢).

فإذا طعن بالنقض فى حكم غير منه للخصومة مع الحكم المنهى، فيجب أن يكون كل من الحكمين قابلين للطعن بالنقض وأن يرد الطعن عليهما وأن يتوافر سبب للنقض فى كل منهما أو على الأقل أن يتوافر سبب للنقض فى الحكم غير المنهى ويكون هذا الحكم أساسا للحكم المنهى بحيث يؤدى نقض الأول إلى إلغائه بالتبعية.

ويجوز الطعن بالنقض فى الأحكام الانتهائية ولو كانت غيابية، ويعتبر الطعن بالنقض فى الحكم الغيابى فى خلال ميعاد المعارضة نزولا عن حق المعارضة مع ملاحظة أن مجال الأحكام الغيابية هى قضايا الأحوال الشخصية فقط.

ويقبل الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع فور صدورها إذا كانت من الأحكام التى تقبل الطعن المباشر عملا بنص المادة ٢١٢ كما ذكرنا آنفا، إنما لا يقبل الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة والتى منع المشرع الطعن فيها فورا إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة برمتها.

وجدير بالذكر أن المشرع لم يقرر قاعدة تشابه القاعدة المقررة فى المادة ١/٢٢٩ التى تفيد أن استئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع استئناف الأحكام الصادرة قبله. فلا يطرح أمام محكمة النقض إلا الأحكام التى طعن فيها، فالطعن فى الحكم فى الموضوع أو فى الحكم



المنهى للخصومة فقط لا يتضمن الطعن فى الاحكام الصادرة قبله ما لم يكن بحث هذا الطعن يستتبع بحث احكام أخرى صادرة قبل الفصل فى الموضوع. وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ مرافعات على أنه إذا أبدى الطاعن سببا للطعن بالنقض فيما يتعلق بحكم سابق على صدور الحكم المطعون فيه فى ذات الدعوى اعتبر الطعن شاملا للحكم السابق ما لم يكن قد قبل صراحة.

وتنبغى ملاحظة أن المطاعن التى تشوب الحكم الصادر قبل الفصل فى الموضوع لا يجوز الطعن بها فى الحكم فى الموضوع، فنعند النظر فى شروط قبول طريق من طرق الطعن غير العادية يجب مراعاة ذلك فى كل حكم على حدة أو فى كل جزء من أجزاء الحكم فى نفس الدعوى، وكون الحكم معيبا يستوجب نقضه لا يؤثر على آخر إلا إذا كان الحكم الثانى مترتبا على صدور الحكم الأول، فنقض الحكم لا يترتب عليه إلغاؤه هو فحسب، بل يتعداه إلى جميع الاحكام اللاحقة عليه متى كان هو أساسا لها وترتبت هى عليه إعمالا للمادة ٢٧١ مرافعات. (نقض ١٩٦٨/٢/٢٩ سنة ١٩ ص ٤٥٤، نقض ١٩٦٨/١/٢٣ سنة ١٩ ص ١٩٧).

ولذلك يترتب على نقض الاحكام الصادرة باتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات إلغاء ما اتخذ فى سبيل تنفيذها من إجراء وما سير فيه من عمل أو تحقيق، ونقض ما صدر من أحكام مؤسسا على تلك الإجراءات. فإذا نقض الحكم الصادر بجواز الإثبات بشهادة الشهود، بطلت إجراءات التحقيق وبطل الحكم الصادر فى الموضوع المؤسس على تلك الإجراءات. ويبطل الحكم باعتماد تقرير الخبير وإعماله، متى نقض حكم ندبه لأداء تلك الأعمال (أحمد أبو الوفا - المرافعات - ص ٩٤٢ و ص ٩٤٣).

ويلاحظ أنه يكفي أن يكون الحكم صادرا من محكمة الاستئناف منهايا للخصومة كلها أمامها، لجواز الطعن فيه ولو كان صادرا في استئناف غير جائز. (نقض ١٧/٥/١٩٦٦ - طعن ٣٨٥ سنة ٣١ قضائية سنة ١٧ ص ١١٣٩).

ويشترط أن يكون حكم محكمة الاستئناف من الأحكام الجائز الطعن فيها وفقا للمادة ٢١٢ مرافعات بأن يكون منهايا للخصومة أو من الأحكام التي عدتها وأجازت الطعن فيها على استقلال، فإن كان الحكم صادرا من محكمة الاستئناف قبل صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ويقبل الطعن على استقلال وجب الطعن عليه في المواعيد المحددة لذلك وإلا سقط الحق في الطعن عليه وأصبح باتا. أما إذا كان غير قابل للطعن عليه على استقلال فلا يجوز الطعن عليه إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة وينفتح ميعاد الطعن فيه بانفتاح ميعاد الطعن في هذا الحكم الأخير ولكن يشترط أن يكون كل منهما قابلا للطعن فيه بطريق النقض، وأن تتضمن صحيفة الطعن النعى عليه ولكن لايلزم أن يطعن فيه مع الطعن على الحكم المنهى للخصومة كلها إذ قد لا تكون للطاعن مصلحة في الطعن على هذا الحكم الأخير مع توافرها بالنسبة إلى الحكم السابق عليه، ويترتب على نقض الحكم السابق على الحكم المنهى للخصومة نقض هذا الحكم الأخير متى كان هو الأساس الذي بنى عليه (أحمد أبو الوفا - نظرية الأحكام بند ٤٤٨، نبيل عمر النقض بندا ٣٧ و٤٢، فتحي والى بند ٣٨١، كمال عبد العزيز ص ١٦٥٥).

كما يلاحظ أنه حيث يجوز الطعن بالنقض في غير أحكام محاكم الاستئناف، فإن الأمر يقتصر على أحوال محددة واردة على سبيل الحصر لايجوز الطعن في غيرها (نقض ٧/٥/١٩٦٨ سنة ١٩ ص ٩٠٨، فتحي والى ص ٧٧٦). وهي (أ) الحكم الانتهائي - أي كانت المحكمة التي

أصدرته سواء كانت محكمة جزئية أو محكمة ابتدائية - الذى فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى (مادة ٢٤٩). (ب) الأحكام الانتهائية التى يجيز القانون للنائب العام الطعن فيها لمصلحة القانون فى الحالات التى تنص عليها المادة ٢٥٠.

ولا يجوز الطعن بالنقض إلا فى الأحكام الصادرة بصفة انتهائية، ولهذا فإنه حيث يجوز الطعن بالنقض استثناء فى حكم صدر من محكمة أول درجة، فإنه يجب لجواز الطعن أن يكون الحكم قد صدر لايحوز الطعن فيه بالاستئناف. أما إذا كان قد صدر قابلا للاستئناف، وفوت المحكوم عليه ميعاده فأصبح الحكم نهائيا فإنه لا يقبل الطعن بالنقض رغم توافر إحدى حالاته (نقض ٢٧/٥/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ٨١٧، محمد وعبد الوهاب العشماوى - ج ٢ بند ١٣٣٧ ص ٩٦٣ وهامش ٣ بها، فتحي والى - الإشارة السابقة).

وإذا نص القانون على عدم جواز الطعن فى حكم بالاستئناف، فإن هذا المنع لا يشمل الطعن بالنقض فى هذا الحكم (نقض ٢٦/٣/١٩٧٤ سنة ٢٥ ص ٥٦٦، نقض ١٥/١٠/١٩٧٠ سنة ٢٥ ص ١٤٤٠). مع ملاحظة أن هذا الطعن لا يكون إلا حيث يجيز القانون الطعن فى غير أحكام محاكم الاستئناف أو للمحاكم الاستئنافية. على أنه إذا طعن فى الحكم بالاستئناف رغم عدم جوازه، فقضت محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف فإن هذا الحكم بعدم الجواز - إذ هو صادر من محكمة الاستئناف - يقبل الطعن بالنقض وفقا للقاعدة العامة. (نقض ١٧/٥/١٩٦٦ سنة ٧١ ص ١١٣٩، فتحي والى الإشارة السابقة).

وإذا طعن فى الحكم الصادر قبل صدور الحكم المنهى للخصومة متى كان قابلا للطعن فيه على استقلال فيجوز الطعن معه فى حكم صدر معه

أو سابق عليه فى الخصومة ذاتها ولا يقبل الطعن على استقلال متى كانت بين الحكمين رابطة لا تقبل التجزئة أو أساسا مشتركا. (نقض ١٩٩١/٥/٣٠ - طعن رقم ١٧٢٤ سنة ٥٥ قضائية وطعن رقم ٢٢٧٧ سنة ٥٧ قضائية).

وجدير بالذكر أن الطعن بالنقض يرد على قضاء الحكم المطعون فيه سواء ورد هذا القضاء فى المنطوق أو ورد فى الأسباب. (نقض ١٩٧٠/٤/١٦ - طعن ٨ سنة ٣٦ قضائية سنة ٢١ ص ٦٥٣، نقض ١٩٧٠/١/٢٢ - طعن ٣٤٠ سنة ٣٥ قضائية سنة ٢١ ص ١٥٩، نقض ١٩٤١/١/١٠ سنة ٢٦ ص ٥٨).

ولا يجوز الطعن على الحكم للخطأ الذى يرد فى الأسباب إلا إذا كانت مرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها. (نقض ١٩٧٦/١١/٢٠ - طعن ٥٢٠ سنة ٤١ قضائية - سنة ٢٧ ص ١٦٢٤).

وحيث يطعن فى حكم صادر من المحكمة الاستئنافية، فإن الطعن بالنقض يرد على هذا الحكم، وليس على الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذى كان مطروحا بالاستئناف على المحكمة الاستئنافية. وذلك سواء قضت هذه الأخيرة بتأييده أو بإلغائه أو بتعديله (نقض ١٩٧٠/٣/١٩ - سنة ٢١ ص ٤٨٤). ولهذا فإن سبب الطعن بالنقض يجب أن يتوافر فى حكم المحكمة الاستئنافية، فلا يجوز النعى على حكم المحكمة الاستئنافية بما ورد فى الحكم الابتدائى من أسباب لم يأخذ هو بها، أو بأى عيب منسوب فقط إلى حكم محكمة أول درجة.

(نقض ١٩٨٨/١/٤ فى الطعن رقم ٩١٠ لسنة ٥١ ق، نقض ١٩٩٠/٦/١٣ فى الطعن ١٠٥١ لسنة ٥٦ ق، نقض ١٩٨٤/١٠/٢٩ فى الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٠ ق، نقض ١٩٧٩/٣/٥ فى الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ ق، ونقض ١٩٧١/١٢/٢٢ فى الطعن ٢٥٦ لسنة ٣٠ ق، نقض ١٩٦٦/١٢/٧ سنة ١٧ ص ١٧٩٧، نقض ١٩٦٧/٥/١١ سنة ١٨ ص ٩٥٦، فتحى والى ص ٧٧٦ وص ٧٧٧).

ولا يجوز الطعن بالنقض فى الأعمال الولائية ولو صدرت من محكمة الاستئناف، ولكن إذا طعن فى عمل ولائى صادر من محكمة أول درجة بالاستئناف كالشأن فى حكم إيقاع البيع، جاز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى هذا الاستئناف (فتحي والى بند ٢٨١ ص ٧٧٧ وص ٧٧٨، محمد وعبد الوهاب العشماوى بند ١٣٣٦، نقض ١٩٧٨/٢/٢٨ طعن ١٦٠ سنة ٤٤ قضائية - سنة ٢٩ ص ٦١٩، نقض ١٩٧١/٦/١ - طعن ٤٧٤ سنة ٣٦ قضائية سنة ٢٢ ص ٧١٦، نقض ١٩٧٦/٦/٩ طعن ٨٩ سنة ٤١ قضائية سنة ٢٧ ص ١٣٠٧).

فالأعمال الولائية أيا كان الشكل الذى تصدر فيه لا تقبل الطعن بالنقض، ولكن إذا قبل عمل ولائى الطعن فيه بالاستئناف كما هو الحال بالنسبة لحكم إيقاع البيع، فإن الطعن بالنقض إنما يرد على حكم الاستئناف وهو عمل قضائى وليس على حكم إيقاع البيع أى على العمل الولائى (فتحي والى - الإشارة السابقة).

ولا يجوز الطعن بالنقض فيما تصدره اللجان المشكلة بمحكمة الاستئناف من قرارات فى شأن الطعون التى ترفع إليها عن قرارات النقابات والهيئات التى تنص قوانينها على الطعن فيها أمام لجان مشكلة من مستشارى محكمة الاستئناف لأنها لا تعتبر أحكاما صادرة من محاكم الاستئناف (نبيل عمر بند ٤٦).

ويجوز الطعن فى القضاء الضمنى وهو القضاء الذى لا يستقيم القضاء الصريح للحكم إلا على أساس الفصل فيه، ويشترط لذلك أن يكون للمسألة التى فصل فيها بقضاء ضمنى وجود واقعى أمام المحكمة بأن يكون الخصم صاحب الشأن قد تمسك بها، وأن تكون محل اعتبار من المحكمة وأن يكون هناك ارتباط وثيق بينها وبين القضاء الصريح يجعل من المسألة التى فصل فيها ضمنيا نتيجة لازمة لما فصل فيه بطريقة صريحة. ويتضح من ذلك أن فكرة القضاء الضمنى تختلف عن فكرة الطلب الضمنى إذ فى حين تقوم

الأولى على اليقين والتأكيد، تقوم الأخيرة على الافتراض والاحتمال، إذ لم يقصد بها إلا مواجهة النعى على الحكم بخروجه عن موضوع أو سبب الطلب المطروح عليه وإذ كان هناك تلازم وثيق بين القضاء الضمنى والقضاء الصريح فإن توافر أحد وجوه النقض بالنسبة إلى القضاء الصريح ينسحب إلى القضاء الضمنى (نبيل عمر - النظرية العامة للنقض - بند ٣٩، وسبب الطلب القضائي ص ٣٨٠ وما بعدها، كمال عبدالعزيز - ص ١٦٥٩ و ١٦٦٠، ونقض ١٩٥٩/١/٢٩ - طعن ٣٥١ سنة ٤٣ قضائية سنة ١٠ ص ١٠١، نقض ١٩٩٢/٦/٢٣ - طعن ١٥٢ سنة ٥٩ قضائية).

وباعتبار محكمة النقض المحكمة العليا بجهة القضاء المدنى، فإنه لا يجوز الطعن أمامها فى أى حكم صادر من جهة قضائية أخرى أو هيئة قضائية عادية أو استثنائية لا تدخل فى الهيكل التنظيمى لجهة المحاكم، ولو كان هذا الحكم قد صدر انتهائيا من محكمة درجة ثانية أو من محكمة عليا. (فتحى والى - ص ٧٧٨)، ولذلك فإن أحكام المحكمة العليا للقيم لا تقبل الطعن بالنقض. (نقض ١٩٩٠/١١/٢٥ - فى الطعن ١٢٥٠ لسنة ٥٨ قضائية).

والعبرة فى جواز الطعن وإجراءاته بنوع الحكم المطعون فيه، والجهة التى أصدرته والتى تتحدد بتشكيلها وفقا للقانون. وذلك دون نظر لموضوع المسألة التى صدر فيها الحكم، فإذا كان الحكم صادرا من محكمة الاستئناف منهيًا للنزاع أمامها فإنه يكون قابلا للطعن بالنقض وفقا للإجراءات التى رسمتها نصوص قانون الرافعات فى هذا الصدد أيا كان نوع المادة التى صدر فيها الحكم وأيا كان تكييف أصحاب الشأن لها. (نقض ١٩٦٦/٤/٢٠ سنة ١٧ ص ٨٧٧، نقض ١٩٥٩/١/١٥ - طعن ١٢ سنة ٢٥ قضائية - سنة ١٠ ص ٥٨، نقض ١٩٨٠/٤/١٠ - طعن ٤٥٩ سنة ٤٩ قضائية - سنة ٣١ ص ١٠٥٦، نقض ١٩٥٣/٣/٢٦ - طعن ٤٢٣ سنة ٣١ قضائية سنة ٤ ص ٧٧٠، نقض ١٩٥٥/٦/٢٣ - طعن ٣ سنة ٤٥ قضائية سنة ٦ ص ١٣٠٧).

ولحكمة النقض فى سبيل الفصل فى مسألة جواز الطعن بالنقض من عدمه أن تراقب تكييف المحكمة الاستثنائية للدعوى وأن تعطىها ما ترى أنه وصفها الصحيح وتكييفها القانونى السليم غير متقيدة فى ذلك بالوصف الذى أسبغته عليها المحكمة الاستثنائية (نقض ١٩٧٥/٦/٩ فى الطعن ١٢٨ لسنة ٣٦ قضائية) وتراقب محكمة النقض مدى توافر الشروط اللازمة للطعن بالنقض دون أن تتقيد بما يكون قد ورد فى الحكم المطعون فيه متصلاً بذلك. (نقض ١٩٥٠/٣/٢ - طعن ١٢٨ لسنة ١٧ قضائية - منشور فى مجموعة أحكام الخمسين عاماً - المجلد الرابع - بند ٤٨٥ ص ٤٤٧).

على أن الطعن بالنقض فى حكم لا ينال من نهائية ذلك الحكم ولا يوقف حجيته فيبقى حجة فيما فصل فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية إلى أن ينقض فعلاً. (نقض ١٩٨١/١٢/١٩ فى الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٦ قضائية، فتحى والى ص ٧٧٥ وص ٧٧٦).

ويخضع الطعن بالنقض من حيث جوازه وإجراءاته ومواعيده للقانون السارى وقت صدور الحكم المطعون فيه ما لم ينص القانون على غير ذلك. (نقض ١٩٧٥/٢/١٨ - طعن ١٣٤ لسنة ٣٩ قضائية سنة ٢٦ ص ٤٢٤، نقض ١٩٨٢/٤/٢٩ - طعن ٢٢٩ لسنة ٤٨ قضائية سنة ٣٣ ص ٤٦٤، نقض ١٩٨٤/١٢/٢٦ طعن ٨٧٨ لسنة ٤٩ قضائية سنة ٣٥ ص ٢٢٢٧).

وتنبغى ملاحظة أن القواعد التى تحكم جواز الطعن بالنقض تتعلق بالنظام العام وتسرى على كل طعن يرفع إلى محكمة النقض ما لم يرد نص خاص بغير ذلك كالشأن فى الطعون التى ترفع بشأن انتخابات بعض النقابات، ويستوى أن ينظر الطعن أمام إحدى دوائر المحكمة أو أن

ينظر أمام الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية أو أمام الهيئتين المدنية والجنائية مجتمعتين. (نقض ١٨/٢/١٩٨٠ - طعن ٨٦٠ سنة ٤٣ قضائية سنة ٣١ ص ٥٣٤، نقض ٢١/١٢/١٩٦٠ - طعن ٣ سنة ٣٠ ق سنة ١١ ص ٥١٢، نقض ٢٤/٦/١٩٦٠ - طعن ٤ سنة ٣٠ قضائية - سنة ١٢ ص ٣٤١، نقض ٤/٢/١٩٧٦ - طعن ٢٢ سنة ٤٤ قضائية - سنة ٢٧ ص ٤٠٣، نقض ١٤/٤/١٩٧٦ - طعن ١٨ سنة ٤٤ قضائية - سنة ٢٧ ص ٩٤٩).

**١٢٣- لا يجوز الطعن بالنقض الفرعى:** سبق لنا عند تعليقنا على المادة ٢٣٧ مرافعات فيما مضى أن تحدثنا عن الاستئناف الفرعى وهو الذى يرفع بعد مضى مواعيد الاستئناف من قبل الحكم المستأنف قبل رفع الاستئناف الأسمى.

وإذا كان القانون يجيز الاستئناف الفرعى، فإنه لا يجيز الطعن بالنقض الفرعى، بل إن المشرع بمقتضى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ألغى النص الذى كان مستحدثا ومقررا بمقتضى المادة ١٢ من قانون النقض (رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩) الذى كان يجيز للمدعى عليه فى الطعن بالنقض أن يتمسك فى مذكرته بالدفعات التى سبق له إيدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها - وذلك بحجة أنه يترتب على تطبيقه صعوبات فى العمل بسبب توسيع نطاق الخصومة فى غير ما رفع عنه الطعن.

ولكن ذهب رأى الفقه إلى أنه بالنسبة إلى الحكم متعدد الأجزاء الذى ينطوى على قضاء مزدوج ضد مصلحة كل من طرفى الخصومة، أنه يجوز الطعن الفرعى بالنقض على أن يرفع بالطريق المعتاد لرفع الطعن لأن الذى أشارت المذكرة الإيضاحية إلى منعه هو الطعن الفرعى بإبدائه شفاهة فى الجلسة أو بالمذكرات ولا يحول دون ذلك سبق قبول الطاعن فرعيا للحكم المطعون فيه لأن هذا القبول مفروض تعليقه على قبول الخصم الآخر فإن لم يقبل بطل التعليق وعاد القابل إلى أصل حقه فى



الطعن، كما لا يحول دون ذلك انقضاء ميعاد الطعن وذلك قياسا في هذا الشأن على الاستئناف الفرعى واعتبار أن تقويت الميعاد في الحالين هو من قبيل الرضا بالحكم بما يفترض معه تعليقه على قبول الخصم الآخر (حامد ومحمد حامد فهمى - النقض بند ٢٢٦ ص ٤٩٩ وما بعدها).

بيد أن محكمة النقض استقر قضاؤها على عدم جواز الطعن الفرعى بالنقض إذ يستغرق سبيل الطعن بفوات ميعاده، كما أن ما نصت عليه المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات في شأن الاستئناف الفرعى قاصر على الاستئناف ولا يقبل القياس عليه. (نقض ١٩٥٢/٤/٣ - طعن رقم ١٦ لسنة ١٠ قضائية، نقض ١٩٥٤/٥/٦ - طعن رقم ٤٢٠ و ٤٥٤ لسنة ٢١ قضائية - سنة ٥ ص ٨٤٣).

١٢٤- نطاق الطعن بالنقض: يلاحظ أن أى طعن يقتصر على ما طعن فيه من أحكام أو من أجزاء فيها، بمراعاة القواعد الأساسية ومراعاة نوع الطعن. وقد يكون الطعن على الحكم في كل الدعوى صريحا بتوجيه المطاعن إلى منطوقه، وقد يكون ضمنا بتوجيه المطاعن إلى أسبابه. وفي الحالتين يعتبر طعنا منصبا إلى الحكم بأكمله. ويمتد الطعن إلى الحكم بأكمله عند التمسك ببطلانه، أو بإلغائه لبنائه على إجراء باطل، أو إذا كان النزاع الذى حسمه الحكم لا يقبل التجزئة (مادة ٥٦٢ فرنسى). كما يمتد الطعن فى الحكم بطريق النقض إلى ما أحال إليه من أسباب الحكم الابتدائى، وإلى الأحكام السابق صدورها فى ذات القضية، وذلك إذا أبدى الطاعن أسبابا للطعن بالنقض تتعلق بها، ما لم تكن قد قبلت صراحة مادة (٤/٢٥٣ مرافعات) (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٦٢٨).

١٢٥- ارتباط أوجه الطعن بهدف محكمة النقض ودورها: قلنا أن هدف محكمة النقض الأساسى يتمثل فى تحقيق مصلحة عامة هى وحدة القضاء ومن ثم وحدة القانون فى البلاد، وقلنا أيضا أن هذا الهدف

ينعكس على عمل هذه المحكمة، الذى يقتصر على محكمة الشق القانونى للحكم للتأكد من صحته ومطابقته للقانون، وأمام هذه المحكمة ينفصل الشق القانونى للحكم عن شقه الواقعى، لأن الأول هو وسيلتها لتحقيق هدفها فى توحيد القضاء ومن ثم توحيد القانون، أما الثانى فيرتبط بالمصلحة الخاصة للخصوم ولا أهمية له فى تحقيق هدف هذه المحكمة التى هى محكمة قانون لا واقع مهمتها حراسة القانون بضمان تطبيقه تطبيقاً سليماً، والتى توصف بأنها قاض قانونى لا قاضى وقائع، أى أن قضائتها قضاة قانون لا قضاة وقائع، ويوصف المتقاضون أمامها بأنهم ليسوا هم الخصوم أمام محاكم الموضوع وإنما هى الأحكام الصادرة من هذه المحاكم. (مؤلفنا: أوجه الطعن بالنقض ص ٣٩ وص ٤٠ والمصادر المشار إليها فيه).

ونظراً لكون محكمة النقض محكمة قانون وليست درجة ثالثة للتقاضى، فإنها تأخذ الجانب الواقعى من الحكم كما هو ثابت أمام محكمة الموضوع، ولا تقحم نفسها فى فحص هذا الشق المتعلق بالموضوع، وهى لا تحل نفسها محل محكمة الموضوع لترى ما إذا كان الحكم صحيحاً من الناحية الموضوعية ومطابقاً لما كانت تقضى فيه هى نفسها لو كانت محكمة موضوع (محمد زكى أبو عامر - الرسالة سالفه الذكر - ص ٢١٧).

أما الشق القانونى من الحكم فإنها تتولى فحصه لتتأكد مطابقتها لصحيح القانون، ولذلك فإن الطعن بالنقض أمامها يمثل مخاصمة للحكم المطعون فيه فى شقه القانونى (نقض ١٩/٤/١٩٧٢ - طعن ١٤ سنة ٤٠ ق - سنة ٢٣ عدد ٢ ص ٧٣٩، نقض ٢٧/٦/١٩٦٥، سنة ١٦ ص ٦١١، نقض ٢/٢/١٩٧٧، سنة ٢٨ ص ٣٥٩)، وهو ينصب على عيب يتعلق بهذا الشق، وكل أوجه هذا الطعن تدور حول تخطئة الحكم فى هذا الشق

القانونى، الذى تفحصه محكمة النقض لتحقيق هدفها فى توحيد القضاء، ومن ثم القانون فى الدولة، إذ الرابطة وثيقة بين أوجه الطعن، وهذا الهدف، فهذه الأوجه تمثل الميدان الذى تعمل فيه محكمة النقض لتحقيق هدفها، ومن ثم لا ينبغي أن تتعلق هذه الأوجه بالجانب الموضوعى من الحكم لأنه لا أهمية لهذا الجانب فى تحقيق هدف محكمة النقض بل إن فحصها لهذا الجانب يعوقها عن تحقيق هدفها كما أسلفنا، وإذا لم تكن هناك أخطاء قانونية فى الحكم أى أخطاء تتعلق بالشق القانونى منه، فلا مجال للطعن عليه بالنقض (مؤلفنا: أوجه الطعن بالنقض - ص ٤٢).

وقد حصر الشارع بالفعل أوجه الطعن أمام محكمة النقض فى هذا الإطار المتعلق بالشق القانونى، وجعلها أوجه قانونية محضة تعيب الحكم فى جانبه القانونى، حتى يسهل على محكمة النقض تحقيق غايتها المنشودة.

١٢٦ - تحديد أوجه أى أسباب الطعن بالنقض على سبيل الحصر ورجوعها إلى أصل واحد هو مخالفة الحكم للقانون بمعناه العام:

عدد المشرع أوجه الطعن بالنقض على سبيل الحصر فى المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ مرافعات، فنص فى المادة ٢٤٨ مرافعات - محل التعليق - على أن «للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى الأحوال الآتية:

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله.

٢ - إذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم». ونص فى المادة ٢٤٩ مرافعات على أن:

«للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم انتهائى - أيا كانت المحكمة التى أصدرته - فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى».

ولا ريب فى أن جميع أوجه الطعن بالنقض ترجع إلى أصل عام واحد هو مخالفة القانون بمعناه العام (مؤلفنا: أوجه الطعن بالنقض ص ٥٤ وص ٥٥ والمراجع العربية والأجنبية المشار إليها فيه)، وقد تتمثل مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون، فى مخالفته لقواعد القانون الموضوعى، أو فى مخالفته لقواعد القانون الإجرائى، ولا تعدو أوجه الطعن بالنقض الأخرى التى نص عليها المشرع المصرى فى المادة ٢٤٨/٢ مرافعات والمادة ٢٤٩ مرافعات إلا أن تكون صورا لمخالفة القانون، فوقوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم يمثل مخالفة للقواعد القانونية المتعلقة بإجراءات التقاضى وأوضاعه، كذلك فإن صدور حكم على خلاف حكم سابق يتضمن مخالفة لمبدأ حجية الشئ المحكوم به المتعلق بالنظام العام عملا بالمادة ١١٦ من قانون المرافعات، والمادة ١٠١ من قانون الإثبات (أحمد أبو الوفا - المرافعات بند ٦٤٠ ص ٨١٨).

بيد أن المشرع المصرى استهدف من تعداد أوجه الطعن بالنقض وذكر كل وجه على حده باسمه، تمييز الأحكام والقواعد الخاصة بكل وجه، عن أحكام وقواعد غيره من الأوجه (حامد ومحمد حامد فهمى - النقض - بند ٤ ص ٧٢).

فالطعن بالنقض باعتباره طريقا غير عادى، فإنه لا يكفى بشأنه توافر الخسارة لدى الطاعن بل يجب أن يوجد فى الحكم - إلى جانب الخسارة - أحد العيوب المحددة التى نص عليها القانون فى المادة ٢٤٨ و٢٤٩ مرافعات، ولا تكفى الإشارة إلى هذه العيوب بصيغة عامة، بل يجب أن يحدد العيب فى الحكم بحيث يكون متفقاً مع تحديد المشرع لهذا العيب.

وللخاسر أن يطعن فى الحكم لعيب واحد أو أكثر، وتعتبر بعض هذه العيوب أخطاء فى التقدير، أى أخطاء يرتكبها القاضى فى إعلانه القانون فى الحالة المعنية، وتعتبر البعض الآخر أخطاء فى الإجراء أى فى نشاط القاضى الذى يلزمه به القانون، لكى يمكن إصدار حكم عادل فى القضية (فتحى والى - بند ٢٨٢ ص ٧٧٨). والأهمية الأساسية لاعتبار سبب معين من أسباب النقض مما يدخل فى الأخطاء فى التقدير أو على العكس فى الأخطاء فى الإجراء، أنه فى الحالة الأولى تقتصر سلطة محكمة النقض على القانون دون الواقع، فى حين أنه فى الحالة الثانية يكون لمحكمة النقض أن تبحث الوقائع (فتحى والى - الإشارة السابقة، وراجع فى ذلك: مؤلفنا أوجه الطعن بالنقض المتصلة بواقع الدعوى)، وهكذا إذا حكم بعدم قبول الاستئناف على أساس أن الطاعن قد قبل الحكم الذى يطعن فيه، وطعن فى هذا الحكم بالنقض. فإن لمحكمة النقض أن تبحث فيما إذا كانت الواقعة التى تعتبر قبولاً هى كذلك أم لا (فتحى والى - ص ٧٧٨ وص ٧٧٩).

**١٢٧ - السبب الأول للطعن بالنقض: إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله: كما إذا أغفل الحكم المطعون فيه إعمال نص من النصوص القانونية الصريحة، أو كما إذا طبق الحكم على وقائع الدعوى قاعدة قانونية غير القاعدة الواجبة التطبيق فى هذا الصدد، أو كما إذا أساء الفهم الصحيح لنصوص القانون أو كما إذا خالف إرادة الشارع المستفادة من روح التشريع وحكمته والغرض المقصود منه (محمد حامد - المرافعات - بند ٤٧٥).**

ومخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله، إنما هى صور لحالة واحدة هى الخطأ فى تطبيق القانون.

ويلاحظ أن محكمة الموضوع لا تعتبر أنها قد أخطأت فى تطبيق القانون فى مسألة لم يطلب منها الحكم فيها، إنما محكمة الموضوع تعتبر

مخطئة إذا لم تراعى مسألة تتعلق بالنظام العام، ولو لم يطرحها الخصوم أمامها لأن القاعدة أن المسألة المتعلقة بالنظام العام تعتبر مطروحة على المحكمة، ولو لم يدل بها الخصوم أمامها. (أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٦٣٩ ص ٩٤٤ و ص ٩٤٥).

والمقصود بمخالفة القانون إنكار وجود قاعدة قانونية موجودة، أو تأكيد وجود قاعدة قانونية لا وجود لها، أما الخطأ فى تطبيق القانون فيوجد بتطبيق قاعدة قانونية على واقعة لا تنطبق عليها، أو تطبيقها عليها على نحو يؤدي إلى نتائج قانونية مخالفة لتلك التي يريدها القانون (فتحي والى - بند ٢٨٣ ص ٧٧٩)، أو برفض تطبيقها على واقعة تنطبق عليها، أما الخطأ فى تأويل القانون فيوجد عندما يخطئ القاضى فى تفسير نص قانونى غامض. (فتحي والى - الإشارة السابقة).

والمقصود بالقانون هنا ليس فقط ما تسننه السلطة التشريعية من قوانين مكتوبة، وإنما المقصود بالقانون هنا القانون بمعناه الأعم فيشمل كل قاعدة قانونية عامة مجردة أيا كان مصدرها وسواء كانت تجد سندها فى المصدر الرئيسى للقانون سواء كان أصليا أو فرعيا، أو فى المصادر الاحتياطية على النحو المبين بالمادة الثانية من التقنين المدنى فيشمل الدستور، وما يصدر عن السلطة التشريعية من قانون موضوعى أو قانون إجرائى، وما يصدر عن السلطة التنفيذية والإدارية من لوائح، ومبادئ الشريعة الإسلامية، والعرف وقواعد العدالة، والقواعد العامة التى تستقى من نصوص القانون أو روح التشريع، والقوانين الأجنبية التى تحيل إليها قواعد الإسناد فى القانون المصرى، والمعاهدات وغير ذلك مما يصدر من سلطة مختصة، وتنشأ عنه حقوق (حامد ومحمد فهمى - النقض - ص ٧٤).

ويلاحظ أنه قد جاء فى المذكرة الإيضاحية لقانون إنشاء محكمة النقض رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١، فى هذا الصدد قولها «أما ما يجب أن يفهم

لكلمة القانون فإن المشرع أهمله عمدا حتى تقول محكمة النقض والإبرام نفسها تحديد المعنى المقصود من هذه الكلمة هنا، ومن الواضح أن هذه الكلمة لا تشير إلى القوانين التي يتسق لها هذا الوصف وحدها أى الأوامر الصادرة من السلطة التشريعية، بل إلى كل أمر يصدر من السلطة المختصة، وتنشأ عنه حقوق على أن محكمة النقض والإبرام ستسترشد فى هذا الصدد بقضاء محكمة النقض والإبرام فى بلجيكا وفرنسا وإيطاليا حيث يتسنى لها فى كثير من الأحيان أن تحدد المعنى المقصود من كلمة القانون لأن عبارة مخالفة للقانون واردة فى تشريع البلدان الثلاثة للدلالة على أهم سبب من الأسباب التي تجيز الطعن بطريق النقض».

وفى هذا الصدد قضت محكمة النقض بأنه «المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن يقصد بالقانون معناه الأعم فيدخل فيه أى تشريع سواء كان صادرا من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية، وسواء أصدرتها الأخيرة على سند من تفويضها من السلطة التشريعية طبقا للمادة ١٠٨ من الدستور أو استنادا إلى المادة ١٤٤ منه والتي نصت فى عجزها على أنه «ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه».

(نقض ١٩٨٧/١١/٢٩، طعن ١٢٢٧ سنة ٥٤ قضائية سنة ٣٨ ص ١٠٢١).

ويلاحظ أنه للتمسك بهذا السبب من أسباب الطعن بالنقض أنه لا يهم ما إذا كان الطاعن قد طالب بتطبيق القاعدة القانونية أمام القاضى الذى أصدر الحكم المطعون فيه (نقض مدنى ١٩٧٣/١٢/١١، سنة ٢٤ ص ١٢٤٣، ونقض ١٩٦٤/٢/٢٠، سنة ١٥ ص ٢٥٤، فتحى والى ص ٧٨٠). بل لايهم أن يكون الطاعن قد طالب بعدم تطبيقها، فيمكن التمسك بمخالفة القاعدة القانونية، ولو كانت المخالفة تتفق مع تفسير الخصم لهذه

القاعدة. ذلك أن الفرض هو علم القاضى بالقانون ووجوب تطبيقه له من تلقاء نفسه بصرف النظر عن إشارات الخصوم بشأنه (فتحى والى - الإشارة السابقة).

ولا يكفى لنقض الحكم أن توجد مخالفة للقانون، بل يجب أن توجد رابطة سببية بين المخالفة وبين حكم المحكمة فى القضية بأن تكون المخالفة مؤثرة فى هذا الحكم، ولهذا فإنه إذا كان قرار المحكمة موافقا للقانون، ولكن الأسباب القانونية التى يستند إليها القرار مخالفة أو قاصرة، فإن هذا لا يكفى لنقض الحكم (نقض مدنى ١٢/٦/١٩٧٣، سنة ٢٤ ص ٨٨٥، ونقض ١/٢/١٩٧٣، سنة ٢٤ ص ١٣٥، ونقض ٢٦/٢/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ٣٢٧، نقض ٢٠/١/١٩٧٢، سنة ٢٣ ص ٨٨)، وتكتفى محكمة النقض بتكملة الأسباب أو تصحيحها دون مساس بالحكم (نقض مدنى ١٠/١/١٩٧٩ فى الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٤٥ ق، نقض ٢٢/١/١٩٧٩، الطعن رقم ٦٠٢ و ٦٤٨ لسنة ٤٧ ق، نقض إيجارات ٢٠/٢/١٩٨٠، فى الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٤٦ ق، نقض مدنى ٢٤/٤/١٩٨٠، فى الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٤٤ ق، ونقض ٢٦/٢/١٩٧٤، سنة ٢٥ ص ٤٢٨، نقض ٢٨/١٢/١٩٧٤، سنة ٢٥ ص ١٥٠٢). كذلك لا يؤثر الخطأ فى تكييف الوقائع إذا لم يكن من شأنه التأثير فيما قضى به الحكم. (نقض ٢٧/٢/١٩٧٣ - سنة ٢٤ ص ٣٤٢، نقض ٣٠/٥/١٩٦٧ - سنة ١٨ ص ١١٥٧)، ويكون لمحكمة النقض - دون نقض الحكم - أن تعطل الوقائع الثابتة بتطبيقها القانونى الصحيح مادامت لا تعتمد على غير ما حصلته محكمة الموضوع منها (نقض ٢٧/١٢/١٩٧٥ - سنة ٢٦ ص ١٧٠٤)، ومن المقرر أن الأخطاء المادية البحتة التى لا تؤثر فى كيان الحكم لا تصلح بذاتها سببا للطعن بالنقض (نقض ١٧/١/١٩٧٩ - الطعن رقم ١١، ٣٢ لسنة ٤٦ قضائية، فتحى والى - ص ٧٨٠ وص ٧٨١).



ويشترط للطعن استنادا إلى مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تاويله ما يلى:

أ - أن يكون هنالك نص قانونى أو قاعدة قانونية يمكن تطبيقها على النزاع حسب ما كشفت عنه الأدلة الواقعية التى أثبتتها الحكم المطعون فيه.

ب - أن يكون الحكم قد خالف هذه القاعدة أو أخطأ فى تطبيقها أو فى تاويلها.

ج - أن تكون هذه المسألة القانونية المدعى وقوع الخطأ فيها أو مخالفة القاعدة التى تحكمها قد عرضت على المحكمة التى أصدرت الحكم أو تكون قد واجهتها من تلقاء نفسها بالتطبيق لأحكام القانون.

د - أن يكون الحكم المطعون فيه كما ذكرنا قد استند إلى هذه المخالفة أو الخطأ (نقض ١٩٥٣/١/٨، مجموعة أحكام النقض فى ربيع قرن رقم ٢٤٤ ص ١١٢٧)، فإذا كانت المحكمة قد استطردت فى أسباب الحكم إلى ذكر ما لا يستوجب، وما لا يؤثر فيما انتهى إليه فإن الخطأ فى هذا الاستطراد أو التزيد لا يعتبر خطأ فى تطبيق القانون يعيب الحكم، وكذلك لا يعيبه الخطأ الواقع فى القانون إذا ورد فى الأسباب الناقلة أو الاحتياطية أو التكميلية (نقض ١٩٣٤/١١/١ - مجموعة النقض فى ٢٥ سنة بند ٣٥٢ ص ١١٢٩، نقض ١٩٥٤/١/٢٨، نفس المجموعة - رقم ٣٥٨ ص ١١٢٩، محمد وعبد الوهاب العشماوى - بند ١٣٦٧ ص ٩٩٠ و ص ٩٩١)، وينبغى التفرقة بين الواقع والقانون فى الدعوى إذ أن مهمة محكمة النقض تقتصر على مسائل القانون فى حين تستقل محكمة الموضوع بمسائل الواقع.

إذ يجب التفرقة بين الخطأ فى القانون والخطأ فى الواقع ففهم الوقائع وتقديرها لاستنباط الحكم فيها من شأن محكمة الموضوع، ولا تراقبه

محكمة النقض فقاضى الموضوع له السلطة التامة فى تقدير الدليل المقدم له، وأخذه به أو إطرأه يدخل فى تقديره، وفى تكوين عقيدته واقتناعه ولكن هذه القاعدة تقيد بها قيود لا تخرج عن كونها مستمدة من قواعد قانونية يدخل فى سلطة محكمة النقض رقابتها وتقديرها والحكم على أساسها ومجملها:

١ - أن يثبت قاضى الموضوع مصادر للوقائع التى بنى عليها حكمه تكون عديمة الوجود أو تكون مخالفة أو مناقضة لما أثبتته فى حكمه أو يكون من الاستحالة العقلية استنباط الواقعة منها على الوجه الذى أثبتته.

٢ - لا يملك قاضى الموضوع أن يبنى حكمه على خلاف قواعد الإثبات بل يلزمه التقيد بها، واستنباطها من القانون استنباطا سليما فإن خالف هذه القواعد فإن خطأه يكون خطأ فى القانون.

٣ - ليس قاضى الموضوع حرا فى تحديد من يقع عليه عبء الإثبات من الخصوم بل يجب عليه التزام القاعدة القانونية المقررة فى هذا الشأن.

٤ - يجب على قاضى الموضوع أن يتبع الإجراءات التى فرضها القانون فى تقديم الدليل وتحقيقه واستنباط الحكم منه.

٥ - لا يجوز لقاضى الموضوع أن يحصر الوقائع من غير طريق الخصوم أنفسهم أو خارج دائرة الأدلة التى قدموها.

٦ - لا يجوز لقاضى الموضوع أن يخالف ما هو ثابت فى الأوراق من وقائع أو أدلة أو مستندات عند تحصيله لوقائع الدعوى ثم الحكم استنادا إليها (محمد وعبد الوهاب العشماوى بند ١٣٦٨ ص ٩٩١ وص ٩٩٢ وص ٩٩٣).

ومن المقرر أن التكييف القانونى للوقائع أمر يخضع لرقابة محكمة النقض لأنه متعلق بتطبيق القانون فالتكييف القانونى للواقعة - أى تحديد

وصف واقعة لبيان ما إذا كانت تخضع لقاعدة قانونية معينة أم لا - يعتبر مسألة قانونية تخضع لرقابة النقض (نقض ١٩٧٠/٦/٢ - فى الطعن ٥١٦ لسنة ٣٥ ق، نقض ١٩٦٥/٥/٢٠ - سنة ١٦ ص ٦٠٢، نقض ١٩٧٢/٣/٩ - سنة ٢٢ ص ٣٧٦، فتحى والى - ص ٧٨٣ وص ٧٨٤). كذلك فإن قاضى الموضوع، وإن كان له سلطة فهم المحررات والعقود وتفسيرها إلا أن ذلك مشروط بالألا يمسح العقود أو يخالف الشروط الواردة بها أو يغفل احترام النصوص الصريحة القاطعة، وإلا كان قضاؤه خاضعا لرقابة النقض. (محمد وعبدالوهاب العشماوى - الإشارة السابقة).

فلا يعنى التمييز بين القانون والواقع أمام محكمة النقض، أنه يخرج من رقابة محكمة النقض كل ما يتصل بالواقع (راجع تفاصيل ذلك: مؤلفنا أوجه الطعن بالنقض المتصلة بواقع الدعوى)، فهناك أوجه للطعن بالنقض ذات صلة وثيقة بواقع الدعوى كعدم منطقية قرارات القاضى الواقعية، ومسح أو تحريف المحررات وعدم كفاية أسباب الحكم الواقعية (انظر تفاصيل ذلك: مؤلفنا أوجه الطعن بالنقض المتصلة بواقع الدعوى).

**١٢٨- السبب الثانى للطعن بالنقض: وقوع بطلان فى الحكم:**  
ويقتصر هذا السبب على الأحكام التى تصدر من محاكم الاستئناف أما ما عداها مما أجاز القانون الطعن فيه بطريق النقض فلا يجوز أن يستند الطعن بها إلا لمخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تاويله، وبطلان الحكم هو الجزاء الذى يترتب القانون على مخالفة القواعد والإجراءات التى أوجب القانون على المحاكم مراعاتها واتباعها فى تكوين هيئتها وفى تحرير أحكامها وفى إصدارها، والأحكام التى يترتب على مخالفتها بطلان الحكم قد بينها قانون السلطة القضائية وقانون المرافعات (محمد وعبدالوهاب العشماوى بند ١٣٧٣ ص ٩٩٦ وص ٩٩٧)، فالمقصود بهذا

السبب للطعن بالنقض أن يكون هناك بطلان فى الحكم نتيجة لعيب ذاتى به، كما إذا نطق به فى جلسة سرية أو إذا لم يشتمل على الأسباب التى بنى عليها أو إذا لم يشتمل على البيانات التى أوجب القانون اشتماله عليها أو إذا أصدره قاض غير القاضى الذى سمع المرافعة أو إذا لم تودع مسودته المشتملة على أسبابه فى الميعاد الذى نص عليه القانون، أو لم تسمع المحكمة النيابة العامة حيث يجب سماعها أو إذا صدر الحكم من هيئة خولف القانون بشأن تكوينها (نقض ١٨/٥/١٩٧٢، سنة ٢٣ ص ٩٥٩)، أو من قاض لا تتوافر فيه الصلاحية لإصدار الحكم .  
(نقض ٢٩/١/١٩٨٥، فى الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٠ قضائية).

١٢٩ - السبب الثالث للطعن بالنقض: وقوع بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم: ويقتصر هذا السبب أيضا على الأحكام التى تصدر من محاكم الاستئناف، ولمعرفة الحالات التى يتحقق فيها هذا الوجه يرجع إلى القواعد التى تحكم بطلان الإجراءات، والتى سبق لنا توضيحها فى الجزء الأول من هذا المؤلف.

فكل إجراء وقع باطلا، وحصل التمسك ببطلانه أمام محكمة الموضوع، أو اتصل بالنظام العام، وأسس عليه الحكم المطعون فيه يصلح وجها للنقض بالنسبة للأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف .

ومن أمثلة حالات بطلان الإجراءات المؤثرة فى الحكم المعتبر سببا للطعن بالنقض، حالة إذا صدر الحكم أثناء انقطاع الخصومة لقيام سبب من أسباب الانقطاع، أو إذا سمعت المحكمة أحد الخصوم أثناء المداولة دون حضور الخصم الآخر، أو إذا قبلت أوراقا أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها، أو أن تكون صحيفة الدعوى التى صدر فيها الحكم باطلة، ولم تتبين المحكمة هذا البطلان قبل صدور الحكم فى غيبة المدعى عليه، أو إذا لم يعلن الحكم الصادر بإجراء الإثبات

إلى من لم يكن حاضرا من الخصوم النطق به، أو إذا أذن لأحد الخصوم بإثبات واقعة بشهادة الشهود ولم يمكن الخصم الآخر من نفيها بهذا الطريق . ( أحمد أبو الوفاء المرافعات ص ٩٤٥، وص ٩٤٦)، فالمقصود ببطلان الإجراءات المؤثر في الحكم كسبب للطعن فيه بالنقض أن يكون هناك عيب شاب أحد إجراءات الدعوى منذ رفعها حتى صدور الحكم، وأن تكون هناك صلة وثيقة بين هذا العيب وبين الحكم الصادر في الدعوى مما يعتبر تطبيقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ مرافعات التي تنص على أن بطلان الإجراء يستتبع بطلان الإجراءات اللاحقة عليه والمرتبطة به، والارتباط المقصود هو الذي يجعل الإجراء السابق مفترضا ضروريا وقانونيا لصحة الإجراء اللاحق (نبيل عمر بند ٩٤، كمال عبدالعزيز ص ١٧٣١ وص ١٧٣٢)، ويشترط لتوافر هذا الوجه للطعن بالنقض توافر ستة شروط: أولها أن يتخذ في الدعوى إجراء باطل سواء اتخذ في بداية الخصومة كان يشوب البطلان صحيفة افتتاح الدعوى أو الاستئناف أو تعلق بالسير فيها أو بإثباتها، وسواء كان البطلان منصوبا عليه أو غير منصوب عليه، كما يستوى أن يتعلق البطلان بالنظام العام أو الخاص - وثانيها: ألا يكون الخصم الذي شرع البطلان لمصلحته قد تنازل عنه أو تم تصحيح الإجراء المعيب إن كان يقبل ذلك، وثالثها: ألا تكون المحكمة قد قضت بصحة الإجراء المعيب إذ يعد الحكم الصادر بعد ذلك في الموضوع مبنيًا على هذا الحكم الأخير دون الإجراء المقضى بصحته بما يوجب توجيه النعى إلى الحكم الصادر بصحة الإجراء، وإلا امتنع الاستناد إلى بطلان الإجراء (عبد المنعم حسنى - طرق الطعن - ص ٢٥٦، كمال عبدالعزيز، الإشارة السابقة)، ورابعها: توافر رابطة سببية بين الإجراء الباطل وبين الحكم المطعون فيه - وخامسها: أن يكون الطاعن هو الخصم الذى مسه البطلان إلا إذا كان البطلان مما يتعلق بالنظام العام بحيث يجوز لكل ذى مصلحة في الدعوى التمسك به

وسادسها: أن يتمسك الطاعن بالبطلان في صحيفة الطعن (نبيل عمر بند ٩٤).

ويجب ابتداء أن يكون الإجراء الباطل قد اتخذ في الدعوى ذاتها وسابقا على صدور الحكم المطعون فيه. (نقض ١٢/٥/١٩٥٤، طعن ٣٠٧ لسنة ٢١ قضائية - مجموعة الخمسين عاما المجلد الرابع ص ٤٥٩٧ بند ٨٦).

كما يجب أن يكون الإجراء السابق لازما قانونا للقواعد التي تحكم سير الدعوى. (نقض ٢٩/١٠/١٩٥٩، طعن ٢٢٣ لسنة ٢٥ قضائية لسنة ١٠ ص ٦٢٢، نقض ٣١/١/١٩٨٣، طعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٨ قضائية).

كما يجب أن يكون بطلان الإجراءات السابق من شأنه التأثير في الحكم المطعون فيه. (نقض ٢٤/٦/١٩٧١، طعن ٣١ لسنة ٣٧ قضائية، نقض ٢٩/٣/١٩٨٠، طعن ١٢٠ لسنة ٤٧ قضائية لسنة ٣١ ص ٩٦٠).

وينبغي ملاحظة أن الأصل أن الإجراءات قد روعيت، ويقع على عاتق من يدعى خلاف ذلك إثبات ادعائه بالوسيلة المقبولة قانونا. (نقض ٣/١/١٩٨٥، طعن ١٢٣١ سنة ٥١ قضائية، نقض ٦/٥/١٩٨٤، طعن ٨٥٢ سنة ٥٠ قضائية سنة ٣٥ ص ١١٨١، نقض ١٣/٤/١٩٨٣، طعن ١٥٩٧ سنة ٤٩ قضائية، نقض ٢/١٢/١٩٨٢، طعن ١٦٨ سنة ٤٩ قضائية).

١٣٠- السبب الرابع للطعن بالنقض: إذا كان الحكم انتهايا وفصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي: وقد نصت على هذا السبب المادة ٢٤٩ مرافعات، وسوف نوضح هذا السبب بالتفصيل عند تعليقنا على هذه المادة بعد قليل.

## أحكام النقض:

١٣١ - المصلحة فى الطعن بالنقض. مناطها. صدور الحكم محققا مقصود الطاعنين - الطعن عليه بالنقض - غير جائز.  
(نقض ١٩٩٥/٥/٢٨، طعن رقم ٥٠٥٤ لسنة ٦٤ قضائية).

١٣٢ - محكمة النقض. لها إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام من تلقاء نفسها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع متى وردت على الجزء المطعون فيه من الحكم.  
(نقض ١٩٩٥/٥/٢٣ - طعن رقم ٣١٠٧ لسنة ٦٠ قضائية).

١٣٣ - الطعن بالنقض ممن لم يقض بشىء ضده غير جائز.  
(نقض ١٩٩٥/٥/٢٣ - طعن رقم ٣٧٤٩ لسنة ٦٠ قضائية).

١٣٤ - النعى بوجود قصور فى التشريع والمطالبة بتعديله لا يصلح سببا للطعن بالنقض: محكمة النقض. غير ملزمة بتحديد جلسة لنظر الاستئناف عند نقض الحكم والإحالة أو أن تأمر قلم كتاب محكمة الاستئناف بتحديد تلك الجلسة. علة ذلك. النعى بوجود قصور فى التشريع. لا يصلح سببا للطعن بالنقض.

النص فى المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات - لم يلزم محكمة النقض بتحديد جلسة لنظر الاستئناف عند النقض والإحالة أو أن تأمر قلم كتاب محكمة الاستئناف بتحديد تلك الجلسة كما هو الحال فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات أمام درجتى التقاضى، ولا محل لإعمال هذا النص الأخير عند الطعن بالنقض الذى تحكمه نصوص خاصة، وما جاء بسبب النعى هو ادعاء بوجود قصور فى التشريع والمطالبة بتعديله، ولم يعب الحكم فى شىء ولا يصلح ذلك لأن يكون سببا للطعن بالنقض إذ يخرج عن نطاق المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ من قانون المرافعات، والتى تستهدف محاكمة

الحكم المطعون فيه إذا ما خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه أو تأويله أو إذا وقع بطلان فيه أو شابه بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم أو فصل فى النزاع على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ومن ثم يكون النعى غير مقبول.

(نقض ١٦/٦/١٩٩٤، طعن رقم ٤٢٥ لسنة ٦١ قضائية، وقرب نقض جلسة ٢٩/٣/١٩٨٧، مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٨ ع ١ ص ٤٧٨، نقض جلسة ١٢/٣/١٩٨٥، مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٦ ع ١ ص ٣٨٩، نقض جلسة ٢١/٥/١٩٨٥، مجموعة المكتب الفنى ١ لسنة ٢٦ ع ٢ ص ٨٠٤).

١٣٥- انعدام الخصومة فى الطعن وإمكان تصحيحها: انعدام الخصومة فى الطعن بالنسبة لمن رفع عليه بعد وفاته، لا يحول دون إمكان تصحيحها بإجراء لاحق متى كان هذا الإجراء قد تم فى المواعيد المقررة للطعن. انعدام الخصومة فى الطعن بالنسبة لمن رفع عليه بعد وفاته لا يحول دون إمكان تصحيحها بإجراء لاحق متى كان هذا الإجراء قد تم فى المواعيد المقررة للطعن.

(نقض ١٠/٢/١٩٩٤، الطعن رقم ٦٧١٨ لسنة ٦٢ ق، وقرب نقض جلسة ٣/٣/١٩٨٨، سنة ٣٩ ص ٣٥٦).

١٣٦- اكتفاء الحكم بمجرد الإشارة إلى المستندات المقدمة فى الدعوى والتحقيق الذى أجرى فيها دون بيان وجه ما استدل به من ذلك على ثبوت الحقيقة. قصور.

(نقض ٢٨/٧/١٩٩٣، طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٨ قضائية).

١٣٧ - التفات المحكمة عن بحث دلالة المستندات المقدمة من الخصم. قصور. الطلبات وأوجه الدفاع الجازمة التى قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى. التزام محكمة الموضوع بالإجابة عليها. مخالفة ذلك. قصور.

(نقض ٢٨/٧/١٩٩٣، طعن ٧١٤ لسنة ٦٢ ق).



١٣٨- وجوب أن تعرض المحكمة للمسائل القانونية، وأن تفرد أسبابا بشأنها، وألا تكتفى باعتماد تقرير الخبير المنتدب فى شأنها. علة ذلك. اعتبارها ولايتها وحدها لا يجوز لها أن تنزل عنها. مخالفة ذلك. بطلان الحكم.

(نقض ١٩٩٣/٤/٥، طعن رقم ٨٥٥ لسنة ٥٦ قضائية).

١٣٩ - صدور حكم نهائى بإلغاء ربط الضريبة على إيرادات المطعون ضده محل النزاع فى دعوى التنفيذ موضوع الطعن. أثره. الخصومة فى دعوى التنفيذ مثار الطعن تصبح غير ذات موضوع، ويكون الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فيها غير منتج.

(نقض ١٩٩٣/٦/٧، طعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥١ قضائية).

١٤٠ - لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الإعذار شرع لمصلحة المدين، وله أن يتنازل عنه، وكان البين من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها لم تتمسك فى دفاعها بأن الطاعن لم يعذرهما بتنفيذ التزامها، وإذ تصدت المحكمة من تلقاء نفسها لذلك، وانتهت إلى رفض الدعوى لعدم إعذار الشركة، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(نقض ١٩٩٣/٦/٢٩، طعن رقم ٨٧٧ لسنة ٥٨ ق، الطعن رقم ١٣٦٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٣/٢٢، الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١٤ س ١٥ ص ٦٩١).

١٤١ - مؤدى المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف، وعلى الأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التى أصدرتها إذا صدرت على خلاف حكم سابق، أما الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض، وإنما يكون

الطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو بتعديلها. على المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها.

(نقض ١٩٧٧/٤/٢٠، طعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ قضائية، نقض ١٩٨٠/٢/٥، طعن رقم ٤٠٥ لسنة ٤٥ قضائية، نقض ١٩٨٤/١/٩، طعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٩ قضائية، نقض ١٩٨٤/٥/٣١، طعن رقم ٩٥٧ لسنة ٥٠ قضائية).

١٤٢ - الطعن فى الحكم الصادر بإشهار الإفلاس. يجب توجيهه إلى الدائن طالب الإفلاس ووكيل الدائنين. اقتصار الطعن على الشركة الدائنة. بطلان الطعن.

(نقض ١٩٧٠/١/٨، سنة ٢١ ص ٦٢).

١٤٣ - إذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه صادر فى موضوع الاستئناف، وأن الحكم الذى قضى بقبول الاستئناف شكلا هو حكم آخر سابق عليه، وصدر استقلالا عنه، وكان الطاعن لم يضمن تقرير الطعن طلبا بخصوص ذلك الحكم، ولم يودع مع التقرير صورة مطابقة لأصله أو صورة معلنه منه، فإن النعى على إجراءات رفع الاستئناف. والمتجه إلى الحكم المذكور يكون غير مقبول.

(نقض ١٩٧٢/٣/٢٣، سنة ٢٣ ص ٤٩٤).

١٤٤ - إذا كان الحكم الصادر ببطلان الحكم المستأنف قد قرر التأجيل لنظر الموضوع دون أن يتصدى له، فإنه لا يعتبر بذلك منهيًا لخصومة كلها أو بعضها، ومن ثم لا يجوز الطعن فيه على استقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق.

(نقض ١٩٧٣/٥/١٥، سنة ٢٤ ص ٧٤٨).

١٤٥ - إذ كان المشرع قد نص فى المادة ٩١٥ مرافعات الواردة فى الكتاب الرابع على أن الحكم الصادر بالتصديق على التبني لا يقبل الطعن

إلا بطريق الاستئناف مما مفاده منع الطعن فيه بطريق النقض فإن الحظر يتحدد بهذا النطاق فيقتصر على الحكم الصادر بالتصديق على التبني، وعلى ذوى الشأن فيه إلا أنه لا يمتد إلى الحكم الصادر فى الدعوى التى تقام بعد ذلك ببطلان التبني أو الحكم الصادر بالتصديق عليه أو بالرجوع فيه فإنه يقبل الطعن بالنقض.

(نقض ١٤/١/١٩٩٧، سنة ٢١ ص ٩٠).

١٤٦ - إجراءات الطعن فى الأحكام لا يراعى فى اتباعها نوع المسألة التى صدر فيها الحكم، ولكن نوع الحكم ذاته، ومن أية جهة صدر، والذى يحدد نوع المحكمة هو كيفية تشكيلها وفقا للقانون، وإذا كان الطاعن لم يلتزم فى رفع الدعوى بأحكام الكتاب الرابع من قانون المرافعات، ولم تنتظر المحكمة، وهى منعقدة فى غرفة المشورة وفقا للمادة ٨٧١ من هذا القانون بل رفعها بطلب صحة ونفاذ الوصية بالطريق العادى ونظرتها المحكمة بهيئتها العادية فإن استئناف الحكم الصادر فيها لا يخضع لما نصت عليه المادتان ٨٧٥ و ٨٧٧ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات، وإنما تجرى فى شأنه الأحكام العامة للاستئناف فى هذا القانون أو فى اللائحة الشرعية حسب الأحوال.

(نقض ٢٠/٤/١٩٩٦، سنة ١٧ ص ٨٧٧).

١٤٧ - الطعن بالنقض لا تنتقل به الدعوى برمتها إلى محكمة النقض كما هو الشأن فى الاستئناف بل هو طعن لم يجزه القانون فى الأحكام الانتهائية إلا فى أحوال بينها بيان حصر، وهى ترجع كلها إما إلى مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله أو إلى وقوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فيه، ولا تنتظر محكمة النقض إلا فى الأسباب التى ذكرها الطاعن فى تقرير الطعن مما يتعلق بهذه الوجوه من المسائل القانونية البحتة، ومن ثم فالأمر الذى يعرض على محكمة النقض ليس

هو الخصومة التي كانت مرددة بين الطرفين أمام محكمة الموضوع، وإنما هو فى الواقع مخاصمة الحكم النهائى الذى صدر فيها.  
(نقض ١٢/٢٨/١٩٦٧، سنة ١٨ ص ١٩٠١).

١٤٨ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير صفة التهجير أو نفيها عن المنزل إليه عن الإيجار أو المستاجر من الباطن وصولاً إلى تطبيق أحكام القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩، المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٠، لا يعدو أن يكون من مسائل الواقع التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب عليها من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفاً، وله أصله الثابت فى الأوراق.

(نقض ١١/٤/١٩٨٤، طعن رقم ٤١ لسنة ٥٣ قضائية).

١٤٩ - من المقرر أنه إذا لم يتحقق فى الالتزام شرط التضامن أو شرط عدم القابلية للانقسام فإنه يكون التزاماً قابلاً للانقسام على المدينين المتعددين كل بالقدر الذى يعينه القانون أو الاتفاق فلذا لم يبين القانون أو الاتفاق نصيب كل من هؤلاء فإن الالتزام ينقسم عليهم بعدد رؤوسهم أى بآنصبة متساوية. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه وبغير نعى من الطاعنين قد خلص إلى أن الشيك سند الدعوى ليس ورقة تجارية. لتحريره بمناسبة عملية مدنية، وهو ما يترتب عليه عدم تضامن صاحبيه وهما الطاعن الأول والمرحوم..... وانقسام الدين الثابت عليهما، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة فى القانون فإنه لا يؤدى إلى نقضه عدم إقصاحه فى أسبابه عن الأساس القانونى لتقسيم الدين المحكوم به ذلك أن لمحكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاؤها - أن تصح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تنقضه متى كان سليماً فى النتيجة التى انتهت إليها، ومن ثم يكون النعى على غير أساس.  
(نقض ١٤/٥/١٩٨٤، طعن رقم ٩٠٥ لسنة ٤٩ قضائية).

١٥٠- الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ترتكن على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول، وإنما تحددها القوانين التي تقرضها وليس في هذه القوانين، ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها. فللممول أن يسترد ما دفعه بغير حق، وللمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم، ولما كان الشارع قد خول لجنة الطعن ولاية القضاء للفصل في خصومة بين الممول والمصلحة، فإن هذه اللجنة تكون مختصة بتدارك ما يكون قد ورد في تقديرات المأمورية من أخطاء مالية كانت أو حسابية، وأن تصدر قرارها على موجب الوجه الصحيح، ولا يحول دون ذلك أن تكون فيه إساءة لمركز الممول ذلك أن الأخطاء المادية لا تحوز أية حجية حيث أجاز الشارع تصحيحها في أي وقت، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وجرى في قضائه بتأييد قرار اللجنة على أن قرار المأمورية قد حاز حجية فيما ورد بمنطوقه من خطأ مادي، وليس للجنة أن تنظر الخلاف أن تصحح ذلك الخطأ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٤/٤/٣٠، طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٠ قضائية).

١٥١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اطراح تقارير الخبراء المشار إليها، وأقام قضاء يرفض طلب التعويض على انتفاء مسئولية البنك تأسيساً على أن هذه المسئولية انتقلت من البنك إلى وكيل الدائنين فور الحكم بشهر إفلاس الطاعن، ووضع الاختتام على مخازنه وتسليمها إلى وكيل الدائنين في ١٩٦٤/٤/٦، وأن ذلك يعتبر سبباً أجنبياً، وأن الأوراق قد خلت مما يفيد حالة البضائع المرهونة وقت وضع الاختتام، وأن الطاعن لم يقدم ما يدل على أن المخازن كانت مؤجرة له، وأن البنك تنازل عنها للغير اضراً به، وأن الثابت من مستندات البنك أنها مؤجرة له وليس

للطاعن، وأن التفليسة هي التي فكت آلات المطحن ونقلتها كنتيجة ضرورية لأعمالها، وكان هذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه يخالف الوقائع الثابتة بالأوراق، ومنها تقارير الخبراء ومذكرة وكيل الدائنين ومحضر أمين سر المحكمة المؤرخ بـ ٢٩/١٠/١٩٦٤، كما أنه لا يواجه دفاع الطاعن عن مسئولية البنك - كدائن مرتين حيازيا - عن المحافظة على المال المرهون وإدارته واستثماره، إذ خلا الحكم من الرد على ما جاء بتلك التقارير من حجج فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب فضلا عن الفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق بما يوجب نقضه.

(نقض ٣٠/٤/١٩٨٤، طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٩ قضائية).

١٥٢ - إذ كان نص المادة ١٤٩ من الدستور قد جرى على أن «لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيضها، أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن العفو عن الطاعنين لم يصدر بقانون، ومن ثم فهو ليس بعفو شامل بل هو عفو عن باقى العقوبة الأصلية والتبعية والآثار الجنائية المترتبة على حكم الإدانة، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بمخالفته القانون فى ذلك يكون على غير أساس.

(نقض ٢٩/٣/١٩٨٤، طعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥٠ قضائية).

١٥٣ - إذا كانت الأوراق قد خلت مما يدل على تمسك الطاعن ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف لعدم إثبات ساعة توجيه الخطاب بأصل الإعلان فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون دفاعا جديدا لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ٩/٥/١٩٧٤، سنة ٢٥ ص ٨٤٠).

١٥٤ - متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا لنفى الكيدية عن الإجراء الذى اتخذته المطعون عليه - استصدار أمر اختصاص بعقار

الطاعن - فإنه لا يؤثر على سلامته ما ذهب إليه تزييدا من أن خطأ الطاعن بعدم سداد الأتعاب هو الذى جر المطعون عليه إلى الخطأ فى استصدار أمر الاختصاص.

استخلاص محكمة الموضوع للخطأ الموجب لمسئولية المحامى قبل موكله أو نفى ذلك هو مما يدخل فى حدود سلطتها التقديرية متى كان استخلاصها سائغا، وإذا كان ما أورده الحكم فى شأن نفى حصول خطأ من المحامى سائغا، ويكفى لحمل النتيجة التى انتهت إليها، فإن ما تضمنه وجه النعى لا يعدو أن يكون مجادلة فى تقدير محكمة الموضوع للدليل مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن وضع أن الثابت من محضر جلسة ..... التى صدر فيها أمر تقدير الأتعاب أن اللجنة كانت مشكلة من الأساتذة... استند فى رفض الدفع ببطلان الأمر إلى أن الوضع قد استقام بصدور قرار من الجهة التى أصدرت الأمر بتصحيح تشكيل اللجنة باستبدال اسم الأستاذ.... باسم الأستاذ.... لاستدراك ما وقع فى اسم أحد الأعضاء من خطأ مادي، وأنه قد تم التأشير بهذا التصحيح على نسخة الأمر الأصلية، وكان التصحيح الذى أجرته لجنة النقابة لا يتفق مع ما ثبت بمحضر جلسة النطق بالأمر الذى دل على حضور أربعة من بينهم الأستاذ.... واشترك هذا الأخير فى المداولة وإصدار الأمر، فإنه لا يكون لهذا التصحيح من أثر على ما أثبت بديباجة الأمر قبل تصحيحها، وبالتالي يكون هذا الأمر باطلا، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى القانون بما يوجب نقضه.

(نقض ١٩٧٤/٥/٩، سنة ٢٥ ص ٨٤٠).

١٥٥ - استخلاص الحكم المطعون فيه من القرائن المستمدة من أوراق الدعوى ووقائعها، ولها أصلها الثابت فى الأوراق، ومن شأنها أن تؤدى

فى مجموعها إلى ما رتبته عليها من أن الطاعن كان وكيلا عن المورث وباعتبار أن تنقيد الوكالة من الأدلة المقبولة لإثبات قيامها فإن النعى عليه بسبب الطعن يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٨٤/٢/٢٨، طعن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٩ قضائية، ١٢/٣١/١٩٧٠ سنة ٢١ ص ١٣٤٠).

١٥٦ - نفى الحكم عن الطاعنين أنهم تدربوا بمعاهد التدريب المهني التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية التي تم الانتقال إليها، وبين المطعون ضدها الأولى بشأن الأجر الواجب أدائه لخريجى هذه المعاهد، فإنه لا يقبل من الطاعنين نعيهم على ما قرره الحكم بشأن هذا الاتفاق.  
(نقض ١٩٨٣/٦/١٢، طعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٢ قضائية).

١٥٧ - نفى الحكم عن الطاعنين حقهم فى طلب المساواة استنادا إلى اختلاف ظروفهم عن ظروف المسترشد بهم فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٨٣/٦/١٢، طعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٢ قضائية).

١٥٨ - الطلب الأساسى الذى يتقدم به الطاعن لمحكمة النقض هو نقض الحكم المطعون فيه، أما ما يصحب هذا من طلبات أخرى فليس من شأنه أن تنقيد به محكمة النقض ذلك أن هذه المحكمة إنما تنظر أولا فى وجوه الطعن فتقضى فيها بالرفض أو بالقبول، ونقض الحكم وتتبعه فى شأن الدعوى المطروحة ما نصت عليه المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات إما بالإحالة وإما بالحكم فى موضوعها إذا كان صالحا للحكم فيه.  
(نقض ١٩٨٢/١١/٢٨، طعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٨ قضائية).

١٥٩ - إذا كان الطاعن عرض تنفيذ التزامه عينا مما كان يتعين معه على محكمة الاستئناف أن تعمل بموجب هذا العرض، ولو لم يطلب المطعون ضدهم التنفيذ العيني وأصروا على طلب التعويض غير أن الحكم



المطعون فيه التفت عن دفاع الطاعن في هذا الخصوص، ولم يعن ببحثه مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى لو ثبت إمكان التنفيذ العيني، وإذا قضى الحكم بالتعويض دون الاعتداد بما أبداه الطاعن من استعداد لرد المنقولات عينا دون ثبوت ضياعها أو انتفاء جدية الاستعداد لتسليمها فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور بما يوجب نقضه.

(نقض ١٩٧٩/٦/٢٠، سنة ٣٠ العدد الثاني ص ٧٠٣):

١٦٠ - النعى بوقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم لأن صحيفة الاستئناف غير موقعة من محام مقبول أمام محاكم الاستئناف دفاع يقوم على واقع ينبغي التمسك به أمام محكمة الموضوع لبحثه وتحقيقه، ولا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، وإذا لم يقدم الطاعن رفق صحيفة طعنه ما يفيد سبق تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف فإنه لا يقبل منه التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٩٨٤/٣/١١، طعن ٤٨٦ لسنة ٤٩ قضائية).

١٦١ - التعرف على ما عناه المتعاقدان في العقد مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع، إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك فإن التكييف القانوني الصحيح لما قصده المتعاقدان وتطبيق نصوص القانون على العقد هو مسألة قانون تخضع لرقابة محكمة النقض.  
(نقض ١٩٨٢/١٢/١٢، طعن رقم ٢٧٩ لسنة ٤٥ قضائية).

١٦٢ - قضاء الحكم المطعون فيه بأسباب سائغة سليمة قانونا إلى أن البديل موضوع التنازع ليس جزءا من الأجر، فإن تعيينه لما استطرده إليه من دعائم أخرى - أيا كان وجه الرأي في النعى الموجه إليها - يكون غير منتج.

(نقض ١٩٨٢/١٢/١٢، طعن رقم ٢٧٩ لسنة ٤٥ قضائية).

١٦٢- لما كان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بيان الوظيفة التى كان المطعون ضده يشغلها فعلا فى تاريخ التسكين ومدى استحقاقه ابتداء للتسكين بالفئة المالية السابعة، ولم يتحقق من دفاع الطاعنة من أنه كان يشغل فى تاريخ التسكين وظيفة من الفئة الثامنة، وكان منتدبا فى هذا الوقت إلى وظيفة مشرف جمعية (ج) التى ندبه لها بالقرار الصادر فى ٢٤/٥/١٩٧٦، وهو دفاع جوهرى - لو صح - يتغير به وجه الرأى فى الدعوى، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٠، طعن رقم ٩١٨ لسنة ٤٧ قضائية).

١٦٤ - لا يبطل الحكم ما اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية، بإعماله أحكام قانون العمل على واقعة الدعوى فى غير نطاقه حال أن الصحيح هو تطبيق المادة ٦٤/٧ من نظام العاملين بالقطاع العام إذ لمحكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاؤها - أن تصحح أسباب الحكم المطعون فيه بغير أن تنقضه متى كان سليما فى النتيجة التى انتهى إليها.

(نقض ١٩٨٢/١١/١٤، طعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٧ قضائية، نقض ١٩٨٢/٢/٨ طعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٢ قضائية، نقض ١٩٨٣/٦/٥، طعن رقم ٤٣٧ لسنة ٥٠ قضائية).

١٦٥- إذ كان نص المادة ٣٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى يدل على أن المشرع حرم على المستأجر أن يتنازل للغير عن إجارته بأن يحل هذا الأخير محله فى الأطنان المؤجرة، وكانت مبادلة المطعون ضده مع الطاعن فى الأطنان الزراعية المؤجرة إلى كل منهما تفيد أن كلا منهما قد نزل للآخر عن الأطنان استئجاره، وهو أمر محظور بنص المادة ٣٢ آنفة الذكر فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى المنهى للخصومة فى قضاؤه ببطلان عقد البذل تأسيسا على أن مفاده التنازل عن الإيجار للغير يكون قد أصاب صحيح القانون.

(نقض ١٩٨٤/٢/٩، طعن رقم ٦٦ لسنة ٥٠ قضائية).

١٦٦ - لما كان المستفاد من نصوص القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات أن الديون التي تكون مستحقة للتركة وقت الوفاة تدخل ضمن عناصر تقديرها باعتبار أن الوفاة هي الواقعة المنشئة للضريبة، فإن أجرة الأراضي الزراعية المملوكة للمورث المستحقة عن المدة السابقة على الوفاة تدخل ضمن عناصر التركة، ولو كان ميعاد سدادها لم يحل إلا بعد الوفاة، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستبعد من عناصر التركة أجرة الأطلان الزراعية المخلفة عن المورث عن الفترة السابقة على الوفاة بمقولة أن هذه الأجرة لم تكن مستحقة إلا بعد الوفاة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٤/٤/٣٠، طعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٤٩ قضائية).

١٦٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن الطاعنة لم تؤمن على طاقم الطائرة ومنهم مورث المطعون ضدهما الأولى والثانية بالمخالفة لما توجبه نظم واتفاقات الطيران الدولية دون أن يبين سبيله إلى هذه المخالفة، وكيف ثبتت له وصلة ذلك بالحادث الذي قضى بالتعويض عنه، فإنه يكون فضلا عن مخالفته القانون قد عابه القصور بما يستوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٤/٤/١٦، طعن رقم ١٩٩١ لسنة ٥٣ قضائية).

١٦٨ - لما كان الخطأ المعنى بالفقرة الثانية من المادة ٦٨ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - المنطبق على واقعة الدعوى - الذي يجيز للمصاب بإصابة عمل أو للمستحقين عند التمسك قبل صاحب العمل بإحكام أى قانون آخر إذا نشأت الإصابة عنه - هو خطأ صاحب العمل الشخصى الذى يرتب مسئوليته الذاتية، وهو خطأ واجب الإثبات فلا تطبيق فى شأنه أحكام المسئولية المفترضة الواردة فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى لأن النص فى الفقرة الثانية من هذه المادة

على أنه «هذا مع عدم الإخلال بما يرد فى ذلك من أحكام خاصة» يدل على أنه عندما يكون قد ورد فى شأن المسؤولية الشئبية أحكام خاصة فإن هذه الأحكام هى التى تطبق دون أحكام المسؤولية المفترضة الواردة فى صدر تلك المادة التى تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشئء افتراضا لا يقبل إثبات العكس فلا ترتفع هذه المسؤولية إلا إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وأسس قضاءه بالتعويض على افتراض الخطأ من جانب الطاعة بالتطبيق لأحكام المسؤولية الشئبية المنصوص عليها فى المادة ١٧٨ من القانون المدنى فإنه يكون قد تحجب بذلك عن أعمال أحكام المادة ٦٨ من قانون التأمين الاجتماعى السالف الإشارة إليها فيما تضمنه من أحكام خاصة بشأن خطأ صاحب العمل الواجب الإثبات.

(نقض ١٦/٤/١٩٨٤، طعن رقم ١٩٩١ لسنة ٥٣ قضائية).

١٦٩- أن مناط الحكم بعدم قبول دعوى المشتري الأخير بصحة عقده وحده عند توالى البيوع غير المسجلة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون تسجيل الحكم الصادر بصحة العقد غير ممكن إلا بتدخل أى من البائعين السابقين. وإذا كان القرار الصادر من لجنة القسمة المشكلة طبقا للقرار بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠، بقسمة الأعيان التى انتهت فيها الوقف - بإيقاف بيع العقار الذى تقرر بيعه بالمزاد لعدم إمكان قسمته - صالحا للتسجيل دون حاجة لتدخل أى من ملاكه السابقين، ويكون القرار المسجل سندا بملكية من أوقع البيع عليه. فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر على سند من مجرد عدم تسجيل المطعون ضده الأول - الراسى عليه بالمزاد «البائع الطاعن» - قرار إيقاف البيع عليه، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه.

(نقض ٢٦/٤/١٩٨٤، طعن رقم ٧٢ لسنة ٤٩ قضائية).

١٧٠ - مؤدى نص المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ من قانون المرافعات أن الطعن بطريق النقض قاصر على أحكام محكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية إذا فصلت الأخيرة فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى. وإن كان الحكم المطعون فيه قد وقف عند القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تجديده خلال الميعاد القانونى بعد شطبه، ولم يعرض لموضوع النزاع، وكانت الطاعنة إنما نعت بوجوده الطعن - وهى القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع، والفساد فى الاستدلال - على قضاء حكم محكمة أول درجة الصادر بهيئة ابتدائية فى موضوع الدعوى المطروحة عليها، ولم توجه فى طعنها المائل أية أسباب لقضاء الحكم المطعون فيه مما يجعله ينأى عن هذا الطعن الذى يكون موجها فى حقيقته إلى الحكم الابتدائى، لما كان ذلك فإن الطعن فى هذا الحكم يكون غير جائز.

(نقض ١٩٨٣/١٢/١١، طعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٨ قضائية).

١٧١ - لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه وقف عند القضاء بسقوط حق الطاعن فى الاستئناف، ولم يعرض لموضوع النزاع فإن النعى على الحكم الابتدائى الصادر من محكمة أول درجة بالبطلان لصدوره دون إخطار الطاعن بإيداع تقرير الخبير يكون غير مقبول، ولا يصادف محلا من الحكم المطعون فيه.

(نقض ١٩٧٩/٦/٤، سنة ٣٠ العدد الثانى ص ٥٥٢).

١٧٢ - لما كانت المادة ٢١٦ من قانون التجارة تقضى بوجوب غل يد المفلس عن إدارة أمواله والتصرف فيها من تاريخ صدور الحكم بإشهار الإفلاس، فهى تصح له مباشرة الدعاوى المتعلقة بتلك الأموال حتى لا تضار جماعة الدائنين من نشاطه القانونى، إلا أن غل اليد لا يقتضى بطلان التصرفات التى يجريها المفلس فى أمواله منقولة أو عقارية، وإنما

يؤدى إلى عدم نفاذها فى مواجهة جماعة الدائنين مع بقائها صحيحة بين طرفيها، ويكون لوكيل الدائنين وحده أن يطلب عدم نفاذ التصرف، فإذا رفعت الدعوى على المفلس فإن الحكم الصادر فيها لا يحتج به على جماعة الدائنين فى هذه الحالة، ولا يكون للمفلس أو لخلفه العام فى هذه الحالة أن يدفع بعدم قبول الدعوى أو أن يتمسك بعدم نفاذ التصرف، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا إلى رفض الدفع ببطلان الخصومة فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٨٤/٥/١٤، طعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ قضائية).

١٧٣- تفسير العقود واستظهار نية طرفيها هو أمر تستقل به محكمة الموضوع مادام قضاؤها فى ذلك يقوم على أسباب سائغة، ومادامت لم تخرج فى تفسيرها للعقد واستظهار نية الطرفين عن المعنى الظاهر لعبارته. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من البند الخامس للعقد أن نية الطرفين قد انعقدت على أنه فى حالة تأخر الطاعنين عن الوفاء بأحد أقساط الدين يكون للمطعون ضده الحق فى مطالبتهما به كاملا بما يعنى حلول آجال الأقساط التى اتفق على تأجيلها، ولم تكن قد حلت وقت التخلف عن الوفاء، وهو استخلاص سائغ تؤدى إليه ظاهر عبارات العقد، وخاصة البند السادس، ومن ثم فإن الحكم لا يكون قد فسر العقد بما ينبو عن عبارته الصريحة، ولا يقبل من الطاعنين ما أثاره بشأن عدم إعذارهما إذ لم يسبق لهما التمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، وهو دفاع قانونى يخالطه واقع لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٤/٤/١٦، طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ قضائية، نقض ١٩٨٣/١١/٢٨، طعن رقم ١٩٢٧ لسنة ٤٧ قضائية).

١٧٤- وحيث إن هذا النعى غير مقبول فى شقه الاول ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا إلى عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فإن تعييبه فيما استطرد إليه لتأييد وجهة نظره بفرض صحته يكون غير منتج. والنعى غير مقبول كذلك فى شقه الثانى ذلك أن الثابت من حكم النقض المشار إليه أنه قد اعتبر الشركة حقيقة، وأن مبلغ القرض موضوع النزاع يعتبر حصة حقيقية دفعت فيها بالكامل، ومن ثم فلا يقبل من الطاعنين العودة إلى المجادلة فى ذلك أمام هذه المحكمة. (نقض ١٦/٤/١٩٨٤، طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٤٧ قضائية).

١٧٥- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عقد نقل الأشخاص يلقي على عاتق الناقل التزاما بضمان سلامة الراكب، وهو التزام بتحقيق غاية فإذا أصيب الراكب بضرر أثناء تنفيذ عقد النقل تقوم مسؤولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه، ولا ترتفع هذه المسؤولية إلا إذا أثبت هو أن الحادث نشأ عن قوة قاهرة أو عن خطأ من الراكب المضروب أو خطأ من الغير، ويشترط فى خطأ الغير الذى يعفى الناقل من المسؤولية إعفاء كاملا ألا يكون فى مقدور الناقل توقعه أو تفاديه، وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذى سبب الضرر للراكب، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على ما قاله من أن «المحكمة ترى أن هطول الأمطار الغزيرة وقت الحادث ولزوجة الطريق الترابى المجاور للطريق العام نتيجة هطول المطر، وأن مرور سيارة النقل فى الطريق المضاد بمسافة تبعد عن المسموح، وإضاءة قائدها للنور المبهر يشكل القوة القاهرة لأنها أحداث تشابكت قبل الحادث، وغير متوقعة ويستحيل على من كان فى مثل ظروف سائق الأتوبيس أن يدفعها مما ينفى علاقة السببية بين الخطأ والضرر....»، ومؤدى هذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه أن الضرر قد نشأ عن قوة قاهرة أو عن خطأ

قائد سيارة النقل، حالة أنه يشترط لاعتبار الحادث قوة قاهرة عدم إمكان توقعه، واستحالة دفعه أو التحرز منه، ولما كان سقوط الأمطار وأثرها على الطريق التراعى فى الظروف والملابسات التى أدت إلى وقوع الحادث فى الدعوى الماثلة من الأمور المألوفة التى يمكن توقعها، ولا يستحيل على قائد السيارة المتبصر التحرز منها، وكان الخطأ المنسوب لقائد سيارة النقل قد انتهى بحكم جنائى قضى ببراءته، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعنة بمقولة أن الحادث وقع بسبب أجنبى لا يد لقائد الاتوبيس فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٨، سنة ٣١ الجزء الثانى ص ١٥٥١).

١٧٦- الحكم القطعى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذى يضع حدا للنزاع فى جملته أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه بقضاء حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته، لما كان ذلك، وكان البين من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بجلسة ١٩٧٥/٣/٢٣ - المودعة صورته الرسمية - أنه قطع فى أسبابه بأن مورث المطعون ضدهم يستحق معاش العجز الكامل بنسبة ٤٠٪ المنصوص عليه فى المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤، وندب خبيراً لاحتساب قدر هذا المعاش فإن قضاءه فى هذا الخصوص يعد قضاء قطعياً لا يجوز العدول عنه بحكم آخر يقرر أساساً مغايراً فإذا عاد الحكم المنهى للخصومة فقضى بقيمة المعاش محسوباً على أنه معاش العجز الكامل عن إصابة عمل وبنسبة ٨٠٪ من آخر مرتب والمنصوص عليه فى المادة ٢٧ من ذات القانون فإنه يكون قد ناقض قضاءه السابق وخالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث الوجه الباقي من أسباب الطعن.

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٧، سنة ٣١ الجزء الثانى ص ١٥١٤).



١٧٧- عدم اختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة الحجز فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٣٣ مراقعات، لا يترتب عليه اعتبار الحجز كأن لم يكن. إغفال الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع. لا قصور.  
(نقض ١٩٨٤/٥/٣١، طعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٥٠ قضائية).

١٧٨ - النص فى المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩، على أنه «يجوز للمالك زيادة الوحدات السكنية فى المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية ولو كان عقد الإيجار يمنع ذلك.....» يدل على أن المشرع اقتصر فى هذا النص على تقرير حق المالك فى زيادة الوحدات السكنية بالإضافة أو التعلية وسكت عن تنظيم كيفية ممارسة هذا الحق الذى تكفل به القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى شأن تنظيم المباني الذى كان قائما وقت صدور القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، والذى يستلزم الحصول على ترخيص قبل القيام بأعمال تعلية البناء أو توسعته، ولما كان النص فى المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ - الذى حل محل القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢، سالف البيان، أثناء نظر الدعوى والذى ينطبق حكمه عليها - على أن «لا يجوز إنشاء مبان أو إقامة أعمال أو توسيعها أو تعليتها... إلا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بالمجلس المحلى»..... والنص فى الفقرة الثانية من المادة ٧ من القانون ذاته على أنه «لا يجوز الموافقة صراحة أو ضمنا على طلبات الترخيص فى التعلية إلا إذا كان الهيكل الإنشائى للمبنى وأساساته تسمح بأعمال المطلوب الترخيص فيها، ويجب الالتزام فى هذا الشأن بالرسومات الإنشائية السابق تقديمها مع الترخيص الأول، ولو كانت قواعد الارتفاع تسمح بالتعلية المطلوبة» وتقرير جزاء جنائى فى المادة ٢٥ منه على مخالفة الحظر الذى فرضته المادتان ٤، ٧ تدل على أن حق المالك فى التعلية - أيا كان سنده القانونى

فيها - مشروط بضرورة حصوله على ترخيص إجرائها من الجهة المختصة بشؤون التنظيم بعد التحقق من أن الهيكل الإنشائي للمبنى وأساساته تسمح بأحمال هذه التعلية، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتمكين المطعون عليها الأولى من تعلية الدور الثاني فوق الأرضى رغم عدم حصولها على هذا الترخيص، فإنه يكون قد خالف القانون.

ولما تقدم يتعين نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن. ولما كان الموضوع صالحاً للفصل فيه، وكان عدم حصول المطعون عليها الأولى على ترخيص بتعلية المبنى يجعل دعاوها غير مقبولة.  
(نقض ١٩٧٩/٣/٢٤، سنة ٣٠ الجزء الأول ص ٩٣٢).

١٧٩ - وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون، والخطأ فى تطبيقه وتاويله والفساد فى الاستدلال وبياننا لذلك نقول أنه لما كان النص فى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، على أنه لا يجوز الإفراج عن أية بضاعة قبل إتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة لا يصادر حق الطاعة مستقبلاً فى تدارك ما عسى أن تكون قد وقعت فيه من خطأ أو سهو فى تقدير هذه الرسوم ابتداء، وإذ أنكر الحكم عليها هذا الحق حين قضى ببراءة ذمة المطعون ضده من المبلغ المطالب به بمقولة أن البضائع الموجودة خارج الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم فإنه يكون قد خالف القانون، وأخطأ فى تطبيقه، كما شابه الفساد فى الاستدلال لما انتهى إليه من أن سبق سداد رسوم البلدية والإعفاء من رسم الاستهلاك يحول دون المطالبة بفرق الرسوم أو العدول عن الإعفاء رغم أنه لا يرتب مثل هذا الأثر. وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن حق مصلحة الجمارك فى الرسم المستحق على البضاعة المستوردة لا يسقط لمجرد عدم تحصيله قبل الإفراج عنها، ولا يوجد فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالمسائل

الجمركية ما يمنع مصلحة الجمارك من تدارك خطأ أو سهو وقعت فيه بعدم إنشاء رسم واجب لها قبل الإفراج عن البضاعة، ولا يعتبر ذلك من جانبها خطأ في حق المستورد يمكن أن يتذرع به للفكك من الرسم متى كان مستحقا عليه قانونا وقت دخول البضاعة المستوردة، وكان الحق فيه لم يسقط بالتقادم وقت المطالبة به، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٢، في فقرتها الأخيرة من أنه لا يجوز الإفراج عن أية بضائع قبل إتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب والرسوم المستحقة، إذ أن هذا النص الأخير إنما يعالج أساس استحقاق الرسم الجمركي ويبين أن هذا الأساس هو الإفراج عن البضاعة من الدائرة الجمركية بعد مرورها بها إلى داخل البلاد للاستهلاك المحلي دون مساس بحق مصلحة الجمارك في اقتضاء الرسم المستحق أو تقديره، ومن ثم يظل حقها قائما في تدارك ما وقعت فيه من خطأ أو سهو عند الإفراج عن البضاعة، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون، وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٤/٥/٧، طعن رقم ١٨٣٧ لسنة ٥٠ قضائية).

١٨٠- إقامة الحكم قضاءه على أن عقد الحكر لا يعدو أن يكون إيجارا عاديا صادرا من ناظر الوقف دون بحث دفاع الطاعن بانقضائه عقد الحكر، ودون أن يعنى بتكييف العقد ونية طرفيه والتعرف على حقيقة مرماه. قصور ومخالفة للثابت بالأوراق.

(نقض ١٩٨٤/٦/٢٠، طعن رقم ١٠٧٤ لسنة ٥٣ قضائية).

١٨١- المناور. ماهيتها. م ٨٢١ مدنى التفات الحكم عن بحث دفاع الطاعن بشأن ارتفاع قاعدة إحدى الفتحاح لاعتبارها مطلا لا منورا. قصور.

(نقض ١٩٨٤/٥/٣٠ طعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٠ قضائية).

١٨٢- أنه وإن كان الأصل أن التصرف الذى يعقده الوكيل دون نيابة لا ينصرف أثره إلى الموكل، فإن هذا الأخير يكون مع ذلك بالخيار بين أن يقره أو لا يقره، فإذا اختار أن يقره سواء أكان ذلك صراحة أو ضمنا، فإذا أقره لم يجز له الرجوع فى هذا الإقرار ويتم الإقرار باثر رجعى مما يجعل التصرف نافذا فى حق الموكل من يوم أن عقده الوكيل إذ أن الإقرار اللاحق فى حكم التوكيل السابق، لما كان ذلك، وكان البين من أوراق الطعن أن المطعون عليهم طلبوا فى صحيفة الاستئناف إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعة وفى الدعوى الفرعية- الطلب العارض - المقامة منهم. بقبولها وفسخ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٣/٩/٣٠ وشطب التأشير والتسجيلات الموقعة على الشقة الموضحة بالعقد وبصحيفة الدعوى، وبتاريخ ١٩٧٨/٥/٢١ قرر الأستاذ... المحامى الحاضر عن المطعون عليهم أمام محكمة الاستئناف، أن الأستاذ... لا يعتبر وكيلا عن المطعون عليهم فى التصرفات وإنما هو وكيل فى القضايا فقط، ثم قدم مذكرة بتاريخ ١٩٧٨/٩/١٧ باسم المطعون عليهم طلبوا فيها الحكم بالطلبات المبينة بها وهى ذات الطلبات المبينة بصحيفة الاستئناف. وكان طلب المطعون عليهم أمام محكمة أول درجة فسخ العقد المبرم بين الطاعة كمشتريه والأستاذ... المحامى كوكيل عنهم واستئنافهم الحكم الصادر برفض هذا الطلب وطلبهم الحكم به ثم تمسكهم به حتى بعد إعلانهم عدم وكالة الأستاذ... عنهم عدا شخص المطعون عليه الأول. يعنى بطريق اللزوم الإقرار بصحة هذا العقد وبصدوره من ذى صفة فى التعاقد عنهم بما يتضمن أجازة للتصرف. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة طلب المطعون عليهم فسخ العقد ولم يعرض للقرينة الاستفادة منه، فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبب مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

(نقض ١٩٨٠/٦/١٠ لسنة ٣١ الجزء الثانى ص ١٧٤٢).

١٨٣- سلطة محكمة الموضوع فى تقدير ما إذا كانت الواقعة تعتبر سببا أجنبيا ينقضى به الالتزام وتنتفى به المسؤولية. شرطه. إقامة قضائها على أسباب سائغة تكفى لحمله. استخلاص الحكم من اندلاع الحريق فجأة بالسيارة توافر قيام السبب الأجنبى دون بيان سنده الذى أقام عليه هذه النتيجة. قصور. (نقض ٣١/٥/١٩٨٤ طعن رقم ١١٦٨ لسنة ٥٠ قضائية).

١٨٤- وحيث إن هذا النعى فى محله، ذلك أنه وإن كانت الأحكام المستعجلة وقتية لاتمس أصل الحق فلا تحوز حجية أمام محكمة الموضوع التى تفصل فى أساس الحق المتنازع عليه وبالتالي فإنها لاتتقيد بما انتهى إليه قاضى الأمور المستعجلة فى قضائه الوقتى القائم على مجرد تلمس الظاهر من الأوراق، إلا أنه لما كان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف دفعا للدعوى التى يطالب فيها المطعون ضده الأول بإلزام وارثى المؤجر- الطاعنين الأولين - بتمكينه من الانتفاع بالعين المؤجرة بأن عقد الإيجار قد انفسخ بمقتضى الحكم المستعجل رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ مدنى مستعجل الإسماعيلية القاضى بطرد مورثه من العين المؤجرة تبعا لتحقيق الشرط الصريح الفاسخ لتخلفه عن الوفاء بالأجرة المستحقة عن المدة من أبريل سنة ١٩٦٦ حتى آخر مايو سنة ١٩٦٨ رغم تكليفه بالوفاء وانقضاء المدة المقررة قانونا، وهو دفاع يقوم على توافر موجب انفساخ العقد سند الدعوى بتحقيق الشرط الصريح الفاسخ، كما ينطوى على دفع بعدم التنفيذ، فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يعن بتمحيص هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى بمقولة أن الطاعنين لم يتمسكوا بفسخ عقد الإيجار لعدم الوفاء بالأجرة أو بالدفع بعدم التنفيذ. يكون قد عابه القصور فى التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن، وعلى أن يكون مع النقض الإحالة. (نقض ٤/٦/١٩٨٠ لسنة ٣١ الجزء الثانى ص ١٦٧٤).

١٨٥- المقرر فى قضاء محكمة النقض أن تكييف التعديلات التى تجرى فى العين المؤجرة بأنها جوهرية تغير من طبيعة المبنى وتجعله فى حكم المنشأ فى تاريخها أو أنها بسيطة لا تحدث به هذا الأثر إنما هو تكييف قانونى يستند إلى تقرير الواقع وتتولاه محكمة الموضوع ولا سلطان عليها لما أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله، ولما كان البين من تقرير الخبير أن الدكانين محل النزاع كانا أصلاً دكاناً واحداً فأصبح فى سنة ١٩٧٢ بفعل الطاعنة- المالكة- دكانين منفصلين بعد إدخال بعض التعديلات بإضافة مساحة من المدخل وإقامة عامود مسلح وكمره مسلحة وعمل صندرة وتركيب باب بالدكان استئجار المطعون عليه الأول، فإن هذه التعديلات وقد غيرت من طبيعة المبنى، تجعله فى حكم المنشأ فى سنة ١٩٧٢ وتسرى عليه أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يجعل للتعديلات من أثر فى المبنى فإنه قد شابه فساد فى الاستدلال.

(نقض ١٩٨٠/٥ لسنة ٣١ الجزء الثانى ص١٥٥٦).

١٨٦- وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالتناقض فيما قضى به فى الاستئناف رقم ١٤٨ لسنة ٢٥ق وفى بيان ذلك يقول أن محكمة الاستئناف بعد أن أوردت فى أسباب حكمها ما كان يؤدى حتماً وبطريق اللزوم إلى القضاء له بطلباته فى الاستئناف المذكور من إلزام المطعون ضدهما بمبلغ ٨٨٧٣٣٧ رجنيتها قيمة نصيب مورثه فى أرباح الشركة محل النزاع إلا أن المحكمة قضت على خلاف ما أوردته فى أسباب حكمها بإلزامه هو وباقي الورثة- بهذه الأرباح - وإن كان يستحيل التوفيق بين تلك الأسباب والمنطوق فإن حكمها يكون قد شابه التناقض.

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ولا جدوى منه بعد صدور الحكم فى التماس إعادة النظر رقم ٣٣٤ لسنة ٢٥ق طنطا بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢٨

حيث قضى ذلك الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الاستئناف رقم ١٤٨ لسنة ٢٥ق طنطا وفى موضوع ذلك الاستئناف بإلزام المطعون ضدهما بأن يدفعوا من تركة مورثهما للطاعن وباقى وريثة المرحوم..... مبلغ ٨٨٧ر٣٣٧ جنيها وهو ما كان قد طلبه الأخير فى استئنافه، ومن ثم يضحى هذا النعى على الحكم المطعون فيه بالتناقض غير منتج ولا يحقق للطاعن سوى مصلحة نظرية بحثة مما يتعين معه رفض الطعن.

(نقض ١٩٨٥/٢/٤ طعن رقم ١٥٩٨ لسنة ٤٩ قضائية).

١٨٧- لما كان الأصل فى الحكم أن يكون مستوفيا بذاته جميع أسبابه ولا يصح أن يحيل إلى أسباب حكم آخر صدر فى دعوى أخرى إلا إذا كان هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس الخصوم ومودعا ملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وعنصرها من عناصر الإثبات فيها يتنازل الخصوم فى دلالاته، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المحال إلى أسبابه قد صدر من ذات المحكمة فى ذات يوم فى دعوى مقامة بين الخصوم وأنفسهم ما لم تكن المحكمة قد ضمت هذه الدعوى إلى الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه ليتنازل الخصوم فيهما معا، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بمدوناته قوله «من حيث إنه عن السببين الأول والسادس من أسباب الالتماس ومبناها عدم تمثيل السيدة... تمثيلا صحيحا فى الخصومة أمام محكمة الاستئناف فقد انتهى القضاء فى الاستئناف رقم ١٤٠ لسنة ٩٣ق المحجوز للحكم مع هذا الالتماس أنها مثلت صحيحا ومن ثم ينهار هذان السببان» فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب مما يوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٢/٦/٢٤ طعن رقم ٩٥٤ لسنة ٤٨ قضائية).

١٨٨- انتهاء الحكم فى أسبابه إلى تكييف العقد بأنه عقد إيجار أرض زراعية يمتد بقوة القانون وبالاتفاق وليس بيع ثمار والقضاء برفض دعوى الطرد تأسيسا على ذلك. القضاء فى دعوى تالية بين ذات الخصوم بطرد المستأجر تأسيسا على أن ماتضمنه الحكم السابق فى أسبابه من القول بامتداد العقد قانونا واتفاقا لايحوز الحجية لأنه لم يكن لازما للفصل فى الدعوى. خطأ فى القانون.

(نقض ١٩٨٤/٢/١٣ طعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٥٣ قضائية).

١٨٩- وحيث إن النعى سديد ذلك أنه من المقرر أن عقد البيع - ولو لم يكن مشهرا- ينقل إلى المشتري جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع وبالدعاوى المرتبطة به ومنها حقه فى استلام المبيع وطرد الغاصب منه. لما كان ذلك، وكان الطاعن قد أقام دعواه بوصف كونه مشتريا بعقدى بيع وأن المطعون ضده يضع اليد على المنزل بغير سبب قانوني، فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى برفض دعواه تأسيسا على أنه لم يكتسب بعد ملكية المنزل لعدم شهر عقدي مشتراه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون، وإن حجت محكمة الاستئناف نفسها بهذا الخطأ عن تحقيق سند حيازة المطعون ضده واستيفائها الشروط القانونية توصلا لاستظهار أحقية الطاعن فى طلب طرده فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

(نقض ١٩٨٠/٦/٢٥ لسنة ٣١ الجزء الثانى ص ١٨٦١).

١٩٠- إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار التصرف الحاصل بالعقد وصية فإن هذه الوصية تصح وتنفذ فى ثلث التركة من غير إجازة الورثة وذلك أخذا بنص المادة ٣٧ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦، وإن قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف الذى



انتهى إلى تثبيت ملكية مورث المطعون عليهم الأربعة الأول للنصف شيوعا فى الأعيان موضوع الدعوى بعد استبعاد الثلث وهو نصيب الوصية، وذلك دون أن يحيط بجميع أموال التركة من عقار ومنقول لبيان القدر الذى تنفذ فيه الوصية من الأعيان موضوع العقد ومايتبقى من أموال التركة ويكون محلا للإرث فإنه يكون قد خالف القانون.  
(نقض ١٩٨٠/١٢/٣٠ لسنة ٣١ الجزء الثانى ص٢١٦٨).

١٩١- عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط الحق فى رفع الدعوى وبعدم قبولها لرفعها على غير ذى كامل صفة. سبب قانونى يخالطه واقع. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٩٨٤/٥/٨ طعن رقم ٢١٣٦ لسنة ٥٠ قضائية).

١٩٢- ضم الدعويين المختلفين سببا وموضوعا. عدم اندماجهما ولو اتحد الخصوم. وحدة الموضوع والخصوم والسبب. أثره. اندماجهما وفقدان كل منهما استقلالها. تعجيل الاستئناف الصادر فى أحدهما دون الآخر بعد انقطاع الخصومة يشمل الاستئنافين معا. القضاء بأن التعجيل قاصر على ما عجل فقط. خطأ.  
(نقض ١٩٨٤/٥/٨ طعن رقم ١٨١٥ لسنة ٥٠ قضائية).

١٩٣- التناقض الذى يفسد الحكم. ماهيته. تفرقة الحكم بين دعوى المورث بطلب اعتبار عقد البيع وصية وعدوله عنها وبين دعوى الوارث فى الطعن على تصرف مورثه بأنه يستر وصية إضرار بحقه فى الإرث. لا تناقض.  
(نقض ١٩٨٤/٥/١٥ طعن رقم ١٩٣٥ لسنة ٤٩ قضائية).

١٩٤- تمسك الطاعن بأن الشركة المطعون ضدها لم تنفذ ما التزمت به بموجب العقد المبرم بينهما مما لا يحق لها فسخ العقد. دفاع جوهرى إغفال الرد عليه. قصور.

(نقض ١٩٨٤/٥/١٧ طعن رقم ٩٩٧ لسنة ٥٠ قضائية).

١٩٥- المصلحة شرط لقبول الدعوى . مادة ٣ مرافعات . تمسك الطاعن بانتقاء مصلحة المطعون ضده فى طلب الحكم بتزوير المحررين المتعلقين بإدارة المطحن بعد أن باعه نصيبه فيه وتصالحا نهائيا بخصوصه . دفاع جوهرى . عدم الرد عليه قصور .  
( نقض ٢٦/٤/١٩٨٤- طعن رقم ٧٨٨ لسنة ٥٠ قضائية )

١٩٦- حضور محام عن الخصم وإرشاده عن رقم توكيله . عدم منازعة الخصم الآخر فى ذلك أمام محكمة الموضوع . أثره . عدم جواز إثارة هذه المنازعة لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( نقض ٢٤/٥/١٩٨٤ - طعن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٧ قضائية )

١٩٧- طلب الحكم أصليا بصحة ونفاذ عقد البيع الذى يتضمن طلب الشهر العقارى واحتياطيا إثبات واقعة التعاقد وفقد العقد . القضاء برفض الدعوى لخلو الأوراق من عقد البيع وإغفال الرد على طلب إثبات العقد . مخالفة للثابت فى الأوراق وقصور .  
( نقض ١٠/٤/١٩٨٤- طعن رقم ٦٢١ لسنة ٥٣ قضائية ) .

١٩٨- حيث إن الحكم لم يبحث مدى جدية منازعة الطاعنين فى الدين اكتفاء بما قرره من إعلانهما ببروتستو عدم الدفع كان سابقا على قيامهما بإعلان المطعون ضده الأول بالدعوى رقم ٢٢٢٩ لسنة ١٩٨١ تجارى كلى جنوب القاهرة وهو ما لا يؤدى بالضرورة إلى عدم جدية تلك المنازعة فضلا عن فساد هذا الاستدلال إذ أن الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تعتبر مرفوعة بإيداع صحيفتها بقلم كتاب المحكمة طبقا لما تقضى به المادة ٦٣ من قانون المرافعات ومن ثم فإن الحكم فيه يكون مشوبا بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض ١٨/٣/١٩٨٥- طعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٤ قضائية).

١٩٩- أنه وإن كان قضاء الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم وبأكثر مما طلبوه يعتبر وجها من وجوه التماس إعادة النظر إلا أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا لم يشتمل الحكم على الأسباب التي أقام عليها هذا القضاء فإنه يكون باطلا عملا بالمادة ١٧٦ من قانون المرافعات ويجوز الطعن فيه بالنقض لوقوع هذا البطلان فيه ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده أقام دعواه أمام محكمة الموضوع بدرجتها على أنه كون شركة توصية مع زوجته وأولاده في ١٩٧٢/١/١ ومن ثم قصر منازعته على سنتي ١٩٧٢، ١٩٧٣ ، وقد انتهى الحكم - بالرغم من ذلك - إلى اعتبار المنشأة شركة في سنة ١٩٧١ توزع أرباحها فيه طبقا لعقد الشركة ، وكان الحكم قد خلا من بيان أسباب قضائه بهذا الذي لم يطلبه أحد من الخصوم ، فإنه يكون باطلا ويتعين نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

( نقض ١٩٨٥/٣/١٨- طعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٠ قضائية ).

٢٠٠- الدفع بعدم التنفيذ . مقصور على ما تقابل من التزامات طرفي الاتفاق ومناطق ذلك إرادتهما . لمحكمة الموضوع حق استظهاره . انتهاء الحكم المطعون فيه سائغا إلى عدم توافر شروط الدفع بعدم التنفيذ لتخلف شرط الالتزامات المتقابلة . المنازعة في ذلك جدل موضوعي تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٥/٤/٢٢- طعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٣ قضائية ).

٢٠١- اعتماد الحكم في قضائه بالتعويض على ما انتهى إليه الخبير سائغا وله ما يسانده من العقد موضوع الدعوى . لا مخالفة للثابت بالأوراق. أخذه تقرير الخبير محمولا على أسبابه السائغة . مفاده

أنه لم يجد في الطعون الموجهة إليه ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير.

( نقض ١٩٨٥/٤/٢٢ - طعن رقم ١٨١١ لسنة ٥٣ قضائية ).

٢٠٢ - الجدل فيما استخلصه الحكم بأسباب سائغة ولها أصل ثابت في تقرير الخبير من توافر عناصر التعويض المطالب به . موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

( نقض ١٩٨٥/٣/٢٥ - طعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٤ قضائية ).

٢٠٣ - إقامة الحكم على دعائم متعددة . كفاية إحداها لحمل قضائه . تجيبه في باقي الدعائم أيا كان وجه الرأي فيه . غير منتج .

( نقض ١٩٨٦/٣/٣١ - طعن رقم ٨٦٩ لسنة ٥١ قضائية ، نقض ١٩٨٦/٤/٣٠ - طعن رقم ٤٠٦ لسنة ٥٢ قضائية ).

٢٠٤ - تأسيس الحكم قضاءه برفض الدعوى على تقرير الخبير في واقعة بعيدة عما يمكن استخلاصه من ذلك التقرير . مخالفة للثابت بالأوراق . أثره . نقض الحكم .

( نقض ١٩٨٦/٤/٢٤ - طعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٥٢ قضائية ).

٢٠٥ - إقامة دعوى الطرد من الشقة المفروشة على أساس الغصب . مؤداه عدم انطباق حكم المادتين ٤٢، ٤٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ عليها القضاء برفض الدفع بعدم سماع الدعوى لعدم قيد العقد بالوحدة المحلية . لاخطأ.

( نقض ١٩٨٤/١٢/١٠ طعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥ قضائية ).

٢٠٦ - توجيه الدعوى لشخص واحد بصفتين . جائز . اختصاص الشركة المطعون ضدها بصفتها وكالة عن ملاك السفينة إلى جانب صفتها كوكيل عن ربان السفينة . ترك الخصومة بالنسبة للملاك السفينة.

القضاء بانتهاء الدعوى استنادا إلى ذلك. خطأ في القانون ومخالفة للثابت في الأوراق.

(نقض ١٩٨٥/١/١٤ طعن رقم ١٨٨ لسنة ٥٠ قضائية).

٢٠٧- المقرر في قضاء هذه المحكمة، أنه متى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع مستندات وتمسك بدلائلها والتفت الحكم عن التحدث عنها بشيء. مع ما قد يكون لها من الدلالة فإنه يكون معيبا بالقصور.

(نقض ١٩٨٦/١٢/٢ طعن رقم ٨٠٧ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٣/٦/٢٠ طعن رقم ٢٥٧١ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٣/٦/١٢، طعن رقم ٨١٤ لسنة ٥٠ قضائية، نقض ١٩٧٣/١/٣٠ المكتب الفني لسنة ٢٤ ص ١١٩).

٢٠٨- تحصيل الحكم المطعون فيه وجود خطأ مشترك بين البنك الطاعن وعميله المطعون ضده وإلزام كل منهما بنصف قيمة الشيك المزور. النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب. نعي على غير أساس.

(نقض ١٩٨٥/٦/١٠ طعن رقم ١١٣٣ لسنة ٥١ قضائية).

٢٠٩- القضاء بتعويض إجمالي عن الأضرار التي حاققت بالمضرور. شرطه. بيان عناصر الضرر ومناقشة كل عنصر على حدة وبيان وجه الأحقية فيه. تقديم الطالب دليلا على أحد هذه العناصر وعدم أخذ المحكمة به. لازمه وجوب بيان سبب عدم الأخذ به وإلا كان الحكم مشوبا بالقصور.

(نقض ١٩٨٥/١٢/٩ طعن رقم ١٧٩١ لسنة ٥٠ ق).

٢١٠- انتهاء الحكم سائغا إلى عدم مسئولية الجمعية المطعون ضدها عن قيمة الشيك والسندات الإذنية موضوع النزاع لصدورها من مدير الجمعية عن شخصه وبعيدا عن صفته. المنازعة في ذلك. جدل موضوعي في تقدير الأدلة. عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٥/١٢/٢٣ طعن رقم ٤٣ لسنة ٤٦ قضائية).

٢١١- التزام محكمة الاستئناف أن تأمر المحكوم عليه باختصاص باقى زملائه فى الحكم الصادر ضدهم فى نزاع لا يقبل التجزئة وإلا وقع قضاؤها باطلا. مادة ٢١٨ مرافعات. إغفال محكمة الاستئناف الأمر باختصاص ورثة أحد المحكوم عليهم فى الدعوى التى أقاموها بأحقيتهم فى الانتفاع بالمخبز محل النزاع وهى لاتحتمل غير حل واحد. مبطل للحكم. علة ذلك. مخالفته لقاعدة قانونية إجرائية متعلقة بالنظام العام عناصرها الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع. (نقض ١٩٨٨/١٢/٢٧ طعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٥٤ قضائية).

٢١٢- استخلاص القاضى واقعة من مصدر لوجود له أو مناقض لما استخلصه أو مستحيل عقلا استخلاص تلك الواقعة منه. عيب فى التسبيب. أثره. بطلان الحكم. (نقض ١٩٨٨/١١/٢٤ طعن رقم ١٣٨٧ لسنة ٥٥ قضائية).

٢١٣- وجوب شمول الحكم على خلاصة موجزة لوقائع الدعوى وطلبات الخصوم ودفعوهم ودفاعهم الجوهري. شرطه. ألا يؤدى إيجاز الوقائع إلى إسقاط بعضها. علة ذلك. القصور فى الأسباب الواقعية. أثره. بطلان الحكم. مادة ١٧٨ مرافعات المعدلة. (نقض ١٩٨٨/١/١٠ طعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٣ قضائية).

٢١٤- أسباب العوار التى تلحق بالأحكام. سبيله. الطعن عليها. رفع دعوى أصلية ببطلان الحكم. شرطه. تجرد الحكم من أركانه الأساسية. ادعاء عدم تمثيل الخصم صحيحا فى الدعوى أو غشه أو تواطؤه. سبيله التماس إعادة النظر. مادة ٧/٢٤١، ٨ مرافعات. (نقض ١٩٨٧/١/٢٢ طعن رقم ٧٢ لسنة ٥١ قضائية).

٢١٥- الدفاع الذى يترتب على إغفاله البطلان. هو الدفاع الجوهري الذى يؤثر فى النتيجة التى انتهى إليها الحكم. (نقض ١٩٨٧/١/٢٠ طعن رقم ٦١٢ لسنة ٥٥ قضائية).

٢١٦- الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم المرتب لبطلان الحكم وفق ما تقضى به المادة ١٧٨ مرافعات. مناطه. التجهيل بحقيقتهم واتصالهم بالخصومة. انتفاء ذلك. لا بطلان.

(نقض ١٩٨٧/١/٤ طعن رقم ١٣٩٠ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٥/١/١٣ طعن رقم ٦٣٨ لسنة ٥٢ قضائية).

٢١٧- بطلان الحكم لقبوله مذكرات وأوراق الخصم دون إطلاع الخصم الآخر عليها. عدم صلاحيته سببا للطعن بالنقض إلا إذا كان من شأنه التأثير فى الحكم. مادة ١/٢٤٨ مرافعات.

(نقض ١٩٨٦/١١/٢٧ طعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ قضائية).

٢١٨- التناقض المبطل للحكم. ماهيته. اشتغال الحكم على أسباب تبرر قضاءه. النعى عليه بالتناقض. لاملح له.

(نقض ١٩٨٦/١١/٢٦ طعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٥٢ ق).

٢١٩- تعيين العناصر المكونة للضرر التى يجب أن تدخل فى حساب التعويض. من المسائل القانونية التى تهيمن عليها محكمة النقض. قضاء الحكم بالتعويض بصورة مجملة دون بيان عناصر الضرر. قصور مبطل.

(نقض ١٩٨٦/١٠/٢٣ طعن رقم ٩٣٦ لسنة ٥٢ قضائية).

٢٢٠- المنازعات المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه. وجوب تدخل النيابة فيها سواء كانت الدعوى أصلا من دعاوى الوقف أو دعوى مدنية أثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف. مخالفة ذلك. أثره. بطلان الحكم. قانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥. تعلق هذا البطلان بالنظام العام. مؤداه. قبول إبدائه سببا جديدا فى الطعن.

(نقض ١٩٨٦/١/٣٠ طعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٣/١٢/٤ طعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ قضائية، نقض ١٩٧٧/١١/٣٠ لسنة ٢٨ ص ١٧٢٩).

٢٢١- أنه ولئن كانت العبرة فى تقدير قيمة الضرر هى بقيمته وقت الحكم بالتعويض وليست بقيمته وقت وقوعه - إذ يلتزم المسئول عن الخطأ بجبر الضرر كاملاً ولا يكون التعويض كافياً لجبره إذا لم يراع فى تقديره قيمة الضرر وقت الحكم - ما لم يكن المضرور قد أصلح الضرر بمال من عنده فلا يكون له عندئذ أن يرجع بغير ما دفعه فعلاً مهما تغيرت الأسعار وقت الحكم - إلا أنه لما كان تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل فى حساب التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- هو من المسائل القانونية التى تخضع لرقابة محكمة النقض، وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالتعويض على ماورد بتقرير الخبير من حساب التعويض على أساس الفرق بين ثمن الأرض بالجمعية وقت التخصيص الحاصل فى عام ١٩٦٨ و ثمنها بالسوق وقت إعداد التقرير فى عام ١٩٨١، بينما أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض ما طلبه المطعون ضده الأول من حساب التعويض على أساس الفرق بين ثمن الأرض بالجمعية وقت تخصيصها و ثمنها بالسوق فى الوقت ذاته على أن هذا القول يتجاهل الأهداف التعاونية التى أنشئت الجمعية لتحقيقها بقصد مصلحة الاعضاء دون تحقيق الربح - وهو مايتأدى منه أنه رفض اعتبار الفرق بين سعر الجمعية وسعر السوق عنصراً من عناصر الضرر- فإنه يكون قد أقام قضاءه فى شأن تعيين عناصر الضرر على أساسين متناقضين تماحت بهما أسبابه فى هذا الخصوص وهو مايعجز محكمة النقض عن مباشرة سلطتها فى التحقيق من صحة تطبيق القانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

(نقض ١٩٨٦/١٢/٢٣ طعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٦ قضائية).



٢٢٢- تقديم الجمعية الطاعة للمحكمة إقرارات من أصحاب المصنفات الموسيقية ممن اعتدى على حقوقهم المالية فى استغلالها تثبت أنهم أعضاء فيها وأنهم تنازلوا عن هذه الحقوق. عدم بحث الحكم المطعون فيه لهذه الإقرارات أو الإشارة إليها مع ما لها من دلالة مؤثرة فى الدعوى. قصور.

(نقض ١٩٨٦/٤/١٤ طعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٥٢ قضائية).

٢٢٣- اعتماد الحكم الاستثنائى أسباب الحكم الابتدائى. إحالته إلى تلك الأسباب. لاتناقض.

(نقض ١٩٨٦/٦/١٦ طعن رقم ٨٦٥ لسنة ٥٠ قضائية).

٢٢٤- عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى. خطأ يرتب مسئوليته. انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن قد أخل بما التزم به فى العقد. النعى عليه بأنه لم يبين الخطأ الذى وقع فيه المدين. فى غير محله.

(نقض ١٩٨٦/٦/١٦ طعن رقم ٨٦٥ لسنة ٥٠ قضائية).

٢٢٥- انتهاء الحكم إلى مسئولية الخصم عن الأضرار الناشئة عن استعمال حقه فى التقاضى دون بيان العناصر الواقعية والظروف التى استخلص منها نية الانحراف والكيد. قصور.

(نقض ١٩٨٧/١/٢١ طعن رقم ٨٧٣ لسنة ٥١ قضائية).

٢٢٦- المفاضلة بين مستندات الملكية المقدمة من الخصوم فى الدعوى. من مسائل القانون. التزام محكمة الموضوع بأن تقول كلمتها فيها. تخلف ذلك. قصور. اعتماد المحكمة على تقرير الخبير. لا يغنى عنه.

(نقض ١٩٨٦/١٢/٣١ طعن رقم ١٠٧٩ لسنة ٥٣ قضائية).

٢٢٧- تأسيس الحكم قضاءه برفض الدعوى على تقرير الخبير فى واقعة بعيدة عما يمكن استخلاصه من ذلك التقرير. مخالفة للثابت بالأوراق. أثره. نقض الحكم.

(نقض ٢٤/٤/١٩٨٦ طعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٥٢ قضائية).

٢٢٨- تعويل الحكم فى قضائه على تقرير الخبير الذى لم يعرض لما أثاره الطاعن من دفاع جوهرى. قصور.

(نقض ٢٨/١١/١٩٨٥ طعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٥٢ قضائية).

٢٢٩- عدم إفصاح الحكم الاستثنافى عن وجه الخطأ فى حكم محكمة أول درجة. لا يعيبه طالما أقام قضاءه على أسباب ذاتية تكفى لحمله. النعى عليه فيما أحال إليه من أسباب محكمة أول درجة. غير منتج.

(نقض ١٩٨٧/٦/٢ طعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٣ قضائية).

٢٣٠- تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق الذى يعتبر سببا لوقف سريان التقادم. من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع. إيراد قاضى الموضوع أسبابا لإثبات قيام هذا المانع أو نفيه. مادة ١/٣٨٢ مدنى. امتداد رقابة محكمة النقض إلى هذه الأسباب.

(نقض ١٩٨٧/٦/١٠ طعن رقم ٢٦٣١ لسنة ٥٦ قضائية).

٢٣١- اكتساب الملكية بالتقادم. وجوب بيان الحكم للوقائع المادية التى توفر شروط وضع اليد. لا التزام ببيان كل شرط على استقلال.

(نقض ١٩٨٧/٤/١٦ طعن رقم ١٢١٥ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٠/١٢/١١ طعن رقم ٣١ لسنة ٢١٢٠).

٢٣٢- جواز استنباط القرائن التى تعتمد عليها محكمة الموضوع فى تكوين عقيدتها من أوراق الدعوى أو حكم صدر فى دعوى أخرى لم تضم إلى الأوراق طالما قدم لها الحكم بطريقة قانونية.

(نقض ١٩٨٧/٣/١٨ طعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٥٣ قضائية).

٢٢٣- الطلب أو وجه الدفـاع الجـازم الـذى يـجوز أن يـرتب علـيه تـغيـير وـجـه الـرأى فـى الـدعوى. التـزام مـحكمة المـوضـوع بالإجـابة علـيه فـى أسـباب حـكمها. (نقض ١٩٨٧/٢/٤ طعن رقم ٤٧٢ لسنة ٥٣ قضائية).

٢٢٤- تحقـق الشرط الصـريح الفاسـخ كـجزاء لـعدم الوفاء بـباقـى الثـمن. شرطه. قـيام الحـق للمـشـترى فـى حـبس الثـمن عـند وـجـود سـبب جـدى يـخشى مـعه نـزع المـبيع مـن تـحت يـده. أثـره. تـقـدير جـدية السـبب. اسـتـقـلال قـاضى المـوضـوع بـه. (نقض ١٩٨٧/١/٢٠ طعن رقم ٩٥٤ لسنة ٥٣ قضائية).

٢٢٥- القـضاء بـطلـب صـحة ونـفاذ عـقد بـيع وتـشـبـيت مـلكية المـستأنـف لـذات المـبيع. تـناقـض. (نقض ١٩٨٧/٣/٢٦ طعن رقم ٢٥٧ لسنة ٤٣ قضائية).

٢٢٦- التـناقـض الـذى يـفسـد الحـكم. مـاهـيته. إقـامة الحـكم قـضاء بالتعـويض عـلى أسـاس المـسـئولية الشـيئية ومـسـئولية المـتبـوع عـن أـعمال تـابعـة. لا تـناقـض.

(نقض ١٩٨٥/١٢/٥ طعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٧٨/٥/١٩ لسنة ٢٩ ص ١٣٥٩).

٢٢٧- إغـفال قـاضى المـوضـوع الاطـلاع عـلى الـورقة المـطـعون عـليها بالتزوير. أثـره. بـطـلان الحـكم الصـادر بـشأن هـذه الـورقة. (نقض ١٩٨٧/٥/١٢ طعن رقم ١٢ لسنة ٥٤ قضائية).

٢٢٨- عـدم جـواز الحـكم بـصـحة الـورقة أو بـتزويرها وـفى المـوضـوع مـعا ولو كان الحـكم مـن مـحكمة ثـانى درـجة بالتأييد أو الإلـفاء. مـادة ٤٤ إـثبات. عـلة ذلـك. مـخالـفة الحـكم المـطـعون فـيه لـهذه القـاعدة خـطأ فـى تطـبيق القـانون. (نقض ١٩٨٨/٣/١٢ طعن رقم ٢٦٧ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٧٧/٥/١٦ لسنة ٢٨ ص ١٢٢٥).

٢٣٩- بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى. لا يتعلق بالنظام العام. لايجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٨/١١/١٠ طعن رقم ٢٤٨٦ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٨٨/٤/٣ طعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٥٠ قضائية).

٢٤٠- قيام القاضى بعمل يكشف عن اعتناقه لرأى معين. أثره. فقد صلاحيته للفصل فى الدعوى، ووقوع حكمه فيها باطلا.  
(نقض ١٩٨٧/٥/٥ طعن رقم ٩١ لسنة ٥٤ قضائية).

٢٤١- القرارات المؤثرة فى الدعوى. التزام محكمة الموضوع بالاطلاع عليها وبحثها لإشارة الحكم إليها عابرة وخلو أسبابه مما يدل على بحثها. أثره بطلان الحكم.

(نقض ١٩٨٧/٦/٩ طعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٥٢ قضائية).

٢٤٢- إبرام النائب فى حدود نيابته عقدا باسم الأصيل. مؤداه. انصراف أثر هذا العقد من حقوق والتزامات إلى ذمة الأصيل. مادة ١٠٥ مدنى، انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن مورث الطاعنين وقع على العقد سند المطالبة بصفته وكيلًا وأن الطاعنة الأولى هى صاحبة المصنع مع إلزامه الطاعنين بالمبلغ المحكوم به. تناقض لا يستقيم مع ما تؤدى إليه المادة ١٠٥ مدنى.

(نقض ١٩٨٧/٢/١٨ طعن رقم ٦٣٧ لسنة ٥٦ قضائية).

٢٤٣- التزام الطاعن بإقراره أن يؤدى للمطعون عليها قيمة مصوغاتها المودعة عنده بموجب قائمة منقولات الزوجية. مؤداه. استعاضتها عن التنفيذ العيني بالتعويض. قضاء الحكم بهذا التعويض بمراجعة ارتفاع سعر الذهب وقت التقاضى. قضاء بما طلبه الخصوم. أثره. لا بطلان.

(نقض ١٩٨٧/٢/١٨ طعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٣ قضائية).

٢٤٤- تمسك المطعون ضده بمحرر صادر من خصمه. حجيته على من تمسك به. عدم مناقشة الحكم لذلك المستند مع ما قد يكون له من دلالة فى الدعوى. قصور.

(نقض ١٩٨٨/١٠/٢٧ طعن رقم ١٤٢٩ لسنة ٥٥ قضائية).

٢٤٥- استلام الخصم مذكرة بالجلسة تحوى طلباً إضافياً. اعتبار ذلك الطلب مقدماً صحيحاً إلى المحكمة. التفات المحكمة عنه قصور.

(نقض ١٩٨٨/٣/٣١ طعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٧٥/١١/٢٧ لسنة ٢٦ العدد الثانى ص ١٥١٥، نقض ١٩٧٥/٥/٢٠ لسنة ٢٦ العدد الأول ص ٢٠٨٥).

٢٤٦- تمسك الطاعن بأن خطأ المضرور قد أسهم فى إحداث الضرر. دفاع جوهرى. إغفال الحكم مناقشته. قصور.

(نقض ١٩٨٨/٣/٩ طعن رقم ٩٩٨ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٨٢/١١/٢٨ لسنة ٣٣ ص ١٠٦٥).

٢٤٧- اللجنة المختصة بنقابة المحامين بتقدير أعقاب المحامى. مناهة اختصاصها. عدم وجود اتفاق كتابى عليها. المادتان ٨٢ و ٨٣ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢. التمسك بعدم اختصاصها لوجود اتفاق مكتوب. دفاع جوهرى. عدم الرد عليه وبحث دلالة الاتفاق. قصور.

(نقض ١٩٨٨/١/٢١ طعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٥٧ قضائية).

٢٤٨- استناد المحكمة إلى أدلة الدعوى القائمة أمامها. بيان ضمنى لسبب عدولها عن تنفيذ ما أمرت به من تقديم مستندات.

(نقض ١٩٨٨/١١/٢٧ طعن رقم ٧٩٩ لسنة ٥٢ قضائية).

٢٤٩- انتهاء الحكم بأسباب وافية إلى نتيجة سليمة. إعماله حكم مادة غير منطبقة. لا يفسده.

(نقض ١٩٨٨/٥/١١ طعن رقم ٨٣٨ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٨١/١٢/٢٨ لسنة ٣٢ ص ٢٤٤٧).

٢٥٠- تعديل الحكم الاستثنائي لمقدار التعويض. لازمه. ذكر الأسباب التي اقتضت هذا التعديل. ماعداها. اعتبار الحكم الابتدائي بشأنها مؤيدا.

(نقض ١٩٨٨/١١/٢٤ طعن رقم ١١٤٤ لسنة ٥٥ قضائية).

٢٥١- للبائع أن يشترط الحق في الحصول على مقابل الانتفاع بالمبيع لفترة معينة. مادة ٢/٤٥٨ مدنى. جواز تحديد هذا المقابل بالقيمة الإيجارية. استخلاص الحكم من ذلك قيام علاقة إيجارية بين الطرفين قبل البيع. فساد فى الاستدلال.

(نقض ١٩٨٦/٥/٢٧ طعن رقم ٨٧ لسنة ٥٣ قضائية).

٢٥٢- استناد الحكم إلى قرائن متسائدة لايعرف على أى منها اعتمد فى قضائه. فساد إحداها. مؤداه. انهيارها جميعا.

(نقض ١٩٨٦/٥/١١ طعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٥٢ ق).

٢٥٣- إغفال الحكم المطعون فيه الرد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها، لأقصور طالما افتقد الدفع سند القانونى الصحيح.

(نقض ١٩٨٧/٦/١٧ طعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٤ قضائية).

٢٥٤- رفض دعوى تثبيت الملكية لعدم دخول أرض النزاع فى مستندات تملك المدعى. النعى على الحكم فيما تحدث به عن ملكية المدعى عليه. غير مجد. لا أقصور.

(نقض ١٩٨٧/٦/١٦ طعن رقم ١١٥٤ لسنة ٥٢ قضائية).

٢٥٥- استنباط القرائن. من سلطة قاضى الموضوع. مادة ١٠٠ من قانون الإثبات. استناده إلى قرائن مستفادة من تحقيقات أجريت فى غيبة الخصوم أو محضر جمع استدلالات أجرته الشرطة أو شهادة شاهد لم يؤد اليمين. جائز. متى كان استنباطه سائغا.

(نقض ١٩٨٦/١٢/٣١ طعن رقم ٩٧٩ لسنة ٥١ قضائية).

٢٥٦- إقامة الحكم قضاءه على دعامة تكفى لإقامته على أساس قانونى سليم. تعييه فيما استطرد إليه تزيذا. غير منتج.

(نقض ١٩٨٦/٤/١٧ طعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٧٥/٣/٢٦ سنة ٢٦ ص ٦٨٧).

٢٥٧- استقلال محكمة الموضوع بتقدير الأدلة وكفايتها. مناطه. أن تكون الأدلة مستمدة من أوراق الدعوى ومستخلصة منها استخلاصا سائغا لا خروج فيه على ما هو ثابت فيها ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم. عدم بيان الحكم المصدر الذى استخلص منه ثبوت الواقعة التى أقام عليها قضاءه. قصور.

(نقض ١٩٨٧/٦/٢٣ طعن رقم ١٠١٠ لسنة ٥٦ قضائية).

٢٥٨- ادعاء الطاعنين تزوير إعلانهما لعدم انتقال المحضر إلى موطنيهما على خلاف ما أثبته بورقة الإعلان. القضاء برفض الادعاء تأسيسا على ما دونه المحضر مما هو محل للادعاء بالتزوير. قصور.

(نقض ١٩٨٧/٤/٢٨ طعن رقم ٩٠١ لسنة ٥٤ ق).

٢٥٩- اعتماد الحكم لما قرره الخبير فى مسألة قانونية دون إبداء الرأى فيه. خطأ وقصور.

(نقض ١٩٨٧/٤/٩ طعن رقم ٩٠٠ لسنة ٥٣ قضائية).

٢٦٠- لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض لما انتهى إليه تقرير مكتب الخبراء من أن أرض النزاع تقع خارج الزمام ومنها مساحة ١٩٢٠ منزرعة والباقى وقدره ٢٥ ٢١ ٢١ لم تزل غير صالحة للزراعة وأنها أصلا أرض صحراوية من أملاك الدولة وأن المستأنف «الطاعن» كان قد حازها مع باقى الشركاء وأنفقوا أموالا على استصلاحها، وأن صافى ريع الحصة المدعى بها عن سنة ١٩٧٩/١٩٨٠ حتى نهاية ١٩٨٥ يبلغ ٧٢٥ جنيها ومع ذلك فقد أقام الحكم قضاءه على

مجرد أن «أرض النزاع أرض صحراوية ملك الدولة وليس للمستأنف «الطاعن» حق ملكية عليها أو «انتفاع» مما مفاده أنه حجب نفسه بذلك عن بحث طبيعة وأحكام العلاقة بين الطرفين ومدى استمرارها وما قد تكون أسفرت عنه من أرباح أو حقوق نتيجة لأعمال الاستصلاح والاستزراع المشار إليها - وذلك في ضوء أحكام القانون ١٤٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية ولائحته التنفيذية- مما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(نقض ١٩٨٩/٤/١١ طعن رقم ١٧١٢ لسنة ٥٦ قضائية).

٢٦١- وحيث إنه وإن كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في استخلاص دلالة المستندات المقدمة إليها إلا أن ذلك مشروط أن يكون استخلاصها سائفاً وقائماً على أسباب من شأنها أن تؤدي إليه، ولما كان على من يدعى خلاف الظاهر عبء إثبات ما يدعيه - مدعياً كان أو مدعى عليه - وكان قوام المسؤولية حارس الأشياء هو الخطأ المفترض في حقه افتراضاً لا يقبل إثبات العكس - لأن مسئوليته تنشأ عن الشيء ذاته ولانتشأ عن خطأ جنائي أو مدني واجب الإثبات، ولا ترتفع إلا إذا نفى الحارس رابطة السببية بين الشيء والضرر- بأن أثبت أن الضرر وقع بسبب أجنبي لا يد له فيه كقوة القاهرة أو حادث مفاجئ أو خطأ المجنى عليه أو خطأ الغير- لما كان ذلك وكان الواقع الثابت في الدعوى أن الطاعنين قدموا شهادة رسمية من سجلات النيابة العسكرية التابعة للجهة المطعون ضدها ذاتها تفيد أنها قيدت الجنحة ١١٠٥ لسنة ١٩٧٤ عسكرية القاهرة ضد أحد تابعيها لأنه بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٩ تسبب خطأ في موت مورثه الطاعنين بأن صدمها أثناء قيادته السيارة ١٤٢١٠٦



جيش التي تتولى تلك الجهة حراستها، وكانت الجهة الإدارية المطعون ضدها مع وجود أوراق الجنحة تحت يدها لم تقدم أى دليل يخالف الظاهر من دلالة الشهادة المشار إليها أو ينفي رابطة السببية بين السيارة وواقعة الوفاة على نحو ما سلف، ومع ذلك أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أن هذه الشهادة لا تعد دليلا على وقوع الضرر بفعل السيارة فإنه يكون قد شابه فساد فى الاستدلال وخالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

(نقض ١٩٨٨/١٢/٢٧ طعن رقم ١٣١٣ لسنة ٥٦ قضائية).

٢٦٢- لأن كان المشرع فى المادة ١/٢٧ مرافعات قد ناط بالمحكمة تقدير العقار بيد أن ذلك مشروط بأن يثبت على وجه اليقين أن العقار غير مربوط عليه ضريبة وأن يكون التقدير مستمدا من عناصر لها أصلها الثابت بالأوراق وأن يعتد فى التقدير بيوم رفع الدعوى علي ماترجبه المادة ٣٦ من ذلك القانون، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من الثمن المسمى بعقد البيع الذى نشأ بسببه الحق فى الأخذ بالشفعة أساسا لتقدير قيمة الدعوى مع أن هذا التقدير يكون محكوما بقيمة العقار المشفوع فيه وفقا للقاعدة المنصوص عليها فى البند الأول من المادة ٣٧ من قانون المرافعات، وكان غير سديد من الحكم ما ساقه من افتراض أن العقار المشفوع فيه غير مربوط عليه ضريبة دون التحقق والتثبيت من هذا الأمر، ثم هو من بعد ذلك الافتراض عول فى تقدير قيمة العقار على عقد أبرم قبل يوم رفع الدعوى بنحو عامين على الرغم من اشتغال الأوراق على بيان لقيمة العقارين المشفوع فيهما فى وقت معاصر لرفع الدعوى أثبتته الخبر المتدب من محكمة أول درجة وهو مايزيد أضعافا مضاعفة على الثمن المسمى بعقدى البيع. لما كان ذلك فإن الحكم يكون

فضلا عن خطئه فى تطبيق القانون مشوبا بالقصور والفساد فى الاستدلال.

(نقض ١٩٨٨/١٢/٢٩ طعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٥ قضائية).

٢٦٢- ولئن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإبداء أسباب عدم اطمئنانها لأقوال الشهود إلا أنها إذا أوردت أسبابا لذلك تعين أن تكون هذه الأسباب سائغة، ولما كان الواقع الثابت فى الدعوى أن والدى المجنى عليها قررا فى محضر ضبط الواقعة أن آخرين أبلغوهما بأن تيارا كهربائيا صعق ابنتهما فى الطريق العام، وأن تحريات الشرطة تضمنت أن المجنى عليها كانت تسير أمام المستشفى الجامعى فاصطدمت بأسلاك مشحونة بالتيار الكهربائى ساقطة على الأرض، كما تضمن تقرير مصلحة الطب الشرعى أن الوفاة نشأت عن هبوط حاد بعضلة القلب نتيجة اصطدام بجسم محمل بالتيار الكهربائى، وتضمنت أقوال شاهد الإثبات الذى سمعته محكمة أول درجة أنه شاهد المجنى عليها ملقاة بالطريق العام على الأرض «وعليها سلك كهربائى» وأخبره بعض المارة بأن «السلك وقع عليها»، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالرغم من ذلك على عدم الاطمئنان لأقوال هذا الشاهد تأسيسا على تناقضها مع أقوال الطاعن وخلو هذه الأخيرة ومحضر ضبط الواقعة من الإشارة إليه وأنه لم تتم معاينة المكان الحادث وأن التحريات لم تتضمن بيانا بمصدرها، وكان هذا الذى ساقه الحكم - فى ضوء ما سلف - غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدى بطريق اللزوم إلى النتيجة التى انتهى إليها، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

(نقض ١٩٨٨/١٢/٢٧ طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٦/١١/٢٥ طعن رقم ١٨٢٧ لسنة ٥١ قضائية).

٢٦٤- لا يقلل الحكم من عثراته ويذهب عنه مساءته اعتبار مبرر حفظ الشكوى مجرد قرينة طالما كانت هذه القرينة ضمن القرائن الأخرى المعينة السالفة التي استدل بها الحكم مجتمعة على خطأ الطاعن وكان لا يبين أثر كل واحدة من هذه القرائن في تكوين عقيدة المحكمة، لما كان ذلك وكان الحكم قد أغفل دفاع الطاعن الذي ضمته مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٨٤/٣/٣ بشأن صحة بلاغه وحسن نيته وما استدل به على ذلك مع كونه دفاعا جوهريا فيكون قد عابه فضلا عن الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق القصور في التسبيب.

(نقض ١٩٨٩/٢/٢٣ الطعون أرقام ١٦٩٧، ١٧٢٣، ١٧٦٠، ١٧٦٢، ١٧٧٥ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٨٥/١١/١٢ طعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥٤ قضائية).

٢٦٥- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وإن كان يدخل في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط أن يكون استخلاصها سائغا ومستمدا من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى، كما أن تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه من المسائل التي يخضع قضاء الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض وتمتد هذه الرقابة إلى تقدير الوقائع فيما يستلزمه التحقق من صحة استخلاص الخطأ من تلك الوقائع والظروف التي كان لها أثر في تقدير الخطأ واستخلاصه.

(نقض ١٩٨٩/٢/٢٣ الطعون أرقام ١٦٩٧، ١٧٢٣، ١٧٦٠، ١٧٦٢، ١٧٧٥ لسنة ٥٥ قضائية).

٢٦٦- الطاعن بالنقض. وجوب أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه. اختصاصه أمام محكمة أول درجة فقط. غير كاف.  
(نقض ١٩٨٨/١/٣١ طعن رقم ٥٤٨ لسنة ٥١ قضائية).

٢٦٧ - عبء إثبات الملكية. وقوعه على عاتق المدعى. عدم ثبوتها للمدعى عليه لا يفيد حتماً ثبوتها للمدعى. إغفال الحكم المطعون فيه بيانات العقد المسجل انطباقه على مساحة المائة فدان، خطأً في القانون وقصور في التسبيب وفساد في الاستدلال.

(نقض ١٩٨٨/٦/٢٨ طعن رقم ١٧١ لسنة ٥٥ قضائية).

٢٦٨ - التقرير بسقوط الحق في الحكم الصادر بندب الخبير. شرطه. تخلف الخصم المكلف بسداد الأمانة عن إيداعها في الميعاد المحدد لها دون عذر تقبله المحكمة. القضاء بسقوط الحق في الحكم رغم ثبوت إيداع الأمانة المقررة بالحكم الصادر بندب الخبير وقبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى. مخالفة للقانون والثابت بالأوراق.

(نقض ١٩٨٨/١١/٢١ طعن رقم ٨٤٦ لسنة ٥٢ قضائية).

٢٦٩ - تحريف محكمة الموضوع للثابت ماديًا ببعض المستندات أو ابتناء قضائها على ما حصلته بالمخالفة لوقائع الدعوى. مخالفة للثابت بالأوراق.

(نقض ١٩٨٨/٢/١٠ طعن رقم ١١٥٦ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٨/١/٢٧ طعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٢/٦/٢٩ سنة ٣٣ ص ٧٥٩).

٢٧٠ - الأصل أن الدائن لا يكون له الجمع بين التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض، إلا أنه إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه عيناً، فإن ذلك الأصل لا يخل بداهة بحق الدائن فيما يجب له من تعويض عما يلحقه من أضرار بسبب هذا التأخير إذ لا يكون عندئذ قد جمع بين تنفيذ الالتزام عيناً وتنفيذه بطريق التعويض عن فترة التأخير، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فقضى برفض طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت الطاعن من جراء التأخير في التنفيذ العيني. تأسيساً على مطلق

القول بأن التنفيذ العيني لا يلجأ معه للتنفيذ بطريق التعويض، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(نقض ١٩٩٠/١/٢٣ طعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٧/١٢/٢٠ طعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ قضائية).

٢٧١ - تمسك الطاعنة بما جاء في أقوال الشاهد أن قائد مركب صيد الإسفنج تسبب في وفاة مورثها لعدم تحديده عمق المياه في مكان الغطس والوقت الذي يستغرقه الغواص في الأعماق لتنتيهه بعدها للصعود وطلبها نذب طبيب متخصص لتحقيق ذلك. دفاع جوهرى. التفات الحكم عنه. قصور.

(نقض ١٩٩٠/١/٢٣ طعن رقم ٣٩٠ لسنة ٥٥ قضائية).

٢٧٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا تمسك الخصم أمام محكمة الموضوع بدلالة مستند مؤثر في الدعوى وجب عليها أن تتناوله في حكمها بالبحث والتحصيل وإلا كان حكمها قاصر البيان، وكان البين من الأوراق أن الطاعن في الطعن الثانى قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بدفاعه الوارد بوجه النعى وأن المطعون ضده الأول قدم صورة المخالصة المشار إليها فيه، مقررًا أنه ادعى مدنيا وجنائيا بتزويرها، وكان الحكم المطعون فيه وإن أورد ذلك في مدوناته إلا أنه التفت عنه ولم يعن ببحثه وتمحيصه والوقوف على ما انتهى إليه الفصل في ذلك الادعاء، وهو أمر جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور.

(نقض ١٩٩٠/١/٣٠ الطعن رقم ٧٦٠، ٧٦١ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٨٧/١٢/٢٢ طعن رقم ٨١٣ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٧/٦/٩ طعن رقم ٤٣٣ لسنة ٥٤ قضائية).

٢٧٣ - لما كان البين من الأوراق أن الحكم التفت عن أقوال شهود الطرفين لعدم الاطمئنان إليها وأقام قضاءه بصورية البيع الثانى على أنه

صدر من شقيقة إلى شقيقتها وأنها اتخذت إجراءات تسجيل صحيفة دعوى صحة البيع الأول المشفوع فيه بعد أن أبرمت البيع الثاني، وكان هذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه سائفاً ومن شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون غير مقبول.  
(نقض ١٩٨٩/١٢/٥ طعن رقم ٧٧٨ لسنة ٥٧ قضائية).

٢٧٤- دعوى صحة التعاقد من الدعاوى التى تقبل التجزئة إلا إذا كان محل العقد غير قابل بطبيعته أو بحسب قصد عاقيه. التفتات الحكم المطعون فيه عن دفاع الطاعنين بأن وصف البيع فى العقد وعدم الإشارة إلى نصيب كل بائع فيه دال على أن البيع كان فى قصد المتعاقدين غير قابل للتجزئة، وإذا كان هذا الدفاع مما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور.

(نقض ١٩٨٩/٧/١١ الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٥٧ قضائية، ٢٧٩٩ لسنة ٥٨ قضائية، نقض ١٩٦٧/١/٥ سنة ١٨ ص ٩٢).

٢٧٥- إشارة الحكم إلى بعض مستندات الخصم دون بيان ما استخلصه منها وإغفاله التحدث عن دلالة الباقي منها. قصور.  
(نقض ١٩٨٩/٦/١٤ طعن رقم ٣٢١٩ لسنة ٥٨ قضائية).

٢٧٦- إعراض الحكم عن طلب ندب خبير دون سبب مقبول. مصادرة للحق فى وسيلة للإثبات يشوب الحكم بالقصور.  
(نقض ١٩٨٩/١/١١ طعن رقم ٨٩ لسنة ٥٦ قضائية).

٢٧٧- التفتات الحكم عن التحدث عن المستندات التى قدمها الخصم مع ما قد يكون لها من الدلالة. قصور.

(نقض ١٩٨٩/٦/٨ طعن رقم ١٤٤٩ لسنة ٥٨ قضائية، نقض ١٩٧٣/١١/٣٠ سنة ٢٤ ص ١١٩).

٢٧٨- من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن التزام المشتري بدفع الثمن فى عقد البيع يقابله التزام البائع بنقل الملكية إلى المشتري، فإذا وجدت أسباب جدية يخشى معها ألا يقوم البائع بتنفيذ التزامه كأن يكون غير مالك للعقار المبيع كان من حق المشتري أن يقف التزامه بدفع الثمن حتى يقوم البائع من جهته بتنفيذ التزامه، وكان الدين من الأوراق أن الطاعن أورد فى مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف أن المطعون ضده لا يملك الأرض المبيعة أصلاً وأن جهة الإصلاح الزراعى قد استولت عليها، وأنه - أى الطاعن - قدم المستندات التى تظاهر هذا الدفاع وتمسك لذلك بحقه فى الامتناع عن تنفيذ التزامه بسداد باقى الثمن، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على عدم الوفاء بباقى الثمن واقتصر فى الرد على دفاع الطاعن بأنه «لو صح لكان أدعى للمشتري فى أن يبادر بطلب الفسخ»، وهو ما لا يصلح رداً عليه مع كونه دفاعاً جوهرياً قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فى الدعوى، فإنه يكون قد شابَه قصور.

(نقض ١٩٩٠/٧/٣١ طعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٩ قضائية، نقض ١٩٨٩/١/٢٩ طعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٩ قضائية، نقض جلسة ١٩٨٦/٥/٦ طعن رقم ٢٤١٨ لسنة ٥٢ قضائية).

٢٧٩- انتفاء ملكية الطاعن لمجموعة الرى. غير قاطع وحده بانتفاء حقه فى أجرة التشغيل. طرح الحكم للمستندات المقدمة دون بيان فحواها ومؤداها مع ما قد يكون لها من دلالة فى الدعوى. فساد فى الاستدلال وقصور.

(نقض ١٩٨٩/١/١٧ طعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٥١ قضائية).

٢٨٠- وضع اليد المكسب للملكية. استقلال قاضى الموضوع باستخلاصه متى كان سائغاً ولا مخالفة فيه للثابت فى الأوراق. تمسك الطاعنين بأن حيازة مورث المطعون ضدهم لم تتوافر فيها نية الملك. طرح

الحكم هذا الدفاع على أساس أن أوراد المال عن أعيان غير أعيان النزاع دون بيان المصدر الذي استقت منه هذه النتيجة. قصور.

(نقض ١٩٨٨/١١/٢٢ طعن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٧٩/٦/٤ سنة ٣٠ العدد الثاني ص ٥٣٩).

٢٨١- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لإثارة المسألة المتعلقة بالنظام العام لأول مرة في الطعن توافر جميع العناصر التي تتيح الإلمام بها لدى محكمة الموضوع.

(نقض ١٩٨٩/١/٢٦ طعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٥٤ قضائية).

٢٨٢- اعتناق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم الابتدائي والقضاء بإبطال العقد لصدوره من الوصية دون إذن المحكمة. النعي على عدم التعرض لثمن البيع وما إذا كان به غبن أم لا. غير مقبول.

(نقض ١٩٨٨/١٢/٢٥ طعن رقم ١٣١٧ لسنة ٥٦ قضائية، نقض ١٩٨٢/٢/١٥ سنة ٣٣ ص ٢٣٥).

٢٨٣- لما كان ما تضمنته أسباب الحكم. أن التسليم لا يكون مفزاً غير أنه قضى في منطوقه بتسليم المطعون عليهم ما يخصهم في أطياف عقد القسمة الموضحة بالعقد وصحيفة التصحيح أمام محكمة أول درجة، وكانت صحيفة التصحيح قد تضمنت بياناً بما خص كلا من المطعون عليهم المذكورين محدداً مفزاً، ومن ثم فإن أسباب الحكم تكون متعارضة مع منطوقه بحيث لا يمكن حمل الحكم على أي سبب منها بما يعيبه بالبطلان ويوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٩/١/١٥ طعن رقم ٢٤٧٢ لسنة ٥٧ قضائية، نقض ١٩٧٤/١١/١٢ مجموعة المكتب الفني السنة ٢٥ ص ١١١٣).

٢٨٤- تمسك الطاعنين بأن التصرف في محل الداعي ليس بيعاً تجوز فيه الشفعة وأن العقار قدم ليكون عنصراً من عناصر تكوين شركة



للإنتاج الزراعى بالإضافة إلى عدم وجود ارتفاعات متبادلة بين العقارين.  
دفاع جوهرى. إغفال الرد عليه. قصور.

(نقض ١٩٨٩/١/٢٩ الطعن رقم ١٣٢٨، ١٣٦٧ لسنة ٥٨ قضائية).

٢٨٥- الأصل أن الخصومة لا تنعقد إلا بين أشخاص موجودين علي قيد الحياة فإذا توفى الخصم قبل انعقادها وقعت معدومة ولم ترتب أثراً بالنسبة له ولا يصححها إجراء لاحق، ولما كان الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٧ قضت محكمة الاستئناف بانقطاع سير الخصومة بوفاة المطعون ضده، ثم جدد الطاعن السير فى الخصومة مختصماً ورثته الذين صدر الحكم المطعون فيه لمصلحتهم، وكان الطاعن لم يختصم فى هذا الطعن الورثة المحكوم لهم - واختصم مورثهم بالرغم من وفاته - فإن الطعن يكون غير مقبول.

(نقض ١٩٨٩/٢/٢٨ طعن رقم ٩٣٨ لسنة ٥٤ قضائية).

٢٨٦- البين من الأوراق أن الطاعنة تمسكت بصورية عقد البيع المقدمة من المطعون ضده الأول فى دعوى صحة التوقيع، وقدمت تأييداً لذلك ورقة ضد تتضمن أن الثمن الحقيقى للعقار المبيع...، وإذ كان ثبوت صورية عقد البيع. من شأنه زوال قوتها فى الإثبات وينسحب ذلك على عقد الصلح الذى تناولها، وكان التمسك بهذه الصورية تبعاً لذلك دفاعاً جوهرياً - إذ لا يجوز التعويل على نصوص المحرر المطعون عليه ولا ورقة الصلح المنسحب عليه لنفى هذا الدفاع لما فى ذلك من مصادرة على المطلوب وحكم على الدليل قبل تحقيقه وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه مع ذلك على ما استخلصه من عقد الصلح المؤرخ .. والتفت عن مواجهة دفاع الطاعنة فى هذا الشأن فإنه يكون قد شابه قصور فى التسبيب.

(نقض ١٩٩٠/١/٣٠ طعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٠ قضائية).

٢٨٧- لما كان البين من الأوراق أن الطاعة تمسكت أمام محكمة أول درجة بصورية عقد البيع موضوع النزاع وركنت في إثبات ذلك إلى شهادة الشهود لوجود المانع الأدبي وكان رفع الاستئناف من المطعون ضدهن يستتبع أن يعتبر ذلك الدفاع معروضا بأسبابه ذاتها على المحكمة للفصل فيه متى كان لم يصدر من الطاعة ما يفيد ترك تمسكها به، ولا يستفاد ذلك من عدم إثارتها لدى محكمة الاستئناف لأن الحكم الابتدائي صدر لمصلحتها فكان بحسبها أن تطلب تأييده، فإذا رأت هذه المحكمة الأخيرة أن تلغيه كان لزاما عليها أن تتناول بالبحث والتمحيص ذلك الدفاع وإن أغفلت ذلك وألغت الحكم تأسيسا على مطلق القول بعدم جواز إثبات صورية العقد بشهادة الشهود وحجبت نفسها بذلك عن مواجهة دفاع الطاعة السالف فإن حكمها يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب.

(نقض ١٩٨٩/١/٣١ طعن رقم ٦٤ لسنة ٥٥ قضائية).

٢٨٨- لما كان تحصيل الفهم الواقع في الدعوى وتقدير قيمة ما يقدم إلى محكمة الموضوع من أدلة هو مما يدخل في سلطتها متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة تكفى لحمله، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما انتهى إليه في مدوناته من أن «المحكمة ترى في أقوال شهود المستأنف» المطعون ضده الأول «ما يؤكد حيازته المادية للشقة موضوع الدعوى وإقامته أبوابها قبل استيلاء مورث المستأنف عليهم» الطاعنين عليها وقت هجوم الأهل على الشقق بتاريخ ١٠/١٠/١٩٧٦ على ما هو ثابت من أوراق الدعوى، وكان هذا الذي انتهى إليه الحكم سائفا وله أصل ثابت في الأوراق فإن النعى بهذه الأسباب لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلا موضوعيا مما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٩/٢/١٤ طعن رقم ١٥١٦ لسنة ٥١ قضائية).

٢٨٩- إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على ما استخلصه من المعاينة من انحراف السيارة المؤمن عليها إلى يسار الطريق المخصص لسيارة سيارة مورثي المطعون ضدهم لتصطدم بها رغم أن الثابت أن السيارة الأخيرة هي التي خرجت إلى الجانب العكسي من الطريق لتصطدم بالسيارة المؤمن عليها لدى الطاعة. مخالفة للثابت بالأوراق.

(نقض ١٩٨٩/١٢/٢٦ طعن رقم ٧٢٦ لسنة ٥٧ قضائية، نقض ١٩٨٨/٢/١٠ طعن رقم ١١٥٦ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٨/١/٢٧ طعن رقم ٥٤ لسنة ٥٤ قضائية).

٢٩٠- التزام محكمة الموضوع بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح دون التقيد بتكييف المدعى الخاطئ لها. طلب الطاعن الحكم ببطلان عقدي بيع ملك الغير والصلح اللذين موضوعهما أرض مملوكة للدولة تدخل في حوزته. تكييفها الصحيح. دعوى بعدم سريان العقد في حقه. القضاء برفض الدعوى تأسيساً على مجرد القول بنسبة أثر العقد. خطأ في القانون وقصور.

(نقض ١٩٨٩/١٢/٢٦ طعن رقم ٢٩١٨ لسنة ٥٧ قضائية، نقض ١٩٨٨/٣/٢٤ طعن رقم ٩٤٣ لسنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٨٨/٦/٢٢ طعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٥٥ قضائية).

٢٩١- لما كان الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصلها فيها بأي دعوى تالية يثار فيها النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها، وكان الحكم للورثة ببطلان عقد البيع المسجل الصادر من المورث بعد تسجيل طلب الحجر عليه يتضمن حتماً قضاء باستحقاقهم ملكية المبيع دون المشتري وعدم أحقيته فيها، ومتى حاز هذا الحكم قوة الأمر المقضى، فإنه يمنع المشتري من العودة إلى مناقشة فيما فصل فيه

صراحة أو ضمناً. وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها على أن الحكم السابق الصادر فى الدعوى ٧٥٨١ لسنة ١٩٧٠ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ببطالان عقد البيع المسجل برقم ٧٢٢٣ لسنة ١٩٧٧ القاهرة لا يحول دون الحكم بصحة العقد الابتدائى المؤرخ ١٩٧٩/٣/٦ المبرم بين المتبايعين والمشتريه نفسها عن المبيع ذاته تأسيسا على عدم التمسك بهذا العقد فى الدعوى السابقة، وأن الحكم السابق اقتصر على القضاء ببطالان العقد المسجل ورتب على ذلك قضاءه بصحة ونفاذ البيع الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١١/١١ من المطعون ضده الثانى إلى زوجته المطعون ضدها الأولى بالرغم من تمسك سائر الورثة المحكوم عليهم بعدم نفاذه فى حقهم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه. (نقض ١٩٨٩/٧/٢٥ طعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٦ قضائية).

٢٩٢- إذا كان مطلب الدعوى بتعيين الحد الفاصل بين عقارين متجاورين ورد الجزء المغتصب من أحدهما مرده إلى نزاع بين صاحبي هذين العقارين على الملكية ذاتها ومداها، فإنه ينبغى على محكمة الموضوع أن تعرض فى قضائها لبحث ملكية كل منهما وسببها فى القانون ومحلها بالتحديد، وإذا كان الثابت من الأوراق أن النزاع المطروح فى الدعوى ثار بين طرفى التذاعى فى شأن نطاق ملكية كل منهما للعقارين المتجاورين، وكان الخبر الذى اعتنق الحكم المطعون فيه تقريره قد خلاص إلى ثبوت ملكية المطعون ضدهم للأرض محل النزاع من مجرد وجود نقص فى الأرض التى يضعون اليد عليها بموجب عقود بيع عرفية لم يتم تسجيلها ووجود زيادة فى الأرض التى يضع الطاعن الأخير يده عليها عما هو ثابت فى عقود البيع التى يستند إليها، ودون أن يستظهر أن هذه المساحة بعينها بحسب أبعادها وحدودها تدخل فى نطاق ملكية المطعون ضدهم التى اكتسبوها بأحد من أسباب اكتساب الملكية المقررة

فى القانون، وإن اعتنق الحكم المطعون فيه هذا التقرير الذى يشوبه النقص والغموض وأحال إليه وانتهى إلى تأييد الحكم الابتدائى - القاضى برد المساحة محل النزاع للمطعون ضدهم - بدون أن يبين سبب اكتسابهم للملكية ولم يعن بالرد على ما أثاره الطاعنون من اكتسابهم هم دون هؤلاء للملكية تلك المساحة، فإنه يكون قد جاء مشوباً بعيب القصور المبطل.

(نقض ١٩٩٠/٣/٨ طعن رقم ٣٣١ لسنة ٥٤ قضائية).

٢٩٣- إذ أجاز القانون المدنى فى المادة ٢٣٥ لكل دائن أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان متصلاً بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز وصرح فى المادة ٢٣٦ بأن الدائن الذى يستعمل حقوق مدينه يعتبر نائباً عنه، وأن فائدة تنتج من استعمال هذه الحقوق تدخل فى أموال المدين، فإنه ينبئ على ذلك أن الدائن إذا باشر الدعوى غير المباشرة للمطالبة بحق مدينه باعتباره نائباً عنه نيابة عن مصدرها القانونى فلا يجوز له أن يتمسك فى مواجهة الخصم إلا بالدفع وأوجه الدفاع المتعلقة بالأصيل الذى ينوب عنه فحسب دون غيرها من الدفع وأوجه الدفاع المتعلقة بشخصه هو، لما كان ذلك وكان الثابت من الواقع فى الدعوى أن الحراسة الإدارية - بمقتضى الأمر العسكرى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١- فرضت على أموال الدائن رافع الدعوى غير المباشرة أنها لا تعتبر مانعاً قانونياً من شأنه وقف التقادم الذى يتمسك به الخصم لاكتساب ملكية عقار المدين محل النزاع، وذلك لتعلق أمر فرض الحراسة بشخص النائب دون صاحب الحق الأصيل، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(نقض ١٩٨٨/١٢/٢٢ طعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ قضائية).

٢٩٤- من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط الالتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ألا يكون قد احتج بالورقة المدعى بتزويرها فى دعوى ينظرها القضاء عملاً بالمادة ٥٩ من قانون الإثبات، أما عند الاحتجاج بالورقة فى دعوى منظورة فيتعين للادعاء بتزويرها اتباع الطريق الذى رسمه القانون فى المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من ذات القانون، ذلك أن الادعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع فى موضوع الدعوى لا يكون لغير المحكمة المطروح عليها هذا الموضوع أن تنظره، وهو ما يشكل قاعدة أمره تتعلق بالنظام العام، وأنه وإن كان الأصل عدم جواز الادعاء بالتزوير أمام محكمة النقض على الأوراق والمستندات التى كانت مطروحة على محكمة الموضوع، ولو لم يكن قد طعن فيها بالتزوير أساساً باعتباره سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض، إلا أنه استثناء من هذا الأصل، إذا بنى الطعن على وقوع بطلان جوهرى فى الحكم المطعون فيه مرده وقوع تزوير فى محضر جلسة المرافعة الختامية المتضمن إثبات حيز الدعوى للحكم وتحديد الأجل المصرح للخصوم خلاله، بتقديم مذكرات الدفاع، وكان قد ترتب على هذا التزوير إخلال محكمة الاستئناف بحق دفاع أحد الخصوم فإنه لهذا الخصم الذى تعذر عليه اكتشاف التزوير قبل صدور الحكم المطعون فيه أن يسلك سبيل الادعاء بالتزوير المنصوص عليه فى المواد ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات أمام محكمة النقض ولا يقبل منه فى هذه الحالة الالتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لافتقارها للشرط الأساسى المقرر لقبولها وهو ألا تكون الورقة المدعى بتزويرها قد احتج بها أمام القضاء.

(نقض ١٩٩٠/١/١١ طعن رقم ٥٤٤ لسنة ٥٤ قضائية).

٢٩٥- محكمة الاستئناف. أخذها بما لا يتعارض مع أسبابها من أسباب الحكم المستأنف. أثره. أسباب الحكم الابتدائى التى تغاير المنحى الذى

نحته محكمة الاستئناف. عدم اعتبارها من أسباب الحكم الاستئنافية. عدم جواز النعي عليها.

(نقض ١٩٨٩/٤/٢٧ طعن رقم ٢٠٣٩ لسنة ٥٧ قضائية، نقض ١٩٨١/١٢/٢ طعن رقم ٣٢ لسنة ٢٢١٢).

٢٩٦- بطلان الحكم الابتدائي. قضاء الحكم الاستئنافية بتأييده حملاً على أسباب مستقلة دون الإحالة إليه. النعي على الحكم الأخير بالبطلان. غير مقبول.

(نقض ١٩٩٣/٢/١١ طعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ قضائية، نقض ١٩٩٢/٦/٢٥ طعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٥٧ قضائية).

٢٩٧- بطلان الحكم الابتدائي. قضاء محكمة الاستئناف بتأييده والإحالة إلى أسبابه. أثره. بطلان الحكم الاستئنافية. (نقض ١٩٩٣/٢/١١ طعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ ق).

٢٩٨- الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة. الطعن عليها بالاستئناف. حالاته. الأحكام الصادرة من المحكمة الاستئنافية. عدم جواز الطعن عليها بأى وجه من أوجه الطعن. المادتان ١٨، ٢٠ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧. (نقض ١٩٩٣/١/١٣ طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥٨ قضائية).

٢٩٩- الالتزام. انقضاؤه بالإبراء. مادة ٣٧١ مدنى. التزام الطاعن بأداء مبلغ إلى المطعون ضده. تمسكه بدلالة اتفاق لاحق متضمناً إبراءه من التزامه. إطراح الحكم المطعون فيه ذلك دون إعمال أثر الاتفاق. مخالفة الثابت فى الأوراق. (نقض ١٩٩٣/١/١٢ طعن رقم ٣١٦٩ لسنة ٦١ قضائية).

٣٠٠- خلو القانون المصرى كأصل عام من تقرير المسؤولية عن المخاطر التى لا يلزمها شئ من التقصير. الاستثناء. حالات متفرقة ورد النص عليها بمقتضى تشريعات خاصة. استناد الطاعن إلى نظرية تحمل

تبعه المخاطر في المطالبة بالتعويض عما لحقه من أضرار بسبب العدوان الإسرائيلي على مدينة القدس التي كان يعمل بها دون أن ينسب ثمة خطأ إلى المطعون ضده أو يبين سنده من القانون. غير مقبول.  
(نقض ١٨/٦/١٩٩٢ طعن ٨٢٨ لسنة ٥٨ قضائية).

٣٠١- النعى بعدم جواز استئناف الحكم الابتدائي لصدوره في حدود النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع.  
(نقض ١٤/٥/١٩٩٢ طعن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٥٧ قضائية).

٣٠٢- طلب الخصم إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاع جوهرى. رفض هذا الطلب بغير سبب مقبول دون تحصيل دفاعه. قصور وإخلال بحق الدفاع.  
(نقض ٢٨/١٢/١٩٨٨ طعن رقم ١٧٣٠ لسنة ٥٢ قضائية).

٣٠٣- إقامة الحكم قضاءه بتزوير ورقة على عدة أدلة مجمعة دون بيان أثر كل منها في تكوين عقيدة المحكمة. ثبوت فساد إحداها. أثره نقض الحكم.  
(نقض ٢٨/٣/١٩٩١ طعن رقم ١٨٤١ لسنة ٥٧ ق).

٣٠٤- المقرر أن للمحضر التحقق من صفة مستلم الإعلان إلا أنه ليس له التحقق من وصف العين التي يجرى الإعلان عليها أو استظهار الغرض الذي تستعمل فيه لخروج ذلك عن طبيعة مهمته التي أناطه بها القانون، وإذ نعى المطعون عليه على الحكم الابتدائي على الإعلان الحاصل بالعين محل النزاع إلى أنه لا يقيم بها، وأنه يستخدمها كعيادة طبية مستندا في ذلك إلى ما قرره المطعون عليه في صحيفة استئنافه وما أثبتته المحضر في صحيفة الإعلان من أنها تستخدم كعيادة، وذلك على خلاف الثابت بالعقد من أنه يستخدمها كمسكن له ودون أن يستظهر في أسبابه ما إذا كان قد أجرى تغيير محل إقامته وأخطر الطاعن بذلك فإنه يكون قد شابه قصور في التسبب مما أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون.  
(نقض ٢١/٣/١٩٩٠ طعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٥٥ قضائية).



٣٠٥- إذا أوجبت المادة ١١٠ من قانون المرافعات على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تامر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان الاختصاص متعلقا بالولاية وكانت المعارضة فى سلطتها من المطعون عليهم وبحسب الغاية منها هى دفع ببطلان تشكيل المحكمة المعروض عليها الدعوى الجنائية المتهم فيها مورث الطاعنتين الأولى والثانية وأوجبت المادة ٦٢ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تقديمها إلى ذات المحكمة قبل إبداء أى دفع أو دفع فى ذاتها، وإثبات ذلك فى محضر الجلسة ورتبت جزاء السقوط على مخالفة ذلك، وإذا كان البين من أوراق الطعن أن المقرر عن المطعون ضدهم قرر به بقلم كتاب محكمة استئناف القاهرة وهى غير مختصة بنظره وقد تم حجز الدعوى الجنائية للحكم وسقوط حق الطاعنين فيه وقد صدر الحكم المطعون فيه بعد صدور الحكم المنهى للدعوى الجنائية فى ٣٠/١١/١٩٧٧، وانتهاء ولاية المحكمة العسكرية التى أصدرته والمختصة بالدفع الشككية من المطعون ضدهم والمختصة بالفصل فى طلب الرد عملاً بأحكام القانون سالف الذكر، ومن ثم يضحى النعى أياً كان وجه الرأى فيه غير منتج.

(نقض ١/١٨/١٩٩٠ طعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٩ قضائية).

٣٠٦- انتقال الملكية ليس شرطاً لطرد الغاصب. عدم شهر التصرف. أثره. لا يسقط حق المتصرف إليه فى الضمان ولا التزام المستأجر برد العين المؤجرة بعد فسخ عقد الإيجار. مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر والقضاء بتأييد رفض دعوى الطاعن. خطأ فى القانون.  
(الطعن رقم ٣٠٣٧ لسنة ٥٩ ق- جلسة ١٧/١٢/١٩٩١).

٣٠٧- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز التحدى أمام محكمة النقض بالبطلان إذا كان مؤسساً على عدم مراعاة الإجراءات التى أوجبها

قانون المرافعات من إعادة إعلان من لم يحضر من الخصوم فى الدعوى، طالما أنه لم يجر التمسك بهذا السبب أمام محكمة الموضوع لأن البطالان المدعى به مما لا يتصل بالنظام العام.

(نقض ١٩٩٢/١/٢٩ طعن رقم ٦٨٣ لسنة ٥٤ قضائية، نقض جلسة ١٩٥٩/٦/٢٥ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٠ ص ٥٠٥).

٣٠٨- ثبوت اختلاف تقدير التركة المخلفة عن المورث بتقرير خبير محكمة الاستئناف عن تقرير خبير محكمة أول درجة بما يؤدي إلى اختلاف أنصبة الورثة فى كل من التقريرين. تأييد الحكم المستأنف تأسيساً على انتهاء التقريرين إلى نتيجة واحدة، مخالفة للثابت بالأوراق. (نقض ١٩٩١/٢/٥ طعن رقم ٤٠٩ لسنة ٦٠ قضائية).

٣٠٩- الطعن بالنقض. وجوب أن ينصب النعى على عيب قام عليه الحكم المطعون فيه. تعيب الحكم بعيب خلا منه. نعى وارد على غير محل وغير مقبول.

(نقض ١٩٩٣/١/٢١ طعن رقم ٩٥٥ لسنة ٥٨ قضائية، نقض ١٩٩٢/٥/١٤ طعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٧ قضائية).

٣١٠- الطعن بالنقض. مقصوده. مخاصمة الحكم النهائي. لازمة أن تكون أسبابه من الحالات المبينة فى المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ مرافعات. عدم تعيب الحكم المطعون فيه. أثره. عدم القبول. (نقض ١٩٩٣/٢/٢ طعن ١٦٤٤ لسنة ٥٦ قضائية).

٣١١- ملكية مالك الأرض لما فوقها أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت. للأجنبى إثبات عكس ذلك. طلبه إثبات ذلك بشهادة الشهود دون أن يكون فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدة المحكمة. مؤداه. التزام المحكمة بتحقيق هذا الدفاع. التفاتها عنه قصور وإخلال بحق الدفاع. (نقض ١٩٩١/٢/٢٨ طعن ٢٣٧٧ لسنة ٥١ قضائية).

٣١٢- إخلاء المستأجر لاستعماله العين المؤجرة أو سماحه باستعمالها بطريقة ضارة بالصحة العامة. مادة ١٨/د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١. شرطه. ثبت ذلك بحكم قضائي. خلو القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧. والقوانين المدمجة فيه من معالجة حالة الإضرار بالصحة العامة أو تجريمها. مؤداه. إدانة المستأجر في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور وصيرورته باتا. عدم كفايته. لثبوت الإضرار بالصحة العامة الموجب للحكم بالإخلاء في معنى المادة المذكورة. القضاء بإخلاء المستأجر لإدانته لوضعه حيوانا بشقة النزاع. خطأ في القانون. (نقض ١٩٩٢/٩/٢٧ طعن ٣٥ لسنة ٥٨ قضائية).

٣١٣- إقامة الحكم المطعون فيه قضاء على خلو الأوراق مما يفيد شهر العقد المبرم بين الحكومة والشركة المطعون ضدها رغم إقرار الأخيرة في مذكرتها أمام محكمة الاستئناف بأن هذا العقد قد أشهر. مخالفة للثابت بالأوراق. (نقض ١٩٩٢/٢/٢٥ طعن ١٢٨٧ لسنة ٥٨ قضائية).

٣١٤- تمسك الطاعن بأن تصرف مورثه في مرض الموت على سبيل التبرع. إغفال الحكم المطعون فيه هذا الدفاع. قصور. (نقض ١٩٩٢/٢/٢٥ طعن ٢٣ لسنة ٥٧ قضائية).

٣١٥- قيام مصلحة نظرية بحثة للطاعن في التمسك بخطأ الحكم المطعون فيه. النعي على هذا الخطأ غير مقبول. (نقض ١٩٩٢/١٢/٣٠ طعن رقم ٤٦٩٨ لسنة ٦١ قضائية).

٣١٦- انتقال الملكية ليس شرطاً لطرد الغاصب. عدم شهر التصرف. أثره. لا يسقط حق المتصرف إليه في الضمان ولا التزام المستأجر برد العين المؤجرة بعد فسخ عقد الإيجار. مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر والقضاء بتأييد رفض دعوى الطاعن. خطأ في القانون. (نقض ١٩٩١/١٢/١٧ طعن رقم ٣٠٣٧ لسنة ٥٩ قضائية).

٣١٧- التزام شركة التأمين بتعويض المضرور. شرطه. أن تكون السيارة المتسببة في الحادث مؤمناً عليها لديها وقت وقوعه وأن تثبت مسئولية قائدها عن الضرر. التفات الحكم المطعون فيه عن دلالة الشهادة المقدمة من قلم المرور والقضاء بإلزام الشركة الطاعنة بالتعويض. خطأ وقصور ومخالفة للثابت بالأوراق.

(نقض ٣١/١٢/١٩٩١ طعن ٣١٩٢ لسنة ٦٠ قضائية).

٣١٨- القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً، النعى على الموضوع، وروده على غير محل.

(نقض ١٧/٢/١٩٩٣ طعن رقم ٦٢١ لسنة ٥٨ قضائية).

٣١٩- حجية الأحكام. جواز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض. شرطه. أن تكون عناصرها الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع.

(نقض ١١/٢/١٩٩٣ طعن رقم ٨٩٤ لسنة ٦٢ قضائية).

٣٢٠- وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لأخذه بتقرير الخبر المنتدب أمام المحكمة الابتدائية رغم بطلانه لعدم إخطارهم بمباشرة مأموريته، رغم أنهم تمسكوا بهذا السبب فى صحيفة الاستئناف.

وحيث إن النعى مردود ذلك أن الأصل فى الإجراءات أنها روعيت وكان الثابت من التقارير المقدمة أمام محكمة الموضوع ومحاضر الأعمال أن الخبر قد وجه إلى الطاعنين كتباً مسجلة وكان المشرع لم يوجب على الخبر إرفاق إيصالات الخطابات الموصى عليها ولم يقدم الطاعنون ما يثبت عدم وصول خطاب الخبر إليهم بما يضحى النعى على غير أساس.

(نقض ٢٩/١/١٩٩٢ طعن رقم ٦٨٣ لسنة ٥٤ قضائية).

٣٢١- طلب الخصم تمكينه من إثبات أو نفي دفاع جوهرى بوسيلة من وسائل الإثبات الجائزة قانونا هو حق له يتعين على محكمة الموضوع إجابته إليه متى كانت هذه الوسيلة منتجة فى النزاع ولم يكن فى أوراق الدعوى والأدلة الأخرى المطروحة عليها ما يكفى لتكوين عقيدتها وكانت الطاعنة تمسكت بقيامها على نفقتها الخاصة بإتمام أعمال البناء فى العقار الكائن... وطلبت ندب خبير لإثبات ذلك، وإذ التفت الحكم عن إجابة هذا الطلب على سند من قوله أنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعنة أقامت بمصروفات من عندها إضافات بذلك العقار، وهو ما لا يواجهه طلب الطاعنة ندب خبير باعتباره الوسيلة فى الإثبات، فإنه يكون فضلا عن إخلاله بحق الدفاع مشوبا بالقصور.

(نقض ١٩٩٣/١/١٩ الطعن رقم ١١٨٦، ٩٩٣ لسنة ٥٦ ق).

٣٢٢- عدم جواز القضاء فى الادعاء بالتزوير وفى الموضوع معا. علة ذلك. صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية. وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء كان الحكم بالتأييد أو الإلغاء مادة ٤٤ إثبات. القضاء فى الادعاء بالإنكار وفى موضوع الدعوى معا. غير جائز. الدفع بالجهالة صورة من صور الإنكار.

(نقض ١٩٩٣/٣/٣ طعن رقم ١٦١٣ لسنة ٦٢ قضائية).

٣٢٣- التعويض. استقلال قاضى الموضوع بتقريره. تعيين عناصر الضرر التى تدخل فى حساب التعويض من المسائل القانونية التى تخضع لرقابة محكمة النقض. قضاء الحكم بالتعويض بصورة مجملة دون بيان عناصر الضرر. قصور.

(نقض ١٩٩٢/٧/٢٨ طعن رقم ٢٨٨ لسنة ٥٨ قضائية).

٣٢٤- منع القانون بعض الشهود من أداء شهادتهم لاعتبارات ابتغائها. دورانه فى إطار حماية أطراف هذه العلاقة دون غيرهم. مؤدى ذلك.

علاقة المحامى بموكله لىست سببا لعدم سماع شهادته فى نزاع وكل فىه متى طلب منه موكله أو ورثته أءاءها. تمسك الطاعنن بسماع شهادة محامى مورثهم. رفض المحكمة سماع شهادته دون إيراد ما يبرره فى أسباب حكمها، قصور وإخلال بحق الدفاع،  
(نقض ١٩٩٢/٥/٢٦ طعن رقم ١٤٣ لسنة ٥٨ قضائية).

٣٢٥- ثبوت تقديم الطاعة صورة كشف حساب تقءير أتعاب المطعون ضءه ومطابقة المحكمة لها على الأصل المقءم منها. القضاء بتأىءء أمر التقءير تأسيسا على جءء المطعون ضءه لهذه الصورة وعدم تقديم الطاعة أصل كشف الحساب مخالفة للثابت بالأوراق.  
(نقض ١٩٩٢/٥/٢٦ طعن رقم ٤٤٧٩ لسنة ٦١ قضائية).

٣٢٦- لما كان البىن من مءونات الحكم الصادر من محكمة النقض - بىن ذات الخصوم - فى الطعن رقم ١١٤٨ سنة ٥١ ق بتسارىخ ١٩٨٤/١٢/٢٧- عن ذات الحكم المطعون فىه - أنه حسم فى أسبابه مسالة قانونىة كانت محل النزاع بىن الطرفين هى أن خطأ الشركة الطاعة - الحالية - المتمثل فى مسئولىتها عن وصلة الأسلاك الكهربائىة الخارجة من لوحة التوزىع وحتى اللافتة على واجهة المحل - قد ساهم فى وقوع حريق تلك اللوحة - مع خطأ الشركة المطعون ضءها، والمتمثل فى عدم تنبىه الشركة الطاعة لتفىفر الأسلاك بأخرى أكثر قدرة على تحمل التىار الكهربائى. ورتب الحكم على ذلك اقتسام التعوىض بىنهما ورفض الطعن. وإء كان ما ورد بهذا الشق لا يعدو أن يكون هو الوجه المقابل لأسباب الطعن السابق، فإن ما ورد به من نعى على ذات الحكم المطعون فىه لا يعدو أن يكون مجادلة فى المسائل القانونية التى بت فىها حكم النقض المشار إله وهو أمر غىر جائز - لصىرورة ذلك الحكم باتا.  
(نقض ١٩٩٢/١/٦ طعن رقم ١٤٢٧ لسنة ٥١ قضائية).

٣٢٧- لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قررت بجلسة ..... حجز الدعوى للحكم في الطلب المستعجل بوقف تنفيذ الحكم المستأنف مؤقتا وصرحت بتقديم مذكرات في خلال أسبوع، وتقدم الطاعن بمذكرة ضمنها دفاعه في الطلب المستعجل وحده إلا أن المحكمة عرضت لموضوع الاستئناف وفصلت فيه بتأييد الحكم المستأنف دون أن تكن الطاعن من إبداء دفاعه في موضوع الاستئناف فإن قضاءها هذا يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع.

(نقض ١٩٩١/١١/٢٦ طعن رقم ١٣٥ لسنة ٦١ قضائية، قرب الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٧٤ ق، جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧ س ٣٠ ع ١٤ ص ٩٤٨).

٣٢٨- الحكم بسقوط الخصومة. مناطه. عدم السير في الدعوى مدة سنة بفعل المدعى، ومن في حكمه أو امتناعه. علة ذلك. التزامه بتسيير دعواه ما لم يعفه القانون. مؤدى ذلك. تحمله عبء إثبات أن عدم السير في الخصومة لا يرجع إلى فعله أو امتناعه. مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك، وإلزامه المستأنف عليه بتعجيل سير الاستئناف بعد نقض الحكم. خطأ. (الطعن رقم ١٩١٨ لسنة ٥٢ ق. جلسة ١٩٩٢/٢/١٦).

تنص المادة ٣٨٢ من القانون المدني في فقرتها الأولى على أن «لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا، وجرى قضاء هذه المحكمة، على أن المانع الأدبي الذي يقف به سريان التقادم يمكن أن يقوم على أسباب تتعلق بشخص الدائن أو على ظروف عامة يتعذر فيها عليه المطالبة بحقه فإذا تحقق مثل هذا المانع فلا يبدأ سريان التقادم إلا منذ زواله رغم وجود نصوص في التشريع تجيز للدائن الالتجاء إلى القضاء للمطالبة بحقه، وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع أنه لم يكن بوسع الالتجاء إلى القضاء للمطالبة بحقوقه التي صايرها القانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ منذ تاريخ نفاذه لأن الظروف السياسية التي كانت تسود البلاد في هذا التاريخ وما تتبعه السلطات من

أساليب قهر لم تكن تسمح له برفع دعوى يتمسك فيها بعدم دستورية هذا القانون الذى صادر أموالهم وكان الحكم المطعون فيه، وإن حصل هذا الدفاع قد اكتفى فى مقام الرد عليه بمجرد القول «أنه لم يكن هناك سبب يمنع سريان التقادم فليس فيما ذكره المستأنف فى هذا الشأن ما يمنع التجاهل للقضاء لاقتضاء حقوقه» دون أن يبين سند هذا التقرير ودليله ومقدماته، إذ بغير هذا البيان تعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة النزاع، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب.

(نقض ١٩٩٣/٢/١٦ الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٥٨ ق، الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٢ قضائية، جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤، نقض ١٩٨٤/١٢/٦ طعن رقم ١٤٨١ سنة ٥١ ق، طعن رقم ٣٥٠ لسنة ٤٠ ق، جلسة ١٩٧٧/٦/٧ س ٢٨ ص ١٣٧٨).

٣٢٩- لما كان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الموضوع أنه لم يكن بوسعهم الالتجاء إلى القضاء للمطالبة بحقوقهم التى صايرها القانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ منذ نفاذه لأن الظروف السياسية التى كانت تسود البلاد فى هذا التاريخ، وما تتبعه السلطات من أساليب قهر لم تكن تسمح لهم برفع دعوى يتمسكون فيها بعدم دستورية هذا القانون الذى صادر أموالهم، وكان الحكم المطعون فيه وإن حصل هذا الدفاع قد اكتفى فى مقام الرد عليه بمجرد القول بأن «حق التقاضى من الحقوق المباحة التى تثبت للكافة وقد كفلته الدساتير المتعاقبة التى صدرت فى البلاد وكان فى مقدور المستأنفين ومورثهم من قبل الطعن على القانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ أمام المحاكم العادية أو القضاء الإدارى ...» فى حين أن قيام الحق فى الالتجاء إلى القضاء لا يحول دون قيام المانع الذى يقف به سريان التقادم متى تعذر على الدائن المطالبة بحقه، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وهو ما حجب عنه تمحيص دفاع الطاعنين.

(نقض ١٩٩٣/٢/١٦ الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٥٨ قضائية).



٣٣٠- أن تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض تعد من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض إذا استندت في ذلك لأسباب معقولة.  
(نقض ١٩٩٣/٤/١٤ طعن رقم ١٠٤١ لسنة ٥٨ قضائية).

٣٣١- إذ كان الطاعنون قد تمسكوا بأن تلك المبالغ المدفوعة من المطعون ضده والتي يطلب الحكم بردها إنما وقعت عن بصيرة وترو وفاء لما هو مستحق لهم عليه بموجب إيصالات تقدموا بها، وأنه لم يكن قد أكره على هذا الوفاء، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ويسقطه حقه من البحث والتحقيق، وجرى في قضائه على القول بأن الطاعنين عجزوا عن إثبات ما قرروه من تقاضى المطعون ضده لمبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وهم المكلفون بإثبات أنهم يداينونه بهذه المبالغ ودون أن يعرض لدى توافر الشروط التي استلزمها نص الفقرة الثانية من المادة ١٨١ من القانون المدني ويواجه دفاع الطاعنين - الذى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى - فإنه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسييب.

(نقض ١٩٩٣/٢/٩ الطعن رقم ٤٤١٧، ٤٦٣٤ لسنة ٦٠ ق).

٣٣٢- لما كان الطعن بالنقض يقصد به فى واقع الأمر مخاصمة الحكم النهائى بما لازمه أن تكون أسباب الطعن من الحالات الواردة بالمادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات وإن توجه إلى هذا الحكم وكان ما أورده الشركة الطاعنة بهذا السبب ينصب على حكم المحكمين ولا يتضمن تعييباً للحكم المطعون فيه، فإن النعى يكون غير مقبول.  
(نقض ١٩٩٣/٢/٢ الطعن رقم ١٦٤٤ لسنة ٥٦ قضائية).

٣٣٣- أن الحكم المطعون فيه استند فى قضائه بثبوت حالة العته وقت إبرام العقدین المؤرخین... وشيوعها إلى التقرير الطبى فى حين أن هذا

التقرير مؤرخ... وقد جاء خلوا من تحديد تاريخ بدء حالة العته مما يعيبه بمخالفة الثابت بالأوراق.

(نقض ١٩٩٣/١/١٩ طعن رقم ١١١ لسنة ٥٨ قضائية).

٢٣٤- النفات المحكمة عما يقدم لها من مذكرات أو مستندات بعد قفل باب المرافعة فى الدعوى. لا عيب.

(نقض ١٩٨٦/٤/٢٤ طعن رقم ١٥٨ لسنة ٥٢ قضائية).

٢٣٥- ثبوت تزوير محرر معين. لا يدل بذاته على عدم صحة كل محرر آخر لجرد توافقه معه فى التاريخ والمضمون ونسبته إلى ذات الشخص.

(نقض ١٩٨٦/٤/٢٤ طعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ قضائية).

٢٣٦- طلبات الخصوم فى الدعوى. وجوب عدم مجاوزة الحكم لها. مفاده. العبرة بالقدر المطلوب دون التزام بالعناصر التى بنى عليها.

(نقض ١٩٨٦/٥/٨ الطعن رقم ٢٥٢٦، ٢٥٠٨ لسنة ٥٢ قضائية).

٣٣٧- استخلاص الفسخ الضمنى للعقد. استقلال قاضى الموضوع به متى كان سائغا.

(نقض ١٩٨٦/٢/٥ طعن رقم ٩٦٦ لسنة ٥٢ قضائية).

٣٣٨- استخلاص طلب المناقصة القضائية من قبيل فهم الواقع فى الدعوى. دخوله فى سلطة قاضى الموضوع الذى له تقدير كل من الدينين ومدى المنازعة فيه وأثرها عليه.

(نقض ١٩٨٦/٢/٥ طعن رقم ٩٦٦ لسنة ٥٢ قضائية).

٣٣٩- طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة. استقلال محكمة الموضوع بتقدير مدى الجد فيه. الطعن على حكمها بالإخلال بحق الدفاع لتقديرها عدم جدية الطلب. لا محل له.

(نقض ١٩٨٦/١/٢٩ طعن رقم ١٨١٠ لسنة ٥٢ قضائية).

٣٤٠- حظر تداول إقرارات الذمة المالية وشكاوى الكسب غير المشروع وتحقيقاتها أو الاطلاع عليها لغير الجهات التي حددها المشرع. مادة ١٧ قانون ٦٢ لسنة ١٩٧٥. أثره. عدم التزام المحكمة بإجابة طلب ضمها أو الرد عليه. (نقض ١١/٣/١٩٨٦ طعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٥٢ قضائية).

٣٤١- القضاء يسقوط حق الطاعن في الاستئناف. نعيه بالبطالان على الحكم الابتدائي لعدم توقيع على مسودته من أحد أعضاء الدائرة التي أصدرته غير مقبول. (نقض ٦/٣/١٩٨٦ طعن رقم ٤٠٥ لسنة ٥٣ قضائية).

٣٤٢- دفاع الطاعن الذي لا يستند إلى أساس قانوني الصحيح. أو الذي لا يعد دفاعا غير جوهري. إغفال الحكم الرد عليه. لا قصور. (نقض ٩/٢/١٩٨٦ طعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٧/٤/١٩٨٦ طعن رقم ٢٣٣٦ لسنة ٥٢ قضائية).

٣٤٣- انتهاء الحكم إلى نتيجة صحيحة. لا يبطله اشتغال أسبابه على تقارير قانونية خاطئة. محكمة النقض تصحيح التقارير الخاطئة. (نقض ١٥/٤/١٩٨٦ طعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٥٢ قضائية).

٣٤٤- الأثر الناقل للاستئناف. نطاقه. عدم نعي الطاعن على الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على دفاع آثاره أو مستند قدمه. النعي بهذا السبب على قضاء الحكم الابتدائي غير مقبول. (نقض ٨/٥/١٩٨٦ طعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٣ قضائية).

٣٤٥- أنه وإن كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى إلا أن مناط ذلك ألا يعتمد على واقعة بغير سند لها. لما كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن نازع في صحة حجز العقار تأسيسا على أنه لم يعلن بالتنبيه بالأداء والإنذار بالحجز إلا أن محكمة الاستئناف أسست قضاءها برفض الدعوى على ما استخلصته من

البيانات الواردة على وجه حافظة مستندات كانت مقدمة من مصلحة الضرائب لمحكمة أول درجة من أن الإعلان بالأداء والتنبيه بالحجز قد تم صحيحاً، ولما كانت تلك البيانات لا تغنى في مقام الإثبات عن المستندات التي نقلت عنها، وكان الثابت أن تلك المستندات قد سحبت من ملف الدعوى قبل صدور الحكم الابتدائي وبقيت كذلك حتى صدور الحكم الاستثنائي فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

(نقض ١٩٨٦/٢/٢٤ طعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥١ قضائية).

٣٤٦- لا يجوز للقاضي الانحراف عن عبارات العقد الواضحة. المقصود بالوضوح. حمل عبارات العقد على معنى يخالف ظاهرها دون تبرير.

(نقض ١٩٨٥/٢/٤ طعن رقم ١٣٣ لسنة ٥١ قضائية).

٣٤٧- إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بإلزام الطاعن بمبلغ معين على سند من أنه يمثل قيمة العربون الثابتة في العقد المبرم بينه وبين المطعون ضدها ومثله طبقاً لنص المادة ١٠٣ مدنى وعدم إشارته إلى أى مستند آخر. ثبوت أن قيمة العربون الواردة في هذا العقد لا تقل عن المبلغ الذى أخذ به الحكم. مخالفة للثابت بالأوراق وقصور.

(نقض ١٩٨٥/٢/١٨ طعن رقم ١٠٤٦ لسنة ٤٩ قضائية).

٣٤٨- تكييف محكمة الموضوع الدعوى بما تتبينه من وقائعها وإنزال الوصف الصحيح فى القانون عليها. شرطه. تقيدها بالوقائع والطلبات المطروحة عليها. إقامة المطعون ضده الثانى للدعوى ضد الأول بطلب إلزامه بمبلغ معين، ثم اختصام الطاعنين والمطعون ضدها الثالثة لإلزامهم المطعون ضده الأول بهذا المبلغ بطريق التضامن والتضام. تحصيل

الحكم المطعون فيه هذا الطلب بأنها دعوى ضمان فرعية وإلزامهم بما قضى به على المطعون ضده الأول. خطأ.

(نقض ١٩٨٥/٣/٢٥ الطعون أرقام ٥٢٣، ١٤٧٤، ١٤٩٨ لسنة ٥٣ قضائية).

٣٤٩- ثبت تعديل الطاعة طلباتها إلى مبلغ معين أثناء سير الخصومة. قضاء الحكم المطعون فيه بالمبلغ الوارد فى صحيفة الدعوى على سند من أن طلبات الطاعة كانت مقصورة عليه مخالفة للثابت فى الأوراق. (نقض ١٩٨٥/٣/٢٥ طعن رقم ١٦٨١ لسنة ٥٠ قضائية).

٣٥٠- النعى الموجه من الطاعن بالنقض إلى الحكم الابتدائى. غير مقبول.

(نقض ١٩٨٥/٤/٢٩ طعن رقم ٧٤٤ لسنة ٥٠ قضائية).

٣٥١- طلب نقض الحكم الاستثنائى والحكم الابتدائى. عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم الابتدائى. للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام.

(نقض ١٩٨٥/٤/٢٢ طعن رقم ٩٩٦ لسنة ٥٠ قضائية).

٣٥٢- الطعن بالنقض. المقصود به مخاصمة الحكم النهائى. حالاته. بيانها على سبيل الحصر فى المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ مرافعات. أحكام محكمة النقض بمنأى عن أى طعن. الاستثناء. قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد قضائاتها. م ١٤٧ من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٨٣/١/٢٣ طعن رقم ١٩٤٣ لسنة ٤٩ قضائية).

٣٥٣- القضاء بإعادة العامل واستحقاقه للتعويض عن الفصل استنادا إلى الحكم ببراءته من تهمة الاختلاس لعدم كفاية الأدلة. خطأ. علة ذلك. استقلال المسئوليتين الجنائية والتأديبية.

(نقض ١٩٨٣/٦/٢٠ طعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٢ قضائية).

٣٥٤- متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف فإنه يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانونا، ولما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأييد حكم إيقاع البيع وطعن فيه بالخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره، فإن الطعن فيه يكون جائزا.  
(نقض ١٩٨٠/٤/١٠ سنة ٣١ الجزء الأول ص ١٠٥٦).

٣٥٥- أنه وإن كان قبول مذكرات أو أوراق من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم عليها جزاؤه البطالان، إلا أن هذا البطالان لا يصلح سببا للطعن بالنقض وفقا لنص المادة ٢٤٨/٣ من قانون المرافعات إلا إذا كان من شأنه التأثير فى الحكم، وإذا كان الطاعن لم يبين فى سبب النعى ما احتوته مذكرة الهيئة المطعون ضدها الأولى من دفاع حرم من مناقشته، وكان له أثر فى الحكم المطعون فيه. فإن نعيه يكون قاصر البيان وغير مقبول أمام هذه المحكمة.  
(نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ سنة ٣١ الجزء الأول ص ٩٦٠).

٣٥٦- مفاد النص فى الفقرة الأولى من المادة ١١٥ من قانون الإثبات على أنه «لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فى واقعة مخالفة للنظام العام»، وهو نص منقول عن صدر المادة ٤١١ من القانون المدنى الملغاة ضمن الباب السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من هذا القانون بما نص عليه فى المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية، ولم يكن له مقابل فى القانون القديم أن الشارع - وعلى ما يؤخذ من مذكرة المشروع التمهيدي للقانون المدنى - قد أقر الفقه والقضاء على ما قيد به نطاق تطبيق اليمين الحاسمة ومنه ما رجع فى القضاء المصرى من عدم جواز التحليف على واقعة تكون جريمة جنائية تأسيسا على أنه لا يصح أن يكون النكول عن اليمين دليلا

على ارتكاب الجريمة ولا يجوز إحراج مركز الخصم وتحليفه مدنيا على ما لا يجوز التحليف عليه جنائيا، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الادعاء بتزوير عقد التخارج على دعامة واحدة هي أن الطاعن وجه يمينا حاسمة في واقعة اختلاس توقيعه على بياض فحلفتها المطعون ضدها، وكان اختلاس التوقيع على بياض جريمة مأخوذة بعقوبة التزوير في الأوراق العرفية وهي عقوبة الحبس مع الشغل طبقا للمادتان ٢١٥، ٢٤٠ من قانون العقوبات - لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فيها، فإن الحكم يكون قد أقام قضاؤه على سند من إجراء باطل وقع على خلاف القانون مما يحيز الطعن عليه بالنقض ويوجب نقضه وإلغاء ما كان أساسا له من أحكام وأعمال لاحقة.

(نقض ١٢/٣/ ١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الأول ص ٧٩٠).

٣٥٧ - إذا كان نقض الحكم لا يحقق سوى مصلحة نظرية محضة لأن الطاعن استأنف الحكم بعدم جواز المعارضة - الصادر في دعوى أحوال شخصية - وهو حكم لا يجوز استئنافه بحيث إذا نقضت المحكمة الحكم - لقضائها باعتبار الاستئناف كأن لم يكن خلاف القانون - وأحالت القضية لمحكمة الاستئناف، فإن قضاؤها فيه يكون بعدم جواز الاستئناف بما لايفيد الطاعن ومن ثم يكون الطعن غير منتج.

(نقض ١٦/١/ ١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الأول ص ١٨٢).

٣٥٨ - صدور الحكم صحيحا. امتناع بحث أسباب العوار فيه إلا عن طريق الطعن المناسب. إهداره بإقامة دعوى بطلان أصلية أو الدفع به في دعوى أخرى لا يكون إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية وانعقاد الخصومة بين طرفيها لا يكون إلا بإعلانها للمدعى عليه. صدور الحكم ضد من لم يعلن بالصحيفة. أثره. بطلان الحكم.

(نقض ١١/٦/ ١٩٨٣ طعن رقم ٤٠٨ لسنة ٥٠ قضائية).

- ٣٥٩ - الحكم المعدوم. ماهيته. بطلان الإجراءات السابقة على الحكم لا تعدمه مادام متكامل الشكل بنفسه.
- (نقض ١٩٨٣/١١/٦ طعن رقم ٤٠٨ لسنة ٥٠ قضائية).
- ٣٦٠ - قبول الطاعن للحكم الابتدائي. تأييد الحكم فى الاستئناف. طعنه بالنقض غير مقبول.
- (نقض ١٩٨٣/٥/١٩ طعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٩ قضائية).
- ٣٦١ - وفاة أحد الخصوم فى نزاع قابل للتجزئة أثناء تداوله بالاستئناف. أثره. بطلان الطعن بالنسبة له فقط.
- (نقض ١٩٨٣/٦/١٤ الطعون أرقام ١١٨٢، ١٤٢٢، ١٤٩٩، لسنة ٥٢ قضائية).
- ٣٦٢ - استخلاص توافر الصفة فى الدعوى. استقلال محكمة الموضوع به متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة.
- (نقض ١٩٨٣/١٠/٢٦ طعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٤٩ قضائية).
- ٣٦٣ - تقديم مستندات مؤثرة فى الدعوى مع التمسك بدلائلها. التفات الحكم عن التحدث عنها كلها أو بعضها وعدم اطلاعه عليها. قصور.
- (نقض ١٩٨٣/٦/٢١ طعن رقم ٢٥٧١ لسنة ٥٢ قضائية).
- ٣٦٤ - وقف السير فى الدعوى استنادا إلى المادة ١٢٩ مرافعات. جوازى للمحكمة. الطعن فى الحكم بالنقض لعدم استعمال هذه الرخصة غير جائز.
- (نقض ١٩٨٣/٦/١٦ طعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٠ قضائية).
- ٣٦٥ - الربيع. ماهيته طلب صاحب العقار التعويض عن غصبه وعن الانتفاع به. الحكم بالربيع له. لا يعد حكما بما لم يطلبه. علة ذلك.
- (نقض ١٩٨٣/٦/١٦ طعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٠ قضائية).



٣٦٦ - فتح باب المرافعة. المحكمة غير ملزمة بالاستجابة إليه. إغفال الإشارة إليه لا يشكل إخلالا بحق الدفاع.

(نقض ١٩٨٣/٣/٢١ طعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٥ قضائية).

٣٦٧ - استناد الحكم فى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى إلى قابلية الدين للمنازعة بحسب الظاهر من عبارات سنده. شمول الحكم الصادر فى الموضوع بعد ذلك بالنفاذ المعجل لا يثبت على سند غير موجود. لا تناقض.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٦ طعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٨ قضائية).

٣٦٨ - مؤدى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات المعدل بالقانون ١٩٧٦/٧٥ أن المشرع بعد أن اشترط لتوقيع الجزاء المقرر بهذه المادة أن يكون عدم احترام الميعاد راجعا إلى فعل المدعى، وألا يوقع هذا الجزاء إلا بناء على طلب المدعى عليه، جعل الأمر فى توقيع الجزاء بعد ذلك جوازا للمحكمة ومتروكا لمطلق تقديرها فلها رغم توافر الشرطين عدم الحكم به إذا قدرت أن هناك عذرا للمدعى فيما فعله أدى إلى عدم احترام الميعاد، لما كان ذلك فإن المحكمة إذا استعملت سلطتها التقديرية وقضت برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن فلا يجوز الطعن فى حكمها لعدم استعمال الرخصة المخولة لها بتلك المادة.

(نقض ١٩٨١/١/٣١ طعن رقم ٧٣٥ لسنة ٥٠ قضائية، نقض ١٩٧٩/٦/٢٧ طعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٤٨ قضائية).

٣٦٩ - الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يرفع إلا ممن كان طرفا فى الحكم المطعون فيه، ولا يكفى لاعتبار الشخص طرفا فى الحكم أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون أن يختصم فى الاستئناف.

(نقض ١٩٨١/١/١٣ طعن رقم ٦٢ لسنة ٤٧ قضائية، نقض ١٩٧٢/١٢/٥ سنة ٢٣ ص ١٣١٧، نقض ١٩٦٥/١٢/٢٢ سنة ١٦ ص ١٣١٤، نقض ١٩٧٠/٣/٣ سنة ٢١ ص ٣٨٩).

٣٧٠ - قضاء محكمة النقض فى طعن سابق من أحد الخصوم بنقض الحكم المطعون فيه وفى الموضوع برفض الدعوى. الطعن بالنقض من الخصم المحكوم عليه فيها. صيرورته غير مقبول لانتفاء مصلحته فيه.

(نقض ١٩٧٩/٣/١٧ طعن رقم ٨٦ لسنة ٤٧ قضائية).

٣٧١ - قضاء المحكمة الاستئنافية بإلحاق عقد الصلح بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه. عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض. علة ذلك. انحسار الحجة عن هذا القضاء وإن أعطى شكل الأحكام.

(نقض ١٩٨٠/٦/٢٢ طعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٥ قضائية).

٣٧٢ - نطاق الطعن بالنقض لا يتصور أن يتسع لغير الخصومة التى كانت مطروحة على محكمة الموضوع فلا يجوز أن يضمن الطاعن صحيفة طعنه نعيًا يخرج عن نطاق الخصومة المعروضة، كما لا يقبل من المطعون عليه أن يقدم دفعا أو دفاعا يكون من شأنه توسيع هذا النطاق المحدد بما لم يسبق له ابدائه أمام المحكمة المطعون فى حكمها.

(نقض ١٩٧٧/١/١٩ سنة ٢٨ ص ٢٦٨).

٣٧٣ - إيجاب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصى رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية. إجراء شرع لمصلحة ناقص الأهلية. عدم جواز تمسك الخصم الآخر بذلك.

(نقض ١٩٧٦/٢/١٩ سنة ٢٧ ص ٧٤١).

٣٧٤ - الاختصاص فى الطعن بالنقض. عدم توجيه طلبات الخصم ووقوفه موقفا سلبيا من الخصومة دون أن يحكم له أو عليه بشيء. أثره. عدم جواز اختصاصه فى النقض.

(نقض ١٩٨٠/١/١٧ الطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٨ قضائية).

٣٧٥ - طلب نقض الحكم الاستثنائي والحكم الابتدائي. عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم الابتدائي. للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لتعلق الأمر بالنظام العام.

(نقض ١٩٧٨/١٢/١٨ طعن رقم ٩٢٠ لسنة ٤٥ قضائية).

٣٧٦ - جواز التمسك بالدفع بعدم جواز الاستئناف لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه من الأسباب القانونية الصرفة المتعلقة بالنظام العام.

(نقض ١٩٧٦/٤/٢٩ سنة ٢٧ ص ١٠٣٧).

٣٧٧ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول التظلم في أمر الأداء شكلاً. قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء وإعادة الدعوى للفصل في موضوعها. عدم جواز الطعن فيه بالنقض استقلاً.

(نقض ١٩٧٨/٥/٣ طعن رقم ٧٨٧ لسنة ٤٥ قضائية).

٣٧٨ - القضاء استثنائياً للخصم بالفوائد رغم عدم طلبها. ثبوت أن المحكمة قصدت إلى القضاء بها دون طلب. طريق الطعن فيه هو النقض وليس التماس إعادة النظر.

(نقض ١٩٧٨/١/٢٥ طعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٠ قضائية).

٣٧٩ - توجيه دعوى منع التعرض لأحد الخصوم. توجيه المدعى طلباً آخر لخصوم آخرين. نعى الطاعن بإغفال الحكم الفصل في هذا الطلب الأخير. أثره. تحقق مصلحته في اختصاصهم في الطعن بالنقض.

(نقض ١٩٧٩/٤/١٦ طعن ٧١١ لسنة ٤٦ قضائية).

٣٨٠ - إذا كان جواز الطعن في الحكم على استقلال هو مدار البحث أمام محكمة النقض، فإنه يتعين قبول الطعن لبيان حكم القانون في جواز الطعن من عدمه مادام الطاعن ينعى بمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون

بقضائه بعدم جواز الطعن - لرفعه قبل صدور الحكم المنهى للخصومة كلها - فإن الطعن يكون جائزا.

(نقض ١٢/٤/١٩٧٩ طعن ٩٤٣ لسنة ٣٦ قضائية).

٣٨١ - الخطأ المادى فى الحكم . سبيل تصحيحه . عدم صلاحيته سببا للطعن على الحكم بالنقض .

(نقض ١٧/١/١٩٧٩- طعنان رقما ١١، ٣٢ لسنة ٤٦ قضائية )

٣٨٢ - للطاعن أن يرفع طعنا آخر بالنقض عن ذات الحكم ليستدرك ما فاتته فى الطعن الأول . شرطه . أن يكون ميعاد الطعن مازال ممتدا ولا يكون قد سبق الفصل فى الطعن الأول .

(نقض ١٧/١/١٩٧٩- الطعنان رقما ١٦، ٢٦ لسنة ٤٨ قضائية ) .

٣٨٣ - سبب الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الواقعة التى يستند إليها المدعى فى الطلب وهو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية والحجج القانونية التى يستند إليها الخصوم ، لما كان ذلك وكان سبب الدعوى حدده المطعون عليه - المدعى - بما اتضح من أن الطاعنة كانت تنهيا للدخول وأنها أقرت بسبق الاعتداء عليها بإزالة بكارتها قبل الزواج وأنه طالبها بالانفصال فامتنعت دون وجه حق ، فإن ذلك لا يعد إقرارا بصحة الزواج ، لما كان ما تقدم وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد كيف الواقعة المطروحة عليه - دون أن يضيف إليها جديدا - بأنها فى حقيقتها طلب بإبطال الزواج وليست طلبا بالتطليق فإنه لا يجوز الطعن عليه بأنه قد غير سبب الدعوى من تلقاء نفسه وتكون نسبة الخطأ فى تطبيق القانون إليه على غير أساس .

(نقض ١٥/١٢/١٩٧٦- طعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ قضائية)

٣٨٤ - لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها اختصاص من لم يكن طرفا فى الخصومة أمام محكمة الاستئناف.

وإذ كان الثابت أن محكمة الاستئناف لم تفصل في طلب المؤسسة صراحة ولا ضمناً فتظل خارجة عن الخصومة ولا تعتبر طرفاً فيها فإن اختصاصها في الطعن بالنقض يكون غير مقبول .  
( نقض ١٣/٢/١٩٧٧ - طعن ١٠٠ لسنة ٤٠ قضائية ) .

٣٨٥ - لا قضاء إلا في خصومة ولا خصومة بغير دعوى يقيمها مدعيها ويحدد طلباته فيها حسبما يجرى به نص المادة ٦٣ من قانون المرافعات ، من أجل ذلك كان التزام المحكمة بما يطلبه الخصوم أمراً نابعا من طبيعة وظيفة القضاء بوصفه احتكاماً بين متخاصمين على حق متنازع عليه . فإذا ما خرجت المحكمة عن هذا النطاق ورد حكمها على غير محل وقوع بذلك باطلاً بطلاناً أساسياً ومن ثم مخالفة للنظام العام مخالفة تعلق على سائر ما عداها من صور الخطأ فيما يدخل في نطاق الخصومة المطروحة على المحكمة .

( نقض ٢١/٦/١٩٨٠ - طعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٤٩ قضائية ) .

٣٨٦ - إذ كان ما تثيره الطاعنة بشأن توافر مبدأ ثبوت بالكتابة استناداً إلى قيام مورث المطعون عليهما الأول والثانية بتحرير صلب العقد يعتبر سبباً جديداً يخالطه واقع لم يسبق للطاعنة التحدى به أمام محكمة الموضوع ومن ثم لا يجوز إيدأؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( نقض ٢٠/١١/١٩٨٠ - طعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٧ قضائية ) .

٣٨٧ - لما كان التمسك بالقريئة المنصوص عليها في المادة ٩٢٢ من القانون المدني وكذلك الاستناد إلى المادة ١٠٠٢ مدنى هو دفاع يقوم على واقع ينبغي التمسك به أمام محكمة الموضوع لبحثه وتحقيقه، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه خلواً مما يفيد تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، فلا يقبل منه بعد إثارته أمام هذه المحكمة لأول مرة .  
( نقض ١٦/١٢/١٩٨٠ طعن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٦ قضائية ) ..

٣٨٨- إذ كانت الطاعة لم تقرر أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بالبطلان الناشئ عن تقديم المطعون عليهم لمحكمة أول درجة خلال فترة حجز الدعوى للحكم صورة رسمية من العقد الذى يستندون إليه فى ثبوت ملكيتهم دون أن تعلن أو تتمكن من الاطلاع على ذلك المستند الذى أسس الحكم قضاءه عليه ولم تقدم ما يدل على تمسكها به ومن ثم لا يقبل منها إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٢/١١/١٩٨٠ طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٤ قضائية).

٣٨٩- إذ لم يثبت من الأوراق أن الطاعة - المالكة - تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المضرور كان تابعا للمطعون عليها الأخيرة - المستأجرة - التى تربطها بها علاقة إجارية وأن مسئوليتها كذلك تكون عقدية وليست تقصيرية، ومن ثم لا يقبل منها التحدى بهذا الدفاع الذى يخالطه واقع لأول مرة أمام محكمة النقض.

دعوى التعويض. تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه. خضوعه لرقابة محكمة النقض. استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية من سلطة محكمة الموضوع.

(نقض ١٢/٢/١٩٨٠ طعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ قضائية).

٣٩٠ - لما كان التحدى بانقضاء مصلحة الطاعن فى التدخل وبالتالى بالظعن هو دفاع يقوم على واقع لم يسبق طرحه أمام محكمة الموضوع ومن ثم لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٢/١٨/١٩٨٠ طعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٩ قضائية).

٣٩١ - انتهاء الحكم بأسباب سائغة إلى أن عقد النزاع هو بيع بات غير صورى. نعى الطاعن بإغفال دفاعه بشأن رجوع المورث - البائع - عن وصيته - جدل موضوعى. عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض.

(نقض ١٢/٢٣/١٩٨٠ طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٩ قضائية).

٣٩٢- لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطرد للغصب على أن الاستفادة من تقرير الخبير أن واضح اليد على العين هي والدة المطعون عليه التي تصرف فيه بالبيع لحفيدتها، وأن المطعون عليه ليس خصما حقيقيا في الدعوى في حين أن الثابت من هذا التقرير - والذى أخذ به الحكم المطعون فيه - أن مسطح الأرض موضوع النزاع في وضع يد وحيازة كل من المطعون عليه والدة وأبنتيه وذلك ببناء منزل عليه والإقامة به، لما كان ذلك فإن الحكم في تقرير آنف الذكر يكون قد شابه التناقض وخالف الثابت في الأوراق دون أن يبرر هذه المخالفة بما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيقه للقانون مما يستوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٧ طعن رقم ٣١٣ لسنة ٤٧ قضائية).

٣٩٣ - الاختصاص في الطعن بالنقض. شرطه. ثبوت أن الشخص المعنوي المختص في الطعن هو بذاته السابق اختصاصه في الاستئناف. لا محل للنعي بعدم قبول الطعن.

(نقض ١٩٨١/٢/١٥ طعن رقم ٧٨ لسنة ٤٦ قضائية).

٣٩٤- تمسك الطاعن أمام الخبير بانتفاء علاقة التبعية بينه وبين من سلم إليه مبلغ النزاع. إغفال الحكم الرد عليه. قصور.

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ طعن رقم ٦١٧ لسنة ٤٧ قضائية).

٣٩٥- المناط في اتخاذ الحكم من تقرير الخبير دليلا في الدعوى أن يكون قد صدر حكم بنبذ الخبير وبإشهر مأموريته بين خصوم ممثلين فيها، وذلك تمكينا لهم من إبداء دفاعهم وتحقيق الغرض من إجراء الإثبات. ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي - الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه - أنه أسس قضاءه بإلزام الطاعنة بالمبلغ المحكوم به على هذا التقرير وحده ولم تكن الشركة الطاعنة مختصة فيها وقت

ندب الخبير وتقديم تقريره، ومن ثم لا تحتاج الطاعة بهذا التقرير وإذ خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٩٨١/١/٢٦ طعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٥ قضائية).

٣٩٦- تكييف الرابطة بين الخصوم مسألة قانونية لا يجوز للخبير التطرق إليها ولا للمحكمة النزول عنها. وصف الخبير للعلاقة بين الخصوم بأنها تأجير من الباطن وليست مشاركة في الاستغلال. اعتداد المحكمة بالتقدير دون أن تعرض صراحة بأسباب مستقلة لتكييف العلاقة. قصور وخطأ.

(نقض ١٩٨٠/١٢/١٣ طعن رقم ٦٩ لسنة ٥٠ قضائية).

٣٩٧- استناد المؤجرة في دعواها بالإخلاء إلى التغيير في وجه استعمال العين المؤجرة من مسكن إلى عيادة. إقامة الحكم في قضائه برفض الدعوى على انتفاء الضرر من جراء التغيير المادي. خطأ في فهم الواقع القانوني وقصور.

(نقض ١٩٨١/١/٢٤ طعن رقم ١٠٠٧ لسنة ٤٧ قضائية).

٣٩٨- الحكم برفض دعوى الربيع عن كامل المدة دون مناقشة الدلالة المستفادة من المستند المطروح بشأن استحقاق الربيع عن جزء من هذه المدة ودون بيان سبب الرفض. قصور في التسيب وفساد في الاستدلال.

(نقض ١٩٨٣/١١/٢١ طعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٩ قضائية)

٣٩٩- انتهاء الحكم بأسباب سائغة إلى ثبوت عدم تنفيذ الطاعة لالتزاماتها المترتبة على العقد. النحى بإغفاله تكييف العقد. غير منتج.

(نقض ١٩٨٣/١٢/١٩ طعن رقم ٨٣٦ لسنة ٥٢ قضائية).

٤٠٠- ليس للمحكمة في المواد المدنية أن تغير من تلقاء نفسها ودون طلب سبب الدعوى أو تضيف إليه سبباً جديداً. رفع الدعوى بطلب



التعويض على أساس المسؤولية العقدية. النعى على الحكم الصادر بنفيها بأنه لم يتطرق لبحث المسؤولية التقصيرية، نعى على غير أساس.

(نقض ١٩٨٣/٣/٧ طعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٠ قضائية، نقض ١٩٨٦/٥/٢٦ طعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٥٥ قضائية).

٤٠١ - البطالان الناشء عن عدم إخبار النيابة العامة بالدعوى الخاصة بالقصر نسبي. عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض. (نقض ١٩٨٢/٦/٣٠ طعن رقم ٧١٦ لسنة ٤٧ قضائية).

٤٠٢ - غموض منطوق الحكم أو إبهامه لا يؤدي إلى بطلان الحكم. عدم جواز الطعن فيه بالنقض. سبيل تدارك ما أصابه. الرجوع لذات المحكمة لتفسير ما وقع من غموض أو إبهام. م ١٩٢ مرافعات. (نقض ١٩٨٢/٥/٦ طعن رقم ٦٤٩ لسنة ٤٨ قضائية).

٤٠٣ - إن تنحى القاضي عن نظر الدعوى طبقاً للمواد ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠ من قانون المرافعات لا يكون إلا عند رده من أحد الخصوم بسبب من الأسباب المنصوص عليها في القانون أو إلا إذا كان هو قد رأى أنه لا يستطيع الحكم في الدعوى بغير ميل. وكانت الطاعة لم تتخذ الطريق القانوني لرد رئيس الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، وكان رئيس الدائرة من جهة أخرى لم ير سبباً لتنحيه عن نظر الدعوى، فإنه لا يجوز للطاعة - حتى ولو كان هناك ما يقتضى عدم اشتراك رئيس الدائرة في الحكم - أن تطعن لدى محكمة النقض ببطلان الحكم، ويكون النعى بهذا السبب في غير محله. (نقض ١٩٨٣/١/٣١ طعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٨ قضائية).

٤٠٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يقبل من الطاعن تعيب الحكم المطعون فيه بسبب إغفاله دفاعاً لم يقدم منه وإنما قدم من خصمه في الدعوى الذى قضى الحكم لمصلحته، وكان التحدى بعدم ترك المطعون ضده الأول للشقة قد ورد في دفاع المطعون ضدهم دون الطاعن، فإنه لذلك لا يقبل منه تعيب الحكم المطعون فيه لهذا السبب.

(نقض ١٩٨١/٥/٩ طعن رقم ٦٤٤ لسنة ٤٦ قضائية)

٤٠٥ - سبب الدعوى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هو الواقعة التى يستمد منها المدعى الحق فى الطلب. ولئن كان مؤدى المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع أنزل التأجير من الباطن والتنازل عن الإيجار وترك العين المؤجرة منزلة واحدة، وأجاز للمؤجر طلب إخلاء المستأجر إذا قام أى من هذه الأسباب وكانت الواقعة المطروحة أمام محكمة أول درجة على ما أثبت الحكم المطعون فيه هو طلب إخلاء الطاعن - المستأجر الأصيل - والمطعون عليه الثانى - المستأجر من الباطن - من شقة النزاع استناداً إلى تأجير الأول للثانى لها من الباطن بالمخالفة لشروط عقد الإيجار وأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وكان الاستئناف وفقاً لنص المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات ينقل الدعوى بحالتها إلى المحكمة الاستئنافية بما سبق أن أباده الخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى من أوجه دفاع ودفع فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه بالإخلاء على ترك الطاعن - المستأجر الأصيل - للعين المؤجرة دون أن يستند المطعون عليه الأول - المؤجر - لهذا السبب يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون. (نقض ١٩٧٩/١٢/٢٦ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٤٠٠).

٤٠٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد ركن فى قضائه بمسائلة الشركة الطاعنة على مخالفتها للأصول المتبعة والاسس الحسابية السليمة بإغفالها وإسقاطها المدة من ١٩٦٧/٧/١ حتى ١٩٦٧/٧/٩ من عملية جرد عهدة المطعون ضده، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده قد ركن فى دعواه إلى تسرع الطاعنة فى الإبلاغ ضده دون تحوط ولم ينع عليها بمخالفة الاسس الحسابية السليمة فى عملية جرد عهده فإن الحكم المطعون فيه إذ ركن فى قضائه إلى تلك الواقعة يكون قد أخطأ فى القانون ذلك أنه - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ليس لمحكمة الموضوع إقامة المسؤولية التقصيرية على خطأ لم يدعه المدعى متى كان أساسها خطأ يجب إثباته إذ أن عبء إثبات الخطأ يقع فى هذه الحالة على عاتق المدعى المضرور. (نقض ١٩٧٩/٤/٣٠ سنة ٣٠ العدد الثانى ص ٢٣٦).

٤٠٧ - إذ كان النعى وإن لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع إلا أنه متعلق بسبب قانوني مصدره نصوص الاتفاقية الدولية الخاصة بالاستيراد المؤقت للسيارات سنة ١٩٥٤ وكانت عناصره الموضوعية مطروحة على المحكمة ومن ثم يجوز للطاعن إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٢ طعن رقم ٦٦ لسنة ٤٨ قضائية).

٤٠٨ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه - المستأجر - قد حدد طلباته في الدعوى بتخفيض أجرة العين المؤجرة منه إلى ٣١٠ قروش شهريا، فإنه بذلك يكون قد حدد نطاق الخصومة بينه وبين الطاعن - المؤجر - بما لا يجيز للمحكمة الخروج عليها أيا كان مبلغ تعلق قواعد تحديد أجرة الأماكن المؤجرة بالنظام العام. ولما كان الحكم المطعون فيه قد حاد عن هذا النهج في قضائه - بتخفيض الأجرة إلى مبلغ ١٧٦ قرشاً - بمقولة أن اعتبارات النظام العام تعلق على اعتبارات الحكم بما يطلبه أو لا يطلبه الخصوم فإنه يكون قد أخطأ.

(نقض ١٩٨٠/٦/٢١ طعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٤٩ قضائية).

٤٠٩ - لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يتعين على الحكم المثبت للتملك بالتقادم الطويل أن يعرض لشروط وضع اليد وهي أن يكون مقترنا بنية التملك ومستمرًا وهادئًا وظاهراً فيبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تؤدي إلى توافرها بحيث يبين منه أنه تحقق من وجودها. لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على مجرد القول بأنه تبين من تقرير الخبير أن الطاعنين أو مورثهم يضعون اليد على أطيان النزاع وأن المطعون ضدهم قد كسبوا الملكية بوضع يدهم عليها مدة تزيد على خمس عشرة سنة وكان تقرير الخبير الذي أشار إليه الحكم المطعون فيه قد جاء قاصراً على ما أورده

من أن أطيان النزاع تدخل ضمن الأطيان موضوع الإقرار المؤرخ ١٩٠٧/١٢/٢٨ وأنها فى وضع يد المطعون ضدهم دون أن يتصدى لتحقيق ذلك للوقوف على واقع الأمر فيه من حيث سببه ومدته وشروطه ولذا كان الخبير قد التزم فى ذلك حدود المهمة التى كلفته بها المحكمة وأغفل الحكم المطعون فيه بدوره بحث الشروط اللازمة لكسب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة والتحقق من مدى توافرها فى جانب المطعون ضدهم على نحو ما سلف بيانه وهو ما يعيبه بالقصور فى التسبيب ويستوجب نقضه لهذا السبب.

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٢ طعن رقم ٢٦٩ لسنة ٤٠ قضائية).

٤١٠ - متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف فإنه يجوز - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - الطعن فيه بالنقض لأحد الأسباب المقررة قانونا، ولما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف وتأييد حكم إيقاع البيع وطعن فيه للخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره، فإن الطعن فيه يكون جائزا.

(نقض ١٩٨٠/٤/١٠ سنة ٣١ العدد الأول ص ١٠٥٦).

٤١١ - النعى على أسباب الحكم الابتدائى التى لم يأخذ بها الحكم المطعون فيه. غير مقبول.

(نقض ١٩٨٣/٥/٢٢ طعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٨ قضائية).

٤١٢ - انتهاء الحكم المطعون فيه بأسباب سائغة إلى رفض دعوى الطاعن. النعى عليه بأنه كيف دعواه بأنها منازعة فى قواعد التوصيف والتسكين غير منتج.

(نقض ١٩٨٣/٥/٢٢ طعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٨ قضائية).

٤١٣ - اعتقال العامل قوة قاهرة تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا. أثره. وقوف العقد مؤقتا دون انفساخه. علة ذلك. القضاء برفض دعوى

التعويض عن الفصل التعسفى استنادا إلى أن اعتقال العامل وانقطاعه عن العمل مرجعه تصرفات العامل نفسه. خطأ فى القانون.  
(نقض ١١/٤/١٩٨٣ طعن رقم ٤٨٠ لسنة ٣٩ قضائية).

٤١٤ - إقامة الحكم قضاءه برفض دعوى الطاعنة على واقعة الاستقالة دون التثبيت من سبق وجود محرر الاستقالة وصحته ثم فقده لسبب أجنبى. قصور يبطل الحكم.  
(نقض ٢٨/٣/١٩٨٣ طعن رقم ٦٠٣ لسنة ٤٠ قضائية).

٤١٥ - إذا كان ما أبدته الطاعنات من نعى بالوجه الأول من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه لقضائه بسقوط حقهم فى التمسك ببطان إجراءات التنفيذ - بفرض صحته - لا يحقق لهم سوى مصلحة نظرية فإنها - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - لا تكفى لنقض الحكم.  
(نقض ٢٩/١٢/١٩٨٣ طعن رقم ١٨ لسنة ٤٩ قضائية).

٤١٦ - انتهاء الحكم فى قضائه إلى النتيجة الصحيحة. اشتغال أسبابه على أخطاء قانونية لا يبطله. لمحكمة النقض تصحيح هذه الأسباب دون أن تنقضه.  
(نقض ١٣/١١/١٩٨٣ طعن رقم ٦٦ لسنة ٥٥ قضائية).

٤١٧ - إشارة الحكم فى أسبابه إلى تعويض الدفعة الواحدة دون أن يكون لازما للفصل فى الدعوى. تقرير زائد. فاقد الأثر. مناطه الحجية. علة ذلك. الطعن فى الحكم للخطأ فيه غير جائز.  
(نقض ٢١/١١/١٩٨٣ طعن رقم ١٠٣٧ لسنة ٤٩ قضائية)

٤١٨ - استناد الحكم فى قضائه للمطعون ضده بمقابل التهجير إلى قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٩ دون أن تتوفر فيه شروط استحقاق هذا المقابل. خطأ فى القانون. علة ذلك.  
(نقض ٥/١٢/١٩٨٣ طعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٣ قضائية).

٤١٩ - القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن. النعى بالبطلان على الحكم الابتدائي. غير مقبول. علة ذلك.

(نقض ١٩٨٣/١٢/١١ طعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٨ قضائية).

٤٢٠ - قضاء الحكم بسقوط حق الطاعن في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وعدم تحقق حالة من الحالات التي نصت عليها المادة ٢٢٨ مرافعات. صحيح النعى عليه فيما تزيد فيه من أن مرض الطاعن لا يعتبر قوة قاهرة لوقف ميعاد الاستئناف غير منتج.

(نقض ١٩٨٣/٥/٨ طعن رقم ١٣٦٦ لسنة ٤٨ قضائية).

٤٢١ - قضاء المحكمة الابتدائية بأحقية العامل لمكافحة الإنتاج مع ندب خبير لحساب الفروق المستحقة. عدم جواز الطعن فيه على استقلال. علة ذلك. استئنائه مع الحكم المنهى للخصومة. مؤداه. اعتبار الحكم الاول مستأنفا في الميعاد. القضاء بسقوط الحق في الاستئناف. خطأ في القانون وقصور.

(نقض ١٩٨٣/٥/٣٠ طعن رقم ٨٥٠ لسنة ٤٨ قضائية).

٤٢٢ - إبرام الطاعن عقد العمل بصفته نائبا عن الجمعية التعاونية. أثره. انصراف كافة آثار العقد إلى هذه الجمعية. استخلاص الحكم المطعون فيه من تعهد المطعون ضده بالعمل في أية جهة يحددها البنك أو الجمعية توافر علاقة العمل بينه وبين البنك الطاعن ومن ثم أحقيته في ضم هذه المدة. خطأ في القانون وقصور. في التسبيب.

(نقض ١٩٨٣/٣/١٤ طعن رقم ٣٧٦ لسنة ٥٢ قضائية).

٤٢٣ - النعى على الحكم بخطأ مادي لم يتطرق إلى الأساس الذي أقام عليه الحكم قضاؤه. نعى غير منتج.

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٧ طعن رقم ١٣٩٩ لسنة ٤٨ قضائية).

٤٢٤ - عدم إخطار الخصم بإيداع تقرير الخبير. إطلاع الخصم على التقرير والتمسك به سنداً فى الدعوى. نعى غير منتج.  
(نقض ١٩٨٣/٣/٢٠ طعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٤٨ قضائية).

٤٢٥ - قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدفع المبدئى من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بعدم قبول الدعوى على سند من أن المطعون ضده ليس صاحب عمل وأن الدعوى فى حقيقتها براءة ذمة خطأ فى القانون.  
(نقض ١٩٨٣/٢/٢١ طعن رقم ٦٧٥ لسنة ٤٧ قضائية).

٤٢٦ - قضاء الحكم باعتبار البديل حقاً للمطعون ضده رغم إلغائه قبل ذلك باللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ دون استظهار الغرض من تقريره لمعرفة ما إذا كان يعتبر جزءاً من الأجر لتقرير الأثر القانونى المترتب على ذلك. خطأ فى القانون وقصور فى التسبيب.  
(نقض ١٩٨٣/٢/٢١ طعن رقم ١١١١ لسنة ٤٧ قضائية).

٤٢٧ - إذ كان الثابت من المستندات المقدمة من الطاعنين بملف الطعن أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بدرجيتها بدفاع مؤداه أن الرابطة القانونية بينهم وبين آخر هى مشاركة فى استقلال وإدارة جزء من الورشة المقامة على أرض النزاع وأن هذه المشاركة لا تعد تأجيراً من الباطن، وكان الحكم المطعون فيه قد استمد فى النتيجة التى خلص إليها على ما ساقه الخبير فى تقريره للتدليل على أن التصرف القانونى الذى أجراه الطاعن الأول وهو تأجير من الباطن وأن عقد الشركة المقدم هو ضرورى ورتب الحكم على ذلك قضاءه بفسخ العقد حالة أن وصف الرابطة بين الخصوم وإسباغ التكييف القانونى عليها - وهى مسألة قانونية بحثت - فلا يجوز للخبير أن يتطرق إليها ولا للمحكمة أن تنزل عنها لأنها ولايتها وحدها، هذا إلى أن الحكم لم يتناول دفاع الطاعنين بالبحث والتحصيل ولم يورد أسباباً تكفى لحمل ما انتهى إليه من رفض

ما تحتاجوا به رغم أن مثل هذا الدفاع لو صح فإنه يؤثر فى النتيجة ويتغير به وجه الرأى مما مقتضاه أن تواجهه محكمة الموضوع صراحة وتقرّد أسبابا للرد عليه ولا يكفى فى ذلك أخذها بما أورده الخبير فى هذا الصدد، إذ لا غناء عن أن تقول هى كلمتها فى شأنه وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عما أثاره الطاعنون من دفاع جوهرى فإنه يكون مشوبا بالقصور فى التسبب جره إلى خطأ فى تطبيق القانون.  
(نقض ١٢/١٣/١٩٨٠ طعن رقم ٩٩ لسنة ٥٠ قضائية).

٤٢٨ - إذ كانت المحكمة قد انتهت إلى عدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الثالث والمطعون ضدها الرابعة، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لعدم إعلانهما بصحيفة الاستئناف - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج.

(نقض ١٩/١١/١٩٨١ طعن رقم ٢٧١ لسنة ٤٧ قضائية)

٤٢٩ - إذ كان المطعون ضده أقام الدعوى بصفته الشخصية مستندا إلى عقد الإيجار المؤرخ ١/١١/١٩٦١ الصادر إليه بصفته رئيسا للجمعية التعاونية الزراعية بناحية ناي مركز قليوب وكان البين من الأوراق أن صفته هذه قد زالت منذ سنة ١٩٦٣ وكان الثابت كذلك أن الجمعية المستأجرة أنهت هذه العلاقة الإيجارية بينها وبين الهيئة المؤجرة، فإن الحكم المطعون فيه. إذ قضى برفض الدفع المبدئى من الطاعنين بانتفاء صفة المطعون ضده فى رفع الدعوى على سند من أنه حل محله الجمعية المستأجرة رغم خلو الأوراق من أى دليل على ذلك فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه الفساد فى الاستدلال والقصور.

(نقض ١٨/١١/١٩٨٢ طعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٥١ قضائية)

٤٣٠ - إذ خلص الحكم إلى أن عقد استئجار المستأجرة الأصلية قد انتهى بتركها العين بنية عدم العودة إليها، وبالتالي انتهاء عقود الإيجار



من الباطن التي تستند إليها، إذ كان ذلك وكان الثابت بالشهادة المؤرخة ١٩٨٠/١١/٢٧ الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية أن..... من مواليد سنة ١٩٤٩ كانت مصرية و غادرت البلاد بتاريخ ١٩٧٠/١٠/١٩ وأسقطت عنها الجنسية بالقرار رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٢ فى ١٦/١/١٩٧٢.... إلخ وفى البند الثالث من هذه الشهادة ورد التحفظ الآتى: «نأمل التحقق من أن البيانات عاليه تخص السيدة المقصودة». وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قطع بأن البيانات الواردة بالشهادة سائلة الذكر خاصة بالمستأجرة الأصلية وأقام قضاءه بانتهاء العقد على هذا الأساس رغم التحفظ الوارد بالشهادة والذي يشكك فى أن ما ورد بها من بيانات ليس خاصا بالمستأجرة الأصلية بطريق الجزم بل قد تكون خاصة بأخرى غيرها فإنه يكون قد شابه فساد فى الاستدلال.

(نقض ١٩٨٢/٣/١٠ طعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥١ قضائية).

٤٣١ - إذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعن أبدى فى مذكرته أمام محكمة الموضوع اعتراضاته على تقرير الخبير ومن بينها أن البناء على جزء من الممر الخاص لا يشكل اعتداء على خط التنظيم. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بفسخ عقد الإيجار وبإخلاء الطاعن من العين المؤجرة على ما أورده فى مدوناته من أن «الثابت للمحكمة من تقرير مكتب الخبراء المقدم أمام محكمة الدرجة الأولى والذي لم يوجه إليه مطعن ما يمكن تحقيقه أن المستأنف ضده مستأجر عين النزاع أضاف مساحة جديدة بمسطح ٠,٨٥ متر مربع للعين المؤجرة استقطعها من الممر الخاص أمام تلك العين وأصبح عرض الممر ١٥٠ سم وفى هذا تعد على خط التنظيم مما يوقع المؤجر تحت طائلة القانون....» وكان البين من تقرير مكتب الخبراء أنه لم يوضح أساس ما قرره من أن البناء على جزء من الممر الخاص يعتبر تعديا على خط التنظيم مما يوقع المطعون عليه المؤجر

تحت طائلة القانون، ومن ثم فإن أسباب الحكم المطعون فيه وأسباب تقرير مكتب الخبراء الذي اعتمده لم تتضمن الرد على دفاع الطاعن - ومؤداه انتفاء وقوع ضرر للمطعون عليه من البناء على جزء من الممر الخاص - وهو دفاع جوهري قد يتغير به الرأى فى الدعوى مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسبيب.

(نقض ١٠/٣/١٩٨٢ طعن رقم ١٤١٧ لسنة ٥١ قضائية)

٤٣٢ - الخصومة فى الاستئناف تعتبر بالنظر إلى إجراءات رفعها والسير فيها، مستقلة عن الخصومة المطروحة أمام محكمة أول درجة ومتميزة عنها، فما يجرى على إحداها من بطلان أو صحة لا يكون له أثر على الأخرى، ومن ثم فإن النزول عن التمسك بسبب من أسباب بطلان الإعلان الحاصل أمام محكمة أول درجة لا يحول دون تمسك ذى الشأن ببطلان إعلانه بصحيفة الاستئناف. لما كان ذلك، وكانت الطاعنة الثانية قد تمسكت ببطلان إعلانها بصحيفة الاستئناف لحصوله فى مواجهة النيابة رغم وجود موطن معروف لها، وباعتبار الاستئناف كان لم يكن لعدم إعلانها بتلك الصحيفة خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديمها، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض هذا الدفع تأسيساً على أن نزولها أمام محكمة أول درجة عن التمسك ببطلان إعلانها بصحيفة افتتاح الدعوى الحاصل فى مواجهة النيابة، يحول بينها وبين العودة إلى التمسك ببطلان إعلانها بصحيفة الاستئناف الحاصل بذات الطريق، وحجب نفسه عن بحث صحة هذا الإعلان أو بطلانه، فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب مما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

(نقض ٢٣/٤/١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الأول ص ١١٩٠).

٤٣٣ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الثابت بالشكوى الإدارية المقدمة صورتها من الطاعن أنه يدعى أنه استأجر من المطعون

عليه الثانى الشقة محل النزاع ولم يثبت بالعقد أنه صدر من المطعون عليه المذكور بصفته وكيلًا عن مالكتى العقار ولا يكفى لقيام وكالته أنه ابن لإحدهما واستند لهذا فى القضاء بطرد الطاعن وكان هذا الذى أورده الحكم من نفى وكالة المطعون عليه الثانى لأنها لم تذكر فى عقد الإيجار ولأن مجرد بنوته لإحدى المالكتين لا تتوافر بها الوكالة لا يكفى لحمل قضائه فى هذا الشأن لأن الوكيل يجوز أن يكون مسخرًا فلا يكشف عن صفته فى العقود التى يبرمها ومع ذلك تنفذ هذه العقود ويضاف أثرها للموكل فى الحاليتين المنصوص عليهما فى المادة ١٠٦ سالف الذكر بما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب ويتعين نقضه.

(نقض ١٩٨٠/٣/٥ ستة ٣١ الجزء الأول ص ٧٣٧).

٤٣٤ - التناقض الذى يفسد الحكم هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - التناقض الذى يقع فى ذات الحكم وليس مع حكم آخر أصدرته ذات المحكمة فى نزاع مماثل بين خصوم آخرين، وتتماهى بالتناقض الأسباب بحيث لا يبقى بعدها، ما يمكن حمل الحكم عليه أو بما يكون واقعا فى أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى منطوقه.

(نقض ١٩٨٤/٢/١٢ طعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٥١ قضائية).

٤٣٥ - المقرر فى قضاء النقض أن إغفال الحكم ذكر وجه دفاع أبداه الخصم لا يترتب عليه بطلان الحكم إلا إذا كان الدفاع جوهريا ومؤثرا فى النتيجة التى انتهى إليها الحكم بمعنى أن المحكمة لو كانت قد بحثت لجان أن تتغير به هذه النتيجة إذ يفيد عدم بحث مثل هذا الدفاع قصورا فى أسباب الحكم الواقعية مما يترتب عليه البطلان طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٨٤/٢/١٢ طعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٥١ قضائية).

٤٣٦ - عدم جواز الاستئناف وفقا لنص المادة ٢١٩/٢ من قانون المرافعات. مناطه. الاتفاق ولو قبل رفع الدعوى على أن يكون حكم محكمة الدرجة الأولى انتهابيا. وجوب تحقق محكمة الاستئناف ابتداء من قيام هذا الاتفاق. القضاء بعدم جواز الاستئناف دون التحقق من ذلك. قصور. تمسك الطاعن بأن عقد البيع موضوع التداعى مزور عليه صلبا وتوقيعا ومطالبتة بإلزام الخصوم بتقديم العقد للطعن عليه بالتزوير. دفاع جوهرى ينطوى على جحده للعقد وإنكاره للتوقيع المنسوب عليه. حقه فى التمسك بهذا الإنكار دون اتباع إجراءات خاصة طالما امتنع الخصم عن تقديم العقد، م ٣٠ من قانون الإثبات. (نقض ١٩٨٣/١٢/٢٧ طعن رقم ١١٦٥ لسنة ٥٠ قضائية).

٤٣٧ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن الاتفاق على أن يكون العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تنبيه أو حكم من القضاء عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه يترتب عليه الفسخ حتما بمجرد تحقق الشرط، دون حاجة لرفع دعوى بالفسخ. وإذا كان عقد الإيجار الأصيلى قد تضمن فى بنده السادس أنه «إذا تأخر المستأجر عن سداد أى قسط فى موعده، تستحق باقى الأقساط فورا، ويصبح العقد مفسوخا بقوة القانون وبدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار، ويحق للمؤجر أن يستلم العين المؤجرة دون حاجة إلى رفع دعوى بالفسخ، وكان الثابت أن المطعون ضده الأول - المستأجر الأصيلى - لم يقم بتنفيذ التزامه بدفع الأجرة منذ وقع الحريق بالعين المؤجرة فى... فإن الشرط المنصوص عليه فى البند السادس من العقد يكون قد تحقق ويكون عقد الإيجار الأصيلى قد انفسخ دون حاجة إلى رفع دعوى بالفسخ، لما كان ذلك وكان الحكم للمطعون فيه قد قضى على الشركة الطاعنة للمطعون ضده الأول بتمكينه من العين المؤجرة وقضى عليها المطعون ضده الثانى بالتعويض فى الدعوى

الفرعية فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه.

(نقض ١٢/٣/١٩٧٥ سنة ٢٦ ص ٥٦٨).

٤٣٨ - التناقض الذى يبطل الحكم ويؤدى إلى نقضه هو التناقض الذى يقع فى الأسباب بحيث لا يفهم معه على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به فى المنطوق، أما التناقض فى المنطوق فهو من أحوال الطعن بطريق الالتماس.

(نقض ٢٠/١١/١٩٨٣ طعون أرقام ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٥٨ سنة ٥١ قضائية، نقض ١٢/٣/١٩٧٥ - سنة ٢٦ الجزء الأول ص ٥٦٨).

٤٣٩ - وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الحكم قد انتهى صحيحاً إلى أن المطعون ضدهما المسئولين عن الحريق الذى شب فى العين المؤجرة، الأمر الذى تنتفى معه مسئولية الشركة الطاعنة عن هذا الحريق وعن أثاره ومنها تلف التركيبات الكهربائية ورفع السقف المعدنى المتحرك، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى وأخذ بأسبابه فى الدعوى الفرعية فإنه يكون قد أسس قضاءه بالتعويض فى الدعوى الفرعية على ما جاء فى أسباب ذلك الحكم من أن الشركة الطاعنة هى المسئولة عن الحريق وعن تعطيل استغلال الملهى بنزعها السقف المعدنى المتحرك ومنعها التيار الكهربائى عن الملهى وبذلك يكون قد خالف القانون ووقع فى التناقض بما يوجب نقضه.

(نقض ١٢/٣/١٩٧٥ سنة ٢٦ الجزء الأول ص ٥٦٨).

٤٤٠ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد تقرير الخبير فيما انتهى إليه من احتساب الرسم القيمى عن العجز فى الرسالة وباقى الرسوم المستحقة - عدا رسم الوارد - على أساس قيمة البضاعة المبينة بفاتورة الشراء خلافاً لما تقضى به المواد ٦، ١٩، ٢٠/٤ من اللائحة الجمركية،

١/٢٩ من قانون مصلحة الجمارك من أن تضاف إلى هذه القيمة مصاريف النقل والنولون والتأمين عند احتساب الرسوم سالفه الذكر، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.  
(نقض ١٩٧٥/٣/٤ سنة ٢٦ العدد الأول ص ٥٢٤).

٤٤١- إذا كان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الموضوع بعقد إيجار ادعوا صدوره منهم للغير فلا يعيب الحكم أن يتعرض لهذا الدفاع برد قانوني سديد وإن تناول مركزاً قانونياً لشخص غير ممثل في الخصومة طالما أن هذا الحكم لا حجية له قبله.  
(نقض ١٩٨٢/٢/١١ طعن رقم ٥٧٦ لسنة ٥١ قضائية).

٤٤٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص أن العين أجرت خالية أخذاً بما جاء بصريح عبارات الإيصال المشار إليه ودلالتها على النحو الوارد في الرد على السبب الأول فضلاً عن أنه لم يرد بعقد الإيجار أن العين مؤجرة مفروشة، وكانت هذه الدعامة وحدها تكفي لحمل الحكم، فإن تعييبه فيما قرره من أن الطاعن أقر في مذكرة مقدمة منه في دعوى أخرى أن حجرة النزاع أجرت خالية في حين أن المذكرة تتناول حجرة أخرى - بفرض صحته - يكون غير منتج.  
(نقض ١٩٨١/١٢/٢٨ طعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٧ قضائية).

٤٤٣- إذ كان الحكم المطعون فيه قد واجه القرينة التي تمسكت بها الطاعنة بشأن تخفيض المطعون عليهم الأجرة بمقدار العوايد - نفاذاً للقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ - بإحالتها إلى ما قاله حكم محكمة أول درجة من أن الإعفاء منها يسرى على الأماكن المفروشة، وهو قول غير صحيح، فإنه يكون قد انطوى على تقرير قانوني خاطئ حجبته عن تمحيص تلك القرينة.

(نقض ١٩٨١/١٢/٧ طعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٥ قضائية)

٤٤٤ - تمسك الكفيل أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى لعدم سبق مطالبة المدين الأصلي. دفاع جوهرى. التفات الحكم المطعون فيه عنه والإحالة إلى أسباب الحكم المستأنف الذى لم يعرض له. قصور.  
(نقض ١٩٨٣/١٢/٨ طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٩ قضائية)

٤٤٥ - وجوب إخطار طرفى الخصومة للاتصال بالدعوى بعد تأجيلها إداريا. وسيلته. إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه على أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائى وكافية فى حد ذاتها لحمل قضائه. النعى عليه لما أورده فى المنطوق من تأييد الحكم الابتدائى المبني على إجراءات باطلة. لا يحق سوى مصلحة نظرية. النعى على الحكم بدفاع لا صلة للطاعن فى إبدائه. غير مقبول.

(نقض ١٩٨٣/١٢/١٥ طعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٠ قضائية)

٤٤٦ - اعتبار الحكم المطعون فيه تسليم منقولات تزيد قيمتها على عشرين جنيها للمشتري واقعة مادية يجوز إثباتها بشهادة الشهود خطأ فى تطبيق القانون. الوفاء بالالتزام للدائن تصرف قانونى يخضع لوسيلة الإثبات التى يحتاج بها هذا الدائن.

(نقض ١٩٨٣/١٢/١٥ طعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٠ قضائية).

٤٤٧ - إغفال الحكم دفاعا جوهريا أبداه الطاعنان أمام محكمة الاستئناف بدلالة مستندات قدمها. قصور.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩ طعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٢ قضائية).

٤٤٨ - انتهاء الحكم إلى زوال موجب بطلان الإجراء دون الإفصاح عن سبب ذلك. قصور.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩ طعن رقم ٣٢٣ لسنة ٥٠ قضائية).

٤٤٩ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد على المستندات غير الحاسمة التى اطرحتها. حسبها إقامة حكمها على ما يصلح من الأدلة

لحملة. الموازنة بين الأدلة والأخذ بدليل معين منها. لا يعد من قبيل الفساد فى الاستدلال.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩ طعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٥ قضائية).

٤٥٠ - خطأ الحكم فى إستاناد صورة خطاب إلى غير الجهة الصادر عنها المحرر. لا تأثير له على ما انتهى إليه من إسقاط قيمة هذه الصورة فى الإثبات. النعى على هذا الخطأ غير منتج.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٩ طعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٥ قضائية).

٤٥١ - وإذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم رقم... القاضى بالشفعة قد تأيد بالحكم رقم... الصادر بتاريخ ١٧/١/١٩٧٧ وليس ١٧/٥/١٩٧٧ على ما أورده خطأ الحكم المطعون فيه إلا أنه لا جدوى من النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بالأوراق فى هذا الصدد ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد به أثبت بمدوناته أن عقد الإيجار الصادر من المطعون ضده الأول - المشتري - إلى المطعون ضده الثانى قد تحرر بتاريخ ١٩٧٦/٧/١ أى قبل صدور ذلك الحكم النهائى بالشفعة، ويكون خطأ الحكم المطعون فيه فى بيان تاريخ صدور ذلك الحكم واردا على ما لوجه للدعوى به ولا تأثير له على سلامة قضائه ويكون النعى بهذا السبب غير مجد ومن ثم غير مقبول.

(نقض ١٩٨٤/١/١٩ طعن رقم ١٧٢٧ لسنة ٤٩ قضائية).

٤٥٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عقد البيع ولو لم يكن مشهرا ينقل إلى المشتري جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع وبالدعاوى المرتبطة به بما فى ذلك طلب تسليم العين المبيعة وطرد الغاصب منها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أن الملكية لم تنتقل إلى الطاعنة لأن عقد مشتراها غير مسجل ولا يرتب سوى التزامات شخصية فى ذمة طرفيه، وعلى ذلك فليس لها أن تطلب من واضع اليد



من قبل أن تشتري هى تمكينها من عين النزاع لأن وضع يده قد يكون له سبب صحيح، فإنه فضلا عن مخالفته القانون يكون مشوبا بالقصور فى التسبب إذ يلزم لرفض الدعوى ولو كان سند الطاعة مسجلا أن تمحص المحكمة دفاعها بشأن وضع يد من ينازعها الانتفاع بالعين المباعة. وألا تعد بهذه المنازعة مالم تكن مؤسسة على سبب صحيح.

(نقض ١٩٨٤/٢/٢٣ طعن رقم ٩٢ لسنة ٥٠ قضائية).

٤٥٢ - إذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه نفى قيام المانع الأدبى أثناء قيام العلاقة الزوجية بين الطاعن الدائن والمطعون ضدها المدينة على مجرد الإشارة إجمالا لظروف الدعوى باعتبارها المصدر الذى استخلص منه عدم قيام هذا المانع دون تعيين الدليل الذى كونت منه المحكمة اقتناعها بوجهة نظرها حتى يمكن الوقوف على أن ما أثير حوله من دفاع لا يؤثر فيه والتحقق من أنه من الأدلة التى يصح قانونا بناء الحكم عليها فإن الحكم يكون قد عابه قصور بيطله.

(نقض ١٩٨٤/١/٢٦ طعن رقم ٩٦٣ لسنة ٥٠ قضائية).

٤٥٤ - الاستئناف - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لنظرها وفقا لما تقضى به المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لا على أساس ما كان مقدما فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب، بل أيضا على أساس مايطرح منها عليها ويكون الطرفان لم يبيداه أمام محكمة أول درجة، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأحقية فى أخذ العقار المباع بالشفعة استنادا إلى أنه يمتلك أرضا ملاصقة للأرض المقام عليها المبنى موضوع النزاع وهو من الأراضى المعدة للبناء وكان الحق فى الشفعة يثبت وفقا للمادة ٩٣٦ هـ من القانون المدنى للجار المالك إذا كانت العقارات من المبانى أو من الأراضى المعدة للبناء سواء

أكانت فى المدن أم فى القرى، فإن الحكم المطعون فيه إذ حجب نفسه عن بحث هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى يكون قد شاب القصور فى التسبيب.

(نقض ١٩٨٤/٢/١٥ طعن رقم ٨١٩ لسنة ٥٠ قضائية).

٤٥٥- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذ ينطوى على قضاء ضمنى باعتباره النتيجة الحتمية للحكم الصريح تعين أن تشمل أسبابه على مايمكن حمل هذا القضاء الضمنى عليه حتى يكون فى مكنة محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون فى شأن هذا القضاء.

(نقض ١٩٨٤/١/٢٢ طعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٥٠ قضائية).

٤٥٦ - الاختصاص فى الطعن. شرطه. الاختصاص الحقيقى فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه. الخصم الذى لم يقض الحكم الابتدائى له أو عليه بشىء. رفض الحكم المطعون فيه بعدم جواز استئنائه لهذا السبب ولم تتعلق به أسباب الطعن. عدم قبول الطعن بالنسبة له.

(نقض ١٩٨٥/٥/١٣ طعن رقم ١٣٥١ لسنة ٤٩ قضائية).

٤٥٧- ثبت أن تفريغ البضاعة قد تم فى ١٠/٩/١٩٧٤ وذلك من واقع كشف الحقائق الصادر من المطعون ضدها وشهادة تفريغ البضاعة. انتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم مسئولية المطعون ضدها عن العجز الحاصل فى البضاعة على سند من أن التفريغ قد تم فى ٣١/٨/١٩٧٤ أخذا بما جاء بتقرير الخبير. مخالفة للثابت بالأوراق.

(نقض ١٩٨٦/١/١٣ طعن رقم ٣٣٨ لسنة ٥١ قضائية).

٤٥٨- مطالبة الوكيل الملاحى مجهز القاطرة البحرية والمقطورة ومالك المقطورة على سبيل التضامن بما أنفقه من مصروفات قضاء المحكمة

بإلزام المجهز وحده باعتبار القاطرة والمقطورة وحدة بحرية واحدة. النعى على الحكم بأنه أسس قضاؤه على الفصل بين القاطرة والمقطورة. نعى غير مقبول لوروده على غير محل من الحكم.  
(نقض ١٩٨٦/١/٢٧ طعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ قضائية).

٤٥٩- صدور الحكم الابتدائي على المفلس قبل شهر الإفلاس واستئنائه له بعد شهره. مثول وكيل الدائنين أمام محكمة الاستئناف وعدم تمسكه أمامها بعدم انعقاد الخصومة. أثره. عدم قبول النعى على الحكم الصادر فى هذا الاستئناف بالبطلان لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٦/٥/١٩ طعن رقم ٢١٠٠ لسنة ٥٢ قضائية).

٤٦٠- تمسك الطاعن فى دفاعه بأن تخلفه عن تنفيذ التزامه يعزى إلى فرض الحراسة عليه وغل يده عن الإدارة. دفاع جوهرى قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فى الدعوى باعتباره سببا أجنبيا يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا. عدم الرد عليه من الحكم. قصور.

(نقض ١٩٨٥/٣/٢٥ الطعون أرقام ١٤٩٨، ١٤٧٤، ٥٢٣ لسنة ٥٣ قضائية).

٤٦١ - التوقف عن الدفع. مادة ١٩٥ تجارى. هو الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه للخطر. مجرد امتناع المدين عن دفع ديونه لايعتبر توقفا بالمعنى المذكور. التزام محكمة الموضوع بتوضيح الوقائع المكونة لحالة التوقف عن الدفع. مجرد اتخاذ الحكم المطعون فيه من مجرد امتناع الطاعنين عن سداد شيك دليلا على توقفهما عن الدفع دون أن يبين الأسباب التى استند إليها فى أن هذا التوقف كان ينبىء عن اضطراب خطير فى حالة الطاعنين المالية وتزعزع ائتمانها وأغفاله جديفة

منازعة الطاعنين في الدين على سند من أن إعلانهما ببروتستو عدم الدفع كان سابقا على إعلان المطعون ضده الأول بدعوى المنازعة في الدين. قصور وفساد في الاستدلال.

(نقض ١٩٨٥/٣/١٨ طعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٦/٣/٣١ طعن رقم ١١٧٤ لسنة ٥١ قضائية).

٤٦٢- إذ كان التسليم الفعلي للحصة الشائعة لصاحبها - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - يتم بوضعها تحت تصرفه بحيث يتمكن من حيازتها والانتفاع بها، وهو مالا تنتهي به حالة الشيوع ولا يعتبر قسمة للمال الشائع، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب الطاعن تسليمه القدر المقتضى بأحقية في أخذه بالشفعة شائعا لمجرد القول بأن ذلك يترتب عليه إفراز جزء من المال الشائع يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٨٦/٦/١٢ طعن رقم ٤٨٢ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٥/٢/٧ طعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٥٩/٦/٢٥ سنة ١٠ ص ٤٩٩).

٤٦٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية لنظرها وفقا لما تقضى به المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات لا على أساس ماكان مقدما فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب بل أيضا على أساس مايطرح منها عليه. وإذا كان الطاعن لم ينسب إلى الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على دفاع آثاره أو مستند قدمه فإن النعى بهذا السبب على قضاء الحكم الابتدائي غير مقبول.

(نقض ١٩٨٦/٥/٨ طعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٣ قضائية).

٤٦٤ - لما كانت الجمعية الطاعنة وهي بصدد إثبات أن أصحاب المصنفات الموسيقية ممن اعتدى على حقوقهم المالية في استغلالها هم

أعضاء فيها وأنهم تنازلوا لها عن هذه الحقوق قدمت لمحكمة الاستئناف محافظة لجلسة ١٩٨٢/٣/١٤ حوت إقرارات من هؤلاء تضمنت أنهم أعضاء فى الجمعية الطاعنة وأنهم تنازلوا لها عن حقوقهم المالية فى استغلال مصنفاتهم وكان الحكم المطعون فيه لم يتحدث عن هذه الإقرارات ولم يشر إليها مع مالها من دلالة فى إثبات عضوية من نسبت إليهم من المؤلفين فى الجمعية الطاعنة وفى تنازلهم لها عن حقوقهم المالية فى استغلال مصنفاتهم فإنه يكون قد شاب القصور فى التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.  
(نقض ١٩٨٦/٤/١٤ طعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٥٢ قضائية).

٤٦٥ - الطعن بالنقض. عدم جواز اختصاص من لم يكن خصما فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه.  
(نقض ١٩٨٦/٣/٢٠ طعن رقم ١١٩٢ لسنة ٥٢ قضائية).

٤٦٦ - إغفال المحكمة الفصل فى طلب موضوعى. سبيل تداركه الرجوع لذات المحكمة للفصل فيه. مادة ١٦٣ مرافعات. عدم جواز الطعن فيه بالنقض لهذا السبب .

(نقض ١٩٨٦/٤/١٠ طعن رقم ٦١ لسنة ٥٣ قضائية).

٤٦٧ - إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائى. وجوب إقامة قضائها على أسباب تكفى لحمله. عدم إيراد الحكم ماتبينه من أقوال الشهود وما حوته الشكوى التى اعتمد عليها فى قضائه. قصور.  
(نقض ١٩٨١/١/٣١ طعن رقم ٥٢٢ لسنة ٥٠ قضائية).

٤٦٨ - الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته خلال الميعاد القانونى. اختلافه جوهرى عن الدفع ببطلان إعلان صحيفته. التمسك ببطلان إجراءات الإعلان استنادا لسبب لم تسبق إثارته أمام محكمة الموضوع عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٩٨٤/١/٢ طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ قضائية).

٤٦٩ - عدم بيان الطاعن عبارات أقوال الشهود التي ينسب إلى الحكم إغفالها وأثر ذلك على قضائه. نعى مجهل غير مقبول.

(نقض ١٩٨٣/١١/١٧ طعن رقم ٤٩٤ لسنة ٥٠ قضائية).

٤٧٠ - القضاء بسقوط حق الطاعن في الاستئناف. نعيه على الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع لعدم عرضه ليعاد إعلان صحيفة الاستئناف أو لموضوع النزاع. غير مقبول.

(نقض ١٩٨٣/١١/١٧ طعن رقم ٣١٦ لسنة ٥٠ قضائية).

٤٧١ - طرق الطعن في الأحكام. مقصودها. وجوب إطلاع محكمة الاستئناف على الحكم المطعون فيه. وسيلته. احتواء الملف الابتدائي على مسودة الحكم وصورة من النسخة الأصلية كاف طالما لم ينازع الخصم في مطابقتها للأصل أو عدم احتوائها البيانات التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم.

(نقض ١٩٨٣/١/٢٧ طعن رقم ٥٦٠ لسنة ٤٨ ق).

٤٧٢ - قصور الحكم في أسبابه القانونية لا يبطله. لحكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه.

(نقض ١٩٨٤/١/٢ طعن رقم ١٥٠٧ لسنة ٤٨ قضائية).

٤٧٣ - الإيجار الصادر من الحائز الظاهر. نفاذه في حق المالك الحقيقي متى كان المستأجر حسن النية. عدم تعرض المحكمة لهذه القاعدة والتحقق من توافر شروطها. قصور.

(نقض ١٩٨٤/١/٩ طعن رقم ٢٣٨٤ لسنة ٥٢ قضائية).

٤٧٤ - إثبات الحكم في مدوناته إطلاعه على ما ورد بمحضر أعمال الخبر من إخطار الطاعنة بالجلسة المحددة لمباشرة المأمورية. مؤداه

التحقق من تمام الإخطار. النعى بالبطلان لعدم حصوله نعى على غير أساس.

(نقض ١٩٨٤/١/١٦ طعن رقم ١٥٩٧ لسنة ٤٨ قضائية).

٤٧٥ - صورة الورقة العرفية. الاحتجاج بها باعتبارها مطابقة للأصل. شرطه. عدم إنكارها ممن احتج عليه بها ، استناد المحكمة إلى الصورة الفوتوغرافية للعقد المقدمة في غيبة الخصم ودون مطابقتها للأصل. خطأ في القانون.

(نقض ١٩٨٣/١١/١٠ طعن رقم ٢١ لسنة ٤٣ قضائية).

٤٧٦ - تنازل المؤجر عن جزاء الفسخ المقرر في المادة ٢٣/جـ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والاتفاق على جزاء آخر. القضاء بالفسخ دون تبرير للعدول عن المعنى الظاهر لعبارات هذا الاتفاق. خطأ.

(نقض ١٩٨٣/١١/١٤ طعن رقم ١٤٧٦ لسنة ٤٨ ق).

٤٧٧ - استخلاص القاضى واقعة من مصدر لا وجود له أو موجود ولكنه مناقض لما استخلصه أو يستحيل عقلا استخلاصه منه. أثره بطلان الحكم.

(نقض ١٩٨٣/١١/١٧ طعن رقم ٢١٨٠ لسنة ٥٢ قضائية).

٤٧٨ - جواز استعانة القاضى بالخبرة فى المسائل الفنية التى لاتحيط بها معارفه. شرطه. إقامة الحكم قضاءه على ما انتهى إليه الخبر دون بحث ما أثاره الطاعن من دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى. قصور فى التسبيب.

(نقض ١٩٨٣/١/١٧ طعن رقم ٢١٨٠ لسنة ٥٢ قضائية).

٤٧٩ - تحديد الطاعن لنطاق خصومته بطلب تعديل الأجرة بالزيادة عما قدرته لجنة تقدير الإيجارات. خروج المحكمة عن هذا النطاق والحكم بإلغاء قرار اللجنة. خطأ فى القانون.

(نقض ١٩٨٣/١١/٣١ طعن رقم ١٥٦٧ لسنة ٤٨ قضائية).

٤٨٠ - إغفال المحكمة لبحث دلالة قرينة أو مستند فى الدعوى وعدم بيانها لانتفاء مضمونه بما حصلته من البينة والقرائن التى أقامت قضاءها عليه. قصور. (نقض ١٩٨٣/١٢/٥ طعن رقم ١٤٠٩ لسنة ٥٥ قضائية).

٤٨١ - استقلال قاضى الموضوع بتقدير أقوال الشهود. شرطه. استخلاص الحكم لأدلة ليس من شأنها أن تؤدى عقلاً إلى ما انتهى إليه. فساد فى الاستدلال.

(نقض ١٩٨٤/١/٩ طعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٤٨ قضائية).

٤٨٢ - الحكم بالإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة. جواز توقيه سداد الأجرة والمصاريف والنفقات دون الفوائد. المادة ٣١/١ ق ٤٥ لسنة ١٩٧٧، ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١. سريان هذا الحكم على مالم يفصل فيه نهائياً من دعاوى رفعت قبل صدور أولهما. علة ذلك. تعلقه بالنظام العام. عدم استبعاد الحكم المطعون فيه الفوائد. خطأ فى القانون. (نقض ١٩٨٤/١/٢٣ طعن رقم ٥٥٣ لسنة ٥٢ قضائية).

٤٨٣ - تمسك المقر لصالحه بالإقرار الموقع من المقر يغنى عن توقيع الأول عليه. مخالفة الحكم لذلك. خطأ فى القانون. (نقض ١٩٨٣/١١/٢٤ طعن رقم ١٣٦٥ لسنة ٤٩ قضائية).

٤٨٤ - عدم بيان الطاعن العيب الذى ينسب له للحكم المطعون فيه والمستندات التى يدعى مخالفته للثابت بها وأثر ذلك فى قضائه. نعى مجهول غير مقبول.

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٤ طعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٨ قضائية).

٤٨٥ - عدم تضمين الحكم ما يفيد أن المحكمة قد محصت الأدلة التى قدمت لها وحصلت منها ما يؤدى إلى النتيجة التى بنت عليها قضاءها. أثره. بطلان الحكم.

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٤ طعن رقم ٢٣٤٠ لسنة ٥٢ قضائية).



٤٨٦- انتهاء الحكم إلى براءة ذمة المطعون ضده لتمام العرض والإيداع وفقا للقانون. النعى عليه بوجود خطأ فى إعلان إنذار العرض. غير منتج.

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٤ طعن رقم ٥٠٣ لسنة ٥٠ قضائية).

٤٨٧ - انتقال ملكية العقار بالتسجيل ولو تم بالتواطؤ بين مشتر وبائع لايشوب ملكيته عيب. القضاء ببطالان عقد البيع وتسجيل صحيفة الدعوى للتواطؤ دون تقرير صورية العقد. خطأ وقصور.

(نقض ١٩٨٣/١١/٣٠ طعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٤٩ قضائية).

٤٨٨ - لما كان القانون لا يحدد الدعاوى التى يجوز رفعها، مادام صاحبها مصلحة قائمة مشروعة، وكفى المصلحة المحتملة، إذا كان الغرض من الطلب الاحتياط لدفع ضرر محقق، أو الاستيثاق لحق يخشى زوال دليله عند النزاع فيه. وكان المقصود بدعوى صحة ونفاذ العقد وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة هو الحصول على حكم يثبت العقد، وأنه صدر بين المتعاقدين صحيحا ونافذا، ولا يزال صحيحا نافذا، وقت صدور الحكم، فمن الجائز أن ترفع هذه الدعوى، بالنسبة لسائر العقود، وليس عن عقد البيع فقط، مادام لرافعها مصلحة مشروعة، وعلى القاضى فيها أن يبحث كل مايتعلق بوجود العقد أو انعدامه، أو بصحته أو بطلانه، وكذلك صوريته أو جديته. ولما كانت الدعوى الحالية قصد بها الحصول على حكم بإثبات جدية عقد الشركة المبرم بين المطعون ضدهم...، وكان المشرع قد أضاف إلى المادة ٤١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فقرة أخيرة، بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣، نصت - قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - على أنه «فى تطبيق أحكام هذه المادة يعتبر فى حكم الممول الفرد الشركات التى تقوم بين الأصول والفروع، وبين الأزواج، أو بين بعضهم البعض. وتربط الضريبة فى هذه الحالة باسم الأصل أو الزوج حسب

الأحوال...، ويجوز في جميع الأحوال لصاحب الشأن إثبات جدية الشركة، وأراد من وراء هذا النص - وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون - أن يضع حدا لما يلجأ إليه الممولون من تكوين مثل تلك الشركات، المشار إليها، بهدف الإفلات من أداء الضريبة كلها أو جزء منها، حتى يستفيد كل منهم من الإعفاء المقرر بالقانون للأعباء العائلية، والهبوط بقدر الربح إلى شريحة ذات ضريبة أقل». ولعالجة هذا الوضع، أضاف الفقرة الأخيرة، من هذا القانون، والتي قصد من ورائها مواجهة التهرب الضريبي وتقدير بعض حالات الإعفاء الضريبية، فاستحدثت بها قرينة قانونية بسيطة، لم يكن لها نظير في التشريع المعمول به، مقتضاها صورية الشركات التي من هذا النوع. وأجاز لصاحب الشأن أن يثبت جدية الشركة.

ولما كانت قوانين الضرائب لا تواجه مراكز عقدية، وإنما تتعلق بنظم قانونية مما يتصل بالنظام العام فإنها تسرى بأثر مباشر على العقود المبرمة قبل صدورهما، ومن ثم فإن من شأن القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣، إعفاء مصلحة الضرائب من إثبات صورية عقود الشركات سالفة البيان، والقائمة وقت صدوره، ونقل عبء الإثبات على عاتق صاحب الشأن، حيث يحمله بإثبات جدية الشركة، ولو كانت عقودها سابقة على تاريخ العمل به، وما ينشأ من هذه الشركات في تاريخ لاحق عليه. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه، المؤيد للحكم الابتدائي، قد خالف هذا النظر، وأقام قضاءه بصحة ونفاذ عقد الشركة المبرم بين المطعون ضدهم تأسيسا على عدم رجعية القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ وبالتالي عدم تطبيق حكم الفقرة الأخيرة التي أضافها إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، على ذلك العقد لثبوت تاريخه من قبل نفاذه، مما حجه عن بحث ما افترضه المشرع من صورية العقد، والتصدي لبيان جديته، فإنه يكون فضلا عن مخالفته للقانون، معيبا بالقصور، مما يستوجب نقضه.

(نقض ١٩٨١/١١/٢٢ طعن رقم ١٥١٨ لسنة ٤٨ قضائية).

٤٨٩ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف فى التماس إعادة النظر المرفوع إليها. جواز الطعن فيه بطريق النقض.  
(نقض ١٩٨٤/٥/٢٩ طعن رقم ٩٢ لسنة ٥١ قضائية).

٤٩٠ - لما كان الطاعنون لم يقدموا لهذه المحكمة الحكم الصادر فى دعوى استرداد الحيابة رقمى .... ،... الذى يتمسكون بحجيته والذى كان مقدماً منهم لمحكمة الموضوع وقاموا بسحبه فإن هذا النعى يكون عارياً عن الدليل.  
لما كان الطاعنون لم يبينوا بنعيمهم أثر خطأ الحكم المطعون فيه فى بيان اسم من سبق تعيينه حارساً عند سرده لوقائع النزاع أو أثر إغفاله بحث صفاتهم باعتبارهم ملاكاً لأعيان الوقف بعد حله أو بحث حكم سابق فى دعوى الحيابة على ما انتهى إليه من قضاء فإن النعى بهذا السبب يكون مجهولاً ومن ثم غير مقبول.  
(نقض ١٩٨٤/١/١٢ طعن رقم ٩٢ لسنة ٤٠ قضائية).

٤٩١ - إذ كانت المادة ١٣٥ من القانون المدنى تنص على أنه «إذا كان محل الالتزام مخالفاً للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلاً»، وكانت المادة الأولى من الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن «يعاقب كل من أجر مكاناً مبنياً أو جزءاً منه لأكثر من مستأجر عن نفس المدة، وكذلك كل من باع مثل هذا المكان لأكثر من شخص واحد» مما مفاده أن بيع المالك المكان المبنى أو جزء منه لمشتري ثانٍ بعقد لاحق بعد سبق بيعه لمشتري آخر يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفة ذلك للنظام العام إذ أن مقتضى تجريم بيع المكان المبنى أو جزء منه فى هذه الحالة يرتب البطلان، وهو ما اتجه إليه المشرع منذ أصدر الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ حتى صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ثم القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الذى نص فى المادة ٢٣ منه على أن «يعاقب بعقوبة جريمة النصب المنصوص عليها فى قانون العقوبات المالك الذى يبيع وحدة من المبنى لغير من تعاقد

معه على شرائها ويبطل كل تصرف بالبيع لاحق لهذا التاريخ ولو كان مسجلاً. لما كان ذلك، وكان الثابت أن الطاعنين طلبا بطلان البيع الصادر من المطعون ضده الأول للمطعون ضدها الثانية عن الأرض المقام عليها مباني مكتب ومخزن الكوكاكولا المشهر برقم ٣٩ لسنة ١٩٧٧ وبصحة ونفاذ البيع الصادر لهما من المطعون ضده الأول بوكالة أخيه ... عن نفس العقار المبني بعقد غير مسجل مؤرخ ٢٧/٥/١٩٧٥ ومقدم عنه طلب الشهر العقاري فى ٢٠/٦/١٩٧٥ وقال أن المطعون ضدها الثانية عندما علمت بالبيع الصادر لهما أنذرتهما باعتبارها وكالة وكيلة عن المطعون ضده الأول بأن وكالة أخيه... قد انتهت قبيل صدور البيع لهما وذلك على خلاف الحقيقة، فلما لم تفلح فى إزالة البيع الصادر لهما بهذه الطريقة تواطأت مع أخيها المطعون ضده الأول واستصدرت منه بيعا ثانيا لنفسها تم تسجيله برقم ٥٣٩ فى سنة ١٩٧٧، وكانت هذه الوقائع مطروحة على محكمة الاستئناف، ومن مؤداها إذا ما أثبت أن البيع الصادر للمطعون ضدها الثانية يكون بيعا ثانيا من المالك لمبنى غير من تعاقد معه على شرائه ومن ثم يكون باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته النظام العام، وكانت أسباب الطعن المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها فى أى وقت وتأخذ بها المحكمة من تلقاء نفسها، وإذا التقت الحكم المطعون فيه عن بحث الوقائع المطروحة عليه والتي ترشح لذلك ولو تنبه إلى ذلك فحققتها وثبتت لديه لتغير وجه رأيه فى الدعوى مما يعيبه بالقصور الذى يبطله ويؤدى إلى نقضه لهذا السبب.

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٠ طعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٤٩ قضائية).

٤٩٢ - عدم تقديم الطاعن الدليل على وفاة مورث المطعون ضدهم قبل صدور الحكم المطعون فيه. نعى مفتقر للدليل غير مقبول.  
(نقض ١٩٨٣/١٢/٥ طعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٤٨ قضائية).

٤٩٣ - النعي بأن ضررا قد لحق الطاعنة من تغيير وجه الاستعمال في العين المؤجرة. سبب جديد... عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٦ طعن رقم ٣٩ لسنة ٤٩ قضائية).

٤٩٤ - لئن كان لمحكمة الموضوع الحق في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الوقائع منها، إلا أنه يتعين أن تفصح عن مصدر الأدلة التي كونت منها عقيدتها وفحواها وأن يكون لها مأخذها الصحيح من الأوراق ثم تنزل عليها تقديرها ويكون مؤديا إلى النتيجة التي خلصت إليها وذلك حتى يتأتى لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها على سداد الحكم وأن الأسباب التي أقيم عليها جاءت سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق وتتأدى مع النتيجة التي خلص إليها، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد اعتد بالقيمة الإيجارية الواردة بصحيفة افتتاح الدعوى دون أن يفصح عن المصدر المؤدى لبيان حقيقة تلك الأجرة وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي فإنه يكون مشوبا بالقصور.

(نقض ١٩٨٢/٤/٨ طعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ قضائية، نقض

١٩٨٢/٢/٢٢ طعن رقم ٦٢٢ لسنة ٤٧ قضائية، نقض ١٩٨٣/١٢/٢٦

طعن رقم ٥٩٠ لسنة ٤٩ قضائية، نقض ١٩٨٧/١/١٤ طعن رقم ١٢٦١

لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٨/١٢/١٩ طعن رقم ٧١ لسنة ٥٤ قضائية).

٤٩٥ - استناد الحكم الصادر في الموضوع على نتيجة التحقيق رغم

بطلان حكم الإحالة إلى التحقيق. أثره. البطلان.

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٩ طعن رقم ٩١٩ لسنة ٨٠ قضائية).

٤٩٦ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة النقض أن تثير في

الطعن مسألة تتعلق بالنظام العام تكون واردة على ما رفع عنه الطعن،

متى كانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع، وإذا كان القرار

الصادر من محافظ الإسكندرية بالترخيص للمطعون ضدهم في استغلال

أرض النزاع لا يخرج هذه الأرض من ملكية الدولة، وكان قيام الطاعنة بإنشاء محطة محولات الدخيلة الكهربائية على هذه الأرض يعتبر تخصيصاً فعلياً لها للمنفعة العامة، بما لا يقبل معه دعوى المطعون ضدهم باسترداد حيازتها لورودها على مال عام لا ترد عليه دعاوى الحيازة، وهو الأمر المتعلق بالنظام العام، ويتسع له نظام الطعن المائل، بما يتيح لمحكمة النقض التصدي له.

(نقض ١٩٨٤/٢/٩ طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥٣ قضائية).

٤٩٧ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة النقض أن تثير في الطعن مسألة تتعلق بالنظام العام تكون واردة على مآرعة عنه الطعن، متى كانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع. وإذا كان القرار الصادر من محافظ الإسكندرية بالترخيص للمطعون ضدهم في استغلال أرض النزاع لا يخرج هذه الأرض من ملكية الدولة، وكان قيام الطاعنة بإنشاء محطة محولات الدخيلة الكهربائية على هذه الأرض يعتبر تخصيصاً فعلياً لها للمنفعة العامة، بما لا يقبل معه دعوى المطعون ضدهم باسترداد حيازتها لورودها على مال عام لا ترد عليه دعاوى الحيازة، وهو الأمر المتعلق بالنظام العام، ويتسع له نظام الطعن المائل، بما يتيح لمحكمة النقض التصدي له.

(نقض ١٩٨٤/٢/٩ طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥٣ قضائية).

٤٩٨ - طلب الخصم تمكينه من إثبات أو نفي دفاع جوهرى بوسيلة من وسائل الإثبات الجائزة قانوناً هو حق له يتعين على محكمة الموضوع إجابته إليه متى كانت الوسيلة منتجة في النزاع ولم يكن في أوراق الدعوى والأدلة الأخرى المطروحة فيها ما يكفي للفصل فيه ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا أغفل الرد على طلب الطاعنين تمكينهم من إثبات توافر شروط الغلط المبطل لعقد البيع بالبينة وأهل الخبرة بينما قام قضاء

الحكم المستأنف المحال إليه في رفضه الدفع بالإبطال على عدم تقديم الدليل على الادعاء بوقوع غلط - في قيمة البيع - وأنه كان الدافع إلى التعاقد فإنه يكون معيباً بالقصور .

(نقض ١٩٨٤/٢/٩ طعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٩ قضائية).

٤٩٩ - لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة أصلاً بالرد على دفاع لم يقدّم عليه دليل، فإنه لا ينال من حكمها خطؤه في تسبب رفضه.

(نقض ١٩٨٤/٢/٩ طعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٩ قضائية).

٥٠٠ - تعيين العناصر المكونة لقانوننا للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٤/٤/٢٩ طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٥٠ قضائية، نقض ١٩٧٩/٣/٢٧ سنة ٣٠ ص ٩٤١).

٥٠١ - الحكم في دعوى استرداد الحيازة يجب أن يعرض للشروط اللازمة لقيامها وأن يبين بما فيه الكفاية الوقائع التي تكشف عن مدى توافرها، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه - على نحو ما ورد بمدوناته - على مجرد قوله أن الطاعنة لم تكن لها حيازة مستوفاة للشروط المقررة ورتب على ذلك قضاءه بعدم قبول الادعاء بالتزوير ورفض الدعوى دون أن يدل على ما استخلصه من عدم توافر شروط الحيازة أو يبين سنده في ذلك أو ماهية الشروط التي افتقدتها الحيازة المطلوب استردادها فإنه يكون معيباً بالقصور.

(نقض ١٩٨٤/٣/١٣ طعن رقم ١٣١٨ لسنة ٥٠ قضائية).

٥٠٢ - من المبادئ الأصلية في النظام القضائي أن المرافعة قد تكون شفوية أو بمذكرات مكتوبة وأن الخصوم إذا طلبوا من المحكمة الاستماع إلى مرافعتهم فلم تمكنهم من ذلك فإنها تكون قد أحلت بحقهم في الدفاع،

والأصل فى الإجراءات أنها روعيت وعلى المتمسك بعدم حصول المرافعة أن يقدم دليله.

(نقض ١٩٨٤/٥/٩ طعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٤٩ قضائية).

٥٠٣ - مقتضى المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن يقتصر الطعن بطريق النقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف وفى الأحكام الانتهائية - أيا كانت المحكمة التى أصدرتها - إذا صدرت على خلاف حكم سابق، أما الأحكام التى تصدر من المحكمة الابتدائية بوصفها محكمة الدرجة الأولى فإنها لايجوز الطعن فيها بطريق النقض، وإنما يكون الطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف سواء بتأييدها أو بإلغائها أو تعديلها، لما كان ذلك وكان الطاعن قد اقتصر على الطعن بالنقض فى الحكم الاستئنافى الصادر بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون الدفع المبدئى من المطعون ضده الأول بعدم قبول الطعن شكلاً لأن الطعن انصب على الحكم الاستئنافى وحده دون الحكم الابتدائى فى غير محله.

(نقض ١٩٨٤/٥/٢١ طعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٠ قضائية، نقض ١٩٧٧/١/١١ سنة ٢٨ العدد الأول ص ١٩٤).

٥٠٤ - تقدير مدى جدية المنازعة فى الدين المرفوع بشأنه دعوى الإفلاس وحالة الوقوف عن الدفع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل الموضوعية التى يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها متى أقامت قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله.  
(نقض ١٩٨٤/٥/١٤ طعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٨ قضائية).

٥٠٥ - الأصل فى الإجراءات أن تكون قد روعيت وعلى مايدعى أنها خولفت أن يقدم الدليل على مايدعيه، وإذا كان الطاعنون لم يقدموا مايدل على أن مذكرة النيابة قدمت بعد إقفال باب المرافعة فى الاستئناف، كما



لم يودعوا ملف الطعن مذكرتى النيابة سواء المقدمة لمحكمة الدرجة الاولى أو لمحكمة الاستئناف لإثبات أن مذكرتها الأخيرة لم تعرض لبعض نقاط الدعوى التى لم تبد الرأى فيها بمذكرتها الاولى، فإن النعى بشقيه يكون عاريا عن الدليل.

(نقض ١٩٨٤/٥/٢٤ طعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ قضائية، نقض ١٩٨٣/١/١٨ طعن رقم ١٢٤٢ لسنة ٤٧ قضائية).

٥٠٦ - لما كان استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغا، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت خطأ الطاعن فى تحرير بروتستو عدم الدفع من أن الكمبيالة التى سحبها على المطعون ضده الاول - والتى تحرر عنها ذلك البروتستو - لم تكن ورقة تجارية إذ لم تكن مقبولة من المسحوب عليه ولم يكن لها فى ذمته مقابل وفاء، كما نفت خطأ قلم المحضرين بقولها أنه لم يتوفر فى الأوراق أنه أخطأ فى اتخاذ القواعد الإجرائية أو فى القيام بواجباته، وإذا كان ماخلصت إليه فى هذا الخصوص سائغا وله أصله الثابت فى الأوراق، فإن مايشيره الطاعن من عدم مسئوليته عن تحرير بروتستو عدم الدفع لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما لمحكمة الموضوع السلطة فى تقديره مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٤/٤/٣٠ طعن رقم ٦٨٦ لسنة ٥٠ قضائية).

٥٠٧ - تقدير وجود الارتباط بين الطلبات العارضة المقدمة فى الدعوى والطلبات الأصلية فيها من سلطة محكمة الموضوع فإن رأت فى حدود سلطتها التقديرية عدم وجود ارتباط بين هذه الطلبات العارضة وبين الطلبات الأصلية ، وكان ما خلصت إليه فى هذا الشأن سائغا فلا تثريب عليها إن هى التفتت عن الرد على دفاع الطاعن المتصل بطلباته العارضة .  
(نقض ١٩٨٤/٤/٣٠ طعن رقم ٦٨٦ لسنة ٥٠ قضائية).

٥٠٨- مؤدى المواد ٤,٢,١ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن الإشراف على المساكن الشعبية أن الحظر الوارد فى المادة الثانية آنف البيان متعلقا بالنظام العام ، ولأى من الخصوم التمسك بأعماله كما تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى طبقا للثابت من الأوراق أن المطعون ضدها وهى مالكة المسكن الشعبى الموضح بصحيفة دعواها قد استصدرت الترخيص رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٧١ بمبابة من السلطة القائمة على شئون التنظيم ببناء غرفة بحديقة هذا المسكن وكان لازم النصوص المتقدمة أنه كان يتعين على المحكمة المطعون فى حكمها أن تتيقن أن ثمة موافقة قد صدرت من الجهة المنشئة للمسكن الشعبى بإضافة تلك الغرفة، وإذ جاء الحكم المطعون فيه غفلا عن إيراد هذا البيان الجوهرى الذى قد يؤثر على النتيجة التى انتهى إليها فإنه يكون مشوبا بالقصور الميطل.

(نقض ١٩٨٤/٤/٩ طعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥١ قضائية).

٥٠٩- لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه برفض طلب الطاعنة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات المانع الأدبى على ما أورده فى مدوناته من أن «صلة القربنى مهما كانت درجتها لاتعتبر فى ذاتها مانعا أدبيا يحول دون الحصول على سند كتابى إذ المرجع فى ذلك إلى ظروف الحال التى تقدرها محكمة الموضوع دون معقب عليها»، فإن ما أورده الحكم على هذا النحو لايبين منه ظروف الحال التى تبرر قضاءه برفض طلب الطاعنة مما يعيبه بالقصور فى التسبيب ويستوجب نقضه.

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٦ طعن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٦ قضائية).

٥١٠- لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التحقق من صفة رافع الدعوى هو تحصيل تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا، وكان البين من

مدونات الحكم الابتدائي المحال عليه من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استخلصت من السجل التجارى للشركة ومن التوكيل الذى يحضر بموجبه وكيلها أن مصدره هو الممثل القانونى لها وكان هذا الاستخلاص سائفا له أصله الثابت بالأوراق فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٦ طعن رقم ١١١٩ لسنة ٤٩ قضائية).

٥١١- تقدير التعويض بناء على المستندات المقدمة تستقل به محكمة الموضوع بما لها من سلطة فهم الواقع فى الدعوى متى كان استخلاصها سائفا وله أصله الثابت بالأوراق وكان تقدير كفاية المستندات المطلوبة لتقدير التعويض من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع فإن ماثيره الطاعن بسبب النعى من عدم كفاية المستندات المقدمة لتقدير التعويض المقضى به لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل مما لايجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٦ طعن رقم ١١١٩ لسنة ٤٩ قضائية).

٥١٢- إذا كان النعى على الحكم يقوم على دفاع قانونى مؤداه وجوب تحديد عناصر الضرر التى يجب التعويض عنها طبقا لما تقضى به المادة ٢٢١ من القانون المدنى ومن بينها ما فات الطاعنة من كسب بسبب العجز والتلف فى رسالة الخشب التى استوردتها إلا أن ذلك يقتضى إقامة الدليل على مقدار الفرق بين سعر الرسالة فى السوق الحرة بميناء الوصول وبين سعر شرائها فى ميناء الشحن، ومن ثم فهو دفاع قانونى يخالطه واقع لم يثبت أنه كان مطروحا على محكمة الموضوع وإذ لم تقدم الطاعنة الدليل على تمسكها به أمام تلك المحكمة ومن ثم فهو نعى غير مقبول مما لايجوز معه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٦ طعن رقم ١١٠٣ سنة ٤٩ قضائية).

٥١٣ - إن محكمة الموضوع وإن كانت غير ملزمة أصلاً بإيراد نصوص المستندات المقدمة لها اكتفاء منها ببيان مضمون الجوهري منها، إلا أنه متى ثار نزاع بين الخصوم حول دلالة عبارات بعينها وردت بإحداها فإنه يتعين عليها - لسلامة حكمها - أن تورد تلك العبارات، وإن كان الثابت بصحيفة الاستئناف أن الطاعن تمسك بتنازل المطعون ضدها الأولى عن حقها في الشفعة مستنداً على ذلك بعبارات محددة صدرت منها عند سماع أقوالها في المحضرين رقمي ١٦٢، ٣١٦٣ لسنة ١٩٧٥ إداري المنتزه وأورد نصها بتلك الصحيفة وكان الحكم المطعون فيه رداً على هذا الدفاع قد اكتفى بمجرد قوله أن تلك العبارات لا تتضمن تنازلاً عن الشفعة بما لا يكشف عن تحييصه هذا الدفاع عن بصر وبصيرة فإنه يكون معيباً بالقصور.

(١٩٨٤/١/١٢ طعن رقم ٨٠٤ لسنة ٥٠ قضائية).

٥١٤ - متى قام الحكم على قرائن متساندة فإنه لا محل لمناقشة كل قرينة منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها.

(نقض ١٩٨٤/١/١٢ طعن رقم ٢٧٨ لسنة ٤٧ قضائية، نقض ١٩٧٣/١٢/٢٧ سنة ٢٤ ص ١٣٦٣).

٥١٥ - يتعين على محكمة الموضوع في كل حال من أن تتقصى من تلقاء نفسها الحكم القانوني الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها باعتبار أن كل ماتولد للمضرور حق في التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه إنما هو السبب المباشر المولد للدعوى بالتعويض مهما كانت طبيعة المسؤولية التي استند إليها المضرور في تأييد طلبه أو النص القانوني الذي اعتمد عليه في ذلك لأن هذا الاستناد يعتبر من وسائل الدفاع في دعوى التعويض التي يتعين على محكمة الموضوع أن تأخذ

منها ما يتفق وطبيعة النزاع المطروح عليها وأن تنزل حكمه على واقعة الدعوى ولا يعد ذلك منها تغييرا لسبب الدعوى أو موضوعها مما لا تملكه من تلقاء نفسها. فإن هي أخطأت في ذلك جاز لمن تكون له مصلحة من الخصوم أن يطعن في الحكم بطريق النقض على أساس مخالفته للقانون ولو لم يكن قد نبه محكمة الموضوع إلى قواعد المسؤولية الواجبة التطبيق للالتزامها هي بأعمال أحكامها من تلقاء نفسها.

(نقض ١٩٩٣/٥/٢٠ الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٦٢ق، الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٩ق جلسة ١٩٦٤/٢/٢٠ س ١٥ ص ٢٥٤، والطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٤ق جلسة ١٩٦٧/٦/٢٩ س ١٨ ص ١٣٩٧، والطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٩ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١١ س ٢٤ ص ١٢٤٣، والطعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٧ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٨ س ٣٣ ص ٢٦١، والطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٥١ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٦).

٥١٦- إن دعوى صحة ونفاذ عقد البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دعوى استحقاق مالا يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل ملكية المبيع إلى المشتري تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية فيتعين عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه ولا يجاب المشتري إلى طلبه إذ كان انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى ممكنين وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنين تمسكوا.. بتملك الطاعن الأول لنصف العقار بالتقادم الطويل المكسب.. وأن الطاعنة الثالثة تمتلك ربع النصف الباقي بالميراث عن زوجها وأن مآل إلى المطعون ضدهما الثاني والثالث بالميراث يقل عما باعوه للمطعون ضدهما الأولى، وكان هذا الدفاع جوهرياً، قد يتغير به وجه الدعوى ويقتضى من المحكمة بحثه وإبداء كلمتها فيه وإذا لم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع إيراداً ورداً فإنه يكون مشوباً بالقصور.

(نقض ١٩٩٣/٦/٢٩ طعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٥٣ قضائية).

٥١٧- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الوارث لا يعتبر قائماً مقام مورثه في التصرفات الماسة بحقه في التركة عن طريق الغش والتحايل على قواعد الإرث المقررة شرعاً، بل يعتبر في هذه الحالة في حكم الغير ويباح له الطعن على التصرف وإثبات صحة طعنه بكافة الطرق لأنه لا يستمد حقه في الطعن في هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة، ولاتقف نصوص العقد وعباراته الدالة على تنجيز التصرف مهما كانت صراحتها حائلاً دون هذا الإثبات. وكان الثابت أن الطاعنين تمسكوا بصورية عقد البيع الصادر من المورث وأنه في حقيقته وصية واستدلوا على ذلك بعدة قرائن وبأقوال شاهدها اللذين سئلوا أمام المحكمة وخلصوا إلى توافر شرطي أعمال القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى تأسيساً على أنهم لا يجوز لهم إثبات توافر القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني إلا بالكتابة شأنه في ذلك شأن مورثهم باعتبارهم خلف عام له، وأما حقههم المستمد من حق الإرث فليس معروضاً على المحكمة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وحجبه في بحث دفاع الطاعنين وماساقوه من قرائن وأدلة مما يعيبه كذلك بالقصور.

(نقض ١٩٩٣/٦/٢٢ الطعن رقم ٢٧٩٣ لسنة ٥٨ق، الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٥٢ق جلسة ١٩٨٨/١/١٤ طعن رقم ٧٢٩ لسنة ٤١ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٢ ص ٢٧س ١٣٩١).

٥١٨- خلو الأوراق مما يفيد تمسك الطاعن بصفته بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع مما يعد معه سبباً جديداً لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٩٣/٥/١٢ الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٩ق).

٥١٩- الطعن بالنقض ليس امتداداً للخصومة الأصلية ولا مؤمناً من درجتي التقاضى إنما هو خصومة خاصة الأصل فيها ألا تعرض المحكمة للموضوع وإنما تقتصر على المواضع التى ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه فى حدود الأسباب التى أوردتها فى صحيفة طعنه أو ماضيضيه من أسباب تتعلق بالنظام العام.

(نقض ١٨/٥/١٩٩٣ - طعن رقم ٢٠٦٩ سنة ٦٢ قضائية).

٥٢٠- إن اختصاص المحكمة بسبب نوع الدعوى يعتبر مطروحاً دائماً أمامها وعليها أن تفصل فيه من تلقاء ذاتها عملاً بنص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات ، فإن الحكم المطعون فيه - وهو الصادر من محكمة الاستئناف - إذ قضى فى الدعوى ، بما يتضمن اختصاص هذه المحكمة بنظر الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فى منازعة تنفيذ وقتية من محكمة أول درجة حالة كون الاختصاص بذلك معقوداً للمحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب ... « مع إلزام الطاعنين بمصاريف هذا الطعن عملاً بالمادة ١٨٥ من قانون المرافعات لأنهم وإن كانوا محكوماً لهم فيه بنقض الحكم إلا أنه برفعهم الاستئناف عن الحكم الابتدائى إلى محكمة غير مختصة نوعياً بنظره قد تسببوا فى إنفاق مصاريف لا فائدة منها ».

(نقض ١٤/١١/١٩٩٦ - طعن رقم ٢١٦١ لسنة ٥٩ ق ، نقض ٣٠/٣/١٩٨٩ سنة ٤٠ العدد الأول ص ٩١٤ ، نقض ٥/٥/١٩٩٢ سنة ٤٣ عدد أول ص ٦٦٣ ، نقض ١٥/١٢/١٩٩١ - طعن رقم ١١٢٠ لسنة ٥٤ ق لم ينشر) .

٥٢١- دعوى المطعون ضدهما ببراءة ذمتهم من دين مقضى به فى دعوى أخرى استناداً إلى اتخاذ الطاعن إجراءات تنفيذ حكمها عليهما . منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ . اختصاص قاضى التنفيذ دون غيره

بنظرها . قضاء المحكمة الابتدائية فى موضوع النزاع دون إحالة الدعوى إلى قاضى التنفيذ . خطأ فى تطبيق القانون .

( الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٦٥ قـ . جلسة ١٩٩٦/٥/٧ ) .

٥٢٢- القضاء نهائيا ببراءة الطاعن من تهمة تحرير شيك بدون رصيد المقدم من البنك المطعون ضده . طلب الطاعن التعويض قبل البنك عما لحقه من أضرار من جراء إجراءات محاكمته . القضاء بعدم قبول الدعوى بقالة عدم صيرورة الحكم الجنائى الصادر ضد المحرر الحقيقى للشيك وهو أحد العاملين بالبنك نهائيا . خطأ وقصور .

( الطعن رقم ١٦٤٢ لسنة ٦٠ قـ . جلسة ١٩٩٦/٦/٥ )

٥٢٣- محكمة الموضوع . القضاء بمسئولية الشركة الطاعنة عن احتراق محل المطعون ضدهما تعويلا على تقرير خبير لم يبين مصدر النيران التى انتقلت من الشركة للمحل ووجه الخطأ والأفعال التى وقعت منها وأدت للحريق وعدم استجلاء علاقة السببية بين الخطأ والضرر المقول بحدوثه . خطأ وقصور .

( الطعن رقم ٣٢٩٧ لسنة ٦٥ قـ . جلسة ١٩٩٦/٤/٩ ) .

٥٢٤- ملكية السيارة لا تتحقق بمجردا علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكاها . الحكم بإلزام الطاعن بالتعويض على أن قائد السيارة أداة الحادث قرر بملكيتهما للأول بمحضر ضبط الواقعة رغم خلوه من هذا الإقرار كما أن وثيقة التأمين على السيارة تضمنت ملكية الطاعن لها . مخالفة للثابت بالأوراق ولل قانون .

( الطعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٦٥ قـ . جلسة ١٩٩٦/٤/٩ ) .

٥٢٥- التدخل الانضمامى . نطاقه . رفض المحكمة التدخل وقضاؤها فى الموضوع . أثره . عدم اعتبار طالب التدخل خصما حقيقيا فى النزاع . اختصامه فى الطعن بالنقض غير جائز .

( نقض ١٩٩٦/١١/١١ - طعن رقم ٢٦ لسنة ٦٣ قضائية ) .



٥٢٦- مخالفة الثابت بالأوراق التي تبطل الحكم . ماهيته . تحريف محكمة الموضوع للثابت مادياً ببعض المستندات أو ابتناء الحكم على فهم حصلته مخالفاً لما هو ثابت بالدعوى . من وقائع لم تكن محل مجادلة من الخصوم .

(نقض ١٩٩٦/١١/١٧ - طعن رقم ٨١٠١ لسنة ٦٥ قضائية ، نقض ١٩٩٦/٦/٢٦ - طعن رقم ١٩٩١ لسنة ٦٠ قضائية ) .

٥٢٧- ولئن كان تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين وهو مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى فلا يخضع فيه القاضي لرقابة محكمة النقض، إلا أن شرط ذلك أن يكون هذا التقدير قائماً على أساس سائغ مردود إلى عناصره الثابتة بالأوراق .

( نقض ١٩٩٦/٦/٣٠ - طعن رقم ٨٠١٤ لسنة ٦٥ قضائية ) .

٥٢٨- من المقرر - في قضاء محكمة النقض - إنه إذا تخلف الطاعن عن الحضور أمام محكمة الاستئناف ولم يقدم مذكرة بدفاعه فله أن يتمسك أمام محكمة النقض بالبطلان الذي وقع في الإجراءات التي تمت أمام محكمة الاستئناف .

( نقض ١٩٩٦/٦/١٧ - طعن رقم ٩٩٩٠ لسنة ٦٤ قضائية ، نقض ١٩٨٣/٤/٢٨ سنة ٣٤ جزء اول ص ١٠٩٢ ) .

٥٢٩- عدم جواز رفض القاضي الإثبات بالبينة حيث يوجب القانون الإثبات بالكتابة . مؤداه . طلب الطاعن إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات صورية عقد الملعون ضدها الأولى . امتناع الحكم عن إجابة هذا الطلب دون دفع منها بعدم جواز إثبات صورية عقدها بالبينة . خطأ .

( نقض ١٩٩٦/٥/١٦ - طعن رقم ٤٤٤٦ لسنة ٦٥ قضائية ) .

٥٣٠- لمحكمة الموضوع الأخذ بتقرير الخبير الاستشاري الذي تطمئن إليه دون مناقشة تقرير الخبير المنتدب في رأيه المخالف به . شرطه . أن

تقيم حكمها على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها . مخالفة ذلك وحمل قضاء الحكم على ما لا يكفي لحمله . فساد في الاستدلال وقصور .

(نقض ١٩٩٦/٦/١١ - طعن رقم ١١٦٩ لسنة ٥٤ قضائية).

٥٢١- الطعن بالتزوير على عقد البيع سند الدعوى والقضاء برده وبطلانه. تقديم المطعون ضده لأول مرة في الاستئناف عقداً مدعياً أنه العقد الأصلي مطابقاً في مضمونه ومحتواه للعقد الأول . قضاء محكمة الاستئناف بصحة ونفاذ العقد المقدم لها استناداً إلى أنه عقد آخر دون بيان المصدر الذي استقت منه أن هذا العقد هو عقد آخر بذات التصرف أم مجرد نسخة من العقد الأول وسبب تراخى المطعون ضده في التمسك به. قصور . (نقض ١٩٩٦/٣/١٢ - طعن رقم ٣١٢٥ لسنة ٦٠ قضائية).

٥٢٢- القضاء بطرد الطاعن من أطيان النزاع استناداً إلى ماورد في تقرير الخبير . انتهاء هذا التقرير إلى أن مورثة المطعون ضدهم يخصها جزء فقط من تلك الأطيان . مسخ وخطأ في الإسناد . (نقض ١٩٩٧/١/٢٣ - طعن ١٤٦ لسنة ٥٩ قضائية).

٥٢٣- استئناف المضرور للحكم الصادر له بالتعويض طالباً زيادته واستئنافه من شركة التأمين طالبة إلغاء لانتفاء مسئوليتها . شطب الاستئناف الأخير دون السير فيه . أثره. اكتساب الحكم الابتدائي قوة الشيء المقضى فيه في شأن ثبوت مسئولية شركة التأمين . امتناع معاودتها المنازعة أمام محكمة النقض في هذا الخصوص . نطاق الطعن بالنقض . عدم اتساعه لغير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الاستئناف . أثره . النفي الوارد على الحكم الابتدائي ولا يصادف محلاً في الحكم المطعون فيه . غير مقبول.

(نقض ١٩٩٦/١٢/١٩ - طعن رقم ٣٦١٣ لسنة ٦٠ قضائية).

٥٣٤- قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الاستئناف على مجرد تخلف الطاعن عن إحضار شهوده فى التحقيق الذى أمرت بإجرائه دون أن تعمل سلطتها فى تقدير أقوال الشهود الذين سبق سماعهم أمام محكمة أول درجة . خطأ وقصور .  
( نقض ١٩٩٦/١٢/١٩- طعن رقم ٢٠٦ سنة ٦٠ قضائية ) .

٥٣٥- سندات الملكية التى يعتمد عليها كل من طرفى النزاع والتى صدرت لإثبات تصرفات قانونية. المفاضلة بينها. مسألة قانونية. اعتماد المحكمة على ما ورد بتقرير الخبير فى هذا الشأن دون التعرض لهذه المستندات والمفاضلة بينها. قصور علة ذلك. اقتصار مهمة الخبير على تحقيق الواقع فى الدعوى وإبداء رأى فى المسائل الفنية دون المسائل القانونية.  
( نقض ١٩٩٦/١٢/٣- طعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٥ قضائية ) .

٥٣٦- يجب على المحكمة أن تفصل فى أوجه اعتراضات الممول على تقديرات مصلحة الضرائب التى سبق له عرضها على لجنة الطعن وبحثتها أو أصدرت قراراً فيها إلا إذا تنازل عنها ويجب أن يكون هذا النزول صريحاً قاطع الدلالة لا يحتل تأويلاً أو أن يكون ضمناً يستفاد من تصرفات أو عبارات من شأنها أن تؤدى إليه حتماً بدلالة لا تحتل الشك ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه وإن خلص إلى أن الطاعنين قد عرضا على لجنة الطعن الاعتراض الخاص بتأجير جزء من مخازنهما إلا أنه قد انتهى إلى تخليهما عنه لعدم إيراده بمذكرة دفاعهما المقدمة للجنة الطعن رغم أن خلو المذكرة من هذا الوجه من أوجه الاعتراضات لا يتحقق به تنازلهما صراحة أو ضمناً عنه ، من ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى فيما ذهب إليه من أن الاعتراض آنف الذكر والذى أصدرت اللجنة قراراً فى شأنه بتأييد مأمورية الضرائب لم يكن معروضاً على لجنة الطعن لتخلى الطاعنين عنه فإنه

يكون قد بني على تحصيل خاطئ لما هو ثابت بالأوراق جره إلى الخطأ  
فى تطبيق القانون فشابه بذلك بطلان جوهرى .  
( الطعن رقم ٧١٠٣ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٦/٦/٢٤ ) .

٥٣٧- وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالوجه الثانى من  
السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى  
تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن محكمة أول درجة بقضائها برفض الدعوى  
بحالتها بالنسبة للمطعون عليهم الخمسة الأول تكون قد استنفدت ولايتها  
فى الفصل فى موضوعها وهو ماكان يوجب على محكمة الاستئناف عند  
نظر الطعن المرفوع أمامها عن هذا الحكم أن تتصدى للفصل فى موضوع  
الدعوى ، وإذ خالف قضاء الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعاد الدعوى  
لمحكمة أول درجة للفصل فيها ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه ولئن كان المقرر- فى قضاء  
هذه المحكمة - أن قضاء محكمة أول درجة برفض الدعوى بحالتها -  
استناداً إلى انتفاء صفة من يمثل المدعين فيها - هو قضاء تستند به  
المحكمة ولايتها فى الفصل فى موضوع الدعوى ويضفى الاستئناف  
المرفوع عن حكمها طارحاً للدعوى بما احتوته من طلبات وأوجه دفاع على  
محكمة الدرجة الثانية ، إلا أنه لما كانت محكمة الاستئناف - أثناء نظر  
الطعن المقدم من كل من المتخاصمين على حكم محكمة أول درجة بعد أن  
أحيلت إليها الدعوى - عادت إلى نظر الخصومة وعدلت التعويض المقتضى  
على الطاعن بأدائه للمطعون عليهم الخمسة الأول وأقامت قضاءها فى ذلك  
على أسباب مستقلة ، ومن ثم فإن النعى على ذلك الحكم بالبطلان ليس  
من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرفة للطاعن لا يعتد بها ،  
ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير منتج وبالتالي غير مقبول .  
( نقض ١٩٩٤/٤/٢٤ - طعن رقم ٥٥٢ لسنة ٦٥ ق ) .

٥٣٨- إغفال الحكم بحث دفاع جوهرى . قصور فى أسباب الحكم الواقعية . مقتضاه بطلان الحكم . مثال بشأن الدفع بعدم قبول دعوى التعويض لرفعها على غير ذى صفة.  
( نقض ١٩٩٦/١٢/٢٦ - طعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٦٠ قضائية ).

٥٣٩- لئن كان تكييف التصرف حسب حقيقة وصفه القانونى هو من مسائل القانون التى يعرض لها القاضى - ومن تلقاء نفسه - دون طلب من الخصوم أو تقييد بالتكييف الذى يسبقونه عليه ، إلا أن الوصف الذى يضيفه القانون على التصرف لا يستبين إلا بتحقيق عناصره وأركانه واستخلاص نيه المتعاقدين فيه هو ما يتصل بوقائع الدعوى التى يجب على الخصم أن يطرحها على المحكمة.

(نقض ١٩٩٧/٣/٢٣- طعن ٣٨٥٠ لسنة ٦٠).

٥٤٠- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النعى الذى لا يتضمن بيان الطاعن للعوار الذى يعزوه للحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه نعى مجهول غير مقبول.

(نقض ١٩٩٧/٤/١٠ طعن رقم ٤٥٩٦ لسنة ٦١ قضائية، نقض ١٩٩٢/٧/١٣ طعن رقم ٩٠٨ لسنة ٥١ قضائية سنة ٤٣ العدد الاول ص٩٢٦، نقض ١٩٨٦/٤/٢٤ سنة ٣٧ جزء اول ص٤٧٢).

٥٤١- استخلاص خطأ المدين الذى تنتفى معه القوة القاهرة مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائغا ومستمداً من عناصر تؤدى إليه من وقائع الدعوى، إلا أن تكييف الفعل بأنه خطأ ولا ينقضى به الالتزام أو نفى هذا الوصف عنه من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض، وأن رقابة المحكمة الأخيرة تمتد إلى تقدير الوقائع فيما يستلزمه التحقق

من صحة استخلاص الخطأ من تلك الوقائع والظروف التي كان لها أثر في تقدير الخطأ واستخلاصه.

(نقض ١٩٩٧/٤/١٤ طعن رقم ١٣٩ لسنة ٦٠ قضائية، قرب نقض ١٩٨٠/٣/٢٧ لسنة ٣١، العدد الأول ص ٩٣٠).

٥٤٢- استلام المشتري للمبيع القابل لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى. أثره. للبائع الحق في الفوائد القانونية. إيداع الثمن أو باقيه لا يعد المشتري معه موفياً بالتزاماته إذا كان هذا الإيداع لم يشمل الفوائد المستحقة قانوناً من وقت تسليم المبيع القابل لإنتاج ثمرات أو إيرادات حتى وقت الإيداع. تمسك البائعة أمام محكمة الموضوع بأن إيداع باقي الثمن غير مبرر لئلازمة المشتري لأنه لم يشمل ما استحق عليه من فوائد من وقت تسليم المبيع القابل لإنتاج إيرادات حتى وقت الإيداع. القضاء للأخير بصحة ونفاذ عقد البيع دون بحث هذا الدفاع الجوهري. خطأ وقصور. (نقض ١٩٩٧/٢/٢٥ طعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٦١ قضائية).

٥٤٣- دفع الشركة الطاعنة بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة تأسيساً على أن السيارة أداة الحادث كانت بدون لوحات معدنية وأن شهادة البيانات المستخرجة من قسم المرور غير خاصة بتلك السيارة. رفض الدفع على قالة أن الأوراق حقلت بوصف السيارة واسم مالكيها مما يفيد أنها مؤمن عليها لدى الطاعنة وقت الحادث. قصور وفساد في الاستدلال.

(نقض ١٩٩٧/١/١ طعن رقم ٩٧٢٣ لسنة ٦٥ قضائية).

٥٤٤- التناقض الذي يفسد الحكم. ماهيته. ماتتعارض فيه الأسباب وتتهافت فتتماحى بحيث لا يبقى ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعا في أسبابه بحيث لا يمكن معه فهم أساس ما قضت به المحكمة في المنطوق. (نقض ١٩٩٧/٢/٢٥ طعن رقم ٤٦٧ لسنة ٦١ قضائية).

- ٥٤٥- تقديم مستندات فى الدعوى مع التمسك بدلائلها. التفات الحكم عن التحدث عنها بشيء مع ماقد يكون لها من دلالة. قصور.  
(نقض ١٩٩٧/٢/١٣ طعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٩ قضائية).
- ٥٤٦- المصلحة فى الطعن بالنقض. مناطها. أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن بقضائه برفض كل أو بعض طلباته. مؤدى ذلك. القضاء فى شق من الحكم وفق طلبات الطاعن أو محققا لمقصوده منها. الطعن بالنقض على هذا الشق غير مقبول.  
(نقض ١٩٩٧/١/٢٣ طعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٩ قضائية).
- ٥٤٧- استناد المحكمة فى اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها أو إلى عدم فهم الواقعة التى تثبت لديها أو استخلاص هذه الواقعة من مصدر لاوجود له أو موجود ولكنه مناقض لما أثبتته. فساد فى الاستدلال.  
(نقض ١٩٩٧/٢/٢ طعن رقم ٩٨٣ لسنة ٦٥ قضائية).
- ٥٤٨- قبول الطاعن للحكم الابتدائى وعدم استئنائه له. استئنائه من خصم آخر. ليس للطاعن أن يطعن على الحكم الاستئنائى بالنقض طالما لم يقض عليه بشيء.  
(نقض ١٩٩٧/١/١٢ طعن رقم ٣٥٠١ لسنة ٦٠ قضائية).
- ٥٤٩- تمسك الوارث أمام محكمة الاستئناف بصورية العقد الصادر من مورثه. التفات المحكمة عن تحقيقه. خطأ وقصور.  
(نقض ١٩٩٧/١/١٢ طعن رقم ٢٧٨٦ لسنة ٦٠ قضائية).
- ٥٥٠- إدخال خصم فى الدعوى أثناء نظرها بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة. القضاء بعدم قبول الإدخال تأسيساً على أنه لم يتم بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى. مخالفة للثابت بالأوراق.  
(نقض ١٩٩٧/١/٨ طعن رقم ٨٩٣٠ لسنة ٦٥ قضائية).

٥٥١- ثبوت إنكار الطاعنين للورقة العرفية المقدمة للمضاهاة بتقرير الخبير الذى أقام الحكم المطعون فيه قضاءه عليه . التفاته عن الرد على هذا الدفاع الجوهري . خطأ وقصور .

( نقض ١٤ / ٢ / ١٩٩٩ - طعن رقم ٥٠٢٥ لسنة ٦٢ ق ) .

٥٥٢- عدم جواز فصل محكمة الاستئناف فى أمر غير مطروح عليها . إقامة الاستئناف بطلب إلزام المطعون ضدها بتسليم المتقولات المتنازع عليها . قضاء محكمة الاستئناف بإلزام الطاعن معها بهذا التسليم . إدراك المحكمة بأنها تقضى بما لم يطلبه الخصوم . خطأ فى تطبيق القانون .

( نقض ٢٦ / ١١ / ١٩٩٨ - طعن رقم ١٨٦٦ لسنة ٦٢ ق ) .

٥٥٣- إقامة الطاعن الدعوى بطلب بطلان العقد الصادر من مورثته لقيام حالة عته شائع بها وقت صدوره منها . طلب إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات ذلك . التفات الحكم عنه وقضائه برفض الدعوى بقاله عدم تقديم الطاعن دليلا على هذا العته . خطأ وقصور .

( نقض ٢٦ / ١١ / ١٩٩٨ - طعن رقم ١٨٢٤ لسنة ٦٢ ق ) .

٥٥٤- إقامة المضرور دعواه المباشرة قبل المؤمن بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات على صيرورة الحكم الجنائي الحضورى باتاً . أثره . سقوط الحق فى رفعها . القضاء برفض الدفع بالتقادم استناداً لصدور الحكم الجنائي حضورياً اعتبارياً بالخالفه لحقيقة الواقع . خطأ فى تطبيق القانون .

( نقض ١٠ / ١١ / ١٩٩٨ - طعن رقم ١٠٣٧٥ لسنة ٦٦ ق ) .

٥٥٥- تمسك الشركة الطاعنة أمام محكمة الموضوع بانتفاء مسئولية قائد السيارة المؤمن عليها لديها لانقطاع رابطة السببية بين فعله والوفاة على سند من أن خطأ قائد السيارة المؤمن عليها لدى الشركة المطعون ضدها الثالث هو المنتج الفعال فى إحداث الوفاة وأن المجنى عليه لا



يستفيد من التأمين الإجبارى بحسبانه من عمال السيارة. دفاع جوهرى.  
قضاء الحكم المطعون فيه بإلزامها بالتعويض دون بحث هذا الدفاع  
وتحصيله خطأ وقصور وإخلال بحق الدفاع .

( نقض ١٩٩٨/١١/١٤ - طعن رقم ١٥ لسنة ٦٧ ق ).

٥٥٦- سقوط الخصومة فى الاستئناف لعدم تعجيلها خلال سنة من  
تاريخ صدور حكم النقض . أثره. صيرورة الحكم الابتدائى نهائيا .  
مخالفة الحكم المطعون فيه هذا القضاء . جواز الطعن فيه بالنقض .

( نقض ١٩٩٨/١١/٣ - طعن رقم ٢٧٧٨ لسنة ٦٢ ق )

٥٥٧- حصول التوقيع على النسخة الكربونية للمحرر . واقعة مادية .  
جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات منها شهادة الشهود . إهدار الحكم  
المطعون فيه المحرر دون تحقيق أمر صحته بإثبات حصول التوقيع عليه  
كطلب الطاعن . خطأ فى القانون.

( نقض ١٩٩٨/٢/٢٥ - طعن رقم ٥٨٠ لسنة ٥٩ ق )

٥٥٨- تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوجود أسهم مملوكة  
لمورثته لدى البنك المطعون عليه وتدليله على ذلك بتقديم بعضها بعد إيداع  
الخبير تقريره. دفاع جوهرى . التفات الحكم عنه وقضاؤه برفض  
الدعوى استناداً إلى تقرير الخبير من عدم وجود ملف باسم مورثته لدى  
البنك . قصور .

( نقض ١٩٩٨/٢/١٧ - طعن رقم ٢٧٢٢ لسنة ٦٠ ق ).

٥٥٩- إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه تأسيساً على اطمئنانه لأقوال  
شاهدى المطعون ضده رغم أنه لم يشهد شهوداً فى التحقيق الذى أجرى  
فى الدعوى . مخالفة للثابت بالأوراق . مفاده . خطأ الحكم فى فهم الواقع  
بما يوجب نقضه .

( نقض ١٩٩٧/٦/٣٠ - طعن رقم ٢٦٧ لسنة ٦٣ ق إحوال شخصية )

٥٦٠- حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية . شرطها . أن يكون باتاً إما باستنفاد طرق الطعن الجائزة فيه أو لفوات مواعييدها . ميعاد استئناف الأحكام الجنائية الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة حضورياً . بدء سريانه بالنسبة للمتهم من تاريخ إعلانه بها . مادة ٤٠٧ إجراءات جنائية . استخلاص الحكم المطعون فيه أن الحكم في المعارضة التي أقامها المتهم صدر حضورياً وترتيبه على ذلك فوات مواعيد الطعن فيه وصيرورته باتاً في حين أن باب الطعن عليه بالاستئناف لما يزل مفتوحاً لعدم إعلانه به . خطأ ومخالفة للثابت في الأوراق .

( نقض ١٩٩٧/٤/٢٩ - طعن رقم ٢٩٦ لسنة ٦٥ قضائية )

٥٦١- استناد المحكمة على فهم مخالف لما هو ثابت بالأوراق أو إذا لم يكن هناك لزوم منطقي بين ما انتهت إليه في قضائها وبين ما ثبت لديها من وقائع . فساد في الاستدلال .

( نقض ١٩٩٧/٤/٢٦ - طعن رقم ٣٩٣ لسنة ٦١ قضائية )

٥٦٢- انصراف ما يبرمه الوكيل في حدود وكالته إلى الأصل. مادة ١٠٥ مدني. نيابة الوكيل عن الموكل تقف عند حد الغش. الغش يبطل التصرفات. قاعدة سليمة ولو لم يجر بها نص في القانون. تمسك الطاعن في محضر الجلسة وبوجه حافظته المقدمة فيها ببطان عقد البيع سند الدعوى على أنه قد تم بطريق الغش والتواطؤ بين المطعون ضدها ووكيله. تقرير الحكم أن الطاعن لم يطعن على العقد بشيء وعدم بحث هذا الدفاع الجوهري. مخالفة للثابت بالأوراق وقصور.

(نقض ١٩٩٦/٤/١٦ طعن رقم ٩٩٢ لسنة ٦٤ قضائية).

٥٦٣- لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطاعن تمسك بدفاعه أمام محكمة الموضوع بدرجيتها بأنه كان يساكن المطعون ضدهم من الثاني حتى الرابع - بالعين محل النزاع - منذ بدء العلاقة الإيجارية بينهم

وبين المطعون ضده الأول فى ١٩٧٣/٩/١، وأن ذلك كان يعلم الأخير إلى أن ترك له المستأجرون العين بعد انتهاء دراستهم حيث تزوج بها، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعه فى هذا الشأن، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بالإخلاء، ورفض دعوى الطاعن على سند من إقامة الأخير بالعين محل النزاع مع المستأجرين دون أن يثبت إذن المؤجر أو موافقته يعد تأجيراً من الباطن يجيز فسخ عقد الإيجار والإخلاء، وأن الطاعن لا يجديه إثبات المساكنة وعلم المؤجر بها لأن ثبوت ذلك لا يفيد موافقة المؤجر أو إذنه بالتأجير من الباطن فى حين أن مجرد إقامة الطاعن بالعين مع المستأجرين لا يفيد بذاته تأجيرها من الباطن له، ولا ينهض دليلاً على ذلك، والذى يقتضى ثبوت قيام المستأجرين بتأجير حقهم فى الانتفاع بالعين كلها أو بعضها لقاء جعل متفق عليه، كما أن ما استند إليه الحكم لا يصلح رداً سائفاً لرفض طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات المساكنة وترك العين له من المستأجرين بموافقة المطعون ضده الأول، ويتضمن مصادرة على حقه فى ثبوت ذلك رغم أنه دفاع جوهري قد يتغير به - إن ثبت - وجه الرأى فى الدعوى، ومن ثم فإنه يكون شابه الفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه.

(نقض ١٩٩٦/٣/٢٧ طعن رقم ٥١٦٩ لسنة ٦٢ قضائية).

٥٦٤- الحكم الجنائى البات بإلزام المتهم وشركة التأمين بالتضامن بإداء التعويض المؤقت. ثبوت حجيته فى شأن مسئولية شركة التأمين عن التعويض باعتبارها الشركة المؤمنة على مخاطر السيارة التى تسببت فى إحداث الضرر. قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول دعوى تكملة التعويض بالنسبة للشركة لرفعها على غير ذى صفة. خطأ فى القانون. (نقض ١٩٩٦/٣/٢٨ طعن رقم ٣٣٤٤ لسنة ٦٠ قضائية).

٥٦٥- النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال. يتمتع معه الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية.

(نقض ١٩٩٦/٤/٧ طعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٦٠ قضائية).

٥٦٦- طلب المطعون ضده أمام المحكمة الجزئية فرز وتجنب نصيبه فى تركة مورثه. منازعة الطاعنين له فى حقه فى حصته الميراثية وإحالة المحكمة هذه المنازعة إلى المحكمة الابتدائية لاختصاصها القيمى بنظرها، والتي حكمت بعدم قبول الدعوى. إلغاء الحكم المطعون فيه هذا القضاء وقضاؤه بثبوت حق المطعون ضده فى حصته الميراثية فى التركة. عدم اعتباره قضاء بما لم يطلبه الخصوم.

(نقض ١٩٩٦/٣/١٣ طعن رقم ١٣١٢ لسنة ٦١ قضائية).

٥٦٧- مخالفة الثابت بالأوراق التى تبطل الحكم. ماهيتها. تحريف محكمة الموضوع للثابت ماديا ببعض المستندات، أو ابتناء الحكم على فهم حصلته مخالفا لما هو ثابت بالدعوى.

(نقض ١٩٩٦/١/١٤ طعن رقم ٥١٩٧ لسنة ٦٤ قضائية).

٥٦٨- انتهاء تقرير الخبير المقدم فى الدعوى إلى نتيجة لا تؤدى إليها أسبابه ولا تصلح ردا على دفاع جوهرى. أخذ المحكمة بالتقرير. قصور المستند المؤثر فى الدعوى. عدم تناول المحكمة له بالبحث قصور.

(نقض ١٩٩٦/١/١٦ طعن رقم ١٠١٠٤ لسنة ٦٤ قضائية).

٥٦٩- الحكم بتوافر شرط المدة المكسبة للملكية استنادا إلى تقرير الخبير الذى لم يعرض لبيان تاريخ بدء الحيازة. مخالفة للثابت بالأوراق.

(نقض ١٩٩٦/١/١٦ طعن رقم ١١٠٢ لسنة ٦١ ق).

٥٧٠- التقادم الثلاثى لدعوى التعويض عن العمل غير المشروع. بدء سريانه من تاريخ العلم الحقيقى للمضروب بوقوع الضرر وبالشخص المسئول عنه. مادة ١/١٧٢ مدنى. القضاء ببء سريان التقادم من تاريخ صدور قرار النيابة العسكرية بالوجه لإقامة الدعوى الجنائية لوفاة المتهم - المسئول عن الضرر - رغم عدم إعلان المضروب بهذا القرار. خطأ. (نقض ١٩٩٦/١/٢ طعن رقم ٣١٥٩ لسنة ٥٩ قضائية).

٥٧١- اعتبار الحكم المطعون فيه مجرد حلف أحد البائعين اليمين بالصيغة الواردة بالمادة ٢٢ إثبات دليلا على عدم وقوع البيع ذاته رغم انتفاء التلازم بينهما. حجه ذلك عن بحث باقى الأدلة على انعقاد البيع. خطأ وقصور.

(نقض ١٩٩٩/٦/٣٠ طعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٦٢ قى إيجارات).

٥٧٢- قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى تسليم العقار تأسيسا على أن المدعين البالغين وقت فرض الحراسة على والدهم من بين الخاضعين للحراسة تبعا لأبيهم. م ٢/١ من القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة. قضاء المحكمة الدستورية من بعد بعدم دستورية ذلك النص فيما تضمنه من اعتبار الأولاد البالغين والورثة ضمن العائلة التى خضعت للحراسة ونشره. لازمة. نقض الحكم للخطأ فى تطبيق القانون.

(نقض ١٩٩٩/٢/٢٢ طعن رقم ١٣١٢ لسنة ٦٧ ق «أحوال شخصية»).

٥٧٣- طلبات الخصوم فى الدعوى. العبرة فيها بما طلبوه على وجه صريح وجازم. قضاء المحكمة بشئ لم يطلبوه أو بأكثر مما طلبوه مع علمها بذلك وإصرارها عليه وإدراكها حقيقة الطلبات مسببة حكمها فى هذا الخصوص. سبيل الطعن عليه. قصر المطعون ضدهم طلباتهم على التعويض المادى والأدى والموروث عما أصابهم من أضرار لوفاة

مورثهم. القضاء بتعويض عما أصاب والده المتوفى بعده من أضرار رغم عدم طلبه مع إدراك المحكمة حقيقة الطلبات المطروحة وقضائها مسببة وجهة نظرها. أثره. وجوب نقض حكمها في هذا الخصوص.  
(نقض ١٩٩٩/٦/١٥ طعن رقم ١٩٩٣، ٢٢٢٨ لسنة ٦٧ ق).

٥٧٤- الخصومة أمام محكمة الاستئناف. تحديدها بأشخاصها أمام محكمة أول درجة. مؤداه. اختصام المطعون ضده الثالث لأول مرة أمام محكمة الاستئناف. أثره. عدم جواز اختصامه أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٩٩٩/٥/٢٦ طعن رقم ١١٧٩٦ لسنة ٦٥ ق).

٥٧٥- استخلاص القاضى واقعة من مصدر لا وجود له أو موجود ولكنه مناقض لما استخلصه أو غير مناقض ولكن يستحيل عقلا استخلاص تلك الواقعة منه. أثره. بطلان الحكم.  
(نقض ١٩٩٩/٥/٢٦ طعن رقم ١١٧٩٦ لسنة ٦٥ ق).

٥٧٦- فساد الحكم فى الاستدلال. ماهيته. استناد المحكمة فى اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها أو إلى عدم فهم الواقعة التى ثبتت لديها أو وقوع تناقض بين هذه العناصر.  
(نقض ١٩٩٩/٥/٢٠ طعن رقم ٢٦٤٢ لسنة ٦٨ ق).

٥٧٧- مخالفة الثابت فى الأوراق المبطة للحكم. ماهيتها. تحريف محكمة الموضوع للثابت ماديا ببعض المستندات أو تجاهلها لها، وما هو ثابت فيها أو ابتناء الحكم على فهم حصلته المحكمة مخالفا لما هو ثابت بأوراق الدعوى من وقائع لم تكن محل مناظرة بين الخصوم.  
(نقض ١٩٩٩/٥/٢٠ طعن رقم ٤١٨٩ لسنة ٦٢ ق).

٥٧٨- تمسك الطاعن بحقه فى حبس الباقي من ثمن الشقة خشية أن ينتزعها الغير من تحت يده. تدليله على ذلك بالمستندات. دفاع جوهرى.

التفات الحكم المطعون فيه عنه وقضاؤه بفسخ عقد البيع والتسليم للمطعون عليه. قصور مبطل.

(نقض ١٩٩٩/٥/٩ طعن رقم ٢٢٣٠ لسنة ٦٨ ق).

٥٧٩- مخالفة الثابت في الأوراق التي تبطل الحكم. ماهيتها. تعريف محكمة الموضوع للثابت ماديا في بعض المستندات أو تجاهله هذه المستندات أو ابتناء الحكم على فهم حصلته مخالفا لما هو ثابت في أوراق الدعوى من وقائع لم تكن محل مناقشة بين الخصوم. (نقض ١٩٩٩/٤/٤ طعن رقم ٤٩٩٢ لسنة ٦٧ ق).

٥٨٠- دعوى الطاعن بطرد المطعون ضدها الرابعة من أرض النزاع التي يحوزها لاغتصابها لها مع التعويض على سند من ملكيته للأرض. تكييفها الصحيح. دعوى الحق ذاته، وليست دعوى استرداد الحيابة. انتهاء الحكم المطعون فيه إلى اعتبارها من دعاوى الحيابة. خطأ في فهم الواقع. (نقض ١٩٩٩/٣/١١ طعن رقم ٤٠٧٦ لسنة ٦٢ ق).

٥٨١- انتهاء الحكم إلى أن العقار المقرر لصالحه حق الارتفاق بالركوب هدم وأعيد بناؤه بوضع يمكن معه استعمال هذا الحق. عدم إقامة الدليل على ذلك أو بيان المصدر الذي استقاه منه مع إنكار أصحاب العقار المرتفق به له. قصور.

(نقض ١٩٩٩/٢/١٨ طعن رقم ٣٨١٧ لسنة ٦٢ ق).

٥٨٢- مخالفة الثابت بالأوراق التي تبطل الحكم. ماهيتها. بناؤه على تحصيل خاطئ للثابت بالأوراق أو تحريف له. (نقض ١٩٩٩/٢/٩ طعن رقم ٢٨٨٤ لسنة ٦٨ ق).

٥٨٣- الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه. سبيل الطعن عليه التماس إعادة النظر. الطعن فيه بطريق النقض. شرطه. أن

تكون المحكمة عالمة بحقيقته، وبأنها تقضى حقيقة بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه.

(نقض ١٩٩٩/١٢/٨ طعن رقم ٤٧٢٩ لسنة ٦٨ ق).

٥٨٤- قضاء الحكم المطعون فيه بإخلاء عين النزاع لتوافر الاحتجاج فى حق الطاعن استنادا لنص المادة ١/٨ قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقتضى بعدم دستوريته. خطأ فى القانون.

(نقض ١٩٩٩/١١/٢٤ طعن رقم ٤٥٣٤ لسنة ٦٤ ق).

٥٨٥- تمسك الطاعن بدفاع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع غير مقبول.

(نقض ١٩٩٩/١١/٢٥ طعن رقم ٦١١ لسنة ٥٧ ق).

٥٨٦- إقامة الطاعن دعواه بطلب إخلاء المطعون ضدهما من العين المؤجرة لاحتجاجهما أكثر من مسكن بذات البلدة دون مقتضى ولتنازل المستأجر الأسمى لهما عنها دون موافقته. قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف مما قضى به من إخلاء المطعون ضدهما لانتفاء واقعة الاحتجاج فى حقهما دون تعرضه للسبب الثانى مع تمسك الطاعن به صراحة وعدم تنازله عنه. خطأ فى القانون.

(نقض ١٩٩٩/١١/٢٢ طعن رقم ٥٩٩٥ لسنة ٦٤ ق).

٥٨٧ إقامة الحكم قضاء على استخلاص موضوعى سائغ مما له أصله الثابت بالأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها. كفايته لحمل قضائه. التفاته عن تحريات الشرطة. لا عيب. النعى عليه بهذا السبب جدل موضوعى. عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٩٩/١١/١٦ طعن رقم ٣٥٢ لسنة ٦٤ ق «أحوال شخصية»).



٥٨٨- قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف بإخلاء عين النزاع لتوافر الاحتجاز فى حق الطاعن استنادا لنص المادة ١/٨ قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المفضى بعدم دستوريته. خطأ فى القانون.  
(نقض ١٩٩٩/٩/٣٠ طعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٦٧ ق إيجارات).

#### ٥٨٩- لا يجوز الطعن الفرعى بالنقض :

متى كان التقرير بالطعن قد حصل بعد فوات الميعاد الذى حددته المادة ١٤ من قانون إنشاء محكمة النقض، فإن هذا الطعن يكون غير مقبول لسقوط حق الطاعن فى مباشرته. أما القول بأن الطعن فى الحكم، وإن كان قد قرر بعد الميعاد إلا أنه جائز القبول، إذ يعتبر طعنا فرعيا للطعن المرفوع من المطعون عليها عن نفس الحكم، فإن هذا القول مردود بأن الميعاد الذى حدده القانون للطعن بطريق النقض هو ميعاد واجب المراعاة فى جميع الأحوال. ويترتب على تفويته سقوط الحق فيه حتما وعلى المحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها عملا بالمادة ٢٨١ مرافعات. وإذا كان الشارع قد خالف الأصل الذى يقوم عليه هذا النص فى خصوص الاستئناف الفرعى إذ أجاز للمستأنف عليه أن يرفع استئنافا فرعيا بعد مضى ميعاد الاستئناف، فإن ذلك إنما جاء على سبيل الاستثناء وبنص صريح فى القانون مما لا يجوز معه القياس فى حالة الطعن بطريق النقض. ومما يؤكد أن الشارع قصد عدم إجازة الطعن الفرعى أمام محكمة النقض ما أورده فى المذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بإنشاء محكمة النقض إذ جاء فيها «ولم ينص فى المشروع على النقض الفرعى، إذ رأى أنه ليس من المرغوب فيه أن يسهل للخصم الذى لم ير لزوما للطعن فى الحكم من تلقاء نفسه طريقة الطعن فيه بصفة فرعية بمناسبة طعن رفعه غيره»، ولم يرد فى قانون المرافعات الجديد ما يغير هذا النظر، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا لفوات ميعاده.

(نقض ١٩٥٢/٤/٣ طعن رقم ١٦ سنة ١٠ قضائية)

٥٩٠ - لايجوز التمسك أمام محكمة النقض بسبب جديد لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع:

عدم تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بتوافر حالة الضرورة. التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض. سبب جديد غير مقبول. (نقض ١٩٩٧/٥/٢٤ طعن رقم ٣٨٦٩ لسنة ٦١ قضائية).

٥٩١ - لايجوز تأسيس الطعن بالنقض على أن الحكم قضى بعدم جواز الاستئناف مادام أن مصير الاستئناف هو الرفض:

النعى على الحكم المطعون فيه لقضائه بعدم جواز استئناف الحكم الصادر بقبول التظلم فى أمر تقدير الرسوم التكميلية للشهر العقارى شكلا تبعا لعدم جواز استئناف الحكم المنهى للخصومة كلها. ثبوت رفع التظلم فى الميعاد. أثره. عدم تحقيق النعى سوى مصلحة نظرية للطاعن. علة ذلك . القضاء بعدم جواز الاستئناف يلتقى فى النتيجة مع القضاء برفضه. (نقض ١٩٩٦/١/١١ طعن رقم ١٦١٣ لسنة ٦١ قضائية).

٥٩٢ - الخلط بين التعويض عن الضرر الأدبى الذى أصاب رافع الدعوى شخصا بسبب ما لحق مورثه من ضرر قبل وفاته والتعويض الموروث عن الضرر الأدبى خطأ فى القانون:

طلب الطاعن التعويض عن الضرر الأدبى الذى أصابه شخصا نتيجة تعذيب والده. رفض الحكم المطعون فيه هذا الطلب على أن هذا الضرر لم يتحدد بمقتضى اتفاق ولم يطالب به المورث أمام القضاء. خطأ. (نقض ١٩٩٦/١/٢٥ طعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٦١ قضائية).

٥٩٣ - لايجوز للمطعون ضده فى الطعن بالنقض أن يتمسك فى مذكرته بالدفع التى سبق إبدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها:

ألغى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذى عمل به اعتبارا من ١٩٦٢/٧/٢٧ الرخصة التى كانت تخولها المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للمدعى عليه فى الطعن أن يتمسك فى مذكرته بالدفع التى سبق له إيدائها أمام محكمة الموضوع، وقضت برفضها، وهى الرخصة التى كانت تعتبر من قبيل الطعن الفرعى، لأنها تحقق بعض غاياته، ويفنى استعمالها عنه فى بعض الأحوال. وإذا كان إلغاء تلك الرخصة، وبمعنى آخر هذا النوع الخاص من الطعن الفرعى لا يكون له أثر إلا على الأحكام الصادرة فى ظل العمل به، استنادا إلى ما كانت تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات السابق من أن القوانين الملغية لطريق من طرق الطعن لا تسرى على ما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها، وكان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه، والذى ألغى طريق الطعن الفرعى فى النقض، فإنه لا يكون للمطعون ضدها الحق فى التمسك بالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وهو الدفع الذى سبق إيدائه أمام محكمة الموضوع.

(نقض ١٩٧١/٥/٤ سنة ٢٢ ص ٥٩٤)

**٥٩٤ - مخالفة الحكم المدنى لحجية حكم جنائى يجيز الطعن عليه بالنقض وفقا لنص المادة ٢٤٨ دون نص المادة ٢٤٩:**

إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية وكان لا يجوز وفقا لنص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الطعن فى هذا الحكم إلا إذا كان قد فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحائز قوة الأمر المقضى وكان الطاعن قد أقام طعنه استنادا إلى ذلك النص على سند من القول أن الحكم المطعون فيه خالف حجية حكم جنائى نهائى سابق بين ذات الخصوم وهو الحكم الصادر فى الجنحة رقم..... قسم

شبين الكوم والقاضى ببراءته بتبديد أعيان جهاز المطعون ضدها وبذلك يكون قد خالف القانون بإهدار حجية ذلك الحكم الجنائى النهائى وكان هذا الطعن لايعد نعيًا بأن الحكم المطعون فيه خالف حجية حكم سابق اتحد معه فى الخصوم والموضوع والسبب وحاز قوة الأمر المقضى بل يعد تعيبًا للحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق نص المادتين ١٠٢ من قانون الإثبات و٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك فلإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكما سابقا صدر فى نزاع بين الخصوم أنفسهم.

(نقض ١٩٨٧/١/٢٠ سنة ٢٨ ص ١٣٩)

**٥٩٥ - لايجوز الطعن فى الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية للقصور أو الخطأ فى تطبيق القانون أو الفساد فى الاستدلال:**

النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون أو الفساد فى الاستدلال يمتنع معه الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية.

(نقض ١٩٩٦/٤/٧. طعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٦٠ قضائية).

**٥٩٦ - لايجوز الطعن على الحكم بالنقض بسبب إغفال المحكمة الفصل فى طلب موضوعي:**

إغفال المحكمة الفصل فى طلب موضوعي. سبيل تداركه. الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيه. مادة ١٩٣ مرافعات. عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم لهذا السبب. علة ذلك. عدم قبول الطعن إلا عن الطلبات التى فصل فيها صراحة أو ضمنا. مثال بشأن إغفال محكمة الاستئناف الفصل فى طلب الطاعن الحكم له بالتعويض عن كيدية استئناف المطعون ضدهم.

(نقض ١٩٩٦/٤/١١ طعن رقم ٧٣ لسنة ٥٩ قضائية)

## ٥٩٧ - خطط المحكمة بين الصورية والتواطؤ خطأ في تطبيق القانون:

الطعن بالصورية يعنى عدم قيام العقد أصلاً فى نية المتعاقدين. أما القول بالتواطؤ أو الغش أو قصد الإضرار بالدائن وإن ورد فى نطاق الدعوى البوليصية إلا أنه لا يفيد الصورية وغير مانع من جدية التعاقد ومن قيام الرغبة فى إحداث آثاره القانونية بما يقتضى البدء بالطعن بالصورية إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من إبداء الطعنين معاً إذا كان الدائن يهدف بهما إلى عدم نفاذ تصرف المدين فى حقه ويترتب على ذلك أنه لا يجوز للدائن أن يتمسك بصورية التصرف بعد أن كان قد تمسك فى شأنه بالغش أو التواطؤ.

(الطعن رقم ٣٦٣ سنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣ س ٤٠ ع ١ ص ٨٣).

## ٥٩٨ - استدلال الحكم على نفى صورية التصرف بما ورد فى العقد ذاته ورفض إحالة الدعوى للتحقيق لإثبات صوريته فساد فى الاستدلال وقصور فى التسبيب:

١ - وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تعول فى نفى الصورية على نصوص المحرر المطعون عليه لما فى ذلك من مصادرة على المطلوب وحكم على الدليل قبل تحقيقه، وكانت الطاعنة قد تمسكت بتملكها أرض النزاع بالتقادم المكسب ونذبت المحكمة خبيراً لتحقيق ذلك، انتهى فى تقريره إلى أن حيازة الطاعنة عرضية بوصفها مستأجرة من المالكة الأصلية بعقد إيجار مودع بالجمعية الزراعية تحت رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٨، فطعنن الطاعنة بصورية هذا العقد صورية مطلقة وقدمت تأييداً لذلك ورقة ضد صادرة من المؤجرة المالكة الأصلية، أطرحها الحكم المطعون فيه، واستدل على انتفاء صورية عقد الإيجار بما جاء بتقرير الخبير من أنها تضع اليد على أرض النزاع بوصفها مستأجرة وهو ما لا يواجه دفاع الطاعنة أو يصلح رداً على دلالة ورقة الضد التى أطرحها، ذلك أن الخبير المنتدب عول فيما انتهى إليه على ذات العقد المطعون بصوريته، فإن الحكم

المطعون فيه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبب بما  
يجوب نقضه لهذا السبب، دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.  
(الطعن رقم ١٢١٠ سنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٢/٥/٢٦).

٢ - إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه  
برفض طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية ماتضمنه  
عقد الإيجار من وروده على عين مفروشة تأسيساً على أن المطعون عليها  
الأولى تمسكت بالثابت بعقد الإيجار من أن العين أجرت مفروشة وأن  
الثابت بالكتابة فى ذلك العقد هو الذى يحكم العلاقة بين طرفيه فإنه يكون  
قد خالف القانون وشابه القصور فى التسبب ولا يغير من ذلك ماورد  
بالحكم تنفيذاً للقرائن التى ساقها الطاعن تدليلاً على الصورية لأن هذا  
الرد - أيا كان وجه الرأى فيه - لايسوغ رفض طلب إحالة الدعوى إلى  
التحقيق لإثبات صورية العقد طالما لم يفصح الحكم عن اقتناع المحكمة  
بجديته بغير الاستدلال بما ورد به من عبارات هى محل الطعن بالصورية.  
(الطعن رقم ٨٤٣ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٩١/٢/٦ س ٤٢ ص ٤٤٢).

٥٩٩ - متى تتدخل محكمة النقض برقابة سلطة قاضى الموضوع  
فى تقدير أقوال الشهود:

سلطة قاضى الموضوع فى تقدير أقوال الشهود حسبما يطمئن إليه  
وجدانه . لمحكمة النقض التدخل إذا ما صرح القاضى بأسباب اطمئنانه  
وكانت هذه الأسباب مبنية على ما يخالف الثابت بالأوراق أو على تحريف  
لأقوال الشهود أو الخروج بها عما يؤدى إليه مدلولها أو كانت محمولة  
على أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها .  
(نقض ١٩٩٤/٤/٢٤ - طعن رقم ٢٠٢ لسنة ٦٠ قضائية)

٦٠٠ - متى يخضع قاضى الموضوع لرقابة محكمة النقض فى  
تفسير المحررات:

المقرر في قضاء - محكمة النقض - أن لقاضي الموضوع سلطة مطلقة في تفسير العقود وسائر المحررات بما يراه أوفى بنية عقديها أو أصحاب الشأن فيها مستهدياً بوقائع الدعوى وظروفها دون رقابة من محكمة النقض في ذلك مادام لم يخرج في تفسيرها عما تحتمله عباراتها . ومفاد ذلك أن لقاضي الموضوع حرية الأخذ بأى معنى يجوز أن تؤدي إليه العبارة محل التفسير ولا سلطان عليه في ذلك من محكمة النقض إلا أن تتحقق من أن المعنى الذى اختاره القاضى تحتمله تلك العبارة فإن تحقق لها ذلك فلا معقب لها على قضائه حتى ولو كان ذلك المعنى هو أضعف ما تحتمله من معانٍ لأن هذا الاختيار يدخل في فهمه للواقع أما إذا أخذ القاضى بمعنى غير ما تحتمله عبارات العقد عند غموضها فعليه بيان مبررات إعراضه عن المعانى الأخرى التى تحتملها العبارة وكيف استخلصها ويخضع قضاؤه فى هذه الحالة لرقابة محكمة النقض.

(الطعن رقم ١٣٩٩ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٦/٣/٢٠، قرب الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٧٥/١/٢٧ س ٢٦ ص ٢٥٧، الطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٠ س ٤٢ ص ٥٢٣، الطعن رقم ٩٧٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٣١ س ٤٣ ص ١٤٧٣).

٦٠١ - نفى الحكم عن التصرف الصورية النسبية تاسيساً على نفى الصورية المطلقة خطأ فى القانون:

لما كان البين أن الطاعن قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف بصورية عقد البيع الصادر من المطعون ضده الثانى للمطعون ضده الأول صورية مطلقة كما دفع ببطلانه لمخالفته لأحكام الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٣ وقانونى إيجار الأماكن رقمى ٤٩ لسنة ١٩٧٧، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بإعطائه تاريخاً سورياً ليكون سابقاً على عقده وكان طعنه بالصورية المطلقة على هذا العقد إنما ينصب على عدم وجوده فى نية

عاقديه، أما دفعه ببطلانه لصورية تاريخه إنما ينصب على التاريخ وحده ولا يتعداه للعقد ذاته إلا أن الحكم المطعون فيه قد قصر بحثه على ما ساقه الطاعن من قرائن تتعلق بطعنه بالصورية المطلقة وبالتواطؤ بين طرفي هذا العقد إضرارا بحقوقه وانتهى إلى أن هذه القرائن لا تصلح دليلا على تلك الصورية وهذا التواطؤ وأغفل الرد على دفعه بالصورية النسبية على هذا العقد بإرجاع تاريخه ليكون سابقا على عقده بما يبطله طبقا لأحكام الأمر العسكري وقانوني إيجار الاماكن سالفى الذكر رغم أن الصورية النسبية لا تنتفى بانتفاء الصورية المطلقة لاختلافهما أساسا وحكما.

(نقض ١٩٩٤/١١/٢٣ طعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٥٩ق).

٦٠٢ - الطعن بالنقض على الحكم الصادر فى دعوى التزوير  
الفرعية:

تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائى فيما انتهى إليه فى دعوى التزوير الفرعية من تزوير العقدى المقدمين من الطاعنين دفعا لدعوى المطعون ضدها الأصلية. أثره. توافر المصلحة لها فى الطعن على الحكم بالنقض. علة ذلك. مادة ٢١١ مرافعات.

(نقض ١٩٩٨/٦/٢٣ - طعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٥٩ق).

٦٠٣ - تحصيل فهم الواقع فى الدعوى من سلطة قاضى الموضوع  
أما تكييف هذا الفهم وتطبيق القانون عليه فيخضع لرقابة محكمة  
النقض:

تحصيل فهم الواقع فى الدعوى من سلطة قاضى الموضوع.  
تكييف هذا الفهم وتطبيق القانون عليه. خضوعه لرقابة محكمة  
النقض.

(نقض ١٩٩٩/٤/١٨ طعن رقم ٥٣٦ لسنة ٦٨ق)



٦٠٤ - يترتب على قبول الالتماس انتهاء الخصومة في الطعن بالنقض المرفوع عن ذات الحكم:

قضاء محكمة الالتماس بقبول الالتماس. أثره. زواله واعتباره كأن لم يكن. مؤداه. انتهاء الخصومة في الطعن بالنقض عن ذات الحكم لزوال محل الطعن.

(نقض ١٩٩٧/٢/٢٠ طعن رقم ١٣٩٥ لسنة ٦٠ قضائية).

٦٠٥ - تكييف العقود يخضع لرقابة محكمة النقض:

تكييف العقود وإنزال حكم القانون عليها. خضوعه لرقابة محكمة النقض. استخلاص محكمة الموضوع لنية المتعاقدين. وجوب أن يكون سائفاً.

(نقض ١٩٩٧/٢/١٩ طعن رقم ٧٠١٥ لسنة ٦٢ قضائية)

٦٠٦ - يجوز الطعن بالنقض على الحكم الذي أسس قضاؤه على نص تشريعي قضى بعدم دستوريته:

قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى تسليم العقار تأسيساً على أن المدعين البالغين وقت فرض الحراسة على والدهم من بين الخاضعين للحراسة تبعاً لأبيهم. مادة ٢/١ من القرار بقانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة. قضاء المحكمة الدستورية من بعد بعدم دستورية ذلك النص فيما تضمنه من اعتبار الاولاد البالغين والورثة ضمن العائلة التي خضعت للحراسة ونشره. لازمه نقض الحكم للخطأ فسي تطبيق القانون.

(نقض ١٩٩٩/٢/٢٢ - طعن رقم ١٣١٢ لسنة ٦٧ ق أحوال شخصية).

٦٠٧- شرط جواز توجيه الطعن بالنقض للخصم الذي أدخل في الدعوى للحكم في مواجهته ألا يكون موقفه من الخصومة موقفاً سلبياً:

الاختصاص في الطعن بالنقض. شرطه. أن يكون الخصم طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ونازع خصمه في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو. مؤداه. اختصاص المطعون ضده الثاني أمام محكمة الموضوع دون توجيه طلبات إليه ووقوفه من الخصومة موقفاً سلبياً وعدم الحكم له أو عليه بشيء وإقامة الطعن على أسباب لا تتعلق به. أثره. عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة له.

(نقض ١٩٩٩/٥/٤ - طعن رقم ١٩٧٥ لسنة ٦٧ ق).

٦٠٨- وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات على أن (يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك، ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه أمام المحكمة أو أمام الخبير....) وفي المادة ٢٢٨ من ذات القانون على أنه (إذا صدر الحكم بناء على غش وقع من الخصوم أو بناء على ورقة مزورة .... فلا يبدأ ميعاد استئنائه إلا من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوته ....) يدل على أن الأصل أن يبدأ سريان ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم الابتدائي أو من تاريخ إعلانه إلى المحكوم عليه في الحالات المحددة في المادة ٢١٣ سالفة الذكر وذلك ما لم يكن هذا الحكم صادراً بناءً على غش وقع من الخصم أو بناء على ورقة حكم بتزويرها أو أقر به

فاعله فلا يبدأ سريان ميعاد الاستئناف عندئذ إلا من وقت ظهور الغش للمحكوم عليه أو من تاريخ إقرار فاعل التزوير بارتكابه أو صدور حكم بثبوته، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنة تمسكت فى صحيفة الاستئناف ببطلان إعلانها بالحكم الصادر من محكمة أول درجة لوقوع تزوير فى الإعلان بإثبات المحضر على خلاف الحقيقة انتقاله إلى محل إقامتها وتسليمه صورة الإعلان إلى «على لاشين» صهرها المقيم معها فى حين إنه لم ينتقل والمذكور ليس صهرها ولا يقيم معها بل هو الخفير النظامى المرافق له وقد سارعت لإثبات ذلك فى المحضر رقم ٧٢٤ لسنة ١٩٩٠ إدارى سمند وأوردت كل ذلك فى مذكرة شواهد التزوير - ولما كان الادعاء بالتزوير هو السبيل الوحيد للطاعنة لإثبات عكس ما أثبتته المحضر فى صحيفة الإعلان وهو دفاع جوهرى من شأنه إن صح انفتاح ميعاد استئناف الحكم فإن تحقيقه يكون منتجاً فى النزاع، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر على سند من أن المحضر متى انتقل إلى موطن الشخص المراد إعلانه وذكر أنه سلم صورة الإعلان إلى أحد أقاربه أو أصحابه المقيمين معه فإنه لا يكون مكلفاً بالتحقق من صفة من تسلم منه الإعلان، وانتهى به ذلك إلى رفض الطعن بالتزوير لأنه غير منتج فى النزاع وهو ما لا يواجه دفاع الطاعنة الذى يهدف إلى إثبات تزوير محضر الانتقال ذاته فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون الأمر الذى انتهى به إلى القضاء خطأ بسقوط الحق فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وحجبه عن بحث باقى دفاع الطاعنة بالنسبة لتزوير إعلان صحيفة الدعوى وتحقيق دفاعها فى موضوعها مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث الوجه الثانى من السبب الثانى من سببى الطعن.

(نقض ٢٩/٢/٢٠٠٠ - طعن رقم ٤٠٦ لسنة ٦٣ ق).

٦٠٩- لحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تفسير صيغ المحررات والشروط والقيود المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود أطرافها مستعينة بظروف الدعوى وملابساتها. عدولها عن المدلول الظاهر لهذه الصيغ إلى خلافه.شرطه. أن تبين سبب عدولها عنه وأن تكون قد أخذت فى تفسيرها باعتبارات مقبولة يصح عقلاً استخلاص ما استخلصته منها. قصور حكمها فى ذلك. أثره. بطلانه. علة ذلك.

(نقض ٢٠٠٠/٢/١٧ - طعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٦٢ ق).

٦١٠- انتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن المحرر الذى اعتصم به المطعون ضده انطوى على عقد بيع صادر إليه من مورث الطاعنة تأسيساً على أن عبارات المحرر تفيد أن المورث أناب المطعون ضده فى بيع نصيبه فى الأرض وفوضه فى البيع لنفسه وترتيبه على ذلك قضاؤه بصحة ونفاذ هذا التعاقد دون أن يورد فى مدوناته كيفية تلاقى إرادة طرفيه مما أدى إلى انعقاد العقد وكيفية استقامة ذلك مع ما خلص إليه من رد وبطلان العبارات الواردة فى المخضر والمتعلقة بموقع العقار والتاريخ المثبت به والتعديل الوارد فى لفظ الحساب إلى كلمة الاتفاق. فساد فى الاستدلال.

(نقض ٢٠٠٠/٢/١٧ - طعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٦٢ ق).

٦١١- قضاء الحكم المطعون فيه بثبوت مسئولية قائدة السيارة عن الحادث استناداً إلى ما ورد بأسباب الحكم الجنائى الغيابى والتفتاته عن دفاع الشركة الطاعنة من أن سيارة مجهولة صدمت المجنى عليه وأن قائد السيارة لم يحدث الضرر بالمطعون ضده برغم أن المجنى عليه نفسه قرر بأن تلك السيارة لم تتسبب فى إصابته. قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال.

(نقض ٢٠٠٠/١/٥ - طعن رقم ٩٠٣٨ لسنة ٦٥ ق).

## ٦١٢- إقامة أكثر من طعن عن ذات الحكم :

إقامة كل من المحكوم عليهم طعنا مستقلا عن ذات الحكم. القضاء برفض أحدها أو عدم قبوله . لا يحول دون نظر باقى الطعون . شرطه . إقامتها فى الميعاد واختلاف الأسباب التى بنيت عليها عن الأسباب التى أقيم عليها الطعن الأول.

إذا تعدد المحكوم عليهم وأقام كل منهم طعنا مستقلا عن ذات الحكم ، فإن القضاء برفض أحدها أو عدم قبوله لا يحول دون نظر باقى الطعون مادامت قد أقيمت فى الميعاد وكانت الأسباب التى بنيت عليها تغاير الأسباب التى أقيم عليها الطعن الأول . لما كان ذلك ، وكان الطعن السابق رقم ٤٤٣٠ سنة ٦٢ ق والذى قررت هذه المحكمة فى غرفة مشورة عدم قبوله ، مقام من محكوم عليه آخر غير الطاعن وعلى أسباب مغايرة فإن هذا القضاء السابق لا يحول دون نظر الطعن الراهن طالما أنه رفع فى الميعاد.

( الطعن رقم ٤٤١٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/٦ )

٦١٣- من شروط قبول الطعن بالنقض: «الصفة» «وجوب رفع الطعن بذات الصفة التى كان الطاعن مختصما بها أمام محكمة الاستئناف»:

الحكم بعقوبة جنائية. أثره. حرمان المحكوم عليه من إدارة أمواله مدة اعتقاله وتعيين قيم لإدارتها. المادتان ٢٤، ٢٥ عقوبات. مؤداه. عدم أهلية المحكوم عليه للتقاضى أمام المحاكم مدعياً أو مدعى عليه. اختصاص المحكوم عليه بصفته الشخصية وصدر الحكم عليه بذلك. وجوب قبول الطعن بالنقض المرفوع منه بهذه الصفة. علة ذلك.

ولئن كان مؤدى نص المادتين ٢٤، ٢٥/٤ من قانون العقوبات أن كل حكم يعقوبة جنائية يستتبع حتماً وبقوة القانون حرمان المحكوم عليه من حق إدارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله، على أن يعين قيماً لهذه الإدارة تقره المحكمة فإذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته فى غرفة مشورة بناء على طلب النيابة العامة أو ذى المصلحة فى ذلك إلا إذا وجد فى قانون العقوبات أو غيره من القوانين الأخرى واللوائح الخصوصية نص يستثنى المحكوم عليه من هذا الحرمان مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - عدم أهلية المحكوم عليه للتقاضى أمام المحاكم سواء بصفته مدعياً أو مدعى عليه ويمثله فى ذلك - طوال مدة تنفيذ العقوبة - القيم الذى تعينه المحكمة المدنية لذلك بناء على طلب النيابة أو ذى المصلحة إلا إنه إذا اختصم المحكوم عليه بصفته الشخصية وصدر الحكم عليه بهذه الصفة وكان السبيل الوحيد للطعن فى هذا الحكم بطريق النقض هو التقرير به ذات الصفة التى كان مختصماً بها أمام محكمة الاستئناف فإن طعنه بالنقض على هذا النحو يكون مقبولاً شكلاً.

(الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٦).

**٦١٤- جواز الطعن بالنقض: «الأحكام غير الجائز الطعن فيها استقلالاً»:**

قضاء الحكم المطعون فيه بإحالة الدعوى للخبير لبيان قيمتها وقت نزع ملكية أرض النزاع وتضمن أسبابه تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت ملكيتها للشركة المطعون ضدها عدم جواز الطعن فيه استقلالاً. علة ذلك. إذ كان الثابت أن طلبات الشركة المطعون ضدها - أمام محكمة الاستئناف - هى الحكم بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت

ملكيتها لأرض النزاع واحتياطيا بأحقيتها فى التعويض المناسب لقيمة الأرض وقت صدور قرار نزع الملكية، وانتهت المحكمة فى أسبابها إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت ملكيتها للأرض موضوع النزاع وقضت بندب خبير لبيان قيمتها وقت نزع ملكيتها، ومن ثم فإن هذا الحكم - أيا كان وجهه الرأى فى تصدى المحكمة لطلب الحكم بالتعويض - لا يكون منهيًا للخصومة برمتها كما أنه ليس قابلاً للتنفيذ، ولا يدخل ضمن الحالات التى بينتها المادة ٢١٢ من قانون المرافعات بيان حصر، وأباحث منها الطعن على استقلال على الأحكام الصادرة قبل الحكم الختامى المنهى للخصومة، ومن ثم فإن الطعن عليه يضحى غير جائز.

(الطعون أرقام ٥٩٨٥ لسنة ٦٤ق، ٧٥٨٠، ٧٧٩١ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٩/١١/٢٤).

٦١٥ - القضاء استئنافياً بتأييد الحكم الابتدائى برفض الدفع بعدم سماع الدعوى. عدم جواز الطعن عليه بالنقض استقلاً. م ٢١٢ مرافعات. جواز استئناف الحكم بسماع الدعوى أو عدمه. م ٣٠٥ لائحة شرعية. عدم انسحابه على النقض . علة ذلك.

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن منع سماع الدعوى ليس مبنياً على بطلان الحق، وإنما هو نهى للقضاء عن سماعها قصد به قطع التزوير والحيل وهو على هذه الصورة لا أثر له على أصل الحق، ولا يتصل بموضوعه، وإنما يقتصر حكمه على مجرد سماع الدعوى أو عدم سماعها، وما نصت عليه المادة ٣٠٥ من اللائحة الشرعية التى تجيز استئناف الحكم بسماع الدعوى أو عدم سماعها لا ينسحب أثرها إلا على الاستئناف وحده لأنه لا نظير لها فى الأحكام الخاصة بالنقض، ومؤدى ذلك كله إعمال القاعدة المقررة فى المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، التى لا

تجيز الطعن استقلاً في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى، وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري.

(الطعن رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٥ ق، ٤٣٥ لسنة ١٩٦٦ ق جلسة ٢١/٣/٢٠٠٠)

٦١٦ - أسباب الطعن بالنقض: «الأسباب المتعلقة بالنظام العام»  
«الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة»

الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة. تعلقه بالنظام العام. م ٣ مرافعات المعدلة بق ٨١ لسنة ١٩٩٦. إثارة الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض. شرطه. ألا يستلزم الفصل فيه بحث عناصر واقعية لم تكن تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى. التحقق من ملكية طرفي النزاع للعقارين المرتفق والمرتفق به. عنصر واقعي يستلزم تحقيقه للفصل في الدفع. أثره. عدم قبول التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض.

إن كان الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء الصفة - باعتبارها شرطاً في المصلحة - قد أصبح من النظام العام إعمالاً لحكم المادة الثالثة من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦، إلا أن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مشروطة بالألا يستلزم الفصل فيه بحث عناصر واقعية لم تكن تحت نظر محكمة الموضوع عن الحكم في الدعوى، وإذ كان الفصل في الدفع المثار..... يستلزم تحقيق عنصر واقعي هو التحقق من ملكية طرفي النزاع للعقارين المرتفق والمرتفق به، فإنه لا يقبل من الطاعن التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٤٣٤٧ لسنة ٦٨ ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٩٩).



## ٦١٧ - «السبب الوارد على غير محل»

اقتصر قضاء الحكم المطعون فيه على تأييد الحكم المستأنف بعدم قبول الاعتراض لرفعه بعد الميعاد دون التطرق للموضوع. النعى ببطلان إنذار الطاعة لعدم ترك الطاعة مسكن الزوجية. نعى لا يصادف محلاً من الحكم المطعون فيه. غير مقبول.

النعى ببطلان إنذار الطاعة لعدم ترك الطاعة مسكن الزوجية - وإنما طردها منه المطعون ضده - غير مقبول ذلك أن الحكم المطعون فيه اقتصر قضاؤه على تأييد الحكم المستأنف فيما خلص إليه من عدم قبول الاعتراض لرفعه بعد الميعاد، ولم يتطرق للموضوع فإن النعى لا يصادف محلاً من الحكم المطعون فيه.

(الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٦٤ القضائية احوال شخصية - جلسة ٢٧/٣/٢٠٠٠).

٦١٨ - وحيث إنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن بالنقض، أن يكون خصماً في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره، وإذا كان الثابت أن المطعون ضدهم الثاني والثالث والرابع لم يقض الحكم المطعون فيه عليهم بشيء، وكانت الطاعة قد أسست طعنها على أسباب تتعلق بالمطعون ضده الأول وحده - والذي قضى ابتدائياً بإلزامه بالتعويض - ومن ثم فإن الطعن يضحى بالنسبة لمن عداه من المطعون ضدهم غير مقبول.

وحيث إن الطعن - فيما عدا ما سلف - استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وبياننا لذلك نقول إن الحكم أسس قضاءه برفض دعاها

بالتعويض على سبق نزولها عن حقوقها المدنية بموجب محضر الصلح المؤرخ بـ ١٩٨٢/٣/٢٣، رغم أن هذا الصلح كان إثر واقعة الضرب لتهدئة الخواطر، والتي تكشف لاحقاً تخلف عاهة مستديمة عنها، وهي جنائية أدین المطعون ضده الأول عنها بحكم جنائى بات، مما يجعل الصلح غير ذى أثر بالنسبة لدعوى التعويض عن الأضرار التي تقاوم إليها فعل الضرب، ولا يمكن اعتباره نزولاً عن حق الطاعة فى إقامتها، مما يعيب الحكم، ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى فى محله، ذلك أنه لما كان الصلح عقداً ينحسم به النزاع بين طرفيه فى موضوع معين على أساس نزول كل منهما عن بعض ما يدعيه قبل الآخر، ولهذا فقد نصت المادة (٥٥٥) من القانون المدنى على وجوب أن تفسر عبارات التنازل التى يتضمنها الصلح تفسيراً ضيقاً، وأيا كانت تلك العبارات، فإن التنازل لا ينصب إلا على الحقوق التى كانت وحدها بصفة جلية محلاً للنزاع الذى حسمه الصلح، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول تعدى على الطاعة بالضرب فى ١٩٨٢/٣/٢٣، أثناء شجار بين عائلتيهما، وشكلت فى اليوم التالى لجنة للصلح بين الفريقين، أقرت تحمل كل مصاب - ومنهم الطاعة - نفقات علاجه، ونزوله عن حقوقه المدنية قبل الآخر، وكانت عبارات الصلح لا تتسع - وفق ما لايس انعقاده من الظروف سالفة البيان - إلا للإصابات الظاهرة فى حينه، وإذ تبين - لاحقاً - تخلف عاهة مستديمة لدى الطاعة - والتى تختلف فى طبيعتها عن الإصابة التى تيراً بعد مدة - فإنه يكون لها أن تطالب بالتعويض عنها، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، وحاجها بالصلح، الذى اعتبره نزولاً منها عن حقها فى التعويض، فإنه يكون معيباً بالفساد فى

الاستدلال والخطأ فى تطبيق القانون. بما يوجب نقضه على أن يكون مع النقص الإحالة.

(نقض ٢٤/١/٢٠٠١ - فى الطعن رقم ٢٣٤٩ لسنة ٦٣ ق).

٦١٩- إن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة النقض، ولكل من الخصوم والنيابة، إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الأوراق، ووردت على الجزء المطعون فيه من الحكم.

(نقض ٢٨/١/٢٠٠١ - طعن رقم ١٠١١٤ لسنة ٦٤ قضائية).

٦٢٠ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إغفال الحكم بحث دفاع أبداه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان دفاعاً جوهرياً ومؤثراً فى النتيجة التى انتهى إليها، إذ يعتبر ذلك الإغفال قصوراً فى أسباب الحكم الواقعية يقتضى بطلانه.

(نقض ٢٨/١/٢٠٠١ - طعن رقم ٤٢٨ لسنة ٦٣ قضائية).

٦٢١ - وحيث إنه لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة هو أمر متعلق بالنظام العام يترتب عليه عدم جواز تطبيق النص من اليوم التالى لنشر الحكم بعدم الدستورية ما لم يحدد الحكم لذلك تاريخاً آخر وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر برقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - المعدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨، والمعمل به اعتباراً من ١٢/٧/١٩٩٨ - ليس فقط على المستقبل بل على سائر الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية، على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت بحكم بات أو بانقضاء مدة التقادم قبل صدور الحكم

بعدم الدستورية، وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٩٩/٦/٥، فى القضية ١٥٢ لسنة ١٩ ق دستورية بعدم دستورية الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٨٤ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢، ويسقط كل من فقرتها الثالثة، والمادة ٨٥ من هذا القانون، وذلك بشأن تحديد الجهة المختصة بتقدير أتعاب المحاماة فى حالة عدم الاتفاق عليها كتابة والمنشور فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٩/٦/١٧، مما مؤداه زوال الأساس القانونى لقرار تقدير أتعاب المحاماة الصادر عن اللجان الفرعية المشكلة بنقابة المحامين - اعتباراً من اليوم التالى لهذا التاريخ مادام الحكم بعدم الدستورية لم يحدد تاريخاً آخر - وكان البين من الأوراق أن النصوص القانونية المحكوم بعدم دستورتيتها سالفة الذكر كانت هى السند الذى أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه بتعديل القرار الصادر من النقابة الفرعية للمحامين بالإسكندرية بتقدير أتعاب المحامى المطعون ضده فإن الحكم يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث أسباب الطعن.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولما تقدم يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف ١٢٤٤ لسنة ٤٨ ق الإسكندرية بإلغاء أمر التقدير الصادر فى الطلب ٧١ لسنة ١٩٩١، من نقابة المحامين الفرعية بالإسكندرية.

(نقض ٢٠٠١/٢/٤ - طعن رقم ٣٩٢٣ لسنة ٦٣ قضائية).

٦٢٢- لا يكفى فيمن يختصم فى الطعن بالنقض أن يكون خصماً للطاعن فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صدوره.

(نقض ٢٠٠١/٢/٤ - طعن رقم ٣٤٥ لسنة ٦٢ قضائية).

٦٢٣ - الحكم بعدم دستورية نص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - له اثره الكاشف فيرتد إلى الوقائع والعلاقات السابقة على صدوره، والتي لم تستقر مراكز الخصوم فيها عند نشر هذا الحكم بحكم بات أو بالتقادم: لما كان ذلك، وكان هذا الحكم قد أدرك الدعوى قبل أن يصير الحكم فيها باتاً فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإخلاء الطاعن تأسيساً على احتجازه مسكناً آخر بذات البلد إعمالاً لنص المادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، المقضى بعدم دستوريته فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

(نقض ٢٠٠١/٢/٤ - فى الطعن رقم ٢٨٤٨ لسنة ٦٧ قضائية).

### (مادة ٢٤٩)

«للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم انتهائى - أيا كانت المحكمة التى أصدرته - فصل فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى».

(هذه المادة تقابل المادة الثالثة من قانون النقض).

### التعليق:

٦٢٤ - الطعن بالنقض فى الحكم الانتهائى لفصله فى نزاع على خلاف حكم سابق حاز لقوة الأمر المقضى صدر بين الخصوم أنفسهم: وفقاً للمادة ٢٤٩ مرافعات - محل التعليق - للخصوم ذوى المصلحة الطعن فى أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته فصل فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر

المقضى، وهذا السبب للطعن بالنقض يندرج ضمن مخالفة القانون باعتباره مخالفة للقاعدة القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٠١ من قانون الإثبات (نقض ٢٦/١٢/١٩٨١ فى الطعن رقم ١١٠ لسنة ٥٠ ق) ويذهب البعض فى الفقه إلى اعتباره خطأ فى الإجراء على أساس أن المحكمة ليست لها ولاية الفصل فى نزاع سبق الفصل فيه، إذ يترتب على صدور الحكم السابق إنكار سلطة أية محكمة بعد ذلك فى إعادة نظر النزاع الذى فصل فيه هذا الحكم (فتحى والى - بند ٣٨٧ - ص ٧٩٠ والمرجع المشار إليها فيه) وقد كان مقتضى هذا إمكان التمسك بهذا العيب ولو لم يكن الحكم الثانى متناقضا مع الحكم الأول، ولكن مبدأ الاقتصاد فى الإجراءات يقتضى عدم قبول الطعن إلا حيث يتناقض الحكمان، إذ لا مصلحة للطاعن فى إلغاء الحكم الثانى إذا لم يكن متعارضا مع الأول (فتحى والى - الإشارة السابقة)، ويرد الطعن بالنقض على الحكم الأحدث فى التاريخ على أساس صدوره مناقضا للحكم الأول. وينبغى للطعن بالنقض لهذا السبب توافر شروط أربعة وهى:

٢٢٥- الشرط الأول للطعن بالنقض وفقا للمادة ٢٤٩ مرافعات:

أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر انتهائيا:

أيأ كانت المحكمة التى أصدرته حتى ولو كانت محكمة جزئية (نقض ١٣/٢/١٩٦٩ - سنة ٢٠ ص ٣٣٢ ونقض ٢٧/٥/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ٨١٧). أو ابتدائية - كمحكمة أول درجة أو محكمة استئنافية - أو محكمة استئناف، وسواء كانت هى نفس المحكمة التى أصدرت الحكم الأول أو محكمة أخرى (نقض ٢٤/٣/١٩٨٥ فى الطعن ١٢٥٥ لسنة ٥٤ ق) حتى ولو كانت المحكمة الأخرى محكمة جنائية (نقض ١٤/٧/١٩٦٧

- سنة ١٨ ص ٦٣١). ولا يشترط لقبول الطعن أن يكون الطاعن قد دفع أمام هذه المحكمة بحجية الحكم السابق (نقض ١٩٦٩/٥/٢٧ مشار إليه آنفاً)، أو باستنفاد ولاية المحكمة، (فتحي والى - ص ٧٩١).

فينبغي أن يكون الحكم المطعون فيه عند صدوره حائزاً لقوة الأمر المقضى أى انتهائياً أى غير قابل للطعن فيه بطرق الطعن العادية، وهى الاستئناف والمعارضة، حتى ولو كان قابلاً للطعن فيه بطرق الطعن غير العادية، وهى النقض والالتماس. (نقض ١٩٧٧/٢/٢ - طعن ٧٧٠ سنة ٤٤ قضائية - سنة ٢٨ - ص ٣٥٩، ونقض ١٩٨٢/١/٣ - طعن ٥٢٤ سنة ٤٢ قضائية، ونقض ١٩٨٢/٢/٢٨ - طعن ١٨٠ سنة ٤٩ قضائية).

فإذا صدر الحكم قابلاً للطعن فيه بالاستئناف وقوت المحكوم عليه ميعاد الطعن أو قبل الحكم فليس له الطعن فى هذا الحكم بالنقض وفقاً لهذه الحالة. (نقض ١٩٦٩/٥/٢٧ سنة ٣٠ ص ٨٧١).

إذ العبرة فى تحقق هذا الشرط بوقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يجوز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من محاكم أول درجة أى أحكام المحاكم الجزئية أو الابتدائية القابلة للاستئناف حتى ولو صارت نهائية بفوات استئنافها أو بقبولها من المحكوم عليه، وإنما يكون الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الاستئناف الذى يرفع عنها، فإن استغلق سبيل هذا الاستئناف صارت بأنه لا يجوز الطعن عليها بطريق النقض (حامد ومحمد حامد فهمى بند ٢٢٠، فتحي والى بند ٣٨٧، كمال عبدالعزيز، ص ١٧٤١، ونقض ١٩٦٩/٥/٢٧ - طعن ٢٩٥ سنة ٣٥ قضائية - سنة ٢٠ ص ٨١٧، ونقض ١٩٨٤/١/١٩ - طعن ٣٨١ سنة ٥٠ قضائية، نقض ١٩٨٤/٤/٢٦ - طعن ١٦٧٢ سنة ٤٩ قضائية، نقض ١٩٨٥/١٢/٨ - طعن ٩٦٨ سنة ٥٢ قضائية).

والاتفاق على انتهائية الحكم عملاً بالمادة ٢/٢١٩ تمنع استثنائه، وإن كان هو في الأصل يقبل الاستثناء عملاً بالقواعد العامة. وإنما إذا صدر على خلاف حكم سابق لم يحز قوة الأمر المقضى جاز استثنائه استثناء عملاً بالمادة ٢٢٢. وقد اختلف الرأي في جواز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٢٤٩ إذا توافرت شروطها، فقليل بعدم جواز الطعن فيه بالنقض استناداً إلى أن الخصوم قد فوتوا على أنفسهم استثنائه باتفاقهم على انتهائية الحكم قبل صدوره مما يجعله غير قابل للطعن فيه بطريق غير عادى للطعن، ولكن الراجح أنه يجوز الطعن فيه بالنقض استناداً إلى اعتباره انتهائياً (وإن كان ذلك باتفاق الخصوم وليس بنص في القانون). واستناداً إلى أن صدور أحكام متناقضة في الدعوى الواحدة يستوجب التصحيح وأن هذه القاعدة متعلقة بالنظام العام. (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٩٧٠ وص ٩٧١).

ومتى توافرت شروط الطعن وفقاً للمادة ٢٤٩ - محل التعليق فإنه يستوى أن يكون الحكم المطعون فيه قد فصل في أصل الحق أو في أمر وقتي. (نقض ١٩٨٤/٣/٢٢ - طعن ٤٢٧ سنة ٥١ قضائية - سنة ٣٥ - ص ٣٩٥، نقض ١٩٨٥/١/٢٤ - طعن ١٢٠ سنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٨٥/١/٢٩ - طعن ٢٣٢٨ سنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٨٥/٣/١٢ - طعن ٨٨٦ سنة ٥٣ قضائية).

ويجوز الطعن وفقاً للمادة ٢٤٩ في الأحكام النهائية الصادرة في المواد المستعجلة أو الوقتية متى خالفت حجية حكم انتهائى سابق سواء كان حكماً موضوعياً أو كان حكماً مستعجلاً أو وقتياً ولم تتغير الظروف الواقعة والمراكز القانونية التي صدر في ظلها. (نقض ١٩٨٤/٣/٧ - طعن ٢٥٥٥ سنة ٥٢ قضائية - سنة ٣٥ ص ٦٣٠، ونقض



١٦/٦/١٩٨١ - طعن ١١٢٧ لسنة ٤٧ قضائية - سنة ٣٢ ص ١٨٣٩،  
نقض ٢٩/١/١٩٨٥ - طعن ٢٣٢٨ لسنة ٥١ قضائية، نقض  
٢٥/١٠/١٩٨٨ - طعن ٧٩١ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ٢/٣/١٩٨٩ -  
طعن ٢٣٨١ لسنة ٥٦ قضائية).

وينبغي ملاحظة أن إجازة الطعن في الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى  
لصدوره على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى لا يعتبر استثناء  
من المادة ٢١٢ مرافعات، ولهذا فإن الطعن في الحكم هنا أيضا لا يجوز إلا  
إذا كان الحكم منهيا للخصومة كلها وذلك فيما عدا ما نصت عليه المادة  
من استثناءات. (نقض ٢٢/٤/١٩٧٥ - سنة ٢٦ ص ٨٠٨، فتحى والى  
ص ٧٩١ و ٧٩٢).

فحكم المادة ٢٤٩ لا يعتبر استثناء من حكم المادة ٢١٢ مرافعات فيتعين  
أن يكون الحكم المطعون فيه مما يجوز الطعن فيه وفقا لها سواء لكونه  
منهيا للخصومة كلها أو لكونه من الأحكام التي أجازت المادة الطعن فيها  
مباشرة على استقلال ولو صدرت قبل صدور الحكم المنهى للخصومة  
كلها. (نقض ٢/٤/١٩٧٥ - طعن ٤٣ لسنة ٣٩ قضائية سنة ٢٦ ص  
٨٠٨، نقض ١١/١/١٩٧٧ - طعن ١٦٠٠ لسنة ٤٢ ق - سنة ٢٨  
ص ٢٠٧).

وإذا استؤنف الحكم الصادر انتهائيا خطأ فقضت محكمة ثانى درجة  
في الموضوع، فإن الطعن بالنقض يكون في الحكم الاستئنافى لأنه يكون  
قد حل محل الحكم المستأنف (حامد ومحمد فهمى - النقض بند ٢٢٠).

وإعمالا للمادة ٢٤٩ مرافعات - محل التعليق - يجوز الطعن في  
الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية أو من المحاكم الابتدائية في حدود  
نصابها الانتهائى، كما يجوز الطعن في الأحكام التى تصدر من المحكمة

الابتدائية بهيئة استئنافية أى التى تصدر منها فى الاستئناف المرفوع إليها عن أحكام المحكمة الجزئية. (نقض ١٠/٢٨/١٩٧٥ - طعن ١٧٨ سنة ٤١ قضائية - سنة ٢٦ ص ١٣٥٤، نقض ٢٢/٢/١٩٧١ - طعن ٤٥٦ سنة ٣٦ قضائية سنة ٢٢ - ص ٦٤٦، نقض ١٣/٤/١٩٧٢ - طعن ١٦٢ سنة ٣٦ قضائية - سنة ٢٣ ص ٧٠٨، نقض ١١/٦/١٩٧٠ - طعن ١٦٦ سنة ٣٦ قضائية سنة ٢١ ص ١٠٤٥).

ومن البديهي أنه يجوز الطعن وفقا للمادة ٢٤٩ فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف، إذ هى أحكام انتهائية لأنها غير قابلة للطعن فيها بالاستئناف، كما يطعن عليها بمخالفة حجية حكم سابق يندرج ضمن عموم عيب مخالفة القانون بما يتسع له الطعن وفقا للمادة ٢٤٨ مرافعات. (نقض ٢٤/٣/١٩٧٣ طعن ٢٠٣ - سنة ٢٤ - ص ٤٨٣، نقض ١٠/٥/١٩٨٤ - طعن ٢٦٠ سنة ٤٩ قضائية، نقض ٢٨/٥/١٩٨٦ - طعن ١١٤٨ سنة ٥٢ قضائية).

كذلك يجوز الطعن فى الأحكام النهائية بسبب النص على منع استئنافها كالأشأن فى الأحكام الصادرة وفقا لأحكام قانون إيجار الأماكن الأسبق رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧. (نقض ٥/٣/١٩٥٩ - طعن ٤١٠ سنة ٢٤ قضائية - سنة ١٠ ص ١٩٩).

ويجوز أيضا الطعن وفقا للمادة ٢٤٩ فى الأحكام الصادرة فى مواد الأحوال الشخصية للولاية على المال. (نقض ١٤/٤/١٩٧٦ - طعن ١٨ سنة ٤٤ قضائية سنة ٢٧ ص ٩٤٩، كمال عبدالعزيز - ص ١٧٤٢).

ولكن لايجوز الطعن بالنقض استنادا للمادة ٢٤٩ فى أحكام محكمة النقض (نقض ١٠/٣/١٩٨٥ - طعن ٥٩١ سنة ٥١ قضائية،

نقض ١٩٨٤/١/٢٤ - طعن ٨٩١ سنة ٥٠ قضائية) ولا فى أحكام محكمة القيم العليا. (نقض ١٩٩٠/١١/٢٥ - طعن ٢١٥٠ سنة ٥٨ قضائية).

كما لايجوز الطعن بالنقض فى أحكام المحكمة الدستورية العليا لأن أحكام المحكمة الدستورية العليا وقراراتها نهائية غير قابلة للطعن عملا بالمادة ٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بالتالى لايجوز أعمال المادة ٢٤٩ مرافعات بصددها. (نقض ١٩٨٦/٤/٣ - طعن ١٩٤٥ سنة ٥٢ ق - سنة ٣٧ ص ٣٩٥).

٦٢٦ - الشرط الثانى للطعن بالنقض وفقا للمادة ٢٤٩ مرافعات:

أن يكون الحكم السابق قد حاز قوة الأمر المقضى:

فينبغى أن يكون هناك وقت صدور الحكم المطعون فيه، حكم سابق حاز قوة الأمر المقضى أى غير قابل للطعن فيه بطرق الطعن العادية أى الاستئناف والمعارضة، ولو كان قابلا للطعن فيه بطرق الطعن غير العادية أو طعن فيه بها بالفعل. فإذا كان ماسبق صدوره لايعتبر حكما قضائيا يحوز قوة الأمر المقضى بل أمر ولائى فإنه لايجوز الطعن بالنقض مما يصدر بعده من أحكام قضائية استنادا إلى تناقضها معه. (نقض ١٩٦٩/١٢/١٧ - طعن ٤٩٣ سنة ٢٩ قضائية - سنة ٦٥ ص ١١٦١).

وينظر إلى وصف الحكم السابق بأنه حائز لقوة الأمر المقضى عند صدور الحكم الثانى، فلا ينظر إلى وقت صدور الحكم الأول. ولهذا فإنه لايشترط أن يكون الحكم الأول قد صدر حائزا لهذه القوة، فيكفى أن يصبح كذلك بانقضاء مواعيد الطعن العادية أو بقبول الحكم

من المحكوم عليه. كذلك فإنه إذا كان الحكم الأول هو من الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع التى لاتقبل الطعن فيها على استقلال وإنما تعتبر مستأنفة مع الحكم الصادر فى الموضوع فلايوجد ما يمنع محكمة الاستئناف من مخالفة هذا الحكم الذى لم يحز قوة الأمر المقضى ويعتبر مطروحا عليها مع استئناف الحكم فى الموضوع. (نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ - سنة ٢٦ ص ٦٦١، فتحى والى - ص ٧٩٠ ص ٧٩١).

ومن ناحية أخرى، فإنه لا ينظر إلى وقت رفع الدعوى التى صدر فيها الحكم الثانى بل إلى وقت صدور هذا الحكم. (نقض ١٩٨١/١٢/٢ - طعن ٨٩٣ لسنة ٥٠ قضائية).

ولايهم أن يكون الحكم الأول صحيحا أو عادلا، فيجوز الطعن فى الحكم الثانى الذى يناقضه ولو كان الحكم الاول قد خالف القانون أو خالف قاعدة من قواعد النظام العام إذ قوة الأمر المقضى تسمو على قواعد النظام العام. (نقض ١٩٧٣/٣/١٤ - سنة ٢٤ ص ٤٠٤، ١٩٦٥/٥/٢٧ - سنة ١٦ ص ٦٥١، فتحى والى «الإشارة السابقة»).

ويلاحظ أنه يجوز أن يكون الحكم السابق حكما وقتيا أو مستعجلا متى كان الحكم اللاحق المطعون فيه وقتيا أو مستعجلا، ولم تكن الظروف الواقعية أو المراكز القانونية التى صدر فى ظلها الحكم السابق قد تغيرت وفى ذلك تقول محكمة النقض «لئن كان الاصل أن الأحكام المستعجلة لاتحوز قوة الأمر المقضى، غير أنه لايجوز إثارة النزاع الذى فصل فيه القاضى المستعجل من جديد أمامه، متى كانت المراكز القانونية للخصوم والوقائع المادية والظروف التى انتهت بالحكم هى بعينها لم يطرأ عليها تعديل أو تغيير». (نقض

١٦/٦/١٩٨١ - طعن ١١٢٧ سنة ٤٧ قضائية - سنة ٣٢ ص ١٨٣٩،  
نقض ٢٥/١٠/١٩٨٨ - طعن ٧٩١ سنة ٥٥ قضائية، نقض  
٢/٣/١٩٨٩ - طعن ٢٣٨١ سنة ٥٦ قضائية، كمال عبدالعزيز -  
ص ١٧٥٠).

إذ يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم المستعجل النهائي الصادر  
على خلاف حكم مستعجل نهائي سابق في ذات المسألة التي فصل فيها  
بين نفس الخصوم. (نقض ٢٥/١٠/١٩٨٨ - طعن ٧٩١ سنة ٥٥  
قضائية، نقض ٢/٣/١٩٨٩ - طعن ٢٣٨١ سنة ٥٦ قضائية، نقض  
١٦/٦/١٩٨١ - سنة ٣٢ ص ١٨٣٩).

٦٢٧- الشرط الثالث للطعن بالنقض وفقا للمادة ٢٤٩ مرافعات:

أن يكون الحكمان قد صدرا في نزاع واحد بين الخصوم أنفسهم  
أي أن يكون بين الدعويين وحدة الموضوع والسبب والخصوم:  
فينبغي أن تتوافر في الحكم السابق شروط حجية الامر المقضى بالنسبة  
إلى ما قضى به الحكم اللاحق. (نقض ٧/٢/١٩٨٢ - طعن ١٢١٩ سنة  
٤٨ قضائية - سنة ٣٤ ص ٤٣٥، نقض ٢٦/٧/١٩٨٦ - طعن ١٠٣٤  
سنة ٥٣ قضائية).

إذ يجب أن يكون الحكمان صادرين بين الخصوم أنفسهم في النزاع  
عينه. (نقض ٢٣/٦/١٩٦٠ - لسنة ١١ ص ٤٦٠ ونقض ٢٩/٥/١٩٦٩  
- سنة ٢٠ ص ٨٢٤، ونقض ٢٠/١٢/١٩٨٢ رقم ١٧٠٩ سنة ٥٠ ق،  
ونقض ٢٦/١/١٩٨٦ رقم ١٣٠٤ سنة ٥٢ ق، ونقض ٢٨/٥/١٩٨٦  
رقم ١١٤٨ سنة ٥٢ ق، ونقض ٢٩/٣/١٩٨٧ رقم ٢٢٥٧ سنة ٥٢ ق،  
ونقض ١٤/٥/١٩٨٧ رقم ١٣٩٥ سنة ٥٠ ق، ونقض ١٤/٥/١٩٨٧  
رقم ٣٥٤ سنة ٥٣ ق، ونقض ٥/٣/١٩٨٧ رقم ١٨١ سنة ٥٢ ق).

فمناط حجية الحكم وحدة الخصوم والمحل والسبب في الدعويين السابقة والتالية. (نقض ١٩٨٩/٥/٢٩ رقم ٨٣٤ سنة ٥١ ق).

ويجب أن يكون الحكم السابق صادرا من جهة قضائية مختصة، لأنه إذا صدر من جهة قضائية غير مختصة بنظر الدعوى التي صدر فيها لم تكن له حجية الأمر المقضى أمام المحاكم العادية. (نقض ١٩٧٨/٤/٨ - طعن ٧ سنة ٤٢ قضائية - سنة ٢٩ ص ٩٩٠).

٦٢٨- الشرط الرابع للطعن بالنقض وفقا للمادة ٢٤٩ مرافعات: أن يكون هناك تناقض بين الحكمين السابق واللاحق المطعون فيه: ويحدث التناقض بأن يكون الحكم الثانى قد فصل فى نفس الدعوى أو فى نفس المسألة خلافا للحكم الأول أو لمقتضاه، وينظر إلى منطوق كل من الحكمين، مع ملاحظة أن المنطوق قد يكون صريحا أو ضمنيا. (نقض ١٩٦٧/٥/١١ - سنة ١٧ ص ٩٦٦، فتحى والى - ص ٧٩٣)، كما أن هناك من الأسباب ما هو مرتبط بالمنطوق ارتباطا وثيقا.

فينبغى أن يكون الحكم اللاحق المطعون فيه مناقضا فيما قضى به أو أقيم عليه قضاؤه لما قضى الحكم السابق النهائى سواء فى المسألة نفسها أو فى مسألة كلية شاملة ثار حولها النزاع بين الخصوم فى الدعويين واستقرت حقيقتها بينهما بما قضى فيها الحكم السابق سواء فى منطوقه أو فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا. (نقض ١٩٨٤/٣/٢٢ - طعن ٤٢٧ سنة ٥١ قضائية - سنة ٣٥ ص ٧٩٠، نقض ١٩٨٤/٤/٢٦ - طعن ١٦٣٢ سنة ٤٩ قضائية - سنة ٣٥ ص ١٠٩٥، نقض ١٩٨٥/١/٢٤ - طعن ١٢٠ سنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٨٥/١/٢٩ - طعن ٢٣٢٨ سنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٨٥/٣/١٢ -

طعن ٨٨٦ سنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٩١/١١/٦ - طعن ١٥٠ سنة ٥٦ قضائية، نقض ١٩٩١/١٢/٣ - طعن ٩٤٢ سنة ٥٨ قضائية، نقض ١٩٩٢/٤/١٢ - طعن ١٣١٥ سنة ٥١ قضائية).

فيستبعد من نطاق أعمال المادة ٢٤٩ حالة ما إذا كان الحكم الذي يراد الطعن فيه غير مناقض لحكم سابق، وإنما كان مفسرا له وموضحا لأغراضه ومراميه فلا يجوز الطعن فيه بدعوى التناقض (نقض ١٩٣٦/١/١٦ رقم ٥٩ سنة ٥ ق - مجموعة أحكام النقض في ٢٥ سنة الجزء الثاني ص ١١٣٣ رقم ٣٩٩)، وحالة ما إذا كان الحكم الذي يراد الطعن فيه غير مناقض حكم سابق وإنما كان مصححا له عملا بالمادة ١٩١ وجاوزت المحكمة حقها في التصحيح بأن تعارضت مع حكمها السابق، فعندئذ يكون الطعن في الحكم الأخير بذات طريق الطعن الجائز في الحكم موضوع التصحيح وذلك عملا بالمادة ١٩١/٢. (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٩٧٠).

## أحكام النقض

٦٢٩- حجية الحكم: الحكم الانتهائي الصادر على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم في ذات النزاع وحاز قوة الأمر المقضى - جواز الطعن فيه بطريق النقض. سواء دفع بهذا لدى محكمة الموضوع أو لم يدفع وسواء كانت عناصره الواقعية مطروحة عليها أم لم تكن. مادة ٢٤٩ مرافعات.

(نقض ١٩٩٥/٥/٢١ - طعن ٢٣٥٩ لسنة ٥٦ قضائية).

٦٣٠- الطعن بالنقض - قصره على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف - مادة ٢٤٨ مرافعات - الاستثناء - جواز الطعن بالنقض في

أى حكم انتهائى صدر على خلاف حكم آخر سابق بين الخصوم أنفسهم وحائز قوة الأمر المقضى - مادة ٢٤٩ مرافعات.

(نقض ١٩٩٥/٥/٢١ - طعن ١٩٢ سنة ٦١ قضائية).

٦٣١ - المقرر وفقا لما نصت عليه المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات أن مناط الطعن بطريق النقض فى الأحكام الانتهائية الصادرة من المحاكم الابتدائية - بهيئة استئنافية - أن يكون الحكم المطعون فيه قد فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى.

(نقض ١٩٩٤/١/٢٧ - طعن رقم ٨٨٠ سنة ٥٦ قضائية).

٦٣٢ - لما كانت المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات تقصر الطعن بالنقض أصلا على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى الأحوال التى بينتها، وكان ما قرره المادة ٢٤٩ من ذات القانون من إجازة الطعن استثناء فى أى حكم انتهائى - أيا كانت المحكمة التى أصدرته - فصل فى نزاع سابق خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، يندرج ضمن مخالفة القانون باعتبار الحكم فى هذه الحالة مخالفا للقاعدة القانونية المنصوص عليها فى المادة ١٠١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨، فيما نصت عليه من أن الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلا وسببا، وتقضى المحكمة بهذه الحجية من تلقاء نفسها وكان الأصل فى الأحكام الصادرة فى دعاوى الحضانة أنها ذات حجية مؤقتة لأنها مما تقبل التغيير والتبديل بسبب تغير الظروف كما يرد عليها الإسقاط بسبب تغير دواعيها، إلا أن هذه الحجية المؤقتة تظل باقية مادامت



دواعى الحضانة وظروف الحكم بها لم تتغير - والحكم الذى ينكر هذه الحجية يكون قد خالف القانون ويجوز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات متى كان الحكم قد حاز قوة الأمر المقضى وإذ كان ذلك وكان يبين من الحكم رقم ٦١٥ سنة ١٩٧٥، شمال القاهرة الابتدائية أن المطعون عليه أقام الدعوى ضد الطاعنة بطلب ضم الصغيرة إليه لبلوغها أقصى سن الحضانة وأنها استغنت عن خدمة النساء، وبتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٥، قضى الحكم برفض الدعوى استناداً إلى أنه من الكشوف الطبية أن الصغيرة مصابة بمرض التبول اللاإرادى مما يجعلها في حاجة لخدمة النساء، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يستند فى قضائه إلى سبب استجد بعد صدور ذلك الحكم، وإنما استند إلى مجرد إهداره الدليل الذى أقام الحكم السابق قضائه عليه دون أن تتغير الدواعى والظروف التى أدت إلى إصداره فإنه يكون قد ناقض قضاء الحكم السابق الذى صدر فى نزاع بين الخصوم أنفسهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً وحاز قوة الأمر المقضى، وهو ما يجيز الطعن فيه بالنقض رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية عملاً بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات.

(نقض ٣٠/٤/١٩٨٠، ستة ٣١ الجزء الأول ص ١٢٦٩).

٦٣٣ - إذ كانت المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات قد أجازت الطعن فى الحكم إذا صدر على خلاف حكم سابق، فإنه يجوز للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم انتهائى قضى على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وفى ذات النزاع وحاز قوة الأمر المقضى سواء دفع بهذا لدى محكمة الموضوع أو لم يدفع، وسواء كانت عناصره الواقعية تحت نظر تلك المحكمة أو لم تكن مطروحة عليها، وعلّة ذلك احترام حجية الحكم السابق فى نفس الدعوى، إذ هى أجدر بالاحترام،

وحتى لا يترتب على إهدارها تأييد المنازعات وعدم استقرار الحقوق لأصحابها.

(نقض ١٩٨٠/٤/٢١، سنة ٣١ الجزء الأول ص ١١٥٤).

٦٣٤ - القضاء باستحقاق الطاعن لمقابل انتفاع الشركة القائمة بينه وبين المطعون ضدهما بمقومات المتجر عن فترة سابقة بغض النظر عما حققته من ربح أو خسارة. اكتسابه قوة الأمر المقضى. قضاء الحكم المطعون فيه من بعد فى نزاع بين الخصوم أنفسهم برفض دعوى الطاعن بمقابل الانتفاع بالمتجر على أساس أن الشركة لم تحقق ربحاً. مخالفته لحجية الحكم السابق.

(نقض ١٩٨٣/٥/١٦، طعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٩ق).

٦٣٥ - الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية. الطعن فيه بالنقض. شرطه. أن يكون قد فصل فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى.

(نقض ١٩٨٣/٥/١٦، طعن رقم ١٧٧ لسنة ٤٩ قضائية، نقض ١٩٨٣/٦/٢٠، طعن رقم ٢٤٧٥ لسنة ٥٢ قضائية).

٦٣٦ - القضاء نهائياً بأحقية عامل بحرى بشركة الملاحة البحرية فى إعانة غلاء المعيشة عن مدة سابقة على القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٤، الذى أنهى الدعاوى المقامة بطلب إعانة الغلاء. قضاء محكمة أول درجة برفض دعواه بحقه فى هذه الإعانة عن مدة لاحقة. مخالفة لحجية حكم سابق بين ذات الخصوم. جواز الطعن فيه بطريق النقض.

(نقض ١٩٨٠/٦/١٥، طعن رقم ٢٧٩ لسنة ٤٠ قضائية).

٦٣٧ - النعى الموجه إلى الحكم الابتدائى الذى لا يجوز الطعن فيه بالنقض. غير مقبول.

(نقض ١٩٧٨/٣/٢٣ - طعن ٥٣٧ سنة ٤٥ قضائية).

٦٣٨ - الحكم فى الالتماس. لا يقبل الطعن فيه إلا بذات الطرق التى تجيز الطعن فى الحكم المطعون فيه بالالتماس. صدره من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية. عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض إلا إذا كان صادرا على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم.  
(نقض ١٩٧٨/٢/٢٣، طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٤٥ قضائية).

٦٣٩ - القضاء نهائيا بتخفيض أجره العين المؤجرة. الحكم من بعد إلزام المستأجر بأن يؤدى لمشتري العقار خلف المؤجر المستحقة دون تخفيضها. قضاء مخالف لحجية الحكم السابق. جواز الطعن فيه بطريق النقض ولو كان صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية.  
(نقض ١٩٧٩/٦/٢٠، طعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٢ قضائية).

٦٤٠ - عدم جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية - الاستثناء صدرها على خلاف حكم آخر سبق أن فصل فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى.

(نقض ١٩٧٩/٣/٢٥، طعن رقم ٢٢٢ لسنة ٤١ قضائية، نقض ١٩٨٠/٦/١٠، طعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٧ قضائية، نقض ١٩٧٩/٤/٢٨، طعن رقم ٤١٩ لسنة ٤١ قضائية).

٦٤١ - لا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة النقض بدعوى مخالفتها لحكم نهائى حائز لقوة الأمر المقضى.  
(نقض ١٩٧٧/٢/٢، الطعن ٧٧٠ لسنة ٤٤ قضائية).

٦٤٢ - إن ما أجازته المادة ٤٢٦ مرافعات من الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى، أيا كانت المحكمة التى أصدرته مشروط بأن يكون هناك حكم آخر سبق أن صدر فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى حتى يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الانتهاهى الثانى الذى

فصل على خلاف الحكم الأول. فإذا لم يتحقق ذلك بأن كان التناقض فى ذات منطوق الحكم المطعون فيه مما يجوز أن يكون من أحوال التماس إعادة النظر فإن الطعن بالنقض فى هذا الحكم يكون غير جائز.

(نقض ٢٧/٦/١٩٥٧، مجموعة القواعد القانونية الجزء الثالث ص ٧٩٥ بند ٢٧٣).

٦٤٣٠ - الطعن على الحكم بالنقض لمخالفته حجية حكم سابق. جوازه سواء دفع أمام محكمة الموضوع بتلك الحجية أم لم يدفع. (نقض ٢٤/٣/١٩٧٣، سنة ٢٤ ص ٤٨٣).

٦٤٤ - يشترط لجواز الطعن بالنقض فى الحكم الانتهاى لفصله فى نزاع خلاف حكم آخر سابق حائز لقوة الامر المقضى أن يكون الحكم السابق صادرا فى النزاع بعينه وبين الخصوم أنفسهم ولا يغير من ذلك أن تكون المسألة المقضى فيها مسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية. (نقض ١/١٢/١٩٧١، سنة ٢٢ ص ٩٦٣، نقض ٨/٦/١٩٧٢، سنة ٢٣ ص ١٠٩٣).

٦٤٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء الحكم السابق الذى صدر فى ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشئ المحكوم فيه، فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزا رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية.

(نقض ٢٩/١٢/١٩٧٣، سنة ٢٤ ص ١٣٩٦).

٦٤٦ - النزاع حول قيام صفة المصطفى بالطاعن. الحكم نهائيا بقيام هذه الصفة. حيابة الحكم لقوة الامر المقضى فى هذا الشأن، صدور حكم آخر على خلاف ذلك الحكم. جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية.

(نقض ١٣/٤/١٩٧٢، سنة ٢٣ ص ٧٠٨).

٦٤٧ - يقصد بالأحكام الجائز الطعن فيها وفقاً للمادة ٢٤٩ مرافعات الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى وهى مرتبة يصل إليها الحكم إذا أصبح أثره الملزم نهائياً غير قابل للطعن بالطرق العادية وإن ظل قابلاً للطعن بالطرق غير العادية.

(نقض ١٩٧٧/٢/٢، فى الطعن ٧٧٠ لسنة ٤٤ ق، نقض ١٩٨٠/١٢/٢٨، طعن رقم ٨٥ لسنة ٤٥ قضائية).

٦٤٨ - النص فى المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع قصر الطعن بالنقض أصلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى الأحوال التى بينها المادة ٢٤٨ منه، إلا أنه أجاز فى المادة ٢٤٩ الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته فى حالة واحدة على سبيل الاستثناء هى حالة مخالفة الحكم لحكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، ومن ثم فإنه يلزم لجواز الطعن بالنقض فى هذه الحالة أن يكون مبنى الطعن فى الحكم فصله فى النزاع على خلاف حكم آخر صدر فى ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية وقد قضى فى جزء من النزاع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وهو ما يعنى قضاؤه بالموافقة للحكم السابق وليس بالمخالفة له، فإن هذا القضاء غير جائز الطعن فيه بطريق النقض.

(نقض ١٩٨٤/٢/٢٨، طعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٥٠ قضائية).

٦٤٩ - مؤدى نص المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات أن الطعن بطريق النقض قاصر على أحكام محكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية إذا فصلت فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، وإذا كان الحكم المطعون فيه

وقف عند القضاء باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تجديده خلال الميعاد القانوني بعد شطبه ولم يعرض لموضوع النزاع وكانت الطاعة إنشا نعت بوجود الطعن وهى القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع والفساد فى الاستدلال على قضاء حكم محكمة الدرجة الأولى الصادر بهيئة ابتدائية فى موضوع الدعوى المطروحة عليها ولم توجه فى طعنها المائل أية أسباب لقضاء الحكم المطعون فيه مما يجعله بمنأى عن هذا الطعن الذى يكون موجهاً فى حقيقته إلى الحكم الابتدائي، لما كان ذلك فإن الطعن فى هذا الحكم يكون غير جائز.

(نقض ١٩٨٣/١٢/١١، طعن رقم ٤٤٥ لسنة ٤٨ قضائية).

٦٥٠ - لما كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية، وكان لا يجوز وفقاً للمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الطعن بالنقض فى هذا الحكم إلا أن يكون قد فصل فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، وكان حاصل النعى بسبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف حجية الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بإلغاء قرار فصل الطاعن إذ ناقش ركن الخطأ من جانب الشركة وخلص إلى انتفائه وما كان له أن يعرض لذلك بعد أن انتهت المحكمة التأديبية إلى أن الشركة لا تختص بتوقيع جزاء الفصل، وإذا كان لجهة القضاء العادى بما لها من ولاية عامة أن تتحقق من أن الحكم المطروح أمر حجيتة عليها، والذي أصدرته جهة قضاء أخرى قد صدر فى حدود الولاية القضائية لهذه الجهة، وكان الحكم الصادر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها بعد - وعلي ما جرى به قضاء محكمة النقض - معدوم الحجية أمام الجهة صاحبة الولاية فى النزاع، لما كان ذلك وكانت المحكمة التأديبية قد استمدت ولايتها فى الفصل فى الطعن الذى أقامه الطاعن أمامها طالباً بإلغاء قرار فصله من

نص المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦، المعدلة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧، وكانت المحكمة العليا قد قضت بجلسة ١٩٧١/٧/٣، فى الدعوى رقم ٤ لسنة ١ قضائية بعدم دستورية هذه المادة فيما تضمنته من إسناد الاختصاص بنظر الطعون فى بعض الجزاءات التأديبية - ومنها جزاء الفصل بالنسبة لعاملين بالقطاع العام - إلى المحاكم التأديبية، وكان لازماً ذلك أن حكم المحكمة التأديبية الذى يحتج به الطاعن قد صدر خارج حدود ولايتها فلا تكون له حجية وتكون شروط جواز الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه لصدوره على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى غير متحقق.

(نقض ١٩٧٨/٤/٨ سنة ٢٩ من ١٩٩٠).

٦٥١- مؤدى نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات يدل على ما جرى به قضاء محكمة النقض على أن الطعن بتناقض حكمين انتهائيين يصح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقاً حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة كلية شاملة ثار حولها النزاع من طرفى الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق، فإذا كان البين من الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٧٨ مدنى مستأنف المنيا بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٥ بين الخصوم أنه قضى نهائياً باعتبار الطاعن الأول مستأجراً أصلياً لأطيان النزاع مع أخيه الطاعن الثانى وليس مستأجراً من باطنه ولا مجرد ضامن له فحسب، وانتهى إلى رفض الدعوى التى رفعها ضدهما المطعون عليه بطلب الحكم بإخلائهما لعدم إنذاره قبل رفعها وكان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٢ قد أسس

قضاءه برفض دفع الطاعنين بعدم قبول الدعويين لخلوهما من التنبيه على الطاعن الأول بالوفاء بالشكل القانوني وبالإخلاء استنادا إلى ما جاء فى أسبابه (....) فإنه يكون قد ناقض قضاء الحكم السابق الذى صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى وحكم نهائيا فى المسألة الكلية الشاملة المتنازع عليها بأن الطاعن الأول مستأجر أصلى للأطيان المؤجرة للطاعن الثانى وليس ضامنا له، ولا عبرة باختلاف السنة المقول بالتخلف عن الوفاء بأجرتها ولا بأن الحكم الأول لم يصبح انتهايا فيما أسبغه من صفة المستأجر الاصلى على الطاعن الأول إلا فى تاريخ لاحق للدعويين .... سمالوط الجزئية المطروحتين لما هو مقرر فى هذا الخصوص من أن الأحكام كاشفة وليست منشئة فيفترض فى المطعون ضده العلم بصفة الطاعن الأول كمستأجر أصلى منذ تحرير عقد الإيجار ١٠/١١/١٩٦٢ مثار النزاع. لما كان ذلك وكانت المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ قد نصت على أنه لايجوز للمؤجر طلب إخلاء الأطيان المؤجرة إلا بعد إنذار المستأجر بوفاء الأجرة المستحقة. وكان الحكم المطعون فيه قضى برفض دفع الطاعنين بعدم قبول الدعويين على أساس أن الطاعن الثانى غير مستأجر فلا ضرورة لإنذاره قبل مخاصمته بدعوى الإخلاء، فإنه يكون قد فصل فى النزاع خلافا لحكم آخر، سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى مما يكون معه الطعن بالنقض جائزا.

(نقض ١٩٨١/١٢/٢ - طعن رقم ٨٩٣ لسنة ٥٠ قضائية).

٦٥٢ - لئن كان الطعن بالنقض كأصل عام، وعلى ما تقضى به المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات، لايجوز إلا فى الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف إلا أن النص فى المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات على أنه وللخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم انتهاى - أيا كانت



المحكمة التي أصدرته - فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، يدل على أن المشرع أجاز استثناء من هذا الأصل الطعن على الأحكام الانتهائية إذا خالفت حجية حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم ولا يلزم لذلك - وعلى ماجرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن تكون المسألة المقضى فيها مسألة كلية شاملة بل يكفى أن تكون مسألة أساسية استقرت حقيقتها بين الخصوم فتكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد ذلك فى الدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها، ولما كان الأصل فى الأحكام المستعجلة أنها لا تحوز قوة الأمر المقضى إلا أن هذا لا يعنى جواز إثارة النزاع الذى فصل فيه القاضى المستعجل من جديد، متى كان مركز الخصوم هو هو والظروف التى انتهت بالحكم هى بعينها لم يطرأ عليها تغيير، وكان البين من الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٢٦٧ سنة ١٩٧٦، مستأنف مستعجل القاهرة أن المطعون ضده كان قد طلب من محكمة أول درجة الحكم بتمكينه من العين المؤجرة له من الطاعة فقضت محكمة أول درجة بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى لافتقار شرط الاستعجال لتراخى المطعون ضده الأول فى رفع دعواه إذ الثابت أنه طرد من عين النزاع فى ٢٩/٥/١٩٧٥، ولم يرفع الدعوى إلا فى ٣٠/١١/١٩٧٥، وانتهى الحكم الاستئنافية فى مدوناته «بالنظر لتراخى المستأنف» (المطعون ضده الأول)، فى إقامة الدعوى المستأنفة حتى قامت المستأنف ضدها (الطاعة) بهدم العقار إلى سطح الأرض، واستحصلت على ترخيص لإقامة المباني الجديدة، وتعاقدت مع المقاول بشأن هذه الأعمال الجديدة، ولم ينزع المستأنف (المطعون ضده)، فى صحة هذه الوقائع - وبالتالي فقد استحال التنفيذ العيني بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه. وأضحى الأمر من قبيل تعرض المستأنف ضدها (الطاعة)، وحرمانه بالكامل من انتفاعه بالعين المؤجرة الأمر الذى يخرج عن نطاق

ولاية القضاء المستعجل، مما مفاده أن المسألة الأساسية التي عول عليها الحكم هي هلاك العين المؤجرة مما أدى إلى استحالة التنفيذ العيني بتمكين المطعون ضده - المستأجر - منها، وهذه المسألة الأساسية، والتي لم تكن حسبما أورده الحكم محل منازعة من الطاعنة - قد استقرت حقيقتها بين الخصوم بحكم حاز قوة الأمر المقضى، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وذهب في مدوناته إلى أن التراخي في إقامة الدعوى كان هو المسألة الأساسية التي حسمها الحكم السابق، وليست استحالة التنفيذ، وأن الحكم السابق لم يتناول المسألة الأخيرة بالحسم، لما كان ذلك، وكانت مراكز الخصوم والظروف التي صدر فيها الحكم السابق هي بعينها لم يطرأ عليها تغيير فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أعاد النظر في ذات المسألة التي فصل فيها الحكم السابق، وناقضه مما يكون معه الطعن فيه بالنقض جائزا رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئناف، وذلك عملا بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات.

(نقض ٢١/٦/١٩٨٤، الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥١ قضائية، ٥٧٣ لسنة ٥٢ قضائية).

٦٥٣ - وحيث إن الدفع بعدم جواز الطعن في محله، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية، وكان لا يجوز وفقا للمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الطعن بالنقض في هذا الحكم إلا إذا كان قد فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، وكان من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان كل حكم قضائي قطعي تكون له حجية الشيء المحكوم فيه من يوم صدوره، ولو كان قابلا للطعن فيه، إلا أن هذه الحجية مؤقتة وتقف بمجرد رفع استئناف عن هذا الحكم، وتظل موقوفة حتى يقضى برفض هذا الاستئناف ويصير الحكم انتهائيا لأنه بهذه الانتهائية يصبح حائزا لقوة الأمر المقضى التي لا تجوز

مخالفتها، وكان الثابت في الدعوى أن الحكم الأول - الصادر في الدعوى رقم ٩٦٢ لسنة ١٩٦٩، مدنى كلى بنها - لم يكن قد صار انتهائيا لرفع استئناف عنه من الشركة المطعون عليها، ولم تلحقه بذلك قوة الأمر المقضى، وإذ لم يتقيد الحكم المطعون فيه بحجية ذلك الحكم، وفصل فى الدعوى الراهنة، وقضى برفضها دون اعتداد به فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكما حائزا لقوة الأمر المقضى. ولما كان ذلك، فإن مما ينعاه الطاعن بأسباب الطعن على الحكم المطعون فيه من أنه أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسيب هو مما يخرج عن الحالة التى يجوز فيها الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية، ومن ثم فإن الطعن فى هذا الحكم يكون غير جائز. (نقض ١٧/٥/١٩٨٠، سنة ٣١ الجزء الثانى ص ١٣٩٠).

٦٥٤ - وحيث إن الطاعن أقام طعنه استنادا إلى نص المادة ٢٤٩ مرافعات على سند من القول أن الحكم المطعون فيه خالف حجية حكم نهائى سابق بين ذات الخصوم هو الحكم الصادر فى الجئة ٤٤٨ سنة ١٩٧٢ الساحل، واستئنافها برقم ٢٧٧ سنة ١٩٧٥ س شمال القاهرة القاضى ببراءة الطاعن من تهمة الاشتراك فى تزوير عقد الصلح المؤرخ بـ ١٩٧٢/٢/٣، وبذلك يكون قد خالف القانون بإهدار حجية ذلك الحكم الجنائى النهائى.

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فإنه وفقا لنص المادة ٢٤٩ مرافعات لا يجوز الطعن فيه بالنقض إلا إذا كان قد فصل فى نزاع خلاف لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، وإذ كان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قد خالف القانون بإهدار حجية الحكم الجنائى الصادر فى الجئة رقم ٤٠٤٨ سنة ١٩٧٢ الساحل واستئنافها،

وكان هذا الطعن لا يعد نعيًا بأن الحكم المطعون فيه خالف حجية حكم سابق اتحد معه في الخصوم والموضوع والسبب وحاز قوة الأمر المقضى بل يعد تعيبًا للحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق نص المادتين ١٠٢ من قانون الإثبات، ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حكماً سابقاً صدر في نزاع بين الخصوم أنفسهم، وكان ما ينعاه الطاعن من أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على النحو السالف بيانه هو سبب يخرج عن الحالة التي يجوز الطعن فيها بالنقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية، ومن ثم يكون الطعن في الحكم المطعون فيه غير جائز قانوناً، وتقضى المحكمة بذلك من تلقاء نفسها لتعلق جواز الطعن بالنقض من عدمه بالنظام العام.

(نقض ١٢/٢٥/١٩٨٠، ستة ٣١ الجزء الثاني من ٢١٢٢).

٦٥٥- التعارض بين حكم انتهائي، وحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى بين الخصوم وعن ذات النزاع. وسيلة إزالته. الطعن بالنقض على الحكم الثاني. مادة ٢٤٩ مرافعات. المحكمة الاستئنافية ليس لها إهدار قوة الأمر المقضى للحكم الثاني بحجة مخالفتها لحكم سابق.

(نقض ١٠/٥/١٩٨٤، طعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٩ قضائية).

٦٥٦- لما كان الحكم النهائي تكون له حجته ولو خالف حكماً سابقاً أو بنى على قاعدة أخرى غير صحيحة في القانون، لأن قوة الأمر المقضى تعلق على اعتبارات النظام العام، لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم الصادر بتاريخ ٧/٤/١٩٧٤، في الدعويين ١٥١٦ لسنة ١٩٥٩، ٩٥٤ لسنة ١٩٦٠، مدنى المحلة أنه قضى بصحة ونفاذ عقدي البيع المؤرخين ٣/٥/١٩٥٩، الصادرين من ... إلى المطعون ضده الأول في حدود ٢١ في منزل النزاع، وثبوت ملكية المرحوم..... مورث الطاعنة

لحصة مقدارها ١٠ و ١٤ وتضمنت مدونات الحكم أن المطعون ضده الأول قدم صحيفة دعوى مرفوعة من البائعة له على ورثة.... بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٢/٥/٢٧، الذى باعت به ثمانية قرارات فى ذلك المنزل، وقد التقت الحكم عن هذا الدفاع تأسيسا على أن المطعون ضده الأول لم يرشد عن رقم هذه الدعوى، ولم يقدم العقد، ولم يفصح عما تم فيها، وكان المطعون ضده الأول لم يستأنف ذلك الحكم، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما انتهى إليه التقرير التكميلى لمكتب الخبراء من الاعتداد بحجية الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٢/١٢، فى الدعوى ٢١٤٧ لسنة ١٩٥٥، بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٥٢/٥/٢٧، مع ما ينطوى عليه ذلك من إمدار لقوة الأمر المقضى التى حازها الحكمان الصادران فى الدعويين ١٥١٦ لسنة ١٩٥٩، ٩٥٤ لسنة ١٩٦٠، فإنه يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٩٨٨/١٢/٢٠، طعن رقم ١٨٣٩ لسنة ٥٥ قضائية).

٦٥٧- لما كانت المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات قد أجازت الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى.... فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، وكان البين من مدونات الحكم الصادر فى الاستئنافين ٤٢٨، ٥٦٥ لسنة ٩٩ ق القاهرة أن المطعون ضدهم الأول والثانى والرابعة - هم أنفسهم واثنين آخرين - كانوا قد أقاموا على الشركة الطاعنة نفسها الدعوى ١١٤٦١ لسنة ١٩٨٠، مدنى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لهم عشرة آلاف جنيه تعويضا عن الأضرار المادية والأدبية التى أصابتهم ومورثهم نفسه نتيجة للحادث ذاته فحكمت تلك المحكمة بإلزام الشركة بأن تدفع لهم مبلغ ١٨٥٠ جنيهها، واستأنف الطرفان ذلك الحكم بالاستئنافين ٤٢٨، ٥٦٥ لسنة ٩٩ ق القاهرة فعدلت محكمة الاستئناف مقدار التعويض إلى

٢٨٠٠ جنيه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى لهؤلاء المطعون ضدهم بالتعويض عن ذات الأضرار مرة أخرى يكون قد صدر بالنسبة للخصوم أنفسهم على خلاف ذلك الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى، ومن ثم يتعين نقضه فى هذا الخصوص.

(نقض ١٩٨٨/٢/١٣، طعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٨٨/٢/١٠، طعن رقم ٥٥٢ لسنة ٥٣ قضائية).

٦٥٨ - وحيث إن حاصل ما تنهاه الشركة الطاعنة بسبب الطعن أنه سبق للمطعون ضدهم الأول والثانى والرابعة واثنين من أبناء المتوفى أن استصدروا عليها حكما فى الاستئناف ٤٢٨، ٥٦٥ لسنة ٩٩ ق القاهرة قضى بإلزامها أن تؤدى لهم تعويضا مقداره ٢٨٠٠ جنيه عن الأضرار ذاتها التى أصابتهم من الحادث نفسه، وتم تنفيذ ذلك الحكم بتاريخ ١٩٨٤/٦/٦، وإذ صدر الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك الحكم الذى صدر بين الخصوم أنفسهم، وفى ذات النزاع وحاز قوة الأمر المقضى فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه.

وحيث إن النعى فى محله، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات قد أجازت الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى..... فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم، وحاز قوة الأمر المقضى، وكان البين من مدونات الحكم الصادر فى الاستئناف ٤٢٨، ٥٦٥ لسنة ٩٩ قضائية القاهرة أن المطعون ضدهم الأول والثانى والرابعة - هم أنفسهم واثنين آخرين - كانوا قد أقاموا على الشركة الطاعنة نفسها الدعوى ١١٤٦١ لسنة ١٩٨٠، مدنى جنوب القاهرة بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لهم عشرة آلاف جنيه تعويضا عن الأضرار المادية والأدبية التى أصابتهم ومورثهم نفسه نتيجة للحادث ذاته فحكمت تلك المحكمة بإلزام الشركة بأن تدفع لهم مبلغ ١٨٥٠ جنيهها، واستأنف

الطرفان ذلك الحكم بالاستئناف ٤٢٨، ٥٢٥ لسنة ٩٩ ق القاهرة فعدلت محكمة الاستئناف مقدار التعويض إلى ٢٨٠٠ جنيه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى لهؤلاء المطعون ضدهم بالتعويض عن ذات الأضرار مرة أخرى يكون قد صدر بالنسبة للخصوم أنفسهم على خلاف ذلك الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى، ومن ثم يتعين نقضه فى هذا الخصوص.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه لما تقدم. نقضت للمحكم المطعون فيه بالنسبة للمطعون ضدهم الأول والثانى والرابعة وحكمت فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لهم، وبعدم جواز نظر الدعوى فى هذا الشق منها لسابقة الفصل فيه وألزمتهم المصروفات المناسبة عن درجتى التقاضى ومصروفات هذا الطعن ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة. (نقض ١٩٨٨/١٢/١٣، طعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٥ قضائية).

٦٥٩- الطعن بالنقض المبني على تناقض حكمين انتهائيين. شرطه مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة كلية ثار حولها النزاع، واستقرت حقيقتها بين طرفى الخصوم بالفصل فيها فى الحكم السابق. مادة ٢٤٩ مرافعات.

(نقض ١٩٨٨/٤/١٤، طعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٨/٢/١٠، طعن رقم ١٥٥٢ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨١/١/١، سنة ٣٢ عدد أول ص ٩٧).

٦٦٠- الطعن بالنقض المبني على تناقض حكمين انتهائيين. شرطه. أن يكون الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الأمر المقضى. مناطه. عدم تغيير مركز الخصوم والوقائع المادية، وظروف الدعوى. مثال بشأن الحكم ببطالان الإعلان عن ذات الوطن المعلن فيه الطاعن.

(نقض ١٩٨٨/١/٢٦، طعن رقم ٢٠٩٤ لسنة ٥٦ قضائية، نقض ١٩٨٠/٢/٢٠، سنة ٣١ ص ٥٦٤، نقض ١٩٧٣/١٢/١، سنة ٢٤ ص ١١٩٨).

٦٦١ - المحكمة الدستورية العليا. النص فى قانونها على عدم قابلية أحكامها وقراراتها للطعن، نص خاص. مؤدى ذلك، قاعدة الطعن بالنقض فى الأحكام الانتهازية أيا كانت المحكمة التى أصدرتها. مادة ٢٤٩ مرافعات. عدم جواز إعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة الدستورية. (نقض ١٩٨٦/٤/٣، طعن رقم ١٩٤٥، لسنة ٥٢ قضائية).

٦٦٢ - الطعن بالنقض، قصره أصلا على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. الاستثناء. جواز الطعن بالنقض فى أى حكم انتهازى أيا كانت المحكمة التى أصدرته إذا كان مخالفا لحكم سابق صدر بين نفس الخصوم، وحاژ قوة الأمر المقضى. الحكم الصادر بتوجيه يمين عدم العلم المتضمن تقرير اختصاص المحكمة قيما بنظر النزاع حول الملكية، حكم فرعى. غير منه للخصومة كلها أو بعضها. الطعن فيه على استقلال غير جائز. مادة ٢١٢ مرافعات، أثره عدم اعتبار ذلك الحكم حائزا لقوة الأمر المقضى.

(نقض ١٩٩٣/٢/٤، طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٩ قضائية).

٦٦٣ - لما كان النص فى المادة ١ مكرر من القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥، بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية المعدل بالقانون ٧ لسنة ١٩٨٥، على أن «يفرض رسم خاص أمام المحاكم ومجلس الدولة يعادل ضعف الرسوم القضائية الأصلية المقررة فى جميع الأحوال، ويكون له حكمها وتثول حصيلته إلى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية» يدل على أن المشرع قد جعل الرسوم القضائية الأصلية هى الأساس لهذا الرسم الخاص من حيث أساس الالتزام به ومداه ومقداره وأوجب أن يأخذ حكمها. وإذا كان البين من الأوراق أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية فى الدعوى... قد قضى بإلغاء قائمة الرسوم الأصلية..... عن الدعوى ذاتها



تأسيسا على أن قلم الكتاب أخطأ أسس تقدير قسمة العقار، فإن الحكم المطعون فيه - أيا ما كان الرأي في الحكم السابق - إذ قضى بتاريخ ..... بتأييد حكم محكمة أول درجة برفض دعوى الطاعنة على سند من سلامة الأسس ذاتها يكون قد فصل في النزاع على خلاف الحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم والحائز لقوة الأمر المقضى، ومن ثم يكون الطعن عليه بطريق النقض جائزا.

(نقض ١٩٩١/١٢/١٧، طعن رقم ١٣٧٠ لسنة ٦١ قضائية، الطعن رقم ١٣٠٤ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٦، الطعن رقم ٤٣٣ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢١، س ٢٥ ص ١٤٨٢).

٦٦٤- لما كان الطعن بالنقض يقتصر أصلا على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال التي بينها المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات، وكان مفاد المادة ٢٤٩ من هذا القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن جواز الطعن بالنقض في أى حكم انتهائى - أيا كانت المحكمة التي أصدرته - فصل في نزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى شرطه أن يكون الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حائزا لقوة الأمر المقضى في مسألة صار حولها النزاع بين طرفي الخصومة، واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة بالمنطوق، ويشترط للتمسك بحجية الشيء المحكوم فيه توافر شروط ثلاثة : اتحاد الخصوم والمحل والسبب في الدعويين، بحيث إذا تخلف شرط من شروط تلك القاعدة امتنع التمسك بحجية الشيء المحكوم فيه، والأصل في الأحكام الصادرة في دعاوى النفقة أنها ذات حجية مؤقتة لأنها مما يقبل التغير والتبديل بسبب تغير الظروف، وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩، أحوال شخصية نفس الإسكندرية كانت قد رفعتها المطعون ضدها ضد الطاعن بطلب نفقة لها تأسيسا على أنه تركها منذ ١٥/٤/١٩٧٧، دون نفقة رغم يساره، وبتاريخ ٢١/٥/١٩٨٠، قضى برفضها استنادا إلى

أنها هجرت مسكن الزوجية أخذاً بأقوال شاهدي الطاعن بما يفيد أن الحكم كان بصدد بحث مدى أحقية المطعون ضدها للنفقة عن المدة اعتباراً من ١٥/٤/١٩٧٧، وكان النزاع في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه إنما ثار حول مدى أحقية المطعون ضدها في النفقة عن المدة اعتباراً من ١٩/٢/١٩٨٤، وهل تعد ناشزاً فيسقط حقها في النفقة، وقد فصل الحكم المطعون فيه في هذا النزاع، وقضى لها بالنفقة على سند من أنها غير ناشز معتداً بأقوال شاهديها، وهي عن مدة لاحقة استجبت بعد صدور الحكم رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٧٩، ومؤدى ذلك اختلاف المدة الأخيرة، ومن ثم فإن الحكم لا يكون قد فصل في النزاع خلافاً للحكم السابق، وإذا كان صادراً من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز. (نقض ١٧/١٢/١٩٩١، طعن رقم ٢٩ لسنة ٦١ قضائية).

٦٦٥- الطعن بالنقض. نطاقه. الأصل اقتصراره على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. م ٢٤٨ مرافعات. الاستثناء. الحكم الانتهازي الصادر على خلاف حكم سابق أيا كانت المحكمة التي أصدرته. مادة ٢٤٩ مرافعات. الأحكام المستعجلة لا تحوز قوة الأمر المقضى. عدم تغيير مراكز الخصوم والظروف التي انتهت بالحكم. مؤداه. عدم جواز إثارة النزاع الذي فصل فيه القاضي المستعجل من جديد. علة ذلك. (نقض ١٣/٢/١٩٩١، طعن ٢٩٩٠ لسنة ٥٧ ق).

٦٦٦- جواز الطعن بالنقض في أحكام المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية. مادة ٢٤٩ مرافعات. شرطه. صدورهما على خلاف حكم سابق صادر بين الخصوم أنفسهما وحاز قوة الأمر المقضى. قضاء الحكم المطعون فيه بفسخ عقدي الإيجار وتسليم الأرض للمؤجر. عدم مناقضته للقضاء السابق بصحة توقيع عقد البيع، ورفض الدعوى باعتباره وصية وليس بيعاً. (نقض ١٤/٥/١٩٩١، طعن ١٥٥٦ لسنة ٥٨ ق).

٦٦٧- الحكم الانتهاثى الصادر على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم فى ذات النزاع، وحاز قوة الامر المقضى. جواز الطعن فيه عن طريق النقض. لا يغير من ذلك أن تكون العناصر الواقعية للحكم السابق غيز مطروحة على المحكمة.  
(نقض ١٩٩٣/٩/١٣، طعن رقم ٩٢ لسنة ٥٥ قضائية).

٦٦٨- أن المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات تجيز للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم انتهاثى أيا كانت المحكمة التى أصدرته فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم، وحاز قوة الامر المقضى، ويصح الطعن وفقا للمادة المشار إليها حين يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الامر المقضى فى مسألة استقرت الحقيقة بشأنها بالفصل فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق، أو قبل من الخصوم والعودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها صراحة أو ضمنا، ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم تسبق إثارتها فى الدعوى الأولى أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها.

(نقض ١٩٩٣/٦/٢٢، الطعن رقم ١٢٨٤ لسنة ٥٥ ق، نقض ١٩٨٩/٢/٢٦، طعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٨/٢/١٩، طعن رقم ٢ لسنة ٥٦ قضائية).

٦٦٩- النص فى المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع قصر الطعن بالنقض أصلا على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى الأحوال التى بينها المادة ٢٤٨ منه، إلا أنه أجاز فى المادة ٢٤٩ الطعن فى أى حكم انتهاثى أيا كانت المحكمة التى أصدرته فى حالة واحدة على سبيل الاستثناء، وهى حالة مخالفة الحكم لحكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الامر المقضى.  
(نقض ١٩٩٣/٢/٤، الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٩ ق).

٦٧٠ - مفاد نص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر يدل على أن أحكام المحكمة الابتدائية الصادرة في المعارضة المرفوعة إليها في قرارات لجان التقدير انتهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق، ومن ثم فإنه مع قيام هذا النص الخاص لا يجوز إعمال القاعدة العامة الواردة في المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات، والتي تجيز الطعن بالنقض فى الأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التى أصدرتها متى فصلت فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الإسكندرية الابتدائية فى معارضة فى قرار صادر من لجنة تقدير التعويضات المشكلة طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز.

(نقض ١٩٩٣/٢/٢١، الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٥٦ قضائية).

٦٧١ - قصر الطعن بالنقض أصلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. مادة ٢٤٨ مرافعات. الاستثناء. جواز الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته. شرطه. فصله فى النزاع على خلاف حكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى سواء فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق. مادة ٢٤٩ مرافعات.

(نقض ١٩٩٣/١/١٠، طعن رقم ٣٣٧٧ لسنة ٥٨ قضائية).

٦٧٢ - أحكام المحكمة العليا للقيم. عدم جواز الطعن فيها بالنقض. مادة ٥٠ قانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠. قاعده عدم جواز الطعن فى الأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التى أصدرتها. م ٢٤٩ مرافعات. عدم جواز أعمالها بالنسبة لأحكام المحكمة العليا للقيم. علة ذلك.

(نقض ١٩٩٣/٢/٢٥، طعن رقم ٢٦٤٦ لسنة ٥٨ قضائية).

٦٧٣- جواز الطعن بالنقض فى الحكم الانتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته . شرطه. مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى. مادة ٢٤٩ مرافعات . اكتساب الحكم هذه القوة . مانع للخصوم من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها بأى دعوى تالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثيرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها .

( نقض ١٩٩٨/١١/٣ - طعن رقم ٢٧٧٨ لسنة ٦٢ ق ).

٦٧٤- جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الانتهائية أيا كانت المحكمة التى أصدرتها. شرطه. مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة ثار حولها النزاع بين الخصوم أنفسهم واستقرت حقيقتها بالفصل فيها فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق. مادة ٢٤٩ مرافعات.

( نقض ١٩٩٩/٦/١٣ طعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٦٨ ق ).

٦٧٥- الحكم الانتهائى الصادر على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم فى ذات النزاع وحاز قوة الأمر المقضى. جواز الطعن فيه بطريق النقض سواء دفع بهذا لدى محكمة الموضوع أم لا وسواء كانت عناصره الواقعية مطروحة عليها أم لا. مادة ٢٤٩ مرافعات.

( نقض ١٩٩٩/٦/٢٧ طعن رقم ٢٢٨٤ لسنة ٦٧ ق ).

٦٧٦- صدور حكم نهائى بعدم أحقية المطعون ضده فى المرور على الحد موضوع التداعى. مناقضة الحكم المطعون فيه هذا القضاء وفصله فى ذات النزاع وبين الخصوم أنفسهم. أثره. جواز الطعن فيه بالنقض. مادة ٢٤٩ مرافعات.

( نقض ١٩٩٩/٢/٢٨ طعن رقم ٣٠ لسنة ٦٨ قضائية ).

٦٧٧- النعى على الحكم بمخالفته للقانون وعدم إحاطته بوقائع النزاع مع القصور والفساد فى الاستدلال وعدم مواجهته موضوع النزاع ومخالفته للأثر الناقل للاستئناف. خروجه عن الحالة التى يجوز فيها الطعن بالنقض فى أحكام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية.

(نقض ١٨/٢/١٩٩٩ طعن رقم ٣٨١٧ لسنة ٦٢ق).

٦٧٨- دعوى المطعون ضده بمنع تعرض الطاعنين فى إقامة القنطرة محل النزاع والانتفاع بها. تكييفها بأنها دعوى استرداد حيازة والقضاء بعدم قبولها لرفعها بعد أكثر من سنة. مادة ٩٥٨ مدنى. اختلاف السبب فيها عن دعواه التالية بأحقيته فى إقامة القنطرة للمرور إلى أرضه. مؤداه: القضاء له بذلك لثبوت حق المرور له. مادة ٨١٢ مدنى. عدم مناقضته للقضاء الأول.

(نقض ١٨/٢/١٩٩٩ طعن رقم ٣٨١٧ لسنة ٦٢ق).

٦٧٩- جواز الطعن بالنقض فى الحكم لمخالفته حكما سابقا حاز قوة الأمر المقضى. شرطه. أن يكون الحكم الثانى قد صدر انتهائيا تمشيا مع الأصل العام من عدم جواز الطعن بالطرق غير العادية فى الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى ولو انقضت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية. صدور الحكم المطعون فيه من محكمة الدرجة الأولى فى قرار لجنة الفصل فى معارضات التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة صيرورته نهائيا بعدم استئنافه. عدم جواز الطعن عليه بالنقض ولو توافرت إحدى حالاته.

(نقض ٧/٢/١٩٩٩ طعن رقم ٢٩٩٧ لسنة ٦٢ق).

٦٨٠- التناقض فى الاصطلاح القانونى لا يختلف عن معناه اللغوى. تحققه بالتخالف والتعارض بين الحكمين السابق واللاحق. مؤداه. القضاء

فى دعوى لاحقة بالموافقة لما حكم به فى دعوى سابقة. لايتحقق به التناقض. عدم انطباق المادة ٢٤٩ مرافعات فى هذه الحالة.  
(نقض ١٩٩٨/١١/١٠ طعن رقم ١٠٣٧٥ لسنة ٦٦ق).

٦٨١- الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بتأييد حكم قاضى التنفيذ ببراءة ذمة المطعون ضدها وبطلان الحجز. عدم مخالفتة الحكم السابق صدوره من محكمة أخرى بعدم الاختصاص النوعى بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضى التنفيذ. أثره. عدم جواز الطعن فيه بالنقض.  
(نقض ١٩٩٨/١٠/٢٧ طعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٦٦ق).

٦٨٢- جواز الطعن فيما يصدر من الأحكام على خلاف الأحكام السابقة. مادة ٢٢٢ مرافعات. حق الخصوم فى الطعن أمام محكمة النقض فى أى حكم انتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته. شرطه. فصله فى النزاع على خلاف حكم سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى. مادة ٢٤٩ مرافعات. وجوب تفادى الحكم احتمال تناقضه مع حكم آخر. سبيل ذلك. وقف الدعوى أو ضحها لدعوى أخرى مرتبطة أو بإحالتها للمحكمة المطروح عليها نزاع مرتبط.  
(نقض ١٩٩٧/٦/١٧ طعن رقم ٢٩٦٢ لسنة ٦١ قضائية).

٦٨٣- تكييف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية. شرطه. مناقضته للقضاء سابق فصل فى ذات النزاع بين نفس الخصوم وحاز قوة الأمر المقضى. مادة ٢٤٩ مرافعات. تكييف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية الدعوى بأنها منازعة فى استعمال الحائط المشترك بين الشريكين فيه وصيرورة ذلك الحكم نهائيا إضفاء الحكم المطعون فيه على ذات الدعوى تكييفاً مغايراً بأن اعتبرها دعوى قسمة الحائط المشترك. جواز الطعن فيه بالنقض. علة ذلك. مناقضته للقضاء السابق.  
(نقض ١٩٩٧/٦/١٠ طعن رقم ٢٦٦٣ لسنة ٥٦ قضائية).

٦٨٤- يتعين أن يكون الحكم المطعون فيه بالنقض وفقا لنص المادة ٢٤٩ مما يجوز الطعن فيه وفقا لنص المادة ٢١٢ مرافعات:

أن مايقوله الطاعنون من أن الحكم الذى ينهى الخصومة وفقا للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات هو ما تنتهى به الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم، وقد أنهى الحكم المطعون فيه الخصومة - القائمة أمام محكمة الاستئناف - فى قضائه بإعادة المأمورية للخبير لإتمام عملية التصفية وتوزيع الأرباح وفقا لنسب معينة وهى خصومة لاعلاقة لها بتصفية أموال الشركة التى مازال أمرها معروضا على محكمة الدرجة الأولى، وأن التصفية حالة قانونية وليست خصومة وأن الحكم المطعون فيه قد خالف الحكم الاستئنافى السابق صدوره فى ذات الدعوى وحكم النقض - الصادر فى طعن سابق - بين نفس الخصوم ويجوز الطعن فيه طبقا للمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات التى تجيز الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى فصل فى نزاع خلافا لحكم سابق حاز قوة الأمر المقضى صدر بين الخصوم أنفسهم وأن هذا النص جاء استثناء من عموم نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات، لاوجه لهذا كله، ذلك أن نص المادة ٢١٢ سالف الذكر صريح فى أن الأحكام التى يجوز الطعن فيها هى الأحكام الختامية التى تنتهى بها الخصومة كلها - وهى فى النزاع القائم خصومة موضوعها تصفية الشركة وطلب صدور حكم باعتماد نتيجة التصفية وبنصيب الشركاء فيها - وكذلك الأحكام التى حددتها هذه المادة على سبيل الحصر، أما المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات فلا يطبق حكمها إلا إذا كان الحكم المطعون فيه قد أنهى الخصومة وأصبح الطعن فيه بالنقض جائزا.

(٢/٤/١٩٧٥ سنة ٢٦ ص ٨٠٨، نقض ١١/١/١٩٧٧ سنة ٢٨ ص ٢٠٧).



٦٨٥- لايعتبر فصلا فى نزاع خلافا لحكم سابق اقتصر قضاء الحكم المطعون فيه على شكل الاستئناف:

إذا كان الحكم الأخير (الاستئنافى) قد اقتصر على الفصل فى شكل الاستئناف فإنه لايعد متناقضا مع الحكم السابق لأنه لم يقض فى الموضوع الذى سبق أن فصل فيه الحكم السابق.  
(نقض ١٩٨٦/١/٢١ طعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥٢ قضائية - لم ينشر).

٦٨٦- لايشترط لوقوع التناقض بين الحكمين أن تكون الطلبات فى إحدى الدعويين هى نفس الطلبات فى الدعوى الأخرى ولا أن يكون منطوق الحكم فى إحدهما هو ذات المنطوق فى الأخرى.

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى حكم بصحة ونفاذ العقد وأصبح الحكم نهائيا فإنه يحوز قوة الأمر المقضى فى شأن صحة هذا العقد ويمنع من كان طرفاً فى هذه الخصومة حقيقة أو حكماً وسواء كانوا ممثلين بأشخاصهم فيها أو بمن ينوب عنهم من التنازع فى هذه المسألة فى دعوى أخرى بطلب بطلانه، ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات فى الدعويين ذلك أن طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد والقضاء بصحة العقد يتضمن حتماً القضاء بأنه غير باطل، فإن الحكم المطعون فيه، إذ قضى بإبطال العقدين المذكورين يكون قد ناقض قضاء سبق صدوره بين نفس الخصوم فى ذات النزاع وحاز قوة الأمر المقضى فيكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً.  
(نقض ١٩٩٥/٤/٢٣، طعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٦٤ قضائية).

٦٨٧- يسرى نص المادة ٢٤٩ على الحكم الصادر فى الدعوى المدنية التبعية من المحكمة الجنائية إذا ناقض حكماً صادراً من المحكمة المدنية:

إذا كان الثابت أن محكمة الجنح قد فصلت في موضوع الدعوى الجنائية بانتقضائها بمضى المدة وبراءة المتهم، وبإحالة الدعوى بالنسبة للتعويضات المطلوبة إلى المحكمة المدنية، استناداً إلى ما قرره من أن الفصل في الدعوى المدنية يستلزم إجراء تحقيقات طويلة، تعطل الفصل في الدعوى الجنائية، وهو منها قضاء ضمنى بأن التعويضات المطلوبة هي تضمينات مدنية بحتة، تختص المحكمة المدنية بحسب الأصل بنظرها، وليست عقوبة جنائية، وإلا لما جاز لها إحالتها للمحكمة المدنية، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - ألغت الحكم الصادر من محكمة المواد الجزئية في موضوع هذه التضمينات، وقضت بعدم اختصاص تلك المحكمة ولائياً بنظر الدعوى استناداً إلى أن التعويضات المطلوبة هي بمثابة عقوبة جنائية، فإنه يكون قد صدر على خلاف حكم محكمة الجنح السابق، والذي حاز قوة الشيء المحكوم به بعدم الطعن فيه. ويكون الطعن عليه بالنقض جائزاً.

(نقض ١٩٧٢/١/٢٠ ستة ٢٣ ص ٩٧).

٦٨٨- لايجوز الطعن بالنقض على الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى وأصبح انتهائياً بعدم استئنافه ولو خالف حجية حكم سابق:

جواز الطعن بالنقض في الحكم لمخالفته حكماً سابقاً حاز قوة الأمر المقضى. شرطه. أن يكون الحكم الثانى قد صدر انتهائياً تمشياً مع الأصل العام من عدم جواز الطعن بالطرق غير العادية في الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى ولو انقضت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية.

(الطعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٥/٢/٩).

٦٨٩- صدور الحكم المطعون فيه من محكمة الدرجة الأولى في مادة مستعجلة وصيرورته نهائياً بعدم استئنافه والجائز طبقاً

للمادة ٢٢٠ مراقعات. عدم جواز الطعن عليه بالنقض ولو توافرت فيه إحدى حالاته.

(الطعن رقم ٢١٠٨ سنة ٥١ق - جلسة ١٩٩٥/٢/٩).

٦٩٠- لا يعد تناقضا بين حكمن الحكم الصادر في النزاع على الملكية مخالفا لحكم آخر صدر في دعوى الحيازة.

الحكم الجنائي النهائي الصادر بإلزام المطعون ضده بأداء تعويض مؤقت عن واقعة دخوله أرض زراعية في حيازة الطاعن بقصد منع حيازته بالقوة. ليس له حجية في الدعوى المدنية المقامة من المطعون ضده بطلب استرداد حيازته لتلك الأرض التي تسلمها بموجب محضر تسليم استنادا إلى عقد ملكيته المسجل والتي سلبها بعد ذلك الطاعن. الحكم الصادر في دعوى الحيازة لاحجية له في دعوى النزاع على الملك لاختلاف الدعويين موضوعا وسببا. أثره. عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية برد حيازة المطعون ضده لأرض النزاع بدعوى مخالفته للحكم الجنائي المشار إليه.

(نقض ١٩٩٧/٤/٢٦ طعن رقم ٣٥٣٠ لسنة ٦١ق، -قرب نقض ١٩٩٦/٣/١٠ طعن رقم ١١٩٧ لسنة ٦١ق لم ينشر).

٦٩١- الحكم الصادر بتكليف الدعوى بين طرفي الخصومة تكييفاً مغايراً لتكييف الحكم السابق يعد تناقضاً يجيز الطعن بالنقض:

إذ كان الثابت في الأوراق أن الحكم الصادر في الاستئناف ٧٢٦ لسنة ١٩٨١ مدنى مستأنف الجيزة بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٤ قد قضى في أسبابه بأن الدعوى هي في حقيقتها منازعة في استعمال الحائط المشترك بين الشريكين المتنازعين وحسم بذلك النزاع بين الطاعنة والمطعون ضدهما في شأن التكليف القانوني الصحيح للدعوى الذي تفيده الوقائع المعروضة وكان ذلك لازماً للفصل في تلك الدعوى فإن

الحكم السابق - وهو حكم نهائي - يحوز قوة الأمر المقضى فى شأن تكييف الدعوى بين طرفى الخصومة ويمنع من التنازع فى تلك المسألة الأولية بالدعوى الثانية ولو بادلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الاولى أو أثيرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعطى الدعوى تكييفاً مغايراً بأن اعتبرها دعوى قسمة الحائض المشترك فإنه يكون قد صدر على خلاف الحكم السابق ويكون الطعن فيه بالنقض جائزاً رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية وذلك عملاً بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات .

( الطعن رقم ٢٢٦٣ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٧/٦/١٠ ، قرب الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١ س ٢١ ع ٢ ص ١٠٤٥ )

٦٩٢- سريان المادة ٢٤٩ إذا كان الحكم الثانى قد ناقض الحكم الأول إلا أنه أسس على أدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الحكم الأول :

جواز الطعن بالنقض فى الحكم الانتهاى أيا كانت المحكمة التى أصدرته شرطه . مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى . مادة ٢٤٩ مرافعات . اكتساب الحكم هذه القوة . مانع للخصوم من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها بأى دعوى تالية ولو بادلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثيرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها .

( نقض ١٩٩٨/١١/٣ - طعن رقم ٢٧٧٨ لسنة ٦٢ ق ) .

٦٩٣- جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة إذا ناقض الحكم الثانى الحكم الأول :

تجيز المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم انتهاى أيا كانت المحكمة التى أصدرته فصل فى

نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، وقد جاء النص عاما مطلقا بشأن كل حكم انتهائى صدر على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم حاز قوة الأمر المقضى أيا كانت المحكمة التى صدر منها الحكم المطعون فيه، فيشمل النص الأحكام الصادرة من القضاء المستعجل، ويصح الطعن وفقا للمادة المشار إليها حين يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة استقرت الحقيقة بشأنها بالفصل فيها فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق.

(نقض ١٩٨٤/٣/٧ طعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٢ قضائية)

٦٩٤ - نقض الحكم والإحالة، التزام محكمة الإحالة باتباع حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها. اكتساب حكم النقض حجية الشئ المحكوم فيه فى المسائل التى بت فيها - أثره - يتمتع على محكمة الإحالة المساس بهذه الحجية عند إعادة نظر الدعوى.

(الطعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٤/١/٦).

٦٩٥ - جواز الطعن بالنقض فى الحكم لمخالفته حكما سابقا حاز قوة الأمر المقضى. شرطه أن يكون الحكم الثانى قد صدر انتهائيا تمشيا مع الأصل العام من عدم جواز الطعن بالطرق غير العادية فى الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى ولو انقضت مواعيد الطعن فيها بالطرق العادية. صدور الحكم المطعون فيه من محكمة الدرجة الأولى فى مادة مستعجلة وصيرورته نهائيا بعدم استئنائه. عدم جواز الطعن عليه بالنقض ولو توافرت فيه إحدى حالاته.

(نقض ١٩٩٥/٢/٩ طعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٥١ قضائية).

٦٩٦ - جواز الطعن بالنقض فى الحكم الانتهائى أيا كانت المحكمة التى أصدرته إذا فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم

أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى. مادة ٢٤٩ مرافعات. شموله الأحكام الصادرة من القضاء المستعجل.

(نقض ١٩٩٥/١/٢٥ طعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٦٠ قضائية).

٦٩٧ - الأحكام المستعجلة. حجيتها مؤقتة. عدم تقيد محكمة الموضوع بهذه الحجية إلا إذا كانت مراكز الخصوم وظروف الدعوى لم يطرأ عليها تغيير. الحكم بعدم قبول الإشكال بطلب وقف تنفيذ حكم بتسليم عين لرفعه بعد تمام التنفيذ. قضاء الحكم المطعون فيه بالاستمرار فى تنفيذ ذات الحكم استنادا إلى أن التسليم السابق كان تسليما اختياريا غير مانع من اللجوء إلى التنفيذ الجبرى. عدم اعتباره مخالفا لما قضى به الحكم السابق. الحكم الابتدائى الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية. النعى بمخالفته لحجية الحكم الجنائى. لا يعد مخالفة لحجية حكم سابق بين الخصوم أنفسهم مما يجيز الطعن بالنقض.

(نقض ١٩٩٥/١/٢٥ طعن رقم ١٤٠٧ لسنة ٦٠ قضائية).

٦٩٨ - الأحكام المستعجلة. عدم حيازتها قوة الأمر المقضى أمام محكمة الموضوع. علة ذلك. قيامها على تقرير وقتى لا يؤثر فى أصل الحق. لها حجية موقوتة لايجوز معها معاودة إشارة النزاع الذى فصلت فيه. شرطه. عدم تغيير مراكز الخصوم والوقائع المادية والظروف التى انتهت بالحكم. صدور حكم مستعجل بتعيين حراس قضائيين على نقابة المهندسين وصيرورته نهائيا حائز قوة الأمر المقضى. قضاء الحكم المطعون فيه بين الخصوم أنفسهم باستبدال آخرين منهم بهؤلاء الحراس ودون أن يستجد من الظروف مايسوغ ذلك الاستبدال. جواز الطعن فيه بالنقض.

(نقض ١٩٩٨/١١/٢٤ طعن رقم ٨٥٥، ١٦٥٨ لسنة ٦٨ قضائية).

٦٩٩ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى حكم بصحة ونفاذ العقد وأصبح الحكم نهائيا فإنه يحوز قوة الأمر المقضى فى شأن صحة

هذا العقد ويمنع من كان طرفا في هذه الخصومة حقيقة أو حكما وسواء كانوا ممثلين بأشخاصهم فيها أو بمن ينوب عنهم من التنازع في هذه المسألة في دعوى أخرى بطلب بطلانه، ولا يغير من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين ذلك أن طلب صحة العقد وطلب بطلانه وجهان متقابلان لشيء واحد والقضاء بصحة العقد يتضمن حتما القضاء بأنه غير باطل، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإبطال العقدين المذكورين يكون قد ناقض قضاء سبق صدوره بين نفس الخصوم في ذات النزاع وحاز قوة الامر المقضى فيكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا.

لما كان ذلك وكان من المقرر - وعلى ما سلف بيانه في الرد على الدفع - أنه متى حاز الحكم قوة الامر المقضى فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع ولو بادلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثيرت ولم يبحثها الحكم، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق على نحو ماتقدم بيانه أن الطاعنة سبق أن أقامت الدعوى رقم ٣٠٨٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى المنصورة الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقدى البيع موضوع التداعى فى الدعوى الماثلة وفيها ثار النزاع بشأن عدم حصول المطعون عليه الثانى على إذن محكمة الأحوال الشخصية ببيع حصة ابنته القاصر - المطعون عليها الأولى - وقد حسمت المحكمة ذلك النزاع على أساس أن الحصة المبيعة منه بصفته قام بشرائها من ماله الخاص فيجوز له التصرف فيها دون إذن من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال عملا بنص المادة ١٣ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ويكون تصرفه فيها سليما، ثم قضت بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٨ بصحة ونفاذ العقدين المذكورين، وتأييد ذلك بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٤١٠ لسنة ٣٠ ق المنصورة، وصار

نهائيا حائزا قوة الأمر المقضى فى شأن صحة هذين العقدین ومتضمننا حتما القضاء بأنهما غير باطلین، وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك بإبطال ذات العقدین على قالة عدم حصول المطعون عليه الثانى على إذن المحكمة فى بيع حصة ابنته القاصر - المطعون عليها الاولى، فإنه يكون قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة أساسية ثار حولها النزاع بين طرفى الخصومة أنفسهم واستقرت حقيقتها بينهما، بما يعيبه.

(نقض ١٩٩٥/٤/٢٣ طعن قم ١٩٠٩ لسنة ٦٤ قضائية).

٧٠٠- الطعن بالنقض المبني على حكمين انتهائيين. شرطه. مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة كلية ثار حولها النزاع واستقرت حقيقتها بين طرفى الخصومة بالفصل فيها بالحكم السابق. الحكم بعدم اختصاص المحكمة الجزئية قيميا بنظر الدعوى وإحالتها للمحكمة الابتدائية دون التعرض لتكييف طبيعة العلاقة الإيجارية بين طرفى العقود وما إذا كانت عن أرض فضاء أم زراعية. قضاء المحكمة الأخيرة بعدم اختصاصها نوعيا لاعتبار الدعوى منازعة زراعية تخضع لأحكام المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وصيرورة هذا الحكم نهائيا. التزام الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة ابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية حجية هذا الحكم. النعى عليه بمناقضته للقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجزئية قيميا. غير صحيح. النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال. يتمتع معه الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية.

(نقض ١٩٩٦/٤/٧ طعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٦٠ قضائية).

٧٠١- الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية. النعى بمخالفته القانون والقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالمستندات



والإخلال بحق الدفاع وليس بمخالفته حكما سابقا يمتنع معه الطعن بالنقض.

(نقض ١٩٩٦/٢/٢٥ طعن رقم ٣٨٧١ لسنة ٦٠ قضائية).

٧٠٢ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية. خلو أسباب الطعن من النعي عليه بمخالفته حكما سابقا. أثره. عدم جواز الطعن عليه بالنقض.

(نقض ١٩٩٦/٢/١٨ طعن رقم ٣٩٨٠ لسنة ٦٠ قضائية).

٧٠٣ - جواز الطعن في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية مادة ٢٤٩ مرافعات. شرطه. مناقضته لقضاء سابق فصل في ذات النزاع بين نفس الخصوم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه سواء في منطوق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة بالمنطوق. ما لم تفصل فيه المحكمة بالفصل لا يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى. الحكم برفض دعوى إخلاء الطاعن من العين المؤجرة للتأخر في سداد الأجرة والتأجير من الباطن وخلو أسبابه من الفصل في مسألة الملكية إثباتا ونفيا. ليس حجة في دعوى ثبوت ملكية التداعي لاختلاف الدعويين موضوعا وسببا.

(نقض ١٩٩٦/٢/١٨ طعن رقم ٣٩٢٥ لسنة ٦٠ قضائية).

٧٠٤ - الطعن بالنقض. قصره على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. مادة ٢٤٨ مرافعات. الاستثناء جواز الطعن بالنقض في أي حكم انتهائي صدر على خلاف حكم آخر سابق من الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى. مادة ٢٤٩ مرافعات. الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية. خلو أسباب الطعن من النعي عليه بمخالفة حكم سابق يمتنع معه الطعن عليه بالنقض.

(نقض ١٩٩٦/١/٧ طعن رقم ٢٦٢٢ لسنة ٦١ قضائية).

٧٠٥ - الحكم برد حيازة أرض التداعى والتسليم تأسيسا على الغصب ليس له حجية فى الدعوى التالية بطلب بطلان عقد بيع ذات الأرض. علة ذلك. الحكم الصادر فى دعاوى وضع اليد لا حجية له فى دعوى النزاع على الملك لاختلاف الدعويين موضوعا وسببا. مؤداه. عدم جواز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض طلب بطلان عقد البيع بدعوى مخالفته للقضاء السابق برد الحيازة.

(نقض ١٩٩٦/٣/١٠ طعن رقم ١١٩٧ لسنة ٦١ قضائية).

٧٠٦ - جواز الطعن فى الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية. مادة ٢٤٩ مرافعات. شرطه. مناقضته لقضاء سابق فصل فى ذات النزاع بين نفس الخصوم وحاز قوة الأمر المقضى. ما لم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى. اكتساب الحكم حجية الشيء المقضى فيه. شرطه. اتحاد الخصوم والموضوع والسبب. اختلاف دعوى صحة العقد عن دعوى الفسخ سببا وموضوعا. القضاء برفض دعوى صحة التعاقد لعدم وفاء المشتري بدفع الثمن. ليس قضاء ضمينا بفسخ العقد.

(نقض ١٩٩٦/١/١٤ طعن رقم ٢٧٠٠ لسنة ٦١ ق)

٧٠٧ - تقيد المحكمة المحالة إليها الدعوى بحكم الإحالة محدود بالاسباب مبنى الحكم. التزام هذه المحكمة بالقضاء بعدم اختصاصها بنظر الدعوى متى كانت غير مختصة لسبب يقاير حكم الإحالة ولو كان القضاء بعدم الاختصاص من محكمة استئنافية. عدم جواز اعتبار ذلك تنازعا سلبيا فى الاختصاص كما لا يتوافر به سبب للطعن بالنقض بحجة صدوره مخالفا لحكم آخر.

(نقض ١٩٩٦/٥/١٥ طعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٦١ قضائية).

٧٠٨ - الحكم برد حيازة أرض التداعى والتسليم تأسيسا على الغصب. ليس له حجية فى الدعوى التالية بطلب بطلان عقد بيع ذات

الأرض. علة ذلك. الحكم الصادر فى دعوى وضع اليد لا حجية له فى دعوى النزاع على الملك لاختلاف الدعويين موضوعا وسببا. مؤداه. عدم جواز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض طلب بطلان عقد البيع بدعوى مخالفته للقضاء السابق برد الحيازة.

(الطعن رقم ١١٩٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٦/٣/١٠).

٧٠٩ - القضاء نهائياً بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من مورث الطاعن والمطعون ضدها التاسعة عشرة لصالح الأخيرة عن نصف مساحة أرض النزاع دون التعرض للملكية المورث البائع لهذه المساحة. عدم حيازة هذا القضاء الحجية بشأن ملكية تلك المساحة. صدور الحكم المطعون فيه بعد من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بتثبيت ملكية المطعون ضده الأول لأرض النزاع بأكملها. عدم مناقضته للقضاء السابق. أثر ذلك. عدم جواز الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه.

(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٥/١١/٢٣).

٧١٠ - وحيث إن مبنى الطعن بالنقض من الطاعة أن الحكم المطعون فيه ناقض الحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم فى الدعوى رقم ٦٨٠ سنة ١٩٨٣ مدنى تلا الجزئية واستئنافه رقم ١٢٨ سنة ١٩٨٧ مدنى مستأنف شبين الكوم الابتدائية والذى قضى بثبوت العلاقة الإيجارية التى كانت بين المطعون عليه الأول وبين مورثها وامتدادها إليها بصفتها مستأجرة وتحريم عقد إيجار لها وأن قول المطعون عليه الأول فى دعواه الماثلة بأن الزراعة ليس حرفتها ولا مورد رزقها كان يمكن إثارته منه فى الدعوى السابقة وإذ لم يثبت ذلك فى تلك الدعوى وقضت لها المحكمة بطلباتها وحاز ذلك القضاء حجية الأمر المقضى فى ثبوت العلاقة الإيجارية ولم يدع المطعون عليه الأول وقوع ثمة مخالفة لشروط هذا العقد أو القانون فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه التزام حجية

ذلك الحكم النهائي السابق أما وقد قضى للمطعون عليه الأول بطلابته فإنه يكون قد فصل فى النزاع على خلافه بما يجيز الطعن فيه بطريق النقض.

وحيث إن النص فى المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات على أن «للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم انتهائى - أيا كانت المحكمة التى أصدرته - فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى» يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الطعن المبني على تناقض حكمين انتهائيين يصح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة كلية شاملة ثار حولها النزاع بين طرفى الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق ارتباطا وثيقا وعلّة ذلك احترام حجية الحكم السابق صدوره فى ذات النزاع إذ هى أجدر بالاحترام، وكان من المقرر أن ما لم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعا لحكم حائز قوة الأمر المقضى وأنه يشترط لكى يحوز حجية الشيء المقضى فيه اتحاد الخصوم والموضوع والسبب. لما كان ذلك وكان الدين من مدونات الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٨٠ سنة ١٩٨٣ مدنى تلا الجزئية واستثنائه رقم ١٢٨ سنة ١٩٨٧ مدنى مستأنف شبين الكوم الابتدائية أنه قضى بثبوت العلاقة الإيجارية بين الطاعنة والمطعون عليه الأول امتداداً للإجارة التى كانت قائمة بين هذا الأخير ومورث الطاعنة تأسيساً على أنه خلص له من تقرير الخبير المندوب فى تلك الدعوى أن الطاعنة هى التى تضع يدها على أطيان النزاع وتقوم بزراعتها بنفسها وتتعامل مع الجمعية الزراعية بشأنها امتداداً لوضع يد مورثها الذى كان يستأجرها بعقد الإيجار المؤرخ ١٤/٣/١٩٧٣، ومنذ وفاة المورث عام ١٩٨٠، وأن المطعون عليه الأول لم يعترض على هذا التقرير الذى تكفل

بالرد على دفاعه بأنها لا تمتنهن الزراعة فضلاً عن أنه لم يقدم دليلاً على ذلك ولم يقطع ذلك الحكم فيما إذا كانت الطاعنة حرفة أساسية هي الزراعة على نحو ما أورده الشارع بنص المادة ٣٢ مكرراً «ز» من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦، وكان الثابت من الأوراق أن الحكم الصادر في الدعوى الحالية قضى بانتهاء عقد الإيجار وتسليم أطيان التداعى للمطعون عليه الأول استناداً إلى أن الطاعنة لا تحترف الزراعة وأنها تتخذ من حياكة الملابس للغير بالأجر حرفة أساسية لها بالمخالفة لحكم المادة ٣٣ مكرراً «ز» من المرسوم بقانون ١٧٨ سنة ١٩٥٢، آتفة البيان هذا إلى أن الدعوى بطلب ثبوت العلاقة الإيجارية لامتداد عقد إيجار الأرض الزراعية إلى الورثة بعد وفاة المستأجر تختلف موضوعاً وسبباً عن طلب إنهاء العقد لعدم توافر شرط اتخاذ الزراعة حرفة أساسية لدى الوارث الذي انتقل إليه العقد إذ أن الأولى تقوم على انتقال الإجارة إلى الورثة بوفاء المستأجر حيث يكون من بينهم من يتخذ الزراعة حرفته الأساسية بينما تقوم الثانية على تخلف هذا الشرط بعد انتقال الإجارة إليهم ومن ثم فإن الحكم في دعوى امتداد العقد لانتقاله إلى الورثة لتوافر الشرط الذي تطلبه القانون يحوز حجية موقوتة فلا يمنع من طلب إنهاء العقد لتغير دواعيه بزوال هذا الشرط وانتهاء احتراف الوارث الزراعة كحرفة أساسية له ذلك لاختلاف المناط في كل منهما. وإذا كان تقدير الدليل لا يحوز قوة الأمر المقضى ومن ثم فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إذ هو أخذ - بما انتهى إليه تقرير الخبير المقدم في الدعوى الماثلة وأقام عليه قضاءه بإنهاء العقد رغم مخالفته لما انتهى إليه الخبير في الدعوى رقم ٦٨٠ سنة ١٩٨٢ مدنى تلا الجزئية بسبب تغير الظروف والأمور استجدت بعد صدور الحكم في تلك الدعوى والذي كان قد أقام قضاءه على سند من توافر صفة عارضة قامت بالوارث وقتذاك فلا يكون الحكم

المطعون فيه قد خالف قضاء سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، لما كان ما تقدم وكان ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة شيين الكوم الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع فإن الطعن فيه بالنقض يكون غير جائز.

(نقض ١٤/٤/١٩٩٦ طعن رقم ٥٦١ لسنة ٦٠ قضائية)

٧١١ - عدم جواز استئناف أحكام محاكم الدرجة الأولى لنهائيتها. مناطه. صدورها وفقا لقواعد الاختصاص القيمي المتعلقة بالنظام العام. صدورها بالمخالفة لتلك القواعد. أثره. عدم جواز التحدى بنهائيتها وعدم جواز استئنافها لغير حالات البطلان. انتهاء الحكم المطعون فيه صحيحا إلى تقدير قيمة دعوى استرداد الحيازة والطرء والتسليم وفقا للمادتين ١/٣٧، ٢/٣٨ مرافعات المعدل بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بأقل من خمسمائة جنيه لتعلقها بحيازة أرض تقدر قيمتها بمائتي مثل من قيمة الضريبة الأصلية المربوطة عليها دون أثر لطلب الطرد والتسليم على تقدير قيمة الدعوى. مؤداه. اختصاص المحكمة الجزئية بالدعوى. القضاء بعدم جواز استئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الابتدائية باعتبار أن قيمتها تدخل في النصاب الانتهائي لتلك المحكمة. خطأ.

(نقض ٣/١٢/١٩٩٦ طعن رقم ٦٣٢٥ لسنة ٦٥ ق).

٧١٢ - الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية. الطعن فيها بطريق النقض. شرطه. م٢٤٩ مرافعات. قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط حق الطاعنة في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد. عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض.

(الطعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٩٥).

٧١٣ - الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف والأحكام الانتهازية أيا كانت للمحكمة التي أصدرتها. شرطه. صدورها على خلاف حكم

سابق صدر بين الخصوم أنفسهم، وفي ذات الموضوع وحاز قوة الأمر المقضى.  
مادتا ٢٤٨ و ٢٤٩ مرافعات. مثال بشأن دعوى حضانة ودعوى وصاية.

(الطنع رقم ٢٢٤ س ٥٩ق - أحوال شخصية - جلسة ٢٨/٣/١٩٩٥، نقض  
١٩٩٥/١/٣١ طعن رقم ٨١ لسنة ٦٢ق - أحوال شخصية).

٧١٤ - إذ كان الحكم الصادر فى الدعوى المرفوعة من الطاعنين ضد المطعون  
عليهم قد قضى بثبوت ملكية الطاعنين للعقار محل العقد موضوع الدعوى الماثلة  
وهو ما يترتب عليه بالتالى استحالة تسجيل الحكم الذى يصدر فيها بصحة  
ونفاذ العقد المذكور التزاما بحجية الحكم السابق الصادر ضد المطعون عليهم  
وإذ قضى الحكم المطعون فيه - على خلاف هذا النظر - بصحة ونفاذ ذلك العقد  
والتسليم فإنه يكون قد ناقض قضاء الحكم السابق الذى صدر بين الخصوم  
أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى مما يكون معه الطعن بالنقض جائزا.

(نقض ١٩٩٤/١٠/٢٣ سنة ٤٥ الجزء الثانى ص ١٢٨٢).

٧١٥ - الطعن بالنقض المبني على تناقض حكيمين انتهائيين. شرطه.  
مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى فى  
مسألة كلية ثار حولها النزاع واستقرت حقيقتها بين طرفى الخصومة  
بالفصل فيها بالحكم السابق. ما لم تفصل فيه المحكمة بالفعل لا يكون  
موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى. قضاء الحكم المطعون فيه  
بإخلاء الطاعن من أرض التداعى وتسليمها للمطعون عليه وفسخ عقد  
الإيجار المبرم بينهما تأسيسا على ملكية الأخير للأرض وعدم وفاء  
الطاعن بأجرتها. عدم مناقضته لقضاء سابق عليه اقتصر على الفصل فى  
مسألة الاختصاص القيمى والإحالة للمحكمة المختصة لنظر الموضوع.

(نقض ١٩٩٦/١٢/١ طعن رقم ٢٦٢٩ لسنة ٥٩ قضائية).

٧١٦ - تمسك الطاعنة - شركة التأمين - أمام محكمة الاستئناف  
بسقوط حق المضرورين فى مطالبتها بالتعويض بالتقادم الثلاثى طبقا  
للمادة ٧٥٢ مدنى لعدم كونها طرفا فى دعوى التعويض المؤقت أو النهائي  
وإن قضاء الطعن بالنقض السابق المقام من المضرورين قصر سريان

التقادم الطويل على مطالبتهم للمسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض. دفاع جوهرى. قضاء الحكم المطعون فيه إلزامها بالتعويض. خطأ وقصور.

(نقض ١٩٩٦/١٢/١ طعن رقم ٨١٠٩ لسنة ٦٥ قضائية).

٧١٧ - جواز الطعن فى الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية. م ٢٤٩ مرافعات. شرطه. مناقضته لقضاء سابق فصل فى ذات النزاع بين نفس الخصوم وحاز قوة الأمر المقضى. الدعوى اللاحقة. لا يحوز الحكم السابق لها قوة الأمر المقضى إلا إذا اتحد الموضوع والسبب والخصوم فى الدعويين. الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية. النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع. يتمتع معه الطعن بالنقض.

(نقض ١٩٩٦/١٢/١ طعن رقم ٢٦٩٧ لسنة ٥٩ قضائية).

٧١٨ - الحكم برفض دعوى المطعون ضده ببطالان الحجز الإدارى الذى أوقعته الطاعنة لاستيفاء مبلغ على أن المطعون ضده يضع اليد بالإيجار على الأرض محل النزاع وأن سبب توقيع الحجز هو عدم وفائه بالاجرة المستحقة عنها. قضاء فصل فى كون العلاقة بين الطرفين إيجارية فتستحق الطاعنة مقابل انتفاعه بالأرض. صيرورته نهائيا بعدم استئنائه وحيازته قوة الأمر المقضى بما يتمتع معه معاودة النظر فيما فصل فيه. الحكم فى دعوى تالية للمطعون ضده ببطالان الحجز الموقع من الطاعنة وفاء لاجرة عن ذات الأرض على انتفاء مديونيته لوضع يده عليها نظير وضع يد مستأجرى الطاعنة على أطيان مماثلة ضمن الملوكة له. قضاء ناقض الحكم السابق.

(نقض ١٩٩٦/٦/٢٥ طعن رقم ٢٥١٣ لسنة ٦٠ قضائية).

٧١٩ - الطعن بالنقض. قصره على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف. مادة ٢٤٨ مرافعات. الاستثناء. جواز الطعن بالنقض فى الحكم الانتهاى أيا كانت المحكمة التى أصدرته إذا فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى



سواء دفع بهذا لدى محكمة الموضوع أو لم يدفع وسواء كانت عناصره الواقعية تحت نظر تلك المحكمة أو لم تكن مطروحة عليها وذلك احتراماً لحجية الحكم السابق صدوره إذ هي أجدر بالاحترام وحتى لا يترتب على إهدارها تأييد المنازعات وعدم استقرار الحقوق لأصحابها.

(نقض ١٩٩٧/٥/١٠ طعن رقم ٣٧٩٨ لسنة ٦١ قضائية، نقض ١٩٩٥/٢/٩ طعن رقم ٤٩٨ لسنة ٦٠ ق، نقض ١٩٨٠/٤/٢١ سنة ٣١ عدد اول ص ١٦٥٤).

٧٢٠ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية. الطعن فيه بالنقض. شرطه. أن يكون قد فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى. الحكم الجنائي النهائي الصادر بإلزام المطعون ضده بإداء تعويض مؤقت عن واقعة دخوله أرض زراعية في حيازة الطاعن بقصد منع حيازته بالقوة. ليس له حجية في الدعوى المدنية المقامة من المطعون ضده بطلب استرداد حيازته لتلك الأرض والتي تسلمها بموجب محضر تسليم استناداً إلى عقد ملكيته المسجل والتي سلبها بعد ذلك الطاعن. الحكم الصادر في دعوى الحيازة لا حجية له في دعوى النزاع على المال لاختلاف الدعويين موضوعاً وسبباً. أثره. عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية برد حيازة المطعون ضده لأرض النزاع بدعوى مخالفته للحكم الجنائي المشار إليه.

(نقض ١٩٩٧/٤/٢٦ طعن رقم ٣٥٣٠ لسنة ٦١ قضائية).

٧٢١ - عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية لخطأ مادي ورد به على خلاف حكم سابق.

(نقض ١٩٩٧/٤/٢ طعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥٩ قضائية).

٧٢٢ - المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات تجيز للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أي حكم انتهائي أياً كانت المحكمة التي أصدرته فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، ويصح

الطعن وفقا للمادة المشار إليها حين يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الامر المقضى فى مسألة استقرت الحقيقة بشأنها بالفصل فيها فى منطوق الحكم السابق أو فى أسبابه المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنطوق سواء أكان هذا الفصل بصفة صريحة أو ضمنية حتمية، ومتى حاز الحكم هذه القوة فإنه يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة إلى المناقشة فى المسألة التى فصل فيها بأى دعوى تالية يثار فيها النزاع ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى الدعوى الأولى، أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها. القضاء فى المواجهة يمثل قضاء ضمنيا بالنسبة للخصم الذى صدر ضده فيحتاج بذلك الحكم، ومتى حاز قوة الامر المقضى فإنه يمنع مورث الطعون ضدهم من العودة إلى المناقشة فيما فصل فيه صراحة أو ضمنيا.

(نقض ١٩٩٦/١٢/٣١ طعن رقم ١٣٧٥ لسنة ٦٠ قضائية، الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧ س ٣٥ ج ١ ص ٦٣٠، الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٩ س ٣٥ ج ١ ص ١٢٤٢، الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/٢٤ س ٤٠ ج ٢ ص ١٦٨، الطعن رقم ٣٩٢٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٦/٢/١٨، الطعن رقم ٣٨٧١ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٦/٢/٢٥، الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٧ س ٣٥ ج ١ ص ٦٣٠، الطعن رقم ١٩٣٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٤/١٨ س ٤٠ ج ٢ ص ١٣٠، الطعن رقم ١٩٣٦ و ١٩٩٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٩/٥/٢٥ س ٤٠ ج ٢ ص ٤١٣، الطعن رقم ٣٩٢٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٦/٢/١٨، الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٦/٦/٩، الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٩/٧/٢٥ س ٤٠ ج ٢ ص ٧٧٦، الطعن رقم ٢٦٠٥ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٦/١/٧).

٧٢٣ - الحكم الجنائى البات بإلزام المتهم والمطعون ضده بالتضامن بإداء التعويض المؤقت. ثبوت حجيته فى شأن مسئولية الأخير عن التعويض باعتباره المسئول عن الحقوق المدنية. قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى القاضى بعدم قبول دعوى تكملة التعويض بالنسبة للمطعون ضده لرفعها على غير ذى صفة. مناقضته للحكم الجنائى السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم والحائز قوة الامر المقضى.

(نقض ١٩٩٦/١٢/١٩ طعن رقم ٢٥٤٤ لسنة ٥٩ قضائية).

٧٢٤- الالتزام بحجية الأحكام . مجاله . صدور حكم سابق فى ذات المسألة المطروحة فى دعوى تالية مرددة بين ذات الخصوم . القضاء بحكم واحد فى دعويين منضمتين متحدثين فى الطلب . أثره . عدم إعمال قاعدة الحجية فى نطاقهما

( نقض ١١/٢٢/١٩٩٩- طعن رقم ٢٨٠ لسنة ٦٥ ق احوال شخصية ).

٧٢٥- الحكم الانتهاثى الصادر على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم فى ذات النزاع وحاز قوة الأمر المقضى . جواز الطعن فيه بطريق النقض لا يغير من ذلك أن تكون العناصر الواقعية للحكم السابق غير مطروحة على المحكمة. الحكم نهائيا بإسقاط حضانة المطعون ضدها للصغيرتين . مخالفة الحكم المطعون فيه لحجية ذلك الحكم والقضاء بضم الصغيرتين للمطعون ضدها دون الاستناد لسبب جديد . أثره . جواز الطعن فيه بالنقض .

( نقض ١١/٢٩/١٩٩٩- طعن رقم ٣٧ لسنة ٦٩ ق احوال شخصية ).

### (مادة ٢٥٠)

«للمنائب العام أن يطعن بطريق النقض لمصلحة القانون فى الأحكام الانتهاثية - أيا كانت المحكمة التى أصدرتها - إذا كان الحكم مبنيًا على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله وذلك فى الأحوال الآتية :

- ١- الأحكام التى لا يجيز القانون للخصوم الطعن فيها .
- ٢- الأحكام التى فوت الخصوم ميعاد الطعن فيها أو نزلوا فيها عن الطعن ويرفع هذا الطعن بصحيفة يوقعها النائب العام . وتتنظر المحكمة الطعن، فى غرفة المشورة بغير دعوة الخصوم .

ولا يفيد الخصوم من هذا الطعن» .

( هذه المادة مستحدثة وليس لها مقابل فى قانون النقض )

## المذكرة الإيضاحية :

« استحدث المشروع فى المادة ٢٥٠ نظام الطعن من النائب العام لمصلحة القانون لمواجهة صعوبات تعرض فى العمل وتؤدى إلى تعارض أحكام القضاء فى المسألة القانونية الواحدة . ويحسن لمصلحة القانون والعدالة أن تعرض هذه المسائل على المحكمة العليا لتقول فيها كلمتها فتضع حدا لتضارب الأحكام . ولهذه الفكرة نظير فى كثير من التشريعات الأجنبية كالتشريع الفرنسى والإيطالى والبلجيكى كما أن الفكرة التى يقوم عليها النص لها جذور فى التشريع المصرى منذ إدخال نظام الطعن بالنقض فى المواد المدنية والتجارية فى نظامنا القضائى، وما منع المشروع من الأخذ بها فى ذلك الحين إلا حرصه على تخفيف العبء عن محكمة النقض حتى لا يزيدها عبئا فى مستهل عهدها ، وقد راودت هذه الأمنية مرة أخرى واضعى مشروع قانون المرافعات فى سنة ١٩٤٤ ورؤى إرجاء الأخذ بها حتى يرسخ نظام النقض وتتسع إمكانياته لتقبل هذه الفكرة وقد رأى المشروع تعميم هذا النوع من الطعن بما يحقق الفائدة منه على نحو أكمل فلم يقصره على حالة تفويت الخصوم لميعاد الطعن أو نزولهم عن الطعن حيث يكون الطعن جائزا وإنما بسطها أيضا على الحالة التى يمنع المشرع الطعن فيها سواء أكان المنع من الطعن بصفة عامة أم كان المنع من الطعن بالنقض - وسواء أورد هذا المنع فى قانون المرافعات أم فى قوانين خاصة لأن المنع من الطعن فى كل هذه الحالات إنما ينصرف إلى الخصوم وحدهم حتى تستقر الحقوق المحكوم بها. لكن ذلك لا يمنع من استهداف مصلحة عليا هى مصلحة القانون التى يحققها الطعن المرفوع من النائب العام لإرساء المبادئ القانونية الصحيحة على أساس سليم كما تتحد أحكام القضاء فيها ، ولما كان أساس الفكرة تحقيق مصلحة عليا هى مصلحة القانون فإن مقتضى ذلك

الأخذ بها في كل حالة تتحقق فيها هذه المصلحة وعدم قصرها على الحالة التي يكون الحكم فيها قابلاً للطعن بطريق النقض ونزول الخصوم عنه أو تقويتهم ميعاده، ومقتضى ذلك ألا يفيد الخصوم من هذا الطعن في جميع الحالات حتى يخلص هذا الطعن لوجه القانون.

وغنى عن البيان أن الحكم بعدم قبول الطعن المرفوع من الخصوم أو بطلانه لا يحول طبقاً لنص المشروع دون ممارسة النائب العام لحقه مستقبلاً وإدارات أصلية (مبتدأة) في الطعن لمصلحة القانون في هذا الحكم، لأن كلا من الطعنين يختلف عن الآخر فأحدهما مرفوع من الخصوم ويفيدون منه والآخر مرفوع من النائب العام ولا يفيد منه الخصوم كما أن أسباب كل من الطعنين قد تختلف عن الآخر.

ولما كان الخصم الحقيقي في هذا الطعن هو ذات الحكم المطعون فيه فقد اكتفى المشروع بالنص على أنه لا محل لدعوة الخصوم في هذا الطعن وعلى نظره في غرفة المشورة لأن الغاية منه هي تحقيق مصلحة القانون فحسب.

وبديهي أن الطعن المرفوع من النائب العام لمصلحة القانون لا يقتيد بميعاد إذ قد لا يستبين سبب الطعن إلا بعد انقضاء المواعيد كما أن النيابة ليست خصماً في جميع الدعاوى المدنية والتجارية حتى تعلن بالأحكام الصادرة فيها ولأن تحديد ميعاد الطعن مبنى على فكرة منتفية في الطعن المرفوع من النائب العام لمصلحة القانون إذ إن الحكم الصادر فيه لا يؤثر في مراكز الخصوم أو حقوقهم المحكوم بها.

### التعليق:

٧٢٦ - طعن النائب العام بالنقض لمصلحة القانون: أجازت المادة ٢٥٠ مرافعات - محل التعليق - للنائب العام الطعن بالنقض في الحكم

لمصلحة القانون لمواجهة صعوبات تعرض فى العمل وتؤدى إلى تعارض أحكام القضاء فى المسألة القانونية الواحدة ويحسن لمصلحة القانون والعدالة أن تعرض هذه المسائل على محكمة النقض لتقول رأيها فيها.

ويشترط فى الأحكام التى يجوز للنائب العام الطعن فيها بالنقض لمصلحة القانون أن تكون انتهائية — أيا كانت المحكمة التى أصدرتها — وأن تكون مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله. ولا يجيز القانون للخصوم الطعن فيها. أو فوت الخصوم ميعاد الطعن فيها أو نزلوا فيه عن الطعن.

ووفقا للمادة ٢٥٠ مرافعات — محل التعليق — يجب أن يوقع صحيفة الطعن أو التقرير به من النائب العام ولا يجوز أن يحل غيره محله فى ذلك إلا فى حالة غيابه، أو خلو منصبه، أو قيام مانع لديه، وفى هذه الحالات الثلاثة يتوب المحامى العام الأول الذى يليه طبقا للتبعية التدريجية فى النيابة العامة دون غيره من المحامين العامين الأول أو غيرهم. (نقض ١٩٧٩/٥/٣٠ - طعن ٤٣ سنة ٤٧ قضائية سنة ٣٠ - العدد الثانى - ص٤٨٣).

كما يلاحظ أنه يجوز للنائب العام الطعن فى الحكم الصادر برد القاضى باعتباره حكما انتهائيا لعدم جواز الطعن فيه من القاضى . باعتباره ليس طرفا ذا مصلحة شخصية فى دعوى الرد، ولكن يتعين أن يقتصر سبب الطعن على مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تأويله دون باقى أسباب الطعن المبينة بالمادتين ٢٤٨، ٢٤٩ مرافعات. (نقض ١٩٩٠/١١/٢٩ - طعن ٢١٩٦ سنة ٦٠ قضائية).

وجدير بالذكر أن طعن النائب العام لمصلحة القانون لا يتقيد بأى ميعاد وقد نصت المادة ٢٥٢ مرافعات صراحة على ذلك، وفقا للمادة ٢٥٠ -

محل التعليق - تنظر محكمة النقض طعن النائب العام فى غرفة المشورة بغير دعوة الخصوم، ولا يستفيد الخصوم من هذا الطعن، لانه طعن يستهدف مصلحة القانون.

### أحكام النقض:

٧٢٧- يجوز للنياية العامة أن تطعن فى الحكم الذى قضى بما يخالف قواعد التوريث:

وحيث إن النياية العامة نعت فى مذكرتها على الحكم المطعون فيه مخالفته للنظام العام إذ حكم بتقسيم التعويض الموروث المقضى به للمحكوم لهم - المطعون ضدها عن نفسها وبصفقتها - بالتسوية بينهم مخالفا بذلك قواعد الإرث، بما يستوجب نقضه.

وحيث إنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يجوز للنياية كما يجوز للمحكمة من تلقاء نفسها أن تثير فى الطعن مايتعلق بالنظام العام شريطة أن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم.

ولما كانت قواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا بما فى ذلك تحديد أنصبة الورثة هى - على ماجرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور المتعلقة بالنظام العام. وكان الطعن المائل يشمل ماقاضى به الحكم المطعون فيه من تعويض موروث وتوزيع قيمته بين المحكوم لهم. وكان المحكوم لهم أما وأخوة ولا تتساوى أنصبتهم الشرعية فى الميراث. فإن الحكم المطعون فيه إذ ساوى بينهم فى الأنصبة فى مقدار التعويض الموروث يكون قد خالف القانون فى أمر متعلق بالنظام العام مما يوجب نقضه جزئيا بالنسبة لتحديد أنصبة المحكوم لهم بالتعويض الموروث.

وحيث إن الموضوع فيما نقضته المحكمة من قضاء الحكم المطعون فيه صالح للفصل فيه وبالبناء على ماتقدم تقضى المحكمة فى موضوع الاستئناف رقم ٤٨٠ لسنة ٢٧ق بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الشركة المستأنف ضدها بأن تؤدي للمستأنفه عن نفسها وبصفتها مبلغ ستة آلاف جنيه توزع بالتساوى فيما بين المحكوم لهم، ومبلغ أربعة آلاف جنيه تقسم بين المحكوم لهم حسب الأنصبة الشرعية فى ميراثهم للمرحوم.....

(نقض ١٩٧٩/١٢/٢٠ ستة ٣٠ الجزء الثالث ص٣٣٧).

٧٢٨- النص فى المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون أن المشرع استحدث نظام الطعن من النائب العام لمصلحة القانون وذلك فى الأحكام الانتهائية - أيا كانت المحكمة التى أصدرتها، والتى استقرت حقوق الخصوم فيها إما بسبب عدم جواز الطعن عليها أو لتفويت الخصوم لميعاده أو نزولهم عنه، وذلك لمواجهة الصعوبات التى تعرض فى العمل وتؤدي إلى تعارض أحكام القضاء فى المسألة القانونية الواحدة مما يحسن معه أن تقول المحكمة العليا كلمتها فيها فتضع حدا لتضارب الأحكام، وقد قصر المشرع حق النائب العام فى الطعن فى الأحكام التى تكون مبنية على مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله دون باقى الأحوال التى يكون للخصوم فى الأحكام أن يطعنوا بها بطريق النقض والتى أوردتها المادتان ٢٤٨، ٢٤٩ من قانون المرافعات وهو ما يتفق ومصلحة القانون التى تفيهاها المشرع ، ومن ثم فلا يمتد حق النائب العام فى الطعن فى الأحكام بالأسباب التى يكون مبنياها وقوع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صادرا فى دعوى رد قاضٍ بإجابة طالبي الرد إلى مطلبهما فيها، فإن الحكم يكون



انتهائياً بعدم جواز الطعن فيه من طالبي الرد عملاً بنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات ومن القاضى المطلوب رده باعتباره ليس طرفاً ذا مصلحة شخصية فى الدعوى التى صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم فإنه يجوز الطعن فيه عن طريق النائب العام لمصلحة القانون.

(نقض ١١/٢٩/١٩٩٠ طعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٦٠ قضائية).

٧٢٩- استحدثت المشرع نظام الطعن بطريق النقض من النائب العام لمصلحة القانون لمواجهة صعوبات تعرض فى العمل، وتؤدى إلى تعارض أحكام القضاء فى المسألة القانونية الواحدة، ويجدر لمصلحة القانون والعدالة عرض هذه المسألة على المحكمة العليا لتقول كلمتها فيها فتضع حدا لتضارب الأحكام، ولما كان الطعن بهذه المثابة لا يتقيد بميعاد لأنه إنما يستهدف مصلحة عليا هى مصلحة القانون لإرساء المبادئ القانونية الصحيحة على أساس سليم، وكان الخصم الحقيقى فى هذا الطعن هو ذات الحكم المطعون فيه، بما لامحل معه لدعوى الخصوم، فقد أوجب المادة أن يوقع النائب العام نفسه على صحيفة الطعن أو على التقرير بالنقض بحسب الأحوال مما مفاده أن هذا التقرير و تلك الصحيفة يعدان ورقة شكلية من أوراق الإجراءات فى خصومة النقض المرفوعة بهذا الطريق والتى يجب أن تجعل مقومات وجودها، فيتعين أن يوقعها من ألزم القانون صدورها عنه وهو النائب العام، اعتباراً بأن التوقيع هو السند الوحيد الذى يشهد بحصولها ممن صدرت عنه على أحد الوجوه المعتمدة قانوناً. لا يغير من ذلك أن يكلف النائب العام أحد أعموانه بتولى صياغة الأسباب التى يبنى عليها الطعن لأنه فى هذه الحالة يجب على النائب العام أن يوقع على ورقتها بما يعتبر إقراره بإيها، إذ الأسباب هى فى الواقع من الأمر جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه، أما إيداع صحيفة الطعن أو التقرير به فى قلم كتاب محكمة

النقض فليس ثمة ما يمنع من أن يحصل فيه التوكيل باعتباره عملاً مادياً يستوى فيه أن يباشره بنفسه أو يوكل أمره إلى غيره.

(نقض ١٩٧٩/٥/٣٠ طعن ٤٣ سنة ٤٧ قضائية - سنة ٣٠ العهد الثانى ص ٤٨٣).

٧٣٠- النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ على أنه «وفى حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه يحل محله المحامى العام الأول ويكون له جميع اختصاصاته» يدل على أن الاختصاص الشامل للمحامى العام الأول والذي يحل بمقتضاه محل النائب العام ويمارس كافة حقوقه واختصاصاته لا يكون إلا عند تحقق حالة مادية تتمثل فى غياب النائب العام، أو حالة قانونية تبعا لخلو منصبه، أو حالة حكمية عند قيام مانع لديه، وكان مؤدى ما تنقضى به المادة .... من ذات القانون من أن يكون لدى كل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها فى القوانين، أنها حددت للمحامين العامين اختصاصاً قضائياً يستند إلى أساس قانونى يجعل تصرفاتهم القضائية فى مآمن من الطعن، فخلول كل منهم فى دائرة اختصاصه الإقليمى أو النوعى كافة الحقوق القضائية التى للنائب العام، دون أن تمتد سلطتهم إلى حق ممارسة الاختصاصات الاستثنائية التى خص القانون بها النائب العام وحده وأفرده بها لحكمة تغياها، ومن ذلك القبيل الطعن بالنقض وفق المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات، ولا يباشرها عنه عند تحقق إحدى الحالات الثلاثة السالف بيانها إلا المحامى العام الأول الذى يلى النائب العام طبقاً للتبعية التدريجية فى النيابة العامة وليس أى محام عام أول سواه.

(نقض ١٩٧٩/٥/٣٠ طعن ٤٣ س ٤٧ ق - مشار إليه آنفاً).

٧٣١ - إذ كان البين من الاطلاع على الأوراق أن الذي قرر الطعن بالنقض في قلم كتاب المحكمة - تطبيقاً للمادة ٢٥٠ مرافعات - هو أحد رؤساء نيابة استئناف القاهرة للأحوال الشخصية وهو الذي وقع على تقرير الطعن بتوكيل خاص موقع عليه من المحامي العام الأول لدى نيابة استئناف القاهرة للأحوال الشخصية. وكانت الأوراق خلوا من توقيع النائب العام على تقرير الطعن بما ينبئ عن اعتماده له، ومن ثم فإن التقرير بالطعن يكون قد صدر من غير ذي صفة ويتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً.

(نقض ١٩٧٩/٥/٣٠ طعن رقم ٤٣ س ٤٧ق - مشار إليه آنفاً).

٧٣٢ - أجازت المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات للنائب العام الطعن بطريق النقض - بصحيفة موقعة منه في الأحكام الانتهائية، أيًا كانت المحكمة التي أصدرتها - التي لا يجيز القانون للخصوم الطعن فيها وكذلك الأحكام التي فوت الخصوم ميعاد الطعن فيها أو نزلوا عنه، متى كانت هذه الأحكام مبنية على مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله، لأن الطعن بهذا السبيل إنما يراد به تحقيق مصلحة عليا هي مصلحة القانون، لإرساء المبادئ القانونية الصحيحة على أساس سليم كما تتوحد أحكام القضاء فيها مما مقتضاه الأخذ في كل حالة بتحقيق فيها هذه المصلحة وعدم قصرها على الحالة التي يكون الحكم فيها قابلاً للطعن بطريق النقض، ومما مؤداه ألا يفيد الخصوم من هذا الطعن حتى يخلص لوجه القانون وهو ما يعنى اختلاف مجال تطبيق هذه المادة عن حالة الطعن المرفوع من النيابة في مسائل الأحوال الشخصية.

(نقض ١٩٧٧/٢/٢٣ طعن ٣٢ س ٤٤ق «أحوال شخصية» سنة ١٨ ص ٥٥٦).

## (مادة ٢٥١)

«لا يترتب على الطعن بطريق النقض وقف تنفيذ الحكم، ومع ذلك يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتاً إذا طلب ذلك في صحيفة الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه، ويعين رئيس المحكمة بناء على عريضة من الطاعن جلسة لنظر هذا الطلب ويعلن الطاعن خصمه بها وبصحيفة الطعن وتبلغ للنيابة، ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلاً بصيانة حق المطعون عليه، وينسحب الأمر الصادر بوقف تنفيذ الحكم على إجراءات التنفيذ التي اتخذها المحكوم له بناء على الحكم المطعون فيه من تاريخ طلب وقف التنفيذ، وإذا رفض الطلب ألزم الطاعن بمصروفاته».

(هذه المادة تقابل المادة ٤ من قانون النقض الملغى، ويلاحظ أن الفقرة الأخيرة من هذه المادة أضيفت بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ والمعمول به من تاريخ نشره في أول ديسمبر سنة ١٩٧٧).

### المذكرة الإيضاحية:

«رأى المشروع بعد أن ألغى قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ نظام دوائر فحص الطعون أن يكون الفصل في طلبات وقف التنفيذ من اختصاص الدوائر التي تنظر الطعن موضوعاً فعاد الوضع في هذا الصدد إلى ما كان مقررًا في قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - ولم ير تخصيص دائرة ثلاثية لنظر هذه الطلبات لما في ذلك من العودة إلى إحياء نظام دوائر فحص الطعون في صورة أخرى لأن الدائرة التي تفصل في موضوع الطعن أقدر من غيرها على الفصل في طلب وقف

التنفيذ - وبهذا لم يشترط القانون الجديد صدور قرارات الوقف بإجماع الآراء كما هو الحال في القانون ٥٧ لسنة ١٩٤٩ وقد وازن المشروع بين مصالح الخصوم وتعارضها في طلبات وقف التنفيذ فأخذ بما هو مقرر من أن طلب وقف التنفيذ لا يمنع المحكوم له من اتخاذ إجراءات التنفيذ. فاتجه القانون الجديد إلى الإبقاء على ماتم من إجراءات التنفيذ قبل وقف التنفيذ - وإنما منع الاستمرار فيها بعد صدور قانون الوقف، ولما كان من الأصول المسلمة في فقه المرافعات أن ينسحب قرار الوقف إلى إجراءات التنفيذ التي اتخذت بعد طلب الوقف حتى لا تتأثر حقوق الطاعن إذا ما طال الوقت فقد نص القانون الجديد على أن الأمر الصادر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ينسحب على إجراءات التنفيذ التي اتخذها المحكوم له من تاريخ تقديم طلب وقف التنفيذ.

### التعليق:

#### وقف تنفيذ الأحكام الانتهائية أمام محكمة النقض:

##### ٧٣٣ - لا يترتب وقف التنفيذ على مجرد الطعن بالنقض:

يتضح من نص المادة ٢٥١ مرافعات سالف الذكر - محل التعليق - أن الأصل أنه لا يترتب على الطعن بالنقض وقف تنفيذ الحكم، وأنه استثناء من هذا الأصل يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه أمامها، فوقف التنفيذ لا يترتب على مجرد الطعن في الحكم، وإنما هو لا يتقرر إلا بصدر الحكم به، إذا توافرت شروط معينة، وهذه الشروط بعضها يتعلق بقبول طلب الوقف وبعضها يلزم توافرها للحكم بالوقف (انظر مؤلفنا: التنفيذ - بند ٣٢٨ ص ٣٦٨).

## شروط قبول طلب وقف التنفيذ أمام محكمة النقض:

فيشترط لقبول طلب وقف التنفيذ أمام محكمة النقض ما يلي:

٧٣٤ - الشرط الأول: أن يطلب الطاعن وقف التنفيذ في صحيفة الطعن بالنقض: إذ لا تأمر المحكمة بوقف التنفيذ من تلقاء نفسها، وإنما بناء على طلب الطاعن، ويجب أن يطلب الطاعن وقف التنفيذ في صحيفة الطعن ذاتها، وإذا قدم طلب وقف التنفيذ مستقلا عن صحيفة الطعن فإنه لا يكون مقبولا، فلا يجوز تقديم طلب وقف التنفيذ وحده قبل تقديم صيغة الطعن مع صحيفة الطعن بورقة مستقلة أو بعد تقديم هذه الصحيفة، وأثناء إجراءات نظرها، بل يجب أن يقدم هذا الطلب في ذات صحيفة الطعن. (مؤلفنا التنفيذ - بند ٣٢٩ - ص ٣٦٩).

وفضلا عن ذلك فإنه يجب أن يكون طلب وقف التنفيذ مقدما من الطاعن ذاته، فلا يقبل من الخصم الذي لم يطعن في الحكم، كما أنه يجب أن تكون صحيفة الطعن صحيحة، وتم تقديمها في ميعاد الطعن بالنقض، وإذا نزل الطاعن عن طعنه فلا يملك استبقاء طلب وقف التنفيذ وحده (أحمد أبو الوفا - هامش ص ٤٧)، إذاً يجب حتى ينظر طلب وقف التنفيذ أن يكون الطعن صحيحا قائما لم ينزل عنه الخصم، ونتيجة لهذا الشرط إذا طلب الطاعن وقف التنفيذ في صحيفة الطعن، وقضت المحكمة برفض هذا الطلب فليس له أن يعود مرة أخرى أثناء نظر الطعن، ويقدم طلبا جديدا لوقف التنفيذ على أساس أنه حدثت ظروف تبرر هذا الطلب من جديد (نقض ٣٠/٣/١٩٥٤ - مجموعة المكتب الفني سنة ٦ ص ٣٠١ رقم ٥١، فتحى والى - بند ٢٥ ص ٤٤، رمزى سيف - بند ١٧ ص ٢٢)، لأن هذا الطلب الجديد لن يكون مقبولا لتقديمه في غير صحيفة الطعن.

والحكمة من ضرورة تقديم طلب وقف التنفيذ في ذات صحيفة الطعن بالنقض، هي التأكد من جدية الطلب، وذلك بمبادرة الطاعن إلى إبدائه فور

تقديم طعنه، فهذه المبادرة تدل على أنه جاد فى طلبه، ومن أجل التأكيد من جدية الطلب، فقد قرر المشرع رسماً باهظاً على طلب وقف التنفيذ، وفى ذلك ضماناً لإحجام الطاعنين عن تقديم طلبات الهدف منها عرقلة سير التنفيذ دون أن تكون جدية، كذلك فإن اشتراط تقديم طلب وقف التنفيذ فى ذات صحيفة الطعن يدل على ضرورة تبعية طلب وقف النفاذ لطعن مرفوع فعلاً أمام المحكمة، بحيث لا يمكن قبول طلب وقف نفاذ يقدم استقلالاً عن صحيفة الطعن، وهذا يقتضى أن تكون الصحيفة قد قدمت فى الميعاد، وأن تكون صحيحة كما ذكرنا، أى لا يشوبها بطلان ظاهر لأن تقديم صحيفة الطعن بعد الميعاد أو كون هذه الصحيفة باطلة بطلاناً ظاهراً يؤدى إلى استبعاد طلب وقف النفاذ الذى يعتبر جزءاً من مضمون الصحيفة ذاتها، فمثلاً إذا قدم الطاعن صحيفة الطعن بنفسه دون الاستعانة بمحام، ودون أن يكون هو محامياً فإن طلب وقف النفاذ لا يقبل نظراً لبطلان صحيفة الطعن بطلاناً ظاهراً.

ويرى البعض فى الفقه، أنه إذا كان وجه البطلان مما يدق ويخفى أو مما يقتضى التأمل أو يستدعى بحثاً ودراسة لتقريره. فإن ذلك لا يستوقف محكمة النقض، ولا يمنعها عن نظر طلب وقف النفاذ بل تمضى فى نظره، ويحق لها أن تقضى فيه بوقف نفاذ الحكم المطعون فيه تاركاً بحث ما يثار بشأن البطلان إلى مرحلة البت فى الطعن ذاته فيما بعد (عبدالباسط جميعى - ص ١١٥ و ١١٦). وذلك لأن المحكمة عندما تتعرض لطلب وقف النفاذ لاتقضى فى موضوع الطعن، ولا فى أمر قبوله، وإنما هى تأمر بصفة مستعجلة بوقف النفاذ مؤقتاً لدرء خطر داهم، ولا ينبغى أن يشغلها عن ذلك بحث استيفاء الطعن أو عدم استيفائه لشروط القبول، وهذا هو أيضاً ما ينبغى اتباعه عند نظر طلب وقف النفاذ المعجل أمام محكمة الاستئناف أو أمام محكمة التظلم، فالبدء واحد ويطبق فى جميع الحالات التى يكون مطروحاً فيها طلب وقف النفاذ، سواء أكان

أمام محكمة الاستئناف أو محكمة التظلم أو محكمة النقض أو محكمة الالتماس. (مؤلفنا التنفيذ - بند ٣٢٩ ص ٣٧٠ و ٣٧١).

٧٣٥ - الشرط الثانى : ان يقدم طلب وقف النفاذ قبل تمام التنفيذ:

فإذا تم تنفيذ الحكم فعلا قبل تقديم الطلب بوقف التنفيذ، فإن هذا الطلب لا يقبل لأنه يقع على غير محل، وما تم تنفيذه لا يمكن وقفه.

وهذا الشرط لا تثار أهميته إذا بادر الطاعن إلى الطعن فى الحكم فور صدوره، وقبل اتخاذ أى إجراء من إجراءات التنفيذ، كذلك إذا كان التنفيذ قد تم تماما قبل الطعن فى الحكم بالنقض فلا يكون طلب الوقف مقبولا كما ذكرنا، أما إذا تم التنفيذ بالنسبة لشق أو جزء من الحكم فقط قبل تقديم طلب الوقف فإن هذا الطلب ينصب على الجزء من الحكم الذى لم يتم تنفيذه (فتحى والى - بند ٢٥ ص ٤٥).

وقد ثار خلاف فى ظل قانون المرافعات السابق حول حالة إذا ما قدم الطلب قبل تمام التنفيذ، ولكنه تم قبل أن يفصل فى الطلب، فذهب رأى إلى أن المحكمة تحكم فى هذه الحالة بعدم قبول طلب وقف التنفيذ، وعلة ذلك هى استحالة تنفيذ الحكم الذى يصدر بوقف التنفيذ، وبذا تنتفى المصلحة من إبداء الطلب، وإلا فإن قبول الطلب يعنى أن تحكم بإلغاء التنفيذ الذى تم لا بوقفه. (وهو رأى أحمد أبو الوفا - إجراءات التنفيذ - الطبعة الرابعة - سنة ١٩٦٤، ص ٣٦ و ٣٧ هامش رقم ٨).

وذهب رأى آخر (وهو رأى عبد الباسط جميعى - نظام التنفيذ - بند ٣٢٤ ص ٢٥١، فتحى والى - التنفيذ الجبرى - الطبعة الثانية سنة ١٩٦٤ - بند ٩ ص ٥٣ و ٥٤). إلى أن رأى السابق يؤدى إلى سلب اختصاص محكمة النقض فى وقف التنفيذ بوسيلة سهلة، وهى أن يسارع المحكوم



له (المطعون ضده) بالسير فى إجراءات التنفيذ حتى تتم فعلا قبل الجلسة المحددة لنظر طلب وقف التنفيذ أمام محكمة النقض، ولذلك فإن العبرة هى بتاريخ الطلب. أما ما تم من تنفيذ بعد هذا التاريخ فيجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذه، ويستند هذا الرأى إلى أن القاعدة هى استناد الحكم إلى يوم رفع الدعوى حتى لا تتأثر حقوق الخصوم بتأخر القضاء فى الفصل فيها، إذ تأبى العدالة أن يحكم لخصم أو يحكم عليه لمجرد أن المحكمة قد فصلت فى طلبه بعد وقت قصير أو أنها تراخت فى الفصل فى هذا الطلب، وقد أخذ المشرع فى قانون المرافعات الحالى بهذا الرأى الأخير صراحة فنص فى المادة ٢٥١/٣ على أنه «ينسحب الأمر الصادر بوقف تنفيذ الحكم على إجراءات التنفيذ التى اتخذها المحكوم له بناء على الحكم المطعون فيه من تاريخ طلب وقف التنفيذ». ولاشك أن هذا الرأى الأخير الذى قننه المشرع هو الأصح والأكثر اتفاقا مع المبادئ المقررة بالنسبة للأثار التى تترتب على رفع الدعوى، والتى من مقتضاها أن الحكم بطلب الخصم إنما يرتد أثره إلى يوم تقديم الطلب إلى القضاء لى لا تتأثر مصالح الخصوم، وحقوقهم بالوقت الذى يستغرقه نظر الدعوى والحكم فيها (رمزى سيف - بند ١٧ ص ٢٢).

ومع ذلك يرى البعض أنه يجب الاعتراف لمحكمة النقض رغم هذا النص بسلطة تقديرية فى وقف التنفيذ فى هذا الشأن فهى تملك بمقتضى ما لها من سلطة تقديرية فى وقف التنفيذ أن تحكم بالوقف بالنسبة للإجراءات التى لم تتخذ بعد دون الإجراءات التى اتخذت بعد تقديم الطلب (وجدى راغب - ص ١٠٧).

ولكننا لانؤيد هذا الرأى، لأنه يتناقض مع نص المادة ٢٥١/٣ السالف الذكر، الذى يقضى صراحة بانسحاب الأمر الصادر بوقف التنفيذ على كافة الإجراءات التى اتخذها المحكوم له بعد تقديم الطلب بالوقف ورغم

أن لمحكمة النقض سلطة تقديرية إلا أن هذه السلطة تنحصر في الأمر بالوقف أو رفض الأمر به، فإذا ما أمرت بالوقف فإنها تنقيد بما نص عليه الشارع في هذا الصدد.

### شروط حكم محكمة النقض بوقف التنفيذ:

وهناك شروط ينبغي توافرها لكي تحكم محكمة النقض بوقف التنفيذ (انظر مؤلفنا: التنفيذ - بند ٣٣١ وما بعده ص ٢٧٣ وما بعدها).

فيشترط لكي تحكم محكمة النقض بوقف التنفيذ أن تتوافر الشروط الآتية:

٧٣٦ - الشرط الأول: أن تتحقق الخشية من وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه من التنفيذ: لكي تحكم محكمة النقض بوقف التنفيذ ينبغي أن تكون هناك خشية من وقوع ضرر من التنفيذ، وأن يكون هذا الضرر جسيماً، وألا يكون في الإمكان تدارك هذا الضرر إذا ما تم التنفيذ ثم صدر بعد فترة زمنية طويلة الحكم الأساسى فى الطعن الاصلى الموجه إلى الحكم الانتهاى المطعون فيه بالنقض.

ولا يكفي أن يكون الضرر المحتمل من التنفيذ جسيماً كما هو الحال بالنسبة لوقف النفاذ المعجل أمام المحكمة الاستئنافية أو أمام محكمة التظلم، بل يجب أن يتعذر تدارك هذا الضرر أيضاً، والحكمة في ذلك أن المشرع قد راعى أن المحكوم له يستمد حقه في التنفيذ هنا من حكم انتهاى غير قابل للاستئناف، ولذلك تشدد في الضرر الذى يسوغ وقف التنفيذ

ولم يفرق المشرع بين الضرر المادى والضرر الأدبى، ولذلك يجوز إيقاف التنفيذ إذا كان الضرر أدبياً فقط (عبدالباسط جمعى - ص ١١٧)، ولم يستعمل المشرع كلمة الخطر بل استعمل كلمة الضرر، ولكن

العمل جار في محكمة النقض على استعمال كلمة الضرر كمرادف لكلمة الضرر، لأن محكمة النقض ترى أن الضرر الجسيم المتعذر تداركه يشكل خطرا على الطاعن، ولحكمته النقض السلطة التقديرية الكاملة في استظهار الخشية من الضرر ومدى جسامته ومدى تعذر تداركه.

والأصل أن يكون الضرر الجسيم المتعذر التدارك مما يلحق بالطاعن (المحكوم عليه) نفسه، فإذا لم يكن هذا الضرر منسوباً إلى الطاعن نفسه أو لم يلحق به هو بالذات، فإن طلب وقف النفاذ يكون غير مقبول لانعدام المصلحة فيه، إلا إذا كان الضرر الذي يلحق بالغير يمس الطاعن أيضاً أو يترد إليه، ولو بصورة غير مباشرة.

وقد اقتصررت المذكرة الإيضاحية للمادة ٢٤٧ من قانون المرافعات السابق على إعطاء أمثلة للضرر الجسيم كالحكم بحل شركة أو شطب رهن أو فسخ زواج أو بطلانه دون أن تحاول وضع معيار له، وينتقد البعض في الفقه - بحق - التمثيل بأحكام الحل أو الفسخ أو البطلان لأن هذه الأحكام جميعها أحكام مقننة أو تفريرية، ولا تصلح سنداً للتنفيذ الجبري (فتحى والى - بند ٢٥ ص ٤٧ هامش رقم ٢ بها)، فالحكم بحل الشركة أو فسخ العقد حكم منشئ، ولا يصلح سنداً تنفيذياً إذا ما اقتصر على الحل أو الفسخ، كما أن الحكم ببطلان العقد حكم مقرر لا يصلح سنداً تنفيذياً إذا ما اقتصر على تقرير البطلان فقط، ولم تحدد المذكرة الإيضاحية للقانون الحالي معياراً للضرر الجسيم أيضاً.

ويرى البعض أن الملاءة من أهم العناصر التي تبحث في موضوع الضرر الجسيم المتعذر التدارك (عبدالباسط جميعی - ص ١١٧)، فالطاعن يجتهد في إثبات عدم ملاءة خصمه المطعون ضده بينما يجتهد المطعون ضده في إثبات ملاءته ليتجنب الحكم بوقف النفاذ، ولكن هناك حالات تتحقق فيها خشية الضرر الجسيم المتعذر تداركه بصرف النظر

عن ملاءة المطعون ضده، ومثال ذلك حالة الحكم بهدم عقار أو بخلق محل أو بطرد مستأجر في وقت تضيق فيه المدينة بسكانها.

أما تعذر تدارك الضرر فإنه يعنى صعوبة إعادة الحال إلى ما كان عليه صعوبة كبيرة (فتحى والى - بند ٢٥ ص ٤٤ و ٤٩). وهو لا يعنى أن تكون إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التنفيذ مستحيلة. وإنما يكفى أن تكون صعوبة ومرهقة (وجدى راغب - ص ١٠٨)، ومن أمثلة ذلك تنفيذ حكم بهدم منزل أو بإخلاء عقار يشغله محل تجارى، ويصعب العثور على مكان آخر مناسب له، وتنفيذ حكم بمبلغ نقدى لصالح شخص معسر، وكل ذلك يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة النقض.

وقد حكمت محكمة النقض بأن الضرر الذى يخشى وقوعه والذى يطلب وقف النفاذ على أساس الخشية منه يجب أن يكون مائلا وقت حصول الطعن بالنقض حتى يمكن الاستناد إليه فى طلب وقف التنفيذ (نقض مدنى فى ٣٠/١٢/١٩٥٤ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٦ ص ٤٠١). ولكن يرى الفقه أنه لا يشترط للحكم بوقف التنفيذ ضرورة توافر الخطر وقت الطعن فى الحكم، وإنما يكفى أن يتحقق هذا الخطر وقت نظر الطلب (عبدالباسط جيمعى - ص ١١٨، أحمد أبو الوفا - هامش ص ٥٢، نبيل عمر - ص ١٥٤)، فالضرر الذى يستند إليه الطاعن فى طلب وقف النفاذ يجب أن يكون متحققا وقت الحكم بالوقف ولا يشترط أن يكون قائما وقت تقديم الطلب، فمثلا لو أفلس المطعون ضده بعد تقديم الطلب، وقبل الحكم فيه وجب الحكم بوقف النفاذ، ولو كان المطعون ضده وقت تقديم الطلب مليئا كل الملاءة، والعكس لو كان معدما وقت تقديم الطلب ثم استحدث له ثروة قبل الحكم فى الطلب مما أضفى عليه ملاءة تجعل من المبرر الرجوع عليه بقيمة المبلغ المحكوم به فى حالة نقض الحكم، فعندئذ

لا يكون هناك محل لوقف النفاذ ما لم تر المحكمة الوقف لاعتبارات أخرى غير ملاءة المطعون ضده.

ويستند الفقه في ذلك إلى أن نص المادة ٢٥١ من قانون المرافعات لا يتطلب من الطاعن أكثر من الإدلاء بطلب وقف التنفيذ في عريضة الطعن، كما أنه لا يوجد ما يمنع الطاعن من الاستناد إلى الوقائع التي تستجد بعد رفع الطعن، وقبل صدور الحكم بوقف التنفيذ، والتي تقطع في الدلالة على وجود الضرر الجسيم الذي يتعذر تداركه فيما لو تم تنفيذ الحكم، كذلك فإنه من المألوف أن الخصومة قد تتأثر بوقائع تطرأ أثناء سيرها، ولا يمكن تجاهلها كما في حالة وفاة أحد الخصوم مما يؤدي إلى انقطاع سير الإجراءات، وما يترتب على ذلك من آثار تؤخذ في الاعتبار، ولذا فإنه من باب أولى لا يجوز للمحكمة أن تتجاهل وقائع تثبت أمامها ولها أثرها في التنفيذ، وفي تحقق الخشية من الضرر الجسيم الذي يتعذر تداركه لمجرد أن تلك الوقائع لم تكن قائمة وقت تقديم الطلب، ومن ناحية أخرى فإن الواقعة التي يخشى منها الضرر، إذا تحققت وقت نظر الطلب، ولم تكن ثابتة وقت تقديمه فإنها لا يمكن أن تكون قد حدثت مفاجأة، وإنما هي وليدة أمور سابقة، ولها جذور أو أصول تمتد إلى تاريخ سابق، ومعنى ذلك أن هذه الواقعة كانت موجودة في طور السكون بين الوقائع المبررة لطلب الوقف، ولكنها لم تظهر إلا في تاريخ لاحق على تقديم الطلب.

ويلاحظ أنه لا يشترط تحقق الضرر الجسيم المتعذر التدارك بالفعل، أو أن يكون مؤكدا بل يكفي أن يكون هناك احتمال قوى لوقوعه، ودليل ذلك قول الشارع في المادة ٢٥١ «وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه» فمجرد الخشية من وقوع الضرر الجسيم المتعذر التدارك تكفي للحكم بوقف التنفيذ.

## ٧٣٧ - الشرط الثاني: ترجيح إلغاء الحكم:

والمقصود بهذا الشرط أن تكون أسباب الطعن جدية بحيث تستطيع المحكمة أن تستشف منها احتمال إلغاء الحكم عند الفصل في الطعن، ولم ينص المشرع على هذا الشرط في المادة ٢٥١ الخاصة بوقف النفاذ في النقض رغم أنه نص عليه في المادة ٢٩٢ الخاصة بوقف النفاذ المعجل أمام المحكمة الاستئنافية أو محكمة التظلم، ولذلك ثار خلاف في الفقه بشأنه فذهب رأى (عبدالباسط جميعي - ص ١١٨ ص ١١٩). إلى أن ترجيح إلغاء الحكم المطعون فيه ليس شرطاً في القانون للحكم بوقف النفاذ، ولكنه شرط من الناحية الواقعية لأنه من البديهي أن محكمة النقض، وهي بسبيل تقرير وقف النفاذ تستظهر ما ورد في صحيفة الطعن من أسباب لتقدير جديتها حتى لا يكون الطعن بالنقض مثابة لوقف نفاذ الحكم، ولو بنى الطعن على أسباب واهية أو ظاهرة الفساد.

بينما ظهر رأى آخر - نؤيده - إلى أن ترجيح إلغاء الحكم شرط ضروري لوقف التنفيذ (وجدى راغب - ص ١٠٨ - ص ١١٠). ويستند هذا الرأى إلى الحجج الآتية:

(أ) أن هذا الشرط تملية القواعد العامة لأن وقف التنفيذ نوع من الحماية الوقتية، والقواعد العامة فى الحماية الوقتية تقتضى رجحان وجود الحق، فنظراً لكون طلب وقف التنفيذ هو فى حقيقته طلب وقتى يقدمه المحكوم عليه، ولذلك فإنه يشترط لإجابة طلبه أن ترجح المحكمة حقه فى بقاء الحال على ما هو عليه أى فى عدم التنفيذ، وهو ما تصل إليه بترجيح إلغاء الحكم الصادر ضده.

(ب) أن هذا الشرط يمكن الاستدلال عليه من نص المادة ٢٥١ مرافعات، لأن هذا النص لاينفى بعبارته هذا الشرط، وإنما على العكس من ذلك يدل عليه حيث يذكر أنه «يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذ

الحكم مؤقتا إذا كان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه»، فالضرر الجسيم الذي يحرص القانون على دفعه لا بد أن يكون ضررا قانونيا، أى يهدد حقا أو مصلحة قانونية للمحكوم عليه، وما دما بصدد حماية وقتية فإنه يكفى احتمال قانونية الضرر أى رجحان وجود الحق، فمن مقتضى النص أنه ينبغي حتى يكون المحكوم عليه جديرا بحماية المحكمة، وتحكم له بوقف التنفيذ، أن يؤدى التنفيذ إلى الإضرار بحق ترجيح المحكمة وجوده له ولا يتسنى لها التحقق من هذا إلا إذا رجحت إلغاء الحكم الصادر ضده.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الضرر الناجم عن التنفيذ يكون متعذرا تداركه إذا كانت إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ صعبة أو مرهقة، وبهذا يشير النص إلى أن المحكمة عندما تحكم بوقف التنفيذ تدخل فى اعتبارها احتمال إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التنفيذ، وهو ما يفترض إلغاء الحكم، أما إذا كانت ترجح تأييد الحكم فإنها على العكس لا تخشى أن يؤدى تنفيذه إلى ضرر يتعذر تداركه.

ومن ناحية ثالثة فإن النص يمنح المحكمة سلطة تقديرية فى وقف التنفيذ أو عدم وقفه رغم توافر الشروط الواردة فيه، وهذا يعنى أن هناك عناصر أخرى تقدرها المحكمة غير الواردة فى عبارته، ومن المتفق عليه أن تقدير المحكمة لجدية أسباب الطعن يدخل ضمن عناصر تقديرها، فترفض وقف التنفيذ إذا استشفت منها ما يرجح عدم قبول الطعن أو رفضه.

(ج) أن هذا الشرط يمكن الاستدلال عليه عن طريق القياس على نص المادة ٢٩٢ مرافعات الذى يقتضى لكى تأمر المحكمة الاستئنافية بوقف النفاذ المعجل أن تكون «أسباب الطعن فى الحكم يرجح معها إلغاؤه»، وهذا الشرط ينسحب على وقف التنفيذ أمام محكمة النقض عن طريق القياس من باب أولى، وذلك لأن الحكم الذى يطلب من محكمة النقض

وقف تنفيذه هو حكم انتهائى أقوى حجية، ولذلك ينبغى ألا تكون أقل تشددا عند وقف تنفيذه من المحكمة الاستئنافية عندما توقف نفاذ الحكم الابتدائى، كما أن الشرط الوارد فى المادة ٢٩٢ ليس شرطا استثنائيا حتى يقال أنه لا قياس عليه بل تلمية القواعد العامة فى الحماية الوقتية.

ويلاحظ أن تقدير احتمال إلغاء الحكم المطعون فيه أى رجحان نقض الحكم المطعون فيه يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة النقض، فهى تقوم بتحسس أسباب الطعن، واستظهار احتمال الرجحان منها بسلطة تقديرية مطلقة.

### النظام الإجرائى لوقف التنفيذ أمام محكمة النقض:

٧٣٨ - تقديم طلب الوقف فى ذات صحيفة الطعن وتقديم طلب بتحديد جلسة لنظره: يجب أن يرفع طلب وقف التنفيذ إلى محكمة النقض فى ذات صحيفة الطعن كما ذكرنا، ويقدم طلب وقف التنفيذ إلى الدائرة التى تنظر الطعن بالنقض، والحكم فى جعل فحص طلب الوقف يتم فى الدائرة التى تنظر الطعن ترجع إلى أن هذه الدائرة أقدر من غيرها على الفصل فى طلب الوقف، ولا يترتب وقف التنفيذ على مجرد تقديم الطلب، كما أن قلم الكتاب لا يصدد جلسة من تلقاء نفسه لنظر وقف التنفيذ، بل يجب على الطاعن أن يتقدم بعريضة إلى رئيس محكمة النقض يطلب فيها تحديد جلسة لنظر وقف التنفيذ، وبعد أن يحدد رئيس المحكمة جلسة لنظر وقف التنفيذ يجب على الطاعن أن يعلن المطعون ضده بهذه الجلسة، وبصحيفة الطعن، كما يجب إبلاغ النيابة العامة بهما باعتبارها طرفا فى جميع الطعون المدنية المرفوعة إلى محكمة النقض، ويكون تدخل النيابة وجوبيا لإبداء رأيها.

وإذا تقاعس الطاعن عن تقديم طلب تحديد الجلسة إلى رئيس المحكمة فإن بعض الفقه يرى أن من حق المطعون ضده فى هذه الحالة أن يتقدم



هو إلى رئيس المحكمة بطلب تحديد الجلسة بالنظر في طلب وقف التنفيذ، ويعلم الطاعن بها (عبدالباسط جميعي - ص ١٢٢ و ١٢٣). ولا حاجة في هذه الحالة لإعلان الطاعن بصورة من صحيفة الطعن لأنه هو الذي قدمها وهو أدري الناس بمضمونها، وإنما يجب أن تبلغ للنيابة العامة، وأساس هذا الرأي أنه بمجرد تقديم الطاعن طلب وقف التنفيذ في صحيفة الطعن فإن المطعون ضده يكون ممنوعاً عملاً من التنفيذ مادام الطلب مقدماً لخشيته أن يحكم بوقف التنفيذ فتلغى إجراءاته، فإذا لم يتقدم الطاعن بطلب تحديد الجلسة، فإن ذلك يؤدي إلى وضع المطعون ضده في مأزق إذ لن يستقر حاله، ولذلك فإنه من العدالة منحه حق التقدم بطلب تحديد جلسة لرئيس المحكمة.

#### ٧٣٩ - نظر طلب الوقف والحكم فيه وجواز أن يكون الحكم بالوقف جزئياً:

وينظر الطلب أمام الدائرة المختصة بمحكمة النقض، ولا يشترط حضور الخصوم في الجلسة المحددة لنظر الطلب. بل يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ أو أن ترفضه ولو لم يحضر الطاعن أو المطعون ضده أو كلاهما.

ويصدر قرار الوقف بأغلبية آراء أعضاء هذه الدائرة المختصة، وإذا حكمت المحكمة بالوقف فإن لها أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلاً بصيانة حق المطعون ضده، إذا ما صدر الحكم في الطعن الأصلي لصالحه، وعلى المحكمة أن تحدد نوع الكفالة، وقيمتها، ولها أن تأمر بأى إجراء آخر تراه كفيلاً بحماية المطعون ضده كأن تأمر بتقديم كفيل مقتدر أو إيداع ما يتحصل من التنفيذ أولاً بأول في خزانة المحكمة أو تسليم الشيء المتنازع عليه إلى حارس لحين الفصل في النزاع نهائياً، وقد تحكم المحكمة بوقف التنفيذ دون كفالة إذ لها في ذلك سلطة تقديرية كاملة.

وإذا حكمت المحكمة بوقف التنفيذ امتنع تنفيذ الحكم إذا لم يكن قد بدأ تنفيذه، ووجب وقف إجراءات التنفيذ إذا كانت قد بدأت، وينسحب الوقف على ما تم من إجراءات بعد طلب وقف التنفيذ، فتلغى هذه الإجراءات لتعود الحالة إلى ما كانت عليه.

ويلاحظ أنه يجوز لمحكمة النقض أن تحكم بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه جزئياً، وذلك بالنسبة لبعض الخصوم دون البعض الآخر بشرط أن يقبل القضاء الوارد في الحكم المطعون فيه التجزئة من ناحية وقف تنفيذه بالنسبة لبعض الخصوم دون البعض الآخر وفقاً لتقدير المحكمة لمقتضيات الحماية الوقتية (نقض ١٩٦٩/٥/٢٩ - أحكام النقض - المكتب الفني السنة ٢٠ ص ٨٢٤، حيث قضت بأنه يجوز الحكم بوقف تنفيذ قسط من الدين المحكوم به، ولا يكون لهذا الحكم حجية إلا بالنسبة لهذا القسط)، وإذا رفضت المحكمة طلب الوقف ألزمت الطالب بمصروفاته (مادة ٢٥١ مرافعات).

وقد أضاف المشرع حكماً جديداً إلى المادة ٢٥١ بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧، أوجب بمقتضاه أن تنظر المحكمة الطعون التي حكم فيها بوقف التنفيذ قبل غيرها من الطعون في ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ الحكم بالوقف، وأن على النيابة العامة أن تودع مذكراتها في الأجل الذي تحدده لها المحكمة، والعلة من هذه الإضافة هي تفادي الإضرار بالمحكوم له من وقف تنفيذ الحكم مدة طويلة.

#### ٧٤٠ - الحكم بالوقف حكم وقتي:

ونظراً لكون الحكم الذي تصدره محكمة النقض في طلب وقف التنفيذ يعتبر حكماً وقتياً فإنه لا يقيد بها عند الفصل في موضوع الطعن (فتحى وإلى - بند ٢٧ ص ٥٢، وجدى راغب - ص ١٠٤، محمد عبد الخالق عمر - بند ٢٧٦ ص ٢٧٣). ولذا فإن لها أن تحكم بعدم قبول الطعن أو

يرفضه رغم سبق حكمه بوقف التنفيذ، كما أن لها أن تقبل الطعن وتلغى الحكم المطعون فيه. رغم سبق رفضها لطلب وقف التنفيذ، ولا أثر لحكمها في طلب الوقف وهو طلب وقتى بطبيعته على حكمها في موضوع الطعن.

**جواز الجمع بين الإشكال وطلب وقف التنفيذ في النقض:**

٧٤١- وينبغى ملاحظة أنه يجوز الجمع بين الإشكال وطلب وقف النفاذ في النقض (عبدالباسط جميعي - ص ١٢٣ و ١٢٤)، فاختصاص محكمة النقض بوقف التنفيذ في حالة الخشية من الضرر الجسيم المتعذر التدارك لا يمنع من الاستشكال أيضا في تنفيذ الحكم أمام قاضي التنفيذ بصفته قاضيا للأمور المستعجلة، وذلك بغرض الحصول على حكم بوقف التنفيذ، وقد يرفع الإشكال من الطاعن نفسه أو من الغير، ولا يوجد ما يمنع من الجمع بين الطرفين، أي أنه يجوز للطاعن أن يطلب من محكمة النقض وقف تنفيذ الحكم وفي نفس الوقت يرفع إشكالا في تنفيذ نفس الحكم، وإذا صدر حكم النقض برفض طلب وقف التنفيذ فإن ذلك لا يجول دون صدور حكم من قاضي التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة بوقف التنفيذ في إشكال يتعلق بهذا الحكم إذا ما بنى على أساس آخر غير الأساس المذكور في المادة ٢٥١ مرافعات وهو خشية وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه، ولكن إذا صدر حكم قاضي التنفيذ في الإشكال برفضه ثم صدر حكم محكمة النقض بوقف التنفيذ فإن حكم محكمة النقض يجب حكم قاضي التنفيذ. (مؤلفنا التنفيذ: بند ٣٣٦ ص ٢٨٢ وما بعدها).

ويلاحظ أن طلب وقف التنفيذ أمام محكمة النقض يختلف عن طلب وقف التنفيذ بإشكال وقتى (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٩٧٨ وما بعدها، عز الدين الديناصورى وحامد عكاز - التعليق - ص ١١٦٥ و ١١٦٦). وذلك من عدة وجوه أهمها:

(أ) أن محكمة النقض هي المختصة دون غيرها بالحكم بوقف التنفيذ بالشروط المبينة بالمادة ٢٥١ أما إشكال التنفيذ فيختص بالفصل فيه قاضى التنفيذ.

(ب) لا يقبل طلب وقف التنفيذ أمام محكمة النقض إلا إذا ورد فى صحيفة الطعن ولا يجوز إبداءه قبل أو بعد ذلك أما إشكال التنفيذ الوقتى فيجوز رفعه بصحيفة أو إبداءه أمام المحضر وهو طلب مستقل بذاته لا يشترط فيه أن يكون تابعا لطلب آخر.

(ج) لا يترتب على مجرد طلب وقف التنفيذ أمام محكمة النقض وقف تنفيذ الحكم مالم تأمر المحكمة بذلك، أما الإشكال الأول فإنه يوقف التنفيذ بمجرد رفع الإشكال سواء بصحيفة أم أمام المحضر.

(د) يشترط لى تأمر محكمة النقض بوقف التنفيذ أن يخشى وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه إذا نفذ الحكم، أما الإشكال فى التنفيذ فلا يجوز تأسيسه إلا على أسباب لاحقة لصدور الحكم، ولا يبحث قاضى التنفيذ مدى خطورة تنفيذ الحكم المستشكل فيه ولا يكون لذلك أثر فى قضائه.

(هـ) أن وقف التنفيذ من محكمة النقض ينسحب على إجراءات التنفيذ التى اتخذها المحكوم له بناء على الحكم المطعون فيه من تاريخ طلب وقف التنفيذ فإذا كان التنفيذ قد تم بإخلاء الشقة التى حكم بإخلاء الطاعن منها بعد تقديم طلب وقف التنفيذ فإن أمر محكمة النقض بوقف التنفيذ يجيز للطاعن أن يعود للشقة التى أخلى منها. أما الإشكال الوقتى فى التنفيذ، فإنه يعتبر مرفوعا من وقت رفعه بإيداع صحيفته قلم الكتاب، أو بإبدائه، أما المحضر فإذا مضى المحضر فى التنفيذ على سبيل الاحتياط، ولم يتم التنفيذ وحكم قاضى التنفيذ بوقف التنفيذ فإن الوقف لا ينصرف إلى الإجراءات التى اتخذها المحضر على سبيل الاحتياط.

وإذا صدر حكم قاضى التنفيذ برفض وقف تنفيذ حكم فإن ذلك لا يمنع من الالتجاء لمحكمة الطعن عملاً بالمادة ٢٥١ أو المادة ٢٩٢ كذلك فإن صدور حكم من محكمة الطعن عملاً بالمادة ٢٥١ أو المادة ٢٩٢ برفض طلب الوقف لا يمنع قاضى الأمور المستعجلة من الحكم بوقف التنفيذ لأن هذا الحكم الأخير يصدر فى إشكال وقتى وعلى أساس غير الأساس المقرر فى المادتين السابقتين.

والحكم المستعجل بوقف لا يمنع صدور حكم من محكمة الطعن برفض طلب الوقف عملاً بالمادة ٢٥١ أو المادة ٢٩٢، وفى هذه الحالة يظل التنفيذ موقوفاً على الحكم المستعجل.

#### ٧٤٢- مدى جواز الاستشكال فى الحكم الصادر بالوقف :

ويجوز الاستشكال أمام قاضى التنفيذ فى الحكم الصادر من محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه بالنقض على أساس أن قاضى التنفيذ يختص بنظر استشكالات تنفيذ الأحكام الصادرة من أى محكمة تتبع جهة القضاء المدنى، ولو كانت محكمة النقض (محمد على راتب - قضاء الأمور المستعجلة - الطبعة الثالثة - بند ١١٥٨، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٩٧٩)، فالقاعدة أن قاضى التنفيذ باعتباره قاضياً مستعجلاً يختص بنظر إشكالات تنفيذ الأحكام الصادرة من أية محكمة تتبع جهة القضاء المدنى ولو كانت محكمة النقض، وهى أعلى محكمة فى هذه الجهة، وتتبع هذه القاعدة ولو كان حكم النقض له طبيعة وقتية، وهذا الاستشكال سالف الذكر يندر حدوثه ولكنه متصور، كما إذا كان الوقف بالنسبة إلى شق من الحكم أو لبعض خصوم الطعن دون الشق أو البعض الآخر، وأوقف المحضر التنفيذ بالنسبة إلى كل ما اشتمل عليه الحكم من قضاء أو بالنسبة إلى جميع خصوم الطعن (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٩٧٩، وقارن : عبد الباسط جميعى - مذكرات فى التنفيذ -

ص ١٧٣). ومع ذلك ذهب البعض (حامد عكان وعز الدين الديناصورى - ص ١١١٦) إلى القول بعدم جواز الاستشكال أمام قاضى التنفيذ فى الحكم الصادر من محكمة النقض بوقف التنفيذ على أساس أنه يترتب على قضاء محكمة النقض بصفة مؤقتة بوقف تنفيذ الحكم اعتباره غير صالح كأداة للتنفيذ ما بقى حكم الوقف قائما ولا يمكن أن يسلط قضاء التنفيذ على قضاء النقض ليامر بالاستمرار فى التنفيذ ويهدر الحجية المؤقتة لحكم وقف التنفيذ الصادر من محكمة النقض.

بيد أن هذا القول مردود، فقد تظهر بعد صدور حكم الوقف مبررات. عادلة تدعو إلى الاستشكال فيه، ومن ثم لا غشاضة فى أن يمارس قاضى التنفيذ اختصاصه العام وينظر هذا الاستشكال.

### أحكام النقض :

٧٤٣- الأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه طبقا للمادة ٢٥١ مرافعات. قضاء وقتى لا يحوز قوة الأمر المقضى ولا أثر له على الفصل فى ذلك الطعن أو فى غيره. اشتراك أحد أعضاء الهيئة مصدرة الحكم فى طلب وقف التنفيذ. لا يمنعه من اشتراكه فى الهيئة التى تفصل فى موضوع الطعن أو فى أى طعن آخر. مؤدى ذلك.  
(نقض ١٩٩٢/٣/١٥ طعن رقم ٣٤٩٩ لسنة ٦١ قضائية).

٧٤٤- الأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه. مادة ٢٥١ مرافعات. قضاء وقتى لا يحوز قوة الأمر المقضى ولا يمس حجية الحكم المطعون فيه وما فصل فيه بين الخصوم من حقوق فى الدعوى.  
(نقض ١٩٧٩/٣/١٧- السنة ٢٠ ص ٨٣٩، نقض ١٩٨٩/١٢/٢٨ الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٥٣ قضائية).

٧٤٥- تنفيذ الدائن الحكم المشمول بالنفاذ المعجل بعد إبداء طلب وقف التنفيذ. عدم اعتباره حائلا دون الحكم بوقف التنفيذ.

(نقض ١٩٨٣/٥/٢ طعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٦ قضائية).

٧٤٦- الطعن على الحكم بالنقض لا ينال من نهائيته، ولا يوقف حجيته، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية إلى أن ينقض فعلا فإذا ما نقض ترتب على نقضه إلغاء جميع الأحكام أيا كانت الجهة التي أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها.

(نقض ١٩٨١/١٢/١٩ طعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٦ قضائية).

٧٤٧- إذا كان الطاعن قد بنى طلبه بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه على أن المطعون عليهم معدمون لا جدوى من الرجوع عليهم إذا ما نفذ الحكم ثم نقض مستدلا بذلك بعجزهم عن دفع باقى الرسوم المستحقة عليهم لقلم الكتاب، وكان المطعون عليهم لم يثبتوا ملاءتهم، بل اكتفوا بالقول بأنهم موافقون على وقف التنفيذ إذا أودع الطاعن المبلغ المحكوم به خزانة المحكمة، فتلك ظروف فيها ما يبرر وقف تنفيذ الحكم.

(نقض ١٩٥١/١١/٢٩ طعن رقم ٣٨٣ سنة ٢١ ق، مجموعة القواعد القانونية ج-٢ ص ١١٨٠ قاعدة ٧٥٥).

٧٤٨- لا يجوز طلب وقف التنفيذ من جديد بعد رفضه استنادا إلى خطر لم يكن ماثلا وقت التقرير بالطعن، ومن باب أولى استنادا إلى ما قد يكون قد فات الطاعن بيانه أثناء نظر طلبه الأول من أدلة على توافر ذلك الخطر. ذلك أن وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه بالنقض هو استثناء من الأصل الذى قرره الفقرة الأولى من المادة ٤٢٧ من قانون المرافعات التى تنص على أنه «لا يترتب على الطعن بطريق النقض إيقاف تنفيذ الحكم» وقد قيدت الفقرة الثانية من المادة المذكورة هذا الاستثناء بشرطين

الأول أن يطلب الطاعن وقف التنفيذ في تقريره بالطعن والثاني أن يخشى من التنفيذ وقوع خطر جسيم لا يمكن تداركه، ويستفاد من هذين الشرطين أن يكون الخطر من التنفيذ ماثلاً وقت حصول الطعن بالنقض حتى يمكن الاستناد إليه عند التقرير به.

(نقض ١٢/٣٠/١٩٥٤ - مجموعة القواعد القانونية - الجزء الثاني ص ١١٨٠ قاعدة ٧٥٤).

٧٤٩- الحكم بوقف التنفيذ يسرى على ما لم يكن قد تم قبل صدوره من إجراءات تنفيذ الحكم المطعون فيه لأن ما تم لا يتصور وقفه، ولأن الشارع إنما قصد بوقف التنفيذ في النقض تفادى الضرر قبل وقوعه. ولا يمكن إلغاء ما تم من التنفيذ إلا بنقض الحكم المطعون فيه، وهذا يختلف تماماً عن حكم وقف التنفيذ موضوعاً وسبباً وأثراً.

(نقض ١٣/٥/١٩٥٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة الخامسة ص ٨٨١).

٧٥٠- الطعن بطريق النقض لا يبنى عليه وحده وبمجرد وقف تنفيذ الأحكام أو القرارات المطعون فيها.

(نقض ١٣/١١/١٩٦٣ - الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٩ قضائية - السنة ١٤ ص ١٠٣٩).

٧٥١- أجازت المادة الرابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لدائرة فحص الطعون بمحكمة النقض «أن تأمر بوقف التنفيذ مؤقتاً إذا طلب الطاعن ذلك في تقرير الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه»، وهى بذلك قد أفصحت عن أن مناط وقف التنفيذ هو خشية وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه إذا ما ألغى الحكم بعد ذلك، ولهذا كان حكم وقف التنفيذ حكماً وقتياً مرهوناً بالظروف التى صدر فيها، ولا تتناول فيه محكمة النقض موضوع الطعن إنما يقتصر بحثها فيه على الضرر الذى يترتب على تنفيذ الحكم وما إذا كان مما يتعذر



تداركه فى حالة نقض الحكم أو لا يتعذر، ومن ثم فإن قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الصادر بالقسط الأول من الدين لا تكون له حجية إلا بالنسبة لهذا القسط فقط ولا تتعداه إلى أى قسط آخر يستحق بعد ذلك، والقول بأن الحكم بوقف التنفيذ بالقسط الأول قد تضمن فصلا فى مسألة كلية شاملة لا محل له إذ إن مجال الاحتجاج بذلك إنما يكون عندما تفصل المحكمة فى موضوع.

(نقض ١٩٦٩/٥/٢٩- الطعن رقم ١٢١ سنة ٣٥ قضائية - السنة ٢٠ ص ٨٢٤).

٧٥٢- متى كانت الطاعة قد اختصمت فى الاستئناف الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه بوصفها وصية على القاصرين، وأثناء سير الاستئناف عزلت من الوصاية بمقتضى الحكم الصادر من محكمة استئناف إسكندرية بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٠، مما يترتب عليه انقطاع سير الخصومة بقوة القانون بحيث لا تستأنف سيرها إلا بإعلان صاحب الصفة فى النيابة عن القاصرين، وكانت الطاعة قد استعادت صفتها كوصية على القاصرين بمقتضى حكم محكمة النقض الصادر فى ١٩٦٩/١٠/٢٠ بوقف تنفيذ حكم عزلها من الوصايا الذى يرد أثره إلى تاريخ طلب وقف التنفيذ، وكانت لم تعلم - بعد عودة الصفة إليها - بقيام الخصومة التى تستأنف سيرها فى مواجهتها، إذ يفترض جهلها بها بعد عزلها من الوصاية وانقطاع تلك الخصومة بقوة القانون، لما كان ذلك فإن ما تم فى الخصومة من إجراءات بعد انقطاع سيرها باطلا بما فى ذلك الحكم المطعون فيه. (نقض ١٩٧٤/١٢/٣٠- الطعن رقم ٢٢٤- سنة ٤٠ قضائية - السنة ٢٥ ص ١٥١٤).

٧٥٣- حكم إشهار الإفلاس ينشئ حالة قانونية جديدة، هى اعتبار التاجر الذى توقف عن سداد ديونه التجارية فى حالة إفلاس مع ما يرتبه القانون على ذلك من غل يده عن إدارة أمواله أو التصرف فيها وفقد

أهليته في التقاضى بشأنها ويحل محله في مباشرة تلك الأمور وكيل للدائنين تعينه المحكمة فى حكم إشهار الإفلاس ، إلا أنه إذا أمرت محكمة النقض بوقف تنفيذ هذا الحكم امتنع على وكيل الدائنين مباشرة سلطاته التى خولها القانون نتيجة إسباغ تلك الصفة عليه بموجب حكم إشهار الإفلاس المقضى بوقف تنفيذه بجميع آثاره، ومن ثم يعود إلى التاجر المفلس - وبصفة مؤقتة - صلاحية إدارة أمواله والتقاضى فى شأنها إلى أن يتقرر مصير حكم إشهار الإفلاس بقضاء من محكمة النقض فى الطعن المطروح بشأنه.

(نقض ١٩٧٩/١/٢٥ - الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ قضائية- السنة ٣٠ ص ٣٣٣).

٧٥٤- القضاء فى طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه بالتطبيق للمادة ٢٥١ من قانون المرافعات، هو قضاء وقتى لايحوز قوة الأمر المقضى لأن الفصل فيه إنما يستند إلى مانتبينه المحكمة من جسامه الضرر الذى يخشى من التنفيذ وإمكان تداركه، وليس لهذا الحكم من تأثير على الفصل فى الطعن ولاعلى الفصل فى طعن آخر يتردد بين الخصوم أنفسهم مهما كان الارتباط بين الخصومتين، ومن ثم فليس للطاعة أن تتحدى بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه فى الطعن الآخر المشار إليه ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس.

(نقض ١٩٨٢/٣/٩ - الطعن رقم ١٤٢٨ - لسنة ٤٨ قضائية).

٧٥٥- إقامة أكثر من طعن بالنقض عن حكم واحد يشتمل كل منها على طلب لوقف تنفيذه.. جائز.. قضاء المحكمة برفض أحدها مانع من إعادة نظر أى طلب آخر لوقف التنفيذ ما دام لم تتضمن صحيفته تغييرا فى أسباب ومبررات طلب وقف تنفيذه.

(طلب وقف التنفيذ الخاص بالطعن رقم ٣١٦٠ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٩).

٧٥٦- الأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه طبقاً للمادة ٢٥١ مرافعات. لا يحوز قوة الأمر المقضى ولا أثر له على الفصل فى ذلك الطعن أو فى غيره.

(نقض ١٩٩٢/١٧/١٥ طعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٤ قضائية).

٧٥٧- إقامة أكثر من طعن بالنقض عن حكم واحد يشتمل كل منها على طلب لوقف تنفيذه.. جائز.. قضاء المحكمة برفض أحدها مانع من إعادة نظر أى طلب آخر لوقف التنفيذ ما دام لم تتضمن صحيفته تغييراً فى أسباب ومبررات طلب وقف تنفيذه.

(طلب وقف التنفيذ الخاص بالطعن رقم ٣١٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٩).

٧٥٨ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الاستثنائى الصادر بإلغاء الحكم الابتدائى المشمول بالنفاذ المعجل ورفض الدعوى يكون بدوره قابلاً للتنفيذ الجبرى لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائى. فيكون للمحكوم عليه فيه أن يسترد من المحكوم له ما يكون قد استوفاه بذلك الحكم وإعادة الحال إلى ماكان عليه قبل إجراء التنفيذ المعجل وأن الأحكام الحائزة لقوة الشئ المحكوم فيه تقبل التنفيذ ولايمنع من تنفيذها قابليتها للطعن بالنقض أو الطعن عليها فعلاً بهذا الطريق مادام لم تأمر محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم عملاً بنص المادة ٢/٢٥١ من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٩٤/١١/٢٠ طعن رقم ٢٦٣٢ لسنة ٦٠ قضائية، نقض ١٩٨١/١٢/١٩ طعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٦ قضائية لم ينشر، نقض ١٩٧٥/١٢/٢٧ سنة ٢٦ جزء ثان ص١٦٩٩).

٧٥٩- وقف التنفيذ. جوازى لمحكمة النقض. لوجه إلزامها الفصل فيه استقلالاً عن الموضوع. مادة ٢٥١ مرافعات.  
(نقض ١٩٩٧/٧/٨ طعن رقم ٨٥٦٩ سنة ٦٦ قضائية «أحوال شخصية»).

## (مادة ٢٥٢)

«ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوماً.

ولايسرى هذا الميعاد على الطعن الذى يرفعه النائب العام لمصلحة القانون وفقاً لحكم المادة ٢٥٠».

(تطابق الفقرة الاولى من هذه المادة ٥ من قانون النقض الملغى، أما الفقرة الثانية فمستحدثة).

### التعليق:

٧٦٠- ميعاد الطعن بالنقض ستون يوماً باستثناء طعن النائب العام ليس له ميعاد :

حددت المادة ٢٥٢ مرافعات - محل التعليق - ميعاد الطعن بالنقض وهو ستون يوماً، سواء فى ذلك الطعن فى المسائل المدنية والتجارية، أو فى مسائل الأحوال الشخصية (نقض ١١/٥/١٩٧٥ - طعن ١٧ سنة ٤٣ قضائية - سنة ٢٦ ص ١٣٧٦)، إذ يخضع الطعن بالنقض فى مواد الأحوال الشخصية للقواعد العامة فيكون ميعاد الطعن فيه ستين يوماً شأنه فى ذلك شأن الطعن فى المواد المدنية والتجارية، ويستثنى من ذلك طعن النائب العام بالنقض لمصلحة القانون، فوفقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٥٢ لا يتقيد هذا الطعن بميعاد.

ويخضع ميعاد الستين يوماً من حيث بدء سريانه للقواعد العامة المنصوص عليها فى المادة ٢١٢ مرافعات فيبدأ كاصل عام من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه، إلا إذا كان الطاعن قد تخلف عن الحضور فى جميع الجلسات ولم يقدم مذكرة بدفاعه فيبدأ من تاريخ إعلانه بالحكم،

كما يبدأ الميعاد من تاريخ الإعلان ولو كان الطاعن قد سبق له الحضور أو تقديم مذكرة بدفاعه. متى انقطع بعد ذلك تسلسل الجلسات ولم يحضر أو يقدم مذكرة بدفاعه بعد موالاة السير في الدعوى. (نقض ١٩٨٩/٤/١٩ - طعن ٢٨٤١ سنة ٥٨ قضائية، نقض ١٩٨٩/١/٣٠ - طعن ١٦٣١ سنة ٥١ قضائية - سنة ٤٠ العدد الأول - ٣٥٦، نقض ١٩٧٩/١١/٢٧ - طعن ١٣٤٥ سنة ٤٢ قضائية سنة ٣٠ العدد الثالث - ص٩٦، نقض ١٩٩٠/٥/٦ - طعن ٢٣١٤ سنة ٥٨ قضائية، وراجع تعليقنا على المادة ٢١٣ مرافعات فيما مضى).

وإذا كان الميعاد يبدأ من تاريخ الإعلان، فلا يفتد إلا بالإعلان الذي يوجه للمحكوم عليه المطعون ضده. (نقض ١٩٥٧/١/٢٤ - طعن ٧٧ سنة ٢٣ قضائية - سنة ٩١/٨ - نقض ١٩٥٦/١٢/٢٠ - طعن ٢٥ سنة ٢٣ قضائية - سنة ١٠٠١/٧ - نقض ١٩٥١/١٢/٢٠ - طعن ٨٤ سنة ١٩ قضائية - سنة ٣٠ ص٢٢٩).

وفي هذا الصدد لا يعتد إلا بالإعلان الذي يتم لشخص المحكوم ضده أو في موطنه الأصلي دون الموطن المختار. (نقض ١٩٦٢/١١/١٥ - طعن ١٦٣ سنة ٢٧ قضائية - ١٣ - ١٠٣١. نقض ١٩٥٦/٢/٢ - طعن ٢٦ سنة ٢٢ قضائية - سنة ٧ ص١٥٦).

والعبرة في تمام الإعلان وتاريخه بورقة الإعلان دون نظر لما ورد في هذا الصدد بصحيفة الطعن. (نقض ١٩٥٦/٦/٧ - طعن ٢٦٥ سنة ٢٢ قضائية - ٦٨٦/٧).

وإذا ما احتسب الميعاد من تاريخ إعلان الحكم تكون العبرة بالمكان الذي تم فيه الإعلان لحساب الميعاد منذ تمامه فيه. (نقض ١٩٤٢/٢/٢٨ - طعن ٦٦ سنة ١١ قضائية، مجموعة الخمسين عاما ص ٤٣٢٦ بند ١٤ - نقض ١٩٥٨/١٢/٤، طعن ٢٠٨ سنة ٢٤ قضائية - سنة ٩/٧١٢).

وبالنسبة للطعن للانضمامى الذى يرفع وفقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ مرافعات لا يتقيد بميعاد الطعن (نقض ١٩٧٩/٦/٣٠، طعن ٧٠٢ سنة ٤٦ قضائية - سنة ٣٠ العدد الثانى ٧٩٢، كمال عبد العزيز ص ١٧٧٩).

ويجب لمراعاة ميغاد الطعن أن يرفع خلال الميعاد إلى المحكمة المختصة بإيداع الصحيفة قلم كتابها وفقا للقانون (نقض ١٩٥٧/٦/٢٢، طعن ١٠١ سنة ٢٥ قضائية - رجال قضاء لسنة ٢٣٢/٨). إن القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٩، يقضى برفع الطعن بتقرير يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض، ولما كان الطاعنون لم يسلكوا هذا الطريق فإن الطعن يكون غير مقبول (نقض ١٩٩٠/١١/٢٥، طعن ١ سنة ٦٠ قضائية). ويضاف إلى ميعاد الستين يوما ميعاد مسافة من موطن الطاعن إلى مقر المحكمة.

ويلاحظ أن المادة ٢٥٢ تجيز للطاعن إما أن يطعن فى محكمة النقض أو فى المحكمة التى أصدرت الحكم، ومتى رفع إلى إحدهما وجب أن يفيد من ميعاد المسافة بين موطنه ومقرها، فإذا اختار من يقيم بالإسكندرية أن يودع صحيفة طعنه بالنقض بمحكمة القاهرة وجب أن يضاف له ميعاد مسافة بين موطنه ومقر محكمة النقض.

(نقض ١٩٧٧/١١/١٥، الطعن رقم ١٥٢ سنة ٤٤ ق و ١٩٧٤/١٠/٢٩ - ٢٥ - ١١٦٩ و ٧٤/١٢/٣٠ - ٢٥ - ١٥١٤ - ونقض ١٩٧٨/٤/١٩، رقم ٩٠ سنة ٤٣ ق. نقض ١٩٨٠/١/١٥، رقم ١١٤١ سنة ٤٧ ق ونقض ١٩٨٦/٢/٢٣، رقم ١٧٥٦ سنة ٥٢ ق ونقض ١٩٨٦/٢/٢٣، رقم ٢٢٧٥ سنة ٥٢ ق ونقض ١٩٨٦/٥/١٥، رقم ٤٢٤ سنة ٥٣ ق).

وإذا كان الطاعن مقيما فى الخارج وجبت إضافة ميعاد مسافة قدره ستون يوما إلى ميعاد الستين يوما المقررة للطعن بالنقض (نقض ١٩٨٨/١٢/٢٠، رقم ١٩٢٥ سنة ٥٣ ق).

فيضاف لميعاد النقض ميعاد مسافة محسوباً بين موطن الطاعن ومقر محكمة النقض بالقاهرة إذا اختار إيداع صحيفة الطعن بقلم كتاب محكمة النقض (نقض ١٧/١٢/١٩٨٤، فى الطعن ١٠٤٨ سنة ٤٩ق، نقض ٢٠/٤/١٩٨١ - طعن ٦٣١ سنة ٥٠ق) وقد حكم بأنه ينظر فى ذلك إلى الموطن الثابت للطاعن فى الحكم المطعون فيه، ولو ثبت من إعلان الطعن أن الطاعن يقيم فى مدينة أخرى قريبة للقاهرة، إذ يجوز أن يكون للشخص أكثر من موطن. (نقض ٨/٦/١٩٧٤، سنة ٢٥ ص ١٠٠٩).

والعبرة فى تحديد الموطن الذى تحتسب المسافة بينه وبين المحكمة التى أودعت بها صحيفة الطعن بموطن الطاعن حسبما هو ثابت بأوراق الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه دون نظر لما يقرره الطاعن غير ذلك. (نقض ٢٨/٤/١٩٨٣، طعن ٦٤٠ سنة ٤٩ قضائية - سنة ٣٤ - ١٠٧١، نقض ٢٧/١٠/١٩٧١، طعن ٢٢ سنة ٣٨ قضائية - سنة ٢٢ ص ٨٥٥، نقض ١٣/٦/١٩٧٢ - طعن ٣٩٧ سنة ٢٧ قضائية - سنة ٢٣ ص ١١٠٩، نقض ٨/٦/١٩٩٢ - طعن ١٩٧٦ سنة ٥٥ قضائية).

ويكون ميعاد المسافة مع ميعاد الطعن، ميعاداً واحداً متصلاً بحيث إذا صادف آخر يوم من المدة الممتدة عطلة رسمية امتد إلى اليوم الذى يليه، كما أنه إذا تخلل الميعاد عطلة رسمية ولو صادفت اليوم التالى لانتفاء الميعاد الأصلى لم يمتد الميعاد. (نقض ٢٧/٣/١٩٨٤ - طعن ١٩٩٩ سنة ٥٠ قضائية - سنة ٣٥ - ص ٨٦٢، نقض ١٧/٦/١٩٧٦ - طعن ١٧٤ سنة ٤١ قضائية - سنة ٢٧ ص ١٣٧٧).

ويلاحظ أن ميعاد الطعن بالنقض يخضع للقواعد العامة فى كيفية احتساب المواعيد المنصوص عليها فى المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من قانون المرافعات.

فيحسب الميعاد بالأيام وليس بالساعات أو الشهور (نقض ١٩٨١/٢/٢٦ ، طعن ٩٥١ سنة ٤٩ قضائية) لا يحتسب اليوم الذى يجرى فيه الميعاد سواء كان يوم النطق بالحكم المطعون فيه أو يوم إعلانه وإنما يبدأ الميعاد من اليوم التالى (مادة ١٥ مرافعات).

إذا صادف اليوم الأخير من ميعاد الطعن عطلة رسمية وجب امتداد الميعاد إلى أول يوم عمل بعد انتهاء العطلة عملاً بالمادة ١٨ مرافعات.

(نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ - طعن ١٩٩٩ سنة ٥٠ قضائية - سنة ٣٥ - ص ٨٦٢ ، نقض ١٩٧٤/١٢/٢١ ، سنة ٣٨ قضائية - ٢٥ - ١٤٨٧ نقض ١٩٧١/١٢/٢٩ ، طعن ٢٥٦ سنة ٣٢ قضائية - سنة ٢٢ - ١١٤٣ ، نقض ١٩٨٤/١١/٦ ، طعن ٢٠٢ سنة ٥١ قضائية ، نقض ١٩٨٧/١١/١٨ - طعن ٤٨٣ سنة ٥٤ قضائية ، ونقض ١٩٩٠/٧/٢٩ - طعن ١٢٧١ سنة ٥٧ قضائية).

(راجع تعليقنا على المواد ١٨ ، ١٧ ، ١٦ ، ١٥ مرافعات فى الجزء الأول من هذا المؤلف).

وإذا لم يرفع الطعن بالنقض فى ميعاده المحدد قانوناً، فإنه يسقط الحق فيه، وتقضى محكمة النقض بذلك من تلقاء نفسها.

(نقض ١٩٦٦/١/١١ - طعن ٣٤٨ سنة ٣٠ قضائية - سنة ١٧ - ص ٧٧).

### أحكام النقض:

٧٦١- مؤدى نصوص المواد (٢٥٢ ، ٢١٣ ، ١٦) من قانون المرافعات أن ميعاد الطعن بطريق النقض ستون يوماً تبدأ بحسب الأصل من تاريخ



صدور الحكم المطعون فيه وللطاعن أن يضيف إلى ذلك الميعاد ميعاد مسافة بين موطنه الذى يجب عليه الانتقال منه وبين مقر المحكمة التى يودع قلم كتابها صحيفة طعنه والتى يجب الانتقال إليها وذلك فى الحدود المبينة فى المادة (١٦) سالفه الذكر، والعبرة فى تحديد الموطن فى هذا المقام هى موطن من له سلطة القيام بالعمل الإجرائى خلال الميعاد. لما كان ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وبالتالي تكون وزارة المالية التى يمثلها وزيرها هى صاحبة الصفة فى الدعاوى التى ترفع من وعلى المصالح التابعة لها ومن بينها مصلحة الضرائب دون اعتداد بمقر المأمورية المختصة بالنزاع، وكان الثابت بالأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٥، وأودعت صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض بتاريخ ١٧/٦/١٩٨٥، أى فى اليوم الحادى والستين دون أن يصادف اليوم السابق عليه - الأحد ١٦/٦/١٩٨٥ - عطلة رسمية وكان موطن وزير المالية الذى يمثل مصلحة الضرائب ديوان عام وزارة المالية بمدينة القاهرة فليس ثمة محل لإضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن.

(نقض ١٩٩٢/٦/٨، طعن رقم ١٨٧٦ لسنة ٥٥ قضائية).

٧٦٢ - ميعاد الطعن بالنقض. جواز إضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعن وبين المحكمة التى أودع فيها صحيفة الطعن. المقصود بالموطن هو الموطن الذى اتخذته الطاعن فى مراحل التقاضى السابقة على الطعن.

(نقض ١٩٩١/٣/٢٨، طعن رقم ٤٦٣ لسنة ٥٥ قضائية).

٧٦٣ - ميعاد الطعن بالنقض. جواز إضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعن والمكان الذى يجب الانتقال إليه. مادة ٢٥٢ مراقعات. رفع الطعن .

جواز إيداع صحيفته قلم كتاب في النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه. تعلق ميعاد الطعن بالنظام العام. مؤداه. جواز أن تتمسك به النيابة وأن تثيره المحكمة من تلقاء نفسها.

(نقض ١٩٩١/٣/٢٠، طعن ٢٤١٦ لسنة ٥٤ قضائية).

٧٦٤ - لما كان للطاعن المقيم بالخارج - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يضيف إلى ميعاد الستين يوماً المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة مقداره ستون يوماً أخرى وكان البين من الأوراق أن الطاعنتين تقيمان في لبنان وقد أودعنا صحيفة الطعن في اليوم الأخير من ميعاد الطعن مضافاً إليه ميعاد المسافة المشار إليه فإن الطعن يكون قد أقيم في الميعاد ويكون الدفع المبدى بسقوطه على غير أساس.

(نقض ١٩٨٨/١٢/٢٠، طعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٣ قضائية).

٧٦٥ - لما كان ميعاد الطعن بطريق النقض ستين يوماً تبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه حسبما تقضى بذلك الفقرة الأولى من المادة ٢٥٢، والمادة ٢١٢ من قانون المرافعات وكان البين من الأوراق أن ميعاد الطعن في الحكم المطعون فيه يبدأ من تاريخ صدوره في ١٩٨٦/٦/٢٦، وينتهي في ١٩٨٦/٨/٢٥، وكان الطاعنون لم يطعنوا فيه بطريق النقض إلا في ١٩٨٦/٨/٢٦، فإن حقهم في الطعن يكون قد سقط.

(نقض ١٩٩٠/٦/٢٦، طعن رقم ٢٦٣٧ لسنة ٥٦ قضائية، نقض

١٩٨٩/٤/١٩، طعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٨ قضائية).

٧٦٦ - رفع الطاعن طعناً آخر عن ذات الحكم ليستدرك فيه ما فاته في الطعن الأول. شرطه. أن يكون ميعاد الطعن مازال ممتداً ولا يكون قد فصل في الطعن الأول.

(نقض ١٩٨٥/١٢/٢٦، الطعون أرقام ٥٦٣ ، ٥٨٢ ، ٦٧٦ لسنة ٥٢ قضائية).

٧٦٧ - مصادفة آخر ميعاد للتقرير بالطعن عطلة رسمية. أثره. امتداده إلى أول يوم عمل بعدها. مادة ١٨ مرافعات. (نقض ١٩٨٧/١١/٨، طعن رقم ٤٨٣ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٧٤/١٢/٢١، سنة ٢٥ ص ١٤٨٧).

٧٦٨ - وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضدها الأولى أن الشركة الطاعنة قد أودعت قلم كتاب محكمة النقض صحيفة الطعن بالنقض في ١٩٧٤/٦/٢٤، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٧٤/٣/٢٨، فإنها تكون قد تجاوزت مدة الستين يوما المقررة للطعن بالنقض والمنصوص عليها في المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات وسقط حقها في الطعن.

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن للطاعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يضيف إلى الميعاد المحدد للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين موطنه وبين مقر المحكمة التي يودع بقلم كتابها صحيفة الطعن، وطبقا لنص المادة ١/١٦ من قانون المرافعات فإن ميعاد المسافة ستون يوما لمن يكون موطنه بالخارج، وإذ كان البين من الأوراق أن الطاعنة شركة تأمين فرنسية موطنها الأصلي مدينة «باريس» بفرنسا ولم يثبت أنها تزال نشاطا تجاريا في مصر أو أن لها فرعا أو وكلا فيها فإن ميعاد المسافة الواجب إضافته إلى ميعاد الطعن بالنقض الحالي هو ستون يوما، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٨، وكانت الطاعنة قد أودعت صحيفة الطعن في ١٩٧٤/٦/٢٤، فإنه بإضافة ميعاد المسافة سالف البيان يكون قد أقيم في الميعاد القانوني ويتعين لذلك رفض الدفع.

(نقض ١٩٨٠/٦/٢٣، سنة ٣١ الج - جزء الأول ص ١٨٣٢، نقض ١٩٨٧/١/٢٩، طعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٦/١/١٥، طعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ قضائية).

٧٦٩- رفع الطعن بالنقض بعد الميعاد. أثره. عدم قبول الطعن. للمحكمة القضاء به من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام. (نقض ١/٤/١٩٨٦، طعن رقم ٢٤٢٧ سنة ٥٢ قضائية).

٧٧٠ - ومن حيث إن هذا الدفع فى غير محله ذلك أن النص فى المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات على أنه «يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه»، مؤداه أن الشارع جعل الأصل فى إيداع صحيفة الطعن بالنقض أن يتم بقلم كتاب هذه المحكمة، وأنه أباح إيداعها قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم دون إلزام بذلك، فإن اتبع الطاعن الأصل المقرر بإيداع الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض تعين أن يزداد الميعاد المحدد لتقديمها يوما لكل مسافة قدرها خمسون كيلو مترا بين المكان الذى يجب الانتقال منه ومدينة القاهرة - مقر محكمة النقض - وكذلك يوما لما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلو مترا وبما لا يجاوز أربعة أيام عملا بالمادة ١٦ من قانون المرافعات، وإذ كان ذلك وكانت المسافة بين مدينة الزقازيق والقاهرة تزيد على الثمانين كيلو مترا فإن ميعاد الطعن يزداد يومين، وإلا كن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٤/٥/١٩٧٧، وأودعت صحيفة الطعن فى قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٥/٧/١٩٧٧، فإنها تكون قد أودعت فى الميعاد القانونى.

(نقض ٢٠/١٢/١٩٨٠، سنة ٣١ الجزء الثانى ص ٢٠٧٣، نقض ٢٣/٢/١٩٨٦، رقم ١٧٥٦ لسنة ٥٢ قضائية).

٧٧١ - إنه وإن كانت الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ من قانون المرافعات الملغى الصادر بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٤٩، وهى من المواد التى أبقي عليها قانون المرافعات القائم تحدد ميعاد الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية بثمانية عشر يوما إلا أن هذه المادة وقد

ألغيت بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، فى شأن حالات وإجراءات الطعن المبنى أمام محكمة النقض جعل ميعاد الطعن فى هذه المسائل ستين يوما، ثم لدى إلغاء هذا القانون بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥، والعودة للقواعد المنظمة للطعن بالنقض التى كان معمولا بها قبل إنشاء دوائر فحص الطعون ومنها ما تنقضى به الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ السالفة الإشارة صدر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧، مستثنيا من هذه القواعد ميعاد الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية بأن نص على بقاءه ستين يوما، فإن تجديد ميعاد الطعن المقرر بالفقرة الأولى من المادة ٨٨١ المذكورة يكون قد نسخ ضمنا لتعارضه مع نص جديد ورد على ذات المحل مما يستحيل معه إعمالهما معا فيعتبر النص الجديد ناسخا للأول. لما كان ذلك، وكان إلغاء القانون الأخير بقانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، ليس من شأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يبعث من جديد ما نسخ من نص الفقرة الأولى من المادة ٨٨١ كما لا يبعثه إبقاء المشرع عليه بمقتضى المادة الأولى من مواد إصدار قانون المرافعات القائم مادام لم ينص صراحة على العودة إلى ما تم نسخه منها، وكانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية باعتبارها القانون الأساسى للإجراءات الواجبة الاتباع فى منازعات الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية قد خلت من أية قواعد تنظم طريق الطعن بالنقض، فإنه يتعين الرجوع فى صدد تحديد ميعاد الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة فى هذه المنازعات إلى القواعد المقررة فى قانون المرافعات إعمالا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥، بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية التى يوجب اتباع أحكام قانون المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المحلية عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة

فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكملة لها، وإذا كان ميعاد الطعن بالنقض على ما تقضى به المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات ستين يوما، وكان الطعن وإن تقرر به فى اليوم التالى لانقضاء هذا الميعاد إلا أن اليوم الأخير منه إذ صادف عطلة رسمية فإنه يكون قد قدم فى الميعاد بما يكون معه الدفع على غير أساس.

(نقض ١١/٢٥/١٩٨٠، سنة ٣١ الجزء الثانى ص ١٩٤٦).

٧٧٢- الطعن بالنقض فى مواد الأحوال الشخصية يخضع للقواعد العامة وميعاد الطعن فيه ستون يوما.

(نقض ٥/١١/١٩٧٥ الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ قضائية).

٧٧٣ - لا يلزم التمسك بعدم قبول الطعن بالنقض من أحد الخصوم - لفوات ميعاده - إذ لمحكمة النقض أن تأثيره من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام.

(نقض ١١/١١/١٩٦٦ سنة ١٧ ص ٧٧).

٧٧٤- متى صادف آخر ميعاد للطعن يوم الجمعة وهو عطلة رسمية فإن الميعاد يمتد لليوم التالى.

(نقض ٢٩/١٢/١٩٧١ سنة ٢٢ ص ١١٤٣).

٧٧٥ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما. تحديد الطاعن موطنه فى جميع مراحل التقاضى فى مدينة القاهرة. الادعاء بأنه يقيم بمدينة أخرى ابتغاء إضافة ميعاد مسافة غير مجد.

(نقض ٢٧/١٠/١٩٧١ سنة ٢٣ ص ٨٥٥).

٧٧٦ - للطاعنين أن يضيفوا ميعاد مسافة بين موطنهم التابع لمورثهم - كفر الزيات - وبين محكمة النقض فى القاهرة التى قرروا بالطعن فى قلم كتابها لما يقتضيه التقرير من حضور إلى قلم كتاب المحكمة.

(نقض ١٣/٦/١٩٧٢ سنة ٢٣ ص ١١٠٩، نقض ٢٠/١٢/١٩٨٠ طعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ قضائية).

٧٧٧- توجب المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى الإعلان الذى يبدأ به ميعاد الطعن فى الحكم أن يكون لنفس المحكوم عليه أو فى موطنه الأصلى، فإذا كان تحديد المحل الذى وجه إليه إعلان الحكم المطعون فيه ينصب على تعيين مكان تجارة الطاعن لا ينصرف إلى بيان محل إقامته، وكان من الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أعلن للطاعن فى محل تجارته ولم يكن ذلك الحكم قد صدر فى شأن يتعلق بإدارة أعمال هذه التجارة فإن إعلان الحكم يكون باطلا ولا يفتتح به ميعاد الطعن.

(نقض ١٩٦٢/١١/١٥ سنة ١٣ سنة ١٣١٠).

٧٧٨- ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما. سريانه بحسب الأصل من تاريخ صدور الحكم. الاستثناء بدؤه من تاريخ إعلانه. المادتان ٢٥٢، ٢٥٣ مرافعات. وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد المحدد للطعن بين موطن الطاعن وبين مقر المحكمة التى يودع قلم كتابها صحيفة الطعن. اعتبار ميعاد المسافة زيادة على أصل الميعاد. أثره. اتصاله به مباشرة بحيث يكونان ميعادا واحدا متواصل الايام. مادة ١٦ مرافعات. انتهاء ميعاد الطعن فى الحكم بعد إضافة ميعاد المسافة فى يوم عمل. التقرير بالطعن فيه فى اليوم التالى. أثره. عدم قبوله لرفعه بعد الميعاد.

(نقض ١٩٩٦/٣/٣ طعن رقم ١٣١١ سنة ٥٧ قضائية).

٧٧٩- إيداع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض. وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن بين موطن الطاعن ومقر محكمة النقض. (١٩٩٥/٤/٣٠ طعن رقم ٥٣٧٣ لسنة ٦٤ق).

٧٨٠ - ميعاد الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية ستون يوما. م ٢٥٢ مرافعات. مخالفة ذلك. أثره. سقوط الحق فى الطعن. (الطعن رقم ١١٣ لسنة ٦٢ق احوال شخصية - جلسة ١٩٩٤/٢/١٥).

٧٨١- المواعيد المحددة للطعن فى الأحكام. تعلقها بالنظام العام. التزام القاضى بأن يجرى مقتضاها دونما طلب من الخصوم بحسبان أن تطبيق القانون على الوجه الصحيح واجب عليه.  
(نقض ١٩٩٧/٦/٢٩ طعن رقم ٥٦٣٥ لسنة ٦٦ قضائية).

٧٨٢ - ميعاد الطعن بالنقض. ستون يوماً تبدأ بحسب الأصل من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه أو من تاريخ إعلانه. المادتان ٢٥٢، ٢١٣ مرافعات. ادعاء الطاعن موطناً غير الثابت بمراحل التقاضى بقصد إضافة ميعاد مسافة. غير مجد. التقرير بالنقض بعد الميعاد. أثره. عدم القبول.  
(نقض ١٩٩٧/٦/٨ طعن رقم ٢٤٦٣ لسنة ٦٠ قضائية).

٧٨٣- مراعاة مواعيد الطعن فى الأحكام. أثره. سقوط الحق فى الطعن. تعلق ذلك بالنظام العام. مؤداه. لحكمة النقض من تلقاء نفسها وللنيابة إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض. ميعاد الطعن بالنقض. ستون يوماً. بدؤه بحسب الأصل من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه. المادتان ٢٥٢، ٢١٣ مرافعات.  
(نقض ١٩٩٧/٥/١٨ طعن رقم ٧٩١ لسنة ٦٠ قضائية).

٧٨٤- وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن بين موطن الطاعن وبين مقر المحكمة التى تودع بقلم كاتبها صحيفة الطعن. تعلق ذلك بالنظام العام. مؤداه. التزام المحكمة بمراعاة إضافته وإعماله من تلقاء نفسها.  
(نقض ١٩٩٧/٤/٢٧ طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٦٤ قضائية).

٧٨٥ - صحيفة الطعن بالنقض. جواز إيداعها قلم كاتب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم. مادة ٢٥٣ مرافعات. ثبوت أن موطن الطاعن خارج مدينة القاهرة واختيار إيداع الصحيفة قلم كاتب محكمة النقض. أثره. وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن.  
(نقض ١٩٩٧/٣/٣٠ طعن ٤٩٩١٩ لسنة ٦٥ قضائية).



٧٨٦- ميعاد الطعن بالنقض ستون يوماً. سريانه بحسب الأصل من تاريخ صدور الحكم. الاستثناء بدؤه من تاريخ إعلانه. المادتان ٢٥٢، ٢١٣ مرافعات. جواز إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد المحدد للطعن بين موطن الطاعن وبين مقر المحكمة التي يودع قلم كتابها صحيفة الطعن. اعتبار ميعاد المسافة زيادة على أصل الميعاد. أثره. اتصاله به مباشرة بحيث يكونان ميعاداً واحداً متواصل الأيام. مادة ١٦ مرافعات. (نقض ١٩٩٦/١٢/١٥ طعن رقم ٣٣٩ لسنة ٥٩ قضائية).

٧٨٧- ميعاد الطعن بالنقض. جواز إضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعن وبين المحكمة التي أودع فيها صحيفة الطعن. المقصود بالموطن. الذي اتخذته الطاعن في مراحل التقاضي السابقة على الطعن. (نقض ١٩٩٦/١٢/١ طعن رقم ٢٦٠٨ لسنة ٥٩ قضائية، نقض ١٩٩٦/٤/٧ طعن رقم ٨٨٩ لسنة ٦٠ قضائية).

٧٨٨ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوماً. تبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه. م ٢١٣ ، ٢٥٢ مرافعات. إضافة ميعاد المسافة إلى ميعاد الطعن بالنقض. أثره. أن الميعادين يكونان ميعاداً واحداً. مصادفة آخر الميعاد عطلة رسمية. امتداده إلى أول يوم عمل بعدها. م/ ١٦ ، ١٨ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٦٢ قضائية - إحوال شخصية - جلسة ١٩٩٦/٣/٢٥).

٧٨٩- العبارة الواردة في تقرير الطعن بشأن تاريخ إعلان الطاعن بالحكم المطعون فيه سواء اعتبرت بياناً من الطاعن لواقعة من وقائع الدعوى أو إقراراً فهي في الحالين غير ملزمة له إلزاماً لا يستطيع دفعه، إذ إن الطاعن في الصورة الأولى يستطيع أن يصححها بمجرد قوله، وإن اعتبرت إقراراً لزم أن يكون المقرر بها مفوضاً بالإقرار، فإذا تبين من

التوكيل الصادر من الطاعن إلى المحامى الذى قرر بالطعن أنه لم يرد به تفويض بالإقرار فلا يكون هناك محل للدفع بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد استناداً إلى هذه العبارة ما دام محامى الطاعن الحاضر بجلسة المرافعة نفى حصول الإعلان لموكله فى ذلك التاريخ.  
(نقض ١٩٥٦/٦/٧، سنة ٧ ص ٦٨٦).

٧٩٠ - متى قرر الطاعن بطعنه فى الميعاد محتسباً إعلانه بالحكم فى موطنه الاصلى فإنه لايجوز التحدى بالإعلان الذى تم له فى محله المختار ذلك أن مواعيد الطعن لا تبدأ فى السريان إلا من إعلان الحكم للخصم نفسه أو لموطنه الاصلى طبقاً لنص المادة ٣٧٩ مرافعات.  
(١٩٥٦/٢/٢، سنة ٧ ص ١٥٦).

٧٩١ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوماً. عدم مراعاة مواعيد الطعن فى الأحكام. أثره. سقوط الحق فى الطعن وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها. المادتان ٢١٥ ، ٢٥٢ مرافعات. إيداع الطاعن صحيفة الطعن بالنقض قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه والكائن بها محل إقامته دون قلم كتاب محكمة النقض. أثره. لا محل لإضافة ميعاد مسافة بين محل إقامته ومقر محكمة النقض.  
(الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٦٧ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٢٤).

٧٩٢ - ميعاد الطعن بالنقض ستون يوماً تبدأ من تاريخ صدور الحكم. المادتان ٢٥٢ ، ٢١٣ مرافعات. جواز إضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعن وبين مقر المحكمة التى أودع فيها صحيفة الطعن. الموطن. مقصوده. الموطن الذى اتخذهُ الطاعن فى مراحل التقاضى السابقة على الطعن. وجود موطن آخر له بمقر المحكمة لا يحول دون احتساب ميعاد المسافة.

(نقض ١٩٩٨/١٢/١٣، طعن رقم ٢٥١٤ لسنة ٥٩ق).

٧٩٣ - ميعاد الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية ستون يوماً. مادة ٢٥٢، ٢١٣ مرافعات. استثناء. عدم سريان هذا الميعاد بالنسبة للأحكام إلا من تاريخ إعلانها.

(نقض ١٩٩٩/١٢/٢١ طعن رقم ٣٢٠ لسنة ٦٥ ق إحوال شخصية).

٧٩٤ - ميعاد الطعن بالنقض. ستون يوماً. مادة ٢٥٢ مرافعات. سريانه كأصل عام من تاريخ صدور الحكم. الاستثناء. حالاته. ورودها على سبيل الحصر. مادة ٢١٣ مرافعات. سريان ميعاد الطعن فيها من تاريخ إعلان الحكم.

(نقض ٢٠٠٠/١/١١ طعن رقم ٦٥٩١ لسنة ٦٢ ق)

#### ٧٩٥ - ميعاد الطعن: «بدء الميعاد»:

قضاء محكمة الاستئناف بئذب خبير فى الدعوى وقرارها بنقل عبء أداء أمانة الخبر لاينقطع به تسلسل الجلسات. عدم اندراج ضمن الاستثناءات الواردة بالمادة ٢١٣. أثره. بدء ميعاد الطعن على الحكم من تاريخ صدوره. إيداع الطاعنات صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض بعد انقضاء ميعاد الطعن. أثره. وجوب القضاء بسقوط الحق فيه. م ٢١٥ مرافعات.

إذ كان الثابت بالأوراق أن الطاعنة الأولى مثلت عن نفسها وبصفتها وكيلة عن باقى الطاعنات أمام محكمة الاستئناف بجلسة ١٩٩٠/١٠/١١ وهى الجلسة السابقة على قضائها بئذب خبير بجلسة ١٩٩١/١/٩ وقرارها بنقل عبء أداء أمانة الخبر وكان هذا وذلك لم ينقطع به تسلسل الجلسات فى الدعوى ولايندرج تحت نطاق الاستثناءات التى أوردتها المادة ٢١٣ من قانون المرافعات ومن ثم يكون ميعاد الطعن على الحكم من تاريخ صدوره. لما كان ماتقدم وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٩٢/٥/٧ وكانت الطاعنات لم يودعن صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة

النقض إلا بتاريخ ١٥/١١/١٩٩٢ بعد انقضاء ميعاد الطعن فإنه يتعين القضاء بسقوط الحق فيه وفقاً لنص المادة ٢١٥ من قانون المرافعات.  
(الطعن رقم ٦٥٩١ لسنة ٦٢ق - جلسة ١١/١/٢٠٠٠).

٧٩٦ - «وقف سريان الميعاد في حالة جهل الطاعن بوفاة خصمه»:

انعقاد الخصومة. شرطه. أن تكون بين شخصين من الأحياء. تخلف ذلك. أثره. انعدام الخصومة.. التزام الخصم بمراقبة مايطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصه. الجهل بوفاة الخصم. مجرد عذر يوقف سريان ميعاد الطعن إلى وقت زوال العذر بالعلم بالوفاة. لازمه. أن يكون في مكتة الخصم تلك الموالة وهذا التتبع لما يطرأ على خصمه قبل اختصاصه وأن يكون ميعاد الطعن مازال قائماً.

المقرر - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض - أن الخصومة لا تقوم إلا بين طرفيها من الأحياء فلا تنعقد أصلاً بين أشخاص غير موجودين على قيد الحياة إذ تكون معدومة لا ترتب أثراً ولا يصححها إجراء لاحق وعلى الخصم أن يراقب مايطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصهم، أما جهله بوفاة خصمه فيعد عذراً يترتب عليه وقف سريان الميعاد في الفترة التي تبدأ من رفع الطعن ضد المتوفى وتنتهي بوقت العلم بهذه الوفاة وبالتالي يكون على الطاعن بمجرد زوال العذر أن يرفع طعنه من جديد على النحو الصحيح وإلا سقط الحق فيه ومن ثم يتعين اعتبار الخصومة في الطعن في هذه الحالة من عدمه والحكم فيها بعدم قبول الطعن إلا أن لازم ذلك ومقتضاه أن يكون في مكتة الخصم تلك الموالة وهذا التتبع لما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل اختصاصه وأن يكون ميعاد الطعن مازال قائماً.  
(الطعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٦٨ق - جلسة ٩/٤/٢٠٠٠).

## (مادة ٢٥٣)

«يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض. فإذا كان الطعن مرفوعا من النيابة العامة وجب أن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل.

تشمل الصحيفة علاوة على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه.

ولا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة ومع ذلك فالأسباب المبنية على النظام العام يمكن التمسك بها في أى وقت ، وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها .

«وإذا أبدى الطاعن سببا للطعن بالنقض فيما يتعلق بحكم سابق على صدور الحكم المطعون فيه في ذات الدعوى اعتبر الطعن شاملا للحكم السابق ما لم يكن قد قبل صراحة».

( هذه المادة تقابل الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٧ من قانون النقض الملغى).

## المذكورة الإيضاحية :

أخذ المشروع في المادة ٢٥٣ منه بالتعديل الذى استحدثه القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ من وجوب رفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة

النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وذلك ابتغاء تيسير الإجراءات وحتى لا يتجشم المحامي مشقة الانتقال بنفسه إلى قلم الكتاب للتقرير بالطعن وهو ما يجرى عليه العمل فى القانون الفرنسى والبلجيكى والإيطالى وقد استحسن المشروع استعمال عبارة « يرفع الطعن بصحيفة تودع لقلم ..... » بدلا من عبارة « بتقرير يودع قلم الكتاب » منعا لكل لبس .

وبالنسبة للطعون المقدمة من النيابة العامة رأى المشرع ألا يترك الطعن بالنقض لأى عضو من أعضاء النيابة فساوجب أن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل لما لهذا الطريق من خطورة ولما للمسائل التى يتناولها من طبيعة خاصة تقتضى درجة معينة من الخبرة تكفل سلامة الأسباب ودقة البحث الذى يقوم عليه الطعن . وهذا الاعتبار بعينه هو الذى أوحى بالنص على وجوب أن يوقع عريضة الطعن محام مقبول أمام محكمة النقض وقياسا على ما هو مقرر فى النقض الجنائى الذى يرفع من النيابة العامة ( ٢٥٣فقرة أولى من المشروع ) .

ورأى المشروع النص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ منه على أنه إذا أبدى الطاعن سببا للطعن بالنقض يتعلق بحكم سابق على صدور الحكم المطعون فيه فى ذات الدعوى اعتبر الطعن شاملا للحكم السابق سواء كان قاطعا فى موضوع الحق أو غير قاطع مالم يكن قد قبل صراحة، ويتسق هذا النص الجديد مع قاعدة التقيد بالأسباب الواردة فى صحيفة الطعن ومع القاعدة التى استحدثها المشروع من جعل الطعن المباشر فى الأحكام غير المنهية للخصومة كلها مقصورا على الأحكام الصادرة فى شق من الموضوع وتكون قابلة للتنفيذ الجبرى ، كان لم يشمل بالنفاذ أو كان صادرا برفض بعض الطلبات فإنه لا يقبل الطعن .

### التعليق :

٧٩٧- رفع الطعن بالنقض بإيداع صحيفته قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويجوز رفعه بتقرير في قلم الكتاب متضمنا كافة بيانات صحيفة النقض :

وفقا للمادة ٢٥٣ مرافعات - محل التعليق - يرفع الطعن بالنقض بإيداع صحيفة قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فيجوز إيداع صحيفة الطعن بالنقض في قلم كتاب محكمة النقض أيا كانت محكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، كما يجوز إيداعها قلم كتاب محكمة الاستئناف التي أصدرته فإن كان صادرا من مأمورية تابعة لمحكمة استئناف جاز إيداعه قلم كتاب هذه المأمورية أو قلم كتاب محكمة الاستئناف التابعة لها ، إذ تظل الدائرة التي أصدرت الحكم في الصورة الأخيرة دائرة من دوائر محكمة الاستئناف التي تتبعها . ( نقض ١٩٧٧/٥/١٦ - طعن ٢٠١ سنة ٤٤ قضائية سنة ٢٨ ص ١٢٢٥ ) .

وإذا تم رفع الطعن بإيداع صحيفته قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فإنه عندئذ يقوم قلم كتاب هذه المحكمة بإرسال الطعن إلى قلم كتاب محكمة النقض ، والهدف من النص على جواز رفع الطعن بالنقض بإيداع صحيفته قلم كتاب المحكمة التي أصدرته التيسير على الطاعنين الذين يقيمون بعيدا عن العاصمة القاهرة مقر محكمة النقض . وإذا قدمت صحيفة الطعن بالنقض إلى قلم كتاب محكمة النقض فإنه يجب إضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعن ومقر محكمة النقض بالقاهرة .

ويعتبر الطعن بالنقض مرفوعا بإيداع صحيفته قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم .

ويجوز أن يرفع الطعن بتقرير فى قلم الكتاب بدلا من صحيفة إذ ذلك لا يترتب عليه البطلان بشرط أن يتضمن التقرير كافة البيانات التى يتطلبها النص فى الصحيفة إذ تكون الغاية من الإجراء قد تحققت فى هذه الحالة إذ يستوى أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم الكتاب أو بتقرير فى قلم الكتاب مادامت استوفت الصحيفة أو التقرير البيانات التى استلزمها نص المادة ٢٥٣. ( نقض ١١٥٣/٢٢/١٠/١٩٧٤ - طعن ٣٧١ سنة ٣٩ قضائية سنة ٢٥ ص ١١٥٣ ، نقض ١٩٧٧/٤/٥ - طعن ١٩٩ سنة ٤٣ قضائية سنة ٢٨ ص ٩٠٩ ، نقض ١٩٧٩/١١/٢٧ - طعن ٥٠٤ سنة ٤٢ قضائية سنة ٣٠ العدد الثانى ص ٦٨ . نقض ١٩٨٣/٦/٢٨ - طعن ٩ سنة ٥٠ قضائية سنة ٣٤ ص ١٤٨٨ ، نقض ١٩٨٠/٦/١٠ - طعن ٩٣٥ سنة ٤٤ قضائية سنة ٣١ ص ١٧٠٧ ، نقض ١٩٧٧/٥/٢٤ - طعن ٨٨ سنة ٤٣ ق ) .

إذ رغم نص المادة ٢٥٣ على رفع الطعن بالنقض بإيداع صحيفة قلم كتاب محكمة النقض التى أصدرت الحكم المطعون فيه . فقد جرى قضاء النقض على أنه يجوز - بدلا من ذلك - رفع الطعن بالنقض بتقرير فى قلم كتاب محكمة النقض ، كما كان الحال قبل صدور قانون المرافعات الحالى سنة ١٩٦٨ ، ويستند قضاء النقض إلى أن تعديل طريقة رفع الطعن بالنقض قصد به التيسير على المحامى حتى لا ينتقل بنفسه إلى قلم الكتاب ، وإلى أن العبرة هى بتوافر البيانات التى يتطلبها القانون فى ورقة الطعن بحيث لا تثريب على الطاعن إذا هو أودع قلم الكتاب تقريراً توافرت فيه تلك البيانات ، لأن الغاية من هذا الإجراء تكون قد تحققت الأمر الذى يكون معه الدفع بالبطلان لرفعه بغير الطريق القانونى فى غير محله. ( انظر أحكام النقض سالفة الذكر ) .

ويلاحظ أن نص المادة ٢٥٣ يسرى على مسائل الأحوال الشخصية عملاً بالمادة الأولى من قانون إصدار القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ والتى ألغت



لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والباب الرابع من قانون المرافعات ونصت على أن يطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد بشأنه نص خاص .

٧٩٨- وجوب توقيع صحيفة الطعن بالنقض من محام مقبول أمام محكمة النقض وأن يكون التوقيع مقروءاً فالتوقيع غير المقروء يؤدي لبطلان الطعن :

وفقاً للمادة ٢٥٣ مرافعات - محل التعليق - يجب أن توقع صحيفة الطعن بالنقض من محام مقبول للمرافعة أمام محكمة النقض وإلا كانت الصحيفة باطلة . ( نقض ١٠/١/١٩٨١ - طعن رقم ٧٨٩ لسنة ٥٠ ق ) .

ومن ثم لا يقبل الطعن وتقضى المحكمة بذلك من تلقاء نفسها لتعلق الأمر بالنظام العام ويستوى مع خلو الصحيفة من التوقيع أن تكون موقعة من محام غير مقيد بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض . ( نقض ٥/١/١٩٨٤ - طعن ٦٠٦ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ١٠/١/١٩٨١ - طعن ٧٨٩ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ١٠/٧/١٩٨٢ - طعن ١٣١٥ لسنة ٤٧ قضائية ، نقض ٧/٦/١٩٨٤ - طعن ٢١٢٧ لسنة ٥٠ قضائية ، نقض ١٨/٢/١٩٩٢ - طعن ١٤ لسنة ٥٩ قضائية ) .

وعلة وجوب التوقيع على صحيفة النقض من محام مقبولة للمرافعة أمامها خطورة الطعن بالنقض ولما للمسائل التي يتناولها من طبيعة خاصة تقتضى درجة معينة من الخبرة تكفل سلامة الأسباب ودقة البحث الذى يقوم عليه الطعن بالنقض (المذكرة الإيضاحية للقانون - مشار إليها آنفاً) ، فهذا التوقيع هو الذى يضمن جدية الطعن كما

يضمن كتابة أسباب الطعن على نحو يتفق مع الأسباب التي ينص عليها القانون . ( نقض ٢٤/٥/١٩٩٠ - طعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٨ قضائية ) .

ويجب أن يكون للمحامى صفة فى الوكالة بالخصومة بالنسبة لخصومة النقض أو على الأقل بالنسبة لرفع الطعن بالنقض نيابة عن الطاعن ، ولا يشترط لذلك أن يكون التوكيل صادرا مباشرة من الطاعن إلى المحامى الذى رفع الطعن بالنقض ، وإنما يكفى صدوره إلى هذا المحامى من وكيل الطاعن مادامت هذه الوكالة تسمح بتوكيل المحامين للطعن بالنقض . ( نقض ١٣/٣/١٩٧٥ سنة ٢٦ ص ٥٩٠ ) .

على أنه يمكن أيضا أن تتوافر له هذه الصفة بغير وكالة إذا كان منتدبا من لجنة المساعدة القضائية أو من المحكمة . ( نقض ١٥/٢/١٩٦٧ سنة ١٨ ص ٣٦٧ ) .

أو كان الطعن مرفوعا من هيئة قضايا الدولة نيابة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية ، التى تنوب عنها الهيئة وفقا للمادة السادسة من قانونها رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٥ ، إذ هذه النيابة تتحقق دون حاجة لتفويض خاص فى كل قضية . ( نقض مدنى ١٧/٥/١٩٨٠ فى الطعن رقم ٩٨١ لسنة ٤٩ ق ) .

ومن ناحية أخرى ، فإنه لا حاجة للطاعن لتوكيل محام بالنقض إذا كان هو نفسه محاميا بالنقض ، فيكفى عندئذ توقيع الطاعن نفسه لصحيفة الطعن ( الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ٤/٣/١٩٧٤ سنة ٢٥ ص ٣ ) كما أن شرط أن يكون الموقع على الصحيفة محاميا بالنقض يكون متوافرا ولو كان محامى الطاعن الذى وكله فى

رفع الطعن نيابة عن الطاعن ليس مقبولا للمرافعة أمام النقض . ( نقض مدنى ١٩٨١/٣/٢٢ فى الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٤٩ ق ، فتحي والى - ص ٧٩٥ و ص ٧٩٦ )

ويجب أن يكون توقيع المحامى على الصحيفة مقروءا وأن يشار فى الصحيفة إلى اسم من وقعها وأنه محام مقبول أمام محكمة النقض ، فالتوقيع غير المقروء يؤدي لبطلان الطعن . ( نقض ١٩٩٣/٢/٤ - طعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٥٨ قضائية ، نقض ١٩٩٢/١/٢٦ - طعن رقم ٥٦٢ لسنة ٥٥ قضائية ، نقض ١٩٩٠/٥/٢٤ - طعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٨ قضائية ) .

وقد جرى قضاء محكمة النقض فى أحكامها الحديثة على هذا المبدأ الذى سنته ومقتضاه أن توقيع صحيفة الطعن بالنقض بتوقيع غير مقروء وعدم الإشارة فيها إلى اسم من وقعها يؤدي إلى بطلان الطعن ولم تكف بذلك بل أضافت أن هذا البطلان من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها سواء كان موقع الطعن قد كتب كلمة ( عنه ) قبل التوقيع أم وقع بدونها باعتباره موقع الصحيفة بنفسه وقد حداها لتقرير هذا المبدأ ما تبين لها من أن بعض المحامين غير المقبولين أمام محكمة النقض يوقعون صحيفة الطعن بتوقيع غير مقروء ولذلك يجب على المحامى أن يكتب اسمه بخط واضح وأن يوقع بخط مقروء حتى لا تؤدي مخالفة ذلك إلى بطلان الطعن ، ولا عبرة بكون محضر إيداع صحيفة الطعن يتضمن اسم مودعها لأنه ليس هناك من إلزام بأن يكون موقعها هو نفس مودعها ، بل أحيانا يختلف شخص كل منهما عن الآخر ( انظر أحكام النقض المشار إليها آنفا ) .

ويكفى أن يرد توقيع المحامى على أصل الصحيفة المودع قلم الكتاب وإن خلت منه الصور المعلقة . ( نقض ١٨/٤/١٩٨١ - طعن ٨٣٥/٨٢١ سنة ٥٠ قضائية سنة ٣٢ ص ١١٦١ ).

ولا يغنى عن التوقيع على أصل الصحيفة من محام مقبول أمام محكمة النقض أى إجراء آخر فلا يكفى أن يكون قد أودعت قلم الكتاب بمعرفة محام مقبول أمامها ، أو أن تحصل ما يفيد صدورها من مكتب محام مقبول أمامها ، أو أن تلتصق عليها طوابع دفعة محاماه تحمل اسمه . ( نقض ٢٨/٢/١٩٨٨ - طعن ٨٦٧ سنة ٥٣ قضائية ، نقض ٩/١٢/١٩٨٥ - طعن ١٤٦ سنة ٥٠ قضائية ) .

والعبرة بالمحامى الذى وقع الصحيفة دون المحامى الذى أنابه أو وكله فيتعين أن يكون الأول مقبولا أمام محكمة النقض ولو كان الثانى الموكل من الطاعنين غير مقبول للمرافعة أمامها . ( نقض ٢٩/٣/١٩٨٤ - طعن ١٠٣٦ سنة ٥٣ قضائية ، نقض ١٨/١٢/١٩٧١ - طعن ٣ سنة ٣٩ قضائية سنة ٢٢ ص ١٠٠٥ ) .

ويجب أن يكون المحامى الذى وقع الصحيفة مقبولا وقت توقيعه لها بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض ، فيبطل الطعن إذا لم يكن مقيدا فى الجدول المذكور وقت توقيعه الصحيفة ولو تم قيده بعد ذلك كما يكفى أن يكون مقيدا فى هذا الوقت ولو لم يكن مقيدا وقت صدور التوكيل إليه من الطاعن . ( نقض ٢٥/١٠/١٩٥٩ - طعن ٩ سنة ٢٧ قضائية - سنة ١٠ ص ٥٥٢ ) .

ولا يترتب على عدم حصول المحامى الذى وقع الصحيفة على إذن من نقابة المحامين للترافع ضد المحامى المطعون ضده بطلان الطعن . ( نقض ١٩٧٤/٥/٧ - طعن ٣٣٣ سنة ٣٨ قضائية سنة ٢٥ ص ٨١٣).

ويلاحظ أنه لا محل لإعمال نص المادة ٢٥٣ مرافعات إذا وجد نص خاص لا يستلزم توقيع صحيفة الطعن من محام مقبول للمرافعة أمام محكمة النقض كالمطعون التى ترفع عن صحة إجراءات انتخابات بعض النقابات المهنية ، أو تشكيل مجالس إدارتها ، كالمشأن فى نص المادة ٥٦ من القانون ٧٩ سنة ١٩٦٩ فى شأن نقابة المهن التعليمية التى تكتفى بأن يكون تقرير الطعن موقعا من خمس عدد الاعضاء الذين حضروا الجمعية العمومية ، وكالمشأن فى نص المادة ٤١ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . ( نقض ١٩٧٧/٧/٢٦ - طعن ٢ سنة ٤٤ قضائية سنة ٢٨ ص ١٥٦٤).

ولحامى الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها توقيع صحف الطعون المرفوعة منها متى كانوا مقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض ولو كان الطعن مرفوعا ضد أحد أعضاء الإدارة القانونية ، إذ إن النص فى المادة ١٢ من قرار وزير العدل الذى ينص على إحالة هذه الدعاوى إلى هيئة قضايا الدولة لإجراء تنظيى لا يترتب عليه البطلان . ( نقض ١٩٨٣/٦/٢٠ - طعن ١٥٩ سنة ٤٠ قضائية )

كما يجوز توقيع صحف الطعون المرفوعة من المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها من محام صاحب مكتب متى كان مقبولا أمام محكمة النقض ويشترط أن يصدر

قرار من مجلس الإدارة بتفويض رئيس المجلس فى توكيله وأن يكون هذا التفويض سابقا على توقيعه على صحيفة الطعن . ( نقض ٢٧/١٢/١٩٨٣ - طعن ٥٢٧١/٥٤٤ سنة ٥٠ قضائية سنة ٣٤ ص ١٩٢٩ ) .

كذلك يجوز تفويض هيئة قضايا الدولة فى مباشرة الطعون التى ترفع من المؤسسات العامة أو الهيئات العامة أو الوحدات التابعة لها ، ويشترط أن يصدر التفويض فى تاريخ سابق على رفع الطعن ، فإذا باشرت الطعن دون صدور هذا التفويض أو قبل صدوره وقع الطعن باطلا . ( نقض ٢٧/١٢/١٩٨٣ - طعن ٥٤٤ سنة ٥٠ قضائية - سنة ٣٤ ص ١٩٢٩ ، نقض ٣١/١٢/١٩٧٥ - طعن ٣١١ سنة ٤٠ قضائية سنة ٢٦ ص ١٧٤٢ ، نقض ٥/٥/١٩٨٣ - طعن ٢٤٧ سنة ٤٢ قضائية سنة ٣٤ ص ١١٣٣ ) .

ويلاحظ أن هيئة قضايا الدولة تنوب عن الجهات التى عدلتها المادة السادسة من قانونها رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدلة بالقانون ١٠ لسنة ١٩٨٦ ، ويكفى فى هذه الحالة أن توقع صحيفة الطعن من أحد أعضائها دون أن يشترط أن يكون بدرجة معينة . ( نقض ١٧/٥/١٩٨٠ - طعن ٩٨١ سنة ٤٩ قضائية - سنة ٣١ ص ١٤٠٢ ، نقض ١٩/٤/١٩٨١ - طعن ١٢٣٤ سنة ٤٧ قضائية سنة ٣٢ ص ١١٧٢ ، نقض ٢٢/١١/١٩٩٢ طعن ٢١٣٠/٢١٤٨ سنة ٥٧ قضائية بخصوص نيابتها عن المدعى العام الاشتراكي ، نقض ١٩/١١/١٩٨٤ طعن ٦٥٦ سنة ٤٢ قضائية سنة ٣٥ ص ١٨٤٢ ، نقض ٢٥/٤/١٩٧٨ - طعن ٥٤٥/٥٥٠ سنة ٤٤ قضائية ، سنة ٢٩ ص ١١٠١ ) .

ولاشك أن نص المادة السادسة من قانون هيئة قضايا الدولة معيب، لأن الطعن بالنقض يحتاج فى إعداده إلى أصحاب الخبرة من أعضائها، ولذلك من الأفضل أن يتدخل المشرع لتعديله بحيث يستلزم أن توقع صحيفة الطعن بالنقض من ذى الخبرة من أعضاء هيئة قضايا الدولة ذوى الدرجات الوظيفية العليا بها، أسوة بنص المادة ٢٥٢ مرافعات - محل التعليق - التى تستلزم فى الطعون التى ترفع من النيابة العامة أن تكون موقعة من رئيس نيابة على الأقل، ومن ثم يتحقق تجانس النصوص التشريعية المتعلقة بحكم واحد (كمال عبدالعزيز- ص ١٨٠٤)، ومن الأفضل أن يحظر توقيع عضو هيئة قضايا الدولة حديث التعيين أو ذى الخبرة القانونية المحدودة على صحيفة الطعن بالنقض، وفى ذلك ضمانا لصحة الطعون المقدمة من الهيئة وفى نفس الوقت تحقيق لهدف المشرع الذى ابتغاه من استلزام توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن، والذى أوضحناه آنفا، ولكن الأمر يتطلب تدخل المشرع كما أسلفنا.

٧٩٩- توقيع صحيفة الطعن بالنقض المرفوع من النيابة العامة من رئيس نيابة على الأقل: وفقا للمادة ٢٥٢ مرافعات - محل التعليق - إذا كان الطعن مرفوعا من النيابة وجب أن يوقع صحيفته رئيس نيابة على الأقل، ولا يغنى عن توقيع رئيس النيابة توقيع محامى هيئة قضايا الدولة إذ لا تنوب هذه الهيئة عن النيابة العامة، فمتى كان للنيابة الطعن فى الحكم، كالتشأن فى مسائل الأحوال الشخصية، فإنه يجب أن يرفع الطعن منها وأن يوقع على صحيفة الطعن أحد أعضاء النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل، فلا يجوز لها أن تعهد برفعه إلى هيئة قضايا الدولة أو أن توقع صحيفة الطعن من أحد أعضاء هذه الهيئة. (نقض ٢٧/١١/١٩٩٠ - طعن ٢٤ لسنة ٥٥ قضائية).





وقد سبق لنا توضيح الشروط الواجب توافرها في الطاعن وفي المطعون ضده بالنقض (راجع تعليقنا على المادة ٢٤٨ مرافعات فيما مضى). ويجب أن تتضمن الصحيفة بيان موطن كل من الطاعن والمطعون ضده، مع ملاحظة أنه لا يترتب البطلان على إغفال بيان موطن الطاعن متى تحققت الغاية منه ببيان موطنه المختار. (نقض ١٩٧٥/٣/٢٦ طعن ٥٩٥ لسنة ٢٩ قضائية لسنة ٢٦ ص ٦٧٥، نقض ١٩٨٢/٦/٢٤ طعن ١٣٩٢ لسنة ٤٨ قضائية لسنة ٣٣ ص ٨٢٧، نقض ١٩٨٢/٦/٢٢ طعن ١٣٩٢ لسنة ٤٨ قضائية لسنة ٣٣ ص ٨٢٧، نقض ١٩٨٩/٥/١٨ طعن ٧٤٠ لسنة ٥٢ قضائية لسنة ٤٠ العدد الثاني ص ٣٠١، نقض ١٩٩٠/٦/٢٧ طعن ٤٣٨ لسنة ٥٥ قضائية).

كما أنه لا ينال النقص أو الخطأ في بيان موطن المطعون ضده من صحة الطعن متى تحققت الغاية من هذا البيان بتمام إعلان المطعون ضده. (نقض ١٩٨٢/٦/٢٤ طعن ١٣٩٢ لسنة ٤٨ قضائية لسنة ٣٣ ص ٨٢٧).

وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن البطلان بسبب إغفال أو نقص بعض هذه البيانات بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام ولا يملك التمسك به غير من شرع لمصلحته حتى ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة. (نقض ١٩٨٢/٥/٢٩ طعن ١٣٢٦ لسنة ٤٩ قضائية لسنة ٣٤ ص ١٣٢٢، نقض ١٩٩٠/٦/٢٧ طعن ٤٣٨ لسنة ٥٥ قضائية).

٨٠٢ ثانياً: بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه: فوفقاً للمادة ٢٥٣ مرافعات - محل التعليق - يجب أن تتضمن صحيفة النقض بيان الحكم المطعون فيه على نحو كاف يرفع عنه أى تجهيل (نقض ١٩٦٨/١١/٧ طعن ١٩ لسنة ١٢٩٩)، كما يجب أن تتضمن الصحيفة تاريخ الحكم المطعون فيه، والهدف منه هو تحديد الحكم محل الطعن، وتمكين محكمة

النقض من مراقبة رفع الطعن فى الميعاد، إذ هذا الميعاد يبدأ كقاعدة عامة - من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه (فتحى والى - ص ٧٩٨).

فينبغى أن تتضمن الصحيفة ما يكفى لتحديد الحكم الوارد عليه الطعن على نحو لا يدع مجالاً للشك. (نقض ١٩٨٤/٢/٢٦ طعن ١٧٦٥ لسنة ٤٩ قضائية، نقض ١٩٦٨/١١/٧ طعن ١٠٤ لسنة ٣٤ قضائية لسنة ١٩ ص ١٢٩٩، نقض ١٩٦٠/٥/٥ طعن ٣٣٦ لسنة ٢٥ قضائية لسنة ١١ ص ٣٧٠، نقض ١٩٥٩/١٢/٣١ طعن ١٧٤ لسنة ٢٥ قضائية لسنة ١٠ ص ٨٦١، نقض ١٩٧٨/١٢/٧ طعن ٤٠٠ لسنة ٤٥ قضائية لسنة ٢٩ ص ١٨٦٥).

٨٠٣ - ثالثاً: بيان أسباب الطعن: أوجبت المادة ٢٥٣ مرافعات - محل التعليق - أن تتضمن صحيفة الطعن أسباب الطعن، أى أوجه النعى التى ينعى بها الطاعن على قضاء الحكم المطعون فيه بالنقض.

ويجب أن تكون أسباب الطعن من بين تلك التى ينص عليها القانون كأسباب للنقض فى المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ على سبيل الحصر، لأن الطعن بالنقض طريق غير عادى كما ذكرنا آنفاً ولذلك لا يقبل إلا للأسباب المحددة التى ينص عليها القانون، فإذا كان سبب الطعن الذى ذكره الطاعن من غير هذه الأسباب المحددة قانوناً كان الطعن غير مقبول.

ويجب أن ترد الأسباب فى صحيفة الطعن ذاتها، لأن نص المادة ٢٥٣ مرافعات - محل التعليق - استوجب ذلك صراحة، ولذلك لا يعتد بأية أسباب تكون قد وردت فى المذكرة التى تقدم بها الطاعن أو تمسك بها أمام المحكمة ولو قدمت قبل انقضاء ميعاد الطعن مادامت لم تكن قد تضمنتها صحيفة الطعن ولا يستثنى من ذلك سوى الأسباب التى تتعلق بالنظام العام إذ أجازت الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ التمسك بها أمام محكمة النقض ولو لم تكن قد وردت فى صحيفة الطعن، كما يجوز

النيابة والمحكمة إثارتها من تلقاء نفسها. (نقض ١٩٨٥/٥/٧ - طعن ٤٣٢ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٦٢/١١/١ - طعن ١٣٢ لسنة ٣٧ قضائية لسنة ١٣ ص ٩٦١، نقض ١٩٧٢/٢/٢٣ طعن ٩ لسنة ٣٨ قضائية لسنة ٢٣ ص ٢٤٧، نقض ١٩٥٦/٥/٣١ طعن ٣١٣ لسنة ٢١ قضائية لسنة ٧ ص ٦٨٢، نقض ١٩٨٢/٣/١١ طعن ٢٤ لسنة ٤٨ قضائية لسنة ٣٣ ص ٣٠١).

ويلاحظ أن نطاق القضية أمام محكمة النقض يتحدد بالأسباب التي تبدى في الصحيفة، ذلك أنه لا يجوز التمسك بعد ذلك بأي سبب للنقض لم يبد في الصحيفة (نقض ١٩٦٣/٤/١٨ لسنة ١٤ ص ٥٥٠)، ولا يغنى عن إبداء السبب في الصحيفة إبداءه في مذكرة الطاعن الشارحة - نقض ١٩٧٢/٣/٢٩ لسنة ٢٣ ص ٥٥٧، سواء قدمت هذه الأسباب في معاد الطعن أو بعد انقضائه (نقض ١٩٧٠/٣/٤ لسنة ٢١ ص ٤٠٤). ولا يستثنى من هذا الحظر إلا الأسباب المتعلقة بالنظام العام فهذه يجوز إبدائها في أى وقت، وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ مرافعات - محل التعليق - وذلك متى كانت العناصر اللازمة للإلزام بها مطروحة على محكمة الموضوع. (نقض ١٩٨٥/١/٢٩ طعن رقم ٦٥ لسنة ٥٠ قضائية).

ويجب أن يلتزم الطاعن عند ذكره أسباب النقض في الصحيفة نطاق الطعن بالنقض، سواء من حيث الموضوع أو الأشخاص بالتزام نطاق الخصومة التي فصل فيها الحكم المطعون فيه، وورودها على قضاء هذا الحكم دون غيره من الأحكام التي لم تتضمن الصحيفة الطعن عليها.

وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن الطعن لا يرد إلا على قضاء الحكم الاستثنائي المطعون فيه، دون حكم أول درجة المستأنف سواء قضى بتأييده أو بإلغائه أو بتعديله، فإذا وجه النعى إلى قضاء محكمة

أول درجة أو إلى أسبابه التي لم يأخذ بها الحكم الاستثنائي المطعون فيه كان نعيًا غير مقبول. (نقض ١٩٧٧/١/١١ طعن ٦٣٦ لسنة ٤٢ قضائية لسنة ٢٨ ص ١٩٤، نقض ١٩٨١/٢/٢٢ طعن ١٠٦٠ لسنة ٤٥ قضائية لسنة ٣٤ ص ٥٧٩، نقض ١٩٨٧/١١/١٥ طعن ١٠٩ لسنة ٥٣ قضائية لسنة ٣٨ ص ٩٤٣، نقض ١٩٧٤/٢/٥ طعن ٢٠١ لسنة ٢٨ قضائية لسنة ٢٥ ص ٢٨٥، نقض ١٩٧٠/٣/١٩ طعن ١٧ لسنة ٣٦ قضائية لسنة ٢١ ص ٤٨٤، نقض ١٩٦٩/١١/٢٧ طعن ٢٨٥ لسنة ٣٥ قضائية لسنة ٢٠ ص ١٢٣٦).

ويجب أن تبين أسباب النقض بالصحيفة بصيغة محددة وواضحة (فتحي وإلى ص ٧٩٨ و ٧٩٩) أي «أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة وبحيث يبين فيها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائته» (نقض مدني ١٩٨٨/١٢/٢١ في الطعن ٢٧٩ لسنة ٥٥ ق، نقض ١٩٨٣/٥/٥ في الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٩ ق، ونقض ١٩٦٥/٤/٢٩ لسنة ١٦ ص ٥٤٨ ونقض ١٩٧٢/٢/١٧ لسنة ٢٣ ص ١٨٩). فإذا لم تحدد أسباب الطعن على هذا النحو الواضح المحدد، كان النعي على الحكم المطعون فيه مجهلا وغير مقبول (نقض مدني ١٩٨٥/٦/٦ في الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥١ ق). ولهذا فإنه لا تكفي الإشارة بصفة عامة إلى العيب المنسوب إلى الحكم كالقول بأنه أغفل الرد على دفاع الطاعن المبين في صحيفة الاستئناف أو في مذكراته المقدمة أمامها وذلك دون أن يبين بالتحديد والبيان المفصل في صحيفة الطعن بالنقض أوجه الدفاع التي قصر الحكم في الرد عليها (نقض مدني ١٩٨١/٥/٤ في الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٨ ق، نقض ١٩٧٥/٦/٤ لسنة ٢٦ ص ١١٤٩، نقض ١٩٧٤/١/١٠ لسنة ٢٥ ص ١٣٩، ونقض ١٩٧٠/١/٨ لسنة ٢١ ص ٥١). كما لا يكفي النعي على الحكم بأن خطأه

فى فهم الواقعة له أثره فى تقدير الدعوى دون تحديد هذا الأثر (نقض مدنى ١٨/٣/١٩٧١ لسنة ٢٢ ص ٣٢٢، فتحى والى - الإشارة السابقة) ولا يغنى عن هذا البيان تقديم الطاعن صورة من المذكرة التى تضمنت دفاعه أمام محكمة الموضوع تاركاً لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه حتى تقف على وجه القصور الذى يشوب الحكم بل يجب عليه أن يبين هو فى صحيفة الطعن مواضع القصور ووجوهه إذ المعول عليه هو ما يرد فى هذه الصحيفة كما ذكرنا آنفاً، أما المستندات فهى تقدم لمحكمة النقض دليلاً على أسباب الطعن بعد بيانها بياناً صريحاً فى صحيفة الطعن (نقض مدنى ٢٢/٣/١٩٦٣ لسنة ٢٤ ص ٤٦٣ ونقض ٢٢/١/١٩٧٠ لسنة ٢١ ص ١٨٣ ونقض ٢٣/٢/١٩٧٢ لسنة ٢٣ ص ٢٤٧) ولهذا أيضاً لا يغنى الطاعن الإحالة بالنسبة للأسباب إلى صحيفة الاستئناف المقدمة ضمن مستنداته (نقض أحوال شخصية ٩/٢/١٩٧٢ فى الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٤ ق، ونقض مدنى ٩/٢/١٩٧٢ لسنة ٢٢ ص ١٤٧) أو الإحالة إلى أقوال الشهود أمام محكمة الاستئناف دون بيان مضمونها للوقوف على صحة ما يتحدى به الطاعن (نقض مدنى ٣٠/٤/١٩٧٥ لسنة ٢٦ ص ٨٦٠) أو الاقتصار على سرد مراحل الدعوى دون إيراد أى سبب للنعى على الحكم (نقض مدنى ١٥/١٠/١٩٧٥ لسنة ٢٦ ص ١٣٣٥). أو الإحالة المجملة إلى أوجه القصور التى وجهتها الطاعنة إلى تقرير الخبير دون أن تبين على وجه الدقة والتفصيل الاعترافات التى ساقتها على هذا التقرير والتى تنعى القصور فى بحثها. (نقض تجارى ٢١/١٢/١٩٨٧ فى الطعن رقم ١٠٢٦ لسنة ٤٨ ق).

ولكن يلاحظ أن الطاعن لا يلتزم ببيان التشريع الذى ينسب إلى الحكم المطعون فيه مخالفته أو الخطأ فى تأويله أو تطبيقه، كما أنه لا يلزم بشرح سبب الطعن شرحاً مسهباً، فلا يعيب السبب أن يرد على نحو موجز مادام قد تم بيانه بصفة محددة وواضحة (فتحى والى ص ٧٩٩ والمراجع

المشار إليها فيه) كذلك لا يلزم أن يرد في الصحيفة بيان وقائع الدعوى وما جرى فيها إذ هذه بيانات الحكم المطعون فيه وبيانها في الحكم يغنى عن بيانها في الصحيفة. (نقض مدنى ١٥/٣/١٩٦٧ لسنة ١٨ ص ٦٤٩).

فإذا لم تحتو الصحيفة على بيان أسباب الطعن أو كانت هذه الأسباب غير محددة أو غامضة بحيث لا تكشف عن قصد الطاعن فيما يعيبه على الحكم المطعون فيه، فإن الطعن يكون باطلا، وعلى المحكمة أن تقضى بعدم قبوله شكلا. (نقض مدنى ١/١١/١٩٦٢ لسنة ١٣ ص ٩٦١، نقض ٢٩/٤/١٩٦٥ لسنة ١٦ ص ٥٤٨).

ويشترط لقبول سبب الطعن خمسة شروط أولها ألا يكون جديدا وثانيا ألا يكون موضوعيا وثالثها أن يكون منتجا ورابعها ألا يكون مجهلا وخامسها ألا يكون مفتقرا إلى الدليل.

وفيما يتعلق بشرط أن يكون السبب جديدا فإنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض بدفاع لم يسبق إيدأؤه أمام محكمة الموضوع يستوى في ذلك أن يتصل هذا الدفاع بأصل الحق موضوع الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، أو بوسيلة من وسائل الدفاع أو بإجراء من إجراءات الإثبات أو بإجراءات الخصومة التى سبقت إصدار الحكم المطعون فيه ويعتبر السبب القانونى سببا جديدا لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض متى كان يخالطه واقع كذلك يعتبر سببا جديدا ورود النعى على حكم محكمة أول درجة الذى أيدته الحكم الاستئنافية المطعون فيه لأسبابه متى لم يقدم الطاعن ما يفيد تمسكه بالسبب أمام محكمة الاستئناف كما يعتبر سببا جديدا ما يتعلق بدفاع تنازل عنه الطاعن أمام محكمة الموضوع وكل سبب يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع يعتبر جديدا فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

وبالنسبة للسبب الموضوعى فهو الذى يقوم على إعادة الجدل فيما فصلت فيه محكمة الموضوع مما يدخل فى سلطتها الموضوعية من فهم الواقع وتقدير الأدلة القائمة فيها إذ من المقرر أن لها السلطة التامة فى ذلك وبذلك يعتبر سببا موضوعيا غير مقبول الجدل فى القرائن التى يستقل بتقديرها أو فى تفسيره للمستندات بما لا يخرج عن عباراتها الظاهرة أو فى تقديره لأقوال الشهود متى أقيم على أسباب سائغة أو فى الاقتناع بسلامة أسس تقرير الخبير.

أما بالنسبة للسبب المنتج فيتعين أن يكون السبب منتجا ليكون مقبولا وهو لا يكون منتجا إلا إذا انصب على ما طعن عليه من قضاء الحكم المطعون فيه وتناول دعامته الأساسية التى لا يقوم قضاؤه بغيرها فإن قام الحكم على دعامتين فإنه يكون غير منتج النعى على إحدى الدعامتين دون الأخرى إذا كانت كافية لحمله، كذلك يعد سببا غير منتج إذا كان النعى منصبا على تكييف الواقعة من سلامة النتيجة التى انتهت إليها الحكم على أساس أى من التكييفين وكالنعى على الحكم الابتدائى إذا كان الحكم الاستئنافى قد أيده وأورد أسبابا جديدة مستقلة وكذلك النعى على الأسباب الزائدة، أما عن السبب المجهل فيجب أن تشتمل صحيفة الطعن على الأسباب التى بنى عليها مبينة بيانا دقيقا واضحا ينفى عنها الغموض والجهالة ويعتبر الطعن مجهلا إذا انصب على الإخلال بحق الدفاع دون بيان أوجه الدفاع المقاتل بإغفالها وأثر ذلك وكذلك يعتبر الطعن مجهلا النعى بالقصور فى أسباب الحكم المطعون فيه دون تحديد موضوع القصور، وكذلك النعى بعدم إجابة الطاعن إلى طلبه بضم مستندات دون أن يبين أثر تلك المستندات والنعى بإهمار المستندات دون بيان تلك المستندات ودلالاتها فيكون النعى مجهلا ومن ثم غير مقبول إذا لم تبين صحيفة الطعن على نحو مفصل دقيق مواطن مانتسبه إلى الحكم

من عيب أو موضعه منه أو أثره في قضائه. (نقض ١٩٨١/١٢/٢٨ طعن ٢٦٠ سنة ٤٦ قضائية لسنة ٣٢ ص ٧١٠).

وقد كان مؤدى المادة قبل تعديل المادة ٢٥٥ أن السبب المفترق إلى الدليل هو السبب الذى لا يقدم سنده مع الطعن فإذا كان منصبا على التحقيق ولم يقدم صورة رسمية من محضر التحقيق كان الطعن غير مقبول (كمال عبدالعزيز ص ٥٠٢ وما بعدها، وص ٥١٦ وما بعدها، والتعليق لأبو الوفا الطبعة الخامسة ص ٩٥٨ وما بعدها، الديناصورى وعكان ص ٤٥٤ و ٤٥٥) وقد أوجب القانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ المعدل للمادة ٢٥٥ على قلم كتاب محكمة النقض طلب ضم ملف القضية بجميع مفرداتها.

وينبغى أن يرد السبب أى النعى على محل من الحكم المطعون فيه، فإذا كان النعى موجهاً إلى حكم سابق لم يشمل الطعن أو إلى غير الجزء المطعون عليه من الحكم، أو إلى أسباب الحكم التى لا ترتبط بمنطوقه، أو إلى أسباب حكم أول درجة التى لم يأخذ بها الحكم المطعون فيه، كان الطعن وارداً على غير محل ومن ثم غير مقبول، فالنعى على الحكم بعيب خلا منه يعتبر وارداً على غير محل. (نقض ١٩٨٢/١٢/١٩ طعن ٢٦٩ لسنة ٤٢ قضائية، نقض ١٩٩٢/١/١ طعن ٩١٩ لسنة ٥٧ قضائية، نقض ١٩٩٢/٥/١٤ طعن ٢٠١٣ لسنة ٥٧ قضائية).

ويلاحظ أنه إذا رفع الطاعن طعناً بالنقض وتبين له بعد رفعه أنه قد فاتته وجه أو أكثر من أوجه الطعن فإنه يجوز له أن يرفع طعناً آخر بالنقض عن نفس الحكم ليستدرك ما فاتته من أوجه الطعن مادام ميعاد الطعن ممتداً ولم يفصل فى موضوع طعنه الأول بعد وفى هذه الحالة تقرر محكمة النقض ضم الطعنين لبعضهما وتصدر فيهما حكماً واحداً للارتباط، أما إذا قضت محكمة النقض فى الطعن الأول، سواء كان الطعن



الثاني لم يرفع حتى تاريخ إصدارها الحكم أو كان قد رفع ولم تلتفت إليه المحكمة فإنه ينبغي على ذلك أن يصبح الحكم المطعون فيه باتا ويكتسب قوة الأمر المقضى وبالتالي فلا سبيل إلى الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن ولا يجوز- كما قالت محكمة النقض - تعييبه بأى وجه من الوجوه فيما خلص إليه من نتيجة أخطاء المحكمة أم أصابت احتراماً لقوة الأمر المقضى التى اكتسبها والتى تسمو على اعتبارات النظام العام (انظر فى ذلك أحكام النقض التى سوف نوردها عقب التعليق على هذه المادة).

٨٠٤ - رابعاً: بيان طلبات الطاعن: وفقاً للمادة ٢٥٣ مرافعات - محل التعليق - يجب أن تتضمن صحيفة النقض بياناً بطلبات الطاعن، والطلب الأساسى للطاعن هو طلب نقض الحكم المطعون فيه، ولا يلزم إيراد هذا الطلب فى موضع معين من الصحيفة، بل يكفى إيراده عند تناول أسباب الطعن (نقض ١٩٨٥/٥/٣٠ طعن ١٣٠ لسنة ٥٠ قضائية لسنة ٣٦ ص ٨٤١، نقض ١٩٧٦/١/٢٩ طعن ٢٢٩ لسنة ٤١ قضائية لسنة ٢٧ ص ٣٣٧). فالطلب الأساسى للطاعن هو طلب نقض الحكم أما ما يلزم هذا الطلب من قبول الطعن شكلاً أو إعادة الدعوى لنظرها مجدداً أمام دائرة أخرى فإنها طلبات تنتظر فيها محكمة النقض من تلقاء نفسها.

والهدف من بيان طلبات الطاعن تحديد الجزء من الحكم الذى يريد الطاعن من المحكمة إلغائه، فإذا لم يحدد جزءاً معيناً من الحكم، اعتبر الطعن منصفاً على جميع أجزاء الحكم التى ليست فى صالح الطاعن (فتحى والى - ص ٨٠٠) ومن ناحية أخرى، فإن مجرد إبداء الطاعن سبباً يتعلق بحكم سابق على الحكم المطعون فيه يعتبر طعنًا ضمناً فى ذلك الحكم دون حاجة إلى الطعن فيه صراحة، وذلك إلا إذا كان هذا الحكم السابق قد سبق قبوله من الطاعن صراحة (مادة ٢٥٣/٤) أو ضمناً.

وقد يطلب الطاعن نقض الحكم، وقد يقرن به طلباً وقتياً بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه، ولا يلزم أن يطلب الطاعن صراحة نقض الحكم، فيكفى أن يرد هذا الطلب ضمناً، كما لو طلب إلغاء الحكم المطعون فيه ورفض الدعوى. (نقض ١٩٩٠/٢/٤ طعن ١١١ لسنة ٥٥ق، فتحي والى الإشارة السابقة).

ويلاحظ أن ما يصاحب طلب نقض الحكم من طلب الفصل في الموضوع أو إحالته لمحكمة الموضوع للفصل فيه من دائرة أخرى، لا تنقيد به محكمة النقض إذ تتبع في شأن الدعوى بعد القضاء بالنقض ما تقضى به المادة ٢٦٩ مرافعات إما بالإحالة وإما بالحكم في موضوعها إذا كان صالحاً للحكم فيه. (نقض ١٩٨٢/١١/٢٨ طعن ١٥٧ لسنة ٤٨ قضائية، نقض ١٩٧٨/٥/٢ طعن ٩٤١ لسنة ٤٤ قضائية لسنة ٢٩ ص ١١٥٥، نقض ١٩٧٠/٦/٢٥ طعن ٥٥٨ لسنة ٣٥ قضائية لسنة ٢١ ص ١٠٧٩، نقض ١٩٨٩/٣/٢٧ طعن ٢٠٩٢ لسنة ٥٨ قضائية).

٨٠٥ - جزاء إغفال بيان من بيانات صحيفة النقض الواردة في المادة ٢٥٣ ولا يعيب الطعن إلا تتضمن صحيفته أية بيانات أخرى غيرها: نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ مرافعات - محل التعليق - على أنه «إذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه، وهذا النص يتضمن صراحة جزاء البطلان وأنه بطلان من النظام العام، وتعني عبارة «على هذا الوجه» رفع الطعن بإيداع صحيفته قلم كتاب المحكمة، أو بتقرير وفقاً لما جرى عليه قضاء النقض، واشتمال الصحيفة على البيانات التي تنص عليها المادة ٢٥٣ دون تفرقة بين هذه البيانات (فتحي والى ص ٨٠٠ و ص ٨٠١)، ولكن بالنسبة للبيانات فقد اختلف الفقه في شأن الجزاء على عدم اشتغال الصحيفة على البيانات التي تنص عليها المادة ٢٥٣ فذهب رأى إلى أنه بطلان نسبي لا يجوز أن يدفع به إلا من تقرر لمصلحته وذهب رأى إلى أن الجزاء هو البطلان المطلق وتقضى المحكمة من تلقاء نفسها

ببطلانه عملاً بصريح نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ (انظر في هذا الخلاف - فتحي والى - نظرية البطلان - ص ٥١٥ وما بعدها).

ولكن محكمة النقض ذهبت إلى التفرقة بين البيانات المتعلقة بمصلحة الخصوم كأسمائهم وصفاتهم وموطن كل منهم فإن البطلان مقرر لمصلحة الخصوم وبالتالي فهو بطلان نسبي لايجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها بل يتعين أن يتمسك به الخصوم وبين البيانات الأخرى كبيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وأسباب الحكم فإنه يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن تقضى من تلقاء نفسها ببطلان الطعن لأنه أمر متعلق بالنظام العام. (انظر أحكام النقض المشار إليها آنفا عند توضيحنا لهذه البيانات الواردة في المادة ٢٥٣ ووضح من هذه الأحكام بجلاء اتجاه محكمة النقض في التفرقة بينها من حيث جزاء البطلان).

ويلاحظ أنه لا يوجد ما يمنع الطاعن من أن يصحح طعنه الباطل، وفقاً للمادة ٢٣ مرافعات، أو أن يستكمل مافاته في صحيفة الطعن الأول، كان يطلب في الطعن الجديد وقف التنفيذ أو يضيف بعض أسباب الطعن ولو كان طعنه الأول صحيحاً، على أنه يشترط لذلك أن يكون ميعاد الطعن ممتداً وألا يكون قد فصل في الطعن الأول (نقض ١٩٨٤/١١/١٢ في الطعن رقم ١٣٢٧ و ١٤٦٧) وعندئذ تقرر محكمة النقض ضم الطعنين للارتباط. (نقض أحوال شخصية ١٩٧٩/١/١٧ الطعن رقم ١٦ و ٢٦ لسنة ٤٨ ق. أحوال شخصية، فتحي والى ص ٨٠١).

وجدير بالذكر أنه لا يعيب الطعن ألا تتضمن صحيفته أي بيانات أخرى غير تلك التي عدتها المادة، فلا يعيبه خلوها من بيان تاريخ الطعن أو المحكمة التي قدم إليها أو اسم الموظف الذي حصل التقرير أمامه، إذ يتكفل بذلك محضر الإيداع (نقض ١٩٨٤/٦/٦ طعن ١٩٥ لسنة ٤٥ قضائية لسنة ٣٥ ص ١٥٤٥، نقض ١٩٧٧/٤/٥ طعن ١١٩ لسنة ٤٣ قضائية لسنة ٢٨

ص ٩٠٩، نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ طعن ١٣٠٩ لسنة ٤٧ قضائية لسنة ٣١  
ص ٦٢٩، نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ طعن ٨٦ لسنة ٤٣ قضائية) أو بيان قلم  
كتاب المحكمة التي أودعت فيها (نقض ١٩٧٦/٢/٢٤ طعن ١٧٦ لسنة ٤٠  
قضائية لسنة ٢٧ ص ٤٩٨، نقض ١٩٧٩/٢/٣ طعن ٣٨٧ لسنة ٤٥ قضائية  
لسنة ٣٠ العدد الأول ص ٤٦١) ولا يعيبه خلو الصور المعلقة من صحيفة  
الطعن من توقيع الموظف المختص أو التأشير عليها بما يفيد مطابقتها للأصل  
(نقض ١٩٧٧/٤/٢٣ طعن ١٩٩ لسنة ٣٩ قضائية لسنة ٢٨ ص ٥٢٩،  
نقض ١٩٧٤/١٠/٢٢ طعن ٣٧١ لسنة ٣٩ قضائية لسنة ١٥ ص ١١٥٢،  
نقض ١٩٦١/٦/٨ طعن ٤ لسنة ٢٧ قضائية لسنة ١٢ ص ٥٤) كما لا يعيبه  
خلو الصحيفة من بيان درجة قيد المحامي الذي رفع صحيفة الطعن بجدول  
المحامين أو رقم توكيله. (نقض ١٩٨٠/١/٢٢ طعن ١٤٦ لسنة ٤٤ قضائية  
لسنة ٣١ ص ٢٣٥، نقض ١٩٨٩/١/٢٣ طعن ١٦٥٤ لسنة ٥٤ قضائية  
لسنة ٤٠ العدد الأول ص ٢٤٨، نقض ١٩٨٤/٥/٢٤ طعن ٢٩٠ لسنة ٥٣  
قضائية، كمال عبدالعزيز ص ١٨١٥ و ص ١٨١٦).

كما أنه متى استوفت الصحيفة البيانات التي استلزمها النص فإنه لا يعيبها  
عدم تمهيدها لأسباب الطعن ببيان وقائع الدعوى ومراحلها. (نقض  
١٩٦٧/٣/١٥ طعن ٢٢٣ سنة ٣٢ قضائية - سنة ١٨ ص ٦٤٩).

#### ٨٠٦ - تحديد نطاق الطعن بالنقض:

ثمة أمور معينة تحدد نطاق خصومة الطعن بالنقض، فيحدد نطاق  
الطعن بالنقض بما يلي:

١- أولاً: بالخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الاستئناف التي  
أصدرت الحكم المطعون فيه، أي بما كان مطروحاً عليها من نزاع، وفصلت  
فيه صراحة أو ضمناً أو كان له تأثير في قضائها المطعون عليه، فنطاق  
الطعن بالنقض لا يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة  
الاستئناف. (نقض ١٩٨٧/١١/١٥ طعن ١٠٩ سنة ٥٣ قضائية سنة

٣٨ ص ٩٤٣، ونقض ١٩٨١/٢/٢٢ طعن ١٠٦٠ سنة ٤٥ قضائية سنة ٢٢ ص ٥٧٩، نقض ١٩٧٢/٤/٨ طعن ٣٢٤ سنة ٢٦ قضائية سنة ٢٣ ص ٦٧٠، نقض ١٩٦٨/٦/٥ طعن ١٨ سنة ٣٤ قضائية سنة ١٩ ص ١١٠٤، نقض ١٩٨٧/٤/٥ طعن ٥٨٦ سنة ٣٨ قضائية).

ب - ثانيا: بالحكم المطعون فيه وحده الذي تفصح صحيفة الطعن عن الطعن فيه، دون غيره من الأحكام الأخرى التي قد تكون صدرت في الدعوى ذاتها، ودون أجزاء الحكم المطعون فيه الأخرى إذا كان متعدد الأجزاء واقتصر الطعن على جزء منها ومن ثم لا يكون للطاعن أن يتمسك بأي نعى لا يتعلق بالحكم المطعون فيه حسبما حددته صحيفة الطعن، كما لا يكون للمطعون ضده أن يثير في دفاعه النعى على ما قضت به الأحكام أو الأجزاء الأخرى التي لم يتناولها الطعن. (نقض ١٩٨٢/١٢/١٢ طعن ٢٧٩ سنة ٤٥ قضائية، نقض ١٩٥٨/١/٢٣ طعن ٣٨٣ سنة ٢٣ قضائية سنة ٩ ص ٩٢، نقض ١٩٦٠/١٠/٢٧ طعن ٥٠٠ سنة ٢٥ قضائية سنة ١١ ص ٥٣٥، نقض ١٩٥٧/١٠/٢٤ طعن ٢٧٥ سنة ٢٣ قضائية سنة ٨ ص ٧٤٣، نقض ١٩٩١/٩/٣٠ الطعن ١٧٢٤ سنة ٥٥ قضائية و٢٢٧٧ سنة ٥٧ قضائية، كمال عبدالعزيز ص ١٨١٩ وما بعدها).

ج - ثالثا: بالأسباب التي بنى عليها الطعن حسبما وردت في صحيفة الطعن أو ما يضيفه الطاعن مما يتعلق بالنظام العام، فلا يجوز للطاعن أن يضيف إلى ذلك أى دفاع جديد أو يقدم أى مستند طارئ إذ إن مبدأ ثبات النزاع - الذى يقصد به وجوب ثبات عناصر الخصومة على النحو الذى كانت عليه عند بدئها - يعمل به على نحو مطلق أمام محكمة النقض، فلا يجوز للخصوم، أو للمحكمة، إضافة أى عنصر جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع. ويرجع ذلك إلى طبيعة الطعن بالنقض ووظيفة محكمة النقض، إذ إن الطعن بالنقض لا يطرح على محكمة النقض النزاع من جديد

بكافة عناصره لتعيد تقديرها، كما أن محكمة النقض لا تمتد سلطتها إلى إعادة الفصل في موضوع النزاع، وإنما الطعن بالنقض يطرح محاكمة الحكم المطعون فيه، ومن ثم تقف سلطة محكمة النقض كأصل عام عند مراقبة مدى سلامة أعمال الحكم لصحيح القانون في ضوء ما أبدى أمامه من دفاع وقدم إليه من عناصر النزاع دون إضافة. (انظر في ذلك: نقض ١٩٩٣/٥/١٨ طعن ٢٠٦٩ سنة ٦٢ قضائية، نقض ١٩٨٨/١/١٠ طعن ١٤٥٧ سنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٧/٥/١٩ طعن ٣٥٠ سنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٧٧/٥/١٦ طعن ٢٠١ سنة ٤٤ قضائية سنة ٢٨ ص ١٢٢٥، نقض ١٩٧٢/٤/١٩ طعن ١٤ سنة ٤٠ قضائية سنة ٢٣ ص ٧٣٩، كمال عبد العزيز ص ١٨٢٢ وما بعدها).

وقد نصت المادة ٢٥٣ مرافعات - محل التعليق - صراحة في فقرتها الثالثة والرابعة على أنه «لايجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة، ومع ذلك فالأسباب المبينة على النظام العام يمكن التمسك بها في أى وقت، وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها».

وإذا أبدى الطاعن سببا للطعن بالنقض فيما يتعلق بحكم سابق على صدور الحكم المطعون فيه في ذات الدعوى اعتبر الطعن شاملا للحكم السابق ما لم يكن قد قبل صراحة».

د- رابعا: بأطراف الطعن، إذ يتحدد نطاق الطعن بالنقض من حيث الأشخاص بأطراف الطعن ذاته ومن ثم لايجوز للطاعن التمسك بسبب للطعن لا يتعلق به وإن تعلق بغيره من المحكوم عليهم فيه لم يطعن معه على الحكم، كما لايجوز له من جهة أخرى أن يتمسك بسبب للطعن يتعلق بمن لم يختصم في الطعن ولو كان من المحكوم لهم بالحكم المطعون فيه مادام هو لم يوجه إليه الطعن، والعبرة في تحديد أطراف الطعن بما يرد بأصل صحيفة الطعن دون صورها المعلقة إلى الخصوم. (نقض ١٩٧٩/١٢/٢٠

طعن ١٥٢٧ سنة ٤٨ قضائية سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٣٣٧، نقض ١٩٨٣/٣/١٣ طعن ٤٢٦ سنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٣/١/٢ طعن ١١ سنة ٤٩ قضائية سنة ٣٤ ص ٩٧، نقض ١٩٨٤/٦/٧ طعن ١٤٤٧ سنة ٥٠ قضائية سنة ٣٥ ص ١٩٦٤، نقض ١٩٨٥/١٢/٢٥ طعن ٨٩٨ سنة ٥١ قضائية - مجموعة الكتب الفنى سنة ٣٦ ص ١١٨٣).

٨٠٧ - سريان المادة ٢٥٣ مرافعات وغيرها من المواد المنظمة للطعن بالنقض على الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية بما لايتعارض مع مواد الكتاب الرابع من قانون المرافعات: تخضع إجراءات الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية للمواد ٢٤٨ حتى ٢٧٣ من قانون المرافعات وهى المواد المنظمة لإجراءات الطعن بالنقض فى المواد المدنية والتجارية، وذلك باستثناء مايتعارض مع هذه المواد من النصوص الواردة فى الكتاب الرابع من قانون المرافعات المضاف إليه بشأن الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية أما ما لم يرد فى شأنه نص خاص فى الكتاب الرابع فإنه تسرى عليه أحكام المواد ٢٤٨ حتى ٢٧٣ من قانون المرافعات. (نقض ١٩٨٧/١/٢٧ طعن ٣٧ سنة ٥١ قضائية سنة ٣٨ ص ١٦٧، نقض ١٩٨٧/٤/٢٨ طعن ٦٤ سنة ٥٤ قضائية سنة ٣٨ ص ٦٤٠ نقض ١٩٧٥/١٠/١٥ طعن ١١ سنة ٤٢ قضائية - سنة ٢٦ ص ١٣٣٥، نقض ١٩٨٤/٣/٢٧ طعن ٣٩ سنة ٥٣ قضائية سنة ٣٥ ص ٨٦٨).

### أحكام النقض:

٨٠٨ - خلو سبب النعى من بيان العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه - نعى مجهل غير مقبول - مادة ٢٥٣ مرافعات.

(نقض ١٩٩٥/٥/٢١ طعن ١٤٤٨ و٢٣١٦ سنة ٦٠ قضائية).

٨٠٩ - عدم تقديم المحامي رافع الطعن التوكيل الصادر من الطاعن إلى من وكله في رفعه حتى حجز الطعن للحكم. أثره. عدم قبول الطعن. علة ذلك. أن البين من الأوراق أن المحامي الذي رفع الطعن استند فيه إلى التوكيل الصادر من الطاعن لوكيله.... برقم ١٣٩٣ ج لسنة ١٩٨٦ دون أن يقدمه حتى حجز الطعن للحكم، وكان لا غنى عن تقديمه مجرد ذكر رقمه في التوكيل الصادر من الأخير إلى المحامي الذي وقع على صحيفة الطعن إذ أن تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن له في توكيل محام في الطعن بالنقض، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة. (نقض ١٩٩٤/٢/٦ طعن رقم ٢٣٣٨ لسنة ٥٩ قضائية).

٨١٠ - مفاد نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أنه يجوز للخصوم ولحكمة النقض إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن متى كانت عناصر الفصل فيها تحت بصر محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحكم.

(نقض ١٩٩٣/٦/٢٩ طعن ٢٠٨٢ سنة ٥٨ ق، نقض ١٩٩٢/٥/٥ طعن ٤٢٨ لسنة ٥٨ ق).

٨١١ - المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن المشرع أوجب على الخصوم أن ينيبوا عنهم محامين مقبولين أمام محكمة النقض في القيام بالإجراءات والمرافعة أمامها والحكمة من ذلك أن هذه المحكمة لا تنتظر إلا المسائل القانونية فلا يصح أن يتولى تقديم الطعون إليها أو التوقيع عليها والمرافعة فيها إلا المحامون المؤهلون لبحث مسائل القانون ويترتب على مخالفة ذلك الحكم بطلان الطعن، وإذا كان البين من الأوراق أن أصل صحيفة الطعن قد خلت



مما يفيد أن من وقع عليها محام مقبول أمام محكمة النقض إذ ذيل أصل الصحيفة بتوقيع غير مقروء ولم يشر فيها إلى اسم من وقعها وأنه محام مقبول أمام هذه المحكمة، فإن الطعن يكون باطلا، ولا يغير من ذلك إيداع صحيفة الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل من الطاعن ذلك أن الغاية من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن لم تتحقق على هذه الصورة لأن هذا التوقيع هو وحده الذي يضمن جدية الطعن وكفاية أسبابه على النحو الذي يتطلبه القانون، وهذا البطلان متعلق بالنظام العام تحكم به محكمة النقض من تلقاء نفسها ولو لم يثره أحد من الخصوم أو النيابة العامة.

(نقض ١٩٩٣/٢/٤ طعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٥٨ قضائية، نقض ١٩٨٦/١٠/٢٧ طعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٥٠ قضائية، نقض ١٩٨٤/٦/٧ طعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٥٠ قضائية).

٨١٢ - لما كان الثابت من الأوراق أن صحيفة الطعن قد خلت من اسم المحامي الوكيل عن الطاعن، وأن التوقيع الذي ذيلت به الصحيفة تحت عبارة «وكيل الطاعن المحامي بالنقض» مسبوق لفظ «عنه» وكان هذا التوقيع لا يقرأ ولا يمكن الاستدلال منه على صاحبه وصفته فإن الطعن يكون باطلا ولا يغير من ذلك إيداع صحيفة الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض نيابة عن محامي الطاعن، ذلك أن الغاية من توقيع محام مقبول أمام تلك المحكمة على صحيفة الطعن لم تتحقق على هذه الصورة لأن هذا التوقيع هو وحده الذي يضمن جدية الطعن وكتابة أسبابه على النحو الذي يتطلبه القانون، لما كان ذلك وكان هذا البطلان متعلقا بالنظام العام تحكم به محكمة النقض من تلقاء نفسها ولو لم يثره أحد الخصوم أو النيابة العامة.

(نقض ١٩٩٢/١/٢٦ طعن رقم ٥٦٢ لسنة ٥٥ قضائية).

٨١٣ - لما كان المشرع قد أوجب على الخصوم أن ينيبوا عنهم محامين مقبولين أمام محكمة النقض في القيام بالإجراءات والمرافعة أمامها

والحكمة فى ذلك أن الحكمة لا تنتظر إلا فى المسائل القانونية فلا يصح أن يتولى تقديم الطعون إليها أو التوقيع عليها أو المرافعة فيها إلا المحامون المؤهلون لبحث مسائل القانون ويترتب على مخالفة هذا الحكم بطلان الطعن. لما كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أن صحيفة الطعن وإن صدرت باسم الاستاذ/..... المحامى والوكيل عن الطاعنين بموجب التوكيلين الخاصين رقمى ٢١٥٤، ٢١٥٥ لسنة ٨٧ توثيق شهر عقارى هيا. إلا أن التوقيع المنذيل به صحيفة الطعن مسبوق بعبارة «عنه» بما يقطع بأن الوكيل المذكور ليس هو صاحب التوقيع، وكان التوقيع لا يقرأ ولا يمكن الاستدلال منه عن صاحبه وصفته فإن الطعن يكون باطلا، ولا يغير من ذلك إيداع صحيفة الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض موكل عن الطاعنين ذلك أن الغاية من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن لم تتحقق على هذه الصورة لأن هذا التوقيع هو وحده الذى يضمن جدية الطعن وكتابة أسبابه على النحو الذى يتطلبه القانون.

(نقض ١٩٩٠/٥/٢٤ طعن رقم ٥٣٥ لسنة ٥٨ قضائية).

٨١٤ - الدفع بعدم الاختصاص الولائى. اعتباره مطروحا على محكمة الموضوع ولو لم يبد أمامها لتعلقه بالنظام العام. عدم سقوط الحق فى إيدائه ولو تنازل عنه الخصوم. جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٩٢/٤/١٢ طعن رقم ٥٩ لسنة ٥٥ قضائية).

٨١٥ - وجوب اشتمال صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء وصفات وموطن الخصوم فى الطعن مادة ٢٥٢ مراقعات. قصد الشارع منه إعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بها. الخطأ فى أسماء الخصوم وصفاتهم بما لا يشكك فى حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة. لا بطلان. علة ذلك.

(نقض ١٩٩٢/٤/١٢ طعن ١٧٨١ لسنة ٥٤ قضائية).

٨١٦ - السبب القانوني. التمسك به أمام محكمة النقض. شرطه. تعلقه بالنظام العام وسبق طرح عناصره القانونية على محكمة الموضوع.

(نقض ١٩٩٣/٣/٣١ طعن ٢٦٤٧ لسنة ٥٧ قضائية)

٨١٧ - سبب الطعن بالنقض. وجوب أن يكون مبينا بصحيفة الطعن بيانا دقيقا واضحا ينفي عنه الغموض والجهالة.

(نقض ١٩٩٢/٧/٣٠ الطعون أرقام ٣١٥ لسنة ٥٩، ٦٣٢ لسنة ٥٩، ٧٠٢ لسنة ٥٩ قضائية).

٨١٨ - صحيفة الطعن بالنقض. وجوب اشتمالها على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان باطلا. مادة ٢٥٣ مرافعات. مقصوده تحديد أسباب الطعن وتعريفها تعريفا ينفي عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه. تخلف ذلك. أثره.

(نقض ١٩٩٣/٢/١٨ طعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٧ قضائية، نقض ١٩٩٣/٢/٤ طعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٦١ قضائية).

٨١٩ - وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصامهم. مادة ٢٥٣ مرافعات. إغفال الطاعن اختصام بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة. أثره. بطلان الطعن.

(نقض ١٩٩٣/١/١٠ طعن رقم ٤٥ لسنة ٥٨ قضائية، نقض ١٩٩٢/٣/١٥ طعن رقم ٢٨٧ لسنة ٥٥ قضائية).

٨٢٠ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز التحدى أمام محكمة النقض بالبطلان إذا كان مؤسسا على عدم مراعاة الإجراءات التي أوجبها قانون المرافعات من إعادة إعلان من لم يحضر من الخصوم في الدعوى مادام لم يجر التمسك بهذا السبب أمام محكمة الموضوع لأن البطلان المدعى به مما لا يتصل بالنظام العام.

(نقض ١٩٩٢/١/٢٩ طعن رقم ٦٨٣ لسنة ٥٤ قضائية).

٨٢١ - عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع التى يعيب على الحكم المطعون فيه إغفال الرد عليها. أثره. عدم قبول الطعن.

(الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٥٩ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٥/٩/١٩٩٢).

٨٢٢ - خلو صحيفة الطعن بالنقض وصورها من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض. أثره. بطلان الطعن مادة ٢٥٣ مرافعات. لا يغنى عن ذلك إيداع صحيفة الطعن من محام مقبول أمام ذات المحكمة.

(الطعن رقم ١٤ لسنة ٥٩ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٨/٢/١٩٩٢).

٨٢٣ - بيان أسباب الطعن بالنقض. العبرة بما اشتملت عليه صحيفة الطعن وحدها. لا يغنى عن ذلك الإحالة بشأنها إلى صحيفة الاستئناف. (الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٥٨ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٧/١٢/١٩٩١).

٨٢٤ - نظام عام. إغفال الطاعن اختصام بعض المحكوم لهم فى الحكم المطعون فيه الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة. أثره. بطلان الطعن. تعلق ذلك بالنظام العام. مادة ٢٥٣ مرافعات.

(نقض ١٩٩٢/٧/٣٠ الطعون أرقام ٣١٥، ٦٣٢، ٧٠٢ لسنة ٥٩ قضائية،  
نقض ١٩٩٢/٦/٧ طعن قم ٢١١٤ لسنة ٥٦ قضائية، نقض ١٩٩٢/٢/١٣ طعن رقم ٣٣٣٠ لسنة ٥٨ قضائية).

٨٢٥ - أسباب الطعن بالنقض. وجوب بيانها بصحيفة الطعن بياناً واضحاً نافياً عنها الغموض والجهالة يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه.

(نقض ١٩٩٢/٧/١٦ طعن رقم ٢٠٧٥ لسنة ٥٧ قضائية)

٨٢٦ - مؤدى نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات أن الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها من النظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الاختصاص الولائى قائمة فى الخصومة ومطروحة

دائما على محكمة الموضوع وعليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها ويعتبر الحكم الصادر منها فى الموضوع مشتملا على قضاء ضمنى باختصاصها ولاثيا ومن ثم فإن الطعن بالنقض على الحكم الصادر منها يعتبر واردا على القضاء الضمنى فى مسألة الاختصاص سواء أثارها الخصوم فى الطعن أم لم يثيروها، أبدتها النيابة أم لم تبدها باعتبار أن هذه المسألة وفى جميع الحالات تعتبر داخلة فى نطاق الطعون المطروحة على هذه المحكمة.

(نقض ١٩٩٠/٥/١٥ طعن رقم ١٣٦٣ هيئة عامة، نقض ١٩٩٣/٦/٢٩ طعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٥٨ قضائية).

٨٢٧ - ورود النعى على أسباب الحكم الابتدائى. عدم تمسك الطاعن به أمام محكمة الاستئناف اعتباره سببا جديدا لايجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٩٣/١/٢٧ طعن ١٧٨٨ لسنة ٥٨ قضائية، نقض ١٩٩١/٤/٢٤ طعن رقم ٣٣٦٣ لسنة ٥٨ قضائية).

٨٢٨ - النعى على الحكم بالقصور دون بيان أثره على قضائه. نعى مجهل غير مقبول.

(نقض ١٩٩٣/١/١٣ طعن رقم ٢٦٦٩ لسنة ٥٧ قضائية).

٨٢٩ - الطعن بالنقض. عدم ورود النعى على الجزء من الحكم الذى يبغى الطاعن من المحكمة إلغاءه. أثره. عدم قبول النعى لوروده على غير محل.

(نقض ١٩٩٣/١/١٤ طعن ٥٦٨١ لسنة ٦١ قضائية).

٨٣٠ - الطعن بالنقض. رفعه من هيئة قضايا الدولة. نيابة عن المدعى الاشتراكى صحيح. علة ذلك. قانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل. (نقض ١٩٩٢/١١/٢٢ الطعن رقم ٢١٢٠، ٢١٤٨ لسنة ٥٧ ق).

٨٣١ - خلو صحيفة الطعن بالنقض من نعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لا بتناؤه على إجراء باطل شاب إعلان صحيفة الاستئناف. أثره. عدم قبول التمسك ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف لأول مرة أمام محكمة النقض. ورود بعض أسباب الطعن مجهلا وغير مقبول. لا أثر لذلك على باقى أسباب الطعن. الاختصاص فى الطعن بالنقض. وجوب رفع الطعن من الخصم بذات صفته أمام محكمة الموضوع. صدور الحكم ضد الوكيل باعتباره ممثلا للأصيل فى الخصومة. إقامة الطعن بالنقض من الأصيل. صحيح.

(نقض ١٩٨٠/١١/١٨ طعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ قضائية).

٨٣٢ - إغفال بيان اسم الموظف الذى تسلم صحيفة الطعن بالنقض. لا بطلان - بيان موطن المحامى - الموكل عن الطاعنين. إغفال بيان موطنهم بالصحيفة. لا بطلان.

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٧ طعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٧ قضائية).

٨٣٣ - حكم الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ مرافعات ينطبق على الطعن بطريق النقض وذلك بالنسبة للشق الأول منها فقط الذى يواجه حالة تعدد المحكوم عليهم دون شقها الأخير المتعلق بحالة تعدد المحكوم لهم إذ ورد بشأنها فى الفصل الخاص بالطعن بطريق النقض حكم مفاير هو مانصت عليه مادة ٢٥٣ مرافعات من وجوب اشتمال صحيفة الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم مما مفاده أنه إذا أغفل الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم فى الحكم المطعون فيه والصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة كان طعنه باطلا ومن ثم غير مقبول.

(نقض ١٩٨٠/٢/٩ طعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٥ق).

٨٣٤ - ورود النعى على أسباب الحكم الابتدائي. عدم تمسك الطاعن به أمام محكمة الاستئناف. اعتباره سببا جديدا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٧٧/٤/٢٠ سنة ٢٨ ص ١٠١٢، نقض ١٩٨٠/٦/١٤ طعن رقم ٨٥٩ لسنة ٤٥ قضائية).

٨٣٥ - أسباب الطعن بالنقض. عدم وجوب بيان كل وجه من وجوه النعى على حدة.

(نقض ١٩٧٧/٤/٣٠ سنة ٢٨ ص ١٠٩١).

٨٣٦ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام. جواز إثارتها من النيابة أو المحكمة من تلقاء نفسها. شرطه. أن تكون واردة على الجزء المطعون عليه من الحكم.

(نقض ١٩٧٩/١٢/٢٠ طعن رقم ١٥٢٧ لسنة ٤٨ قضائية).

٨٣٧ - توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض على صحيفة الطعن، عدم وجوب إثبات درجة قيده بجدول المحامين أو رقم توكيله.

(نقض ١٩٨٠/١/٢٢ طعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٤ ق).

٨٣٨ - صدور الحكم فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن. للخصم الذى قبل الحكم أو فوت ميعاد الطعن فيه أن ينضم للطاعن. عدم استعمال هذه الرخصة. لا أثر له فى شكل الطعن ولو أغفلت المحكمة إلزام الطاعن باختصاص من لم يطعن فى الحكم عملا بالمادة ٢١٨ مرافعات.

(نقض ١٩٧٩/٦/٢٥ طعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٥ ق).

٨٣٩ - خلو صحيفة الطعن من بيان أسباب النعى على الحكم المطعون فيه. أثره. بطلان الطعن.

(نقض ١٩٧٩/٤/٢ طعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٦ ق).

٨٤٠ - المحامى الموقع على صحيفة الطعن بالنقض. عدم وجوب حصوله على توكيل سابق. عدم تقديم سند وكالته حتى إيداع الصحيفة أو بعده وحتى جلسة المرافعة. أثره. بطلان الطعن لرفعه من غير ذى صفة.

(نقض ١٩٧٩/٦/٤ طعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ ق).

٨٤١ - التوقيع على صحيفة الطعن بالنقض من أحد محامى إدارة القضايا. أثره. بطلان الطعن مادة ٢٥٣ مرافعات (نقض ١٩٧٨/٤/٢٥ الطعن رقم ٥٤٥، ٥٥٠ لسنة ٤٤ ق).

٨٤٢ - رفع الطعن بالنقض بتقرير أودع قلم الكتاب على خلاف ما تقضى به المادة ٢٥٣ مرافعات من رفعه بصحيفة. لا بطلان. علة ذلك. توافر البيانات التى يتطلبها القانون فى ورقة الطعن. تحقق الغاية من الإجراء. (نقض ١٩٧٧/٥/٢٤ طعن رقم ٨٨ لسنة ٤٣ ق).

٨٤٣ - تمثيل الولى الشرعى للقاصر فى الاستئناف. بلوغ القاصر سن الرشد قبل رفع الطعن بالنقض. وجوب إقامة الطعن منه شخصيا. (نقض ١٩٧٨/١٢/٢٠ طعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ قضائية).

٨٤٤ - الأصل إيداع صحيفة الطعن بالنقض قلم كتاب محكمة النقض. جواز إيداعه قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم. إيداع صحيفة الطعن قلم كتاب محكمة النقض. وجوب إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن من موطن الطاعن ومقر محكمة النقض.

(نقض ١٩٧٩/٤/٢٥ لسنة ٤٦ قضائية، نقض ١٩٨٠/١/١ طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٤ قضائية، نقض ١٩٨٠/١٢/٢٠ طعن رقم ١٠٧٥ لسنة ٤٧ قضائية).

٨٤٥ - نصت الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه يجوز تأليف دائرة استئنافية



بصورة دائمة فى أحد مراكز المحاكم الابتدائية بقرار يصدر من وزير العدل بعد أخذ رأى الجمعية العامة لمحكمة الاستئناف، وإذ أصدر الوزير قراراً بإنشاء دائرة استئنافية فى مقر محكمة سوهاج الابتدائية فإنها تظل دائرة من دوائر محكمة استئناف أسيوط. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صادراً من الدائرة المدنية والتجارية بمأمورية استئناف سوهاج التابعة لمحكمة استئناف أسيوط فإن إيداع صحيفة الطعن بالنقض فى قلم كتاب المحكمة الأخيرة لا يكون مخالفاً للقانون.  
(نقض ١٩٧٧/٥/١٦ طعن رقم ٢٠١ لسنة ٤٤ ق).

٨٤٦ - إذ كان يبين من أوراق الطعن أن الاستاذ... المحامى قرر بالطعن عن الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها وكيلة عن الطاعنين الثالث والرابعة، إلا أنه لم يقدم التوكيل الصادر إلى موكلته منهما حتى حجت الدعوى للحكم. ولما كان لا يغنى عن تقديم هذا التوكيل مجرد ذكر رقمه فى التوكيل الصادر من الطاعنة الأولى إلى محاميها إذ إن تقديم هذا التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن للطاعنة الأولى فى توكيل المحامين فى الطعن بطريق النقض. لما كان ذلك فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعنين الثالث والرابعة للتقرير به من غير ذى صفة.

(نقض ١٩٧٦/١٢/٢٦ طعن رقم ٩٨١ سنة ٤١، نقض ١٩٧٩/١/٢٤ طعن رقم ٢٠٣ سنة ٤٤ قضائية، نقض ١٩٨٠/١٢/١٤ طعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٣ قضائية).

٨٤٧ - إذ نصت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن تشتمل صحيفة الطعن على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم فإن الغرض المقصود من هذا النص إنشاء هو إعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بهذه البيانات وإن كان ما يكفى للدلالة عليها يتحقق به الغرض الذى وضعت هذه المادة من أجله. ولئن كان الثابت فى تقرير

الطعن أن الطاعنين هم ورثة المرحوم..... وكان خلو صحيفة الطعن من ذكر قرابة الطاعنين للمورث ليس من شأنه التشكيك في حقيقة صفاتهم كخصوم واتصالهم بالخصومة المرددة في الدعوى فإن الدفع بالبطلان للتجهيل بالصفة يكون في غير محله.

(نقض ١٩٧٦/١٢/٢٦ طعن ٩٨١ لسنة ٤١ ق).

٨٤٨ - دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة. عدم تكليف المؤجر له بسداد العوائد المستحقة وعدم تمسك المؤجر بذلك أمام محكمة الموضوع. سبب جديد لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨١/١/٢٤ طعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٧ قضائية).

٨٤٩ - لما كان الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب يتم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وفق الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١، ٨٨٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات، وكان مقتضى أولاهما وجوب رفع الطعن بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض في خلال الميعاد، فإن الطاعنة إذ لم تلتزم هذا الإجراء وقامت بإيداع صحيفة الطعن في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، فإن الطعن يقع باطلا، ولا يغير من ذلك أن تكون الصحيفة قد اشتملت على البيانات الواجب توافرها في التقرير، ووردت بالفعل إلى قلم كتاب محكمة النقض ما دام ورودها جاء لاحقا لانقضاء ميعاد الطعن فلا تتحقق به الغاية من الإجراء، لما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم ببطلان الطعن.

(نقض ١٩٨١/٢/١٧ طعن رقم ٦٧ لسنة ٤٩ قضائية).

٨٥٠ - تصحيح المستأنف شكل الاستئناف بقصره على المطعون عليهما الثالث والرابع. أثره. عدم قبول الطعن بالنقض قبل المطعون عليهما الأولين.

(نقض ١٩٧٨/١٢/١٩ طعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٥ قضائية).

٨٥١ - النعى بوفاة المستأنف قبل توجيه إعلان الصحيفة إلى المستأنف عليه. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كان الطاعن قد تخلف عن المثول فى الاستئناف ما دام قد ثبت صحة إعلانه بصحيفته.  
(نقض ١٩٧٨/٥/٢٩ طعن رقم ٤٩٦ لسنة ٤٦ قضائية).

٨٥٢ - النعى بعدم جواز استئناف الحكم الابتدائى لصدوره فى حدود النصاب الانتهائى للمحكمة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع.  
(نقض ١٩٧٨/٤/٢٠ طعن رقم ٢٣٠ لسنة ٤٦ قضائية).

٨٥٣ - النعى بتعسف رب العمل فى تقدير كفاية العامل. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٩٧٩/٦/٢ سنة ٣٠ ص ٥٠٥).

٨٥٤ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن الإيصال الذى استند إليه الحكم المطعون فيه هو ورقة عرفية وليست رسمية. دفاع قانونى يخالطه واقع. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٩٨٠/١١/٢٤ طعن رقم ٥٩٠ لسنة ٤٦ قضائية).

٨٥٥ - السبب القانونى متى كانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع، جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٢ طعن رقم ٦٦ لسنة ٤٨ قضائية).

٨٥٦ - إذ كان الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة به دون أن يحيل عليه فى أسبابه وكان النعى الموجه من الطاعن منصرفاً إلى الحكم الابتدائى فإنه - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير مقبول.

(نقض ١٩٧٧/٣/١٣ سنة ٢٨ ص ٦٦٣).

٨٥٧- تحدى مالك العقار بأن مسئوليته قبل تابع المستأجر عقدياً وليست تقصيرية. دفاع يخالطه واقع. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢ طعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٦ قضائية).

٨٥٨- النعى بوقف التقادم لوجود المانع الذى يتعذر معه على الدائن أن يطلب حقه غير مقبول ذلك أنه ينطوى على دفاع موضوعى جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٠/١٢/١٦ طعن رقم ١٢٧ لسنة ٤٩ قضائية).

٨٥٩- عدم بيان الطاعن ماهية أوجه الدفاع الجوهرية المقول بأن الحكم أغفل الرد عليها. نعى مجهول غير مقبول.

(نقض ١٩٨٠/١٢/٩ طعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٤٧ قضائية).

٨٦٠- دفاع يخالطه واقع. لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع. لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٠/١١/٢٠ طعن رقم ٨٨٦ سنة ٤٧ ق).

٨٦١- صحيفة الطعن بالنقض. خلو الصورة المعلنة من بيان التاريخ الذى أودعت فيه. ليس من البيانات الجوهرية التى يوجب القانون اشتغال ورقة الإعلان عليها.

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ طعن رقم ٨٦ لسنة ٤٣ قضائية، نقض ١٩٨٠/٢/٢١ طعن رقم ٤٣٥ سنة ٤٧ ق).

٨٦٢- صحيفة الطعن بالنقض. اقتصارها على ما قضى به الحكم المطعون فيه في الموضوع. عدم اشتغالها على نص يتعلق بالاختصاص الولائي. أثره. عدم قبول ما أثارته النيابة العامة لمسألة الاختصاص.

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٢ طعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ قضائية).

٨٦٢- إقامة الحكم قضاءه على ما حصله فى نطاق سلطته الموضوعية وله أصله الثابت فى الأوراق. تعيينه فى أية دعامة أخرى غير منتج. (نقض ١٩٨٠/٦/١٤ طعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٥ قضائية).

٨٦٤- بطلان إعلان تقرير الطعن لخلو صحيفته من بيان من البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيها هو بطلان نسبى لا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته. (نقض ١٩٧١/١٠/٢٦ سنة ٢٢ ص ٨٤٤).

٨٦٥- الحكم الصادر برفض طلب وقف التنفيذ المعجل دون قضاء فى موضوع النزاع. حكم صادر قبل الفصل فى الموضوع. عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا. (نقض ١٩٧١/٥/٤ سنة ٢٢ ص ٥٨٨).

٨٦٦- لا يعيب تقرير الطعن خطأه فى بيان رقم الحكم المطعون فيه متى كانت بياناته الأخرى عن رقم الدعوى الابتدائية والخصوم فيها وموضوعها وتاريخ الحكم الابتدائى ومنطوق الحكم الاستثنائى وتاريخ صدوره، تتضمن بيانا كافيا للحكم المطعون فيه مما يرفع عنه كل تجهيل. (نقض ١٩٦٨/١١/٧ سنة ١٩ ص ١٢٩٩).

٨٦٧- الطعن بالنقض. جواز حصول التقرير به من نفس الخصم الطاعن إذا كان محاميا مقبولا أمام محكمة النقض. لا محل لاشتراط المغايرة بين الطاعن والمحامى الحاصل منه التقرير بالطعن. (نقض ١٩٧٤/١/٢١ ملحق العدد الثالث من سنة ٢٣ ص ٩ صادر من الهيئة العامة للمواد المدنية).

٨٦٨- إذا صدر التوكيل بالطعن من الطاعن إلى عدد من المحامين فإنه يجوز أنفراد أحدهم بالتقرير بالطعن. (نقض ١٩٥٨/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية الجزء الثالث ص ٧٦٣ قاعدة ٤٥).

٨٦٩- إذا قام المحامي الموقع على صحيفة الطعن بالنقض بسحب توكيله ولم يعده حتى جلسة المرافعة بطل الطعن.  
(نقض ١٩٥٥/١١/٢٧ سنة ٦ ص ٥٥٧).

٨٧٠- وجوب تقديم التوكيل الصادر للمحامي المقرر بالطعن بطريق النقض قبل الفصل فى الطعن وإلا كان الطعن غير مقبول للتقرير به من غير دى صفة. لا يغنى عن واجب تقديم التوكيل، ذكر رقمه فى تقرير الطعن.

(نقض ١٩٦٧/١٢/٢٨ سنة ١٨ ص ١٩٢٢).

٨٧١- توقيع صحيفة الطعن من محام غير مقبول أمام محكمة النقض نيابة عن محامى الطاعة المقبول أمام تلك المحكمة. أثره. بطلان النعى. تقديم توكيل محامى الطاعة. لا يحقق الغاية من الإجراء. وجوب تصحيح الإجراء الباطل فى الميعاد المقرر قانونا.

(نقض ١٩٧١/١٢/٨ سنة ٢٢ ص ١٠٠٥).

٨٧٢- يجب أن يكون المحامى الذى يقرر بالطعن بالنقض وكيلًا عن الطالب وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه.

(نقض ١٩٧٢/١/٢٠ سنة ٢٣ ص ٨٨).

٨٧٣- يكفى أن يكون توقيع صحيفة الطعن بالنقض من محام مقبول أمام محكمة النقض عند رفع الطعن ولو لم يكن كذلك وقت صدور التوكيل إليه من الطاعن.

(نقض ١٩٥٩/١٠/٢٥ سنة ١٠ ص ٥٥٢).

٨٧٤- عدم بيان الطاعن المستندات التى يدعى إهدار الحكم لها، ودلائلها وأثرها فى القصور المدعى به. نعى مجهول غير مقبول.

(نقض ١٩٧١/٤/٢٢ سنة ٢٢ ص ٥٣٢).

٨٧٥- النعي على الحكم الاستثنائي بأن طلب المستأنف طلب جديد. لا محل له متى كانت محكمة الاستئناف لم تقض في هذا الطلب لخروجه عن نطاق الاستئناف ولعدم استفاد محكمة أول درجة ولايتها في شأنه. (نقض ١٩٦٨/٣/٢٨ سنة ١٩ ص ٦٢٢).

٨٧٦- إذ كانت الطاعة لم تكشف في نعيها عن موطن القصور الذي تعبىه على القرار المطعون فيه، فإن النعي يكون مجهلاً وغير مقبول. (نقض ١٩٧٣/٥/١٩ سنة ٢٤ ص ٧٨٥).

٨٧٧- خلو تقرير الطعن من بيان أوجه الدفاع المقول بأن الحكم أغفل الرد عليها وأوجه البطلان المقول، بأنها شابت الحكمين السابقين عليه. اكتفاء الطاعن بتقديم صورة من مذكرته أمام محكمة الموضوع. النعي بذلك مجهول وغير مقبول. (نقض ١٩٧٣/٣/٢٢ سنة ٢٤ ص ٤٦٣).

٨٧٨- يجب أن تشمل صحيفة الطعن على الأسباب التي بنى عليها مبينة بيانا دقيقا واضحا ينفي عنها الغموض والجهالة وإلا كان الطعن غير مقبول. (نقض ١٩٧٦/٤/٧ سنة ٤٣٢ لسنة ٤٠ ق).

٨٧٩- الغرض الذي رمى إليه الشارع مما أورده في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في صحيفة الطعن هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إعلام ذوي الشأن إعلاما كافيا بهذه البيانات، وأن الغرض يتحقق بكل ما يكفى للدلالة عليها، ومن ثم فإن الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة لا يترتب عليه البطلان، لما كان ذلك، وكان ما جاء بصحيفة الطعن من أن اسم المطعون عليه.... ليس من شأنه التشكيك في حقيقة

اسمه وأنه هو المقصود بتوجيه الطعن إليه حسبما هو ثابت من سائر البيانات الأخرى الواردة بالصحيفة، فإن الدفع ببطلان تلك الصحيفة يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٨١/٥/٢٣ طعن رقم ٣٩٦ لسنة ٤٧ قضائية).

٨٨٠ - وجوب اشتمال صحيفة الطعن على بيان موطن الخصم مادة ٢٥٣ مرافعات. الغرض منه. تحقق الغاية من الإجراء. لا بطلان. مادة ٢٠ مرافعات.

(نقض ١٩٨٢/٦/٢٤ طعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٨ قضائية).

٨٨١ - بطلان الحكم الناشئ عن اشتراك قضاة في المداولة خلاف الذين سمعوا المرافعة. مادة ١٦٧ مرافعات. تعلقه بالنظام العام. التمسك به أمام محكمة النقض. شرطه. أن يكون النعي بالبطلان مطروحا على محكمة الاستئناف.

(نقض ١٩٨٢/١٠/٣١ طعن رقم ٨٨٩ لسنة ٤٩ قضائية).

٨٨٢ - وحيث إن الطاعنين ينعان بالوجه الثالث من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب إذ تجاهل الدلالة المستمدة من تسليم مذكرة بالدفاع أمام محكمة أول درجة لمحام لم يحضر جلساتها.

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك بأن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان باطلا إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كاشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه، لما كان ذلك وكان الطاعنان قد ساقا النعي بعبارة مبهم غامضة لا تكشف بجلاء ووضوح عن ماهية مذكرة الدفاع التي يتحدثان عنها وفحوى الدلالة المستمدة منها



وأثرها على قضاء الحكم المطعون فيه فإن النعى بهذا الوجه يكون نعيًا مجهلاً غير مقبول.

(نقض ١٩٨٢/٥/٦ طعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٤٧ قضائية، نقض ١٩٨٣/٥/٥ طعن رقم ١١٤٨ لسنة ٤٩ قضائية، نقض ١٩٨٣/٤/٧ طعن رقم ١٦٠٠ لسنة ٤٩ قضائية).

٨٨٣ - أن النص في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات علي أن «يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض...» يدل على أن العبرة في هذا الشأن هي بصفة المحامي الذي وقع على صحيفة الطعن وبإشراف إجراءاته من حيث إنه من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أم لا، وليس بصفة المحامي الذي وكله في رفعه نيابة عن الطاعنين، وإن كان الثابت من أوراق الطعن أن محامي الطاعنين الذي رفع الطعن ووقع على صحيفته - وهو من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض - أودع وقت تقديم الصحيفة التوكيل الصادر من محام آخر بصفته وكيلًا عن الطاعنين، وإن كانت عبارات توكيلي الطاعنين لهذا المحامي - الذي وكل المحامي الذي وقع على صحيفة الطعن وبإشراف إجراءاته - المقدمين في الطعن تتسع للتصريح له في توكيل محامين للطعن بالنقض نيابة عنهم، فإن الطعن بالنسبة لهم يكون مرفوعاً من ذي صفة لا يؤثر في ذلك أن هذا المحامي ليس من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨١/٣/٢٣ طعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٤٩ قضائية).

٨٨٤ - المادة ١٨ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الخاص بتأجير وبيع الأماكن قد خلت من النص علي جواز إخلاء المكان المؤجر بسبب تغيير الغرض من استعماله في مفهوم الفقرة (د) من المادة المذكورة وهذا النص باعتباره لصالح المستأجر يتعلق بالنظام العام تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨١/١٢/٢٤ طعن رقم ٣٤٢ لسنة ٤٧ قضائية).

٨٨٥ - الدفع بعدم دستورية القوانين - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير متعلق بالنظام العام، ومن ثم لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، لما كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم دستورية القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ فيما نص عليه من أنه لا تسرى القواعد والنظم الخاصة بإعانة غلاء المعيشة على العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة، فإنه لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة لأول مرة، ويكون الدفع به غير مقبول.

(نقض ١٩٨١/١٢/١٩ طعن رقم ٢٣٧ لسنة ٤٢ قضائية، نقض ١٩٧٧/٣/٢٦ سنة ٢٨ ص ٧٧٩).

٨٨٦ - لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات توجب اشتغال صحيفة الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا أغفل الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم في الحكم المطعون فيه، والصادر في موضوع غير قابل للتجزئة لأن النزاع الذي فصل فيه وهو انتهاء عقد إيجار الصادر للطاعن عن العين المبينة بصحيفة الدعوى وإخلائه منها نزاع لا يحتل الفصل فيه غير حل واحد ويستلزم أن يكون الحكم واحدا بالنسبة لجميع الورثة فإن الطاعن إذ لم يختصم في طعنه.. وهو أحد الورثة الصادر لصالحهم الحكم المطعون فيه ولا ينوب عنه باقي الورثة المختصمين في الطعن لأنه كان ماثلا في الاستئناف، ومن ثم فإن الطعن يكون باطلا ويتعين الحكم بعدم قبوله.

(نقض ١٩٨١/١١/٢٣ طعن رقم ١٢٧١ لسنة ٤٧ قضائية).

٨٨٧ - يشترط للتمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بسبب قانوني يخالطه واقع أن يثبت من أسباب الحكم أن عناصره الواقعية كانت

مطروحة على محكمة الموضوع أو يقدم الطاعن ما يثبت أنه تمسك به أمامها إذا ما خلت أسباب الحكم المطعون فيه مما يفيد ذلك.

(نقض ١٩٨١/٦/١٣ طعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٦ قضائية).

٨٨٨ - يجوز لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تثير في الطعن من الأسباب القانونية ما يتعلق بالنظام العام إذا ثبت أنه كان تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى جميع العناصر التي تتمكن بها من تلقاء نفسها من الإلمام بهذه الأسباب والحكم في الدعوى على موجبها.

(نقض ١٩٨١/٦/١٣ طعن رقم ١١٧٢ لسنة ٤٧ قضائية).

٨٨٩ - الدفع بعدم الاختصاص الولائي يعتبر دائما مطروحا على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام، ولو لم يدفع به أمامها، فلا يسقط الحق في إبدائه والتمسك به حتى لو تنازل عنه الخصوم، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع، كما يجوز لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها، لما كان ذلك، وكان الفصل في جنسية الطاعن مسألة أولية تخرج عن نطاق الاختصاص للمحاكم، وتدخل في اختصاص مجلس الدولة وحده طبقا للمادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧١، وكان النزاع على جنسية الطاعن نزاعا جديا يتوقف على الفصل فيه الفصل في الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه إذ يفصل في هذه المسألة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، وخرج بقضائه عن الاختصاص الولائي للمحكمة، ولما كان هذا الاختصاص يتعلق بالنظام العام فإن لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها، عملا بالحق المخول لها في المادة ١/٢٥٣ من قانون المرافعات. ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب.

(نقض ١٩٨١/٥/١٦ طعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٥٠ قضائية).

٨٩٠- النص في المادة ٢٥٣/٤ من قانون المرافعات على أنه «لا يجوز التمسك بسبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت في الصحيفة باستثناء الأسباب المبنية على النظام العام، وكان ما تمسكت به الطاعة في مذكرتها الشارحة من أن الضرر الذي لحق بالشحنة يرجع إلى سبب أجنبي لا تسأل عنه طبقاً لنص المادة ١٦٥ من القانون المدني يعتبر سبباً جديداً يخالطه واقع لم يسبق للطاعة ذكره في صحيفة طعنها، فإنه لا يقبل منها التمسك به في مذكرتها.

(نقض ٢٨/٤/١٩٨٠، الطعانان رقما ١٢٢٧، ١٢٣٥ لسنة ٤٧ قضائية).

٨٩١- إنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨، تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، إلا أن هذا التعديل الذي أدخله المشرع على طريقة رفع الطعن بتقرير حسبما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقا على المادة ٢٥٣ سألقة الذكر إنما قصد به تيسير الإجراءات، وحتى لا يتجشم المحامي مشقة الانتقال بنفسه إلى قلم الكتاب للتقرير بالطعن فاستحسن المشرع استعمال عبارة «يرفع الطعن بصحيفة تودع....» بدلا من عبارة «يرفع الطعن بتقرير يودع» منعا لكل لبس، وإذ كانت العبرة بتوافر البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن بحيث لا تثريب على الطاعن إن هو أودع قلم الكتاب طلبا توافرت فيه تلك البيانات لأن الغاية من هذا الإجراء تكون قد تحققت الأمر الذي يكون معه الدفع بطلان الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني في غير محله، ولا يقدح في ذلك خلو الطلب من تاريخ إيداعه، لأنه ليس من البيانات التي أوجبها المادة ٢٥٣ سألقة الذكر، ومن ثم لا يترتب على إغفاله بطلان الطعن.

(نقض ١٠/٦/١٩٨٠، طعن رقم ٩٣٥ لسنة ٤٤ قضائية).

٨٩٢ - لما كان التءءى بانءفاء مصلءة الطاعن فى التءءل، وبالتالى فى الطعن هو ءفاع يقوم على واقع لم يسبق طرحه أمام مءكمة الموضوع، ومن ثم لا يجوز إءارته لأول مرة أمام مءكمة النقض.  
(نقض ١٨/١٢/١٩٨٠، طعن رقم ١٩٥٦ لسنة ٤٩ قضاىىة).

٨٩٣ - إقامة الحكم الابدئائى قضاءه على مسءءء ءءم فى فءرة ءزءى ءءوى للحكم ءون إءلاع الءصم الآخر علفه أو إءلانه به. عءم التمسك به أمام مءكمة الاستئناف. أثره. عءم ءوان إءارته أمام مءكمة النقض.  
(نقض ١١/١٢/١٩٨٠، طعن رقم ٨٧٥ لسنة ٤٤ قضاىىة).

٨٩٤ - إذا كان رفض طلب وقف ءءوى فى الءالة التى يكون فىها الوقف ءوازىا للمءكمة إءمالا لنص المءاة ١٢٩ مرافعات هو أءء أوءه الطعن التى تستءء إلىها الطاعنة فإن عءم ءءءءم صورة من الحكم الابدئائى الذى قضاى برفض طلب وقف ءءوى المؤفء بالحكم الاستئنافى لأسبابه لا ىءرب علفه بءلان الطعن مءامء ضمنت طعنفا أسبابا أخرى موءةة للحكم المءعون فى الذى ءءمت صورة مطابقة له.  
(نقض ٤/١٢/١٩٨٠، طعن رقم ٧٣ لسنة ٤٤ قضاىىة).

٨٩٥ - وروء النعى على أسباب الحكم الابدئائى. عءم تمسك الطاعن به أمام مءكمة الاستئناف. اعءبارف سبفا ءءفءا لا ءوز إءاره أمام مءكمة النقض.  
(نقض ٢٧/١/١٩٨١، طعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ قضاىىة).

٨٩٦ - إء كان الءابء بالءءوى أن ما ءاء فى منطوق الحكم من ءارىء أمر الءزء الءفظى، مءرء ءطأ مءى انزلق إلىف، ولا يؤثر على كفافف، أو فى فهم مرءافف، والشأن فى ءصءففه إنما هو للمءكمة التى أصدرء الحكم، ووفقا لما رسمف قانون المرافعات فى المءاة ١/١٩١ منه ومن ثم فلا ىصلء سبفا للطعن بطرفق النقض.  
(نقض ٢٦/١/١٩٨١، طعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ قضاىىة).

٨٩٧ - النعى بعدم جواز تجزئة كشف الحساب دون بيان فحواه وما هو مطلوب إضافته أو خصمه ولا ماهية التجزئة. نعى مجهول. غير مقبول.

(نقض ١٩٩٨/١/٢٦، طعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ قضائية).

٨٩٨ - عدم جواز التحدى بالدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كان منصبا على سبب قانونى متعلق بالنظام العام، وكانت عناصره الواقعية مطروحة عليها.

(نقض ١٩٨١/١/١٠، طعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ قضائية).

٨٩٩ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تحرى العرف فى ذاته والتثبت من قيامه من أمور الموضوع التى لا تخضع لرقابة محكمة النقض إلا حيث يحيد قاضى الموضوع عن تطبيق عرف ثبت لديه وجوده، وهذا يقتضى التمسك به أمامه، لما كان ذلك، وكانت الأوراق خلوا مما يثبت أن الطاعن قدم أمام محكمة الموضوع ما يدل على أن العرف قد جرى فى مدينة الإسكندرية على اعتبار شهر أكتوبر من أشهر الصيف التى يباح فيها التأجير من الباطن، ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٠، طعن رقم ٤٩ لسنة ٥٠ قضائية).

٩٠٠ - مفاد نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أوجب على الخصوم أن ينيبوا عنهم محامين مقبولين أمام محكمة النقض فى القيام بالإجراءات والمرافعات أمامها، والحكمة فى ذلك أن هذه المحكمة لا تنظر إلا فى المسائل القانونية فلا يصح أن يتولى تقديم الطعون إليها أو التوقيع عليها والمرافعة فيها إلا المحامون المؤهلون لبحث مسائل القانون، ومعياره شرط قبولهم، ويترتب على مخالفة ذلك الحكم بطلان الطعن.

(نقض ١٩٨١/١/١٠، طعن رقم ٧٨٩ لسنة ٥٠ قضائية).

٩٠١- نظر القاضي للدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى، واشترائه فى إصدار حكم فيها. أثره. عدم صلاحيتها لنظرها أمام محكمة الاستئناف: تعلق ذلك بالنظام العام. جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض متى كانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع.  
(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٠، طعن رقم ٣٥١ لسنة ٥٣ قضائية).

٩٠٢- لما كان يحق لكل من المطعون عليه والنيابة العامة ولحكمة النقض أن تثير فى الطعن مسألة تتعلق بالنظام العام تكون واردة على ما رفع عنه الطعن، شريطة توافر جميع العناصر التى تتيح الإلمام بها لدى محكمة الموضوع، وكانت أحكام الموارىث الأساسية التى تستند إلى نصوص قاطعة فى الشريعة، والتى استمد منها قانون الموارىث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٢، تعتبر فى حق المسلمين من النظام العام لصلتها الوثيقة بالدعائم القانونية والاجتماعية المستقرة فى ضمير الجماعة، وإذ كانت وفاة المرحومة... مسلمة يقتضى أن تتبعها فى دينها ابنتها الصغيرة التى شاركت فى إقامة الطعن بالنقض ممثلة بوليها الشرعى، مما مؤداه أن تسهم فى الإرث المخلف عن والدتها، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وحصر الإرث فى إخوة المتوفاة لأب المسلمين دون ابنتها المسلمة تبعا لها فإنه يتعين نقضه.

(نقض ١٩٧٥/١/٢٩، سنة ٢٦ ص ٢٨٤، نقض ١٩٨٨/١١/٢٧، طعن رقم ١٤٠٦ لسنة ٥٦ قضائية).

٩٠٣- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا خلت صحيفة الطعن من بيان أوجه الدفاع التى تضمنتها المذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف، وبيان أوجه القصور التى تنعماها الطاعنة على الحكم المطعون فيه، فإن النعى عليه بإغفاله الرد عليها يكون مجهلا غير مقبول.  
(نقض ١٩٨٤/١/٢٢، طعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٥٠ قضائية).

٩٠٤- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضي حتى تعود على المدعى منفعة من اختصام المدعى عليه للحكم عليه بطلبه مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون، والطعن بالنقض لا يخرج عن هذا الأصل فلا يكفي لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو.

(نقض ١٩٨٤/٢/١٢، طعن رقم ١٣٥٣ لسنة ٥١ قضائية).

٩٠٥- وحيث إن الدفع بعدم قبول الطعن الثاني مردود، ذلك أنه لما كان الطعن الأول لم يفصل فيه بعد وقررت المحكمة ضم الطعن الثاني إلى الطعن الأول للارتباط، وليس في نصوص قانون المرافعات ما يحول دون أن يرفع الطاعن طعناً آخر بالنقض عن نفس الحكم ليستدرك ما فاتته من أوجه الطعن مادام ميعاد الطعن ممتداً أو لم يفصل في موضوع طعنه الأول بعد، ومن ثم فإن الدفع يكون على غير أساس ويتعين رفضه.

(نقض ١٩٧٥/٣/٤، سنة ٢٦ الجزء الأول ص ٥١٥).

٩٠٦- إنه ولئن كان هذا الطعن موجهاً إلى الحكم الأخير الذي أنهى الخصومة إلا أنه لما كان النعي متعلقاً بالحكم الصادر في ١٩٧٢/٤/٣، الذي قضى بقبول الاستئناف شكلاً وبجوازه سابقاً على الحكم المطعون فيه، والذي لم يكن يقبل الطعن فيه على استقلال قبل صدور الحكم المنهى للخصومة فإن الطعن يعتبر شاملاً لذلك الحكم، وذلك تطبيقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ مرافعات.

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥، سنة ٣١ الجزء الأول ص ٨٨٣).



٩٠٧- ميعاد الطعن بالنقض. عدم إيداع صحيفة الطعن خلاله، أثره.  
سقوط الحق في الطعن. مادة ٢٥٣ و ٢١٥ مرافعات.  
(نقض ١٩٨٣/٥/٢٩، طعن رقم ١٠٤٧ لسنة ٤٨ قضائية).

٩٠٨- الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في الدعوى التي يكون  
أحد طرفيها عضوا بالإدارة القانونية لإحدى شركات القطاع العام، توقيع  
صحيفته من أحد أعضاء الإدارة القانونية المقبولين أمام محكمة النقض.  
صحيح. النص في المادة ١٢ من قرار وزير العدل ٥٦٩ لسنة ١٩٧٧،  
على إحالة هذه الدعاوى إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها. إجراء  
تنظيمي لا يترتب على مخالفته البطلان.

(نقض ١٩٨٣/٦/٢٠، طعن رقم ١٥٩ لسنة ٤٠ قضائية).

٩٠٩- مفاد نص المادتين ٢/٢٥٣، ٤، ٢٧١ من قانون المرافعات أنه إذا  
اشتمل الطعن على حكمين صادرين في دعوى واحدة، وكان أحدهما هو  
الأساس الذي أقام عليه قضاءه الحكم الآخر، فإنه يكفي لصحة الطعن أن  
ترد أسبابه على ذلك الحكم الأول لأن نقض هذا الحكم يترتب عليه إلغاء  
الحكم الثاني بقوة القانون مادام أنه نتيجة لازمة مترتبة على الحكم  
السابق عليه، لما كان ذلك وكان الطعن على ما جاء بصحيفته قد شمل  
الحكمين معا، وتعلقت أسبابه بالحكم السابق صدوره في ٢٧/٢/١٩٨٢،  
فإنه لا يبطل الطعن خلو صحيفته من أسباب خاصة بالحكم المنهى  
للخصومة الذي جاء نتيجة مترتبة على ذلك الحكم السابق، ومن ثم يكون  
الدفع بعدم قبول الطعن في غير محله متعينا رفضه.

(نقض ١٩٨٣/١١/٢٧، طعن رقم ٦٢٤ لسنة ٥٣ قضائية).

٩١٠- عدم جواز التمسك بسبب للنقض لم يبد في صحيفة الطعن. الاستثناء.  
الأسباب المتعلقة بالنظام العام. الدفع بقوة الأمر المقضى متعلق بالنظام العام.  
(نقض ١٩٨٣/١٠/٣٠، طعن رقم ٦٥٩ لسنة ٥٠ قضائية).

٩١١- النعى على الحكم المطعون فيه إهداره المستندات دون بيان مفرداتها ودلالة كل منها وأثرها فى قضائه غير مقبول. عدم بيان الطاعنة أوجه الدفاع المقول بأن الحكم أغفل الرد عليها. نعى مجهول غير مقبول. (نقض ١٩٨٣/١٢/٢٦، طعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٤٩ قضائية).

٩١٢- بيانات صحيفة الطعن بالنقض. مادة ٢/٢٥٣ مرافعات . المقصود منها. إغفالها وخلو الأوراق مما يكفى للدلالة عليها. أثره. البطلان النسبى ولو كان الموضوع غير قابل للتجزئة. (نقض ١٩٨٣/٥/٢٩، طعن رقم ١٣٢٦ لسنة ٤٩ قضائية).

٩١٣- مواعيد الطعن فى الأحكام. سبب قانونى من النظام العام. جواز التمسك به فى أى وقت. للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها. مادة ٢٥٣ مرافعات.

(نقض ١٩٨٣/٥/٣١، طعن رقم ٢١٨٩ لسنة ٥٢ قضائية).

٩١٤- تجيز المادة ٥٦ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ - المقابلة للمادة ٦١ من القانون السابق رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - للمحامى أن ينيب عنه فى الحضور أو المرافعة أو فى غير ذلك من إجراءات التقاضى محاميا آخر تحت مسئوليته دون توكيل خاص ما لم يكن فى توكيله هو ما يمنع ذلك. ولما كان توقيع وتقديم صحيفة الطعن بالنقض من إجراءات الطعن فمن ثم يجوز للمحامى المقبول أمام محكمة النقض أن يوقع على صحيفة الطعن بالنقض نيابة عن المحامى وكيل الطاعن دون حاجة إلى تقديم سند بوكالة المحامى الذى وقع الصحيفة عن محامى الطاعن مادام توكيل هذا الأخير لا يحظر عليه إنابة غيره. (نقض ١٩٨٤/٣/٢٩، طعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٥٣ قضائية).

٩١٥- أسباب الطعن بالنقض. وجوب بيانها بيانا دقيقا. عدم بيان الاعتراضات التى تمسكت بها الطاعنة أمام محكمة الدرجة الأولى والخبر. تجهيل للنعى. أثره. عدم قبوله.

(نقض ١٩٨٣/٣/١٣ - طعن رقم ٦١ - سنة ٤٨ قضائية).

٩١٦- إدارة قضايا الحكومة. اختصاصها بمباشرة الدعاوى عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية، والهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ذات الكيان المستقل والشخصية المعنوية المعتمدة فى القانون العام. عدم اختصاصها بمباشرة الدعاوى المتعلقة بشركات القطاع العام. الاستثناء. صدور قرار بتكليفها بذلك من مجلس إدارة الشركة. رفع الطعن من الإدارة المذكورة دون الحصول على تفويض مجلس إدارة الشركة. أثره. عدم قبول الطعن. صدور تفويض لاحق على رفع الطعن. لا أثر له. مادة ٥٦ قانون ٧٥ لسنة ١٩٦٧، والمادة ٣ قانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣، فى شأن تنظيم إدارة قضايا.

الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة، والوحدات التابعة لها. اختصاصها بمباشرة الدعوى نيابة عنها. الاستثناء. للمحامين من غير هذه الإدارات مباشرة بعض هذه الدعاوى. شرطه. صدور قرار بذلك من مجلس الإدارة. عدم مراعاة ذلك. أثره. عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة. صدور تفويض لاحق على رفع الطعن. لا أثر له. المادتان ١، ٣ قانون ٤٧ لسنة ١٩٧٣، بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة، والهيئات العامة.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٧، الطعن رقم ٥٢٧١، ٥٤٤ لسنة ٥٠ قضائية).

٩١٧- الخصومة فى الطعن بالنقض تتحدد بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الاستئناف والمناطق فى تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات منه أو إليه فى الدعوى.

(نقض ١٩٨٣/٦/١٢، طعن رقم ٥٠١ لسنة ٤٢ قضائية).

٩١٨- إذ كانت المادة ١٣٥ من القانون المدنى تنص على أنه «إذا كان محل الالتزام مخالفا للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلا»، وكانت المادة الأولى من الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٣، تنص على أن

«يعاقب.... كل من أجر مكانا مبنيا أو جزءا منه لأكثر من مستأجر عن نفس المدة، وكذلك كل من باع مثل هذا المكان لأكثر من شخص واحد» مما مفاده أن بيع المالك المكان المبنى أو جزءا منه لمشتري ثان يعقد لاحق بعد سبق بيعه لمشتري آخر يكون باطلا بطلانا مطلقا لمخالفة ذلك للنظام العام إذ إن مقتضى تجريم بيع المكان المبنى أو جزء منه فى هذه الحالة يرتب البطلان، وهو ما اتجه إليه المشرع منذ أصدر الأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٧٣، حتى صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، ثم القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١، الذى نص فى المادة ٢٣ منه على أن «يعاقب بعقوبة جريمة النصب المنصوص عليها فى قانون العقوبات المالك الذى يبيع وحدة من المبنى لغير من تعاقد معه على شرائها ويظل كل تصرف بالبيع لاحق لهذا التاريخ، ولو كان مسجلا». لما كان ذلك، وكان الثابت أن الطاعنين طلبا بطلان البيع الصادر من المطعون ضده الأول للمطعون ضدها الثانية عن الأرض المقام عليها مكتب ومخزن الكوكاكولا المشهور برقم ٢٩ لسنة ١٩٧٧، وبصحة ونفاذ البيع الصادر لهما من المطعون ضده الأول بوكالة أخيه... عن نفس العقار المبنى بعقد غير مسجل مؤرخ ١٩٧٥/٥/٢٧، ومقدم عنه طلب الشهر العقارى فى ١٩٧٥/٦/٢٠، وقالوا أن المطعون ضدها الثانية عندما علمت بالبيع الصادر لهما أنذرتهما باعتبارها وكالة عن المطعون ضده الأول بأن وكالة أخيه.... قد انتهت قبل صدور البيع لهما، وذلك على خلاف الحقيقة فلما لم تفلح فى إزالة البيع الصادر لهما بهذه الطريقة تواطأت مع أخيه المطعون ضده الأول، واستصدرت منه بيعا ثانيا لنفسها تم تسجيله برقم ٥٢٩ فى سنة ١٩٧٧، وكانت هذه الوقائع مطروحة على محكمة الاستئناف، ومن مؤداها إذا ما ثبت أن البيع الصادر للمطعون ضدها الثانية يكون بيعا ثانيا من المالك لغير من تعاقد معه على شرائه، ومن ثم يكون باطلا بطلانا مطلقا لمخالفته النظام العام، وكانت أسباب الطعن المبنية على

النظام العام يمكن التمسك بها فى أى وقت وتأخذ بها المحكمة من تلقاء نفسها، وإذ التفت الحكم المطعون فيه عن بحث الوقائع المطروحة عليه، والتي ترشح لذلك، ولو تنبه إلى ذلك فحققها وثبتت لديه لتغيرت وجهة رأيه فى الدعوى مما يعيبه بالقصور الذى يبطله، ويؤدى إلى نقضه لهذا السبب.  
(نقض ١٩٨٣/٣/٢٠، طعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٤٩ قضائية).

٩١٩- تمثيل جهة الإدارة فى الطعن على قراراتها الصادرة فى شأن المنشآت الآيلة للسقوط واجب بقوة القانون لاعتبارات المصلحة العامة. مؤداه. عدم جواز قبول ترك الخصومة بالنسبة لمثلها. القضاء بقبوله خطأ فى القانون.  
(نقض ١٩٨٤/٤/١١، طعن رقم ١٩٦١ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٤/٣/٢٦، طعن رقم ٥٨٦ لسنة ٥٣ قضائية).

٩٢٠- عدم تقديم الطاعن الدليل على وفاة مورث المطعون ضدهم قبل صدور الحكم المطعون فيه. نعى مفتقر للدليل غير مقبول.  
(نقض ١٩٨٣/١٢/٥ - طعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٤٨ قضائية).

٩٢١- الأسباب المتعلقة بالنظام العام. إثارتها من قبل المحكمة أو النياية العامة. شرطه. ورودها على الجزء المطعون عليه من الحكم. عدم الطعن على شكل الاستئناف. صيرورته حائزا لقوة الأمر المقضى.  
(نقض ١٩٨٣/١١/١٤ - طعن رقم ٧٨٥ لسنة ٤٨ قضائية).

٩٢٢- الدفع بعدم جواز الطعن. تعلقه بالنظام العام للنياية العامة أن تدفع به وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها.  
(نقض ١٩٨٤/١/٢٣ - الطعن رقم ١٠٣٢، ٢٤٣٤ لسنة ٥٢ قضائية).

٩٢٣- عدم التمسك بانعدام أهلية المحامى الذى باشر الإجراءات أمام محكمة الموضوع. سبب قانونى يخالطه واقع. عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٩٨٤/١/٢٥ - طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٥١ قضائية).

٩٢٤- انتهاء الحكم المطعون فيه إلى عدم وجود دلائل تكفى للقول بوجود المستندات تحت يد المطعون ضدها. المنازعة في ذلك جدل موضوعي. عدم جواز إبدائه أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٢ - طعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٠ قضائية).

٩٢٥- وإن كان مفاد النص في المادتين ٤٧١، ٤٧٢ من القانون المدني - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - أن جزاء حظر بيع الحقوق المتنازع فيها لعمال القضاء والمحامين هو البطلان المطلق الذي يقوم على اعتبارات تتصل بالنظام العام، إلا أنه لما كان قبول السبب المتعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بالأ يخالطه عنصر واقعي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع إذا يجب أن يكون تحت نظرها عند إصدار الحكم المطعون فيه جميع العناصر الواقعية التي تتمكن بها من الإحاطة والإلمام بهذا السبب والحكم في الدعوى بموجبه فإن تبين أن أحد هذه العناصر تنقصها وكان الوقوف عليها يستلزم تحقيقا وتمحيصا فإنه يمتنع عرض السبب لأول مرة أمام محكمة النقض لما كان ذلك، وكان يشترط في تحريم شراء المحامي للحق المتنازع فيه وفقا لما تفسيده عبارة المادتين ٤٧١، ٤٧٢ من القانون المدني أن يكون التنازع على الحق جديا وقائما بالفعل وقت الشراء سواء طرح أمام القضاء أم لم يطرح بعد، فلا يكفى لإبطال البيع أن يكون الحق المبيع قابلا للنزاع أو محتملا للنزاع بشأنه أو يقوم عليه نزاع جدى ولكنه يكون قد انتهى وانحسم عند حصول الشراء، كما يجب علم المحامي بقيام النزاع في الحق إن كان مجال التطبيق هو نص المادة ٤٧١، أو أن يكون وكيفا في الحق المتنازع فيه ويشترطيه ممن وكله في الدفاع عنه وذلك بصدد أعمال نص المادة ٤٧٢، وإذا كان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع ببطلان البيع الصادر إلى محاميه المطعون ضده لوروده على حق متنازع فيه، وكانت

هذه المحكمة لا يتسنى لها التحقق من قيام هذا البطلان إلا بالخوض فى وقائع النزاع وصولاً إلى الوقوف على مدى توافر شرائطه وذلك بتحقيق ما إذا كان قد حصل بيع سابق من الطاعن لذات العقار محل التداعى إلى آخرين وماهية النزاع الذى تعلق به ومدى جديته ومصيره وقت شراء المحامى المطعون ضده ومدى علمه به أو توليه الدفاع عنه، وهى عناصر لم تكن معروضة على محكمة الموضوع قبل إصدار حكمها المطعون فيه، فإن ما يثيره الطاعن من دفع ببطلان البيع وإن كان سبباً قانونياً متعلقاً بالنظام العام إلا أنه لما يخالطه من واقع لم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع يكون غير جائز التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة ويكون النعى بهذا السبب غير مقبول.

(نقض ١٥/٥/١٩٨٠ - سنة ٣١ الجزء الأول ص ١٣٧٣).

٩٢٦- إذ أوجبت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها وجه العيب الذى يعيبه الطاعن على الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه. ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبيناً بياناً دقيقاً وأن تقدم معه المستندات الدالة عليه وإلا كان النعى به غير مقبول.

(نقض ١/٥/١٩٨٠ - سنة ٣١ الجزء الثانى ص ١٢٨٩).

٩٢٧- لما كان إبداء الدفاع بشأن تخفيض الأجرة مبناه بطلان الاتفاق على أجرة تزيد على الحد الأقصى المقرر بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧- والقوانين المعدلة له أو المدمجة فيه ومن بينها القانونان رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٨، ١٦٨ لسنة ١٩٦١ - وكان هذا البطلان متعلقاً بالنظام العام

وجائز إبداءه في أية حالة تكون عليها الدعوى، وكان الثابت أن الشركة الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بطلب تخفيض الأجرة وفقاً لهذين القانونين وأغفل الحكم الرد على هذا الدفاع رغم جوهريته فإنه يكون معيباً بالقصور.

(نقض ١٩٧٧/٣/٣٠ - ستة ٢٨ الجزء الأول ص ٨٣٧).

٩٢٨ - وجوب بيان مواطن القصور في تقرير الطعن بالدقة والتفصيل. لا يغني عن ذلك الإحالة المجملة على ما حوته مذكرة مقدمة لمحكمة الموضوع. عدم بيان الطاعن للمستندات ودلائلها والتي ينعى على الحكم إغفالها. نعى مجهول غير مقبول.

(نقض ١٩٨٤/٤/٣ - طعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٥٠ قضائية).

٩٢٩ - الدفع بعدم الاختصاص الولائي يعتبر قائماً في الخصومة ومطروحاً دائماً على محكمة الموضوع وعليها أن تقضى فيه من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ١٠٩ من قانون المرافعات، ويعتبر الحكم الصادر باختصاص المحكمة ولائياً مطروحاً على محكمة الدرجة الثانية عند استئناف الحكم المنهى للخصومة ولو لم يعرض له الخصوم في صحيفة الاستئناف أو في مذكرات دفاعهم لتعلق مسألة الاختصاص الولائي بالنظام العام فلا يرد عليها القبول أو التنازل ويجوز الدفع بشأنها لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٣/١١/٦ - طعن رقم ٣٢٧ لسنة ٤٨ قضائية).

٩٣٠ - من المقرر أنه وإن كان يجوز للنياية - كما هو الشأن بالنسبة للمطعون عليه وللمحكمة النقض - أن تثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام إلا أن ذلك مشروط بأن يكون ذلك وارداً على الجزء المطعون عليه من الحكم، وإن كان الثابت أن الطعن اقتصر على قضاء الحكم المطعون فيه ببطالان أمر تقدير الرسوم ولم يحو نعيًا على ما قضى به في شأن



الاختصاص، فلا يجوز للنيابة العامة أن تتمسك أمام محكمة النقض بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بناء على تعلقه بالنظام العام.  
(نقض ١٩٧٩/٢/٢٧ - سنة ٣٠ العدد الأول ص ٦٣٦).

٩٣١- لما كان الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم مراعاة الإجراءات والمواعيد المنصوص عليها في القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي المعدل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ من النظام العام، فإن لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها طالما كان يدخل في نطاق الطعن وكانت عناصره قد طرحت أمام محكمة الموضوع.  
(نقض ١٩٨٤/١/٢ - طعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٩ قضائية).

٩٣٢- لما كان نطاق الطعن بالنقض لا يتسع لغير الحكم الذي يطعن فيه إذ ليس في باب النقض في قانون المرافعات نص يماثل نص المادة ٢٢٩ منه التي تنص على أن استئناف الحكم المنهي للخصومة يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة، فإنه لا يقبل من الطاعن تعيب الحكم المطعون فيه لعبوجه إلى حكم آخر لم يطعن عليه.  
(نقض ١٩٨٢/١٢/١٢ - طعن رقم ٢٧٩ لسنة ٤٥ قضائية).

٩٣٣- المستقر في قضاء محكمة النقض أنه يجب بيان أسباب الطعن بالتفصيل مع تحديد العيب المنسوب إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه وإلا كان الطعن مجهلا غير مقبول.  
(نقض ١٩٨٢/١١/١٤ - طعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٧ قضائية، نقض ١٩٨٢/٣/١١ - طعن رقم ٥٢٤ لسنة ٤٨ قضائية، نقض ١٩٨١/١٢/٢٦ - طعن رقم ٥٤٧ لسنة ٤٦ قضائية).

٩٣٤- جرى قضاء هذه المحكمة على أن هدف المشرع من النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على وجوب بيان الحكم

المطعون فيه وتاريخه فى صحيفة الطعن هو تحديد الحكم الوارد عليه الطعن بما لا يدع مجالاً للشك فإذا ما تضمنت الصحيفة ما يرقع التجهيل عن ذلك الحكم أضحت بمنأى عن البطلان وإن كان الطاعن قد بين فى صحيفة الطعن المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه وتاريخه ورقم الدعوى التى صدر فيها وأسماء الخصوم وأنه قد صدر بتأييد الحكم المستأنف فإنه يكون قد أورد البيان الكافى لتحديد الحكم محل الطعن ومن ثم يكون الدفع بالبطلان فى غير محله ويتعين رفضه.  
(نقض ١٩٨٤/٢/٢٦ - طعن رقم ١٧٦٥ لسنة ٤٩ قضائية).

٩٢٥- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة النقض أن تثير فى الطعن مسألة تتعلق بالنظام العام تكون واردة على مافرع الطعن، متى كانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع. وإن كان القرار الصادر من محافظة الإسكندرية بالترخيص للمطعون ضدهم فى استغلال أرض النزاع لا يخرج هذه الأرض عن ملكية الدولة وكان قيام الطاعنة بإنشاء محطة محولات الدخيلة الكهربائية على هذه الأرض يعتبر تخصيصاً فعلياً لها للمنفعة العامة، بما لا يقبل معه دعوى المطعون ضدهم باسترداد حيازتها لورودها على مال عام لا ترد عليه دعاوى الحيازة، وهو الأمر المتعلق بالنظام العام، ويتسع له نطاق الطعن المائل، بما يتيح لمحكمة النقض التصدى له.

(نقض ١٩٨٤/٢/٩ - طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥٣ قضائية).

٩٢٦- عدم بيان العوار الذى يعزوه الطاعن على الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه. نعى مجهول. غير مقبول.  
(نقض ١٩٨٦/٤/٢٤ - طعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥١ قضائية).

٩٣٧- تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف. تعلقه بالنظام العام. الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم جواز استئناف الحكم

الابتدائي لصدوره فى حدود النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية لاستقلال كل من طلبى الدعوى غير جائز. علة ذلك.

(نقض ١٩٨٦/٤/٣٠، طعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٥١ قضائية).

٩٣٨- عدم بيان الطاعة بصحيفة الطعن أوجه الدفاع التى تنعى على الحكم المطعون فيه عدم الرد عليها. أثره. اعتبار النعى مجهلا.

(نقض ١٩٨٦/٤/١٤، طعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥٠ قضائية).

٩٣٩- نعى الطاعن أن الحكم المطعون فيه قد التقت عن دفاعه ولم يرد عليه. عدم إيضاح الطاعن فى صحيفة الطعن أوجه هذا الدفاع. نعى مجهل وغير مقبول.

(نقض ١٩٨٦/٤/٢٨ - طعن رقم ٩٣٩ لسنة ٥٢ قضائية، نقض

١٩٨٦/٤/١٤ - طعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥٠ قضائية).

٩٤٠- حق محكمة النقض فى إثارة السبب المتعلق بالنظام العام من تلقاء نفسها. شرطه. أن يكون واردا على الجزء المطعون عليه وألا يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع.

(نقض ١٩٨٦/٣/٣ - طعن رقم ١٨٧٥ لسنة ٥٠ قضائية).

٩٤١- اقتصار صحيفة الطعن بالنقض على ما قضى به الحكم المطعون فيه فى الموضوع وعدم اشتغالها على نعى يتعلق بالاختصاص الولائى. أثره. عدم قبول إثارة الطاعة لمسألة الاختصاص.

(نقض ١٩٨٦/٣/٣١ - طعن رقم ١٩٤٠ لسنة ٥١ قضائية).

٩٤٢- حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء فى مصر بغير الإرث أمر متعلق بالنظام العام. جزاء مخالفته. البطالان. لكل ذى شأن وللنيابة العامة طلب الحكم به وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها.

(نقض ١٩٨٦/٤/٥ - طعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٥٢ قضائية).

٩٤٣- طلب نقض الحكم الاستثنائي والحكم الابتدائي. عدم جواز الطعن بالنقض على الحكم الابتدائي. للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام.

(نقض ١٩٨٥/٤/٢٢ - طعن رقم ٩٩٦ لسنة ٥٠ قضائية).

٩٤٤- وجوب بيان أسباب الطعن بالصحيفة. مادة ٢٥٣ مرافعات. المقصود به. مخالفة ذلك. أثره. بطلان الطعن.

(نقض ١٩٨٥/١٢/٣٠ - طعن رقم ٢٣٤٩ لسنة ٥١ قضائية).

٩٤٥- وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن أن صحيفته لم تذيل بتوقيع لمحام مقبول أمام محكمة النقض عملاً بالمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات.

وحيث إن هذا الدفع سديد، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تنص على أن «يرفع الطعن بالنقض بصحيفة تودع... ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض... فإذا لم يحصل على هذا الوجه يكون باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه» وكان الأصل أن مجرد التوقيع في نهاية الكتابة بالحرر يفيد نسبتها إلى صاحب التوقيع ولو لم تكن بخطه ويدل على اعتماده لها وإرادته الالتزام بمضمونها دون حاجة إلى بيان صريح منه بهذا المعنى ما لم يكن قد حدد أنه قصد بتوقيعه شيئاً آخر، أما إذا لم يرد التوقيع في نهاية الكتابة بالحرر بل جاء في موضع آخر قبلها فإن هذه الكتابة لا تنسب إلى صاحب التوقيع إلا إذا قرن توقيعه بما يؤكد أنه قصد به الارتباط بها. لما كان ذلك وكانت صحيفة هذا الطعن - هو وصورها جميعاً - لم تذيل بتوقيع لمحام كما لم يرد في موضع آخر من أيها توقيع اقترن بما يؤكد أن صاحبه أراد نسبة تحرير هذه الصحيفة إلى نفسه، فإن الطعن يكون باطلاً.

(نقض ١٩٨٤/١/٥ - طعن رقم ٦٠٦ لسنة ٥٠ قضائية).

٩٤٦- الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية. رفعه بصحيفة بدلا من التقرير به صحيح طالما توافرت البيانات التى يتطلبها القانون فى ورقة الطعن.  
(نقض ١٩٨٣/٦/٢٨ - طعن رقم ٩ لسنة ٥٠ قضائية).

٩٤٧- الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية. رفعه بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه. صحيح متى ثبت ورودها إلى قلم كتاب محكمة النقض فى الميعاد. علة ذلك. تحقق الغاية من الإجراء.

(نقض ١٩٨٢/٥/١٨ - طعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ أحوال شخصية).

٩٤٨- انتهاء الحكم سديدا إلى عدم قبول دعوى الشفعة لعدم اختصاص المشتري الثانى. النعى عليه بعدم تقصى ملكية الشفيع. غير منتج.  
(نقض ١٩٨٦/١١/١٣ - طعن رقم ٢٣٦ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٣/١٢/٢٧ - طعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٤٧ قضائية).

٩٤٩- نعى الطاعن بوجود صلة قريبي بين رئيس الدائرة ومحامى المطعون ضده دون إقامة الدليل على ذلك. أثره. عدم القبول.  
(نقض ١٩٨٥/١٢/٢٦ طعون أرقام ٥٦٣، ٥٨٢، ٦٧٦ لسنة ٥٢ قضائية).

٩٥٠- النعى ببطلان الحكم استنادا إلى قبول المحكمة لمذكرة الخصم دون اطلاع الطاعن عليها. عدم بيان ما احتوته هذه المذكرة من دفاع حرم الطاعن من الاطلاع عليه ومناقشته، وكان له أثر فى الحكم. نعى غير مقبول.

(نقض ١٩٨٧/٦/١١ طعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ المكتب الفنى سنة ٣١ ص ٩٦٠، نقض ١٩٧٦/٥/٢١ سنة ٢٧ ص ١٣٤).

٩٥١- التحدى بأوجه دفاع وردت فى عبارات مجملة مبهمه. غير مقبول. علة ذلك. أن محكمة النقض لا تستخرج وجه العيب من الحكم.  
(نقض ١٩٨٧/٥/٦ طعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٥٢ قضائية).

٩٥٢- عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع والمستندات التي أغفلها الحكم المطعون فيه وأثر ذلك فى قضائه. أثره. نعى مجهل غير مقبول.  
(نقض ١٩٨٧/٣/١٩ طعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٥٣ قضائية).

٩٥٣- عدم بيان أسباب الطعن بالنقض للعيب الذى يعزوه الطاعن للحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه. أثره عدم قبول الطعن.

(نقض ١٩٨٧/١/١٥ الطعن رقم ٢٢٤٣، ٢٣٦٥ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٧/١/٨ الطعن رقم ١٥٧٠، ١٥٧٣ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٤/٤/٢٤ طعن رقم ١٨٦١ لسنة ٥٠ قضائية، نقض ١٩٨٣/٣/١٧ طعن رقم ١١٧٨ لسنة ٤٩ ق، نقض ١٩٧٦/٦/٧ المكتب الفنى سنة ٢٧ ص ٨٨٠).

٩٥٤- الجدل الموضوعى فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة. عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٧/٦/١٧ طعن رقم ٢٤٢ لسنة ٥٤ قضائية).

٩٥٥- قيام الطعن بالنقض على أسباب موضوعية لا يقتضى عدم قبوله شكلا وإنما رفضه موضوعا.

(نقض ١٩٨٥/١٠/٣٠ طعن رقم ٢٥ لسنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٨٠/٢/٢٣ سنة ٣١ عدد أول ص ٥٨٨).

٩٥٦- تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق الذى يعتبر سببا لوقف سريان التقادم. من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع. إيراد قاضى الموضوع أسبابا لإثبات قيام هذا المانع أو نفيه. امتداد رقابة محكمة النقض إلى هذه الأسباب. مادة ١/٣٨٢ مدنى.

(نقض ١٩٨٧/٦/١٠ طعن رقم ٢٦٣١ لسنة ٥٦ قضائية).

٩٥٧- تعلق سبب النعى بدفاع تنازل عنه الطاعن صراحة أو ضمنا أمام محكمة الموضوع اعتباره سببا جديدا. عدم جواز إبدائه أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٧/١٢/٣١ طعن رقم ٥٩٨ لسنة ٥٤ ق، نقض ١٩٧٨/١٢/٣٠ المكتب الفنى سنة ٢٩ ص ٢٠٧٧).

٩٥٨- الادعاء لأول مرة أمام محكمة النقض بتزوير الأوراق والمستندات السابق تقييمها لمحكمة الموضوع. غير جائز.

(نقض ١٩٨٧/١١/٢٦ طعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٢/٤/٢٩ المكتب الفني سنة ٣٣ ص ٤٥٩، نقض ١٩٧٩/١١/٢٤ سنة ٣٠ ص ٥٣).

٩٥٩- الدفع بالتقادم. عدم تعلقه بالنظام العام. وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٧/٣/٢٦ طعن رقم ١١٨١ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٧٧/١/١٥ المكتب الفني سنة ٢٨ ص ١٨١٠).

٩٦٠- نعى موجه إلى الحكم الابتدائي. عدم التمسك به فى الاستئناف. سبب جديد. عدم جواز إيدائه لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٧/٣/١٩ طعن رقم ١٤٣٤ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٧٣/١٢/٢٠ المكتب الفني سنة ٢٤ ص ١٣٣١).

٩٦١- النعى بالصورية. عدم جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٧/٢/٢٢ طعن رقم ٩١٢ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨١/٣/٣٢ العدد الأول ص ٧٤٣).

٩٦٢- الدفع بعدم قبول الدعوى بحالتها لعدم اختصام شريك المطعون عليه فى عقد البديل وسائر المستأجرين للأرض. مغاير للدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى كامل صفة المؤسس على أن ذلك يتضمن صفقة واحدة لا تقبل التجزئة، وذلك فى مضمونه ومبناه.

(نقض ١٩٨٧/١/١٤ طعن رقم ١٠٨٢ لسنة ٥٣ قضائية).

٩٦٣- أسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام. لمحكمة النقض والخصوم والنيابة إثارتها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع، أو فى صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من وقائع وأوراق سبق

عرضها علي محكمة الموضوع أو وردت على الجزء المطعون فيه من الحكم، وليس على جزء آخر منه سابق عليه لا يشمل الطعن واكتسب قوة الشيء المحكوم فيه.

(نقض ١٩٨٧/٦/٣٠ طعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ قضائية).

٩٦٤- الطعن بالنقض. عدم اتساعه لغير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الاستئناف.

(نقض ١٩٨٧/١١/١٥ طعن رقم ١٠٩ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨١/٢/٢٢ سنة ٣٢ ع ١ ص ٥٧٩).

٩٦٥- محل الطعن بالنقض. ما فصل فيه الحكم المطعون فيه. النعي بغير ذلك. غير مقبول.

(نقض ١٩٨٧/٤/٥ طعن رقم ٥٨٦ لسنة ٥٤ قضائية).

٩٦٦- توفر المصلحة في الطعن. كفاية أن يكون الطاعن محكوما عليه بالحكم المطعون فيه. للدائن - استعمالا للدعوى غير المباشرة - الطعن في الحكم الصادر ضد مدينه الذي تقاعس عن الطعن فيه.

(نقض ١٩٨٦/٣/١٠ طعن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٠/١٢/٢ الطعن رقم ١٦٣٢، ١٦٢٥ لسنة ٤٩ قضائية).

٩٦٧- المصلحة في الطعن. وجوب تحققها حتى صدور الحكم. زوالها قبل ذلك. أثره. عدم قبول الطعن.

(نقض ١٩٨٦/١/٢٦ طعن رقم ١٦٤ لسنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٨٠/١٢/٢٣ سنة ٣١ العدد الثاني ص ٢١١٢).

٩٦٨- وجوب توافر المصلحة في الطعن بالنقض. مناهة المصلحة. أن يكون الحكم المطعون فيه قد أضر بالطاعن.

(نقض ١٩٨٥/١٢/١ طعن رقم ٩٤١ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٧٧/٣/٣٠ سنة ٢٨ العدد الأول ص ٨٦٥).



٩٦٩- توجيه الطاعن طعنه إلى خصومه المحكوم لهم وإلى المحكوم عليهم مثله. عدم قبوله بالنسبة للأخيرين.

(نقض ١٩٨٧/٥/٢١ - طعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٣/٢/٢٠ - طعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٩ قضائية).

٩٧٠- الاختصاص في الطعن بالنقض. شرطه. عدم اختصاص أحد المطعون عليهم أمام محكمة الاستئناف. أثره. عدم قبول اختصاصه أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٦/١٢/٢٨ - طعن رقم ٤٠٩ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٧٩/٣/٢٧ سنة ٣٠ العدد الأول ص ٩٤٨).

٩٧١- وجوب اشتمال صحيفة الطعن على أسماء الخصوم. مادة ٢٥٣ مرافعات. المقصود بهم. المحكوم لهم دون المحكوم عليهم.

(نقض ١٩٨٦/١٢/٢١ - طعن رقم ١٢٨٠ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٠/٢/٩ سنة ٣١ العدد الأول ص ٤٤٣).

٩٧٢- الاختصاص إلى القضاء. أمر متعلق بوظيفة السلطة القضائية. قبول الطعن بالنقض. شرطه. أن يكون بين الخصوم الحقيقيين في النزاع. قضاء المحكمة به من تلقاء نفسها.

(نقض ١٩٨٦/٥/٢٧ - طعن رقم ٢٢٩١ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٧٩/٤/٢١ سنة ٣٠ العدد الثاني ص ١٥٧).

٩٧٣- الطاعن عليه مراقبة ما يطرأ من تغيير في صفة خصومه. رفع الطعن على خصم زالت صفته التي خوصم بها قبل الطعن. أثره. عدم قبول الطعن.

(نقض ١٩٨٥/١٢/٩ - طعن رقم ١٣٤٥ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٧٤/٢/٢١ سنة ٢٥ ص ٣٩٦، نقض ١٩٧٨/١٢/٢٠ سنة ٢٩ ص ١٩٨٣).

٩٧٤- ثبتت إعلان صحيفة الطعن إلى المطعون ضده فى موطنه الصحيح وتقديمه مذكرة بدفاعه فى الطعن. دفعه ببطلان الطعن لخلو صحيفته من بيان موطنه الصحيح. لا محل له.

(نقض ١٩٨٦/٥/٨ - طعن رقم ٨٥ لسنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٨٠/١٢/٢٣ - طعن رقم ٣٣ لسنة ٤٥ ق، نقض ١٩٧٩/١٢/١٩ سنة ٣٠ العدد ٣ ص ٣٢٨).

٩٧٥- صحيفة الطعن بالنقض. وجوب اشتمالها على الأسباب التى بنى عليها مينة بياناً دقيقاً واضحاً ينفى عنها الغموض والجهالة مع تحديد العيب المنسوب إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه وإلا كان النعى غير مقبول.

(نقض ١٩٨٦/١٢/٢٤ - طعن رقم ٧٤٤ لسنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٨٧/٢/٤ - طعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ قضائية).

٩٧٦- وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فى الطعن وإلا كان باطلاً غير مقبول. مادة ٢٥٣ مرافعات. استثناء من المادة ٢١٨ مرافعات الذى يوجب اختصاص باقى المحكوم لهم فى الطعن المرفوع على أحدهم متى كان الحكم صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها.

(نقض ١٩٨٧/٥/١١ - طعن رقم ١٨٧٩ لسنة ٥١ قضائية).

٩٧٧- لئن كان مفاد نص المادة ١٣١/٢ من القانون المدنى أن جزاء حظر التعامل فى تركة إنسان على قيد الحياة هو البطلان المطلق الذى يقوم على اعتبارات تتصل بالنظام العام لمساسه بحق الإرث عنه، إلا أنه لما كان قبول السبب المتعلق بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بالألا يخالف عنصر واقعى لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع وكان الطاعن لم يتمسك لدى محكمة الموضوع ببطلان التصرف فى الأتيان محل النزاع الثانى الذى فصل فيه حكم المحكمين باعتباره تعاملًا فى تركة

مستقبله وكانت هذه المحكمة لا يتسنى لها التحقق من قيام هذا البطлан بالخوض فى وقائع ذلك النزاع وصولاً إلى الوقوف على مدى توافر شرائطه وذلك لتحقيق ما إذا كان هذا التصرف قد حصل قبل وفاة المورث.. وفيه مساس بحق الإرث عنه وهى عناصر لم تكن معروضة على محكمة الموضوع قبل إصدار حكمها المطعون فيه فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص وإن كان سبباً قانونياً متعلقاً بالنظام العام إلا أنه لما يخالطه من واقع لم تكن عناصره الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع يكون غير جائز التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة.

(نقض ١٩٨٦/٢/٦ - طعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ قضائية).

٩٧٨- الدفع بعدم جواز الاستئناف. عدم إثارته أمام محكمة الموضوع. جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض. اعتباره من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام.

(نقض ١٩٨٦/٥/١٥ - الطعون أرقام ١٦١، ٦٤٩، ٦٧٨، ٢١٧٤ لسنة ٥٢ قضائية).

٩٧٩- صحيفة الطعن بالنقض. وجوب اشتمالها على بيان مواطن القصور فى الحكم المطعون عليه. الإحالة المجملة على ما حوته مذكرة مقدمة لمحكمة الموضوع. نعى مجهول غير مقبول.

(نقض ١٩٨٦/١/٢٣ - طعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٢ قضائية).

٩٨٠- المنازعات المتعلقة بأصل الوقف أو إنشائه أو شخص المستحق فيه. وجوب تدخل النيابة فيها سواء كانت الدعوى أصلاً من دعاوى الوقف أو دعوى مدنية أثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف. مخالفة ذلك. أثره. بطلان الحكم. ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥. تعلق هذا البطلان بالنظام العام. مؤداه. قبول إيدائه سبباً جديداً فى الطعن.

(نقض ١٩٨٦/١/٣٠ - طعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٢ قضائية).

٩٨١- النعى على عقدى البيع المشار إليهما بسبب النعى بعدم صلاحيتهما للمضاماة. دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٩٨٨/٣/٢ - طعن رقم ٢٢٨٧ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٠/١١/٢٠ - سنة ٣١ ص ١٩٢٣).

٩٨٢- الإقرار القضائي. ماهيته. مادة ١٠٣ إثبات. لمحكمة الموضوع تحصيل توافر الأركان اللازمة لاعتبار الإقرار الصادر من الخصم إقراراً قضائياً. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٩٨٨/٣/٣٠ - طعن رقم ١٤٤ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٢/٦/٢١ - سنة ٣٣ ص ٧٩٥).

٩٨٣ - إثارة الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم خلال فترة حجز الاستئناف للحكم حال عدم التصريح بتقديم مذكرات. اعتباره غير مطروح على المحكمة. قضاؤها بقبول الاستئناف شكلاً. حائل بينها وبين العودة إلى مناقشة ذلك الدفع. التمسك بذات الدفاع أمام محكمة النقض. واعتباره سبباً جديداً غير مقبول.  
(نقض ١٩٨٨/١١/١٤ - طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٥١ ق).

٩٨٤ - التمسك بسبب أمام أول درجة. عدم معاودة التمسك به أمام محكمة الاستئناف. أثره. اعتباره سبباً جديداً. لا يقبل التحدى به أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٩٨٨/١١/٢٨ - طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ قضائية).

٩٨٥ - وجوب اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً. مقصوده. تحديد أسباب الطعن وتعريفها تعريفاً واضحاً ينفي عنها الغموض والجهالة. مادة ٢٥٣ مرافعات.  
(نقض ١٩٨٦/٢/٥ - طعن رقم ٩٦٦ لسنة ٥٢ قضائية).

٩٨٦- الجدل فيما استخلصته محكمة الموضوع بأسباب سائفة من خروج المباني عن شرط الاكتتاب فى سندات الإسكان طبقا للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٦ المعدل. موضوعى. عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض. (نقض ٢٧/٤/١٩٨٨ - طعن رقم ٩٠٧ لسنة ٥٥ قضائية).

٩٨٧- النعى على الحكم بأن المضرورين علموا بالضرر وشخص المسئول عنه منذ حصوله. جدل موضوعى فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة. عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض. (نقض ١٣/١١/١٩٨٨ - طعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٥٦ قضائية).

٩٨٨- انتهاء الحكم سائفا - إلى ما خلاص إليه - وله أصله الثابت بالأوراق بما يكفى لحمل قضائه. النعى عليه. جدل موضوعى تنحسر عنه رقابة محكمة النقض. (نقض ٣٠/١١/١٩٨٨ - طعن رقم ٦١٤ لسنة ٥٥ قضائية).

٩٨٩- عدم بيان الطاعن الدفاع الذى تمسك به أمام محكمة الاستئناف وأغفل الحكم الرد عليه، نعى مجهول وغير مقبول. (نقض ١٢/١١/١٩٨٨، طعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٥١ قضائية).

٩٩٠- قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف دون الإحالة إلى أسبابه وإقامة قضائه على أسباب مستقلة. النعى على تقرير الخبير الذى لم يتخذ دعامة لقضائه - أيا ما كان وجه الرأى فيه - غير مقبول. (نقض ٧/١١/١٩٨٨ - طعن رقم ١١٨٦ لسنة ٥٨ قضائية).

٩٩١ - تغيير محكمة أول درجة لسبب الدعوى. عدم الاعتراض عليه أمام محكمة الموضوع. أثره. سقوط الحق فى إبدائه أمام محكمة النقض. (نقض ٣٠/٣/١٩٨٨، طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١١/٤/١٩٨١، سنة ٣٣ ص ١٠٩٧).

٩٩٢- سلطة محكمة الموضوع فى تفسير الإقرارات والاتفاقات والمشارطات وسائر المحررات. لارقابة عليها من محكمة النقض متى كان تفسيرها لم يخرج عما تحمله عبارات المحرر وكان استخلاصها سائفاً.  
(نقض ١٩٨٧/٤/١٥ طعن رقم ١٨٦٩ لسنة ٥٢ قضائية).

٩٩٣ - استخلاص علم الضرور بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه. من سلطة محكمة الموضوع متى كان سائفاً. لمحكمة النقض رقابة سلامة ارتباط أسباب الحكم بنتيجته.  
(نقض ١٩٨٧/٣/٢٦ طعن رقم ٩١٥ لسنة ٥٤ قضائية).

٩٩٤ - التعرف على قصد المتعاقدين. من سلطة محكمة الموضوع. التكيف القانونى لما عناه المتعاقدان. خضوعه لرقابة محكمة النقض.  
(نقض ١٩٨٦/١١/١٣ طعن رقم ١٨٠ لسنة ٥١ ق، نقض ١٩٨٣/٣/٢٢ طعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٤٩ قضائية).

٩٩٥ - تقدير حالة العته لدى أحد المتعاقدين. لقاضى الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفاً. تحرى أهلية التعاقد. مناطها. حالته وقت انعقاد العقد.  
(نقض ١٩٨٦/١١/١٢ طعن رقم ١٦١ سنة ٥٣ قضائية).

٩٩٦ - النعى على الحكم المطعون فيه لقصوره فى الرد على دفاع أبداه المطعون ضده. غير مقبول.

(نقض ١٩٨٧/٢/١٩ طعن رقم ٥٠٤ سنة ٥٣ ق، نقض ١٩٨٣/١٢/٢٧ طعن ٤١٤ لسنة ٤٩ ق، نقض ١٩٦٩/٦/١٩ المكتب القنى سنة ٢٠ ص ١٠٠٢).

٩٩٧ - النعى الموجه إلى أسباب الحكم الابتدائى التى لم يأخذ بها الحكم المطعون فيه. غير مقبول.  
(نقض ١٩٨٧/١/١٤ طعن رقم ١٥٢٢ لسنة ٥٢ قضائية).

٩٩٨ - الاعتراض على شخص الخبير أو عمله. وجوب إبدائه أمام الخبير أو أمام محكمة الموضوع. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.  
(نقض ١٩٨٦/١٢/٢٥ طعن رقم ٥٣ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٧٦/١١/١٠ المكتب الفني سنة ٢٧ ص ١٥٥٤).

٩٩٩ - عدم إفصاح الحكم الاستثنائي عن وجه الخطأ في حكم محكمة أول درجة لايعييه طالما أقام قضاءه على أسس ذاتية كافية لحمله. النعي عليه فيما أحال إليه من أسباب محكمة أول درجة. غير منتج.  
(نقض ١٩٨٧/٦/٢ طعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٣ قضائية).

١٠٠٠ - مسألة الاختصاص الولائي تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة إذ الحكم الصادر في موضوع الدعوى يشتمل حتماً على قضاء ضمنى في الاختصاص، والطعن على الحكم الصادر في الموضوع ينسحب بالضرورة وبطريق اللزوم على القضاء في الاختصاص سواء أثار الخصوم مسألة الاختصاص أو لم يثيروها وسواء أبدتها النيابة العامة أو لم تبدها، فواجب المحكمة يقتضيها أن تتصدى لها من تلقاء نفسها.

(نقض ١٩٩٠/١/٣٠ طعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٥٦ قضائية، نقض ١٩٨٧/١٢/٢٧ طعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٤ قضائية).

١٠٠١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة النقض من تلقاء نفسها - كما يجوز للخصوم والنيابة العامة - إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق له التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لايشمله الطعن.

(نقض ١٩٩٠/١/٣٠ طعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٥٦ قضائية، نقض ١٩٧٩/١٢/٢٠ العدد الثالث ص ٣٤٧).

١٠٠٢ - رفع الطاعن طعنًا آخر عن ذات الحكم يستدرك فيه مافاته في الطعن الأول. شرطه. أن يكون ميعاد الطعن مازال ممتداً وألا يكون قد فصل في الطعن الأول.

(نقض ١٩٨٩/٥/٢٥ طعن رقم ١٩٩٥، ٢٠٦٠ لسنة ٥٤ قضائية).

١٠٠٣ - عدم قبول الطعن بالنقض إلا ممن كان طرفاً في الخصومة وبذات صفته. صدور الحكم ضد الطاعن الأول بصفته ولياً طبيعياً. إقامة الطعن بالنقض منه بصفته الشخصية وبصفته ولياً طبيعياً. أثره. عدم قبوله منه بصفته الشخصية.

(نقض ١٩٨٨/٤/١٣ طعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٠/١١/١٨ سنة ٣١ ص ١٩١٠).

١٠٠٤ - أسباب الطعن. العبرة فيها ماجاء بصحيفة الطعن وحدها. وجوب اشتغالها على أسباب الطعن وتعرّفه تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة. مادة ٢٥٣ مرافعات. (نقض ١٩٨٨/١١/٣٠ طعن رقم ٩٢٠ لسنة ٥٥ قضائية).

١٠٠٥ - وجوب اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على بيانات الخصوم وصفاتهم ١٠٠٦ وموطنهم. مادة ٢٥٣ مرافعات. مقصوده. صفة الطاعن التي صدر بها الحكم المطعون فيه. كفاية ورودها في أى موضوع من صحيفة الطعن.

(نقض ١٩٨٨/١/١٩ الطعن رقم ١٩٢٤، ٢٠٧٨ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٥/١/٣١ طعن رقم ١١٣٢ لسنة ٥١ قضائية).

١٠٠٦ - رفع الطعن بالنقض. شرطه. توقيع صحيفته من محام مقبول أمام محكمة النقض. التوكيل في الطعن بالنقض. كفاية صدوره من أى شخص تتسع وكالته عن نوى الشأن لتوكيل محامين للطعن بالنقض. (نقض ١٩٨٨/١/١٩ الطعن رقم ١٩٢٤، ٢٠٧٨ لسنة ٥٣ قضائية).



١٠٠٧- تعييب الطاعن الحكم لإغفاله طلباً لم يقدم منه. غير مقبول. علة ذلك. ليس له التمسك فى سبب النعى بدفاع لامصلحة له فيه.

(نقض ١٩٨٨/١/١٧ طعن رقم ٩١٤ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٧٥/٥/١٢ سنة ٢٦ ص ٩٦٧، نقض ١٩٧٤/١٢/١١ سنة ٢٥ ص ١٤١٧).

١٠٠٨- انتفاء مصلحة الطاعن فى النعى على الحكم بالخطأ الذى لم يضر به بل بخصم آخر لا ضفة له فى تمثيله. نعى غير مقبول. (نقض ١٩٨٨/٣/٢٣ طعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٥ قضائية).

١٠٠٩ - الطعن بالنقض لا يتسع لغير الخصوم فيه. مؤدى ذلك. عدم قبول ما يثار بالنسبة لمن لم يختصم فيه. (نقض ١٩٨٨/١١/١٣ طعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٥٦ قضائية).

١٠١٠- الخصم الذى لم ينازع خصمه فى طلباته ولم يقض له أو عليه. عدم قبول اختصامه فى الطعن بالنقض. (نقض ١٩٨٨/١٢/١ طعن رقم ٨٨٦ لسنة ٥٨ قضائية).

١٠١١- حيز الاستئناف للحكم حال عدم التصريح بتقديم مذكرات، اعتباره غير مطروح على المحكمة. قضاؤها بقبول الاستئناف شكلاً. حائل بينها وبين العودة إلى مناقشة ذلك الدفع. التمسك بذات الدفاع أمام محكمة النقض. اعتباره سبباً جديداً غير مقبول. (نقض ١٩٨٨/١١/١٤ طعن رقم ٦٢٩ لسنة ٥١ قضائية).

١٠١٢- التمسك بسبب أمام محكمة أول درجة. عدم معاودة التمسك به أمام محكمة الاستئناف. أثره. اعتباره سبباً جديداً لا يقبل التحدى به أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٨/١١/٢٨ طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥٢ قضائية).

١٠١٣ - وجوب اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على الأسباب التي بنى عليها الطعن. مادة ٢٥٣ مرافعات. عدم إقصاء الطاعن عن موطن العيب الذي يعزوه إلى الحكم المطعون فيه وأثره في قضائه. نعى مجهل غير مقبول.

(نقض ١٩٨٨/١/١٣ طعن رقم ١٧٠١ لسنة ٥٤ قضائية. نقض ١٩٨٢/٢/١١ سنة ٣٣ ص ٢٢٨).

١٠١٤ - عدم بيان الطاعة للاعتراضات الموجهة إلى تقرير الخبير ووجه قصور الحكم في الرد عليها. اكتفائها بالإشارة إلى دفاعها أمام محكمة الموضوع بدرجتيها في قول مجمل. نعى مجهل غير مقبول. (نقض ١٩٨٨/١٢/٥ طعن رقم ١٣١ لسنة ٥٣ قضائية).

١٠١٥ - ورود النعى على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه. نعى غير صحيح.

(نقض ١٩٨٨/٦/٢١ طعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٥٦ قضائية. نقض ١٩٧٢/١٢/٦ سنة ٢٢ ص ١٤١٥، نقض ١٩٨٨/٢/١٧ طعن رقم ١٨٤٣ لسنة ٥٤ قضائية).

١٠١٦ - النعى ببطالان الحكم المستأنف بسبب قبول المحكمة لمذكرة من الخصم دون اطلاع الخصم الآخر عليها. عدم بيان ما احتوته هذه المذكرة من دفاع حرم الطاعن من مناقشته وكان له أثر في الحكم. نعى غير مقبول.

(نقض ١٩٨٨/٥/٢٥ طعن رقم ١٧٤٢ لسنة ٥٤ قضائية. نقض ١٩٨٠/٣/٢٩ سنة ٣١ ص ٩٦٠).

١٠١٧ - بطلان الإجراءات المبني على اختصاص ناقص الأهلية. غير متعلق بالنظام العام. أثره. عدم جواز تمسك الوصية الطاعة بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٨/١/٢٧ طعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٤ قضائية).

١٠١٨ - بطلان الإجراءات المبني على انتفاء صفة أحد الخصوم في الدعوى. عدم تعلقه بالنظام العام. عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٨٨/١/٣١ طعن رقم ٥٤٨ لسنة ٥١ق، نقض ١٩٧٤/٣/٢٦ ستة ٢٥ ص ٥٦٦).

١٠١٩ - الطعن بالنقض. وجوب تقديم الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن في الميعاد القانوني. إغفال ذلك. أثره. نعى بغير دليل. غير مقبول.

(نقض ١٩٩٢/٢/٢٠ طعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٥٧ق).

١٠٢٠ - إن كانت نصوص قانون المرافعات قد خلت مما يحول دون أن يرفع الطاعن بالنقض طعنا آخر عن ذات الحكم ليستدرك فيه مافاته من أوجه الطعن إلا أن ذلك مشروط بأن يكون ميعاد الطعن ممتدا وألا تكون محكمة النقض قد فصلت في موضوع الطعن الأول، فإذا تخلف أحد هذين الشرطين في الطعن الآخر تعين الحكم بعدم قبوله، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد سبق له الطعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض بالطعن رقم ..... ونظرت محكمة النقض موضوع هذا الطعن وقضت برفضه بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥، فإن الحكم المطعون فيه بهذا القضاء قد صار باتا مكتسبا قوة الأمر المقضى، وبالتالي فلا سبيل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن ولا يجوز تعييبه بأي وجه من الوجوه فيما خلص إليه من نتيجة - أخطاء المحكمة أم أصابت - احتراماً لقوة الأمر المقضى التي اكتسبها والتي تسمو على اعتبارات النظام العام، ومن ثم فإن الطعن الحالي الذي قام على ذات أسباب الطعن السابق يكون غير مقبول.

(نقض ١٩٩١/١٢/٢٢ طعن رقم ٩٦٧ لسنة ٥٢ قضائية).

١٠٢١ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام للخصوم وللنيابة العامة ولحكمة النقض إثارته ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع متى كانت مطروحة على محكمة الموضوع ووردت أسباب الطعن على الجزء المطعون فيه من الحكم. مادة ٢٥٣ مرافعات.  
(الطعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٥٤ ق هيئة عامة جلسة ١٥/٥/١٩٩٠).

١٠٢٢ - لئن كان التكليف بالوفاء أمراً متعلقاً بالنظام العام إلا أنه يشترط لقبول الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام لأول مرة أمام محكمة النقض ألا يخالفها واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع وإذا خلت الأوراق مما يفيد سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطالان التكليف بالوفاء لاشتماله على المطالبة بقيمة استهلاك المياه بما يجاوز القيمة التي يلزم بها المستأجر قانوناً وهو واقع لم يسبق عرضه عليها ومن ثم فإن النعى ببطالان التكليف بالوفاء على هذا الأساس يكون سبباً جديداً لاتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ٢٨/٣/١٩٩٠ طعن رقم ٢٨٣ لسنة ٥٩ قضائية).

١٠٢٣ - وضع المشرع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة الصادرة بوقف الدعوى، وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري، إلا أنه إذا كان قد صدر أثناء سير الخصومة حكمان أحدهما لا يقبل الطعن المباشر طبقاً للقاعدة المقررة بالمادة سالفه الذكر والآخر يقبله وفقاً للاستثناءات الواردة بها وكانت بينهما رابطة لا تقبل التجزئة أو أساس مشترك يستلزم حتماً البحث فيه بصدد القضاء القابل للطعن استثناءً فإن الطعن فيهما معاً يكون جائزاً لأن هذا البحث لا يحتمل

عند نظر الطعن فى الحكم المقابل له إلا قولاً واحداً بالنسبة للحكم الآخر وهو ما يتفق مع حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٩١/٩/٣٠ الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ قضائية، ٢٢٧٧ لسنة ٥٧ قضائية).

١٠٢٤ - الالتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية. مناطه. عدم سابقة الاحتجاج بالمرحور فى دعوى منظورة أمام القضاء. سبيله عندئذ. إبداء الادعاء بالتزوير بالطريق القانونى فى ذات الدعوى. تعلق هذه الإجراءات بالنظام العام. الادعاء لأول مرة أمام محكمة النقض بتزوير الأوراق والمستندات السابق تقييمها لمحكمة الموضوع. غير جائز ما لم يكن مرد الطعن وقوع تزوير فى محضر جلسة المرافعة الختامية ترتب عليه الإخلال بحق الدفاع لأحد الخصوم.

(نقض ١٩٩٠/١/١١، طعن رقم ٥٤٤ لسنة ٥٤ قضائية).

١٠٢٥ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن عدم بيان الطاعن للمستندات التى ينعى على الحكم إهداره لها ودلالاتها وأثرها فى القصور المدعى به يكون نعيًا مجهلاً.

(نقض ١٩٨٩/٦/٢٩، طعن رقم ٤٥٩ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٧/٤/٢٦، طعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٨٧/٣/٢٩، طعن رقم ١٦٦٢ لسنة ٥٢ قضائية).

١٠٢٦ - إن نصت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن تشمل صحيفة الطعن على بيان مواطن الخصم فقد استهدفت إعلام ذوى الشأن به حتى يتسنى إعلانه بالأوراق المتعلقة بسير الطعن فإذا ما تحققت هذه الغاية التى تغياها المشرع من هذا الإجراء فلا يحكم بالبطلان تطبيقاً لنص المادة ٢٠ من هذا القانون.

(نقض ١٩٨٩/٥/١٨، طعن رقم ٧٤٠ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٢/٦/٢٢ سنة ٣٣ ص ٨٢٧).

١٠٢٧- لئن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات قد أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن عمل كل منهم وإلا كان الطعن باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه إلا أن إثارة المنازعة بشأن حقيقة موطن المطعون ضده الذى أثبتته الطاعن بصحيفة الطعن قاصرة على صاحب المصلحة وليس غيره من باقى الخصوم المطعون ضدهم التمسك بهذا البطلان ولو كانت الخصومة مما لايقبل التجزئة.

(نقض ١٩٩٠/٦/٢٧، طعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٥ قضائية).

١٠٢٨ - الأحكام المتعلقة بالنظام العام. لمحكمة النقض إثارته من تلقاء نفسها. شرطه أن تكون واردة على ما رفع عنه الطعن وتوافرت جميع العناصر التى تتيح لمحكمة الموضوع الإلزام بها. أحكام المواريث تعلقها بالنظام العام. مؤدى ذلك. لا توارث بين مسلم وغير مسلم. إشهار الوفاة والوراثة. له حجيته ما لم يصدر حكم على خلافه. لذوى الشأن طلب بطلانه سواء فى صورة دفع أو إقامة دعوى ببطلانه. تمسك الطاعنين ببطلان الإعلام الشرعى بانحصار إرث المتوفى مسيحى الديانة فى والدته التى اعتنقت الدين الإسلامى وإخوته لأم مسلمى الديانة. التفات الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع معتدًا بحجية الإعلام الشرعى على قالة أنه لم يصدر حكم من المحكمة المختصة بإلغائه. خطأ.

(نقض ١٩٩٧/٤/٣٠، طعن رقم ٧٧٢٨ لسنة ٦٥ قضائية).

١٠٢٩- إذ خلت الأوراق مما يدل على سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بالأسانيد الواقعية التى يعتمد عليها فى طعنه بالصورية المطلقة على عقد البيع مثار التداعى بأن جاء تمسكه مجرداً منها، فلا يقبل منه التمسك بهذه الصورية مدعمة بهذه الأسانيد لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٩٧/٣/٢٣، طعن رقم ٣٨٥٠ لسنة ٦٠ قضائية).

١٠٣٠ - خلو الصورة المعلقة لصحيفة الطعن بالنقض من توقيع المحامي. أثره. لا بطلان. كفاية توقيعه على أصلها المودع قلم الكتاب. (نقض ١٩٩٧/١/٢٢، طعن رقم ٦٨٣٤ لسنة ٦٢ قضائية).

١٠٣١ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام. للنيابة ولحكمة النقض إثارتها متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع. مادة ٢٥٣ مرافعات. الدفع بعدم الاختصاص الولائي للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها في أية حالة كانت عليها الدعوى. علة ذلك. تعلقه بالنظام العام. مؤداه. اعتبار مسألة الاختصاص الولائي قائمة ومطروحة دائماً على المحكمة. الحكم الصادر في موضوع الدعوى اشتماله على قضاء ضمني بالاختصاص. الطعن فيه. اعتباره وارداً على القضاء في الاختصاص. (نقض ١٩٩٦/١٢/١٥، طعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٩ قضائية).

١٠٣٢ - صحيفة الطعن. تسطيرها على ورق مطبوع باسم محام مقبول للمرافعة أمام النقض وتذييلها بتوقيع منسوب إليه قرين عبارة «وكيل الطاعن» مفاده أن التوقيع له. الدفع ببطلان الصحيفة على غير أساس.

(نقض ١٩٩٦/٧/٨، طعن رقم ٢٥٧ لسنة ٦٢ قضائية أحوال شخصية).

١٠٣٣ - تشكيل المحكمة المختصة بنظر الطعن على القرارات الصادرة بهدم المنشآت الآيلة للسقوط. وجوب إلحاق مهندس بها. خلو تشكيل المحكمة منه. أثره بطلان الحكم لتعلقه بالنظام العام جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض. شرطه.

(نقض ١٩٩٦/٤/٣، طعن رقم ٢٢٧٥ لسنة ٦٥ ق).

١٠٣٤ - للمحامي أن ينيب عنه محامياً آخر تحت مسؤوليته في إجراءات التقاضي دون توكيل خاص. م ٥٦ من قانون ١٧ لسنة ١٩٨٣.

شرطه. ألا يكون توكيله يمنع من ذلك. عدم التزام المحامي النائب بأن يثبت للمحكمة وكالته. جسبها الأخذ بما يقرره أمامها تحت مسؤوليته من نيابته عن زميله الغائب.

(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٦٣ قضائية - احوال شخصية - جلسة ١٩٩٨/١/٥).

١٠٢٥ - صحيفة الطعن. تسطيرها على ورق مطبوع باسم محام مقبول للمرافعة أمام محكمة النقض وتذييلها بتوقيع منسوب إليه قرين عبارة «وكيل الطاعن». مفاده. أن التوقيع له. الدفع ببطلان الطعن. على غير أساس.

(الطعن رقم ٤ لسنة ٦٤ قضائية - احوال شخصية - جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٩).

١٠٣٦ - خلو صورة تقرير الطعن المعلنه من بيان تاريخ إيداع صحيفة الطعن. لا بطلان. علة ذلك.

(نقض ١٩٩٧/١٢/٢٤، الطعن رقم ٦١٩٧، ٦٢٧٥ لسنة ٦٣ ق).

١٠٣٧ - وجوب توقيع صحيفة الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض. مادة ١/٢٥٣ مرافعات. عدم اشتراط وضعها معينا للتوقيع عليها الأصل. افتراض صدور التوقيع ممن نسب إليه حتى يثبت العكس. (نقض ١٩٩٧/١٢/١٤، طعن رقم ٦٣١ لسنة ٦٦ ق).

١٠٣٨ - عدم التمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان عمل الخبير لعدم دعوته الخصوم. سبب جديد. عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٩٧/١١/٩، طعن رقم ٣٨٩١ لسنة ٦١ ق).

١٠٣٩ - صحيفة الطعن بالنقض. وجوب توقيعها من محام مقبول أمام محكمة النقض. تخلف ذلك. أثره. بطلان الطعن. مادة ٢٥٣ مرافعات. (نقض ١٩٩٧/٧/٢، طعن رقم ٥٦٢٦ لسنة ٦٣ ق).



١٠٤٠- إغلال الطاعن بالنقض اختصاص المحكوم لهم فى الحكم المطعون فيه. أثره. بطلان الطعن. مادة ٢٥٣ مرافعات.  
(نقض ١٩٩٧/٧/٢- طعن رقم ٤٩٨٤ لسنة ٦٣ قضائية).

١٠٤١- وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان أسباب الطعن وإلا كان باطلاً. مادة ٢٥٣ مرافعات. مقصوده. تحديد أسباب الطعن وتعريفها تعريفاً واضحاً كاشفاً وأفياً نافياً عنها الغموض أو الجهالة. عدم إيضاح الطاعن العيب المنسوب للحكم المطعون فيه. نعى مجهل غير مقبول.

(نقض ١٩٩٧/٦/٢٣- طعن رقم ٨٢٤٠، ٨٢٩٦ لسنة ٦٥ق).

١٠٤٢- انطباق المادة ٢١٨ مرافعات على كافة طرق الطعن. الاستثناء. وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فيه. مادة ٢٥٣ مرافعات. مؤداه. إغفال الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم فى موضوع غير قابل للتجزئة حتى انقضاء ميعاد الطعن، أثره. بطلان الطعن.

(نقض ١٩٩٧/٦/١١- طعن رقم ٤٩٥٥ لسنة ٦٣ قضائية).

١٠٤٣- إذ كان النعى قد ورد غير كاشف عن المقصود منه كاشفاً وأفياً نافياً عنه الغموض والجهالة ولم يقصح الطاعنون عن أثره فى قضاء الحكم فإنه يكون مجهلاً وغير مقبول.

(نقض ١٩٩٧/٦/١٢- الطعن رقم ٥٨٧٠، ٧٢٥١ لسنة ٦٦ قضائية).

١٠٤٤- الإجراءات والمرافعة أمام محكمة النقض. وجوب أن يقوم بها محامون مقبولون أمامها نيابة عن الخصوم. مادة ٢٥٣ مرافعات. مخالفة ذلك. أثره. بطلان الطعن. هيئة قضايا الدولة تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها. قانون ١٠ لسنة ١٩٨٦. الطعن

بالنقض المقام من هيئة قضايا الدولة. عدم تذييل صحيفته أو صورها بتوقيع أحد أعضائها . أثره. بطلان الطعن .

( نقض ١٩٩٧/٢/٣ - طعن ١٠٦٠ لسنة ٦٠ قضائية )

١٠٤٥ - رفع الطعن بالنقض . شرطه . توقيع صحيفتها من محام مقبول أمام محكمة النقض . مادة ١/٢٥٣ مرافعات . لا يشترط في التوقيع شكلاً معيناً. الأصل افتراض صدور التوقيع ممن نسب إليه حتى يثبت العكس .

( نقض ١٩٩٧/٣/١٠ - طعن رقم ٦٢٤ لسنة ٦٠ قضائية ) .

١٠٤٦ - بطلان حكم التحقيق وإجراءاته. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

( نقض ١٩٩٧/٥/٢٦ - طعن رقم ٥٣٧ لسنة ٦٦ ق أحوال شخصية ) .

١٠٤٧ - الاختصاص في الطعن بالنقض. وجوب أن يكون بالصفة التي كانت في الدعوى . عدم اشتراط القانون موضعاً معيناً لبيانها بالصحيفة. كفاية ورود هذه الصفة في أى موضع .

( الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٢٢ ) .

( نقض جلسة ١٩٨٤/٢/١ س ٣٥ ص ٣٦١ ، العدد الأول )

١٠٤٨ عدم إيداع المحامى أصل التوكيل الصادر له . أثره . الالتفات عن المذكرة المقدمة منه . لا يغنى عن ذلك إيداع صورة ضوئية منه أو الإشارة إلى إيداعه في طعن آخر .

( الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٢٢ ) .

( الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/١٢ )

( الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣ ) .

١٠٤٩- محكمة الموضوع . استقلالها بتقدير عمل الخبير . المنازعة فى ذلك. جدل موضوعى فى سلطتها فى تقدير الأدلة والموازنة بينها وترجيح ما تطمئن إليه تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٨/٦/٢٢ )  
( نقض جلسة ١٩٦٤/١٠/٢٢ س ١٥ ص ٩٨٧ ، العدد الثالث ) .

١٠٥٠- بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى من النظام العام . م ٣ مرافعات معدلة ق ٨١ لسنة ٩٦ . مؤداه . جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض طالما عرضت عناصره على محكمة الموضوع .  
( الطعن رقم ٩٣٦٣ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٦/١١ )  
( الطعن رقم ٥٨٧ ، ٧٢٥١ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٧/٦/١٢ ) ،  
( نقض جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠ س ٢٨ ص ٩٨٩ ) .

١٠٥١- الجدل فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الأدلة . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٣٦٠٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٨/٥/٢١ ) ،  
( الطعن رقم ٣٥٠٣ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٨/٤/١٦ ) .

١٠٥٢- أسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفاً واضحاً نافياً عنها الغموض والجهالة ، وأن يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه .  
( الطعن رقم ٩٣٩٠ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٥/٤ ) ،  
( نقض جلسة ١٩٨٢/٣/١١ س ٣٣ ص ٣٠١ ) .

١٠٥٣- دفاع جديد يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٦٤ قضائية - احوال شخصية - جلسة ١٩٩٨/٦/١٥ ) .

- ١٠٥٤ - دفاع لم يتمسك به الطاعن أمام محكمة الموضوع بدرجتها .  
سبب جديد . عدم جواز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٦٣ قضائية - أحوال شخصية - جلسة  
١٩٩٨/٥/٢٥ ) .
- ١٠٥٥ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم  
المستأنف الصادر غيابياً لم يعلن . سبب جديد . عدم جواز إبدائه أمام  
محكمة النقض .  
( الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٦٤ قضائية - أحوال شخصية - جلسة  
١٩٩٨/٢/١٦ ) .
- ١٠٥٦ - دفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع أو ثبت  
التنازل عنه صراحة أو ضمناً . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٦٣ قضائية - أحوال شخصية -  
جلسة ١٩٩٧/١١/١٠ ) .
- ١٠٥٧ - التحدى بمستند لم يثبت تقديمه لمحكمة الموضوع . عدم قبوله  
أمام محكمة النقض .  
( الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٦٣ قضائية - أحوال شخصية - جلسة  
١٩٩٧/١٠/٢٧ ) .
- ١٠٥٨ - الأصل فى الإجراءات أنها روعيت . التوقيع فى نهاية الكتابة  
بالمحرر يفيد نسبتها إلى الموقع . ثبوت أن صحيفة الطعن وصورها تحمل  
خاتم المحامى الذى أودعها قلم الكتاب ومذيلة بتوقيع منسوب إليه .  
مفاده . أن التوقيع له .
- ( الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٦٣ قضائية - أحوال شخصية - جلسة  
١٩٩٨/١/٢٠ ) .
- ١٠٥٩ - أسباب الطعن بالنقض . وجوب تعريفها تعريفاً واضحاً كاشفاً  
عن المقصود منها نافياً عنها الغموض والجهالة . عدم بيان الطاعن للعيب

الذى يعزوه إلى الحكم المطعون فيه، وموضعه منه وأثره في قضائه. نعى  
مجهل غير مقبول.

(نقض ٢٧/١١/١٩٩٦، طعن رقم ٦٣٤٤ لسنة ٦٥ قضائية).

١٠٦٠ - الدعوى بطلب صحة عقد تقدر قيمتها بقيمة المتعاقد عليه.  
مادة ٧/٣٧ مرافعات. الدعاوى المتعلقة بالمباني. تقدير قيمتها باعتبار  
١٨٠ مثل الضريبة الأصلية المربوطة على العقار. مادة ١/٣٧ مرافعات  
قبل تعديلها بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢. مؤداه. الدعوى بصحة ونفاذ عقد  
بيع عقار. تقدر قيمتها على هذا النحو دون عيرة بالقيمة الثابتة بالعقد.  
النزاع في دعوى صحة التعاقد بشأن تقدير قيمة العقار المبيع. واقع  
يتعين طرحه على محكمة الموضوع. عدم جواز إثارته لأول مرة أمام  
محكمة النقض ولو كان متعلقاً بالنظام العام.

(نقض ١٤/١١/١٩٩٦، طعن رقم ٧١٧ لسنة ٥٩ قضائية).

١٠٦١ - إثارة ما قد يعتبر الحكم الابتدائي من بطلان لأول مرة أمام  
محكمة النقض. غير جائز.

(الطعن رقم ١٩٥، لسنة ٦٢ قضائية - أحوال شخصية - جلسة  
١٩٩٦/٤/٢٢).

١٠٦٢ - أسباب الطعن بالنقض. وجوب بيانها بصحيفة الطعن بياناً  
واضحاً نافياً عنها الغموض والجهالة. م ٢٥٣ مرافعات. لا يغنى عن ذلك  
الإحالة في بيانها إلى أوراق أخرى.

(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٦٢ قضائية - أحوال شخصية - جلسة  
١٩٩٦/٥/٢٧).

١٠٦٣ - ورود المادة ٢١٨ مرافعات ضمن الأحكام العامة في الطعن.  
أثره. وجوب أعمالها عند الطعن بالنقض بالنسبة لحالة تعدد المحكوم  
عليهم. لا محل لإعمال حكمها بالنسبة لحالة تعدد المحكوم لهم. علة ذلك.

وجوب اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم. مادة ٢٥٣ مرافعات. مؤداه. إغفال اختصاص بعض المحكوم لهم فى الحكم المطعون فيه والصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة. أثره. بطلان الطعن.

(نقض ١٩٩٦/٥/٢٣، طعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٦٠ قضائية).

١٠٦٤ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام لحكمة النقض والخصوم والنيابة، إثارتها من تلقاء نفسها، ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الطعن. شرطه. توافر عناصر الفصل فيها وورودها على الجزء المطعون عليه.

(الطعن رقم ٥٣٩٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٦/٣/٢٥).

١٠٦٥ - أسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام. لحكمة النقض من تلقاء نفسها وللخصوم وللنيابة العامة إثارتها. شرطه. أن تكون عناصرها الموضوعية مطروحة على محكمة الموضوع واردة على الجزء المطعون فيه من الحكم. الحكم بعدم دستورية نص قانونى غير ضريبى أو لائحة. أثره. عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لتاريخ نشره فى الجريدة الرسمية. انسحاب هذا الأثر على الوقائع والمراكز القانونية السابقة على صدوره حتى لو أدرك الدعوى أمام محكمة النقض. المادتان ١٧٥، ١٧٨ من الدستور والمادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا المعدل بقرار بقانون ١٦٨ لسنة ١٩٩٨. تعلق ذلك بالنظام العام. لحكمة النقض إعماله من تلقاء نفسها. قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف بإخلاء عين النزاع لتوافر الاحتياز فى حق الطاعن استناداً لنص المادة ١/٨ قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧، المقضى بعدم دستوريته. خطأ فى القانون.

(نقض ١٩٩٩/٩/٣٠، طعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٦٧ ق).

١٠٦٦ - التوقيع فى نهاية الكتابة بالمحرر. إفادته نسبتها إلى صاحب التوقيع. شرطه. دلالة الظروف المصاحبة على ذلك. مؤداه. إيداع صحيفة الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض، وتذيلها بتوقيع مقروء نسب إليه وحملها خاتمة. أثره. اعتباره صاحب التوقيع.

(نقض ١٩٩٩/٨/٤ - طعن رقم ٣٨٧ لسنة ٦٤ ق احوال شخصية).

١٠٦٧ - أسباب الطعن بالنقض. وجوب تعريفها تعريفاً كاشفاً المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين العيب الذى يعزى إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه. م ٢٥٣ مرافعات. عدم بيان الطاعنة ماهية الإيذاء المعنوى الذى سببه المطعون ضده لها وأوجه إخلاله بالتزاماته نحوها والإساءة إليها وأثر إغفال الحكم الرد على ذلك فى قضائه. نعى مجهل غير مقبول.

(نقض ١٩٩٩/٦/٢٨ - طعن رقم ٢٠٧ لسنة ٦٥ ق احوال شخصية).

١٠٦٨ - صورة صحيفة الطعن المعلنة. خلوها من تاريخ الطعن. لا بطلان.

(نقض ١٩٩٩/٣/٢١ - طعن رقم ١٥٤٨ لسنة ٦٢ ق).

١٠٦٩ - خلو صحيفة الطعن بالنقض وصورها من توقيع محام عليها. أثره. بطلان الطعن. لا يغير من ذلك إيداعها من محام مقبول أمام محكمة النقض أو تصديرها باسم محام موكل من الطاعن.

(نقض ١٩٩٨/١٠/٢٩ - طعن رقم ٣١٣ لسنة ٦٢ ق).

١٠٧٠ - تعلق أسباب الطعن بالنقض بالطاعن الاول دون الطاعن الثانى الذى لم يوجه إلى الحكم المطعون فيه أية أسباب تتعلق بشخصه باعتباره أحد المحكوم عليهم بالإخلاء. أثره. بطلان الطعن بالنسبة له. مادة ٣٥٣ مرافعات.

(نقض ١٩٩٩/٩/٣٠ - طعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٦٧ ق إجراءات).

١٠٧١- وجوب تقديم المحامي رافع الطعن سند وكالته عن الطاعن قبل إقفال باب المرافعة. لا يغنى عن ذلك إثبات رقمه فى صحيفة الطعن أو اعتماد صورته الضوئية ببصمة خاتم الهيئة الطاعنة التابع لها المحامى. علة ذلك. لا حجية للصورة فى الإثبات ما لم تكن معتمدة من الموظف المختص بإصدارها.

(نقض ١٩٩٩/٨/٣- طعن رقم ٤١٢١ لسنة ٦٣ ق عمال).

١٠٧٢ - نعى المطعون ضده السادس ببطلان الطعن لعدم ورود أسماء المطعون ضدهم الثلاثة الأول بصحيفة الطعن رغم عدم تمسكهم بذلك. نعي غير مقبول لانعدام مصلحة المتمسك به.

(نقض ١٩٩٨/١٢/٩- طعن رقم ٥٦٢٨ لسنة ٦٦ ق).

١٠٧٣- الأسباب المتعلقة بالنظام العام. لحكمة النقض من تلقاء ذاتها ولكل من الخصوم وللنيابة إثارتها، ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الطعن. شرطه. سابقة طرح عناصرها على محكمة الموضوع وورودها على الجزء المطعون فيه من الحكم. ميعاد الاستئناف. تعلقه بالنظام العام. أثره. رفع الاستئناف بعد الميعاد. للمحكمة أن تقضى بسقوط الحق فيه من تلقاء نفسها. مادة ٢١٥ مرافعات.

(نقض ١٩٩٩/٧/٨- طعن رقم ١١٣١ لسنة ٦٢ ق).

١٠٧٤- النعى أمام محكمة النقض الموجه إلى الحكم الابتدائى ولا يصادف محلاً فى قضاء الحكم الاستئنافى. غير مقبول.

(نقض ١٩٩٩/٦/١٧- طعن رقم ٣٨٧٨ لسنة ٦٤ ق).

١٠٧٥ - صحيفة الطعن بالنقض. وجوب اشتمالها على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم فى الطعن. مادة ٢٥٣ مرافعات. مفاده. إغفال الطاعن اختصاص بعض المحكوم لهم فى الحكم المطعون فيه الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة. أثره. بطلان الطعن.

(نقض ١٩٩٩/٦/٥- طعن رقم ٩٢٣٠ لسنة ٦٦ ق).



١٠٧٦- الطعن بالنقض فى الحكم المنهى للخصومة. النعى الموجه للحكم السابق عليه والذي لم يكن يقبل الطعن فيه على استقلال. اعتبار الطعن شاملاً له. مادة ٢٥٣ مرافعات (مثال بشأن الحكم يرفض الدفع بالتقادم).

(نقض ١٩٩٩/٦/٢- طعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٦٨ ق).

١٠٧٧ - الخصومة فى الطعن بالنقض تقوم بين من كانوا خصوماً فى النزاع الذى فصل فيه، وبنفس صفاتهم. عدم اشتراط القانون موضعاً معيناً لبيان هذه الصفة بالصحيفة. كفاية ورودها فى أى موضع. (نقض ١٩٩٩/١/٦- طعن رقم ٤٥٠١ لسنة ٦٥ ق).

١٠٧٨ - وجوب إيداع المحامى الذى أقام الطعن ووقع على صحيفته سند توكيل الطاعن له إلى ما قبل قفل باب المرافعة فيه. مادة ٢٥٢، مادة ٢٥٥ مرافعات. مخالفة ذلك. أثره. بطلان الطعن. (نقض ١٩٩٩/١١/١٦- طعن رقم ٩٦ لسنة ٦١ ق احوال شخصية).

١٠٧٩ - وجوب إيداع سند توكيل المحامى الذى رفع الطعن وقت تقديم صحيفة الطعن حتى قفل باب المرافعة. علة ذلك. مخالفته. أثره. عدم قبول الطعن. لا يغنى عن ذلك مجرد ذكر رقمه بتوكيل وكيل الطاعن. (نقض ١٩٩٩/١١/١٥- طعن رقم ١٧٧ لسنة ٦٣ ق احوال شخصية).

١٠٨٠ - يجوز للخصوم أن يثيروا أمام محكمة النقض الأسباب المتعلقة بالنظام العام، وكذلك الأسباب القانونية رغم عدم التمسك بها أمام محكمة الموضوع:

مفاد نص المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات أنه يجوز للخصوم كما هو الشأن بالنسبة للنياحة العامة، ولحكمة النقض إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام، ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو فى

صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع، ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحكم، وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمل الطعن.

(نقض ١٥/٥/١٩٩٠ - طعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٥٤ ق صادر من الهيئة العامة للمواد المدنية).

١٠٨١ - إغفال تمثيل النيابة العامة في المنازعات الضريبية. أثره. بطلان الأحكام الصادرة فيها. تعلق هذا البطلان بالنظام العام، ويجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٣٢٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ٢٠/٦/١٩٩٦، نقض جلسة ٢١/١٢/١٩٩٦، س ١٧ ص ١٩٦٦ العدد الرابع، نقض جلسة ٢٧/١٢/١٩٩٧ س ٢٨ ص ١٨٩٩ العدد الثاني).

١٠٨٢ - دفاع لا يتعلق بالنظام العام لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع أو ثبت التنازل عنه أمام محكمة الدرجة الثانية. عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض علة ذلك. مثال.

(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٦٢ قضائية - أحوال شخصية - جلسة ٢٠/١١/١٩٩٥).

١٠٨٣ - السبب المتعلق بالنظام العام. شرطه. ألا يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع.

(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٦٢ قضائية - أحوال شخصية - جلسة ٢٥/٣/١٩٩٦).

١٠٨٤ - الدفع بعدم قبول الدعوى لعدم اتباع إجراءات رفعها. مادة ٦٣ مرافعات. تعلقه بالنظام العام. جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض. شرطه. سبق طرح عناصره أمام محكمة الموضوع. (نقض ٩/٣/١٩٩٩ - طعن ٢٢٦٨ لسنة ٥٨ ق).

١٠٨٥ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام. جواز إثارتها من النيابة العامة أو الخصوم أو محكمة النقض من تلقاء نفسها، ولو لم يسبق التمسك بها أمامها. شرطه. أن تكون واردة على الشق المطعون عليه من الحكم، وكانت عناصرها مطروحة على محكمة الموضوع.

(الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٦٢ قضائية - أحوال شخصية - جلسة ١٩٩٨/٧/١).

١٠٨٦ - إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام من النيابة والخصوم ومحكمة النقض. شرطه. أن تكون واردة على ما رفع عنه الطعن. قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً. النعى على قضائه فى موضوع الاستئناف فقط. إثارة النيابة بطلان الاستئناف أمام النقض. غير جائز. علة ذلك. قوة الأمر المقضى تسمو على اعتبارات النظام العام.

(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٦٣ قضائية - أحوال شخصية - جلسة ١٩٩٨/٣/١٦).

١٠٨٧ - مؤدى المادة الثالثة من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦، أن بطلان الإجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى يعتبر من النظام العام مما يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض، ولو لم يسبق إثارتها أمام محكمة الموضوع إلا أن شريطة ذلك توافر جميع عناصر الفصل فيه من الوقائع والأوراق التى سبق عرضها على محكمة الموضوع، فإذا كان الوقوف عليها يستلزم بحث أى عنصر واقعى لم يكن معروضاً على محكمة الموضوع فلا سبيل للتمسك بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لخروج ذلك عن اختصاصها ووظيفتها.

(الطعن رقم ٥٨٧٠، ٧٢٥١ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٧/٦/١٢).

١٠٨٨ - وحيث إن هذا النعى فى محله. ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الأسباب القانونية البحتة التى لا يداخلها أى عنصر واقعى جديد، وكان يتعين على محكمة الموضوع، وهى تفصل فى طلبات المدعين ودفاع المدعى عليهم أن تتنبه إلى ما يقتضيه بحثها الحكم السليم عليها يكون للخصوم إثارتها أمام محكمة النقض، ولو لم يسبق لهم التمسك بها أمام تلك المحكمة، إذ أن تطبيق القانون على نحو صحيح واجب على القاضى دون توقف على طلب من الخصوم.  
(نقض ١٩٩٦/٣/٣ - طعن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٦١ قضائية).

١٠٨٩ - انتهاء محكمة النقض إلى نقض الحكم المطعون فيه القاضى بتسليم أرض النزاع لعدم اختصاص المحاكم ولائياً بنظر ما يتعلق بهذه الأرض. اعتبار الاختصاص الولاى فى الطعن المنضم المقام عن ذات الحكم مطروحاً على محكمة النقض، ولو لم يرد بشأنه نعى فى صحيفته. أثره. اعتبار أسبابه واردة على غير محل. لازمه. القضاء بانتهاء الخصومة فيه.  
(نقض ١٩٩٩/٦/٢٤ طعن رقم ٩٥٥٢ لسنة ٦٤، ٥١٩١ لسنة ٦٧).

١٠٩٠ - أسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام. لمحكمة النقض والخصوم والنيابة إثارتها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من وقائع وأوراق سبق عرضها على محكمة الموضوع أو وردت على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لا يشمل الطعن واكتسب قوة الشئ المحكوم فيه.

(نقض ١٩٩٩/٥/٢٥ طعن رقم ٢٣٤٧ لسنة ٦٨ ق، نقض ١٩٩٩/٧/١٤ طعن رقم ٢٩٤٩ لسنة ٦٤ ق إيجارات).

١٠٩١ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام. لمحكمة النقض من تلقاء ذاتها ولكل من الخصوم والنيابة إثارتها ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة

الموضوع أوفى صحيفة الطعن. شرطه - سابقة طرح عناصرها على محكمة الموضوع وورودها على الجزء المطعون فيه من الحكم. أجزاء الحكم التي لا يشملها الطعن. اكتسابها قوة الشيء المحكوم فيه.

(نقض ١٩٩٩/٥/٤ طعن رقم ٣٨٥٠ لسنة ٦٧ ق، نقض ١٩٩٩/٩/٢٧ طعن رقم ٢٩٤٩ لسنة ٦٤ ق إيجارات).

١٠٩٢- يجوز إيداع صحيفة الطعن بالنقض قلم كتاب مأمورية الاستئناف التي أصدرت الحكم :

عندما أخذ المشرع في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بالتعديل الذي استحدثه القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات السابق من وجوب رفع الطعن بالنقض بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، فقد كانت غايته تيسير إجراءات التقاضي بحسبان أنه من الحقوق الأساسية التي كفلها الدستور للمواطنين وحتى لا يتجشم صاحب المصلحة في محاكمة الحكم المراد الطعن فيه بطريق النقض مشقة الانتقال إلى أقلام كتابها للتقرير بالطعن ولتحقيق ذات الغاية، فقد حرص على جعل دور العدالة قريبة من مواطنهم للحصول على حقوقهم في سهولة ويسر دون عناء، ومن ثم فقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على جواز تأليف دائرة استئنافية بصورة دائمة في أحد مراكز المحاكم الابتدائية بقرار يصدر من وزير العدل بعد أخذ رأى الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف، ومن ثم فقد أصدر وزير العدل قراراً بإنشاء دوائر استئنافية في مقار المحاكم الابتدائية على مستوى الجمهورية إلا أن ذلك لا يعنى انفصالها واعتبارها محاكم استئناف قائمة بذاتها لها استقلاليتها من الوجهة القضائية، ومن الناحية الإدارية، بل تظل من دوائر محكمة الاستئناف الأم من الوجهتين

وتصدر أحكامها باسمها كمأموريات تابعة لها، وتعتبر أقلام الكتاب القائمة على تيسير أدائها لأعمال وظيفتها القضائية تابعة لقلم كتابها أى فرع من أصل لا استقلالية لها وتباشر أعمالها وفقا للتعليمات الإدارية الصادرة منها، ومن ثم فهى وحدة واحدة مهما تباعدت أماكنها بما يتسنى معه القول أن إيداع صحيفة الطعن بالنقض عن حكم صادر منها قلم كتاب إحدى هذه المأموريات ينتج أثره فى قيام خصومة الطعن مادامت المواعيد والإجراءات القانونية المقررة، لذلك قد روعيت ولا مخالفة فى ذلك للقانون ويضحي الدفع ببطلان الطعن على غير أساس.

(نقض ١٩٩٨/٣/٢٥ - طعن رقم ٢٩٣ لسنة ٦٢ ق).

١٠٩٣ - **خلو صفح الدعاوى والطعون التى ترفعها هيئة قضايا الدولة نيابة عن الأشخاص الاعتبارية العامة من توقيع أحد أعضائها لا يترتب عليه أى بطلان :**

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن نصوص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الدولة - المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦ - بشأن هيئة قضايا الدولة قد خلت مما يوجب توقيع عضو إدارة هيئة قضايا الدولة على صفح الدعاوى والطعون التى ترفع منها نيابة عن الأشخاص الاعتبارية العامة، وأن ما ورد بقانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢ إنما كان لتنظيم مهنة معينة هى مهنة المحاماة ولتحديد حقوق ممارستها وواجباتهم مما يخرج منه ما لا يخضع لأحكامه من أعمال قانونية تنظمها قوانين أخرى تخص هذه الأعمال لها، مما مؤداه أن نصوص القانون سالف الذكر لا تجرى على إطلاقها بل تخرج من نطاقها ما تباشره هيئة قضايا الدولة من دعاوى أمام المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.. حيث ينظم أعمال أعضائها القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ المعدل - المشار إليه - ومن ثم فإن خلو

تقرير الطعن - محل النزاع الذي رفعتة هيئة قضايا الدولة أمام محكمة القيم العليا عن الطاعنين بصفتهم من توقيع محام من أعضاء هيئة قضايا الدولة لا ينال من صحته، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بإعلان الطعن على سند من أن تقرير الطعن قد خلا وصوره من توقيع أحد أعضاء هيئة قضايا الدولة، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

(نقض ١٩٩٩/٤/٢١ - طعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٦٧ ق).

١٠٩٤ - لا يجوز للطاعن بالنقض أن ينعي على أسباب الحكم الابتدائي الذي اقتصر الحكم المطعون فيه على تأييده في هذا الخصوص: الخصوص:

ورود النعي على أسباب الحكم الابتدائي الذي اقتصر الحكم المطعون فيه على تأييده في هذا الخصوص. عدم تمسك الطاعن به أمام محكمة الاستئناف. اعتباره سببا جديدا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض. (نقض ١٩٩٩/٦/٢٤ - طعن رقم ٧٥٠ لسنة ٦٨ ق عمال).

١٠٩٥ - النعي الموجه إلى الحكم الابتدائي ولا يصادف محلا في قضاء الحكم الاستئنافي. غير مقبول. (نقض ١٩٩٩/٧/١ - طعن رقم ١١١٩ لسنة ٦٤ ق إجراءات).

١٠٩٦ - يجب على الطاعن أن يختصم في صحيفة الطعن المحكوم له الذي يبغى نقض الحكم في حقه :

مفاد نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أنه ولئن كان للطاعن أن يختصم في الطعن من يرى اختصاصهم ممن سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذات الوضع السابق اختصاصهم به إلا أنه - إعمالا لمبدأ نسبية الأثر المترتب على إجراءات المرافعات وأن حكم النقض كغيره من الأحكام

القضائية فى المسائل المدنية لا يكون حجة إلا على من كان طرفاً فيه - يجب عليه أن يوجه طعنه إلى المحكوم له الذى ييغى نقض الحكم فى حقه ليس غير. لما كان ذلك، وكان البين أن المصلحة الطاعنة قد اقتضت على توجيه الطعن إلى المطعون ضده رغم أنها رضيت بالحكم فى شقه الصادر لصالحه وورد الطعن على الجزء الخاص بشركائه الذين أغفلت اختصاصهم رغم أنهم كانوا طرفاً فى الحكم المطعون فيه. وإذا كان النعى عليه يدور حول إنكار حقه فى الطعن فى قرار لجنة الطعن أمام المحاكم فإن الطعن يكون باطلاً.

(نقض ١٩٩٥/١١/١٣ - طعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٨ ق).

١٠٩٧- يجوز لمحكمة النقض أعمال أثر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص تشريعى معين إذا كان الحكم قد صدر بعد رفع الطعن بالنقض :

وحيث إن المقرر- فى قضاء هذه المحكمة- أن لمحكمة النقض من تلقاء نفسها- كما يجوز للخصوم والنيابة العامة- إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو فى صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التى سبق عرضها على محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لايشمله الطعن. وكان المقرر أن مفاد نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا يدل على أن الشرعية الدستورية تقتضى أن تكون النصوص التشريعية الواجبة التطبيق على أى نزاع مطابقة لأحكام الدستور فلا يجوز لأى محكمة أو هيئة اختصاصها المشرع بالفصل فى نزاع معين - وأيا كان موقعها من



الجهة القضائية التى تنتمى إليها - إعمال نص تشريعى لازم للفصل فى النزاع المعروض عليها إذا بدا لها مصادمته للدستور، ومن باب أولى إذا قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته، فهذا القضاء واجب التطبيق على جميع المنازعات التى تخضع لتطبيق هذا النص القانونى مادام الحكم بعدم دستوريته قد لحق الدعوى قبل أن يصدر فيها حكم بات، وهذا الأمر متعلق بالنظام العام، ويتعين على محكمة النقض إعماله من تلقاء نفسها، كما تجوز إثارته لأول مرة أمامها وذلك باعتبارها من المحاكم التى عنتها المادة (٢٩) المشار إليها ولايجوز التحدى فى هذا الشأن بأن سلطة محكمة النقض قاصرة على مراقبة صحة تطبيق القوانين إذ أن مطابقة النص القانونى للقواعد الدستورية هو أيضا من مسائل القانون ويتعين أن تكون الشرعية الدستورية متكاملة حلقاتها وأن تكون لأحكام الدستور الصدارة على مادونها فى المرتبة إذ لايسوغ القول بصحة تطبيق محكمة الموضوع لنص قانونى وهو مخالف للدستور سيما إذا كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بعدم دستوريته، والمقرر - على ما جرى به قضاء المحكمة الدستورية العليا - أن مفاد نص المادة (٤٩) من قانون هذه المحكمة أن الأحكام الصادرة فى المسائل الدستورية لا تنحصر حجيتها فى خصوم الدعوى الدستورية بل تمتد إلى الدولة بكافة أفرعها وتنظيماتها، ويتم إعمال أثرها على الناس كافة دون تمييز فلا يجوز تطبيق النصوص القانونية للحكوم بعدم دستوريته اعتبارا من اليوم التالى لنشر الأحكام الصادرة بشأنها فى الجريدة الرسمية ولايعنى أن لهذه الأحكام أثرا مباشرا لاتنتداه - خاصة إذا كان قضاؤها مبطلا لنص غير جنائى - بل إن أثره الرجعى يظل جاريا ومنسحبا إلى الأوضاع والعلاقات التى اتصل بها مؤثرا فيها حتى ما كان منها سابقا على نشره فى الجريدة الرسمية بافتراض أن النص الباطل منعدم ابتداء لا انتهاء فلا يكون قابلا للتطبيق أصلا منذ أن نشأ معيبا ما لم تكن

الحقوق والمراكز التي ترتبط بها قد استقر أمرها بناء على حكم قضائي توافر فيه شرطان أولهما: أن يكون باتا وذلك باستنفاده لطرق الطعن جميعا، وثانيهما: أن يكون صادرا قبل قضاء المحكمة الدستورية العليا ومحمولا على النصوص القانونية عينها التي قضى ببطلانها. لما كان ذلك وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ ١٩٩٦/٧/٦ فى الطعن رقم ٤ لسنة ١٥ق دستورية- والمنشور فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٦/٧/١٨- بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر وذلك فيما نصت عليه من استمرار شركاء المستأجر الاصلى للعين التي كان يزاوّل فيها نشاطا تجاريا أو صناعيا أو مهنيا أو حرفيا مباشرة ذات النشاط بها بعد تخلى هذا المستأجر عنها وبسقوط فقرتها الثالثة فى مجال تطبيقها بالنسبة إلى هؤلاء الشركاء وكانت المحكمة المطعون فى حكمها قد قضت بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضى برفض دعوى الطاعن بإخلاء مكان النزاع بالتطبيق لنص المادة ٢/٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والتي مفادها عدم انتهاء عقد الإيجار بترك المستأجر للعين المؤجرة لمزاولة نشاط تجارى أو صناعى أو مهنى أو حرفى واستمراره لصالح شركائه فى استعمال العين، وهو نص باطل للقضاء بعدم دستوريته بالحكم المشار إليه وأصبح النص القانونى المذكور المحكوم بعدم دستوريته منعذما ابتداء لا انتهاء، كما قررت بذلك المحكمة الدستورية العليا وبالتالي لايجوز تطبيقه حتى لحق دعوى النزاع أمام محكمة النقض بما يوجب نقض الحكم لهذا السبب المتعلق بالنظام العام دون حاجة لبحث كافة أسباب الطعن ويتعين إعمال نص المادة ١٨/ج من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ التى تجيز للمؤجر طلب إخلاء المكان المؤجر إذا تنازل المستأجر عنه أو أجره من الباطن بغير إذن كتابى صريح من المالك إذ أن الأحكام الخاصة بتحديد الاجرة القانونية

والامتداد القانوني وتعيين أسباب الإخلاء هي قواعد أمرة متعلقة بالنظام العام خاصة بعد أن قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة ٢/٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي أوردها المشرع استثناء على هذا الأصل وبالتالي لايجوز إعمالها مما يتعين أن يكون مع النقص الإحالة.

(نقض ١٩٩٧/٥/٢٩ - طعن رقم ٢٤٨٩ لسنة ٥٦ قضائية).

١٠٩٨ - متى أدرك الحكم بعدم دستورية نص قانوني المنازعة قبل صدور حكم بات فإن الحكم يطبق على النزاع المطروح عليها .  
(نقض ١٩٩٧/١٢/٣١ - طعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٦١ ق).

١٠٩٩ - يجوز إبداء الدفع بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة أمام محكمة النقض :

لقد قضت المحكمة الدستورية العليا بقبول الدعوى الدستورية وأقرت بجواز الدفع بعدم الدستورية أمام النقض، وإن كانت قد قضت برفض الدعوى موضوعاً . ( الحكم الصادر بجلسة ١٩٩٣/٦/١٩ في القضية رقم ١٠٣ لسنة ١٢ قضائية ومنشور بالجريدة الرسمية العدد رقم ٢٧ تابع في يوليو سنة ١٩٩٣). ثم جرى قضاء المحكمة الدستورية على هذا المبدأ بعد ذلك وقضت في حكم شهير لها بأن الشرعية الدستورية التي تنهض المحكمة بمسئولية إرساء أسسها وتقرير ضوابطها تتكامل حلقاتها في نزاع معين مرتبط باتفاقاتها مع الدستور، وإلا فقد سيادته وعلوه على ماسواه من القواعد القانونية، ولايجوز بالتالي لاية محكمة أو هيئة اختصها الدستور أو المشرع بالفصل في خصومة قضائية- وأيا كان موقعها من الجهة أو الهيئة القضائية التي تنتمي إليها- أن تقف من النصوص القانونية التي يبدو لها من وجهة نظر مبدئية- تعارضها مع الدستور. موقفا سلبيا، بل عليها إما أن تحيل ما ترتثيه منها مخالفا

للدستور إلى المحكمة الدستورية العليا لتستوثق بنفسها من الشبهة التي ثارت لديها في شأن صحتها، وإما أن تحدد للخصم الذي دفع أمامها بعدم دستورية نص قانوني وقدرت هي جديّة هذا الدفع مهلة يقيم خلالها دعواه الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا التي اختصها الدستور دون غيرها بالفصل في المسائل الدستورية لا استثناء من هذه القاعدة، بل يكون سريانها لازماً في شأن المحاكم جميعها بما فيها محكمة النقض، ذلك أن مراقبتها صحة تطبيق القانون على وقائع النزاع التي استخلصتها محكمة الموضوع يقتضيها أن تنزل عليها صحيح حكم القانون، ويفترض ذلك ابتداء اتفاق القاعدة القانونية الواجبة التطبيق مع الدستور، مما يقتضى عرضها على المحكمة الدستورية العليا عند الطعن على صحتها باعتبار أن الفصل في هذه الصعوبة من مسائل القانون التي لا يخالطها واقع. (حكم المحكمة الدستورية العليا سالف الذكر وحكمها بجلسة ١٢ فبراير ١٩٩٤ في القضية رقم ٢٣ لسنة ١٤ قضائية دستورية).

١١٠٠- وحيث إن مبنى الدفع المبدئى من النيابة أن صحيفة الطعن صورها لم تذيّل بتوقيع من محام، وإنما ورد توقيع المحامى بهامش الصفحة الأولى من صورها دون أن يقرنه بما يؤكد أنه أراد أن ينسب تحريرها إلى نفسه مما يكون معه الطعن باطلاً إعمالاً لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات.

وحيث إن هذا الدفع غير سديد، ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات على أن «يرفع الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض.... فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بإبطاله» مفاده - وعلى ما جرى به

قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أوجب على الخصوم أن ينيبوا عنهم محامين مقبولين أمام محكمة النقض فى القيام بالإجراءات والمرافعة أمامها، والحكمة فى ذلك أن هذه المحكمة لا تنتظر إلا فى المسائل القانونية فلا يصح أن يتولى تقديم الطعون إليها أو التوقيع عليها والمرافعة فيها إلا المحامون المؤهلون لبحث مسائل القانون، ويترتب على مخالفة ذلك بطلان الطعن، وكانت المادة ٢٥٥ من ذات القانون توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب المحكمة وقت تقديم الصحيفة صوراً منها بقدر عدد المطعون ضدهم وصورة لقلم الكتاب، فإن مؤدى ذلك أن توقيع المحامى على إحدى هذه الصور يغنى عن توقيعه على أصل الصحيفة، لما كان ذلك وكان المشرع لم يتطلب وضعا معيناً فى توقيع المحامى ولم يستلزم أن يكون التوقيع هو آخر البيانات التى تختتم بها الصحيفة، وكان الثابت من صحيفة الطعن أنها صدرت عن الأستاذ.... المحامى المقبول أمام محكمة النقض بصفته وكيعاً عن الطاعنة بموجب التوكيل المودع ملف الطعن، وأنه وقع بجوار هذه البيانات على هامش الصفحة الأولى من صورتها المعلنة مما يؤكد أنه أراد أن ينسب إلى نفسه كتابة ما تضمنته الصحيفة من أسباب للطعن، فإن فى ذلك ما يحقق الغاية التى ينشدها المشرع وينتقى معه موجب البطلان، ومن ثم يكون الدفع ببطلان الطعن على غير أساس.

(نقض ٢٠١١/٢/١١ - فى الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٧٠ قضائية - غير منشور).

١١٠١- حيث إنه لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات توجب اشتمال صحيفة الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصامهم فيه، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا أغفل الطاعن اختصام بعض المحكوم لهم فى الحكم المطعون فيه الصادر فى موضوع غير قابل للتجزئة كان طعنه باطلاً غير مقبول، وكانت الطاعنة لم تختصم فى طعنها الخصم الصادر لصالحه الحكم المطعون فيه فى

دعوى التلطيق، وكان الموضوع غير قابل للتجزئة إذ لا يحتمل الفصل فيه غير حل واحد بعينه ويستلزم أن يكون الحكم واحدا بالنسبة لطرفي الدعوى ويصبح الحكم الصادر فيها حجة لايهما أو عليه، ومن ثم فإن الطعن يكون باطلا، ويتعين الحكم بعدم قبوله.

(نقض ٢٠١١/١/٢٢ - في الطعن رقم ٤٩٥، ٥٠١ لسنة ٦٥ قضائية احوال شخصية- غير منشور).

### (مادة ٢٥٤)

«يجب على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة التي تقدم إليها صحيفة الطعن على سبيل الكفالة مبلغ مائة وخمسة وعشرين جنيها إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة استئناف أو خمسة وسبعين جنيها إذا كان صادرا من محكمة ابتدائية أو جزئية. ويكفي إيداع أمانة واحدة في حالة تعدد الطاعنين إذا أقاموا طعنهم بصحيفة واحدة ولو اختلفت أسباب الطعن.

ولا يقبل قلم الكتاب صحيفة الطعن إذا لم تصحب بما يثبت هذا الإيداع ويعفى من أداء الكفالة من يعفى من أداء الرسوم». (هذه المادة تقابل المادة الثامنة من قانون النقض الملغى).

### المذكرة الإيضاحية:

«أضاف المشرع حكما جديدا يعالج حالات تعدد الطاعنين إذا أقاموا طعنهم بصحيفة واحدة فجعل مناط الكفالة هو وحدة الإجراء، فإذا كانت الصحيفة واحدة كانت الكفالة واحدة، وإن تعددت صحف الطعن تعددت الكفالات، وإن الحكم المطعون فيه واحد (م ٢٥٤ من المشروع) وهذا هو ما

نص عليه القانون الإيطالي في الفقرة الثانية من المادة ٣٦٤ مرافعات وبهذا النص تحسم خلافات كبيرة هي محل الجدل في الفقه والقضاء. كما أن النص الجديد يعالج الغالب الأعم من الصور التي يعرض فيها الخلاف حول تعدد الكفالات.

ولم ير المشرع إيراد نص خاص بإعفاء الدولة من هذا الإيداع نظرا لقيام الحكم المحلي وتعدد أشخاص القانون العام واستقلال ميزانية كل منها عن ميزانية الدولة، واكتفى المشرع بالنص في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٤ على أن الإعفاء من الرسوم ينسحب على الإعفاء من الكفالة لاتحاد العلة.

### التعليق:

١١٠٢- تعديل المادة ٢٥٤ مرافعات بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢: تم تعديل المادة ٢٥٤ بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢، وقد كانت الكفالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة قبل تعديلها مبلغ خمسة وعشرين جنيها إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف وخمسة عشر جنيها إذا كان صادرا من محكمة ابتدائية أو جزئية فضاعف المشرع الكفالة إلى خمسة أمثالها في كل من الحالتين، وبذلك أصبحت الكفالة التي يجب إيداعها عند الطعن بالنقض مائة وخمسة وعشرين جنيها في حالة ما إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف وخمسة وسبعين جنيها إذا كان قد صدر من محكمة ابتدائية أو جزئية في الحالات التي يجوز فيها الطعن على الحكم الصادر من أيهما وقد بررت المذكرة الإيضاحية هذه الزيادة بما طرأ على قيمة العملة من تغيير، أدى إلى ضعف هذه القيمة .

١١٠٣- إيداع الكفالة عند الطعن بالنقض : وفقا للمادة ٢٥٤ مرافعات - محل التعليق - يجب على الطاعن قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أن يودع خزانة المحكمة التى سيودع الصحيفة بقلم كاتبها وذلك على سبيل الكفالة مبلغ مائة وخمسة وعشرين جنيها إذا كان الطعن فى حكم لمحكمة استئناف وخمسة وسبعين جنيها إذا كان هذا الحكم من محكمة ابتدائية أو جزئية، وعلة هذا الإيداع هو ضمان جدية الطعن (فتحى والى بند ٣٩٠ ص ٨٠٣) ولذلك فإنه إذا حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن أو برفضه أو بعدم جواز نظره فإن عليها أن تحكم بمصادرة الكفالة كلها أو بعضها ( مادة ٢٧٠/١)، وذلك لحساب الخزانة العامة ، ولا تصدر الكفالة إلا فى حالة القضاء بعدم قبول الطعن أو برفضه أو بعدم جوازه ( مادة ٢٧٠ مرافعات ) فلا تصدر فى حالة الحكم بانتهاء الخصومة فى الطعن صلحا. ( نقض ١٩٨١/١١/٣٠ - طعن ٤٨٣ سنة ٤٢ قضائية سنة ٢٢ ص ٢١٦٩).

ويلاحظ أنه لا يتحقق إيداع الكفالة إلا بتوريدها بالفعل إلى خزينة المحكمة التى أودعت بها صحيفة الطعن بالنقض خلال ميعاد الطعن فلا يكفى التأشير على صحيفة الطعن من قلم الكتاب بقبول الرسم مادام لم يتم توريدها بالفعل فى الزمان والمكان السالفى الذكر . ( نقض ١٩٨٧/٢/١٢ - طعن ٥٢١ سنة ٥٢ قضائية سنة ٢٨ ص ٢٤٣).

ولا يغنى عن ذلك سدادها بعد فوات الميعاد . ( نقض ١٩٦١/١٢/١٣ - طعن ٣٧١ سنة ٢٣ قضائية - سنة ١٢ ص ٢٦٧٥، نقض ١٩٨٩/٢/٢٠ - طعن ١٦٦ سنة ٥٢ قضائية ، كمال عبد العزيز ص ١٩٢٣ وما بعدها).



ولا تكون الكفالة واجبة إلا إذا كان الطعن مستندا إلى حكم المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ أما إذا كان الطعن يستند إلى قانون خاص فإنه لا يشترط إيداع الكفالة كما هو الحال في الطعن على قرارات مجلس إدارة نقابة المعلمين ، إلا إذا نص القانون الخاص على اشتراط الكفالة ، كذلك فإنه إذا كان القانون الخاص بالجهة الطاعنة وقد أعفاها من الرسوم القضائية فإنها تعفى من الكفالة أما إذا لم يعفها فلا تعفى منها . إذ لا تستحق الكفالة إلا عن الطعون التي ترفع وفقا للمادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ مرافعات ، أما حالات الطعن الأخرى التي تنظمها نصوص خاصة فلا تخضع لشرط الكفالة إلا إذا نص فيها على ذلك . ( نقض ١٩٥٧/٥/٩ - طعن ٣٦٢ سنة ٢٣ قضائية ، سنة ٨ ص ٤٧٤ ) .

ويعفى الطاعن من إيداع الكفالة إذا كان معفيا من أداء رسوم الطعن ، كما لو رفع الطعن من النيابة العامة ، أو كانت قد قررت للطاعن مساعدة قضائية . ( نقض ١٩٣٢/١١/٢٨ - طعن ٢١٩٢ سنة ٢ قضائية - فتوى والى - ص ٨٠٣ ) .

ولا يعفى من أداء الكفالة إلا من يعفى من أداء الرسوم القضائية ، وإذا كان قانون الرسوم القضائية لا يعفى منها سوى الحكومة ، فلا يعفى من الكفالة إلا من يعتبر من وحدات الحكومة فلا تعفى منها الهيئات العامة متى كانت لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وميزانيتها المستقلة عن الدولة (نقض ١٩٩٠/١/٢٩ - طعن ٢٨٣٥ - وطعن ١٨٤٩ سنة ٥٦ قضائية سنة ٤١ الجزء الأول - ص ٣١٦) ومن ثم فقد قضت محكمة النقض بعدم إعفاء هيئة البريد من الكفالة الواجب عليها إيداعها عن الطعن المقدم منها بالنقض . ( نقض ١٩٩٠/١/٢٩ مشار إليه آنفا ) .

وإذا تعدد الطاعنون وأقاموا طعونهم بصحيفة واحدة فإنهم لا يلتزمون إلا بإيداع كفالة واحدة ولو اختلفت أسباب الطعن بينهم كما لا يدفعون عندئذ إلا رسماً واحداً عن الصحيفة (نقض مدني ١٩٧٣/١٢/٢٧ لسنة ٣٤ ص ١٣٧). وعلى العكس تتعدد الكفالة ولو كانت الصحيفة واحدة إذا انصبت على أحكام متعددة صادرة في دعاوى مستقلة. (نقض مدني ١٩٩١/٥/٢٣ في الطعن ٦٣٨ لسنة ٥٥ ق).

وتتعدد الكفالة إذا تعددت صحف الطعن، ولو ضمت بعد ذلك لنظرها بإجراءات واحدة أو كانت جميعها مبنية على نفس السبب (فتحي والي - ص ٨٠٣).

فالكفالات لا تتعدد بتعدد الطاعنين، ولكنها تتعدد بتعدد الطعون، فإذا رفع الطعن من طاعنين متعددين عن حكم واحد لم تستحق إلا كفالة واحدة، وبالمثل إذا رفع الطعن عن حكم واحد صادر في دعوى واحدة ولو كان متعدد الأجزاء لم يستحق إلا كفالة واحدة، ولكنه إذا رفع الطعن ولو من طاعن واحد عن حكم صادر في دعاوى متعددة متصلة تعددت الكفالات. (نقض ١٩٧٣/١٢/٢٧ - طعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٨ قضائية - لسنة ٢٤ ص ١٣٧١، نقض ١٩٩١/٥/٢٣ - طعن ٦٣٧ لسنة ٥٥ قضائية - لسنة ٤٢ ص ١١٨٩).

وينبغي ملاحظة أنه في حالة تعدد المطعون ضدهم فإن الطاعن لا يلتزم إلا بدفع كفالة واحدة مهما تعدد المطعون ضدهم وذلك في جميع الأحوال (فتحي والي - ص ٨٠٣ هامش ٤ بها والمراجع المشار إليها فيه).

ويعتبر إيداع الكفالة خزينة المحكمة التي أودعت بها صحيفة الطعن خلال ميعاد الطعن إجراء جوهرياً يترتب على إغفاله بطلان الطعن ويكون لكل ذي مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان، كما تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها.

(حكم الهيئتين العامتين المدنية والجنائية بمحكمة النقض مجتمعين الصادر في ١٥/١٢/١٩٩٢ طعن ١٦٩٢ لسنة ٥٧ قضائية لسنة ٣٩ ص ٥، نقض ١/٢٩/١٩٩٠ طعن ١٨٣٥ لسنة ١٨٤٩ لسنة ٥٦ قضائية، نقض ٤/٢٤/١٩٨٩ طعن ١٩٢٦ لسنة ٥١ قضائية).

فحيث تجب الكفالة، يجب أن تقدم الصحيفة إلى قلم الكتاب مصحوبة بما يثبت سبق دفعها أو بما يثبت الإعفاء من الدفع، وإلا امتنع قلم الكتاب عن قبولها إعمالا للفقرة الثالثة من المادة ٢٥٤ - محل التعليق - فإذا قبلها فإنه وفقا لقضاء محكمة النقض يكون الطعن باطلا بطلانا متعلقا بالنظام العام للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها (نقض ٢٢/٥/١٩٩١ طعن رقم ٦٣٧ لسنة ٥٥ قضائية - وانظر أيضا أحكام النقض المشار إليها آنفا)، ولاشك في أن اتجاه محكمة النقض في اعتبار البطلان هنا من النظام العام لعدم إيداع الكفالة هو اتجاه منتقد، فهو يخالف المستقر فقها وقضاء بأن الالتزام المالي لا يعتبر شكلا للعمل الإجرائي ولهذا لا يترتب على مخالفته أى بطلان (فتحى والى - ص ٨٠٣ هامش ٥ بها) وينبغى على محكمة النقض أن تعيد النظر في اتجاهها في هذا الصدد وبحيث لا يترتب على عدم إيداع الكفالة بطلانا من النظام العام.

### أحكام النقض:

١١٠٤ - إيداع كفالة الطعن. عدم تحققه إلا بتوريد الكفالة فعلا إلى خزانة المحكمة خلال ميعاد الطعن. لا يغنى عنه تأشير قلم الكتاب خلال ذلك الميعاد بقبولها وتوريدها. مادة ١/٢٥٤ مرافعات.

النص في المادة ١/٢٥٤ من قانون المرافعات على أنه «يجب على الطاعن أن يودع خزانة المحكمة التي تقدم إليها بصحيفة الطعن على سبيل الكفالة

مبلغ «خمس» وعشرين جنيهاً- قبل تعديل المادة- إذا كان صادراً من محكمة ابتدائية أو جزئية يدل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أن إيداع الكفالة هو إجراء جوهرى يؤدي إغفاله إلى بطلان الطعن بطلانا يجوز لكل ذى مصلحة التمسك به وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها. وإذا كان الطاعن لم يودع صحيفة طعنه محكمة النقض مباشرة، بل اختار عملاً بحقه المقرر فى المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إيداعها قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه والتى بها موطنه بما لا يضاف معه لموعد طعنه ميعاد مسافة، وكان إيداع الكفالة الذى قصد إليه المشرع فى المادة ٢٥٤ سالف الذكر لا يتحقق كإجراء جوهرى مرعى إلا بتوريدها فعلاً إلى خزانة المحكمة خلال ميعاد الطعن دون أن يغنى عن ذلك مجرد التأشير من قلم الكتاب خلال هذا الميعاد بقبولها وتوريدها، لما كان ذلك وكان الثابت من أوراق حافظة إيداع صحيفة الطعن أنه وإن تأشير للطاعن من قلم كتاب محكمة استئناف طنطا يوم ١٩٨٣/٣/٥ وهو اليوم الأخير فى ميعاد الطعن بقبول الرسم وتوريده فى اليوم التالى، إلا أن الثابت أيضاً أن الطاعن لم يودع الكفالة إلا فى يوم ١٩٨٣/٣/٦ وهو اليوم التالى لانتهاؤ ميعاد الطعن، فإن الطعن يكون باطلاً ومن ثم غير مقبول.

(نقض ١٩٨٧/٢/١٢- طعن ٥٢١ لسنة ٥٣ قضائية).

١١٠٥- القرار الذى تصدره لجنة المساعدة القضائية بإعفاء طاعن من رسوم محكمة النقض، ينسحب أيضاً على الكفالة المنصوص عليها فى المادة ٣٦ من قانون إنشاء محكمة النقض، ولا يمنع من ذلك عدم ذكر الكفالة بالذات ضمن صنوف الأعباء المالية التى نصت المادة ٥٣ من الأمر العالى الصادر فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ على إعفاء الفقراء منها، فإنه فضلاً عن أن الكفالة لم يكن لها وجود فى ذلك الوقت، فالأحوال التى عدتها تلك المادة وأجازت بشأنها الإعفاء لم تذكر على سبيل الحصر، وإنما ذكرت على سبيل

المثال، وهى على تنوعها تدل على أن غرض الشارع إنما هو عدم تكبد الفقير دفع أى مبلغ كان مما تستلزمه إجراءات الدعوى لحين الفصل فيها.

(نقض ١٩٣٢/١١/٢٨ طعن ٢١٩٢ س٢ق).

١١٠٦- أوجب القانون فى حالات الطعن بالنقض إجراء جوهريا لازما هو إيداع الكفالة خزانة المحكمة على أن يكون الإيداع قبل توثيق تقرير الطعن أو خلال الاجل المقرر له ولايعفى من هذا الإيداع إلا الدولة ومن يعفون من الرسوم القضائية، ويترتب البطلان على إغفال هذا الإيداع ولكل ذى مصلحة أن يتمسك به وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لأنه متعلق بالنظام العام.

(نقض ١٩٦١/١٢/١٣ لسنة ١٢ ص٧٧٥، نقض ١٩٨٩/٤/٢٤ طعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥١ قضائية).

١١٠٧- إيداع الكفالة المقرر للطعن بالنقض عند التقرير به. غير لازم فى الطعون التى رفعت عن قرارات هيئات التحكيم قبل العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ أما الطعون التى تقدم بعد العمل به فيجب إيداع الكفالة فيها، ذلك أنه فى الصورة الاولى وإن كانت المادة ٤٣٠ مرافعات توجب على الطاعن إيداع الكفالة قبل التقرير بالطعن إلا أن لزوم هذا الإجراء مقصور على حالة الطعن فى الأحكام المنصوص عليها فى هذه المادة، أما إذا كان الطعن فى غير حكم من هذه الأحكام كما هو الحال فى قرارات هيئات التحكيم المطعون فيها قبل العمل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٧ فإن إيداع الكفالة ليس لازما فيها لأن هذه القرارات لم تكن معتبرة بمثابة حكم من هذه الأحكام بل كان الشارع يعتبرها قرارات إدارية لا أحكاما صادرة من محاكم الاستئناف ويقتصر على التقرير بأن لها قوة الأحكام النهائية، أما فى الصورة الثانية فالكفالة واجبة لأن التعديل الذى أجراه هذا القانون فى المادة ١٦/٣٢ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ نص على اعتبار قرار هيئة التحكيم بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف وعلى اتباع

الأحكام الواردة فى قانون المرافعات عند الطعن بالنقض وهذا يقتضى إيداع الكفالة المقررة للطعن فى أحكام محاكم الاستئناف.  
(نقض ١٩٥٧/٥/٩ - طعن ٣٦٢ س ٢٣ ق).

١١٠٨ - مناط تعدد الكفالة: تعدد الكفالة التى تصحب التقرير بالطعن بالنقض إنما تكون بتعدد الطعون وليس بتعدد الطاعنين فى الحكم الواحد. وإذا كان الطعن المائل واحداً، إذ اتحد دفاع الطاعنين فى النزاع، كما اتحدت مصالحتهم فى طلب نقض الحكم المطعون فيه، فإنه لا يفرض عليه سوى رسم واحد، ولا يودع عند التقرير به غير كفالة واحدة.  
(نقض ١٩٧٣/١٢/٢٧ - طعن ٣٤٠ س ٣٨ ق).

١١٠٩ - إذ كان الإعفاء من الرسوم القضائية المقرر بنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ مقصوراً على الدعاوى التى ترفعها الحكومة دون غيرها من أشخاص القانون العام التى لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وميزانيتها المستقلة وكانت هيئة السلع التموينية الطاعنة عملاً بالقرار الجمهورى رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ الصادر بإنشائها من الهيئات العامة ولها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يضع المشرع نصاً خاصاً بإعفاؤها من رسوم الدعاوى التى ترفعها فإنها تكون ملزمة بإيداع الكفالة المقررة بنص المادة ٢٥٤ مرافعات قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال أجله وإذ لم تفعل فإن الطعن يكون باطلاً.  
(نقض ١٩٩٣/١/١٨ - طعن رقم ٤٩ س ٥٤ ق).

١١١٠ - هيئة الأوقاف المصرية. خلو القانون الصادر بإنشائها على إعفاؤها من الرسوم القضائية. أثره. بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة.

(نقض ١٩٨٩/٦/٥ - طعن رقم ١٨٩٥ لسنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٨/٣/١٧ - طعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٨٨/٣/١٧ - طعن رقم ١٣٥١ لسنة ٥١ قضائية).

١١١١- الإعفاء من سداد الرسوم القضائية. قصره على دعاوى الحكومة دون غيرها من الهيئات العامة التي تتمتع بشخصيتها المستقلة. إعفاؤها من الرسوم. شرطه. ورود نص بذلك فى قانون إنشائها. هيئة الأوقاف. خلو القانون الصادر بإنشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية. أثره. بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة. (نقض ١٩٩٣/١/٣١ طعن ٢١٩٥ لسنة ٥٧ قضائية).

١١١٢- لئن كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية قد خلا من نص يقضى بإعفائها من الرسوم القضائية إذ أن النص فى المادة الخامسة من هذا القانون يدل على أن هيئة الأوقاف المصرية تعتبر نائبة نيابة قانونية عن وزير الأوقاف فيما يتعلق بإدارة الأوقاف الخيرية والتصرف فيها وفى المنازعات المتعلقة بها، ولما كان وزير الأوقاف - الخصم الأصيل - معفيا من الرسوم القضائية وفقا لنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وبالتالى معفيا من كفالة الطعن بالنقض وفقا لنص المادة ٣/٢٥٤ من قانون المرافعات، وكان الثابت من الأوراق أن النزاع يدور حول صحة استبدال قطعة أرض ضمن وقف خيرى فإن الهيئة الطاعنة تكون معفاة من أداء الكفالة باعتبارها نائبة قانونية عن وزير الأوقاف فى هذا الخصوص. (نقض ١٩٨٩/١٠/٢٥ طعن رقم ٨٤٣ لسنة ٥٦ قضائية).

**ملحوظة:** هذا الحكم يتناقض والأحكام المشار إليها فى البندين السابقين.

١١١٣- لما كانت المادة ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية قد نصت على أن «لاستحق رسوم على الدعاوى التى ترفعها الحكومة» وكانت الهيئات العامة على ما كشفت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ٦٠ لسنة ١٩٦٣ بتنظيم المؤسسات العامة «إما أن تكون مصلحة

حكومية رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن الروتين الحكومي وإما أن تنشئها الدولة بدءاً لإدارة مرفق من مرافق الخدمات العامة، وهى فى الحالتين وثيقة الصلة بالحكومة». إلا أن النص فى الفقرة الثانية من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام المحكمة على أن «تعفى الدولة من هذا الإيداع - الكفالة - وكذلك من يعفون من الرسوم القضائية» ثم النص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات على أن «يعفى من أداء الكفالة من يعفى من أداء الرسوم» وماورد بمذكرته الإيضاحية من أن «لم ير المشرع إيراد نص خاص بإعفاء الدولة من هذا الإيداع نظراً لقيام الحكم المحلى وتعدد أشخاص القانون العام واستقلال ميزانية كل منها عن ميزانية الدولة واكتفى المشرع بالنص فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٤ على أن «يعفى من أداء الكفالة من يعفون من أداء الرسوم باعتبار أن الإعفاء من الرسوم ينسحب على الإعفاء من الكفالة لاتحاد العلة» يدل على أن كلمة الحكومة الواردة بنص المادة ٥٠ من قانون الرسوم القضائية سالف الذكر قد قصد بها معناها الضيق فلا يتسع لغيرها من أشخاص القانون العام التى تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وميزانية مستقلة وبالتالي فلا تعفى هذه الأشخاص من الرسوم القضائية ما لم ينص القانون على إعفائها.

(نقض ١٩٩٢/١٢/١٥ طعن ١٦٤٢ س٥٧ ق «هيئة المواد الجنائية والمواد المدنية مجتمعتان»).

١١١٤- المشرع أوجب بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات إيداع الكفالة خزانة المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له وإلا كان الطعن باطلاً وكان لكل ذى مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لأن إجراءات الطعن من النظام العام ولايعفى من أداء الكفالة إلا من نص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية.

(نقض ١٩٩٢/١٢/١٥ طعن ١٦٤٢ س٥٧ «هيئة المواد الجنائية والمواد المدنية مجتمعتان»).



١١١٥- إذ كان الإعفاء من الرسوم القضائية - المقرر بنص المادة ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤- مقصوراً على الدعاوى التي ترفعها الحكومة دون غيرها من أشخاص القانون العام التي لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وميزانيتها المستقلة، وكانت هيئة الأوقاف المصرية «الطاعنة» عملاً بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بإنشائها والقرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم العمل بها هي من الهيئات العامة ولها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يضع المشرع نصاً خاصاً بإعفائها من رسوم الدعاوى التي ترفعها فإنها تكون ملزمة بإيداع الكفالة المقررة بنص المادة ٢٥٤ مرافعات قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال أجله وإذ لم تفعل فإن الطعن يكون باطلاً.  
(نقض ١٩٩٢/١٢/١٥ طعن ١٦٤٢ س٥٧ ق «هيئة المواد الجنائية والمواد المدنية مجتمعتان».)

١١١٦- إيداع الكفالة وقت التقرير بالطعن بالنقض إجراء جوهري. إغفاله. يستوجب البطلان. لكل ذى مصلحة التمسك بذلك. وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها. مادة ٢٥٤ مرافعات. تعدد الكفالة بتعدد الطعون ولو تضمنتها صحيفة واحدة. مناطه. أن تكون هذه الطعون عن أحكام صادرة في دعاوى مستقلة.  
(نقض ١٩٩١/٥/٢٣ طعن رقم ٦٣٧ لسنة ٦٥٥ ق.)

١١١٧- وجوب إيداع الكفالة قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال الأجل المقرر له. مادة ٢٥٤ مرافعات. تخلف ذلك. أثره. بطلان الطعن. تعلق هذا البطلان بالنظام العام.  
(نقض ١٩٩٣/١/٣١ - طعن ٢١٩٥ لسنة ٦٥٧ ق.)

١١١٨- لما كانت الطاعنة «نقابة المحامين الفرعية بالبحيرة» - التي يمثلها الطاعن - طبقاً للقانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ في شأن المحاماة لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة في حدود اختصاصاتها وقد خلا ذلك القانون من نص على إعفائها من رسوم الدعاوى التي ترفعها فإنها تكون

ملزمة بإيداع الكفالة المقررة بنص المادة ٢٥٤ مرافعات قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال أجله وإذا لم تفعل فإن الطعن يكون باطلا.

(الطعن رقم ٣٣١٢ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٧/٣/٢٢، للطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٤/٣/٢٠ لم ينشر بعد).

١١١٩ - وجوب إيداع الكفالة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له. مادة ٢٥٤ مرافعات. تخلف ذلك. أثره. بطلان الطعن. تعلق ذلك بالنظام العام. إعفاء الشخص من أداء هذه الكفالة. شرطه. أن ينص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية.

(نقض ١٩٩٦/٣/٣ طعن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٦١ قضائية، نقض ١٩٩٧/٣/٩ طعن رقم ٥٧١ لسنة ٦٣ ق).

١١٢٠ - الإعفاء من الرسوم القضائية مقصور على دعاوى الحكومة دون غيرها. مادة ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٩٤. هيئة الأوقاف المصرية لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة. خلو القانون الصادر بإنشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية. أثره. بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة.

(نقض ١٩٩٦/٣/٣ طعن رقم ٢٥٢٢ لسنة ٦١ ق).

١١٢١ - الهيئة القومية لسكك حديد مصر طبقا للقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ الصادر بإنشائها هي هيئة عامة ولها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها، ولم يتضمن هذا القانون نصا خاصا يقضى بإعفائها من الرسوم القضائية عن الدعاوى التي ترفعها فإنه يتعين عليها سدادها وتكون ملزمة بإيداع كفالة الطعن بالنقض المقررة بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات، وإذا لم تسدد في طعنها المائل الكفالة المذكورة قبل إيداع صحيفته أو خلال الأجل المقرر له، فإن الطعن يكون باطلا.

(الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٥/٣/١٢).

## ١١٢٢- الإعفاء من أداء الكفالة :

« من الهيئات العامة غير المعفاة منها تلك التي يخلو قانون إنشائها من النص على الإعفاء من الرسوم القضائية » :

الإعفاء من الرسوم القضائية . قصره على دعاوى الحكم دون غيرها . م ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . هيئة مشروعات التعمير والتنمية الزراعية وجهاز الساحل الشمالى الغربى لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية . كل منها هيئة عامة لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة . القرار الجمهورى رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٠ والقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ . خلو القانون الصادر بإنشائهما من النص على إعفائهما من الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن بالنقض المرفوع منه بغير إيداع الكفالة.

إذ كان الإعفاء من الرسوم القضائية المقرر بنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ..... مقصورا على الدعاوى التي ترفعها الحكومة دون غيرها من أشخاص القانون العام التي لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وكان البين من القرار الجمهورى رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية - الطاعة الثانية - والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء هيئة المجتمعات العمرانية ذات شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يضع المشرع نصا خاصا بإعفاؤها من رسوم الدعاوى التي ترفعها فإن كلا منهما يكون ملزما بإيداع الكفالة المقررة بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال أجله وإذ لم يفعلا يكون طعنهما باطلا .

( الطعن رقم ٤٧١٣ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٥/١/٢٠٠٠ )

## ١١٢٣- إيداع الكفالة: «تعدد الكفالات بتعدد الأحكام المطعون فيها بصحيفة واحدة»

الطعن بالنقض. تعدد الأحكام المطعون فيها بصحيفة واحدة . استقلال الدعاوى الصادرة فيها ولو ضمتها المحكمة وفصلت فيها بحكم واحد . أثره . تعدد الكفالات الواجبة بتعددتها . علة ذلك . ضم الاستثناءات التي يستقل كل منها بسببه لا يؤدي إلى اندماجها ولا يؤثر على مراكز الخصوم فيها . ضم الدعاوى الذي يفقدها استقلالها . حالاته.

النص في المادة ٢٥٤ مرافعات يدل أيضا أن المشرع وإن عالج في الفقرة الثانية من هذه المادة حالات تعدد الطاعنين إذا أقاموا طعنهم بصحيفة واحدة ، إلا أنه لم يعالج حالة تعدد الأحكام المطعون فيها بصحيفة واحدة إذا كانت صادرة في دعاوى مستقلة ولو ضمتها المحكمة تسهيلا للإجراءات وفصلت فيها بحكم واحد طالما تختلفان سببا وموضوعاً لأن ضم الاستئناف لا يفقد كلا منها استقلاله ولا يؤثر على مركز الخصوم في كل منها ، باعتبار أن الأصل أن ضم الدعاوى المرتبطة يؤدي إلى اندماجها مالم تتحد في خصومها وموضوعها بحيث يكون القضاء في إحداها متضمناً - بالضرورة - قضاء في الأخرى وهو ما لا يكون إلا في واحدة من ثلاث أولها أن تتحد الدعويان خصوما وطلبا وسبباً بحيث تكون إحداهما تكراراً للأخرى ، والثانية أن يكون الطلب في إحداهما مندرجا في طلبات الدعوى الأخرى بحيث تكون إحداهما جزءاً من الأخرى . والثالثة أن يكون الطلب في إحداهما الوجه الآخر للدعوى الأخرى بحيث تعتبر دفاعاً فيها - ففي كل هذه الحالات الثلاث وحدها تندمج الدعويان ويتحد مصيرهما كما لو كانا دعوى واحدة .

(الطعن رقم ٧٣٩٢ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٢/٧).

١١٢٤- وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعة - هيئة الأوقاف المصرية - أقامت على المطعون ضدها الأولى الدعوى رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٨٨ أمام محكمة دمياط الابتدائية بطلب الحكم بطردها من الشقة المبينة بالصحيفة والتسليم وإلزامها بدفع مبلغ ١٧٦٣,٨٠ مقابل انتفاعها بشقة النزاع وقالت بيانا لذلك أن زوج المطعون ضدها المذكورة كان يشغل الشقة الملحقة بمسجد البشرى المبينة بالصحيفة بصفته إماما للمسجد وإذ توفى إلى رحمة الله وأنذرت المطعون ضدها لإخلاء عين النزاع ولم تمثل فقد أقامت الدعوى . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بعدم قبول الدعوى استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٢٩ لسنة ٢٥ ق . س المنصورة وبجلسة ١٢/٢٠/١٩٩٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى. طعنت الطاعة فى الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن المقرر فى قضاء هذه المحكمة وهيئتها العامتين أن المشرع أوجب بنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات إيداع الكفالة خزانه المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له وإلا كان الطعن باطلا وكان لكل ذى مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لأن إجراءات الطعن من النظام العام ولا يعفى من أداء الكفالة إلا من نص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية . وإذ كان الإعفاء من الرسوم القضائية المقرر بنص المادة ٥٠ من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ مقصورا على الدعاوى التى ترفعها الحكومة دون غيرها من أشخاص القانون العام التى لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وميزانيتها

المستقلة وكانت هيئة الأوقاف المصرية الطاعنة عملاً بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٧١ الصادر بإنشائها والقرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم العمل بها هي من الهيئات العامة ولها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يضع المشرع نصاً خاصاً بإعفائها من رسوم الدعاوى التي ترفعها فإنها تكون ملزمة بإيداع الكفالة المقررة بنص المادة ٢٥٤ مرافعات قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال أجله وإذا كان الثابت من الأوراق أن الهيئة الطاعنة لم تودع الكفالة المقررة بنص المادة ٢٥٤ سالفة الإشارة خزانة المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال أجله فإن الطعن يكون باطلاً.

(نقض ٢٠٠١/٢/٨ - طعن رقم ١٣٢١ لسنة ٦٥ قضائية - غير منشور).

### (مادة ٢٥٥)

«يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب المحكمة وقت تقديم الصحيفة صوراً منها بقدر عدد المطعون ضدهم وصورة لقلم الكتاب وسند توكيل المحامي الموكل في الطعن ومذكرة شارحة لأسباب طعنه وعليه أن يرفق بها المستندات التي تؤيد الطعن مالم تكن مودعة ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه فإن كانت مقدمة في طعن آخر فيكفي أن يقدم الطاعن ما يدل على ذلك وللمحكمة أن تتخذ ما تراه في سبيل الإطلاع على هذه المستندات. وإذا كانت صحيفة الطعن قد أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم فيجب على قلم كتابها إرسال جميع الأوراق الخاصة بالطعن إلى محكمة النقض في اليوم التالي لتقديم الصحيفة.

ويجب على قلم كتاب محكمة النقض أن يطلب خلال يومين من إيداع صحيفة الطعن بها أو وصولها إليه ضم ملف القضية بجميع مفرداتها وعلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أن ترسل الملف خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ طلبه».

(هذه المادة تقابل المادة ٧ من قانون النقض الملغى).

### المذكرة الإيضاحية:

«توحيداً لطرق رفع الدعاوى والطعون رأى المشروع فى المادة ٢٥٥ منه أن يلزم الطاعن بأن يودع مع صحيفة الطعن صوراً منها بقدر عدد الطعون ضدهم وصورة لقلم الكتاب ومذكرة شارحة لأسباب طعنه وأن يرفق بها المستندات التى تؤيد الطعن وسند توكيل المحامى الموكل فيه، ثم ألزم قلم كتاب محكمة النقض بأن يقوم بإعلان صحيفة الطعن بواسطة قلم المحضرين فى مواعيد حددها وإلا استحق من يخل بواجبه فى ذلك بغرامة نص عليها المشروع فى المادة ٢٥٧ منه الأمر الذى صرف المشروع عن الأخذ بتقرير جزاء البطلان على عدم تمام إعلان صحيفة الطعن فى الميعاد المحدد لذلك».

### التعليق:

١١٢٥- تعديل المادة ٢٥٥ بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلها مرة أخرى بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ الذى ألغى تعديل سنة ١٩٧٣:  
ورد نص المادة ٢٥٥ بقانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ عند صدوره على ما هو عليه الآن وكما هو مذكور آنفاً، وقد تم تعديله سنة

١٩٧٢ ثم ألغى التعديل سنة ١٩٨٠ فعاد النص إلى صيغته الحالية وهي نفس الصيغة التي كانت عند صدور القانون سنة ١٩٦٨، فقد عدل نص المادة ٢٥٥ مرافعات بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣ بجعله ينص على أنه:

«يجب على الطاعن أن يودع قلم الكتاب وقت تقديم الصحيفة صوراً منها بقدر عدد المطعون ضدهم وصورة لقلم الكتاب وسند توكيل المحامي الموكل في الطعن ومذكرة شارحة لأسباب طعنه».

كما يجب عليه أن يودع في ذات الوقت:

أولاً: صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله، والصورة المعلنه من هذا الحكم إن كانت قد أعلنت، وصورة من الحكم الابتدائي إن كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه، فإن لم تودع هذه الأوراق وقت تقديم الصحيفة حكم ببطالان الطعن.

واستثناء من أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية في المواد المدنية، على قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو الحكم الابتدائي، أن يسلم لمن شاء من الخصوم في الطعن بطريق النقض ما يطلبه من صور الأحكام أو المستندات أو الأوراق بدون رسوم. على أن تزيل هذه الصورة بعبارة «لتقديمها لمحكمة النقض» وذلك كله دون إخلال بحق قلم الكتاب في المطالبة بعد ذلك مما يكون مستحقاً على القضية أو على أصل الأوراق من رسوم.

ثانياً: المستندات التي تؤيد الطعن، فإن كانت مقدمة في طعن آخر فيكفي أن يقدم الطاعن ما يدل على ذلك، وللمحكمة أن تتخذ ما تراه في سبيل الاطلاع على هذه المستندات.



وإذا كانت صحيفة الطعن قد أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم، فيجب على قلم كتابها إرسال جميع أوراق الطعن إلى محكمة النقض في اليوم التالي لتقديم الصحيفة.

ويجوز لمحكمة النقض عند الاقتضاء أن تأمر بضم ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه، وذلك من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب النيابة العامة، أو أحد الخصوم، وعلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أن ترسل الملف خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ طلبه.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ أنه «لم ير المشروع الإبقاء على الحكم الوارد في المادة ٢٥٥ والخاص بضم ملف الدعوى أمام محكمة النقض متى طعن أمامها في الحكم الصادر فيها. ذلك أن الشكوى قد استفاضة من العمل بهذا النظام الذي استحدثه القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢، واستبقاه قانون المرافعات الحالي. إذ فضلا عما أدى إليه العمل بهذا النظام من تعريض المستندات والمفردات للضياع، وتعطيل نظر الطعون انتظارا لورود الملف، فإن ضم ملف الدعوى الموضوعية - في ذاته - من شأنه أن يبعد محكمة النقض عن وظيفتها الأولى بوصفها محكمة للقانون، ويؤدي إلى إنفاق الوقت في قراءة ومراجعة أوراق تتصل بأمور موضوعية تخرج بطبيعتها عن مهمة محكمة النقض، ولا يقتضيها الفصل في الطعن.

يضاف إلى ذلك أنه كثيرا ما يحدث أن تفصل محكمة الاستئناف في شق من النزاع، وتستمر في نظر الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات، فإذا طعن بالنقض في هذا الشق، فإن ضم الملف من شأنه أن يعطل الفصل في باقي الطلبات، كما أن عدم ضمه من شأنه أن يعطل الفصل في الطعن بالنقض. وهي نتيجة غير مقبولة في الحالين. لذلك جميعه رؤى العدول عن هذا

النظام. ولما كانت الحكمة التي دعت إلى الأخذ به هي مايعانيه الخصوم من صعوبات فى استخراج صور الأحكام والأوراق اللازمة لتقديمها لمحكمة النقض نظرا لوجوب أداء جميع الرسوم المستحقة على الدعوى فى مرحلتها الابتدائية والاستئنافية عند استخراج هذه الصور وكثيرا ماتكون هذه الرسوم باهظة، فقد عنى المشروع بتذليل هذه العقبة، فأوجب على قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أو الحكم الابتدائي أن يسلم لمن شاء من الخصوم فى الطعن بطريق النقض ما يطلبه من صور الأحكام أو المستندات أو الأوراق بدون رسوم، على أن تزيل هذه الصورة بعبارة «لتقديمها لمحكمة النقض» وذلك كله دون إخلال بحق قلم الكتاب فى المطالبة بعد ذلك بما يكون مستحقا على القضية أو على أصل الأوراق من رسوم.

كما أجاز المشروع - فى الوقت ذاته - لمحكمة النقض أن تأمر - عند الاقتضاء - بضم ملف الدعوى سواء من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب النيابة العامة أو أحد الخصوم وغنى عن البيان أن استخدام هذا الرخصة إنما يكون فى حالات الضرورة التى تقدر فيها المحكمة لزوم الاطلاع على ملف الدعوى أو أصول الأوراق المقدمة لإمكان الفصل فى الطعن.

وحتى لايتأخر الفصل فى الطعن فى هذه الحالة أوجب القانون على قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم أن ترسل الملف خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ طلبه.

وفى سنة ١٩٨٠ تم تعديل المادة مرة أخرى بموجب القانون رقم ٢١٨ سنة ١٩٨٠ المعمول به اعتبارا من ١٢/٢٩/١٩٨٠ إلى النصوص الوارد أنفا. وجاء فى المذكرة الإيضاحية تعليلا للعدل عن النظام الذى أخذ به القانون رقم ١٢ سنة ١٩٧٢ قولها «ولقد أسفر التطبيق لهذا

النظام أنه لم يؤت الثمرة المرجوة منه ذلك أن استخراج صور الأحكام والمذكرات والأوراق قد يستغرق وقتاً أطول من الوقت اللازم لضم ملف الدعوى برمتها، كما أن وجود ملف الدعوى تحت نظر المحكمة يسد باب التأجيل لضم هذا الملف إذا ما ارتأت محكمة النقض لزوم ذلك مما يوفر مزيداً من التيسير والسرعة فى الإجراءات ويخفف من مشقة وإرهاق الخصوم فى استخراج هذه الأوراق، لذلك رؤى العودة إلى نظام القضايا الذى كان معمولاً به فى ظل أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ قبل التعديل».

وقد كان مشروع القانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ المعدل لقانون المرافعات كما قدمته الحكومة إلى مجلس الشعب يتضمن تعديل نص المادة ٢٥٥ بالعودة إلى صياغتها بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ ولكن لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب استبعدت هذا التعديل وأبقت النص على حاله الذى كان عليه عند صدور القانون ١٣ لسنة ١٩٦٨ والذى عاد إليه بموجب القانون ٢١٨ سنة ١٩٨٠.

**١١٢٦- المرفقات والمستندات الواجب إيداعها مع صحيفة الطعن بالنقض:** أوجبت المادة ٢٥٥ مرافعات - محل التعليق - على الطاعن عند إيداع صحيفة النقض أن يودع معها مرفقات ومستندات وهى على النحو التالى:

**١١٢٧- أولاً: صور من صحيفة الطعن بالنقض:** بقدر عدد المطعون ضدهم وصورة لقلم الكتاب، كما هو الشأن بالنسبة لرفع الدعوى أو الطعن أياً كان، فلا يفترق الطعن بالنقض عن غيره من الطعون فى ذلك ولا يلزم فى صور صحيفة الطعن أن تكون موقعة من المحامى إذ يكفى توقيعه على أصل الصحيفة.

(نقض ١٩٧١/١/٢٦ طعن ٤١٢ سنة ٣٦ قضائية سنة ٢٢ ص ٨٤٤، نقض ١٩٦٤/٣/١١ طعن ٤ لسنة ٣١ قضائية سنة ١٥ ص ٣٣٥).

ولكن يجب أن تكون صورة الصحيفة التي تودع قلم الكتاب مطابقة لأصلها.

١١٢٨ - ثانيا: سند توكيل المحامي الموكل في الطعن والذي وقع على صحيفته: ولا يغنى عن تقديم هذا التوكيل مجرد ذكر رقمه، ذلك أن تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة. (نقض مدني ١٩٩٠/٥/٩ في الطعن ٢٢٦٠ لسنة ٥٥ ق، نقض ١٩٧٦/١٢/٢٦ في الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤١ ق، ونقض ١٩٧٢/٤/٨ سنة ٢٣ ص ٦٧٦، فتحى والى - ص ٨٠٤).

كما لا يغنى من ذلك الإشارة في صحيفة الطعن إلى إيداع التوكيل في طعن آخر غير منضم ملفه أو تقديم صورة فوتوغرافية للتوكيل ولو كانت مختومة بختم الإدارة القانونية التابع لها المحامي. (نقض مدني ١٩٨٥/١١/١٢ في الطعن ١٤٩ لسنة ٥٢ ق).

وقد قضى بأنه إذا كانت الطاعة تطعن في الحكم عن نفسها وبصفتها وصية عن أولادها، فإنها يجب عليها إيداع التوكيل الصادر منها بصفتها ولا يكفى التوكيل الصادر منها شخصيا إلى المحامي. (نقض مدني ١٩٨٥/٦/٦ في الطعن رقم ١٦٩١ لسنة ٥٢ ق).

وإذا صدر التوكيل من الطاعن بصفته وصيا، فيجب أن يودع مع هذا التوكيل - أو يقدم للمحكمة لدى نظر الطعن وتداوله بالجلسات - صورة رسمية من قرار الوصاية الصادر له إثباتا لصفته المذكورة. (نقض إيجارات ١٩٨٠/٢/٩ طعن رقم ١٣٠٩ لسنة ٤٥)

ويلاحظ أن محكمة النقض لا تتشدد بالنسبة لوقت إيداع سند توكيل المحامي، فلا توجب أن يكون هذا الإيداع عند إيداع صحيفة الطعن. أو عند التقرير به، ولكنها تكتفى بأن يقدم المحامي سند التوكيل عند نظر الطعن، وحتى حجز القضية للحكم. (نقض ١٩٧٥/٤/٣٠ لسنة ٢٦ ص ٨٨٨، نقض ١٩٧٤/٣/١٢ لسنة ٢٥ ص ٤٩٢).

ويمكن أن يكون تاريخ التوكيل لاحقاً لإيداع الصحيفة. (نقض ١٩٧٥/٤/٨ لسنة ٢٣ ص ٦٧٦).

فإذا لم يقدم التوكيل حتى حجز الطعن للحكم كان الطعن غير مقبول شكلاً. (نقض أحوال شخصية ١٩٨٢/١/٢٦ فى الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥٠ ق، ونقض مدنى ١٩٨٥/٣/٧ فى الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٩ ق، نقض ١٩٧٩/١/٢٤ فى الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق، فتى والى - ص ٨٠٥).

وإذا كان المحامي موكلاً فى الطعن من وكيل الطاعن، فيجب على المحامي أن يودع - حتى حجز الطعن للحكم - ليس فقط التوكيل الصادر إليه، بل أيضاً التوكيل الصادر من الطاعن إلى وكيله الذى وكل المحامي لبيان ما إذا كان هذا التوكيل يجيز له توكيل محام للطعن بالنقض. وإلا كان الطعن غير مقبول. (نقض إيجارات ١٩٨١/١٢/٢٨ فى الطعن رقم ٧٦٨ لسنة ٤٤ ق، ١٩٨٢/١/١٦ فى الطعن رقم ٧١ لسنة ٤٣ ق، نقض مدنى ١٩٧٩/١/٢٤ فى الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ ق، نقض ١٩٨٠/٢/٩ فى الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ ق، ونقض ١٩٧٣/١٢/٢٩ لسنة ٢٤ ص ١٣٨٨).

ولا يغنى عن هذا الإيداع مجرد ذكر رقمه. (نقض ١٩٨٨/٢/٢٢ فى الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٥٢ ق).

فإذا كان التوكيل المودع بملف الطعن لم يصدر من الطاعن إلى المحامي الذى قرر به بل صدر من والدته بصفتها وكيلة عن الطاعن دون تقديم هذه الوكالة لمعرفة حدودها فإن الطعن يكون غير مقبول. (نقض مدنى ٢٦/٤/١٩٧٢ - المحاماة ٥٨ سنة ٤٣ ص ٢٨، فتحى والى - ص ٨٠٥).

وإذا كان الموكل نائباً، فيجب إيداع مايفيد هذه النيابة، ولا يكفى مجرد الإشارة إلى هذه النيابة فى صحيفة الطعن، ولذلك قضى بأنه إذا كان الطعن قد أقيم من مصفى التركة، فيجب إيداع صورة رسمية من الحكم الصادرة بتعيينه مصفياً، فإن لم يتم ذلك حتى حجز الطعن للحكم، حكم بعدم قبول الطعن، ولا يغنى عن ذلك مجرد الإشارة إلى رقم الحكم بتعيين المصفى أو تقديم صورة عرفية من هذا الحكم. (نقض تجارى ٢٨/٣/١٩٨٨ فى الطعن ١٢٨٨ لسنة ٥٤ق).

ويخضع شكل توكيل المحامي الموكل فى الطعن لقانون البلد الذى أبرم فيه. (نقض ١٩٦٣/٢/٧ - طعن ٣٨٣ سنة ٢٧ قضائية سنة ١٤ ص ٣٢٦، نقض ١٩٦١/٥/٢٦ طعن ٢٤ سنة ٢٧ قضائية سنة ١١ ص ٤١٧).

فإذا كان التوكيل صادراً فى مصر وجب أن يكون إما بمحرر رسمى أو بورقة مصدق على توقيع الموكل عليها. (نقض ١٩٦٠/٥/٢٦ - طعن ٢٤ سنة ٢٧ قضائية سنة ١١ ص ٤١٧).

فلا يكفى تقديم صورة ضوئية من توكيل تحمل بصمة ختم مجلس الشورى. (نقض ١٩٩١/٣/٢٤ طعن ٢٢١ سنة ٥٤ قضائية).

وإذا صدق على توقيع الطاعن لدى إحدى القنصليات المصرية فى الخارج وجب اعتماد وزارة الخارجية المصرية لتوقيع القنصل الذى

صدق على التوكيل وإلا لم يعتبر التوكيل موثقاً. (نقض ١٩٨٣/١٢/٢١ - طعن ٩١٣ سنة ٤٩ قضائية سنة ٣٤ ص ١٨٦٩).

ولا تلزم في التوكيل صياغة خاصة ولا النص تخصيصاً على الطعن بالنقض في المواد المدنية، وإنما يكفي أن تكون عبارات التوكيل تتسع لذلك كما لو نص فيه على توكيل محام في جميع القضايا أمام المحاكم على اختلاف درجاتها - أو في القيام بالطعن على الأحكام كلها بمختلف طرق الطعن حتى ولو خص بالذكر بعد ذلك المعارضة أو الاستئناف. (نقض ١٩٨٢/١٢/١٩ طعن ٨١١ سنة ٤٨ قضائية، نقض ١٩٥٦/٣/٦ طعن ١٦١ سنة ١٩ قضائية، نقض ١٩٥٤/١١/١١ طعن ١٥٠ سنة ٢٢ قضائية، نقض ١٩٨٠/٥/٣١ طعن ٢٠٦ سنة ٤٦ قضائية سنة ٣١ ص ١٦٢٨، نقض ١٩٨٨/١/١٣ طعن ١٥٢٩ سنة ٥٢ قضائية).

ولا يلزم تقديم أصل التوكيل وإنما يكفي تقديم صورة رسمية منه. (نقض ١٩٦٠/٤/١٤ طعن ٣٨١ سنة ٢٥ قضائية - سنة ١١ ص ٣٠٥).

ويلاحظ أنه يجوز للمحامى الموكل في الطعن عملاً بالمادة ٥٦ من قانون المحاماة رقم ١٧ سنة ١٩٨٣ أن ينبب عنه بغير توكيل محامياً آخر سواء في التوقيع على صحيفة الطعن أو إيداعها قلم الكتاب وذلك ما لم يحظر عليه توكيله إنابة غيره، ويشترط أن يكون المحامى الذى ينيبه في التوقيع على الصحيفة مقبولا أمام محكمة النقض. (نقض ١٩٨٤/٣/٢٩ طعن ١٠٣٦ سنة ٥٣ قضائية).

وإذا صدر التوكيل إلى عدد من المحامين جاز انفراد أحدهم بالطعن (نقض ١٩٧٨/٣/٢٧ طعن ٣٥١ سنة ٢٣ قضائية - مجموعة الخمسين عاما المجلد الثالث ص ٧٦٣ بند ٤٥).

ولا يلزم أن يتضمن التوكيل رقم الحكم المطعون فيه أو اسم المطعون ضده. (نقض ١٩٦١/١٢/٧ طعن ١٤٤ سنة ٢٦ قضائية سنة ١٢ ص ٧٥٨، نقض ١٩٦٧/٦/١٣ طعن ٣٧ سنة ٢٤ قضائية سنة ١٨ ص ١٢٥٢).

ولكن إذا قصرت عبارة التوكيل حق الوكيل في الطعن على المعارضة أو الاستئناف أو الالتماس أو الطعن بالنقض في الأحكام الجنائية، فإنه لا يتسع للطعن بالنقض في المواد المدنية. (نقض ١٩٨٥/٣/٢٦ طعن ٢١٣٢ سنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٥٠/٤/٦ طعن ١٤٩ سنة ١٨ قضائية - الخمسين عاما المجلد الرابع ص ٤٣٤٤ بند ٦٢، نقض ١٩٦٠/٤/٦ طعن ١٤٩ سنة ١٨ قضائية).

ثالثا: مذكرة شارحة لأسباب الطعن الواردة في الصحيفة: والمذكرة الشارحة لأسباب الطعن لها أهمية خاصة إذا كانت الأسباب قد ذكرت في الصحيفة بطريقة موجزة، على أنه ليس للطاعن أن يضيف في المذكرة أسبابا جديدة للطعن لم يرد ذكرها في الصحيفة، فإن فعل فلا يعتد بها وتعتبر لذلك - أسبابا غير مقبولة. (نقض ١٩٧١/١٢/٨ طعن ٤٢ لسنة ٣٥ ق).

ولا يستثنى من هذا المبدأ إلا السبب المتعلق بالنظام العام. (نقض مدنى ١٩٧٧/٤/١٢ فى الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٤٣ ق، نقض ١٩٧٣/٦/٣ سنة ٢٤ ص ٨٥٧، فتحى والى ص ٨٠٦).

ويجب لإدعاء هذا السبب الجديد المتعلق بالنظام العام ألا يخالطه واقع، فإذا كان سببا جديدا يخالطه واقع فلا يجوز التمسك به. (نقض مدنى ١٩٨٠/٤/٢٨ فى الطعن رقمى ١٢٢٧ و ١٢٣٥ لسنة ٤٧ ق).



ويترتب على عدم تقديم الطاعن المذكرة الشارحة مع صحيفة الطعن حرمانه من إنابة محام عنه فى جلسة المرافعات إعمالا للفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ مرافعات وبالتالي عدم جواز حضوره أو محاميه هذه الجلسة. (نقض ١٩٧٧/٢/٢٣ طعن ٤٩٩ سنة ٢٩ق).

ويلاحظ أن المذكرة الشارحة التى يلتزم الطاعن بتقديمها رفق صحيفة الطعن عند إيداعها قلم الكتاب لايلزم فيها شكل خاص ويكفى أن تقتصر على الإحالة إلى أسباب الطعن الواردة بصحيفة الطعن. (نقض ١٩٥٥/٥/٥ طعن ٣١ سنة ٢٢ قضائية سنة ٦ ص ١٠٧٩).

ولا يترتب البطلان على عدم إيداع عدد كاف من صور المذكرة الشارحة بقدر عدد الخصوم. (نقض ١٩٨٥/١٠/٣٠ طعن ٢٥ سنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٨٢/٥/٥ طعن ١١٤٨ سنة ٤٩ قضائية سنة ٣١ ص ١١٤٠).

١١٢٩ - رابعا: المستندات التى تؤيد الطعن مالم تكن مودعة ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه: وهذه المستندات تختلف باختلاف أسباب النعى على الحكم، ولما كانت هذه المستندات تكون عادة مودعة ملف القضية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، فإن الطاعن لا يلزم بتقديم هذه المستندات وقد نصت المادة ٢٥٥ صراحة على ذلك ويكفى أن يشير إليها فى صحيفة طعنه بالنقض محددا مايستند إليه منها بالنسبة لكل عيب ينسب إلى الحكم المطعون فيه فإن كانت المستندات مقدمة فى طعن آخر فيكفى أن يقدم الطاعن مايدل على ذلك وإذا كانت صحيفة الطعن قد أودعت قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم فيجب على قلم كتابها إرسال جميع الأوراق الخاصة بالطعن إلى محكمة النقض فى اليوم التالى لتقديم الصحيفة فإن لم يفعل حكمت محكمة النقض على

من تخلف أو تأخر فى إرسال الأوراق من العاملين بقلم الكتاب بغرامة من ثلاثين إلى مائة جنيه إعمالا للمادة ٢٥٧ مرافعات. ووفقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٥ مرافعات - محل التعليق - يجب على قلم كتاب محكمة النقض أن يطلب - من تلقاء نفسه - خلال يومين من إيداع صحيفة الطعن بها أو وصولها إليه إذا كانت صحيفة الطعن مودعة لدى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم ضم ملف القضية بجميع مفرداتها، وعلى قلم كتاب المحكمة - التى أصدرت الحكم - أن يرسل الملف خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ طلبه. على أنه لا يترتب على مخالفة هذين الميعادين أى سقوط أو بطلان، وإنما يطبق الجزاء الذى تنص عليه المادة ٢٥٧ (فتحى والى - ص ٨٠٦).

ويلاحظ أن الطاعن قد يحتاج إلى تقديم مستندات غير التى فى ملف القضية كما لو كان قد أقام طعنه - مثلا - استنادا إلى أن الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى، فيجب عندئذ أن يقدم صورة رسمية من هذا الحكم. (نقض ١٩٧٤/٢/٩ سنة ٢٥ ص ٣٣٢).

كما يحدث هذا أيضا إذا كان قد سحب بعض مستنداته من الملف.

ويجب على الطاعن - عندئذ - إيداع هذه المستندات فى نفس قلم الكتاب الذى أودعت فيه صحيفة الطعن فلا يجوز الفصل بينهما بإيداع الصحيفة فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم وإيداع المستندات فى قلم كتاب محكمة النقض، فإذا قدم الطاعن بعض المستندات مع الإيداع، وأراد إيداع البعض الآخر أمام المحكمة الأخرى، وجب عدم قبول هذه المستندات. (نقض أحوال شخصية ١٩٧٧/١١/٩ فى الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٦ق، فتحى والى - ص ٨٠٧).

ووفقا للمادة ٢٥٥ مرافعات - محل التعليق - فإن كانت هذه المستندات مقدمة من الطاعن فى طعن آخر بالنقض ولو عن حكم آخر، فيجب على الطاعن أن يقدم مايدل على هذا، وتتخذ المحكمة مآثره للاطلاع على هذه المستندات. وإذا لم يقدم الطاعن دليلا على سبب النقض المبين فى الصحيفة، فإن محكمة النقض غير ملزمة بتكليف الطاعن بتقديم مايبزيده، ويعتبر السبب عاريا من الدليل يجب طرحه وعدم قبوله كسبب للطعن. (نقض إيجارات ١٢/١١/١٩٨٤ فى الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٤٩ق، نقض ١٤/١/١٩٨٢ فى الطعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٧ق، تقديم صورة لأصل صحيفة الاستئناف المعلنة إليه ليدل بها على بطلان الإعلان، نقض مدنى ٢٧/٦/١٩٩٠ فى الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٨ق - خاص بعدم تقديم صورة رسمية - غير مضمومة بملف الطعن - من الحكم المدعى اعتناق الحكم المطعون فيه لأسبابه).

١١٣٠ - جزاء عدم إيداع المرفقات والمستندات: يلاحظ أن المشرع لم ينص صراحة على بطلان رفع الطعن جزاء لعدم إيداع أى من المرفقات على أنه أيا كان العيب، فإن الأمر يخضع للقواعد العامة فى حالات البطلان وفى أحكامه (فتحى والى - ص ٨٠٧) ولهذا فإنه يمكن إيداع أى من المرفقات بعد إيداع الصحيفة بشرط أن يكون ذلك فى ميعاد الطعن (مادة ٢٢ مرافعات). ولا يستثنى من هذا إلا صور صحيفة الطعن، فهذه يجب أن تقدم جتما عند إيداع الصحيفة (فتحى والى الإشارة السابقة).

ويلاحظ أنه يجوز إيداع سند التوكيل حتى حجز القضية للحكم فقد جرى قضاء النقض على ذلك وقد سبق أن ذكرنا ذلك آنفا.

## أحكام النقض:

١١٣١ - عدم تقديم المحامي سند وكالته عن بعض الطاعنين فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصام أشخاص معينين لا أثر له على شكل الطعن المرفوع صحيحا من أحدهم. علة ذلك.

(نقض ١٩٩٥/٥/٣ - طعن ٣٢٢٢ لسنة ٦٣ قضائية).

١١٣٢ - عدم تقديم المحامي رافع الطعن التوكيل الصادر من الطاعن إلى من وكله برفعه حتى حجز الطعن للحكم. أثره. عدم قبول الطعن، لا يغنى عن ذلك تقديم صورة ضوئية منه أو ذكر رقمه. علة ذلك.

البين من الأوراق أن الطاعن الذى رفع الطعن قدم توكيلا صادرا له من الأستاذ ... المحامى بصفته وكىلا عن الطاعن بموجب التوكيل الرسمى رقم ... قصر النيل إلا أنه لم يقدم هذا التوكيل حتى حجز الطعن للحكم واكتفى بتقديم صورة ضوئية منه، لما كان ذلك وكانت الصورة الضوئية للمستند لا حجية لها فى الإثبات، وكان لا يغنى عن تقديم التوكيل المذكور مجرد ذكر رقمه إذ أن تقديمه واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود وكالة من وكل المحامى فى رفع الطعن، وما إذا كانت تشمل الإذن له فى توكيل محاميين فى الطعن بطريق النقض من عدمه، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة.

(نقض ١٩٩٤/٦/١٣ - طعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٦٠ قضائية).

١١٣٣ - عدم تقديم المحامي رافع الطعن بالنقض التوكيل الصادر من الطاعن لمن وكله فى رفع الطعن. أثره. عدم قبول الطعن. علة ذلك. مادة ٢٥٥ مرافعات.

- أوجبت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات على الطاعن بالنقض أن يودع سند وكالة المحامي الموكل في الطعن وكان الثابت في الأوراق أن الأستاذ/ ..... الذي رفع الطعن قدم التوكيل رقم ١٧٤٤ ب لسنة ١٩٩٠، الأهرام النموذجي الصادر له من .... بصفته وكيلًا عن الطاعن بتوكيل رقم ٣١٤ ب لسنة ١٩٨٣، الأهرام إلا أنه لم يقدم هذا التوكيل الأخير حتى حجز الطعن للحكم لما كان ذلك وكان لا يغنى عن تقديم التوكيل الأخير مجرد ذكر رقمه أو تقديم صورة غير رسمية منه إذ أن تقديمه أمر واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود وكالة الوكيل عن الطاعنين وما إذا كانت تشمل الإذن له في توكيل المحامين في الطعن بطريق النقض ومن ثم يكون الطعن غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة.

(نقض ١٥/٦/١٩٩٤ - طعن رقم ١٤١٨ لسنة ٦٠ قضائية).

١١٣٤ - عدم تقديم المحامي الذي وقع صحيفة الطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن وقت تقديم الصحيفة أو بعده. أثره. بطلان الطعن لرفعه من غير ذي صفة ولو كان قد أشير في صحيفة الطعن إلى أن التوكيل مودع في طعن آخر. علة ذلك. مادة ٢٥٥ مرافعات. (نقض ٥/٢/١٩٨٣ - طعن رقم ١٣٤ لسنة ٤٨ قضائية).

١١٣٥ - استناد الطاعن إلى حكم صدر في نزاع مماثل دون تقديم صورة رسمية منه. نهي بلا دليل.

(نقض ١١/٤/١٩٨٣ - طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٤٨ قضائية).

١١٣٦ - التزام الطاعن بتقديم الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن في المواعيد المحددة في القانون. عدم إرفاق صورة رسمية من تقرير الخبير الذي انصب عليها سبب الطعن. نهي بلا دليل. (نقض ١٠/١/١٩٨٣ - طعن رقم ٨٢١ لسنة ٤٧ قضائية).

١١٣٧- عدم تقديم الدليل على وجه الطعن فى المواعيد التى حددها القانون. أثره. عدم قبول النعى.

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٠- طعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٤٨ قضائية).

١١٣٨ - عدم إيداع الطاعنين صورة المذكرة الشارحة ومن حافظة المستندات بقدر عدد المطعون ضدهم. لا بطلان متى تحققت الغاية من الإجراء مادة ١/٥٥ ، ٢٦١ مرافعات.

(نقض ١٩٨٣/٦/١٤- الطعون أرقام ١١٨٢ ، ١٤٢٢ ، ١٤٩٩ لسنة ٥٢ قضائية).

١١٣٩ - لما كان المحامى الحاضر عن الطاعنين قد قدم بالجلسة التوكيل رقم ... والتوكيل رقم ... توثيق عام ببيروت المنصوص عليها فى التوكيل المودع وتدل على أن الطاعنين الثانى والثالث وكلا الطاعن الأول ومن يوكله نيابة عنهما فى توكيل محامين نيابة عنهما لمباشرة إجراءات كافة الدعاوى أمام المحاكم بمختلف درجاتها ويتسع ذلك لحكمة النقض فإن الدفع يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٨٢/١٢/١٩- طعن رقم ٨١١ لسنة ٤٨ قضائية، نقض ١٩٧٦/٤/١٤، سنة ٢٧ ص ٩٢٧).

١١٤٠ - المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥، التى كان من شأنها بقاء إجراءات الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية خاضعة لحكم المادتين ٤٣٢، ٨٨١ من قانون المرافعات القديم وقد ألغيت بقانون السلطة القضائية الحالى رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، فإن هذه الإجراءات تخضع اعتباراً من تاريخ العمل به لحكم المادة ٨٨١ سالفه الإشارة والتى أبى عليها القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨، بإصدار قانون المرافعات الحالى والمادة ٢٥٥ منه التى حلت محل المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٥٥

المشار إليها بعد تعديلها بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠، لا تلزم الطاعن بإيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه في أسبابه، فإن الدفع ببطلان الطعن لعدم قيامه بإيداع هذه الصورة رغم التقرير به في تاريخ لاحق للعمل بهذا القانون، يكون على غير أساس.

(نقض ١١/٢٣/١٩٨٢- طعن رقم ٥٠ لسنة ٥١ قضائية احوال شخصية).

١١٤١- صدور التوكيل إلى المحامي رافع الطعن بالنقض من محام آخر بصفته وكيلًا عن الطاعن. عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن إلى المحامي الآخر. أثره. عدم قبول الطعن.

(نقض ١٨/١١/١٩٨٠- طعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٤٧ قضائية).

١١٤٢- تقديم الطاعن مستنداته إلى محكمة النقض للتدليل على خطأ الحكم المطعون فيه في تفسير العقد. خلوها مما يفيد أنها هي بذاتها كانت مطروحة على محكمة الموضوع. النعي بالنقض عار عن الدليل.

(نقض ٢٨/٢/١٩٨٠- طعن رقم ٥٧٨ لسنة ٤٦ قضائية).

١١٤٣- بطلان الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل والعامل. شرطه. المساس بحقوق للعامل قررتها قوانين العمل. عدم تقديم العامل الطاعن صورة رسمية من هذا الاتفاق. أثره. اعتبار نعيه في هذا الخصوص عارياً عن الدليل.

(نقض ٢٣/٢/١٩٨٠- طعن رقم ٥ لسنة ٤٤ ق).

١١٤٤- عدم تقديم الطاعنة ما يفيد التصريح لها بتقديم مذكرة تكميلية وأنها قدمتها في الميعاد متضمنة الدفاع الذي تدعى إغفال الحكم الرد عليه. نعي عار عن الدليل.

(نقض ٢٧/٢/١٩٨٠- طعن رقم ١٣٢ لسنة ٤٥ قضائية).

١١٤٥- عدم تقديم الطاعن دليلاً على ما تمسك به من أوجه الطعن.  
نعى عار عن الدليل.

(نقض ١٩٨٠/٢/٢٠- طعن رقم ١٩ لسنة ٤٧ق).

١١٤٦- تقديم الطاعن لمستنداته أمام محكمة النقض. وجوب تقديمها  
فى الميعاد القانونى. الاستثناء. مادة ٢٥٥ مرافعات.  
(نقض ١٩٨٠/١/٥- طعن رقم ٥٧ لسنة ٤٤ق).

١١٤٧ - تقديم المحامى الذى رفع الطعن التوكيل الصادر إليه من  
الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها وصية وبصفتها وكيلة عن الطاعنين  
الأخرين. عدم تقديم صورة رسمية من قرار الوصاية أو التوكيل  
الصادر لها من الآخرين. أثره. عدم قبول الطعن بالنسبة لمن عدا الطاعنة  
الأولى.

(نقض ١٩٨٠/٢/٩- طعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٤٥ قضائية).

١١٤٨- لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز  
أمامها اختصاص من لم يكن طرفاً فى الخصومة أمام محكمة الاستئناف.  
(نقض ١٩٧٧/٢/١٣، سنة ٢٨ من ٤٤٩).

١١٤٩- النعى على الحكم المطعون فيه بإغفال محكمة الاستئناف  
إخطار النيابة العامة. نعى عار من الدليل إذا لم يقدم الطاعن شهادة  
رسمية تفيد تخلف قلم كتاب المحكمة عن القيام بهذا الإخطار عقب قيد  
الاستئناف.

(نقض ١٩٧٩/٣/٥- طعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ قضائية).

١١٥٠- عدم إيداع الطاعن للمستندات المؤيدة للطعن عند تقديم  
الصحيقة. لا بطلان. م ٢٥٥ مرافعات.

(نقض ١٩٨٠/١/٢٩- طعن رقم ٨٠٩ لسنة ٤٤ قضائية).



١١٥١- ميعاد الطاعن فى الحكم. الأصل فيه أن يبدأ من تاريخ صدوره. الاستثناء بدايته من تاريخ إعلانه. م ٢١٣ مرافعات. عدم تقديم الطاعن بالنقض ما يفيد توافر إحدى الحالات المستثناة. أثره. وجوب احتسابه من تاريخ صدور الحكم.  
(نقض ١٩٧٩/١١/٢٧- طعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٤٧ق).

١١٥٢- عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن إلى وكيله الذى وكل المحامى فى رفع الطعن بالنقض. أثره. عدم قبول الطعن لرافعه على غير ذى صفة.

(نقض ١٩٧٨/٢/٢٣، طعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٥ق، نقض ١٩٧٩/٦/١٢، طعن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٥ق، نقض ١٩٨٠/٢/٢٠، طعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٦ق).

١١٥٣- إذا استحال الحصول على صورة مطابقة من حكم واجب تقديمها فإن الأثر القانونى وهو البطلان لا يتحقق إذ لا تكليف إلا بميسور. فقد الملف الابتدائى قبل نظر الدعوى بمعرفة المحكمة الاستئنافية يستحيل معه تقديم صورة رسمية من الحكم الابتدائى.  
(نقض ١٩٧٩/٣/٧، طعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ قضائية).

١١٥٤- صورة الحكم المعلنة تعتبر فى حكم الصورة المطابقة لأصله ما دامت خالية مما يوجب عدم الاطمئنان إليها.  
(نقض ١٩٧١/١٢/٧، سنة ٢٢ ص ٩٨٤).

١١٥٥- يكفى توقيع المحامى الذى قرر الطعن بالنقض على أصل التقرير المقدم لقلب الكتاب، ودون حاجة لتوقيعه على الصور المعلنة منه.  
(نقض ١٩٧١/١٠/٢٦، سنة ٢٢ ص ٨٤٤).

١١٥٦- الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها. الأصل أنها صاحبة الصفة فى مباشرة الدعاوى

نيابة عنها. الاستثناء. المحامى من غير هذه الإدارات له مباشرة بعض هذه الدعاوى. شرطه. أن يكون التعاقد معه بتفويض من مجلس إدارتها. المادتان الأولى والثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣، بشأن الإدارات القانونية. أثر مخالفة ذلك. عدم قبول الطعن.

(نقض ١٩٨٧/٦/١٤، طعن رقم ١٩٧٠، لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٧/٢/٢٦، طعن رقم ٦١٥ لسنة ٥٦ قضائية، نقض ١٩٨٣/١٢/٢٧، الطعن رقم ٥٢٧، ٥٤٤ لسنة ٥٠ قضائية، نقض ١٩٨١/١/١٩، المكتب الفنى سنة ٣٢ ص ٢٣٠).

١١٥٧- وحيث إنه لما كان يتعين طبقاً للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات أن يودع الطاعن سند توكيل المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض وكان الثابت بالأوراق أن المحامى الذى وقع على تقرير الطعن وإن قدم التوكيل الصادر له من الوكالة عن الطاعن إلا أنه لم يقدم التوكيل الصادر - لها من الطاعن لتحقيق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن لها فى توكيل المحامين فى الطعن بالنقض ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة.

(نقض ١٩٨٧/٢/٢٤، طعن رقم ٦٣ لسنة ٥٤ أحوال شخصية، نقض ١٩٨٦/٤/٢٤، الطعن رقم ١٥٤ لسنة ٥١ قضائية، ٢٢١٢ لسنة ٥٢ قضائية).

١١٥٨ - التزام الطاعن بتقديم الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن فى المواعيد المحددة. مادة ٢٥٥ مرافعات.

(نقض ١٩٨٦/٦/١٦ - طعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٥٠ قضائية).

١١٥٩- وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن التوكيل الصادر من البنك الطاعن والمودع عند تقديم صحيفة الطعن لم يتضمن اسم المحامى الموقع عليها، ولما كان المحامى المذكور لم يقدم سند وكالته عن الطاعن فإن الطعن يكون باطلا لرفعه من غير ذى صفة.

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه وإن كان لا يلزم وفقا لنص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات حصول المحامي الموقع على صحيفة الطعن على توكيل سابق، إلا أنه يتعين وفقا للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات إيداع سند توكيل المحامي وقت تقديم الصحيفة أو أثناء نظر الطعن، لما كان ذلك وكان الثابت أن الأستاذ ... المحامي المقبول أمام محكمة النقض الموقع على صحيفة الطعن لم يرد اسمه ضمن محامي البنك الطاعن الذين وردت أسمائهم في الصورة الرسمية للتوكيل رقم ٧٤٠ لسنة ١٩٦٩، رسمى عام الموسكى المودع وقت تقديم الصحيفة كما لم يقدم المحامي المذكور سند وكالته أثناء نظر الطعن فإنه يتعين الحكم ببطلان الطعن لرفعه من غير ذي صفة.

(نقض ١٩٨٦/٣/٣١- طعن رقم ١٥٠٣ لسنة ٥٠ قضائية).

١١٦٠- التوكيل الصادر من الطاعن إلى من وكل المحامي في الطعن بالنقض. وجوب إيداعه حتى حجز الطعن للحكم وإلا كان الطعن غير مقبول. لا يغنى عن ذلك مجرد ذكر رقمه.

(نقض ١٩٨٦/٤/٣- طعن رقم ٢٠٧٧ لسنة ٥١ قضائية).

١١٦١- صدور التوكيل إلى المحامي الذي قرر الطعن بالنقض من أحد الطاعنين عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقيهم. عدم تقديم التوكيل الصادر لموكله من باقى الطاعنين. أثره. عدم قبول الطعن بالنسبة للآخرين.

(نقض ١٩٨٦/٣/٢٥- طعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٢ قضائية).

١١٦٢ - وحيث إن مبنى الدفع بعدم القبول أن التوكيل الصادر من الطاعنين الأول والثالثة والرابعة والخامسة إلى الطاعن الثانى - والذي وكل به المحامى الذى أودع صحيفة الطعن بالنقض - لا يبيح له توكيل المحامين فى الطعن بطريق النقض.

وحيث إن هذا الدفع مردود بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أنه لا يشترط فى عبارة التوكيل صيغة خاصة ولا النص فيها صراحة على إجازة الطعن بالنقض فى القضايا المدنية متى كانت هذه الوكالة مستفادة من أية عبارة واردة فيه تتسع لتشمل الحق فى النيابة أمام المحاكم على اختلافها، ولما كان الثابت من أوراق الطعن أن محامى الطاعنين قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعن الثانى عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقى الطاعنين، وكانت عبارة توكيل هؤلاء الأخيرين للطاعن الثانى - وهو رقم ١٢١ لسنة ٣٨ - ١٩٣٩، محكمة أسيوط الشرعية الذى أشير إليه عند إيداع صحيفة الطعن وقدمه الطاعنون لهذه المحكمة - يشمل وكالته عنهم أمام جميع المحاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها، فإنها بهذا الشمول تتسع لمباشرة القضايا أمام محكمة النقض طعنًا وحضورًا، ومن ثم يكون الطعن المقام من أولئك الطاعنين مقداً من ذى صفة ويكون الدفع بعدم قبوله غير سديد.

(نقض ٣١/٥/١٩٨٠، سنة ٣١ الجزء الثانى ص ١٦٢٨).

١١٦٣ - اعتبار التوكيل بالطعن بالنقض من الإجراءات المتعلقة به. أثره وجوب أن يتم وفقاً لما يتطلبه القانون المصرى. / ٢٢ مدنى. خلو التوكيل من اعتماد وزارة الخارجية المصرية لتوقيع القنصل المصرى الذى صدق على توقيع الطاعن بالخارج. مادة ٦٤ من القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٤، وقرار وزير الخارجية فى يوليو سنة ١٩٧٧. لا يعد توكيلاً موثقاً وفقاً لأحكام القانون المصرى.

(نقض ٢١/١٢/١٩٨٣ - طعن رقم ٩١٣ لسنة ٤٩ قضائية).

١١٦٤ - الادعاء بأن أوراق الدعوى قد سلخت من ملف الاستئناف عند الحكم فيه. عدم تقديم الدليل على ذلك، نعى غير مقبول.

(نقض ٢٣/٥/١٩٨٣ - طعن رقم ١٦٥٨ لسنة ٤٨ قضائية).

١١٦٥ - إقامة الطعن بالنقض من محام قصر سند وكالته على حضوره أمام محكمة الاستئناف. أثره. عدم قبول للتقرير به من غير ذي صفة.

(نقض ١١/١٢/١٩٨٣ - طعن رقم ١٢٠٤ لسنة ٤٨ قضائية).

١١٦٦ - شمول التوكيل نيابة الوكيل عن الطاعن أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها . اتساعه لمباشرة القضايا أمام محكمة النقض .

(نقض ١٣/١/١٩٨٨ - طعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٥٢ قضائية ، نقض ٣١/٥/١٩٨٠ سنة ٣١ العدد الثاني ص ١٦٢٨).

١١٦٧ - عدم تقديم المحامي رافع الطعن التوكيل الصادر من رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة إلى الموظف الذى وكله حتى حجز الطعن للحكم . أثره . عدم قبول الطعن . ذكر رقم التوكيل لا يغنى عن تقديمه .

(نقض ١٣/١/١٩٨٨ - طعن رقم ١٨٥٧ لسنة ٥٤ قضائية )

١١٦٨ - عدم إيداع الطاعن مع التوكيل وحتى نظر الطعن ما يدل على صفته كوارث للمحكوم عليها . أثره . عدم قبول الطعن .

(نقض ٢٩/١١/١٩٨٨ - طعن رقم ٣٤٤ لسنة ٥٣ قضائية).

١١٦٩ - عدم إيداع المحامى سند توكيل الطاعن له إلى ما قبل قفل باب المرافعة فى الطعن. أثره. عدم قبول الطعن. عدم كفاية إثبات رقمه فى صحيفة الطعن أو الإشارة بها إلى إيداعه فى طعن آخر غير منضم ملفه أو تقديم صورة فوتوغرافية للتوكيل ولو كانت مبسوطة بخاتم الإدارة القانونية التابع لها المحامى .

(نقض ١٢/١٢/١٩٨٥ - طعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٥٢ قضائية ، نقض ٢٤/١/١٩٧٩ المكتب الفنى سنة ٣٠ عدد أول ص ٩٩٨ ، نقض ٢٥/٢/١٩٨٨ - طعن رقم ١٧٧٤ لسنة ٥٤ قضائية نقض ٥/٣/١٩٨٧ - طعن رقم ٢٠٨٠ لسنة ٥٢ قضائية).

١١٧٠- عدم تقديم المحامي الذى رفع الطعن بالنقض التوكيل الصادر عن الطاعن إلى من وكله فى رفعه حتى حيز الطعن للحكم . أثره . عدم قبول الطعن . لا يغنى عن تقليمه مجرد ذكر رقمه فى التوكيل الصادر للمحامي الذى رفع الطعن .

( نقض ١٩٨٨/١/٢١- طعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٥٢ قضائية ، نقض ١٩٨٧/٢/١٨- طعن رقم ١٣٠ لسنة ٥٢ قضائية ) .

١١٧١- إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا . مادة ٦ من القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . مجلس الشورى تنظيم دستورى مغاير لتلك الجهات إقامة الطعن نيابة عنه من إدارة قضايا الحكومة . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة .

( نقض ١٩٨٦/١/٢٣- طعن رقم ٢٠٩٨ لسنة ٥٢ قضائية ) .

١١٧٢- استناد وكيل الطاعنة الخامسة - فى توكيل المحامي الموقع على صحيفة الطعن - إلى توكيل لايجيز لها توكيل الغير . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لهذه الطاعنة .

( نقض ١٩٨٥/١١/٢١- طعن رقم ٢٠٦٧ لسنة ٥٢ قضائية ) .

١١٧٣- عدم تقديم المحامي سند وكالته عن الطاعن حتى تمام المرافعة . أثره . بطلان الطعن لرفعه من غير ذى صفة . لا يغير من ذلك رقمه بصحيفة الطعن أو فى توكيل من وكل المحامي فى رفع الطعن .

( نقض ١٩٨٧/٢/١٥- طعن رقم ٩٤٧ لسنة ٥٢ قضائية ) .

١١٧٤- عدم تقديم المحامي الذى قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن الثانى . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة له .. لا يغير من ذلك تقديم صورة ضوئية من التوكيل لم تصدر من الموظف المختص .

( نقض ١٩٩٣/١/٢١- طعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٥٦ قضائية ) .

١١٧٥- لم يرتب القانون على عدم إيداع الخصوم مذكرات بأسمائهم إلا جزءا واحدا هو - وعلى ما جرت به الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ من قانون المرافعات - ألا يكون لهم الحق في أن ينيبوا عنهم محاميا بالجلسة.

(نقض ١٥/٣/١٩٩٢- طعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٦١ قضائية).

١١٧٦- وجوب إيداع التوكيل الصادر من الطاعن إلى محاميه الموكل في الطعن وإلا كان غير مقبول. إقامة الطاعن الطعن عن نفسه وبصفته ولما طبيعيا على أولاده. لازمه. صدور التوكيل منه عن نفسه وبصفته. ولا يفنى عن ذلك التوكيل الصادر منه شخصا إلى ذلك المحامي.

(نقض ١٩/١٢/١٩٩١ - ٦٦٨ لسنة ٥٨ ق).

١١٧٧- لا يفنى عن تقديم التوكيل الصادر من الطاعن لمحاميه مجرد ذكر رقمه، ذلك أن تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة.

(نقض ٩/٥/١٩٩٠ - طعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٥ قضائية).

١١٧٨- عدم تقديم التوكيل الصادر من الطاعن إلى وكيله الذي وكل المحامي رافع الطعن بالنقض حتى حجه للحكم. أثره. عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة.

(نقض ٢٤/٦/١٩٩٧- طعن رقم ٤٣٣ لسنة ٦٠ قضائية).

١١٧٩- عدم إيداع المحامي رافع الطعن سند وكالته عن الشركة الطاعنة حتى تمام المرافعة. أثره. عدم قبول الطعن. مادة ٢٥٥/١ مرافعات. لا يفنى عن ذلك تقديم صورة ضوئية لهذا التوكيل أو الإشارة إلى إيداعه في طعن آخر غير مضموم.

(نقض ١٣/١١/١٩٩٦ طعن رقم ٦١١٨ لسنة ٦٥ ق، نقض

١٠/٣/١٩٩٦ طعن رقم ٥٥٩٨ لسنة ٦٥ قضائية).

١١٨٠- عدم تقديم المحامي رافع الطعن بالنقض التوكيل الصادر من الطاعن إلى من وكله في رفعه حتى حجز الطعن للحكم. أثره. عدم قبول الطعن. مادة ٢٥٥ مرافعات.

(نقض ١٤/١٠/١٩٩٦ - طعن رقم ٤٥٥٤ لسنة ٦٢ قضائية).

١١٨١- المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات أوجبت على الطاعن أن يودع سند وكالة المحامي الموكل في الطعن. وكان المقرر - في قضاء محكمة النقض - إن صدور التوكيل إلى المحامي المقرر بالطعن من وكيل الطاعن يستوجب تقديم توكيل الأخير وإلا كان الطعن غير مقبول. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن المحامي الذي أقام الطعن قد قدم عند إيداع الصحيفة توكيلاً صادراً إليه ممن يدعى حسن عيش عبداللاه برقم ٨١٢/د لسنة ١٩٩٤ المطرية النموذجي أشار فيه إلى صفته كوكيل عن الطاعنين بتوكيل ٣٦٢٠/ك لسنة ١٩٨٩ المطرية ولم يودع أو يقدم هذا التوكيل الأخير رغم تكليفه بذلك ومن ثم يكون الدفع في محله.

(نقض ١١/٣/١٩٩٦ - طعن رقم ٢٩٣٠ لسنة ٦٣ قضائية، نقض ٨/١/١٩٩٦ - طعن رقم ١٤٢١ لسنة ٦٥ ق، نقض ١/١/١٩٩٥ - طعن رقم ٣١٧ لسنة ٥٧ ق، الطعن رقم ٢٧٧٩ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٦، ٣٠/١١/١٩٩٤، الطعن رقم ٣٥١٢ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٤/١٠/٢٦، الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٤/١/٢٦، نقض جلسة ٣٠/١١/١٩٨٣ مجموعة المكتب الفني السنة ٣٤ ج ٢ ص ١٧٥١).

١١٨٢- عدم إيداع المحامي رافع الطعن سند وكالته عن الطاعن حتى تاريخ إقفال باب المرافعة. أثره. عدم قبول الطعن. مادة ٢٥٥/١ مرافعات لا ينال من ذلك تقديم صورة ضوئية لهذا التوكيل.  
(نقض ١/٢/١٩٩٦ - طعن رقم ٢٣٦٩ لسنة ٦٠ قضائية).



١١٨٣- عدم إيداع المحامى رافع الطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن إلى ما قبل قفل باب المرافعة. أثره عدم قبول الطعن. لا يغنى عن ذلك إثبات رقمه فى صحيفة الطعن أو تقديم صورته الضوئية أو الإشارة إلى إيداعه فى طعن آخر غير منضم.

(نقض ١٩٩٩/٥/٤ - طعن رقم ٤٥٩٢ لسنة ٦٢ ق).

١١٨٤- عدم تقديم المحامى رافع الطعن بالنقض التوكيل الصادر من الطاعن لمن وكله فى رفعه. أثره. عدم قبول الطعن. مادة ٢٥٥ مرافعات.

(نقض ١٩٩٩/٤/٢٨ - الطعن رقم ٢٠١٠، ٢٤٠٩ لسنة ٦٦ ق).

١١٨٥- عدم تقديم سند وكالة المحامى الذى وقع صحيفة الطعن بالنقض. أثره. عدم قبول الطعن. لا يغنى عن ذلك إيداع صورة ضوئية منه عليها خاتم الهيئة الطاعنة.

(نقض ١٩٩٩/١/٢٨ - طعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٦٢ ق).

١١٨٦- عدم تقديم المحامى الذى رفع الطعن التوكيل الصادر من الطاعنين الأخيرين إلى من وكله فى رفعه. أثره. عدم قبول الطعن بالنسبة لهم لرفعه من غير ذى صفة.

(نقض ١٩٩٨/١١/٢٩ - طعن رقم ١٤٨٢ لسنة ٦١ قضائية).

١١٨٧- عدم تقديم المحامى رافع الطعن التوكيل الصادر من الطاعنين لمن وكله فى رفعه حتى حجز الطعن للحكم. أثره. عدم قبول الطعن. لا يغنى عن ذلك مجرد ذكر رقمه فى صحيفة الطعن أو فى التوكيل الصادر إليه من وكيل الطاعنين.

(نقض ١٩٩٨/١١/١١ - طعن رقم ٢٣٩٠ لسنة ٦٢ ق).

١١٨٨- عدم تقديم المحامى رافع الطعن بالنقض التوكيل الصادر من الطاعن إلى من وكله فى رفعه حتى حجزه للحكم. أثره. عدم قبول الطعن.

مادة ٢٥٥ مرافعات. لا يغنى عن تقديم هذا التوكيل ذكر رقمه فى التوكيل الصادر للمحامى رافع الطعن. علة ذلك.

(نقض ١٩٩٨/٢/١٩ - طعن رقم ٨٨٤ لسنة ٦٦ ق).

١١٨٩- عدم تقديم المحامى الموقع على تقرير الطعن التوكيل الصادر من الطاعن لموكله. أثره. عدم قبول الطعن. لا يغنى عن ذلك مجرد ذكر رقمه فى توكيل وكيل الطاعنة الذى بموجبه أوكل المحامى الذى قرر الطعن. علة ذلك.

(نقض ١٩٩٨/٢/١٦ - طعن رقم ٢٩٠٢ لسنة ٦٠ قضائية).

١١٩٠- وجوب تقديم الطاعن وقت تقديم صحيفة الطعن سند وكالة المحامى الذى رفع الطعن. مادة ٢٥٥ مرافعات. عدم تقديم المحامى الموقع على تقرير الطعن التوكيل الصادر من الطاعن لوكيله ومن هذه الأخيرة لموكله. أثره. عدم قبول الطعن. لا يغنى عن ذلك مجرد وجود رقم هذين التوكيلين فى التوكيل الصادر له.

(نقض ١٩٩٧/٩/٣٠ - طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٦٣ قضائية إحوال شخصية).

١١٩١- عدم تقديم المحامى المقرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن إلى ما قبل قفل باب المرافعة. أثره. عدم قبول الطعن. لا يغنى عن ذلك ذكر رقمه فى صحيفة الطعن أو تقديم صورة ضوئية منه أو الإشارة إلى إيداعه طعناً آخر غير مضموم.

(نقض ١٩٩٦/١/١٠ طعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٦٣ ق).

١١٩٢- المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه يتعين على الطاعن بالنقض وفقاً لنص المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات أن يودع سند توكيل المحامى فى الطعن. وإذا كان الثابت من الأوراق أن المحامى الذى رفع الطعن قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن توكيلاً صادراً إليه من الأستاذة. المحامية

بصفتها وكالة عن الطاعة بتوكيل ذكر رقمه إلا أنه لم يودع هذا التوكيل حتى حُجز الطعن للحكم. لما كان ذلك، وكان لا يغنى عن تقديم التوكيل المذكور مجرد ذكر رقمه ذلك أن تقديمه واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن في توكيل المحامين في الطعن بالنقض ومن ثم يكون الطعن غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة.

(نقض ١٩٩٩/١١/٢٥ - طعن رقم ٨٥٥٩ لسنة ٦٣ ق، الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٨/٢/١٩ (ذات الدائرة) - لم ينشر بعد، الطعن رقم ١٧٩٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٦/٥/٣٠ (ذات الدائرة) - لم ينشر، الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٦/٢/٥ ٤٧ ص ١٤، الطعن رقم ٥٢٩٧ لسنة ٦٢ ق، ٨٧٥٨ لسنة ٦٣ ق - ١٩٩٥/١١/١٦ - ٤٦ ص ٢٤ (١١٧٣).

١١٩٣- أوجبت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات على الطاعن بالنقض أن يودع قلم كتاب المحكمة وقت تقديم الصحيفة سند توكيل المحامي الموكل في الطعن، وكان من غير الثابت في الأوراق أن الطاعنين الرابع والخامسة قدما مع صحيفة الطعن التوكيل الصادر منهما إلى المحامي رافع الطعن ولم يقدمه الأخير للمحكمة لدى نظر الطعن وتداوله بجلسات المرافعة فإن الطعن يضحى بالنسبة لهما غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة.

(نقض ١٩٩٩/١١/١٤ - طعن رقم ٢٤٣ لسنة ٦٨ ق).

١١٩٤- وجوب إيداع المحامي الذي أقام الطعن ووقع على صحيفته سند توكيل الطاعن له إلى ما قبل قفل باب المرافعة فيه. مادة ٢٥٣، ٢٥٥ مرافعات. مخالفة ذلك. أثره. بطلان الطعن.

(نقض ١٩٩٩/١١/١٦ - طعن رقم ٩٦ لسنة ٦١ ق أحوال شخصية).

١١٩٥- الدفـع ببطلان الطعن لعدم إيداع صورة من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي وقت تقديم الصحيفة. لا أساس له. علة ذلك. مادة ٢٥٥ مرافعات معدلة بقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠.  
(نقض ١٣/٦/١٩٩٩ - طعن رقم ١١٤٢ لسنة ٦٨ ق عمال).

١١٩٦- عدم تقديم المحامي الذي وقع صحيفة الطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن حتى قفل باب المرافعة. أثره. عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة لا يغني عن ذلك أن المحامي الذي أودع الصحيفة موكل من الطاعن بتوكيل يتسع للطعن بالنقض طالما لم يوقعها.

(نقض ١٧/٥/١٩٩٩ - طعن رقم ١٨٥ لسنة ٦٥ ق احوال شخصية).

١١٩٧- صدور التوكيل إلى المحامي الذي رفع الطعن بالنقض من وكيل الطاعنين. عدم تقديم التوكيلات الصادرة للأخير من الطاعنين. أثره. عدم قبول الطعن. مادة ٢٥٥ مرافعات. علة ذلك.  
(نقض ١١/٥/١٩٩٩ - طعن رقم ٤٠٩٠ لسنة ٦٧ ق).

١١٩٨- يجب أن يكون التوكيل الصادر للمحامي المقرر بالطعن بالنقض صادراً من الطاعن بصفته التي خاصم أو خوصم بها في النزاع الذي فصل فيه الحكم والجزاء على مخالفة ذلك:

الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض. أطرافها. من كانوا خصوماً في النزاع الذي فصل فيه وينفس صفاتهم. لازمه. وجوب أن يكون التوكيل الصادر للمحامي المقرر بالطعن صادراً من الطاعن بصفته التي خاصم أو خوصم بها في النزاع الذي فصل فيه الحكم. مخالفة ذلك. أثره. عدم قبول الطعن.

(نقض ١٢/٢٥/١٩٩٦ - طعن رقم ٥٤٣٤ لسنة ٦٤ قضائية).

١١٩٩- بطلان التوكيل لصدوره من شخص ليست له صفة وقت صدوره. أثره. عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة.  
(نقض ١٩٩٧/٣/٢٤ - طعن رقم ٩٦٩ لسنة ٦٠ قضائية).

١٢٠٠- يتعين على المحامى الذى رفع الطعن بصفته وكيلاً عن الوصى أو الولى أو القيم أن يقدم مع توكيله أو أثناء نظر الطعن صورة رسمية من قرار الوصاية أو تعيين الولى أو القيم، وإلا كان طعنه غير مقبول:

تقديم المحامى الذى رفع الطعن التوكيل الصادر إليه من الطاعن الثانى بصفته وصياً وبصفته وكيلاً عن الطاعنة الاولى - عدم إيداع المحامى أو تقديمه أثناء نظر الطعن بالجلسات صورة رسمية من قرار الوصاية الصادر إلى الطاعن الثانى ولا التوكيل الصادر إليه من الطاعنة الاولى. أثره. عدم قبول الطعن.

(نقض ١٩٩٧/٣/١٣ - طعن رقم ٩٠٨ لسنة ٥٩ قضائية، نقض ١٩٨٠/٢/٩ سنة ٣١ جزء اول ص ٤٤٣).

١٢٠١- عدم تقديم محامى الطاعنة سند وكالته عنها بصفتها وصية وقرار تعيينها وصية. أثره. عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة.  
(نقض ١٩٩٨/١١/١٨ - طعن رقم ٢٥٣ لسنة ٦٢ ق).

١٢٠٢- زوال صفة ممثل الشخص الاعتبارى الذى أصدر التوكيل لايؤثر فى صحة التوكيل واستمراره:

لكل شخص اعتبارى اسم يميزه عن غيره وذمة مالية مستقلة ونائب يعبر عن إرادته فإن ما يصدره هذا النائب من تصرف قانونى بتوكيل محام فى التقاضى أو بالحضور يرتد أثره إلى الشخص الاعتبارى ذاته باعتباره الاصل المقصود بهذا التصرف، مما مؤداه أنه لا يؤثر فى صحة هذا التوكيل واستمراره زوال صفة هذا النائب ولا يلزم فى هذه الحالة

صدور توكيل لاحق من النائب الجديد، لأن التوكيل يعتبر صادراً في الأصل من الشخص الاعتباري ذاته الذي لم تزل عنه أهليته القانونية بزوال صفة نائبه.

(نقض ١٩٩٧/١١/١٥ - طعن رقم ٤٤٢٤ لسنة ٦١ ق ، نقض ١٩٩٤/١١/١٦ - طعن رقم ٣١٠٣ لسنة ٥٨ ق لم ينشر بعد).

١٢٠٣- إن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة النقض من تلقاء نفسها - كما يجوز للخصوم والنيابة العامة - إثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع ووردت هذه الأسباب على الجزء المطعون فيه من الحكم وليس على جزء آخر منه أو حكم سابق عليه لايشمله الطعن. وأن المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات توجب على الطاعن في الطعن بالنقض أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت تقديم صحيفة الطعن سند توكيل المحامي الموكل في الطعن وحتى حجز الطعن للحكم ليستسنى للمحكمة التحقق من صفته في إجراءاته والوقوف على حدود هذه الوكالة - ويترتب على عدم تقديمه عدم قبول الطعن. كما وأن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان الطاعن قد قبل الحكم الابتدائي ولم يستأنفه وإنما استأنفه آخر من الخصوم، ولم يقض الحكم الاستئنافي على الطاعن بشيء أكثر مما قضى به عليه الحكم الابتدائي، فلا يقبل منه الطعن على الحكم الاستئنافي بطريق النقض. لما كان ذلك، وكان المحامي الذي رفع الطعن عن الطاعن الأول لم يقدم سند وكالته عن شخصه - إذ أن التوكيل رقم ٢١٧ لسنة ٨٩ توثيق أسيوط صادر للمحامي رافع الطعن من الطاعن الأول بصفته ولياً طبيعياً على الطاعن الثالث - حتى حجز الطعن للحكم رغم تكليف المحكمة له بتقديمه - ومن ثم يكون طعنه غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة ولما كان الطاعنان الثانية والثالث قد تدخلوا هجومياً في الدعوى بطلب رفضها وحكمت

محكمة أول درجة بقبول تدخلهما شكلاً ورفضه موضوعاً ولم يستأنفا هذا الحكم وإنما استأنفه الطاعن الأول فإنهما يكونان بذلك قد قبلا الحكم الابتدائي، فصار قوة الأمر المقضى فى حقهما، فلا يكون لهما الحق فى الطعن بطريق النقض فى الحكم المطعون فيه الذى لم يقض عليهما بأكثر مما قضى به ذلك الحكم ومن ثم يكون طعنهما غير مقبول.

ولما تقدم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن برمته.

(نقض ٢٨/١/٢٠٠١ - طعن رقم ١٠١٧ لسنة ٦٤ قضائية - غير منشور).

١٢٠٤- لما كان يتعين طبقاً للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات أن يودع الطاعن سند توكيل المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض. وكان الثابت بالأوراق أن - المحامى الذى وقع على تقرير الطعن - وإن قدم التوكيل الصادر له من الوكيل عن الطاعنين إلا أنه لم يقدم التوكيلات الصادرة منهم للمحامى الذى وكله بل أرفق صوراً ضوئية من تلك التوكيلات رغم تكليف المحكمة له بتقييمها وكان من المقرر أن عدم إيداع سند توكيل الطاعن محاميه الموقع على صحيفة الطعن بالنقض قبل إقفال باب المرافعة فيه يترتب عليه بطلان الطعن وكان لا يكتفى بتقديم صورة من التوكيل، ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول. (نقض ٢٨/١/٢٠٠١ - طعن رقم ٩٧٠١ لسنة ٦٤ قضائية - غير منشور).

١٢٠٥- لما كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات قد أوجبت على الطاعن أن يودع سند توكيل المحامى الذى رفع الطعن، وإلا كان الطعن غير مقبول، وكان الطعن قد أقيم من الطاعن بصفته الحارس القضائى على العقار الكائن به عين النزاع، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر ضد الطاعن بصفته هذه بما لازمه أن يكون التوكيل صادراً منه بهذه الصفة إلى محاميه الذى رفع الطعن. لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يقدم حتى قفل باب المرافعة التوكيل الصادر له بهذه الصفة أو دليل صفته فإن الطعن يكون غير مقبول.

(نقض ٢١/١/٢٠٠١ - طعن رقم ٣٣٤٠ لسنة ٦٤ قضائية - غير منشور).

## (مادة ٢٥٦)

«يقيد قلم كتاب محكمة النقض الطعن في يوم تقديم الصحيفة أو وصولها إليه في السجل الخاص بذلك.

وعليه في اليوم التالي على الأكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها إلى قلم المحضرين لإعلانها ورد الأصل إلى قلم الكتاب.

وعلى قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه، ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن».

(هذه المادة تقابل المادة ١١ من قانون النقض الملغى).

### التعليق:

١٢٠٦- قيد الطعن بالنقض: سبق أن أوضحنا أن الطعن بالنقض يرفع بصحيفة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، ومنذ لحظة هذا الإيداع يعتبر الطعن مرفوعا. وإعمالا للمادة ٢٥٦ مرافعات - محل التعليق - يقيد قلم كتاب محكمة النقض الطعن في يوم تقديم الصحيفة أو وصولها إليه في السجل الخاص بذلك.

وعليه في اليوم التالي على الأكثر أن يسلم أصل الصحيفة وصورها إلى قلم المحضرين لإعلانها ورد الأصل إلى قلم الكتاب.

١٢٠٧- إعلان الطعن بالنقض : وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٥٦ مرافعات - محل التعليق - على قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه ولا يترتب



على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن . وينصب الإعلان على صحيفة الطعن، فلا يرد على المذكرة الشارحة (نقض ١٩٧٧/٢/٢٣ فى الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٩ ق). أو على أية ورقة مما يجب إيداعه مع هذه الصحيفة، ويتم الإعلان وفقاً للقواعد العامة فى الإعلان ( راجع هذه القواعد فى تعليقنا على المواد ٩، ١٠، ١١، ١٣، ١٩ فى الجزء الأول من هذا المؤلف ، ٢١٤ و ٢١٥ فى هذا الجزء الثالث من هذا المؤلف ) ويخضع بالنسبة لبطلانه للنظرية العامة لبطلان العمل الإجرائى ( فتحي والى - بند ٣٩١ ص ٨٠٨ ) ويبطل الإعلان إذا لم تراعى القواعد العامة. (نقض مدنى ١٩٦٣/١/٢٤ سنة ١٤ ص ١٨٠) ويبطل الإعلان فى الموطن المختار إذا لم يكن هذا الموطن قد اختير فى ورقة إعلان الحكم . (نقض مدنى ١٩٦٢/٤/١٩ سنة ١٣ ص ٤٩٢).

وينبغى ملاحظة أن قلم الكتاب لا يقوم - على عكس الأمر بالنسبة لرفع الدعوى أو الاستئناف أو الالتماس - بتحديد تاريخ الجلسة عند قيده الصحيفة.

كما أن ميعاد الثلاثين يوماً للإعلان هو ميعاد تنظيمى، فلا يترتب على عدم الإعلان فى هذا الميعاد بطلان الإعلان (نقض ١٩٩٤/٦/١٩ - طعن ١٦٣٦ لسنة ٦٠ قضائية، نقض مدنى ١٩٧٦/١١/١٦ فى الطعن ٢٠١ لسنة ٤٢ ق). وإنما يكون الجزء هو أن تحكم المحكمة على من يتسبب فى عدم الإعلان أو فى تأخيره من العاملين بأقلام الكتاب أو المحضرين بغرامة من ثلاثين إلى مائة جنيه (مادة ٢٥٧ معدلة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢).

ولم يتطلب المشرع على عكس الأمر بالنسبة لصحيفة الدعوى أو الطعن بالاستئناف أو بالتماس إعادة النظر - إعلان صحيفة الطعن بالنقض خلال ثلاثة أشهر وإلا جاز اعتبار الدعوى أو الطعن كأن لم يكن،

إذ لا مجال بالنسبة للطعن بالنقض لإعمال المادة ٧٠ مرافعات التي تنص على اعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم إعلان صحيفتها إلى المدعى عليه خلال ثلاثة شهور من تاريخ إيداعها قلم الكتاب (نقض ١٩٧٩/٢/٣ - طعن ٣٨٧ سنة ٤٥ قضائية سنة ٣٠ العدد الأول ص ٤٦١ ، ونقض ١٩٧٦/١١/١٦ - طعن ٢٠١ سنة ٤٢ قضائية سنة ٢٧ ص ١٥٨٣ ، ونقض ١٩٨٣/٢/٦ - طعن ١٩٦٨ سنة ٥١ قضائية سنة ٢٤٣ ص ٢٩٧). وذلك لأن إعلان الطاعن بصحيفة الطعن لا يقتضى تكليفا بالحضور.

ويعتبر إعلان الطعن عملا إجرائيا تاليا لرفع الطعن الذي يتم بمجرد إيداع الصحيفة قلم الكتاب . ولذلك فإنه ينظر إلى شروط صحة الإعلان مستقلة عن شروط رفع الطعن ( نقض مدنى فى ١٩٧٩/٣/٢٧ فى الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٤٥ ق). وإذا كان المطعون ضدهم عند رفع الطعن قصروا وجب توجيهه إلى الوصى عليهم، فإذا بلفوا سن الرشد قبل الإعلان وجب توجيه الإعلان إليهم وليس إلى الوصى (نقض مدنى ١٩٦٤/١٢/٣ سنة ١٥ ص ١١٢٠). وإذا وقع عيب فى الإعلان، فإنه يمكن تصحيحه بإعادته أو بتكملته، دون حاجة لإعادة إيداع صحيفة جديدة (نقض مدنى ١٩٦٤/١٢/٣ سنة ١٥ ص ١٠٩١). ولأن ميعاد إعلان الطعن تنظيمى، فإنه يمكن تصحيحه بإعادته صحيحا أو بتكملته، ولو بعد فوات هذا الميعاد (نقض مدنى ١٩٧٥/١/٢٥ سنة ٢٦ ص ٢٨٣). ويتم إعادة الإعلان بقرار من المحكمة من تلقاء نفسها يقوم بتنفيذه قلم الكتاب بواسطة قلم المحضرين. (فتحى والى - ص ٨٠٩ وها مشها).

وإذا تحققت الغاية من البيان المعيب فى الإعلان صح الإعلان ولا يحكم ببطلانه (فتحى والى بند ٣٩١ ص ٨٠٨ و ص ٨٠٩) ولا يترتب على بطلان

الإعلان أثر على الطعن الذي تم صحيحا في ذاته (نقض مدنى ١٠/٢٢/١٩٧٤ سنة ٢٥ ص ١١٥٣) ولا يبطل الإعلان خلو الصورة من بيان المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه. (نقض مدنى ١٩٧٩/٣/٢٧ - الطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ ق).

وإذا قدم المطعون عليه مذكرة بدفاعه فى الميعاد القانونى فإن ذلك يؤدى إلى تصحيح الإعلان أو إلى انعدام مصلحة المطعون ضده فى التمسك بهذا الإعلان. (نقض ١٤/١٢/١٩٨٩ - طعن رقم ١٢٥٠ سنة ٥٤ ق، نقض ١٧/٢/١٩٧٣ سنة ٢٤ ص ٣٤٢، نقض ٣١/٥/١٩٧٥ - سنة ٢٦ ص ١١٣٢، نقض ١٦/١٢/١٩٧٦ - طعن ٥٣٣ سنة ٤٠ ق، نقض ٨/١٢/١٩٨٣ - طعن ٥٩٧ سنة ٤٩ ق، نقض ٢٩/١١/١٩٨٨ - طعن ٤١١ سنة ٥٦ ق). ويكون التمسك ببطالان إعلان الطعن لمن شرع الشكل المخالف لمصلحته دون غيره من المطعون ضدهم، ولو كان موضوع الطعن غير قابل للتجزئة.

(نقض ١٥/١١/١٩٨١ فى الطعن ٥١٤ لسنة ٤٦ ق، نقض مدنى ١١/١/١٩٧٧ فى الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٣ ق، نقض ٢/٢/١٩٧١ سنة ٢٢ ص ٣٠٢، فتوى والى - ص ٨٠٩).

ويلاحظ أنه لا يلزم أن تتضمن صور صحيفة الطعن المعلنة إلى المطعون ضده رقم الطعن أو تاريخ إيداعه قلم الكتاب أو بيان التوكيل الصادر من الطاعن لحاميه الموكل فى الطعن، ولذلك فإن خلوها من كل أو بعض هذه البيانات لا يترتب عليه البطلان (نقض ٢٤/٥/١٩٨٩ - طعن ٢٩٠ سنة ٥٣ قضائية، نقض ٢٥/٥/١٩٨٩ - طعن ١٩٣٦/١٩٩٠).

سنة ٥٣ قضائية سنة ٤٠ العدد الثانى ص١٣، نقض  
١٩٨١/١١/٢٩ - طعن ٨٨٩ سنة ٤٦ قضائية سنة ٣٢ ص٢١٤٤،  
نقض ١٩٨١/٦/٤ - طعن ٤٣ سنة ٤٨ قضائية سنة ٣٢ ص١٧٠٦،  
نقض ١٩٧٤/١٠/٢٢ - طعن ٣٧١ سنة ٣٩ قضائية سنة ٢٥  
ص١١٥٣)، كما لايلزم أن تكون موقعة من محامى الطاعن أو أن  
تتضمن بيان قلم الكتاب الذى أودعت فيه (نقض ١٩٧٧/٤/٥ -  
طعن ١١٩ سنة ٤٣ قضائية سنة ١٨ ص٩٠٩، نقض ١٩٧٦/٢/٢٤ -  
طعن ١٧٦ سنة ٤٠ قضائية سنة ٢٧ ص ٤٨٨) أو اسم الموظف الذى  
حصل الإيداع أمامه أو توقيعه. (نقض ١٩٧٠/٢/٢٤ - طعن ٥٨٥  
سنة ٣٥ قضائية سنة ٢١ ص٣١٢).

كما تنتفى مصلحة الطعون ضده فى التمسك ببطلان إعلانه  
بصحيفة الطعن بالنقض متى كان قد علم بالطعن وقدم مذكرة فى  
الميعاد القانونى بالرد على أسباب الطعن (نقض ١٩٧٥/٥/٣١ - طعن  
٥٠٥ سنة ٣٩ قضائية سنة ٢٦ ص١١٣٢، نقض ١٩٧٩/١٢/١٩ -  
طعن ١٠١ سنة ٤٦ قضائية سنة ٢٠ العدد الثالث ص٣٢٨، نقض  
١٩٧٦/٣/١٤ - طعن ٥٤٢ سنة ٤٠ قضائية سنة ٢٧ ص٦٢٨، نقض  
١٩٨١/١٢/٢٠ - طعن ٩٣٦ سنة ٤٨ قضائية سنة ٢٢ ص٢٣٤١، نقض  
١٩٨٤/٤/٣٠ - طعن ١٣٥٥ سنة ٤٩ قضائية سنة ٣٥ ص١١٦٤،  
نقض ١٩٩١/٢/٢٨ - طعن ٢٧٧ سنة ٥٤ قضائية، كمال عبدالعزيز  
ص١٩٥٦ و(ص١٩٥٧) ويسرى حكم المادة ١١٤ مرافعات على إعلان  
صحيفة الطعن بالنقض أى أن الدفع ببطلان الإعلان يسقط إذا  
قدم الخصم مذكرة بدفاعه (أحمد أبو الوفا - التعليق - الطبعة  
الخامسة ص٩٨٤).

## أحكام النقض،

١٢٠٨- المقرر فى قضاء محكمة النقض أن مفاد نص المادة ٢٥٦/٣ من قانون المرافعات أن ميعاد الثلاثين يوما لا يعد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمى لا يترتب على تجاوزه البطلان.  
(نقض ١٩٩٤/٦/١٩ - طعن ١٦٣٦ لسنة ٦٠ قضائية).

١٢٠٩- الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض. مادة ٢٥٦/٣ مرافعات. ماهيته. تجاوزه لا يترتب البطلان سواء تم الإعلان قبل العرض على المحكمة فى غرفة مشورة أم تراخى إلى ما بعد ذلك.  
(نقض ١٩٨٦/١٢/٢٢ - طعن رقم ١٣٤٠ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٨/٥/١٠ - طعن رقم ١٥١٥ لسنة ٥٧ قضائية، نقض ١٩٨١/٤/٢٨ - طعن رقم ١٣١٠، نقض ١٩٧٩/٢/٣ لسنة ٣٠ ص ٤٦١).

١٢١٠- تسرى أحكام سقوط الخصومة على الخصومة أمام محكمة أول درجة كما تسرى على خصومة الطعن بالاستئناف تطبيقا لنص المادة ٢٤٠ من ذلك القانون. ولما كان الطعن بطريق النقض لا تنتقل به الدعوى برمتها إلى محكمة النقض كما هو الشأن فى الاستئناف إذ هو طريق غير عادى لم يجزه قانون المرافعات على الأحكام النهائية إلا لأسباب أوردها على سبيل الحصر فقد خلا الفصل الذى ينظم هذا الطعن من نص يقضى بالإحالة إلى حكم المادة ١٣٤ على غرار النص الوارد فى الاستئناف، بل إن هذه النصوص تضمنت إجراءات إعداد الطعن وتجهيزه ثم رسمت سبيل اتصال المحكمة به ونظيره، وهى إجراءات تتوالى فى مجموعها دون تدخل من الطاعن أو غيره من الخصوم، ومن ثم تكون خصومة الطعن بالنقض ذات طبيعة خاصة تفتقر عن الخصومة فى مرحلتها الابتدائية أو خصومة الاستئناف فلا تقبل أن يرد عليها نظام السقوط.

(نقض ١٩٨٩/١/٢٦ - الطعن رقم ٣١١ لسنة ٥٢ قضائية، ٢٦٢٤ لسنة ٥٦ قضائية).

١٢١١- تنص المادة ٢/٢٥٦ من قانون المرافعات على أنه « وعلى قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه من قلم كتاب محكمة النقض، ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن » مما مفاده أن الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقا لهذه المادة ليس ميعادا حتميا ، بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان . لما كان ذلك وكان الفصل الخاص بالنقض في قانون المرافعات قد خلا من نص مماثل لنص المادة ٢٤٠ في فصل الاستئناف يحيل إلى المادة (٧٠) من قانون المرافعات ، سواء قبل أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ ، فإن الدفع يكون في غير محله .

( نقض ١٩٨٠/٣/٤ سنة ٣١ الجزء ص ٧٠١).

١٢١٢- الميعاد المحدد لإعلان الطعن بالنقض . مجرد ميعاد تنظيمي بصريح النص ولا يترتب على مخالفته البطلان.(نقض ١٩٧٦/١١/٢٩ سنة ٢٧ ص ١٦٩٨ ، نقض ١٩٨٤/٤/٣٠ - طعن رقم ١٣٥٥ لسنة ٤٩ قضائية)، والدفع باعتبار الطعن كان لم يكن في هذه الحالة إعمالا للمادة ٧٠ مرافعات . لا محل له .

( نقض ١٩٧٦/١١/١٦ سنة ٢٧ ص ١٥٨٣).

١٢١٣- لا يلزم أن تكون الصورة المعلنة موقعة من محامي الطاعن ولا أن تتضمن تاريخ إيداع الصحيفة قلم الكتاب الذي أودعت فيه . ( نقض ١٩٧٧/٤/٥ - طعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٣ قضائية).

١٢١٤- إعلان الطعن بالنقض بعد ثلاثة أشهر : النص في المادة ٧٠ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ على أنه «تعتبر الدعوى كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب» يدل على أن هذا الجزاء لا يتحقق

إلا في حالة عدم تكليف الخصم بالحضور في الجلسة المحددة لنظر الدعوى خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب. ولما كان إيداع صحيفة الطعن بالنقض لا يقتضى مثل هذا التكليف، إذ لا يتم تحديد جلسة لنظر الطعن إلا بعد فوات المواعيد المنصوص عليها في المادتين ٢٥٨، ٢٥٩ من قانون المرافعات، وإرسال ملف الطعن إلى النيابة العامة لتودع مذكرة بأقوالها وتعيين رئيس المحكمة للمستشار المقرر وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة التي تحدد جلسة لنظره إذا رآته جديراً بالنظر، ثم إخطار محامى الخصوم بها طبقاً لما تنص عليه المادتان ٢٦٣، ٢٦٤ من قانون المرافعات المعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣، فإنه لا وجه لتطبيق حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات على الطعن بالنقض.

(نقض ١٩٧٩/٢/٣ - طعن ٣٨٧ ص ٤٥ ق).

١٢١٥- المادة ٧٠ من قانون المرافعات بشأن اعتبار الدعوى كأن لم تكن، لا محل لإعمال حكمها سواء قبل أو بعد تعديلها بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٦ على قضايا الطعون أمام محكمة النقض، ذلك أن الفصل الخاص بالنقض من ذلك القانون قد خلا من الإحالة إلى حكم هذه المادة، وذلك على خلاف ما نصت عليه المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات فيما يتعلق بالاستئناف، بل نظمت المادة ٢٥٦/٣ من القانون المذكور كيفية إعلان صحيفة الطعن بالنقض، فنصت على أنه « وعلى قلم المحضرين أن يقوم بإعلان صحيفة الطعن خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ تسليمها إليه - من قلم كتاب محكمة النقض - ولا يترتب على عدم مراعاة هذا الميعاد بطلان إعلان صحيفة الطعن » مما مفاده أن الميعاد المقرر لإعلان صحيفة الطعن بالنقض طبقاً لهذه المادة ليس ميعاداً حتمياً بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان.

(نقض ١٩٧٦/١١/١٦ - طعن ٢٠١ س ٤٢ ق، نقض ١٩٨٨/٤/١٩ - طعن ٤٢ ص ٥٥ ق).

١٢١٦- علم المطعون ضدهم بالطعن وتقديمهم مذكرة بالرد على أسباب الطعن في الميعاد القانوني . تمسكهم ببطلان إعلان صحيفة الطعن . غير منتج .  
( نقض ١٩٩٧/٢/٢٦- طعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٥٩ قضائية ) .

### (مادة ٢٥٧)

« تحكم محكمة النقض بغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تجاوز مائتي جنيهه على من يتخلف من العاملين بأقلام الكتاب أو المحضرين عن القيام بأى إجراء من الإجراءات المقررة فى المادتين السابقتين فى المواعيد المحددة لها » .  
( هذه المادة مستحدثة وليس لها مقابل فى قانون النص الملغى )

### التعليق :

١٢١٧- تم تعديل هذه المادة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ إذ كانت الغرامة المنصوص عليها فى المادة قبل تعديلها لا تقل عن ثلاثة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيها فضاعفها المشرع فى حديها الأدنى والأقصى إلى عشرة أمثاله .

ومن تطبيقات المادة ٢٥٧ مرافعات - محل التعليق - ما أوجبه المادة ٢٥٥ فى فقرتها الثانية على قلم كتاب محكمة النقض أن يطلب خلال يومين من إيداع صحيفة الطعن بها أو وصولها إليه ضم ملف القضية بجميع مفرداتها ، فإن تقاعس قلم الكتاب عن ذلك فإن لمحكمة النقض أن تحكم بالغرامة المنصوص عليها فى المادة ٢٥٧ على العاملين به ، ويطبق



نص المادة ٢٥٧ على الالتزامات المنصوص عليها بالنسبة لقلم الكتاب والمحضرين والمنصوص عليها في المادتين ٢٥٥، ٢٥٦ مرافعات، كما يسرى أيضا على قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم، فهو يسرى على قلم كتاب محكمة النقض يسرى على قلم كتاب ومحضرى المحاكم الأخرى سواء كانت محكمة استئناف أو محكمة ابتدائية إلا أن محكمة النقض لن تستطيع أن تطبقه بسهولة على المحاكم الأخرى لذلك فإنه من الأفضل أن يكلف رؤساء محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية موظفا محددا لإرسال ملفات الدعاوى إلى محكمة النقض وأن يرسلوا بياناً لمحكمة النقض بأسمائهم حتى تستطيع أن تنفذ حكم المادة خصوصا ما أوجبه عجز الفقرة الثانية من المادة ٢٥٥ من إلزام قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم بإرسال ملف الدعاوى المطلوبة خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ طلبها . (الديناصورى وعكاز ص ٥٠٢) ، وقد رأى المشرع النص على الغرامة في المادة ٢٥٧ بدلا من جزاء البطلان لعدم مراعاة المواعيد . (انظر : المذكرة الإيضاحية للقانون - مشار إليها في تعليقنا على المادة ٢٥٥ مرافعات فيما مضى).

### (مادة ٢٥٨)

« إذا بدا للمدعى عليه فى الطعن أن يقدم دفعا فعليه أن يودع قلم كتاب محكمة النقض فى ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه بصحيفة الطعن مذكرة بدفاعه مشفوعة بسند توكيل المحامى الموكل عنه والمستندات التى يرى تقديمها .

فإن فعل ذلك كان لرافع الطعن أيضا فى ميعاد خمسة عشر يوما من انقضاء الميعاد المذكور أن يودع قلم الكتاب مذكرة مشفوعة بالمستندات التى يرى تقديمها مؤيدة للرد .

وفى حالة تعدد المدعى عليهم يكون لكل منهم عند الاقتضاء أن يودع فى ميعاد الخمسة عشر يوما الأخيرة مذكرة بالرد على المذكرة المقدمة من المدعى عليهم الآخرين ، مشفوعة بسند توكيل المحامى الموكل عنه .

فإذا استعمل الطاعن حقه فى الرد كان للمدعى عليهم أن يودعوا فى ميعاد خمسة عشر يوما أخرى مذكرة بملاحظاتهم على هذا الرد».

( هذه المادة تقابل المادة ١٢ من قانون النقض الملغى ).

#### التعليق :

١٢١٨- مذكرة المطعون ضده بالرد على أسباب الطعن وتعقيب الطاعن عليها : وضع المشرع فى المواد ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧ من قانون المرافعات طريقا لتبادل المذكرات والمستندات بين الخصوم فى الطعن بالنقض وحدد لكل منهم أجالا لإيداعها يتعين الالتزام بها تحقيقا لعدالة التقاضى أمام هذه المحكمة ومنعا من تجهيل الخصومة على من كان طرفا فيها بعدم إتاحة الفرصة لأى منهم فى إبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه ، فلا يجوز قبول مذكرات أو أوراق من الخصوم إلا بطريق الإيداع فى خلال الآجال المحددة لكل منهم مالم تجز المحكمة استثناء الترخيص لهم بإيداع مذكرات تكميلية عند نظر الطعن بالجلسة ، ويعد ماورد بالمذكرات غير المقبولة من دفاع أو دفوع غير مطروح على المحكمة عند نظر الطعن .  
( نقض ١٢/٢٢/١٩٨٨ - طعن رقم ١٨٠٣ سنة ٥٨ قضائية ، سنة ٣٩ ص ١٤٠٣ ) .

ويلاحظ أنه يضاف ميعاد مسافة إلى ميعاد الخمسة عشر يوما المتصوص عليها في المادة ٢٥٨ بين المكان الذي تم فيه إعلان المطعون ضده بصحيفة الطعن وبين مقر المحكمة (راجع فيما يتعلق بميعاد المسافة - الجزء الأول من هذا المؤلف).

كما يلاحظ أن الميعاد المتصوص عليه بالمادة لايسرى من تاريخ إعلان قلم كتاب محكمة النقض للمطعون ضده بصحيفة الطعن، فلا يسرى من تاريخ إعلان الطاعن للمطعون ضده بصحيفة الطعن سواء كان ذلك بمناسبة تحديد جلسة لنظر طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وفقا للمادة ٢٥١ مرافعات أو بغير هذه المناسبة.

ولايقبل أى دفاع من المطعون ضده إلا بموجب مذكرة تودع وفقا لما نصت عليه المادة وخلال الأجل الذى حددته ويعتبر مايرد فيما عداها غير مطروح على المحكمة، فلا ينظر إلى ما يرد فى مذكرة يقدمها المطعون ضده بغير طريق الإيداع فى قلم كتاب المحكمة (نقض ١٢/٢٢/١٩٨٨- مشار إليه آنفا) كان يرسلها فى البريد أو يقدمها فى الجلسة، ولا يلتفت إلى مايرد فى مذكرة تقدم بعد الميعاد ولو كانت أودعت قلم كتاب، كما لايلتفت إلى مذكرة غير موقعة من محام مقبول أمام محكمة النقض وموكل عن المطعون ضده وقت تقديمها، أو لم يرفق بها التوكيل الصادر إلى المحامى الموكل فى الرد على أسباب الطعن من المطعون ضده أو من وكيله مع تقديم سند وكالة الأخير الذى يتيح له ذلك وتقديم دليل صفة المطعون ضده إذا لم تكن ثابتة فى الحكم المطعون فيه (كمال عبدالعزيز ص ١٩٥٩، وراجع تعليقنا على المادة ٢٥٥ مرافعات فيما مضى).

وينبغى أن تكون مذكرة المطعون ضده موقعة من محام مقبول أمام محكمة البقض وقت تقديم المذكرة، وأن يقدم معها التوكيل الصادر إليه وإلا بطل تقديم المذكرة واعتبر المطعون ضده كإنه لم يستعمل حقه فى الرد وبالتالي لا يكون له الحضور فى جلسة المرافعة فى الطعن.

(نقض ١١/٢/١٩٦٠ - طعن رقم ٣٠٢ سنة ٢٥ قضائية سنة ١١ ص ١٥٨، نقض ١٦/٢/١٩٥٦ - طعن رقم ٤٦ سنة ٢٢ قضائية - سنة ٧ ص ٢١٨).

ويجوز للمحامى الموكل عن المطعون ضده ولو لم يكن مقبولا أمام محكمة النقض أن ينيب عنه ولو بغير توكيل، محاميا مقبولا أمام محكمة النقض فى التوقيع على مذكرة دفاع المطعون ضده. (نقض ١٦/١١/١٩٧٧ - طعن رقم ٢٣٧ سنة ٤٤ قضائية - سنة ٢٨ ص ١٦٩٣).

ولا يجوز للمطعون ضده أن يتمسك أمام محكمة النقض بأوجه الدفاع والدفع التى كان قد سبق له التمسك بها أمام محكمة الموضوع إذ خلت مواد الطعن بالنقض من نص مماثل لنص المادتين ١/٢٢٩ و ٢٣٥ من قانون المرافعات اللذين وردا فى شأن الاستئناف، وقد كان قانون النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ يسمح للمطعون ضده بذلك ثم ألغى هذا الحق بموجب القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ استنادا إلى أنه يؤدى إلى توسيع نطاق الخصومة فى النقض (أحمد أبوالوفاء - نظرية الأحكام ص ٨٧٢ وما بعدها، كمال عبدالعزيز - ص ١٩٦٨).

وأيضاً لايجوز للمطعون ضده أن يتمسك فى مرافعته الشفوية، بما لم يتمسك به فى مذكرة دفاعه التى قدمها بالرد على أسباب الطعن. (نقض ٢٧/٣/١٩٥٨ - طعن ٣٥١ سنة ٢٣ قضائية - سنة ٩ ص ٢٣٠، نقض ٨/٢/١٩٥١ - طعن ١٤٤ سنة ١٨ قضائية - مجموعة أحكام الخمسين عاما - المجلد الرابع - بند ١٣٦٥ ص ٤٧٤٠، نقض ٧/٤/١٩٣٢ - طعن ٣٩ سنة ١ قضائية - مجموعة الخمسين عاما المجلد الرابع - بند ٦٩ ص ٤٣٤٦).

وجدير بالذكر أنه في حالة عدم إيداع المطعون ضده مذكرة بدفاعه فإنه يقتصر جزاء ذلك على أنه لا يكون له الحق في أن ينيب عنه محاميا في الجلسة إعمالا للمادة ٢٦٦ مرافعات.

(نقض ١٩٩٢/٣/١٥ - طعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٦١ قضائية).

### أحكام النقض:

١٢١٩- مفاد المواد ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٧ من قانون المرافعات وضع طريقا لتبادل المذكرات والمستندات بين الخصوم في الطعن بالنقض وحدد لكل منهم آجالا لإيداعها يتعين الالتزام بها تحقيقا لعدالة التقاضي أمام هذه المحكمة ومنعا من تجهيل الخصومة على من كان طرفا فيها بعدم إتاحة الفرصة لأي منهم في إبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه، فلا يجوز قبول مذكرات أو أوراق من الخصوم إلا بطريق الإيداع وفي خلال الآجال المحددة لكل منهم ما لم تجز المحكمة استثناء الترخيص لهم بإيداع مذكرات تكميلية عند نظر الطعن بالجلسة، ويعد ما ورد بالمذكرات غير المقبولة من دفاع أو دفوع غير مطروح على المحكمة عند نظر الطعن.

(نقض ١٩٨٨/١٢/٢٢ دعوى الخاصة رقم ١٨٠٣ سنة ٥٨ قضائية).

١٢٢٠- لم يرتب القانون علي عدم إيداع الخصوم مذكرات بأسمائهم إلا جزاء واحدا هو - وعلى ما جرت به الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ من قانون المرافعات - ألا يكون لهم الحق في أن ينيبوا عنه محاميا بالجلسة.

(نقض ١٩٩٢/٣/١٥ - طعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٦١ قضائية).

١٢٢١- حق المطعون عليه في التمسك بعدم جواز الطعن لا يسقط لعدم إيداعه في مذكرته الأولى لأنه ليس من الدفوع التي تسقط بالتكلم في الموضوع وفقا للمواد ١٣٤، ١٣٨، ١٣٩ من قانون المرافعات القديم - كما

لا يحول دون إبدائه فى مذكرة المطعون عليه الثانية نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من قانون إنشاء محكمة النقض، ذلك لأنها إنما تحرم إبداء أسباب شقوية فى الجلسة غير تلك التى أدلى بها الخصوم فى المذكرات الكتابية المودعة فى القضية.

(نقض ١٩٥١/٢/٨ - طعن ١٤٤ س ١٨ قضائية).

١٢٢٢- إن الميعاد المحدد فى القانون ليقدم فيه المدعى عليه فى الطعن أوراقه ومذكرة دفاعه هو ميعاد حتمى يترتب على انقضائه سقوط الحق فى تقديم هذه الأوراق، مما يستتبع ألا يكون للمدعى عليه الحق فى أن ينيب عنه محامياً بالجلسة.

(نقض ١٩٣٩/٥/١١ - طعن ٩٤ س ٨ ق).

١٢٢٣- إذا لم يودع المطعون عليه مذكرة بدفاعه فى الطعن فلاحق له فى إنابة محام عنه فى جلسة المرافعة ولو كان حضور المحامى بقصد الدفع ببطلان إعلان الطعن.

(نقض ١٩٤٨/٣/٢٥ - طعن ١٤٦ س ١٦ قضائية).

١٢٢٤- أنه وإن كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعين حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وقد أجازت الفقرة الأولى من المادة ١٢ منه للمطعون ضده التمسك بالدفع التى سبق له أن أبدأها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها، إلا أن هذه الرخصة التى كانت تعتبر من قبيل الطعن الفرعى قد ألغيت فى القوانين اللاحقة ولم يعد الطعن الفرعى جائزاً، وإن كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه قضى برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم، فإن تمسك المطعون ضده الثانى بانعدام مصلحة الطاعن لسقوط دعواه بالتقادم يكون غير جائز.

(نقض ١٩٨٠/٥/٢٢ - طعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٦ قضائية).

١٢٢٥- علم المطعون ضدهم بالطعن وتقديمهم مذكرة بالرد على أسباب الطعن فى الميعاد القانونى. تمسكهم ببطان إعلان صحيفة الطعن. غير منتج.

(نقض ١٩٩٧/٢/٢٦ - طعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٥٩ قضائية).

١٢٢٦- إيداع الحامى مذكرة بدفاع المطعون ضده مشفوعة بالمستندات فى الطعن. عدم تقديمه التوكيل الصادر له وقت الإيداع. أثره. اعتبار المطعون ضده لم يحضر ولم يبد دفاعاً. علة ذلك. المادتان ٢٥٨، ٢٦٦ مرافعات.

(نقض ١٩٩٩/٤/٤ - طعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٦٨ ق).

١٢٢٧- حضور المطعون ضده فى الطعن بالنقض وتقديم دفاعه. شرطه. توكيله محامياً عنه مقبولا أمام محكمة النقض يودع مذكرة بدفاعه. الإيداع من محام لم يقدم توكيلاً وقت الإيداع. أثره. اعتبار المطعون ضده لم يحضر ولم يبد دفاعاً. الحامى الذي قدم مذكرة باسم المطعون ضده. عدم تقديمه التوكيل الصادر من الأخير لموكله. أثره. استبعاد المذكرة. علة ذلك. تقديم التوكيل واجب وقت الإيداع حتى تتحقق المحكمة من وجوده ومعرفة حدود وكالته.

(نقض ١٩٩٩/٦/٦ - طعن رقم ٣١٤٠ لسنة ٦٣ ق).

### (مادة ٢٥٩)

«يجوز للمدعى عليهم فى الطعن قبل انقضاء الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يدخلوا فى الطعن أى خصم فى القضية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يوجه إليه الطعن، ويكون إدخاله بإعلانه بالطعن.

ولمن أدخل أن يودع قلم كتاب محكمة النقض في ميعاد خمسة عشر يوما، من تاريخ إعلانه مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها. وفي هذه الحالة لا تسرى مواعيد الرد المنصوص عليها في الفقرة الثانية والثالثة والرابعة من المادة السابقة إلا بعد انقضاء خمسة عشر يوما المذكورة».

(هذه المادة تقابل المادة ١٣ من قانون النقض الملقى - والمادة ٤٣٤ من قانون المرافعات السابق).

### التعليق:

#### إدخال الغير أمام محكمة النقض:

١٢٢٨ - اختصاص الغير لأول مرة أمام محكمة النقض غير جائز كقاعدة، فمن لم يكن خصما في الخصومة أمام محكمة الاستئناف لا يجوز إدخاله في الخصومة أمام محكمة النقض (راجع تفصيلات ذلك: مؤلفنا اختصاص الغير في الخصومة المدنية - طبعة أولى - بند ٨٥ ص ٤٢٣ وما بعدها)، لما في ذلك من إقحام خصومة موضوعية جديدة في الطعن لا تدخل في وظائف محكمة النقض (جارسونيه - شرح قانون المرافعات - مصدر سابق - الطبعة الثالثة - ج ٦ بند ٤٤٠ ص ٧٥٥ وهوامشها، حامد فهمي، محمد حامد فهمي - النقض في المواد المدنية والتجارية - سنة ١٩٣٧ بند ٢٧٥ ص ٥٦٢، عبدالعزيز خليل بديوى - الطعن بالنقض والطعن أمام المحكمة الإدارية العليا - دراسة مقارنة - سنة ١٩٦٩ - ص ٤٢، مؤلفنا: اختصاص الغير في الخصومة ص ٤٢٣ وما بعدها)، وعلى ذلك استقر قضاء محكمة النقض. (نقض ١٣/١٢/١٩٧٧، مجموعة المكتب الفني - س



٢٨ ص ٨٦ بند ٤٤٩، نقض ١٤/١٢/١٩٨٩، طعن ١٢٠١ سنة ٥٣ قضائية، نقض ٢١/٣/١٩٦٣، طعن ٢٦١ سنة ٢٨ قضائية سنة ١٤ ص ٣٣٥، نقض ١٩/١/١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني - س ٢٨ ص ٥٨، انظر أيضا: نقض ١٧/٣/١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفني س ٣٠ ع ١ ص ٨٢٩، نقض ١٦/١/١٩٦٩ - مجموعة المكتب الفني - س ٢٠ ص ١٢٨).

١٢٢٩- أما إدخال من سبق إدخاله فجائز، فمن كان خصما في خصومة الاستئناف يجوز اختصامه في خصومة النقض، ومن سبق إدخاله أمام محكمة الموضوع ومن ثم اعتبر خصما يجوز إدخاله في النقض، لما في ذلك من تحقيق للمصلحة التي قام عليها التدخل في الخصومة الأولى (وتطبيقا لذلك فإن واضع اليد على العقار المحكوم له برفض دعوى الاستحقاق المرفوعة عليه، له أن يدخل في الطعن المرفوع عليه ضامنه هو المحكوم له برفض دعوى الضمان الفرعية، وذلك ليحفظ حقه في الرجوع على هذا الضامن أمام محكمة الإحالة إذا نقض الحكم المطعون فيه - انظر : جارسونيه - المصدر السابق - بند ٤٤٠ ص ٧٥٥، حامد فهمي ومحمد حامد فهمي - المرجع السابق بند ٢٧٥ ص ٥٦٢ وص ٥٦٣).

١٢٣٠- وقد أجاز المشرع اختصام أى خصم في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أمام محكمة النقض، ونص على ذلك في المادة ٢٥٩ مرافعات - محل التعليق - وعلّة الإدخال أمام محكمة النقض أن المشرع خول لرافع الطعن حرية تعيين الخصوم الذين يريد إدخالهم في الطعن، ولتأمين ما قد ينتج من تعسف الطاعن أو قصده عدم إعلان الطعن إلى بعض الخصوم الذين كانوا في القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه، والذين قد يلحق الضرر بمصالحهم نتيجة مسلك الطاعن فقد

أجاز المشرع لتلافي هذا الضرر - للمدعى عليه أن يدخل في الدعوى الخصوم المذكورين، كما أنه أباح لكل من كان خصما في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يعلنه رافع الطعن أن يتدخل في قضية الطعن ليطلب الحكم برفضها (انظر المذكرة الإيضاحية لقانون إنشاء محكمة النقض رقم ٦٨ سنة ١٩٣١، فيما يتعلق بالمادة ٢٠ منه، حامد فهمي ومحمد حامد فهمي - نقض بند ٢٧٦ ص ٥٦٣).

١٢٣١ - فقد لا يقوم الطاعن بالنقض برفع الطعن على بعض الخصوم الذين ظهروا أمام المحكمة المطعون في حكمها بالنقض، وقد يكون للمطعون ضده مصلحة في ظهور هؤلاء الأشخاص أمام محكمة النقض، ففي هذه الحالة يجوز للمطعون ضده أن يدخل في خصومة النقض أى خصم ظهر من قبل في الخصومة التي انتهت من قبل بالحكم المطعون فيه، ولم يكن قد أعلن بالطعن من الطاعن، أى لم يوجه إليه طعن.

وينبغي أن يكون من يراد اختصامه في النقض خصما أمام محكمة الاستئناف، أما من تم اختصامه أمام محكمة الاستئناف لتقديم ما لديه من مستندات ووقف موقفا سلبيا ولم يحكم له أو عليه بشئ، فإن اختصاصه في الطعن بالنقض يكون غير مقبول (نقض ١٠/١٢/١٩٨٠، طعن رقم ٣٦ سنة ٣٩ قضائية - منشور في مجلة إدارة قضايا الحكومة - العدد الأول - السنة الخامسة والعشرون - يناير ومارس ١٩٨١ - ص ١٤٣ - ١٤٥، نقض ١٧/٣/١٩٧٩، طعن ١٢٧٨ سنة ٤٨ق - مجموعة المكتب الفني سنة ٣٠ - قاعدة رقم ١٥٤ العدد الأول ص ٨٣٩، نقض ٢٧/٣/١٩٧٩، طعن ١٧٣ سنة ٤٧ - مجموعة المكتب الفني سنة ٣٠ - بند ١٧٦ ع ١ ص ٩٤٨، نقض ٢٠/١٢/١٩٨٠، طعن ١٤١٥ سنة ٤٩ق - منشور في مجلة إدارة قضايا الحكومة سنة ٢٥ العدد الثاني - أبريل ومايو ١٩٨١ ص ١٤٨ - ص ١٥٠، نقض ٦/١٢/١٩٨١، طعن ٩٣٠

لسنة ١٤٤٤ق - منشور في مجلة إدارة قضايا الحكومة سنة ٢٦ - العدد الأول مارس ١٩٨٢ ص ١٣٨ - ١٤١). ويتم إدخال من كان خصما في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، في خصومة النقض بإعلانه بصورة من صحيفة الطعن، ويجب أن يتم هذا الإعلان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان طالب الإدخال بصحيفة الطعن (مادة ٢٥٩/١ مرافعات).

ويحدث الإدخال من المطعون ضدهم بالنقض وليس من الطاعن، فهذا الأخير لا يجوز له إدخال من لم يرفع الطعن عليه في الميعاد (خامد فهمي ومحمد حامد فهمي - بند ٢٧٦ ص ٥٦٣، فتحى والى - الوسيط - بند ٢٩٢ ص ٨٠٦)، فالطاعن بعد أن رفع طعنه وحدد في صحيفة هذا الطعن أسماء الخصوم، ليس له أن يدخل غير من تم تحديده منهم في هذه الصحيفة، إذ أنه يملك زمام المبادرة بتحديد الأشخاص الذين يرغب في رفع الطعن عليهم فلا يلومن إلا نفسه إذا أغفل بعضهم، ومع ذلك إن تحققت له مصلحة في إدخال غير من اختصمهم فليس له - إذا كان الميعاد لا يزال ممتدا ولم يكن قد قبل الحكم المطعون فيه الصادر لهم عليه - إلا أن يرفع عليهم طعنا جديدا يضمه إلى الطعن السابق لتفصل محكمة النقض في الطعنين معا.

١٢٣٢- ويشترط أن يكون للمدعى عليه في الطعن أى المطعون ضده مصلحة في إدخال من يرى إدخاله، كأن يتمسك بإدخاله حتى يحكم برفض الطعن في مواجهته أيضا، أو ينضم إليه في طلب الحكم بالرفض كإدخال الشريك في الحق غير قابل للتجزئة، والمتضامن معه في الحق، وذلك حتى يتم حسم النزاع في الدعوى بالحكم برفض الطعن في مواجهتهم جميعا. (حامد فهمي ومحمد حامد فهمي - المصدر السابق - بند ٢٧٦ ص ٥٦٣، نبيل عمر - النظرية العامة للطعن بالنقض - بند ١٣٨ ص ٢٨٧).

١٢٣٣ - وبإعلان المطلوب إدخاله يصبح طرفا في خصومة الطعن بالنقض، ويأخذ فيها مركز المطعون ضده ويجوز له أن يطلب رفض الطعن في مواجهته، كما له أيضا أن يطلب الانضمام إلى المطعون ضده وطلب رفض الطعن أيضا (فتحى والى - بند ٣٩٢ ص ٨٠٦ وص ٨٠٧، نبيل عمر - المصدر السابق - بند ١٢٨ ص ٢٨٨، صلاح عبد الصادق - نظرية الخصم العارض رسالة دكتوراه - بند ١٢٨).

١٢٣٤ - وإن بدا لمن ادخل في خصومة النقض أن يقدم دفاعا فعليه - كأي مطعون ضده - أن يقدم مذكرة بدفاعه مرافقة بها المستندات التي يرى تقديمها، وسند توكيل المحامي الموكل عنه، وذلك خلال خمسة عشر يوما من إعلان بصحيفة الطعن، ويضاف إلى هذا الميعاد ميعاد المسافة بين المكان الذي أعلن فيه المدخل بصحيفة الطعن من طالب الإدخال وبين مقر محكمة النقض (راجع فيما يتعلق بميعاد المسافة الجزء الأول من هذا المؤلف)، وبعد انقضاء الخمسة عشر يوما المذكورة، تبدأ مواعيد التحضير التي تنص عليها المادة ٢٥٨/٢/٣/٤ في السريان وذلك إعمالا للمادة ٢٥٩/٢/٣ مرافعات - محل التعليق.

وقد لاحظ البعض أن المادة ٢٥٩ لم تتطلب إيداع سند التوكيل على عكس المادة ٢٥٨، وهي مفارقة لا محل لها، وعلتها أن المشرع نقل نص المادة ٢٥٩ عن المادة ٤٣٤ من مجموعة سنة ١٩٤٩، التي لم توجب هذا الإيداع عندئذ، وقد أضاف المشرع إيداع سند التوكيل إلى نص المادة ٢٥٨ المطابقة للمادة ٤٣٣ من مجموعة سنة ١٩٤٩، ولم يتنبه إلي ضرورة اقتضاء هذا الإيداع في المادة ٢٥٩، ونقض الأمر بالنسبة للمادة ٢٦٠ (فتحى والى - الوسيط - طبعة ١٩٩٣ - بند ٣٩٢ ص ٨١٠ هامش رقم ٤ بها) ويشترط في المحامي الذي يوقع المذكرة التي يقدمها المدخل بدفاعه أن يكون مقبولا أمام محكمة النقض عملا بالمادة ٢٦١ مرافعات.

١٢٣٥ - وما هو جدير بالملاحظة أن المطعون ضده بالنقض يدخل من تتحد مصالحه مع مصلحته في خصومة الطعن بالنقض، كشريكه في الحق غير القابل للتجزئة (مادة ٢١٨/٢)، والمتضامن معه في هذا الحق وذلك إذا وجد التزام بالتضامن سواء كان سلبياً أو إيجابياً (مادة ٢١٨/٢)، وذلك تمكينا له من حسم النزاع في الدعوى بالحكم برفض الطعن في مواجهتهم جميعاً، كذلك فإن له أن يدخل من اتحدت مصالحهم مع مصلحته لينضموا له في طلب الحكم برفض الطعن، وبناء على ذلك يكون للمحيل وللبنائع أن يدخلوا الحال إليه ومشتري الحق المتنازع فيه، كما أن للمدعى عليه في الدعوى الأصلية أن يدخل ضامنه في الطعن، ولو لم يكن قد حكم عليه في دعوى الضمان لصدور الحكم برفض الدعوى الأصلية (حامد فهمي ومحمد حامد فهمي - المصدر السابق - بند ٢٧٦ ص ٥٦٤).

١٢٣٦ - مدى جواز اختصاص الغير أمام محكمة النقض في حالة تصديها للفصل في الموضوع ومدى جوازه أمام محكمة الإحالة؛ وثمة تساؤل يثور في هذا الصدد عن مدى جواز اختصاص الغير أمام محكمة النقض في حالة تصديها للفصل في موضوع الدعوى، وعن مدى جواز هذا الاختصاص أمام محكمة الإحالة في حالة إحالة محكمة النقض القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه؟.

فإذا ما نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه فإنها قد تتصدى للفصل في الموضوع بحكم بات، وقد تأمر بإحالة القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه (انظر بحثاً لنا في موضوع تصدى محكمة النقض للفصل في موضوع الدعوى المدنية - دراسة مقارنة - منشور في مجلة الشريعة والقانون التي تصدرها كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة - العدد الأول - مايو ١٩٨٧ - ص ٣٢٥ وما بعدها).

وهى تتصدى للفصل فى الموضوع وفقا للمادة ٢٦٩/٤ مرافعات فى حالتين: الأولى هى حالة ما إذا نقضت الحكم المطعون فيه وكان الموضوع صالحا للفصل فيه، والثانية إذا كان الطعن بالنقض للمرة الثانية.

وفى الحالة الأولى أى حالة تصديها للموضوع لصلاحيته للفصل فيه، فإنه لا يتيسر للخصوم أن يبدوا أمام محكمة النقض طلبات جديدة أو دفع أو أوجه دفاع جديدة، إذ يتمتع على محكمة النقض أن تجرى أية تحقيقات جديدة أو تقبل طلبات جديدة أو مذكرات أو تسمع أوجه دفاع أو دفع، لأن أساس التصدى فى هذه الحالة هو كون الدعوى صالحة للفصل فيها من جميع الوجوه ودون أى إضافة للحكم فيها (انظر: للمؤلف - تصدى محكمة النقض للفصل فى موضوع الدعوى - البحث سالف الذكر - ص ٣٥٥ والمصادر المشار إليها فيه)، وتنحصر مهمة محكمة النقض فقط فى إرساء حكم القانون حسبما ارتأته صوابا على الوقائع التى سبق إثباتها من محكمة الموضوع، ومن ثم لا تسلك محكمة النقض أى مسلك من مسالك التحقيق مما قد يعوق مهمتها، ولذلك لا يجوز اختصام الغير أمامها سواء بناء على طلب خصم أو بأمر منها، إذ أن هذا الطلب سوف يكون من طائفة الطلبات الجديدة المحظور تقييمها أمامها، كما أن هذا الأمر سوف يكون مسلكا من مسالك التحقيق المحظور سلوكها.

أما فى الحالة الثانية لتصدى محكمة النقض للفصل فى موضوع الدعوى، وهى حالة ما إذا كان الطعن بالنقض للمرة الثانية، ويحدث الطعن للمرة الثانية إذا نقضت محكمة النقض الحكم وأحالت القضية إلى المحكمة التى أصدرته ولم تلتزم هذه المحكمة بالمبدأ القانونى الذى قرره محكمة النقض أو وقع فى حكمها عيب آخر من العيوب التى تفتح الطريق أمام الطعن بالنقض، ففى هذه الحالة فإنه لا يشترط لى تصدى محكمة النقض للفصل فى موضوع الدعوى أن يكون هذا الموضوع

صالحا للفصل فيه، أى أنها تتصدى لنظر الموضوع حتى ولو كان غير صالح للنظره، كما لو كان بحاجة إلى اتخاذ أى إجراء جديد من إجراءات التحقيق، أو كان يحتاج إلى تأكيدات واقعية لا تقوم بها إلا محكمة الموضوع، ولذلك فإن محكمة النقض عندما تتصدى لهذا الموضوع غير الصالح للفصل فيه، فإنها تقوم بوظيفة محكمة الموضوع كاملة، وتكون لها جميع السلطات التى لمحكمة الموضوع التى نقض حكمها، كما يكون للخصوم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات التى لهم وعليهم أمام محكمة الموضوع، كما تلتزم محكمة النقض بالمبدأ القانونى الذى قررتة فى حكمها السابق (فتحى والى - الوسيط بند ٤٠٦ ص ٨٣٢ ، وتتصدى محكمة النقض للفصل فى موضوع الدعوى - بحثنا سالف الذكر - ص ٣٥١).

ويرى البعض أنه فى حالة تصدى محكمة النقض للفصل فى الموضوع إذا كان الطعن بالنقض للمرة الثانية، يجوز لمحكمة النقض أن تأمر باختصاص الغير أمامها لمصلحة العدالة أو لإظهار الحقيقة إعمالا للمادة ١١٨ مرافعات والتى تنص فى فقرتها الأولى على أن «للمحكمة ولو من تلقاء نفسها أن تأمر بإدخال من ترى إدخاله لمصلحة العدالة أو لإظهار الحقيقة» (نبيل عمر - النظرية العامة للطعن بالنقض - بند ١٣٦ ص ٢٨٦، صلاح عبد الصادق - الرسالة - بند ١٤٢ ص ٢٧٨)، على أساس أن نص المادة ١١٨ جاء عاما ولا يجوز تخصيصه بغير مخصص، كما أن مصلحة العدالة وإظهار الحقيقة قد تقتضى إدخال شخص أمام هذه المحكمة، وليس ثمة ما يمنع - وفقا لهذا رأى - من جواز اختصاص الغير بناء على نص المادة ١١٨ مرافعات أمام جميع درجات التقاضى، ومحكمة النقض وهى تطبق المادة ١/١١٨ مرافعات توجه الاختصاص إلى من لم يكن طرفا فى الخصومة التى انتهت بالحكم المطعون فيه بالنقض.

ولكننا لانؤيد هذا الرأى على إطلاقه، نعم إن محكمة النقض وهى تتصدى للموضوع إذا كان الطعن للمرة الثانية تقوم بوظيفة محكمة الموضوع وتمارس جميع السلطات التى لمحكمة الموضوع التى نقض حكمها كما أسلفنا، إلا أنها إذا رأت ضرورة إعمال المادة ١١٨ مرافعات بإدخال شخص من الغير تقتضى مصلحة العدالة أو إظهار الحقيقة إدخاله، فإنها فى اعتقادنا ينبغى أن تنقيد بقيدتين: القيد الأول: هو عدم إهدار مبدأ التقاضى علي درجتين وقد سبق أن أوضحنا أن محكمة الاستئناف يجب أن تراعى هذا المبدأ عند إعمال المادة ١١٨ بحيث يكون أمرها بإدخال الغير لإظهار الحقيقة أو مصلحة العدالة مجرد إجراء تحقيق لا يؤدى إلى تفويت درجة من درجتى التقاضى (راجع مؤلفنا: اختصام الغير فى الخصومة المدنية)، وهو ماينبغى مراعاته أيضا من قبل محكمة النقض عند تصديها للموضوع إذا كان الطعن بالنقض للمرة الثانية، والقيد الثانى: هو ألا يتعارض إعمال المادة ١١٨ مرافعات مع المبدأ القانونى الذى قرره محكمة النقض من قبل والملتزمة به عند تصديها للموضوع فى حالة الطعن بالنقض للمرة الثانية، فلا ينبغى أن يؤدى إعمال المادة ١١٨ مرافعات إلى توسيع نطاق الخصومة من حيث أشخاصها أو موضوعها مما يتعذر معه إعمال المبدأ القانونى الذى سبق أن قرره والذى تلتزم به أيضا عند تصديها للموضوع.

ولايجوز إدخال الغير بناء على طلب أحد الخصوم أمام محكمة النقض عند تصديها للفصل فى الموضوع إذا كان الطعن بالنقض للمرة الثانية، لما قد يؤدى إليه هذا الإدخال من مساس بالمبدأ القانونى الذى قرره محكمة النقض من قبل والذى تلتزم به عند تصديها للفصل فى الموضوع، فقد يؤدى هذا الإدخال إلى اتساع الخصومة من حيث أشخاصها ومن ثم من حيث موضوعها، مما يجعل التزام المحكمة بالمبدأ القانونى الذى قرره أمرا صعبا.



وإذا نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد، فإنه تنطبق على اختصاص الغير نفس القواعد التي تنطبق أمام محكمة ثاني درجة (حامد فهمي ومحمد حامد فهمي - النقض - بند ٣٧٤ ص ٧١٦ و ص ٧١٧)، مع ملاحظة ألا يؤدي إعمال القواعد إلى المساس بالمبدأ القانوني الذي قرره محكمة النقض والذي تلتزم به محكمة الإحالة، إذ تلتزم محكمة الإحالة التي أصدرت الحكم المطعون فيه برأي محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه الأخيرة إعمالاً للمادة ٢/٢٦٩ مرافعات.

فمن المتصور أمام محكمة الإحالة أن تتسع الخصومة من حيث أطرافها (أحمد أبو الوفا - نظرية الأحكام - مصدر سابق - الطبعة الرابعة سنة ١٩٨٠ بند ٤٦٥ ص ٨٣٦، فتحى والى - الوسيط - طبعة ١٩٨٦ - بند ٤٠٨ ص ٨٣٩، وقارن نبيل عمر - النظرية العامة للطعن بالنقض - بند ٣٣٢ ص ٤٤٨)، وذلك في حدود المقرر في المادة ٢/٢٣٦ مرافعات أو تنفيذاً لما يوجب من اختصاص أشخاص معينين عملاً بالمادة ٢١٨ مرافعات أو تنفيذاً لما يكون قد أوجبه حكم النقض من اختصاص من أوجب اختصاصه أمام محكمة الموضوع (أحمد أبو الوفا - نظرية الأحكام - مشار إليه بند ٤٦٥ ص ٨٣٦)، فإذا طعن بالنقض لأن محكمة الموضوع لم تدخل من كان يجب إدخاله في الخصومة ونقض الحكم فإن المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى يجب عليها أن تدخل من كان يجب إدخاله التزاماً بحكم النقض، ففي هذه الحالة يتسع النطاق الشخصى للخصومة أمام محكمة الإحالة كأثر للحكم بالنقض (فتحى والى - الوسيط - بند ٤٠٨ ص ٨٣٩).

إذن اختصاص الغير أمام محكمة الإحالة جائز، وتنظمه نفس القواعد التي تنظم إدخال الغير أمام هذه المحكمة، بيد أن إعمال هذه القواعد ينبغى

ألا يصطلم بحكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها  
والذى يتحتم على محكمة الإحالة اتباعه.

### أحكام النقض:

١٢٣٧- لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز  
أمامها اختصاص من لم يكن طرفا فى الخصومة أمام محكمة الاستئناف.  
وإذ كان الثابت أن محكمة الاستئناف لم تفصل فى طلب المؤسسة  
صراحة ولا ضمنا فتظل خارجة عن الخصومة ولا تعتبر طرفا فيها، فإن  
اختصاصها فى الطعن بالنقض يكون غير مقبول.

(نقض ١٩٦٣/٣/٢١- طعن ٢٦١ سنة ٢٨ قضائية سنة ١٤ ص ٣٣٥).

١٢٣٨ - انطباق حكم المادة ٢١ من قانون المرافعات على كافة طرق  
الطعن. الاستثناء ما ورد بشأنه نص خاص. سريان حكم الفقرة الثانية  
منها على الطعن بالنقض بالنسبة لتعدد المحكوم عليهم دون المحكوم لهم  
الذين يسرى فى شأنهم حكم المادة ٢٥٩ مرافعات.  
(نقض ١٩٨٢/١١/١٦ طعن رقم ٧٥٧ لسنة ٤٣ قضائية).

١٢٣٩- بطلان الحكم لإغفال بعض المحكوم لهم دون المحكوم  
عليهم: أجاز الشارع - تحقيقا لاستقرار الحقوق ومنع تعارض الأحكام  
فى الخصومة الواحدة - للمحكوم عليه - فى موضوع غير قابل للتجزئة  
أو فى التزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها اختصاص  
أشخاص معينين - أن يطعن فى الحكم أثناء نظر الطعن - بالنقض أو  
الاستئناف - المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه منضما إليه فى طلباته  
حتى ولو كان قد فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم، فإن قعد عن ذلك  
وجب على المحكمة أن تأمر الطاعن باختصاصه فى الطعن، كما أوجب على

محكمة الاستئناف - دون محكمة النقض لما نصت عليه المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات الواردة في الفصل الرابع منه الخاصة بالطعن بالنقض عن حكم مغاير - أن تأمر باختصاص جميع المحكوم لهم ولو بعد فوات الميعاد، وهو ما يتفق مع اتجاه الشارع إلى الإقلال من دواعي البطلان بتغليب موجبات صحة إجراءات الطعن واكتمالها على أسباب بطلانها أو قصورها، اعتباراً بأن الغاية من الإجراءات هو وضعها في خدمة الحق، ويساير أيضاً اتجاهه في قانون المرافعات الحالي - وعلي ما يبين من مذكرته الإيضاحية - إلى عدم الوقوف بالقاضي عند الدور السلبي تاركاً الدعوى لمناضلة أطرافها يوجهونها حسب هواهم ووفق مصالحهم الخاصة، فمنحه مزيداً من الإيجابية التي تحقق هيمنته على الدعوى بعضها أورده على سبيل الجواز - كما هو الشأن في إطلاق الحالات التي يجوز فيها للقاضي الأمر بإدخال من لم يختصم في الدعوى، على خلاف القانون الملغى الذي كان يحصرها - فأجاز للقاضي في المادة ١١٨ إدخال كل من يرى إدخاله لمصلحة العدالة أو لإظهار الحقيقة، وبعضها الآخر أورده على سبيل الوجوب، كما هو الشأن في الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ سالفه البيان، فإذا ما تم اختصاص باقي المحكوم عليهم أو باقي المحكوم لهم استقام شكل الطعن واكتملت له موجبات قبوله بما لازمه سريان أثر الطعن في حق جميع الخصوم ومنهم من تم اختصاصهم فيه بعد رفعه. أما إذا امتنع الطاعن عن تنفيذ ما أمرته به المحكمة فلا يكون الطعن قد اكتملت له مقوماته ووجب على المحكمة - ولو من تلقاء نفسها - أن تقضى بعدم قبوله. وإن كانت القاعدة القانونية التي تضمنتها الفقرة الثانية من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات إنما تشير إلى قصد الشارع تنظيم وضع بذاته على محدد لا يجوز الخروج عليه - على نحو ما سلف بيانه - التزاماً بمقتضيات الصالح العام وتحقيقاً للغاية التي هدف إليها وهو توحيد القضاء في الخصومة الواحدة، فإن هذه القاعدة تعتبر من

القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام بما لا يجوز مخالفتها أو الإعراض عن تطبيقها وتلتزم المحكمة بإعمالها.

(نقض ١٩٨٧/١٢/٢٦ - طعن ٣٠٠ - ٤٠٩ س٥٦ ق «هيئة عامة» نقض ١٩٩٣/٥/١٣ - طعن ١٣٠٥ س٦٠ ق، نقض ١٩٩٢/١/٥ - طعن ١٢٠٩ س٥٦ ق، نقض ١٩٩٢/٦/١٧ - طعن ١٢٢١ س٥٧ ق، نقض ١٩٩٢/٣/١٥ - طعن ٢٨٧ س٥٥ ق، نقض ١٩٩٢/٦/٣٠ - طعن ٢٠٣٩ س٥٦ ق نقض ١٩٩١/١٢/١ - طعن ٣٢٩ س٥٣ ق، نقض ١٩٩١/١١/٣ - طعن ٢٠٣٩ س٥٥ ق).

١٢٤٠- تنص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات في فقرتيها الأولى والثانية على أنه «فيما عدا الأحكام الخاصة بالطعون التي ترفع من النيابة العامة لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه. على أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضمًا إليه في طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن باختصاصه في الطعن، وهو ما يتأدى منه أن الشارع بعد أن أرسى القاعدة العامة في نسبية الأثر المترتب على رفع الطعن بأن لا يفيد إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه، بين الحالات المستثناة منها وهي تلك التي يفيد فيها الخصم من الطعن المرفوع من غيره ويحتج عليه بالطعن المرفوع على غيره في الأحكام التي تصدر في موضوع غير قابل للتجزئة أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين وقد استهدف الشارع من ذلك استقرار الحقوق ومنع تعارض الأحكام في الخصومة الواحدة بما يؤدي إلى صعوبة تنفيذ تلك الأحكام بل واستحالته في بعض الأحيان، وهو ما قد يحدث إذا لم يكن الحكم في الطعن نافذا في مواجهة جميع الخصوم في الحالات السالفة التي لا يحتمل الفصل فيها إلا حلا واحدا بعينه.

(نقض ١٩٨٧/١٢/٢٦ - طعن ٣٠٠، ٤٠٩ س٥٦ ق «هيئة عامة»، نقض ١٩٩١/١٢/٨ - طعن ٢٤ س٥٥ ق، نقض ١٩٩١/١١/١٣ طعن ٩٣٧ س٦١ ق).

١٢٤١- دعوى استرداد الحصة المبيعة لأجنبي على الشيوع من الدعاوى التى لا تقبل التجزئة مما يوجب اختصام البائع والمشتري أو ورثة من يتوفى منهما فى أى مرحلة من مراحلها كشرط لقبولها، وتلتزم محكمة النقض بتكليف الطاعن باختصام المحكوم عليه الذى لم يطعن مع زملائه.

(نقض ١٩٨٩/١/٣٠ - طعن ٩٧٦ س٥٣ ق).

### (مادة ٢٦٠)

«يجوز لكل خصم فى القضية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يعلنه رافع الطعن بطعنه أن يتدخل فى قضية الطعن ليطلب الحكم برفض الطعن. ويكون تدخله بإيداع منه بدفاعه قلم الكتاب قبل انقضاء الميعاد المحدد فى الفقرة الأولى من المادة ٢٥٨ مشفوعة بالمستندات التى تؤيده».

(هذه المادة تطابق المادة ١٤ من قانون النقض الملقى).

### التعليق:

١٢٤٢- التدخل فى الطعن بالنقض: وفقا للمادة ٢٦٠ مرافعات - محل التعليق - يجوز للمحكوم له الذى لم يوجه إليه الطعن أو وجه إليه الطعن لم يعلن به إعلانا صحيحا أن يتدخل فى قضية الطعن أمام محكمة النقض.

وعبارة النص هى أن يكون التدخل لمن «لم يعلنه رافع الطعن بطعنه» وهى صياغة قاصرة، فالمقصود هو من لم يوجه إليه الطعن، أو لم يعلن

إعلاننا صحيحاً (فتحي وإلى - بند ٣٩٢ ص ٨١١ هامش ١، وقارن كمال عبدالعزيز ص ١٩٦٦ حيث ذهب إلى أنه لا يجوز لمن اختصم في الطعن أن يتدخل فيه ولو لم يعلن بصحيفة الطعن أو وقع إعلانه بها باطلاً إذ يكون سبيل إبداء دفاعه في الحالتين تقديم مذكرة بدفاعه).

أما من وجه إليه الطعن وأعلن إعلاننا صحيحاً به، فإنه لا يتصور تدخله في قضية هو طرف فيها. (نقض ١٩٨٧/٢/٢ - طعن ١٦٣٦ سنة ٥٥ قضائية).

فالتدخل المنصوص عليه في المادة ٢٦٠ مرافعات - محل التعليق - قاصر على من لم يختصمهم الطاعن من المحكوم لهم المتعديين، إذ أن النص حدد الطلبات التي يجوز للمتدخل إبدائها في طلب رفض الطعن وإذا كان الحكم المطعون فيه صادراً في إحدى الحالات الثلاث التي عدتها المادة ٢١٨ مرافعات فإن عدم اختصاص الطاعن لأحد المحكوم لهم المتعديين يؤدي إلى عدم قبول الطعن بما لا تبدو معه لمن لم يختصمه الطاعن مصلحة في التدخل، ولكن هذه المصلحة في التدخل تبدو أكثر وضوحاً في غير هذه الحالات.

ومع ذلك يجوز التدخل في الطعن عملاً بالمادة ٢١٨ مرافعات لمن لم يختصمهم الطاعن من المحكوم عليهم معه بالحكم المطعون فيه متى كان صادراً في التزام بالتضامن أو في موضوع غير قابل للتجزئة أو في دعوى يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها فإن لم يكن الحكم المطعون فيه صادراً في إحدى هذه الحالات كان التدخل من المحكوم عليهم الآخرين غير مقبول. (نقض ١٩٦٢/١٢/٢٠ - طعن ٢٥٦ سنة ٢٧ قضائية - سنة ١٣ ص ١١٨٥، كمال عبد العزيز - ص ١٩٦٥) وطبقاً للمادة ٢٦٠ مرافعات - محل التعليق - يتم التدخل بإيداع المتدخل مذكرة بدفاعه قلم كتاب المحكمة مشفوعة بالمستندات التي تؤيده، ورغم أن

النص لم يشترط أن يرفق مع المذكرة التي تقدم بدفع المتدخل التوكيل الصادر منه إلى محاميه الذى وقع المذكرة ، إلا أن الراجع فى الفقه أنه يجب إرفاق سند توكيل المحامى الموكل عن المتدخل ( فتحى والى - ص ٨١١ ، وقارن كمال عبد العزيز ص ١٩٦٤ ) ويذهب إلى أنه لا ينال من صحة الاجراءات عدم إرفاق التوكيل بالمذكرة وإن كان يلزم بطبيعة الحال تقديم هذا التوكيل عند نظر الطعن وقبل حجزه للحكم ) ويجب أن يكون المحامى الذى وقع المذكرة مقبولا أمام محكمة النقض عملا بعموم نص المادة ٢٦١ مرافعات ونصوص قانون المحاماة فى هذا الشأن.

وطبقا للمادة ٢٦٠ مرافعات - محل التعليق - يكون إيداع المتدخل للمذكرة بدفاعه قبل انقضاء الميعاد المحدد فى الفقرة الأولى من المادة ٢٥٨ ، ولما كان هذا الميعاد هو « خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه بصحيفة الطعن » . وكان الغرض أن صحيفة الطعن لم تعلن للمتدخل ، فإنه يجب تفسير هذا النص على أساس خمسة عشر يوما من آخر إعلان بصحيفة الطعن لأحد المطعون ضدهم ( فتحى والى - ص ١١٨ ) وكان الشرع افترض علم طالب التدخل بهذا الإعلان الذى لم يوجه إليه ( كمال عبد العزيز ص ١٩٦٦ وقارن الديناصورى وعكاز ص ٥٠٦ حيث يذهبان إلى أن الفرض أن جميع إعلانات الخصوم لا يدرى عنها المتدخل شيئا لذلك كان يتعين أن يكون ميعاد التدخل خمسة عشر يوما من تاريخ علمه بالطعن ) . ورغم أن المادة ٢٦٠ لم تشتمل على ما يقابل عجز المادة ٢/٢٥٩ المتعلقة ببده مواعيد التحضير فيجب تطبيق نفس الحكم .

وطبقا لنص المادة ٢٦٠ مرافعات - محل التعليق - فإن المتدخل فى الطعن يطلب الحكم برفض الطعن ، ولا يجوز للمتدخل أن يطلب الحكم بشئ آخر غير رفض الطعن ومن البديهي أنه يستوى معه طلب عدم

قبوله أو عدم جوازه أو سقوط الحق فيه أو غير ذلك من الدفوع التي يزول بقبولها الطعن دون الفصل في موضوعه إذ يلتقي ذلك في نتيجته مع القضاء برفض الطعن ، ففي مثل هذه الحالات يتحقق هدف المتدخل من تدخله .

### أحكام النقض :

١٢٤٢- الاختصاص في الطعن بالنقض. مناطه. اختصاص المطعون عليه أمام محكمة الاستئناف دون توجيه طلبات إليه. وقوفه من الخصومة موقفا سلبيا. أثره. عدم قبول الطعن بالنقض بالنسبة إليه.  
(نقض ١٩٩٢/٥/٢١- طعن ٢٤٠٧ لسنة ٥٦ق).

١٢٤٤- الاختصاص في الطعن بالنقض. شرطه. اختصاص من لم توجه إليه طلبات ولم يقض عليه بشئ، غير مقبول.  
(نقض ١٩٩٣/١/١٤ الطعن رقم ٧٥١ ، ٨١٧ لسنة ٥٨ قضائية).

١٢٤٥ - الطعن بالنقض. جوازه لكل من كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم ضده سواء كان مستأنفا أو مستأنفا عليه، خصما أصليا أو ضامنا لخصم أصلي أو مدخلا في الدعوى أو مت دخلا فيها طالما لم يتخل عن منازعته لخصمه.  
(نقض ١٩٩٢/٧/٣٠- الطعن رقم ١٨٧٧ ، ١٩٣٨ لسنة ٥٦ قضائية).

١٢٤٦ - الموضوع في دعوي تثبيت الملكية والمطالبة بالريع موضوع قابل للتجزئة ولو انصبت الدعوى على مال شائع كما أن هذه الدعوى ليست من الدعاوى التي يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين إذ لم يشترط القانون في تلك الدعوى اختصاص من لم يختص منهم هو أن الحكم الذي يصدر فيها لا يكون حجة عليه، ومن ثم يكون طلب التدخل



الانضمامى المبدئى بجلسة المرافعة أمام محكمة النقض من بعض الطاعنين الذين يطل الطعن منهم، استنادا إلى نص المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات على غير أساس.

(نقض ١٩٦٢/١٢/٢٠ طعن ٢٥٢٦ س ٢٧ ق ستة ١٣ ص ١١٨٥).

١٢٤٧ - لا يجوز التدخل فى الطعن بالنقض - طبقا للمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، التى تقابل المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات - بالانضمام إلى المطعون عليهم المختصين فيه إلا لمن كان خصما فى القضية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم فلا يقبل طلب التدخل من دائن استعمالا لحق مدينه المطعون عليه طبقا للمادة ٢٢٥ من القانون المدنى.

(نقض ١٩٦٣/٣/٢١ - طعن ٢٣٨ س ٢٧ ق).

١٢٤٨ - متى كانت محكمة الاستئناف لم تفصل فى طلب التدخل المطعون ضده البائع (يطلب تثبيت ملكيته) لا صراحة ولا ضمنا إذ لم تقض بقبول تدخله كما لم تقض فى طلباته فإنه يظل خارجا عن الخصومة ولا يعتبر طرفا فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه، ولما كان لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها اختصاص من لم يكن طرفا فى الخصومة أمام محكمة الاستئناف فإن اختصاص طالب التدخل - المطعون عليه السابع - فى الطعن بالنقض يكون غير مقبول.

(نقض ١٩٦٩/١/١٩ طعن ٥٧٥ س ٣٤ ق سنة ٢٠ ص ١٢٨، نقض ١٩٧٤/٥/٢٥ طعن ٢٧٩ سنة ٣٨ قضائية سنة ٢٥ ص ٩٣٥).

١٢٤٩ - لا يجوز التدخل لأول مرة أمام محكمة النقض كما لا يجوز أمامها اختصاص من لم يكن طرفا فى الخصومة أمام محكمة الاستئناف. وإذا كان الثابت أن محكمة الاستئناف لم تفصل فى طلب المؤسسة

صراحة ولا ضمنا فتظل خارجة عن الخصومة ولا تعتبر طرفا فيها. فإن اختصاصها فى الطعن بالنقض يكون غير مقبول.

(نقض ١٣/٢/١٩٧٧- طعن ١٠٠ س ٤٠)

١٢٥٠- لا يتصور أن يتدخل فى الطعن من وجه إليه وأعلن به إعلانا صحيحا. لما كان النص فى المادة ٢٦٠ من القانون المرافعات على أنه «يجوز لكل خصم فى القضية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يعلنه رافع الطعن بطعنه أن يتدخل فى قضية الطعن ليطالب الحكم برفض الطعن ... يدل على أن مفاد التدخل أمام محكمة النقض هو عدم إعلان رافع الطعن طعنه لخصم فى القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، فيجوز للأخير التدخل فى قضية الطعن باعتباره شخصا خارجا عن الخصومة، أما إذا كان قد تم إعلانه بالطعن فإنه لا يتصور تدخله فى قضية هو طرف فيها ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن اختصم فى صدر صحيفة الطعن... وموطنه... ثم أورد بعد ذلك لدى سرد الوقائع فى ١٩/٨/١٩٨٥، ٢٢/٨/١٩٨٥ وحضر محام عنه بتوكيل يحمل اسمه الصحيح وذلك بجلسة ١٠/٩/١٩٨٥ التى نظر فيها طلب وقف التنفيذ ، ومن ثم فإن الاختلاف بين الاسمين لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا ينفى أن المطعون ضده هو المقصود بالخاصة وبالتالي إعلانه بالطعن ومن ثم لا يقبل منه طلب التدخل .

(نقض ٢/٢/١٩٨٧- طعن ١٦٣٦ سنة ٥٥ قضائية).

### (مادة ٢٦١)

«المذكرات وحواظف المستندات التى تودع باسم الخصم يجب أن تكون من أصل وصور بقدر عدد خصومه، وأن تكون موقعة من محاميه المقبول أمام محكمة النقض».

(هذه المادة تطابق المادة ١٥ من قانون النقض الملغى).

**التعليق،**

١٢٥١ - إيداع المذكرات والمستندات من أصل وصور بقدر عدد الخصوم وموقعة من محامى نقض: وفقا للمادة ٢٦١ مرافعات - محل التعليق - فإنه يجب أن تودع المذكرات وحواظ المستندات باسم الخصم من أصل وصور بقدر عدد خصومه، ولكن لا يترتب البطلان على عدم إيداع صور من المذكرات وحواظ المستندات بقدر عدد الخصوم متى تحققت الغاية من ذلك. (نقض ١٤/٦/١٩٨٣، طعون ١١٨٢، ١٤٢٢، ١٤٩٩ سنة ٥٢ قضائية، نقض ٣٠/١٠/١٩٨٥، طعن ٢٥ سنة ٥١ قضائية).

ولا يشترط فى المحامى الذى يوقع المذكرات وحواظ المستندات أن يكون هو نفس المحامى الذى وقع صحيفة الطعن، وإنما يجب أن يكون محاميا مقبولا أمام محكمة النقض إعمالا لنص المادة ٢٦١ سالف الذكر.

**أحكام النقض،**

١٢٥٢ - أنه وإن كانت المادة ٢٦١ من قانون المرافعات تنص على أن «المذكرات وحواظ المستندات التى تودع باسم الخصم يجب أن تكون من أصل وصور بقدر عدد خصومه وأن تكون موقعة من محاميه المقبول أمام محكمة النقض» إلا أنها لم تنص على البطلان عند مخالفة ذلك الوجوب، وإذ كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات تقضى فى فقرتها الثانية ألا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الآراء، وكان المطعون عليهم الأربعة الأول لم يدعوا أن الغاية التى استهدفها المشرع من إيداع الصور لم تتحقق، فإنه لا يحكم بالبطلان.

(نقض ٢٠/١٢/١٩٨١ - طعن ٩٣٦ س ٤٨ ق، نقض ٣٠/١٠/١٩٨٥، طعن ٢٥ س ٥١ ق).

١٢٥٣- النص فى المواد ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، من قانون المرافعات يدل على أن القانون قد ناط بقلم محكمة النقض اختصاصات متعلقة بقبول صفح الطعن بطريق النقض، وسندات توكيل المحامين الموكلين من الخصوم والمقبولين أمام هذه المحكمة ومذكراتهم ومستنداتهم فى المواعيد المحددة لذلك قانونا، وذلك للتثبت من مراعاة ما أوجبه القانون فى هذا الصدد سواء بشأن التزام تلك القواعد أو صفات من يقدمون الأوراق آنفة الذكر من المحامين وحققهم فى تمثيل الخصوم أمام محكمة النقض، بحيث يحظر على قلم الكتاب قبول ما يخالف ذلك، الأمر الذى يضى على - فى شخص من يمثله وفقا لتنظيم العمل المتبع فى هذه المحكمة - اختصاصا قانونيا يوجب عليه إثبات ما يتلقاه من ذوى الشأن فى محررات رسمية لها حجيتها فى الإثبات قانونا، إيجابية كانت أو سلبية، وتنهض حجة للخصوم أو عليهم، تحت رقابة هذه المحكمة التى تلتزم إعمالا لحكم القانون بإبطال مايقع من الإجراءات على خلاف ذلك، لما كان ما تقدم، وكانت صورة المذكرة المشار إليها آنفا ليست من الأوراق التى انطوت عليها حافظة المستندات المقدمة من الطاعن عند رفع طعنه، كما أن ملف الطعن خلو من محضر محرر من الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض لإثبات تقديم صورة تلك المذكرة وفقا لما يستلزمه القانون، فإنه يتعين الالتفات عن هذه المذكرة، ويكون النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع على غير أساس.

(نقض ١٩٧٩/٦/٢ - طعن ٩٥١ س ٤٥ ق).

١٢٥٤ - عدم إيداع الطاعنين صورة من المذكرة الشارحة، ومن حافظة المستندات بقدر عدد الطاعنون ضدهم. لا بطلان متى تحققت الغاية من الإجراء وإن أوجبت المادة ٢٦١ أن تكون المذكرات، وحواظ المستندات من أصل وصور بقدر عدد الخصوم، إلا أنها لم تنص صراحة على البطلان

جزاء مخالفة حكمها، وإذ كانت المادة توجب الحكم بالبطلان لعدم تحقق الغاية من الإجراء، وكان الطاعن قد اقتصر في مذكرته الشارحة على الإحالة على صحيفة الطعن دون إضافة أى دفاع جديد إليها كما أن المستندات مرفقة ضمن المفردات، وكان لجميع الخصوم الحق فى الاطلاع عليها، ومن ثم فإن عدم إيداع الطاعن صوراً من مذكرته الشارحة ومن حافظة المستندات لا يستوجب البطلان بعد أن تحققت الغاية من هذا الإجراء.

(نقض ١٩٨٣/٦/١٤ - طعون أرقام ١١٨٢ و ١٤٢٢ و ١٤٩٩ سنة ٥٢ قضائية، وأيضاً نقض ١٩٨٥/١٠/٣٠ - طعن ٢٥ سنة ٥١ قضائية).

### (مادة ٢٦٢)

«لا يجوز لقلم الكتاب لى سبب أن يقبل مذكرات أو أوراقاً بعد انقضاء المواعيد المحددة لها. وإنما يجب عليه أن يحرر محضراً يثبت فيه تاريخ تقديم الورقة واسم من قدمها وصفته وسبب عدم قبولها».

(هذه المادة تطابق المادة ١٦ من قانون النقض الملقى).

### التعليق:

١٢٥٥ - لا يجوز لقلم الكتاب قبول المذكرات والمستندات بعد الميعاد: لقد حددت المواد ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠ من قانون المرافعات المواعيد التي يلتزم الخصوم بها عند إيداع مذكراتهم وحواظ مستنداتهم، كما استوجبت المادة ٢٥٥ مرافعات على الطاعن أن يودع وقت تقديم صحيفة الطعن مذكرة شارحة لأسباب طعنه، ويرفق بها المستندات التي تؤيد الطعن.

ويجب تقديم المذكرات والمستندات لمحكمة النقض في مواعيدها المحددة قانوناً، ووفقاً للمادة ٢٦٢ مرافعات - محل التعليق - لا يجوز لقلم الكتاب لأى سبب أن يقبل مذكرات أو أوراقاً بعد انقضاء المواعيد المحددة لها، ولم يترك المشرع لقلم الكتاب سلطة البت فى قبول المذكرات والأوراق المقدمة بعد الميعاد أو عدم قبولها، وإنما أوجب عليه أن يحضر محضراً يثبت فيه تاريخ تقديم الورقة واسم من قدمها وسبب عدم قبول قلم الكتاب لها.

### أحكام النقض،

١٢٥٦- تقديم الخصوم فى الطعن بالنقض مذكرات ومستندات. وسيلته. الإيداع فى خلال الأجل المحددة لكل منهم. المادتان ٢٥٨، ٢٦٢ مرافعات. الاستثناء. مادة ٢٦٧ مرافعات. ما يرد بالمذكرات غير المقبولة من دفاع أو دفع. أثره اعتباره غير مطروح على المحكمة عند نظر الطعن. (نقض ١٢/٢٢/١٩٨٨، دعوى المخاصمة رقم ١٨٠٣ لسنة ٥٨ قضائية).

### (مادة ٢٦٣)

«بعد انقضاء المواعيد المنصوص عليها في المواد السابقة يرسل قلم الكتاب ملف الطعن إلى النيابة العامة.

وعلى النيابة العامة أن تودع مذكرة بأقوالها في أقرب وقت مراعية في ذلك ترتيب الطعون في السجل، ما لم تر الجمعية العمومية لمحكمة النقض تقديم نظر أنواع من الطعون قبل دورها.

وبعد أن تودع النيابة مذكرة بأقوالها يعين رئيس المحكمة المستشار المقرر ويعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة. فإذا رأت المحكمة أن الطعن غير مقبول لسقوطه أو بطلان إجراءاته أو إقامته على غير الأسباب المبينة في المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ أمرت بعدم قبوله بقرار يثبت في محضر الجلسة مع إشارة موجزة إلى سبب القرار، وألزمت الطاعن بالمصروفات فضلاً عن مصادرة الكفالة.

وإذا رأت المحكمة أن الطعن جدير بالنظر حددت جلسة لنظره ويجوز لها في هذه الحالة أن تستبعد من الطعن ما لا يقبل من الأسباب أمام محكمة النقض، وأن تقصر نظره على باقي الأسباب مع إشارة موجزة إلى سبب الاستبعاد.

وفي جميع الأحوال لا يجوز الطعن في القرار الصادر من المحكمة بأي طريق».

(هذه المادة تقابل المادة ١٧ من قانون النقض الملغى).

### المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات:

«أعطى المشروع للجمعية العمومية لمحكمة النقض السلطة في أن تقر تقديم نوع من الطعون على غيره بسبب أهميته القصوى أو استعجاله أو

ارتباطه بطعون مماثلة لتنظيم قاعدة مشتركة أو لما تراه من مقتضيات العمل، ومبررات المصلحة العامة على أن يكون نظر هذه الطعون التي تقرر الجمعية العمومية تقديمها مرعيا فيه ترتيبها فيما بينها أيضا - وأن تعيد الجمعية العمومية النظر في قراراتها من وقت لآخر كلما دعت حاجة العمل إلى ذلك وذلك تبعا لحقها في التنظيم الداخلي لأعمال محكمة النقض (٢٦٣ فقرة ثانية من المشروع).

### التعليق:

١٢٥٧- تعديل المادة ٢٦٣ بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣، والمذكرة الإيضاحية له والاستثناء الوارد على المادة ٢٦٣ بالقانون ٦٥ لسنة ١٩٧٧: تم تعديل المادة ٢٦٣ بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣ المعمول به من تاريخ نشره في ٥/٤/١٩٧٣، إذ عدلت الفقرة الثالثة منها التي كانت تنص على أنه «وبعد أن تودع النيابة مذكرة بأقوالها، يعين رئيس المحكمة المستشار المقرر، وتاريخ الجلسة التي تنظر فيها القضية، وإضافة الفقرتين الرابعة والخامسة.

وقد جاء عنها في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ما يلي:

«استحدث المشروع في المادة ٢٦٣ نظاما جديدا لمراجعة الطعون بالنقض وتصفياتها قبل نظرها أمام المحكمة، وذلك تخفيفا للعبء عن الدوائر المدنية بمحكمة النقض، وتوفيرا لجهدا، وإتاحة السبيل أمامها للتوفر على دراسة الطعون الجديدة بالبحث والنظر وقد حرص المشروع أن يتقاضي بالنظام الجديد ما كشف عنه تطبيق دوائر فحص الطعون - السابق إلغاؤه - من عيوب. ومن أبرزها تخصيص دوائر معينة للفحص، وقصر جهودها على هذا العمل وحده دون مشاركة في عمل الدوائر



الأصلية بالمحكمة مما يتأثر به إنتاج هذه الدوائر، فضلاً عما يترتب على نظر الطعن على مرحلتين وأمام دائرتين مختلفتين من تكرار للجهد وإطالة في الوقت والإجراءات.

وقد توصل المشروع في ذلك إلى نظام أكثر يسراً تفادى به العيوب السابقة جميعها فناط بالدوائر المدنية ذاتها مراجعة وتصفية الطعون المحالة إليها قبل نظرها، لتستبعد منها بقرار يصدر في غرفة مشورة ما كان منها ظاهراً الرافض لإقامته على أسباب موضوعية، أو وأضح البطلان لعب في الشكل، بحيث لا ينظر بعد ذلك أمام المحكمة إلا الطعون الجدية الجديرة بالنظر، وتحقيقاً لهذا الغرض أضاف المشروع إلى المادة ٢٦٣ حكماً جديداً، استهدى فيه بأحكام قانون المرافعات الإيطالية (م٣٧٥). ويقضى هذا الحكم بأنه بعد انقضاء مواعيد تحضير الطعن، وتقديم مذكرة برأى النيابة، يعين رئيس المحكمة المستشار المقرر، ثم يعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة. فإذا رأت أنه غير جائز القبول لسقوط أو بطلان إجراءاته أو إقامته على غير الأسباب المبينة في المادتين ٢٤٨، ٢٤٩ أمرت بعدم قبوله بقرار مثبت في محضر الجلسة مع إشارة موجزة إلى سبب القرار وألزمت الطاعن المصروفات فضلاً عن مصادرة الكفالة، أما إذا قدرت المحكمة أن الطعن جدير بالنظر حددت جلسة لنظره. ويجوز لها في هذه الحالة أن تستبعد من الطعن ما لا يقبل من الأسباب أمام محكمة النقض، وأن تقصر نظره على باقى الأسباب مع إشارة موجزة إلى سبب الاستبعاد. وإنما خول المشروع للمحكمة حق استبعاد الأسباب غير المقبولة في مرحلة الفحص نظراً لما لوحظ من اشتغال الكثير من الطعون على أسباب موضوعية تخرج عن مهمة محكمة النقض ويستغرق تحصيلها والرد عليها في الأحكام من جهد المحكمة، ووقتها ما ينبغي صرفه إلى الجوهرى من الأسباب.

كما حرص المشروع على أن يقصر مرحلة المراجعة والفحص على المحكمة وحدها دون حاجة لإعلان الخصوم، اعتباراً بأن نظر الطعن أمام محكمة النقض إنما يجرى على نظام الدفع المكتوب الذي يبيده الخصوم سلفاً في الأجل التي يحددها القانون، فإذا انقضت هذه الأجل أصبح الطعن مهياً للحكم فيه، وقضت فيه المحكمة بغير مرافعة إلا إذا رأت ضرورة لسماع الخصوم. ولما كان الطعن لا يعرض على المحكمة لفحصه إلا بعد تمام تحضيره واستيفاء الخصوم دفاعهم فيه، فقد استغنى المشروع عن دعوة الخصوم في مرحلة الفحص اكتفاء بدفاعهم المقدم في الطعن. فإذا قدرت المحكمة عند الفحص ضرورة سماع مرافعة الخصوم فيه، حددت جلسة لنظره أمامها بالطريق العادي».

ويلاحظ أن المادة الثانية من القانون ٦٥ لسنة ١٩٧٧ المعمول به اعتباراً من ١٩٧٧/١٢/١، قد نصت على أنه «استثناء من حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية يقدم نظر الطعن التي أمرت محكمة النقض بوقف التنفيذ فيما قبل العمل بهذا القانون على غيره من الطعون».

١٢٥٨ - تحضير قضية الطعن وفحص الطعن: إيداع نياية النقض مذكرة بأقوالها وعرض الطعن على محكمة النقض في غرفة مشورة: بعد رفع الطعن وقيده تمر إجراءات الخصومة أمام محكمة النقض بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: هي مرحلة تحضير القضية، والمرحلة الثانية هي مرحلة فحص الطعن، والمرحلة الثالثة هي مرحلة نظر الطعن، وسوف نتحدث الآن عن المرحلتين الأولى والثانية، أما المرحلة الثالثة فنتحدث عنها بعد قليل عند تعليقنا على المواد التالية للمادة ٢٦٣.

وقد سبق أن أوضحنا عند تعليقنا على المادة ٢٩٨ مرافعات فيما مضى أنه وفقا لها يجب على الطعون ضده كتابة مذكرة بدفاعه، وأن للطاعن الرد على هذه المذكرة في خلال مواعيد معينة ذكرناها عند التعليق عليها، كما أوضحنا عند تعليقنا على المادة ٢٦١ أنه وفقا لها يجب أن تقدم جميع المذكرات وحوافظ المستندات من الخصم من أصل وصور بقدر عدد خصومه في الطعن، وأن تقدم في المواعيد المحددة لها.

وبعد انقضاء المواعيد الممنوحة للخصوم لتقديم مذكراتهم، فإنه وفقا للمادة ٢٦٣ مرافعات - محل التعليق - يرسل قلم الكتاب ملف الطعن المشتمل على صحيفة الطعن وما قدمه الخصوم من أوراق إلى نيابة النقض (وهي نيابة مستقلة أمام محكمة النقض لا تتبع النائب العام. مادة ٢٤ من قانون السلطة القضائية). ولم يحدد القانون ميعادا لقلم الكتاب لإرسال الملف للنيابة، على أن من المفهوم أن يتم هذا بعد انقضاء تلك المواعيد بغير تأخير. وعلى النيابة إيداع مذكرة بأقوالها، باعتبارها متدخلة وجوبا في خصومة النقض، وذلك في أقرب وقت. وهي تراعى في كتابة رأيها في الطعون ترتيب هذه الطعون في السجل، ما لم تكن الجمعية العمومية لمحكمة النقض قد قررت نظر أنواع من الطعون قبل دورها (٢/٢٦٣) فعلى النيابة مراعاة ذلك، أو كان قد صدر حكم من محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتا، وحددت المحكمة للنيابة أجلا لتودع مذكرة برأيها خلاله وفقا للمادة ٢٥١ مرافعات (فتحى وإلى ص ٨١٠ وص ٨١١).

ويلاحظ أنه يجب على النيابة في جميع الأحوال أن تقدم مذكرة برأيها في الطعن وأن تبدي فيها رأيها في أسباب الطعن ولو لم تكن متعلقة بالنظام العام، وطبقا للمادة ٢٦٣ مرافعات، فإنه بعد أن تقدم النيابة مذكرتها يختار رئيس المحكمة أحد المستشارين أعضاء الدائرة كمستشار مقرر، يناط به كتابة تقرير عن الطعن.

ثم تبدأ مرحلة فحص الطعن: وهى مرحلة تهدف إلى مراجعة الطعون وتصفيتها قبل نظرها أمام المحكمة، وأخذ بها المشرع لأول مرة بقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣، فى تعديله للمادة ٢٦٣ مرافعات، وذلك «تخفيفا للعبء عن الدوائر المدنية بمحكمة النقض، وتوفيرا لجهدا، وإتاحة السبيل أمامها للتوفر على دراسة الطعون الجديدة بالبحث والتظـهر» (المذكـرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٣، مشار إليها آنفا، فتـحى والى - ص ٨١٣)، وتبدأ هذه المرحلة بعد أن تودع النيابة مذكرتها، وبعد أن يعين رئيس المحكمة أحد مستشارى الدائرة كمستشار مقرر فى القضية. وفى هذه المرحلة يعرض الطعن على الدائرة بأكملها فى غرفة المشورة. وتفحص الدائرة الطعن دون إعلان الخصوم أو حضورهم، مستندة إلى الأوراق التى يتضمنها ملف الطعن. وتنحصر سلطة المحكمة فى هذه المرحلة فيما يأتى:

**أولاً: التحقق من أن الطعن قد رفع فى الميعاد، وأن رافعه له الحق فى رفعه، وأنه قد رفعه وفقاً للإجراءات التى نص عليها القانون، وأن الحكم يجوز الطعن فيه بالنقض، أى أنه من الأحكام التى تقبل الطعن بالنقض،** فإذا اتضح لها أن الطعن قد رفع بعد الميعاد، أو بعد سبق قبول الحكم، أو من شخص ليس طرفاً فى الخصومة السابقة، أو من شخص لم يصدر الحكم المطعون فيه ضده، أو شاب إجراءات الطعن عيب يبطل رفع الطعن، أو أن الحكم لا يجوز الطعن فيه بالنقض، فإنها تحكم بعدم قبول الطعن.

**ثانياً : التحقق من أن الطعن قد أقيم على أحد الأسباب التى نص عليها القانون كأسباب للطعن بالنقض فى المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ مرافعات. فإذا كان الطعن قد أقيم على غير هذه الأسباب، أمرت المحكمة - هنا أيضاً - بعدم قبوله، ومثال هذا أن يكون الطعن قد بنى على عيب يتعلق بتقرير الوقائع ولم يـقم على مخالفة القانون (فتـحى والى - ص ٨١٣ و ص**

(٨١٤). أو أن يكون القانون المدعى مخالفة الحكم له أو خطأه فى تطبيقه أو تأويله ليس قاعدة قانونية عامة، أو أن يكون الحكم الذى صدر الحكم المطعون فيه مخالفا له لم يحز بعد قوة الأمر المقضى. ويلاحظ أن المحكمة ليس لها أن تأمر - فى مرحلة الفحص - بعدم القبول مادام سبب الطعن يدخل فيما ينص عليه القانون من أسباب للطعن بالنقض، ولو كان من الواضح أن هذا السبب على غير أساس (فتحى والى ص ٨١٤ والمراجع المشار إليها فيه، وقارن أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٠١٧ وص ١٠١٨ حيث يذهب إلى أن مخالفة القانون هى شرط لقبول الطعن بالنقض، وهى أيضا موضوعة، وكقاعدة عامة، الشروط الخاصة لقبول الطعن فى الحكم بطريق غير عادى هى بذاتها موضوع هذا الطعن، ومن ثم من الجائز إذا بنى الطعن بالنقض على أسباب موضوعية بحثة أن يحكم برفضه أو بعدم قبوله).

ويرى البعض فى الفقه إنه فى الحالتين سألتهى الذكر لعدم قبول الطعن، فإنه يكون أمر المحكمة بعدم قبول نظر الطعن بقرار لا يتخذ شكل الأحكام، ولا يتضمن بياناته، بل يكفى ثبوته فى محضر الجلسة المنعقدة فى غرفة المشورة. ولا يلزم أن يتضمن سوى إشارة موجزة إلى سببه (فتحى والى - ص ٨١٤).

ولكن الراجع أن القضاء بعدم قبول الطعن للأسباب المتقدمة هو فى حقيقته حكم قطعى حاسم وينهى الخصومة أمام محكمة النقض، وهو ليس مجرد قرار أو أمر ولائى كما قد يفهم من عبارة نص المادة ٢٦٣، فالعبرة فى وصف الحكم وتكييفه بحقيقة ما يتضمنه من قضاء، كل هذا فضلا عن أن إجراءات إقامة الطعن بالنقض تتخذ فى مواجهة المدعى عليه فى الطعن، ويبدى كل طرف فيه ما لديه من أوجه الدفاع، ويقدم مذكرة بدفاعه.... وإذن سواء أخذ بالمعيار الموضوعى أو الشكلى فى تكييف ذلك

القرار فمما لا شك فيه أنه حكم يتضمن قضاء قطعياً (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٠١٨).

وبصدور الحكم بعدم قبول الطعن تنتهى خصومة الطعن بالنقض وتلزم المحكمة الطاعن بمصروفاتها فضلاً عن الأمر بمصادرة الكفالة إعمالاً للمادة ٢٦٣/٢ مرافعات - محل التعليق.

إذن وفقاً للمادة ٢٦٣ مرافعات - محل التعليق - فإن لمحكمة النقض أن تأمر فى غرفة المشورة بعدم قبول الطعن فى حالات ثلاثة هى الآتية:

**الأولى:** إذا كان الطعن غير مقبول لسقوطه: ولم يقصد المشرع أن يقصر سلطة المحكمة فى غرفة المشورة على مجرد الأمر بعدم قبول الطعن بسبب سقوطه، وإنما هو قصد أن يمنحها سلطة الأمر بعدم قبول الطعن، أيا كان سبب عدم القبول، وسواء أكان بسبب إقامته قبل الميعاد (م ٢١٢)، أم إقامته بعد الميعاد (م ٢١٥)، أم إقامته من غير ذى صفة أو على غير ذى صفة، أم إقامته ممن سبق له قبول الحكم، أو ممن ليست له مصلحة فى الطعن، أو كان الحكم مما لا يقبل الطعن فيه بطريق النقض.... إلخ.

**الثانية:** إذا كانت إجراءات الطعن باطلة: وقد نص المشرع فى المادة ٣٦٣ على أن المحكمة تحكم بعدم قبول الطعن، ولو كانت إجراءاته باطلة... وهذا ما تجرى عليه أحكام محكمة النقض فى كثير من الحالات. وإن كان الصحيح أن يصدر الحكم ببطلان إجراءات الطعن، وليس بعدم قبوله.

**الثالثة:** إذا لم يبين الطعن على أساس مخالفته للقانون عملاً بالمادتين ٢٤٨ و ٢٤٩: أى إذا بنى على أسباب موضوعية، أى بنى على أساس ما يستقل بتقديره فيه قاضى الموضوع، أو إذا لم تتوافر الشروط

المقررة فى المادة ٢٤٩ للطعن فى الحكم الذى صدر خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى.

فحتى تحكم محكمة النقض بعدم قبول الطعن فى غرفة المشورة يجب:

أ - أولا: أن يكون الطعن - كما قالت المذكرة الإيضاحية - ظاهر الرفض لإقامته على أسباب موضوعية، أو واضح البطلان لعيب فى الشكل بحيث لا ينظر بعد ذلك أمام المحكمة إلا الطعون الجدية الجديدة بالنظر.... أو أن يكون عدم قبوله لأحد الأسباب المتقدمة الإشارة إليها ظاهرا وواضحا.

ب - ثانيا: ألا يتطلب فحص الطعن ضرورة سماع مرافعة الخصوم وإلا يجب تحديد جلسة لنظره أمام المحكمة بالطريق العادى (المذكرة الإيضاحية).

ج - ثالثا: أن يكون الطعن قد تم بالفعل تحضيره فى قلم كتاب المحكمة، ولم يعق هذا التحضير قيام سبب من أسباب انقطاع الخصومة بأى خصم من خصوم الطعن (أحمد أبو الوفا - ص ١٠١٧ و ص ١٠١٨).

فلا تأمر غرفة المشورة بعدم قبول الطعن إلا إذا كان غير مقبول لسقوطه أو بطلان إجراءاته أو إقامته على غير حالات الطعن بالنقض المبينة بالمادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ مرافعات، أما إذا رأت أن الطعن مقام على أسباب موضوعية، فإن ذلك يؤدى إلى رفضه موضوعا، ويكون حكمها بعدم قبوله فى هذه الحالة هو فى حقيقته حكما برفض الطعن. (نقض ١٩٧٨/١١/١ - طعن ٥٧٣ سنة ٤١ قضائية سنة ٢٩ ص ١٦٤٦، وفيه قضت محكمة النقض بأن قرار عدم القبول الذى تصدره غرفة المشورة متروك لتقديرها، وهو فى حقيقته رفض للطعن حال إقامته على أسباب موضوعية).

ويلاحظ أن المحكمة تملك في غرفة المشورة الأمر بعدم قبول شق من الطعن دون شق آخر، أو قبوله بالنسبة لبعض الخصوم دون البعض الآخر.

وتملك المحكمة في غرفة المشورة أيضا أن تستبعد من الطعن ما لا يقبل من الأسباب أمام محكمة النقض، وأن تقصر نظره على باقي الأسباب مع إشارة موجزة إلى سبب الاستبعاد، وذلك توفيراً لجهد المحكمة.

وليس ثمة ما يمنع المحكمة من العودة إلى فحص هذه الأسباب التي استبعدتها إذا وجدت لذلك مقتضى، وكانت مصلحة الطاعن تقتضى ذلك، كما إذا نظرت الطعن هيئة غير التي فحصته، ورأت غير ما رأته في هذا الشأن.

وليس ثمة ما يمنع المحكمة في الجلسة من الحكم بعدم قبول الطعن، أو ببطالان إجراءاته، ولو بعد إتمام الفحص المتقدم، لأن قرار المحكمة في غرفة المشورة أن الطعن جدير بالنظر، أو مجرد تحديد جلسة لنظره، لا يعنى أن الطعن مقبول شكلاً أو أن إجراءاته صحيحة.

ومن الجائز تصور أن تفصل في الطعن دائرة غير التي نظرت في غرفة المشورة، فلا مانع من ذلك.

ولا يجوز لمحكمة النقض في غرفة المشورة أن تحكم في طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه، لأن هذا الطلب يجب أن ينظر في جلسة علنية بعد دعوة الخصوم إليها عملاً بالمادة ٢٥١/٢، بينما يفحص الطعن في غرفة المشورة دون دعوة الخصوم للحضور أمامها، ولا يصدر قرارها في جلسة علنية. (أحمد أبو الوفا - ص ١٠١٨ وص ١٠١٩).

وينبغي ملاحظة أنه لا يجوز لغرفة المشورة إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للنظر في العدول عن مبدأ سابق إذ أن هذا الحق قاصر على الدائرة التي يحال إليها الطعن للفصل فيه. (نقض الهيئة العامة للمواد



الجناثية فى ٢٨/١٢/١٩٨٥ - طعن ٤٥٩ سنة ٥٥ قضائية - سنة ٢٦ ص (١٢).

وإذا تحققت غرفة المشورة من أن الطعن قد رفع فى الميعاد ووفقا للإجراءات الصحيحة، وأقيم على أحد الأسباب المنصوص عليها قانونا، فإنها تحدد جلسة أمامها لنظر الطعن، ولا يحول دون اتخاذ هذا القرار أن يتبين لها أن بعض أسباب الطعن هى من غير الأسباب المقبولة. وعندئذ للمحكمة تنقية لأسباب الطعن، أن تستبعد الأسباب غير المقبولة. على أن يتضمن قرارها بهذا إشارة موجزة إلى سبب الاستبعاد إعمالا للمادة ٢٦٣/٤ مرافعات - محل التعليق - وواضح من نص المادة ٢٦٣/٤ معدلة أن تحديد الجلسة يكون بقرار من الدائرة بأكملها وليس من رئيسها كما كان النص قبل تعديله.

وسواء قررت المحكمة عدم قبول نظر الطعن، أو قررت قبول نظر جميع أسبابه أو نظره مع استبعاد بعض هذه الأسباب، فإن قرارها فى هذا لا يقبل - شأنه شأن قرارات محكمة النقض - الطعن بأى طريق، وقد نصت على ذلك صراحة الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٣ مرافعات - محل التعليق - فهو لا يقبل الطعن حتى ولو قام على أساس تجاوز المحكمة لسلطانها. (نقض ١/١١/١٩٧٨ - طعن ٥٧٣ سنة ٤١ قضائية - سنة ٢٩ ص ١٦٤٦).

غير أنه إذا وقع بطلان فى الحكم لسبب من أسباب عدم الصلاحية المبينة فى المادة ١٤٦ مرافعات جاز للخصم أن يطلب من غرفة المشورة إلغاء الحكم الصادر منها وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى وفق ما تقتضى به المادة ١٤٧ مرافعات. (نقض ٢٥/٢/١٩٩٦ - طعن رقم ٣٩٤٩ لسنة ٦١ ق).

وينبغي ملاحظة أن مرحلة فحص الطعن تقتض أن بإمكان المحكمة إجراء هذا الفحص دون سماع الخصوم اكتفاء بدفاعهم المقدم في مرحلة التحضير، فإذا تبين للمحكمة أنها لا تستطيع أن تجري هذا الفحص إلا بعد سماع الخصوم، فإنها تتجاوز هذه المرحلة، وتحدد جلسة لنظر الطعن (المذكرة الإيضاحية لقانون ١٢ لسنة ١٩٧٣ - مشار إليها آنفاً). وبهذا ينتقل الطعن مباشرة من مرحلة تحضيره إلى مرحلة نظره دون أن يمر بمرحلة الفحص، وهو ما يعني أن مرحلة الفحص مرحلة جوازية لمحكمة النقض تتجاوزها ونظر الطعن مباشرة بعد تحضيره، وهي تستطيع أن تفعل هذا دون إصدار أى قرار صريح بذلك، فيكفى أن تقرر تحديد جلسة لنظر الطعن. (فتحى والى ص ٨١٤ وص ٨١٥ والمراجع المشار إليها فيه).

### أحكام النقض:

١٢٥٩ - مؤدى نص المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣، أن قرار المحكمة الصادر فى غرفة مشورة باستثناء بعض أسباب الطعن لعدم قبولها لا يجوز الطعن فيه بأى طريق، لما كان ذلك وكان الدفع المبدئى من وكيل الطاعنين بانعدام قرار المحكمة الصادر فى غرفة مشورة بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٨، باستبعاد ما جاوز السبب الخامس من أسباب الطعن قولاً منه بتجاوز المحكمة لسلطاتها المنصوص عليها فى المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات ليس إلا طعننا فى هذا القرار، وهو غير جائز على أى وجه مثله فى ذلك مثل الحكم الصادر من المحكمة سواء بسواء، فمن ثم يكون هذا الدفع غير مقبول.

(نقض ١٢/٩/١٩٧٨ - طعن ١٤٥٠، سنة ٤٧ قضائية - سنة ٢٩ ص ١٨٧٣).

١٢٦٠ - ليس لغرفة المشورة إحالة الطعن إلى الهيئة العامة للنظر في العدول عن مبدأ سابق إذ أن هذا الحق قاصر على الدائرة التي يحال إليها الطعن للفصل فيه.

«أن النص في المادة ٣٦ مكررا من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - المضافة بالقرار بقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ - على أن «تخصص دائرة أو أكثر منعقدة في غرفة المشورة لفحص الطعون في أحكام محكمة الجنح المستأنفة، لتفصل بقرار مسبب فيما يفصح من هذه الطعون عن عدم قبوله شكلا أو موضوعا، ولتقرر إحالة الطعون الأخرى لنظرها بالجلسة، ولها في هذه الحالة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية إلى حين الفصل في الطعن» وفي الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢، المعدل على أنه «وإذا رأت إحدى دوائر المحكمة العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة أحالت الدعوى إلى الهيئة المختصة بالمحكمة للفصل فيها...» يدل على أن الشارع قصر اختصاص غرفة المشورة على الطعون في أحكام محكمة الجنح المستأنفة، وأن ما يفصح من هذه الطعون عن عدم قبوله شكلا أو موضوعا، تصدر فيه قرارا مسببا بعدم قبوله وما عداه تحيله إلى إحدى دوائر المحكمة لنظرها بالجلسة، ولهذه الدائرة - دون غرفة المشورة - إذا ما رأت العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة، أن تحيل الطعن إلى الهيئة، يؤكد هذا النظر، ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ - وهو صادر بعد قانون السلطة القضائية - من علة استحداث غرفة المشورة في قولها «تحقيقا لسرعة الفصل في الطعون بالنقض الجنائية، وتفاديا لانقضاء دعاوى الجنح بالتقادم، وكذلك الحد من تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية، وخاصة قصيرة الأجل منها قبل نظر الطعن،

وحتى تكرر محكمة النقض جهودها في الطعون الجديرة بالنظر، وهي ما تكون غالباً في الجنايات والجاد من مواد الجنح، الأمر الذي يحققه إضافة مادة جديدة..... وأن تحيل الطعون الجديرة بالنظر إلى الجلسة لتأخذ مسيرتها شأن الطعون في الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات..... والقول بغير ذلك ينطوي على مصادرة حق الدائرة المخول لها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض، في نقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى للفصل من جديد، أو تصحيح الخطأ القانوني والحكم بمقتضى القانون، بل وفي رفض الطعن إذا رأت أنه على غير أساس، وهو حق أصيل لا يجوز حرمانها منه، وتحل محلها فيه الهيئة العامة عندما تحيله إليها الدائرة. وإذا كان ذلك، وكانت غرفة المشورة قد خالفت هذا النظر، وأحالت الطعن مباشرة إلى الهيئة العامة للمواد الجنائية للفصل فيه، فإنه يتعين - والحالة هذه - إعادته إليها.

(نقض ١٢/٢٨/١٩٨٥ - طعن ٤٥٩ سنة ٥٥ قضائية - سنة ٣٦ ص ١٢).

١٢٦١ - للنياية العامة أن تثير في الطعن بالنقض ما يتعلق بالنظام العام. شرطه، أن يرد على الجزء المطعون فيه.  
(نقض ١١/٢/١٩٧٧ - طعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٤ ق).

١٢٦٢ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن إغفال الحكم ببيان رأى النيابة واسم عضو النيابة الذي أبداه لا يترتب عليه البطلان طالما أن النيابة قد أبدت رأيها بالفعل وثبت ذلك بالحكم.  
(نقض ١٨/٤/١٩٨٥ - طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٠ قضائية).

١٢٦٣ - المقرر أنه بفرض إقامة الطعن على أسباب موضوعية فإن ذلك ليس من شأنه أن يفرض على القضاء بعدم قبول الطعن، وإنما إلى رفضه موضوعاً، ولا تأثير لما استحدثه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣،

من تعديل جرى على المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات، ناط بموجبه الدوائر المدنية بمحكمة النقض - وعلى ما أوردته المذكرة الإيضاحية - مراجعة وتصفية الطعون المحالة إليها قبل نظرها وخول لها أن تستبعد بقرار يصدر من غرفة مشورة ما كان منها ظاهر الرفض لإقامته على أسباب موضوعية بحتة، وأن تأمر بعدم قبول الطعن تيسيراً على المحكمة وتخفيفاً من جهدها ووقتها الذى ينبغى صرفه إلى الجوهرى من الأسباب، لأن قرار عدم القبول الذى تصدره غرفة المشورة متروك لتقديرها، وهو فى حقيقته رفض للطعن حال إقامته على أسباب موضوعية.

(نقض ١٩٧٨/١١/١ - طعن ٥٧٣ سنة ٤١ قضائية - سنة ٢٩ ص ١٦٤٦).

١٢٦٤ - النص فى المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات على أنه «..... ويعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فلإذا رأت المحكمة أن الطعن غير مقبول لسقوطه أو بطلان إجراءاته، أو إقامته على غير الأسباب المبينة فى المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ أمرت بعدم قبوله بقرار يثبت فى الجلسة مع إشارة موجزة لسبب القرار .. وفى جميع الأحوال لا يجوز الطعن فى القرار الصادر من المحكمة بأى طريق. «..... مؤداه أن قرار المحكمة فى غرفة مشورة بعدم قبول الطعن لا يجوز الطعن فيه أيضاً بأى طريق مثله مثل الحكم الصادر منها سواء بسواء لما كان ذلك، وكان الطاعن لا يستند فى التماسه بإعادة النظر فى القرار الصادر من المحكمة بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٤، بعدم قبول الطعن رقم ٢٢٧٢ سنة ٥٧ ق إلى سبب يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل التحديد والحصص فى المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سائلة البيان فإن التماسه يكون غير مقبول وطعنه غير جائز.

(الطعن رقم ٣٩٤٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٦/٢/٢٥، قرب: الطعن رقم ١٤٥٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٨/١٢/٩، س ٢٩ ص ١٨٧٣).

## (مادة ٢٦٤)

«يخطر قلم الكتاب محامي الخصوم الذين أودعوا مذكراتهم بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه. وتدرج القضية في جدول الجلسة. ويعلق الجدول في قلم الكتاب قبل الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل ويبقى معلقا طوال المدة المذكورة».

هذه المادة تقابل المادة ١٨ من قانون النقض السابق مع ملاحظة أن صدر المادة ٢٦٤ وعجزها مستحدثان).

### تقرير اللجنة التشريعية:

جاء بتقرير اللجنة التشريعية بمجلس الأمة عن مشروع قانون المرافعات رقم ١٣ سنة ١٩٦٨، «أضافت اللجنة فقرة إلى صدر المادة ٢٦٤. وبهذا يكون نصها كالتالي .... وعلّة هذا التعديل أن يعلم الخصوم بموعد انعقاد الجلسة المحددة حتى لا يضطروا إلى التردد على محكمة النقض ليقفوا على ميعاد نظر الطعن مما يرهقهم».

### التعليق:

١٢٦٥- نظر الطعن بالنقض: إخطار محامي الخصوم بتاريخ الجلسة وإدراج القضية في الجدول وتعليق الجدول في قلم الكتاب: تنظم المادة ٢٦٤، وما بعدها من المواد، مرحلة نظر الطعن، وهذه المرحلة إما أن تكون تالية لمرحلة فحص الطعن، أو تالية مباشرة لمرحلة التحضير إذا قدرت المحكمة التجاوز عن مرحلة الفحص كما ذكرنا آنفا، ومن ناحية أخرى،

فإن الطعن قد لا يمر بهذه المرحلة، إذا فحصت المحكمة الطعن، وانتهت إلى قرار بعدم قبوله (فتحى وإلى ص ٨١٦)، ولكي تنتظر المحكمة الطعن، فإنها تحدد جلسة لنظره، وغرفة المشورة هي التي تحدد الجلسة التي ينظر فيها الطعن الذي تراه جديراً بالنظر وفقاً لصريح نص الفقرة الرابعة من المادة ٢٦٣ مرافعات، وقد مضت الإشارة إلى أنه يبدو من المادة ٢٦٣/٤ معدلة أن تحديد الجلسة يكون بقرار من الدائرة، وليس من رئيسها كما كان النص قبل تعديله. ووفقاً للمادة ٢٦٤ مرافعات محل التعليق فإنه بعد تحديد الجلسة، يقوم قلم الكتاب من تلقاء نفسه بإخطار محامى الخصوم الذين أودعوا مذكراتهم بتاريخ هذه الجلسة، وذلك قبل انعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل، ويكون الإخطار بخطاب موصى عليه، وفضلاً عن هذا الإخطار، يعلق جدول الجلسة - مدرجة به القضية - فى قلم كتاب محكمة النقض قبل الجلسة بخمسة عشر يوماً على الأقل، ويبقى معلقاً طوال هذه المدة.

ويلاحظ أنه يجب على المحكمة أن تتحقق من أن الخطاب الموصى عليه قد أرسل ولا يكفى فى ذلك تأشيرة قلم الكتاب بإرسال الخطاب، ذلك أنه وإن كانت المحكمة تقضى فى الطعن بغير حضور الخصوم إلا أنه قد يترتب على نقض الحكم والإحالة نتائج مهمة بالنسبة للخصم الذى قضى الحكم لصالحه لأن المحكمة المحال إليها الدعوى لا تقضى فيها من جديد إلا بناء على طلب الخصوم وفقاً لنص المادة ٢٦٩ مرافعات.

ولا يترتب البطلان على عدم إرسال الخطاب الموصى عليه إلا أن سقوط الخصومة لا يبدأ أمام المحكمة الاستئنافية - التى أحيل إليها الطعن بعد نقض الحكم - إلا من تاريخ أن يعلم بحكم النقض من حكم لصالحه فيه (الديناصورى وعكاز - ص ٥١٣).

وينبغى ملاحظة أنه وإن كانت صياغة نص المادة ٢٦٤ - محل التعليق - تشير إلى الخصوم الذى أودعوا مذكراتهم إلا أن المقصود هو إخطار محامى

جميع الخصوم الذين لهم أن ينيبوا عنهم محاميا فى الجلسة، ومن ثم يتعين إخطار محامى الطاعن، ولو لم يكن قد تقدم بمذكرة وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٥٨. كما يلاحظ أن الإخطارات توجه إلى المحامين الذين وقعوا صحيفة الطعن أو مذكرات المطعون ضدهم أو المدخلين حسب الأحوال فى عناوين مكاتبتهم الميينة فيها، وإذا تعدد المحامون عن الخصم الواحد فإنه يكفى توجيه الإخطار إلى مكتب أحدهم، ومن البديهي أن يكون لمحامى الطاعن، ومن قدم مذكرة بدفاعه من باقى الخصوم الحق فى الحضور فى الجلسة المحددة لنظر الطعن، ولو لم يتم إخطارهم بخطاب مسجل، ويغنى حضورهم عن هذا الإجراء. (كمال عبدالعزيز ص ١٩٧٤، وقارن الديناصورى وعكاز - ص ٥١٢ حيث ذهب إلى أن الجزاء المترتب على عدم إخطار الخصوم بالجلسة بخطاب موصى عليه هو ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦، وهو ألا يكون لهم الحق فى أن ينيبوا عنهم محاميا بالجلسة).

### أحكام النقض:

لا يجوز للطاعن بشخصه أن يقوم بإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التى نصت عليها المواد ٢٤٩، ٤٣١، ٩ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩، وإنما يقوم بها محاميه المقرر أمام محكمة النقض بوكالته عنه فإذا ما عين محامى الطاعن موطنه فى تقرير الطعن فإنه يكون على علم بأن هذا الموطن هو المحل المختار لموكله توجه إليه كل الأوراق المتعلقة بسير الطعن، ومن بينها الإخبار بالجلسة المحددة لنظره أمام دائرة فحص الطعون، فإذا كان محامى الطاعن رغم تغيير موطنه المبين بتقرير الطعن قد قصر فى إخطار قلم الكتاب بذلك، وكان قلم الكتاب قد وجه إليه الأخبار فى هذا الموطن فلم يسلم إليه، وكان لم يأذن لقلم الكتاب فى توجيه الأخبار إلى الطاعن فإن قلم الكتاب يكون قد قام بالإجراء الذى قرره القانون.

(نقض ١٩٦٢/٤ - طعن ٤٤ س ٢٦ ق).



## (مادة ٢٦٥)

«تحكم المحكمة في الطعن بغير مرافعة بعد أن يتلو المستشار المقرر تقريراً يلخص فيه أسباب الطعن والرد عليها. ويحصر نقاط الخلاف التي تنازعها الخصوم دون إبداء الرأي فيها».

(هذه المادة تقابل المادة ١٩ من قانون النقض الملغى).

### التعليق:

١٢٦٦- نظر الطعن بالنقض بغير مرافعة بعد تلاوة المستشار المقرر تقريره:

تبدأ محكمة النقض نظر الطعن بالاستماع إلى التقرير الذي أعده المستشار المقرر يلخص فيه أسباب الطعن المقدمة من الطاعن، ورد المطعون ضده على هذه الأسباب، كما يحصر نقاط الخلاف بين الخصوم، وليس للمستشار المقرر إبداء رأى في هذا الشأن. وطبقاً للمادة ٢٦٥ مرافعات - محل التعليق - فإن الأصل أن تنتظر المحكمة الطعن بغير سماع مرافعة شفهية اكتفاء بما قدم من مذكرات ورد عليها، ولكن أحياناً ووفقاً للمادة ٢٦٦ مرافعات قد ترى المحكمة ضرورة هذه المرافعة، وعندئذ تأذن للخصوم بالمرافعة الشفهية.

ويلاحظ أنه لا تتقيد محكمة النقض بما طلبه الطاعن من الفصل في موضوع الدعوى دون إحالتها إلى محكمة الاستئناف إذ يرجع ذلك إلى تقديرها. (نقض ٢٨/٣/١٩٥٠ - طعن ١ سنة ٢٥ قضائية سنة ٧ ص ٣٩٠، نقض ٢٨/١١/١٩٨٢ - طعن ١٥٧ سنة ٤٨ قضائية).

كما لا تنقيد محكمة النقض باتفاق الخصوم على نقض الحكم المطعون فيه فيكون لها رفض الطعن رغم هذا الاتفاق. (نقض ١٠/١٢/١٩٣٢ - طعن رقم ٣٤ سنة ١ قضائية ورقم ٢ سنة ٢ قضائية - مجموعة الخمسين عاما المجلد الرابع بند ١٢٨٠ ص ٤٧١٤).

١٢٦٧- مدى جواز الادعاء أمام محكمة النقض بتزوير إحدى أوراق الدعوى أو الحكم المطعون فيه أو محضر الجلسة الأخيرة التي حجزت فيها الدعوى للحكم أو بتزوير المستندات التي تقدم من الخصوم لأول مرة أمام محكمة النقض:

الأصل أنه لا يجوز الادعاء أمام محكمة النقض بتزوير إحدى أوراق الدعوى إذ يعتبر ذلك سببا جديدا، ولكن يستثنى من ذلك الادعاء بتزوير الحكم المطعون فيه أو محضر الجلسة الأخيرة الذي حجزت فيها الدعوى للحكم متى كان الفصل في الطعن يتوقف على الفصل في الادعاء بتزويرهما، (نقض ١١/١١/١٩٩٠، طعن ٥٤٤ سنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٧/١١/٢٦ - طعن ٩٠٢ سنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٢/٤/٢٩ - طعن ٩٢٦ سنة ٤٦ قضائية - سنة ٢٣ ص ٤٥٩)، وقياسا على ذلك يجوز الطعن بالتزوير في المستندات التي تقدم من الخصوم لأول مرة أمام محكمة النقض متى كان جائزا تقديمها، وكان الفصل في أمر صحتها أو تزويرها لازما للفصل في الطعن. (كمال عبدالعزيز - ص ١٩٨١ وص ١٩٨٢).

### أحكام النقض:

١٢٦٨- طلب الطاعن في تقرير الطعن استيفاء الدعوى لدى محكمة النقض والفصل فيها دون إحالتها إلى محكمة الاستئناف إن رأت نقض

الحكم المطعون فيه، هذا الطلب إنما يرجع لتقدير المحكمة دون إحالة إلى محكمة الموضوع. ومن ثم فإن الاعتراض والرد على هذا الطلب لا يكون موجها لا إلى شكل الطعن، ولا إلى موضوع أسبابه ويكون غير جدير بالاعتبار كدفع مانع من قبول الطعن شكلا.

(نقض ١٩٥٠/٣/٢٨ طعن ١ سنة ٢٥ قضائية - سنة ٧ ص ٣٩٠).

١٢٦٩- الطلب الاساسى الذى يتقدم به الطاعن لمحكمة النقض هو نقض الحكم المطعون فيه أما ما يصاحب هذا الطلب من طلبات أخرى فليس من شأنه أن تنقيد به محكمة النقض ذلك أن هذه المحكمة إنما تنظر أولا فى وجوه الطعن فتقضى فيها إما بالرفض أو بالقبول ونقض الحكم، وتتبع فى شأن الدعاوى المطروحة ما نصت عليه المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات إما بالإحالة فى موضوعها إذا كان صالحا للحكم فيه.

(نقض ١٩٨٢/١١/٢٨- طعن ١٥٧ سنة ٤٨ قضائية).

١٢٧٠- إن اتفاق الخصوم على أن الحكم المطعون فيه واجب النقض لا يلزم بتحقيق رغبتهما، إذ مأمورية المحكمة هى البحث فى الحكم المطعون فيه لمعرفة إن كان فيه مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله أو كان قد وقع فيه بطلان جوهري، أو وقع فى إجراءاته أثر فى الحكم فإذا هى لم تجد فى الحكم عيبا من هذه العيوب موجبا لنقضه فيتعين رفض الطعن الموجه إليه.

(نقض ١٩٣٢/١٢/١٠- طعن رقم ٣٤ سنة ١ قضائية ورقم ٢ سنة ٢ قضائية - مجموعة الخمسين عاما المجلد الرابع ص ٤٧١٤ بند ١٢٨٠).

١٢٧١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- .. أن مناط الالتجاء إلى دعوى التزوير الاصلية ألا يكون قد احتج بالورقة المدعى بتزويرها فى دعوى ينظرها القضاء عملا بالمادة ٥٩ من قانون الإثبات، أما عند الاحتجاج بالورقة فى دعوى منظورة فيتعين للدعاء بتزويرها

اتباع الطريق الذى رسمه القانون فى المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من ذات القانون، ذلك أن الادعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع فى موضوع الدعوى فلا يكون لغير المحكمة المطروح عليها هذا الموضوع أن تنظره، وهو ما يشكل قاعدة أمره تتعلق بالنظام العام، وأنه وإن كان الأصل عدم جواز الادعاء بالتزوير أمام محكمة النقض على الأوراق والمستندات التى كانت مطروحة على محكمة الموضوع، ولو لم يكن قد طعن فيها بالتزوير أمامها، باعتباره سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض، إلا أنه استثناء من هذا الأصل، إذا بنى الطعن على وقوع بطلان جوهري فى الحكم المطعون فيه مرده وقوع تزوير فى محضر جلسة المرافعة الختامية المتضمن إثبات حجز الدعوى للحكم وتحديد الأجل المصرح للخصوم خلاله بتقديم مذكرات الدفاع، وكان قد ترتب على هذا التزوير إخلال محكمة الاستئناف بحق دفاع أحد الخصوم فإنه لهذا الخصم الذى تعذر عليه اكتشاف التزوير قبل صدور الحكم المطعون فيه أن يسلكه سبيل الادعاء بالتزوير المنصوص عليه بالمواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات أمام محكمة النقض، ولا يقبل منه فى هذه الحالة اللجوء إلى دعوى التزوير الأصلية لافتقادها الشرط الأساسى المقرر لقبولها، وهو ألا تكون الورقة المدعى بتزويرها قد احتج بها أمام القضاء.

(نقض ١٩٩٠/١/١١ - طعن ٥٤٤ سنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٧/١١/٢٦، طعن ٩٠٢ سنة ٥٣ قضائية).

١٢٧٢- وحيث إنه بالنسبة للادعاء بالتزوير الذى قرر به المطعون ضده الأول فى قلم كتاب هذه المحكمة فى ١٩٨٢/١/٩، على ديباجة نسخة الحكم المطعون فيه الأصلية، ومحضر جلسة النطق به، فإنه لما كان الطعن بالنقض لا ينقل الدعوى إلى محكمة النقض بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المطعون فيه، ولا يطرح عليها الخصومة بكل

عناصرها كما هو الشأن فى الاستئناف، وإنما يقتصر ما يطرح على هذه المحكمة على المواضع التى ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه، وفى حدود الأسباب التى يوردها فى صحيفة طعنه، وما يجيز القانون إثارتها من أسباب تتعلق بالنظام العام مما يتأدى معه القول - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بعدم جواز الادعاء العام بالتزوير أمام محكمة النقض على الأوراق والمستندات التى سبق تقييمها لمحكمة الموضوع، ولم يكن قد طعن فيها بالتزوير أمامها باعتبارها سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض، إنما إذا بنى الطعن على وقوع بطلان جوهرى فى الحكم المطعون فيه وادعى بتزوير ورقته بعد النطق به وتعلق الفصل فى صحة سبب الطعن على ثبوت هذا التزوير من عدمه فإن الادعاء بالتزوير أمام محكمة النقض فى هذه الحالة يكون جائزا، لما كان ذلك، وكان الادعاء بالتزوير قد انصب على حدوث تغيير مادى بدىباجة نسخة الحكم الأصلية المطعون فيه، وعلى محضر جلسة النطق به بكشط كلمة «علنا» من دىباجة نسخة الحكم الأصلية، وكتابة عبارة «فى غير علنية»، مما يجعل النطق بالحكم قد تم فى جلسة غير علنية وتعلق السبب الاول من سببى الطعن بذلك لأن مبناه الطعن على الحكم المطعون بالبطلان للنطق به فى جلسة غير علنية فإن الادعاء بالتزوير فى هذه الحالة يكون جائزا إبداءه لأول مرة أمام هذه المحكمة.

(نقض ٢٩/٤/١٩٨٢ - طعن ٩٢٦ سنة ٤٦ قضائية - سنة ٣٣ ص ٤٥٩).

١٢٧٣- إن كان يحق لمحكمة النقض تصويب ما قد يشتمل عليه الحكم المطعون فيه من أخطاء دون حاجة إلى نقضه إلا أن ذلك مشروط بأن يقتصر الخطأ - على ما يتعلق بالقانون دون الواقع - التزاما بالحدود التى يقوم عليها عمل هذه المحكمة - وذلك ما لم تر بعد نقضها للحكم

صلاحية موضوع الدعوى للفصل فيه فتفصل فيه عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٩٩/٢/٤ - طعن رقم ٣١٨٤ لسنة ٦٠ ق، نقض ١٩٨٠/٢/٩، سنة ٣١ جزء أول ص ٤٥٥).

١٢٧٤ - لمحكمة النقض أن تستكمل الأسباب القانونية للحكم المطعون فيه إذا شابه قصور دون أن تنقضه متى كان صحيحاً في نتيجته.

(نقض ١٩٩٩/٧/١١ - طعن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٦٣ ق عمال).

١٢٧٥ - المقرر - في قضاء محكمة النقض - أنه متى كان الحكم صحيحاً فيما انتهى إليه من قضاء فإنه لا يبطله ما يقع في أسبابه من خطأ في تطبيق القانون مادام هذا الخطأ لا يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها، إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تنقض الحكم.

(نقض ١٩٩٦/٣/٢٥ - طعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٦١ قضائية).

١٢٧٦ - إصابة الحكم صحيح القانون. قصوره في أسبابه القانونية، لا عيب. لمحكمة النقض أن تقوم قضاءه بما تورده من أسباب قانونية جديدة دون أن تنقضه.

(نقض ١٩٩٨/٢/٢٨ - طعن رقم ١١٦٥ لسنة ٦٦ ق، نقض ١٩٩٨/٢/٢٨، طعن رقم ٥٢٩٨ لسنة ٦١ ق).

١٢٧٧ - انتهاء الحكم المطعون فيه إلى النتيجة الصحيحة قانوناً - بقضائه بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٧٧/١١/١١ - فإنه لا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في تكييفه العقد بأنه هبة لم تفرغ في شكلها الرسمي، وقام الواهب مختاراً بتنفيذها إذ لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ في التكييف القانوني للعقد، وأن تصحح ما ورد بأسبابه من قرارات

قانونية خاطئة - دون نقض الحكم - طالما لم تعتمد في ذلك على غير ما حصله الحكم المطعون فيه من وقائع ثابتة به، ومن ثم يكون النعى غير منتج.

(نقض ١٩٩٧/٦/١ - طعن رقم ٣٦٦٩ لسنة ٥٨ ق، قرب الطعنان رقما ٣٦٥٨، ٣٦٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/٢٥/١٩٩٠، س ٤١ ع ٢ ص ٥٥٥).

١٢٧٨ - انتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة بقضائه برفض الدفع بسقوط دعوى رجوع شركة التأمين على المؤمن له بما دفعه من تعويض للمضرور بالتقادم الثلاثي. احتسابه بداية سريان التقادم من تاريخ صدور الحكم النهائي بالتعويض للمضرور في حين أنه يبدأ من تاريخ دفع المؤمن للتعويض. لمحكمة النقض تصحيح هذه القرارات القانونية الخاطئة دون أن تنقضه.

(نقض ١٩٩٨/١/٨ - طعن رقم ٥٦٣٩ لسنة ٦١ ق).

### (مادة ٢٦٦)

«إذا رأت المحكمة ضرورة المرافعة الشفوية فلها سماع محامي الخصوم والنيابة العامة، وفي هذه الحالة لا يؤذن للخصوم أن يحضروا بانفسهم أمام محكمة النقض من غير محام معهم.

وليس للخصوم الذين لم تودع باسمهم مذكرات الحق في أن ينيبوا عنهم محاميا في الجلسة.

ولا يجوز إبداء أسباب شفوية في الجلسة غير الأسباب التي سبق للخصوم بيانها في الأوراق وذلك دون إخلال بحكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣.»

(هذه المادة تطابق المادة ٢٠ من قانون النقض الملغى).

## التعليق:

١٢٧٩ - جواز المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض عند الضرورة  
وجزاء عدم إيداع الخصم مذكرة بدفاعه وعدم جواز إبداء أسباب  
شفهية جديدة:

سبق أن ذكرنا عند تعليقنا على المادة ٢٦٥ مرافعات فيما مضى أن  
الأصل أن محكمة النقض تحكم في الطعن بغير مرافعة ووفقا للمادة  
٢٦٦ مرافعات فإنه إذا رأت المحكمة ضرورة المرافعة الشفوية فإن لها  
عندئذ أن تأذن بها فتسمع لحامى الخصوم والنيابة العامة.

وطبقا للفقرة الأولى من المادة ٢٦٦ فإنه في هذه الحالة لا يؤذن  
للخصوم أن يحضروا بأنفسهم أمام محكمة النقض من غير محام معهم،  
إذ لا يجوز للخصم أن يحضر ويترافع بنفسه، بل يكون الحضور  
والمرافعة بواسطة محام مقبول أمام محكمة النقض موكل عن الخصم،  
على أنه لا يشترط أن يكون هو نفسه المحامى الذى وقع صحيفة الطعن  
بالنقض، وتحقيقا للمساواة بين الخصوم، لا يجوز أن يقتصر الإذن  
بالمرافعة على أحد الطرفين دون الآخر. (فتحى والى - ص ٨١٧).

وطبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ مرافعات - محل التعليق - ليس  
للخصوم الذين لم تودع باسمهم مذكرات الحق في أن ينبيوا عنهم محاميا  
فى الجلسة، فإذا كان أحد الخصوم لم يودع مذكرة بدفاعه، فإنه - رغم  
اختصامه فى الطعن - يكون قد أفصح بهذا عن عدم جديته فى استعمال حقه  
فى الدفاع، ولهذا يفقد بمسلكه هذا حقه فى أن يحضر محام عنه فى الجلسة،  
وبالتالى يفقد حقه فى المرافعة الشفوية رغم إذن المحكمة بها للخصوم.  
(فتحى والى ص ٨١٧)، فيقتصر جزاء عدم إيداع المطعون ضده مذكرة  
بدفاعه فى أنه لا يكون له الحق فى أن ينبى عنه محاميا فى الجلسة. (نقض  
١٩٩٢/٣/١٥ - طعن ١٠٥٦ سنة ٦١ قضائية).



ويجب أن تقتصر المرافعة الشفوية على مايتعلق بقبول الطعن بالنقض بالنظر إلى شكله وإلى أسباب الطعن السابق للخصوم التمسك بها في صحيفة الطعن بالنقض، فليس للمحامى فى مرافعته إثارة سبب لم تسيق إثارته فى هذه الصحيفة وذلك إعمالا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٦ - محل التعليق - ما لم يكن السبب متعلقا بالنظام العام إذ مثل هذا السبب يمكن - وفقا للمادة ٢/٢٥٣ - إثارته فى أى وقت بشرط أن يكون واردا على ما رفع عنه الطعن فى الحكم المطعون فيه. (نقض ١٩٥٨/٣/١٢ - سنة ٩ ص ١٩٧).

### أحكام النقض؛

١٢٨٠ - لم يرتب القانون على عدم إيداع الخصوم مذكرات بأسمائهم إلا جزاء واحدا هو - وعلى ماجرت به الفقرة الثانية من المادة ٢٦٦ من قانون المرافعات - ألا يكون لهم الحق فى أن ينيبوا عنهم محاميا بالجلسة.

(نقض ١٩٩٢/٣/١٥ طعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٦١ قضائية).

١٢٨١ - متى تبين أن الطاعن كان ممثلا بشخصه فى الدعوى أمام محكمة الموضوع وأن الحكم صدر فى مواجهته وذكر به وقد تقرر بالطعن منه باعتباره بالغا على ماكان يقول به نفس المطعون عليه فى دعواه ولم يدفع المطعون عليه بقصر الطاعن فيما قدمه من دفاع فى مذكرته فلا يجوز له بإبداء هذا الدفع شفويا بالجلسة لأنه لا يقوم على سبب من النظام العام.

(نقض ١٩٥٨/٣/٧ طعن ٣١١ سنة ٢٣ق).

١٢٨٢ - لا يجوز التحدى لأول مرة أمام النقض ببطلان الإجراءات المؤسس على عدم مراعاة ما أوجبه المادتان ٩٦ و ٤١٦ أمام محكمة الاستئناف من إعادة إعلان من لم يحضر وإعذاره، ولا بالبطلان المؤسس على القول بأنه يجب أن يختصم فى الاستئناف كل من كان خصما فى الدعوى أمام محكمة أول درجة استنادا إلى المادتين ٤٠٩ و ٤١٢ لأن هذا البطلان مما لا يتصل بالنظام العام.

(نقض ١٩٥٨/٦/٥ السنة ٩ ص ٥٣١).

١٢٨٣ - لا يقبل التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه لا يحق لأحد طرفى مشاركة التحكيم أن يتمسك بانقضائها لمضى الأجل المحدد فى القانون لإصدار الحكم فى خلاله إذا كان قد عمل على تعطيل المحكمين عن أداء وظيفتهم.

(نقض ١٩٥٨/٦/١٩ السنة ٩ ص ٥٧١).

١٢٨٤ - أن جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض فى المرافعة الشفوية بالأسباب المتعلقة بالنظام العام مشروط أن تكون تلك الأسباب واردة على مارفع عنه الطعن فى الحكم المطعون فيه، فإذا قضى هذا الحكم بقبول الاستئناف شكلا ثم قضى قضائه فى الموضوع وكان تقرير الطعن لم يحدد إلا نعييا على ما قضى به الحكم فى موضوع الاستئناف فلا يجوز للطاعن فى مرافعته أمام محكمة النقض أن يتمسك بأن الاستئناف لم يكن جائزا قبله بمقولة أن جواز الاستئناف من المسائل المتعلقة بالنظام العام ذلك لأن ما قضى به من قبول الاستئناف شكلا هو قضاء قطعى لم يكن محلا للطعن فحاز قوة الأمر المقضى به وهى تسمى على قواعد النظام العام.

(نقض ١٩٥٨/٥/٨ السنة ٩ ص ٤٣١).

## (مادة ٢٦٧)

«يجوز للمحكمة استثناء أن ترخص لحامى الخصوم وللنيابة فى إيداع مذكرات تكميلية إذا رأت بعد اطلاعها على القضية أنه لاغنى عن ذلك وحينئذ تؤجل القضية لجلسة أخرى وتحدد المواعيد التى يجب إيداع تلك المذكرات فيها».

(هذه المادة تطابق المادة ٢١ من قانون النقض الملغى).

### التعليق:

#### ١٢٨٥ - جواز الترخيص استثناء بإيداع مذكرات تكميلية:

الأصل أنه سواء نظرت المحكمة الطعن بغير مرافعة، أو سمعت مرافعات شفوية، فإنه لايجوز - سواء لحامى الخصوم أو للنيابة - تقديم مذكرات فى مرحلة نظر الطعن - ولكن استثناء من هذا الأصل فإنه وفقاً للمادة ٢٦٧ مرافعات - محل التعليق - للمحكمة بعد اطلاعها على القضية إذا قدرت أن مثل هذه المذكرات لا غنى عنها، أن تأذن بتلقيمها وعندئذ تحدد المحكمة المواعيد التى يجب تقديم هذه المذكرات فيها، وتؤجل نظر القضية إلى جلسة أخرى، وتحدد المواعيد التى يجب إيداع تلك المذكرات فيها.

وينبغى ملاحظة أنه يجب أن تكون المذكرة التكميلية موقعا عليها من محام مقبول للمرافعة أمام محكمة النقض.

### أحكام النقض:

١٢٨٦ - مفاد المواد ٢٥٨، ٢٦٧ من قانون المرافعات أن المشرع وضع طريقاً لتبادل المذكرات والمستندات بين الخصوم فى الطعن بالنقض وحدد

لكل منهم آجالاً لإيداعها يتعين الالتزام بها تحقيقاً لعدالة التقاضى أمام هذه المحكمة ومنعاً من تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها بعدم إتاحة الفرصة لأى منهم فى إبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه، فلا يجوز قبول مذكرات أو أوراق من الخصوم إلا بطريق الإيداع وفى خلال الآجال المحددة لكل منهم ما لم تجز المحكمة استثناء الترخيص لهم بإيداع مذكرات تكميلية عند نظر الطعن بالجلسة، ويعد ما ورد بالمذكرات غير المقبولة من دفاع أو دفع غير مطروح على المحكمة عند نظر الطعن. (نقض ١٩٨٨/١٢/٢٢ دعوى المخاصمة رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٨ قضائية).

### (مادة ٢٦٨)

«إذا قبلت المحكمة الطعن تنقض الحكم المطعون فيه كله أو بعضه وتحكم فى المصروفات».

(هذه المادة تطابق المادة ٢٢ من قانون النقض الملغى).

### التعليق:

١٢٨٧- النقض الكلى للحكم المطعون فيه والنقض الجزئى له:

طبقاً لنص المادة ٢٦٨ مرافعات سالف الذكر فإنه إذا قبلت المحكمة الطعن بالنقض المرفوع إليها، فإن لمحكمة النقض أن تنقض الحكم المطعون فيه كله وهو مايعرف بالنقض الكلى أو تنقض بعضه وهو مايعرف بالنقض الجزئى.

فالمقصود بالنقض الكلى أن يترتب على قضاء محكمة النقض بنقض الحكم زوال الحكم المطعون فيه برمته أى بجميع أجزائه بحيث لا يتبقى

منه شيء يقيّد محكمة الإحالة بحجيته. ويكون النقض كلياً إذا انصب الطعن على كافة أجزاء الحكم وكان وجه النعى الذى قبلته المحكمة متعلقاً بالحكم المطعون فيه كله، كما إذا كان سبب الطعن وقوع بطلان فى الحكم ورد فى الإجراءات التى أثرت فى الحكم.

والمقصود بالنقض الجزئى ألا يترتب على صدور حكم محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه سوى زوال جزء أو أجزاء منه مع بقاء باقى الأجزاء حائزة قوة الأمر المقضى بحيث تتقيد بها محكمة الإحالة ويكون النقض جزئياً إذا طعن أحد أصحاب الشأن فى الحكم وقبله الآخرون، أو كان الطعن قاصراً على بعض أجزاء الحكم دون الأجزاء الأخرى، أو كانت محكمة النقض لم تقبل من أسباب الطعن المرفوع عن الحكم كله إلا ما يتعلق بجزء منه ورفضت ما عداها (حامد ومحمد حامد فهمى بند ٣٢٦ ومابعده، نبيل عمر بندى ٢٠١ و٢٠٢، كمال عبدالعزيز ص ٢٠٢٠).

وإذا انصب الطعن أو أسبابه على جزء من الحكم، فإن النقض لا يرد إلا على ما تناوله الطعن أو أسبابه، دون باقى أجزاء الحكم الأخرى التى لم تكن محلاً للطعن. (نقض مدنى ٢٤/٤/١٩٦٩ سنة ٢٠ ص ٦٧٦).

ويسمى النقض الوارد على بعض الحكم بالنقض الجزئى، كما ذكرنا، وقد يكون النقض جزئياً بالنظر إلى أجزاء الحكم وقد يكون جزئياً بالنسبة للخصوص أى ينقض الحكم كله بالنسبة للبعض دون البعض الآخر. (نقض مدنى ٢٨/٢/١٩٩٠ فى الطعن ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ ق).

وينبغى ملاحظة أن اعتبار النقض كلياً أو جزئياً رهين بما تعلقت به أوجه الطعن من قضاء الحكم المنقوض، وأن اكتفاء محكمة النقض فى

نقض الحكم بأحد أوجه الطعن لا يعتبر نقضا جزئيا، إذ هو لا يعتبر رفضا لما رأت محكمة النقض عدم بحثه من مطاعن محلا لبحثه من الطاعن، ولا إقرارا لما تعلق من قضاء الحكم المنقوض بتلك المطاعن. (نقض أحوال شخصية ٢٩/٥/١٩٨٤ فى الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٣ق، فتوى والى - ص ٨٣٠).

وإعمالا للمادة ٢٦٨ مرافعات - محل التعليق - فإنه يجب على محكمة النقض أن تحكم فى المصروفات.

### أحكام النقض؛

١٢٨٨ - نقض الحكم جزئيا. أثره. اقتصار محكمة الإحالة على نظر موضوع الدعوى فى نطاق ما نقضه الحكم.  
(نقض ١٩/٢/١٩٩٢ طعن رقم ٢٤٢٩ لسنة ٦٠ قضائية).

١٢٨٩ - العبرة فى كون النقض كليا أو جزئيا إنما هى بتعلق ما قبل من أوجه الطعن بالحكم المنقوض ككل أو بأجزاء منه دون أخرى إذا كانت متعددة الأجزاء.  
(نقض ٢٩/٥/١٩٨٤ - طعن ٤٨ س ٥٤ق).

١٢٩٠ - إذا كان يبين من حكم النقض رقم ١٧٣ لسنة ٢٨ق أنه قضى بنقض الحكم رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٧ مدنى مستأنف الجيزة وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تأييد أمر الأداء وإلغاء هذا الأمر وبعدهم اختصاص قاضى محكمة الجيزة الجزئية بإصداره تأسيسا على أن المنازعة القائمة بين الطرفين على مشروعية الزيادة فى الأجرة التى تضمنها عقد الصلح المؤرخ ١٢/١/١٩٥٦ تعتبر منازعة إجارية ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وتستلزم تطبيق نصوصه، مما

يدخل فى اختصاص المحكمة الابتدائية عملاً بالمادة ١٥ من ذلك القانون، فإن هذا النقض يكون نقضاً كلياً إذ ألغى الحكم كله.  
(نقض ١٨/٣/١٩٧٤ - طعن ٦٧ س ٣٩ق).

١٢٩١- إذ كان البين من مطالعة الصورة الرسمية من الحكم الابتدائى - المؤيد بالحكم المطعون - أنه بعد أن أورد بمدوناته أن الطاعنين قدما ضمن مستنداتهما توكيلاً عرفياً صادراً من الطاعن الثانى إلى شقيقه الطاعن الأول فى التوقيع على عقد الشركة وكل ملحق لها أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أن المبلغ المقضى به ثابت فى ذمة المدعى عليهما (الطاعنين) من الإقرار الموقع عليه من أحدهما عن نفسه وبصفته وكيلًا عن أخيه المدعى الآخر، رغم تمسكهما فى صحيفة الاستئناف والمذكرة المقدمة منهما لمحكمة الاستئناف - والمقدم صورة رسمية من كل منهما، بما ورد بأسباب هذا النعى فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائى الذى ألزمهما بالمبلغ المذكور كاملاً وبذلك يكون قد أقام قضاءه على واقعة لا دليل عليها وهى واقعة الادعاء بوكالة الطاعن الثانى عن شقيقه الطاعن الأول - المجودة من الأخير - مخالفاً بذلك الثابت بالأوراق مما يستوجب نقضه جزئياً .

(نقض ٢٩/١١/١٩٨١ - طعن ١٢٩٥ س ٤٨ ق) .

١٢٩٢ - لمحكمة النقض أن تصحح أسباب الحكم المنطوية على أخطاء قانونية بغير أن تنقضه .

(نقض ٥/٦/١٩٨٣ - طعن رقم ٤٣٧ لسنة ٥٠ قضائية) .

١٢٩٣- نقض الحكم . أثره . مالم يطرح على محكمة النقض وتدلى برآيهام فيه عن قصد وبصر وبصيرة . لا يكتسب قوه الشئ المحكوم فيه .  
(نقض ١٦/٦/١٩٨٣ - طعن رقم ٨١٠ لسنة ٤٤ قضائية) .

١٢٩٤- نقض الحكم أثره اعتبار جميع الأعمال والأحكام اللاحقة على الحكم المنقوض ملغاة بقوة القانون متى كان هذا الحكم أساسا لها.

( نقض ١٩٨٣/١٠/٣٠- طعن رقم ٦٥٩ لسنة ٥٠ قضائية )

١٢٩٥- المقرر- فى قضاء محكمة النقض - أنه متى كان الحكم صحيحاً فيما انتهى إليه من قضاء فإنه لا يبطله ما يقع فى أسبابه من خطأ فى تطبيق القانون مادام هذا الخطأ لا يؤثر فى النتيجة التى انتهى إليها، إذ لمحكمة النقض أن تصح هذه الأسباب بغير أن تنقض الحكم.

( نقض ١٩٩٦/٣/٢٥- طعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٦١ قضائية )

### (مادة ٢٦٩)

«إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل فى مسألة الاختصاص ، وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التى يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة .

فإذا كان الحكم قد نقض لغير ذلك من الأسباب تحيل القضية إلى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم ، وفى هذه الحالة يتحتم على المحكمة التى أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها المحكمة .

ويجب ألا يكون من بين أعضاء المحكمة التى أحيلت إليها القضية أحد القضاة الذين اشتركوا فى إصدار الحكم المطعون فيه .

ومع ذلك إذا حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وكان الموضوع صالحا للفصل فيه أو كان الطعن للمرة الثانية ، ورات المحكمة نقض الحكم المطعون فيه وجب عليها أن تحكم فى الموضوع».



( الفقرتان الأولى والثانية من هذه المادة تطابقان الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٣ من قانون النقض الملغى والفقرة الثالثة تقابل الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣ والفقرة الأخيرة من هذه المادة تقابل المادة ٢٤ من قانون النقض الملغى ).

### المذكرة الإيضاحية :

« رأى المشرع تعديل الأحكام الخاصة بتصديق محكمة النقض للموضوع فأوجب عليها التصديق لموضوع الدعوى إذا نقضت الحكم المطعون فيه ، وكان الموضوع صالحا للفصل فيه وذلك اقتصادا فى الإجراءات وتعجيلا للبت فى النزاع سواء كان نقض الحكم خطأ فى القانون أو لمخالفة الثابت بالأوراق أو لإغفاله مستندا قاطعا فى الدعوى وهكذا فى كل حالة من حالات الطعن أيا كان سببه ما دام أنه من الممكن تصفية النزاع وحسمه بغير اتخاذ أى إجراء .

وغنى عن البيان أنه لا يلزم أن يكون موضوع الدعوى صالحا برمته للفصل فيه بل يكفى أن يكون صالحا فى شق منه . وهذا الشق تفصل فيه محكمة النقض وتحيل الشق الآخر إلى المحكمة التى أصدرت الحكم».

### التعليق :

#### ١٢٩٦- نقض الحكم المطعون فيه لمخالفة قواعد الاختصاص :

مما لا شك فيه أن مخالفة الحكم المطعون فيه لقواعد الاختصاص ، تمثل صورة من صور مخالفة القانون التى تصلح أن تكون حالة من حالات الطعن بالنقض ، فالطعن بعدم اختصاص المحكمة بإصدار الحكم

المطعون فيه هو فى الحقيقة طعن بمخالفة هذا الحكم لقواعد الاختصاص القانونية . ( حامد فهمى ومحمد حامد فهمى - النقض - بند ١٦٣ ص ٣٩٧ وبندا ٣٦١ ص ٧٠٠ ) .

وذلك سواء كانت قاعدة الاختصاص التى خالفها الحكم المطعون فيه تتعلق بالنظام العام أو لا تتعلق بالنظام العام ، فإذا كانت قاعدة الاختصاص متعلقة بالنظام العام ، فإنها تعتبر قائمة فى الخصومة ومطروحة على المحكمة دائما، ويعتبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملا على قضاء ضمنى باختصاص المحكمة بنظر هذا الموضوع. (نقض مدني ١٩٥٩/١٢/٢٤ سنة ١٠ ص ٨٤٠ ، نقض مدني ١٩٥٩/١١/١٩ سنة ١٠ ص ٦٧٢ ، نقض مدني ١٩٦٣/٢/١٤ - السنة ١٤ ص ٢٤٧ ، نقض مدني ١٩٧٢/٦/٢٢ - سنة ٢٣ ص ١١٥٨ ) .

أى أن محكمة الموضوع طالما أنها قضت فى موضوع الدعوى تكون قد قضت باختصاصها ضمنا ، إذ كان لها أن تثير مسألة الاختصاص وتحكم فيه من تلقاء نفسها طالما أن قاعدة الاختصاص تتعلق بالنظام العام ، ولذلك يجوز الطعن بالنقض فى الحكم المخالف لقواعد الاختصاص وتحكم فيه من تلقاء نفسها طالما أن قاعدة الاختصاص تتعلق بالنظام العام، ولذلك يجوز الطعن بالنقض فى الحكم المخالف لقواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام على أساس أنه بنى على مخالفة للقانون ويستوى فى ذلك أن يكون الطاعن قد تمسك بعدم الاختصاص أمام محكمة الموضوع أم لم يتمسك . ( نقض ١٩٦٩/٣/٢٧ - سنة ٢٠ ص ٤٨٦ ) .

ومع ذلك ينبغى ملاحظة أنه بالنسبة للاختصاص القيمي وإن تعلق بالنظام العام عملا بالمادة ١٠٩ مرافعات ، ومن ثم يجوز إبداءه فى أية

حالة كانت عليها الدعوى، إلا أنه لا يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب طرحه على محكمة الموضوع هو التحقق من قيمة الدعوى. بينما إذا كانت قاعدة الاختصاص غير متعلقة بالنظام العام ، فلا سبيل للتمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولا يقبل الطعن بالنقض المبني على مخالفة هذه القاعدة ما لم يكن الطاعن قد تمسك بالمخالفة أمام محكمة الموضوع ، وكانت هذه المحكمة قد فصلت فيه على وجه خاطئ، ففي هذه الحالة يمكن النعى على هذا الحكم بمخالفة القانون أمام محكمة النقض ، نظرا لمخالفته قاعدة الاختصاص .

وسواء كانت قاعدة الاختصاص متعلقة بالنظام العام أو غير متعلقة به، ونقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه لمخالفته هذه القاعدة ، فإن محكمة النقض تقتصر على الفصل في مسأله الاختصاص ، وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة إعمالاً للفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ محل التعليق . ( نقض ٢٦/١٠/١٩٧٦ - طعن رقم ٥٩٨ سنة ٤٢ قضائية )

ومعنى ذلك أن حكم النقض باختصاص محكمة معينة بنظر النزاع لا يحرك الدعوى أمام هذه المحكمة وإنما يتعين رفعها بالإجراءات المعتادة أمام المحكمة المختصة التي حددتها محكمة النقض ، فما قضت به محكمة النقض هو الحكم الصحيح قانوناً وأن لمن يهمله من الخصوم عرض الموضوع على المحكمة المختصة . ( نقض ١٥/١١/١٩٣٤ منشور في المحاماة ١٦ ص ١٥٨ ).

وقد ذهب رأى في الفقه إلى أنه تجب التفرقة بين نقض الحكم بسبب قضاء الحكم بالاختصاص وبين نقضه بسبب قضائه بعدم الاختصاص ، فمثلاً إذا قضت محكمة الدرجة الأولى بعدم اختصاص جهة القضاء

العادى بنظر النزاع ثم تأيد هذا الحكم فى الاستئناف ، وقضت محكمة النقض بعدئذ بإلغاء الحكم الصادر فى الاستئناف بتأييد الحكم الصادر بعدم الاختصاص وباختصاص جهة القضاء العادى بنظر النزاع ، وجب عليها أن تقتصر على ذلك دون الحكم بالإحالة . ويكون على صاحب المصلحة أن يجدد النزاع أمام محكمة الدرجة الأولى المختصة نوعيا ومطليا ، وإذا قضت محكمة الدرجة الأولى باختصاصها بنظر النزاع ثم قضت محكمة النقض بإلغاء الحكم الصادر فى الاستئناف ، فهناك تجب الإحالة إلى محكمة الدرجة الثانية لتفصل فى النزاع ، وفى الحالة الأولى عندما تقتصر محكمة النقض على الحكم باختصاص جهة القضاء العادى دون الإحالة تبدأ مدة تقادم جديدة بالنسبة لأصل الحق ، ويقيد هذا الحكم كافة المحاكم التى تتبع هذه الجهة ، وفى الحالة الثانية تتصل الخصومة بمحكمة الإحالة بالقضاء بها ، ويكون من الجائز التمسك بإسقاط الخصومة أمامها إذا وقف السير فيها المدة المسقطه لها ( أحمد أبو الوفا - التعليق على نصوص قانون المرافعات - الطبعة الرابعة ١٩٨٤ الجزء الأول - ص ٩٦٩ ) .

وقد تكون المحكمة المختصة التى تعينها محكمة النقض هى محكمة ثانى درجة ، وقد تكون محكمة أول درجة حسب الأحوال ، إذ تعين محكمة النقض هذه المحكمة المختصة بنظر موضوع النزاع وفقا لما تقضى به قواعد الاختصاص القضائى ، وحكم محكمة النقض بتعيين هذه المحكمة له حجيته فى مسألة الاختصاص ، وهى المسألة القانونية التى فصلت فيها محكمة النقض ، ومن ثم تلتزم هذه المحكمة بالفصل فى النزاع إذا ما رفع الخصم صاحب المصلحة الدعوى أمامها بإجراءات جديدة ، ولا تحيل محكمة النقض الدعوى إلى المحكمة التى تراها مختصة إذا ما نقضت الحكم المطعون فيه لمخالفته قواعد الاختصاص ، وإنما تعين فقط المحكمة المختصة ، وللخصم صاحب المصلحة رفع الدعوى أمام هذه المحكمة بإجراءات جديدة إذا رغب فى ذلك .

إذن يتضح لنا مما تقدم أنه إذا نقضت محكمة النقض الحكم لمخالفته قواعد الولاية أو الاختصاص فإنها وفقا للمادة ٢٦٩ تحدد الجهة ذات الولاية أو المحكمة ذات الاختصاص . ( نقض ١٩٩١/٧/١١ - طعن ٩٦٨ سنة ٥٨ ق).

ويقتصر الأمر عند هذا الحد فلا تقوم محكمة النقض بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة ، بل على الخصم - إن شاء - أن يرفع الدعوى أمام هذه المحكمة بإجراءات جديدة . ( نقض ١٩٨٩/١/٣٠ - طعن ٢٤٢٣ سنة ٥٤ ق).

وتلتزم المحكمة التي ترفع إليها الدعوى بتحديد الولاية أو الاختصاص الذي تضمنه حكم النقض . ( فتحي والى - ص ٨٢٣ وص ٨٢٤). وقد استقر قضاء محكمة النقض على قواعد الاختصاص التي تتعلق بالنظام العام تعتبر مطروحة على محكمة الموضوع بحيث يعتبر قضاؤها في الموضوع متضمنا قضاء ضمنيا بالاختصاص ، كما أنها تعتبر مطروحة على محكمة النقض ولو لم يتمسك بها الطاعن بما يجيز لها التصدي لها من تلقاء نفسها . ( نقض ١٩٧٧/٤/٥ - طعن ٢٥٠ سنة ٤٣ قضائية - سنة ٨ ص ٩٢١ ، نقض ١٩٧٦/٣/٢٣ - طعن ١٧٠ سنة ٤٢ قضائية - سنة ٢٧ ص ٧٣٦ ، كمال عبدالعزيز ص ١٩٨٥ و ص ١٩٨٦).

فالطعن بالنقض يعتبر واردا على القضاء الضمني في مسألة الاختصاص سواء أثارها الخصوم في الطعن أو لم يثيروها وسواء تمسكت بها النيابة أو لم تتمسك ( يراجع جلسة ١٩٩٠/٥/١٥ - طعن ١٣٦٣ سنة ٥٤ قضائية - الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية ).

وتطبيقاً لذلك فإن فصل محكمة النقض في موضوع الطعن ينطوى على قضاء ضمنى باختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه. (نقض ١٩٩١/٧/١٧ - طعن ٦٦٥ سنة ٥٥ قضائية).

ومتى نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه لمخالفة قواعد الاختصاص فإنها لا تنظر فى أوجه النعي المتعلقة بالموضوع والأصل أن تقتصر على الفصل فى مسألة الاختصاص ، ولكن يجوز لها عند الاقتضاء تعيين المحكمة المختصة التى يجب التداعى إليها بإجراء جديد . (نقض ١٩٨٩/١/٣٠ - طعن ٢٤٢٣ سنة ٥٤ قضائية ، نقض ١٩٨٥/١٢/٢٦ - طعن ٢٠٣٢ سنة ٥٢ قضائية ، سنة ٣٦ ص ١٢١٦ ، نقض ١٩٨٧/١١/١٨ - طعن ١٥٣٨ سنة ٥٣ قضائية ، نقض ١٩٧٦/٣/٢٣ - طعن ١٧٠ سنة ٤٢ قضائية - سنة ٢٧ ص ٧٣٦ ، نقض ١٩٧٧/٤/٥ - طعن ٢٥٠ سنة ٤٣ قضائية - سنة ٢٨ ص ٩٢١ ، كمال عبد العزيز ص ١٩٨٧ وص ١٩٨٨).

والأصل عند النقض بسبب مخالفة قواعد الاختصاص ألا تحيل محكمة النقض الدعوى إلى المحكمة المختصة إذ يكون التداعى إليها بإجراء جديد ، غير أنها يجوز لها إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة متى كانت هى المختصة بالفصل فى موضوع الطعن المرفوع إلى محكمة النقض ، أو كان قد صدر قانون يجعل الفصل فى موضوع الاستئناف من اختصاص الجهة المحال إليها. (نقض ١٩٨٥/٦/٥ - طعن ٣٧٢ سنة ٥٤ قضائية - سنة ٣٦ ص ٨٦٢ ، نقض ١٩٨٠/٥/١٤ - طعن ٥٩٧ سنة ٤٥ قضائية ، نقض ١٩٨٠/٤/٢٨ - طعن ١ سنة ٤٩ قضائية ، نقض ١٩٨٦/٤/٢٩ - طعن ١٤١٢ - ١٤٦٨ - ١٤٩٥ سنة ٥٠ قضائية - سنة ٣٧ ص ٤٩٥ ، نقض ١٩٨٤/١/٢٤ - طعن ١٣٣٧ سنة ٥٠ قضائية).

**١٢٩٧- نقض الحكم المطعون فيه دون إحالة القضية إلى المحكمة التي أصدرته :**

أحيانا يكون قضاء محكمة النقض فى المسألة القانونية حاسما للنزاع بحيث لا يتبقى بعد الفصل فيها مسائل قانونية أخرى أو مسائل تتعلق بالوقائع تحتاج للفصل فيها ، وقد ذكرت المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون ٦٨ لسنة ١٩٣١ الصادر بإنشاء محكمة النقض بشأن هذه الحالة أنه «قد لا تكون فى بعض الأحوال حاجة لهذه الإحالة وخصوصا متى كان الحكم الصادر من محكمة النقض بالفصل فى المسألة القانونية قد حسم النزاع نهائيا لعدم وجود مسائل قانونية أخرى أو مسائل تتعلق بالوقائع تحتاج إلى الفصل فيها ، ففى هذه الأحوال ونظرا لأن الإحالة لا يترتب عليها إلزام الخصوم ولا قلم الكتاب بتقديم القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المنقوض ، يجوز للخصوم أن يكتفوا إذا شاءوا بحكم محكمة النقض . ولا تحيل محكمة النقض الخصوم إلى محكمة الإحالة اكتفاء بالفصل فى المسائل القانونية لأن الحل القانونى فى هذه الحالة يطبق بقوة القانون وفى هذه الحالة فإن محكمة النقض تكتفى بنقض الحكم المطعون فيه دون إحالة ومن أمثلة هذه الحالات صدور الحكم المنقوض مخالفا لحكم سابق حائز قوة الأمر المقضى إذ تقضى محكمة النقض بنقض الحكم وبعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها أو كان يقضى الحكم المنقوض بعدم سقوط الحق ورأت محكمة النقض سقوطه أو أن يقضى الحكم المنقوض خطأ بقبول استئناف رفع بعد الميعاد ( حامد ومحمد فهى بند ٢٥٥).

**١٢٩٨- نقض الحكم وإحالة القضية إلى المحكمة التي تم نقض حكمها وتشكيل محكمة الإحالة وسلطتها :**

إذا قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه فإنه باستثناء حالتين نصت عليهما المادة ٢٦٩ تتصدى فيهما المحكمة للموضوع وسوف نوضحهما بعد قليل ، فإن الأصل أن محكمة النقض لا تنظر الموضوع ، وإنما يجب عليها أن تحيل القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، سواء كانت هذه محكمة استئناف وهو الغالب ، أو محكمة أول درجة . ويمكن أن تنظر القضية من هذه المحكمة من نفس الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو من دائرة أخرى . ولكن وفقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٦٩ - محل التعليق - يجب - في جميع الأحوال - ألا يكون ضمن أعضاء الدائرة التي تنظر القضية أحد القضاة الذين اشتركوا في إصدار الحكم المطعون فيه ، وهكذا فإن تشكيل محكمة الإحالة لا يتضمن هذا القاضي ، إذ مثل هذا القاضي يعتبر غير صالح لنظر الدعوى ( مادة ١٤٦ ) . ولا تعود القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه تلقائيا كأثر للحكم بالإحالة ، بل وفقا للمادة ٢٦٩ يكون ذلك بناء على طلب تعجيل من ذى المصلحة من الخصوم ، ويأخذ الطلب شكل تكليف بالحضور يعلن إلى الطرف الآخر ، فلا يكفي إيداع الصحيفة قلم الكتاب . ( نقض ١٩٧٤/٣/٢٥ - سنة ٢٥ ص ٥٣٨ ، فتحى والى - ص ٨٣٥ وص ٨٣٦ ) .

ولكن إذا لم يحضر المعلن إليه بالجلسة أمام محكمة الإحالة فلا حاجة لإعادة إعلانه . ( نقض ١٩٨٢/٣/٨ - طعن ١٢٩٢ سنة ٤٨ قضائية ) .

وسواء قدم الطلب من المحكوم له أو من المحكوم عليه ، فإن هذا لا يغير من المركز الإجرائى لكل منهما أمام المحكمة المحالة إليها القضية ، سواء بالنسبة للطلبات أو الدفوع أو عبء الإثبات ( فتحى والى ص ٨٣٦ والمراجع المشار إليها فيه ) . ولم يحدد القانون ميعادا يجب فيه تقديم هذا



الطلب ولذلك يظل الحق في تقديمه باقيا حتى تسقط الخصومة بانقضاء سنة من صدور حكم النقض . ( نقض ١٢/٣١ / ١٩٧٠ - طعن ٣٢٦ سنة ٢٣٦ق ) .

فلذا سقطت الخصومة ، فإن هذا لا يمنع من رفع الدعوى من جديد أمام المحكمة المختصة ، على أن تلتزم المحكمة هنا أيضا بحكم النقض بالنسبة للمسألة القانونية التي قررها (فتضى والى ص ٨٣٦- والمراجع المشار إليها فيه ) .

ويلاحظ أن وفاة المحامى الموكل فى الطعن لا تحول دون سريان مدة السقوط سالفة الذكر (نقض ١٩٦٣/٣/١٠ طعن ٤٤ سنة ٢٢ قضائية - سنة ١٧ ص ٥٤٢ ، نقض ١٩٧٠/١٢/٣١ طعن ٢٢٦ سنة ٢٦ قضائية - سنة ٢١ ص ١٣٥٤ ، نقض ١٩٧٧/١١/٢٩ طعن ٦٢٥ سنة ٤٤ قضائية - سنة ٢٨ ص ١٧١٧) ، ومتى قضت محكمة الإحالة بسقوط الخصومة فلا يجوز لها التصدى للموضوع . (نقض ١٩٥٧/٢/٧ - طعن ١٦٩ سنة ٢٣ قضائية - سنة ٨ ص ١٣٢) .

وفيما يتعلق بسلطة محكمة الإحالة فإنه وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ مرافعات - محل التعليق - فإن محكمة الإحالة تلتزم باتباع حكم النقض فى المسألة القانونية ، ولا يقبل من الخصم الدفاع أمام محكمة الإحالة على أساس مناقشة المبدأ الذى قرره حكم النقض ، فهذا المبدأ واجب الاحترام ، وليس لهذه المحكمة أية سلطة فى عدم اتباعه . (نقض ١٩٨٤/١١/١٢ - طعن ١٢٤ سنة ٥٠ قضائية ، نقض ١٩٨١/٢/١٦ طعن ١٨٦ لسنة ٤٧ قضائية) .

ويكون الامر كذلك ، لو كانت المسألة القانونية التى فصل فيها حكم النقض من المسائل التى كانت محل خلاف بين أحكام قضاء النقض

وحسمها حكم من الهيئة العامة بمحكمة النقض صدر أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الإحالة. إذ تلتزم محكمة الإحالة بما قرره الحكم الناقض فى هذه المسألة ولو كان مخالفا لما انتهى إليه حكم الهيئة العامة. وذلك احتراما لحجية حكم النقض وهى حجية تعلو على اعتبارات النظام العام. (نقض ٢٧/٢/١٩٩١ فى الطعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٦٠ ق، فتحي والى - ص ٨٣٧ وهامش ٢ بها).

فيقتصر نطاق الخصومة أمام المحكمة المحالة إليها القضية على المسألة التى فصل فيها حكم النقض دون غيرها، فالمحكمة تنظر موضوع الدعوى فى نطاق هذه المسألة فقط. (نقض ١٩/٤/١٩٧٢ - سنة ٢٣ ص ٧٣٤).

وتعود الخصومة إلى محكمة الاستئناف بالحالة التى كانت عليها عند صدور الحكم المنقوض، بحيث تحترم حجية الأحكام التى لم يطعن فيها الصادرة فى شق من الموضوع أو فى مسألة فرعية، وبحيث يكون لكل خصم الحق فى إعادة التمسك بالدفاع أو الدفوع التى سبقت إثارتها فى المرحلة الأولى (نقض ١/٣/١٩٧٢ - سنة ٢٣ ص ٢٧٧). ولم تتعرض لها المحكمة بقضاء صريح أو ضمنى بالقبول أو بالرفض، وذلك ما لم يسقط حق الخصم فى إبدائها - كما يكون للمحكمة الأخذ بها بغير حاجة إلى إعادة التمسك بها. (نقض ٣/٥/١٩٦٢ - سنة ١٣ ص ٥٩١)

ففى نطاق المسألة التى أشار إليها حكم النقض فإن للخصوم أن يقدموا أمام المحكمة الطلبات والدفوع وأوجه الدفاع التى كان لهم تقديمها قبل صدور الحكم المطعون فيه، وذلك باستثناء الطلبات والدفوع التى سقط الحق فى تقديمها (نقض ١١/٣/١٩٦٥ سنة ١٦ ص ٣٠٤)، ويعود الخصوم إلى مراكزهم القانونية التى كانت لهم قبل صدور الحكم المنقوض. (نقض ١٩/٤/١٩٨٤ - طعن ١٩٨١ سنة ٥٠ قضائية).

كذلك تعود الحياة، أمام محكمة الإحالة إلى كل ما كان الخصوم قد أبدوه من الطلبات والدفع وأوجه الدفاع، متى كان لم يحدث التنازل عنها (نقض مدنى ١٩٧٥/٤/٣٠ - سنة ٢٦ ص ٨٦٠، نقض ١٩٦٢/٥/٣ - سنة ١٣ ص ٥٩١). دون حاجة إلى إعادة التمسك بها (نقض ١٩٨٨/١٢/٧ فى الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٢ ق)، متى كان ذلك فى نطاق المسألة التى أشار إليها حكم النقض، كما أن للخصوم التمسك بهذه الطلبات والدفع وأوجه الدفاع أمام المحكمة من جديد (نقض مدنى ١٩٦٢/٣/١ - سنة ٢٣ ص ٢٧٧). ولكن يلاحظ أنه لا يجوز إبداء هذه الدفع وأوجه الدفاع، كما لا تعود الحياة، إذا كان حكم النقض قد فصل فيها ولو ضمنا، ذلك أنه لا جدوى من إثارة ما سبق أن فصلت فيه محكمة النقض. ويحتفظ الخصوم بجميع سلطاتهم وأعبائهم وخاصة ما يتعلق بعبء الإثبات وسلطة تقديم أدلة جديدة على أن يكون كل ذلك فى نطاق المسألة التى أشار إليها حكم النقض (فتحى والى - ص ٨٤٠).

ويجب على محكمة الإحالة أن تنقيد بقاعدة ألا يضار الطاعن بطعنه. (نقض ١٩٩٠/٥/١٠ - طعن رقم ٢٤١٧ سنة ٥٩ ق، نقض ١٩٨٧/١١/٢٢ - طعن رقم ١٢٤٧ سنة ٥٦ ق).

**تصدى محكمة النقض للفصل فى موضوع الدعوى بإعمال المبدأ القانونى الصحيح حسبما ارتأت:**

١٢٩٩- الأصل أن محكمة النقض ليس لها بعد نقض الحكم أن تنتظر موضوع القضية، ولكن إعمالا لمبدأ الاقتصاد فى الإجراءات وانذارا للوقت والجهد والنفقات، أجاز المشرع فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٩ مرافعات - محل التطبيق - التصدى للموضوع فى حالتين فقط على سبيل الحصر نوضحهما فيما يلى بعد توضيحنا لمفهوم تصدى محكمة النقض:

## ١٣٠٠- مفهوم تصدى محكمة النقض للموضوع :

سبق أن ذكرنا فيما مضى أن محكمة النقض ليست محكمة موضوع وإنما هى محكمة قانون، مهمتها التحقق من مطابقة هذا الحكم للقانون، أى أنها تحاكم الحكم ذاته فى شقه القانونى، ولا تنتزع موضوع دعوى قائمة أمام محكمة الاستئناف لتفصل فيه بمعرفتها، والفرض أمامها أن موضوع الدعوى قد عرض على درجتين قبل أن يطعن فى الحكم الصادر فيه بالنقض، كما أن موضوع الدعوى لا يعرض عليها مرة ثالثة لتنظره، لأن هذا العرض يتناقض مع وظيفتها القانونية البحتة.

والحق أن ما تقوم به محكمة النقض من تصدى لموضوع الدعوى فى بعض الحالات، لا يعتبر تصدياً بالمعنى المفهوم أمام محكمة الاستئناف، لأن دور محكمة النقض فى هذه الحالات وفى غيرها ينحصر فى مراقبة صحة تطبيق القانون، أما موضوع الدعوى فقد سبق الفصل فيه بالحكم المطعون فيه بالنقض، وهى لا تتعمق فى فحص موضوع الدعوى، وإنما تقوم بإعمال المبدأ القانونى الصحيح على ذات وقائع النزاع، أى أنها تطبق رأياها القانونى الذى تعتقد أنه هو الصواب مع الاستغناء عن الإحالة، إعمالاً لمبدأ الاقتصاد فى الإجراءات، وإدخارا للوقت والجهد والنفقات كما ذكرنا آنفاً.

ولذلك فإن تصدى محكمة النقض لموضوع الدعوى بهذا المفهوم، لا ينال من طبيعة وظيفتها باعتبارها محكمة لتطبيق القانون فحسب، وهى عندما تتصدى للفصل فى الموضوع لا تتطرق لوقائع الدعوى، وهى لا تفصل فى موضوع لم يطرح عليها أو لم يسبق حسمه، إنما تقوم بإرساء حكم القانون حسبما ارتأته صواباً على نفس وقائع الدعوى كما أثبتتها محكمة الموضوع، وبعبارة أخرى تطبق محكمة النقض القاعدة القانونية الصحيحة على ذات وقائع النزاع التى استخلصها الحكم المطعون فيه، ولا يعنى تصديها للموضوع أنها تعيد النظر فى وقائع الدعوى (انظر

تفصيلات ذلك بحثاً لنا موضوع : تصدى محكمة النقض للفصل فى موضوع الدعوى المدنية - منشور فى مجلة العدالة التى تصدرها وزارة العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة عدد ٥٢ سنة ١٤١٧ سنة ١٩٨٧ - ص ٧ وما بعدها وخاصة ص ١٧ والمراجع المشار إليها فيه). وسوف نوضح الآن بالتفصيل حالتى تصدى محكمة النقض للموضوع فيما يلى :

١٣٠١- الحالة الأولى : تصدى محكمة النقض لنظر الموضوع إذا كان صالحاً للفصل فيه :

إذا نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه أمامها، وكان موضوع الدعوى صالحاً للفصل فيه، فإنه يجب عليها أن تتصدى لحسمه، وقد نصت المادة ٢٦٩/٤ مرافعات - محل التعليق - على هذه الحالة بقولها «..... إذا حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وكان الموضوع صالحاً للفصل فيه... ورأت المحكمة نقض الحكم المطعون فيه وجب عليها أن تحكم فى الموضوع».

ويشترط لتصدى محكمة النقض للموضوع فى هذه الحالة شرطان :

أ - الشرط الأول : أن تنقض المحكمة الحكم المطعون فيه :

إذ لا مجال لتصدى محكمة النقض للموضوع إذا حكمت بعدم قبول الطعن المرفوع أمامها، أو برفضه شكلاً، أو برفضه موضوعاً، لأنه يترتب على هذا الحكم إنهاء قضية الطعن.

وإنما ينبغى لكى تتصدى محكمة النقض للفصل فى الموضوع أن تحكم بنقض الحكم المطعون فيه، ويستوى عندئذ أن يكون نقضها للحكم المطعون فيه كلياً أو جزئياً، وفى حالة نقضها للحكم المطعون فيه لا يشترط للتصدى أن يكون الموضوع صالحاً للفصل فيه بأكمله، بل يكفى

أن يكون صالحا فى شق منه، وهذا الشق تفصل فيه المحكمة وتحيل الشق الآخر إلى المحكمة التى أصدرت الحكم.

ويستوى للتصدي أن يكون الحكم قد نقض خطأ فى القانون أو لمخالفته الثابت بالأوراق أو لإغفاله مستندا قاطعا فى الدعوى، وهكذا فى كل حالة من حالات الطعن أيا كان سببه، ما دام أنه من الممكن تصفية النزاع وحسمه بغير اتخاذ أى إجراء جديد (المذكورة الإيضاحية للقانون المشار إليها آنفا). ولكن يستثنى من ذلك حالة نقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص، إذ لا يجوز أن تتصدى محكمة النقض للفصل فى الموضوع فى هذه الحالة، كذلك لا يتصور تصدى محكمة النقض للموضوع فى حالة النقض لمصلحة القانون.

#### ب - الشرط الثانى : صلاحية الموضوع للفصل فيه :

إذا نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه، فإنه ينبغى لكى تتصدى للفصل فى موضوع الدعوى أن يكون هذا الموضوع صالحا للفصل فيه، بمعنى أن يكون ما بقى من مسائل الدعوى الواقعية والقانونية بعد حل المسألة القانونية - التى من أجلها نقض الحكم - ممكنة تصفيته وحسم النزاع فيه بغير اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق، أى أن يكون التأكيد الواقعى الذى سبق تقريره من محكمة الموضوع صحيحا وكاملا، بحيث لا مجال أمام محكمة الموضوع فيما لو أحيل النزاع إليها بعد النقض إلى أية إضافات أو تغيير وتفايدا لإطالة أمد النزاع أمام القضاء، وإعمالا لمبدأ الاقتصاد فى الإجراءات، فإن محكمة النقض إذا نقضت الحكم وكان الموضوع صالحا للفصل فيه بهذا المعنى فإنها تحسمه.

إذن يجب أن تكون وقائع الدعوى ثابتة ومستوفاة، ولا تتطلب بحثا جديدا، حتى يكون موضوعها صالحا للفصل فيه من قبل محكمة النقض

إذا ما نقضت الحكم المطعون فيه، وقد استقر قضاء محكمة النقض المصرية منذ أكثر من نصف قرن عند تصديها للموضوع أن تحصل فهم الواقع فى الدعوى من الأوراق والمستندات، ثم تكيف هذا الواقع على مقتضى القاعدة القانونية التى أخذت بها فى نقض الحكم متى كان الأمر سهلاً لا يفتقر إلى غير الرجوع إلى ملف الدعوى (نقض ١٩٣٢/٦/٢٣ - منشور فى المحاماة سنة ١٣ ص ٢٧٧، نقض ١٩٣٤/١١/١٥ المحاماة ١٣ ص ٢٧٧)، أما إن احتاج الأمر إلى إجراءات جديدة من اطلاع وتحقيق فإنها لا تنص على للموضوع نظراً لعدم صلاحيته للفصل فيه، وهكذا فى كل حالة يكون الموضوع فيها بحاجة إلى تأكيدات واقعية جديدة، أو تحقيقات أو سماع أشخاص آخرين فإنها لا تنص على للفصل فيه وإنما تجب الإحالة.

ويلاحظ أنه لا يشترط أن يكون موضوع الدعوى صالحاً بأكمله للفصل فيه، بل يكفى أن يكون صالحاً فى شق منه، وهذا الشق تفصل فيه محكمة النقض وتحيل الشق الآخر إلى المحكمة التى أصدرت الحكم، وتلتزم محكمة الإحالة بالنسبة لهذا الشق غير الصالح لنظره من قبل محكمة النقض بالرأى القانونى المتعلق به والذى تنتهى إليه محكمة النقض.

#### ١٣٠٢ - الحالة الثانية : تصدى محكمة النقض للفصل فى الموضوع إذا كان الطعن للمرة الثانية :

يحدث الطعن بالنقض للمرة الثانية فى الأحوال التى تقوم فيها محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه، وإحالة النزاع إلى محكمة الإحالة لكى تفصل فيه معتققة وجهة النظر القانونية التى ارتأتها محكمة النقض إعمالاً للمادة ٢/٢٦٩ مرافعات، ورغم ذلك لا تلتزم محكمة الإحالة بالمبدأ القانونى الذى قرره محكمة النقض، مما يؤدى إلى الطعن فى حكم محكمة الإحالة بالنقض.

كما يتصور حدوث الطعن بالنقض للمرة الثانية أيضا، في الأحوال التي يقع في حكم محكمة الإحالة عيب آخر من العيوب التي تفتح الطريق أمام الطعن بالنقض (انظر : للمؤلف تصدى محكمة النقض للموضوع - البحث سالف الذكر ص ٢٤ والمراجع المشار إليها فيه).

وإذا كان الطعن بالنقض للمرة الثانية ورأت محكمة النقض قبول الطعن ونقض الحكم، فإنه يتعين عليها في هذه الحالة أن تتصدى للفصل في موضوع الدعوى، ولا تحيله إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، فقد أوجب عليها المشرع التصدى للموضوع في هذه الحالة، وذلك اقتصادا في الإجراءات وتعجيلا للبت في النزاع.

ولكن التصدى في هذه الحالة يفترض أن الطعن بالنقض للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى، فمثلا إذا اقتصر الطعن الأول على النعى على ما قضى به الحكم بشأن عدم سماع الدعوى وورود الطعن الثاني على القضاء في الموضوع وهو ما لم يكن معروفا أصلا في الطعن الأول، فإنه لا تتوافر هذه الحالة للتصدى، ويتعين أن يكون مع النقض الإحالة (نقض ١٩٧٨/١١/١ سنة ٢٩ ص ١٦٦٧، نقض ١٩٧٨/١٢/١٩ طعن ١٠٤٤ سنة ٤٥ ق)، وذلك ما لم تتوافر الحالة الأولى للتصدى، أي حالة صلاحية الموضوع للفصل فيه.

ويشترط للتصدى في حالة الطعن بالنقض للمرة الثانية، نفس الشرط الذي سبق أن ذكرناه بشأن الحالة الأولى للتصدى، وهو شرط أن تنقض المحكمة الحكم المطعون فيه، إن لا مجال للتصدى للموضوع إذا حكمت محكمة النقض بعدم قبول الطعن أو برفضه شكلا أو برفضه موضوعا كما أسلفنا، وقد أشارت إلى ضرورة نقض الحكم كشرط للتصدى في الحالتين المادة ٢٦٩/٤ مرافعات بقولها «... إذا حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه .....».



وفى حالة ما إذا كان الطعن بالنقض للمرة الثانية، فإنه لا يشترط لى تتصدى محكمة النقض لموضوع الدعوى أن يكون هذا الموضوع صالحا للفصل فيه، أى أنها تتصدى لنظر الموضوع حتى ولو كان غير صالح لنظره، كما لو كان بحاجة إلى اتخاذ أى إجراء جديد من إجراءات التحقيق، أو كان يحتاج إلى تأكيدات واقعية لا تقوم بها إلا محكمة الموضوع، ولذلك فإن محكمة النقض عندما تتصدى لهذا الموضوع غير الصالح للفصل فيه، فإنها تقوم بوظيفة محكمة الموضوع كاملة، وتكون لها جميع السلطات التى لمحكمة الموضوع التى نقض حكمها، كما يكون للخصوم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات التى لهم وعليهم أمام محكمة الموضوع، كما تلتزم محكمة النقض بالمبدأ القانونى الذى قررتة فى حكمها السابق بالنقض (فتحى والى - بند ٢٨٧ ص ٨٧٠).

أما إذا لم يكن الطعن بالنقض للمرة الثانية، وكان الموضوع غير صالح للفصل فيه، فإنه لا مجال للتصدى للموضوع لعدم توافر أى حالة من الحالتين السابق توضيحهما فيما تقدم، وعندئذ يجب على محكمة النقض أن تحيل القضية إلى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم.

### ١٣٠٣- كيفية التصدى وآثاره:

إذا توافرت شروط التصدى لموضوع الدعوى، فإنه يجب على محكمة النقض أن تتصدى لحسم الموضوع، فقد أوجب المشرع عليها ذلك، بصرف النظر عن طلبات الخصوم، إذ لا يتوقف التصدى على طلب الخصوم، ولكن ليس فى القانون ما يمنع الطاعن من أن يطلب من المحكمة الحكم فى الموضوع على ما تتمخض إليه طلباته فيه على اعتبار أن طعنه سيقبل وسوف تحكم له المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وسوف تتصدى محكمة النقض للفصل فى الموضوع، كما أنه ليس فى القانون

كذلك ما يمنع المطعون ضده من أن يطلب احتياطيا الحكم بالإحالة بحجة أنه كانت له فيه وجوه دفاع معينة لم تأخذ بها محكمة الموضوع أو أن له وجوه دفاع جديدة يريد أن يعرضها على محكمة الإحالة عند نظر الدعوى على أساس جديد، ولا شك في أن لمحكمة النقض، وهي بصدد تقدير صلاحية الموضوع للفصل فيه كشرط للتصدي للموضوع، أن تقدر الاعتبارات التي يسوقها المطعون ضده في طلبه الإحالة. (نقض ١٩٧٨/٥/٢ سنة ٢٩ ص ١١٥٥).

وفي حالة صلاحية الموضوع للفصل فيه، فإنه يمتنع على محكمة النقض عند تصديها لحسم الموضوع وتصفيته، إجراء أى تحقيقات جديدة أو قبول طلبات أو مذكرات أو سماع أوجه دفاع أو دفع تتعلق بالموضوع، إذ مفترض أعمال التصدي في هذه الحالة وشرطه الأساسي أن يكون الموضوع صالحا لنظره دون أن إضافة تؤدي إلى جعله مهيا للنظر. (نقض ١٩٧٤/٢/٦ طعن رقم ١٣ سنة ٣٩ ق.)

وقد مضت الإشارة عند توضيحنا لشرط صلاحية الموضوع للفصل فيه، إلى أن قضاء النقض استقر منذ أمد طويل على أنه عند تصديها للموضوع في هذه الحالة، فإنها تحصل فهم الواقع في الدعوى من الأوراق والمستندات، ثم تكيف هذا الواقع على مقتضى القاعدة القانونية التي أخذت بها في نقض الحكم متى كان الأمر سهلا لا يفتقر إلى غير الرجوع إلى ملف الدعوى أمامها.

ويرى البعض في الفقه أنه من الصواب أن تتقبل محكمة النقض من الحكم المطعون فيه حاصل فهم الواقع في الدعوى، إلا إذا كان ما أثبتته الحكم يناقض أوراق المرافعات المستندات المقدمة لها، أو يرتكز على أدلة غير مقبولة قانونا، أو يكون الحكم في الدعوى على ما تمحضت إليه

بحكم النقص مفتقرا إلى تحصيل فهم جديد، فإنه يكون لها عندئذ أن تصحح ذلك الفهم أو تكمله على ضوء تلك الأوراق والمستندات بالحذف والتعديل والزيادة وأن تستبدل به فهما آخر، ما دام ذلك مستطاعا بأهون سعى وبمجرد اطلاعها على قضية الطعن الموجودة أمامها وبغير اتخاذ إجراءات أخرى، فإن احتاج الأمر إلى إجراءات جديدة من اطلاع وتحقيق فإنها تقضى عندئذ بإحالة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه. (حامد فهمي ومحمد حامد فهمي - ص ٧٤١).

وكثيرا ما تمتنع محكمة النقص عن الفصل في موضوع الدعوى رغم أن الفصل فيه يكون سهلا، وتكون علة هذا الامتناع عدم وجود بعض الأوراق الضرورية لهذا الفصل في ملف الدعوى، أو لمجرد الخشية من الإخلال بحق دفاع المدعى عليه.

وما هو جدير بالملاحظة أنه في حالة التصدى للموضوع لصالحه للفصل فيه، يختلف مركز الخصوم أمام محكمة النقص بالنسبة لموضوع الدعوى عن مركزهم أمام محكمة الإحالة، إذ لا يتيسر للخصوم أن يبدوا أمام محكمة النقص طلبات جديدة أو دفع أو أوجه دفاع جديدة مما كان من الممكن أن يتيسر لهم أمام محكمة الإحالة لو أن النقص كان مع الإحالة، وهم لا يستطيعون أمام محكمة النقص إضافة أى عناصر جديدة للدعوى لأن أساس التصدى في هذه الحالة هو كون الدعوى صالحة للفصل فيها من جميع الوجوه ودون أى إضافة للحكم فيها، كما أنه لا يمكن القول بصفة مطلقة أن محكمة النقص يكون لها فى موضوع الدعوى ما يكون لمحكمة الإحالة من مسالك التحقيق والحكم، وعلة ذلك أن بعض هذه المسالك لا يلائم وظيفة محكمة النقص، ومثال ذلك التحقيق بالبيئة واستجواب الخصوم وندب الخبراء والانتقال والمعاينة، ومن هذه المسالك ما يتنافى مع وظيفة محكمة النقص ومثال ذلك الاطلاع على

المستندات والأخذ بها في حدود حجيتها وغير ذلك، ولا شك في أن شرط صلاحية موضوع الدعوى يسهل مهمة محكمة النقض عند التصدي للفصل في الطعن وفي موضوع الدعوى بحكم واحد، ومن ثم لا تملك محكمة النقض أى مسلك من مسالك التحقيق مما قد يعوق مهمتها.

أما في حالة التصدي للموضوع عند الطعن بالنقض للمرة الثانية، فإن محكمة النقض تقوم بعمل محكمة الموضوع كاملاً، وقد مضت الإشارة إلى ذلك عند دراستنا لهذه الحالة آنفاً. ويكون لمحكمة النقض إجراء الاستيفاءات اللازمة لأنه لا يشترط للتصدي في هذه الحالة أن يكون الموضوع صالحاً للفصل فيه، أى أنها تفصل في الموضوع حتى ولو كان هذا الفصل يحتاج إلى إجراءات وتأكيدات واقعية من نوع الإجراءات والتأكيدات التي لا تقوم بها إلا محكمة الموضوع، ويكون لمحكمة النقض في هذه الحالة أيضاً جميع السلطات التي لمحكمة الموضوع التي نقض حكمها، وما دام الطعن بالنقض للمرة الثانية، فإن مركز الخصوم أمام محكمة النقض عند تصديها للموضوع يكون هو ذات مركزهم أمام محكمة الإحالة، أى يكون عليهم ولهم نفس الواجبات والحقوق التي تكون لهم أمام محكمة الموضوع، ولهم أن يبدوا الطلبات والدفع التي كان لهم إبدائها أمام محكمة الإحالة، وفي ذلك يختلف التصدي في حالة الطعن بالنقض للمرة الثانية عنه في حالة الطعن بالنقض للمرة الأولى، لأن أساس التصدي عند الطعن بالنقض للمرة الأولى أن يكون الموضوع صالحاً للفصل فيه من جميع الوجوه على نحو ما أوضحناه فيما مضى.

مما تقدم تتضح لنا كيفية تصدى محكمة النقض للفصل في موضوع الدعوى سواء في حالة صلاحية الموضوع للفصل فيه أو في حالة كون الطعن بالنقض للمرة الثانية، أما آثار التصدي فإنها تتمثل بصفة أساسية في تصفية

موضوع الدعوى بحكم بات، ومن ثم لا يجوز إعادة طرح النزاع بجميع عناصره أمام القضاء مرة أخرى، سواء فى صورة دعوى مبتدأة أو عن طريق الطعن فى هذا الحكم إذ لا يمس هذا الحكم البات بأى طريق من طرق الطعن، لأن أحكام محكمة النقض - كما هو معلوم - هى خاتمة المطاف فى مراحل التقاضى، ولكن يجب أن يكون حكم محكمة النقض الصادر فى الموضوع مطابقاً لوجهة النظر القانونية التى من أجلها نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه. (انظر : بحثنا سالف الذكر - ص ٢٩ - والمراجع إليها فيه).

ويعتبر الحكم الصادر من محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وبالفصل فى موضوع الدعوى سنداً تنفيذياً، ولذلك فإن مقدمات التنفيذ وإجراءاته تتخذ بناء على هذا الحكم، كما توجه إليه إشكالات التنفيذ، ولا يقيد هذا الحكم الصادر فى موضوع الدعوى محكمة النقض فى أى نزاع مستقبلاً، أى أنها لا تلتزم باتباع ما قضت به عندما تصدت للموضوع فى المنازعات المستقبلية والتى قد تتصدى فيها أيضاً لموضوع الدعوى، ومع ذلك فإن الحل الذى ارتأته محكمة النقض يكون له قوة إلزام أدبية.

### أحكام النقض :

١٣٠٤- المقرر فى قضاء محكمة النقض - أنه إذا نقضت محكمة النقض حكم محكمة الاستئناف وأحالت القضية إلى المحكمة التى أصدرته فإنه يتحتم على المحكمة الأخيرة أن تتبع الحكم الناقض فى المسألة القانونية التى فصل فيها، والمقصود بالمسألة القانونية فى هذا المجال هو الواقعة التى تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها فيها عن قصد وبصيرة فيحوز حكمها فى هذا الخصوص حجية الشئ المحكوم فيه فى حدود ما تكون قد بتت فيه بحيث يمتنع على المحكمة المحال إليها

عند إعادة نظرها للدعوى أن تمس هذه الحجة ويتعين عليها أن تقصر نظرها علي موضوع الدعوى فى نطاق ما أشار إليه الحكم الناقض.  
(نقض ١٩٩٤/١/٦ - طعن رقم ١٥٢٩ سنة ٦٢ قضائية).

١٣٠٥- النص فى المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات - لم يلزم محكمة النقض بتحديد جلسة لنظر الاستئناف عند النقض والإحالة أو أن تأمر قلم كتاب محكمة الاستئناف بتحديد تلك الجلسة كما هو الحال فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات أمام درجتى التقاضى ولا محل لإعمال هذا النص الأخير عند الطعن بالنقض الذى تحكمه نصوص خاصة.  
(نقض ١٩٩٤/٦/١٦ - طعن رقم ٤٢٥ لسنة ٦١ قضائية).

١٣٠٦- أن نقض الحكم نقضا كليا لا ينحصر أثره فيما تناوله سبب من أسباب الطعن، بل يمتد إلى ما ارتبط من أجزاء الحكم الأخرى، ولو لم يذكرها حكم النقض على وجه التخصيص، وإذن فمتى كان البين أن حكم النقض السابق قد نقض الحكم الاستئنافى الذى قضى للطاعنين بتعويض شامل لعنصرى الخسارة اللاحقة والكسب الضائع، فإنه يترتب على هذا النقض الكلى زوال ذلك الحكم وإعادة القضية إلى محكمة الاستئناف لتعيد تقدير هذا التعويض الشامل للعنصرين وفقا للأساس الذى رسمته لها محكمة النقض، مما يقتضاه أن تعود القضية بعد الإحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم الاستئنافى المنقوض، وألا يكون لهذا الحكم أية حجية أمام محكمة الاستئناف فى شأن مقدار التعويض ويعود لمحكمة الاستئناف سلطانها المطلق على الحكم الابتدائى ويكون لها أن تسلك فى الحكم فى الدعوى ما كان جائزا لها قبل إصدار الحكم المنقوض، فتمضى إما بتأييد الحكم الابتدائى أو بتعديله إلى أقل على ضوء ما تكشف عنه إعادة التقدير، ولا يغير من ذلك رفض محكمة النقض لسبب الطعن الآخر متى كان رفضها له مؤسسا على أن الحكم الاستئنافى لم يخالف المادة

٢٢١ من القانون المدني فى شأن اشتتمال التعويض على عنصرى  
الخسارة اللاحقة والكسب الضائع.

(نقض ١٨/٢/١٩٧٤ سنة ٢٥ ص ٣٥١).

١٣٠٧- لما كان من المقرر أنه إذا كان الحكم المطعون فيه متعدد الأجزاء  
ففقضه فى أحد أجزائه يترتب عليه نقض كل ما تأسس على هذا الجزء من  
الأجزاء الأخرى ... وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الحق فى  
الاستئناف الفرعى المقام عن إحدى الدعوى المنضمين قد حجب نفسه عن بحث  
موضوع هذا الاستئناف على الرغم مما له من أثر على موضوع الاستئناف  
المرفوع عن الحكم الصادر فى الدعوى الأخرى، فإن نقض الحكم الصادر فى  
الدعوى الأولى يتعين معه نقض الحكم الصادر فى الدعوى الأخرى.

(نقض ١٦/٥/١٩٧٧ سنة ٢٣ ص ٩٢٦، نقض ٢٤/١٢/١٩٧٩ طعن رقم  
٤٧٠ لسنة ٤٨ قضائية).

١٣٠٨- النص فى الفقرة الأولى من المادة ٨٤ من قانون المرافعات  
على أنه... يدل على أن المشرع أوجب إعادة إعلان المدعى عليه الذى لم  
يحضر الجلسة الأولى ولم يكن قد أعلن لشخصه لما افترض فى تلك  
الحالة من احتمال جهله بقيام الدعوى ورتب على إعادة الإعلان افتراض  
علمه بها، لما كان ذلك وكان نقض الحكم لا ينشئ خصومة، بل هو يزيل  
الحكم المنقوض ليتابع الخصوم السير فى الخصومة الأصلية أمام محكمة  
الإحالة ويكون تحريك الدعوى أمام هذه المحكمة الأخيرة بعد نقض الحكم  
بتعجيلها من أحد الخصمين بتكليف بالحضور يعلن إلى الخصم الآخر  
إعلاناً قانونياً خلال سنة من تاريخ صدور حكم النقض دون حاجة إلى  
إعادة الإعلان لأن الخصومة متى استأنفت سيرها تعود إلى الحالة التى  
كانت عليها عند وقفها وقت حدوث سبب الانقطاع ذلك أن الانقطاع لا  
يؤثر فيما اتخذ من إجراءات وما تم من مواعيد قبل حصوله.

(نقض ١٤/٥/١٩٨٤ طعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥٢ قضائية، نقض  
٨/٣/١٩٨٢ طعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٤٨ قضائية).

١٣٠٩- وحيث إنه وإن كانت المادة ٢٦٩/٤ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه وكان الطعن للمرة الثانية أن تحكم في الموضوع إلا أن التصدي لموضوع الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقتصر على ما إذا كان الطعن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى. ولما كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطعن الأول اقتصر على النعى على ما قضى به بشأن عدم السماع، وورد الطعن الثاني على القضاء في الموضوع وهو ما لم يكن معروضا أصلا في الطعن الأول، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

(نقض ١٩٧٨/١١/١ سنة ٢٩ الجزء الثاني ص ١٦٦٧).

١٣١٠- لما كان مفاد نص المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات أنه يجوز للخصوم أن يتقدموا لمحكمة الدرجة الثانية بأدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة لم يسبق لهم إبدائها أمام محكمة الدرجة الأولى، وكانت وسائل الدفاع الجديدة تتميز عن الطلبات الجديدة بأنها لا تغير من موضوع النزاع، بل تنعى الحجج التي يستند إليها الخصم في تأييد ما يدعيه دون أن يغير من مطلوبه، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للخصوم أمام محكمة الإحالة إبداء ما كان يجوز لهم تقديمه قبل صدور الحكم المنقوض من دفاع ودفع، وكان لهذه المحكمة أن تعتمد في تحصيل فهمها لواقع الدعوى على ما قدم إليها من هذه الوجوه وعلى ما يستجد من وقائع ومستندات وأدلة، لما كان ذلك - وكان البين من تقارير الحكم المطعون فيه - أن الدعوى أقيمت بداءة بطلب الحكم ببطالان الوصية لعدم توافر شروط سماعها المقررة بالمادة الثانية من قانون الوصية وأن الحكم الابتدائي استجاب لطلب المطعون عليه في هذا الشأن فإن تمسك هذا الأخير أمام محكمة الإحالة بذات الطلب مؤسسا على سبب جديد يتعلق بشروط صحة الوصية لا يعد إبداء لطلب جديد أمام محكمة الاستئناف. لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ



قضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضى ببطلان الوصية على سند من ثبوت عدم توافر هذه الشروط، لا يتعارض فى أساسه مع وجوب الالتزام بالمسألة القانونية التى فصل فيها حكم النقض، والتى تناولت مجرد تحقق السورغ لسماع الدعوى، ويكون النعى عليه بمخالفة القانون على غير أساس.  
(نقض ١٩٧٨/١١/١ سنة ٢٩ الجزء الثانى ص ١٦٦٧).

١٣١١- نقض الحكم الصادر بتعويض العامل عن فصله تعسفيا.  
لمحكمة الإحالة حقها المطلق فى تقدير التعويض.  
(نقض ١٩٧٦/٥/١ سنة ٢٧ ص ١٠٤١).

١٣١٢- يترتب على النقض زوال الحكم المنقوض وسقوط ما أمر به وما قرره من الحقوق بين طرفيه، بحيث يكون للخصوم إبداء ما يعن لهم من طلبات ودفع ودفاع أمام محكمة الإحالة ويكون للمطعون عليه عند ذلك مطلق الحرية فى عرض دفعه أمام تلك المحكمة إذا شاء.  
(نقض ١٩٧٧/١/١٩ سنة ٢٨ ص ٢٦٨).

١٣١٣- تصدى محكمة النقض للفصل فى الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية. م ٢٦٩ مرافعات. شرطه. أن ينصب الطعن فى المرة الثانية على ما طعن عليه فى المرة الأولى.  
(نقض ١٩٧٨/٢/١٩- طعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٥ ق).

١٣١٤- نقض الحكم الذى قضى بعدم جواز الاستئناف. قضاء محكمة الإحالة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن استجابة لما دفع به المستأنف عليه أمامها قبل الإحالة وبعدها.... لا خطأ.  
(نقض ١٩٧٨/٦/٢٨ - طعن رقم ٩٥٩ لسنة ٤٥ قضائية).

١٣١٥- تنص المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة

على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب الدعاى إليها بإجراءات جديدة، ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص القضاء العادى ولائياً بنظر الدعوى وباختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظرها.

(نقض ١٩٧٦/١٠/٢٦ - طعن رقم ٥٩٨ سنة ٤٢ ق).

١٣١٦ - اعتبار الدعوى قاطعة لمدة التقادم أو السقوط من وقت تقديم صحتها إلى قلم المحضرين قاصر على صحيفة الدعوى أو الطعن.. وجوب إتمام إعلان المستأنف ضده بتعجيل الاستئناف بعد انقطاع سير الخصومة خلال الميعاد المقرر... تقديم طلب التعجيل إلى قلم المحضرين لا يقطع التقادم أو السقوط.

(نقض ١٩٧٤/٣/٢٥ سنة ٢٥ ص ٥٣٨).

١٣١٧ - نقض الحكم الاستئنافى يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الاستئناف. سريان أحكام سقوط الخصومة عليها من تاريخ صدور حكم النقض. يجب على من صدر لمصلحته حكم النقض أن يعجل الخصومة خلال سنة من تاريخ صدور النقض، فإن أهمل القيام بهذا الإجراء كان لصاحب المصلحة التمسك بسقوط الخصومة.

(نقض ١٩٧٠/١٢/٣١ سنة ٢١ ص ١٣٥٤).

١٣١٨ - متى كان هناك ارتباط بين مصلحة الضرائب - الطاعة - وبين مركز البنك الذى احتجز ضريبة القيم المنقولة بحيث لا يستقيم عقلا نقض الحكم بالنسبة لمصلحة الضرائب، وبقاؤه بالنسبة للبنك فإن نقض الحكم لصالحها يستتبع نقضه بالنسبة للبنك، ولو لم يطعن فيه.

(نقض ١٩٧٣/٦/٢٠ سنة ٢٤ ص ٩٤٦).

١٣١٩- يترتب على نقض الحكم الصادر لمصلحة الطاعنين، بسقوط قوائم الرسوم بالتقادم، أن يعود لهم الحق في التمسك أمام محكمة الموضوع بالدفع بعدم جواز الاستئناف وبعدم قبوله.  
(نقض ١٩٧٢/٣/١ سنة ٢٣ ص ٢٧٧).

١٣٢٠- بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية تسترد المحكمة المحال إليها حريتها في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولو كان ذلك من غير الطرق التي كانت قد حصلته عنها من قبل، بل لها أن تخالف رأيها الأول فيما تحصله من فهم الواقع في الدعوى ولا يقيد بها في ذلك إلا أن تتبع حكم النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها.  
(نقض ١٩٦٦/٤/٢٨ سنة ١٧ ص ٩٣٨)

١٣٢١- يترتب على نقض الحكم المطعون فيه عودة الخصومة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض ويعود الخصوم إلى مراكزهم الأولى قبل ذلك، وتلك نتيجة ضرورية تترتب على صدور الحكم بالنقض، صرح بها هذا الحكم أم لم يصرح.  
(نقض ١٩٧٢/٣/١٤ سنة ٢٣ ص ٤٠١).

١٣٢٢- أن النص في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان الحكم قد نقض لغير ذلك من الأسباب تحيل القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم، وفي هذه الحالة يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها المحكمة» يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه ولئن كان نقض الحكم المطعون فيه نقضا كلياً وإعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته يقتضى زواله ومحور حجته وبعد ذلك تعود الخصومة والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض، بحيث يكون لهم أن يسلكوا أمام هذه

المحكمة من مسالك الطلب والدفع والدفاع ما كان لهم ذلك قبل إصداره، ويكون لمحكمة الإحالة أن تقيم حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى الذى تحصله فيما تقدم لها من دفاع وعلى أسس قانونية أخرى غير التى جاءت بالحكم المطعون فيه واستوجب نقضه، إلا أن ذلك مشروط بالآ تخالف محكمة الإحالة قاعدة قانونية قررتها محكمة النقض فى حكمها الناقض.

(نقض ١٦/١٢/١٩٨٢- طعن رقم ٣٦٨ سنة ٤٩ قضائية).

١٣٢٢- إذا كان هناك ارتباط بين مركز الحارس الطاعن وبين مركز المطعون ضدها الثانية ما دامت المبالغ المحكوم بها ناشئة عن عقد العمل المحرر أصلاً بين هذه الأخيرة والمطعون ضده الأول والذى استمر بعد فرض الحراسة بحيث لا يستقيم نقض الحكم بالنسبة للحارس الطاعن وبقاؤه بالنسبة للمطعون ضدها الثانية، فإن نقض الحكم لصالح الطاعن يستتبع نقضه بالنسبة لهذه المطعون ضدها ولو لم تطعن فيه.

(نقض ٢٩/١٢/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٤٠٧).

١٣٢٤- من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب النقض المقبولة، أما ما عدا ذلك منه، فإنه يحوز قوة الأمر المقضى، ويتعين على محكمة الإحالة ألا تعيد النظر فيه، لما كان ذلك وكان الحكم السابق نقضه قد طعن فيه الطاعنان بطريق النقض فى خصوص قضائه ضدهما، ثم قضى بقبول الطعن ونقض الحكم والإحالة، فإن هذا النقض لا يتناول ما كان قد قضى برفضه من طلبات المطعون عليهما وأضحى قضاؤه فيه باتاً حائزاً قوة الأمر المقضى فيه بقبولهما له وعدم طعنهما عليه، ويقتصر نطاق النقض على ما أثير أمامها من أسباب الطعن المقبولة، ومن ثم لا يجوز لمحكمة الإحالة أن تعيد النظر فى طلب التعويض الاتفاقى، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٧١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فى فقرتها الثانية لأن حكم رفض التعويض غير مؤسس على الفسخ.

(نقض ٢٢/١٢/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٢٢٤).

١٣٢٥- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن نقض الحكم لا ينشئ خصومة جديدة، بل هو يزيل الحكم المنقوض ليتابع الخصوم السير فى الخصومة الأصلية أمام محكمة الإحالة بعد تحريك الدعوى أمام هذه المحكمة الأخيرة بتعجيلها ممن يهمل الأمر من الخصوم فتستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعلن بناء على طلبه إلى الطرف الآخر وأن النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب النقض المقبولة أما ما عدا ذلك منه فإنه يحوز قوة الأمر المقضى ويتعين على محكمة الإحالة ألا تعيد النظر فيه. لما كان ذلك وكان الحكم الصادر فى الاستئناف فى ١١/٢/١٩٦٩، والسابق على الطعن بالنقض. قد قضى بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع أيضا وقد طعن عليه مورث المطعون ضدها عن نفسها وبصفقتها فى خصوص قضائه فى موضوع الاستئناف فقط دون قضائه بقبول الاستئناف شكلا، وكان تقرير الطعن السابق لم يحو نعيها على ما قضى به الحكم فى الموضوع، إذ قضت محكمة النقض بنقض الحكم والإحالة فإن هذا النقض لم يتناول شكل الاستئناف ويكون ما قضى به الحكم الصادر فى ١١/٢/١٩٦٩ بقبول الاستئناف شكلا حائزا قوة الأمر المقضى.

(نقض ١٢/٥/١٩٨٢- طعن رقم ٨٣١ لسنة ٤٩ قضائية).

١٣٢٦- المقرر فى قضاء النقض أن مفاد المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات أنه إذا نقض الحكم نقضا كلياً وأحيلت القضية إلى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم، فإنه يتحتم على تلك المحكمة أن تتبع حكم النقض فقط فى المسألة القانونية التى فصلت فيها للمحكمة، وكان يقصد بالمسألة القانونية فى هذا المجال أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها عن قصد فاكتسب حكمها قوة الشيء المحكوم فيه فى حدود المسألة أو

المسائل التي تكون قد بتت فيها بحيث يمتنع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية أما ما عدا ذلك فتعود الخصومة ويعود الخصوم إلى ما كانت وكانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض، ولها بهذه المثابة أن تبني حكمها علي فهم جديد لواقع الدعوى تحصله حرة من كافة أوراقها ومستنداتها المقدمة، ومن تقرير الخبر الذي تنتدبه وهي مقيدة في هذا المجال بما أوجبت عليها المادة ١٧٦ من قانون المرافعات من أن يشمل حكمها على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا فيكون عليها أن تورد فيه أسبابا جديدة تكون دعامة كافية لما انتهت إليه في قضائها.

(نقض ١٩٨٢/١٢/٢٦ طعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٨ قضائية، نقض ١٩٨٢/١٢/٥ طعن رقم ٢١٩ لسنة ٥١ قضائية).

١٣٢٧- الأصل أن الفصل في موضوع الدعوى منوط بمحكمة الاستئناف وأن دور محكمة النقض إنما هو مراقبة سلامة تطبيق القانون على موضوع الدعوى مما مقتضاه أنه يترتب على نقض الحكم المطعون فيه إحالة القضية إلى محكمة الاستئناف لتعيد النظر في الموضوع بحكم جديد على الوجه المطابق للقانون، وكان خروج المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات على هذا الأصل بإلزامها محكمة النقض بالفصل في الموضوع إذ كان الطعن للمرة الثانية وذلك قطعاً لدابر النزاع عند حد معين إنما يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا كانت محكمة الاستئناف قد فصلت في موضوع الدعوى للمرة الثانية أما إذا كانت قد وقفت في قضائها هذا عند حد الفصل في إجراء شكلي غير فاصل في الموضوع فلا على محكمة النقض بعد نقضها للحكم إن هي أعادت القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل في الموضوع. لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطعن الأول قد انصب على ما قضت به محكمة الاستئناف في الموضوع في حين أن الطعن الثاني المائل قد ورد على

قضاء تلك المحكمة بسقوط الخصومة في الاستئناف، لما كان ما تقدم، فإن هذه المحكمة ترى أن يكون مع النقص الإحالة.

(نقض ١٧/٥/١٩٨٠ سنة ٣١ الجزء الثاني ص ١٤٠٩).

١٣٢٨- الطلب الأساسي الذي يتقدم به الطاعن لمحكمة النقض هو نقض الحكم المطعون فيه، أما ما يصحب هذا من طلبات أخرى فليس من شأنه أن تنقيد به محكمة النقض ذلك أن هذه المحكمة إنما تنتظر أولاً في وجوه الطعن فتقضى فيها إما بالرفض أو بالقبول ونقض الحكم وتتبع في شأن الدعوى المطروحة ما نصت عليه المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات إما بالإحالة وإما بالحكم في موضوعها إذا كان صالحاً للحكم فيه.

(نقض ٢٨/١١/١٩٨٢- طعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٨ قضائية).

١٣٢٩- نقض الحكم والإحالة. أثره. عودة الخصومة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض. وجوب التزام المحكمة المحالة إليها الدعوى بقضاء محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها. لمحكمة الإحالة إقامة حكمها على فهم جديد لواقعة الدعوى.

(نقض ٢٦/١٢/١٩٨٣- طعن رقم ٢٢٥ لسنة ٥٣ قضائية).

١٣٣٠- يترتب على نقض الحكم نقض جميع الأحكام والأعمال اللاحقة عليه متى كان ذلك الحكم أساساً لها الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم الابتدائي الصادر في موضوع الدعوى والحكم الاستئنافي المؤيد له المطعون فيه بالنقض مع الحكم المنقوض.

(نقض ٧/٥/١٩٧٩ سنة ٣٠ العدد الثاني ص ٢٩٧).

١٣٣١- أنه وإن كانت المادة ٢٦٩/٤ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه - وكان الطعن للمرة الثانية - أن تحكم في الموضوع إلا أن التصدي لموضوع الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقتصر على ما إذا كان الطعن في المرة

الثانية ينصب على ما طعن عليه في المرة الأولى، وإذا كان الطعن بالنقض في المرة الأولى قد اقتصر على النعى على شكل الاستئناف وانصب في هذا الطعن على ما قضى به في الموضوع وهو ما لم يكن معروضا أصلا في الطعن الأول. فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

(نقض ١٩٨١/١٢/١٧ - طعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٧ قضائية، نقض ١٩٨٨/٤/٦ - طعن رقم ١٦٠٨ لسنة ٥٧ قضائية، نقض ١٩٧٨/١١/١٧ سنة ٢٩ ص ١٦٦٧).

١٣٣٢- لما كان مفاد الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أنه إذا نقض الحكم وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم، فإنه يتحتم على تلك المحكمة أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها، وكان الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن السابق قد أقام قضاءه على أن الحكم للمدعى في الدعوى ١٠٢١ لسنة ١٩٥٨ بصورية العقد الصادر من مورث المطعون ضدهم للطاعن لا يكون حجة على صورية هذا العقد في دعوى المنازعة في صحته التي تقوم فيما بعد بين طرفيه وكان البين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على عكس ذلك فإنه يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٩٨٩/٢/٢٨ - طعن رقم ١٩١٧ لسنة ٥٦ قضائية، نقض ١٩٨٨/٤/٧ - طعن رقم ٨٤٠ لسنة ٥٤ قضائية).

١٣٣٣- مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أنه إذا نقض الحكم وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم، فإنه يتحتم على تلك المحكمة أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة، وكان الحكم الصادر في الطعن بالنقض ... قد أقام قضاءه بنقض حكم محكمة الاستئناف السابق على أن عبارة الورقة



المؤرخة... صريحة فى تنازل مورث المطعون عليهم عن الأحكام وأرقام...  
التي قضت بصحة ونفاذ عقود البيع عن أطياف النزاع فإنه يتعين التزام  
ما قضى به حكم محكمة النقض بأن التنازل يشمل تلك الأحكام وإعمال  
أثر هذا التنازل.

لما كان الطعن على الحكم الصادر فى الاستئناف رقم.... للمرة الثانية  
بما كان يوجب على محكمة النقض الحكم فى الموضوع إلا أنه نظرا  
لارتباطه بالاستئناف رقم .... الذى من أجله قررت محكمة الاستئناف  
ضمهما معا، وإذ نقضت المحكمة الحكم الصادر فى الاستئنافين فإنه  
يتعين إحالتهما معا إلى محكمة الاستئناف.

(نقض ١٤/١/١٩٩٠- طعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٥٤ قضائية).

١٣٣٤- وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف  
القانون، ذلك أنه قضى بإلزام الطاعنين بذات المبلغ السابق الحكم به  
عليهما فى حين أن الحكم السابق نقض لشموله التعويض الموروث فكان  
يتعين تخفيض ذلك المبلغ بما يقابل التعويض.

وحيث إن هذا النعى فى محله، ذلك أنه لما كان دمج الضررين اللذين  
لحقا بالوارث والمورث عند القضاء بالتعويض عنهما بغير تخصيص  
لمقداره عن كل منهما، لا يحول دون قيام حقيقة أن كل عنصر منهما كان  
له حسابه فى تحديد مقدار التعويض المقضى به، فإذا نقض هذا الحكم  
لعدم جواز القضاء بالتعويض عن أحد هذين العنصرين وجب على  
محكمة الإحالة أن تختصم ما ترى أنه يقابله من مقدار التعويض المقضى  
به وإلا كان قضاؤه مخالفا للقانون. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه  
قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا  
السبب.

(نقض ٢٨/٢/١٩٨٩- طعن رقم ٩١ لسنة ٥٥ قضائية).

١٣٣٥- نقض الحكم كلياً والإحالة. أثره. عدم اقتصاره على المسألة القانونية التي فصل فيها حكم النقض. امتداده إلى ما ارتبط به من أجزاء الحكم الأخرى. لمحكمة الإحالة إقامة حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى. مادة ٢٦٩/٢/مرافعات.

(نقض ١٩٨٨/١٢/٢١ طعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٥٦ قضائية).

١٣٣٦- من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن مفاد الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أنه إذا نقض الحكم وأحيلت القضية إلى المحكمة التى أصدرت الحكم المنقوض لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم يتحتم على تلك المحكمة أن تتبع حكم محكمة النقض فقط فى المسألة القانونية التى فصلت فيها المحكمة، وكان يقصد بالمسألة القانونية فى هذا المجال أن تكون قد طرحت على محكمة النقض وأدلت برأيها فيه عن قصد وبصدق، فاكتمل حكمها قوة الشيء المحكوم فيها بشأنها فى حدود المسألة أو المسائل التى تكون قد بت فيها، بحيث يمتنع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية، وأن مفاد الفقرة الأولى من المادة ٢٧١ من ذات القانون أنه يترتب على نقض الحكم إلغاء كافة الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض والتى كان أساساً لها، ويتم هذا الإلغاء بقوة القانون، ويقتصر هذا الأثر على النطاق من الحكم الذى رفع عنه الطعن بالنقض، أما تلك الأجزاء التى تضمنت قضاء قطعياً ولم يطعن عليها المحكوم عليه فيها فتكتسب قوة الشيء المحكوم فيه بحيث يمتنع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية. كما أنه يمتنع عليها أن تخل بقاعدة أن الطعن لا يضار به رافعه ولا يستفيد منه سواه والمرتبطة مراكزهم فى الدعوى بمركزه القانونى.

(نقض ١٩٨٣/١/٢٣ - الطعن رقم ٣٩٢، ٤٠٨ لسنة ٥٢ قضائية).

١٣٣٧- نقض الحكم. أثره. حق المحكمة المحال إليها في تحصيل فهم جديد لواقع الدعوى ولو خالف ما سبق أن حصلته منه ولا يقيد بها في هذا إلا أن تتبع حكم النقض في المسألة القانونية التي فصل فيها. (نقض ١٩٨٨/٦/٢٩- طعن رقم ٧٢٢ لسنة ٥١ قضائية).

١٣٣٨- نقض الحكم. أثره. التزام محكمة الإحالة بحكم النقض في المسألة القانونية التي فصل فيها. علة ذلك. مادة ٢٦٩ مرافعات. إقامة الحكم الناقض قضاء على أن عقد البيع لا يستر وصية. مخالفة ذلك. خطأ في القانون وفساد في الاستدلال.

(نقض ١٩٨٨/٦/٢٨- طعن رقم ٦١٨ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٧/١٢/٢٣- طعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٣ قضائية).

١٣٣٩- نقض الحكم المطعون فيه لتكييفه عقد البيع أنه بيع بات دون بيان أسباب عدوله عن المدلول الظاهر لعبارته التي تفيد أنه بيع بالعربون. مفاده أن الحكم الناقض لم يجزم في أسبابه أن العقد بيع بالعربون. استخلاص الحكم المطعون فيه أن العقد بيع معلق على شرط واقف وقد تحقق هذا الشرط وأصبح العقد باتاً. النعى عليه بأنه لم يلتزم بالمسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض لا أساس له.

(نقض ١٩٨٨/٦/١- طعن رقم ١٣٤٦ لسنة ٥٧ قضائية).

١٣٤٠- نقض الحكم والإحالة. أثره. التزام المحكمة المحال إليها باتباع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها. اكتساب حكم النقض حجية الشيء المحكوم فيه في المسائل التي بت فيها. مؤدى ذلك. امتناع المساس بهذه الحجية عند إعادة نظر الدعوى.

(نقض ١٩٨٨/٢/١- طعن رقم ١٣٤٦ لسنة ٥٧ قضائية، نقض ١٩٨١/٢/١٦ سنة ٣٢ ص ٥٢٣).

١٣٤١- نقض الحكم المطعون فيه والإحالة. وجوب التزام محكمة الإحالة بالمسألة القانونية التي فصل فيها حكم النقض. مادة ٢/٢٦٩ مرافعات. للخصوم إبداء أوجه دفاع جديدة أمام محكمة الإحالة. لهذه المحكمة حرية تحصيل فهم الواقع في الدعوى اعتمادا على ما قدم إليها منها وعلى ما يستجد من وقائع وأدلة.

(نقض ١٩٨٨/٤/٧- طعن رقم ٨٤٠ لسنة ٥٤ قضائية).

١٣٤٢- وجوب التزام المحكمة المحال إليها بالمسألة القانونية التي فصل فيها حكم النقض. مادة ٢٦٩ مرافعات. الحق في التعويض عن الحرمان من البناء والتعليق طبقا للقانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢. نشوؤه بمجرد صدور قرار المحافظ باعتماد خط التنظيم دون توقف على طلب ترخيص بالبناء أو أى إجراء آخر.

(نقض ١٩٨٧/٢/٣- طعن رقم ٢٢٣ لسنة ٥١ قضائية).

١٣٤٣- نقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص. أثره. اقتصار المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء تعيين المحكمة المختصة التي يجب التداعي إليها بإجراء جديد. مادة ٢٦٩ مرافعات.

(نقض ١٩٨٦/١٢/١٨ طعن رقم ٢٤٢٧ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٨٨/٢/٣١ طعن رقم ٦٥٢ لسنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٨/١١/٣٠ طعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥٦ ق، نقض ١٩٨٩/١/٣٠ طعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٤ قضائية).

١٣٤٤- نقض الحكم الصادر فى التزام بالتضامن. أثره. نقضه بالنسبة للخصم الآخر ولو لم يطعن فيه.

(نقض ١٩٨٥/١٢/٤- طعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ قضائية).

١٣٤٥- المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن نقض الحكم لا ينشئ خصومة جديدة، بل هو يزيل الحكم المنقوض ليتابع

الخصوم السير في الخصومة الأصلية أمام محكمة الإحالة، ويكون تحريك الدعوى أمام هذه المحكمة الأخيرة بعد نقض الحكم بتعجيلها ممن يهمله الأمر من الخصوم، فتستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعلن بناء على طلبه إلى الطرف الآخر خلال سنة من صدور حكم النقض وإلا كان لكل ذى مصلحة من الخصوم أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة لانقضاء سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى إذ أن نظر الطعن أمام محكمة النقض يجرى على نظام الدفاع المكتوب الذى يبدى الخصوم سلفا فى مذكرات مقدمة بقلم الكتاب فى الأجل التى حددها القانون فإذا انقضت هذه الأجل أصبح الطعن مهيا للحكم فيه ويصبح الحكم بغير مرافعة، ومن ثم فإن حكم النقض يصدر دائما حضوريا وعلم المحكوم عليه به مفترض دائما، وتنتهى الخصومة فى الطعن بالحكم الصادر فيها من محكمة النقض، والقانون لا يوجب إعلانه للخصم، ومن ثم يعتبر تاريخ حكم النقض هو آخر إجراء صحيح فى الخصومة.

(نقض ١٩٩٢/٢/٢٠ - طعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٥٦ قضائية).

١٣٤٦ - نظر محكمة النقض للموضوع عند الطعن للمرة الثانية. مادة ٢٦٩/٤ مرافعات. أثره. وجوب الفصل فى الموضوع.

(نقض ١٩٩١/٤/٢٨ - الطعان رقما ٦٤١، ٦٦٨ لسنة ٦٠ قضائية).

١٣٤٧ - نقض الحكم المطعون فيه والإحالة. أثره. للخصوم إبداء أوجه دفاع ودفع جديدة أمام محكمة الإحالة. تصدى محكمة النقض للفصل فى الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية على ذات ما طعن عليه فى المرة الأولى. مخالفة ذلك. أثره. وجوب أن يكون مع النقض الإحالة.

(نقض ١٩٩٢/١/٢٦ - طعن رقم ٣٧١٧ لسنة ٥٩ ق).

١٣٤٨- نقض الحكم كلياً. أثره. زواله بجميع آثاره وإلغاء جميع الأحكام المؤسسة عليه. وقوع هذا الأثر بقوة القانون.

(نقض ٢٣/١/١٩٩٢- الطعون أرقام ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩ لسنة ٥٥ قضائية).

١٣٤٩- نقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص. اقتصار مهمة محكمة النقض على الفصل في مسألة الاختصاص. عند الاقتضاء تعيين المحكمة المختصة الواجب التداعي إليها بإجراءات جديدة. مادة ٢٦٩/١. (نقض ٣٠/١٢/١٩٩٢- طعن رقم ٤٦٩٨ لسنة ٦١ قضائية).

١٣٥٠ - نقض الحكم لمخالفته قواعد الاختصاص. اقتصار مهمة محكمة النقض على الفصل في مسألة الاختصاص. عند الاقتضاء تعيين المحكمة المختصة الواجب التداعي إليها بإجراءات جديدة. مادة ٢٦٩/١ مرافعات. (نقض ٢٨/١/١٩٩٦- طعن رقم ٢٦٨٧ لسنة ٦١ قضائية).

١٣٥١- تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية. مادة ٢٦٩ مرافعات. شرطه. أن ينصب الطعن في المرة الثانية على ما طعن عليه في المرة الأولى. تخلف ذلك. أثره. وجوب أن يكون مع النقض الإحالة. اقتصار الطعن بالنقض في المرة الأولى على النعي بإغفال اسم الطاعن الثاني في ديباجة الحكم أو في أسبابه. النعي في المرة الثانية على ما قضى به ذات الحكم في الموضوع. أثره. وجوب أن يكون مع النقض الإحالة.

(نقض ١١/١/١٩٩٦ - طعن رقم ٢٠٩ لسنة ٦٠ قضائية).

١٣٥٢- نقض الحكم الاستثنائي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي الذي وقف بقضائه عند حد الفصل في شكل التظلم من حيث طريقة رفعه. لازمة. إحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها. (الطعن رقم ٥٨٠ لسنة ٦٠ ق «هيئة عامة» جلسة ٢٦/٢/١٩٩٥).

١٣٥٣- المسألة القانونية التي يتحتم على محكمة الإحالة أن تتبع حكم النقض فيها. المقصود بها. ما طرح على محكمة النقض وأدلت برأيها فيه عن قصد وبصيرة فاكترسب حجية الأمر المقضى. امتناع محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى عن المساس بهذه الحجية. عدا ذلك. عودة الخصومة والخصوم إلى ما كانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض. لمحكمة الإحالة أن تقيم قضاءها على فهم جديد لواقع الدعوى تحصله من جميع عناصرها. نقض الحكم لقصور فى التسبب ولو تطرق لبيان أوجه القصور. لا يتضمن حسماً لمسألة قانونية تلتزم محكمة الإحالة باتباعها. تعيب الحكم الناقض على الحكم المنقوض قصوراً فى التسبب لإغفاله الرد على دفاع المطعون ضدهما بوجوب خصم المبالغ المنصرفة لمورث الطاعين من الشئون الاجتماعية من قيمة التعويض المقضى به. لا يتضمن فصلاً فى مسألة قانونية. مؤداه. حق محكمة الإحالة فى بناء حكمها على فهم جديد تحصله من جميع عناصر الدعوى. تقيد الحكم المطعون فيه بالحكم الناقض وقضاؤه باستتزال هذا المبلغ دون أن يعرض لدفاع الطاعين الوارد بسبب النعى مخالفة للقانون وقصور.

(نقض ١٩٩٦/١٢/٢١- طعن رقم ٣٠٩٩ لسنة ٦١ قضائية).

١٣٥٤- إن المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه «إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل فى مسألة الاختصاص، وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التى يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة» ولما سلف يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة استئناف ..... بنظر الاستئناف رقم ..... وباختصاص محكمة ..... الابتدائية بهيئة استئنافية بنظره.

(نقض ١٩٩٧/٢/١٦، طعن رقم ٣٥٧٣ لسنة ٦٠ قضائية، نقض ١٩٩٦/١١/١٤، طعن رقم ٢١٦١ لسنة ٥٩ قضائية، نقض ١٩٩٦/٥/٢٣، طعن رقم ١٣٠١ لسنة ٦١ ق، نقض ١٩٨٩/١/٣٠، سنة ٤٠ العدد الأول ص ٣٦٣).

١٣٥٥ - تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية. مادة ٢٦٩/٤ مرافعات. شرطه أن يرد الطعن في المرة الثانية على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى.  
(نقض ١٩٩٦/١١/٢٨ - طعن رقم ٦٨٣١ لسنة ٦٥ قضائية).

١٣٥٦ - تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية. مادة ٢٦٩ مرافعات. شرطه. أن ينصب الطعن في المرة الثانية على ما طعن عليه في المرة الأولى. تخلف ذلك. أثره. وجوب أن يكون مع النقض الإحالة.  
(نقض ١٩٩٦/٦/٥ - طعن رقم ٦٣٥٥ لسنة ٦٤ قضائية).

١٣٥٧ - نقض الحكم الاستثنائي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي الذي وقف بقضائه عند حد الفصل في شكل التظلم من حيث طريقة رفعه. لازمه. إحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها.  
(نقض ١٩٩٦/٥/١٦ - طعن رقم ٥٥٩١ لسنة ٦٥ قضائية).

١٣٥٨ - نقض الحكم والإحالة. أثره. التزام محكمة الإحالة بالمسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض. مادة ٢/٢٦٩ مرافعات. المقصود بالمسألة القانونية. ما طرح على محكمة النقض وأدلت برأيها فيه. اكتساب حكمها قوة الشئ المحكوم فيه بشأنها. يمنع على محكمة الإحالة المساس بهذه الحجية. انتهاء الحكم الناقض إلى جواز ضم الخلف الخاص إلى حيازته حيازة سلفه بغير حاجة إلى النظر في مستندات الملكية. اعتباره مسألة قانونية يمتنع على محكمة الإحالة بحثها من جديد. معاودتها القضاء برفض دعوى الطاعن تثبت ملكيته لعقار النزاع على سند عدم جواز ضم حيازته إلى حيازة سلفه لتملك الأخير للعقار بسند مسجل. خطأ.

(نقض ١٩٩٨/١٢/٢٤ - طعن رقم ٣٩٧٩ لسنة ٦٢ ق).



١٣٥٩- تنص المادة ٢٦٩/١ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض مخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص. وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة، ولذلك يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة استئناف الإسكندرية قيمياً بنظر الاستئناف وباختصاص محكمة الإسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية بنظره.

(نقض ١٩٩٨/٢/١٩، طعن رقم ٥٤٣٩ لسنة ٦١ قضائية، الطعن رقم ٧٢٣٣ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٩٧/٧/٦، لم ينشر بعد، الطعن رقم ١٢٦٣ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٩٩٧/٦/٢٩، لم ينشر بعد، الطعن رقم ٢١٦١ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٦/١١/١٤، لم ينشر بعد، الطعن رقم ١٨٦٠ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٦/٥/١٥، لم ينشر بعد).

١٣٦٠- اختصاص محكمة النقض بالفصل في موضوع النزاع بصفتها محكمة استئناف. شرطه. صلاحية الموضوع للفصل فيه. مادة ٢٦٩ مرافعات. الاستثناء. المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١. وجوب إحالة محكمة النقض بصفتها المذكورة تلك المنازعات إلى محكمة القيم.

(نقض ١٩٩٧/٨/١١- طعن رقم ٢١٨٩ لسنة ٥١ق).

١٣٦١- نقض الحكم مخالفة قواعد الاختصاص. اقتصار مهمة محكمة النقض على الفصل في مسألة الاختصاص وتعين عند الاقتضاء المحكمة المختصة الواجب التداعى إليها بإجراءات جديدة. م ٢٦٩/١ مرافعات. (نقض ١٩٩٧/٧/٦- طعن رقم ٧٣٣٣ لسنة ٦٦ قضائية).

١٣٦٢- أثر نقض الحكم لعدم استحقاق أحد عنصرى الضرر اللذين أدمجتهم محكمة الموضوع:

لما كان دمج الضررين اللذين لحقا بالوارث عند القضاء بالتعويض عنهما بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما، لا يحول دون قيام حقيقة أن

كل عنصر منهما كان له حسابه فى تحديد مقدار التعويض المقضى به فإذا نقض الحكم لعدم جواز القضاء بالتعويض عن أحد هذين العنصرين وجب على محكمة الإحالة أن تخصم ما ترى أن يقابله من مقدار التعويض المقضى به وإلا كان قضاؤها مخالفاً للقانون، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون.  
(الطعن رقم ٩١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٨).

١٣٦٣ - إذ كانت المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه «إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة المختصة التى يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة» .... فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص القضاء العادى ولائياً بنظر الدعوى باختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى بنظرها.

(نقض ١٩٩٩/١١/٤ - طعن رقم ٢٦٥ لسنة ٦٣ ق).

١٣٦٤ - وحيث إن المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه «إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل فى مسألة الاختصاص ....» ولما تقدم فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص المحاكم ولائياً بنظر الدعوى.

(نقض ١٩٩٩/٦/٢٤ - طعن رقم ٩٥٥٢ لسنة ٦٤ ق، ٥١٩١ لسنة ٦٧ ق).

١٣٦٥ - نقض الحكم والإحالة. أثره. التزام محكمة الإحالة بالمسألة القانونية التى فصل فيها الحكم الناقض. مادة ٢/٢٦٩ مرافعات. المقصود بالمسألة القانونية، ما طرح على محكمة النقض وأدلت برأيها فيه. اكتساب حكمها قوة الشئ المحكوم فيه بشأنه. يمتنع على محكمة الإحالة المساس بهذه الحجية. عودة الخصومة والخصوم فيما عدا ذلك

إلى ما كانت وكانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض. لمحكمة الإحالة بناء حكمها على فهم جديد لواقعة الدعوى.

(نقض ١٩٩٩/٥/٤ - طعن رقم ١٩٧٥ لسنة ٦٧ق).

١٣٦٦ - نقض الحكم للمرة الثانية. وجوب تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع. مادة ٤/٢٦٩ مرافعات. شرطه. أن ينصب الطعن في المرة الثانية على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى. اقتصار الطعن بالنقض في المرة الأولى على النعى على القضاء في تكييف العقد. ورود الطعن الثاني على القضاء في محل العقد. أثره. وجوب أن يكون مع النقض الإحالة.

(نقض ١٩٩٩/١/٢٨، طعن رقم ١٠٨٨٩ لسنة ٦٥ق).

#### ١٣٦٧ - نقض الحكم دون إحالة الدعوى لمحكمة الموضوع:

إن كان من المقرر أنه يترتب على نقض الحكم المطعون فيه - وعلى ما تقضى به المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات - إحالة القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه على أن تتبع محكمة الإحالة حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها متى كان الحكم قد نقض لغير مخالفة قواعد الاختصاص أو لم يكن الموضوع صالحاً للفصل فيه أو أن الطعن ليس للمرة الثانية أو لم يكن مقدماً من النائب العام لمصلحة القانون وهو ما استحدثه المشرع في المادة ٢٥٠ من قانون المرافعات إلا أنه قد لا تكون هناك حاجة إلى هذه الإحالة في غير هذه الحالات المشار إليها وذلك متى كان الحكم الصادر من محكمة النقض بالفصل في المسألة القانونية - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون إنشاء محكمة النقض والإبرام الصادر بتاريخ ١٩٣١/٥/٢، بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١، قد حسم النزاع نهائياً لعدم وجود مسائل قانونية أخرى أو مسائل تتعلق بالوقائع يحتاج إلى الفصل فيها ففي هذه الأحوال

ونظراً لأن الإحالة لا يترتب عليها إلزام الخصوم أو قلم الكتاب بتقديم القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المنقوض يجوز للخصوم أن يكتفوا إذا شاءوا بحكم محكمة النقض فلا تحيل هذه المحكمة الخصوم إلى محكمة الإحالة اكتفاء بالفصل في المسألة القانونية لأن الحل القانوني في هذه الحالة يطبق بقوة القانون بما تكفي معه محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه دون إحالة.

(نقض ١٩٩٩/٣/٢٥ - طعن رقم ١٣١٤ لسنة ٦٧ق).

١٣٦٨ - انتهاء الحكم الناقض إلى زوال الخصومة كأثر للمطالبة القضائية ترتيباً على عدم إعلان المطعون ضدهم بصحيفة الدعوى حتى صدور الحكم الابتدائي. أثره. عدم جواز تعجيلها أو الفصل في موضوعها. علة ذلك. خروج النزاع عن ولاية المحكمة. تعجيل الطاعنين السير في الدعوى والقضاء بطلباتهم أمام محكمة أول درجة. القضاء استثنائياً باعتبار الدعوى كأن لم تكن. تساويه في نتيجته مع القضاء بعدم جواز التعجيل.

(نقض ١٩٩٩/٣/٩ - طعن رقم ٢٢٦٨ لسنة ٥٨ق).

١٣٦٩ - لمحكمة النقض أن تحيل الحكم الاستثنائي الذي نقضته لمحكمة أول درجة في حالة ما إذا قضت محكمة أول درجة بعدم الاختصاص:

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية. وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٦١٥ لسنة ١٩٨٧، مدنى زفتى الجزئية، على الطاعن - وآخر - بطلب الحكم ببراءة ذمته من الدين المحجوز من أجله ومقداره ٢٢٠٠ جنيه، واعتبار الحجز الموقع ضده بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣٠، كان لم يكن. وقال شرحاً لذلك أنه علم بأن مندوب الحجز الإدارى بتفتيش الرى

المختص قد أوقع ضده حجزاً تنفيذياً بزعم مديونيته بذلك المبلغ الذي يمثل تكاليف إعادة الشيء إلى أصله استناداً إلى محضر المخالفة المحرر ضده بتجريفه جسر نهر النيل، ولما كان ما نسب إليه غير صحيح فإن ذمته تكون بريئة من الدين المحجوز من أجله ومن ثم أقام الدعوى. وبتاريخ ١٩٨٨/٣/٦، حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر طلب الحكم ببراءة الذمة وإحالة هذا الطلب إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠٢ من القانون ١٢ لسنة ١٩٨٤، بشأن الرى والصرف، مع إيقاف الفصل في طلب اعتبار الحجز كان لم يكن لحين الفصل في طلب براءة الذمة. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ٥٠١ سنة ٣٨ ق طنطا، وبتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٤، قضت المحكمة بالتأييد. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم. وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً.

وحيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، ذلك أن الحجز توقع ضد المطعون ضده وفاء للنقبات الفعلية التى تكبدتها الدولة مقابل إعادة الشيء إلى أصله نتيجة التعدى على جسر نهر النيل، وأن المبلغ المحجوز من أجله لا يعد من قبيل التعويضات التى تختص بها اللجنة المشكلة لهذا الغرض ولوزارة الرى الرجوع بطريق الحجز الإدارى على المستفيد بقيمة نقبات إعادة الشيء لأصله بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى فى محله، ذلك أن المشرع حظر فى المادة ٦٩ من القانون ١٢ لسنة ١٩٨٤، بشأن الرى والصرف - المنطبق على واقعة الدعوى - القيام ببعض الأفعال التى تعتبر تعدياً على منافع الرى والصرف، ونص فى المادة ٩٨ منه على أن يكون لمهندس الرى المختص فى

هذه الحالة أن يكلف من استقاد من هذا التعدى بإعادة الشئ إلى أصله فى ميعاد يحدده وإلا قام بذلك على نفقته ويتم إخطار المستفيد وإثبات الإجراءات فى محضر للمخالفة الذى يحرره مهندس الرى، فإذا لم يتم المستفيد بإعادة الشئ إلى أصله فى الموعد المحدد يكون لمدير عام الرى إصدار قرار بإزالة التعدى إدارياً وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات المقررة بهذا القانون ويخطر المستفيد بقيمة تكاليف إعادة الشئ إلى أصله ويلزم بإداء هذه القيمة خلال شهر من تاريخ الإخطار بها وإلا قامت وزارة الرى بتحصيلها بطريق الحجز الإدارى، ولا تعد هذه المبالغ من قبيل التعويضات التى تختص بها لجنة الفصل فى منازعات التعويضات المنصوص عليها فى المادة ١٠٢ من ذات القانون إذ لا تختص هذه اللجنة بالمنازعات المتعلقة بنفقات إعادة الشئ إلى أصله، لما كان ذلك وكان البين من محضر الحجز المودع ملف الدعوى أن الحجز قد توقع ضد المطعون ضده وفاء لقيمة رد الشئ لأصله فى المخالفة رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤، باعتبار المستفيد من التعدى على منافع الرى والصرف، فلا تعد منازعته فى هذا الدين من بين المنازعات التى تختص بها اللجنة المشار إليها بالمادة ١٠٢ آنفة الذكر، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يوجب نقضه لهذا الوجه دون حاجة لمناقشة الوجه الآخر للطعن. وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولما تقدم لذلك نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه، وحكمت فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة للفصل فى موضوعها وألزمت المطعون ضده مصاريف هذا الطعن والمصاريف الاستئنافية.

(نقض ١٩٩٧/٧/٨ - طعن رقم ٢٧٢٥ لسنة ٥٩ قضائية).

١٣٧٠ - فى حالة ما إذا كان حكم أول درجة قد وقف بقضائه عند حد الفصل فى شكل الدعوى، فإن لمحكمة النقض أن تحيل الحكم الاستئنافية

الذى نقضته لمحكمة أول درجة: نقض الحكم الاستثنائي الصادر بتأييد الحكم الابتدائي الذى وقف بقضائه عند حد الفصل فى شأن التظلم من حيث طريقة رفعه. لازمة إحالة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها.

(نقض صادر من الهيئة العامة للمواد المدنية بجلسة ١٩٩٥/٦/٢٦، نقض ١٩٩٩/١/٣١، طعن رقم ٢٩٣٦ لسنة ١٩٩٩/٣/١٧، نقض ١٩٩٩/٣/١٧، طعن رقم ٣١٨٨ لسنة ١٩٩٩/٣/١٧).

١٣٧١- نقض الحكم لقصور فى التسبيب لا يتضمن حسماً لمسألة قانونية تلتزم محكمة الإحالة باتباعها:

إذا كان نقض الحكم لقصوره فى التسبيب أيّاً كان وجه القصور لا يعدو تعيباً للحكم المنقوض لإخلاله بقاعدة عامة فرضتها المادة ١٧٦ من قانون المرافعات التى أوجبت أن تشتمل الأحكام على الأسباب التى بنيت عليها وإلا كانت باطلة بما لا يتصور معه أن يكون الحكم الناقض قد حسم مسألة قانونية حتى لو تطرق لبيان أوجه القصور فى الحكم المنقوض. لما كان ذلك وكان الحكم الناقض بعد أن أبرم الحكم المنقوض فيما قضى به من صورية عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧١/١/١، وقد عاب عليه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب إذ استخلص علم المطعون ضده بهذه الصورية وقت التنازل إليه عنه من أقوال شاهدهى مورث الطاعنين دون أن يبين الحكم المنقوض مؤدى هذه الأقوال وكيف أفادت ذلك وكان هذا الذى أورده الحكم الناقض لا يتضمن فصلاً فى مسألة قانونية تحول بين محكمة الإحالة ومعاودة النظر فى دفاع الطاعنين وبناء حكمها على فهم جديد تحصله حرة من جميع عناصر الدعوى، وكان الطاعنون قد تمسكوا بأن ما ورد بصحيفة استئناف المطعون ضده من أنه اتفق مع مالك العقار السابق على تبادل الشقة موضوع النزاع التى كانت سكناً للمالك بأخرى كان يستأجرها المطعون ضده لا تزيد مساحتها على ستين متراً غير عقدها إلى اسم زوجة المالك السابق نظراً لأن مالك العقار سكناً آخر باسمه وما

قدمه تأييداً لهذا الدفاع الجديد من مستندات يدل على علم المطعون ضده بصورية عقد زوج ابنة المالك السابق المؤرخ بـ ١/١/١٩٧١، وعلى صورية التنازل منه للمطعون ضده وعلى تواطؤ المطعون ضده مع مالك العقار السابق حين أجرى ذلك البديل فأطرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع قولاً منه بأن ما ساقه الطاعنون لا يدل على سوء نية المطعون ضده وأن الحكم الناقض قد انتهى إلى عجزهم عن إثبات ذلك. فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال.

(نقض ١٩٩٦/٣/٢٥، طعن رقم ٢٩٣٧ لسنة ٦٢ قضائية، الطعن رقم ٢٣٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٠/١٢/٥، الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/١١/٢٩، نقض جلسة ١٩٨٩/٦/٢٦، مجموعة المكتب الفني السنة ٤٠ ج ٢ ص ٦٧١، نقض جلسة ١٩٨٧/٥/١٣، مجموعة المكتب الفني السنة ٣٨ ج ١ ص ٧٠٨).

١٣٧٢ - نقض الحكم لقصور في التسبيب ولو تطرق لبيان أوجه القصور لا يتضمن حسماً لموضوع النزاع. لمحكمة الإحالة أن تفصل في النزاع على فهم جديد لواقع الدعوى. حسبها إقامة حكمها على أسباب تلمئن المطلاع عليها أنها محضت الأدلة التي قدمت إليها وحصلت منها ما يؤدي إلى النتيجة التي بنت عليها قضاءها. مخالفة ذلك. بطلان الحكم. (نقض ١٩٩٦/٦/١٧ - طعن رقم ٤٥٥٥ لسنة ٦٢ ق).

١٣٧٣ - نقض الحكم. أثره. وجوب التزام محكمة الإحالة بالمسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض. مادة ٢/٢٦٩ مرافعات، المقصود بالمسألة القانونية ما طرح على محكمة النقض وأدلت برأيها فيه فاكتسب حجية الأمر المقضى. امتناع محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى عن المساس بهذه الحجية. لها بناء حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى. نقض الحكم لقصور في التسبيب أي كان وجه القصور. لا يتضمن حسماً لمسألة قانونية تلتزم محكمة الإحالة باتباعها. تصدى محكمة النقض للفصل في



الموضوع عند نقض الحكم للمرة الثانية. مادة ٢٦٩/٤ مرافعات. شرطه.  
أن ينصب الطعن في المرة الثانية على ما طعن عليه في المرة الأولى. تخلف  
ذلك. أثره. وجوب أن يكون مع النقض الإحالة.  
(نقض ١٩٩٧/٢/٢٥ - طعن رقم ٧٩٩ لسنة ٦٠ قضائية).

١٣٧٤ - نقض الحكم لقصور في التسبيب ولو تطرق لبيان أوجه  
القصور. عدم حسمه لمسألة قانونية تلتزم محكمة الإحالة باتباعها.  
(نقض ١٩٩٩/٥/٤ - طعن رقم ١٩٧٥ لسنة ٦٧ق).

١٣٧٥ - نقض الحكم بأحد أوجه الطعن لا يعد رفضاً لما لم تر  
المحكمة محلاً لبحثه:

إذا نقض الحكم نقضاً كلياً للقصور أو لغير ذلك من الأسباب بما لا  
يتصور معه أن يكون الحكم الناقض قد فصل في مسألة قانونية حتى  
ولو تطرق لبيان أوجه القصور في الحكم المنقوض أو اكتفت محكمة  
النقض في نقض الحكم بأحد الأوجه المقدمة أو ببعضها بما لا تعتبر معه  
قد رفضت ما لم تر محلاً لبحثه من المطاعن الأخرى أو أقرت ما تعلق من  
قضاء الحكم المطعون فيه بتلك المطاعن فتعود الخصومة ويعود الخصوم  
إلى ما كانت وكأنوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض ويكون للخصوم أن  
يطرحوا عليها أوجه دفاع ودفع جديدة إلا ما يكون قد سقط الحق فيه  
ويكون لها مطلق الحرية في الفصل بما تراه في كل ما يتعلق بموضوع  
الدعوى حسبما تكون به عقيدتها من كافة أوراقها ومستنداتها.

(الطعن رقم ٦٧٠٣ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٥/١٠/٢٥، الطعن رقم ٢٥٦٤  
لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٦، س ٤٠ ع ٢ ص ٦٧١، الطعن رقم ٣٩٤  
لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣، س ٣٨ ع ١ ص ٧٠٨، الطعن رقم ٩٧٩  
لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٢/١٢/٣١ ع ٤٣ ص ١٤٧٣، الطعن رقم ٤٨  
لسنة ٥٤ ق «أحوال شخصية» جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩، س ٣٥ ع ١ ص ١٤٨٦،  
الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣، س ٣٨ ع ١ ص ٧٠٨).

١٣٧٦- نقض الحكم والإحالة ينطوى على قضاء ضمنى باختصاص القضاء العادى ولائياً بنظر الدعوى : لما كان البين من الأوراق أن المطعون ضده سبق أن طعن بطريق النقض فى حكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٥، بالطعن رقم ١١٧٧ لسنة ٥٥ق وقضت محكمة النقض فى ذلك الطعن بتاريخ ٢٢/٤/١٩٩٠، بنقض الحكم والإحالة فإن حكمها هذا ينطوى على قضاء ضمنى باختصاص القضاء العادى ولائياً بنظر الدعوى وهو قضاء بات حاز قوة الأمر المقضى وهى تسمى على قواعد النظام العام ويمتنع على محكمة الإحالة إعاءة النظر فى مسألة الاختصاص الولائى لسبق الفصل فيها، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض الدفع المبدئى من الطاعنين فى هذا الصدد وهو يتساوى فى الأثر مع القضاء بعدم جواز نظره لسبق الفصل فيه فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة. وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

(نقض ٢٥/٦/١٩٩٨- طعن رقم ٧٨ لسنة ٦٢ق).

١٣٧٧- أثر نقض الحكم المستأنف وكان الطاعن قد قبل حكم أول درجة واستأنفه المطعون ضدهم:

قبول الطاعن حكم أول درجة واستئنافه من المطعون ضدهم. نقض الحكم الصادر فى هذا الاستئناف. أثره. وجوب أن يكون النقض جزئياً فيما زاد على الصادر به حكم أول درجة.

(نقض ٢/١١/١٩٩٩- طعن رقم ١٦٩٠ لسنة ٦٧ق).

١٣٧٨- أثر نقض الحكم:

«من الحالات التى يستتبع نقض الحكم فيها بالنسبة لأحد المطعون ضدهم نقضه بالنسبة للباقيين»:

نقض الحكم فيما انتهى إليه من نفي مسئولية المطعون ضده الرابع. مؤداه إمكان تحققها بالنسبة له والتأثير في مسئولية الحارس المطعون ضده الأول. فعل الغير يرفع المسئولية عن الأعمال الشخصية أو يخفف منها. شرطه. اعتبار هذا الفعل خطأ في ذاته وإحداثه وحده الضرر أو مساهمته فيه. أثره. وجوب نقض الحكم بالنسبة للمطعون ضده الأول.

لما كان نقض الحكم فيما انتهى إليه من نفي المسئولية بالنسبة للمطعون ضده الرابع إمكان تحقق هذه المسئولية بالنسبة له وبالتالي التأثير في مسئولية الحارس المطعون ضده الأول لما هو مقر في قضاء هذه المحكمة من أن فعل الغير يرفع المسئولية عن الأعمال الشخصية أو يخفف منها، إذا اعتبر هذا الفعل خطأ في ذاته وأحدث وحده الضرر أو ساهم فيه.... فإن نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للمطعون ضده الرابع يستتبع نقضه بالنسبة للحارس المطعون ضده الأول.

(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٩/١٢/٧).

١٣٧٩ - صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة. نقضه بالنسبة للطاعن. أثره. نقضه بالنسبة لباقي المحكوم عليهم المختصمين في الطعن.

لما كان الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة فإن نقض الحكم بالنسبة للطاعن يستتبع نقضه بالنسبة للمحكوم عليهما اللذين تم اختصامهما في الطعن.

(الطعن رقم ٤٧١٣ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٠٠٠/٥/٢).

١٣٨٠ - «امتداد أثر الحكم الناقض - الصادر من الدائرة الجنائية - إلى غير المتهم الطاعن».

الأصل نسبية أثر الطعن الجنائي. الاستثناء. امتداد أثر الحكم الناقض إلى غير المتهم الطاعن ممن كانوا أطرافاً في الحكم المطعون فيه. شرطه.

اتصال أوجه الطعن بهم وعدم نقض الحكم لسبب خاص بالطاعن. ٤٢م ق٥٧ لسنة ١٩٥٩.

النص فى المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أن «لاينقض من الحكم إلا ما كان متعلقا بالأوجه التى بنى عليها النقض، مالم تكن التجزئة غير ممكنة، وإذا لم يكن الطعن مقدما من النيابة العامة فلا ينقض الحكم إلا بالنسبة إلى من قدم الطعن، مالم تكن الأوجه التى بنى عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين معه. وفى هذه الحالة يحكم بنقض الحكم بالنسبة إليهم أيضا ولو لم يقدم طعنا» يدل على أنه خروجاً على الأصل العام وهو نسبية أثر الطعن ارتأى المشرع تحقيقاً لحسن سير العدالة أن يمتد أثر الحكم الناقض إلى غير المتهم الطاعن ممن كانوا أطرافاً فى الحكم المطعون فيه إذا اتصلت بهم أوجه الطعن ولم ينقض الحكم لسبب خاص بمن رفع الطعن.

(الطعن رقم ٥٤٨ لسنة ٦٩ق - جلسة ١٠/٢٦/١٩٩٩ قرب الطعن الجنائى رقم ٩٨٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١/٢٩/١٩٧٨ س٢٩ ص١١٣، قرب الطعن الجنائى رقم ٨٤٣ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٧٤ س٢٥ ص٨٥٢، قرب الطعن الجنائى رقم ١١٩٣ لسنة ٤٣ق - جلسة ١١/٣/١٩٧٤ س٢٥ ص٢٥١، قرب الطعن الجنائى رقم ٨٧٢ لسنة ٤٢ق - جلسة ٥/١١/١٩٧٢ س٢٣ ع٣ ص١١٤).

١٣٨١ - «نقض الحكم فى جزء منه يستتبع نقضه فى أجزاء الحكم الأخرى المبينة عليه».

الحكم فى موضع الحق المتنازع عليه. شرطه. اختصاص المحكمة بالدعوى. مؤداه. نقض الحكم لسبب يتعلق بهذا الاختصاص. أثره. نقضه فيما قضى به الموضوع.

إذ كان اختصاص المحكمة شرطاً لجواز الحكم فى موضوع الحق المتنازع عليه فإن من شأن نقض الحكم لسبب يتعلق بهذا الاختصاص نقضه بالتبعية فيما تطرق إليه من قضاء فى الموضوع. (الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٦٣ق - جلسة ٤/١١/١٩٩٩).

## ١٣٨٢ - «من حالات النقض الجزئي»:

قبول الطاعن حكم أول درجة واستئنائه من المَطعون ضدهم. نقض الحكم الصادر في هذا الاستئناف. أثره. وجوب أن يكون النقض جزئياً فيما زاد على الصادر به حكم أول درجة. علة ذلك.

اكتفاء المحكمة بنقض الحكم نقضاً جزئياً فيما زاد على مبلغ.... الصادر به حكم محكمة أول درجة الذي قبله الطاعن ولم يستأنفه (واستأنفه المَطعون ضدهم) وبالتالي غير معروض على هذه المحكمة لحيازته قوة الأمر المقضى.

(الطعن رقم ١٦٩٠ لسنة ٦٧ق - جلسة ١٩٩٩/١١/٢).

## ١٣٨٣ - «التزام محكمة الإحالة بمنحى الحكم الناقض في تقدير

أقوال الشهود»:

تقدير الإقامة المستقرة. واقع تستقل به محكمة الموضوع. شرطه. أن يكون استخلاصها سائفاً وألا تخرج بأقوال الشهود عن حدودها ولا إلى مالا يؤدي إليه مدلولها. اتخاذ محكمة النقض في تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها منحى معين. وجوب اتباع محكمة الاستئناف الحكم الناقض في هذا الخصوص ألا تقيم قضاءها على خلاف هذا المنحى. علة ذلك.

المقرر - في قضاء محكمة النقض - أنه ولئن كان تقدير الإقامة المستقرة من أمور الواقع وتدخل في سلطة محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط أن يكون استخلاصها سائفاً وألا تخرج بأقوال الشهود عن حدودها ولا إلى مالا يؤدي إليه مدلولها ولازم ذلك أنه متى ذهب محكمة النقض في تقدير أقوال الشهود في الدعوى واستخلاص الواقع منها منحى معين فإن على محكمة الاستئناف أن نقض الحكم لهذا السبب أن

تتبع حكم النقض فيما ذهب إليه بالنسبة لتلك الأقوال وألا يقيم قضاءها على خلاف هذا المنحى.

(الطعن رقم ٢٣٤٠ لسنة ٦٨ق - جلسة ٢٠١٠/٢/٦).

١٣٨٤ - انتهاء الحكم الناقض إلى فساد الحكم فى الاستدلال لنفيه وصف الإقامة المستقرة للطاعة بعين النزاع مع أبيها حتى وفاته على اطمئنانه لأقوال شاهدى المطعون ضده من أن الباعث عليها رعاية والدها المريض رغم أن أحدهما أقر برؤيته لها يوميا وأن برها بأبيها لاينفى قصد اتخاذها العين موطن لها. قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف استنادا إلى اطمئنانه لذات أقوال الشاهدين مستخلصا أن إقامة الطاعة إقامة عارضة. خطأ وقصور وفساد فى الاستدلال. علة ذلك.

إن كان الصادر من محكمة النقض بتاريخ / / فى الطعن رقم .... لسنة... ق قد أقام قضاءه بنقض الحكم السابق صدوره من المحكمة المطعون فى حكمها فى / / على ماشابه من عوار الفساد فى الاستدلال الذى جره إلى الخطأ فى تطبيق القانون حين نفى وصف الاستقرار عن إقامة الطاعة بالشقة محل النزاع من اطمئنانه لأقوال شاهدى المطعون ضدهم من أن الباعث عليها رعاية أبيها المريض رغم إقرار أحدهما برؤيته لها يوميا بها فضلا عن أن برها بأبيها المريض بمجرد ليس من شأنه أن ينفى عنها قصدتها باتخاذها موطن لها. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا المنحى وأقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على اطمئنانه لذات أقوال هذين الشاهدين مستخلصا منها نفى وصف الاستقرار عن إقامة الطاعة بالشقة محل النزاع لكونها تتردد على والدها مما مفاده الإقامة العارضة بالمخالفة لما انتهى إليه الحكم الناقض فى هذا الصدد فإنه يكون معيبا.

(الطعن رقم ٢٣٤٠ لسنة ٦٨ق - جلسة ٢٠١٠/٢/٦).

١٣٨٥- «التزام محكمة الإحالة بما انتهى إليه الحكم الناقض من حق الطاعن في توقي فسخ العقد».

انتهاء الحكم الناقض إلى حق الطاعن المشتري في توقي فسخ العقد بوفاء لاحق إلا إذا أسفر عنه ضرر للمطعون ضده البائع. اعتباره مسألة قانونية يمتنع على محكمة الإحالة بحثها من جديد، معاودتها القضاء بالفسخ دون بيان وجه الضرر الذي لحق بالمطعون ضده من الوفاء اللاحق معتبراً مجرد التأخر في الوفاء ضرر يقتضى الفسخ مع أن ذلك لا يعد بياناً للضرر. خطأ.

إذ كان الحكم الناقض الصادر في الطعن رقم ٢٩٦٦ لسنة ٦٧ ق قد تناول في مدوناته بحث حق المشتري في توقي الفسخ بالوفاء بباقي الثمن قبل صدور الحكم النهائي بفسخ عقده إلا إذا كان هذا الوفاء اللاحق بما يضار به البائع فإن ما خلص إليه في هذا الشأن وفصل فيه يعد من المسائل القانونية التي يمتنع على محكمة الإحالة بحثها من جديد بعد أن حسمها الحكم الناقض. لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه إذ عاد وقضى بفسخ عقد شراء الطاعن تأسيساً على أن مجرد تأخره في الوفاء بالمتبقي من الثمن في المواعيد المقررة في العقد ضرر يقتضى الفسخ مع أن ذلك لا يعد بياناً للضرر في هذا الخصوص فإنه يكون قد أعاد بحث المسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض من حق المشتري في توقي الفسخ بوفاء لاحق ما دام لم يسفر عنه ضرر للبائع فلم يلتزم بهذا الفصل بل خالفه بما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون.

(الطعن رقم ٣٧٠٥ لسنة ٦٩ ق - جلسة ٢٢/٦/٢٠٠٠).

١٣٨٦- وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنها دفعت بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى على اعتبار أن قرية العجوزين الكائن بها عقار النزاع لا تخضع

لأحكام قوانين إيجار الأماكن إلا أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف برفض الدفع بعدم الاختصاص النوعي على مجرد صورة ضوئية لحكم صادر من ذات المحكمة عن نزاع آخر لعين كائنة في نفس القرية وهو ما لا يصلح رداً على هذا الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مسألة الاختصاص بحسب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام فتعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة وتقضى فيها من تلقاء نفسها في أية حالة كانت عليها الدعوى، ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمني فيها. لما كان ذلك، وكان الثابت بالأوراق أن عقد الإيجار مثار النزاع المحرر بين الطاعنة والمطعون ضده قد انعقد مشاهرة بأجرة مقدارها ١٤٠ جنيهاً محل يقع بقريّة العجوزين التي لم يصدر قرار من وزير الإسكان بمد نطاق سريان تشريعات إيجار الأماكن عليها، ومن ثم فإن المحكمة المختصة بنظر فسخ هذا العقد تكون هي المحكمة الجزئية على اعتبار قيمة المدة الباقية من العقد وفقاً لنص المادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات بما كان يتعين معه على محكمة أول درجة - مأمورية دسوق الكلية - أن تقضى بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى وأن تحيلها إلى المحكمة المختصة - محكمة دسوق الجزئية - عملاً بنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات، وإذ هي قضت في موضوع النزاع متجاوزة اختصاصها وأيدها الحكم المطعون فيه استناداً إلى سابقة صدور حكم من المحكمة الابتدائية بسريان أحكام قوانين إيجار الأماكن على عقار آخر بذات القرية على الرغم من أن الحكم المذكور لا حجية له في النزاع الحالي لاختلاف الدعويين محلاً وسبباً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.



وحيث إن المادة رقم ١/٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه «إذا كان الحكم قد نقض لمخالفته قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص، وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعي إليها بإجراءات جديدة، وإذا كان الاستئناف صالحاً للفصل فيه، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص محكمة دسوق الكلية بنظر الدعوى واختصاص محكمة دسوق الجزئية بنظرها.

(نقض ٢٤/١/٢٠٠١ - طعن رقم ١٤٩٢ لسنة ٦٩ قضائية «غير منشور»)

١٣٨٧- وحيث إنه وإن كانت المادة ٤/٢٦٩ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض عند نقض الحكم المطعون فيه - وكان الطعن للمرة الثانية - أن تحكم في الموضوع، إلا أن التصدي لموضوع الدعوى يقتصر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على ما إذا كان الطعن في المرة الثانية ينصب على ما طعن عليه في المرة الأولى، وكان الطعن الأول قد اقتصر على النعي على الحكم باعتبار الاستئناف كان لم يكن وأنصب في الطعن الثاني على ما قضى به في الموضوع وهو ما لم يكن معروضاً أصلاً في الطعن الأول، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

(نقض ٢٨/١/٢٠٠١ - طعن رقم ١٤ لسنة ٧٠ قضائية «غير منشور»).

١٣٨٨- وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أنه وفقاً لحكم النقض الصادر في الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٥٥ ق بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٩١، فإن نطاق الخصومة أمام محكمة الإحالة ينحصر في النظر في تقديرات أرباح سنتي ١٩٧٦، ١٩٧٧، لأن قرار

لجنة الطعن بالنسبة لسنة ١٩٧٥، صار نهائياً بعدم الطعن عليه، وإن قضى الحكم المطعون فيه ببطلان النموذج ١٩ ضرائب عن سنوات المحاسبة من ١٩٧٤ حتى ١٩٧٧، فإنه يكون قد تجاوز نطاق الخصومة أمامه بما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب النقض المقبولة، أما ما عدا ذلك منه فإنه يحوز قوة الأمر المقضى ويتعين على محكمة الإحالة ألا تعيد النظر فيه. وأنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات تنص على أنه «إذا كان الحكم قد نقض لغير ذلك من الأسباب تحيل القضية إلى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيها لتحكم فيه من جديد بناء على طلب الخصوم، وفى هذه الحالة يتحتم على المحكمة التى أحييت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها المحكمة» ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا نقض الحكم وأحييت القضية إلى المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه للحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم فإنه يتحتم على المحكمة التى أحييت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها هذه المحكمة، وما يجرمه القانون بموجب هذه المادة على محكمة الإحالة هو مخالفة رأى محكمة النقض فى المسألة التى تكون قد فصلت فيها وأن حكم محكمة النقض يحوز حجية الشئ المحكوم فيه فى حدود المسائل التى بت فيها، ويمتنع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ويتعين عليها أن تقصر نظرها على موضوع الدعوى فى نطاق ما أشار إليه الحكم الناقض. لما كان ذلك وكان الثابت من حكم النقض الصادر فى الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٥٥ ق بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٩١، أن نقض

الحكم الاستثنائي السابق الصادر بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٨٥، كان على أساس أنه لا يجوز معاودة بحث أرباح سنة النزاع ١٩٧٥ بعد أن صار قرار لجنة الطعن نهائياً بعدم الطعن عليه وأن أرباح تلك السنة لا تصلح أساساً للربط الحكمي عن سنتي ١٩٧٦، ١٩٧٧، لتجاوزها الحد المقرر قانوناً، وكانت أسباب ذلك الطعن على ما يبين من الحكم الناقض لم تتناول سنة ١٩٧٤، واقتصرت على السنوات من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٧، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن وببطلان النموذج ١٩ ضرائب و٦ ضريبة عامة عن سنوات المحاسبة جميعها بما فيها سنتي ١٩٧٤، ١٩٧٥، فإنه يكون قد عاود بحث النزاع المتعلق بهاتين السنتين رغم أن أمره أصبح نهائياً بالنسبة لسنة ١٩٧٤، ولم يكن محل فصل من الحكم الناقض كما أنه لم يتبع في خصوص سنة ١٩٧٥ المسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض بما يصمه بمخالفة القانون ويوجب نقضه.

(نقض ٢٠٠١/٢/٨ - طعن رقم ٤٤٣٩ لسنة ٦٤ قضائية «غير منشور»).

١٣٨٩- وحيث إنه وإن كانت المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات توجب على محكمة النقض إذا حكمت بنقض الحكم المطعون فيه، وكان الطعن للمرة الثانية، أن تحكم في الموضوع، إلا أن التصدي لموضوع الدعوى يقتصر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على ما إذا كان الطعن للمرة الثانية ينصب على ذات ما طعن عليه في المرة الأولى، وإذا كان الطعن الثاني قد انصب على النعي بعدم تحقيق دفاع الطاعن بصورية العقد الابتدائي الصادر للمطعون ضدها الأولى صورية مطلقة، وهو ما لم يكن معروضاً أصلاً في الطعن الأول، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

(نقض ٢٠٠١/٢/١١ - طعن رقم ٣٩٠٦ لسنة ٦٣ قضائية «غير منشور»).

## (مادة ٢٧٠)

«إذا قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن أو برفضه أو بعدم جواز نظره حكمت على رافعه بالمصاريف فضلا عن مصادرة الكفالة كلها أو بعضها.

وإذا رأت أن الطعن أريد به الكيد فلها أن تحكم بالتعويض للمدعى عليه في الطعن».

(هذه المادة تقابل المادة ٢٥ من قانون النقض الملغى).

### التعليق:

١٣٩٠ - الحكم بالمصاريف ومصادرة الكفالة والتعويض عن الطعن الكيدي:

وفقا للمادة ٢٧٠ مرافعات - محل التعليق - إذا حكمت محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلاً أو عدم جواز نظره أو رفضه لأن أسبابه على غير أساس، فإنه يترتب على الحكم بأحد هذه الأمور أن تلزم المحكمة الطاعن بالمصاريف إلى جانب مصادرة الكفالة المودعة منه كلها أو بعضها. فإذا رأت المحكمة أن الطعن قد أريد به الكيد، فلها، فضلاً عما تقدم، الحكم للمطعون ضده - بناء على طلبه - التعويض، وفقاً للقواعد العامة.

وينبغي ملاحظة أن لمحكمة النقض أن ترفض الطعن وتصحح أسباب الحكم المطعون فيه إذا كان منطوق الحكم موافقاً للقانون وأسبابه القانونية معيبة، فعندئذ تستكمل محكمة النقض ما وقع في الحكم المطعون فيه من قصور أو خطأ في تفريراته القانونية (نقض ٢٠/٥/١٩٦٤ - سنة ١٦ ص ٦٠٢). أو تستبدل بها غيرها. (نقض ١١/٦/١٩٦٤ سنة - ١٥ ص ٨٠٤، فتحى والى - ص ٨٢٩).

واختصاص محكمة النقض بطلب الحكم بالتعويض هو اختصاص إضافي لا يسلب المحكمة المختصة أصلاً طبقاً للقواعد العامة اختصاصها بنظره.

إذ إن طلب التعويض عن دعوى المخاصمة، وكذلك عن الطعن الكيدى لدى محكمة النقض هو مجرد رخصة للخصم إن شاء استعملها وإن شاء لجأ إلى المحكمة المختصة أصلاً عن التعويض لأن اختصاص هاتين المحكمتين بنظر هذا الطلب هو اختصاص إضافي لا يسلب المحكمة المختصة أصلاً طبقاً للقواعد العامة اختصاصها بنظره، متى أقام صاحب الشأن الدعوى ابتداء أمامها دون استعمال هذه الرخصة. (نقض ٤٨/٢٤-١٩٨٣ طعن ٤٦١ سنة ٤٨ قضائية).

والمعارضة فى تقدير المصروفات أمام محكمة النقض يكون بصحيفة تردع قلم كتاب المحكمة. (نقض ١٩/٦/١٩٧٥، طعن ٥٠ سنة ٤١ قضائية - سنة ٢٦ ص ١٢٢٦).

ولا محل لمصادرة الكفالة فى حالة التنازل عن الطعن (نقض ٢٦/١١/١٩٣١ - طعن ٢٩ سنة ١ قضائية - مجموعة الخمسين عاماً - المجلد الرابع - بند ١٣٤٨ ص ٤٧٣٤)، كذلك لا محل لمصادرة الكفالة فى حالة انتهاء الخصومة فى الطعن صلحاً. (نقض ٣٠/١١/١٩٨١، طعن ٤٨٣ سنة ٤٢ قضائية - سنة ٢٢ ص ٢١٦٩).

### أحكام النقض:

#### ١٣٩١ - التعويض عن الطعن الكيدى:

النص فى المادة ٢٧٠ مرافعات على أنه «إذا قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن أو برفضه أو بعدم جواز نظره حكمت على رافعه بالمصاريف

فضلا عن مصادرة الكفالة كلها أو بعضها. وإذا رأت أن الطعن أريد به الكيد فلها أن تحكم بالتعويض للمدعى عليه فى الطعن» وفى المادة ٤٩٩ منه على أنه «إذا قضت المحكمة بعدم جواز المخاصمة أو برفضها حكم على الطالب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها، ولا تزيد على مائتى جنية مع التعويضات إن كان لها وجه» يدل على أن طلب التعويض عن دعوى المخاصمة، وعن الطعن الكيدى لدى محكمة النقض هو مجرد رخصة للخصم، وأن اختصاص هاتين المحكمتين بنظر هذا الطلب هو اختصاص إضافى لا يسلب المحكمة المختصة أصلا طبقا للقواعد العامة. اختصاصها بنظره متى أقام صاحب الشأن الدعوى ابتداء أمامها دون استعمال هذه الرخصة.

(نقض ١٩٨٣/٣/٢٤، طعن ٤٦١ س ٤٨ قضائية).

#### ١٣٩٢ - أمر مصاريف الطعن بالنقض:

لا يقبل التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأن المتمسك بسقوط الخصومة بعد التقض، والإحالة قد استصدر أمرا بتقدير المصروفات والأتعاب المحكوم بها لصالحه، وقام بإعلان هذا الأمر، وتنفيذه وأن هذه الإجراءات تعتبر من الإجراءات القاطعة لمدة سقوط الخصومة، وتدل على قبوله ورضاه ورغبته فى متابعة السير فى الدعوى، ومن شأنها أن تحول دون طلب الحكم بسقوط الخصومة.

(نقض ١٩٥٨/٥/١، طعن ١٥١ س ٢٣ ق).

١٣٩٣- تصحيح محكمة النقض لما يشتمل عليه الحكم المطعون فيه من أخطاء مادية دون نقض. شرطه. أن يقتصر على ما يتعلق بالقانون دون الواقع.

(نقض ١٩٨٠/٢/٩، طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ قضائية).

#### ١٣٩٤ - المعارضة في أمر تقدير مصاريف الطعن بالنقض:

جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون قد جعل الأصل في الإجراءات التي تتخذ أمامها بما فيها المعارضة في تقدير المصروفات أن تكون بصحيفة تودع قلم الكتاب وليس بأي طريق آخر.  
(نقض ١٩/٦/١٩٧٥، طعن ٥٠ س ٤١).

١٣٩٥ - أن القانون قد جعل الأصل في الإجراءات التي تتخذ أمام محكمة النقض أن تكون بتقرير في قلم الكتاب، الأمر الذي يستفاد منه أن المعارضة في تقدير المصروفات، وهي لا تخرج عن كونها إجراءات، يجب أن تحصل بتقرير في قلم الكتاب أيضاً، لا بإعلان يوجه إلى الخصم.  
(نقض ١٩/٧/١٩٦٤، طعن ٥٠ س ١٤ ق).

١٣٩٦ - تقديم المسائل الفرعية التي تعرض أمام محكمة النقض يكون بالتقرير بها بقلم الكتاب، لهذا وجب أن يكون تحضير المعارضة أمام محكمة النقض في تقدير قائمة الرسوم بنفس الطريقة المرسومة للطعن ذاته من حيث التقرير بها في قلم الكتاب، وإعلانها وتبادل المذكرات بشأنها وإرسالها إلى النيابة لتقديم مذكرتها فيها مع مراعاة المواعيد، ثم بعد ذلك يستصدر أمر رئيس المحكمة بتحديد يوم لنظرها أمام غرفة المشورة، وإذا كان المعارض قد قرر بالمعارضة في قلم الكتاب ثم أمسك عن إعلانها، وعن تقديم مذكرة فيها، كان للمعارض ضده «قلم الكتاب» إذا أراد الفصل في المعارضة أن يفتح هو تحضيرها بإيداع صورة من تقرير المعارضة ومذكرة بدفاعه فيها والحصول فيها على مذكرة النيابة.

(نقض ١٥/١٢/١٩٣٨، طعن ٣ سنة ٨ ق).

١٣٩٧ - تنازل الطاعن عن طعنه يجعله ملزماً بمصاريف الطعن، لأنه هو المتسبب فيها أما الكفالة المودعة منه فلا تصادر، إنما يحكم بمصادرة

الكفالة في حالتين فقط: الأولى إذا قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن. والثانية إذا قضت بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً.  
(نقض ١١/٢٦/١٩٣١، طعن ٢٩ س ١ ق).

١٣٩٨ - في حالة الحكم بانتهاء الخصومة في الطعن صلحاً لا محل لمصادرة الكفالة لأن الحكم بالمصادرة قاصر على أحوال عدم قبول الطعن أو عدم جواز نظره طبقاً للمادة ٢٧٠ من قانون المرافعات.  
(نقض ١١/٣٠/١٩٨١، طعن ٤٨٣ س ٤٢ ق).

١٣٩٩ - تقديم المحامي رافع الطعن بالنقض إعلاناً على يد محضر بترك الخصومة في الطعن. اعتباره إحدى الطرق التي تتطلبها المادة ١٤١ في شأن الترك. عدم إبداء المطعون ضدهم طلبات في الطعن. أثره. وجوب الحكم بإثبات هذا الترك مع إلزام الطاعن مصروفات الطعن، دون مصادرة الكفالة. مادة ١/٢٧٠ مرافعات.  
(نقض ١٠/١٢/١٩٩٨، طعن رقم ٦٧٢٦ لسنة ٦٦ ق).

١٤٠٠ - تنازل الطاعن عن الطعن بعد فوات ميعاده. وجوب الحكم بإثبات التنازل مع إلزام الطاعن مصاريف الطعن. التنازل عن الطعن ليس سبباً لمصادرة الكفالة. القضاء بمصادرة الكفالة. مناطه. الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه أو بعدم جواز نظره. مادة ١/٢٧٠ مرافعات.  
(نقض ٤/٢٤/١٩٩٧، طعن رقم ٨٠٣٠ لسنة ٦٥ قضائية، ١٩٧٧/٣/٢٠، طعن رقم ٦٥٩ لسنة ٦١ قضائية، نقض ١/٨/١٩٩٦، طعن رقم ١٦٨٩ لسنة ٦١ قضائية).

١٤٠١ - إلزام الطاعن بالمصاريف ومصادرة الكفالة كلياً أو جزئياً. مناطه. الحكم بعدم قبول الطعن أو رفضه أو عدم جوازه. مادة ١/٢٧٠ مرافعات. نقض الحكم بسبب أثارته النيابة مغاير لما ركن إليه الطاعن من أسباب. مقتضاه. إلزامه بالمصاريف مع مصادرة الكفالة.  
(نقض ١٢/١٥/١٩٩٦، طعن رقم ٣٣٣٩ لسنة ٥٩ قضائية).



١٤٠٢- نقض الحكم على موجب السبب الذي أثارته النيابة، وليس للأسباب التي أبدتها الطاعة التي أخفقت في طعنها. مقتضاه. إلزام الطاعة بالمصاريف مع مصادرة الكفالة.  
(الطعن رقم ٨٢٨ لسنة ٥٩ - جلسة ١٠/١١/١٩٩٦).

١٤٠٣- التنازل عن الطعن بالنقض بعد فوات ميعاده. أثره. وجوب الحكم بإثبات التنازل مع إلزام الطاعن مصروفات الطعن. التنازل عن الطعن ليس سبباً لمصادرة الكفالة. القضاء بمصادرتها. حالاته. مادة ١/٢٧٠ مرافعات.

(نقض ١٩٩٩/٤/٢٩، طعن رقم ١٠٠٠٢ لسنة ٦٤ ق، نقض ١٩٩٨/١٠/١٥، طعن رقم ١٧٥٢ لسنة ٦٢ قضائية).

١٤٠٤ - ترك الطاعة الخصومة في الطعن المائل وقد حصل بعد فوات ميعاد الطعن لايحوز الرجوع فيه باعتبار أنه يتضمن تنازلاً عن الحق في الطعن ملزماً لصاحبه بغير حاجة إلى قبول يصدر من المتنازل إليه، ومن ثم يتعين الحكم بإثبات هذا التنازل مع إلزام الطاعة مصروفات الطعن دون الحكم بمصادرة الكفالة إذ لا يحكم بمصادرتها - حسبما يفصح عنه نص المادة ١/٢٧٠ من قانون المرافعات - إلا في حالة الحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه أو بعدم جواز نظره.  
(نقض ١٩٩٩/١١/٤، طعن رقم ٤٨٩ لسنة ٦٩ ق).

### (مادة ٢٧١)

«يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام، أيا كانت الجهة التي أصدرتها، والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها.

وإذا كان الحكم لم ينقض إلا في جزء منه بقي نافذا فيما يتعلق بالأجزاء الأخرى ما لم تكن مترتبة على الجزء المنقوض».

(هذه المادة تقابل المادة ٢٦ من قانون النقض الملغى).

### تقرير اللجنة التشريعية:

جاء بتقرير اللجنة التشريعية بمجلس الأمة عن مشروع القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨:

«أضافت اللجنة بعد عبارة «جميع الأحكام» الواردة في المادة ٢٧١ من المشروع عبارة «أي كانت الجهة التي أصدرتها»، وذلك حتى يترتب على نقض الحكم بعدم الاختصاص، والإحالة إلى القضاء الإداري إلغاء الحكم الذي يكون قد صدر من هذا القضاء».

### التعليق:

١٤٠٥ - آثار نقض الحكم: يترتب على حكم محكمة النقض في الطعن المطروح أمامها بنقض الحكم المطعون عليه آثار معينة نوضحها فيما يلي:

١٤٠٦ - أولا: زوال الحكم المنقوض: يترتب على نقض الحكم المطعون فيه زواله واعتباره كأن لم يكن، ومن ثم تزول جميع آثاره المترتبة عليه، ويعود الخصوم إلى مراكزهم القانونية السابقة على صدور الحكم المنقوض، وتترتب هذه النتيجة كآثر قانوني لحكم النقض، سواء صرح الحكم به أم لم يصرح. (نقض مدني ١٤/٣/١٩٧٢ سنة ٢٣ ص ٤٠١، فتحى وإلى ص ٨٠٣).

وإذا كانت أسباب الطعن تتعلق بالموضوع والاختصاص فإن نقض الحكم كلياً في الموضوع يشمل صحة اختصاص المحكمة، وتنتهي الخصومة في الطعن. (نقض ١٩٩١/٧/١٧، في الطعن ٦٦٥ لسنة ٥٥ ق).

فإذا كان النقص كلياً فإنه يترتب عليه، على ما تقول محكمة النقض زوال الحكم المطعون فيه بجميع أجزائه وآثاره وإلغاء كافة الأحكام والأعمال المؤسسة عليه، ويقع هذا الإلغاء بقوة القانون - دون حاجة لاستصدار حكم جديد به. (نقض ١٩٩٢/١/٢٣، طعن ٢١٣٧ - ٢١٣٨ - ٢١٣٩، سنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٨٩/٦/٥، طعن ١٠١٨ سنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٨٨/٢/٢١ - طعن ١٠٩٢ سنة ٥٩ قضائية، نقض ١٩٩١/٣/١١ - طعن ٢١٤ سنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٧٤/٣/١٨، طعن ٦٧ سنة ٣٩ قضائية سنة ٢٥ ص ٥٢٠، نقض ١٩٨٥/٣/١٢ - طعن ١٦٨٧ سنة ٥١ قضائية).

أما إذا كان النقص جزئياً فإن الأصل أن يزول الجزء المنقوض فقط، ويبقى الحكم نافذاً بالنسبة للأجزاء الأخرى. (نقض ١٩٨٥/١/١٠ - طعن ٩٥٢ - سنة ٥١ قضائية، فتى والى ص ٨٣٠ وص ٨٣١، كمال عبدالعزيز - ص ٢٠٢٣ وما بعدها).

وإذا كان النقص جزئياً فالأصل أنه يتناول الجزء من الحكم الذي كان محل الطعن متى كان مستقلاً عن أجزائه الأخرى بموضوعه وأسبابه، وذلك بغض النظر عن صيغة حكم النقص أى سواء صرح فى منطوق الحكم بأن نقض الحكم المطعون فيه قاصر على ذلك الجزء منه، أم أطلق القول بنقض الحكم دون إشارة إلى الجزء الذى قصد نقضه، إذ الأصل فى كل الأحوال لا يتناول أثر حكم النقص من الحكم المطعون فيه متى كان متعدد الأجزاء سوى الجزء الذى انصب عليه الطعن، وقبلت المحكمة أحد أسباب الطعن المتعلقة به. (نقض ١٩٣٨/٣/١٧ - طعن ٧٧ سنة ٧ قضائية - مجموعة الخمسين عاماً - المجلد الرابع - ص ٤٧١٥ بند ٢٨٤،

نقض ٢٣/١/١٩٨٣، طعن ٣٩٢/٤٠٨ سنة ٥٢ قضائية - سنة ٣٤ ص ٢٨٢، نقض ٣٠/١/١٩٨٣، طعن ٦٥٩ سنة ٥٠ قضائية، نقض ٢/١/١٩٨٦، طعن ٧٧٦ سنة ٥١ قضائية).

ولكن وفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٧١ مرافعات - محل التعليق - فإنه يستثنى من هذا الأصل أنه رغم نقض جزء من الحكم، فإنه يترتب على هذا النقض زوال أجزاء الحكم الأخرى إذا كانت معتمدة على هذا الجزء، أي إذا كان بينها وبين هذا الجزء ارتباط وتبعية (نقض ١٣/١/١٩٨١، طعن ٤١١ لسنة ٤٩ قضائية). هذا ولو لم يشر إليها الطاعن أو ينقضها الحكم صراحة. (نقض ١٨/٢/١٩٧٤، سنة ٢٥ ص ٣٥١، نقض ٥/١٢/١٩٧٨، طعن ٥٧٩ سنة ٤٣ قضائية).

إذ كقاعدة عامة، إذا كان الشق الثاني من الحكم مترتبا على شقه الأول، فإنه يترتب على إلغاء الشق الأول، إلغاء الشق الثاني، كما إذا حكم بالملكية والريع كنتيجة للحكم بالملكية، أو حكم بإلغاء الحجز والتسليم - وإذا ألغى الشق الأول من الحكم لصدوره على خلاف حكم آخر حاز قوة الأمر المقضى به فإن الشق الثانى المترتب عليه يتعين نقضه هو الآخر كآثر من آثار الشق الأول. (نقض ٢٤/٢/١٩٨٥، رقم ١٢٥٥ سنة ٥٤ ق، نقض ١٣/١/١٩٣٨ رقم ٦٦ سنة ٧ ق).

وفى حالة تعدد الخصوم فى خصومة الحكم محل الطعن، فإن الأصل وفقا للقاعدة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات، أنه لا يفيد الطعن إلا من رفعه، ولا يحتج به إلا على من رفع عليه (انظر توصيلات ذلك فى تعليقنا على المادة ٢١٨ مرافعات فيما مضى)، ولكن يستثنى من هذا الأصل أنه إذا تعدد الخصوم فى خصومة الحكم محل الطعن نقض الحكم، فإن هذا النقض يؤدى إلى نقض الحكم بالنسبة لجميع هؤلاء الخصوم فى الحالات التالية:

### ١- الحالة الأولى:

إذا توافرت إحدى الحالات التي تنص عليها المادة ٢/٢١٨، كما لو كان الموضوع غير قابل للتجزئة، فعندئذ يجب لقبول الطعن أن يكون جميع الخصوم أطرافاً في الطعن بالنقض. وعندئذ ليس للمحكمة أن تنقض الحكم بالنسبة لبعض الطاعنين دون البعض الآخر، فهي لا تنقض الحكم إلا بالنسبة للجميع.

### ب - الحالة الثانية:

إذا توافرت الحالة التي تنص عليها المادة ٣/٢١٨، وهي صدور حكم في الدعوى الأصلية ضد الضامن، وطالب الضمان، وكان دفاعهما فيها واحداً، فإنه إذا طعن أحدهما بالنقض، ولم يتدخل الآخر في الطعن، ونقض الحكم، فإن الحكم بالنقض بالنسبة للطاعن يؤدي إلى نقضه بالنسبة للآخر رغم أنه لم يطعن في الحكم أو يتدخل في الطعن. (نقض ١٩٧٥/٣/٣٠ - سنة ٢٦ ص ٧٠٢).

إذ يستثنى من قاعدة نسبية أثر حكم النقض بالنسبة إلى الأشخاص حالة إذا كان التزام الطاعن بالتضامن مع أحد المطعون عليهم، إذ في هذه الحالة يترتب على نقض الحكم لصالح الطاعن نقضه كذلك بالنسبة إلى المطعون عليه المذكور. (نقض ١٩٩٢/٤/٢٣، طعن ٢٤٦١ سنة ٥٦ قضائية، نقض ١٩٩٢/٤/١٢، طعن ١١٢٣/٨٤٠ سنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٨٥/١٢/٤، طعن ٤٧ سنة ٥٥ قضائية - سنة ٣٦ ص ١٠٧٦).

### ج - الحالة الثالثة:

رغم عدم توافر حالة من الحالات التي تنص عليها المادة ٢١٨، إذا كان هناك ارتباط بين المركز القانوني للخصم الطاعن، ومركز غيره من الخصوم الذين لم يطعنوا فيه، فإنه يترتب على نقض الحكم بالنسبة للطاعن نقضه بالنسبة للآخرين، ولو لم يطعنوا فيه (نقض ١٩٧٣/٦/٢٠).

- سنة ٢٤ (ص ٩٤٦)، وفيه قضت بأنه متى كان هناك ارتباط بين مركز مصلحة الضرائب - الطاعنة - وبين مركز البنك الذي احتجز ضريبة القيم المنقولة تطبيقاً لأحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩، بحيث لا يستقيم عقلاً نقض الحكم بالنسبة لمصلحة الضرائب وبقاؤه بالنسبة للبنك فإن نقض الحكم لصالحها يستتبع نقضه بالنسبة للبنك ولو لم يطعن فيه. (نقض مدنى ١٩٧٧/٦/٨ - فى الطعن رقم ٨٤٤ لسنة ٤٣ ق)، وفيه قضت بأنه إذا صدر حكم بإلزام ورثة المدين بأداء التعويض من تركته، وطعن أحدهم فى الحكم بالنقض، فإن نقض الحكم يمتد أثره إلى باقى الورثة. (وأيضاً نقض مدنى ١٩٨٩/٧/٢٥، فى الطعن ٢٤٢ لسنة ٥٦ ق - بالنسبة لصحة عقد بيع أو بطلانه، فتحى والى - ص ٨٢١).

١٤٠٧- ثانياً: إلغاء جميع الأعمال والأحكام اللاحقة على الحكم المطعون فيه أياً كانت الجهة التى أصدرتها متى كان هذا الحكم أساساً لها: (نقض ١٩٧٤/٣/١٨ - سنة ٢٥ ص ٥٢٠، نقض ١٩٦٥/٣/١١ - سنة ١٦ ص ٣٠٤). فوفقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٧١ مرافعات - محل التعليق - فإن القاعدة هى أنه يترتب على نقض الحكم المطعون فيه، إلغاء جميع الأحكام أياً كانت المحكمة التى أصدرتها وكافة الأعمال اللاحقة بصدر الحكم المنقوض متى كان هذا الحكم أساساً لها بحيث تعود الخصومة فى الدعوى التى صدر فيها الحكم اللاحق إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض. (نقض ١٩٩٣/٤/٢٩ - طعن ٣٠٦ سنة ٥٩ قضائية، نقض ١٩٨٣/١/٢٠ - طعن ٢٦٧ سنة ٤٩ قضائية).

و يتم إلغاء جميع الأعمال والأحكام اللاحقة على الحكم المطعون فيه بحكم القانون كأثر لحكم النقض دون حاجة إلى حكم آخر يقضى به، ولو كان حكم النقض لم يشر إلى ذلك متى كان الحكم أو العمل اللاحق قد اتخذ أساساً له الحكم المنقوض (نقض ١٩٨٢/١/٢ - طعن ٩٨٠ سنة ٤٦ ق، نقض ١٩٧٧/١١/١ - طعن ١٥٢ سنة ٤٤ ق، نقض ١٩٧٣/٢/٢٠ -

سنة ٢٤ ص ٢٨٢). كما يمتد الإلغاء إلى أعمال التنفيذ التي تمت بناء على هذا الحكم، فإذا كان الحكم قد نفذ جبرا أصبح التنفيذ على غير أساس، ويكون جميع ما اتخذ من إجراءات التنفيذ باطلة. (نقض ١٩٧٢/٦/١٢ - سنة ٢٣ ص ١١٠٩، فتحي والى - ص ٨٣٢ وص ٨٣٣).

ويكون حكم النقض سندا تنفيذيا صالحا لإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التنفيذ الجبري دون حاجة إلى استصدار حكم جديد. (نقض ١٩٨٣/١/٢٠، طعن ٢٧٦ سنة ٤٩، نقض ١٩٨٥/٣/١٢، طعن ١٦٧٨ سنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٨٥/٥/٢٢، طعن ١٨١ سنة ٥١ قضائية - سنة ٣٦ ص ٨١١، نقض ١٩٨٦/١/٢١، طعن ٦٥١ سنة ٥١ قضائية ورقم ٣٣٨/٢١٥ سنة ٥٣ قضائية، نقض ١٩٨٦/٥/٢٨، طعن ٥٤٦ سنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٩٢/١/٢٣، طعن ٢١٣٧ - ٢١٣٨ - ٢١٣٩ سنة ٥٥ قضائية).

وتطبيقا لذلك فإنه من المقرر أن نقض الحكم المطلوب تفسيره يترتب عليه إلغاء الحكم الصادر في طلب التفسير، وأن نقض الحكم الصادر في الاستئناف يؤدي إلى إلغاء الحكم الصادر بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على سبق صدور ذلك الحكم في استئناف رفع عن ذات الحكم (نقض مدني ١٩٦٤/٢/٢٠ - سنة ١٥ ص ٢٥١)، وأن نقض الحكم بفسخ العقد يؤدي إلى نقض الحكم برفض دعوى صحة العقد استنادا إلى الحكم بفسخه. (نقض مدني ١٩٧٧/٢/١ - في الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٠ ق). وأن نقض الحكم الصادر برفض الدفع بعدم جواز استئناف الحكم يترتب عليه نقض الحكم الصادر من بعد برد وبطلان عقد البيع. (نقض مدني ١٩٧٣/٦/٢٨ - سنة ٢٤ ص ٩٩٦).

وينبغي ملاحظة أن مناهل إلغاء الحكم اللاحق أن يكون هذا الحكم قد اتخذ الحكم السابق المتقوض أساسا له. (نقض ١٩٨٣/٣/٢٤ - طعن ٤٦١ سنة ٤٨ قضائية - سنة ٣٤ ص ٧٤٦).

١٤٠٨- ثالثاً: إذا كان النزاع غير قابل للتجزئة، ورفع نقضان عن الحكم، ضمما لنظرهما معا، فإن نقض الحكم نتيجة لأحد الطعنين يترتب عليه نقضه بالنسبة للطاعن فى النقض المنضم. (نقض ١/٢١/١٩٩١، فى الطعنين ١٢٩٣ و ١٢٩٦ سنة ٥٦ ق، فتحى والى - ص ٨٣٣).

وإذا طعن أحد الخصوم بالنقض فى حكم، ففضى بنقضه، ثم بعد ذلك أقام خصم آخر طعنا بالنقض عن ذات الحكم واختصم فيه نفس الخصوم فى الطعن الأول، فإنه يترتب على نقض الحكم نتيجة للطعن الأول، أن الطعن الثانى يكون غير ذى محل مما يتعين معه الحكم بانتهاء الخصومة لانعدام محلها. (نقض ١٩/١١/١٩٨٤، طعن ١٠٣١ سنة ٤٧ ق، فتحى والى - الإشارة السابقة).

### أحكام النقض:

١٤٠٩ - وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه إذ قضى برفض دفعه بسقوط حق المطعون ضده فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد تأسيسا على أن تسليم صورة إعلان الحكم لجهة الإدارة لا يجرى به ميعاد الطعن فى حين أن هذا الإعلان قد تم فى موطنه على النحو الذى رسمه المشرع لإعلان أوراق المحضرين، وإذا أهدر الحكم المطعون فيه أثر هذا الإعلان رغم صحته فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى سديد. ذلك بأن إعلان الأحكام الذى يبدأ به ميعاد الطعن فيها، ويخضع للقواعد المقررة لإعلان سائر أوراق المحضرين المنصوص عليها فى المواد ١٠ و ١١ و ١٣ من قانون المرافعات ومتى روعيت هذه القواعد صح الإعلان، وأنتج أثره يستوى فى ذلك تسليم



الصورة إلى أى من وكلاء المطلوب إعلانه أو العاملين فى خدمته أو مساكنيه من الأزواج والاقارب والأصهار أو جهة الإدارة باعتبار أن الإعلان فى كل هذه الحالات يعتبر قد تم فى موطن المعلن إليه الأصلى وفقا لما تقضى به المادة ٢/٢١٣ من قانون المرافعات فيبدأ به ميعاد الطعن إلا أنه يجوز للمحكوم عليه فى حالة الإعلان لجهة الإدارة أن يثبت بكافة طرق الإثبات القانونية أنه لم يتصل علمه بواقعة الإعلان لسبب لا يرجع إلى فعله أو تقصيره. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، وقضى برفض الدفع المبدئى من الطاعن بسقوط حق المطعون ضده فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وبقبول الاستئناف شكلا تأسيسا على أن تسليم صورة الإعلان للإدارة لا يجرى ميعاد الطعن لعدم حصوله فى موطن المحكوم عليه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وقد حجب به عن تحقيق دفاع المطعون ضده بأنه لم يتصل علمه بواقعة الإعلان لعدم إخطاره بتسليم صورة إعلان الحكم للإدارة بما يوجب نقضه فيما قضى به فى شكل الاستئناف، ويستتبع ذلك نقض قضائه فى الموضوع عملا بنص المادة ١/٢٧١ من قانون المرافعات. (حكم الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض الصادر فى ٣/٧/١٩٩٥ - طعن رقم ٣٠٤١ لسنة ٦٠ قضائية).

١٤١٠ - أثر النقض الكلى: قصر الطاعن أسباب طعنه على قضاء الحكم الاستئنافى فى دعوى صحة ونفاذ عقد البيع دون دعوى الفسخ. نقض الحكم بالنسبة لقضائه بالفسخ وبعدم قبول دعوى صحة ونفاذ العقد. أثره. زوال الحكم المنقوض بشقيه. لمحكمة الاستئناف الحكم فى الدعويين على ما كان جائزا لها قبل إصدار الحكم المنقوض.

إذا كان البين أن حكم النقض السابق قد نقض الحكم الاستئنافى القاضى بفسخ عقد البيع موضوع التداعى، وبعدم قبول دعوى المطعون

ضدهما بطلب صحته ونفاذه وهما أمران مرتبطان ويترتب عليه زوال الحكم المنقوض بشقيه بما تقتضاه أن تعود القضية بعد الإحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم الاستثنائي المنقوض وألا يكون لهذا الحكم أية حجية أمام الاستئناف في شأن الفسخ فيعود لها سلطانها المطلق على الحكم الابتدائي، ويكون لها أن تسلك في الحكم في الدعويين ما كان جائزا لها قبل إصدار الحكم المنقوض.

(نقض ١٩٩٤/٩/٢٨، طعن ٧٠ سنة ٦٠ قضائية. الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٠ قضائية جلسة ١٩٨٤/٢/٢١ س ٣٥ ع ١ ص ٥١٢، والطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٤ ق ٢٨/٦/١٩٦٨، س ١٩ ص ١٢٢٩).

١٤١١ - حكم النقض. حيازته قوة الأمر المقضى في المسألة القانونية التي فصل فيها. أثره. التزام محكمة النقض بهذه الحجة - في ذات النزاع - ولو سبق للهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية عدولها في نزاع آخر عن ذات المبدأ بما يخالف الحكم الناقض عملاً بالمادة ٤ من قانون السلطة القضائية. (نقض ١٩٩٤/١/٦، الطعن رقم ١٥٢٩ لسنة ٦٢ ق).

١٤١٢ - نقض الحكم بالنسبة للطاعن في موضوع غير قابل للتجزئة. وجوب نقضه بالنسبة للطاعن في الطعن المنضم. (نقض ١٩٨٠/١/١٠، طعن رقم ٣١٨، ٥٥١ لسنة ٤٨ ق).

١٤١٣ - ارتباط المركز القانوني لكل من الطاعن والمطعون ضدهما الثانية. نقض الحكم بالنسبة للأول. وجوب نقضه بالنسبة للثانية ولو لم تطعن فيه. (نقض ١٩٧٩/١٢/٢٩، طعن رقم ٧٦١ لسنة ٤٠ ق).

١٤١٤ - اتحاد دفاع الضامن في الدعوى الأصلية مع دفاع طالب الضمان. أثره. اعتبار دعوى الضمان مرتبطة بالدعوى الأصلية ارتباطاً لا ينفصل. نقض الحكم في دعوى الضمان يستتبع نقض الحكم في الدعوى الأصلية. (نقض ١٩٧٥/٣/٣٠، سنة ٢٦ ص ٧٠٢).

١٤١٥- نقض الحكم القاضى بعدم قبول ادعاء المدين محرر السند الإذنى بتزوير التظهير الذى يحمله وبإلزامه بقيمته. أثره. نقض الحكم القاضى بإلزام المظهر المنوب له التظهير بما قضى به ضد المدين. (نقض ١٩٧٥/١/٨، سنة ٢٦ ص ١٣٥).

١٤١٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه فى أصل الدعوى على سند من صحة الوصية والإقرار بالنسب وهو موضوع دعوى التزوير التى تحجب عن نظرها فإن نقض الحكم المطعون فيه خصوص هذا الدعوى يترتب عليه إلغاء الحكم فيما قضى به فى أصل الدعوى باعتباره لاحقاً للحكم الأول ومؤسساً عليه عملاً بأحكام المادتين ٢٧١، ٨٦٨ من قانون المرافعات. (نقض ١٩٧٥/٥/٢١، سنة ٢٦ ص ١٠٣٣).

١٤١٧- تأسيس الحكم المطعون فيه قضاءه على ما حكم به فى قضية أخرى. ثبوت أن الحكم الأخير قد نقض بعد ذلك. أثره. وجوب نقض الحكم المطعون فيه. (نقض ١٩٧٧/١١/١، طعن رقم ١٥٢ لسنة ٤٤ ق).

١٤١٨ - نقض الحكم. أثره. وجوب نقض قضاائه فى الموضوع الصادر تزوير سند الدعوى. (نقض ١٩٧٩/١/١٦، طعن رقم ٦٩٠ لسنة ٤٤ قضائية).

١٤١٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن - بأحقية للمنشآت القائمة على أرضه مستحقة الإزالة - على أن المطعون عليهم الأربعة الأول قد أقاموا المنشآت موضوع النزاع على أرض يمتلكونها طبقاً لعقد البيع المسجل الصادر لهم، وكان الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ..... بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٤، قد استند فى قضاائه بتثبيت ملكية المطعون عليهم للأرض التى أقيمت عليها المنشآت إلى عقد البيع

سالف الذكر، وإلى الحكم المطعون فيه، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٧١ من قانون المرافعات تقضى بأنه يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها فإن نقض الحكم المطعون فيه يستتبع إلغاء الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ..... الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤، باعتباره لاحقا له ومؤسسا على قضائه، وهو ما يتعين على محكمة الموضوع اتباعه فى قضائها.  
(نقض ١٩٧٨/١/١٠، سنة ٢٩ العدد الأول ص ١٢٦).

١٤٢٠- نقض الحكم بالنسبة للتابع الطاعن. أثره. وجوب نقض الحكم بالنسبة للمتبوع، ولو لم يطعن فيه متى اتحد دفاعهما فى الدعوى.  
(نقض ١٩٧٩/١/٣١، طعن رقم ٣١٣ لسنة ٤٥ قضائية).

١٤٢١- متى كان هناك ارتباط بين مصلحة الضرائب - الطاعنة - وبين مركز البنك الذى احتجز ضريبة القيم المنقولة بحيث لا يستقيم عقلا نقض الحكم بالنسبة لمصلحة الضرائب، ويقاؤه بالنسبة للبنك فإن نقض الحكم لصالحها يستتبع نقضه بالنسبة للبنك، ولو لم يطعن فيه.  
(نقض ١٩٧٣/٦/٢٠، سنة ٢٤ ص ٩٤٦).

١٤٢٢- من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن النقض لا يتناول من الحكم إلا ما تناولته أسباب النقض المقبولة، أما ما عدا ذلك منه، فإنه يحوز قوة الأمر المقضى، ويتعين على محكمة الإحالة ألا تعيد النظر فيه، لما كان ذلك وكان الحكم السابق نقضه قد طعن فيه الطاعنان بطريقة النقض فى خصوص قضائه ضدهما، ثم قضى بقبول الطعن ونقض الحكم والإحالة، فإن هذا النقض لا يتناول ما كان قد قضى برفضه من طلبات المطعون عليهما، وأضحى قضاؤه فيه باتا حائزا لقوة الأمر المقضى فيه بقبولهما وعدم طعنهما عليه، ويقتصر نطاق النقض على ما أثير أمامه من أسباب الطعن المقبولة، ومن ثم لا يجوز لمحكمة الإحالة أن تعيد النظر

فى طلب التعويض الاتفاقى، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٢٧١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فى فقرتها الثانية لأن حكم رفض التعويض غير مؤسس على الفسخ.

(نقض ١٢/٢٢/١٩٧٩، سنة ٣٠ العدد الثالث ص ٢٢٤).

١٤٢٣ - يترتب على نقض الحكم نقض جميع الأحكام والأعمال اللاحقة عليه متى كان ذلك الحكم أساسا لها الأمر الذى يتعين معه نقض الحكم الابتدائى الصادر فى موضوع الدعوى والحكم الاستثنائى المؤيد له المطعون فيه بالنقض مع الحكم المنقوض.

(نقض ٥/٧/١٩٧٩، سنة ٣٠ العدد الثانى ص ٢٩٧).

١٤٢٤ - لما كان من المقرر أنه إذا كان الحكم المطعون فيه متعدد الأجزاء فنقضه فى أحد أجزائه يترتب عليه نقض كل ما تأسس على هذا الجزء من الأجزاء الأخرى ..... وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الحق فى الاستئناف الفرعى المقام عن إحدى الدعويين المنضممتين قد حجب نفسه عن بحث موضوع هذا الاستئناف على الرغم مما له من أثر على موضوع الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فى الدعوى الأخرى فإن نقض الحكم الصادر فى الدعوى الأولى يتعين معه نقض الحكم الصادر فى الدعوى الأخرى.

(نقض ٥/١٦/١٩٧٢، سنة ٢٣ ص ٩٢٦).

١٤٢٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى موضوع غير قابل للتجزئة هو بطلان إجراءات البيع الجبرى، فإن نقضه بالنسبة للبنك الطاعن - مباشر الإجراءات - يستتبع نقضه بالنسبة لباقي الخصوم دون حاجة لبحث الأسباب التى بنى عليها الطعن الآخر المرفوع من وكيل الدائنين.

(نقض ٤/١٠/١٩٨٠، سنة ٣١ الجزء الأول ص ١٠٥٦).

١٤٢٦ - قبول الدعوى شرط لجواز الحكم فى موضوع الحق المتنازع عليه فيها، ومن شأن نقض الحكم لسبب متعلق بهذا القبول نقضه بالتبعية فيما تطرق إليه من قضاء فى الموضوع مما يقضى عن النظر فيما جاوز من أسباب الطعن. (نقض ١٩٨٠/٢/٩، طعن رقم ٥٩٥ لسنة ٤٩ قضائية).

١٤٢٧ - مؤدى نص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط إلغاء الأحكام اللاحقة كآثر لازم لنقض الحكم أن يكون الحكم اللاحق قد اتخذ الحكم المنقوض أساسا له. (نقض ١٩٨٣/٣/٢٤، طعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٨ قضائية، نقض ١٩٨١/٦/٤، طعن رقم ٣٧٢ لسنة ٤٧ قضائية).

١٤٢٨ - إذا صدر الحكم برفض موضوع الاستئناف - الاصلى والفرعى - وطعن فيه أحد الطرفين دون الآخر بطريق النقض، فإنه لا يفيد من الطعن إلا رافعه ولا يتناول النقض - مهما تكن صيغة الحكم الصادر به - إلا موضوع الاستئناف المطعون فيه، ما لم تكن المسألة التى نقض الحكم بسببها أساسا للموضوع الآخر أو غير قابل للتجزئة. (نقض ١٩٧٩/١٢/١١ - سنة ٣٠ ص ٢١٠ بالعدد الثالث).

١٤٢٩ - مؤدى نص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات أنه يترتب على نقض الحكم إلغاء كافة الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض والتى كانت أساسا لها، ويتم هذا الإلغاء بقوة القانون، ولما كان الحكم محل الطعن القاضى بالإلغاء بتاريخ ١٩٧٨/١/٩، فى الاستئناف رقم ١٣ لسنة ٥ قضائية المنصورة، مترتبا على الحكم المنقوض فى الطعن الآخر وهو الحكم القاضى بالاعتداد بالأجرة المثبتة بالعقد الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١١/٨، فى الاستئناف رقم ٩٣ لسنة ٩ قضائية المنصورة فإنه يترتب عليه وجوب نقضه هو الآخر. (نقض ١٩٧٩/٥/٢٣، سنة ٣٠ العدد الثانى ص ٤٢٢).

١٤٣٠ - إذا كان الحكم الصادر فى الموضوع قد اعتمد فى قضائه على التحقيق الذى تم نفاذا للحكم الأول - حكم الإحالة إلى التحقيق الباطل - فإن البطلان يمتد إليه مما يتعين معه نقضهما معا.  
(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٩، طعن رقم ٩١٩ لسنة ٥٠ قضائية).

١٤٣١ - نقض الحكم فى الشق الأول من النزاع. أثره. نقض الشق الثانى المترتب عليه.

(نقض ١٩٨٥/٢/٢٤، طعن رقم ١٢٥٥ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٣٨/١/١٣ مجموعة القواعد جزء ٢ ص ١١٧٦ قاعدة ٧٢٦).

١٤٣٢ - الحكم الصادر فى طلب التفسير، اعتباره جزءا متما للحكم المطلوب تفسيره وليس حكما مستقلا. أثره. خضوعه لذات القواعد المقررة للطعن على الحكم المفسر. مادة ١٩٢/٢ مرافعات. نقض الحكم المطلوب تفسيره. أثره. إلغاء الحكم الصادر فى طلب التفسير. مادة ٢٧١ مرافعات.

(نقض ١٩٨٦/٥/١٥، الطعون أرقام ١٦١، ٦٤٩، ٦٧٨، ٢١٧٤ لسنة ٥٢ قضائية).

١٤٣٣ - إلغاء الأحكام اللاحقة للحكم المنقوض. مادة ٢٧١ مرافعات. مناطه. أن تكون تلك الأحكام قد اتخذت منه أساسا لها.  
(نقض ١٩٨٦/١/٢٠، طعن رقم ٩٦٨ لسنة ٥٠ قضائية).

١٤٣٤ - لما كان وصف المحرر أنه صحيح أو صوري من المسائل التى لا تقبل التجزئة، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن نقض الحكم فى موضوع غير قابل للتجزئة يوجب نقضه بالنسبة لباقي الخصوم فى الدعوى خاصة إذا ارتبط المركز القانونى لكل منهم بالآخر، ويترب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام المؤسسة عليه بقوة القانون عملا بالمادة ٢٧١ من قانون المرافعات، لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم بصورة

عقد الإيجار المؤرخ ١٢/١/١٩٧٥، لصالح الطاعن الأول وكذلك الحكم المطعون فيه يؤسس على هذا القضاء، والذي قضى بطرد الطاعن الأول من محل النزاع، وتمكين المطعون ضده الثالث منها دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الإحالة.

(نقض ١٩٨٥/٦/٢٧، طعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٤ قضائية).

١٤٣٥- وحيث إنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات إذ نصت على أنه: يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام أيا كانت الجهة التى أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها فقد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن نقض الحكم كليا يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن فيزول وتزول معه جميع الآثار المترتبة عليه، ويعود الخصوم إلى مراكزهم السابقة على صدوره، كما يترتب عليه إلغاء الأحكام اللاحقة التى كان ذلك الحكم المنقوض أساسا لها، ويقع هذا الإلغاء بحكم القانون وبغير حاجة إلى صدور حكم آخر يقضى به، وتلغى كذلك جميع إجراءات وأعمال التنفيذ التى تمت بناء على الحكم المنقوض، ويعتبر حكم النقض سندا تنفيذيا صالحا لإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ الجبرى دون حاجة لاستصدار حكم جديد بذلك. لما كان ذلك، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أشهر إقلاسه ووضعت الاختتام على محلاته ومخازنه بموجب الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٤٠٤ لسنة ٨٨ ق القاهرة وطعن عليه بالنقض رقم ٣٧٢ لسنة ٤٤ ق، وأجابته محكمة النقض بجلسة ٢٩/٤/١٩٧٤، إلى طلب وقف تنفيذ الحكم مؤقتا حتى يفصل فى الطعن فيبادر الطاعن إلى استصدار أمر من قاضى التنفيذ برفع الاختتام من محلاته ومخازنه إلا أن هذا الأمر ألغى بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٤٣٠ لسنة ٩١ ق القاهرة - موضوع الطعن بالنقض



الحالي - والذي قضى بإعادة وضع الاختتام على محلات ومخازن الطاعن كما كانت عليه من قبل نفاذا لحكم إشهار الإفلاس. ولما كان الثابت بالأوراق أن محكمة النقض انتهت بجلسة ٣٠/٤/١٩٧٩، في الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٤٤ ق إلى نقض حكم إشهار الإفلاس، فإنه يترتب على ذلك زوال الحكم المنقوض، واعتباره كأن لم يكن وإلغاء جميع الإجراءات والأعمال التي تمت نفاذا له، ومنها وضع الاختتام على محلات ومخازن الطاعن، وإذ صدر الحكم المطعون فيه حاليا بإعادة وضع الاختتام إلى ما كانت عليه تأسيسا ونفاذا لحكم إشهار الإفلاس، فإنه يترتب على نقض حكم الإفلاس نقضا كلياً إلغاء الحكم المطعون فيه بالطعن الحالي، وتضحي الخصومة حول وضع الاختتام أو رفعها غير ذات موضوع.

(نقض ١٩٨٠/١٢/٢٩، ستة ٣١ الجزء الثاني من ٢١٥٢).

١٤٣٦- نقض الحكم. أثره. ينصب على ما تناولته أسباب النقض المقبولة ومؤدى هذا أن ما عدا ذلك من الحكم يحوز قوة الأمر المقضى، ولا يجوز لمحكمة الإحالة أن تعيد النظر في الطلبات السابق رفضها في الاستئناف، ولم تتناولها أسباب النقض. صيرورة القضاء فيها حائزا لقوة الأمر المقضى.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٧، طعن رقم ١١٦٢ لسنة ٥٣ قضائية).

١٤٣٧- يبين من الاطلاع على الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٨ قضائية الذي قررت فيه المحكمة ضمه أنه قضى فيه بتاريخ ١/٤/١٩٧٩، بنقض الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٢٣٤ لسنة ٩٣ قضائية نقضا كلياً، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض دعوى الطاعن على حجية الحكم الصادر ضده لصالح المطعون ضدها الأولى بطرده من المحل التجارى موضوع النزاع في الاستئناف رقم ٢٤٣٤ لسنة ٩٣ قضائية، وكان نقض الحكم الأساسى يستتبع نقض الحكم اللاحق فإن

الحكم المطعون عليه يعتبر منقوضاً بقوة القانون، وذلك عملاً بالمادة ٢٧١ من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٨٤/١/١٩، طعن رقم ١٥٥ لسنة ٤٩ قضائية).

١٤٣٨- من المقرر أنه يترتب على نقض الحكم كلياً والإحالة عودة الخصومة والخصوم إلى مراكزهم الأولى سواء صرح بذلك حكم النقض أو لم يصرح مما مؤداه أن تعود الطاعة إلى مركز المستأنفة ويعود المطعون ضدهم إلى مركز المستأنف عليهم وإذا كان مؤدى نص المادتين ١٣٤، ١٣٦ من قانون المرافعات أن لكل ذى مصلحة من الخصوم فى حالة عدم السير فى الدعوى بفعل المدعى ومن فى حكمه كالمستأنف أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة متى انقضت سنة على آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى، فإن مقتضى ذلك أنه إذا استمر عدم السير فى الاستئناف مدة سنة من آخر إجراء صحيح وكان ذلك بفعل المستأنف أو امتناعه كان للمستأنف عليه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الخصومة فى الاستئناف بناء على طلب المطعون ضده السادس أحد المستأنف عليهم بسبب عدم تعجيل الطاعة «المستأنفة» لاستئنافها فى خلال سنة من تاريخ صدور حكم النقض والإحالة باعتباره آخر إجراء صحيح فى الدعوى فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه.

(نقض ١٩٨٤/١/١٩ طعن رقم ٩٨١ لسنة ٥٠ قضائية).

١٤٣٩- نقض الحكم لا ينشئ خصومة جديدة. يكفى لتحريك الدعوى أمام محكمة الإحالة من أحد الخصمين تكليف الخصم الآخر بالحضور بإعلان قانونى. نقض الحكم يزيله ويفتح للخصومة طريق العودة إلى محكمة الإحالة لمتابعة السير فيها.

(نقض ١٩٩٣/٧/٢٨ طعن رقم ١٩١٠ لسنة ٥٧ قضائية).

١٤٤٠- إذ كان التزام المطعون ضده الثالث مع الطاعن قبل المطعون ضدهما الأول والثاني هو التزام بالتضامن، فإن نقض الحكم لصالح الطاعن يستتبع نقضه بالنسبة للمطعون ضده الثالث ولو لم يطعن فيه.  
(نقض ١٩٩٣/٢/١١ طعن رقم ٢٢٨ لسنة ٦٢ ق).

١٤٤١- نقض الحكم يزيله. تعجيل الدعوى أمام محكمة الإحالة، تمامه بتكليف بالحضور ممن يهمة الأمر من الخصوم إلى الطرف الآخر خلال سنة من صدور حكم النقض لكل ذى مصلحة التمسك بسقوط الخصومة لانقضاء سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضى. نظر الطعن أمام محكمة النقض. كفيته. افتراض علم المحكوم عليه بحكم النقض دون إلزام إعلانه للخصوم باعتباره حضوريا دائما وتاريخه آخر إجراء صحيح فى الخصومة.

(نقض ١٩٩٣/٢/١١ طعن رقم ٢٢٨ لسنة ٦٢ قضائية).

١٤٤٢- نقض الحكم. أثره. إلغاء كافة الأحكام والأعمال اللاحقة التى كان الحكم المنقوض أساسا لها. وقوع هذا الأثر بقوة القانون. نطاقه.  
مادة ١/٢٧١ مراقعات.

(نقض ١٩٩١/١/١٦ طعن رقم ٢١٠١ لسنة ٥٨ ق).

١٤٤٣- فرض المشرع جزاء سقوط الخصومة على المدعى الذى يتسبب بفعله أو امتناعه فى عدم السير فى الدعوى مدة سنة باعتباره أن عبء السير فيها يقع على المدعى ومن فى حكمه كالمستأنف، فهو المكلف أصلا بتسيير دعواه، إلا إذا أعفاه القانون من ذلك، كما يقع على المدعى أو المستأنف - بحسب الأحوال - تفاديا للحكم بسقوط الخصومة عبء إثبات أن عدم السير فى الخصومة لم يكن بفعله أو امتناعه، وترتيباً على ذلك، فإن الطاعن باعتباره مستأنفا عليه لا يجب عليه أصلا السير فى الاستئناف المرفوع من المطعون ضدهما إذ لا مصلحة له فى السير فيه بعد نقض

الحكم الاستثنائي الصادر ضده وزواله بينما تظل مصلحته قائمة في انقضاء مدة السنة من تاريخ صدور حكم النقض باعتباره آخر إجراء صحيح في الدعوى ليستسنى له طلب الحكم بسقوط الخصومة في الاستئناف حتى إذا ما قضى له بذلك صار الحكم الابتدائي القطعي الصادر لصالحه في موضوع الدعوى نهائياً تطبيقاً لنص المادة (١٣٧) من قانون المرافعات وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض طلب الطاعن سقوط الخصومة في الاستئناف على أنه هو المكلف بتعجيلها خلال مدة سنة من تاريخ صدور حكم النقض وأنه قعد عن اتخاذ هذا الإجراء فلا يفيد من تقصيره فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه.

(نقض ١٩٩٢/٢/١٦ طعن رقم ١٩١٨ لسنة ٥٢ قضائية).

١٤٤٤ - نقض الحكم الصادر في التزام بالتضامن، أثره، نقضه بالنسبة للخصم الآخر ولو لم يطعن فيه.

(نقض ١٩٩٢/٤/٢٣ طعن رقم ٢٤٦١ لسنة ٥٦ قضائية).

١٤٤٥ - نقض الحكم كلياً، أثره، زواله بجميع آثاره وإلغاء جميع الأحكام اللاحقة التي كان أساساً لها، وقوع هذا الإلغاء بقوة القانون. مادة ٢٧١ مرافعات، تأسيس قضاء الحكم المطعون فيه على حكم منقوض، أثره، وجوب نقضه.

(نقض ١٩٨٨/١١/٢٨، طعن رقم ٩٠٠ لسنة ٥١، ونقض ١٩٨٨/٥/٢٦، طعن رقم ٧٤٢ سنة ٥٥، نقض ١٩٨٠/١٢/٢٦، سنة ٣١ ص ٢١٥٢ ونقض ١٩٨٨/١١/٣٠، الطعن رقم ٢٠١٧ سنة ٥٤، ٢٥٦٤ سنة ٥٥ ق).

١٤٤٦ - نقض الحكم الاستثنائي، أثره، زواله وعودة الخصوم إلى مراكزهم الأولى، سريان أحكام سقوط الخصومة عليها من تاريخ صدور حكم النقض، الحكم بسقوط الخصومة شرطه، المادتان ١٣٤، ١٣٦ مرافعات.

(نقض ١٩٨٨/١١/٣، طعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨١/٥/٢٠، سنة ٣٢ ص ١٥٥٧، نقض ١٩٧٤/٣/٢٥، سنة ٢٥ ص ٥٣٨، نقض ١٩٥٧/٢/٧، سنة ٨ ص ١٣٢).

١٤٤٧- حكم محكمة النقض. حيازته قوة الأمر المقضى فى حدود المسائل التى فصل فيها، امتناع المساس بهذه الحجية بما فيها من قضاء ضمنى باختصاص محكمة الاستئناف دون محكمة القيم عند إعادة نظر الدعوى أمام محكمة الإحالة.

(نقض ١٩٨٧/٦/٣٠، طعن رقم ٣٠ لسنة ٥٦ قضائية).

١٤٤٨- نقض الحكم. أثره. عودة الخصومة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض وعودة الخصوم إلى مراكزهم الأولى. وجوب التزام محكمة الإحالة بالمسألة القانونية التى فصل فيها حكم النقض. لها إقامة حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى.

(نقض ١٩٨٧/٥/٧، طعن رقم ٢٥٧٩ لسنة ٥٣ قضائية).

١٤٤٩- أثر نقض الحكم. التزام محكمة الإحالة بالآ تعيد النظر فيما لم تتناوله أسباب النقض المقبولة. الطلبات السابق رفضها فى الاستئناف. صيرورة القضاء فيها حائزا قوة الأمر المقضى ما دام لم يطعن عليها. إغفال ذلك. مخالف للقانون.

(نقض ١٩٨٧/٣/١١، طعن رقم ١٦٦١ لسنة ٥٢ قضائية).

١٤٥٠- نقض الحكم الصادر فى التزام بالتضامن. أثره. نقضه بالنسبة للخصم الآخر ولو لم يطعن فيه.

(نقض ١٩٨٥/١٢/٤، طعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ قضائية).

١٤٥١- صحيفة افتتاح الدعوى. أساس الخصومة وكل إجراءاتها. القضاء ببطلان الصحيفة. أثره. إلغاء جميع الإجراءات اللاحقة لها وزوال الآثار التى ترتبت عليها بما فيها الحكم الصادر فى الدعوى. تعويل الحكم المطعون فيه عند قضائه برفض الادعاء بالتزوير على تقرير خبير مودع فى دعوى أخرى قضى فيها نهائياً ببطلان صحيفتها. مخالفة للقانون. علة ذلك. استطالة بطلان الصحيفة إلى كافة الإجراءات اللاحقة لها بما

فيها الحكم بنذب الخبير لتحقيق التزوير والتقرير المقدم بناء عليه. نقض الحكم بشأن قضائه في الادعاء بالتزوير. أثره. نقض جميع الأحكام والأعمال اللاحقة عليه متى كان الحكم أساساً لها. مادة ٢٧١/١/٢٧١ مرافعات.

(نقض ١٩٩٦/١/١١، طعن رقم ٢٠٩ لسنة ٦٠ قضائية).

١٤٥٢. - إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإلغاء الأمر الوقتي المتظلم منه وإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل تنفيذ حكم الطرد والتسليم رقم ..... مستأنف مستعجل القاهرة على أساس سبق صدور الحكم الاستئنافي رقم ..... مستعجل القاهرة القاضي بوقف تنفيذ حكم الطرد والتسليم المشار إليه، والذي استند بدوره على الحكم الصادر في الدعوى رقم ..... مدنى جنوب القاهرة بعدم سريان حكم الطرد والتسليم في مواجهة المطعون ضدهما تحت البند ثانياً - والمؤيد استئنافياً بالحكم رقم ..... القاهرة - وكان الثابت بالأوراق أن محكمة النقض انتهت بجلسة ١٦/١٢/١٩٨٧، في الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٥٢ق إلى نقض الحكم الأخير نقضاً كلياً فإنه يتعين اعتبار الحكم المطعون فيه - في هذا الشق - ملفياً ونقضه على هذا الأساس إعمالاً لنص المادة ٢٧١/١ من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٩٥/٧/١٢، الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٥٤ق، ٨٣ لسنة ٥٥ق).

١٤٥٣ - قبول الدعوى شرط لجواز الحكم في موضوع الحق المتنازع عليه. نقض الحكم لسبب يتعلق بهذا القبول. أثره. نقضه فيما تطرق إليه من قضاء في الموضوع. نقض الحكم في خصوص قضائه برفض الدفع بسقوط دعوى التعويض بالتقادم. أثره. نقضه بالتبعية فيما تطرق إليه من قضاء في الموضوع بالتعويض. مادة ٢٧١/١ مرافعات.

(نقض ١٩٩٦/١٢/٢٦، طعن رقم ٧٥٨٩ لسنة ٦٤ قضائية).

١٤٥٤- إذا كان عدم سقوط دعوى المطعون ضدهم بالتقادم شرطاً لجواز الحكم فى موضوع الحق المتنازع عليه فيها فإن من شأن نقض الحكم بعدم سقوطها نقضه بالتبعية فيما تطرق إليه من قضاء فى الموضوع باعتبار هذا القضاء لاحقاً ومؤسساً على القضاء بعدم سقوط الدعوى وذلك وفقاً للمادة ١/٢٧١ مرافعات.

(نقض ١٤/١١/١٩٩٦، طعن رقم ٥٤٤٢ لسنة ٦٥ قضائية، نقض ٢٢/٦/١٩٩٥، طعن رقم ٤٩٠٠ لسنة ٦٢ قضائية، نقض ١٢/١٢/١٩٩٦، طعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٦٥ قضائية).

١٤٥٥- نقض الحكم على موجب السبب الذى أثارته النيابة وليس للأسباب التى أبدتها الطاعة التى أخفقت فى طعنها. مقتضاه. إلزام الطاعة بالمصاريف مع مصادرة الكفالة.  
(نقض ١٠/١١/١٩٩٦، طعن رقم ٢٣٧١ لسنة ٥٩ قضائية).

١٤٥٦- نقض الحكم. أثره: إلغاء جميع الأحكام اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً له. مادة ١/٢٧١ مرافعات. مؤداه. نقض الحكم فى قضائه بإجابة طلب المشتري بإبطال عقد البيع يستتبع نقضه فى قضائه برفض دعوى البائع القرعية بإلزام المشتري بالتعويض لتراجعه عن تنفيذ العقد.  
(نقض ١٨/٤/١٩٩٦، طعن رقم ٣٥٥٢ لسنة ٥٨ قضائية).

١٤٥٧- قبول الاستئناف شكلاً شرطاً لجواز الحكم فى موضوعه. نقض الحكم لسبب يتعلق بهذا القبول. أثره. نقضه فيما تطرق إليه من قضاء فى الموضوع.  
(نقض ١٨/١/١٩٩٦، طعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٦١ قضائية).

١٤٥٨- إذ كان تدخل النيابة العامة شرطاً لجواز الحكم فى موضوع طلب بطلان العقدين المتنازع عليهما - لمخالفتيهما أحكام القانون رقم ٨١

لسنة ١٩٧٦، بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي  
الفضاء - فإن من شأن نقض الحكم لسبب يتعلق بهذا التدخل نقضه  
بالتبعية فيما تطرق إليه من قضاء فى الموضوع.

(الطعن رقم ٢١٩٥ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٩٦/٥/١٦، قرب الطعن رقم  
١٢٥٩ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٤/١١/١٧، والطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٦٤ ق  
- جلسة ١٩٩٥/١/٢٦، والطعن رقم ١٥٤٦ لسنة ٦١ ق - جلسة  
١٩٩٦/١/١٨، والطعن رقم ٣٨٩٠ لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٥/٤/٢٧،  
والطعن رقم ٣٥٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٥/١/٥).

١٤٥٩- النزاع المتعلق بامتداد عقد الإيجار للطاعن الأول. مادة ٢٩ قانون  
٤٩ لسنة ١٩٧٧. موضوع قابل للتجزئة. القضاء ببطالان العقد بالنسبة  
للطاعن الثانى. لا أثر له على الطعن بالنقض المرفوع من الطاعن الأول.  
(نقض ١٩٩٩/٩/٣٠، طعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٦٧ ق بإجراءات).

١٤٦٠- وحيث إنه عن الطعن رقم ٥١٩١ لسنة ٦٧ ق، فإنه لما كان من  
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن نقض الحكم كلياً يترتب عليه اعتباره  
كأن لم يكن فيزول وتزول معه جميع الآثار المترتبة عليه ويعود الخصوم  
إلى مراكزهم السابقة على صدورهم وتلغى جميع إجراءات وأعمال التنفيذ  
التي تمت بناء على الحكم المنقوض ويعتبر حكم النقض سناً تنفيذياً  
صالحاً لإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ الجبرى دون حاجة  
لاستصدار حكم جديد بذلك، وكانت المحكمة قد خلصت فى الطعن رقم  
٩٥٥٢ لسنة ٦٤ ق - وعلى ما سلف بيانه - إلى نقض الحكم القاضى  
بتسليم أرض النزاع لما فى هذا التسليم من مساس بعمل من أعمال  
السيادة وبعدم اختصاص المحاكم ولائياً بنظر ما يتعلق بهذه الأرض  
وكانت أسباب الطعن المائل تتعلق بموضوع هذه الخصومة وبالاختصاص  
الولائى الذى يعد مطروحاً على محكمة النقض ولو لم يرد بشأنه نعى فى  
صحيفة هذا الطعن، فإن النقض الكلى للحكم المطعون فيه فى الطعن الأول



رقم ٩٥٥٢ لسنة ٦٤ ق المشار إليه والمتعلق بعدم اختصاص المحاكم ولائياً بنظر ما يتعلق بأرض النزاع يجعل أسباب الطعن المائل بعد نقض الحكم في الطعن الأول قد وردت على غير محل بما لازمه الحكم بانتهاء الخصومة فيه.

(نقض ١٩٩٩/٦/٢٤، الطعن رقم ٥٥٢١ لسنة ٦٤ ق، ٥١٩١ لسنة ٦٧ ق).

١٤٦١- نقض الحكم كلياً. أثره. زواله وعودة الخصوم إلى مراكزهم السابقة على صدوره وإلغاء جميع إجراءات أعمال التنفيذ التي تمت بناء عليه. اعتبار حكم النقض سنداً تنفيذياً لإعادة الحال إلى ما كانت عليه.

(نقض ١٩٩٩/٦/٢٤، طعن رقم ٩٥٥٢ لسنة ٦٤، ٥١٩١ لسنة ٦٧ ق).

١٤٦٢- نقض الحكم. أثره. إلغاء الحكم الذي تأسس عليه الحكم المنقوض. مادة ٢٧١ مرافعات.

(نقض ١٩٩٩/٢/٩، طعن رقم ٣٣٧٥ لسنة ٦٢ ق).

١٤٦٣ - نقض الحكم الاستثنائي. أثره. زواله وعودة الخصومة إلى محكمة الاستئناف وخضوعها لأحكام السقوط والانقضاء من تاريخ صدور الحكم الناقض. عدم تعجيل المستأنف الخصومة أمام المحكمة خلال سنة من هذا التاريخ. أثره. لكل ذي مصلحة من الخصوم طلب سقوط الخصومة. مادة ١٣٤ مرافعات.

(نقض ١٩٩٨/١١/٣، طعن رقم ٢٧٧٨ لسنة ٦٢ قضائية).

١٤٦٤- إيقاع المطعون ضده الأول الحجز التنفيذي على ما للطاعة لدى المطعون ضده الثاني استيفاء للمبلغ المقضى به بحكم استثنائي في طعن آخر. رفض دعوى الطاعة لرفع هذا الحجز بالحكم المطعون فيه في الطعن المائل. نقض الحكم الأول كلياً. أثره. إلغاء الحكم الثاني وصيرورة الخصومة حول توقيع الحجز أو إلغائه غير ذات موضوع.

(نقض ١٩٩٨/٢/١٧، طعن رقم ١٠٩٣٨ لسنة ٦٦ ق).

١٤٦٥- نقض الحكم كلياً. أثره. زواله بجميع آثاره وعودة الخصوم إلى مراكزهم السابقة على صدوره وإلغاء الأحكام اللاحقة والإجراءات وأعمال التنفيذ المؤسسة عليه. مادة ٢٧١ مرافعات. وقوع ذلك الإلغاء بقوة القانون، اعتبار حكم النقض سنداً تنفيذياً لإعادة الحال إلى ما كانت عليه دون حاجة لاستصدار حكم جديد بذلك.  
(نقض ١٩٩٨/٢/١٧، طعن رقم ١٠٩٣٨ لسنة ٦٦ق).

١٤٦٦ - نقض الحكم متعدد الأجزاء فى جزء منه. أثره. نقض كل ما تأسس على هذا الجزء من الأجزاء الأخرى ما طعن فيه وما لم يطعن. نقض الحكم فيما قضى به من إلزام شركة التأمين بمبلغ التأمين. أثره. نقضه فيما تطرق إليه من إلزامها بهذا المبلغ على سبيل التضامن مع طالب التأمين وإلزامها بغرامة تهديدية فى حالة عدم التنفيذ.  
(نقض ١٩٩٧/١١/١٣، طعن رقم ٣٢٧٩ لسنة ٦٦ق).

١٤٦٧- نقض الحكم كلياً والإحالة. مقتضاه. زواله والآثار المترتبة عليه. أثر ذلك. بقاء الحجية للحكم الابتدائى منذ صدوره. الركون إليها فى دعوى أخرى قبل بلوغها قوة الأمر المقضى. مدعاة لفتح التناقض بين الأحكام.

(نقض ١٩٩٧/٦/١٧، طعن رقم ٢٩٦٢ لسنة ٦١ قضائية).

١٤٦٨- نقض الحكم غير المنهى للخصومة فى خصوص قضائه برفض دفع شركة التأمين بسقوط دعوى التعويض بالتقادم الثلاثى. أثره. نقض الحكم المنهى للخصومة والذى قضى للمضرور بالتعويض. علة ذلك. اعتبار الحكم الأخير لاحقاً للحكم الأول ومؤسساً عليه. مادة ١/٢٧١ من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٩٧/٣/٢٧، طعن رقم ٤٢٨٥ لسنة ٦٥ قضائية، نقض ١٩٩٦/١٢/١٢، طعن رقم ٤٧٩٤ لسنة ٦٥ق).

١٤٦٩- نقض الحكم لسبب يتعلق بقبول الدعوى يترتب عليه نقضه فيما يتعلق بهذا القبول:

قبول الدعوى. شرط لجواز الحكم فى موضوعها. نقض الحكم لسبب يتعلق بهذا القبول. أثره. نقضه فيما قضى به فى الموضوع. مادة ١/٣٧١ مرافعات.

(نقض ١٩٩٩/٣/٢٥، طعن رقم ١٤٦٤ لسنة ١٦٧ق، نقض ١٩٩٩/١/٣١، طعن رقم ١٨٧٩ لسنة ١٦٧ق).

١٤٧٠- نقض الحكم بالنسبة لطاعن فى موضوع غير قابل للتجزئة يترتب عليه نقضه بالنسبة لباقي الطاعنين:

نقض الحكم بالنسبة لطاعن فى موضوع غير قابل للتجزئة. وجوب نقضه بالنسبة لباقي الطاعنين. (نقض ١٩٩٩/٢/٢٨، طعن ٣٧٥ لسنة ٦٨ق).

١٤٧١- النزاع المتعلق بامتناد عقد إيجار للطاعن الأول. مادة ٢٩ قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧، موضوع قابل للتجزئة، القضاء ببطالان الطعن بالنسبة للطاعن الثانى. لا أثر له على الطعن بالنقض المرفوع من الطاعن الأول. (نقض ١٩٩٩/٩/٣٠، طعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٦٧ق).

١٤٧٢- نقض الحكم متعدد الأجزاء فى جزء منه يترتب عليه محوه بجميع أجزائه المرتبطة:

نقض الحكم متعدد الأجزاء فى جزء منه. أثره. نقض ما ارتبط به أو ترتب عليه من الأجزاء الأخرى ولو لم يطعن فيها. مؤداه. محو الحكم المنقوض بجميع أجزائه المرتبطة ما طعن فيه وما لم يطعن. مادة ٢/٢٧١ مرافعات.

(نقض ١٩٩٩/٥/٢٧، طعن رقم ٤٢٥٦ لسنة ٦٢ق).

**١٤٧٣- نقض الحكم في الاستئناف الأصلي يستتبع نقضه فيما قضى به في الاستئناف الانضمامي:**

استئناف الطاعن الحكم الصادر في موضوع غير قابل للتجزئة في الميعاد. استئناف من المطعون ضده للحكوم عليه معه بمذكرة بعد الميعاد. اعتباره استئنافاً انضمامياً في حكم المادة ٢١٨ مرافعات. مؤداه. نقض الحكم المطعون فيه في الاستئناف الأصلي. يستتبع نقضه فيما قضى به في الاستئناف الانضمامي. علة ذلك. (نقض ١٩٩٩/٣/٢١، طعن رقم ٩٧٨١ لسنة ٦٦ق).

**١٤٧٤- نقض الحكم المطعون فيه يترتب عليه اعتبار القرار الذي سبق أن صدر بتصحيحه ملغياً:**

لما كان القرار الصادر في طلب التصحيح يعتبر متمماً للحكم الذي يصححه، وكانت المحكمة قد خلصت .... إلى نقض الحكم المطعون فيه، فإن لازم ذلك أن يعتبر القرار بالتصحيح ملغياً بحكم القانون ووفق ما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون المرافعات، ومن ثم يكون الطعن المرفوع من قرار التصحيح قد زال محله ولم تعد هناك خصومة بين طرفيه بما يتعين معه القضاء باعتبارها منتهية.

(نقض ١٩٩٩/٣/١٤، الطعن رقم ١٥٣، ٣٢٤٣ لسنة ٦١ق).

**١٤٧٥- إذا قضى الحكم المستأنف برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى ونقضت المحكمة الحكم لسبب يتعلق بهذا الدفع فإنه يترتب عليه نقضه فيما تطرق إليه من قضاء في الموضوع:**

رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى شرط للحكم في موضوع الحق المتنازع عليه فيها. نقض الحكم لسبب متعلق بهذا الدفع. أثره. نقضه بالتبعية فيما تطرق إليه من قضاء في الموضوع.

(نقض ١٩٩٩/١٢/١٢، طعن رقم ٤٥٥٣ لسنة ٦٨ق).

١٤٧٦- نقض الحكم فيما قضى به من رفض الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن يترتب عليه نقضه فيما تطرق إليه من قضاء فى الموضوع:

نقض الحكم فى خصوص قضائه برفض الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن. أثره. نقضه بالتبعية فيما تطرق إليه من قضاء فى الموضوع. علة ذلك، عدم اعتبار الدعوى كأن لم تكن شرط لجواز الحكم فى موضوع الحق المتنازع عليه فيها.

(نقض ١٩٩٧/٢/٢٠، طعن رقم ٦٩٣٩ لسنة ٦٥ قضائية).

١٤٧٧- نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من صورية عقد أحد الخصوم يوجب نقضه بالنسبة لباقي الخصوم فى الدعوى:

لما كان وصف المحرر أنه صحيح أو صوري من المسائل التى لا تقبل التجزئة وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن نقض الحكم فى الموضوع غير قابل للتجزئة يوجب نقضه بالنسبة لباقي الخصوم فى الدعوى خاصة إذا ارتبط المركز القانونى لكل منهم بالآخر ويترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام المؤسسة عليه بقوة القانون عملاً بالمادة ٢٧١ من قانون المرافعات. لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم بصورية عقد الإيجار المؤرخ ١٢/١/١٩٧٥، لصالح الطاعن الأول وكذلك الحكم المطعون فيه المؤسس على هذا القضاء، والذى قضى بطرد الطاعن الأول من العين محل النزاع، وتمكين المطعون ضده الثالث منها دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الإحالة.

(نقض ١٩٨٥/٦/٢٧، طعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٤ ق).

١٤٧٨- نقض الحكم لسبب متعلق بالتقادم يترتب عليه نقضه فيما تطرق إليه من قضاء فى الموضوع:

إذا كان الحكم فى الدفع بتقادم الدعوى شرطاً لجواز الحكم فى موضوع الحق المتنازع عليه فيها، فإن من شأن نقض الحكم لسبب متعلق بهذا الدفع نقضه بالتبعية فيما تطرق إليه من قضاء فى الموضوع. (الطعن رقم ١٢٩٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٤/١١/١٧).

١٤٧٩ - عدم سقوط الدعوى بالتقادم. شرطه لجواز الحكم فى موضوع الحق المتنازع عليه. نقض الحكم لسبب متعلق بهذا التقادم يترتب عليه نقضه فيما تطرق إليه من قضاء فى الموضوع. (نقض ١٩٩٥/٦/٢٢، طعن رقم ٤٩٠٠ لسنة ٦٢ قضائية).

١٤٨٠ - دعوى سقوط الدعوى بالتقادم. الحكم برفض الدفع شرط لجواز الحكم فى موضوع الحق المتنازع عليه فيها. أثره. نقض الحكم بعدم سقوطها يستتبع نقضه فيما تطرق إليه من قضاء فى الموضوع. مادة ١/٢٧١ مرافعات.

(نقض ١٩٩٨/٢/٢٦، طعن رقم ٨٩٣٦ لسنة ٦٦ ق).

١٤٨١ - نقض الحكم فى خصوص قضائه بعدم تقادم دعوى المطعون ضدها يترتب عليه نقضه بالتبعية فيما تطرق إليه من قضاء لها بالتعويض على الطاعة باعتباره مؤسساً على القضاء المنقوض ومرتباً عليه وذلك وفقاً للمادة ١/٢٧١ من قانون المرافعات. (نقض ١٩٩٩/١١/١٨، طعن رقم ٤٥٤٧ لسنة ٦٨ ق).

١٤٨٢ - نقض الحكم فى الطعن المرفوع من أحد الخصوم يترتب عليه أن يصبح الطعن الثانى المرفوع من خصم آخر عن ذات الحكم لا محل له: نقض الحكم المطعون فيه من أحد الخصوم. أثره. صيرورة الطعن الثانى المرفوع من خصم آخر لا محل له. (نقض ١٩٩٥/٢/٤، طعن رقم ٦٧٦ لسنة ٦٢ قضائية).

١٤٨٢ - إقامة طعنين عن حكم واحد. نقض أحدهما. أثره. انتهاء الخصومة في الآخر. علة ذلك.

(نقض ١٩٩٤/٤/٢١، الطعون أرقام ٥٢٩٣، ٤٨٠٩، ٥٩٥ لسنة ٥٥٦ ق).

١٤٨٤ - نقض الحكم الصادر في التزام بالتضامن يترتب عليه نقضه بالنسبة لباقي الخصوم المتضامنين الذين لم يطعنوا على الحكم:

نقض الحكم الصادر في التزام بالتضامن. أثره. نقض بالنسبة للخصم الآخر ولو لم يطعن فيه.

(نقض ١٩٩٧/٣/٢٣، طعن رقم ٨٣٧ لسنة ٦١ قضائية، نقض

١٩٩٥/٣/١٢، طعن رقم ٣٦٦٦ لسنة ٦٠ ق).

١٤٨٥ - نقض الحكم في الدعوى الأصلية يترتب عليه نقضه في الدعوى الفرعية:

نقض الحكم في الدعوى الأصلية. أثره. نقضه في الدعوى الفرعية دون نظر لما قدم في الدعوى الأخيرة من أسباب الطعن باعتبار الحكم الصادر فيها لاحقاً للحكم الأول ومؤسساً عليه.

(نقض ١٩٩٦/١٢/٢٤، طعن رقم ٤٣٩٩ لسنة ٦٥ قضائية).

١٤٨٦ - نقض الحكم فيما قضى به من تزوير عقد يترتب عليه نقضه بصحته ونفاذه:

نقض الحكم في خصوص قضائه في الادعاء بتزوير عقد البيع المؤرخ بـ ١٩٨٦/٥/٩، يستتبع نقض الحكم بصحته ونفاذه باعتباره مؤسساً عليه.

(نقض ١٩٩٧/١١/١٣، طعن رقم ٣٤٦٦ لسنة ٦٥ قضائية).

١٤٨٧ - نقض الحكم لسبب يتعلق بجواز الاستئناف أو قبوله شكلاً يترتب عليه نقضه فيما تطرق إليه من قضاء في الموضوع:

قبول الاستئناف شكلاً شرط لجواز الحكم في موضوعه. نقض الحكم لسبب يتعلق بهذا القبول. أثره. نقضه فيما تطرق إليه من قضاء في الموضوع.

(نقض ١٩٩٧/١٠/٣٠، طعن رقم ٣٧٣٥ لسنة ٥٩ قضائية).

١٤٨٨ - صحة الاختصاص فى الاستئناف شرط جواز الحكم فى موضوع الحق المتنازع عليه فيه. أثره. نقض الحكم لسبب يتعلق بهذا الجواز بالنسبة لشركة التأمين يستتبع نقضه فيما تطرق إليه من قضاء عليها بالتعويض. م ١/٢٧١ مرافعات. علة ذلك.  
(الطعن رقم ١٠٩٢٢ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩/٣/١٩٩٨).

١٤٨٩ - حيث إنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات قد نصت على أنه «يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام أياً كانت الجهة التى أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها» فقد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن نقض الحكم كلياً يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن فيزول وتزول معه جميع الآثار المترتبة عليه ويعود الخصوم إلى مراكزهم السابقة على صدوره، كما يترتب عليه إلغاء الأحكام اللاحقة التى كان ذلك الحكم المنقوض أساساً لها، ويقع هذا الإلغاء بقوة القانون وبغير حاجة إلى صدور حكم يقضى به. ولما كان ذلك وكانت هذه المحكمة قد انتهت فيما سلف إلى نقض الحكم الاستئنافية محل الالتماس وموضوع الطعن المائل وكان نقض الحكم المذكور يترتب عليه إلغاء وزوال الحكم فى الالتماس محل هذا الطعن فلم يعد هناك محل للفصل فيه.

(نقض ٢٠٠١/٢/٥، فى الطعين رقمى ٨٠٨ و ٢٣١٠ لسنة ٦٩ قضائية - غير منشور).

١٤٩٠ - لما كان من المقرر وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات أنه يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها فإن نقض الحكم فى قضائه بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ بـ ١٩٥٩/١١/٥ يترتب عليه نقض الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١/١/١٩٧٩، باعتباره مؤسساً عليه.  
(نقض ٢٠٠١/١/٢٤، طعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٦٣ قضائية - غير منشور).



## (مادة ٢٧٢)

«لايجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأى طريق من طرق الطعن».

(هذه المادة تقابل المادة ٢٧ من قانون النقض الملغى)

### التعليق:

١٤٩١- عدم جواز الطعن في أحكام محكمة النقض باستثناء حالة وحيدة هي حالة عدم صلاحية أحد المستشارين وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مرافعات فعندئذ يتم سحب حكم النقض:

وفقاً للمادة ٢٧٢ مرافعات - محل التعليق - لا يجوز الطعن في الحكم الصادر من محكمة النقض بأى طريق (نقض ١٩٧٠/٦/٣٠، لسنة ٤٠ قضائية)، حتى لو كان حكم النقض قد خالف مبدأ قررته أحكام سابقة دون إحالة إلى هيئة المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض وهو ما قرره قانون السلطة القضائية فى هذا الشأن (نقض ١٩٦٩/١٢/٢، طعن ٢ سنة ٣٨ قضائية سنة ٢٠ ص ١١٢٧)، كما لا يجوز الطعن فى حكم النقض استناداً إلى بطلان صحيفة الطعن لعدم التوقيع عليها من محام مقرر أمام محكمة النقض. (نقض ١٩٧٧/٢/٢، طعن ٧٧٠ سنة ٤٤ قضائية سنة ٢٨ ص ٣٥٩).

فالقاعدة هي عدم جواز الطعن فى أحكام محكمة النقض بأى طريق، لأنها هي خاتمة المطاف فى مراحل التقاضى، لذلك فإن أحكامها باتة، ولا يستثنى من هذه القاعدة سوى حالة وحيدة هي الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٤٧، وهى حالة قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ١٤٦ فى أحد المستشارين الذين

أصدروا الحكم فيعرض الأمر على نفس المحكمة التي تأمر بإلغاء الحكم وإعادة نظر الطعن أمام دائرة أخرى، وهو ما يعرف بسحب الحكم، وهو ما لا يجوز بصريح النص إلا في تلك الحالة الوحيدة، وإذا جاز في القضاء الجنائي - على ما جرت به الدائرة الجنائية - سحب الحكم لوقوع خطأ مادي فإن ذلك يرجع إلى تعلقه بالأرواح والحريات وما تلعبه النيابة من دور، فإن ذلك لا يجوز في القضاء المدني الذي يقوم على الموازنة بين دفاع الخصوم بشأن نزاعهم المتعلق بالأموال فضلاً عن أن المشرع جعل وسيلة تصحيح الخطأ المادي بالرجوع إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم. (نقض ١٩٧٧/٢/٢، طعن رقم ٧٧٠ سنة ٤٤ قضائية - سنة ٢٨ ص ٣٥٩، نقض ١٩٨٥/١/١٣، طعن ١٩٤٧، سنة ٤٩ قضائية، نقض ١٩٨٥/٣/١٠، طعن ٥٩١ سنة ٥١ قضائية، نقض ١٩٦٩/١٢/٢، طعن ٢ سنة ٣٨ طلبات رجال القضاء سنة ٢٠ ص ١٢٧، نقض ١٩٦٥/١١/٤، طعن ٢٧٢ سنة ٣٠ قضائية سنة ١٦ ص ٩٧٣، نقض ١٩٦٥/١٢/٧، سنة ١٦ ص ١١٩٥، نقض ١٩٧٤/٢/٧ - طعن ٥ سنة ٤٣ قضائية سنة ٢٥ ص ٤٥، نقض ١٩٩٠/٣/٢٢، طعن ٢٣٥٣ سنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٨٩/٦/٢٢، طعن ٢٧٤٥ سنة ٥٧ قضائية سنة ٤٠ العدد الثاني ص ٦٦٣، نقض ١٩٨٠/٣/٣١، طعن ١٣١٢ سنة ٤٧ قضائية سنة ٣١ ص ١٠٠٣، نقض ١٩٧٠/٦/٣٠، طعن ٣١٦ سنة ٤٠ قضائية سنة ٢١ ص ١٠٩٢).

ويكون الطعن في حكم النقض أو طلب سحبه عملاً بالفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مرافعات بسبب توافر سبب من أسباب عدم الصلاحية المبينة في المادة ١٤٦ مرافعات في أحد أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم بالجوء إلى ذات محكمة النقض دون غيرها وبالإجراءات المتبعة في رفع الطعون بالنقض أي بإيداع صحيفة قلم كتابها دون تقييد بميعاد الطعن بالنقض

النصوص عليه في المادة ٢٥٢ مرافعات. (نقض ١/٢٤/١٩٨٤، طعن ٨٩١ سنة ٥٠ قضائية، نقض ١/٣/١٩٨٥، طعن ٥٩١ سنة ٥١ قضائية، نقض ١٥/٣/١٩٩٢، طعن ٣٤٩٩ سنة ٦١ قضائية، نقض ٣٠/٦/١٩٧٠، طعن ٣١٦ سنة ٤٠ قضائية سنة ٢١ ص ١٠٩٣، نقض ٢/١٢/١٩٦٩، طعن ٢ سنة ٢٨ قضائية رجال قضاء سنة ٢٠ ص ١١٢٧).

وتطبيقاً لقاعدة عدم جواز الطعن في أحكام النقض الواردة في المادة ٢٧٢ مرافعات - محل التعليق - فإنه لا يجوز الطعن في أحكام النقض بالتماس إعادة النظر (نقض ١١/٢٠/١٩٩٠، طعن ١٦٢ سنة ٥٨ قضائية، نقض ١١/٦/١٩٧٠، طعن ٢٩٠ و ٣٠٣ سنة ٣٥ قضائية سنة ٢١ ص ١٠٣١) فلا يجوز الطعن بالالتماس في حكم النقض حتى ولو كان صادراً في موضوع تصدت له. (نقض ٢٠/١/١٩٩٤، طعن ٢٦٠٦ لسنة ٥٩ قضائية).

ولا تعد أحكام النقض من الأحكام التي تعنيها المادة ٢٤٩ مرافعات فلا يجوز الطعن فيها بدعوى مخالفتها لحكم نهائي حائز لقوة الأمر المقضى . (نقض ٢/٢/١٩٧٧ - طعن ٧٧٠ سنة ٤٤ قضائية - سنة ٢٨ ص ٣٥٩).

١٤٩٢- **الراجع في الفقه أنه يجوز رفع دعوى أصلية ببطلان حكم النقض إذا انعدم ركن من أركانه ولكن قضاء النقض مستقر على عدم جواز رفع هذه الدعوى:**

ثار خلاف في الفقه حول جواز رفع دعوى أصلية ببطلان حكم النقض ، فذهب رأى إلى عدم جواز رفع دعوى أصلية ببطلان حكم النقض على أساس عدم تصور محكمة نقض تصدر حكماً معيباً يعيب بيدر رفع هذه الدعوى وعدم وجود محكمة أعلى من محكمة النقض يمكن رفع الدعوى أمامها. ولكن الرأي الغالب هو أنه يمكن رفع دعوى بطلان أصلية ضد حكم النقض، وقد أشار المشرع إلى حالة صدور حكم النقض

مع توافر عدم الصلاحية في أحد المستشارين الذين أصدروا الحكم (مادة ١٤٧). ولكن ليس هذا هو السبب الوحيد ، فيمكن رفع الدعوى لأي سبب من الأسباب التي يمكن من أجلها رفع دعوى بطلان أى حكم . وترفع دعوى البطلان الأصلية أمام محكمة النقض وتنظرها نفس الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، فإذا قبلتها ألغت الحكم وأحالت الطعن الذي صدر فيه الحكم الباطل إلى دائرة أخرى لنظره (١٤٧/٢ مرافعات). ووفقا لهذا الرأي لا تخضع دعوى البطلان الأصلية لميعاد الطعن بالنقض، فيمكن رفعها في أى وقت (فتحى والى - بند ٤٠٩ ص ٨٤٣ والمراجع المشار إليها فيه)

والرأي الغالب في الفقه يميل إلى جواز رفع دعوى أصلية ببطلان حكم النقض في الأحوال التي يجوز فيها رفع دعوى أصلية ببطلان الأحكام مع تضيق حالات الانعدام بقصرها على العيوب التي تفقد الحكم كيانه وتعدمه أحد أركانه كأن يصدر من محكمة مشكلة تشكيلا غير صحيح أو من شخص لا يعتبر قاضيا (فتحى والى - الإشارة السابقة، نبيل عمر بند ٣٠).

ولكن قضاء محكمة النقض مستقر على عدم جواز الطعن بأي طريق في أحكامها باستثناء الحالة الوحيدة وهي حالة عدم صلاحية أحد المستشارين الذين أصدروا الحكم إعمالا للمادة ١٤٧ مرافعات كما أشرنا آنفا فقضاء النقض مستقر على عكس الرأي الفقهي السالف الذكر. (نقض ١٠/٢/١٩٨٥ - طعن ٥٩١ سنة ٥١ ق ، نقض ٢٠/٤/١٩٧٢ سنة ٢٣ ص ٦١٩ ، نقض ٣٠/٦/١٩٧٠ - طعن ٣١٦ سنة ٤٠ قضائية).

ولنأنا نميل إلى إجازة رفع دعوى بطلان أصلية في حكم النقض إذا فقد ركن من أركانه ، مما ينحدر به إلى درجة الانعدام ، ولكن هذا من الناحية العملية يندر حدوثه لكون محكمة النقض أعلى محكمة في البلاد ولكونها مشكلة من أقدم المستشارين ذوي الخبرة بالعمل القضائي ، ومن ثم

يصعب تصور صدور حكم منعهم من محكمة النقض فاقدًا ركنًا من أركانه ، ولكن لو افترضنا جدلا حدوث ذلك فإنه لا مانع في اعتقادنا من رفع دعوى أصلية ببطلان حكم النقض تحقيقا للعدالة ، أضف الى ذلك أن الحكم الذي يفقد ركنًا من أركانه لا يعتبر حكما حقيقة فلا يتصور اعتباره عملا قضائيا بالمعنى الدقيق .

١٤٩٣- جواز طلب تفسير حكم النقض من محكمة النقض ذاتها إعمالا للمادة ١٩٢ مرافعات : تسرى المادة ١٩٢ مرافعات على أحكام النقض، فيجوز الرجوع الى محكمة النقض بطلب تفسير ما يكون غامضا في حكمها . ( نقض ١٩/٤/١٩٧٢- طعن ١٤ سنة ٤٠ قضائية سنة ٢٣ ص ٧٣٩ ، نقض ٢/٢/١٩٧٦- طعن ١٠٥٩ سنة ٤٥ قضائية سنة ٢٧ ص ٣٧١ ، نقض ١٩/٤/١٩٧٢- طعن ١٤ سنة ٤٠ قضائية - سنة ٢٣ ص ٧٢٩ ، وراجع تعليقنا على المادة ١٩٣ مرافعات فيما مضى ) .

١٤٩٤- جواز الرجوع لمحكمة النقض بطلب الفصل فيما أغفلته من طلبات إعمالا للمادة ١٩٣ مرافعات وذلك بنفس الإجراءات المقررة للطعن بالنقض وفقا للمادة ٢٥٣ مرافعات وما بعدها : تسرى المادة ١٩٣ مرافعات أمام محكمة النقض ، ووفقا لهذه المادة تختص المحكمة التي أغفلت الفصل في طلب، بالنظر فيما أغفلته، أيا كانت المحكمة سواء كانت محكمة أول درجة أو ثاني درجة أو محكمة النقض ، فيجوز اللجوء لمحكمة النقض لتفصل فيما أغفلته من طلبات، ولكن ذلك يكون باتتباع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض وفقا للمادة ٢٥٣ مرافعات وما بعدها . ( نقض ١/٨/١٩٨٠ سنة ٣١ ص ١٠٥ ، نقض ٢٠/١/١٩٩٤ طعن ٢٦٠٥ سنة ٢٦٠٥ سنة ٥٩ قضائية، وراجع تعليقنا على المادة ١٩٣ مرافعات فيما مضى ) .

وجدير بالذكر أن محكمة النقض حددت المراد بالطلب أمامها بأنه نقض الحكم المطعون فيه واعتبرت أوجه النعى وأسباب الطعن مجرد

وسائل دفاع يقصد بها بيان عيوب الحكم المطعون فيه تأكيداً لأحقية الطاعن في طلبه المطروح بنقض الحكم المطعون فيه ورتبت المحكمة على ذلك أنه لا يقبل الرجوع إليها للفصل فيما أغفلت فيه عملاً بالمادة ١٩٣ مرافعات استناداً إلى إغفالها التعرض لبعض أسباب الطعن . (نقض ١٩٧٨/٥/٢ - طعن ٩٤١ سنة ٤٤ قضائية - سنة ٢٩ ص ١١٥٥ ، نقض ١٩٨٠/١/٨ - طعن ١٤٢١ سنة ٤٧ قضائية سنة ٣١ ص ١٠٥ ، نقض ١٩٨٧/٣/١٨ - طعن ١٢٩٨ سنة ٥ قضائية ) .

### أحكام النقض:

١٤٩٥ - عدم جواز الطعن في أحكام محكمة النقض بالتماس إعادة النظر ولو كان صادراً في موضوع تصدت له:

أحكام محكمة النقض. امتناع الطعن فيها بأي طريق سواء اقتصر قضاؤها على الحكم في الطعن أم شمل الحكم في الموضوع في الأحوال المقررة قانوناً م ٢٧٢ مرافعات. الاستثناء. قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد قضاة المحكمة الذين أصدروا الحكم. م ٢/١٤٧ مرافعات. تصدى محكمة النقض للموضوع والحكم فيه بعد نقض الحكم المطعون فيه لا يجعل الحكم بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف. مؤداه الطعن التماساً لإعادة النظر في الحكم الصادر في الموضوع من محكمة النقض على سند نص المادة ٤/٢٤١ من قانون المرافعات وليس استناداً لنص المادة ٢/١٤٧ من هذا القانون. غير جائز.

التماس إعادة النظر يعتبر طريقاً غير عادي للطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية في الحالات التي عدتها المادة ٢٤١ من قانون المرافعات على سبيل الحصر، إلا أن النص في المادة ٢٧٢ من القانون

المشار إليه على أنه «لايجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأى طريق من طرق الطعن» يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد منع الطعن في أحكام هذه المحكمة بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية باعتبارها نهاية المطاف في الخصومة ولم يستثن من ذلك سوى ما نصت عليه المادة ١٤٧/٢ من قانون المرافعات من جواز سحب الحكم الصادر من محكمة النقض وإعادة النظر في الطعن في حالة قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد قضاة محكمة النقض الذين أصدروا الحكم، لما كان ذلك وكان الحظر الوارد في المادة ٢٧٢ المشار إليها قد جاء عاما ومطلقا وكان تصدى محكمة النقض للموضوع والحكم فيه بعد نقض الحكم المطعون فيه وفقا لنص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات لا يغير من طبيعة هذا الحكم واعتباره صادرا من محكمة النقض فلا يعتبر بمثابة حكم صادر من محكمة الاستئناف فإن حظر الطعن الوارد بنص المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات وفيما عدا الحالة المنصوص عليها في المادة ١٤٧/٢ من هذا القانون يسرى على جميع الأحكام الصادرة من محكمة النقض سواء اقتصر قضاؤها فيها على الحكم في الطعن أو شمل الحكم في الموضوع في الأحوال المقررة قانونا وكان الطعن المعروض قد أقيم التماسا لإعادة النظر في الحكم الصادر من محكمة النقض في الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٥٦ قضائية على سند من نص المادة ٢٤١/٤ من قانون المرافعات وليس استنادا لنص المادة ١٤٧/٢ من هذا القانون فإن الطعن يكون غير جائز.

(نقض ١٩٩٤/١/٢٠، طعن ٢٦٠٦ سنة ٥٩ قضائية، الطعن رقم ٢ لسنة ٣٨ ق. «رجال القضاء» جلسة ١٩٦٩/١٢/٢ س ٢٠ ص ١١٢٧، والطعنان رقما ٢٩٠ و ٣٠٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/١١، س ٢١ ص ١٠٣١، والطعن رقم ٣١٦ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٠/٦/٣٠، س ٢١ ص ١٠٩٢، والطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨٠/٢/٣١، س ٣١ ص ١٠٠٣، والطعن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٦/٢٢).

## ١٤٩٦ - الحكم فى الطعن وإغفال الفصل فى بعض الطلبات:

نطاق الطعن بالنقض. تحديده بالأسباب التى يبيدها الطاعن. عدم اتساعه لغير الحكم المطعون فيه. إقامة الطعن بالنقض من أحد المحكوم عليهما طعنا على الحكم الصادر فى أحد الاستئنافين الصادر فيهما الحكم المطعون فيه وتعلق أسباب الطعن بهذا الحكم دون الحكم فى الاستئناف الآخر الصادر ضد غير الطاعن. أثره. اقتصار نطاق الطعن على الحكم الصادر فى الاستئناف الأول لا يغير من ذلك الإشارة فى صحيفة الطعن إلى الحكم الصادر فى الاستئناف الآخر. قضاء محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه ثم الحكم فى موضوع الاستئناف الأول دون التعرض إلى الحكم الصادر فى الاستئناف الآخر لا يعد إغفالا للفصل فى بعض الطلبات.

نطاق الطعن بالنقض يتحدد بالأسباب التى يبيدها الطاعن ولا يتسع لغير الحكم المطعون فيه والذى يستهدف الطاعن نقضه وإذ كان البين من صحيفة الطعن بالنقض رقم ١١١٩ لسنة ٥٦ قضائية أن الطعن أقيم من المطعون ضده الأول وحده دون المطعون ضده الأخير وذلك طعنا فى الحكم الصادر من محكمة استئناف بنى سويف فى الاستئناف رقم ٥٥ لسنة ٢٣ق وأن أسباب الطعن تعلقت بهذا الحكم دون الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٦٣ لسنة ٢٢ق الصادر ضد غير الطاعن، فإن نطاق الطعن يكون قاصرا على الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٥٥ لسنة ٢٣ق، لا يغير من هذا النظر الإشارة فى صحيفة الطعن إلى الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٦٣ لسنة ٢٣ق وذلك فى بيان الحكم المطعون فيه وفى الطلبات ذلك أنه إلى جانب أن أسباب الطعن لا تتعلق بهذا الحكم الأخير فإن ورود هذا الرقم على هذا النحو قد اقتضاه مجرد بيان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف باعتبار أنه صادر فى الاستئنافين معا



بمنطوق واحد، لما كان ذلك وكانت محكمة النقض بحكمها الصادر في الطعن رقم ١١١٩ لسنة ٥٦ ق عرضت للأسباب التي بنى عليها الطعن وانتهت إلى نقض الحكم ثم حكمت في الاستئناف رقم ٥٥ لسنة ٢٢ ق دون أن تعرض إلى الحكم في الاستئناف الآخر رقم ٦٢ لسنة ٢٢ ق فإنها تكون قد التزمت نطاق الطعن ولا تكون قد أغفلت في شيء من طلبات الطاعن.

(نقض ١٩٩٤/١/٢٠، طعن ٢٦٠٥ سنة ٥٩ قضائية، الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٠/١٠/٢٧، س ١١ ص ٥٣٥، والطعن رقم ١٤٢١ لسنة ٤٧ جلسة ١٩٨٠/١/٨، س ٣١ ص ١٠٥).

١٤٩٧ - النص في المادتين ١٤٧، ٢٧٢ من قانون المرافعات يدل على أن أحكام محكمة النقض لا يجوز تعيينها بأي وجه من الوجوه فهي واجبة الاحترام على الدوام باعتبار مرحلة النقض هي خاتمة المطاف في مراحل التقاضي وأحكامها لا سبيل إلى الطعن فيها، وأن المشرع اغتنى عن النص على منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن عادية أو غير عادية لعدم إمكان تصور الطعن على أحكام هذه المحكمة، ولم يستثن المشرع من ذلك الأصل إلا ما أورده في نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات من جواز الطعن ببطالان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا قام بأحد القضاة الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من هذا القانون، وذلك زيادة في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاة. وسبيل الخصم إلى الطعن ببطالان حكم النقض طبقاً لهذا النص يكون بطلب يقدمه لمحكمة النقض التي اختصها بنظره غير مقيد فيها بميعاد أخذاً بعموم النص وإطلاقه، ولا يسوغ القول بخضوع هذا الطلب لميعاد الستين يوماً المقرر للطعن طبقاً لنص المادة ٢٥٢ من قانون المرافعات كما ذهب إلى ذلك المدعى عليه في دفعه، لأنه لا يعد طعنًا بطريق النقض وإنما هو بمثابة دعوى بطلان

أصلية، ومن ثم فلا يجرى عليه الميعاد المقرر للطعن طبقاً لهذا النص فإذا ثبت لمحكمة النقض أن الطلب قد توافرت فيه موجبات قبوله ألفت الحكم الصادر فيها في الطعن وأعادت نظر الطعن أمام دائرة أخرى وإن تبين لها أن الطلب لم يكن كذلك حكمت بعدم قبوله.

(نقض ١٩٩٠/٣/٢٢، طعن رقم ٢٣٥٣ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٧٩/٤/١١، ستة ٣٠ ص ١٠١).

١٤٩٨- مفاد نص المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات أن محكمة النقض هي خاتمة المطاف في مراحل التقاضي وأحكامها باتة ولا سبيل إلى الطعن فيها، وإذ جاء سياق عبارة النص عاماً مطلقاً فقد دل على مراد الشارع في أن يكون منع الطعن منصبا على كافة الأحكام التي تصدرها هذه المحكمة دون قيد أو تخصيص فيما عدا الاستثناء المقرر بصريح نص الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من ذلك.

(نقض ١٩٨٩/٦/٢٢، طعن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٧ قضائية، نقض ١٩٨٠/٣/٣١، سنة ٣١ ص ١٠٣، نقض ١٩٧٧/٢/٢، سنة ٢٨ ص ٣٥٩).

١٤٩٩- نص المادة ٥٠٠ من قانون المرافعات مؤداه أن إجازة الطعن بطريق النقض إنما ينصرف إلى الأحكام التي تصدر من محاكم الاستئناف في دعاوى مخاصمة القضاة دون تلك التي تصدرها محكمة النقض التزاماً بالحظر العام المقرر بالمادة ٢٧٢ من هذا القانون. (نقض ١٩٨٩/٦/٢٢، طعن رقم ٢٧٤٥ لسنة ٥٧ قضائية).

١٥٠٠- لما كان الطعن بالنقض طريق غير عادي لم يجزه القانون للطعن في الأحكام الانتهائية إلا في أحوال بينها بيان حصر المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات وترجع كلها إما إلى مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو إلى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه، ويقصد به في واقع الأمر مخاصمة الحكم النهائي

الذى يطعن عليه بهذا الطريق، فيتعين أن يلجأ بصدده إلى محكمة مغايرة لتلك التى أصدرته على أن تكون أعلى منها، حددها الشارع أنها محكمة النقض التى تعتبر قمة السلطة القضائية فى سلم ترتيب المحاكم، وكانت المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات تقصر الطعن بالنقض على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى الأحوال التى يبينها، وكانت محكمة النقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى خاتمة المطاف وأحكامها بآية قاطعة لا تقبل الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية، وكان النص فى المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات على أن «..... إنما جاء إفساحاً عن هذا المعنى وعن الشارع بإبرازه فى كافة القوانين التى صاحبت إنشاء محكمة النقض، وكانت هذه المادة بعمومها وإطلاقها تنصب على كافة الأحكام التى تصدرها محكمة النقض، لما كان ذلك وكان المشرع لم يخول حق السحب لمحكمة النقض بصريح نص المادة ١٤٧ من قانون المرافعات القائم - المقابلة للمادة (٣١٤) من قانون المرافعات السابق - إلا فى حالة قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد قضائاتها الذين أصدروا الحكم، وأوردت المذكرة الإيضاحية أنه «زيادة فى الاصطيان والتحوط بسمعة القضاء نص على أنه إذا وقع هذا البطلان فى حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب منها سحب وإعادة نظر الطعن، وهذا استثناء من الأصل العام الذى يجعل أحكام محكمة النقض بمنجى من الطعن» مما مفاده أن هذه هى الحالة الوحيدة التى يحق فيها للدائرة المدنية بالمحكمة أن ترجع عن قضائها وتسحب حكمها. لما كان ما سلف وكانت أحكام محكمة النقض - طبقاً للمستقر فى قضاء هذه المحكمة - لا يجوز تعييبها بأى وجه من الوجوه وهى واجبة الاحترام فيما خلصت إليه أخطاء أم أصابت، وكان ما تنعاه الطاعنة على الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٩٧٩/٤/١، من أنه تضمن العدول عن مبادئ قانونية قررتها سابقة

دون إحالة على الهيئة العامة خلافا لما يقضى به قانون السلطة القضائية لا يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها تحديدا وحصرًا في المادة ١٤٧ من قانون المرافعات فإن الطعن يكون غير مقبول. (نقض ١٩٨٣/١/٢٣، طعن رقم ١٩٤٣ لسنة ٤٩ قضائية).

١٥٠١ - أنه وإن كان التماس إعادة النظر يعتبر طريقا غير عادي للطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية في الحالات التي عدتها المادة ٢٤١ من قانون المرافعات على سبيل الحصر إلا أن النص في المادة ٢٧٢ من القانون المشار إليه على أنه لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأى طريق من طرق الطعن قد أفاد بأن المشرع منع الطعن في أحكام هذه المحكمة بأى طريق من طرق الطعن عادية أو غير عادية باعتبارها نهاية المطاف في الخصومة. وقد ورد هذا الحظر المطلق مؤكدا لما كانت تنص عليه صراحة المادة ٤٤٨ من قانون المرافعات السابق والمادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، الخاص بحالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بقولهما «لا تجوز المعارضة في أحكام محكمة النقض الغيابية ولا يقبل في أحكامها بطريق التماس إعادة النظر». لما كان ذلك فإن التماس إعادة النظر الذي أقامته الشركة الملتزمة في الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ١٣/٧/١٩٧٧، يوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه في الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ قضائية يكون غير جائز.

(نقض ١٩٨٠/٣/٣١، سنة ٣١ الجـ ١ - الجزء الأول ص ١٠٠٣، نقض ١٩٧٠/٦/١، سنة ٢١ ص ١٠٣١).

١٥٠٢ - إغفال طلب أمام محكمة النقض: إذ كان الطعن بالنقض السابق قد رفع من تركة .... وحدها فيما قضى به ضدها فإن محكمة النقض إذ عرضت للأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا النطاق وانتهت

إلى رفضه ولم تعرض للشق الآخر من الحكم الصادر ..... فإنها لا تكون قد أغفلت الفصل في شيء من طلبات التركة الطاعة.  
(نقض ١/٨/١٩٨٠، طعن ١٤٢١ س ١٤٧ق).

١٥٠٣ - توجب المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض في ذات وقت إيداع الصحيفة صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله أو الصورة المعلنه من هذا الحكم إن كانت قد أعلنت. فإن لم تودع هذه الأوراق وقت تقديم الصحيفة حكم ببطلان الطعن، ولذا يبين من الأوراق أن الطاعن لم يراع ما أوجبه هذه المادة إذ لم يودع صورة من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف، فإن الطعن يكون باطلا سواء باعتباره طلباً فيما أغفلت محكمة النقض الحكم فيه أو باعتباره طعناً جديداً. ولا يمنع من بطلان الطعن الجديد أن تكون صورة الحكم المطعون فيه قد أودعت في الطعن السابق، إذ لكل طعن كيانه وأوضاعه.

(نقض ١/٨/١٩٨٠، طعن ١٤٢١ س ١٤٧ق).

١٥٠٤ - النص في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات جاء استثناء من الأصل العام الذي يجعل أحكام محكمة النقض بمنأى عن الطعن بأن أجاز اللجوء مباشرة إلى محكمة النقض لسحب الحكم وإعادة نظر الطعن إذا قام بأحد القضاة الذين أصدره سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من ذات القانون، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القضاء بعدم قبول دعوى في الحكم الصادر من محكمة النقض لرفعها بغير الطريق الذي رسمته الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ سالف الذكر وهو ما يتفق مع صحيح القانون.

(نقض ١/٢٤/١٩٨٤، طعن ٨٩١ سنة ٥٠).

١٥٠٥ - لم يخول المشرع حق السحب لمحكمة النقض بصريح نص المادة ١٤٧ من قانون المرافعات القائم - والمقابلة للمادة ٣١٤ من قانون المرافعات السابق - إلا في حالة قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد قضائتها الذين أصدروا الحكم وأوردت المذكرة الإيضاحية أنه «زيادة في الاطمئنان والتحوط لسمعة القضاء نص على أنه إذا وقع هذا البطلان في حكم صدر من محكمة النقض جاز للخصم أن يطلب سحب وإعادة نظر الطعن، وهذا استثناء من الأصل العام الذي يجعل أحكام محكمة النقض بمنجى عن الطعن»، مما مفاده أن هذه هي الحالة الوحيدة التي يحق فيها للدائرة المدنية بالحكمة أن ترجع في قضائها وتسحب حكمها.

(نقض ١٩٨٥/١/١٣ طعن ١٩٤٧ س ٤٩٩ق، نقض ١٩٨٥/٣/١٠ طعن ٥٩١ س ٥١ق).

١٥٠٦ - أحكام محكمة النقض. عدم جواز تعييبها بأى وجه من الوجوه. وجوب احترامها فيما خلصت إليه أخطاء أم أصابت.

(نقض ١٩٩٧/٧/٨ طعن رقم ٨٥٦٩ لسنة ٦٦ ق - احوال شخصية).

١٥٠٧ - الأحكام الصادرة من محكمة النقض بآلة لاسبيل للطعن عليها بأى طريق. مادة ٢٧٢ مرافعات. لا يستثنى من ذلك إلا حالة الطعن ببطلان الحكم الصادر من محكمة النقض لقيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بأحد القضاة الذين أصدروه.

(نقض ١٩٩٦/٢/١٥ طعن رقم ٩٤٠ لسنة ٦١ قضائية).

١٥٠٨ - أحكام محكمة النقض. عدم جواز الطعن فيها أمام محكمة النقض أو غيرها من المحاكم. علة ذلك. الاستثناء. مادة ١٤٧/٢ مرافعات. بطلان الحكم إذا قام بأحد القضاة الذين أصدروه سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ مرافعات.

(نقض ١٩٩٩/١٠/٢٦ طعن رقم ٦١ لسنة ٦٩ ق احوال شخصية).

١٥٠٩- حكم النقض. اكتسابه قوة الأمر المقضى فى المسائل التى يت فيها. أثره. عدم جواز مساس محكمة الاستئناف بهذه الحجية أو سلوكها سبيلا يتعارض معها.

(نقض ١٩٩٩/١٠/٢٦ طعن رقم ٦١ لسنة ٦٩ ق احوال شخصية).

١٥١٠ - معاودة الطعن على الحكم الصادر من محكمة النقض بالتماس إعادة النظر أمام محكمة الاستئناف التى أصدرته. غير جائز. القضاء بعدم قبوله لعدم توافر شروط الالتماس. خطأ. نقض الحكم لهذا السبب. عدم تحقيقه سوى مصلحة نظرية بحتة. علة ذلك. تساوى النتيجة فى الحالتين. أثره. رفض الطعن.

(نقض ١٩٩٩/١٠/٢٦ طعن رقم ٦١ لسنة ٦٩ ق احوال شخصية).

### (مادة ٢٧٣)

«تسرى على قضايا الطعون أمام محكمة النقض القواعد والإجراءات الخاصة بنظام الجلسات كما تسرى عليها القواعد الخاصة بالأحكام فيما لا يتعارض مع نصوص هذا الفصل».

(هذه المادة تطابق المادة ٢٨ من قانون النقض الملغى).

### التعليق؛

١٥١١- سريان قواعد وإجراءات الجلسات والأحكام على قضايا الطعون أمام محكمة النقض؛

وفقا للمادة ٢٧٣ مرافعات - محل التعليق - تخضع قضايا الطعون بالنقض للقواعد والإجراءات الخاصة بنظام الجلسات التى تنظمها المواد من ١٠١ إلى ١٠٧ من قانون المرافعات بما لا يتعارض مع نصوص

القواعد الواردة فى الفصل الخاص بالطعن بالنقض من قانون المرافعات، ومن هذه القواعد أن تكون الجلسة علنية إلا إذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم إجراءها سرا محافظة على النظام العام أو مراعاة للأدب أو لحرمة الأسرة إعمالا للمادة ١٠١ مرافعات، وأن ضبط الجلسة وإدارتها منوطان برئيسها إعمالا للمادة ١٠٤ مرافعات، وغير ذلك من القواعد (راجع تعليقنا على المواد من ١٠١ إلى ١٠٧ مرافعات فى الجزء الثانى من هذا المؤلف).

كذلك وفقا للمادة ٢٧٣ مرافعات - محل التعليق - تخضع قضايا الطعون أمام محكمة النقض للقواعد الخاصة بالأحكام الواردة من ١٦٦ وما بعدها من قانون المرافعات، بما لا يتعارض مع النصوص الواردة فى الفصل الخاص بالطعن بالنقض من قانون المرافعات، ومن ذلك مثلا أن تكون المداولة فى الأحكام سرا، ولا يجوز أن يشترك فيها غير القضاة الذين سمعوا المرافعة، وأن ينطق بالحكم علنا، وغير ذلك من القواعد (راجع تعليقنا على المواد من ١٦٦ إلى ١٨٣ فيما مضى).

ولكن ينبغى ملاحظة أن المادة ٢٧٢ مرافعات لم تجز الطعن فى أحكام النقض بأى طريق باستثناء حالة عدم صلاحية أحد المستشارين كما ذكرنا (راجع تعليقنا على المادة ٢٧٢ مرافعات فيما مضى)، ولذلك لا مجال لإبطال حكم النقض إذا خالفت محكمة النقض أى قاعدة من هذه القواعد، بيد أن حدوث مثل هذه المخالفة غير متصور من الناحية العملية باعتبار محكمة النقض فى قمة الجهاز القضائى وباعتبار أن تشكيلها من أقدم المستشارين ومن ذوى الخبرة الطويلة فى العمل القضائى والكفاءة، فهم يمارسون العمل القضائى لسنوات طويلة فلا يتصور عمليا أن تحدث مخالفة إجرائية من محكمة النقض.



١٥١٢ - عوارض الخصومة أمام محكمة النقض وانقضائها بغير حكم: وقف الخصومة أمام محكمة النقض أحيانا وانقطاعها أحيانا وتركها وسقوطها أحيانا وعدم جواز تقادما أي انقضائها بمضي المدة: سوف تلقى الضوء فيما يلي على خصومة النقض من حيث مدى سريان قواعد عوارض الخصومة المدنية، وأيضا مدى جواز انقضائها بغير حكم وذلك فيما يلي:

١٥١٣ - وقف الخصومة أمام محكمة النقض: جواز الوقف فقط في حالة رد أحد أو بعض مستشاري النقض: سبق أن ذكرنا أن محكمة النقض محكمة قانون لا موضوع، فالخصومة أمامها تتعلق بالقانون لا بالموضوع، ولذلك فإن الأصل أنه لا تخضع خصومة النقض للوقف، فلا يجوز للخصوم الاتفاق على وقفها، كما أنه لا يجوز وقفها انتظارا للفصل في مسألة أولية وإنما يستثنى من ذلك وفقا لرأي البعض في الفقه أنه يرد عليها الوقف إذا تعلق سبب الوقف بشخص القاضى، ولهذا فإن خصومة النقض تقف كآثر لتقديم طلب رد أحد أو بعض مستشاري النقض الذين ينظرون قضية النقض تطبيقا للمادة ١٦٢. (فتوى والى بند ٣٩٦ ص ٨١٨).

١٥١٤ - انقطاع سير الخصومة أمام محكمة النقض: لا انقطاع لخصومة النقض متى تحقق سبب الانقطاع بعد انقضاء مواعيد تبادل المذكرات المنصوص عليها في المادة ٢٥٨ مرافعات: ثمة خلاف في الفقه حول مدى جواز انقطاع خصومة النقض، والراجح أنه إذا توافر سبب الانقطاع بعد انتهاء مرحلة تحضير النقض فلا أثر له، إذ قضية النقض تكون عندئذ صالحة للفصل فيها (نقض ١/٢٥/١٩٣٤، مجموعة عمر ج ١ بند ٦٠ ص ٢٠٧). أما إذا حدث في مرحلة نظر القضية بعد قرار من المحكمة بسماع المرافعة أو بعد حكم محكمة النقض بنقض

الحكم وإحالة القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فإنه يرتب أثره وتقطع الخصومة. وذلك إلا إذا كان الخصم الذي قام به سبب الانقطاع بعد هذا القرار لم يسبق له أن قدم مذكرة بدفاعه، إذ تعتبر القضية بالنسبة له جاهزة للحكم (فتحى إلى - ص ٨١٨ وهامشها).

وقد استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا تسري أحكام انقطاع سير الخصومة على الطعن بالنقض متى تحقق سبب الانقطاع بعد انقضاء مواعيد تبادل المذكرات المنصوص عليها في المادة ٢٥٨ مرافعات، إذ بذلك تعتبر الإجراءات أمام محكمة النقض قد استوفيت ويعتبر الطعن مهياً للحكم فيه. (نقض ١٩٧٣/٦/٢٧، طعن ٢٠ سنة ٣٧ قضائية - سنة ٢٤ ص ٩٨٢، نقض ١٩٧٧/٥/٢٥، طعن ٢٣٣ سنة ٤٥ قضائية - سنة ١٨ ص ١٢٩٣، نقض ١٩٧٨/٤/٥ - طعن ٤٢٣/٤١٣ سنة ٤٤ قضائية - سنة ٢٩ ص ٩٥٢).

١٥١٥- ترك الخصومة أمام محكمة النقض : ليس هناك ما يمنع من ترك الخصومة أمام محكمة النقض، فيجوز للطاعن ترك الخصومة في الطعن أو التنازل عنه. (نقض ١٩٧٩/٥/٥ - طعن ١٠٥٣ سنة ٤٥ قضائية - سنة ٣٠ - العدد الثاني ص ٢٨٧، نقض ١٩٨٩/٢/٢٨ - طعن ٥١٤ سنة ٥٧ قضائية، نقض ١٩٨٨/٢/١٩ - طعن ١٤٠٧ سنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٩٠/٥/٢٤ - طعن ٩٧ سنة ٥٥ قضائية).

ولكن نتيجة لكون القضية قبل نقض الحكم لا تتعلق بالموضوع، فإن الترك - إذا تم في هذه المرحلة - يتم دون حاجة لقبول الطرف الآخر، إذ لا يتصور تقديمه طلباً أو دفعا يتعلق بالموضوع (فتحى وإلى ص ٨١٩، وقارن عكس ذلك نقض ١٩٧٧/٤/٥ طعن ٣٥ سنة ٤٢ قضائية) ولما كان نظام النقض مقررًا للمصلحة العامة أكثر مما هو مقرر لمصلحة الخصوم، فإن ترك الطعن بالنقض لا يرتب أثره إلا بقرار من المحكمة،

ويترتب على هذا القرار انتهاء خصومة النقض وعودة الاطراف إلى المركز الذى كانوا فيه قبل الطعن. (فتحى والى - ص ٨١٩ والمراجع المشار إليها فيه).

وقد تظهر مصلحة الطاعن فى ترك الخصومة فى رغبته فى عدم الاستمرار فيها وتحاشى نفقاتها بعد أن تأكد من ضعف موقفه فى خصومة الطعن. ووفقا لقضاء النقض فإنه يجوز للمحكوم عليه وفقا للمادة ٢١٨ مرافعات عند ترك الخصومة فى الطعن المرفوع منه أن يعيد الطعن منضما إلى أحد زملائه فى الطعن المرفوع منه متى كان الحكم المطعون فيه صادرا فى إحدى الحالات الثلاثة المنصوص عليها فى المادة المذكورة. (نقض ١٩٧٧/٤/٥ طعن ٣٦ سنة ٤٣ قضائية، سنة ٢٨ ص ٨٩٧ - مشار إليه آنفا).

وإذا أبدى طلب الترك بعد قوات ميعاد الطعن فإنه يتعين إثبات الترك، كما أنه يلزم موافقة النيابة على طلب الترك باعتبارها طرفا أصليا فى خصومة النقض. (نقض مدنى ١٩٩٠/٥/٢٩ فى الطعن ٤٢٩ لسنة ٥٥ق، ونقض ١٩٩٠/٦/١٩ فى الطعن ١٨٨٩ لسنة ٥٩ق).

وترك الخصومة فى الطعن بالنقض بعد انتهاء ميعاده يعتبر نزولا عن الحق فى الطعن. (نقض ١٩٨٥/١/١٣ طعن رقم ٦٢٨ سنة ٥٢ قضائية).

ولايقبل الترك أو التنازل من الوكيل إلا إذا كان مفوضا بذلك فى التوكيل الصادر إليه من الطاعن. (نقض ١٩٨٧/٦/٢٣ طعن ١٠٧٤ سنة ٥٢ قضائية).

ويجب أن يكون الترك أو التنازل صريحا واضحا وغير مقرون بأى تحفظ. (نقض ١٩٦٣/١٢/٦ طعن ٣٧ سنة ٣٠ قضائية سنة ١٤ ص

١٨، نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ طعن ٤٦٩ سنة ٤٠ قضائية سنة ٣١ ص (٨٧١).

١٥١٦- عدم سقوط الخصومة أمام محكمة النقض باستثناء حالة نقض الحكم والإحالة إلى المحكمة التي أصدرته: الأصل أن نظام سقوط الخصومة لا يسرى على خصومة النقض لأن سير الإجراءات في النقض لا يعتمد على نشاط الخصوم، فالإجراءات أمام محكمة النقض تتوالى في مجموعها دون تدخل الطاعن بالنقض أو غيره من الخصوم ومن ثم تكون خصومة الطعن بالنقض ذات طبيعة خاصة تفرق عن الخصومة في مرحلتها الابتدائية أو خصومة الاستئناف فلا تقبل أن يرد عليها نظام السقوط. (نقض ١٩٨٩/١/٢٦ - طعن ٣١١ سنة ٥٢ قضائية وطعن رقم ٣٦٢٤ سنة ٥٦ قضائية - سنة ٤٠ العدد الأول ص ٣٠١، ونقض ١٩٨١/٤/٢٨ - طعن ١١٢٠ سنة ٤٧ قضائية سنة ٣٢ ص ٣١٠، فتحي والى - ص ٨١٨ وص ٨١٩).

ولكن إذا أحييت القضية بعد نقض الحكم إلى المحكمة التي أصدرته، فلأن هذه المحكمة لا تحكم في القضية من جديد إلا بناء على طلب الخصوم وفقاً للمادة ٢/٢٦٩، فإن الخصومة عندئذ يرد عليها السقوط، ويبدأ ميعاد السقوط من صدور حكم النقض القاضى بالإحالة. (نقض ١٩٦٦/٣/١٠ - سنة ١٧ ص ٥٤٢، فتحي والى - الإشارة السابقة، وراجع فيما يتعلق بالسقوط: تعليقنا على المادة ١٣٤ مرافعات وما بعدها في الجزء الثاني من هذا المؤلف).

١٥١٧- عدم جواز تقادم الخصومة أمام محكمة النقض: لا تنقضى خصومة الطعن بالنقض بمضى المدة، وقد نصت الفقرة الثانية المضافة إلى المادة ١٤٠ مرافعات بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣ صراحة على ذلك، فمن المقرر الآن في ظل نص المادة ١٤٠ مرافعات ودون أى لبس عدم

خضوع خصومة النقض للانقضاء بمضى المدة (المذكورة الإيضاحية لقانون ١٣ سنة ١٩٧٢ المعدل لقانون المرافعات، وراجع تعليقنا على المادة ١٤٠ مرافعات فى الجزء الثانى من هذا المؤلف) فقد استثنى المشرع الطعون بالنقض من أحكام انقضاء الخصومة بمضى المدة متى وقف السير فيها لمدة تزيد على ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح تم فيها اعتبارا بأن نظر الطعون أمام محكمة النقض إنما يجرى بحسب ترتيب دورها فى الجداول. (نقض ١٩٨١/٥/٣ طعن ٤٧٠ سنة ٤٢ قضائية - سنة ٣٢ ص ١٣٥٤).

فلا تنتضى خصومة الطعن بالنقض بالتقادم بسبب وقف السير فيها مدة ثلاث سنوات من آخر إجراء صحيح فيها عملاً بالمادة ١٤٠، لأن الوقف ليس بفعل الطاعن أو امتناعه كما أنه لا يملك تعجيل دعواه كما هو الحال إذا كانت أمام أية محكمة أخرى، إذن الخصومة أمام محكمة النقض لا تتقادم أى تنقضى بمضى المدة.

### أحكام النقض؛

١٥١٨ - النص فى المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات على أن تسرى على قضايا الطعون أمام محكمة النقض القواعد الخاصة بالأحكام فيما لا يتعارض مع النصوص الخاصة بالطعن بطريق النقض، ولما كانت المادة ١٩٣ الواردة بالفصل الثالث من الباب التاسع الخاص بالأحكام تنص على أنه «إذا أغفلت المحكمة الحكم فى بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يعلن خصمه بصحيفة للحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه» وكانت القواعد المقررة للطعن بطريق النقض هى ما يلزم اتباعه فى صدد الفصل فيما يدعى إغفال الفصل فيه شأنه فى

ذلك شأن الطعن بالنقض سواء بسواء فإن هذا الطلب يجب أن يتم بالأوضاع وبالإجراءات المقررة فى المواد ٣٥٣ وما بعدها من قانون المرافعات.

(نقض ١٩٨٠/١/٨ طعن رقم ١٤٢١ سنة ٤٧ قضائية).

١٥١٩ - طلب ترك الخصومة فى الطعن بالنقض بعد فوات مواعيده، مؤداه وجوب الحكم بإثبات الترك.

(نقض ١٩٩١/١٢/١٠ طعن ٢٠٢٨ سنة ٥٤ قضائية).

١٥٢٠ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز أن يكون ترك الخصومة مقرونا بأى تحفظ، بمعنى أن يكون خالياً من أية شروط تهدف إلى تمسك التارك بصحة الخصومة أو بأى أثر من الآثار القانونية المترتبة عليها، وكان طلب الطاعنين مشروطاً بتنزيلهما عن حكم الفسخ وتمسكهما بثبوت حقهما فى نفاذ عقد البيع المقضى بفسخه ابتداءً، وهو أمر يخرج عن نطاق الخصومة المطروحة على المحكمة وقد أصبح نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى - لعدم استئناف الطاعنين لهذا الشق - مما لايجوز للمحكمة أن تتصدى له، فإن الترك لا يكون مقبولا.

(نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ طعن ٦٨١ س ٤٧ قضائية).

١٥٢١ - إن كان الثابت أن عقد الصلح الذى طلبت المطعون ضدها أخذ الطاعن به يعد بياناً كتابياً صريحاً موقعاً من الطرفين يقرر فيه الطاعن ترك الخصومة فى هذا الطعن، على نحو تتحقق به إحدى الطرق التى تطلبها المادة ١٤١ من قانون المرافعات فى شأن ترك الخصومة. وكان الطاعن قد قرر فى عقد الصلح نزوله عن الطعن بعد أن كان ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه قد انقضى وقت إقراره بهذا النزول، ولما كان الطاعن قد أقام دعوى بطلب فسخ عقد الصلح فإن النزول عن الطعن - أو ترك الخصومة فيه حسب تعبير قانون المرافعات - متى حصل بعد

انقضاء ميعاد الطعن فإنه يتضمن بالضرورة نزولا من الطاعن عن حقه فى الطعن، وإذا كان النزول عن الحق فى الطعن يتم وتحقق آثاره بمجرد حصوله بغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر، ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه، فإن ترك الخصومة بعد فوات ميعاد الطعن لا يجوز الرجوع فيه، اعتبارا بأنه يتضمن تنازلا عن الحق فى الطعن ملزما لصاحبه بغير حاجة إلى قبول يصدر من المتنازل إليه، لما كان ذلك، وكان ترك الطاعن الخصومة فى الطعن قد تم وأنتج أثره فلا يغير منه إقامة التارك بعد ذلك الدعوى بطلب فسخ عقد الصلح، ومن ثم فإنه يتعين الحكم بقبول هذا الترك.

(نقض ١٩٧٩/٥/٥ طعن ١٠٥٢ سنة ٤٥ قضائية سنة ٣٠ العدد الثانى ص ٢٨٧).

١٥٢٢ - متى كان الإقرار المصدق عليه بمكتب التوثيق والمقدم للمحكمة قد تضمن بيانا صريحا بتركه الخصومة فى الطعن فإن هذا الإقرار يقوم مقام المذكرة الموقع عليها منه التى تجيز المادة ٣٠٨ من قانون المرافعات إبداء ترك الخصومة ببيان صريح فيها كما يعتبر تقديم المطعون ضده لهذا الإقرار وتمسكه بما جاء به إقرارا منه باطلاعه عليه وقبولا منه للترك ومن ثم يتعين القضاء بقبول ترك الخصومة فى الطعن على هذا الأساس.

(نقض ١٩٦٦/٦/٩ طعن ٣٩٤ سنة ٣١ قضائية سنة ١٧ ص ١٣٥١).

١٥٢٣ - النزول عن الطعن: إن ترك الخصومة فيه - حسب تعبير قانون المرافعات - متى حصل بعد انقضاء ميعاد الطعن يتضمن بالضرورة نزولا من الطاعن عن حقه فى الطعن إذ هو لا يستطيع ممارسة هذا الحق مادام ميعاد الطعن انقضى وإذا كان النزول عن الحق فى الطعن يتم وتحقق آثاره بمجرد حصوله وبغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه فإن ترك الخصومة الحاصل بعد فوات ميعاد

الطعن لايجوز الرجوع فيه اعتبارا بأنه يتضمن تنازلا عن الحق في الطعن ملزما لصاحبه بغير حاجة إلى قبول يصدر من المتنازل إليه.

(نقض ١٩٦٧/١٢/٢٨ طعن ٣٢ سنة ٣٧ قضائية سنة ١٨ ص ١٩٥٤،  
نقض ١٩٨٧/٦/٢٣ طعن ١٠٧٤ سنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٩١/٣/٢٤  
طعن ١٣٦٣ سنة ٥٠ قضائية، نقض ١٩٩٠/٥/٢٤ طعن ٩٧ سنة ٥٥  
قضائية، نقض ١٩٧٩/١١/٢ طعن ٤٥٠ سنة ٥١ قضائية).

١٥٢٤ - إذ كان الثابت أن عقد الصلح الذي طلبت المطعون ضدها أخذ الطاعن به يعد بياناً كتابياً صريحا موقعا من الطرفين يقرر فيه الطاعن ترك الخصومة في هذا الطعن، على نحو تتحقق به إحدى الطرق التي تتطلبها المادة ١٤١ من قانون المرافعات في شأن ترك الخصومة. وكان الطاعن قد قرر في عقد الصلح نزوله عن الطعن بعد أن كان ميعاد الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه قد انقضى وقت إقراره بهذا النزول، ولما كان الطاعن قد أقام دعوى بطلب فسخ عقد الصلح فإن النزول عن الطعن - أو ترك الخصومة فيه حسب تفسير قانون المرافعات - متى حصل بعد انقضاء ميعاد الطعن فإنه يتضمن بالضرورة نزولا من الطاعن عن حقه في الطعن، وإذا كان النزول عن الحق في الطعن يتم وتتحقق آثاره بمجرد حصوله بغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر، ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه، فإن ترك الخصومة بعد فوات ميعاد الطعن لا يجوز الرجوع فيه، اعتبارا بأنه يتضمن تنازلا عن الحق في الطعن ملزما لصاحبه بغير حاجة إلى قبول يصدر من المتنازل إليه، لما كان ذلك وكان ترك الطاعن الخصومة في الطعن قد تم وأنتج أثره فلا يغير منه إقامة التارك بعد ذلك الدعوى بطلب فسخ عقد الصلح، ومن ثم فإنه يتعين الحكم بقبول هذا الترك.

(نقض ١٩٧٩/٥/٥ طعن ١٠٥٣ سنة ٤٥ قضائية سنة ٣٠ العدد الثاني  
ص ٢٨٧، نقض ١٩٧٩/٧/٢٥ طعن ٥٨٧ سنة ٥٥ قضائية، نقض  
١٩٨٩/٢/٨ طعن ١٥٤٦ سنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٩/٢/٢٤ طعن ٢٨  
سنة ٥٢ قضائية، نقض ١٩٨٨/١٢/١٩ طعن ١٤٠٧ سنة ٥٢ قضائية،  
نقض ١٩٨٩/٢/٢٨ طعن ٥١٤ سنة ٥٧ قضائية).



١٥٢٥- النص في المادة ٢١٨ من قانون المرافعات الواردة في باب الأحكام العامة في طرق الطعن في الأحكام يدل على أن المشرع أجاز خروجاً على مبدأ نسبية الأثر المترتب على إجراءات المرافعات أن يفيد خصم من طعن مرفوع من غيره في الميعاد في حالة الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة بالتدخل بالطعن بالوسيلة التي ينتها المادة المذكورة، فأجاز الشارع في هذه الحالة لمن قبل الحكم أو لمن لم يطعن عليه في الميعاد، أن يطعن في الحكم أثناء نظر الطعن المقام في الميعاد من أحد المحكوم عليهم أو يتدخل فيه منضماً إليه في طلباته فإن هو قعد عن استعمال هذه الرخصة أمرت المحكمة الطاعن باختصامه في الطعن، مما مفاده أن ترك الخصومة من الطاعن الثاني في موضوع غير قابل للتجزئة بفرض صحته لا يحول دون أن يطعن ورثته في الحكم بعد الميعاد منضمين للطاعنين الأول والثالثة في طلباتهم، والا أمرت المحكمة الطاعنين المذكورين بإدخالهم في الطعن، ومن ثم فلا تكون هناك مصلحة للمطعون عليه الأول في التمسك بطلب قبول الترك من الطاعن الثاني ويصبح هذا الطلب لا جدوى منه.

(نقض ١٩٧٧/٤/٥ طعن ٣٦ سنة ٤٣ قضائية سنة ٢٨ ص ٨٩٧).

١٥٢٦- وحيث إنه لما كان ترك الخصومة بعد فوات ميعاد الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتضمن بالضرورة نزولاً من الطاعن عن حقه في الطعن ويتم هذا النزول وتحقق آثاره بمجرد حصوله دون حاجة إلى قبول الخصم الآخر ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه، كما أن ترك الخصومة لا يقبل من الوكيل إلا إذا كان مفوضاً في التوكيل الصادر إليه بهذا الترك. لما كان ذلك، وكان التوكيل الصادر من الطاعنتين الثانية والثالثة برقم ٢١٠٦

سنة ١٩٧٠ محرم بك لا يتضمن تفويض الطاعن الأول فى ترك الخصومة ومن ثم لا يقبل منه ترك الخصومة نيابة عنهما، وكان إقرار الطاعن الأول بنزوله عن هذا الطعن قد صدر منه بعد فوات ميعاد الطعن بالنقض، ولا يقبل منه أن يعود فيما أسقطه حقه فيه أو أن ينازع فى صحة ذلك التنازل دون بيان أى وجه للمنازعة فيه، فإنه يكون من المتعين الحكم بإثبات ترك الطاعن الأول - وحده - الخصومة فى هذا الطعن .

( نقض ١٩٨٧/٦/٣ - طعن ١٠٧٤ سنة ٥٢ قضائية ) .

١٥٢٧ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز أن يكون ترك الخصومة مقرونا بأى تحفظ، بمعنى أن يكون خاليا من أية شروط تهدف إلى تمسك التارك بصحة الخصومة أو بأى أثر من الآثار القانونية المترتبة عليها، وكان طلب الطاعنين مشروطا بتنازلهما عن حكم الفسخ وتمسكهما بثبوت حقهما فى نفاذ عقد البيع المقضى بفسخه ابتدائيا، هو أمر يخرج عن نطاق الخصومة المطروحة على المحكمة وقد أصبح نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى - لعدم استئناف الطاعنين لهذا الشق - مما لا يجوز للمحكمة أن تتصدى له، فإن الترك لا يكون مقبولا .

( نقض ١٩٨٠/٣/٢٥ - طعن ٤٦٩ سنة ٤٠ قضائية ٣١ ص ٨٧١ ) .

١٥٢٨ - التنازل عن الطعن بالنقض، يجب أن يكون صريحا واضحا لا يؤخذ فيه بالظن ولا يقبل التأويل، ورفع النزاع إلى القضاء من جديد مع قيام الطعن لا يعتبر تنازلا عنه .

( نقض ١٩٦٣/٢/٦ - طعن ٣٧ سنة ٣٠ قضائية سنة ١٤ ص ١٨ ) .

١٥٢٩ - سقوط الخصومة وفقا لنص المادة ١٣٤ من قانون المرافعات هو جزاء فرضه الشارع على المدعى الذى يتسبب فى عدم السير فى الدعوى بفعله أو امتناعه مدة سنة . فمناط إعمال الجزاء هو الإهمال أو

التراخى أو الامتناع من جانب المدعى عن السير بالخصومة حين لا يحول دون السير بها حائل . وتسرى أحكام سقوط الخصومة على الخصومة أمام محكمة أول درجة كما تسرى على خصومة الطعن بالاستئناف تطبيقاً لنص المادة ٢٤٠ من ذلك القانون . ولما كان الطعن بطريق النقض لا تنتقل به الدعوى برمتها إلى محكمة النقض كما هو الشأن فى الاستئناف إذ هو طريق غير عادى لم يجزه قانون المرافعات فى الأحكام النهائية إلا لأسباب أوردها على سبيل الحصر فقد خلا الفصل الذى ينظم نصوص هذا الطعن من نص يقضى بالإحالة إلى حكم المادة ١٣٤ على غرار النص الوارد فى الاستئناف ، بل إن هذه النصوص تضمنت إجراءات إعداد الطعن وتجهيزه ثم رسمت سبيل اتصال المحكمة به ونظره وهى إجراءات تتوالى فى مجموعها دون تدخل من الطاعن أو غيره من الخصوم ومن ثم تكون خصومة الطعن بالنقض ذات طبيعة خاصة تفتقر عن الخصومة فى مرحلتها الابتدائية أو خصومة الاستئناف فلا تقبل أن يرد عليها نظام السقوط .

( نقض ١٩٨٩/١/٢٦ - طعن ٣١١ سنة ٥٢ قضائية ورقم ٣٦٢٤ سنة ٥٦ قضائية سنة ٤٠ العدد الأول ص ٣٠١ ) .

١٥٣٠ - سقوط الخصومة - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - جزاء فرضه المشرع على المدعى الذى يتسبب فى عدم السير فى الدعوى بفعله أو امتناعه إذا طلب صاحب المصلحة أعمال هذا الجزاء، لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات تلقى على قلم الكتاب وحده عبء القيام بتسليم أصل صحيفة الطعن بالنقض وصورها إلى قلم المحضرين لإعلانها، فإذا ما تراخى قلم الكتاب فى القيام بذلك فإنه لا يجوز الحكم بسقوط الخصومة، لأن عدم السير فيها لا يكون فى هذه الحالة بفعل الطاعن أو امتناعه.

( نقض ١٩٨١/٤/٢٨ طعن ١١٢٠ سنة ٤٧ قضائية سنة ٣٢ ص ٣١٠ ) .

١٥٣١- تعتبر الدعوى مهياة للحكم أمام محكمة النقض بعد استيفاء جميع إجراءات الدعوى من ايداع المذكرات وتبادلها بين الطرفين دون أن يكون ثمة تأثير لوفاة أحد الخصوم أو فقداه أهلية الخصومة أو زوال صفته، وإذ كان الثابت من مدونات حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ... أن الإجراءات اكتملت أمام محكمة النقض وتبقيات الدعوى أمامها للفصل فيها بتاريخ ١٩٦٩/٨/٢٨ أى قبل صدور حكم شهر إفلاس المطعون عليها الثانية فى ١٩٧٢/٢/٢٩ فإن حكم النقض المشار إليه يكون حجة عليها لاكتمال أهليتها فى ذلك الوقت وبالتالى حجة على ممثلها القانونى - الطاعن - على الرغم من زوال أهليتها بشهر إفلاسها فيما بعد.

(نقض ١٩٧٨/٤/٥ طعن ٤٣٢/٤١٣ سنة ٤٤ قضائية سنة ٢٩ ص ٩٥٢).

١٥٣٢- وفاة أحد طرفى الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها لا يمنع وفقا لما تقضى به المادة ٢٩٥ من قانون المرافعات السابق من الحكم فى موضوعها على موجب الأقوال والطلبات الختامية. والدعوى تعتبر مهياة للحكم أمام محكمة النقض - على مقتضى المادتين ٢٩٦، ٤٤١ من ذات القانون - بعد استيفاء جميع إجراءات الدعوى من إيداع المذكرات وتبادلها بين الطرفين. لما كان ذلك فلا تأثير لوفاة الطاعنة بعد تمام ذلك فى نظر الدعوى أمامها.

(نقض ١٩٧٣/٦/٢٧ طعن ٢٠ سنة ٣٧ قضائية سنة ٢٤ ص ٩٨٢، نقض ١٩٧٧/٥/٢٥ طعن ٢٣٣ سنة ٤٥ قضائية سنة ١٨ ص ١٢٩٣).

١٥٣٣ - مفاد نص المادة ١٤٠ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ المعمول به من تاريخ نشره فى ١٩٧٣/٤/٥ أن الشارع استثنى الطعون بالنقض من أحكام انقضاء الخصومة بمضى المدة متى وقف السير فيها لمدة تزيد على ثلاث سنوات على آخر إجراء صحيح تم فيها

اعتباراً بأن نظر الطعون أمام محكمة النقض إنما يجرى بحسب ترتيب دورها فى الجداول، وإنه وإن كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض، يتضمن نصاً صريحاً بقرّر ذلك الاستثناء وألغى بإلغاء القانون ذاته وإدماج نصوصه فى قانون المرافعات مما أفسح المجال لتأويل هذا الإلغاء فقد أثر الشارع إلى تقرير الاستثناء المشار إليه بنص صريح دفعا لكل مظنة، وخشية أن يفهم من عبارة «فى جميع الأحوال» الواردة فى نص المادة ١٤٠ انقضاء الخصومة حتماً بمضى المدة المقررة فى أية مرحلة من مراحلها بما فى ذلك مرحلة الطعن بالنقض، نص المادة الثانية من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ على سريان حكم الفقرة المضافة على ما رفع من طعون بالنقض قبل العمل به. لما كان ذلك فإن الدق بانهضاء الخصومة فى الطعن يكون قائماً على غير أساس ويتعين رفضه.

(نقض ١٩٨١/٥/٣ طعن ٤٧٠ سنة ٤٢ قضائية سنة ٣٢ ص ١٣٥٤).

١٥٣٤ - ترك الخصومة فى طعن تم بعد انقضاء الميعاد: إذ كان إقرار الطاعة فى عقد الصلح المصدق عليه بتنازلها عن الطعن المائل يعد بياناً كتابياً صريحاً موقفاً عليه منها بترك الخصومة فى الطعن على نحو تتحقق به إحدى الطرق التى تتطلبها المادة ١٤١ من قانون المرافعات فى شأن ترك الخصومة أو كان إقرار الطاعة بهذا الترك قد صدر منها بعد انقضاء ميعاد الطعن بالنقض فإنه ينتج أثره دون حاجة إلى قبوله من جانب المطعون ضدهما ومن ثم يتعين القضاء بإثبات ترك الخصومة فى الطعن.

(نقض ١٩٨٥/١٢/٢٢ طعن ١١٨٣ س ٥٤ ق، نقض ١٩٨٥/١٢/٢٩ طعن ٢٢٥٢ س ٥٣ ق، نقض ١٩٨٥/١٢/٣١ طعن ٤٤٠ س ٥٢ قضائية).

١٥٣٥ - للطاعن أن يترك الخصومة بعد فوات مواعيد الطعن بالنقض وإن لم يمثل أحد من المطعون ضدهم.

(نقض ١٩٨٣/٣/١ طعن ١٨٢٤ س ٤٩ ق، نقض ١٩٨٥/١٢/٢٢ طعن ١٨٣ س ٥٤ قضائية، نقض ١٩٨٥/١٢/٢٩ طعن ٢٢٥٢ س ٥٣ ق، نقض ١٩٨٥/١/١٣ طعن ٦٣٨ س ٥٢ ق، نقض ١٩٨٤/١/٣ طعن ٧٥٢ س ٥٠ قضائية).

١٥٣٦- التنازل عن الحكم المطعون فيه: متى أقرت المطعون عليها بالتنازل عن الحكم المطعون فيه وطلب وكيلها ووكيل الطاعن الحكم فى الطعن على مقتضى هذا التنازل، وكان من أثر هذا التنازل أن يصبح الحكم المطعون فيه غير قائم، فإن الطعن المرفوع عنه يضحى غير مقبول. (نقض ١٩٨٦/٢/١١ طعن ٦ ستة ٥٤ قضائية).

١٥٣٧- انقطاع سير الخصومة فى الطعن بالنقض: من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١٣٠ من قانون المرافعات أنه يترتب على وفاة أحد الخصوم قبل أن تنتهى الدعوى للحكم فى موضوعها انقطاع سير الخصومة بقوة القانون، بغير حاجة لصدور حكم به دون توقف على علم الخصم الآخر بحصول هذه الوفاة، وينتج عن ذلك بطلان كافة الإجراءات التى تتخذ فى الدعوى بعد تاريخ قيام سبب الانقطاع بما فيها ما قد يصدر من حكم فى الدعوى وأن الدعوى لاتعتبر مهية للحكم إلا بفوات المواعيد المحددة لإيداع المذكرات. (نقض ١٩٩٣/٥/٢١ طعن ١٠٧٤ ستة ٥٧ قضائية).

١٥٣٨ - تقديم وكيل المطعون ضده عقد صلح مصدقا عليه يتضمن تنازل الطاعن عن الطعن بعد فوات ميعاده. وجوب الحكم بإثبات ترك الخصومة فى الطعن. المادتان ١٤١ و ٢٧٣ مرافعات. إذا كان محامى المطعون ضده قدم مذكرة طلب إثبات ترك الطاعن للخصومة فى الطعن وعقد صلح مؤرخ (...) محرر بين الطاعن والمطعون ضده موثق بمصلحة الشهر العقارى برقم ..... بتاريخ ..... وقد جاء بالبند الثالث منه أن الطاعن يتنازل عن الحق فى الطعن بالنقض وكان ذلك بعد انقضاء مواعيد الطعن بالنقض، ومن ثم فإن المحكمة تعمل على هذا التنازل ويتعين الحكم بإثبات الترك عملاً بالمادتين ١٤١ و ٢٧٣ من قانون المرافعات. (نقض ١٩٩٤/٦/٢٣ طعن رقم ٣٤٤٦ لسنة ٦١ قضائية).

١٥٣٩- نقض الحكم يزيله ليتابع الخصوم السير فى الخصومة الاصلية أمام محكمة الإحالة. تعجيل الدعوى أمام المحكمة الأخيرة. تمامه بتكليف يعلن بناء على طلب من يهمل الأمر من الخصوم إلى الطرف الآخر عدم تسجيلها خلال سنة من تاريخ صدور حكم النقض باعتباره آخر إجراء صحيح فى الدعوى. أثره. لكل ذى مصلحة من الخصوم طلب سقوط الخصومة. مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك واحتسابه ميعاد سقوط الخصومة من تاريخ الإعلان بحكم النقض وليس من تاريخ صدوره. خطأ.

(نقض ١٩٩٧/٦/٢٨ طعن رقم ٥٠٩٠ لسنة ٦٦ قضائية).

١٥٤٠ - لما كان الثابت من الحكم الصادر فى دعوى التماس إعادة النظر رقم ١٧٤ سنة ١٥ ق استئناف الإسماعيلية المرفوع من الطاعن ضد نفس المطعون عليهم فى الطعن المائل عن ذات الحكم الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٢/٨ فى الاستئناف رقم ٢٥٩ سنة ١٤ ق - الإسماعيلية - المطعون عليه بالنقض أنه قضى بتاريخ ١٩٩٤/٧/١٩ بإلغاء الحكم الملتمس فيه فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى رقم ١١٨٨٨ سنة ١٩٨٦ مدنى كلى الإسماعيلية والحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بانتهاء الدعوى، وكان قضاء محكمة الالتماس بإلغاء الحكم الملتمس فيه يترتب عليه زواله واعتباره كأن لم يكن ومن ثم فإن الطعن المائل يكون قد زال محله ولم تعد هناك ثمة خصومة بين طرفيه بما يتعين معه القضاء باعتبارها منتهية.

(الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٥/٣/١٢، قسرب - الطعن رقم ١٤٠ لسنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/٤/٥ س ٢ ص ٦٢٧، الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٦/٥/١ س ٢٧ ص ١٠٤١).

١٥٤١- حيث إن محامى البنك المطعون ضده حضر جلسة المرافعة وقرر أن البنك استوفى الدين المحجوز من أجله، وقام بشطب الرهن الرسمى الذى حمل به عقار الطاعن الثانى، وكذا تنبيه نزع الملكية، وتنازل عن إجراءات التنفيذ على هذا العقار، ومن ثم انتهت صلحا كافة المنازعات الناشئة عن ذلك الدين، وقدم حافظة مستندات تأييدا لما قاله.

وحيث إن مسلك البنك سالف البيان مؤداه تنازله عن الحكم المطعون فيه، الأمر الذى تتفق به مصلحة الطاعنين فى الطعن على حكم لم يعد قائما، فإن ذلك يوجب القضاء بعدم قبول الطعن.

(نقض ٢٠٠١/١/٣٠ - طعن رقم ١١٦٤ لسنة ٦٢ قضائية - غير منشور).

١٥٤٢- وحيث إنه لما كان الثابت أن الطاعن قدم إقرارا موثقاً فى الشهر العقارى بتاريخ ١٩٩٩/١٢/٨ بتنازله عن الطعن، وكان ذلك بعد فوات أكثر من ستين يوما على صدور الحكم المطعون فيه، وكان النزول عن الطعن أو ترك الخصومة فيه بحسب تعبير قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى حصل بعد انقضاء ميعاد الطعن يتضمن بالضرورة نزولا من الطاعن عن حقه فى الطعن ويتم وتحقق آثاره بمجرد حصوله بغير حاجة إلى قبول الخصم الآخر، ولا يملك المتنازل أن يعود فيما أسقط حقه فيه، ومن ثم يتعين إجابته إلى طلبه والقضاء بإثبات ترك الطاعن الخصومة فى الطعن.

(نقض ٢٠٠١/٢/٥ - فى الطعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٦٥ قضائية - غير منشور).



# الكتاب الثانى

## التنفيذ

### الباب الأول

### الفصل الأول

### قاضى التنفيذ

(مادة ٢٧٤)

«يجرى التنفيذ تحت إشراف قاضٍ للتنفيذ يندب فى مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية ويعاونه فى ذلك عدد كاف من المحضرين، وتتبع أسامه الإجراءات المقررة أمام المحكمة الجزئية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك» (هذه المادة مستحدثة وليس لها مقابل فى قانون المرافعات السابق).

#### المذكرة الإيضاحية:

«استحدث القانون نظاما خاصا لقاضى التنفيذ يلائم البيئة المصرية ونظامها القضائى تفادى فيه مايمكن أن يوجه للنظم التى استعرضها فى كثير من التشريعات كالعراقى واللبنانى والإيطالى من عيب وما يمكن أن تثيره من صعوبات فى العمل، ويهدف نظام قاضى التنفيذ الذى استحدثه القانون إلى توفير إشراف فعال متواصل للقاضى على إجراءات التنفيذ

فى كل خطوة من خطواته وعلى القائمين به فى كل تصرف يتخذ منهم. كما يهدف إلى جمع شتات المسائل المتعلقة به فى ملف واحد وفى يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ يسهل على الخصوم اللجوء إليه.

ومن أجل ذلك خول المشروع هذا القاضى اختصاصات وسلطات واسعة فى كل ما يتعلق بالتنفيذ، فيجعله مختصاً دون غيره بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ وبالفصل فى كل المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء أكانت من الخصوم أم من الغير كما خوله سلطة قاضى الأمور المستعجلة عند فصله فى المنازعات الوقتية وهى المنازعات التى يكون المطلوب فيها إجراء وقتياً.

ونص القانون على أن تتبع أمام قاضى التنفيذ الإجراءات المتبعة أمام المحكمة الجزئية ما لم ينص القانون على خلافها.

وجعل القانون قاضى التنفيذ أحد قضاة المحكمة الابتدائية فى مقر كل محكمة جزئية على أن يكون اختياره بطريق النذب وأسند إليه اختصاصاً شاملاً فى جميع المسائل والمنازعات المتعلقة بالتنفيذ أيا كانت قيمتها.

### التعليق:

#### ١٥٤٣- سلطة التنفيذ:

ثمة سلطة معينة تباشر إجراءات التنفيذ، وهذه السلطة لا تتمثل فى الدائن لأنه لا يقوم بالتنفيذ بنفسه وإنما ينحصر دوره فى تحريك النشاط القضائى بهدف البدء فى التنفيذ، كما أن هذه السلطة لا تتمثل فى المدين لأنه لا يقوم بالتنفيذ أيضاً بل يخضع له، إذن السلطة التى تباشر إجراءات التنفيذ هى سلطة خارجية عن كل من الدائن والمدين.

وفى ظل قانون المرافعات السابق كانت هذه السلطة تتمثل فى قلم المحضرين، حيث كانت الفكرة السائدة أن التنفيذ ما هو إلا مجموعة أعمال ذات طبيعة إدارية وهذه الفكرة أدت إلى تقلص دور القاضى فى التنفيذ، فكان الدائن يتقدم بطلبه إلى قلم المحضرين الذى يعتبر فرعاً من السلطة التنفيذية على أساس أن إجراءات التنفيذ ليست طبيعة قضائية (عبد الباسط جيمعى - التنفيذ - بند ٥٣ ص ٥٢). وكان قلم المحضرين يباشر إجراءات التنفيذ فى كل مراحلها دون أى إشراف أو رقابة من القضاء، اللهم إلا إذا أثير اعتراض قانونى فإنه كان يعرض على القضاء ليتولى الفصل فيه أو ما كان ينص عليه القانون من قيام القضاء بصفة استثنائية ببعض أعمال التنفيذ كما فى حالة بيع العقار بالمزاد «مادة ٦٦٢ من قانون المرافعات السابق».

ولكن رأى المشرع فى قانون المرافعات الحالى أن يخضع التنفيذ لإشراف القضاء فى كل مرحلة من مراحل، فنص على إنشاء نظام قاضى التنفيذ وأفرد له فصلاً خاصاً هو الفصل الأول من الكتاب الثانى من قانون المرافعات وهو الكتاب الخاص بالتنفيذ، ومع ذلك فقد أبقى المشرع على نظام المحضرين أيضاً، وبذلك أصبحت سلطة التنفيذ تتمثل فى قاضى التنفيذ والمحضرين كعمال للتنفيذ.

#### ١٥٤٤- نشأة نظام قاضى التنفيذ والأخذ به فى التشريع المصرى:

ينحدر نظام قاضى التنفيذ من الناحية التاريخية إلى قانون الإجراء العثمانى القديم وهو أول قانون عصرى للتنفيذ صدر فى الخامس من شوال سنة ١٢٨٨هـ حيث ابتدع المشرع العثمانى نظام التنفيذ فى هذا القانون، ثم أخذ به أيضاً فى قانون آخر خاص بالتنفيذ وهو قانون الإجراء العثمانى المؤقت الصادر فى ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٢٣٢هـ، وكل من القانونين كانت السمة الغالبة لهما هى الاستقاء من منهل

الشريعة الإسلامية الغراء بصفة عامة والراجع من الفقه الحنفى بصفة خاصة، ونظرا لكون ولاية القاضى وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية من الممكن أن يندرج فيها التنفيذ، فإننا نؤيد ما ذهب إليه البعض (عزى عبد الفتاح - الرسالة السابقة - ص ٥٦). بأن الشريعة الإسلامية هى الأصل الذى استمد منه المشرع العثمانى فكرة إناطة التنفيذ بالقضاء.

وقد طبق قانونا الإجراء العثمانى القديم والمؤقت فى البلاد العربية طوال الخلافة الإسلامية العثمانية، واستمر هذا التطبيق لبعض الوقت حتى بعد أن تمكن الاستعمار من القضاء على هذه الخلافة وتفتيتها، حيث احتفظت بعض الدول العربية ببعض نصوص كل من القانونين وخاصة النصوص المتعلقة بقاضى التنفيذ، ومن هذه الدول سوريا والعراق ولبنان.

وقد بدأت أول محاولة للأخذ بنظام قاضى التنفيذ فى مصر فى عام ١٩٦٠، وكان ذلك إبان وضع مشروع قانون الإجراءات المدنية الموحد الذى كان مقدرًا تطبيقه فى كل من مصر وسوريا عند اتحادهما فى جمهورية واحدة، وقد رأى واضعو ذلك المشروع اقتباس هذا النظام الذى كان مطبقا فى سوريا بحيث يتم تطبيقه فى مصر أيضا، ولكن هذا المشروع لم يكتب له الصدور وذلك بسبب الأحداث السياسية التى أدت إلى الانفصال وفشل الوحدة بين البلدين، بيد أن هذا السبب لم يكن هو السبب الوحيد لذلك إذ إن محاولة الأخذ بنظام قاضى التنفيذ قد أسوء فهمها من جانب المحضرين وتصوروا أن الأخذ به سوف يؤدى إلى الاستغناء عنهم ولذلك قاوموه مقاومة عنيفة وتمكنوا من إقناع بعض أعضاء اللجنة التى كانت مكلفة بتعديل قانون المرافعات بوجهة نظرهم مما قلل من الحماس نحو هذا النظام (عبد الباسط جميعى - ص ٤٥). رغم أن الأخذ بنظام قاضى التنفيذ لم يكن من شأنه الاستغناء عن المحضرين بل

كان سيستبدل تسميتهم بحيث يسمون بمأموري تنفيذ يعملون تحت الإشراف المباشر لقاضى التنفيذ مما يرفع مستواهم الفكرى والقانونى والمادى، ونتيجة لذلك فقد استمر الوضع فى مصر على ما كان عليه فى ظل أحكام قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩.

وعندما عرضت فكرة الأخذ بنظام قاضى التنفيذ على لجنة مراجعة مشروع قانون المرافعات الحالى رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨، كانت هناك ثلاثة آراء بالنسبة لهذا النظام، فقد اتجه رأى إلى وجوب قصر اختصاصه على النظر فى منازعات التنفيذ دون الإشراف على إجراءاته، واتجه رأى آخر إلى أن الأخذ بنظام قاضى التنفيذ لا معنى له إذا أريد بهذا القاضى الاقتصاد على نظر منازعات التنفيذ بل يجب أن يختص هذا القاضى فضلاً عن نظر المنازعات بالقيام أيضاً بإجراء التنفيذ وأن يأمر باتخاذ جميع التدابير اللازمة لذلك ويشرف عليها وهذا الرأى هو الذى يأخذ به كل من القانون اللبنانى والإيطالى (فتحى والى - بند ٧٧ - ص ١٣٧)، ولم تأخذ اللجنة بأى من الرايين بل أخذت برأى وسط بينهما فلم تقصر اختصاص قاضى التنفيذ على الفصل فى المنازعات دون سواها كما ذهب الرأى الأول والدليل على ذلك ما نصت عليه المادة ٢٧٤ من أن «يجرى التنفيذ تحت إشراف قاضى التنفيذ... ويعاونه فى ذلك عدد كاف من المحضرين» وفى نفس الوقت لم تأخذ بما نادى به الرأى الثانى فلم تذهب إلى وضع نظام يكفل لقاضى التنفيذ الرقابة الفعالة على إجراءاته إذ لم تستلزم تقديم طلب التنفيذ إليه أو الحصول على إذن مسبقاً قبل اتخاذ الإجراء وإنما جعلت رقابته رقابة لاحقة على الإجراءات، فالطلب يقدم إلى المحضر ويقوم المحضر باعتباره معاوناً للقاضى بما يلزم لإجراء التنفيذ ولا يعرض الأمر على قاضى التنفيذ إلا عقب كل إجراء، فإشراف قاضى التنفيذ وفقاً للاتجاه الوسط الذى أخذت به اللجنة هو إشراف لاحق للإجراء وليس سابقاً عليه.

## ١٥٤٥- الصورة المثلى لنظام قاضى التنفيذ:

يستوجب نظام قاضى التنفيذ فى صورته المثلى تخصيص دائرة من دوائر القضاء على اختلاف درجاته (عزى عبد الفتاح - الرسالة السابق الإشارة إليها - ص ٣٣-٣٤)، يرأسها قاض متخصص يعاونه عدد من الموظفين يتولون القيام بكافة أعمال التنفيذ، ويختص هذا القاضى بأمرين أساسيين هما: الإشراف على إجراءات التنفيذ، والفصل فى كافة المنازعات المتعلقة به سواء أكانت هذه المنازعات من جانب المدين أم الدائن أم الغير.

وفى ظل هذا النظام فى صورته النموذجية يجرى التنفيذ منذ بدايته حتى نهايته تحت إشراف القضاء، إذ يتقدم طالب التنفيذ بطلبه مرفقا به السند التنفيذي إلى دائرة التنفيذ ملتمسا اتخاذ الإجراءات التنفيذية من أجل الحصول على الحق الثابت بهذا السند، ويتم عرض هذا الطلب على القاضى الذى يتأكد من اختصاصه بالتنفيذ نوعيا ومحليا ومن سلامة السند وصحته، ثم يخطر المنفذ ضده بإنذاره يأمره فيه بالمثل أمام دائرة التنفيذ، ثم يعرض عليه السند التنفيذي ويستكشف موقفه فقد يوفى المنفذ ضده بالدين طوعا، وقد يعرض أسلوبا للوفاء يتفق مع ظروفه المالية ويوافق عليه الدائن وينظر القاضى فى هذا العرض ويحدد أسلوب الوفاء على ضوء المركز المالى للمدين ومقدار الدين ودون ما إغفال لمصالح الدائن.

وإذا رفض المدين المثل أمام القضاء أو حضر ورفض الوفاء أو لم يقدم أسلوبا للوفاء يقبله القاضى أو أخل بالأسلوب الذى عرضه، فإن من واجبات قاضى التنفيذ أن يحدد بناء على طلب من الدائن طريق التنفيذ الذى يراه مناسباً، وقد يكون ذلك بتوقيع الحجز على منقولات المدين أو عقاراته أو ماله لدى الغير أو حبس المدين إذا كان الحبس جائزا، ومتى بدأت إجراءات التنفيذ يكون للقاضى هيمنة تامة عليها، رغم أنه لا يقوم

بها بنفسه بل بواسطة الموظفين العاملين تحت رئاسته ولكنه يشرف على كل إجراء قبل اتخاذه وتعرض عليه الإجراءات بعد انتهائها للتأكد من صحتها وعدم مخالفتها للقانون، كما أنه يفصل أيضا في المنازعات التي تثار أثناء التنفيذ مهما كانت طبيعة المنازعة موضوعية أو وقتية، وسواء تعلقت بإجراءات التنفيذ أو بالحق في التنفيذ أو بالحق الموضوعي أو بالمال الذي يجرى عليه التنفيذ، وتختلف صفته في نظر المنازعات فقد يكون بمثابة قاض للموضوع فيفصل في موضوع المنازعة ويصدر فيها حكما موضوعيا، وقد يكون بمثابة قاض للأمور المستعجلة فلا يصدر إلا حكما وقتيا ويتقيد بالضوابط التي تحكم اختصاص القضاء المستعجل، وقد يكون بمثابة قاض للأمور الوقتية فهو يصدر أوامر وقرارات تتعلق بالتنفيذ، وقد يجمع بين هذه الصفات.

#### ١٥٤٦- أهداف نظام قاضى التنفيذ:

استهدف المشرع من نظام قاضى التنفيذ تحقيق غايتين هما:

(أ) الأولى: تدعيم رقابة القضاء على كافة إجراءات التنفيذ، بحيث يكون لقاضى التنفيذ الإشراف الفعال والمتواصل على إجراءات التنفيذ فى كل خطوة من خطواته وكذا الإشراف على الأشخاص القائمين به.

(ب) الثانية: توحيد الاختصاص بالمسائل المتعلقة بالتنفيذ فى يد قاض واحد، بحيث يكون هذا القاضى مختصا دون غيره بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ وبالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة به سواء كانت منازعات موضوعية أو وقتية وسواء كانت من الخصوم أم من الغير، وبحيث يكون هذا القاضى قريبا من محل التنفيذ ويسهل على الخصوم اللجوء إليه، ولاشك فى أن تركيز كل مسائل التنفيذ فى يد قاض واحد يؤدى إلى هيمنة هذا القاضى عليه مما يقلل فرص التلاعب فيه (وجدى راغب - ص ٢٤٧)، كما أن ذلك يؤدى أيضا إلى وجود قضاة متخصصين فى التنفيذ.

ويلاحظ البعض (أحمد أبو الوفا - التعليق - الطبعة السادسة سنة ١٩٩٠ - ص ١٠٣٦). أن القانون الحالي لم يقصد من هذا النظام أن يسند إلى قاضى التنفيذ مهمة أو سلطة تختلف عن المقرر فى القانون السابق، كما لم يقض القانون الحالي أن ينزع من قلم المحضرين اختصاصاته فى اتخاذ إجراءات التنفيذ.

#### ١٥٤٧- تحديد قاضى التنفيذ:

حدد المشرع فى المادة ٢٧٤ مرافعات - محل التعليق - قاضى التنفيذ بأنه أحد قضاة المحكمة الابتدائية يندب فى مقر كل محكمة جزئية ويعاونه عدد من المحضرين، ويتم هذا الندب عن طريق الجمعية العمومية للمحكمة الابتدائية، فقاضى التنفيذ لا يمثل محكمة خاصة أو استثنائية بل هو جزء لا يتجزأ من النظام القضائى المدنى (محمد عبد الخالق عمر بند ٢٦ ص ٢١)، وهو قاض فرد وليس دائرة من دوائر المحكمة (فتحى والى - بند ٧٨ - ص ١٣٩)، كما أنه لا يوجد إلا على مستوى محكمة أو درجة فقط أى المحكمة الجزئية، فلا يوجد محكمة استثنائية خاصة بالتنفيذ كما لا توجد دوائر مخصصة فى المحاكم الاستثنائية لنظر الاستئناف المرفوع ضد أحكام قاضى التنفيذ.

وبذلك يوجد قاضى تنفيذ فى مقر كل محكمة جزئية حتى فى المدن التى توجد بها محكمة ابتدائية، ولذلك يوجد فارق بين قاضى التنفيذ أو محكمة التنفيذ ومحكمة الأمور المستعجلة، إذ بينما توجد محاكم تنفيذ بقدر عدد المحاكم الجزئية فى المدينة التى يوجد بها مقر المحكمة الابتدائية فإنه على العكس من ذلك لا توجد سوى محكمة واحدة للأمور المستعجلة فى المدينة التى بها مقر المحكمة الابتدائية.

وذهب رأى فى الفقه إلى أن محكمة قاضى التنفيذ محكمة مستقلة ليست مجرد دائرة فى المحكمة الجزئية (رمزى سيف بند ٢٠٧ ص



٢٠١)، كما أنها ليست محكمة جزئية (أحمد مسلم - أصول المرافعات - بند ١١٨ ص ١١١)، ولكننا نعتقد مع البعض (محمد عبدالخالق عمر - بند ٢٧٨ ص ٢٩٢)، أن هذا الرأي يصعب الأخذ به لأن كثيرا من أحكام قاضى التنفيذ من الممكن أن تستأنف أمام المحكمة الابتدائية ولايتصور ذلك فى النظام القضائى المصرى إلا إذا كانت محكمة التنفيذ فى مستوى أقل من مستوى المحكمة الابتدائية وهو مستوى المحكمة الجزئية التى تعتبر أدنى المحاكم درجة.

#### ١٥٤٨- قاضى التنفيذ قاض جزئى تتبع أمامه الإجراءات المقررة أمام المحكمة الجزئية:

رغم أن قاضى التنفيذ يندب من قضاة المحكمة الابتدائية إلا أنه يعتبر قاضيا جزئيا ويمارس عمله على هذا الأساس أى على أساس كونه قاضيا جزئيا، وتتبع أمام قاضى التنفيذ الإجراءات المقررة أمام المحكمة الجزئية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، ونتيجة لذلك يكون ميعاد الحضور أمام قاضى التنفيذ ثمانية أيام وفقا لنص المادة ٦٦ مرافعات اللهم إلا إذا كانت المنازعة مستعجلة فيكون ميعاد الحضور أربعاً وعشرين ساعة، أما إذا نص القانون صراحة على مخالفة القواعد والإجراءات المقررة أمام المحكمة الجزئية فإنه يجب اتباع النص الخاص، ومن أمثلة ذلك أن قاضى التنفيذ يختص بنظر المنازعات الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ حتى ولو زادت قيمتها على عشرة آلاف جنيه رغم أن الحد الأقصى لنصاب المحكمة الجزئية هو عشرة آلاف جنيه فقط وذلك لأن قاضى التنفيذ يختص دون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ، ومن أمثلة ذلك أن الحكم الصادر من قاضى التنفيذ وهو قاض جزئى فى المنازعات الموضوعية يستأنف أمام محكمة الاستئناف إذا زادت قيمة المنازعة على عشرة آلاف جنيه وذلك وفقا للمادة ٢٧٧ مرافعات، رغم أن القاعدة أن الأحكام

الصادرة من قاضى محكمة المواد الجزئية تستأنف أمام المحكمة الابتدائية وليس أمام المحكمة الاستئنافية أى محكمة الاستئناف العالى.

١٥٤٩- يلاحظ أنه: لم يقصد القانون الحالى من هذا النظام أن يسند إلى قاضى التنفيذ مهمة أو سلطة تختلف عن المقرر فى القانون القديم كما لم يقصد أن تنزع من قلم المحضرين اختصاصاته فى اتخاذ إجراءات التنفيذ (أحمد أبو الوفا - التعليق - طبعة خامسة - ص ١٠١٢).

وقد خول المشرع فى المادة ٢٧٤ قاضى التنفيذ سلطة الإشراف على إجراءات التنفيذ فى كل خطوة من خطواته وكذلك الإشراف على القائمين بالتنفيذ فى كل تصرف يتخذونه أو إجراء يبشرونه، وتحقيقا لذلك نصت المادة ٢٧٨ مرافعات على إعداد جدول خاص بمحكمة التنفيذ تقيد به الطلبات المتعلقة به، كما نص على أن ينشأ لكل طلب من طلبات التنفيذ ملف تودع به جميع الأوراق المتصلة بالتنفيذ بما فى ذلك الأحكام التى يصدرها قاضى التنفيذ وكذلك قراراته وأوامره وأوجب على المحضر أن يعرض الملف على القاضى عقب كل إجراء يقوم به ليأمر بما يرى اتخاذه بحيث يكون القاضى متابعا لإجراءات التنفيذ ورقبيا عليها.

ومن المقرر أن إجراءات بيع العقار جبرا المبينة بالفصل الثالث من الباب الثالث ينبغى اتباعها، فإذا خلت هذه النصوص من بيان حكم معين يتعلق بسير الإجراءات أمام قاضى التنفيذ وجب الرجوع إلى القواعد العامة فى قانون المرافعات، وترتبا على ذلك إذا كانت إجراءات التنفيذ الجبرى لم يرد بها نص خاص بوقف الدعوى جزاء أمام قاضى التنفيذ لعدم تنفيذ قرار المحكمة عملا بنص المادة ٢/٩٩ من قانون المرافعات وما يترتب على هذا الوقف من جواز الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن فإنه يرجع إلى القواعد العامة فى قانون المرافعات المتعلقة بهذا الأمر (الديناصورى وعكاز - ص ٩١٨).

## أحكام النقض:

١٥٥٠- ندب قاض للتنفيذ فى مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية واختصاصه دون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أيا كانت قيمتها وبإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ لاجعل منه دائرة من دوائر المحكمة الجزئية ومن ثم فلا تعتبر إحالة الدعوى من محكمة المواد الجزئية المذكورة إليه مجرد قرار بإحالة الدعوى إداريا من دائرة من دوائر المحكمة إلى دائرة أخرى من دوائرها، وإنما هو فى حقيقته قضاء ضمنى بعدم اختصاص تلك المحكمة نوعيا بنظر الدعوى وبإحالتها إلى قاضى التنفيذ باعتباره المختص بنظرها ومؤدى ذلك أن تلتزم المحكمة الحالة إليها الدعوى بنظرها إعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١١٠ مرافعات.

(نقض ١٩٨٢/٥/٢٢ طعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٤٨ قضائية مجموعة المكتب الفنى سنة ٣٤ ص ١٢٦٢).

## (مادة ٢٧٥)

«يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أيا كانت قيمتها، كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ.

وفصل قاضى التنفيذ فى منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة» (هذه المادة مستحدثة وليس لها مقابل فى قانون المرافعات السابق).

## تقرير اللجنة التشريعية:

«... أثبتت اعتراضات عند نظر المادة ٢٧٥ من المشروع حول اختصاص قاضى التنفيذ بمنازعات التنفيذ الموضوعية بمقولة أنها ليست

فى الحقيقة من منازعات التنفيذ وإنما هى منازعات موضوعية بحتة، واقترح البعض تركها للاختصاص العادى دون قصرها على قاضى التنفيذ، إلا أن اللجنة رأت الإبقاء على النص كما هو لأن ما تغياه القانون من استحداث نظام قاضى التنفيذ هو تجميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية فى يد قاض متخصص جمعا لشتات المسائل المتعلقة به فى ملف واحد أمام قاض واحد قريب من محل التنفيذ بحيث تكون له صلاحية الفصل فى كل المنازعات الموضوعية أو الوقتية سواء أكانت هذه المنازعات من الخصوم أم من الغير. ولاتخرج دعاوى استرداد المحجوزات أو دعاوى الاستحقاق التى ثار حولها الجدل والنقاش عن كونها منازعات موضوعية متعلقة بالتنفيذ، ولذلك فإن من الأفضل إبقائها ضمن اختصاص قاضى التنفيذ تحقيقا للغاية التى تغياها المشرع من ابتداع هذا النظام. ولاشك أن الحكمة من تجميع منازعات التنفيذ بنوعيتها فى يد قاضى التنفيذ تعلق فى غايتها على قواعد الاختصاص، فضلا عن أنه قد نص فى المادة ٢٧٧ من المشروع على أن... وبهذا توفرت كل الضمانات للمنازعات الموضوعية عند الطعن فى الأحكام الصادرة فيها، من أجل ذلك رأت اللجنة الإبقاء على نص المادة ٢٧٥ من القانون.

### التعليق:

#### ١٥٥١- الاختصاص الوظيفى لقاضى التنفيذ:

هناك قاعدتان تحكمان الاختصاص الوظيفى لقاضى التنفيذ (عزمى عبدالفتاح - الرسالة السالفة الذكر - ص ٣٠٩ ومابعدها).

(١) القاعدة الأولى: أن قاضى التنفيذ يختص بمسائل التنفيذ التى تدخل فى اختصاص جهة القضاء العادى: لأن قاضى التنفيذ ينتمى

لجهة القضاء العادى ويعتبر فرعا منها، ولذلك يختص بالإشراف على الإجراءات والفصل فى المنازعات التنفيذية المتعلقة بالأحكام الصادرة من جهة القضاء العادى وسائر السندات الأخرى التى يعترف لها قانون المرافعات بالقوة التنفيذية. كأحكام المحكمين والمحررات المؤتقة وسائر الأوراق الأخرى المعتمدة سندات تنفيذية، ونتيجة لذلك فإن ما يخرج عن اختصاص جهة القضاء العادى بنصوص خاصة يخرج بالتالى عن اختصاص قاضى التنفيذ فهو لا يختص كقاعدة بمسائل التنفيذ المتعلقة بالسندات الصادرة من غير جهة القضاء العادى فلا يشرف على إجراءات تنفيذها ولا يفصل فى المنازعات التى تثور بصدد تنفيذها.

(ب) القاعدة الثانية: ان قاضى التنفيذ يختص بمنازعات التنفيذ الذى يجرى على المال أو يكون مآله أن يجرى على المال، حتى ولو كان سند التنفيذ صادرا من جهة أخرى غير جهة القضاء العادى ما لم ينص القانون على خلاف ذلك: وتطبيقا لذلك فإن قاضى التنفيذ يختص بمنازعات التنفيذ على المال تنفيذا لحكم صادر من جهة القضاء الإدارى إلا إذا كان أساس المنازعة مسألة من اختصاص جهة القضاء الإدارى وحده، كما يختص أيضا بالمنازعات المتعلقة بالحجوز الإدارية، ولكن لا يختص قاضى التنفيذ بطلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية لأنها من اختصاص جهة القضاء الإدارى بنص القانون.

ويلاحظ أنه تطبيقا للقاعدة الأولى فإن قاضى التنفيذ باعتباره فرعا من جهة القضاء العادى يختص بمنازعات تنفيذ الأحكام والأوامر والقرارات الصادرة من محاكم هذه الجهة فى تشكيلها المتعلق بالمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية أيا كان محل التنفيذ سواء كان مالا أو غير ذلك كتسليم الصغير أو الحضانة، ولكن بالنسبة للمحاكم الجنائية وهى من محاكم جهة القضاء العادى فإن لها اختصاصها المستقل عن

المحاكم المدنية التي يعتبر قاضى التنفيذ فرعاً منها ولذلك فإن الأصل هو أن المحاكم الجنائية تختص بسائر المنازعات التي ترفع من المتهم فى الأحكام الصادرة من هذه المحاكم مهما كانت طبيعة الحكم، ولو كان تنفيذه سوف يتم على أموال المحكوم عليه ومن ثم لا يختص قاضى التنفيذ بنظر أى إشكال يقام من المحكوم عليه بصدد تنفيذ الأحكام الصادرة ضده من القضاء الجنائى.

هذا هو الأصل بالنسبة للقضاء الجنائى، واستثناء من هذا الأصل نصت المادة ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه فى حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه، إذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها، يرفع الأمر إلى المحكمة المدنية طبقاً لما هو مقرر فى قانون المرافعات، قوفاً لهذا النص ينعقد الاختصاص لقاضى التنفيذ بنظر منازعات تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية إذا توافرت الشروط الآتية:

(أ) أن يكون الحكم الصادر من المحكمة الجنائية حكماً مالياً أى صادراً بإلزام المحكوم عليه بدفع مبلغ من النقود، ومن أمثلة ذلك الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية بالغرامة أو المصاريف أو التعويضات، ومن ذلك أيضاً الحكم الصادر بتوقيع عقوبة جنائية على المتهم مع التعويض المدنى لصالح المجنى عليه فيكون الشق الخاص بالتعويض هو قضاء فى نزاع مدنى يتخذ طبقاً لأوضاع التنفيذ فى قانون الإجراءات المدنية، فإذا ما ثار إشكال فيما يتعلق بالجزء الخاص بالتعويض فإن قاضى التنفيذ يختص بنظر هذا الإشكال، وهناك اتجاه فى الفقه والقضاء يشترط أن ينفذ هذا الحكم على أموال المحكوم عليه بطرق التنفيذ المقررة فى قانون المرافعات المدنية والى تنتهى ببيع الأموال المنقذة عليها أو أن يكون التنفيذ بطريق الحجز الإدارى، فإذا كان التنفيذ سيجرى بمقتضى حكم مالى

ولكن بغير طريق الحجز والبيع كما لو نفذ حكم الغرامة بطريق الإكراه البدنى فإن قاضى التنفيذ لا يختص بنظر المنازعات التى تنشأ بصدد هذا التنفيذ وإنما تختص بذلك المحكمة الجنائية التى أصدرت الحكم.

(ب) كما يشترط أيضا أن ترفع المنازعة من الغير، لأنه وفقا للمادة ٥٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية فإن كل إشكال من المحكوم عليه فى التنفيذ يرفع إلى المحكمة التى أصدرت الحكم سواء أكانت محكمة الجنايات أم محكمة الجنح، حتى ولو كان الحكم المستشكل فيه حكما ماليا ينفذ على مال المحكوم عليه.

(ج) ويشترط أخيرا لانعقاد الاختصاص لقاضى التنفيذ بنظر المنازعة فى تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية أن ينصب موضوع هذه المنازعة على الاموال التى يجرى بشأنها التنفيذ، ومثال ذلك أن يدعى الغير ملكية هذه الاموال أو وجود أى حق آخر له على هذه الاموال.

#### ١٥٥٢- تعلق الاختصاص الوظيفى لقاضى التنفيذ بالنظام العام:

وتنبغى ملاحظة أن الاختصاص الوظيفى من النظام العام، ولذلك إذا عرضت منازعة على قاضى التنفيذ خارج اختصاصه الوظيفى فإنه يجب عليه أن يحكم من تلقاء نفسه بعدم الاختصاص والإحالة إلى الجهة المختصة، كذلك يجوز الدفع بعدم الاختصاص فى أية مرحلة تكون عليها الدعوى، كما أنه لايجوز للخصوم أن يتفقوا على مخالفة قواعد الاختصاص الوظيفى لقاضى التنفيذ.

#### ١٥٥٣- الاختصاص النوعى لقاضى التنفيذ:

وفقا للمادة ٢٧٥- محل التعليق - يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أيا كانت قيمتها، كما يختص بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ، كما

يفصل قاضى التنفيذ فى منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضيا للأمر المستعجلة.

فقاضى التنفيذ يجمع بين ثلاث صفات فهو قاض موضوعى وهو قاض للأمر المستعجلة وهو قاض للأمر الوقتية، ولكن متى يصدق على قاضى التنفيذ كل وصف من هذه الصفات؟

(أ) يعتبر قاضى التنفيذ قاضيا موضوعيا عندما يفصل فى المنازعات الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ، سواء كانت هذه المنازعات مرفوعة من الدائن أو المدين أو الغير، وسواء كانت متعلقة بالحجز على منقولات المدين أو على عقاراته أو على ماله لدى الغير، ومن أمثلة ذلك قيامه بالفصل فى دعاوى استرداد المنقولات المحجزة التى يرفعها الغير مدعيا ملكية المنقولات المحجزة ومطالبها ببطالان الحجز عليها، وقيامه بالفصل فى دعاوى الاستحقاق الفرعية التى يرفعها الغير مدعيا ملكية العقار المحجوز ومطالبها ببطالان حجزه، ومن ذلك أيضا قيامه بالفصل فى الاعتراضات على قائمة شروط بيع العقار وغير ذلك.

(ب) ويعتبر قاضى التنفيذ قاضيا للأمر المستعجلة عندما يفصل فى المنازعات الوقتية المتعلقة بالتنفيذ «إشكالات التنفيذ»، مثل طلب وقف التنفيذ أو الاستمرار فيه أو عدم الاعتداد بالحجز فى حيز ما للمدين لدى الغير.

(ج) ويعتبر قاضى التنفيذ قاضيا للأمر الوقتية، عندما يصدر أوامر وقرارات ولائية متعلقة بالتنفيذ، وغالبا ماتصدر هذه الأوامر على عرائض ترفع إليه، ومن أمثلة ذلك إصداره الأمر بتوقيع الحجز التحفظى، والأمر بتعيين خبير لتقدير قيمة المعادن النفيسة، والأمر بنقل الأشياء المحجزة فى حالة عدم وجود المدين أو من يقبل الحراسة، والأمر بتقدير أجر الحارس، والأمر بتكليف الحارس بالإدارة والاستغلال والأمر بمد ميعاد البيع، والأمر بإجراء البيع قبل انقضاء ثمانية أيام من إجراء الحجز على



المنقول، والأمر بتحديد المكان الذى يجرى فيه البيع فى حالة اختلافه عن مكان الحجز، والأمر بزيادة وسائل الإعلان عن بيع المحجوزات، والأمر بتنفيذ حكم المحكمين، والأمر بتنفيذ بعض السندات الأجنبية، وغير ذلك من الأوامر على العرائض التى يصدرها هذا القاضى.

ويلاحظ أن قاضى التنفيذ يختص بنظر جميع منازعات التنفيذ أيا كانت قيمتها، أى حتى ولو زادت قيمة المنازعة على عشرة آلاف جنيه وهى نصاب القاضى الجزئى، فالعبرة فى عقد الاختصاص هى بنوع المنازعة لا بقيمتها، فإذا كانت المنازعة تتعلق بالتنفيذ فلإنها تدرج فى اختصاص قاضى التنفيذ بصرف النظر عن قيمتها.

كذلك فإن القاعدة فى الاختصاص النوعى لقاضى التنفيذ هى أن هذا القاضى يختص وحده بنظر جميع منازعات التنفيذ الوقتية أى التى تهدف إلى الحصول على إجراء وقتى دون المساس بأصل الحق والموضوعية أى التى ترمى إلى حسم النزاع على أصل الحق، ولكن يرد على هذه القاعدة بعض الاستثناءات التى نص عليها القانون، وهذه الاستثناءات نوعان:

(أ) فقد يمنح القانون قاضى التنفيذ اختصاصا إضافيا بمنازعات لا يعتبرها الفقه متعلقة بالتنفيذ، وذلك تحقيقا لحسن سير العدالة ولدواعى الارتباط بين الطلبات ولأن هذه المنازعات نشأت بمناسبة التنفيذ رغم أنها لاتتعلق بشروطه ولا تؤثر فى سيره أو إجراءاته، ومن أمثلة ذلك تقدير أجر الحارس فى الحجز على المنقول لدى المدين عملا بالمادة ٣٦٧، ومن ذلك توزيع حصيلة التنفيذ والمنازعات المتعلقة به تطبيقا للمادة ٤٦٩ مرافعات ومايلها.

(ب) كما أن القانون قد يسلب الاختصاص بنظر بعض المنازعات التى تتصل بالتنفيذ من هذا القاضى، وذلك بأن ينص صراحة على جعل الاختصاص لغير قاضى التنفيذ، ومن أمثلة ذلك دعوى صحة الحجز فى

حجز ما للمدين لدى الغير (المادتان ٣٣٣، ٣٤٩) أو في حجز المنقول «المادة ٣٢٠» فهذه الدعوى ترفع إلى المحكمة المختصة وفقا لقيمة الدعوى ولا ترفع لقاضى التنفيذ فتختص بنظرها المحكمة المدنية أو التجارية الجزئية إذا كانت قيمة المنازعة عشرة آلاف جنيه أو أقل وإذا زادت قيمتها على عشرة آلاف جنيه انعقد الاختصاص بنظرها للمحكمة الكلية، ومثال ذلك أيضا نص المادة ٢١٠ الذى جعل الاختصاص يطلب صحة الحجز التحفظى للقاضى المختص بإصدار أمر الأداء والذى أناط به أيضا إصدار الأمر بالحجز، ومن ذلك أيضا اختصاص مأمور التفليسة فى الإشراف على إجراءات التفليسة وهى إجراءات تنفيذ خاصة لا ينعقد الاختصاص بها لقاضى التنفيذ، ومن أمثلة ذلك أيضا اختصاص المحكمة الجزئية دون قاضى التنفيذ بمنازعات التنفيذ المتعلقة بإيجار الاراضى الزراعية طبقا لتعديل قانون الإصلاح الزراعى بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥، وغير ذلك مما قد يقرره المشرع من استبعاد اختصاص قاضى التنفيذ بنصوص خاصة.

ويلاحظ أن اختصاص قاضى التنفيذ يمتد إلى كل ما يتعلق بإجراءات التنفيذ الجبرى، سواء أخذ صورة دعوى أو صورة أمر على عريضة، وسواء كان فصله فيه فى صورة حكم أو قرار (كمال عبدالعزيز - ص ٥٤٥).

ونظرا لاختصاص قاضى التنفيذ كقاعدة بمنازعات التنفيذ بنوعيتها الموضوعى والوقتى، فإنه يجب عليه أن يكيف المنازعة دون النظر إلى تكييف المدعى لدعواه إذا كان مخالفا للقانون (عزمي عبدالفتاح - نظام قاضى التنفيذ- الرسالة سالفة الذكر ص ٤٤٦ وص ٤٤٧)، فإذا أسبغ أحد الخصوم وصفا معينا على المنازعة، ثم وجد قاضى التنفيذ أن هذا الوصف يخالف القانون فإنه لا يعمد، بوصف الخصم بل يفصل فى المنازعة وفقا لوصفها الصحيح الذى يراه هو لا الخصم، فإذا أسبغ الخصوم صفة

الاستعجال على منازعة معينة هي في حقيقتها منازعة موضوعية غير وقتية، فإن قاضى التنفيذ لا يعتد بوصف الخصوم لهذه المنازعة ولكنه لا يحكم بعدم اختصاصه وإنما يفصل فيها وفقا للإجراءات المعتادة للمنازعات الموضوعية مادامت تتعلق بالتنفيذ لأنه يختص بكل من المنازعات التنفيذية الوقتية والموضوعية، كذلك إذا رفع الخصم منازعة معينة إلى قاضى التنفيذ معتقدا أنها من منازعات التنفيذ ولكن اتضح لقاضى التنفيذ أنها لا تتعلق بالتنفيذ وليس لها أية صلة به ولم ينص المشرع على إسناد الفصل فيها له فإنه يجب عليه أن يحكم بعدم اختصاصه نوعيا بنظر هذه المنازعة وأن يقرن قضاؤه بالإحالة إلى المحكمة المختصة نوعيا لنظر هذه المنازعة وتلتزم هذه المحكمة بنظر الدعوى وفقا للمادة ١٠٠ مرافعات.

ويرى البعض (كمال عبد العزيز - ص ٥٤٣). أن قاضى التنفيذ لا يجوز بحال أن يستخدم سلطته فى إصدار قراراته المتعلقة بالتنفيذ إلا فى صورة حكم أو أوامر على عريضة، وطبقا للنظام الذى وضعه القانون لكل منها وتبعاً لما إذا كان العمل موضوع القرار عملاً قضائياً أم عملاً ولائياً، وإذا كان قاضى التنفيذ يملك بلا شبهة كباقي القضاة إصدار أوامر أخرى تتعلق بما يعرف بإدارة القضاء فنظراً لأن هذه الأعمال لا تتعلق بخصومة وإنما بإدارة المحكمة كمرفق عام فإنه لا يجوز لقاضى التنفيذ أن يستخدم هذه السلطة فى إصدار أوامر تتعلق بالتنفيذ إذ فى ذلك خلط بين الأعمال القضائية أو الولاية من جهة والأعمال الإدارية من جهة أخرى، ومن ثم فإنه لا يجوز له بحال أن يصدر أوامر إلى المحضر بصدد تنفيذ تتعلق دون طلب من أحد الخصوم ودون أن يتخذ هذا الطلب صورة الدعوى أو طلب إصدار أمر على عريضة.

ولكن الصحيح فى نظرنا أن لقاضى التنفيذ بما له من سلطة إشرافية على المحضرين وفقاً للمادة ٢٧٤ السابق لنا التعليق عليها، له أن يصدر قرارات

إدارية تتعلق بالتنفيذ دون حاجة لطلب من ذوى الشأن، إذ لقاضى التنفيذ أن يصدر توجيهات للمحضر متعلقة بالتنفيذ وإجراءاته إذا ما عرض عليه المحضر الأمر وذلك بتأشيرة على الأوراق التى يعرضها عليه المحضر دون حاجة إلى تقديم ذوى الشأن طلباً على عريضة أو رفع دعوى وهذا هو المستفاد من نص المادة ٢٧٤ من أن إجراء التنفيذ يتم تحت إشراف قاضى التنفيذ.. ذلك أن المحضر قد يشكل عليه أى إجراء من إجراءات التنفيذ وحكم القانون فيه فيجوز له الرجوع إلى المشرف على التنفيذ وهو قاضى التنفيذ وذلك بعرض الأمر مباشرة عليه ولايجوز له أن يتقاعس عن التنفيذ ويكلف الخصوم برفع دعوى أو تقديم طلب على عريضة لما فى ذلك من إرهاب الخصوم ولايجوز للقاضى أن يمتنع عن الأمر بما يراه إذا عرض عليه النزاع حتى ولو كان الأمر واضحاً أو كان هناك نص قانونى يحسم هذا الأمر والقول بغير ذلك يؤدى إلى إهدار ما ابتغاه المشرع من إشراف قاضى التنفيذ وإتاحة الأمر للمحضر ليتصرف وفق هواه (عز الدين الديناصورى وحامد عكان - التعليق على قانون المرافعات - الطبعة السابعة سنة ١٩٩٢ - ص ١٢٤٤).

#### ١٥٥٤- تعلق الاختصاص النوعى لقاضى التنفيذ بالنظام العام:

اختصاص قاضى التنفيذ النوعى من النظام العام، فإذا رفعت منازعة لاتتعلق بالتنفيذ أمامه فيجب عليه أن يحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة المختصة كما ذكرنا ولو من تلقاء نفسه، كذلك فإنه إذا رفعت منازعة متعلقة بالتنفيذ مما يدخل فى اختصاص قاضى التنفيذ إلى محكمة أخرى فإنه يجب على هذه المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها، كما يجوز للخصوم التمسك بعدم الاختصاص فى أية حالة تكون عليها الدعوى، كذلك لايجوز للخصوم الاتفاق على مخالفة قواعد الاختصاص النوعى لقاضى التنفيذ وإذا تم هذا الاتفاق فإنه لايعتد به مناقضته للنظام العام.

فلا يعتد باتفاق الخصوم على اختصاص أية محكمة أخرى بنظر منازعة في التنفيذ، إذ القاعدة أن قاضى التنفيذ هو وحده المختص بمنازعات التنفيذ، ولما كان هذا الاختصاص نوعيا فهو يتعلق بالنظام العام عملا بالمادة ١٠٩ مرافعات، ولايجدى اتفاق الخصوم على منح هذا الاختصاص لمحكمة أخرى، وعلى المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها من تلقاء نفسها مع إحالة الدعوى إلى قاضى التنفيذ المختص محليا عملا بالمادة ١١٠ من القانون، كما مضت الإشارة، وإذا تقدم أحد الخصوم إلى غير قاضى التنفيذ لاستصدار أمر على عريضة فى منازعة متعلقة بالتنفيذ، وجب عليه أن يرفض إصدار الأمر، وإلا كان باطلا.

ويلاحظ أنه يعتد بأى قانون آخر يجعل الاختصاص بنظر منازعات متعلقة بالتنفيذ لغير قاضى التنفيذ (مثال ذلك المادة ٦٩ من المحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥) وقد ينص قانون الشهر العقارى على اختصاص القاضى المستعجل أو أية محكمة أخرى بمنازعات متعلقة بالتنفيذ، كذلك ينص على ذلك قانون العمل، ومن الواجب الاعتداد بهذه النصوص الخاصة، فهذه لاينسخها النص العام للاختصاص بمنازعات التنفيذ، هذا على الرغم من أن المادة ٢٧٥ تجعل الاختصاص بمنازعات التنفيذ لقاضى التنفيذ وحده دون غيره. لأن نص قانون المرافعات العام لايمكن أن ينسخ أى نص خاص فى هذا الصدد، خاصة فيما يتعلق بتحديد اختصاص المحاكم المختلفة، اللهم إلا إذا كان قانون إصدار قانون المرافعات يشير صراحة إلى القوانين التى تنص على اختصاص محكمة أخرى غير محكمة التنفيذ (وفقا للمادة ٢٧٥) وعندئذ فقط يمكن اعتبار هذه المادة الأخيرة ناسخة لتلك القوانين، وإذن يظل اختصاص أية محكمة أخرى يشير إليها أى قانون خاص يظل اختصاصها قائما بنظر منازعات التنفيذ التى ينص عليها هذا القانون الخاص رغم ما تقررته المادة ٢٧٥

وإذا أحال قانون معين فى الاختصاص بنظر منازعات التنفيذ أو إشكالات التنفيذ إلى القواعد العامة أو إلى قانون المرافعات، فمن الواجب بطبيعة الحال اختصاص قاضى التنفيذ بها (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٠٣٩ و ص ١٠٤٠، وإجراءات التنفيذ الطبعة التاسعة سنة ١٩٨٦ - بند ١٨ ص ٣٧). (انظر على سبيل المثال المادة ٢٧ والمادة ٣١ والمادة ٣٢ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٦٥).

### ١٥٥٥- أثر خطأ المدعى فى وصف منازعته التنفيذية بأنها وقتية أو موضوعية:

ينبغى ملاحظة أنه نظرا لاختصاص قاضى التنفيذ بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية فإنه لم يعد كبير أثر فى خطأ المدعى فى وصف منازعته بأنها وقتية أو موضوعية إذ إن قاضى التنفيذ إذا ما رفعت إليه المنازعة بوصفها منازعة وقتية وتبين أنها فى حقيقتها وتبعا لطبيعة الطلبات المبدأة فيها منازعة موضوعية حكم فى الدعوى باعتبارها منازعة موضوعية والعكس صحيح (محمد عبد الخالق عمر - مبادئ التنفيذ طبعة ١٩٧٧ بند ٥٦، محمد كمال عبدالعزيز - تقنين المرافعات فى ضوء القضاء والفقه - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٨ ص ٥٤٢، محمد على راتب ومحمد نصر الدين كامل ومحمد فاروق راتب - قضاء الأمور المستعجلة - الطبعة السادسة - بند ٢٢٦، وجدى راغب - ص ٢٥٤)، إلا أنه يتعين التنبيه إلى ضرورة التمييز فى هذا الصدد بين الطلبات وبين التكليف، فإذا كان قاضى التنفيذ يملك تكليف الطلبات بإعطائها وصفها القانونى الصحيح والحكم فيها على هذا الأساس إلا أنه لا يملك تغيير الطلبات (محمد كمال عبد العزيز - ص ٥٤٢ و ص ٥٤٣). لأنه كباقي المحاكم يعتد بطلبات الخصوم التى تعتبر - دون ما يحكم به - المناط فى تحديد الاختصاص والطعن، وإذا كان الطلب الوقتى هو الذى يتضمن طلبا

باتخاذ إجراء وقتى أو تحفظى لايمس أصل الحق ومن ذلك طلب وقف التنفيذ مؤقتاً أو الاستمرار فيه مؤقتاً أو عدم الاعتداد بالإجراء، فى حين أن الطلب الموضوعى هو الذى يحسم أصل الحق كطلب إلغاء ما تم من تنفيذ أو إجراء أو بطلانه، فإن قاضى التنفيذ إذا ما رفعت إليه منازعة بطلب من الطلبات الأخيرة ولكن صاحبها وصفها بأنها منازعة وقتية بأن طلب القضاء فيها بصفة مستعجلة، فإن الأصل فى هذه الحالة فيما لو رفعت قبل هذه المنازعة إلى قاضى الأمور المستعجلة ألا يعتد بوصف أو تكيف المدعى وأن يقضى بعدم اختصاصه بنظر طلباته وبإحالتها إلى محكمة الموضوع لانعقاد الاختصاص بنظر هذه الطلبات لها، ونظراً لأن قاضى التنفيذ المرفوعة إليه المنازعة هو بذاته الذى يختص بنظر هذه الطلبات الموضوعية فإنه لايقضى بعدم اختصاصه وإنما يفصل فى هذه الطلبات وفقاً لوصفها الصحيح ولكن قاضى التنفيذ لا يملك أن يعدل الطلبات التى رفعت إليه فإذا رفع إليه إشكال بطلب اتخاذ إجراء وقتى كوقف التنفيذ مؤقتاً لم يملك أن يحكم فيه بوصفه إشكالا موضوعيا يحسم فيه أصل الحق سند الإشكال إذ هو يتقيد بالطلبات المعروضة عليه ولا يملك تغييرها كما لا يملك أن يعرض على الخصوم خوض منازعة من طبيعة مختلفة قد يقدرّون عدم مناسبة خوضها، وإن وجد قاضى التنفيذ تخلف أحد شرطى إجابة الطلب الوقتى المرفوع إليه وهما الاستعجال وعدم المساس بأصل الحق قضى بعدم اختصاصه بنظر هذا الطلب وهو فى حقيقته قضاء بالرغض فلا يستتبع إحالة (محمد كمال عبد العزيز - ص ٥٤٢، و ص ٥٤٣). (انظر المادتين ٤٥ و ١١٠ مرافعات).

إذن رغم أن للقاضى أن يكيف الدعوى بتكييفها الصحيح إلا أنه ليس له أن يغير طلبات الخصوم أو يعدل فيها فإذا ما أقام الخصم دعواه طالباً الحكم فيها بصفة وقتية وتبين لقاضى التنفيذ أن المنازعة موضوعية كان عليه أن

يقضى بالرفض إذ لايجوز له أن يعدل طلبات المدعى الوقتية إلى طلبات موضوعية إذ لكل منهما مجاله وشرائطه ونتائجه، أما إذا رفعت إليه دعوى باعتبارها منازعة تنفيذ موضوعية واستبان له أنها لاتعد منازعة تنفيذ أو أنها منازعة موضوعية ولكن تخرج عن اختصاصه بنص صريح تعين عليه أن يقضى بعدم اختصاصه وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة عملاً بالمادة ١١٠ مرافعات، أما إذا كان الطلب الوقتي لايعد منازعة تنفيذ وقتية وإنما هو فى حقيقته طلب وقتي يختص به القضاء المستعجل كان عليه أن يقضى بعدم اختصاصه وإحالته إلى المحكمة المستعجلة المختصة إذ إنه فى هذه الحالة لايفير طلبات الخصوم كما لو رفع إليه طلب وقتي باستبدال حارس قضائى فهذا الطلب من اختصاص القاضى المستعجل الذى أصدر الحكم بتعيين الخارس وذلك فى حالة الحراسة القضائية أما الطلب الوقتي باستبدال حارس على مجوزات عينه المحضر فإنه من اختصاص قاضى التنفيذ(عزالدين الديناصورى وحامد عكاز - ص ١٢٤٤ وص ١٢٤٥).

#### ١٥٥٦- محكمة التنفيذ هي المحكمة ذات الاختصاص العام بالتنفيذ:

تختص محكمة التنفيذ بالتنفيذ الجبرى الذى يتم بموجب سند تنفيذى ما لم ينص القانون على اختصاص جهة أو محكمة أخرى، وذلك وفقاً للتفصيل التالى (انظر: فتوى والى - التنفيذ الجبرى - طبعة ١٩٨١ - بند ٧٨ مكرر من ص ١٥١ إلى ص ١٥٥).

أولاً: يخرج عن اختصاص محكمة التنفيذ كل مايتعلق بغير التنفيذ الجبرى، كما هو الحال بالنسبة لتنفيذ حكم بصحة ونفاذ عقد بيع (محمد على راتب ونصر الدين كامل - جزء ثان بند ٤٢١ ص ٢٢، فتوى والى - الإشارة السابقة)، إذ هذا الحكم لايعتبر سنداً تنفيذياً، وذلك ما لم ينص القانون بنص خاص على إعطاء هذا الاختصاص لمحكمة التنفيذ.



**ثانياً:** يخرج عن اختصاص محكمة التنفيذ كل تنفيذ جبرى يجعله المشرع من ولاية جهة أخرى سواء كانت جهة إدارية أو جهة قضائية، ويقتصر الخروج على مايرد بشأنه نص، فإذا نص المشرع على جعل إجراء التنفيذ لجهة إدارية، كان لها وحدها الاختصاص بالإشراف عليه، ولكن ليس معناه أن لها الاختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بهذا التنفيذ، ولهذا فإنه إذا كان الحجز الإدارى يخرج فى إجراءاته وفى الإشراف عليه عن اختصاص محكمة التنفيذ، فإنه يبقى لهذه المحكمة اختصاص بنظر المنازعات المتعلقة به، فالمنازعات تعتبر دعاوى قضائية ترفع إلى جهة المحاكم، وبالتالي إلى المحكمة المختصة بهذه الجهة وهى محكمة التنفيذ.

**ثالثاً:** يخرج عن اختصاص محكمة التنفيذ كل تنفيذ جبرى يجعله المشرع من اختصاص محكمة أخرى داخل جهة المحاكم، ويلاحظ فى هذا الصدد أن الخروج عن الاختصاص لا يكون أبداً بالنسبة للإشراف على التنفيذ فهو دائماً لمحكمة التنفيذ، ولكنه قد يكون بالنسبة لإصدار الأوامر المتعلقة بالتنفيذ أو بالنسبة لمنازعات التنفيذ.

وفيما عدا ما يخرج المشرع عن ولاية جهة المحاكم أو عن اختصاص محكمة التنفيذ، يكون الاختصاص بمسائل التنفيذ لهذه المحكمة، فمحكمة التنفيذ هى المحكمة ذات الاختصاص العام بالتنفيذ ويترتب على ذلك مايلى. (فتحى والى من ص ١٥٣ إلى ص ١٥٥).

**أولاً:** تختص محكمة التنفيذ دون حاجة لنص خاص على اختصاصها بالنسبة للتنفيذ أو المنازعة المعينة، فإذا وجد مثل هذا النص، فليس له إلا قيمة تأكيديه.

**ثانياً:** إذا نص القانون على أن الاختصاص بمسألة من مسائل التنفيذ الجبرى يكون للمحكمة المختصة وفقاً للقواعد العامة، فإن الاختصاص

يكون لمحكمة التنفيذ وليس للمحكمة المختصة وفقا للقواعد العامة فى الاختصاص (فتى والى - ص ١٥٤، وقارن: محمد عبد الخالق عمر - بند ٤٣ ص ٣٥).

ثالثا: تختص محكمة التنفيذ بتنفيذ الحكم الصادر من غير جهة المحاكم إذا كان التنفيذ بإحدى طرق التنفيذ الجبرى التى ينص عليها قانون المرافعات، فإذا ثارت منازعة فى التنفيذ فلا تختص بها إذا كان من شأن ذلك التعرض لقرار إدارى بالإلغاء أو بوقف التنفيذ إذ مثل هذا التعرض يدخل فى ولاية القضاء الإدارى (أحمد أبو الوفا - التنفيذ بند ١٥٦ ص ٣٧٠ - ٣٧١، فتى والى، الإشارة السابقة).

رابعا: تختص محكمة التنفيذ بتنفيذ الحكم الصادر بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية، ويشمل اختصاصها نظر المنازعات المتعلقة بالتنفيذ (مصر الابتدائية مستعجل ٩ يناير ١٩٣٥ - المحاماة ٢٥-٢-٢٠٨-٤٥٥٥، فتى والى - ص ١٥٤).

خامسا: رغم عدم اختصاص محكمة التنفيذ بتنفيذ الحكم الصادر بعقوبة مالية كالحكم الصادر بالرد أو المصادرة أو الإزالة أو الغلق أو الهدم، فإنها تختص بالمنازعات التى ترفع من غير المحكوم عليه بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها، (مادة ٥٢٧ إجراءات جنائية) (طنطا الابتدائية (جنح مستأنفة) ٢٩ ديسمبر ١٩٥٤ - المحاماة ٣٥-١٢٧١-٩٢٧، مصر الابتدائية (مستعجل) ٢٨ مارس ١٩٣٨ - المحاماة ١٩-٨٥٢-٣٥٠، عزى عبد الفتاح - ص ٣٢٠، وفتى والى ص ١٥٤)، وقد مضت الإشارة إلى ذلك فيما مضى.

سادسا: تختص محكمة التنفيذ بتنفيذ الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية ولو لم يرد التنفيذ على مال، كما هو الحال بالنسبة لتنفيذ أحكام الحضانة (فتى والى - التنفيذ الجبرى - بند ٩٧١ - بند ٣٨٥

ص ٥٩٩ وطبعة ١٩٨١ ص ١٤٥، محمد عبد الخالق - بند ٥٥ ص ٤٦-٤٧، أحمد أبو الوفا - بند ١٥٧ ص ٣٦٩، عزى عبد الفتاح ص ٢١٥، وقارن: وجدى راغب ص ٢٦٨ هامش ٤ حيث يرى قصر اختصاص محكمة التنفيذ على التنفيذ على المال، وهذه التفرقة فى تنفيذ الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية بين التنفيذ على المال كالحكم بالنفقة والتنفيذ على غير المال كدخول الزوجة فى طاعة زوجها كان القضاء يأخذ به قبل صدور قانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالنسبة لاختصاص القضاء المستعجل بإشكالات التنفيذ، إذ كان يقصره على الإشكالات المتعلقة بالتنفيذ على المال، أما ما لا يتعلق بالمال فقد كان الاختصاص بإشكالاته للمحكمة الشرعية (انظر: نقض مدنى ١٩ فبراير ١٩٥٣ - مجموعة النقض ٤-٥١١-٧٥، حكم محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة ١٩ فبراير ١٩٤٩ - الحاماة ٣٤-١٠٩٠-٤٥٦)، ولم يعد لهذه التفرقة أساس بعد جعل الاختصاص بجميع مسائل الأحوال الشخصية لجهة المحاكم - فتحى والى - ص ٥٥ هامش رقم ١) ويكون الأمر كذلك بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية للأجانب ما لم ينص القانون على اختصاص محكمة أخرى (محمد عبد الخالق عمر - بند ٥٥ ص ٤٦، فتحى والى ص ١٥٥)، وفى نطاق هذا النص وحده.

سابعاً: أنه إذا نص القانون على اختصاص محكمة معينة بجميع المسائل المتفرعة أو المتعلقة بقضية معينة نظرت أمامها، فإن هذا الاختصاص لا يشمل ما يتعلق بالتنفيذ الجبرى، ولهذا فإن النص على اختصاص المحكمة التى أشهرت الإفلاس بجميع المسائل المتعلقة بالتقليسة (مادة ٥٤) لا يشمل مسائل التنفيذ (محمد عبد الخالق عمر - بند ٤٤ ص ٣٧، فتحى والى - الإشارة السابقة).

### ١٥٥٧- استثناءات ترد على اختصاص قاضى التنفيذ:

وإذا كان الأصل العام أن قاضى التنفيذ هو صاحب الولاية الهامة فى جميع منازعات التنفيذ سواء كانت وقتية أو موضوعية أو ولائية سواء نص المشرع على اختصاصه بنظرها صراحة أو سكت عن تحديد المختص بنظرها إلا أن هناك استثناءات من المبدأ المتقدم فقد أخرج المشرع بعض منازعات التنفيذ من اختصاص قاضى التنفيذ بنصوص خاصة ورد بعضها فى قانون المرافعات والبعض الآخر فى نصوص خاصة نص فيها على اختصاص محكمة معينة بنظر هذه المنازعات وحينئذ تكون المحكمة المنصوص عليها هى المختصة بنظر هذه المنازعة دون قاضى التنفيذ مثال ذلك:

١- مانصت عليه المادة ٢١٠ مرافعات من أن طلب صحة إجراءات الحجز الصادر من قاضى الأداء يقدم له.

٢- مانصت عليه المادة ٣٢٠ مرافعات من أن دعوى صحة الحجز التحفظى ترفع أمام المحكمة المختصة.

٣- مانصت عليه المادة ٣٤٩ مرافعات من أن دعوى صحة الحجز فى الحجز الذى وقعته الدائن تحت يد نفسه يتعين رفعها أمام المحكمة المختصة.

٤- مانصت عليه المادة ٣٣٣ مرافعات من أن دعوى صحة الحجز ما للمدين لدى الغير ترفع أمام المحكمة المختصة.

٥- مانصت عليه المادة ٥٠ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل فى منازعات التنفيذ فى الأحكام الصادرة منها وعلى ذلك إذا رفعت منازعة تنفيذ فى الحالات السابقة وفى غيرها من الحالات التى استثنائها المشرع من اختصاص قاضى

التنفيذ بنص خاص فإنه يتعين على قاضى التنفيذ أن يقضى بعدم اختصاصه والإحالة للمحكمة أو الهيئة المختصة بنظر النزاع عملاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات (الديناصورى وعكاز ص ٩٣٠ وص ٩٢١).

**١٥٥٨- عدم اختصاص قاضى التنفيذ بنظر التظلم فى القرار الذى تصدره النيابة فى النزاع على الحيابة:**

أوجبت المادة ٤٤ مكرر من قانون المرافعات المضافة بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ على النيابة أن تصدر قراراً فى جميع منازعات الحيابة ورسم طريق التظلم منه بأن يكون أمام قاضى الأمور المستعجلة سواء أكانت المنازعة مستعجلة أم موضوعية ومن ثم فإن قاضى التنفيذ لا يختص بنظر التظلمات التى ترفع فى هذه القرارات إلا أنه من ناحية أخرى فإنه يختص بنظر المنازعات التى تتعلق بتنفيذ هذه القرارات كما لو أصاب تنفيذ القرار مالا مملوكاً لشخص أجنبى عن طرفى الحيابة، كما إذا نفذ على منقول فى حيابة هذا الأجنبى إذ أجاز القانون لهذا الغير أن يتظلم بدوره من القرار الصادر من النيابة إذا مس حقاً له كما له أن ينازع فى ذلك بدعوى تنفيذ أمام قاضى التنفيذ، غير أنه إذا اختار هذا الغير أن يلجأ لقاضى الموضوع طعناً على قرار النيابة فلا يجوز له أن يرفع المنازعة لقاضى التنفيذ بل لابد له أن يطرق باب المحكمة الجزئية أو الابتدائية حسب قيمة الدعوى (الديناصورى وعكاز ص ٩٣٠)..

**١٥٥٩- أهمية نوع المنازعة فى تحديد صفة قاضى التنفيذ عند الفصل فيها:**

لا شك فى أنه وفقاً للمادة ٢٧٥ مرافعات - محل التعليق - فإن قاضى التنفيذ يختص بنظر المنازعات المتعلقة بالتنفيذ أياً كانت طبيعتها ، ولكن تتوقف صفة قاضى التنفيذ عند الفصل فى المنازعة وسلطته بالتالى على

نوع هذه المنازعة ، فهي إذا كانت موضوعية فإن قاضى التنفيذ ينظرها فى هذه الحالة باعتباره محكمة موضوعية ، أما إذا كانت منازعة وقتية فإنه يفصل فيها بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة ، وذلك إذا كانت من المواد المستعجلة .

وإذا كانت التفرقة بين المنازعات الوقتية والمنازعات الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ لا تفيد فى ظل قانون المرافعات الحالى فى تحديد المحكمة المختصة بنظر كل نوع منها ، لأنها أصبحت - بنوعيتها - من اختصاص قاضى التنفيذ ، فلا تزال لهذه التفرقة أهمية كبيرة فى غير مسألة الاختصاص (انظر: أمينة النمر - التنفيذ الجبرى - طبعة ١٩٨٨ - بند ٢٥ من ص ٢٥ إلى ص ٢٧).

فالإجراءات التى تتبع فى المواد المستعجلة تختلف عن تلك التى تتبع فى الدعاوى العادية، فالإشكال الوقتى مثلاً يرفع إما بالطريق العادى لرفع الدعاوى وإما بإبدائه أمام المحضر بالمادة ٣١٢، بينما الإشكال الموضوعى لا يرفع إلا بإيداع صحيفته قلم كتاب المحكمة عملاً بالمادة ٦٣ مرافعات.

والآثار التى تترتب على رفع المنازعة الوقتية فى التنفيذ قد تختلف عن تلك التى تترتب على رفع المنازعة الموضوعية المتعلقة به ، ومثال ذلك ، أن المشرع قرر وقف التنفيذ نتيجة لرفع الإشكال الوقتى . ولم يرتب هذا الأثر على الإشكال الموضوعى ( المادة ٣١٢ مرافعات ).

كما أن سلطة القاضى تنقيد عند نظر الدعوى المستعجلة بعدم المساس بالحق خلافاً لسلطته فى نظر الدعوى العادية ( المادة ٤٥ مرافعات ).

كذلك ، فإن طبيعة الحكم الصادر فى المنازعة تختلف من حيث حجتيه ومن حيث قابليته للطعن والمحكمة المختصة بهذا الطعن ، وقابليته للتنفيذ، إذا كان حكماً مستعجلاً عنها إذا كان حكماً موضوعياً.

## ١٥٦٠- اختصاص قاضى التنفيذ بمنازعات التنفيذ المتعلقة بالحجز الإدارى:

من المقرر فقها وقضاء أن يختص قاضى التنفيذ بالمنازعة إذا تعلق بحجز إدارى لأن توقيع الحجز الإدارى لاستيفاء الدولة ما لها من أموال لدى الغير لا يصدر عنها بصفتها جهة إدارة وأن الحجز الإدارى وإجراءاتها هى نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة بصفتها دائنة تحصيل ديونها قبل الأفراد (راجع تفصيلات ذلك فى : مؤلفنا «إشكالات التنفيذ»).

## ١٥٦١- المقصود باصطلاح «منازعات التنفيذ» التى تدرج فى اختصاص قاضى التنفيذ:

نص المشرع فى المادة ٢٧٥ مرافعات - محل التعليق - على أن «يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فى جميع «منازعات التنفيذ الموضوعية والوقنية»...

ولم يعرف المشرع منازعات التنفيذ، كما أنه لم يضع ضابطاً لها، ولذلك تعددت آراء الفقه فى التعريف بتلك المنازعات، فقد قيل أن المنازعة فى التنفيذ هى دعوى تتعلق بالتنفيذ الجبرى، وهى تتميز بأنها لا تعتبر جزءاً من خصومة التنفيذ أو مرحلة منها بل تخرج عن نطاقها وسيرها الطبيعى، فهى - وإن تعلق بها - تعتبر مستقلة عنها، فخصومة التنفيذ ترمى إلى استيفاء الدائن لحقه جبراً، أما المنازعة فى التنفيذ فهى خصومة عادية ترمى إلى الحصول على حكم بمضمون معين (فتحى والى - بند ٣٣٥ ص ٦٠٥).

كما قيل أن منازعات التنفيذ هى المنازعات التى تتعلق بإجراءات التنفيذ الجبرى وتؤثر فى سير هذه الإجراءات ومثال ذلك دعوى عدم الاعتماد

بالحجز، ودعوى رفع الحجز، ودعوى قصر الحجز على بعض أموال المحكوم عليه، ودعوى المنازعة فى صحة تقرير المحجوز لديه، ودعوى استرداد النقولات المحجوزة ومثال ذلك أيضا، طلب وقف التنفيذ مؤقتا وطلب الاستمرار فى التنفيذ على الرغم من رفع دعوى الاسترداد (أمانة النمر- بند ١٦ ص ١٨).

وذهب البعض إلى أن منازعات التنفيذ هى عبارة عن دعاوى تتعلق بالتنفيذ، فهى ادعاءات أمام القضاء، إذا صحت تؤثر فى التنفيذ سلبا أو إيجابا، كادعاء بطلان التنفيذ أو صحته، وطلب وقفه أو الحد منه أو الاستمرار فيه (وجدى راغب - ص ٣٢٧).

وقيل أنه لايكفى لاعتبار المنازعة متعلقة بالتنفيذ مجرد اتصالها بتنفيذ جبرى، بل يتعين فوق هذا أن تكون منصبة على إجراء من إجراءاته أو متعلقة بسير التنفيذ ومؤثرة فى جريانه (راتب ونصر الدين كامل - بند ٤٢١، وقد قضت محكمة النقض بأن التعرض الذى يستند إلى تنفيذ حكم قضائى واجب التنفيذ يعتبر منازعة فى التنفيذ ويستوى فى ذلك أن يكون من ينازع فى تنفيذ الحكم طرفا فيه أو كان من الغير) (نقض ١٩٨٩/٢/٢٢ الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥١ ق). وقيل أنها هى الاعتراضات أو الطلبات التى يتمسك بها أحد أطراف التنفيذ أو الغير - بمناسبة وجود دعوى تنفيذية أو خصومة تنفيذ - ويفصل فيها القاضى بحكم قضائى يكون له أثره على الدعوى التنفيذية أو على خصومة التنفيذ (محمد عبد الخالق عمر - بند ٤٦). وقضت محكمة النقض بأن المقصود بالمنازعة الموضوعية فى التنفيذ هى تلك التى يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع فى أصل الحق، فى حين أن المنازعة الوقتية يطلب الحكم فيها بإجراء وقتى لايمس أصل الحق - والعبرة فى ذلك بآخر طلبات الخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى (نقض ١٩٧٨/٤/١٣ الطعن رقم ٨١ لسنة



٤٥ق، وفى هذا الصدد قضت محكمة النقض أيضا بالتزام قاضى التنفيذ بالتعمق فى أصل الحق فى المنازعات الموضوعية لأنه هو المختص وحده بمنازعات التنفيذ الموضوعية ولأن موضوع هذه المنازعات وأساسها توافر شروط الحجز المختلفة أو عدم توافرها... إلخ) (نقض ١٩٨٨/١/٢٥ الطعن رقم ٥٥٩ لسنة ٥٠ق).

والراجع هو ما ذهب إليه البعض أن منازعات التنفيذ هى تلك المنازعات التى تنشأ لمناسبة التنفيذ الجبرى بحيث يكون هو سببها وتكون هى عارضا من عوارضه (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٠٥٤).

وتفصيل ذلك أنه لما كان التنفيذ الجبرى هو الذى تجريره السلطة العامة بناء على طلب دائن بيده سند مستوف لشروط خاصة بقصد استيفاء الحق الثابت فى السند من المدين قهرا عنه، تكون منازعات التنفيذ هى تلك المنازعات التى تدور حول الشروط الواجب توافرها لاتخاذ إجراءات التنفيذ الجبرى، فيصدر فيها الحكم بجوازه أو عدم جوازه، بصحته أو بطلانه، بوقفه أو باستمراره، بعدم الاعتداد به، أو بالحد من نطاقه. أو يصدر فيها الحكم بصدد أى عارض incident يتصل بها التنفيذ (يقصد بالعارض فى هذا الصدد أمر يتفرع عن الإجراءات، بحيث تكون سبب المنازعة فيه هى ذات هذه الإجراءات، كالمنازعة فى أجر الحارس أو فى طلب استبداله فى الحجز على المنقول، والمنازعة فى صحة التقرير بما فى الذمة فى حجز ما للمدين لدى الغير. (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٥٤ هامش ١)، وقد تقام المنازعة من جانب أحد أطراف التنفيذ فى مواجهة الآخر، أو من جانب الغير فى مواجهةهما، وقد تقام قبل البدء فى التنفيذ وقد تقام بعد تمامه (مثال ذلك المنازعة المتعلقة بإنكار القوة التنفيذية للسند. أو المنازعة فى طلب رد ما استوفى دون وجه حق - على التوالى. (انظر نقض ١٩٨٥/٥/٧ الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٥٢ق)، وقد

تقام بداهة وهي الصورة الغالبة في أثناءه، وقد يصدر فيها حكم موضوعي قطعي إذا كانت المنازعة موضوعية، وقد يصدر فيها حكم وقتي إذا كانت المنازعة وقتية (انظر: أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٠٥٤).

#### ١٥٦٢ - الاختصاص القيمي لقاضي التنفيذ:

وفقا للفقرة الأولى من المادة ٢٧٥ مرافعات - محل التعليق - فإن قاضي التنفيذ يختص بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أي كانت قيمتها، فقد امتد المشرع بالاختصاص القيمي لقاضي التنفيذ إلى كافة منازعات التنفيذ أي كانت قيمتها، وهو اختصاص يتعلق بالنظام العام.

#### ١٥٦٣ - الوقت الذي منه يبدأ اختصاص قاضي التنفيذ:

لا شك في أنه منذ الوقت الذي تصدر فيه محكمة الموضوع حكمها الجائز تنفيذه جبرا تكون مهمة هذه المحكمة قد انقضت، وتبدأ عندئذ مهمة قاضي التنفيذ، أو من الوقت الذي يولد فيه السند القابل للتنفيذ كقاعدة عامة (هذا إذا كان التنفيذ لا يتم بمقتضى حكم قضائي) وبعبارة أخرى، مهمة قانون المرافعات تنحصر في أمرين أساسيين.

الأمر الأول: أن يهيئ للدائن سندا قابلا للتنفيذ، ومتى حصل عليه تنتهي هذه المهمة، وينتهي بالتالي اختصاص محكمة الموضوع.

والأمر الثاني: أن يمكن الدائن من اقتضاء حقه من المدين جبرا عنه، وعندئذ يختص قاضي التنفيذ.

ويترتب على هذه القاعدة النتائج التالية (انظر: أحمد أبو الوفا - التعليق - من ص ١٠٥٦ إلى ص ١٠٥٩).

أولاً: أن المنازعات المتعلقة بالطعن في الحكم لا تعتبر من منازعات التنفيذ، ولو كان من نتيجة هذا الطعن أن يصبح جائزاً بعد أن كان غير جائز، أو يصبح غير جائز بعد أن كان جائزاً، وعلى هذا الاعتبار نص المشرع على أن التظلم من وصف الحكم يكون من اختصاص المحكمة الاستئنافية (م ٢٩١)، ولا يكون من اختصاص قاضي التنفيذ.

ثانياً: أن المنازعة في تفسير الحكم أو تصحيحه من اختصاص المحكمة التي أصدرته (المادة ١٩١ ومايليهما) ولو كان هذا أو ذاك مؤثراً في سير التنفيذ أو نطاقه في أي أمر يتعلق به، ويلاحظ أن المذكرة التفسيرية لمشروع قانون المرافعات الموحد الذي استمد منه القانون الجديد فكرة قاضي التنفيذ تنص صراحة على أن قاضي التنفيذ لا يختص بنظر الدعوى بطلب تفسير الحكم، وهي تقول (انظر: نقض ١٢/٧/١٩٥٠ - السنة الأولى ص ١٣٨، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٠٥٧). «أما إذا اتصل النزاع بالطعن أو التظلم من الحكم المراد تنفيذه أو كان متصلاً بتفسيره - بشرط أن يكون الحكم غامضاً - فيكون الاختصاص في هذا الشأن للمحكمة المختصة على أن يوقف قاضي التنفيذ الإجراءات حتى يفصل في الطعن أو التظلم»، وإن، فالدعوى بطلب تفسير الحكم أو تصحيحه تستكمل تكوين السند وإعداده للتنفيذ بمقتضاه فلا يختص بها قاضي التنفيذ، ولو كانت مؤثرة في سير التنفيذ أو في أي أمر يتعلق به.

ثالثاً: أن المنازعات عند الامتناع عن تسليم الصورة التنفيذية، أو عند ضياعها هي من اختصاص قاضي الأمور الوقفية، أو المحكمة التي أصدرت الحكم (على التوالي)، وفقاً لأحكام المادتين ١٨٢، ١٨٣ بالنسبة إلى الأحكام، والمادة ٩ من قانون التوثيق بالنسبة للعقود الموثقة، وإذا امتنع المحضر عن إعلان السند التنفيذي وجب عرض الأمر على قاضي

الأمور الوقتية عملاً بالمادة ٨، ولا يعرض على قاضى التنفيذ، فهذه المنازعات كلها تتصل بإعداد السند للتنفيذ.

أما المنازعات التى تثور نتيجة التمسك بافتقار إجراءات التنفيذ إلى مقدماته، أو نتيجة التمسك ببطالان هذه المقدمات، فهى من اختصاص قاضى التنفيذ، لأنها تتصل بشروط إجراءات التنفيذ.

رابعاً: أن المنازعات بطلب وقف النفاذ المعجل، تكون من اختصاص محكمة الطعن فى الحكم أو الأمر المشمول بالنفاذ المعجل، لأن المقصود من هذه المنازعات - فى النهاية - إنكار القوة التنفيذية للحكم أو الأمر، وهذا ما قرره المشرع فى المادة ٢٩٢.

خامساً: أن المنازعات بطلب وقف تنفيذ الحكم الجائز تنفيذه طبقاً للقواعد العامة والحائز لقوة الأمر المقضى به تكون هى الأخرى من اختصاص محكمة الطعن، وهذا أيضاً ما قرره المشرع فى المادة ٢٥١ بالنسبة إلى الطعن بالنقض، وفى المادة ٢٤٤ بالنسبة إلى الطعن بطريق التماس إعادة النظر.

سادساً: أن الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبى أو حكم المحكمين الصادر فى بلد أجنبى وهو عمل قضائى بالمعنى الخاص للعبارة، لا يختص به قاضى التنفيذ، وإنما تختص به المحكمة الابتدائية، لأن المقصود منه فى واقع الأمر هو منح الحكم الأجنبى قوة تنفيذية فى مصر (المادتان ٢٩٨، ٢٩٩)، بينما الأمر بتنفيذ السندات الرسمية المحررة فى بلد أجنبى يختص به قاضى التنفيذ بما له من سلطة ولائيه - عملاً بالمادة ٣٠٠ - لمجرد التحقق من قابليته للتنفيذ وفقاً لقانون البلد الذى تم فيه ومن خلوه مما يخالف النظام العام أو الآداب فى مصر، وكذلك بالنسبة إلى أحكام المحكمين الصادرة فى مصر، فهذه قابلة للتنفيذ الجبرى بمجرد صدورهما، وإنما أوجب المشرع أن يصدر الأمر بتنفيذها من قاضى التنفيذ بالمحكمة

المختصة أصلاً بنظر النزاع - بما له من سلطة ولائية - لمجرد التحقق من أنه لا يوجد ما يمنع من هذا التنفيذ (المادة ٥٠٩).

سابعاً: أن الأمر بتوقيع الحجز التحفظي أو الأمر بتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير- فى الأحوال التى يوجب فيها القانون هذا الأمر لتوقيع هذا الحجز أو ذاك - لا يختص بإصداره قاضى التنفيذ إذا كان دين طالب الحجز تتوافر فيه شروط استصدار أمر بالأداء، وكذلك لا يختص هو بإصدار الأمر بالأداء، وإنما المختص فى الحالتين هو القاضى المختص بإصدار أمر الأداء، ولأن هذا هو بمثابة عمل قضائى بالمعنى الاصطلاحي للعبارة - فى إطار شكلى هو ذلك الأمر - ومن ثم يكون المختص بإصداره قاضى الموضوع، ويختص بالتبعية بإصدار الأمر بتوقيع الحجز بناء على صدور الأمر بالأداء (المادة ٢١٠). وكذلك الحال بالنسبة لدعوى ثبوت المديونية وصحة الحجز التحفظي أو صحة حجز ما للمدين لدى الغير، فهما فى الحالتين من اختصاص محكمة الموضوع عملاً بالمادتين ٣٢٠، ٣٢٣- على التوالي - وصدر الأمر الولائي من قاضى التنفيذ بتوقيع الحجز التحفظي أو حجز ما للمدين لدى الغير- فى الحالتين المقررتين فى المادتين ٣١٩، ٣٢٧ أى إذا لم يكن بيد الدائن سند تنفيذي أو حكم غير واجب النفاذ أو كان دينه غير معين المقدار- لا يؤثر فى سلامة القاعدة التى لاتجعل من مهام قاضى التنفيذ إعداد سندات قابلة للتنفيذ، لأن القانون يستوجب فوراً وفى خلال ثمانية الأيام التالية لتوقيع الحجز إقامة الدعوى الموضوعية، بثبوت المديونية وصحة الحجز وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن (المادتان ٣٢٠، ٣٢٣)، ولا يتم التنفيذ على المدين بعدئذ إلا بمقتضى الحكم الصادر فيها.

ثامناً: أن قاضى التنفيذ عندما يمنحه المشرع سلطة وقف التنفيذ مؤقتاً (المادة ٣١٢) وعندما يحكم هو بهذا الوقف لايمس حجية الحكم الذى يتم

التنفيذ بمقتضاه، ولايمس قضاء هذا الحكم ولايمس وصف المحكمة لحكمها (مستعجل القاهرة ١٩/٨/١٩٥٠ المحاماة ٣١ ص ٨٠٥، ومجال كل هذا عند الطعن في الحكم أو عند التظلم من وصفه، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٠٥٩)، وإنما هو يبنى حكمه بالوقف على أساس ما يتحسسه من عدم توافر الشروط القانونية لإجراء التنفيذ الجبرى، سواء أكانت هذه الشروط متعلقة بالسند الذى يتم التنفيذ بمقتضاه، أو بالحق الذى يتم التنفيذ اقتضاه له، أو بالمال محل التنفيذ، أو بأطراف التنفيذ.. كل هذا دون المساس بأصل الحقوق (أحمد أبو الوفا - الإشارة السابقة).

### أحكام النقض؛

١٥٦٤ - منازعات التنفيذ التى يختص قاضى التنفيذ دون غيره بنظرها. مادة ٢٧٥ مرافعات. ماهيتها. المنازعات المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة فى شكاوى وجنح الحيازة. عدم دخولها فى عداد تلك المنازعات. مؤدى ذلك. عدم اختصاص قاضى التنفيذ بنظرها. (نقض ٣٠/٦/١٩٨٧ - الطعن رقم ١١٦ لسنة ٥٣ قضائية).

١٥٦٥ - دعوى بطلان حكم مرسى المزا. منازعة موضوعية فى التنفيذ. اختصاص قاضى التنفيذ دون غيره بنظرها. مادة ٢٧٥ مرافعات. (نقض ٩/٣/١٩٧٥ - السنة ٢٦ ص ٥٤٠، نقض ٢٧/١٢/١٩٨٧ - الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٤ قضائية).

١٥٦٦ - طلب المدعى الحكم ببراءة ذمته من دين الضريبة المحجوز من أجلها إداريا لاتعد منازعة موضوعية فى التنفيذ مادام لم يطلب بطلان الحجز الإدارى.

(نقض ١٠/٤/١٩٧٩ - السنة ٣٠ ص ٩١).

١٥٦٧- دعوى المحال إليه بنفاذ الحوالة فى حق المدين المحال عليه والتزامه بالدين المحال به وفوائده.. لاتعد من منازعات التنفيذ الموضوعية التى يختص بها قاضى التنفيذ، ولايغير من ذلك فصل المحكمة فى النزاع بشأن بطلان الحجز الذى أوقعه دائن آخر على ذات الدين.

(نقض ١٤/٥/١٩٧٧- السنة ٢٨ ص١١٨٨).

١٥٦٨- منازعة التنفيذ الجبرى هى التى تنصب على إجراء من إجراءاته أو تكون مؤثرة فيه. دعوى وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه لتعارضه مع نص عقد قضى بصحته ونفاذه لاتعتبر منازعة تنفيذية. (نقض ٧/٥/١٩٨٥ الطعن رقم ٢٢٩ ستة ٥٢ق).

١٥٦٩- قاضى التنفيذ. اختصاصه نوعيا بنظر جميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها ماعدا ما استثنى بنص خاص. المادتان ٢٧٤، ٢٧٥ مرافعات. مباشرته الفصل فى إشكال وقتى سابق أو إصداره قرارات وقتية قبل نظر موضوعه. لايفقده صلاحيته لنظر الإشكال الوقتى ولو كانت هذه القرارات أو تلك الإشكالات بصدد نزاع مردد بين الخصوم أنفسهم .

(نقض ١٨/١/١٩٩٠ طعن رقم ٢٣٣٥ لسنة ٥٠ قضائية).

١٥٧٠- المنازعة فى دعوى منح التعرض. مناطها. التعرض المادى الطالب فى حيازته الجديرة بالحماية. التعرض المستند إلى تنفيذ حكم قضائى واجب التنفيذ. تكييفه. منازعة فى التنفيذ. إشكالات التنفيذ. ماهيتها. اختصاص قاضى التنفيذ دون غيره بها. مادة ٢٧٥ مرافعات. (نقض ٢٢/٢/١٩٨٩ طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥١ قضائية).

١٥٧١- دعوى المحجوز عليه بإلغاء حجز ما للمدين لدى الغير الإدارى وبرائة ذمته من الدين المحجوز من أجله. هى دعوى برفع الحجز.

ماهيتها. إشكال موضوعي في التنفيذ. لا يغير من ذلك طلب المحجوز عليه الحكم ببراءة ذمته من الدين المحجوز من أجله.

(نقض ١٢/٦/١٩٨٩ طعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٥٢ قضائية).

١٥٧٢- خلو القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري من النص على دعوى رفع الحجز. وجوب الرجوع إلى قانون المرافعات. اختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بنظر تلك الدعاوى أيا كانت قيمتها. (نقض ١٢/٦/١٩٨٩ طعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٥٢ قضائية).

١٥٧٣- الحكم الصادر في منازعة وقتية من قاضي التنفيذ لا يحوز حجية في المنازعة الموضوعية في التنفيذ.

(نقض ١٤/١١/١٩٨٥ طعن رقم ٣٨٥ لسنة ٥٠ قضائية، نقض ٢٣/٢/١٩٦٧ لسنة ١٨ ص ٤٧٥، نقض ٢٠/١٢/١٩٦٢ لسنة ١٣ ص ١٣٠، نقض ٢٠/٣/١٩٥٢ لسنة ٣ ص ٦٥).

١٥٧٤- أمر الحجز التحفظي الصادر من قاضي الأداء أو قاضي التنفيذ. وجوب طلب الحكم بثبوت الحق وصحة الحجز خلال الميعاد وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن. المادتان ٢١٠ و ٣٢٠ مرافعات. وجوب رفع دعوى ثبوت الحق بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى. أثر مخالفة ذلك. عدم القبول. اعتبار طلب أمر الأداء بديلا لصحيفة الدعوى. شرطه. توافر شروط استصدار أمر الأداء في الدين.

(نقض ٢٧/٣/١٩٨٨ طعن رقم ٨٦٨ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ٧/٣/١٩٧٩ لسنة ٣٠ عدد أول ص ٧٣٦، نقض ١٤/٦/١٩٧٨ لسنة ٢٩ عدد أول ص ١٤٦٢).

١٥٧٥- المقصود من المنازعة الموضوعية في التنفيذ هي تلك التي يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع في أصل الحق، في حين أن المنازعة المؤقتة هي التي يطلب فيها الحكم بإجراء وقتي لا يمس أصل الحق، والعبرة في ذلك بآخر طلبات الخصوم أمام محكمة أول درجة، إذا كان



الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطلبات الختامية للطاعن أمام قاضى التنفيذ كانت الحكم بالاستمرار فى تنفيذ الحكم رقم... فإن الحكم المطعون فيه إن كيف المنازعة بأنها منازعة وقتية استنادا إلى أنها تدور حول إجراء وقتى لا يمس أصل الحق ورتب على ذلك اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر استئناف الحكم الصادر فيها كنص المادة ٢/٢٢٧ مرافعات يكون قد أصاب صحيح القانون.

(نقض ١٩٧٨/٤/١٣ طعن رقم ٨١ سنة ١٤٥٠ ق).

١٥٧٦- دعوى الاستحقاق الفرعية. من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ. جواز شمول الحكم القاضى برفضها بالنفاذ المعجل بغير كفالة باعتباره قاضى التنفيذ. تعلق ذلك بالنظام العام.  
(نقض ١٩٧٥/٣/٩ لسنة ٢٦ ص ٦٧٥).

١٥٧٧- الدعوى بإلزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله وبالتعويض إعمالا لنص المادتين ٣٤٣، ٣٤٤ مرافعات منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ ويختص بها قاضى التنفيذ دون غيره.

(نقض ١٩٧٦/٢/١٠ لسنة ٢٧ ص ٢٢٢، نقض ١٩٧٦/٣/٢٣ لسنة ٢٧ ص ٧٣٦).

١٥٧٨- طلب المدعى أحقيته فى تنفيذ حكم صدر لصالحه، هو منازعة فى التنفيذ.

(نقض ١٩٨٠/٢/٦ طعن رقم ٥٨٤ لسنة ١٤٥٠ ق).

١٥٧٩- رفع الدعوى ببطالان حكم رسو المزايد قبل العمل بقانون المرافعات الحالى. صدور القانون الجديد قبل حجزها للحكم. وجوب إحالتها إلى قاضى التنفيذ. تعلق ذلك بالنظام العام.  
(نقض ١٩٧٥/٣/٩ سنة ٢٦ ص ٥٤٠).

١٥٨٠- تقضى المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى بأن تسرى على الحجز الإدارى جميع أحكام قانون المرافعات التى لا تتعارض مع أحكام ذلك القانون المذكور وقد خلا من النص على دعوى رفع الحجز، فإنه يرجع بشأنها إلى قانون المرافعات. وإن تنص المادة ٢٣٥ من هذا القانون على أنه «يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع الحجز أمام قاضى التنفيذ الذى يتبعه...» مما يقتضاه أن قاضى التنفيذ دون غيره هو المختص نوعيا بنظر هذه الدعوى أيا كانت قيمتها، وتخرج من اختصاص المحكمة الابتدائية النوعى.

وإذ كان الثابت أن المطعون عليه أقام الدعوى ضد الطاعنين بطلب الحكم بإلغاء حجز ما للمدين لدى الغير الإدارى الذى رفعه الطاعن الأول - مجلس المدينة - على ما له تحت يد الطاعن الثانى وببراءة ذمته من الدين المحجوز من أجله تأسيسا على عدم مديونيته للطاعن الأول بذلك الدين، فإن الدعوى بهذه المثابة هى دعوى بطلب رفع الحجز، وهى تلك الدعوى التى يرفعها المحجوز عليه ضد الحاجز معترضا على الحجز طالبا إلغائه لائ سبب من الأسباب المبطله له موضوعية كانت أم شكلية وذلك بقصد التخلص من الحجز ومن آثاره والتمكن من تسلم المحجوز لديه، وهذه الدعوى هى إشكال موضوعى فى التنفيذ. لا يغير من ذلك طلب المحجوز عليه ببراءة ذمته من الدين المحجوز من أجله ذلك أن هذا الطلب هو أساس الدعوى ومدار النزاع فيها إذ لا يوجب إلى طلبه بإلغاء الحجز إلا بثبوت براءة ذمته من الدين.

(نقض ١٩٧٧/٤/٥ السنة ٢٨ ص ٩٢٢).

١٥٨١- إذا كانت الدعوى التى أقامتها المطعون ضدها الأولى بطلب رفع الحجز المتوقع من الطاعن وفاء للمبلغ الوارد بعقده الرسمى هى منازعة فى صحة الحجز طرحت على قاضى التنفيذ محصورة فى هذا

النطاق، وانتهى الحكم المطعون فيه صحيحا إلى أن العقد الرسمي قد انحسرت عنه القوة التنفيذية، فقاضى برفع الحجز دون أن يرى أن الحكم بذلك يتوقف على الفصل فى أمر آخر، فلا يعيبه إن لم يفصل فى أحقية الطاعن لباقي دينه أو يعين المحكمة التى تختص بنظر النزاع الموضوعى إذ إن ذلك يخرج عن نطاق المنازعة التنفيذية وهى صحة الحجز.

(نقض ١٩٧٥/٣/٢٣ سنة ٢٦ ص ٦٥٧).

١٥٨٢- المسألة بالتعويض قوامها خطأ المسئول وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يؤدى إلى توفير هذا العنصر من عناصر المسؤولية لأن استمرار الطاعن فى إجراءات التنفيذ بقبض جزء من الدين الذى يدعيه لا يعد خطأ منه يستوجب المسؤولية بالتعويض لأن المشرع لم يرتب على رفع دعوى عدم الاعتداد بالحجز أثرا موقفا للإجراءات كالأثر المترتب على رفع الإشكال فى التنفيذ سواء من المدين أو الغير، خصوصا وقد تمسك الطاعن بأن المحجوز لديها سارعت إلى الوفاء بما هو مستحق فى ذمتها للمحجوز عليه عقب الحجز بوقت قصير وقبل صدور الحكم الانتهائى بعدم الاعتداد بإجراءات التنفيذ بما يرفع عنه مظنة الخطأ بعدم احترام حجية الأحكام فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون.

(نقض ١٩٧٧/٣/٢٨ سنة ٢٨ ص ٨١٣).

١٥٨٣- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لقاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة إذا طلب منه الحكم بعدم الاعتداد بحجز وقع على خلاف القانون أن يرجع إلى حكم القانون للتحقق مما إذا كان هذا الحجز قد وقع وفقا له مستوفيا لأركانه الجوهرية أو وقع مخالفا له فاقتدا لهذه الأركان فيعتبر عقبة مادية تعترض حق صاحب المال المحجوز عليه دون أن يكون فى بحثه هذا أساس بأصل الحق، ولما كان المطعون عليه قد طلب الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز فإن استناده

إلى براءة ذمته من الدين المحجوز من أجله وادعاء الطاعنين قيام هذه المديونية لا يكون له أثر على وصف المنازعة مادام المطلوب فيها إجراء وليس فصلا في أصل الحق، وإذا كان على المحكمة أن تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل وبما له من سلطة في هذا الشأن فإن دعوى المطعون عليه في منازعة وقتية يفصل فيها قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة، وقضى في الدعوى على أساس هذا التكييف القانوني الصحيح، فإن النعى عليه يكون على غير أساس.

(نقض ٢٧/١٢/١٩٧٧ سنة ٢٨ ص ١٩٨٢، نقض ١٩٧٨/٣/٤ طعن رقم ٤١١ لسنة ٤٤ قضائية).

١٥٨٤- النص في المادة الثانية من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥، يدل على أن المشرع استلزم لصحة إجراءات الحجز الإداري أن تصدر بناء على أمر حجز مكتوب وأن يكون أمر الحجز الذى يوقع بمقتضاه صادرا من شخص مفوض قانونا بإصدار الأمر وخول رئيس الجهة الإدارية الحاجزة أو لمن ينييه تصديق الدين المراد الحجز بمقتضاه مستهدفا بذلك - طبقا لما سجلته المذكرة الإيضاحية - ألا يؤدي غياب ممثل الجهة الحاجزة أو بعده عن محل الحجز إلى تعطيل توقيع الحجز وتحصيل المبالغ المستحقة، مما مفاده أن متى صدر الأمر مستوفيا هذه الشرائط فلا عبرة بالاختصاص المكانى للأمر بالحجز تفاديا لتطويل الإجراءات وتعقيدها.

(نقض ٣٠/٤/١٩٧٥ سنة ٢٦ ص ٨٧٣).

١٥٨٥- متى كانت الدعوى هي منازعة في التنفيذ على العقار رفعت (ببطلان حكم برسو المزداد) في ظل قانون المرافعات السابق أمام المحكمة الابتدائية وظلت متداولة بالجلسات أمامها إلى أن صدر قانون المرافعات

القائم وكانت المادة ٢٧٥ منه تنص على أن «يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقوتية أيا كانت قيمتها»، فإن قاضى التنفيذ هو الذى يفصل دون غيره فى جميع منازعات التنفيذ. ومنها التنفيذ على العقار.  
(نقض ١٩٧٥/٣/٩ ستة ٢٦ ص ٥٤٠).

١٥٨٦- يبين من مقارنة المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى - وهى على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مأخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرها فى الحجز الإدارى - بالمادتين ٤٨٠، ٥٣٧ من قانون المرافعات السابق، أن المشرع رأى ألا يكون وقف إجراءات البيع الإدارى مترتباً على مجرد المنازعة للقضاء كما هو الحال فى إشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد فاشتراط لوقف هذه الإجراءات - فى حالة عدم موافقة الجهة الحاجزة على وقفها - أن يقوم المتنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة طالبة الحجز فإذا لم يقم بهذا الإيداع كان لهذه الجهة رغم رفع المنازعة أمام القضاء أن تمضى فى إجراءات الحجز والبيع إلى نهايتها دون انتظار للفصل فى هذه المنازعات ولكن ذلك لا يمنع المحاكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقاً للقانون العام إذ إن الخطاب فى المادة ٢٧ سألقة الذكر بعدم وقف إجراءات الحجز والبيع ما لم يحصل الإيداع موجه إلى الجهة الحاجزة وليس إلى المحاكم فى حالة عدم الإيداع أو تقيد من سلطة المحكمة عندما تنظر المنازعة فى هذه الحالة. لما كان هذا فإن إيداع المبالغ موضوع الحجز لا يكون شرطاً لقبول دعوى المنازعة فى الإجراءات سواء قبل تمامها أو بعده.

(نقض ١٩٧٥/٤/٢٧ ستة ٢٦ ص ٨٢٣، نقض ١٩٦٦/١٢/٢٩ ستة ١٧ ص ٢٠٥٠، نقض ١٩٦٥/٦/١٠ ستة ١٦ ص ٧٢٨).

١٥٨٧- أمر الحجز التحفظي. اختصاص قاضى التنفيذ بإصداره. شرطه. تعلقه بالنظام العام. جواز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض. على المحكمة أن تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها الصحيح، وإذا كان البين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه انتهى إلى القضاء بصفة مستعجلة برفض الدعوى - بطلب عدم الاعتداد بالحجز - بعد أن كیفها تكييفاً صحيحاً بأنها منازعة وقتية يفصل فيها قاضى التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات فإن استئناف الحكم الصادر فيها يكون إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات، ولما كان اختصاص المحكمة بسبب نوع الدعوى يعتبر مطروحاً دائماً أمامها، وعليها أن تفصل فيه من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ١٠٩ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى فى الدعوى بما يتضمن اختصاصه بنظر الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فيها من محكمة أول درجة حالة كون الاختصاص بذلك معقوداً للمحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٩٨٠/٤/٣ طعن رقم ١٣١٦ لسنة ٤٧ قضائية).

١٥٨٨- قاضى التنفيذ. اختصاصه نوعياً بالفصل فى كافة منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أياً كانت قيمتها. المادة ٢٧٥ مرافعات تعلقه بالنظام العام. أثره. التزام المحكمة بإحالتها من تلقاء نفسها. (نقض ١٩٨٣/٦/٥ طعن رقم ٣١٨ لسنة ٥٠ قضائية).

١٥٨٩- إذا كانت طلبات المطعون ضده أمام محكمة الموضوع هي براءة ذمته من دين الضريبة المحجوز من أجله إدارياً ودون أن يطلب فى دعواه الحكم ببطالان هذا الحجز الإدارى أو رفعه، ومن ثم فإن المنازعة المعروضة لا تكون دعوى تنفيذ موضوعية وبالتالي لا تدخل فى

اختصاص قاضى التنفيذ. ذلك أن النزاع فيها يدور حول الالتزام بدين الضريبة المحجوز من أجله إداريا فقط دون مساس بهذا الحجز الذى لم يطرح النزاع بشأنه على المحكمة.

(نقض ١٠/٤/١٩٧٩ لسنة ٣٠ العدد الثانى ص ٩١).

١٥٩٠- قاضى التنفيذ: فصله فى منازعات التنفيذ الوقتية بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة. المادة ٢/٢٧٥ مرافعات. مؤدى ذلك تناوله بصفة وقتية تقدير جدية النزاع بما لا يؤثر على الحق المتنازع فيه. (نقض ٣٠/٥/١٩٨٤ طعن رقم ١٣١٣ لسنة ٥٠ قضائية).

١٥٩١- لكى تكون المنازعة متعلقة بالتنفيذ فى معنى المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات (والتي خصت قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فى منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أيا كانت قيمتها)، يشترط أن تكون المنازعة منصبة على إجراء من إجراءات التنفيذ أو مؤثرة فى سير التنفيذ وإجراءاته، وإذ كانت الخصومة منعقدة بشأن بطلان إجراءات بيع حق الإيجار وطلب المدين إعادة الحال إلى ماكانت عليه بإعادة تمكينه من العين المؤجرة له وبيعت جبرا، وبالطبع سيؤثر الفصل فى هذا الطلب على مجريات التنفيذ من حيث مضيتها قدما فى إنتاج أثرها أو العدول عنها ومن ثم يدخل النزاع بشأن حق الإيجار المنفذ به وكل مايتعلق به فى خصومة التنفيذ.

(نقض ٢٠/١١/١٩٨٣ الطعون أرقام ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٥٨ لسنة ٥١ قضائية، نقض ١٠/٤/١٩٧٩ سنة ٣٠ الجزء الثانى ص ٩١).

١٥٩٢- منازعة المدينين فى الفوائد التى ألزمهم بها أمر الأداء بعد أن صار نهائيا. استخلاص الحكم المطعون فيه أنها منازعة تنفيذ موضوعية نتيجة فرض الحراسة عليهم وتأمين ممتلكاتهم ولا تنطوى على إخلال بقوة الأمر المقضى. سائح.

(نقض ٤/٢/١٩٨٧ - الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ قضائية).

١٥٩٣- دعوى بطلان حكم مرسى المزاد. منازعة موضوعية فى التنفيذ. اختصاص قاضى التنفيذ دون غيره بنظرها. مادة ٢٧٥ مرافعات. (نقض ١٩٨٧/١٢/٢٧ طعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٧٥/٣/٩ سنة ٢٦ العدد الأول ص ٥٤٠).

١٥٩٤- منازعات التنفيذ التى يختص قاضى التنفيذ دون غيره بنظرها. مادة ٢٧٥ مرافعات. ماهيتها. المنازعات المتعلقة بتنفيذ قرارات النيابة العامة فى شكاوى وجنح الحيازة. عدم دخولها فى عداد تلك المنازعات. مؤدى ذلك. عدم اختصاص قاضى التنفيذ بنظرها. (نقض ١٩٨٧/٦/٣٠ طعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ قضائية).

١٥٩٥- إذا كان الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف قد حصل وقائع الدعوى المقامة من المطعون ضده الأول وطلباته فيها استنادا لما أورده فى صحيفتها الافتتاحية وما طرح عليها من دفاع وهو الحكم بنفاذ الحوالة الصادرة إليه من السيدة / ..... فى حق الشركة المطعون ضدها الثانية وإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٥٠٠ جنيه وهى طلبات إلزام فى دعوى مبتدأة تфия بها المطعون ضده الأول الحصول على حكم من القضاء بإلزام مدينه بأداء معين فلا تعتبر لذلك من عداد المنازعات فى التنفيذ التى اختص بها المشرع قاضى التنفيذ وحده ولا يقدح فى هذا النظر أن تحسم محكمة الموضوع فى حكمها مايسط عليها من أوجه الدفاع والدفع القانونية - بشأن بطلان الحجز الإدارى الموقع من مصلحة الضرائب تحت يد الشركة المحال اليها استيفاء لدينها قبل الحيلة - بلوغا للقضاء فى الدعوى لأنها وعلى هذا النحو لا تواجه منازعة فى التنفيذ بمدلولها فى القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضده الأول بطلباته سائلة البيان فإنه لا يكون قد خالف صحيح القانون فى شأن قواعد الاختصاص ويكون النعى عليه غير سديد. (نقض ١٩٧٧/٥/١٤ - طعن ٤٩٦ سنة ٤٣ق).



١٥٩٦- مؤدى المادة ١٠٩ من قانون المرافعات أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ولذا فإن مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة فى الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملا حتما على قضاء ضمنى فى شأن الاختصاص . لما كان ذلك فإنه كان يتعين على المحكمة الابتدائية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بإلغاء الحجز الإدارى وبراءة الذمة من الدين - ولو لم يدفع أحد أطراف الخصومة أمامها بعدم الاختصاص - وأن تحيل الدعوى إلى قاضى التنفيذ المختص اتباعا لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات .  
( نقض ١٩٧٧/٤/٥ سنة ٢٨ ص ٩٢١ ) .

١٥٩٧- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات تنص على أنه « يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أيا كانت قيمتها » ، ومفاد هذا النص - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - هو أن المشرع استحدث نظام قاضى التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ فى يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص دون غيره بالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ سواء كانت منازعات موضوعية أو وقتية وسواء كانت من الخصوم أو من الغير ، كما خوله سلطة قاضى الأمور المستعجلة عند فصله فى المنازعات الوقتية مما يقتضاه أن قاضى التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعيا بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص .

( نقض ١٩٧٦/٢/١٠ - السنة ٢٧ ص ٤٢٢ ، نقض ١٩٧٦/٣/٢٣ السنة ٢٧ ص ٧٣٦ ، نقض ١٩٨١/١/٢٨ - الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ قضائية ) .

١٥٩٨- إذ كان الثابت أن المطعون ضده الأول أقام دعواه أمام محكمة المنصورة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المحجوز لديه ( الطاعن بصفته ) بالدين المحجوز من أجله إعمالاً لنص المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات ، فإن الدعوى بهذه المثابة تعتبر منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ يختص بها قاضى التنفيذ دون غيره عملاً بنص المادة ٢٧٥ من ذات القانون وتخرج عن اختصاص المحكمة الابتدائية النوعى مما كان يتعين معه أن تقضى تلك المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولو لم يدفع أحد أطراف الخصومة أمامها بعدم الاختصاص وأن تحيل الدعوى إلى قاضى التنفيذ المختص اتباعاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

( نقض ١٩٨١/١/٢٨- فى الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ قضائية - مشار إليه آنفاً ) .

١٥٩٩- لما كان الثابت أن طلبات المطعون ضدهما أمام محكمة الموضوع هى براءة ذمتها من الدين المقضى به فى الحكم الصادر فى الدعوى ٥٩٦ لسنة ١٩٨٤ تجارى جنوب القاهرة الابتدائية- والذى اتخذ الطاعن إجراءات تنفيذه عليهما أكثر من مرة وأوقفت إجراءات الحجز فى المرة الأولى بسبب ترك المحكوم عليه المكان ، ثم اتخذت مرة أخرى على عنوان آخر - وكان القضاء فى هذه الطلبات إيجاباً وسلباً يؤثر حتماً فى سير تنفيذ الحكم ٥٩٦ لسنة ١٩٨٤ المشار إليه وإجراءاته إذ الدعوى بهذه المثابة تعتبر منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ يختص بنظرها قاضى التنفيذ دون غيره وتخرج عن اختصاص المحكمة الابتدائية النوعى مما كان يتعين معه أن تقضى هذه المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولو لم يدفع أحد أطراف الخصومة أمامها بذلك وأن تحيل الدعوى إلى قاضى التنفيذ وإذ هى قضت فى موضوع النزاع مجاوزة اختصاصها وقضى الحكم المطعون فيه فى موضوع الاستئناف وهو ما

بشتمل حتما على قضاء ضمنى بالاختصاص فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٦/٥/٧ ، قرب الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٧٧/٤/٥ س ٢٨ ج ١ ص ٩٢١ ، الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٢/١٠ س ٢٧ ج ١ ص ٤٢٢ ، الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٦/٣/٢٣ س ٢٧ ج ١ ص ٧٣٦ ، الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨ س ٣٢٢ ج ١ ص ٣٨٩ ) .

١٦٠٠ - دعوى المحجوز عليه ببطالان محضر الحجز الإدارى تأسيسا على عدم التنبيه عليه بالوفاء بالدين وكونه غير مدين للجهة الحاجزة. منازعة موضوعية فى التنفيذ . القضاء بسقوط الحق فى استئناف الحكم الصادر لرفعه بعد الميعاد باعتبارها منازعة تنفيذ وقتية خطأ وقصور .

( نقض ١٩٩٦/١/٣٠ - طعن رقم ١١٢٠ لسنة ٦١ قضائية ) .

١٦٠١ - محكمة الموضوع . التزامها بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى صحيح . المنازعة الموضوعية فى التنفيذ والمنازعة الوقتية فيه . المقصود بكل منهما . الأولى هى التى يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع فى أصل الحق ، أما الثانية فتلك التى يطلب فيها الحكم بإجراء وقتى لا يمس أصل الحق . العبرة فى ذلك بأخر طلبات الخصوم أمام محكمة أول درجة .

( نقض ١٩٩٦/١/٣٠ - طعن رقم ١١٢٠ لسنة ٦١ قضائية ) .

١٦٠٢ - دعوى عدم الاعتداد بمحضر التسليم الذى تم تنفيذا لحكم - منازعة تنفيذ موضوعية - ترفع أمام قاضى التنفيذ بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى . إبداء المنازعة فى التنفيذ أمام المحضر يقتصر على إشكالات التنفيذ الوقتية .

( الطعن رقم ٣١٠٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٥/٥/٢٣ ) .

١٦٠٣- لما كان الواقع البين من الأوراق أن المطعون عليه أقام دعواه أمام قاضى التنفيذ بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الإدارى الموقع ضده على سند من أن دين الضريبة المحجوز به لم يستقر نهائيا فى ذمته وأن تقديرات المأمورية له لم يعلم بها قانونا ومازالت محل طعن منه لما يفصل فيه بعد ، فإن هذا الحجز الإدارى والبيع الذى تحدد موعده ابتناء عليه إعمالا لنص المادة ٢٧ من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ دون أن ييغى فصلا فى أصل الحق ولا منازعة موضوعية فى التنفيذ ويكون استئناف الحكم الصادر فيه أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية .

( الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٨/٦/١٩٩٥ ، قرب الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٧ س ٢٨ ج ١ ص ١٨٩٢ ، قرب الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٤/٣/١٩٧٨ س ٢٩ ج ١ ص ٦٧٩ ) .

١٦٠٤- إذ كانت طلبات المطعون ضدها فى الدعوى المطروحة هى إلزام الطاعن بأن يؤدى إليها مبلغ ١٣٧٤٢٤٥ قيمة ما أوفته إليه دون وجه حق نفاذا للحكم رقم ..... تجارى شمال القاهرة الابتدائية ودون أن تطلب عدم الاعتداد بالحجز الموقع نفاذا لهذا الحكم أو بطلانه .. فإنها تكون دعوى مطالبة عادية تدخل فى اختصاص المحكمة لا دعوى تنفيذ مما يدخل فى اختصاص قاضى التنفيذ .

( نقض ١/٥/١٩٩٥ - طعن رقم ١٣٦٨ لسنة ٦٠ قضائية ، قرب : الطعن رقم ٨٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٧٩ س ٣٠ ج ٢ ص ٩١ ) .

١٦٠٥- طلب المطعون ضده من قاضى التنفيذ بمحكمة الزيتون الجزئية فى طلب استصدار الأمر على عريضة من إصدار الأمر بتوجيه المحضر القائم على التنفيذ بالاستعانة بالقوة الجبرية متى اقتضت حالة التنفيذ ذلك والسير فى إجراءاته دون إرجاء أو إيقاف عند تنفيذ الحكم فى القضية رقم ٣١٤ لسنة ٣٩ ق الصادر لصالحه من محكمة القضاء

الإدارى لا يتعلق بأصل الحق الذى حكم فيه من قبل بحكم بات وإنما هو - وبحسب التكييف القانونى - منازعة متعلقة بالتنفيذ فإن الاختصاص بنظر هذا الطلب والتظلم منه يكون معقودا لقاضى التنفيذ دون غيره .  
(نقض ١٩٩٤/٦/٢٣ - طعن رقم ٩١ لسنة ٦٠ ق.)

١٦٠٦- إذ كان البين من الأوراق أن الطاعنين الأربعة الأول كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٧٧ مدنى ديرب نجم الجزئية على المطعون ضدها الأولى وآخرين بطلب الحكم بوقف تنفيذ العقد الرسمى المشهر برقم ٤٢٧٤ لسنة ١٩٧٢ شهر عقارى الزقازيق سند ملكية المطعون ضدها الأولى لأطيان السداعى حتى يفصل فى النزاع القائم بشأنها وأثناء تداول تلك الدعوى أضافوا إلى طلباتهم طلب عدم الاعتداد بمحضر التسليم المؤرخ ١٩٧٧/٨/٣ واعتباره كان لم يكن وعدم سريانه فى حقهم وذلك على سند من أنهم يستأجرون أطيان النزاع فقضت المحكمة فى مادة تنفيذ موضوعية برفض الدعوى ولما استأنف الطاعنون المذكورون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩١ لسنة ١٩٨٢ مدنى مستأنف الزقازيق حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتعديل محضر التسليم المشار إليه بجعله تسليما حكما، وقد أقيم هذا القضاء على سند من أن هؤلاء الطاعنين يضعون اليد على الأرض موضوع النزاع بصفتهم مستأجرين لها، وإذا أصبح هذا الحكم نهائيا وفصل فى منازعة تنفيذ موضوعية طلب فيها الخصوم الحكم بإجراء يحسم النزاع فى أصل الحق فإنه يكون حائزا قوة الام المقضى فى خصوص اعتبار الطاعنين الأربعة الأول مستأجرين لأرض النزاع ومانعا للخصوم فى الدعوى التى صدر فيها - الطاعنين الأربعة الأول والمطعون ضدها الأولى - من العودة إلى مناقشة هذه المسألة فى أية دعوى تالية يثار فيها هذا النزاع.

(نقض ١٩٩٤/٤/٧ - الطعن رقم ٣٧٤٠ لسنة ٥٩ ق، ١٥٧ لسنة ٦٠ ق.)

١٦٠٧- تعلق المنازعة بالتنفيذ فى معنى المادة ٢٧٥ مرافعات . شرطه . أن تكون منصبة على إجراء من إجراءات التنفيذ أو مؤثرة فى سير التنفيذ وإجراءاته . دعوى المطعون ضدهما ببراءة ذمتها من دين مقضى به فى دعوى أخرى استنادا إلى اتخاذ الطاعن إجراءات تنفيذ الحكم عليهما . منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ . اختصاص قاضى التنفيذ دون غيره بنظرها . قضاء المحكمة الابتدائية فى موضوع النزاع دون إحالة الدعوى إلى قاضى التنفيذ . خطأ .  
( نقض ١٩٩٦/٥/٧ - طعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٦٥ قضائية ) .

١٦٠٨- الأحكام الصادرة فى منازعات التنفيذ الموضوعية . استئنافها أمام المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف حسب قيمة النزاع . الأحكام الصادرة فى منازعات التنفيذ الوقتية . استئنافها دائما أمام المحكمة الابتدائية . علة ذلك . قاضى التنفيذ ينظرها بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة . مادة ٢٧٥/٢ ، ٢٧٧ مرافعات .  
( نقض ١٩٩٨/٢/٢٦ - طعن رقم ٦٠٦٠ لسنة ٦٦ ق ) .

١٦٠٩- المنازعة الموضوعية فى التنفيذ . ماهيتها . تلك التى يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع فى أصل الحق . المنازعة الوقتية فى التنفيذ . ماهيتها . تلك التى يطلب فيها الحكم بإجراء وقتى لا يمس أصل الحق .  
( نقض ١٩٩٨/٢/٢٦ - طعن رقم ٦٠٦٠ لسنة ٦٦ ق ) .

١٦١٠- طلب المدعى الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتراف بمحضر التسليم الذى تم التنفيذ به . الحكم لم يكن طرفا فيه . منازعة وقتية فى التنفيذ .  
( نقض ١٩٩٨/٢/٢٦ - طعن رقم ٦٠٦٠ لسنة ٦٦ ق ) .

١٦١١- قاضى التنفيذ . عدم اختصاصه ببيع العقار المملوك على الشيوخ . قصر اختصاصه على ما يتعلق بالتنفيذ الجبرى .  
( نقض ١٩٩٧/٦/٢٩ - طعن رقم ٢١١٦ لسنة ٦٦ قضائية ) .

١٦١٢- دعوى المطعون ضده بطلب تسليمه عين النزاع واعتبار تنفيذ الحكم المستعجل كأن لم يكن لبطالان إجراءات تنفيذه . اعتبارها دعوى منازعة تنفيذ . اختصاص قاضى التنفيذ بها دون غيره . مادة ٢٧٥ مرافعات . لا يغير من ذلك تمسك المطعون ضده بسداد الأجرة .

( نقض ١٧/٣/١٩٩٧- طعن رقم ٦٦٩٢ لسنة ٦٢ قضائية ) .

١٦١٣- دعوى المحجوز عليه بإلغاء حجز للمدين لدى الغير الإدارى وبراءة ذمت من الدين المحجوز من أجله . دعوى بطلب رفع الحجز . ماهيتها . إشكال موضوعى فى التنفيذ . خلو القانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى من النص على دعوى رفع الحجز . وجوب الرجوع إلى قانون المرافعات ، اختصاص قاضى التنفيذ دون غيره بنظر تلك الدعوى أيا كانت قيمتها .

( نقض ١٦/٢/١٩٩٧- طعن ٣٥٧٣ لسنة ٦٠ ق ) .

١٦١٤- قاضى التنفيذ . اختصاصه نوعيا بنظر جميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها إلا ما استثنى بنص خاص . مادة ٢٧٥ مرافعات .

( نقض ١٦/٢/١٩٩٧- طعن ٣٥٧٣ لسنة ٦٠ قضائية ) .

١٦١٥- تضمين الحكم بيان ما إذا كان صادرا فى منازعة تنفيذ أو فى منازعة مدنية عادية ليس واجبا . مادة ١/١٧٨ مرافعات . قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة الدعوى إلى قاضى التنفيذ للاختصاص استنادا إلى أن ديباجة الحكم ومدوناته وأسبابه ومنطوقه خلت مما يفيد صدوره فى منازعة تنفيذ موضوعية . خطأ

( نقض ١٨/١٢/١٩٩٦- طعن رقم ٧١٩ لسنة ٦٠ قضائية ) .

١٦١٦- إذ كان الثابت من الأوراق أن الطلبات الختامية للطاعنين أمام قاضى التنفيذ بمحكمة الوائلى الجزئية أنهم ابتغوا القضاء لهم بالاستمرار فى تنفيذ الحكم الصادر لصالحهم فى الاستئناف رقم ... وعدم الاعتداد بالحكم الصادر فى الاستئناف .. (القاضى بوقف تنفيذ الحكم الأول ) فإن المنازعة بهذه الكيفية تعتبر منازعة وقتية استنادا إلى أن المطلوب فيها بحسب التكييف القانونى الصحيح ليس إلا إجراء وقتيا لا يمس أصل الحق فيفصل فيها قاضى التنفيذ باعتباره قاضيا للأمور المستعجلة وذلك عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات ومن ثم يكون استئناف الحكم الصادر فيها إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات .

( نقض ١٩٩٦/١١/١٤ - طعن رقم ٢١٦١ لسنة ٥٩ ق ، نقض ١٩٧٨/٤/١٣ سنة ٢٩ جزء أول ص ١٠٠٥ ) .

١٦١٧- دعوى المطعون ضده بطلب تسليمه عين النزاع واعتبار تنفيذ الحكم المستعجل كأن لم يكن لبطان إجراءات تنفيذه . اعتبارها دعوى منازعة تنفيذ . اختصاص قاضى التنفيذ بها دون غيره . مادة ٢٧٥ مرافعات .

( نقض ١٩٩٧/٣/١٧ - طعن رقم ٦٦٩٢ لسنة ٦٢ قضائية ) .

١٦١٨- لما كانت الطلبات الختامية للطاعن أمام محكمة أول درجة هى عدم الاعتداد بمحضر التسليم المؤرخ ١٩٨٥/٤/٦ الذى تم تنفيذا للحكم الصادر لصالح المطعون ضدها وهى - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - منازعة موضوعية فى التنفيذ يقصد بها أن تفصل المحكمة بقضاء يحسم النزاع فى أصل الحق المتعلق بالتسليم ، فإن رفع الدعوى بشأنها أمام قاضى التنفيذ يكون بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى وليس عن طريق إبداء إشكال أمام المحضر عند التنفيذ ، إذ يقتصر ذلك على الإشكال فى



التنفيذ المطلوب فيه اتخاذ إجراء وقى والذي استثنائه المشرع من الأصل العام فى إجراءات رفع الدعوى طبقا لنص المادة ٣١٢ من قانون المرافعات. (نقض ٢٣/٥/١٩٩٥- طعن رقم ٣١٠٧ لسنة ٦٠ قضائية).

١٦١٩- المنازعة الموضوعية فى التنفيذ والمنازعة الوقتية فيه. المقصود بكل منهما. الأولى التى يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع فى أصل الحق. الثانية التى يطلب فيها الحكم بإجراء وقى لا يمس أصل الحق. العبرة فى ذلك بآخر طلبات الخصوم أمام محكمة أول درجة. (نقض ١/٦/١٩٩٩ - طعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٦٧ قضائية)

### (مادة ٢٧٦)

«يكون الاختصاص عند التنفيذ على المنقول لدى المدين لمحكمة التنفيذ التى يقع المنقول فى دائرتها وفى حيز ما للمدين لدى الغير لمحكمة موطن المحجوز لديه.

ويكون الاختصاص عند التنفيذ على العقار للمحكمة التى يقع العقار فى دائرتها فإذا تناول التنفيذ عقارات تقع فى دوائر محاكم متعددة كان الاختصاص لإحداها» (هذه المادة تقابل المادة ٦١٢ من قانون المرافعات السابق) وكان نصها كالتالى:

«يجرى التنفيذ على العقار بالمحكمة الابتدائية أو محكمة المواد الجزئية التى يقع فى دائرتها تبعا لقيمتها فإذا تناول التنفيذ عقارات تقع فى دوائر محاكم متعددة كان الاختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها أحد هذه العقارات.

ويجرى البيع أمام القاضى المنتدب للبيوع فى المحكمة الابتدائية أو أمام قاضى محكمة المواد الجزئية».

### المذكرة الايضاحية:

« حددت المادة ٢٧٦ من القانون الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ فنصت على أن يكون الاختصاص عند التنفيذ للمحكمة التى تقع الأموال محل التنفيذ فى دائرتها على أساس أنها أقرب المحاكم إلى محل التنفيذ.

وقد رأى القانون أن يفصل هذه القاعدة فى فقرتين، خصص الأولى للتنفيذ على المنقول مبررا أن محل المال المحجوز عندما يكون مالا فى ذمة الغير هو موطن المحجوز لديه.

وأفرد الثانية للتنفيذ على العقار مضيفا إلى القاعدة الأساسية قاعدة أخرى مقتضاها أنه إذا تعددت العقارات محل التنفيذ وكانت تتبع محاكم مختلفة انعقد الاختصاص لإحداها وذلك بصرف النظر عن قيمة كل عقار.

وقد أخذ المشروع هذا النص عن القانون القائم (مادة ٦١٢ مرافعات) ولم ير الأخذ بما تنص عليه بعض القوانين الأجنبية من جعل الاختصاص لمحكمة أكثر العقارات قيمة حتى لا تتور منازعات فرعية حول قيمة العقارات.

### تقرير اللجنة التشريعية:

«استبدلت اللجنة عبارة «لدى المدين» بعبارة «المادى» الواردة فى الفقرة الأولى من المادة ٢٧٦ من المشروع وذلك للمقابلة بين حجز المنقول لدى المدين وحجز ما للمدين لدى الغير، ولأن هذا الحجز الأخير قد يكون هو الآخر حجزاً على المنقول المادى» .

### التعليق:

١٦٢٠- الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ: حدد المشرع قواعد الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ فى المادة ٢٧٦ سالفة الذكر، وقد راعى

المشرع فى تحديده للاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ أن يكون هذا القاضى قريبا من محل التنفيذ مما يسهل له هيمنته عليه (رجدى رآغب - ص ٢٥٤)، ولذلك فإن الضوابط المختلفة التى نصت عليها المادة ٢٧٦ - محل التعليق - بشأن هذا الاختصاص ترجع أساسا إلى موقع الأموال التى يراد التنفيذ عليها، بحيث إن أقرب قضاة التنفيذ إلى موقع المال محل التنفيذ هو الذى يختص بكافة مسائل هذا التنفيذ فهو الذى يشرف على إجراءاته وهو أيضا الذى يفصل فى سائر منازعاته، وتتضح هذه الضوابط بالنظر إلى نوع الحجز ونوع المال الذى يرد عليه الحجز كالآتى:

**١٦٢١- أولا: الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ عند التنفيذ على العقار:** ينعقد الاختصاص لقاضى التنفيذ الذى يقع العقار فى دائرته وذلك إذا كان التنفيذ يجرى على عقار واحد أو كان يجرى على أكثر من عقار وكانت جميع هذه العقارات تقع فى دائرة محكمة واحدة.

أما إذا تناول التنفيذ عقارات متعددة تقع فى دوائر محاكم متعددة، فإن الاختصاص يكون لإحداها وفقا لاختيار المدعى بصرف النظر عن قيمته، ولم يأخذ القانون بما تقرره بعض التشريعات الأجنبية من جعل الاختصاص فى حالة تعدد العقارات وتفرقها فى أكثر من دائرة واحدة للقاضى الذى يوجد بدائرته أكثر هذه العقارات قيمة، نظرا لما يثيره هذا الحل من صعوبة فى تحديد العقار الأكثر قيمة مما قد ينعكس على تحديد الاختصاص المحلى.

**١٦٢٢- ثانيا: الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ عند الحجز على المنقول لدى المدين:** وفقا لنص المادة ٢٧٦/١ - محل التعليق - يكون الاختصاص فى هذه الحالة لمحكمة التنفيذ التى يقع المنقول فى دائرتها، ولم يجابه المشرع حالة تعدد المنقولات التى يراد التنفيذ عليها كما هو الشأن بالنسبة للعقار، ولذلك اختلف الفقه بشأنها ويمكن حصر هذا

الخلاف في الاتجاهات الآتية (انظر عرضاً وتحليلاً لهذه الآراء : عزمى عبدالفتاح، الرسالة السابقة - ص ٣٥٩ وما بعدها).

**الاتجاه الأول:** ويرى أنصاره عقد الاختصاص لإحدى محاكم التنفيذ التى تقع بدائرتها المنقولات (أحمد أبو الوفا - بند ١٥٤ ص ٣٧٦)، وذلك قياساً على حالة التنفيذ على عقار إذا ماتعددت العقارات محل الحجز ويكون اختيار قاضى التنفيذ معلقاً على رغبة المدعى الذى يبدأ إجراءات التنفيذ، وهذا يؤدى إلى تجميع إجراءات التنفيذ وما يثور بصدها من إشراف ونظر منازعات فى يد قاض واحد مما يحقق غايات نظام قاضى التنفيذ من توحيد الإشراف ومنع تضارب الأحكام وتحقيق دواعى الارتباط بين الدعاوى.

**الاتجاه الثانى:** ويرى أنصاره أن عدم نص المشرع على جعل الاختصاص لإحدى المحاكم التى تقع بدائرتها بعض المنقولات المحجوزة، يفصح عن رغبته فى تعدد قضاة التنفيذ المختصين محلياً وفقاً لتعدد أماكن المنقولات التى يراد التنفيذ عليها بحيث يكون لكل تنفيذ استقلاله وقاضيه حتى ولو كان السند الذى يجرى التنفيذ بمقتضاه واحداً، لأن الحجز على المنقول لدى المدين يجرى فى المكان الذى يوجد به هذا المنقول، ولذلك فإنه يجب أن تجر به أقرب المحاكم إلى مكان وجوده ويجب أن تجرى عدة حجوز باختلاف مكان المنقولات ولذا تتعدد محاكم التنفيذ رغم وحدة السند التنفيذى، ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى ما جاء بتقرير اللجنة التشريعية فى مجلس الأمة فيما يتعلق بالمادة ٢٧٦ وأنها قصدت عدم التسوية فى الحكم بين حالتى تعدد المنقولات والعقارات على أساس أن حجز المنقول يقتضى انتقال المحضر إلى مكان الأموال المطلوب التنفيذ عليها وهو ما يستلزم بالتالى إجراء عدة حجوز حسب أماكن وجود هذه المنقولات، وهذا الوضع لا يوجد فى التنفيذ على العقار الذى يتم بإعلان

تنبيه نزع الملكية إلى المدين وتسجيل هذا التنبيه دون حاجة إلى الانتقال إلى محل العقارات المطلوب الحجز عليها (أنظر: عبدالباسط جميعي - طبعة سنة ١٩٧٤ ص ٥٦).

**الاتجاه الثالث:** وقد اقترح أنصاره أنه يحسن تقرير واقعة معينة يحدد على أساسها الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ فى هذه الحالة واختاروا موطن المدين كضابط يتحدد على أساسه الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ بحيث تختص هذه المحكمة وحدها بالتنفيذ على المنقولات حتى ولو وقعت فى دوائر متعددة (أمانة النمر - طبعة سنة ١٩٧١ - بند ١٧ - ص ٢٥ هامش رقم ١ وص ٢٦). وسند هذا الرأى أن محكمة المنفذ عليه هى أفضل المحاكم لأنها هى المحكمة التى تتركز فيها مختلف مصالح المدين المراد التنفيذ عليه فى كثير من الحالات وأن هذا الاختصاص يوفر رعاية لمصلحة المنفذ ضده فضلاً عن اتفائه مع القاعدة العامة للاختصاص المحلى (محمد عبد الخالق عمر - طبعة سنة ١٩٧٧ - بند ٧٥ - ص ٦٦)، وهى رفع الدعوى أمام المحكمة الكائن بدائرتها موطن المدعى عليه.

**الاتجاه الرابع :** وذهب أنصاره إلى أنه فى حالة تعدد المنقولات أو العقارات أو مكان توطن المحجوز لديهم، فإنه يمكن فى الغالب الأعم من الأحوال جمع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ أمام قاض واحد من قضاة التنفيذ وذلك إذا وجد ارتباط بينها، وأنه يمكن تحقيق هذا الجمع فى أى مرحلة من المراحل التى تمر بها المنازعة على أساس أن قواعد الارتباط تعلق على قواعد الاختصاص المحلى (محمد على راتب ومحمد نصر الدين كامل ومحمد فاروق راتب - بند ٤٢٧ - ص ٤٦ - ٤٧).

**الاتجاه الخامس :** ويقترح القائلون به الأخذ بنظام الإنابة (عبد الباسط جميعي - طبعة ١٩٧٤ - ص ٥٥، فتحى والى - بند ٧٨ ص ١٤٠، محمد عبد الخالق عمر - طبعة ١٩٧٨ - بند ٣١٠ ص ٣٢٨، عزى

عبد الفتاح - الرسالة - ص ٦٦١ وص ٦٦٢). المعمول به في بعض التشريعات العربية كالقانون العراقي والسوداني والسوري واللبناني، وبمقتضى هذا النظام فإن الاختصاص المحلى ينعقد لقاض واحد من قضاة التنفيذ وإذا تطلب الأمر اتخاذ بعض الإجراءات خارج نطاق اختصاصه الإقليمي فإنه يستتيب لذلك قاضى التنفيذ المراد اتخاذ الإجراء فى نطاق اختصاصه للقيام بالإجراءات المطلوبة وإثباتها، ثم إرسالها إلى قاضى التنفيذ بدائرة التنفيذ المنبئية.

ونعتقد أنه لايد أن يتدخل المشرع المصرى لحسم هذه المسألة لأن كافة الاتجاهات السابقة هى اتجاهات فقهية غير ملزمة للقضاء. ونرى أنه من الأفضل أن يقن المشرع الاتجاه الأخير الخاص بنظام الإنابة، لأن هذا الاتجاه كما يرى البعض بحق هو الذى يقدم حلاً جذرياً لعلاج مشكلة تعدد قضاة التنفيذ المختصين محلياً (عزمى عبد الفتاح - الرسالة السابقة - ص ٦٦١ وص ٦٦٢)، فإذا ما تعددت المنقولات المراد التنفيذ عليها وقعت فى نطاق أكثر من دائرة تنفيذ فإنه ينبغي إعطاء طالب التنفيذ حرية اختيار دائرة من الدوائر التى يقع جزء من المال المراد التنفيذ عليه فى نطاقها، وتختص محكمة التنفيذ التى اختارها طالب التنفيذ وحدها دون سواها بنظر مسائل التنفيذ فتشرف على إجراءاته وتفصل فى منازعته، ولا يعنى ذلك قيام قاضى التنفيذ بالإجراءات التنفيذية داخل نطاق الاختصاص المحلى لقضاة التنفيذ الآخرين، بل يجب عليه إنابة قاضى التنفيذ الذى يقع فى نطاقه باقى الأموال المراد التنفيذ عليها كى يقوم بالإجراءات المطلوبة، ثم ترسل الأوراق بعد أن تثبت بها ما قام به من إجراءات، وتحفظ هذه الأوراق فى ملف التنفيذ الذى يتم إنشاؤه فى محكمة التنفيذ التى قدم إليها السند لأول مرة، وبذلك يمكن حل هذه المشكلة ولكن ذلك يحتاج إلى نص من المشرع كما ذكرنا.

١٦٢٣- الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ فى حجز ما للمدين لدى الغير : يكون الاختصاص المحلى لمحكمة موطن المحجوز لديه وذلك وفقا للمادة ٢٧٦/١ مرافعات، وإسناد الاختصاص لهذه المحكمة يرجع إلى الغالب الأعم وهو وقوع الأموال التى يراد التنفيذ عليها فى موطن المحجوز لديه، وينعقد الاختصاص المحلى لمحكمة موطن المحجوز لديه سواء كان المال المراد التنفيذ عليه دينا فى ذمة المحجوز لديه أو منقولا ماديا فى حيازته.

وإذا تناثرت المنقولات المراد حجز عليها لدى المحجوز لديه فى دوائر اختصاص محاكم متعددة، فإن معيار الاختصاص المحلى لا يتغير تبعا لذلك، إذ ينعقد الاختصاص للمحكمة الكائن بدائرتها موطن المحجوز لديه بصرف النظر عن مكان وجود المنقولات المحجوزة.

أما إذا تعدد المحجوز لديهم ووقع موطن كل منهم فى دائرة أكثر من محكمة تنفيذ، فإنه تتعدد محاكم التنفيذ حسب موطن كل منهم رغم وحدة السند الذى يجرى التنفيذ بمقتضاه ورغم أن المدين واحد أيضا.

وإذا كانت القاعدة هى أن الاختصاص المحلى ينمقد لقاضى التنفيذ الذى يقع بدائره موطن المحجوز لديه، فإن القانون قد ينص على خلاف ذلك على سبيل الاستثناء، ومن ذلك ما ينص عليه المشرع فى المادة ٣٣٥ مرافعات من اختصاص قاضى التنفيذ الذى يقع فى دائرته موطن المدين المحجوز عليه بدعوى رفع الحجز.

وقد اختلف الفقه فى تحديد محكمة التنفيذ التى تختص محليا إذا أراد الدائن الذى لا يحمل سندا تنفيذيا أو كان دينه غير معين المقدار أن يحصل على إذن بتوقيع الحجز على ما لمدينه لدى الغير، فذهب رأى إلى أن الاختصاص يتحدد طبقا للقواعد العامة ومعنى ذلك أن يطلب الإذن من قاضى التنفيذ الذى يقع فى دائرته موطن المدين المحجوز عليه لأن

المحجوز لديه لا شأن له بهذه المنازعة (انظر : أحمد أبو الوفا - التعليق - الطبعة الثانية ص ١٠١٢). بيد أن هذا الرأي منتقد لأن الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ لا يتحدد وفقا للقواعد الخاصة التى وردت بالمادة ٢٧٦/١ مرافعات كما أن إسناد الاختصاص بهذا الإذن لغير القاضى المختص بالإشراف علي الحجز والنظر فى منازعاته يخالف الهدف من الأخذ بنظام قاضى التنفيذ (عزمى عبدالفتاح - الرسالة - ص ٢٦٦)، ولذلك تؤيد ما يذهب إليه غالبية الفقه (انظر : رمزى سيف - بند ٢٦٨ ص ٢٨٩، محمد عبد الخالق عمر - بند ٢١٢ ص ٢٣٢، فتحى والى - طبعة ١٩٧١ - بند ١٤١ ص ٢٣٢، أمينة النمر ص ٤٤٦، عزمى عبد الفتاح - الإشارة السابقة). من أن الإذن فى هذه الحالة يطلب من محكمة التنفيذ التى يتبعها موطن المحجوز لديه تطبيقا لأحكام المادة ٢٧٦/١ مرافعات - محل التعليق.

١٦٢٤- المقصود باصطلاح «عند التنفيذ» الوارد فى المادة ٢٧٦: لاحظ البعض فى الفقه (فتحى والى - بند ٧٨ ص ١٥٠). أن المشرع فى المادة ٢٧٦ لم يحدد اختصاصا بمنازعة التنفيذ أى بالدعوى التى تتضمن منازعة فى التنفيذ، ولكنه حدد اختصاصا عند التنفيذ، وهذا الاختصاص قد يوجد قبل نشأة أو دون نشأة أية منازعة.

كما أن اصطلاح «عند التنفيذ» لا يعنى ربط الاختصاص ببداية التنفيذ، ذلك من ناحية لأن «طلب التنفيذ» نفسه ليس من إجراءات التنفيذ العينية بالمعنى الفنى، كما أن المنازعة فى التنفيذ قد توجد قبل بدء التنفيذ.

١٦٢٥- تحديد الاختصاص المحلى بالنظر لأول إجراء تنفيذى :

ينبغى ملاحظة أن الاختصاص يتحدد بالنظر إلى أول إجراء يتعلق بالتنفيذ، والمحكمة التى تتحدد بالنظر إلى هذا العمل هى التى تختص بكل مايلى بعد ذلك من أوامر أو قرارات أو إصدار أحكام متعلقة بهذا التنفيذ.



ولهذا فإن محكمة التنفيذ التي تحدد وفقا للقواعد السابقة يختص قلم محضرها بطلب التنفيذ ويختص قاضيها بالإشراف على هذا التنفيذ، وإصدار الأوامر ونظر المنازعات المتعلقة به (فتحى والى - الإشارة السابقة).

**١٦٢٦- الاختصاص المحلى فى حالة التنفيذ المباشر :** لم يحدد المشرع فى المادة ٢٧٦ - محل التعليق - الاختصاص بالتنفيذ عندما يكون التنفيذ مباشرا كما هو الحال بالنسبة لتنفيذ حكم بتسليم مال معين أو بالإلزام بالقيام بعمل، وكذلك عندما تثور الحاجة لتحديد المحكمة المختصة بالتنفيذ بالنسبة للتنفيذ بنزع الملكية قبل تحديد المال الذى يرد عليه التنفيذ أو طريق الحجز الواجب اتباعه. ويرى البعض فى الفقه (فتحى والى - بند ٧٨ ص ١٥٠ و ص ١٥١). إجراء التفرقة الآتية :

**(أ) أولا : إذا رفعت منازعة فى التنفيذ قبل تقديم طلب به وبغير إمكان تحديد المحكمة المختصة بالتنفيذ وفقا للمادة ٢٧٦ :** تطبق القواعد الواردة فى الفصل الخاص بالاختصاص، وهى تقضى بأن المنازعة الموضوعية تكون - باعتبارها دعوى موضوعية - كقاعدة عامة من اختصاص محكمة موطن المدعى عليه (مادة ٤٩) (أنظر : حكم محكمة عابدين الجزئية الصادر فى ١٩٧١/٦/٩ - مشار إليه فى وجدى راغب ص ٢٧١ هامش رقم ١، محمد عبد الخالق عمر - بند ٦٩ ص ٦٠، فتحى والى - بند ٧٨ ص ١٥١)، والمنازعة الوقتية من اختصاص محكمة موطن المدعى عليه أو المحكمة المطلوب حصول الإجراء فى دائرتها (مادة ١/٥٩)، ولا تطبق على المنازعة الوقتية ما تنص عليه المادة ٥/٥٩ من اختصاص المحكمة التى يجرى التنفيذ فى دائرتها، إذ الفرض أن التنفيذ لم يبدأ على أن المحكمة المختصة بالمنازعة على هذا النحو لا تختص بالإشراف على التنفيذ. بل تطبق المادة ٢٧٦ بالنسبة للتنفيذ بنزع الملكية والقاعدة التالية بالنسبة للتنفيذ المباشر.

(ب) ثانيا : إذا تعلق الأمر بطلب التنفيذ : فعندئذ لأن الطلب لا يعتبر دعوى بالمعنى الصحيح فلا يمكن تطبيق قواعد الاختصاص المحلى التى ينص عليها المشرع فى الفصل الخاص بالاختصاص المحلى بالدعوى، ويجب عندئذ تطبيق قواعد الاختصاص المحلى بالتنفيذ التى كانت مطبقة قبل الأخذ بنظام قاضى التنفيذ، وهى تقضى باختصاص قلم المحضرين الذى يتبعه المكان المطلوب اتخاذ الإجراء فيه.

وعلى هذا النحو يتحدد أيضا الاختصاص بالتنفيذ المباشر، والحكمة المختصة بهذا التنفيذ هى التى تختص بإصدار القرارات والأوامر والأحكام المتعلقة بالتنفيذ بما فى ذلك الفصل فى منازعات التنفيذ المباشر (فتحى والى - الإشارة السابقة).

١٦٢٧- مدى تعلق الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ بالنظام العام:

مما سبق تتضح لنا كافة قواعد الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ ولكن هل تتعلق هذه القواعد بالنظام العام ؟ لقد اختلفت الخلاف فى الفقه حول هذه المسألة (أنظر عرضا لذلك : عزمى عبدالفتاح - الرسالة السابقة - ص ٣٦٦ وما بعدها). فذهب رأى إالى القول بأن قواعد الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ تتعلق بالنظام العام، واتجه رأى ثان إلى القول بأن هذه القواعد لا تتعلق بالنظام العام، بينما ذهب رأى ثالث إلى القول بأن هذه القواعد لا تتعلق بالنظام العام فى مرحلة معينة، ثم تعود وتتعلق به فى المراحل التالية، وسوف نوضح هذه الآراء الآن فيما يلى :

الرأى الأول : يرى البعض (وجدى راغب - ص ٢٧١، فتحى والى - طبعة ١٩٧١ - بند ٣٤١ ص ٥٤١، أمينة النمر - طبعة ١٩٧١ - ص ٢٧ و ص ٢٨، محمد عبد الخالق عمر - طبعة ١٩٧٧ - بند ٥٨ ص ٥١). أنه إذا كانت القاعدة هى عدم تعلق قواعد الاختصاص المحلى بالنظام العام فإنه يجب رغم ذلك اعتبار الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ من النظام العام، ويستندون فى ذلك إلى الحجج الآتية :

(أ) **الحجة الأولى :** أن اختصاص قاضى التنفيذ المحلى تحدد وفقا لاعتبارات أساسها حسن سير إجراءات التنفيذ ولم يتقرر لمصلحة المدعى عليه ولو كان المشرع يقصد ذلك لجعل الاختصاص لمحكمة موطن المدعى عليه فقط دون غيرها من المحاكم ولكنه قصد تحقيق مصلحة عامة، وهى جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ وتركيزها فى يد قاض واحد حتى يسهل عليه متابعة إجراءات التنفيذ وهذا الهدف يعتبر من النظام العام.

(ب) **الحجة الثانية :** أن الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ يرتبط بوظيفة المحكمة بالنسبة لقضية معينة إذ يريد المشرع أن يختص بمنازعات التنفيذ ذات المحكمة التى جرى التنفيذ تحت إشرافها.

(ج) **الحجة الثالثة :** أن الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ يندمج فى اختصاصه النوعى وينبغى أن يأخذ حكمه فكما أن الاختصاص النوعى يتعلق بالنظام العام، فكذلك الاختصاص المحلى وفى ذلك يشبه الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ اختصاص المحكمة التى حكمت بالإفلاس فى مسائل الإفلاس واختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم بتفسيره، وقد رتب أنصار هذا رأى كل النتائج التى تترتب على اعتبار الاختصاص من النظام العام بالنسبة للاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ، فيجوز التمسك بالدفع بعدم الاختصاص فى أى حالة تكون عليها الدعوى، كما يجوز إثارة مسألة الاختصاص من قاضى التنفيذ من تلقاء نفسه ودون طلب من الخصوم، كذلك لا يجوز الاتفاق على مخالفة قواعد الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ سواء قبل الخصومة أو بعد بدء الخصومة.

أما رأى الثانى والذى نميل إليه فوفقا له لا يتعلق الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ بالنظام العام (أحمد أبو الوفا - قاضى التنفيذ - بحث منشور فى مجلة إدارة قضايا الحكومة - العدد الثالث - السنة الثامنة

عشرة - ص ٧٠٨، عبد الباسط جميعى - طبعة ١٩٧٤ - ص ٥٤)، كما أنه ينطبق علي هذا الاختصاص القواعد العامة فى الاختصاص المحلى، ولا عبرة بالحجج التى ساقها أنصار الرأى الاول لأن هذه الحجج فاسدة وذلك للأسباب الآتية :

(أ) أن تقرير اعتبار تعلق قاعدة من قواعد الاختصاص بالنظام العام أو عدم تعلقها به معقود بضوابط قانونية محددة ليس من بينها الارتباط المزعوم بين الاختصاص النوعى والاختصاص المحلى، كما أن مسايرة منطق هذا الرأى تؤدى إلى تعلق الاختصاص المحلى بالنظام العام فى كل حالة يكون فيها الاختصاص لغير محكمة موطن المدعى عليه وهذا غير صحيح، كما أنه من المتصور بناء على هذا الرأى أن يقال فى جميع الأحوال وليس فقط بصدد الاختصاص المحلى لمحكمة التنفيذ أن اختصاص المحلى لائ محكمة يتصل بحكم وظيفتها ويندمج فى اختصاصها النوعى ويأخذ حكمه وبهذا يصبح الاختصاص المحلى متعلقا بالنظام العام قولاً واحداً وهو ما لم يقل به حتى أنصار الرأى الاول أنفسهم.

(ب) أن تشبيه الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ بالاختصاص المحلى للمحكمة التى أصدرت الحكم بالنسبة لطلب تفسيره أو تصحيحه يعد قياساً مع الفارق، وكذا التشبيه باختصاص محكمة الإفلاس بمسائله، لأن الاختصاص فى هذه الحالات يتصل بذات قواعد التنظيم القضائى وتبعية المحاكم بعضها للبعض الآخر.

(ج) أن الرأى الاول لا يمكن أن يتفق مع الحالات التى يعطى فيها طالب التنفيذ حرية الاختيار بين أكثر من محكمة (عزمى عبدالفتاح - الرسالة السابقة - ص ٣٧٠)، كما هو الشأن فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والتى خيرت طالب

التنفيذ بين الالتجاء إلى قاضى التنفيذ الذى يجرى التنفيذ فى نطاق اختصاصه المكانى أو الالتجاء إلى المحكمة التى أصدرت الحكم كذلك، فإنه لا يتفق مع الحالات التى يعقد فيها المشرع الاختصاص إلى محكمة موطن المدعى عليه رغم تعلق الأمر بمنازعة التنفيذ كما هو الحال فى المادة ٣٣٥ التى تسند الاختصاص بنظر الدعوى إلى قاضى التنفيذ الذى يقع فى نطاق اختصاصه موطن المحجوز عليه، وذلك على خلاف القاعدة العامة فى الاختصاص المحلى لحجز ما للمدين لدى الغير وكما هو الشأن فى منازعات التنفيذ التى تثور قبل البدء فى التنفيذ، إذ ينعقد الاختصاص لمحكمة موطن المدعى عليه، ولذلك فإن البعض (محمد عبد الخالق - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٤ - ص ٢٠٤ - ٢٠٥) من أنصار هذا الرأى القائل «بتعلق الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ بالنظام العام» قد عادوا وقرروا أنه من الأسلم عدم اعتبار الاختصاص متعلقا بالنظام العام فى هذه الحالات التى ذكرناها آنفا.

أما الرأى الثالث فإن أنصاره يقررون تعلق الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ بالنظام العام كقاعدة عامة ولكنهم يربطون هذا الأمر بإشراف قاضى التنفيذ على الإجراءات (أمانة النمر - طبعة ١٩٧١ - بند ١٨ ص ٢٧، ٢٨). فبعد أن يناط بقاضى تنفيذ معين مهمة الإشراف على التنفيذ وبعد أن يفتح لهذا التنفيذ بالنظام العام، أما قبل ذلك فإن الأمر لا يتعلق بالنظام العام أى أن تحديد قاضى التنفيذ المختص محليا لا يتعلق بالنظام العام ولا يكون الأمر متعلقا به إلا بعد تحديد قاضى التنفيذ وقيامه بالإشراف على الإجراءات، وهذا الرأى يقتضى إعمال اتفاق الطرفين إذا تم قبل تحديد قاضى التنفيذ المختص محليا بالإشراف على التنفيذ وبدئه فعلا فى مباشرة أعماله، أما إذا كان قد تم هذا التحديد فلا يجوز الاتفاق على منح الاختصاص المحلى لقاض آخر من قضايا التنفيذ، ولكن هذا

الرأى غير صحيح فقد انتقده الفقه (أنظر: محمد عبد الخالق عمر - طبعة ١٩٧٧ - بند ٥٨ ص ٥١، عزمى عبدالفتاح - الرسالة السابقة - ص ٢٧١ - ص ٢٧٣). بحق لأسباب متعددة فأولا هذا الرأى يفتقر إلى أساس قانونى واضح، وثانيا يؤدى هذا الرأى إلى صعوبات عملية من حيث تحديد الوقت الذى يمكن الجزم فيه بأن قاضى التنفيذ قد عين للإشراف على التنفيذ وبحيث يصبح الاختصاص متعلقا بالنظام العام، ولذلك لا يمكن التسليم باعتبار الاختصاص متعلقا بالنظام العام تارة وغير متعلق به تارة أخرى بناء على أمر يصعب تحديده، وثالثا ينتقد الفقه هذا الرأى على أساس أنه لا يمكن الأخذ به فى حالة المنازعات التى تثار قبل البدء فى التنفيذ كما لو تقدم طالب التنفيذ إلى محكمة التنفيذ لتوقيع الحجز فامتنع المحضر دون سبب أو استشعر الغير احتمال التنفيذ على أمواله فاستشكل فيه قبل أن يبدأ، ففى هذه الحالات يحدد الاختصاص المحلى وفقا للقاعدة العامة الواردة فى المادة ٤٩، والتى تجعل الاختصاص لمحكمة موطن المدعى عليه، فإذا بدأ التنفيذ بعد ذلك فهل هذا يعنى أن يظل قاضى التنفيذ الذى يقع موطن المدعى عليه فى دائرة اختصاصه هو المختص بالإشراف على إجراءات التنفيذ والفصل فى منازعاته دون القاضى الذى يقع المال المنفذ عليه فى نطاق اختصاصه الجغرافى ؟ لاشك أن المشرع لم يقصد ذلك عندما نظم قواعد الاختصاص المحلى، ورابعا ينتقد الفقه بحق هذا الرأى على أساس أنه يقضى بتحريم الاتفاق الذى يعقده الخصوم، ويكون من شأنه عقد الاختصاص حتى ولو للمحكمة المختصة محليا طبقا للمادة ٢٧٦ أى محكمة التنفيذ التى تقع الأموال المراد التنفيذ عليها فى دائرتها وفى ذلك مخالفة لقصد الشارع من عقد الاختصاص للقاضى التى تقع الأموال المراد التنفيذ عليها فى نطاق اختصاصه الجغرافى.

إن هذا الرأي الأخير مننقد فهو فى جملة ما يؤدى إلى نتائج غريبة لا تتفق مع الأغراض التى ابتغاها المشرع من تنظيم قواعد الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ، وهو يماثل الرأي الأول القائل بتعلق هذا الاختصاص بالنظام العام فيما وصل إليه من نتائج، ولذلك فإن الرأي الجدير بالتأييد هو الرأي الثانى القائل بعدم تعلق الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ بالنظام العام فهذا الرأي هو الذى يتفق مع التنظيم التشريعى لهذا الاختصاص.

### (مادة ٢٧٧)

«تستأنف أحكام قاضى التنفيذ فى المنازعات الموضوعية إلى المحكمة الابتدائية إذا زادت قيمة النزاع على ألفى جنيه ولم تجاوز عشرة آلاف جنيه وإلى محكمة الاستئناف إذا زادت على ذلك.

وتستأنف أحكامه فى المنازعات الوقتية إلى المحكمة الابتدائية» (هذه المادة مستحدثة وقد عدلت بمقتضى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٠ بأن استبدلت عبارة «خمسائة جنيه» بعبارة «مائتين وخمسين جنيها»، كما عدلت بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ بأن استبدلت عبارة «خمسائة ألف جنيه» بعبارة «خمسائة جنيه»، وعبارة «خمسائة جنيه» بعبارة «خمسين جنيها»، كما عدلت أيضاً بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ بأن استبدلت عبارة «عشرة آلاف جنيه» بعبارة «خمسائة ألف جنيه»، وعبارة «ألفى جنيه» بعبارة «خمسائة جنيه»).

### المذكرة الإيضاحية:

جاء فى المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ أن القانون جعل «قاضى التنفيذ أحد قضاة المحكمة الابتدائية فى مقر كل

محكمة جزئية على أن يكون اختياره بطريق النذب (مادة ٢٧٤ مشروع)، وأسند إليه اختصاصاً شاملاً فى جميع المسائل والمنازعات المتعلقة بالسند أيا كانت قيمتها، وجعل استئناف حكمه فى المنازعات الموضوعية إلى المحكمة الابتدائية إذا زادت قيمة النزاع على خمسين جنيهاً ولم تجاوز خمسمائة جنيه وإلى محكمة الاستئناف إذا زادت على ذلك كما تستأنف أحكامه فى المنازعات الوقتية إلى المحكمة الابتدائية (مادة ٢٧٧ مشروع). ويبدى أن التظلم من الأوامر التى يصدرها قاضى التنفيذ يكون بالطريق المعتاد الذى رسمه قانون المرافعات للتظلم من الأوامر على العرائض».

كما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ المعدل لهذه المادة أنه «أصبح من الملائم إعادة النظر فى الحدود المختلفة للاختصاص وتعديله بما يتناسب مع التغير الذى طرأ على قيمة العملة وذلك برفع النصاب الابتدائى والانتهاى لمحكمة المواد الجزئية إلى خمسة آلاف جنيه وخمسمائة جنيه على التوالى، ويستتبع ذلك زيادة النصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية إلى خمسة آلاف جنيه، وهو ما يؤدى إلى التوسع فى عدد القضايا التى تنظرها المحكمة الجزئية، وفى ذلك تحقيق لهدف دستورى هو تقريب القضاء من المتقاضين باعتبار أن تلك المحكمة هى أقرب المحاكم إليهم، فضلاً عن ذلك فإن رفع النصاب الانتهاى لمحكمة المواد الجزئية والمحكمة الابتدائية من شأنه تخفيف العبء عن محاكم الاستئناف ومحكمة النقض لما يترتب عليه من تقليل عدد القضايا القابلة للطعن عليها أمامها».

كما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ أنه «باستكمال مسيرة الإصلاح الاقتصادى والنقدى للبلاد، وكأثر لزيادة الإنتاج وارتفاع مستويات الدخل، فقد باتت القيم المالية التى اتخذت فى



القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ أساساً لتحديد الاختصاص القيمي للمحاكم، وأساساً لتقرير الغرامات والكفالات الإجرائية، وأساساً لبعض المسائل الإجرائية الأخرى، غير معبرة عن مستوى قيمة النقود والسلع والخدمات الأخرى، بما اقتضى تعديلات تلائم هذا التطور وتتسق معه».

#### ١٦٢٨- طبيعة القرارات التي يصدرها قاضى التنفيذ :

يختص قاضى التنفيذ بالإشراف على إجراءات التنفيذ كما يختص أيضاً بالفصل في كل المنازعات الوقتية أو الموضوعية التي تثور بشأن التنفيذ، ولذلك فهو يصدر بمناسبة هذا الاختصاص قرارات متنوعة لا تتفق فى الطبيعة، إذ ليست لها طبيعة واحدة، بل لكل منها طبيعته الخاصة، فهذا القاضى يصدر قرارات ذات طبيعة إدارية، كما أنه يصدر قرارات ذات طبيعة ولائية، وكذلك يصدر قاضى التنفيذ قرارات ذات طبيعة قضائية.

أما القرارات ذات الطبيعة الإدارية فقد يصدرها قاضى التنفيذ بمناسبة تنظيمه لأعماله وحسن سيرها وهو فى ذلك لا يختلف عن أى قاض آخر، ومن أمثلة ذلك تنظيمه جدول الجلسات وتوزيع القضايا على الدوائر المختلفة وتحديد مواعيد الجلسات وقرارات تأجيل الدعوى وغير ذلك من القرارات التي تهدف إلى حسن سير مرفق القضاء ولا تفصل فى نزاع ولا تنشأ عنها خصومة، كما قد يصدر قاضى التنفيذ قرارات إدارية بمناسبة إشرافه على المحضر واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتذليل العقبات التي تعترض التنفيذ والتي لا تتخذ شكل منازعة فى التنفيذ وقد أوضحت المادة ٢٧٨ مظاهر إشراف قاضى التنفيذ على المحضر وعلى إجراءات التنفيذ المختلفة بنصها على ضرورة أن يعد بالمحكمة جدول خاص تقيد فيه طلبات التنفيذ وينشأ لكل طلب ملف تودع به جميع الأوراق المتعلقة بهذه الطلبات ويعرض الملف على قاضى التنفيذ عقب كل

إجراء وتثبت ما يصدره من قرارات وأحكام، ولا شك في أن قاضى التنفيذ يصدر عند ممارسته لسلطته الإشرافية علي إجراءات التنفيذ قرارات ذات طبيعة إدارية.

أما القرارات ذات الطبيعة الولائية فإن قاضى التنفيذ يصدرها عندما يمارس اختصاصه بوصفه قاضيا للأمور الوقتية، وهذه القرارات تصدر فى أغلب الأحيان فى صورة أوامر على العرائض، ومن أمثلة ذلك إصدار قاضى التنفيذ أمرا بالحجز التحفظى على المنقول لدى المدين أو إصداره أمرا بحجز ما للمدين لدى الغير أو إصداره الأمر بتعيين أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارف لبيع الأسهم أو السندات أو الحصص المحجوزة، ومن أمثلة ذلك إصداره الأمر بتفتيش المدين لتوقيع الحجز علي ما في جيبه وفقا للمادة ٣٥٦/٢ مرافعات وغير ذلك.

أما القرارات ذات الطبيعة القضائية أى الأحكام فهى تمثل الجانب الأكبر من قرارات قاضى التنفيذ، وهذه الأحكام قد تكون أحكاما مستعجلة يصدرها قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة كالأحكام الفاصلة فى المنازعات الوقتية للتنفيذ «إشكالات التنفيذ»، والتي ترمى إلى وقف التنفيذ أو الاستمرار فيه مؤقتا. وقد تكون هذه الأحكام أحكاما موضوعية تمس أصل الحق وهى تفصل فى المنازعات الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ سواء كانت مرفوعة من أحد أطراف التنفيذ مثل دعوى رفع حجز ما للمدين لدى الغير والاعتراض على قائمة شروط البيع أو كانت مرفوعة من الغير كدعوى الاستحقاق الفرعية ودعوى استرداد المنقولات المحجوزة.

### ١٦٢٩- طرق الطعن فى أحكام وقرارات قاضى التنفيذ :

يتضح لنا مما سبق أن قاضى التنفيذ يتمتع بصفات عديدة، فهو قاض متعدد الصفات لأنه يكون تارة بمثابة قاض للأمور الوقتية وتارة أخرى

بمثابة قاضٍ للأمور المستعجلة وتارة ثالثة يكون بمثابة قاضٍ موضوع، ولذلك فإن طرق الطعن في أعماله تختلف حسب طبيعة العمل الذي يصدره وذلك كالآتي :

**أولا : الأوامر على العرائض التي يصدرها قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور الوقتية :** تخضع لنظام التظلم وفقا للقواعد العامة للطعن في الأوامر على العرائض (المواد ١٩٧-١٩٩)، وهذه القواعد تجيز لطالب الأمر ولن صدر ضده الأمر أيضا طريقان للتظلم إما التظلم للمحكمة المختصة أو التظلم للقاضى الأمر نفسه، ولكن التظلم من الأوامر على العرائض الصادرة من قاضى التنفيذ يكون كقاعدة أمام قاضى التنفيذ نفسه باعتباره المحكمة المختصة بموضوع التنفيذ، وبصفة استثنائية إذا خول القانون محكمة أخرى غير قاضى التنفيذ نظر موضوع التنفيذ كما هو الشأن فى دعوى رفع صحة الحجز فإن التظلم من الأمر الصادر بالحجز يكون أمام هذه المحكمة المختصة بنظر موضوع النزاع الذى صدر الأمر تمهيدا له أو بمناسبته وذلك على سبيل التبع للدعوى الأصلية إلا إذا اختار من صدر ضده الأمر التظلم أمام القاضى الأمر نفسه.

ويكون لطالب التظلم الخيار بين طريقى التظلم، فله حرية الاختيار فى رفع تظلمه إلى المحكمة المختصة أو إلى القاضى الأمر نفسه، ولكن لا يجوز له الجمع بينهما، فإذا اختار أحدهما فإن حقه يسقط فى استخدام الطريق الآخر، لأن كلا من الطريقين يعيد النظر فى الأمر من ناحية واحدة هى مدى صوابه وتأنيده أو خطئه وإلغائه أو تعديله دون المساس بأصل الحق.

ويكون التظلم بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أمام المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الأمر بالرفض، ومن تاريخ البدء فى تنفيذ الأمر أو إعلانه بحسب الأحوال، وتحكم المحكمة فيه بإصدار الأمر أو

بتأييد الأمر الصادر أو بتعديله أو بإلغائه، والحكم الذى يصدر فى التظلم يعد حكما قضائيا بالمعنى الفنى الدقيق وليس مجرد أمر ولائى، ويكون هذا الحكم قابلا للطعن فيه وفقا للقواعد العامة للطعن فى الأحكام، فيطعن فيه بالاستئناف خلال أربعين يوما من صدوره، ويكون الاستئناف أمام المحكمة الابتدائية أو الاستئنافية وفقا لقيمة الطلب الذى صدر فيه الحكم.

**ثانيا : الأحكام المستعجلة التى يصدرها قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للأمور المستعجلة :** تخضع للقواعد المتعلقة بالطعن فى الأحكام الصادرة من قاضى الأمور المستعجلة، والقاعدة العامة هى قابلية الأحكام المستعجلة الصادرة من قاضى التنفيذ فى منازعات التنفيذ الوقتية للطعن بالاستئناف دائما أمام المحكمة الابتدائية وميعاد الاستئناف هو خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم، ولكن رغم أن القاعدة هى جواز استئناف هذه الأحكام بصفة مطلقة إلا أن المشرع قد خرج عليها فى بعض الحالات حيث منع الطعن فى بعض المنازعات الوقتية كما هو الحال بالنسبة للحكم الصادر فى دعوى قصر الحجز وفقا للمادة ٢/٣٠٤ مرافعات، والحكم الصادر فى الطلب المقدم من طالب الحجز بالاستمرار فى التنفيذ دون انتظار الفصل فى دعوى الاسترداد وفقا للمادة ٣٩٤ مرافعات، ويرى البعض بحق أن المشرع قد جانبه الصواب عندما قرر عدم إجازة الطعن فى الأحكام الصادرة فى بعض المنازعات الوقتية لأن هذه المنازعات تنظر على وجه السرعة ولا تمحص بدرجة كافية مما يجعل احتمال الخطأ قائما (عزمى عبدالفتاح - نظام قاضى التنفيذ - الرسالة السابقة - ص ٥٧٨).

إذن جميع الأحكام المستعجلة الصادرة من قاضى التنفيذ تقبل الاستئناف فى كل الأحوال عملا بالمادة ٢٢٠، سواء أكانت صادرة فى منازعات مستعجلة يخشى عليها من فوات الوقت أو فى إشكالات تنفيذ وقتية.

ويلاحظ أنه إذا صدر في الدعوى الواحدة وفي وقت واحد حكم يتضمن في شق منه قضاء مستعجلا وفي الشق الثاني قضاء موضوعيا في طلب قيمته تجاوز عشرة آلاف جنيه، وجب الفصل عند الاستئناف بين القضاءين بحيث يستأنف الحكم المستعجل أمام المحكمة الابتدائية، ويستأنف الآخر أمام محكمة الاستئناف، ويكون ميعاد استئناف الحكم الأول خمسة عشر يوما بينما يكون ميعاد استئناف الحكم الآخر أربعين يوما.

وإذا صدر في دعوى واحدة حكم يتضمن في شق منه قضاء مستعجلا وفي الشق الثاني قضاء موضوعيا في طلب قيمته لا تجاوز ألفي جنيه، فإن الشق الأول من الحكم هو وحده الذي يقبل الاستئناف. وبذا يتميز الحكم المستعجل بما يلي :

١ - أنه يقبل الاستئناف في جميع الأحوال ما لم ينص القانون على ما يخالف ذلك.

٢ - أنه يقبل الاستئناف في جميع الأحوال أمام المحكمة الابتدائية.

٣ - أن ميعاد استئنافه هو خمسة عشر يوما فقط.

٤ - أنه يحوز حجية مؤقتة.

وينبغي ملاحظة أن الإشكال الوقتي الأول هو الذي يوقف التنفيذ بقوة القانون (مادة ٣١٢ مرافعات)، وإنما المنازعات المستعجلة المتعلقة بالتنفيذ لا توقف التنفيذ بقوة القانون ما دامت لا تعتبر من إشكالات التنفيذ الوقتية.

وإذا رفع طلب إلى قاضي التنفيذ علي أساس أنه إشكال وقتي، ثم اتضح للقاضي أنه طلب موضوعي، وفصل فيه على هذا الأساس، فإن صاحب المصلحة يملك الاستمرار في التنفيذ إذا كان هذا التنفيذ قد وقف

بناء على رفع الإشكال الوقتي، وعند الاستئناف يعتقد الخصم بالوصف القانوني الذي يراه هو صحيحا، ويتحمل مغيبته، ويستأنف الحكم - مراعىا المادة ٢٧٧ - فيرفعه إما إلى محكمة الاستئناف أو إلى المحكمة الابتدائية بحسب الأحوال، وإذا قضت هذه أو تلك بعدم اختصاصها وجب عليها الحكم بالإحالة عملا بالمادة ١١٠ مراقعات (أحمد أبو الوفا - التعليق - طبعة ١٩٩٠ - ص ١٠٩١ و ١٠٩٣).

**ثالثا : الأحكام الموضوعية التي يصدرها قاضى التنفيذ بوصفه قاضيا للموضوع :** وهى الأحكام التى يصدرها قاضى التنفيذ فى المنازعات الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ، فقد نص المشرع فى المادة ٢٧٧ - محل التعليق - على أن تستأنف هذه الأحكام إلى المحكمة الابتدائية إذا زادت قيمة النزاع على ألفى جنيه ولم تتجاوز عشرة آلاف جنيه وإلى محكمة الاستئناف إذا زادت على ذلك، ومن ثم يكون المشرع قد اتخذ من قيمة المنازعة مناطا لتحديد مدى قابلية الحكم للاستئناف والمحكمة المختصة بنظره كالاتى :

(أ) يكون الحكم انتهائيا أى داخلا فى حدود النصاب النهائى لقاضى التنفيذ وهو قاض جزئى ولا يقبل الطعن فيه بالاستئناف إلا بسبب وقوع بطلان فى الحكم أو فى الإجراءات المؤثرة وفقا للمادة ٢٢١، وذلك إذا كانت قيمة المنازعة ألفى جنيه أو أقل من ذلك.

(ب) يكون الحكم قابلا للاستئناف أمام المحكمة الكلية التى يتبعها قاضى التنفيذ، إذا زادت قيمة النزاع على ألفى جنيه ولم تتجاوز عشرة آلاف جنيه.

(ج) يكون الحكم قابلا للاستئناف أمام محكمة الاستئناف العالى، إذا زادت قيمة النزاع على عشرة آلاف جنيه، ويبدو هنا واضحا الخروج على مقتضى القواعد العامة التى كان من مقتضاها أن يكون استئناف هذا الحكم

أمام المحكمة الابتدائية مهما كانت قيمة النزاع نظرا لصدوره من قاض جزئي هو قاضى التنفيذ، وقد بررت المذكرة الإيضاحية هذا الخروج بحدائق عهد البلاد بنظام قاضى التنفيذ الأمر الذى يستلزم فتح السبيل أمام أحكام التنفيذ كي تصل لمحكمة النقض وحتى تتاح الفرصة لإرساء وتوحيد القواعد والمبادئ القانونية المتعلقة بهذه الأحكام، وينتقد البعض (عبدالباسط جميعى - طبعة سنة ١٩٧٥ - ج ٢ ص ٥٢ و ٥٣). بحق موقف المشرع فى هذا الصدد ويرى أنه حاول تدارك خطأ وقع فيه وهو إسناد الاختصاص بنظر كافة المنازعات الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ مهما كانت قيمتها ورغم خطورة بعضها إلى قاض من طبقة المحاكم الجزئية، وأنه اضطر إزاء هذا إلى التفرقة فى الاستئناف بين حالتين علي أساس قيمة الدعوى، وهو بذلك قد كرر تجربة فاشلة سبق أن أخذ بها فى مجال دعاوى الحيازة وأن التطبيق العملى لهذا النظام قد أسفر عن مهزلة، ولذلك يجب التقيد بالقواعد العامة التى تقضى باستئناف الأحكام الصادرة من القاضى الجزئى إلى المحكمة الابتدائية وإخراج المنازعات الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ ذات الأهمية الخاصة من اختصاص قاضى التنفيذ باعتباره قاضيا جزئيا.

ويلاحظ أنه يجب تطبيق القواعد العامة الواردة بالمواد من ٣٦ إلى ٤١ مرافعات لتقدير الدعاوى لمعرفة نصاب الاستئناف، كما أن ميعاد الاستئناف الذى يتعين رفع الطعن خلاله هو أربعون يوما تبدأ من يوم صدور الحكم سواء رفع الطعن أمام المحكمة الابتدائية أو رفع أمام المحكمة الاستئنافية العليا.

وجدير بالذكر أنه طبقا للبند التاسع من المادة ٣٧ مرافعات، فإنه إذا كانت الدعوى بين الدائن الحاجز والمدين بشأن صحة حجز منقول أو بطلانه تقدر بقيمة الدين المحجوز من أجله، أما إذا كانت الدعوى مقامة من الغير فتقدر بقيمة الأموال المحجوزة.

وينبغي ملاحظة أنه إذا رفع الاستئناف إلى محكمة غير مختصة قيمياً بنظر الاستئناف كما إذا كانت قيمة النزاع تجاوزت عشرة آلاف جنيه ورفع إلى المحكمة الابتدائية كان على المحكمة أن تقضى ومن تلقاء نفسها بعدم اختصاصها بنظر الاستئناف وإحالته إلى محكمة الاستئناف المختصة، وذلك دونما بحث لما إذا كان الاستئناف مقبولا شكلا أم لا وترك الفصل في ذلك لمحكمة الاستئناف.

وجدير بالذكر أن بعض محاكم الاستئناف قد ذهبت عند إحالة الاستئناف إليها من المحكمة غير المختصة إلا أن تقديم صحيفة الاستئناف إلى محكمة غير مختصة لا يعتبر رفعا للاستئناف واشترطت لكى يكون الاستئناف مقبولا أن تقدم صحيفته فى الميعاد إلى قلم كتاب المحكمة المختصة بنظره ورتبت على ذلك القضاء بعدم قبول الاستئناف المحال إليها لأن صحيفته لم تقدم لقلم كتابها ابتداء إلا أن الراجح هو أن الاستئناف يعتبر مرفوعا من وقت تقديم صحيفته إلى قلم الكتاب حتى ولو كان قد قدم لقلم كتاب محكمة غير مختصة قيمياً بنظره ذلك أن عدم اختصاص المحكمة قيمياً بنظر الدعوى لا يبطل صحيفة الاستئناف ولا يلغى الآثار التى ترتبت على تقديمها، ولا يصح قياس هذه الحالة على حالة تقديم صحيفة الطعن بالنقض والتى ينبغى أن تقدم لقلم كتاب محكمة الاستئناف التى أصدرت الحكم أو محكمة النقض لصراحة النص فى هذه الحالة الأخيرة وهو نص خاص بالنقض ولا يتعداه إلى الاستئناف ولا يعتبر من القواعد العامة التى تحكم الطعون (عز الدين الديناصورى وحامد عكاز - التعليق - ص ١٢٥٣).

رابعا : القرارات الإدارية التى يصدرها قاضى التنفيذ فى مجال التنفيذ : هذه القرارات تكون من أعمال إدارة القضاء ولا تتعلق بخصوصية أو تتصل بها، ولذلك لا يحكمها نظام قانونى خاص من حيث الطعن، ومن



الممكن لقاضى التنفيذ نفسه أن يرجع عنها دون التقيد بشكليات معينة، ولا يجوز التظلم من هذه القرارات لأن التظلم طريق خاص بالأوامر على العرائض وهى نوع من الأعمال الولائية، ومن ثم لا يمكن سلوكه للطعن فى أعمال ذات طبيعة إدارية بحتة (انظر فيما يتعلق بأعمال القاضى المختلفة : للمؤلف - أعمال القضاة - نشر دار النهضة العربية).

### أحكام النقض :

١٦٣٠- نصت المادة ٢٧٧/١ من قانون المرافعات - قبل تعديلها بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٨٠، والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ والقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩- على أن «تستأنف أحكام قاضى التنفيذ فى المنازعات الموضوعية إلى المحكمة الابتدائية إذا زادت قيمة النزاع على خمسين جنيها ولم تجاوز مائتين وخمسين جنيها وإلى محكمة الاستئناف إذا زادت على ذلك»، ولما كان الإشكال فى التنفيذ المرفوع من الطاعن بالدعوى رقم.... تنفيذ المنشية هو منازعة تنفيذ موضوعية وقد أقيم بمناسبة اتخاذ قلم كتاب محكمة الإسكندرية الابتدائية إجراءات المطالبة والتنفيذ باتعاب المحاماة المحكوم بها على الطاعن وقدرها خمسة جنيهات، فإن قيمة هذه الدعوى تقدر - طبقا للفقرة التاسعة من المادة ٣٧ من قانون المرافعات - بقيمة الدين المحجوز من أجله، ويكون الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية قد أصاب فى قضائه بعدم الاختصاص بنظر الاستئناف وإحالته إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية. (نقض ١٩/٢/١٩٨١- الطعن رقم ٨١ لسنة ٤٨ قضائية).

١٦٣١- الحكم الصادر فى منازعة وقتية من قاضى التنفيذ، لا يحوز حجية فى المنازعة الموضوعية فى التنفيذ.  
(نقض ١٤/١١/١٩٨٥- الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٥٠ قضائية).

١٦٣٢- طلب المحجوز عليه الحكم بصفة مستعجلة بتقدير مبلغ وإيداعه خزانة المحكمة على ذمة الوفاء بالدين المحجوز من أجله. منازعة وقتية فى التنفيذ. استئناف الحكم الصادر فيها. اختصاص المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بالفصل فيها.

(نقض ١٩٧٨/١٢/٢٨ طعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢، نقض ١٩٧٨/٣/٤ طعن رقم ٤١١ لسنة ٤٤ قضائية).

١٦٣٣- قضاء المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بعدم اختصاصها بنظر الاستئناف فى منازعة متعلقة بالتنفيذ وإحالاته إلى محكمة الاستئناف التزام المحكمة المحال إليها بالإحالة. لا خطأ.

(نقض ١٩٨٠/٥/١٥ طعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٥ قضائية).

١٦٣٤- قضاء محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف باعتبار أنه صادر من قاضى التنفيذ فى منازعة وقتية. وجوب القضاء بإحالة الاستئناف إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظره.

(نقض ١٩٧٨/٤/١٣ طعن رقم ٨١ لسنة ٤٥ قضائية).

١٦٣٥- المنازعة الموضوعية فى التنفيذ والمنازعة الوقتية فيه. ماهية كل منهما. الأحكام الصادرة فى الأولى. استئنافها أمام محكمة الاستئناف بحسب قيمة النزاع. الأحكام الصادرة فى الثانية. استئنافها فى جميع الحالات أمام المحكمة الابتدائية. مادة ٢٧٧ مرافعات.

(نقض ١٩٨٩/١/١٢ طعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٥٧ قضائية، نقض ١٩٨٨/٢/٤ طعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٤ قضائية، نقض ١٩٧٨/٤/١٣ سنة ٢٩ ص ١٠٠٥).

١٦٣٦- تنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية. وإذا كان قضاء الحكم

المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف على أساس أن استئناف الأحكام فى المنازعات الوقتية يكون أمام المحكمة الابتدائية ينطوى على قضاء بعدم الاختصاص النوعى مما كان يتعين معه على المحكمة أن تأمر بإحالة الاستئناف إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظره، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الأمر بإحالة الاستئناف إلى المحكمة المختصة يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٩٧٨/٤/١٣ الطعن رقم ٨١ لسنة ٤٥ ق س ٢٩ ص ١٠٠٥).

١٦٣٧- على المحكمة أن تعطى الدعوى وصفها الحق وتكييفها الصحيح، وإذا كان البين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه انتهى إلى القضاء بصفة مستعجلة برفض الدعوى بطلب عدم الاعتداد بالحج - بعد أن كيفها تكييفاً صحيحاً بأنها منازعة وقتية يفصل فيها قاضى التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات - فإن استئناف الحكم الصادر فيها يكون إلى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات، ولما كان اختصاص المحكمة بسبب نوع الدعوى يعتبر مطروحاً دائماً أمامها، وعليها أن تفصل فيه من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ١٠٩ من قانون المرافعات، فإن الحكم من المطعون فيه إذ قضى فى الدعوى بما يتضمن اختصاصه بنظر الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فيها من محكمة أول درجة حالة كون الاختصاص بذلك معقوداً للمحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٩٧٨/٣/٤ طعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٤ ق س ٢٩ ص ٦٧٩).

١٦٣٨- جعلت المادة ٢/٢٧٧ من قانون المرافعات استئناف أحكام قاضى التنفيذ فى المنازعات الوقتية إلى المحكمة الابتدائية، وإذا بين من صحيفة الدعوى.... تنفيذ عابدين أن الطاعن ابتغى بها الحكم بصفة

مستعجلة بإجراء وقتى هو تقدير مبلغ يودعه خزانة المحكمة على ذمة الوفاء للمطعون ضدها - الحاجزة - ويترتب على إيداعه زوال الحجز عن الأموال المحجوزة وانتقاله إلى المبلغ المودع الذى يصبح مخصصا للوفاء بمطلوب الحاجزة عند الإقرار لها به أو الحكم لها بثبوته طبقا لحكم المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات، فأجابته المحكمة لطلبه، وكان التكييف القانونى لهذه الدعوى أنها منازعة وقتية فى التنفيذ. فإن الحكم الصادر فيها يستأنف أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية، وإذا رفع لمحكمة الاستئناف فإنه لا يختص بالفصل فيه. فإذا نظرته وحكمت فيه فإنها تكون قد خالفت قواعد القانون الأمرة المنظمة للتقاضى بما يعيب حكمها بالخطأ فى تطبيق القانون.

(نقض ١٩٧٨/١٢/٢٨ الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٤٢ ق س ٢٩ ص ٢٠٦٥).

١٦٣٩- أصبح قاضى التنفيذ دون غيره المختص نوعيا بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيا كانت قيمتها، وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص، ويستلزم بالتالى - حسبما أفصحت عنه المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات - أن أحكامه الصادرة فى المنازعات الموضوعية تستأنف إلى المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بحسب قيمة النزاع أما تلك الصادرة فى المنازعات الوقتية، فتستأنف فى جميع الحالات إلى المحكمة الابتدائية الأمر الذى يستتبع أن يكون ميعاد استئناف الأحكام الأولى أربعين يوما عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات بينما يكون ميعاد استئناف الأحكام الثانية - عملا بالفقرة الثانية من ذات المادة - خمسة عشر يوما، لما كان ذلك وكان المقصود بالمنازعة الموضوعية فى التنفيذ هى تلك التى يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع فى أصل الحق فى حين أن المنازعة الوقتية هى التى يطلب فيها الحكم بإجراء وقتى لا يمس أصل الحق والعبرة فى ذلك بآخر طلبات

الخصوم أمام محكمة أول درجة، وكان الثابت من الأوراق أن النزاع المراد في الدعوى قد حكم فيه قاضى التنفيذ بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٥ - حسب طلبات المطعون ضدهم الختامية - فى موضوعه بحكم حسم به النزاع فى أصل الحق، فإن هذا الحكم لا يخضع عند الطعن فيه بالاستئناف للميعاد المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات، بل يكون أربعين يوما طبقا للفقرة الأولى من هذه المادة، وإذ التزم الطاعنون هذا الميعاد ورفعوا استئنافهم بإيداع صحيفته بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٥، فإنهم بذلك يكونون قد راعوا الميعاد المقرر قانونا لا يغير من ذلك أنهم قد أودعوا قلم كتاب محكمة المنصورة الابتدائية، إذ يعتبر الاستئناف مرفوعا من وقت هذا الإيداع حتى ولو كان إلى محكمة غير مختصة بنظره، لأنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ما تم صحيحا من إجراءات أمام المحكمة غير المختصة التى رفعت إليها الدعوى يبقى صحيحا وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة المختصة التى أحيلت إليها من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التى أحالتها، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر ميعاد الاستئناف خمسة عشر يوما كما لم يعتبره مرفوعا من وقت إيداع صحيفته قلم كتاب محكمة المنصورة الابتدائية بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٥، بل من وقت إرسال ملف الاستئناف من محكمة المنصورة الابتدائية إلى محكمة الاستئناف فى ٢٣/٣/١٩٨٦، ثم رتب على ذلك قضاءه بسقوط الحق فيه، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه.

(نقض ١٥/١٢/١٩٩٤ سنة ٤٥ الجزء الثانى ص ١٦٠٨).

١٦٤٠ - لما كان الواقع البين من الأوراق أن المطعون ضده أقام دعواه أمام قاضى التنفيذ بطلب الحكم بعدم الاعتداد بالحجز الإدارى الموقع ضده على سند من أن دين الضريبة المحجوز به لم يستقر نهائيا فى

ذمته وأن تقديرات المأمورية له لم يعلن بها قانونا وما زالت محل طعن منه لم يفصل فيه بعد، فإن هذا الطلب هو بحسب صريح لفظه وممراته طلب باتخاذ إجراء وقتي بوقف إجراءات الحجز الإداري والبيع الذي تحدد مواعده ابتناء عليه إعمالا لنص المادة ٢٧ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٢ دون أن يبيى فضلا فى أصل الحق ولا منازعة موضوعية فى التنفيذ ويكون استئناف الحكم الصادر فيه أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية.

(الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٥٨ قضائية - جلسة ١٨/١٨/١٩٩٥، قرب الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٧ س ٢٨ ج ١ ص ١٨٩٢، قرب الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٤/٣/١٩٧٨ س ٢٩ ج ١ ص ٦٧٩).

١٦٤١ - دعوى عدم الاعتداد بمحضر التسليم - الذى تم تنفيذا لحكم - منازعة تنفيذ موضوعية ترفع أمام قاضى التنفيذ بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى. إبداء المنازعة فى التنفيذ أمام المحضر يقتصر على إشكالات التنفيذ الوقتية.

(الطعن رقم ٣١٠٧ لسنة ٦٠ ق - جلسة ٥/٢٣/١٩٩٥).

١٦٤٢ - طلب المدعى الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بمحضر التسليم الذى تم تنفيذا لحكم لم يكن طرفا فيه. منازعة وقتية فى التنفيذ. أثره. اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر استئناف الحكم الصادر فيها. مادة ٢٧٧ مرافعات. رفعه أمام محكمة الاستئناف وقضاؤها فى موضوعه. مخالفة لقواعد القانون الأمرة المنظمة للنقاضى. نقض الحكم لمخالفة قواعد الاختصاص. اقتصار محكمة النقض على الفصل فى الاختصاص. عند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة الواجب التداعى إليها بإجراءات جديدة. مادة ١/٢٦٩ مرافعات.

(نقض ١٩٩٨/٢/٢٦ طعن رقم ٦٠٦٠ لسنة ٦٦ ق).

١٦٤٣- الاستئناف المرفوع عن منازعة تنفيذ وقتية. اختصاص المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية بنظره. رفعه أمام محكمة الاستئناف قضاؤها في موضوعه بما يتضمن اختصاصها بنظره. خطأ في القانون. (نقض ١٤/١١/١٩٩٦ طعن رقم ٢١٦١ لسنة ٥٩ قضائية).

١٦٤٤- دعوى الطاعنين بطلب الاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر لصالحهم وعدم الاعتداد بالحكم القاضى بوقف تنفيذه. منازعة وقتية في التنفيذ. اختصاص قاضى التنفيذ بنظرها. مادة ٢/٢٧٥ مرافعات. استئناف الحكم الصادر فيها أمام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية. مادة ٢/٢٧٧ مرافعات. (نقض ١٤/١١/١٩٩٦ طعن رقم ٢١٦١ لسنة ٥٩ قضائية).

١٦٤٥- دعوى المحجوز عليه ببطلان محضر الحجز الإدارى تأسيسا على عدم التنبيه عليه بالوفاء بالدين وكونه غير مدين للجهة الحاجزة. منازعة موضوعية في التنفيذ. القضاء بسقوط الحق في استئناف الحكم الصادر فيها لرفعه بعد الميعاد باعتبارها منازعة تنفيذ وقتية. خطأ وقصور. (نقض ٣٠/١/١٩٩٦ طعن رقم ١١٢٠ لسنة ٦١ قضائية).

١٦٤٦- دعوى استرداد المنقولات المحجوزة المقامة من الغير. تقدير قيمتها بقيمة هذه المنقولات. تقدير الحكم المطعون فيه قيمة هذه الدعوى بقيمة الدين المحجوز من أجله وترتيبه على ذلك اختصاص محكمة الاستئناف بنظر استئناف الحكم الصادر فيه في حين أن الاختصاص بذلك معقود للمحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية طبقا لقيمة المنقولات المحجوز عليها. خطأ في تطبيق القانون ومخالفة لقواعد الاختصاص القيمي المتعلقة بالنظام العام.

(الطعن رقم ٥٤٣٩ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٩٨).

١٦٤٧- الأحكام الصادرة فى منازعات التنفيذ الموضوعية. استئنافها إلى المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف بحسب قيمة النزاع. الأحكام الصادرة فى منازعات التنفيذ الوقتية. استئنافها فى جميع الحالات إلى المحكمة الابتدائية. مادة ٢٧٧ مرافعات.

المنازعة الموضوعية فى التنفيذ والمنازعة الوقتية فيه. المقصود بكل منهما. الأولى التى يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع فى أصل الحق. الثانية التى يطلب فيها الحكم بإجراء وقتى لا يمس أصل الحق. العبرة فى ذلك بآخر طلبات الخصوم أمام محكمة أول درجة.

طلب المطعون ضده وقف تنفيذ حكم الحراسة والحكم الصادر فى التظلمين من قرار النيابة بشأن حيازة عين النزاع على سند من بطلان إعلانه بالسند التنفيذى ومحضر الانتقال للتنفيذ منازعة وقتية فى التنفيذ. استئناف الحكم الصادر فيها أمام محكمة الاستئناف وقضاؤها فى الموضوع بالخالف لقواعد الاختصاص النوعى. خطأ فى القانون.

(نقض ١٩٩٩/١/٦ طعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٦٧ ق).

١٦٤٨- إذا كيف قاضى التنفيذ المنازعة بأنها وقتية وقضى بعدم اختصاصه نوعيا بنظرها وألغت المحكمة الاستئنافية الحكم تعين عليها إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة :

لما كان الحكم الابتدائى الصادر من قاضى الأمور المستعجلة بوصفه قاضيا للتنفيذ قد كيف المنازعة بأنها منازعة وقتية فى التنفيذ وقضى بعدم اختصاصه نوعيا بها لما ارتآه من أن ظاهر المستندات وظروف الحال غير كافية للتدليل على ما يدعيه الطاعن ويحتاج تكملة هذا الدليل إلى فحص موضوعى وهو الأمر الممتنع عليه، ومن ثم فإن محكمة أول درجة لم تقل كلمتها فى أصل الحق ولم تستنفذ ولايتها بالفصل فيه، وإذا



استؤنف حكمها وانتهت محكمة الاستئناف إلى تكييف المنازعة باعتبارها منازعة تنفيذ موضوعية وقضت بإلغاء الحكم الابتدائي، فكان يتعين عليها أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها، غير أن الحكم المطعون فيه تصدى له وفصل فيه مما فوت بذلك على الخصوم إحدى درجات التقاضى.

(نقض ١٩٩٨/٢/٧ طعن رقم ٤٢٥٩ لسنة ٦١ ق).

### (مادة ٢٧٨)

«يعد بالمحكمة جدول خاص تقيد فيه طلبات التنفيذ.

وينشأ لكل طلب ملف تودع به جميع الأوراق المتعلقة بهذه الطلبات. ويعرض الملف على قاضى التنفيذ عقب كل إجراء. ويثبت به ما يصدره من قرارات وأوامر وأحكام» (هذه المادة مستحدثة وليس لها مقابل فى قانون المرافعات السابق).

### المذكرة الإيضاحية:

«تحقيقاً لمتابعة قاضى التنفيذ للإجراءات المتعلقة بالتنفيذ نص القانون فى المادة ٢٧٨ منه على إعداد جدول خاص بمحكمة التنفيذ تقيد به الطلبات المتعلقة به كما نص على أن ينشأ لكل طلب من طلبات التنفيذ ملف تودع به جميع الأوراق المتعلقة بالتنفيذ بما فى ذلك الأحكام التى يصدرها قاضى التنفيذ وكذلك قراراته وأوامره وأوجب على المحضر أن يعرض الملف على القاضى عقب كل إجراء يقوم به ليأمر بما يرى اتخاذه، وبذلك يكون القاضى متابعاً لإجراءات التنفيذ ورقياً عليها.

وغنى عن البيان أن أفراد ملف لكل تنفيذ لا يتوقف على قيام نزاع بمعنى أنه إذا سار التنفيذ سيره الطبيعي دون أن يعترضه نزاع بين الخصوم أو مع الغير يتخذ شكل خصومة قضائية، فإن الملف يجب أن ينشأ ويجب على المحضر أن يعرضه على القاضى عقب كل إجراء يتخذه وتقتصر مهمة القاضى فى هذه الحالة على إصدار ما يراه من قرارات وأوامر لتذليل الصعوبات التى تعترض التنفيذ، كما أنه إذا قام نزاع متعلق بالتنفيذ بين الخصوم أو من الغير اتخذ شكل خصومة فإن ملف التنفيذ ذاته يجب أن يشتمل أيضا فى هذه الحالة على أوراق الدعوى والأوامر والأحكام الصادرة فيها.

### التعليق :

١٦٤٩- التنفيذ يقوم به المحضر إذ هو معاون لقاضى التنفيذ، ولذلك وفقا للمادة ٢٧٨ - محل التعليق - يجب على المحضر عرض ملف التنفيذ على القاضى عقب كل إجراء ويتلقى توجيه القاضى بشأنه، ويجوز للمحضر أن يطلب توجيه القاضى قبل القيام بالإجراء إذا عرضت له صعوبة وجد من المناسب استطلاع رأى القاضى بشأنها كما يجوز لقاضى التنفيذ أن يوجه المحضر قبل الإجراء ولو لم يطلب منه المحضر ذلك، لأن المحضر لا يعدو أن يكون معاوناً للقاضى فى التنفيذ كما ذكرنا.

ويلاحظ أنه إذا أصدر القاضى أمراً أو توجيهاً للمحضر فإنه يجب أن يكون فى شكل قرار مكتوب، إذ يتطلب القانون إيداعه فى الملف، فقد نصت المادة ٢٧٨ على إثبات ما يصدره قاضى التنفيذ من قرارات فى الملف.

وثمة رأى فى الفقه يذهب إلى أن هذه القرارات تعتبر من قبيل الاعمال المتعلقة بإدارة القضاء، ولهذا فإنه لا يجوز التظلم منها (محمد عبد الخالق عمر - بند ٦٨ - ص ٦١). ولكن الراجح أن هذا الرأى ليس صحيحا على إطلاقه، لأن الاعمال المتعلقة بإدارة القضاء تتميز بأنها لا تتعلق مباشرة بمصالح الأفراد، وإنما يسير إدارة القضاء باعتباره مرفقا عاما كما هو الحال بالنسبة لتحديد مواعيد الجلسات أو توزيع القضايا على الدوائر المختلفة، والأمر ليس كذلك بالنسبة لجميع القرارات التى يصدرها قاضى التنفيذ فى توجيهه المحضر وإشرافه عليه (فتحى والى - بند ٧٧ مكرر ص ١٤٦ و ص ١٤٧)، إذ إن بعض القرارات الصادرة من قاضى التنفيذ تتعلق بإدارة القضاء، ومن ثم لا يجوز التظلم منها، بينما هناك كثير من الأوامر التى يصدرها قاضى التنفيذ تمس مصالح الخصوم، ومن ثم يجوز التظلم منها.

وقد اختلف الفقه حول ما إذا كان يجوز لقاضى التنفيذ إصدار مثل هذه الأوامر فى الأحوال التى يتم فيها التنفيذ بواسطة رجال الإدارة كما هو الحال فى الحجز الإدارى، فذهب رأى إلى جواز ذلك على أساس أن رجال الإدارة فى قيامهم بإجراءات التنفيذ يقومون مقام المحضر (أمانة النمر - بند ١٥ ص ١٨)، إلا أن الراجح هو أنه لا يجوز ذلك لأن رجال الإدارة ليس من معاونى القاضى فى التنفيذ فلا يخضع لتوجيهاته وإنما لتوجيهات رئيسه (وجدى راغب ص ٢٦٧، فتحى والى بند ٧٧ مكرر ص ١٤٧، محمد عبد الخالق عمر - بند ٣١ ص ٢٤).

١٦٥٠- وجدير بالذكر أنه لا يترتب أى بطلان عند مخالفة أحكام هذه المادة التنظيمية، كما أنه من الملاحظ أن المادة ٢٧٨ - محل التعليق - لن تؤدي إلى النتيجة المرجوة منها إلا إذا نظمت القضايا وعددها أمام قضاة التنفيذ بصورة لا ترهقهم (أحمد أبو الوفا - التعليق ص ١٠٩٤).

## ١٦٥١- عيوب نظام قاضى التنفيذ فى التشريع المصرى ووسائل إصلاحها :

نظرا لعدم تطابق نظام قاضى التنفيذ فى التشريع المصرى والصورة المثلى لهذا النظام التى أوضحناها آنفا، فقد وجه الفقه كثيرا من سهام النقد للنصوص التشريعية الخاصة بهذا النظام والتى أسفر التطبيق العملى لها عن عيوب ومشاكل متعددة، وأهم هذه الانتقادات ما يلى :

١ - أن نظام قاضى التنفيذ يبدو وكأنه لم يغير من نظام العمل المألوف شيئا فى مجال التنفيذ، فالمحضر هو الذى يوالى ويباشر إجراءات التنفيذ كما كان الأمر عليه فى ظل قانون ١٩٤٩، وقد أبقى المشرع على نظام المحضرين كما هو دون تغيير رغم مناقضة هذا النظام لنظام قاضى التنفيذ.

٢ - أنه كان المفروض أن يعهد بمهمة الإشراف على التنفيذ وفرض منازعاته إلى قاضى متخصص بمعنى أن يخصص فى كل محكمة جزئية قاضى يتفرغ لأداء هذا العمل، ولكن إمعانا فى الاقتصاد فى النفقات فقد رأى عند التطبيق أن يضاف هذا العمل إلى الأعمال المعتادة للقاضى الجزئى أو القضاة العاملين فى المحكمة الجزئية (راجع: عبدالباسط جيمعى - ص ٤٧ وص ٤٨)، وهذا يعنى أن القاضى الجزئى يخصص بعض وقته لنظر منازعات التنفيذ وللإشراف على إجراءات التنفيذ التى تتخذ بمعرفة المحضرين العاملين فى محكمته، وذلك بالإضافة إلى عمله العادى فى القضايا المدنية وقضايا الأحوال الشخصية، وقد أدى ذلك عملا إلى أن القاضى الجزئى لم يعد لديه من الوقت ما يكفيه ليخصصه لهذا العمل الجديد بعد فراغه من نظر القضايا الأخرى، وبذلك أصبح الإشراف على التنفيذ نظريا أى روتينيا (عبدالباسط جيمعى - الإشارة السابقة). كما أن منازعات التنفيذ لم تعد تلقى العناية التى كانت تلقاها

من قبل لا من حيث سرعة البت فيها ولا من حيث بحثها ودراستها، بل تولدت مشكلات ومنازعات جديدة لم يكن لها وجود من قبل، بحيث أصبح التنفيذ في يد المحضر والمسئولية عنه تقع على عاتق قاضى التنفيذ الجزئى المرهق بالعمل.

٣ - أن من أهم عيوب نظام قاضى التنفيذ هو عدم وجود عدد كاف من القضاة ليقوموا بوظيفة قاضى التنفيذ؛ وقد لوحظ فى بعض المحاكم تكدرس القضايا أمام قضاة التنفيذ وبعضها قضايا مستعجلة لا تحتمل التأخير بطبيعتها نظرا لعدم كفاية عدد القضاة.

٤ - أن كل ما أسفر عنه تطبيق نظام قاضى التنفيذ منذ سنة ١٩٦٨ حتى الآن هو إحالة إشكالات التنفيذ من القضاء المستعجل إلى القضاء الجزئى العادى مما أدى إلى انكماش حجم العمل فى القضاء المستعجل وإلى ضعف مستوى الأداء فى قضاء الإشكالات لعدم التخصص وعدم التجانس، وقد انتهى الأمر أخيرا إلى إحالة مشكلات التنفيذ مرة أخرى للقضاء المستعجل كما كان الحال قبل إنشاء نظام قاضى التنفيذ.

٥ - أنه من حيث الاختصاص بمنازعات التنفيذ ومسايله لا يحقق نظام قاضى التنفيذ الإشراف الفعلى لمحكمة واحدة على مسائل التنفيذ، لأنه من الممكن تعدد المحاكم المختصة محليا ونوعيا بتنفيذ واحد، وهذا يؤدى إلى تشتيت المتقاضين فى ذات الإجراءات الواحدة، وذلك إذا ما شمل التنفيذ أموالا وحقوقا متعددة لأشخاص متعددين.

ومن أهم وسائل الإصلاح التى اقترحها الفقه (عزمى عبدالفتاح - الرسالة السابقة ص ٦٤٠ ومابعدها، محمد عبدالخالق عمر - بند ٣٢٣ و ٣٢٤ - ص ٢٤٠، ص ٣٤١، عبدالباسط جميعى - ص ٥٦ و ص ٥٧).  
إصلاح نظام قاضى التنفيذ بحيث يحقق غاياته ما يلى :

١ - ضرورة الأخذ بنظام دوائر التنفيذ المتخصصة، بحيث تنشأ دائرة تنفيذ في كل محكمة جزئية سواء كانت هذه المحكمة خارج نطاق المدينة التي بها مقر المحكمة الابتدائية أو كانت تقع بهذه المدينة وأن تختص كل دائرة من هذه الدوائر بتنفيذ السندات الصادرة من المحاكم الجزئية طبقاً لقواعد الاختصاص المحلي، كما يجب إنشاء دائرة تنفيذ بكل محكمة ابتدائية تختص بتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية باعتبارها محكمة أول درجة أما الأحكام الصادرة منها باعتبارها محكمة استئنافية فتختص بمسائل التنفيذ المتعلقة بها دائرة التنفيذ بالمحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم المطعون فيه، ونظام دائرة التنفيذ المقترح يقتضى بطبيعته تخصص قضاة التنفيذ بمسائل التنفيذ دون سواها، وهذا التخصص ميزة من مزايا نظام قاضى التنفيذ والتي أغفلها المشرع المصرى بإضافته أعمال التنفيذ إلى القاضى الجزئى كما ذكرنا سابقاً، وتخصص قضاة التنفيذ مسألة يجمع الفقه عليها باعتبارها الخطوة الأولى لإصلاح نظام قاضى التنفيذ الحالى كما أنه يؤدى إلى اكتساب هؤلاء القضاة الخبرة اللازمة فى مجال التنفيذ، ويلاحظ أنه وفقاً لنظام دوائر التنفيذ المتخصصة الذى اقترحه البعض فى الفقه يجب من ناحية إسناد رئاسة دائرة التنفيذ المتخصصة إلى من تدرس بالخبرة من القضاة فلا يرأس دائرة التنفيذ فى نطاق المحكمة الابتدائية إلا من كان بدرجة رئيس محكمة، وهو ما كان يأخذ به القانون العثمانى والتشريعات العربية أما قضاة التنفيذ بالمحكمة الجزئية فينبغى اختيارهم من بين من تدرسوا مدة معقولة فى العمل القضائى نظراً لدقة مسائل التنفيذ وصعوبتها، ومن ناحية أخرى يجب أن يتعدد القضاة الذين يلحقون بدوائر التنفيذ فلا يكفى وجود قاض واحد للتنفيذ بكل دائرة، بل يجب وجود أكثر من قاض بها.

٢ - ضرورة الأخذ بنظام مأمورى التنفيذ، وهذا النظام يقتضى إلحاق عدد من مأمورى التنفيذ بدوائر التنفيذ، من بين الحاصلين على ليسانس الحقوق والذين اجتازوا دورة تدريبية تكسبهم اللياقة المهنية اللازمة للقيام بالواجبات المنوطة بهم، ولكن لا يعنى الأخذ بنظام مأمورى التنفيذ وفقا لهذا الاقتراح الذى يراه البعض فى الفقه أن يلقى نظام المحضرين، فلا يوجد ما يمنع من بقاء المحضرين فى وظائفهم مع قصر عملهم على القيام بالأعمال المتعلقة بالإعلانات القضائية وسلب كل اختصاص لهم فيما يتعلق بإجراءات التنفيذ، وفى نفس الوقت فإن الأخذ بنظام مأمورى التنفيذ لا يعنى تحول المحضرين تلقائيا إلى مأمورى التنفيذ، وإن كان لا مانع من تعيين المحضر فى هذه الوظيفة إذا استوفى شروط التعيين فيها، أما الاختصاصات التى يعهد بها إلى مأمورى التنفيذ فإنها تشمل الاختصاصات التى يقوم بها محضرو التنفيذ والاختصاصات التى تسند إلى قلم الكتاب فى مسائل التنفيذ كما فى حالات التنفيذ العقارى، ولا شك فى أن الأخذ بنظام مأمورى التنفيذ على هذا النحو سوف يؤدى إلى إضعاف هيمنة المحضرين على إجراءات التنفيذ فى القانون الحالى التى أصبحت موضع الشكوى والمعاناة من المتقاضين.

٣ - ضرورة تحقيق الإشراف السابق للقضاء على بدء التنفيذ، بحيث يمنح القانون قاضى التنفيذ سلطة الأمر ببدء إجراءات التنفيذ ومتابعتها بنفسه، وذلك مما يؤدى إلى الإقلال من منازعات التنفيذ، ويقتضى الإشراف السابق للقضاء أن يتقدم الدائن بطلب التنفيذ إلى القضاء وإذا امتنع المدين عن الوفاء، فإن القاضى هو الذى يقرر بدء التنفيذ الجبرى على مال المدين ويحدد طريق التنفيذ الذى يتعين اتباعه ويأمر باتخاذ التدابير اللازمة لذلك ويتابع إجراءات التنفيذ بحيث لا يتم إجراء منها إلا بعد الحصول على إذن منه، كما تعرض عليه الإجراءات بعد انتهائها

للتأكد من قانونيتها والفصل فيما قد يثور من منازعات أثناء التنفيذ، فلا يكفي مجرد تجميع منازعات التنفيذ أمام قاض واحد وعرض الإجراءات عليه بعد إتمامها كما هو الشأن فى القانون الحالى، بل يجب أن تكون هناك رقابة قضائية سابقة على بدء التنفيذ الجبرى.

٤ - ضرورة تعديل قواعد الاختصاص المحلى والأخذ بنظام الإنابة الذى سبق أن أشرنا إليه، بحيث تعالج حالة تعدد أماكن الأموال التى يجرى عليها التنفيذ، حتى لا يتعدد القضاة المختصون ولا يبعثر الاختصاص بنظر منازعات التنفيذ، ويمكن إشراف قاض واحد على إجراءات التنفيذ.

### (مادة ٢٧٩)

«يجرى التنفيذ بوساطة المحضرين وهم ملزمون بإجرائه بناء على طلب ذى الشأن متى سلمهم السند التنفيذى.

فإذا امتنع المحضر عن القيام بأى إجراء من إجراءات التنفيذ كان لصاحب الشأن أن يرفع الأمر بعريضة إلى قاضى التنفيذ.

فإذا وقعت مقاومة أو تعد على المحضر وجب عليه أن يتخذ جميع الوسائل التحفظية وأن يطلب معونة القوة العامة والسلطة المحلية (هذه المادة تقابل المادتين ٤٥٨ و ٤٨٣ من قانون المرافعات السابق).

### التعليق:

١٦٥٢- التعريف بالمحضر ومركزه القانونى من حيث تبعيته للسلطة التنفيذية أو القضائية ومن حيث وكالته عن طالب التنفيذ:



المحضر هو عامل التنفيذ الذى أنيط به المشرع اتخاذ إجراءات التنفيذ، ورغم أن قانون المرافعات الحالى قد أنشأ نظام قاضى التنفيذ إلا أنه لم يسلب المحضر صفته باعتباره التنفيذى ليقوم به تحت إشراف القضاء.

والمحضر ليس قاضيا لأنه لا يتمتع بولاية القضاء ولذلك يجب عدم تشبيه النظام القانونى للمحضرين بذلك الخاص بالقضاة، ووفقا للمادة ١٤٨ من قانون السلطة القضائية، فإنه يشترط فيمن يعين محضرا ما يشترط فيمن يعين كاتباً، وطبقا للمادة ١٣٧ فإنه يشترط فيمن يعين كاتباً الشروط الواجب توافرها وفقا للأحكام العامة للتوظيف فى الحكومة عدا شرط الامتحان المقرر للوظيفة ويجب ألا يقل المؤهل عند التعيين عن شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، ولا يشترط فى المحضر أن يكون حاصلا على إجازة الحقوق ولكن يجوز تعيين المحضرين من بين الحاصلين على هذه الإجازة، ووفقا للمادة ١٤٨ فإن المحضر يعين تحت الاختبار لمدة سنة على الأقل وسنتين على الأكثر، وقد أوضحت المادة ١٥٣ أن القرارات المتعلقة بالشئون الوظيفية للمحضر من تعيين وترقية ومنح علاوات ونقل تصدر من وزير العدل بناء على ما تقترحه لجنة مكونة من وكيل وزارة العدل ومدير عام إدارة المحاكم ومدير عام الشئون المالية ويحلف المحضرون أمام هيئة المحكمة التابعين لها فى جلسة علنية يميناً بأن يؤدوا أعمال وظيفتهم بالذمة والعدل، ويلحق المحضرون بدائرة كل محكمة ابتدائية ويرأس المحضرين كبير المحضرين، وفى دوائر المحاكم يوجد محضرون أول، ولا يعين محضرا أول بمحكمة جزئية إلا من أمضى فى وظيفة محضر تنفيذ مدة سنتين على الأقل، ويتولى رئيس المحكمة الابتدائية تحديد محل عمل المحضرين ونقلهم وندبهم داخل دائرة المحكمة وكذلك تعيين المحضرين الأول بالمحاكم الجزئية.

وهناك نوعان من تخصصات المحضرين فى العمل، فقد يتخصص المحضر فى القيام بإعلان الأوراق القضائية كالإنذارات والأحكام وصحف الدعاوى وصحف الطعون وغيرها ويعرف بمحضر الإعلان، وقد يتخصص المحضر فى القيام بإجراءات التنفيذ وأعماله من حجز وبيع أو إعلان الأوراق المتعلقة بالتنفيذ ويعرف بمحضر التنفيذ ولكن يشترط فىمن يعين محضرا للتنفيذ أن يكون قد شغل وظيفة محضر مدة سنتين على الأقل وحسنت الشهادة فى حقه وأن يكون قد نجح فى امتحان يختبر فيه تحريرا وشفويا (مادة ١٤٩) وعلة ذلك أن أعمال التنفيذ أكثر صعوبة من أعمال الإعلان وتحتاج إلى مزيد من الخبرة، ولكن هذا التوزيع للعمل بين المحضرين هو توزيع داخلى للعمل بينهم فى المحاكم فلا يترتب على مخالفته أى بطلان، فقد يقوم محضر التنفيذ بأعمال الإعلان والعكس إذا اقتضت ظروف العمل ذلك دون أن يؤثر هذا فى صحة الإجراء الذى يتخذه المحضر، وفى فرنسا هناك محضرون للجلسات يقتصر عملهم على القيام بخدمات الجلسات كفتح الأبواب وحفظ النظام بالجلسة وغير ذلك وهم يختلفون عن محضرى الإعلان والتنفيذ.

وقد رتبت بعض النصوص القانونية التزامات مهنية على عاتق المحضرين وهذه النصوص متفرقة فى قانون السلطة القضائية وقانون المرافعات والقانون المدنى، فالمحضر ملتزم بالامتناع عن أى عمل يكون من شأنه تقليل الثقة فى الهيئة التى ينتمون إليها سواء فى داخل دور القضاء أو فى خارجها (المادة ١٦٤ سلطة قضائية)، والمحضرون ملزمون بالمحافظة على أسرار القضايا (مادة ١٦٠ سلطة قضائية)، ولا يجوز لهم القيام بأعمال تدخل فى حدود وظائفهم فى الدعاوى الخاصة بهم أو بأزواجهم أو أقاربهم أو أصهارهم إلى الدرجة الرابعة وإلا كان هذا العمل

باطلا (مادة ٢٦ مرافعات)، كما لا يجوز للمحضرين أن يشتروا بأسمائهم لا باسم مستعار الحق المتنازع فيه كله أو بعضه إذا كان نظر النزاع يدخل فى اختصاص المحكمة التى يباشرون أعمالهم فى دائرتها (مادة ٤٧١ مدنى).

وقد اختلف الفقه حول بيان المركز القانونى للمحضر سواء من حيث تبعيته للسلطة التنفيذية أو القضائية أو من حيث وكالته عن طالب التنفيذ، فبالنسبة لتبعية المحضر لأى من السلطتين فقد ذهب رأى إلى أن المحضر يتبع السلطة التنفيذية ويعد فرعا منها على أساس أن التنفيذ من وظائف المحضرين وليس من وظائف القضاء (عبدالباسط جيمعى - المبادئ العامة للتنفيذ - مشار إليه ص ٣٥)، ولكن الراجح هو ما ذهب إليه البعض من أن المحضر موظف عام من موظفى الجهاز القضائى للدولة (وجدى راغب - ص ٢٥٨، أحمد مسلم - أصول المرافعات - بند ١٢٧ - ص ١١٤ وبند ١٢٩ ص ١١٧ - ١١٨، عزمى عبدالفتاح - الرسالة السابقة - ص ٣١). لأن نصوص قانون السلطة القضائية تكشف عن وجهة نظر المشرع فى انتماء المحضرين إلى السلطة القضائية ومن ذلك المادة ١٦٤ من قانون السلطة القضائية التى أشرنا إليه آنفا والتى توجب على المحضر أن يمتنع عن أى عمل يكون من شأنه التقليل من اعتبار الهيئة التى ينتمى إليها سواء كان ذلك داخل دور القضاء أو خارجها ولا شك فى أن الهيئة التى يقصدها المشرع هى السلطة القضائية، والواقع أن هذا الخلاف الفقهى كما يذهب البعض (عزمى عبدالفتاح - الرسالة السابقة - ص ٣١). بحق كان من الممكن تجنبه لو أن المشرع قد أخذ بنظام قاضى التنفيذ فى صورته الصحيحة وأسند التنفيذ إلى مأمورى التنفيذ الذين يشكلون دائرة يرأسها قاضى التنفيذ، وبذلك يكون قد أناط التنفيذ بجهة قضائية وأكد الطابع القضائى للتنفيذ بحيث لا يثار خلاف بشأن الجهاز القائم به.

أما فيما يتعلق بوكالة المحضر عن طالب التنفيذ، فهناك رأى تقليدى فى الفقه (محمد حامد فهمى - بند ١١ - ص ٨، وأنظر أيضا حكم محكمة النقض الصادر فى ١١/٣/١٩٣٧ مجموعة عمر ٢ - ١٠٦ - ٤٢، وحكمها الصادر فى ١٤/٤/١٩٧٠ - مجموعة الأحكام السنة ٢١ - ص ٦١١) يعتبر المحضر وكيلا عن طالب التنفيذ لأنه يتخذ الإجراءات بناء على طلب ووفقا لتعليمات طالب التنفيذ، وهناك رأى آخر (عبدالباسط جميعى - ص ٤٢). يذهب إلى أن للمحضر صفة مزدوجة فهو موظف عام ووكيل عن طالب التنفيذ فى نفس الوقت، لكننا نعتقد مع البعض (فتحى والى - بند ٧٩ ص ١٤٦، وجدى راغب - ص ٢٥٨ محمد عبدالخالق عمر - بند ٣٢٢ - ص ٢٥٠) أن الحقيقة هى أن المحضر لا يعتبر وكيلا عن طالب التنفيذ فهو لا يمثل الخصم ولا يعمل من أجل المصلحة الخاصة لطالب التنفيذ هو موظف عام يقوم بوظيفة عامة وهو يمثل الدولة كطرف فى إجراءات التنفيذ ويعمل من أجل المصلحة العامة فى الحماية التنفيذية وما يؤكد ذلك أن المادة ٢٨٢ مرافعات تنص على أن على المحضر عند إعلانه السند التنفيذى أو عند قيامه بالتنفيذ قبض الدين عند عرضه عليه مع إعطاء المخالصة وذلك دون حاجة إلى توكيل خاص، ولم يكن هناك مبرر لهذا النص لو كان المحضر وكيلا عن طالب التنفيذ.

### ١٦٥٣ - واجبات المحضر:

وفقا للمادة ١/٦ مرافعات فإن كل إعلان أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة، ويجب على المحضر فى عمله أن يراعى القواعد القانونية والإجراءات التى نص عليها المشرع.

والقاعدة هى أن المحضر يقوم بعمله فى إجراء التنفيذ بناء على طلب الخصم دون الحاجة إلى الحصول على إذن مسبق من قاضى التنفيذ،

فالمحضر يكون ملزماً باتخاذ إجراءات التنفيذ متى سلمه الدائن السند التنفيذي مستوفياً للشروط اللازمة (مادة ٢٧٩/١)، وهناك أمثلة كثيرة توضح سلطة المحضر فى القيام بإجراءات التنفيذ دون إذن مسبق من قاضى التنفيذ، ومن ذلك أن للمحضر أن يقف التنفيذ أو أن يمضى فيه على سبيل الاحتياط دون أن يتمه إذا تقدم الخصم إليه بإشكال وقتى فى التنفيذ «مادة ٣١٢»، وأنه له توقيع الحجز على المنقولات لدى المدين بموجب محضر يحرره لهذا الغرض «مادة ٣٥٣»، وأن له أن يعين خبيراً لتقدير قيمة الأشياء غير المقومة «مادة ٣٨٧»، وأن له أن يعين الحارس على المنقولات المحجوزة لدى المدين «مادة ٣٦٤» وطبقاً للمادة ٢٧٩ مرافعات إذا صادف المحضر مقاومة أو تعدياً فيجب أن يتخذ جميع الوسائل التحفظية وأن يطلب معونة القوة العامة والسلطة المحلية، كما تنص المادة ٢٧٩/٢ على أن للمحضر أن يمتنع عن اتخاذ أى إجراء من إجراءات التنفيذ، وهذا الامتناع يخضع لرقابة قاضى التنفيذ بناءً على عريضة ترفع إليه من ذوى الشأن ويرى الفقه أن هناك فارقاً بين سلطة المحضر فى الامتناع عن التنفيذ وسلطته فى الامتناع عن الإعلان إذ يجب على المحضر عندما يمتنع عن الإعلان أن يعرض الأمر على قاضى الأمور الوقفية بينما إذا امتنع عن التنفيذ فإن الخصم المتضرر من عدم التنفيذ هو الذى يقوم بعرض الأمر على قاضى التنفيذ (انظر: محمد عبدالخالق عمر - ص ٦٩).

وإذا كانت القاعدة أن المحضر يقوم بأعمال التنفيذ بدون إذن مسبق من قاضى التنفيذ، فإن هناك حالات يستلزم القانون فيها لصحة إجراءات التنفيذ التى يقوم بها المحضر أن تكون بناءً على إذن سابق من قاضى التنفيذ وإلا كانت هذه الإجراءات باطلة، ومن أمثلة هذه الحالات ما تنص عليه المادة ٧ من أنه لا يجوز إجراء أى تنفيذ قبل الساعة السابعة صباحاً

ولا بعد الساعة الثامنة مساءً) عدلت المادة السابعة بمقتضى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ بأن استبدلت عبارة «الساعة الثامنة مساءً» بعبارة «الخامسة مساءً». ولا فى أيام العطلة الرسمية إلا فى حالات الضرورة وبإذن كتابى من قاضى الأمور الوقتية، وما تنص عليه المادة ٣١٢ من أنه لا يجوز للمحضر أن يتم إجراءات التنفيذ قبل أن يصدر القاضى حكمه فى الإشكال الوقتى الذى ترتب عليه وقف التنفيذ، وما تنص عليه المادة ٢/٣٥٦ من أنه لا يجوز للمحضر أن يجرى تفتيش المدين لتوقيع الحجز على مافى جيبه إلا بإذن سابق من قاضى التنفيذ.

ويلاحظ أن من أعمال المحضر المتعلقة بالتنفيذ أنه يقوم بإعداد ملف خاص بالتنفيذ بناء على الطلب المقدم من الدائن، وفى هذا الملف يقيد المحضر الإجراءات التى يتخذها فى سبيل التنفيذ كإعلان السند التنفيذى وتوقيع الحجز بتحرير محضره وإبلاغ المحجوز عليه بتوقيع الحجز على ما للمدين لدى الغير وغير ذلك من الإجراءات، وإعمالاً للمادة ٢٧٨ مرافعات سألقة الذكر يقوم المحضر بعرض ملف التنفيذ على قاضى التنفيذ عقب كل إجراء يتخذه وعقب كل مرحلة من مراحل التنفيذ ليأمر بما يراه بشأنه، ولا يقتصر عمل المحضر على اتخاذ إجراءات التنفيذ وإعلان الأوراق المتعلقة به بل إنه قد يقوم بقبض الدين من المدين إذا عرضه المدين عليه ويعطيه مخالصة بذلك دون حاجة إلى تفويض من الدائن وذلك وفقاً للمادة ٢٨٢ التى سبق أن أشرنا إليها، ولا اختيار للمحضر فى قبض الدين إذا عرضه المدين عليه بل يجب عليه ذلك حتى ولو كان المدين قد عرض الوفاء ببعض الدين وفى هذه الحالة يجب أن يستمر المحضر فى التنفيذ لاستيفاء باقى الدين بحيث يحصل الدائن على حقه كاملاً.

كذلك فإن من واجبات المحضر القيام بالتنفيذ العينى كما فى حالة الطرد أو الإزالة أو الغلق، ورغم أن قانون المرافعات المصرى لا يتضمن

نصوصا لتنظيم الإجراءات فى حالة التنفيذ العينى إلا أن البعض فى الفقه (عبدالباسط جميعى - ص٣٦ - ص٤٠). يرى قيام المحضر بهذا التنفيذ ويقترح بعض الإجراءات فى هذا الصدد، فوفقا لهذا رأى يجب الالتجاء إلى المحضر فى هذه الحالة لأنه طبقا للمادة السادسة والمادة ٢٧٩ من قانون المرافعات فإن كل تنفيذ إنما يكون بواسطة المحضرين ما لم يوجد نص استثنائى يقرر خلاف ذلك، إذ لا يستطيع الدائن القيام بالتنفيذ العينى دون الالتجاء إلى المحضرين لأنه لا يجوز للمرء أن يقتضى حقه لنفسه بيده ويحق للمدين إذا قام الدائن بالتنفيذ دون الالتجاء للسلطة العامة أن يتمسك ببطالان هذا التنفيذ الذى قام به الدائن بنفسه، ونظرا لعدم وجود تنظيم تشريعى لإجراءات وخطوات التنفيذ العينى، فإن الأمر يترك لتقدير المحضر ليتصرف حسب ظروف كل تنفيذ فقد يرى أن يجرى التنفيذ عن طريق مناقصة بين المقاولين يعلن عنها فى الصحف بحيث يحرر محضرا بذلك ويقوم بالنشر والإعلان ثم يجرى المناقصة علنا فى الموعد المحدد لها، وإذا كان التنفيذ مما يستدعى العجلة فإنه قد يجرى المناقصة بين جملة مقاولين يستدعيهم لهذا الغرض أو يعهد بالعمل إلى مقاول يختاره لذلك على أن يعلن المدين فى جميع الأحوال بهذه الإجراءات حتى يتمكن من الاعتراض عليها إذا كان هناك وجه للاعتراض. ومن الأفضل أن يسترشد المحضر فى ذلك برأى القاضى المختص فى المحكمة التى يتبعها، وإذا كان هناك اعتراض لطالب التنفيذ على تصرف قام به المحضر، فإن له أن يرفع الأمر لهذا القاضى ليقرر ما يلزم اتخاذه من إجراءات، فعدم وجود إجراءات محددة لتنظيم التنفيذ العينى لا ينفى أن هذا التنفيذ يجب أن يتم عن طريق المحضرين وبعد إعلان المدين بالسند التنفيذى وأن يحرر المحضر محضرا بالخطوات والإجراءات التى اتبعها ويعلن به المدين ليكون على بينة مما يجرى ضده بحيث يتمكن من الاعتراض إن كان لذلك مبرر، وقد أهاب هذا البعض

بالمشرع أن يسد هذه الثغرات التشريعية وأن يكمل النقص فى النصوص التشريعية المنظمة للتنفيذ العينى بأن ينظم إجراءات التنفيذ العينى بحيث تتم أمام القضاء وأن يضع الضوابط اللازمة لذلك، ولا شك لدينا فى ضرورة قيام المشرع بذلك وخاصة أن هناك كثيرا من التشريعات الأجنبية نظمت إجراءات التنفيذ العينى وأسندت الإشراف على هذه الإجراءات للقضاء.

وينبغى ملاحظة أن المشرع قد كفل للمحضر الحماية اللازمة أثناء قيامه بالواجبات السابق لنا ذكرها، فوفقا للمادة ٢/٢٧٩ والتي مضت الإشارة إليها إذا وقعت مقاومة أو تعد على المحضر وجب عليه أن يتخذ جميع الوسائل التحفظية للمحافظة على الأموال المحجوزة وأن يطلب معونة القوة العامة والسلطة المحلية، كذلك فإن الصيغة التنفيذية التى تتبل بها الأحكام تتضمن أمرا إلى السلطات المختصة بأن يعاونوا المحضر على إجراءات التنفيذ ولو باستعمال القوة الجبرية متى طلب منهم المساعدة، كما أن قانون العقوبات يحمى المحضر من أية إهانة أو تعد أو مقاومة إذ يتضمن قانون العقوبات نصوصا تعاقب على إهانة الموظفين العموميين أو التعدى عليهم أو مقاومتهم أثناء تأدية وظائفهم ويستفيد المحضر من هذه النصوص لأنه يعتبر موظفا عاما كما ذكرنا.

وأىضا يجب ملاحظة أنه إذا كان المحضرون هم عمال التنفيذ الذين يمثلون السلطة العامة فى القيام به وهم الذين يتولون التنفيذ فى أغلب الأحوال، فرغم ذلك لا يحتكر المحضرون أعمال التنفيذ، فهناك أعمال يقوم بها غيرهم فى مجال التنفيذ أيضا ومن أمثلة ذلك قلم الكتاب بمحكمة التنفيذ، فقد يباشر بعض إجراءات التنفيذ كالنشر فى الصحف عن البيع «مادة ٤٣٠ مرافعات»، ومدى المصالح الحكومية التى لها الحق فى الحجز الإدارى كمصلحة الضرائب الذين يقومون بتوقيع هذا الحجز،



وحارس الأشياء المحجوزة الذى يلتزم بكثير من الالتزامات فى مجال التنفيذ، وكرجال الإدارة المحلية الذين يقومون بلصق إعلانات بيع النقل المحجوز «مادة ٣٨١»، ومن أمثلة ذلك أيضا قيام أحد البنوك أو السماسرة أو الصيارفة الذى يعينه قاضى التنفيذ ببيع الاسهم والسندات «المادة ٤٠٠ مرافعات»، وغير ذلك.

#### ١٦٥٤ - مسئولية المحضر:

يسأل المحضر مسئولية تأديبية إذا أخل بواجبات وظيفته، حتى ولو لم يكن هذا الإخلال قد سبب ضرراً لخصم معين، وقد نظمت أحكام هذه المسئولية التأديبية بالمواد من ١٦٤ - ١٦٩ من قانون السلطة القضائية.

وفضلاً عن هذه المسئولية التأديبية فإن المحضر قد يسأل مسئولية مدنية عن الأخطاء التى قد يرتكبها والتى تسبب ضرراً للخصم، لأنه ملتزم باتباع القواعد والإجراءات القانونية عند قيامه بعمله فإذا ما أخل بهذه القواعد والإجراءات وترتب على خطئه ضرر بأحد الأفراد فإنه يكون مسئولاً عن تعويض هذا الضرر، وقد نصت المادة ٢/٦ مرافعات على مسئولية المحضر المدنية بقولها «ولا يسأل المحضرون إلا عن خطئهم فى القيام بوظائفهم».

ويرى البعض (محمد عبد الخالق عمر - بند ٣٣١ ص ٣٤٨ وهامش رقم ٦ بها). أنه لا يشترط لقيام مسئولية المحضر أن يكون خطؤه جسيماً أو أن يرقى إلى مرتبة الغش فالخطأ العادى يكفى لنشأة المسئولية على عاتقه وذلك بعكس الحال فى القانون الإيطالى الذى يشترط لقيام مسئولية المحضر الغش أو الخطأ الجسيم «مادة ٦٠ مرافعات إيطالى».

ونظراً لكون المحضر موظفاً عاماً فإن الدولة تكون مسئولة عن خطئه مسئولية المتبوع عن التابع، ولذلك يكون للمضرور أن يرفع دعوى

المسئولية ضد المحضر أو ضد الدولة أو ضدهما معا، وفي حالة قيام الدولة بدفع تعويض عن أخطاء المحضر فإن لها أن ترجع عليه بمقدار هذا التعويض.

ونظرا لكون المحضر موظفا عاما فإن الدولة تكون مسئولة عن خطئه مسئولية المتبوع عن التابع، ولذلك يكون للمضرور أن يرفع دعوى المسئولية ضد المحضر أو ضد الدولة أو ضدهما معا، وفي حالة قيام الدولة بدفع تعويض عن أخطاء المحضر فإن لها أن ترجع عليه بمقدار هذا التعويض.

كذلك فإن مسئولية المحضر لا تمنع من قيام مسئولية طالب التنفيذ، ولكن لا يسأل طالب التنفيذ عن أى خطأ يرتكبه المحضر لأنه ليس وكيلاً عنه كما أوضحنا، بل يسأل عن الخطأ الذى يرتكبه فى توجيه المحضر فى إجراءات التنفيذ، فإذا كانت الإجراءات الخاطئة التى قام بها المحضر ضد المدين بتوجيه من الدائن طالب التنفيذ فإن هذا الأخير يكون مسئولا عن تعويض الضرر الذى يترتب عليها، ومثال ذلك أن يطلب التنفيذ فى حالة لا يجوز له فيها ذلك.

وهناك بعض النصوص التى تحدد مسئولية المحضر بشأن بعض الأعمال التى يقوم بها ومن أمثلة ذلك أنه يجب على المحضر إذا كانت لديه حصيلة التنفيذ أن يودعها خزانة المحكمة إذا كانت غير كافية للوفاء بحقوق الدائنين الحاجزين ومن فى حكمهم وإذا امتنع المحضر عن الإيداع جاز لكل ذى شأن أن يطلب من قاضى التنفيذ بصفة مستعجلة إلزامه به مع تحديد موعد للإيداع فإذا لم يتم الإيداع خلال هذا الموعد جاز التنفيذ على المحضر فى أمواله الشخصية (مادة ٤٧٢ مرافعات)، ومن أمثلة ذلك أيضا أنه فى بيع المنقول بالمزاد يكون المحضر ملزما بالثمن الذى رسا به مزاد المنقول إذا لم يستوفه من المشتري فورا ولم يبادر بإعادة البيع على ذمة هذا المشتري

المتخلف ويعتبر محضر البيع سنداً تنفيذياً بالنسبة إليه أيضاً (مادة ٣٨٩/٢ مرافعات)، ومن ذلك حالة الحكم ببطالان إجراءات الإعلان عن بيع العقار فإنه وفقاً للمادة ٤٣٣ تكون مصاريف إعادة هذه الإجراءات على حساب كاتب المحكمة أو المحضر المتسبب فيها حسب الأحوال.

ولا شك في أن المحضر يلزم بإجراء التنفيذ وفق الأوضاع المقررة في القانون متى طلب منه ذلك، فإذا امتنع دون الاستناد إلى حجة قانونية تبرر ذلك، كان مسئولاً عن امتناعه وجاز لطالب التنفيذ أن يرفع أمره إلى قاضى التنفيذ لجبره على القيام به، أما إذا كان امتناع المحضر يستند إلى حجة قانونية عرض الأمر على القضاء ليفصل فيه بحكم (محمد حامد فهمى - ص ٨، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٠٩٥).

وقد مضت الإشارة إلى أنه إعمالاً للفقرة الثالثة من المادة ٢٧٩ - محل التعليق - إذا لقي المحضر مقاومة مادية أو تعدياً وجب عليه أن يتخذ جميع الوسائل التحفظية لمنع الاختلاس وأن يطلب معونة القوة العامة والسلطة المحلية، ووجب على الجميع أن يتعاونوا لإجراء التنفيذ بالقوة الجبرية وأساس ذلك أنه ما دام القانون يمنع الأشخاص من اقتضاء حقوقهم بأنفسهم، فإنه يتعين عليه أن يعينهم في جميع الأحوال على الحصول عليها مع تقديم كل المساعدة اللازمة لتحقيق ذلك، وإلا كانت الحكومة مسئولة بتعويض طالب التنفيذ عن الضرر الذى يصيبه من عدم حصوله على حقه أو تأخير الحصول عليه، اللهم، إلا إذا وجدت قوة قاهرة تجعل التنفيذ مستحيلاً كما إذا حدث فيضان أغرق المنطقة التى يتعين أن يتم فيها التنفيذ، أو حاصرتها جيوش العدو، فإن هذا يعد قوة قاهرة تمنع المحضر من اتخاذ إجراءات التنفيذ، وبعبارة أخرى تسأل الحكومة عن امتناع موظفيها أو تقصيرهم أو تأخيرهم في إجراء التنفيذ، ومن ناحية أخرى تسأل - وتعويض طالب التنفيذ - إذا اضطرت إلى

الامتناع عن استخدام القوة المسلحة محافظة على الأمن والسلام العام أى إزاء اعتبارات أساسها المحافظة على الأمن والسلام فى المجتمع (انظر: حكم مجلس الدولة الفرنسى بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٣٣ سيريه ٢٣ مارس ١٩٥٧ وتعليق هوريو عليه). وإذن يكون امتناع الحكومة عن التنفيذ فى حالتين : الأولى القوة القاهرة، والثانية عندما تضطر إلى ذلك للمحافظة على الأمن والنظام، وفى الحالة الثانية تلتزم الحكومة بتعويض طالب التنفيذ (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١٠٩٦).

وجدير بالذكر أن مسئولية المحضر تحكمها نفس المبادئ التى تحكم مسئولية غيره من الموظفين العموميين ، وهى مسئولية تخضع لقواعد القانون العام دون قواعد القانون المدنى (فتحى والى - بند ٧٩ ص ١٥٧).

### أحكام القضاء :

١٦٥٥- إذا ماعين الخصوم إجراءات التنفيذ التى يطلبون اتخاذها ، اعتبر المحضر أو من يباشر إجراء التنفيذ الجبرى ممن أجاز لهم القانون ذلك ، وكلاء عن طالب التنفيذ الذى يسأل مسئولية مباشرة عن توجيه هذه الإجراءات فيما لو ترتب على ذلك الإضرار بالغير.

( نقض ١٤/٤/١٩٧٠- الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ ق - السنة ٢١ ص ٦١١ )

١٦٥٦- المحافظ الذى يقدم القوة المادية لتنفيذ أحكام القضاء لا يفعل سوى احترام القانون، ولهذا فإنه لايجوز مساءلته ومطالبته بالتعويض عن ذلك. (استئناف مختلط ٢٣/٣/١٩٠٥ - بيلقان ١٧ - ١٨٣).

١٦٥٧ - تنفيذ الحكم بالمخالفة لقواعد القانون. اعتبار طالب التنفيذ حائزاً سيئ النية منذ إعلانه بالطعن فى الحكم أو القرار المنفذ به. (نقض ١٩٨٢/٥/٦ - طعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٨ قضائية).

## الطرف الإيجابي فى التنفيذ (طالب التنفيذ)

١٦٥٨ - التعريف بطالب التنفيذ وأهمية تحديده:

يعرف الفقه الطرف الإيجابي فى التنفيذ بأنه هو كل من يجرى التنفيذ لصالحه على مال معين سواء طلب هو التنفيذ أو أوجب القانون إدخاله فى إجراءاته (وجدى راغب - ص ٢٦٢). إذ لكل دائن الحق فى إجراء التنفيذ سواء كان دائنًا عاديًا أو دائنًا مرتهنًا أو دائنًا ممتازًا، فلا يقتصر هذا الحق على الدائن المرتهن أو الممتاز فقط .. بل يكون أيضًا للدائن العادى ولا تظهر الأفضلية المقررة للدائن المرتهن والممتاز إلا فى نهاية التنفيذ عند توزيع حصيلته حيث يستوفى هذا الدائن حقه قبل غيره من الدائنين العاديين، ويعبر الفقه عن الطرف الإيجابي فى التنفيذ أحيانًا بلفظ الدائن أو الحاجز أو طالب التنفيذ، ولكن يجب أن يفهم أن المقصود من هذه الألفاظ المعنى الذى ذكرناه وهذا المعنى يشمل كل الدائنين الحاجزين مهما تعددوا كما يشمل أيضًا أصحاب الحقوق المقيدة الذين يتم إدخالهم فى إجراءات التنفيذ على العقار على النحو الذى سوف نوضحه عند دراستنا لإجراءات التنفيذ العقارى.

ويرى البعض فى الفقه (وجدى راغب - ص ٢٦٥ - ص ٢٦٦). أن أهمية تحديد الطرف الإيجابي فى التنفيذ تبدو من ناحيتين:

الأولى أن هذا الطرف تكون له وحده سلطة مباشرة الإجراءات والقاعدة فى التنفيذ بالحجز ونزع الملكية أنه إذا تعدد الحاجزون تخول هذه السلطة للحاجز الأول ويطلق عليه اسم الدائن المباشر للإجراءات ومع ذلك يجوز أن يحل محله شخص آخر من أشخاص الطرف الإيجابي للتنفيذ نظرًا لأهمية مصلحته فى التنفيذ أو لإهمال مباشر الإجراءات فى تسببها مما قد يؤثر فى حقوق غيره من الحاجزين.

أما الناحية الثانية أنه لا يستفيد من إجراءات التنفيذ ولا يضر منها إلا من كان طرفاً فيها وهو ما يعرف بالأثر النسبي للإجراءات ولذلك يترتب على تحديد الطرف الإيجابي للتنفيذ تحديد آثار إجراءاته، فمثلاً لا تنفذ التصرفات في المال المحجوز في مواجهة أشخاص الطرف الإيجابي وحدهم بينما تكون صحيحة ونافذة بالنسبة لغيرهم، كذلك فإن أشخاص الطرف الإيجابي قبل بيع المنقولات أو العقارات المحجوزة يختصون بحصيلة التنفيذ بحيث يتم التوزيع عليهم فقط، أما غيرهم ممن يحجز بعد البيع على الثمن فلا يحصل إلا على ما قد يتبقى من هذا الثمن بعد استيفاء أشخاص الطرف الإيجابي لحقوقهم.

#### ١٦٥٩- الشرط الأول الواجب توافره فيه: الصفة:

يجب أن يكون الطرف الإيجابي في التنفيذ ذا صفة في إجراء التنفيذ، بأن يكون هو صاحب الحق في التنفيذ، وصاحب الحق في التنفيذ هو صاحب الحق الموضوعي، ويحدث التأكد من توافر شرط الصفة عن طريق السند التنفيذي الذي يوضح أن طالب التنفيذ هو صاحب الحق في إجزائه، وتثبت الصفة بهذا المعنى لكل دائن سواء كان دائناً عادياً أو دائناً ممتازاً، كما تثبت لكل من يقوم مقام الدائن في مباشرة التنفيذ أي النائب عنه سواء كان نائباً اتفاقياً أي وكيلًا أو نائباً قانونياً كالولي والوصي والقيم، ولكن يجب أن يذكر النائب عند مباشرته لإجراءات التنفيذ أنه يقوم بها بهذه الصفة لحساب الأصل، كذلك يجوز لدائن الدائن أن يقوم بالتنفيذ متى توافرت شروط الدعوى غير المباشرة المنصوص عليها في المادتين ٢٣٥، ٢٣٦ من القانون المدني (أحمد أبو الوفا - ص ٢٧١، نبيل عمر - بند ١٢٢ ص ٢٧١)، وإن كان من الأفضل له أن يتبع طريق حجز ما للمدين لدى الغير حتى لا يتقيد بضرورة توافر الشروط اللازمة لقيامه باستعمال حقوق مدينه وحتى يتفادى استفادة باقي الدائنين الذين لم يتدخلوا في إجراءات

التنفيذ التى يقوم بها، ومن ثم يتمكنون من مزاحمته عند حصوله على حقه وذلك بعكس الحال فى حجز ما للمدين لدى الغير حيث يجب أن يتدخل هؤلاء الدائنون فى إجراءات الحجز حتى يتمكنوا من استيفاء حقوقهم.

ويجب أن تكون صفة الطرف الإيجابى فى التنفيذ ثابتة له عند إجراء التنفيذ، فإذا لم تكن له هذه الصفة كانت الإجراءات باطلة حتى ولو ثبتت له قبل إتمام الإجراءات (جارسونيه - جء بند ٤١ ص ١١٩، فتحى والى بند ٨٠ ص ١٤٩)، ومعنى ذلك أنه يجب أن يكون حق الدائن الحاجز ثابتا وقت التنفيذ أى وقت الحجز وإلا كان الحجز باطلا وحتى لو أصبح الحاجز دائنا أثناء الحجز فإن ذلك لا ينعقد الحجز من البطلان لأن الحجز حين وقع لم يكن الحاجز دائنا أى لم تكن له صفة فى اتخاذ إجراءات الحجز، وهناك صعوبة فى تصور حدوث هذا الفرض لأن توقيع الحجز يسبقه اتخاذ مقدمات التنفيذ وهى تتضمن العديد من الإجراءات كإعلان السند التنفيذى وغير ذلك، ثم القيام بالحجز فعلا وكل ذلك يؤكد صفة الحاجز ومع ذلك يرى الفقه أنه من الممكن حدوث هذا الفرض أثناء مباشرة الحجز عندما يلغى السند التنفيذى الذى يباشر الحجز به فهنا تزول الصفة ويزول تبعاً لها ماتم من إجراءات الحجز، والواقع أن أهمية هذه المسألة تظهر فى أن أى دائن آخر يحجز على نفس المال قد يتعرض لمزاحمة الدائن الأول، ولذلك يعنيه إبطال إجراءات ذلك الدائن الأول إذا لم تكن صفة الدائن متحققة له قبل الحجز، كما أن المدين يهمل فى جميع الأحوال إبطال حجز الدائن وخاصة إذا كان المدين قد تصرف إلى الغير فى المال المحجوز، كما أن الغير المتصرف إليه فى هذه الحالة يستفيد بدون شك من إبطال الحجز أيضاً.

كذلك فإنه إذا تعدد الحاجزون فى حجز واحد فإنه يجب أن يتوافر شرط الصفة فى كل حاجز منهم، فالحجز لا يترتب عليه إخراج المال من

ملك المدين بل يظل فى ذمته ضمانا عاما لكافة الدائنين، ولذلك يجوز توقيع حبوز أخرى على الأموال التى سبق حجزها وتتوحد الإجراءات ويجرى البيع فى يوم واحد لمصلحة جميع الدائنين الحاجزين الذين يجب أن تتوافر فى كل منهم شروط الصفة بالمعنى الذى أوضحناه.

ولما كان الحق فى التنفيذ ينتقل بانتقال الحق الموضوعى، فإنه يجوز لخلف الدائن أن يباشر إجراءات التنفيذ فى مواجهة المدين (فتحى والى - بند ٨١ - ص ١٤٩ وص ١٥٠)، فيجوز للخلف العام كالأوراث والخلف الخاص كالحال له بالدين أو الموصى له به أن ينفذ ضد المدين بشرط أن يثبت للأخير الصفة التى تخوله الحق فى اتخاذ التنفيذ بدلا من الدائن الأصلي، لأن التنفيذ يؤدى إلى وفاء المدين بما عليه وهذا الوفاء لا يكون صحيحا إلا إذا حصل إلى من له الصفة فى اقتضائه، ولذلك فإن من حق المدين أن يتحقق من صفة من يطلب التنفيذ عليه، ولذلك إذا كان الخلف وارثا يجب عليه أن يعلن المدين المنفذ ضده بالقرار الرسمى المثبت لوفاء الدائن ووراثته طالب التنفيذ له، وإذا كان موصى له أعلن المدين بعقد الوصية أو السند المثبت لتسلمه الموصى به، وإذا كان الخلف محالا إليه، فإنه يجب عليه أن يعلن المدين بعقد الحوالة أما إذا كانت الحوالة قد تمت برضاء المدين وموافقة فإنه لا يلزم الإعلان فى هذه الحالة بعقد الحوالة لأن قبول المدين للحوالة يقوم مقام إعلانها إليه فهو بذلك يكون على علم بشخص الدائن الجديد وإنما يلزم فقط إعلان السند التنفيذي فى هذه الحالة.

وإذا كانت إجراءات التنفيذ قد بدأت ثم توفى الدائن أو تنازل عن حقه للغير فإنه يجوز للخلف أن يحل محل الدائن فيما اتخذه من إجراءات بشرط أن يعلن المدين بتغيير الصفة وبالسند الذى يمنحه الحق فى متابعة الإجراءات حتى لا يفاجأ المدين بزوال صفة من كان يباشر الإجراءات،



وقد نصت المادة ٢٨٢ مرافعات على أنه «من حل قانونا أو اتفاقا محل الدائن فى حقه، حل محله فيما اتخذ من إجراءات التنفيذ، ومعنى ذلك أن القانون يخول من حل محل الدائن فى حقه الموضوعى الحق فى الحل محل محله أيضا فيما اتخذ من إجراءات تنفيذية، ومن ثم لا تبطل إجراءات التنفيذ التى يكون قد بدأها الدائن ولا تنقطع وإنما يعتد بها ويستمر الدائن الجديد من المرحلة التى انتهى إليها الحاجز دون حاجة لإعادة ما تم من إجراءات، والحكمة من ذلك تكمن فى تفادى طول الإجراءات وتكرارها بدون مبرر وتفادى النفقات التى يتحملها المدين فى نهاية الأمر. ويلاحظ أن انعدام صفة الطرف الإيجابى فى التنفيذ يؤدى إلى بطلان كافة إجراءات هذا التنفيذ، فهذا البطلان متجدد أى أنه يلحق كل إجراء من إجراءات التنفيذ، ومن ثم يكون للخصم التمسك بهذا البطلان فى أية حالة تكون عليها إجراءات التنفيذ.

#### ١٦٦٠ - الشرط الثانى الواجب توافره فى طالب التنفيذ: الأهلية:

يجب أن يكون الطرف الإيجابى أهلا لإجراء التنفيذ، ويكفى أن يكون متمتعا بأهلية الإدارة، فبالنسبة لأهلية الوجوب أى صلاحية الشخص لاكتساب الحق فى التنفيذ فإنها تثبت لجميع الأشخاص .. فأى شخص قانونى سواء كان طبيعيا أو معنويا له الحق فى طلب التنفيذ، أما أهلية الأداء فإنه لا يشترط أن تتوافر فى طالب التنفيذ أهلية التصرف بل يكفى أن تتوافر فيه أهلية الإدارة، لأن التنفيذ يهدف إلى قبض الدين وهو ما يعتبر من أعمال الإدارة الحسنة، ولذلك يجوز للقاصر المأذون له بالإدارة طلب التنفيذ، كما يجوز ذلك أيضا للوصى دون حاجة إلى إذن من المحكمة، وتكفى أهلية الإدارة لمباشرة كافة أنواع التنفيذ وطرقه أى سواء كان تنفيذا على عقار أو على منقول لدى المدين أو على مال المدين لدى الغير.

وفى ظل قانون المرافعات السابق الصادر سنة ١٩٤٩، كان يجب أن تتوافر أهلية التصرف فى طالب التنفيذ على العقار والسبب فى ذلك أن المادة رقم ٦٦٤ من هذا القانون كانت تلزم طالب التنفيذ على العقار الذى يباشر إجراءات التنفيذ بأن يشتري العقار بالثمن الذى حدده فى قائمة شروط البيع إذا لم يتقدم مشتر آخر للعقار فى الجلسة المحددة للبيع، ولكن عدل المشرع عن هذه القاعدة فى قانون المرافعات الحالى الصادر سنة ١٩٦٨ فوفقا للمادة ٤١٤ من هذا القانون أصبح ثمن العقار الاساسى فى قائمة شروط البيع يتحدد وفقا لقواعد تقدير قيمة الدعوى، كما أنه وفقا للمادة ٤٣٧ من هذا القانون إذا لم يتقدم مشتر فى جلسة البيع حكم القاضى بتأجيل البيع مع نقص الثمن الاساسى مرة بعد أخرى كلما اقتضت الحالة ذلك، ولذا لم يعد هناك مبرر لاشتراط أهلية التصرف فى طالب التنفيذ على العقار، ومع ذلك فإن القانون الفرنسى لا يزال يأخذ بنفس الحكم الذى كانت تنص عليه المادة ٦٦٤ من قانون المرافعات المصرى السابق ولذلك فإن الفقه مستقر فى فرنسا على أنه تلزم أهلية التصرف فى طالب التنفيذ على العقار (انظر: فنسان - التنفيذ - بند ١٤ ص ٢٤، جلاسون - ج٤ - بند ١٠٣٤ - ص ٩٥ - ص ٩٧).

وإذا كان يشترط أن يكون الطرف الإيجابى متمتعا بأهلية الإدارة، فليس معنى ذلك أنه إذا لم يكن متمتعا بها فإنه لا يستطيع أن ينفذ على أموال المدينين ليستوفى حقه منه، بل يمكنه ذلك وغاية ما فى الأمر أنه يجب أن تتخذ الإجراءات بمعرفة من يمثله كالوصى أو القيم أو الولى.

ويلاحظ أنه لا يشترط فى الوكيل الذى يباشر إجراءات التنفيذ أن يكون محاميا، إذ لا يوجب قانون المرافعات أو قانون المحاماة فى الوكيل الذى يباشر إجراءات الحجز أو التنفيذ أن يكون محاميا، ما لم تتطلب هذه الإجراءات إقامة دعوى إلى القضاء، وعندئذ تتبع القواعد العامة فى هذا الصدد.

### ١٦٦١- الشرط الثالث الواجب توافره فى طالب التنفيذ: المصلحة:

لا شك فى أن شرط المصلحة هنا مفترض منطقي وضروري، إذ يجب أن تتوفر المصلحة فى طالب التنفيذ وفقا للقواعد العامة، فإذا لم يكن لطالب التنفيذ مصلحة فى التنفيذ فلا يقبل طلبه، ومن أمثلة ذلك أن يكون طالب التنفيذ دائنا عاديا أو دائنا صاحب حق عينى تبعى متأخر فى المرتبة فلا يجوز لهذا الدائن أن يطلب التنفيذ على المال المحمل بالحقوق العينية المقدمة فى المرتبة إذا ما كانت تستغرق قيمة المال كله، ففي هذا المثال لا توجد مصلحة لطالب التنفيذ لأنه لن يستوفى حقه من مدينه ولذلك لا يقبل طلبه وفقا للمادة ٣ مرافعات التى تنص على أنه «لا يقبل أى طلب أو دفع لا يكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون».

### أحكام قضائية تتعلق بطالب التنفيذ ومسئوليته:

١٦٦٢- تمثيل المصفى للشرطة فى فترة التصفية متعلق فقط بالأعمال التى تستلزمها التصفية وبالدعاوى التى ترفع من الشركة أو عليها، أما إذا تعلق الأمر بالشروع فى تنفيذ الحكم القاضى بحل الشركة وتصفيته وتعيين أحد الشركاء مصفيا لها فإنه لا يعدو أن يكون حكما من الأحكام التى يراد تنفيذها، هنالك لا تختلط صفة المصفى مع صفة المحكوم له، لأن الأمر لا يتعلق حينئذ بالمنازعة فيما قضى به الحكم من تعيينه مصفيا أو سلطاته فى التصفية أو بصحة الإجراءات التى اتخذها بحسبانه مصفيا لشركة تحت التصفية وإنما يتعلق الأمر بجواز تنفيذ حكم وبصحة إجراءات هذا التنفيذ لذلك لا تكون صفته كمصف ملحوظة وإنما تبرز فقط صفته كطالب تنفيذ محكوم له.

(نقض ١٩٧٩/٥/٧، الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ قضائية س ٣٠ ع ٢ ص ٢٩١).

١٦٦٣- لما كان تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على مسئولية طالب التنفيذ وحده إذ يعد

إجراء التنفيذ مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء انتفع بها وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم قوة الشئ المحكوم فيه - فإذا لم يترث المحكوم له وأقدم على تنفيذ الحكم وهو يعلم أنه معرض للإلغاء عند الطعن فيه. فإنه يكون قد قام بالتنفيذ على مسؤوليته فيتحمل مخاطره إذا ما ألغى الحكم.  
(نقض ١٩٨٠/١/٨ - الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٤٤ قضائية).

١٦٦٤- ولئن كان اتخاذ الدائن إجراءات التنفيذ القهرى على أموال مدينة هو حق مقرر له لا يستوجب مسؤوليته، إلا أن عليه أن يراعى الإجراءات التى فرضها القانون فى التنفيذ على أموال المدين ذاتها بحيث لا يسند إليه الخطأ العمدى أو الجسيم، فإن هو قارف ذلك ثبت فى حقه ركن الخطأ الموجب للمسئولية عن هذه الإجراءات فيما لو ترتب عليه إلحاق الضرر بالغير.

(نقض ١٩٧٠/٤/١٤، الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ ق س ٢١ ص ٦١١).

١٦٦٥- مفاد نص المادة السابعة من قانون المرافعات السابق والمادة ١٤ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠، الخاص ببيع المحال التجارية ورهنها مرتبطان أن المحضر الذى يباشر التنفيذ أو غيره ممن أجاز القانون أن يجرى التنفيذ الجبرى بواسطة، إنما يقومون بذلك التنفيذ بناء على توجيه من الخصوم لهذه الإجراءات، فإذا ما عين الخصوم إجراءات التنفيذ التى يطلبون اتخاذها، اعتبر المحضر أو من يباشر إجراء التنفيذ الجبرى ممن أجاز لهم القانون ذلك، وكلاء عن طالب التنفيذ الذى يسأل مسؤولية مباشرة عن توجيه هذه الإجراءات فيما لو ترتب على ذلك الإضرار بالغير.

(نقض ١٩٧٠/٤/١٤، الطعن رقم ٥٨ لسنة ٣٦ ق س ٢١ ص ٦١١).

١٦٦٦- تنفيذ الحكم بالمخالفة لقواعد القانون، اعتبار طالب التنفيذ حائزاً سبب النية منذ إعلانه بالطعن فى الحكم أو القرار المنفذ به.  
(نقض ١٩٨٢/٥/٦، الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٨ قضائية).

١٦٦٧- تنفيذ الحكم الجائز تنفيذا مؤقتا يكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على مسئولية طالب التنفيذ وحده، إذ يعد إجراء التنفيذ مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء انتفع بها وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم قوة الشيء المحكوم فيه، فإذا لم يترتب المحكوم له وأقدم على تنفيذ الحكم وهو يعلم أنه معرض للإلغاء عند الطعن فيه يكون قد قام بالتنفيذ على مسئوليته بغير تبصر فيتحمل مخاطره إذا ما ألغى الحكم، ويصبح التنفيذ بغير سند من القانون بما يلزم طالب التنفيذ بإعادة الحال إلى ما كانت عليه وتعويض الضرر الذي ينشأ عن التنفيذ ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الذي جرى التنفيذ بمقتضاه صادرا من القضاء المستعجل فإنه يقع على عاتق من بادر بتنفيذه، مسئولية هذا التنفيذ إذا ما ألغى هذا الحكم في الاستئناف شأنه في ذلك شأن الأحكام الصادرة في الموضوع والمشمولة بالإنفاذ المؤقت.

يسأل طالب التنفيذ عن تنفيذ أحكام القضاء المستعجل عند الحصول على قضاء في الموضوع بأن الحق لم يكن في جانب طالب التنفيذ، كما يسأل في حالة ما إذا كان الحكم المستعجل الذي نفذ بمقتضاه قد ألغى في الاستئناف، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، وقضى بمسئولية الطاعة عن تنفيذ الحكم المستعجل الذي تعجلته قبل الفصل في الاستئناف المرفوع عنه الذي قضى فيه بإلغاء الحكم المستأنف فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

(نقض ١٩٦٧/٥/٢٣، الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٤ ق-س ١٨ ص ١٠٨٤).

١٦٦٨- إنه وإن كان قرار لجنة الطعن المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، يعتبر وفقا للمادتين ٥٢، ١٠١ من هذا القانون من القرارات الجائز تنفيذها مؤقتا، ولو طعن فيه أمام المحكمة الابتدائية، إلا أن تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتا يجرى على

مسئولية طالب التنفيذ لأن إباحة تنفيذها قبل أن تصبح نهائية هو مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء انتفع بها، وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم أو القرار بقوة الشيء المحكوم فيه، فإذا اختار استعمال هذه الرخصة وأقدم على تنفيذه، وهو يعلم أنه معرض للإلغاء إذا ما طعن فيه فإنه يتحمل مخاطر هذا التنفيذ فإذا ألغى الحكم أو القرار المنفذ به بناء على الطعن فيه وجب على طالب التنفيذ بعد أن ثبت أن الحق ليس في جانبه أن يرد إلى خصمه الذى جرى التنفيذ ضده ما يكون قد استوفاه منه، وأن يعيد الحال إلى ما كانت عليه قبل حصول التنفيذ، كما يلتزم بتعويض الضرر الذى لحق هذا الخصم من جراء ذلك التنفيذ وتبعا لذلك يرد إليه الثمار التى حرم منها، ويعتبر الخصم سبىء النية فى حكم المادتين ١/١٨٥ و ٩٧٨ من القانون المدنى منذ إعلانه بالطعن فى الحكم أو القرار المنفذ به لأن هذا الإعلان يتضمن معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم بإلغاء القرار أو الحكم المطعون فيه فيعتبر بمثابة إعلان للحائز بعيوب حيازته مما يزول به حسن نيته طبقا للمادة ٩٦٦ من القانون المدنى. ولما كانت مصلحة الضرائب قد أعلنت بالطعن فى قرار لجنة الطعن قبل أن تبشر إجراءات التنفيذ الإدارى على عقار المطعون ضده، وأنه قضى فى هذا الطعن بتخفيض الضريبة المستحقة على المطعون ضده فإنها تعتبر سيئة النية بالنسبة لما قبضته من ثمار ذلك العقار من تاريخ وضع يدها عليه بعد أن رسا مزاده عليها، وتلتزم لذلك بريعه عن المدة من تاريخ هذا الاستلام إلى تاريخ رده إلى المطعون ضده، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة فإنه لا يكون مخالفا للقانون.

(نقض ١٩٦٩/٣/٢٧ - الطعن رقم ١١٤ سنة ٣٥ ق - س ٢٠ ص ٥٠٨، نقض ١٩٦٧/٥/٢٣ - الطعن رقم ١٠ سنة ٣٤ ق - س ١٨ ص ١٠٨٤).

١٦٦٩ - للخلف الإفادة من السند التنفيذى الذى حصل عليه سلفه لئن كان مؤدى نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات

وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض - الواجبة للتطبيق - إن نقض الحكم المطعون فيه يبنى عليه زواله واعتباره كأن لم يكن وعودة الخصومة إلى ماكانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض وعودة الخصوم إلى مراكزهم الأولى كذلك، وبالتالي إلغاء كل ما تم نفاذا للحكم المنقوض من إجراءات وأعمال فيصح من ثم استرداد ما كان الخصم قد قبضه أو تسلمه من أموال عن طريق تنفيذ ذلك الحكم دونما حاجة إلى تقاض جديد، فإن ذلك كله مشروط بما هو مقرر من أن حكم النقض كغيره من الأحكام القضائية في المسائل المدنية - لا يكون حجة إلا على من كان طرفا في الخصومة حقيقة أو حكما.

(نقض ١٩٧٥/٥/٤ - الطعن رقم ٢١٨ سنة ٣٩ق - س ٢٦ من ٩١٣).

١٦٧٠ - أنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر رد ما دفع تنفيذا للحكم الابتدائي من قبيل الطلبات الجديدة التي لايجوز قبولها في الاستئناف، لأن هذا الطلب يندرج في طلب رفض الدعوى وهو نتيجة لازمة للقضاء بإلغاء الحكم المستأنف، إلا أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الحكم الاستئنافي الصادر بإلغاء الحكم الابتدائي المشمول بالنفاذ المعجل ورفض الدعوى يكون بدوره قابلا للتنفيذ الجبري لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض طلب التعويض عن الفصل وتعديل المبلغ المقضى به، فإنه يصلح بذاته سنداً تنفيذياً لاسترداد مادفع زيادة على هذا المبلغ، ومن ثم يضحى النعي على الحكم بهذا السبب غير منتج.

(نقض ١٩٧٥/١٢/٢٧ - الطعن رقم ٢٦ سنة ٤٠ق - س ٢٦ من ١٦٩٦،  
ونقض ١٩٧٤/١١/٢٥ س ٢٥ من ١٢٧٨).

### الطرف السلبي في التنفيذ (المنفذ ضده):

تتخذ إجراءات التنفيذ في مواجهة الطرف السلبي لإجباره على الوفاء بالدين، والطرف السلبي في التنفيذ هو من يلزمه القانون بالاداء الثابت

بالسند التنفيذي (وجدى راغب - النظرية العامة للتنفيذ القضائى - ص ٢٦٧). ويطلق على هذا الطرف لفظ المنفذ ضده أو المحجوز عليه أو المدين، وسوف نوضح الآن صفة هذا الطرف ثم أهليته.

**١٦٧١ - صفة المنفذ ضده:**

يشترط أن يكون الطرف السلبي ذا صفة فى اتخاذ الإجراءات ضده، وهو يكون كذلك إذا كان مدينا للدائن سواء كان مدينا أصليا أو تابعا كالكفيل، ولكن إذا كانت القاعدة أن صفة الطرف السلبي تثبت للمدين فإنها تثبت أيضا لمن يكون خلفا للمدين سواء كان خلفا عاما كالوارث أو خلفا خاصا كالوصى له بالدين والمحال عليه به، فيمكن التنفيذ فى مواجهة الخلف بشرط اتباع القواعد والإجراءات المقررة قانونا فى هذا الشأن.

بل إنه على سبيل الاستثناء قد تثبت الصفة لمن لا يكون مدينا شخصيا للدائن، أى لمن لا يكون ملتزما بالأداء الثابت بالسند التنفيذي، وذلك كالكفيل العيني وحائز العقار المرهون، وذلك لأن كلا منهما يملك مالا مثقلا بحق عيني لمصلحة طالب التنفيذ، وبالتالي يكون لهذا الأخير أن يتتبع المال فى أى يد كان (وجدى راغب - الإشارة السابقة)، وسوف نتعرض عند دراستنا للتنفيذ العقارى لكيفية التنفيذ فى مواجهة الكفيل العيني وحائز العقار المرهون، أما الإجراءات التنفيذية فى مواجهة خلف المدين فسوف نوضحها فيما يلى:

**١٦٧٢ - أولا - التنفيذ فى مواجهة الخلف العام:** طبقا لقاعدة لا تركة إلا بعد سداد الديون فإن أموال المورث لا تنتقل إلا بعد وفاء ديونه، ولذلك فإن السند التنفيذى الصادر فى مواجهة المورث ينفذ به فى مواجهة التركة، فإذا طبق على التركة نظام التصفية وفقا للمادة ٨٧٥ وما بعدها من القانون المدنى فإنه يجب اتخاذ إجراءات التنفيذ فى مواجهة



مصطفى التركة (عبدالباسط جميعي - تنفيذ - بند ٤٤ ص ٤٥، فتحي والى - بند ٨٦ ص ١٥٥). إذ لا يجوز من وقت قيد الأمر الصادر بتعيين المصطفى أن يتخذ الدائنون أى إجراء على التركة كما لا يجوز لهم أن يستمروا فى أى إجراء اتخذوه إلا فى مواجهة المصطفى (مادة ٨٨٣ مدنى) ، أما إذا لم تكن التركة خاضعة لنظام التصفية فإن الإجراءات الخاصة بالتنفيذ توجه إلى الورثة، وقد نص المشرع على قواعد معينة تهدف إلى حماية مصالح طالب التنفيذ من ناحية ، ومن ناحية أخرى تهدف إلى حماية ورثة المدين أو من يقوم مقامه :

(١) **فبالنسبة لطالب التنفيذ:** نص المشرع فى المادة ٢/٢٨٤ على أنه «يجوز قبل انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة المدين أن تعلن الأوراق المتعلقة بالتنفيذ إلى ورثته جملة فى آخر موطن لمورثهم بغير بيان أسمائهم وصفاتهم»، ويسرى هذا النص سواء كانت الوفاة قد تمت قبل بدء التنفيذ أو أثناءه، وهذا النص مقرر لمصلحة طالب التنفيذ حتى لا يضطر إلى أن يعلن الأوراق بمجرد وفاة المدين إلى كل وارث باسمه، وفى موطنه الخاص، وقد يؤدى بحثه عن هذا البيانات إلى سقوط حق له، ولكن إذا كان طالب التنفيذ يعلم أسماء الورثة وصفاتهم واختار إعلانهم بأسمائهم فى موطنهم الخاصة فإنه لا يترتب أى بطلان على ذلك، لأن القاعدة الواردة فى المادة ٢/٢٨٤ مقرر لمصلحة طالب التنفيذ، وليس للورثة أو غيرهم التمسك بها، ولذلك إذا خالفها طالب التنفيذ فإنه لا يترتب على مخالفته أى بطلان لأنه لا يجوز أن يضار من قاعدة مقرر لمصلحته.

أما بعد انقضاء ثلاثة أشهر فإنه يجب على طالب التنفيذ أن يوجه إجراءات التنفيذ إلى كل الورثة بأسمائهم وصفاتهم، وفى موطن كل منهم أى يجب توجيه الإجراءات باسم كل وارث، وفى موطنه ولايكفى توجيه

الإجراءات جملة، لأنه يفترض بعد انقضاء ثلاثة شهور من الوفاة أن طالب التنفيذ قد تمكن من معرفة الورثة جميعا ومواطنهم.

فإذا قام طالب التنفيذ بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة بإعلان الورثة جملة بغير بيان أسمائهم وصفاتهم فى آخر موطن لمورثهم، فإن مثل هذا الإعلان يكون باطلا ويجوز للورثة وذى المصلحة أن يتمسك به، بيد أن هذا البطلان يزول بالتنازل عنه.

(ب) أما بالنسبة للورثة: فقد نص المشرع فى المادة ١/٢٨٤ على أنه «إذا توفى المدين ... قبل البدء فى التنفيذ أو قبل إتمامه فلا يجوز التنفيذ قبل ورثته.... إلا بعد مضى ثمانية أيام من تاريخ إعلانهم بالسند التنفيذى».

وهذا يعنى أنه حتى ولو كان قد سبق إعلان السند التنفيذى إلى المورث أى المدين المتوفى، فإنه يجب أيضا إعلانه إلى الورثة كما يجب أن تنقضى ثمانية أيام كاملة قبل اتخاذ إجراءات التنفيذ ضدهم، والحكمة من ذلك (جلاسون - ج - ٤ - بند ١١٣٧ - ص ١٠١، جارسونيه - ج - ٤ - بند ٤٧ - ص ١٣٤، فتحى والى - بند ٨٦ - ص ١٥٦). هى إتاحة الفرصة للورثة حتى يمكنهم الاستعداد للوفاء اختيارا إن أرادوا تفسادى إجراءات التنفيذ ضدهم أو الاستعداد لمواجهة هذه الإجراءات إذا لم يقوموا بالوفاء الاختيارى، وفى ظل قانون المرافعات السابق كان يقتصر تطبيق ذلك على حالة حدوث الوفاة قبل البدء فى التنفيذ، وذلك وفقا للمادة ٤٦٢ من هذا القانون، ولكن عمم المشرع ذلك فى قانون المرافعات الحالى بحيث لا يجوز التنفيذ قبل الورثة إلا بعد مضى ثمانية أيام من تاريخ إعلانهم بالسند التنفيذى سواء حدثت الوفاة قبل بدء التنفيذ أو بعد بدئه، وذلك لتوافر العلة فى الحالتين.

وهناك تساؤل يثور فى الفقه عما إذا كان يجوز اتخاذ إجراءات التنفيذ ضد بعض الورثة أو ضد واحد منهم فقط دون اختصاص الباقيين على أساس

أن الوارث ينتصب خصما على التركة وفقا للقاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث ينتصب خصما عن باقى الورثة أمام القضاء، ومن ثم لا يلزم اختصام جميع الورثة فى إجراءات التنفيذ ٢، ولم تحسم محكمة النقض هذه المسألة فذهبت فى حكم لها إلى أن هذه القاعدة قد تكون صحيحة ممكنا الأخذ بها لو أن الوارث كان قد خاصم أو خوصم طالبا الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطلوبا فى مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها، أما إذا كانت دعوى الوارث تهدف إلى تبرة نعمة من نصيبه من الدين فإنه لا يكون ناثبا شرعيا عن عموم التركة لأنه يعمل لنفسه ولصلحته الشخصية فى حدود نصيبه (انظر: حكم محكمة النقض الصادر فى ١١/٤/١٩٣٥- المنشور فى مجموعة عمر - ج ١ - رقم ٢٤٦ ص ٥٧٤)، بينما ذهبت فى حكم آخر إلى أن الوارث الذى لم يظهر فى الخصومة يعتبر مهثلا فيها عن طريق نيابة الوارث الآخر أو بعبارة أدق عن طريق المورث الذى تلقى الحق عنه إلا أنه مع ذلك لا يعتبر محكوما عليه مباشرة بل يكون من الغير (انظر: حكم محكمة النقض الصادر فى ١٩/٥/١٩٤٩- المنشور فى مجموعة عمر - ج ٥ - رقم ٤٤١ ص ٧٧٠)، ولكننا نؤيد رأيا قال به البعض فى الفقه (عبدالباسط جمعى - ص ٢٨ - ص ٢٩). بأن تمثيل الوارث لباقى الورثة إنما يصح بالنسبة لما ينفع لا بالنسبة لما يضر لأن اختصاص أحد الورثة قد يكون ذريعة للتواطؤ، ولذلك يجوز لأحد الورثة أن ينفذ بحق التركة على الغير أو أن يحصل على حكم لصالح التركة ضد الغير، ولكن لا يجوز أن يكون الحكم الصادر ضد أحد الورثة أو بعض الورثة حجة على الباقيين كما لايجوز أن يجرى التنفيذ ضد بعض الورثة أو ضد واحد منهم لأن ذلك أمر ضار، ولذا لا ينبغي الاكتفاء فيه باختصام وارث دون آخر بل لابد من اختصاص الورثة جميعا، ودليل ذلك ما نصت عليه المادة ٤٦٣ من قانون المرافعات السابق، والمادة ٢٨٤ من قانون المرافعات الحالى بأن إعلان أوراق التنفيذ يتم للورثة جملة فى خلال الثلاثة شهور التالية لوفاة المدين، وهذا

يعنى أنه بعد انقضاء هذه المدة يجب إعلان كل من الورثة على انفراد وهو ما يستفاد منه أنه يجب توجيه إعلان خاص لكل واحد من الورثة وأنه لا يكفي إعلان البعض منهم دون البعض الآخر بأوراق التنفيذ، فتمثيل الوارث لباقي الورثة يصح فقط بالنسبة لما ينفعهم لا بالنسبة لما يضرهم.

**١٦٧٣ - ثانيا - التنفيذ في مواجهة الخلف الخاص:** يمكن توجيه إجراءات التنفيذ في مواجهة الخلف الخاص للمدين، فإذا حدثت حوالة للمدين فإنه يجوز للدائن أن ينفذ بمقتضى سنده التنفيذى الصادر فى مواجهة مدينه ضد المحال إليه لأنه كما يرى البعض فى الفقه تعتبر حوالة الدين متضمنة حوالة للخضوع للتنفيذ كآثر له (فتحى والى بند ٨٧ ص ١٥٧)، كذلك فإنه إذا أوصى شخص لآخر بمال معين معلقا الوصية على قيام الموصى له بالتزام معين يوجد بالنسبة له سند تنفيذى فى مواجهة الموصى، ففى هذه الحالة إذا قبل الموصى له الوصية فإنه يلتزم بالتنفيذ، ويمكن التنفيذ على المال الموصى به بمقتضى السند التنفيذى الصادر ضد الموصى لأن المال يعتبر رغم انتقال ملكيته ضامنا لحق طالب التنفيذ، ولكن لا يجوز لطالب التنفيذ أن ينفذ على غير ذلك المال من أموال الموصى له الخاصة إلا بعد الحصول على سند تنفيذى فى مواجهته إذ لا يصلح السند التنفيذى الصادر ضد الموصى لتنفيذ على غير المال الموصى به (فتحى والى - بند ٨٧ ص ١٥٧).

#### ١٦٧٤ - ضرورة وضوح صفة المنفذ ضده فى السند التنفيذى:

تنبغى ملاحظة أنه يجب أن تستبين صفة المنفذ ضده من نفس السند التنفيذى، بأن يكون السند ملزما له بأداء معين (فتحى والى - بند ٨٤). وتطبيقا لهذا حكم بأنه لا يجوز استخدام محضر جلسة مثبت للصالح للتنفيذ فى مواجهة من ليس طرفا فيه (استئناف مختلط ١٢/٣/١٩٠٧ - بيلتان ١٩ - ١٧٣٠)؛ وإذا كان هناك تضامن بين مدينين وصدر حكم

ضد أحد المدينين، فإنه لا يجوز تنفيذ هذا الحكم ضد المدين المتضامن الذى لم يصدر ضده، إذ لم يتضمن أى إلزام فى مواجهته (استئناف مختلط ١٩٠٤/١٢/٨ - بيلتان ١٧ - ٥٠)؛ وإذا حكم على شخص فلا يجوز التنفيذ ضد ضامنه حتى يصدر ضده حكم (استئناف مصر ١٩٧٥/١٢/٨ - المحاماة ١٨ - ٨٨١ - ٤٠٥)، ولا يجوز لدائن الشريك أن يحجز فى مواجهة الشركة على أموالها ولو كانت شركة تضامن (نقض مدنى ١٩٧٥/١٢/٨ - مجموعة النقص - ٢٦ - ١٥٨٠ - ٢٩٧).

وقد اختلف بشأن السند التنفيذى ضد الشركة وهل يصلح للتنفيذ بمقتضاه ضد الشريك المتضامن؟ ويتجه الرأى الغالب إلى إمكان هذا التنفيذ، وليس للشريك إلا أن يدفع فى مواجهة دائن الشركة بالتنفيذ على مال الشركة أولا (من هذا الرأى: محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة ١٩٥٠/١٢/٢٠ - المحاماة ٣١ - ١٧٣٤ - ٥١٧، فتحى والى بند ٨٤).

#### ١٦٧٥ - أهلية المنفذ ضده:

ينبغى أن توجه إجراءات التنفيذ إلى من يتمتع بالأهلية، وسوف نوضح ذلك تفصيلا فيما يلى:

١٦٧٦ - أولا - أهلية الوجوب: يجوز التنفيذ ضد أى شخص قانونى وهذا هو الأصل، ولكن يستثنى من هذا الأصل بعض الأشخاص لا يجوز التنفيذ ضدهم وهؤلاء الأشخاص هم:

(أ) الدول الأجنبية ورؤساؤها وممثلوها الدبلوماسيون، كذلك هيئة الأمم المتحدة وفروعها ووكالاتها، فلا يجوز التنفيذ ضد هؤلاء الأشخاص لما لهم من حصانة دولية، وفى حدود هذه الحصانة (كيش وفنسان - بند ٢١ مكر - ص ٢٨ وص ٢٩، وجدى راغب - ص ٢٦٨)، وقد ذهب رأى نؤيده إلى جواز التنفيذ على الأموال الخاصة بالممثلين الدبلوماسيين مادامت توجد

خارج دار السفارة أو القنصلية استيفاء لديونهم الشخصية (عبدالباسط جميعي - نظام التنفيذ - ص ١٣ - ص ١٤)، كما لو باشر أحدهم أعمالا تجارية أسفرت عن مديونيته أو ارتكب حادثا وحكم عليه بالتعويض أو اشترى شيئا، ولم يدفع ثمنه أو اقترض مبلغا، ولم يسدده وغير ذلك.

(ب) الدولة الوطنية والأشخاص الاعتبارية العامة التابعة لها بالنسبة للأموال العامة المملوكة لها، وذلك وفقا للمادة ٨٧/٢ من القانون المدني لأن المال العام لايجوز التصرف فيه، ولذلك يكون التنفيذ عليه غير جائز، أما بالنسبة للأموال المملوكة ملكية خاصة للدولة وفروعها فقد ثار خلاف فى الفقه حول جواز التنفيذ عليها، فذهب رأى (محمد حامد فهمى - بند ١٣٤ ص ١١٢، عبدالحمد أبو هيف - طرق التنفيذ - بند ٢٨١ ص ١٧٦، عبدالباسط جميعي - نظام التنفيذ - بند ١٣ ص ١٢ - ص ١٣، أحمد أبو الوفا - بند ٢١١ ص ٢٣٦ - ص ٢٣٧) إلى أن العرف قد جرى على عدم جواز التنفيذ عليها لأن التنفيذ على الاموال المملوكة ملكية خاصة للدولة يؤدي إلى الإخلال بهيية الدولة ويمس الثقة المفروضة فيها أى فى يسارها، بينما ذهب رأى آخر (فتحي والى - طبعة ١٩٧٥ - بند ٩٩ - ص ١٦٥ - ص ١٦٧، وجدى راغب - ص ٢٦٨ - ص ٢٦٩) تؤيده إلى جواز التنفيذ على الاموال المملوكة ملكية خاصة للدولة وفروعها على أساس أنه ليس هناك ما يدل على وجود عرف خلافا للقاعدة القانونية التى تقرر أن جميع أموال المدين ضامنة للوفاء بديونه ومصلحة الدولة تقتضى التنفيذ على أموالها حتى يقبل الأفراد على التعامل معها، أما إذا امتنعت الدولة عن الوفاء بالدين فإنها تكون قد أخلت بالثقة المفروضة فيها، ووجب أن تتحمل التنفيذ، كذلك فإن مما يزيد مكانة الدولة واحترامها أن تكون دولة قانونية تخضع لتنفيذ القانون شأنها فى ذلك شأن المواطنين، وقد أصدرت محكمة النقض حكما يؤيد هذا الرأى الأخير (انظر: حكم محكمة

النقض الصادر فى ٢٣/٤/١٩٦٨ - مجموعة الأحكام المكتب الفنى - السنة ١٩ - ص ٨١٦) حيث قضت هذه المحكمة بعدم جواز الحجز على أرض كانت مملوكة لمصلحة الأملاك ملكا خاصا، وذلك بسبب إقامة محافظة الإسكندرية مخبأ عليها مما يعنى تخصيصها للمنفعة العامة، وقررت المحكمة أنه بذلك تعتبر الأرض موضوع إجراءات الحجز من الأموال العامة فلا يجوز الحجز عليها مادامت محتفظة بتخصيصها للمنفعة العامة، وبمفهوم المخالفة فإن هذا الحكم يعنى أن هذه الأراضى لو كانت مملوكة للدولة ملكية خاصة لجاز التنفيذ عليها.

١٦٧٧ - ثانيا - أهلية الأداء: يجب أن توجه إجراءات التنفيذ إلى من هو أهل لذلك، والأهلية اللازم توافرها فيمن توجه إليه الإجراءات هي أهلية الوفاء فلا تكفى أهلية الإدارة، وأهلية الوفاء هي أهلية التصرف، وتظهر أهمية اشتراط أهلية التصرف فى التنفيذ بنزع الملكية لأن نزع الملكية يؤدى إلى إخراج المال من ملك المنفذ ضده أى التصرف فيه، ولذلك إذا اتخذ الدائن إجراءات التنفيذ فى مواجهة ناقص الأهلية أو عديمها كانت باطلة، والغرض من ذلك هو حماية مصالح الأشخاص عديمى الأهلية وناقصيها لأنه ليس فى وسعهم أن يداقعوأ عن مصالحهم، وليس معنى ذلك عدم جواز التنفيذ ضد ناقص الأهلية أو عديمها بل من الممكن ذلك، ولكن يشترط لصحة الإجراءات أن توجه الأوراق المتعلقة بالتنفيذ، وأن تتخذ إجراءات التنفيذ ضد من يمثله.

ووفقا للمادة ٢٨٤/١ مرافعات إذا كان المنفذ ضده هو المدين، وفقد أهليته سواء قبل بدء التنفيذ أو بعد بدئه، ولكن قبل إتمامه فإنه يجب إعلان من يقوم مقامه بالسند التنفيذى قبل البدء فى التنفيذ أو الاستمرار فى مواجهته، ولا يجوز التنفيذ إلا بعد مضى ثمانية أيام من تاريخ الإعلان بالسند التنفيذى.

وإذا لم يكن لناقص الأهلية أو عديمها من يمثله، كما لو كان مجنوناً لم يحجر عليه رغم شيوع أمره، ولم يعين له قيم أو كان قاصراً، ولم يعين له وصي، فإنه من حق طالب التنفيذ أن يطلب من المحكمة المختصة تنصيب من يمثل ناقص الأهلية أو عديمها حتى يتسنى توجيه إجراءات التنفيذ ضده.

وإذا كان الوصي نفسه هو الذى يرغب فى التنفيذ ضد القاصر فإنه يجب عليه إما أن يعتزل الوصاية، ويطلب من المحكمة تعيين وصى بدله أو على الأقل أن يطلب من المحكمة تعيين وصى خصومة ليتخذ إجراءات التنفيذ ضده، وما يصدق على الوصى يصدق على القيم إذا ما أراد اتخاذ إجراءات تنفيذية ضد المحجوز عليه، وحكمة ذلك أن مصلحة ممثل ناقص الأهلية أو عديمها قد تتعارض مع مصلحة من يمثله كما أنه لا يجوز للشخص أن يتقاضى مع نفسه.

إذن ينبغى أن تتخذ إجراءات التنفيذ فى مواجهة من يمثل ناقص الأهلية أو عديمها، وعلى هذا الممثل أن يدافع عن مصالح وحقوق من يمثله، فيقوم بفحص أوراق التنفيذ، والتمسك بما قد يكون فى الإجراءات من عيوب لإبطاله لأنه يسأل إذا كانت هذه العيوب ظاهرة، ولم يتمسك بها، إذ لا ينحصر دور من يمثل عديم الأهلية أو ناقصها فى مجرد تمثيله بصورة سلبية بل يجب عليه أن يتصرف فى كل ما يتعلق بالتنفيذ كما لو كان واقفاً على أمواله أو بالطريقة التى يتصور أن ناقص الأهلية أو عديمها كان يتصرف فيها لو كان كاملاً الأهلية، وقد نصت المادة ٤٣ من قانون الولاية على المال على أنه يجب على الوصى أن يعرض على المحكمة بغير تأخير ما يتخذ قبل القاصر من إجراءات التنفيذ، وأن يتبع فى شأنها ما تأمر به المحكمة.



## ١٦٧٨- التنفيذ ضد المدين المفلس:

ولكن ما مدى جواز التنفيذ ضد المدين المفلس؟

الأصل هو عدم جواز اتخاذ إجراءات التنفيذ الفردى ضد المدين بعد الحكم بشهر إفلاسه (محسن شفيق - الإفلاس - طبعة ١٩٥٢ - بند ٨٠ ص ٨٥) ، فإذا صدر حكم شهر الإفلاس بعد الحجز توقفت إجراءات التنفيذ الفردى واندمجت فى التقليلة (وجدى راغب - ص ٢٧٠) ، فالإفلاس يؤدى إلى إيقاف الإجراءات الفردية فلا يجوز للدائن بعد شهر الإفلاس توقيع أى حجز على أموال المدين سواء كان هذا الحجز حجزاً تحفظياً أو تنفيذياً، وسواء كان حجزاً على عقار أو منقول أو على ما للمدين لدى الغير، ويفرق الفقه (عبدالباسط جميعى - ص ٢٩ - ص ٣١) فى هذا الصدد بين التنفيذ على العقار والتنفيذ على غير العقار:

(أ) فبالنسبة للتنفيذ على العقار فإنه وفقاً لنصوص القانون التجارى يجب التمييز بين موقف الدائنين المرتهنين، ومن فى حكمهم قد تحصنوا سلفاً ضد الإفلاس بتأمين خاص فلا فائدة من منعهم من التنفيذ لأن لهم أولوية على الثمن، ولذلك كان من حقهم اتخاذ إجراءات التنفيذ على العقار المرهون أو العقار الذى ينصب عليه الاختصاص أو حق الامتياز الخاص سواء فى ذلك أن يستمروا فى إجراءات كانوا قد بدأوها قبل شهر الإفلاس أو أن يبدأوا إجراءات التنفيذ بعد حكم الإفلاس، ولكن يجب أن يوجهوا الإجراءات ضد السندى لأن المفلس قد زالت ولايته عن أمواله، وأصبح السندى هو صاحب الصفة فى تمثيله قانوناً كما أنه وفقاً للمادة ٢٧٤ تجارى يراعى أنه عند تحقيق حالة الاتحاد يكون بيع عقارات المفلس من حق السندى وحده.

أم الدائنون العاديون فإنهم لا يملكون أن يبدأوا إجراءات التنفيذ العقارى بعد حكم شهر الإفلاس إذا كانوا لم يبدأوها قبل ذلك، وإنما لهم أن يتابعوا

تلك الإجراءات إذا كانوا قد بدأوها قبل حكم شهر الإفلاس بشرط الحصول على إذن من مأمور التفليسة بالاستمرار فى الإجراءات، ومعنى ذلك أن صدور حكم الإفلاس لا يحول دون المضى فى إجراءات سبق اتخاذها بمعرفة دائن عادى بل يستمر الدائن العادى فى التنفيذ، ولا يحل السنديك محله فى مباشرة الإجراءات إلا أنه يلزم أن يحصل الدائن على إذن من القاضى مأمور التفليسة بالاستمرار فى التنفيذ، ولكن الإجراءات توجه عندئذ إلى السنديك كما أن البيع يتم لحساب جماعة الدائنين أى أن ثمن العقار يدخل فى روكية التفليسة، وتكون هناك أولوية للدائن الحاجز فى استيفاء ما أنفقه على التنفيذ من مصاريف من ثمن العقار.

(ب) أما بالنسبة للتنفيذ على غير العقار أى التنفيذ على المنقول، وعلى ما للمدين لدى الغير فإنه لا يجوز لأى دائن أن يبدأ بعد الإفلاس فى اتخاذ إجراءات التنفيذ لأن الإفلاس نظام جماعى للتنفيذ يحل محل الإجراءات الفردية، وإذا كانت إجراءات التنفيذ قد اتخذت قبل صدور حكم شهر الإفلاس فإنها تتوقف، وتعتبر كأن لم تكن لأن حق الدائن فى اقتضاء دينه يندمج فى التفليسة ويجب عليه أن يتزاحم فيها مع سواء من الدائنين على قدم المساواة، ولكن وفقا للمادة ٣٥٢ تجارى يجوز للدائن الذى له رهن على منقول أن يتخذ إجراءات التنفيذ على هذا المنقول فى أى وقت ولو بعد شهر الإفلاس.

ويلاحظ أن حكم الإفلاس الذى يصدر بعد اختصاص الدائنين بحصيلة التنفيذ أى بعد بيع المنقول أو العقار المحجوز أو بعد الحجز على النقود أو بعد انقضاء خمسة عشر يوما على تقرير المحجوز لديه بما فى ذمته فى حجز ما للمدين لدى الغير، لا يؤثر فى إجراءات التوزيع، لأن المادة ٤٨٥ مرافعات تنص على أنه لا يترتب على إفلاس المدين المحجوز عليه بعد مضى هذا الميعاد وقف إجراءات التوزيع، ولكن يجب أن توجه هذه الإجراءات إلى السنديك.

## ١٦٧٩- البطلان هو جزاء مخالفة قواعد الأهلية:

يترتب على مخالفة قواعد الأهلية سالفه الذكر، بطلان العمل الإجرائى الذى تم بالمخالفة لها، وتنطبق فى هذا الصدد قواعد القانون المدنى بطريق القياس، وذلك لخلو مجموعة المرافعات من نصوص تتعلق بالأهلية، على أن القياس ليس تاماً، بسبب الطبيعة الخاصة للأعمال الإجرائية ولخصوصية التنفيذ (فتحى والى - بند ٨٩ ص ١٧١ - ص ١٧٣)، فلأن الأعمال الإجرائية تكون عملاً قانونياً واحداً ولأن مبدأ المقابلة يحكم هذه الأعمال المختلفة، من المقرر أنه يشترط توافر الأهلية ليس فقط فيمن قام بالعمل، بل أيضاً فى الخصم الآخر (فتحى والى - نظرية البطلان - بند ٢١٣ ص ٣٩٥)، ولهذا فإنه إذا لم تتوافر الأهلية أو التمثيل القانونى فيمن يوجه ضده العمل، فإنه يكون باطلاً رغم توافر الأهلية فيمن صدر منه، وحكمة هذه القاعدة هى حماية ناقص الأهلية أو عديمها الذى يوجه ضده عمل إجرائى يؤثر فى مصالحه، وهو فى وضع لا يتمكن فيه من الدفاع عنها.

ويتعلق البطلان هنا بالنظام العام، على أن مدى هذا التعلق يكون بالقدر اللازم لحماية هذا النظام، فلناقص الأهلية أو من لم يمثل قانوناً، أن يتمسك بالبطلان، وله أن يفعل هذا، ولو بعد انتهاء إجراءات التنفيذ، كذلك للخصم الآخر أن يتمسك بهذا البطلان، وعلة هذه عدم إلزامه بالاستمرار فى إجراءات يؤدى التمسك ببطلانها من ناقص الأهلية، إلى بطلان ما تم فيها من أعمال معتمدة على العمل الباطل، ولا يقتصر الحق فى التمسك بالبطلان على الخصمين، فللمحكمة - إذا عرض عليها إجراء من إجراءات التنفيذ - أن تتأكد من تلقاء نفسها من توافر الأهلية أو التمثيل القانونى، وأن تقضى بالبطلان فى أية حالة تكون عليها الخصومة (فتحى والى - التنفيذ - بند ٨٩ ص ١٧٢).

على أنه - رغم تعلق البطلان بالنظام العام - لناقص الأهلية، عندما يزول عيب أهليته، أن ينزل عن التمسك بالبطلان الناشئ عن نقص

الأهلية أو عدم صحة التمثيل القانوني، وإذا تم النزول صحح البطلان، فليس للخصم الآخر بعد هذا أن يتمسك به كما أنه ليس للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها، وفضلا عن هذا، فإنه إذا انتهت إجراءات التنفيذ، انحصر الحق في التمسك بالبطلان في ناقص الأهلية أو من يمثله، فليس للخصم الآخر التمسك به، وذلك لعدم توافر علة إعطائه هذا الحق (فتحى والى - نظرية البطلان - بند ٢٦٥ ص ٤٨٩ - ٤٩٢، التنفيذ الجبرى - بند ٨٩ ص ١٧١).

#### أحكام قضائية تتعلق بالمنفذ ضده:

١٦٨٠- إذا فقد المنفذ ضده أهليته أو زالت صفته فلا يترتب على ذلك انقطاع الخصومة، وإنما يجب توجيه الإجراء إلى نائبه أو إلى المنفذ ضده إذا كانت قد اكتملت أهليته حسب الأحوال.

(نقض ١٩٨٣/١٠/٣٠ - الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥١ قضائية - نقض ١٩٨٠/١٢/١٨ - الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٤ قضائية).

١٦٨١- لا محل لاختصاص وكيل الدائنين، بعد شهر إفلاس المدين، إذا كانت إجراءات التنفيذ قد بلغت نهايتها بحكم مرسى المزاو قبل شهر الإفلاس.

(نقض ١٩٧٣/١/٢٥ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٤ ص ٨٧).

١٦٨٢ - منع اتخاذ إجراءات انفرادية على أموال المدين المفلس لا ينطبق على الدائنين المرتهنين وأصحاب الاختصاص وحقوق الامتياز العقارية سواء قبل الحكم بشهر الإفلاس أو بعده.

(نقض ١٩٧٧/٤/١٨ - السنة ٢٨ ص ٩٧٤).

١٦٨٣ - لئن كان المنع من مباشرة الدعاوى والإجراءات الانفرادية بعد الحكم بشهر إفلاس المدين لا يسرى على الدائنين وأصحاب الرهون

الرسمية بالنسبة لحقوقهم المضمونة بالرهن فيكون لهم مباشرة إجراءات بيع العقار الموهون على الرغم من شهر إفلاس المدين، إلا أنه يجب عليهم طبقاً للمادة ٢١٧ من قانون التجارة بعد الحكم بشهر إفلاس المدين أن يختصموا وكيل الدائنين في تلك الإجراءات - أيا كانت المرحلة التي بلغت - وعدم اختصاصه فيها، وإن كان لا يترتب عليه بطلان هذه الإجراءات إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بها على جماعة الدائنين، ولهذه الجماعة ممثلة في وكيل الدائنين أن تتمسك بعدم نفاذ تلك الإجراءات عليها لمجرد عدم اختصاصه فيها ودون أن تطالب ببيان وجه مصلحتها في هذا التمسك.

(نقض ١٩/٣/١٩٥٩ - السنة ١٠ ص ٢٣٢، نقض ١٩٦٧/٣/٩ - السنة ١٨ ص ٦٠٧).

١٦٨٤- من المتفق عليه أن المرفق العام إنما يقوم بأداء الخدمات لجمهور المنتفعين تحقيقاً للمصلحة العامة، ومن ثم يجب إحاطته بكافة الضمانات التي تمكنه من أدائها بصورة مطردة ومنظمة لجمهور المنتفعين تحقيقاً للمصلحة العامة، وتطبيقاً لمبدأ عدم تعطيل سير المرافق العامة، ومن بين هذه الضمانات عدم جواز التنفيذ على الأموال اللازمة لسيورها، فإذا كانت هذه الضمانات متوافرة بطبيعة الأشياء بالنسبة للمرافق التي تديرها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة بطريق مباشر باعتبار أن أموالها ضمن أموال عامة بطبيعتها لا يجوز توقيع الحجز عليها، فإنه من المتفق عليه أنه بالنسبة للمرافق التي تدار بطريق غير مباشر أنه بالرغم من أن أموالها تظل ملكاً خاصاً للملتزم الأصلي وتدخل في الضمان العام لدائنته إلا أن هذه الأموال يجب إحاطتها بضمان عدم جواز توقيع الحجز عليها إلا في الحدود التي لا يعارضها سير المرفق ذاته لأن القاعدة في حالة تعارض المصلحة العامة للخاصة يقتضي تغليب المصلحة الأولى دون الثانية، ومن ثم فلا يجوز لدائنتي الالتزام توقيع الحجز على الإيراد إلا في الحدود التي لا تمنع من سير المرفق ذاته والاستمرار في أداء

خدماته للجمهور كما أنه لا يجوز من باب أولى توقيف الحجز على ذات الأموال موضوع المرفق نفسه.

(محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة ١٠/١١/١٩٥٤ - المحاماة ٣٥ ص ١٧٧٤، وراجع أيضا نقض أول نوفمبر ١٩٦٢ السنة ١٣ ص ٩٧٣).

١٦٨٥- عدم جواز الحجز على الأرض المملوكة ملكية خاصة للدولة والتي تنشئ عليها الدولة مخابىء، إذ بهذا الإنشاء تعتبر مخصصة للمنفعة العامة، وبالتالي من الأموال العامة، من ثم لا يجوز التنفيذ في مواجهة الدولة بشأن هذه الأموال.  
(نقض ٢٣/٤/١٩٦٨ - السنة ١٩ ص ٨٦١).

## الفصل الثاني

### السند التنفيذي وما يتصل به

#### (مادة ٢٨٠)

«لا يجوز التنفيذ الجبرى إلا بسند تنفيذى اقتضاء لحق محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء.

والسندات التنفيذية هى الأحكام والأوامر والمحرمات الموثقة ومحاضر الصلح التى تصدق عليها المحاكم أو مجالس الصلح والأوراق الأخرى التى يعطيها القانون هذه الصفة.

ولا يجوز التنفيذ فى غير الأحوال المستثناة بنص فى القانون إلا بموجب صورة من السند التنفيذى عليها صيغة التنفيذ التالية:

«على الجهة التى يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك» (هذه المادة تقابل المادتين ٤٥٧ و ٤٥٩ من قانون المرافعات السابق).

#### المذكرة الإيضاحية:

«رأى القانون فى تحديد السندات التنفيذية أن يستبدل فى المادة ٢٨٠ منه عبارة «المحرمات الموثقة» بعبارة «العقود الرسمية» التى وردت فى القانون القائم إذ المسلم فقها وقضاء أن المقصود بالعقود الرسمية ليس كل

المحررات الرسمية، وإنما طائفة منها هي تلك التي تتم أمام الموثق، هذا فضلا عن أن لفظ العقد أضيق من أن يتسع لكافة الأعمال القانونية التي توثق فيها مما لا يصدق عليها وصف العقد. كما رأى القانون أن يضمن نص المادة ٢٨٠ منه صيغة التنفيذ التي تذيل بها الصورة التنفيذية المشار إليها فيها.

### التعليق:

#### سبب التنفيذ (الحق الموضوعي والسند التنفيذي):

##### ١٦٨٦- المعنى الموضوعي والمعنى الشكلي لسبب التنفيذ:

ثمة معنيان لسبب التنفيذ (عبدالباسط جميعي - نظام التنفيذ - بند ١٨٠ ص ١٥٦)، معنى موضوعي، وهو يتمثل في الحق الموضوعي الذي يجرى التنفيذ لاقتضائه، ومعنى شكلي يتمثل في السند التنفيذي الذي هو بمثابة أداة التنفيذ، والذي يتبلور فيه الحق الموضوعي، ومن أمثلته الحكم القضائي والمحرر الموثق وغير ذلك من السندات المنصوص عليها في صلب القانون.

إن سبب التنفيذ ذو معنى مزدوج، فهو معنوي إذا نظرنا إلى الحق الموضوعي الذي يجرى التنفيذ بمقتضاه، وهو مادي إذا نظرنا إلى الأداة المادية التي تستخدم لإجرائه أي السند التنفيذي.

ويجب ملاحظة أن كل معنى من المعنيين السابقين لا يغني عن المعنى الآخر بل لابد من اجتماع المعنيين معا، أي لابد من وجود الحق الموضوعي، ووجود السند التنفيذي الذي يتبلور فيه هذا الحق حتى يتوافر سبب التنفيذ، فلا الحق يغني عن السند ولا السند يغني عن الحق، ومعنى ذلك أنه لو كان للدائن حق موضوعي كحق الملكية مثلا، ولكنه غير ثابت في سند مستوف للشكل الذي يزوده بالقوة التنفيذية فإنه لن



يستطيع التنفيذ لأن سبب التنفيذ لم يكتمل له الشكل المادى اللازم قانونا لإجرائه، كذلك لو كان بيد الدائن حكم واجب النفاذ ومشمول بالصيغة التنفيذية وهذا نموذج للسند التنفيذى ولكنه استوفى دينه فإن استبداده لهذا الحكم للتنفيذ بعد الوفاء لا يمنع من بطلان هذا التنفيذ لقيامه على غير سبب لأن السند بذاته لا يكفى للتنفيذ مادام مضمونه أى الحق الثابت فيه قد تم الوفاء به أو انقضى، فيجب إذن اجتماع الحق والسند معا حتى يكون هناك سبب للتنفيذ، وسوف نوضح كل معنى من المعنيين السابقين لسبب التنفيذ، فندرس الحق الموضوعى الذى يجرى التنفيذ لاقتضائه، ثم ندرس بالتفصيل السند التنفيذى.

### الحق الموضوعى الذى يجرى التنفيذ لاقتضائه:

#### ١٦٨٧- ضرورة توافر شروط ثلاثة فى الحق الموضوعى:

تنص المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات - محل التعليق - فى فقرتها الأولى على أنه «لا يجوز التنفيذ الجبرى إلا بسند تنفيذى اقتضاء لحق محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء»، ويتضح من هذا النص أنه يجب أن تتوافر شروط ثلاثة فى الحق الموضوعى الذى يجرى التنفيذ لاقتضائه، وهى أن يكون هذا الحق محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء.

والملاحظ أنه لا يعتمد بمقدار الحق الموضوعى الذى يجرى التنفيذ بمقتضاه، إذ يمكن التنفيذ اقتضاء لأى حق مهما قل مقداره (فتحى والى - التنفيذ الجبرى - بند ٦٦ ص ١١٩)، كما يجوز التنفيذ إذا ما توافرت هذه الشروط بالنسبة لجزء من الحق الموضوعى بحيث يجرى التنفيذ لاستيفاء هذا الجزء حتى ولو لم تتوافر هذه الشروط بالنسبة للجزء الباقى من الحق، ويخضع تقدير توافر هذه الشروط أو عدم توافرها لسلطة محكمة الموضوع (انظر حكم محكمة النقض - الصادر فى

١٩٧٢/١/١٢ - المنشور فى مجموعة أحكام النقض التى يصدرها المكتب الفنى - السنة ٢٣ ص ٤٤)، وإذا ما تخلف شرط من هذه الشروط فإنه لا يجوز إجراء التنفيذ الجبرى، وإذا اتخذ أى إجراء رغم غياب شرط من هذه الشروط فإن هذا الإجراء يكون باطلاً.

**١٦٨٨- وجوب توافر الشروط عند البدء فى التنفيذ وفى ذات السند التنفيذى:**

وينبغى أن تتوافر هذه الشروط عند البدء فى التنفيذ كما يجب أن تتوافر هذه الشروط فى ذات السند التنفيذى (فتحى والى - بند ٧٢ ص ١٢٧ وبند ٧٣ ص ١٢٨)، فلا يلزم أن تتوافر هذه الشروط قبل البدء فى التنفيذ أى عند تكوين السند التنفيذى كما لا عبرة بتوافرها بعد البدء فى التنفيذ بل ينبغى أن تتوافر فى لحظة البدء فى التنفيذ، فإذا بدأ التنفيذ، وكان أحد هذه الشروط غير متوافر فإن التنفيذ يكون باطلاً حتى ولو توافر هذا الشرط فيما بعد، فمثلاً إذا بدأ الدائن فى اتخاذ إجراءات التنفيذ قبل حلول أجل دينه فإن التنفيذ يكون باطلاً ولا يصححه حلول أجل الدين بعد ذلك أثناء إجراءات التنفيذ، وأيضاً إذا بدأ الدائن فى التنفيذ بمقتضى حق غير معين المقدار فليس له أن يطلب من القاضى تعيين مقدار الدين لتصحيح إجراءات التنفيذ إذ يعتبر التنفيذ باطلاً منذ بدايته.

كذلك ينبغى أن يتضح توافر هذه الشروط من نفس السند التنفيذى، فإذا ثبت من السند التنفيذى تخلف أحد هذه الشروط فلا يجوز البدء فى إجراء التنفيذ، فمثلاً إذا كان السند التنفيذى يعلق إجراء التنفيذ على قيام الدائن بعمل معين فإنه لا يجوز للدائن طلب إجراء التنفيذ إلا بعد أن يثبت قيامه بالعمل المتفق عليه، وإذا صدر حكم بتعويض المضرور دون أن يحدد مقدار التعويض فإن هذا الحكم لا يجوز تنفيذه ومع ذلك فإنه يجوز تكملة السند التنفيذى بسند آخر إذا أشار السند التنفيذى صراحة

إلى هذا السند، ومثال ذلك أن الأمر بتقدير المصاريف يكمله الحكم الصادر فى الدعوى والذي يحدد الخصم الذى يتحمل هذه المصاريف، وسوف نوضح الآن المقصود بكل شرط من هذه الشروط فيما يلى:

#### ١٦٨٩ - أولا - الشرط الأول: أن يكون الحق محقق الوجود:

لا يقصد بهذا الشرط أن يكون الحق خاليا من النزاع من جانب المدين (وجدى راغب - ص ٥، محمد عبد الخالق عمر - بند ٦٠ ص ٧٤، فتحي والى - بند ٦٧ ص ١٢٠)، لأنه لو كان هذا المعنى هو المقصود بهذا الشرط لما أمكن تحقق التنفيذ مطلقا واستحال إجراؤه على المدين جبرا لأن المدين سوف ينازع دائما فى الحق، كما أن هذا المعنى يجعل قوة السند التنفيذى تتوقف على أداة المدين، كما يجعل هذه القوة تتوقف أيضا على سلطة القائم بالتنفيذ، وهو المحضر إذ سيترك له عند التنفيذ سلطة تقدير وجود نزاع جدى أو عدم وجوده، وهذا ما يتعارض مع فكرة السند التنفيذى وكونه مؤكدا للحق وكافيا بذاته لإجراء التنفيذ الجبرى.

ولإنما يقصد بكون الحق محقق الوجود أن يكون وجوده مؤكدا وحالا (عبد الباسط جميعى - نظام التنفيذ - بند ١٨٢ ص ١٥٩)، فإذا كان الحق معلقا على شرط واقف لم يتحقق بعد أو كان الحق المقرر فى السند حقا مؤقتا غير نهائى أو كان حقا احتماليا. فإنه لا يكون محقق الوجود فى هذه الحالات، ويلاحظ أن من يكون بيده سند تنفيذى لا يكلف بإثبات أن حقه الثابت فى ذلك السند محقق الوجود، وإنما الذى يكلف بالإثبات هو من يدعى العكس، فوجود السند قرينة على تحقيق وجود الحق الذى يتضمنه، ومن أمثلة السندات التنفيذية التى لا يمكن تنفيذها لأنها لا تتضمن حقا محقق الوجود الحكم الصادر بالغرامة التهديدية، فهذا الحكم لا يكون قابلا للتنفيذ لأنه حتى بعد أن يحدد القضاء نهائيا قيمة التعويض فإن التنفيذ عندئذ يكون واجبا لحكم القاضى بالتعويض لا

الحكم بالغرامة التهديدية، وأساس ذلك أن الحكم بالغرامة التهديدية ليس حكماً بالتعويض، وإنما هو وسيلة للتغلب على عناد المدين وإكراهه على تنفيذ التزامه عيناً، وقد ينتهى الأمر إلى عدم الحكم على المدين بأى شىء من الغرامة التهديدية التى فرضت عليه إذا قام بتنفيذ التزامه، ولذلك فإن الحكم بالغرامة التهديدية سواء استؤنف وتأييد أو لم يستأنف فإنه لا يمكن تنفيذه لأنه لا يتضمن حقاً محقق الوجود لمن صدر الحكم لصالحه، ومن أمثلة هذه السندات أيضاً العقد الذى يتضمن حقاً معلقاً على شرط فهذا العقد لا يجوز تنفيذه إلا إذا تحقق الشرط، ونظراً لكون تحقق الشرط أمراً خارجاً عن نطاق العقد فهو لا يثبت من العقد نفسه، ولذلك ينبغي استصدار حكم يفيد ذلك، ويكون التنفيذ عندئذ مستنداً إلى الحكم أما العقد ذاته فلا ينفذ رغم كونه سنداً تنفيذياً لأنه لا يتضمن حقاً محقق الوجود يمكن اقتضاؤه.

#### ١٦٩٠ - ثانياً - الشرط الثانى: أن يكون الحق معين المقدار:

ينبغي أن يكون محل الحق الوارد فى السند التنفيذى معين المقدار. وهذا شرط بديهى، لأن الدائن يقتضى بالتنفيذ حقه فقط لا أكثر من ذلك، ولذا يجب أن يكون هذا الحق معيناً فى مقداره، كما أن للمدين أن يتفادى التنفيذ الجبرى بالوفاء ولذلك يجب أن يكون الحق معين المقدار حتى يقوم المدين بالوفاء بهذا المقدار فقط، كذلك فإن التنفيذ بطريق الحجز يقتضى بيع أموال المدين بقدر ما يكفى لتنفيذ التزامه، ويجب على المحضر أن يكف عن البيع إذا وصل ناتج البيع إلى الحد الكافى لأداء حق الدائن، ولذلك يجب أن يكون هذا الحق معين المقدار لمنع الشطط فى التنفيذ.

وتختلف طريقة التعيين باختلاف محل الحق (أمنية النمر - التنفيذ الجبرى - بند ١٧٠ ص ١٦٠)، فإذا كان محل الحق نقوداً وجب أن يكون مبلغاً معلوماً، وإذا كان المطلوب غير نقود كتسليم شىء مثلاً فإذا كان

الشيء منقولاً وجب أن يكون معيناً بنوعه ومقداره أو معيناً بذاته، وإذا كان عقاراً وجب أن يكون معيناً أيضاً بأن يتضمن السند التنفيذي وصفاً تفصيلياً له.

ومن أمثلة السندات التنفيذية التي لا يجوز تنفيذها لعدم تعيين مقدار الحق الحكم الصادر بإلزام الخصم بالمصاريف القضائية إذا لم يكن هذا الحكم قد حدد هذه المصاريف، وفي هذه الحالة يجب على المحكوم له أن يحدد عن طريق تقديم عريضة إلى رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم طبقاً للمادة ١/٩ مرافعات، ومن أمثلة ذلك أيضاً أمر الأداء الصادر باستيفاء ثمن منقول معين بنوعه ومقداره دون أن يحدد مبلغاً يستحقه الدائن عوضاً عن المنقول، ومن ذلك أيضاً العقد الذي يتضمن ديناً غير معين المقدار أو يحتاج في تعيين مقداره إلى بحث طويل أو إلى الالتجاء لخبير يقوم بعمل الحساب، ومن ذلك أيضاً الحكم الذي يلزم المستول بتعويض الضرر دون تحديد مبلغ التعويض الواجب الوفاء به إلى المضرور.

ويلاحظ أنه لا يلزم أن يكون تعيين مقدار الحق على وجه التحديد إذا يكون الحق معين المقدار إذا أمكن تعيينه بعملية حسابية بسيطة (وجدى راغب - ص ٥٤، فتحي والى - بند ٦٩ ص ١٢٣، محمد عبد الخالق - بند ٦٦ ص ٨١، نبيل عمر - بند ١٣٤ ص ٢٦٦)، ويكون تقدير ذلك للقاضي بناء على الأرقام المثبتة في السند التنفيذي، فمثلاً إذا كان المطلوب هو مبلغ مائة ألف جنيه و ١٠ ٪ أرباح، فإن الحق في هذه الحالة يكون معين المقدار، لأنه من السهل في هذه الحالة معرفة مقدار الأرباح وضمها إلى أصل الحق.

#### ١٦٩١ - ثالثاً - الشرط الثالث: أن يكون الحق حال الأداء:

ويكون الحق حال الأداء إذا كان أداؤه غير مؤجل أى غير مرتب بنفاذه على أمر مستقبل (مادة ٢٧١ مدنى)، فيجب أن يكون الحق غير مضاف

إلى أجل، وهذا شرط بديهي أيضا لأن مطالبة المدين بالوفاء بالحق وإجباره بالتألي على هذا الوفاء، لا تكون إلا إذا كان حق الدائن مستحق الأداء، فإذا كان الحق مقترنا بأجل فإنه لا يكون نافذا إلا إذا حل الأجل لأن المدين قبل ذلك لا يعتبر مسئولا عن الدين مادام الأجل قائما أو ممتدا، ولكن يعتبر الحق حال الأداء إذا كان الأجل الواقف المقترن به مقررًا لمصلحة الدائن وحده ونزل عن حقه فيه، كما يعتبر الحق حال الأداء أيضا إذا فقد المدين حقه في الأجل لأحد الأسباب الواردة في القانون كأن يشهر إفلاس المدين أو إعساره أو يضعف ما أعطى للدائن من تأمين خاص.

وبناء على هذا الشرط فإنه إذا كان حق الدائن احتماليا أو مقيدا بأى وصف فإنه لا يجوز تنفيذه جبرا عن المدين، ومن أمثلة السندات التنفيذية التي لا يجوز تنفيذها لأنها تتضمن حقا غير حال الأداء الحكم الذى يمنح المحكوم عليه أجلا للوفاء بالدين طبقا لنص المادة ٤٣٦ مدنى إذ تستطيع المحكمة أن تمهل المدين فى السداد، وهو ما يعرف بنظرة الميسرة أو الأجل القضائى، وقد يتم ذلك عن طريق تقسيط الدين، ومن ثم لا يجوز التنفيذ بالدين أو بأى قسط منه إلا بعد حلول أجله، ومن أمثلة ذلك أيضا العقد الرسمى إذا كان يحدد أجلا للمدين للوفاء بالدين أو إذا كان يمنحه الحق فى سداد الدين على أقساط.

#### ١٦٩٢- وجوب توافر الشروط الثلاثة عند الحجز التنفيذى :

ويلاحظ أنه يجب توافر الشروط الثلاثة السالفة الذكر مجتمعة فلا يغنى أحدها عن الآخر، كما أن القانون يتطلب هذه الشروط فى الحق المطلوب اقتضاؤه فقط إذا كان الدائن يريد اقتضاء هذا الحق، ويكون ذلك فى حالة اتخاذ إجراءات الحجز التنفيذى، أما إذا كان الدائن يهدف فقط إلى توقيع حجز تحفظى فإن القانون لا يشترط توافر كل هذه الشروط

فى الحق، إذ يجوز للدائن أن يوقع حجزاً تحفظياً ولو كان حقه غير معين المقدار على النحو الذى سوف نوضحه فيما بعد عند دراسة الجوز.

### السند التنفيذى :

#### ١٦٩٣- فكرة السند التنفيذى وهدفها :

تعتبر فكرة السند التنفيذى من أهم الأفكار الأساسية فى التنفيذ الجبرى، وعلة ذلك تكمن فى الدور الهام الذى يلعبه السند التنفيذى فى حماية الحقوق، إذ لا يمكن إجراء التنفيذ الجبرى لاقتضاء هذه الحقوق ما لم يوجد سند تنفيذى، وهذه الفكرة حديثة فى التشريع ولكنها وليدة تطورات تاريخية (فتحى والى - بند ١٦ - ١٧ ص ٢٩ - ٣٠). فقد كانت النظم الجرمانية القديمة ترى مصلحة الدائن فى تنفيذ سريع لحقه وتبالغ فى رعايته، بينما كان القانون الرومانى يهتم أساساً بمصلحة المدين ويبالغ فى رعايته بحيث يمكن للمدين أن يؤخر التنفيذ إلى ما لا نهاية، إذ كانت القاعدة فى هذا القانون أن الحكم الذى يلزم المدين بالوفاء ليس سنداً تنفيذياً بالمعنى المفهوم حالياً، وإنما كان أثره يقتصر على إحلال التزام جديد مصدره الحكم محل التزام المدين الأصلى، وكان الحكم يحدد ميعاداً للوفاء، وإذا لم يقم المدين بالوفاء فى هذا الميعاد لا يستطيع الدائن أن يجبره على الوفاء وكان له فقط الحق فى تكليف مدينه بالحضور أمام البريتو، وإذا حضر المدين وأقر بالدين كان للدائن أن يتخذ إجراءات التنفيذ ولكن إذا نازع المدين، فإن هذه المنازعة لابد أن يحسمها القضاء، وبذلك كان من الممكن للمدين أن يؤخر التنفيذ إلى ما لا نهاية، اللهم إلا فى بعض الأحوال الاستثنائية كعقد القرض الذى كان الدائن فيه يستطيع بعد ميعاد معين ودون اتخاذ أى إجراءات أن يضع يده على مدينه ويحبسه فى سجنه الخاص.

وقد نتجت فكرة السند التنفيذى من تفاعل النظم الجرمانية والقانون الرومانى، إذ تهدف هذه الفكرة إلى التوفيق بين اعتبارين متناقضين،

**الاعتبار الأول :** هو مصلحة الدائن فى تنفيذ سريع وفورى لحقه دون عنت، وهذه المصلحة تتطلب ألا يهتم الموظف القائم بالتنفيذ بأى اعتراضات يبديها المدين، **والاعتبار الثانى :** هو اعتبار العدالة التى تقتضى عدم السماح بالتنفيذ إلا لصاحب الحق الموضوعى، وعدم منع المدين من المنازعة فى التنفيذ قبل بدئه إن كان لهذه المنازعة مبرر، لأن التنفيذ يؤدى إلى آثار وخيمة بالنسبة للمدين تصل إلى حد نزع ماله، ولذلك يجب السماح له بالمنازعة فيه، وهكذا توقف فكرة السند التنفيذى بين هذين الاعتبارين المتناقضين بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر كما كان يحدث فى النظم القديمة.

#### ١٦٩٤- حكمة السند التنفيذى :

وحكمة السند التنفيذى (وجدى راغب - ص ٢٨ و ص ٣٩). تتمثل فى ضرورة ألا يترك البدء فى التنفيذ لهوى طرف من أطرافه أو لتحكم القائم به، بل ينبغى أن يبدأ التنفيذ بناء على أساس موضوعى كاف فى الدلالة على وجود حق جدير بالحماية التنفيذية، فيجب ألا يترك البدء فى التنفيذ لهوى المدين لأن ذلك سوف يؤدى إلى عدم حصول الدائن على حقه أبداً، إذ سيعارض المدين فى إجراء التنفيذ كما أنه سيبذل قصارى جهده لابتداع العديد من الوسائل التى تهدف بها إلى عرقلة إجراءات التنفيذ كذلك يجب ألا يترك البدء فى التنفيذ لهوى الدائن بحيث لا يبدأ إلا بمحض إرادته لأن ذلك سوف يعرض المدين لعسف إجراء تنفيذ لا أساس له ولا حق للدائن فى إجرائه، كما أنه ليس من المنطقى أن يمنح الموظف القائم بالتنفيذ سلطة التحقق من وجود أو عدم وجود حق يراود حمايته قبل البدء فى التنفيذ لأن ذلك يتجاوز وظيفته التنفيذية كما يؤدى إلى تعطيل التنفيذ وعرقلته.

ولذلك يستلزم القانون ضرورة وجود السند التنفيذى كأساس للتنفيذ، بحيث يدل هذا السند على وجود الحق الموضوعى، ولكن ليس



معنى ذلك أن السند التنفيذي يضمن يقينا مطلقا ونهائيا لوجود الحق، فقد يتضح عدم وجود الحق رغم توافر السند، ومن ثم يلغى هذا السند فيما بعد، ومع ذلك فإن السند التنفيذي يضمن يقينا نسبيا بوجود الحق، وهذا اليقين النسبي يؤدي إلى إمكانية البدء فى التنفيذ، نظرا لاحتمال وجود حق موضوعى لمن بيده السند التنفيذي.

#### ١٦٩٥- ثلاث قواعد تتعلق بالسند التنفيذي :

وثمة ثلاث قواعد عملية أساسية تتعلق بالسند التنفيذي وتوضح ملامحه (محمد عبدالخالق عمر - طبعة سنة ١٩٧٨ - بند ٤٤ ص ٤٩)، وهذه القواعد هي :

**أولا :** أنه لا يجوز التنفيذ بغير سند تنفيذى، فهو ضرورى للتنفيذ لأنه الوسيلة الوحيدة التى اعتبرها القانون مؤكدة لوجود حق الدائن عند إجراء التنفيذ، ونتيجة لذلك لا يقبل من الدائن تقديم أى دليل غيره لسلطة التنفيذ لكى يقنع هذه السلطة بالقيام بالتنفيذ وحتى لو كان للدائن حق موضوعى ولكنه غير ثابت فى سند تنفيذى مستوف للشكل الذى يزيده بالقوة التنفيذية، فإنه لن يستطيع تنفيذ هذا الحق جبرا.

**ثانيا :** أن السندات التنفيذية قد وردت فى القانون على سبيل الحصر، فهى محددة بمقتضى القانون، ومعنى ذلك أنه لا يجوز الإضافة إلى السندات التنفيذية المنصوص عليها فى صلب التشريع، ويبطل الاتفاق الذى قد يبرمه ذور الشأن بإضفاء الصفة التنفيذية على محرر لم يعتبره المشرع سنداً تنفيذياً.

**ثالثا :** أن السند التنفيذي كاف لإجراء التنفيذ، ومعنى ذلك أن السند التنفيذي الذى تتوافر فيه الشروط القانونية يكفى لبدء إجراءات التنفيذ وللاستمرار فيه حتى النهاية ما لم تثر منازعة فى التنفيذ.

### ١٦٩٦- يجب توافر السند التنفيذي عند البدء فى التنفيذ الجبرى :

ونظرا لاهمية السند التنفيذي واعتباره مفترضا قانونيا للتنفيذ، فإنه يجب أن يتوافر السند التنفيذي عند البدء فى التنفيذ (فتحى والى - بند ١٨ ص ٢١، وجدى راغب - ص ٤٠)، وإذا لم يتوافر فى لحظة البدء كان التنفيذ باطلا، وإذا وجد السند التنفيذى بعد ذلك، فإنه لا أثر لذلك على الإجراءات الباطلة، فلا يؤدى ذلك إلى تصحيح إجراءات التنفيذ الذى بدأ بدون سند تنفيذى.

### ١٦٩٧- شرطان يجب توافرها فى السند التنفيذي :

وكما اشترط المشرع شروطا معينة يجب توافرها فى الحق الموضوعى على النحو الذى سبق ذكره، فإنه يشترط أيضا شروطا معينة يجب توافرها فى الاداة، التى يتبلور فيها هذا الحق تكون صالحة للتنفيذ بمقتضاها، إذ يشترط القانون فى السند التنفيذي شرطين حتى يمكن التنفيذ به وهما :

**الشرط الأول :** أن يكون من بين السندات التنفيذية التى نص عليها المشرع على سبيل الحصر، وطبقا للمادة ٢٨٠ / ٢ مرافعات - محل التعليق - فإن هذه السندات هى الأحكام والأوامر والمحرمات الموثقة ومحاضر الصلح التى تصدق عليها المحاكم أو مجالس الصلح والاوراق الأخرى التى يعطيها القانون هذه الصفة.

**الشرط الثانى :** أن يكون السند مشتملا على الصيغة التنفيذية فلا يجوز التنفيذ كقاعدة إلا بمقتضى صورة تنفيذية من السند التنفيذى أى صورة عليها الصيغة التنفيذية، وقد نصت على ذلك المادة ٢٨٠ / ٣ مرافعات - محل التعليق - بقولها « لا يجوز التنفيذ فى غير الأحوال المستثناة بنص فى القانون إلا بموجب صورة من السند التنفيذى عليها صيغة التنفيذ»، وسوف ندرس الآن بالتفصيل الأنواع المختلفة للسندات التنفيذية، ثم ندرس الصورة التنفيذية.

## أنواع السندات التنفيذية

### الأحكام القضائية :

١٦٩٨- تعريف الحكم القضائي وأهميته كسند تنفيذي وكونه أكثر السندات التنفيذية شيوعا في العمل :

الحكم هو القرار الصادر من جهة قضائية بعد تحقيق كامل وفقا لإجراءات و ضمانات معينة متضمنا تأكيدا قضائيا يحسم نزاعا ناشبا بين الخصوم، والدراسة التفصيلية للأحكام تندرج فى منهج المرافعات، وسوف نتعرض هنا فقط للحكم كسند تنفيذي، إذ يعد الحكم القضائي من أهم السندات التنفيذية على الإطلاق، لأنه لا يصدر إلا بعد تحقيق كامل وهو يصدر متضمنا تأكيدا قضائيا لوجود حق الدائن مما يحسم كل نزاع حول هذا الحق، كما أن القانون يكفل فاعلية الحكم وقدرته على تأكيد الحق وعدم السماح بالمنازعة حول وجوده عن طريق حجية الأمر المقضى، إذ يعتبر الحكم بمقتضاها عنوانا للحقيقة، فضلا عن أهمية الحكم كسند تنفيذي فإن الأحكام القضائية تعتبر فى الواقع أكثر السندات التنفيذية شيوعا فى الحياة العملية.

### ١٦٩٩- التفرقة بين نفاذ الحكم وتنفيذه :

ثمة فارق بين نفاذ الحكم وتنفيذه (أحمد أبوالوفا - التعليق على نصوص قانون المرافعات - ص ٨٣٧ وأيضا إجراءات التنفيذ - بند ٢٠ ص ٤٣ وهامبشها، نبيل عمر بند ٦٤ ص ١٣٠)، فنفاذ الحكم يعنى إحداثه لأثار معينة دون حاجة إلى اتخاذ إجراءات التنفيذ الجبرى، والنفاذ أثر مباشر من آثار النطق بالحكم فهو يتولد بمجرد إصدار الحكم دون حاجة لاتخاذ إجراء معين، ولا يتطلب نفاذ الحكم استعمال القوة الجبرية ولا الحصول على صورة تنفيذية ولا مقدمات التنفيذ، فهو خصيصة من

خصائص الحكم ولا يتأثر بالطعن فيه ولا يحتاج لسريانه إلى إجراء تنفيذي، فمثلا الحكم الصادر بصحة تصرف معين والحكم الصادر بالتصديق على محضر التبنى يحدث أثره الفوري ويشيع مصلحة ذي الشأن بمجرد صدوره دون حاجة لإجراءات التنفيذ الجبري.

وهذا يختلف عن تنفيذ الحكم الذي يعتبر بمثابة ترجمة للقضاء الوارد به أي ترجمة لقوة التأكيد القضائي للحق الوارد به إلى واقع ملموس يؤدي إلى إشباع مصالح من صدر لصالحه الحكم، وهذا لا يتم بمجرد صدور الحكم، بل يقتضى استخدام القوة الجبرية واتخاذ مقدمات التنفيذ ويقتضى توافر كافة الشروط اللازمة لاتخاذ التنفيذ الجبري وفقا للإجراءات المنصوص عليها قانونا.

#### ١٧٠٠- شرط تنفيذ الحكم القضائي جبرا أن يكون حكم إلزام :

يجمع الفقه والقضاء على أن الأحكام التي تنفذ تنفيذا جبريا هي أحكام الإلزام فقط، أما الأحكام المقررة والمنشئة فإنها لا تكون قابلة للتنفيذ الجبري ولا تعتبر سندات تنفيذية، ويبرر ذلك بأن حكم الإلزام هو وحده الذي يقبل مضمونه التنفيذ الجبري، ومن المعروف أن حكم الإلزام هو الذي يقرر أو يؤكد حقا لأحد الخصوم ويلزم الخصم الآخر بأدائه أو هو الحكم الذي يتضمن إلزاما لأحد الخصوم بأداء معين إلى الخصم الآخر، ومن أمثلة أحكام الإلزام الحكم على المدين بأداء حق الدائن والحكم بالنفقة والحكم الصادر على المستاجر برد العين المؤجرة والحكم الصادر على المسئول بدفع التعويض.

بينما الأحكام المقررة هي التي تصدر مقررّة ومؤكدة لحالة أو مركز موجود من قبل دون أن تتضمن إلزام أحد الخصوم بأداء معين، ومن أمثلة ذلك الحكم الصادر بصحة عقد البيع ونفاذه والحكم الصادر بصحة التوقيع والحكم الصادر بثبوت النسب، أما الأحكام المنشئة فهي التي تنشئ حالة أو مركزا قانونيا لم يكن موجودا من قبل دون أن تتضمن

ايضا إلزام أحد الخصوم بأداء معين، ومن أمثلة ذلك الحكم بالانفصال الجسدى بين الزوجين والحكم الصادر فى دعوى القسمة والحكم بفسخ عقد من العقود والحكم بالإفلاس.

ويلاحظ أنه إذا كان الحكم يتضمن فى شق منه إلزاما وفى شق آخر تقريرا أو إنشاء، فإنه ينفذ جبرا فقط فى الشق الأول، فمثلا إذا صدر حكم بصحة ونفاذ عقد بيع مع إلزام المدعى بالمصاريف، فإن هذا الحكم يعتبر سندا تنفيذيا فقط فيما يتعلق بالمصاريف المحكوم بها لا فيما يتعلق بصحة ونفاذ عقد البيع.

وقد قضت محكمة النقض بأن المناط فى تعرف ما للحكم الصادر من قوة الإلزام هو بتفهم مقتضاه وتقصى مراميه (نقض ١٩٩٩/٢/٩ - الطعن رقم ٢٥٩٥ لسنة ٦١ قضائية).

#### السندات التنفيذية الأخرى :

١٧٠١- فضلا عن الأحكام القضائية هناك سندات تنفيذية أخرى، نص عليها المشرع فى المادة ٢٨٠ مرافعات - محل التعليق - وهى الأوامر وأحكام المحكمين والمحركات الموثقة ومحاضر الصلح التى تصدق عليها المحاكم أو مجالس الصلح والأوراق الأخرى التى يعتبرها القانون سندات قابلة للتنفيذ الجبرى، وسوف نوضح القوة التنفيذية لهذه السندات الآن فيما يلى :

#### القوة التنفيذية للأوامر :

##### ١٧٠٢- أولا : القوة التنفيذية للأوامر على العرائض :

طبقا للمادة ٢٨٨ مرافعات فإن الأوامر على العرائض تنفذ تنفيذا معجلا وبقوة القانون فور صدورها بغير كفالة إلا إذا نص الأمر على تقديم كفالة، فالقانون يعتبر الأمر كالحكم الصادر فى المواد المستعجلة، إذ للأوامر على العرائض نفس القوة التنفيذية المقررة للأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة.

والحكمة فى النفاذ المعجل للأوامر على العرائض أنها فى الغالب تأمر باتخاذ إجراء سريع تحفظى أو وقتى، وأنها تصدر فى غفلة من الخصم وتهدف فى الغالب إلى مفاجأة الخصم ومباغتته وهذا يقتضى تنفيذها معجلاً دون تريث، ويؤدى النفاذ المعجل للأوامر على العرائض إلى جواز تنفيذها رغم قابليتها للمتظلم أو رغم التظلم منها فعلاً، وقد نص القانون على ضرورة تقديم الأمر على العريضة للتنفيذ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وإلا سقط، وإن كان هذا السقوط لا يمنع من استصدار أمر جديد إذا بقيت الحاجة إليه قائمة طبقاً لما نصت عليه المادة ٢٠٠ مرافعات.

وجدير بالذكر أنه وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٩٧ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩، فإن التظلم من الأمر على عريضة يكون بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى أمام المحكمة خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الأمر بالرفض أو من تاريخ البدء فى تنفيذ الأمر أو إعلانه بحسب الأحوال، وتحكم المحكمة فيه بإصدار الأمر أو بتأييد الأمر الصادر أو بتعديله أو بإلغائه.

وينبغى ملاحظة أن نفاذ الأوامر على العرائض نفاذاً معجلاً وبقوة القانون لا يمنع المحكمة المرفوع أمامها التظلم من الأمر بوقف النفاذ المعجل المسند إلى الأمر المتظلم منه، وذلك إذا توافرت نفس الشروط المطلوبة لوقف النفاذ المعجل للحكم الابتدائى من محكمة الاستئناف (مادة ٢٩٢ مرافعات)، وهى أن يطلبه المتظلم من المحكمة قبل أن يتم التنفيذ وأن يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ وترجح المحكمة إلغاء الأمر، كما يجوز للمحكمة أيضاً عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلاً بصيانة حق المحكوم له، على النحو الذى سبق لنا أن أوضحناه. ولكن هل ما يصدره القاضى فى التظلم المرفوع إليه من الأمر على عريضة يعتبر أيضاً أمراً على عريضة، ومن ثم ينفذ تنفيذاً معجلاً؟

ذهبت بعض أحكام القضاء إلى ذلك (انظر حكم محكمة مصر الكلية فى ١٩٣٠/٣/٩ - للمحامة ١٢-٤٤٧-٤٢٤، ومصر الكلية فى ١٩٣١/٣/٩ - المحامة ١٠-٥٨٧-٢٩٣، والأزبكية الجزئية فى ١٨/٥/١٩٢٢ - المحامة ٢٢-٢٨٨) على أساس أن ما يصدره القاضى الأمر فى التظلم يعتبر أمرا بإلغاء الأمر، ينفذ معجلا حتى يعود الطرفان إلى ما كان عليه قبل صدور الأمر الأول، ولأنه أمر يصدر بعد سماع أقوال الطرفين فهو ينفذ معجلا من باب أولى ما دام الأمر الصادر بغير سماع أقوال أحد الخصمين ينفذ تنفيذا معجلا، بيد أن هذا الأساس غير صحيح (فتحى والى - بند ٥٢ ص ٩٩)، لأن ما يصدره القاضى الأمر فى التظلم يعتبر حكما قضائيا وليس أمرا على عريضة (حكم محكمة النقض فى ١٩٥٦/٦ - مجموعة النقض المكتب الفنى ١٢ - ١٩٠٢-١٧٢)، وهو ما يتضح أيضا من نص المشرع فى المادة ١٩٩/٢ على أن «يحكم القاضى فى التظلم بتأييد الأمر أو بتعديله أو بإلغائه ويكون حكمه قابلا لطرق الطعن المقررة فى الأحكام»، ولكن هذا الحكم الصادر فى التظلم من الأمر على عريضة يعتبر حكما وقتيا (أحمد أبو الوفا - بند ٧٧ ص ١٢٥، وجدي راغب - ص ١٢٤، فتحى والى - الإشارة السابقة، حكم محكمة استئناف القاهرة فى ١٩٦١/١١/١٤ - المجموعة الرسمية ٦٠ ص ١٠٦) ولذلك ينفذ نفاذا معجلا طبقا للمادة ٢٨٨ سواء صدر بتأييد الأمر أو بإلغائه.

### ١٧٠٣ - ثانيا : القوة التنفيذية لأوامر الأداء :

يعتبر أمر الأداء سندا تنفيذيا يعطى للدائن الحق فى التنفيذ الجبرى، وأمر الأداء يعتبر فى حقيقته عملا قضائيا بالمعنى الدقيق وفقا للاتجاه الراجح فى الفقه، ولذلك فهو يخضع فى قوته التنفيذية للقواعد التى تخضع لها الأحكام القضائية، ولذلك لا يكون أمر الأداء واجب التنفيذ طالما كان قابلا للتظلم منه أو الطعن فيه بالاستئناف إلا إذا كان الأمر مشمولا بالنفاذ المعجل.

ويكون أمر الأداء مشمولاً بالنفاذ المعجل بقوة القانون إذا كان صادراً فى مادة تجارية، أما إذا كان صادراً فى مادة مدنية فلا يكون مشمولاً بالنفاذ المعجل إلا إذا نص القاضى على ذلك فى الحالات المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠، مع استبعاد حالة بناء الحكم على سند عرقى لم يجده المحكوم عليه وحالة إقرار المحكوم عليه بنشأة الالتزام، وذلك لأن أمر الأداء يصدر دون سماع المحكوم عليه أو إعلانه ولذلك لا يمكن أن ينسب إليه موقف عدم الجحود أو الإقرار ( وجدى راغب - ص ١٢٧، نبيل عمر - بند ١٠٣ ص ٢٤١). وإذا كان الأمر صادراً فى مادة تجارية فإن النفاذ المعجل له يجب أن يقتصر بتقديم كفالة أما فى المواد المدنية فلا يشترط تقديم كفالة إلا إذا نص الأمر عليها فهى جوازية للقاضى.

ولا يترتب على التظلم من أمر الأداء أو الطعن فيه بالاستئناف أى أثر بالنسبة لتنفيذه، ولكن يجوز للمحكمة المرفوع أمامها التظلم أو الاستئناف أن تأمر بوقف النفاذ المعجل بالشروط التى ينص عليها القانون لوقف النفاذ المعجل فى الأحكام، ويكون للمحكمة سلطة تقديرية بالنسبة للكفالة.

ويلاحظ أنه إذا أخطأ القاضى فى وصف النفاذ فى أمر الأداء على نحو يجيز تنفيذه يمنعه، فإنه يجوز التظلم من الوصف من أمر الأداء سواء من جانب الدائن أو المدين، وإذا رفع التظلم من الوصف من الدائن طبقاً للمادة ٢٩١، فإنه يرفع دائماً أمام المحكمة الاستئنافية (أمانة النمر - بند ١١٨ ص ١٥٥، أحمد أبو الوفا - بند ٨٦ ص ١١٨). سواء على سبيل التبع للاستئناف المرفوع من جانب المدين أو بصفة أصلية.

#### ثالثاً: أوامر التقدير :

١٧٠٤ - تتميز هذه الأوامر بأنها تصدر لتقدير مبلغ من النقود مقابل القيام بخدمة قضائية معينة، وأنها قد تتضمن قضاء موضوعياً فى مقدار



الحق، وهى تختلف من حيث قوتها التنفيذية، وسوف نتعرض فيما يلى لأهم هذه الأوامر :

#### ١٧٠٥- (أ) أوامر تقدير الرسوم القضائية :

تقدر الرسوم القضائية المستحقة لخزينة المحكمة بأمر يصدر من رئيس المحكمة أو القاضى الجزئى حسب الأحوال بناء على طلب قلم الكتاب، ويعلن الأمر الصادر بتقدير الرسوم إلى الشخص المطلوب منه الرسم، ويجوز له أن يعارض فى مقدار الرسم الصادر به الأمر، وتحصل المعارضة أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير فى قلم الكتاب فى خلال الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر، ويحدد له المحضر فى الإعلان أو قلم الكتاب فى التقرير اليوم الذى تنظر فيه المعارضة، وتقدم المعارضة إلى المحكمة التى أصدر رئيسها أمر التقدير أو إلى القاضى الجزئى حسب الأحوال، ويصدر الحكم فيها بعد سماع أقوال قلم الكتاب والمعارض إذا حضر، ويجوز استئناف الحكم فى ميعاد خمسة عشر يوما من يوم صدوره وإلا سقط الحق فى الطعن (المواد ١٦- ١٨ من قانون الرسوم القضائية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ معدلا بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٤).

ولا يجوز تنفيذ أمر التقدير إلا إذا انقضى ميعاد المعارضة دون المعارضة فيه وإذا طعن فيه بالمعارضة فإن الحكم الصادر فى المعارضة لا يكون قابلا للتنفيذ إلا بعد صيرورته انتهايا أى بفوات ميعاد الاستئناف دون رفع استئناف أو بالفصل فى الاستئناف إن رفع فعلا.

#### ١٧٠٦- (ب) أوامر تقدير مصاريف الدعوى :

لزم الشارع المحكمة عند إصدارها للحكم الذى تنتهى به الخصومة أمامها، أن تفصل من تلقاء نفسها فى مصاريف الدعوى، فتقضى بإلزام

أحد الخصوم أو كليهما بالمصاريف، فالحكم فى المصاريف واجب على المحكمة من تلقاء نفسها (مادة ١٨٤ مرافعات)، ويقصد بالحكم فى مصاريف الدعوى القضاء فيمن يلزم من الخصوم بالمصاريف، إذ يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها، وإذا تعدد المحكوم عليهم جاز الحكم بقسمة المصاريف بينهم بالتساوى أو بنسبة مصلحة كل منهم فى الدعوى على حسب ما تقدره المحكمة، وإذا أخفق كل من الخصمين فى بعض الطلبات جاز الحكم بأن يتحمل كل خصم ما دفعه من المصاريف أو بتقسيم المصاريف بينهما على حسب ما تقدره المحكمة فى حكمها، كما يجوز لها أن تحكم بها جميعها على أحدهما (مادة ١٨٦ مرافعات).

أما تقدير هذه المصاريف التى فصل الحكم فيمن يلزم من الخصوم بها فيصح أن يتم فى الحكم إن أمكن ذلك، وإلا قام بتقديرها رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم بأمر على عريضة يقدمها له المحكوم له بالمصاريف، ويعلن هذا الأمر للمحكوم عليه بها (مادة ١٨٩ مرافعات).

ويجوز لكل من الخصوم التظلم من الأمر، ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم، وذلك خلال الثمانية أيام التالية لإعلان الأمر، ويحدد المحضر أو قلم الكتاب على حسب الأحوال اليوم الذى ينظر فيه التظلم أمام المحكمة فى غرفة المشورة، ويعلن الخصوم بذلك قبل اليوم المحدد بثلاثة أيام (مادة ١٩٠ مرافعات).

وكل من الأمر بتقدير مصاريف الدعوى والحكم الصادر فى التظلم منه يعد مكملاً للحكم الصادر بالإلزام بمصاريف الدعوى، ولذلك لا يخضع هذا الأمر لقواعد الأوامر على العرائض، فهو لا يسقط إذا لم يقدم للتنفيذ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره، وقد نص المشرع على ذلك

صراحة في المادة ١٨٩، وحسم بهذا النص خلافاً كان قائماً في ظل قانون المرافعات الملغى حول تطبيق السقوط الخاص بالأوامر على عرائض على أوامر تقدير المصاريف (انظر المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات الحالي)، كذلك لا يخضع أمر التقدير لقاعدة النفاذ المعجل بقوة القانون المقررة للأوامر على العرائض، فهو لا يكون قابلاً للتنفيذ إلا بتوافر شرطين :

١ - الشرط الأول : أن يصبح نهائياً بانقضاء ميعاد التظلم دون حدوث تظلم منه بالفعل أو صدور حكم في التظلم إن رفع.

٢ - الشرط الثاني : أن يكون الحكم الصادر في الموضوع حائزاً لقوة الأمر المقضى، لأن هذا الحكم هو الأصل في الإلزام بالمصاريف ودور أمر التقدير لا يعدو أن يكون تحديداً لمقدارها لاستيفاء شرط تعيين المقدار في السند التنفيذي (محمد عبد الخالق عمر - بند ١٦٤ ص ١٧١)، فأمر التقدير ليس إلا تكملة لحكم الإلزام (حكم محكمة النقض في ١٨/١٠/١٩٥٦ - مجموعة أحكام النقض ٧-٨٤٢-١٢٠)، ولكن لا يكفي أن يكون هذا الحكم نافذاً معجلاً لأن النفاذ المعجل لا يمتد إلى الحكم بالمصاريف (فتحي والي - بند ٥٤ ص ١٠٢، وقارن وجدى راغب - ص ١٢٨ حيث يرى جواز تنفيذ أمر التقدير إذا كان الحكم الصادر بالإلزام بالمصاريف قابلاً للتنفيذ العادي أو المعجل)، ولذا يجب أن يكون هذا الحكم نهائياً.

١٧٠٧- (ج) أوامر تقدير أتعاب الخبراء :

وفقاً للمادة ١٥٧ من قانون الإثبات تقدر أتعاب الخبير ومصاريفه بمجرد صدور الحكم في موضوع الدعوى، فإذا لم يصدر الحكم في الثلاثة أشهر التالية لإيداع الخبير لتقريره لأسباب لا دخل للخبير فيها قدرت أتعابه ومصاريفه بغير انتظار الحكم في موضوع الدعوى ويتم

التقدير فى الحالين بأمر يصدر على عريضة بناء على طلب الخبير من رئيس الدائرة التى عينته أو قاضى المحكمة الجزئية الذى عينه.

ويجوز للخبير ولكل خصم فى الدعوى أن يتظلم من أمر التقدير فى خلال الثمانية أيام التالية لإعلان أمر التقدير (مادة ١٥٩ من قانون الإثبات)، ويحصل التظلم بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى عينت الخبير (مادة ١٦١ إثبات)، ولكن إذا كان التظلم من الخصم الذى يجوز أمر تنفيذ التقدير عليه، فإن التظلم لا يقبل إلا إذا سبقه إيداع الباقي من المبلغ المقدر خزانة المحكمة مع تخصيصه لأداء ما يستحقه الخبير (مادة ١٦٠ إثبات)، والمقصود بالباقي هنا الباقي من المبلغ المقدر بعد خصم الأمانة التى سبق إيداعها، والتى حددتها المحكمة فى الحكم الصادر بنذب الخبير، لأن القانون يوجب أن يشمل الحكم الصادر بنذب الخبير بيان مقدار الأمانة التى يجب إيداعها خزانة المحكمة لحساب أتعاب الخبير ومصاريفه والخصم الذى يكلف بإيداع الأمانة والأجل الذى يجب فيه الإيداع (مادة ١٣٥ إثبات)، وإيداع الأمانة يكون واجبا على الخصم الذى يبينته المحكمة فى الحكم الصادر بنذب الخبير، ولكن يجوز لغيره من الخصوم أن يقوم بهذا الإيداع إن كانت له مصلحة فى ذلك، وتقوم المحكمة بالفصل فى التظلم فى غرفة المشورة بعد تكليف الخبير والخصوم بالحضور بناء على طلب قلم الكتاب بميعاد ثلاثة أيام، ويلاحظ أنه إذا كان قد حكم نهائيا فى الإلزام بمصاريف الدعوى، فإنه لا يختصم فى التظلم من لم يطلب تعيين الخبير ولم يحكم عليه بالمصاريف (رمزى سيف - بند ٩٥ ص ١٠٨).

ويقرر القانون نفاذ أمر التقدير بمجرد صدوره، إذ يجوز تنفيذ الأمر فور صدوره، فهو يعتبر نافذا معجلا بقوة القانون رغم قابليته للتظلم منه، ولكن استثناء من القواعد العامة فى النفاذ المعجل يؤدى مجرد رفع التظلم إلى وقف تنفيذ الأمر (مادة ١٦١ من قانون الإثبات)، إذ مقتضى

هذه القواعد أنه لا يترتب على قابلية الحكم أو الأمر للطعن فيه أو على الطعن فيه فعلاً أن يقف تنفيذه، وقد استثنى المشرع أمر تقدير أتعاب الخبير من ذلك إذ يترتب على مجرد التظلم منه وقف تنفيذه.

أما الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير أتعاب الخبير، فإنه يخضع من حيث تنفيذه للقواعد العامة فى تنفيذ الأحكام (رمزى سيف - بند ٩٥ ص ١٠٩)، فلا يجوز تنفيذه إلا بعد صيرورته انتهائياً، ما لم يكن صادراً فى حالة من حالات النفاذ المعجل، فهو كسائر الأحكام القضائية.

#### ١٧٠٨- (د) أوامر تقدير مصاريف الشهود :

طبقاً للمادة ٩٢ من قانون الإثبات يصدر أمر تقدير مصروفات الشاهد ومقابل تعطيله بناء على طلبه فى مواجهة الخصم الذى استدعاه، إذ يستحق الشاهد الذى يستدعيه أحد الخصوم للإدلاء بشهادته مقابلاً لانتقاله ولتعطله عن العمل، وذلك حتى لا تنقلب الشهادة إلى مجرد واجب على الشاهد وهو أجنبى عن الخصومة ولا مصلحة له فيها (محمد عبدالخالق عمر - بند ١٦٧ - ١٧٢).

ويتحمل مصروفات الشاهد ومقابل تعطيله الخصم الذى استدعاه وتدخل مصاريف الشهود فى تقدير مصاريف الدعوى ككل، وينبغى أن يتحمل الخصم الخاسر بها فى النهاية، فالخصم الذى يقوم بدفع مصاريف الشاهد بناء على أمر التقدير يكون له الرجوع بها على خصمه إذا حكم على هذا الأخير بإلزامه بمصاريف الدعوى، إذ تتضمن هذه المصاريف مصاريف الشهادة أيضاً.

ويقدم طلب أمر التقدير إلى قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة التى تم التحقيق أمامها، ويكون للقاضى الذى يطلب منه أمر التقدير سلطة تقدير مصاريف الشاهد ومقابل تعطيله، ما لم يكن القاضى الذى قام بالتحقيق

قد أثبت في محضر التحقيق قراراً بتقدير مصروفات الشاهد إذا كان قد طلب ذلك، ولا يقتصر التقدير على مصروفات الشاهد فقط أى مصروفات الإقامة والانتقال، بل يدخل في ذلك أيضاً مقابل التعطيل عن أعماله، ويجوز تقدير مصروفات الشاهد بمجرد سماع شهادته إذا طلب ذلك (رمزى سيف - بند ٩٦ ص ١١٠)، دون انتظار لصدور حكم فى الدعوى.

ولم ينص المشرع على قواعد خاصة لأمر تقدير مصروفات الشهود، ولذلك تطبق القواعد العامة فى الأوامر على العرائض باعتبارها القواعد التى تطبق على سائر الأوامر بالنسبة لما لم يضع له المشرع قواعد خاصة من هذه الأوامر (رمزى سيف - بند ٩٦ ص ١١٠).

ومؤدى ذلك أن ينفذ أمر تقدير مصروفات الشاهد تنفيذاً عاجلاً بقوة القانون بمجرد صدوره على الخصم الذى طلب الاستشهاد بالشاهد، وذلك بكفالة أو بغير كفالة وفقاً لما نصت عليه المادة ٢٨٨ مرافعات، كما يطبق على التظلم من أمر تقدير مصاريف الشهود القواعد المنظمة للتظلم من الأوامر على العرائض.

#### ١٧٠٩- (هـ) أوامر تقدير رسوم الشهر العقارى التكميلية :

الأوامر الصادرة من أمين الشهر العقارى بتقدير الرسوم التكميلية لا تعتبر سنداً تنفيذياً يجوز التنفيذ بها إلا بعد صيرورتها نهائية بقوات ميعاد التظلم دون رفعه من ذوى الشأن، أو بالفصل فيه بحكم نهائى إذا كان قد رفع (الديناصورى وعكاز ص ٩٩٠).

ويجب لصلاحية هذه الأوامر للتنفيذ أن تذيل بالصيغة التنفيذية من المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرة اختصاصها المكتب الصادر منه الأمر (نقض فى الطعن ١٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٨/١١/١٩٦٥ السنة ١٦ ص ١١١٣).

## ١٧١٠- (و) الأوامر الصادرة من النيابة العامة في منازعات الحيابة :

لقد نصت المادة ٤٤ مكرر المضافة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ على نفاذها معجلا بقوة القانون، وقد ثار خلاف حول ما إذا كانت هذه الأوامر تعد من السندات التنفيذية، وبالتالي يرد عليها الاستشكال في التنفيذ من عدمه.

ونرى أنها من السندات التنفيذية ومن ثم لا يجوز تنفيذها إلا إذا كانت مذيلة بالصيغة التنفيذية، وتخضع لما تخضع له الأوامر من أحكام. كما أنه من الأفضل إجازة الاستشكال فيها.

### القوة التنفيذية لأحكام المحكمين :

## ١٧١١- التعريف بالتحكيم وأنواعه وأهدافه :

التحكيم هو الاتفاق على طرح النزاع على أشخاص معينين يسمون محكمين Arbitres ليفصلوا فيه دون المحكمة المختصة به، وقد يكون الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بعد نشوئه ويسمى الاتفاق في هذه الحالة مشاركة التحكيم Compromis وقد يتفق ذوو الشأن مقدما وقبل قيام النزاع على عرض المنازعات التي قد تنشأ في المستقبل خاصة بتنفيذ عقد معين على المحكمين ويسمى الاتفاق في هذه الحالة شرط التحكيم " Clause Compromissoire".

وقد يكون التحكيم اختياريا إذا كان الالتجاء إليه بإرادة الأطراف لفض المنازعات التي يجوز فيها الصلح، وقد يكون إجباريا إذا ما أوجب القانون على الأطراف الالتجاء إليه لحل المنازعات التي تثور بينهم.

ويعرف التنظيم القانوني - بصفة عامة - نوعين من التحكيم يختلفان من حيث سلطة المحكم، وهما التحكيم العادي والتحكيم مع التفويض

بالصلح، فسلطة المحكم فى التحكيم العادى مقيدة بضرورة تطبيق القانون الموضوعى، بينما لا يوجد هذا الالتزام فى التحكيم مع التفويض بالصلح.

وقد استهدف المشرع من نظام التحكيم تمكين الأفراد من حل منازعاتهم دون اللجوء لمحاكم الدولة، ليتفادوا بطء إجراءات التقاضى ونفقاته بحيث يصلوا إلى حل المنازعة بطريقة أكثر سرعة وأقل نفقات، أو لتحقيق اعتبارات أخرى كالرغبة فى عرض النزاع على أشخاص ذوى خبرة فنية خاصة أو على أشخاص محل ثقة لديهم أو تفادى علانية القضاء (فتحى والى - الوسيط فى قانون القضاء المدنى - الطبعة الثانية ١٩٨١ - بند ٢٢ ص ٥٠) ومع ذلك لم يشأ المشرع حرمان الأفراد من الضمانات الأساسية التى أحاطهم بها عند اللجوء إلى القضاء، والتى قصد بها المحافظة على حقوقهم، ولذا وضع قواعد أوجب اتباعها أمام المحكمين وإلا ما أمكن تنفيذ أحكامهم.

#### ١٧١٢- اعتبار الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم الإجبارى من السندات التنفيذية :

لقد ناط المشرع بهيئات التحكيم الإجبارى الفصل فى المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام وبعضها البعض (والتي لا تخضع لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال)، أو بين شركة قطاع عام من ناحية وبين جهة حكومية مركزية، أو هيئة عامة أو هيئة قطاع عام أو مؤسسة عامة من ناحية أخرى عن طريق التحكيم دون غيره (المادة ٦٥ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام وشركاته).

والأحكام الصادرة من هيئات التحكيم نهائية وناقذة وغير قابلة للطعن، ويعتبر حكم هيئة التحكيم سندا تنفيذيا متى ذيل بالصيغة التنفيذية من مكتب التحكيم بوزارة العدل (الديناصورى وعكاز - ص ٩٨٨).



وينبغي ملاحظة أن المحكمة الدستورية العليا قضت بعدم دستورية نص القانون على التحكيم الإجبارى.

١٧١٣ - اعتبار أحكام التحكيم الصادرة طبقا للقانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤، سندات تنفيذية وإجراءات تنفيذها ومدى جواز وقف تنفيذها؛ وفقا للمادة ٥٥ من قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤، تحوز أحكام المحكمين الصادرة طبقا لهذا القانون حجية الأمر المقضى وتكون واجبة النفاذ بمراعاة الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون، وهى تعتبر سندات تنفيذية.

وطبقا للمادة ٥٦ من قانون التحكيم يجب لتنفيذ حكم التحكيم إصدار أمر بتنفيذه، ويختص بإصدار أمر التنفيذ وفقا للمادة التاسعة من قانون التحكيم رئيس المحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة فى مسائل التحكيم التى يحيلها القانون إلى القضاء المصرى، أما إذا كان التحكيم تجاريا دوليا سواء جرى فى مصر أو فى الخارج فيكون الاختصاص لرئيس محكمة استئناف القاهرة أو من يندبه من مستشاريها أو رؤسائها، ما لم يتفق الطرفان على اختصاص محكمة استئناف أخرى فى مصر.

ويقدم طلب تنفيذ الحكم مرفقا به ما يلى:

١ - أصل الحكم أو صورة موقعة منه.

٢ - صورة من اتفاق التحكيم.

٣ - ترجمة مصدق عليها من جهة معتمدة إلى اللغة العربية لحكم التحكيم إذا لم يكن صادرا بها.

٤ - صورة من المحضر الدال على إيداع الحكم وفقا للمادة ٤٧ من قانون التحكيم.

ووفقا للمادتين ٥٧ و ٥٨ من قانون التحكيم لا يترتب على رفع دعوى البطلان وقف تنفيذ حكم التحكيم، ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ إذا طلب المدعى ذلك في صحيفة الدعوى، وكان الطلب مبنيًا على أسباب جدية وعلى المحكمة الفصل في طلب وقف التنفيذ خلال ستين يوما من تاريخ أول جلسة محددة لنظره، وإذا أمرت بوقف التنفيذ جاز لها أن تأمر بتقديم كفالة أو ضمان مالي، وعليها إذا أمرت بوقف التنفيذ الفصل في دعوى البطلان خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا الأمر، ولا يقبل طلب تنفيذ حكم التحكيم إذا لم يكن ميعاد رفع دعوى بطلان الحكم قد انقضى، ولا يجوز الأمر بتنفيذ حكم التحكيم وفقا لقانون التحكيم إلا بعد التحقيق بما يأتى:

(أ) أنه لا يتعارض مع حكم سبق صدوره من المحاكم المصرية في موضوع النزاع.

(ب) أنه لا يتضمن ما يخالف النظام العام في جمهورية مصر العربية.

(ج) أنه قد تم إعلانه للمحكوم عليه إعلانا صحيحا.

ولا يجوز التظلم من الأمر الصادر بتنفيذ حكم التحكيم، أما الأمر الصادر برفض التنفيذ فيجوز التظلم منه إلى المحكمة المختصة وفقا للمادة ٩ من قانون التحكيم خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره.

#### القوة التنفيذية للمحررات الموثقة:

١٧١٤ - أخذ المشرع المصرى بفكرة إعطاء الموثقين قوة تنفيذية، نقلا عن القانون الفرنسى القديم حيث كانت تعد وظيفة الموثق وأعماله ذات طابع قضائى (انظر : جلاسون وتيسيه وموريل - ج ٤ بند ١٠٠٥ ص ١٩، وجدى راغب - ص ١٣١، فتحى والى - بند ٥٦ ص ١٠٤)، ويقصد بالمحررات الموثقة les actes notaries المحررات المشتملة على تصرفات

قانونية والتي يحررها الموظفون المختصون بتحريرها وتوثيقها بمكاتب التوثيق التابعة لوزارة العدل، أو القناصل المصريين في الخارج بوصفهم موثقين (فتحى والى - بند ٥٧ ص ١٠٦) وهذه المحررات تتضمن التزاما بشئ يمكن اقتضاؤه جبرا (فتحى والى - الإشارة السابقة)، سواء كان العمل ملزما للجانبين أو ملزما لجانب واحد، وسواء كان بين الأحياء أو مضافا إلى ما بعد الموت، وسواء كان عقدا أم تصرفا من جانب واحد.

#### ١٧١٥ - التفرقة بين المحررات الموثقة والمحررات الرسمية:

وتنبغى ملاحظة أنه ليس كل محرر رسمى يعتبر سنداً تنفيذياً ولو تضمن إقراراً بحق أو تعهداً بشئ، بل المحررات الرسمية التى تعتبر سندات تنفيذية هى فقط المحررات التى يحررها الموثقون المختصون بتحريرها وفقاً لقواعد قانون الشهر العقارى والتوثيق دون سواهم من الموظفين العموميين الذين يدخل فى اختصاصهم تحرير أوراق رسمية أخرى، ولذلك لا تعتبر سندات تنفيذية محاضر الشرطة أو محاضر النيابة ولو تضمنت إقراراً بالحق والمحررات التى يحررها الخبراء وعقود الزواج وأوراق الحضرين، إذ لا يعتبر سنداً تنفيذياً إلا المحرر الذى يتم توثيقه أمام مكاتب التوثيق التابعة لوزارة العدل.

#### ١٧١٦ - التفرقة بين المحررات الموثقة والمحررات العرفية:

كذلك تختلف المحررات الموثقة عن الأوراق العرفية، فلا تعتبر الأوراق العرفية سندات تنفيذية حتى ولو صدق على التوقيع الوارد بها رسمياً أو حتى لو حكم بصحة هذا التوقيع، ولا عبرة باتفاق الخصوم على أن ورقة عرفية ما تكون لها القوة التنفيذية (عبدالباسط جميعى - التنفيذ - بند ٢٩٧ ص ٣٢٠، فتحى والى - بند ٥٧ ص ١٠٦، وجدى راغب - ص ١٣٠ و ص ١٣١، أمينة النمر - بند ١٢٠ ص ١٥٦ و ص ١٥٧)، إذ يمثل هذا الاتفاق لا يتمشى مع أسس التقاضى ولا يؤمن معه الاعتساف فضلاً

عن أنه يخالف النظام العام، ومن ثم لا يملك قلم المحضرين إجراء التنفيذ بمقتضى مثل هذه الورقة العرفية.

#### ١٧١٧ - التفارقة بين المحررات الموثقة والمحررات المسجلة:

كما تفترق المحررات الموثقة عن المحررات المسجلة (أحمد أبو الوفا - بند ٩٣م - ص ٢١١) لأن التسجيل ما هو إلا نظام خاص لشهر التصرفات القانونية التي ترد على العقارات ويهدف إلى إعلام الغير بهذه التصرفات ولا أثر له بالنسبة لاعتبار المحرر سنداً تنفيذياً، ولذلك فإن عقد البيع غير المسجل والذي تم توثيقه يعتبر سنداً تنفيذياً وإن كان لا يبنى عليه نقل الملكية، لأن هذه الملكية لا تنتقل إلا بالتسجيل، أما عقد البيع العرفي المسجل والذي لم يتم توثيقه فإنه يؤدي إلى نقل الملكية رغم عدم اعتباره سنداً تنفيذياً.

#### ١٧١٨ - شروط اعتبار المحرر الموثق سنداً تنفيذياً:

وحتى يعتبر المحرر الموثق سنداً تنفيذياً يجب أن يتم التوثيق بالشكل الذى رسمه القانون وأن يرد هذا التوثيق على التزام يجوز تنفيذه جبراً وأن يكون هذا الالتزام محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء، كما يجب أن يرد هذا التوثيق على مضمون المحرر ذاته لا على مجرد التوقيع عليه أو تاريخه، وإذا توافر فى المحرر الموثق هذه الشروط فإن القانون يعتبره سنداً تنفيذياً بذاته سواء كان عقداً أو تصرفاً بإرادة منفردة، فيوز تنفيذ جبراً دون حاجة إلى الحصول على حكم من المحكمة أو أمر منها، ويظل المحرر الموثق صالحاً للتنفيذ بمقتضاه ما لم يتبين تزويره أو ينقضى الحق الثابت فيه بالتقادم وفقاً لقواعد القانون المدنى.

#### ١٧١٩ - أساس إضفاء القوة التنفيذية على المحررات الموثقة:

ولاشك فى أن المحررات الموثقة لا تعتبر أعمالاً قضائية، ومع ذلك يعترف لها القانون بقوة التنفيذ ويعدها الشارع من السندات التنفيذية رغم أنها

لاترقى إلى مستوى الأحكام القضائية، فما هو أساس إضفاء القوة التنفيذية على هذه المحررات؟ لقد اختلفت آراء الفقه فى تفسير أساس القوة التنفيذية لهذه المحررات، فذهب رأى إلى أن الثقة فى الموثق هى التى تبرر إسباغ القوة التنفيذية على هذه المحررات (جلاسون وتيسيه وموريل - الجزء الرابع - بند ١٠٠٥ ص ١٩، رمزى سيف - بند ١٠٠ ص ١١٤)، إذ يقوم الموثق بتوثيق التصرف القانونى طبقا لإجراءات قانونية معينة، فهو يتحقق من شخصية ذوى الشأن فى التصرف وصفاتهم وأهليتهم، ويقوم بعد توثيق التصرف بتلاوته كاملا مبينا آثاره حتى يتحقق من مطابقته لإرادة الأطراف، وغير ذلك من الإجراءات التى تؤكد وجود الحق بصورة تغنى عن الالتجاء إلى المحاكم، ولكن هذا الرأى منتقد لأن عمل الموثق يقتصر على مجرد إثبات إبرام التصرف أمامه دون إجراء تحقيق لتأكيد وجود الحق الوارد فى المحرر ولذلك لا يمكن أن يقوم عمله مقام حكم القاضى فى تأكيد وجود الحق (وجدى راغب - النظرية العامة للتنفيذ القضائى - ص ١٢٢)، كما أن الثقة فى الموثق وإجراءاته لا يمكن أن تبلغ حد الثقة فى القاضى وإجراءات التقاضى ورغم ذلك فإن كافة الأحكام ليست لها القوة التنفيذية (فتحى والى - بند ٨٥ ص ١٠٨)، كذلك فإن الثقة التى تتوافر فى الموثق قد تتوافر أيضا فى غيره من الموظفين العموميين، ومع ذلك لا تعتبر أعمالهم سندات تنفيذية (عبدالباسط جميعى - التنفيذ - بند ٢٩٦ ص ٣١٥) بل إنه فى بعض القوانين لا يعتبر الموثق موظفا من موظفى الدولة إنما يعتبر شخصا يقوم بخدمة عامة ويمائى وضعه وضع الحامى، كما هو الحال فى القانون الإيطالى، ولذلك لا يمكن القول بأن أعمال الموثق تتمتع بنفس الثقة التى تتمتع بها أعمال السلطة العامة (محمد عبدالحالى عمر - بند ١٧٣ ص ١٧٩).

وذهب رأى آخر إلى أن أساس القوة التنفيذية للمحرر الموثق هو الخضوع الإرادى للمدين، أى رضاء المدين مقدما بالتنفيذ ضده بمقتضى

المحرر الموثق وخضوعه للتنفيذ الجبرى فى حالة عدم وفائه اختيارا بالالتزام الثابت فى المحرر الموثق، وهذا الخضوع مفترض بمجرد اتباع أشكال معينة، إذ باتباع هذه الأشكال يرتضى المدين مقدما بالتنفيذ ضده، ولكن هذا رأى لا يتفق إلا مع تشريعات البلاد التى تتطلب من المدين أن يذكر بعبارة صريحة أمام الموثق ارتضاه مقدما بالتنفيذ الجبرى ضده، كما هو الحال فى التشريع الألمانى والتشريع النمساوى، وهو لا يصلح فى ظل التشريع المصرى أو التشريع الفرنسى أو الإيطالى إذ لا تتطلب هذه التشريعات ذكر هذا الرضا، ولذلك يخالف هذا رأى قاعدة أن الإرادة لا تفترض إذ ينسب للمدين إرادة لا توجد على الإطلاق (فتضى والى - بند ٨٥ ص ١٠٨، وجدى راغب - ص ١٣٢).

ويؤسس البعض القوة التنفيذية للمحرر الموثق على قاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين (جارسونيه وسيزاربرى - الجزء الرابع - بند ٥٠ ص ١٤١)، ووفقا لهذا رأى يتمثل الأساس القانونى للقوة التنفيذية للمحرر الموثق فى إرادة أطراف التصرف الموثق، ولكن هذا رأى غير صحيح لأن هذه القاعدة ليست قاصرة على العقود الموثقة بل تمتد إلى العقود غير الموثقة، ولو كان هذا رأى صحيحا لأمكن تنفيذ العقود العرفية غير الموثقة تنفيذا جبريا، إذ يخضع العقد العرفى لهذه القاعدة ويعتبر أيضا شريعة لعاقديه (عبدالباسط جميعى - التنفيذ - ص ٣١٥ هامش رقم (١)).

بينما يرى البعض فى الفقه أن أساس القوة التنفيذية للمحررات الموثقة يكمن فى أن هذه المحررات تعتبر نوعا من القضاء الخاص أو الاستثنائى (محمد عبدالخالق عمر - بند ١٧٦ ص ١٨٠ و ص ١٨١)، إذ يوجد إلى جانب قضاء الدولة العادى قضاء ذاتى أو قضاء خاص، ومن أمثله التحكيم العادى والأعمال التى تارسها بعض الهيئات ذات الاختصاص القضائى، كما أنه توجد حالات يحق فيها للشخص أن يأخذ حقه بنفسه

دون حاجة إلى الالتجاء إلى القضاء كحالة الدفاع الشرعى وحالة الضرورة وتعتبر القوة التنفيذية للمحركات الموثقة حالة من الحالات التى يجوز فيها للشخص أن يطلب الإعمال الفعلى لحقه دون الالتجاء إلى القضاء.

ولكننا نؤيد ما ذهب إليه البعض بأنه من غير الممكن إيجاد أساس للقوة التنفيذية للمحركات الموثقة إلا بالنظر إلى الاعتبارات التاريخية (فتى والى - بند ٨٥ ص ١٠٩)، إذ هى نتيجة لتطور تطلبت الحاجة إلى حماية سريعة لحقوق الدائنين، وقد سجل المشرع هذه النتيجة، فنص فى المادة ٢٨٠ مرافعات - محل التعليق - على المحركات الموثقة ضمن السندات التنفيذية، وبذا أصبح للمحرر الموثق قوة تنفيذية بذاته، فأساس هذه القوة إذن هو نص التشريع الذى يعتبر تسجيلا لما جرى عليه العمل وما انتهى إليه التطور التاريخى للمحركات الموثقة.

**محاضر الصلح والأوراق الأخرى المعتمدة سنداً تنفيذية:**

**أولاً: محاضر الصلح التى تصدق عليها المحاكم أو مجالس الصلح:**

طبقاً للمادة ١٠٢ مرافعات للخصوم أن يطلبوا إلى المحكمة فى أية حالة تكون عليها الدعوى إثبات ما اتفقوا عليه فى محضر الجلسة ويوقع منهم أو من وكلائهم، فإذا كانوا قد كتبوا ما اتفقوا عليه ألحق الاتفاق المكتوب بمحضر الجلسة وأثبت محتواه فيه، ويكون لمحضر الجلسة فى الحالين قوة السند التنفيذى وتعطى صورته وفقاً للقواعد المقررة لإعطاء صور الأحكام.

ومع ذلك فإن كان طلب الخصوم يتضمن إثبات اتفاقهم على صحة التعاقد على حق من الحقوق العينية العقارية، فلا يحكم بإلحاق ما اتفقوا

عليه - كتابة أو شفاهة - بمحضر الجلسة إلا إذا تم شهر الاتفاق المكتوب أو صورة رسمية من محضر الجلسة الذى أثبت فيه الاتفاق.

ويرى البعض فى الفقه أن إثبات الصلح فى محضر الجلسة وتوقيعه من الأطراف والقاضى والكاتب يجعل محضر الجلسة بمثابة توثيق قضائى للصلح (وجدى راغب - ص ١٢٤)، ويستمد المحضر قوته القانونية من إرادة الأطراف ويستند فى قوته التنفيذية إلى إرادة إثباته بمحضر الجلسة الذى لا يعد حكماً أو أمراً من المحكمة، ويترتب على ذلك أن محضر الصلح لا يخضع لقواعد تنفيذ الأحكام وإنما يكون نافذا فوراً، إذ يعتبر محضر الصلح سنداً تنفيذياً يجوز التنفيذ بمقتضاه.

ولم يقتصر المشرع على اعتبار محاضر الصلح التى تصدق عليها المحاكم سندات تنفيذية بذاتها بل قرر هذه الصفة أيضاً لمحاضر الصلح التى تصدق عليها مجالس الصلح، وقد أنشأ المشرع مجالس الصلح فى قانون المرافعات الحالى حتى تتولى التوفيق بين الخصوم فى بعض الدعاوى الجزئية قبل أن تعرض على المحاكم، وذلك بهدف تخفيف ضغط العمل عن المحاكم الجزئية، وتشكل مجالس الصلح من أحد وكلاء النائب العام رئيساً وعضوين من المواطنين يختارهم التنظيم السياسى، وقد أوجبت المادة ٦٤ أن يكون حضور الخصوم فى الدعاوى الجزئية التى ترفع ابتداء فى اليوم والساعة المحددين بصحيفة افتتاح الدعوى أمام مجلس صلح يتولى التوفيق بين الخصوم، وذلك فيما عدا الدعاوى التى لا يجوز فيها الصلح والدعاوى المستعجلة ومنازعات التنفيذ والطلبات الخاصة بأوامر الأداء.

ويعقد مجلس الصلح جلساته فى مقر محكمة المواد الجزئية المختصة بنظر النزاع، وعليه أن ينتهى من مهمته فى مدى ثلاثين يوماً لا يجوز مددها إلا باتفاق الطرفين ولدة لا تجاوز ثلاثين يوماً أخرى، فإذا تم



الصلح فى هذا الأجل أعد بذلك محضر تكون له قوة السندات وإجابة التنفيذ، وإذا لم يتم الصلح فى الأجل المذكور أحال الدعوى إلى المحكمة لنظرها، هذا ويظل المحضر صالحا للتنفيذ بمقتضاه إلى أن ينقضى الحق الثابت فيه بالتقادم.

وتنبغى ملاحظة أن مهمة مجلس الصلح ليست هى إصدار الأحكام، وإنما مجرد التوفيق بين الخصوم بفرض الوصول إلى صلح قضائى، كما أنه من الناحية العملية لم يوضع نظام مجالس الصلح بعد موضع التنفيذ.

#### ١٧٢٠ - ثانيا : محضر بيع المنقولات المحجوزة:

إذا لم يتم الراسى عليه المزاد بدفع الثمن فورا عند التنفيذ على المنقولات لدى المدين، فإنه يجب على المحضر إعادة المزايدة على ذمته بأى ثمن كان، ويكون محضر البيع سندا تنفيذيا بفرق الثمن بالنسبة للراسى عليه المزاد أولا، وإذا لم يتم المحضر باستيفاء الثمن فورا من الراسى عليه المزاد ولم يتم إعادة المزايدة على ذمته التزم المحضر بالثمن، ويعتبر محضر البيع سندا تنفيذيا بالنسبة إليه كذلك (مادة ٢٨٩ مرافعات).

إذن محضر البيع الذى يحرره المحضر يعتبر سندا تنفيذيا بذاته، يجوز التنفيذ بمقتضاه فى مواجهة الراسى عليه المزاد أو فى مواجهة المحضر الذى حرره.

#### ١٧٢١ - ثالثا: محضر التسوية الودية لتوزيع حصيلة التنفيذ:

إذا حضر ذوو الشأن فى التنفيذ أمام قاضى التنفيذ فى الجلسة المحددة للتسوية الودية لتوزيع حصيلة التنفيذ، وانتهوا إلى اتفاق على التوزيع بتسوية ودية، أثبت القاضى اتفاقهم فى محضره ووقعه كاتب الجلسة والحاضرون، وتكون لهذا المحضر قوة السند التنفيذى (مادة ٤٧٦ مرافعات).

**١٧٢٢ - رابعاً: المحضر المثبت لتعهد الكفيل:**

إذا لم تقدم منازعة في اقتدار الكفيل أو قدمت ورفضت أخذ على الكفيل في قلم الكتاب التعهد بالكفالة، ويكون المحضر المشترك على تعهد الكفيل بمثابة سند تنفيذي قبل الكفيل بالإلتزامات المترتبة على تعهده، وذلك وفقاً للمادة ٢٩٥ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١.

**١٧٢٣ - قرار لجنة التصالح على رسوم الشهر العقاري التكميلية المشكلة طبقاً لنص المادة ٣٤ مكرر والمضافة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١:** ويشترط لاعتباره سنداً تنفيذياً ألا يكون النزاع مطروحاً على القضاء.

**١٧٢٤ - الأحكام الصادرة في بلد أجنبي والسندات الرسمية المحررة في دولة أجنبية:**

تعتبر الأحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي، وكذلك أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي تعتبر سندات تنفيذية متى أمرت المحكمة الابتدائية بتنفيذها بعد التحقق من توافر الشروط المنصوص عليها في المواد ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ مرافعات.

ويلاحظ أن وضع الصيغة التنفيذية على الحكم أو الأمر أو حكم المحكمين الصادر في بلد أجنبي يتم بحكم من المحكمة الابتدائية.

وفي حالة ما إذا كان التحكيم تجارياً دولياً جرى في الخارج واتفق على إخضاعه لأحكام القانون المصري فإن الاختصاص بوضع الصيغة التنفيذية ينعقد لمحكمة استئناف القاهرة، أو محكمة الاستئناف الأخرى المتفق على اختصاصها عملاً بالمادتين ٥٦ ، ٩ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ في شأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية.

وتعتبر السندات الرسمية المحررة فى بلد أجنبى سندات تنفيذية ويجوز الأمر بتنفيذها وفق الشروط المنصوص عليها فى المادة ٣٠٠ مرافعات، وقاضى التنفيذ الذى يراد التنفيذ فى دائرة اختصاصه هو الذى يختص بوضع الصيغة عليها والأمر بالتنفيذ.

### الصورة التنفيذية:

١٧٢٥ - سبق أن ذكرنا أنه يشترط فى السند التنفيذى لإمكان التنفيذ به أن يكون مشتملا على الصيغة التنفيذية، إذ لا يجوز التنفيذ كقاعدة إلا بمقتضى صورة تنفيذية من السند التنفيذى أى صورة عليها الصيغة التنفيذية، وسوف نوضح الآن ماهية الصورة التنفيذية وحكمتها والقواعد الخاصة بالحصول على الصورة التنفيذية والأحوال الاستثنائية التى يجوز فيها التنفيذ بغير صورة تنفيذية، ثم تقدير نظام الصيغة التنفيذية، وذلك فيما يلى:

### ماهية الصورة التنفيذية وحكمتها:

١٧٢٦ - الصورة التنفيذية هى أصل السند التنفيذى مذيلا بالصيغة التنفيذية:

لا يكفى لإجراء التنفيذ الجبرى أن يكون بيد الدائن سند تنفيذى، بل يلزم فضلا عن ذلك أن يكون التنفيذ بموجب الصورة التنفيذية لهذا السند، ولا تعتبر صورة السند صورة تنفيذية إلا إذا كان ثابتا عليها صيغة معينة.

فالصورة التنفيذية هى صورة من أصل السند التنفيذى سواء كان حكما أو أمرا أو محضر صلح أو محررا موثقا أو غير ذلك، وتذيل هذه الصورة بألفاظ معينة تعرف باسم الصيغة التنفيذية، وهى تتضمن أمرا للمحضرين بإجراء التنفيذ وأمرا إلى رجال السلطة العامة بمعاونتهم، وقد

حددت المادة ٢٨٠ مرافعات هذه الصيغة بأنها «على الجهة التى يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك»، وهى تكتب حرفيا عند تحرير الصورة التنفيذية، إذ تنص المادة ١٨١ مرافعات على أن «تختم صورة الحكم التى يكون التنفيذ بموجبها بخاتم المحكمة ويوقعها الكاتب بعد أن يذيلها بالصيغة التنفيذية ..» وتعتبر هذه الصيغة عنصرا من العناصر المكونة للصورة التنفيذية، ويؤدى تخلفها إلى بطلان السند التنفيذى، ويعتبر البطلان هنا من النظام العام (جلاسون وتيسيه وموريل - الجزء الرابع - بند ١٠٠٦ ص ٢٣، وجدى راغب - ص ٥٦)، ولا يجوز بأى حال من الأحوال إجراء التنفيذ بمقتضى حكم خال من هذه الصيغة ولو سقطت عنه بأن قطع الجزء الأسفل من ورقة الحكم لاحتمال أن يكون التنفيذ قد سبق إتمامه بمقتضى ذات الحكم وتم التأشير بذلك فى ذيل ورقة الحكم (انظر: حكم محكمة دمنهور الابتدائية فى القضية رقم ١٣ لسنة ١٩٥٢، بيوع بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٢ - النشرة القانونية ص ٨ وما بعدها، ومشار إليه أيضا فى مرجع أحمد أبو الوفا - ص ٢٣٩)، ولكن الخطأ فيها لا يؤدى إلى بطلان السند إلا إذا أدى هذا الخطأ إلى تجهيلها (حكم محكمة القاهرة الابتدائية فى ١/٣١/١٩٧٠ - منشور فى مدونة التشريع والقضاء - عبد المنعم حسنى - ٢٠ - رقم ٨٠ ص ٢٨)، إذ تكفى أية عبارة تدل على الغاية من هذه الصيغة (فتحى والى - بند ٦١ ص ١١٢ وهامش رقم ٥ بذات الصحيفة)، وتتمثل هذه الغاية فى تمييز الصورة التنفيذية عن غيرها من صور السند التنفيذى.

#### ١٧٢٧ - الصورة التنفيذية شرط ضرورى للتنفيذ:

ولا يجوز للمحضر أن يجرى التنفيذ إلا إذا سلمه ذو الشأن صورة تنفيذية من السند، إذ الصورة التنفيذية شرط ضرورى لا بد من توافره

لإجراء التنفيذ، وقد نصت على ذلك المادة ٢٨٠ مرافعات - محل التعليق - بقولها «لا يجوز التنفيذ في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون إلا بموجب صورة من السند التنفيذي عليها صيغة التنفيذ»، وإذا أجرى التنفيذ بغير الصورة التنفيذية، كانت الإجراءات باطلة بطلان غير قابل للتصحيح، إذ لا يصحح هذه الإجراءات حصول المحكوم له على صورة تنفيذية بعد ذلك، بل يجب إعادة كل إجراءات التنفيذ مرة أخرى.

### ١٧٢٨- التفرقة بين الصورة التنفيذية ومسودة الحكم ونسخة الحكم الأصلية والصورة البسيطة:

وتختلف الصورة التنفيذية عن مسودة الحكم وعن نسخة الحكم الأصلية وعن الصورة البسيطة للحكم (عبدالباسط جميعي - التنفيذ - بند ٣٠٩ ص ٣٣٨ وص ٣٣٩)، فالمسودة هي الورقة التي يحرر عليها الحكم، وتشتمل على منطوقه وأسبابه ويوقع عليها من رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم والقضاة الذين اشتركوا معه في إصداره وهي تكون محررة بخط يد القاضى الذى وضع الأسباب وقد تحتوى على شطب أو إضافات ولا يؤثر فيها ذلك، وقد أوجب القانون في المادة ١٧٧ أن تحفظ المسودة في ملف القضية ولا تعطى منها صور ولكن يجوز للخصوم الاطلاع عليها إلى حين إتمام نسخة الحكم الأصلية، وعقب إيداع المسودة يقوم كاتب الجلسة بنسخ هذه المسودة بخط واضح في ورقة أخرى يوقع عليها رئيس الجلسة وكاتبها وتشتمل على وقائع الدعوى والأسباب والمنطوق وتحفظ في ملف الدعوى وتسمى هذه الورقة نسخة الحكم الأصلية، أما صورة الحكم البسيطة فهي صورة طبق الأصل من نسخة الحكم الأصلية وهي تعطى لأى شخص يطلبها ولو لم يكن له شأن فى الدعوى وذلك بعد دفع الرسم المستحق (مادة ١٨٠ مرافعات)، أما الصورة التنفيذية فهي صورة من نسخة الحكم الأصلية تبصم بخاتم

المحكمة ويوقعها الكاتب بعد أن يذيلها بالصيغة التنفيذية فهي تفترق عن الصورة البسيطة لأن هذه الأخيرة لا تذيل بالصيغة التنفيذية.

#### ١٧٢٩ - حكمة الصورة التنفيذية:

ويرى البعض فى الفقه (وجدى راغب - ص ٥٧)، أن حكمة الصورة التنفيذية تكمن فى تسهيل مهمة المحضر فى التحقق من حق الطالب فى التنفيذ، فالمحضر يقوم بالتنفيذ متى سلمه الطالب هذه الصورة دون أن تترك له مجالاً للتقدير حول وجود السند التنفيذى، إذ هى علامة ظاهرة على حق حائزها فى التنفيذ، وعلى أنه لم يستوف حقه بعد بتنفيذ سابق (انظر: حكم محكمة النقض الصادر فى ١/٢٨/١٩٦٩ - المنشور فى مجموعة الأحكام - السنة ٢٠ ص ١٧٦)، ولا شك فى أن ذلك من مصلحة الأطراف وحماية لهم من تحكم المحضر إذا منح سلطة تقدير وجود السند أو عدم وجوده، كذلك فإن عبارات الصيغة التنفيذية تعتبر وسيلة ظاهرة لتسهيل تمييز الصورة التنفيذية عن غيرها من الأوراق الرسمية المثبتة لحقوق الأفراد كالصورة البسيطة للأحكام القضائية مثلاً وغيرها، وبذلك لا يختلط الأمر على المحضر وعلى ذوى الشأن فيما يتعلق بحق حائزها فى التنفيذ، بحيث يبادر المحضر إلى تنفيذ الحكم بمجرد وجود الصيغة التنفيذية على صورة الحكم، وبحيث تبادر السلطات المختصة أيضاً بالمعونة فى إجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية.

#### القواعد المنظمة لتسليم الصورة التنفيذية:

١٧٣٠ - يقوم بتسليم الصورة التنفيذية كاتب المحكمة التى أصدرت الحكم أو الأمر أو كاتب مكتب التوثيق الذى أجرى التوثيق بالنسبة للمحركات الموثقة، وسوف نوضح الآن القواعد والشروط الخاصة بتسليم الصورة التنفيذية للأحكام القضائية، ثم قواعد وشروط تسليم الصورة التنفيذية للعقود وغيرها من سندات التنفيذ الأخرى غير الأحكام القضائية.

### ١٧٣١ - أولاً: قواعد تسليم الصورة التنفيذية للأحكام القضائية:

تنص المادة ١٨١ مرافعات على أن صورة الحكم التنفيذية لا تسلم إلا للخصم الذى يتضمن الحكم عودة منفعة عليه من تنفيذه ولا تسلم له إلا إذا كان الحكم جائزاً تنفيذه، كما تنص المادة ١٨٣ على أنه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا فى حال ضياع الصورة الأولى وتحكم المحكمة التى أصدرت الحكم فى المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية عند ضياع الأولى بناء على صحيفة تعلن من أحد الخصوم إلى خصمه الآخر، ويتضح من ذلك أنه يجب أن تتوافر الشروط الآتية لتسليم الصورة التنفيذية للحكم القضائى:

(أ) يجب ألا تسلم الصورة التنفيذية إلا لخصم من الخصوم الماثلين فى الدعوى، فلا يجوز تسليم الصورة التنفيذية للحكم لأى شخص يطلبها، وذلك بعكس الحال بالنسبة لصورة الحكم البسيطة أى الصورة الرسمية المطابقة للأصل وغير المذيلة بصيغة التنفيذ، فإنه وفقاً للمادة ١٨٠ يجوز تسليمها لكل من يطلبها بعد دفع الرسم المستحق عنها حتى ولو لم يكن خصماً فى الدعوى بل حتى ولو لم يكن له شأن فى الدعوى، وتطبيقاً لهذا الشرط لا يجوز تسليم الصورة التنفيذية لدائن متضامن لم يكن طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم، ولا يجوز تسليمها للكفيل إذا لم يكن طرفاً فى الخصومة التى انتهت بصدر الحكم على المدين (أحمد أبو الوفا - بند ١٠٤ - ص ٢٤٠).

(ب) لا تسلم الصورة التنفيذية للحكم إلا للخصم الذى تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذه، فلا يجوز تسليم الصورة التنفيذية للحكم إلا للخصم المحكوم له، أما المحكوم عليه فلا يجوز تسليم صورة تنفيذية له إلا إذا كان قضاء المحكمة فى الدعوى متضمناً إلزام كل من الخصمين

بأمر كما فى دعوى الشفعة يقضى فيها بالشفعة وتسليم العقار للشفيع مقابل الثمن والملحقات فيكون للشفيع المحكوم لصالحه مصلحة فى الحصول على صورة تنفيذية منه ليقضى بموجبها الثمن والملحقات، ومن أمثلة ذلك أيضا حالة الحكم بصحة التعاقد فى مقابل دفع الثمن المتفق عليه فى العقد فى المواعيد المنصوص عليها (عبدالباسط جميعى - التنفيذ - بند ٣١٢ ص ٢٤٣).

ويجوز إعطاء صورة تنفيذية من الحكم لخلف الخصم الذى تضمن الحكم عود منفعة عليه من تنفيذ سواء كان خلفا عاما أو خلفا خاصا، بشرط أن تكون الخلافة قد نشأت بعد تكوين السند التنفيذى، وأن تكون ثابتة وناقذة فى مواجهة الخصم وألا يكون السلف قد حصل على صورة تنفيذية (فتحى والى - بند ٦١ ص ١١٤)، فإذا كان السلف قد حصل على صورة تنفيذية فإنه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية أخرى للخلف حتى ولو كان السلف لم يستعمل الصورة التى حصل عليها، لأن الخلف يستطيع أن يستعمل الصورة التى حصل عليها السلف، ولذلك إذا تسلم صورة أخرى لوجدت صورتان تنفيذيتان صالحتان بالنسبة لنفس الخلف وهذا يؤدى إلى إمكان تكرار التنفيذ.

وإذا تعدد الأشخاص الذين تعود عليهم منفعة من تنفيذ الحكم كما لو كان المحكوم له أكثر من شخص فإنه يجوز تسليم صورة تنفيذية لكل منهم، كذلك فإنه من الممكن تصور عدم تسليم صورة تنفيذية من الحكم للمحكوم له إذا لم يقض له بشئ يمكن تنفيذه جبرا (رمزى سيف - بند ١١ ص ١٨)، كالحكم الصادر بغرامة تهديدية فهذا الحكم لا يمكن تنفيذه جبرا ولذلك لا يجوز تسليم صورة تنفيذية منه، ومن أمثلة ذلك أيضا الحكم الذى يقضى بأمر سلبى كرفض الدعوى أو رفض الطعن.



وتتبعي ملاحظة أنه لا عبرة بتعدد المحكوم عليهم، إذ تكفى صورة واحدة فقط ينفذ بها عليهم كل فيما يخصه، ولا تتعدد الصورة التنفيذية بتعدد المحكوم عليهم.

(ج) يجب تسليم صورة واحدة فقط للخصم الواحد، فلا يجوز تسليم الخصم أكثر من صورة تنفيذية واحدة، وذلك منعا للتلاعب بالتنفيذ أكثر من مرة (انظر: وجدى راغب - ص ٥٩، عبدالباسط جميعي - بند ٢١٢ ص ٣٤٣)، وغلقا لمجال الغش واستخدام الحكم بعد استنفاده لقوته التنفيذية، فقد يوفى المحكوم عليه بالمبلغ المحكوم به أو بجزء منه ويكتفى فى إثبات هذا الوفاء بالتأشير به على صورة الحكم التنفيذية وفقا لتجيزه المادة ١٩ إثبات، ولذلك يتسنى لمن يطلع على الصورة التنفيذية أن يتبين ما إذا كان طالب التنفيذ قد حصل على كل مطلوبه من التنفيذ أو على جزء منه طالما أنها صورة تنفيذية واحدة، ويتعذر ذلك إذا ما تعددت الصور التنفيذية.

(د) كذلك يشترط لتسليم صورة تنفيذية من الحكم أن يكون جائزا تنفيذه جبرا، فمثلا إذا كان الحكم ابتدائيا غير مشمول بالنفاذ المعلن لا يجوز تسليم صورة تنفيذية منه، كذلك إذا كان الحكم حكما منشئا أو تقريريا لا يتضمن إلزاما بأداء معين يتطلب الحصول عليه لإجراء تنفيذ جبرى كالحكم الصادر بمجرد صحة المحرر المدعى بتزويره أو الصادر بعدم الاختصاص فإنه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية منه أيضا.

وإذا توافرت هذه الشروط ورغم ذلك امتنع قلم الكتاب عن تسليم الصورة التنفيذية فإنه يجوز لطالبيها أن يقدم عريضة بشكواه إلى قاضى الأمور الوقتية بالحكمة التى أصدرت الحكم، ليصدر أمره لقلم الكتاب بتسليم الصورة طبقا للإجراءات المقررة فى باب الأوامر على العرائض وذلك وفقا للمادة ١٨٢ مرافعات، ويلاحظ أنه لا اختصاص هنا لقاضى

التنفيذ لأن المشرع قد حدد الجهة التي يجب اللجوء إليها وهي قضاء الأمور الوقتية.

وإذا ضاعت الصورة التنفيذية أو هلكت فإنه للخصم أن يحصل على صورة تنفيذية ثانية بدلا من الأولى، ولكن يجب عليه في هذه الحالة أن يرفع دعوى بالإجراءات المعتادة للمطالبة بتسليم صورة ثانية أمام المحكمة التي أصدرت الحكم (مادة ١٨٣)، ولا تتعرض المحكمة في هذه الدعوى لموضوع السند التنفيذي بل تبحث فقط مسألة سيق وجود السند التنفيذي وضياح الصورة الأولى أو هلاكها، ويقع على الخصم الذي يطلب الصورة عبء إثبات واقعة فقد أو هلاك الصورة الأولى (أنظر: حكم محكمة النقض الصادر في ١٥/٥/١٩٦٩ - مجموعة الأحكام ٢٢ ص ٧٩١)، وله أن يثبتها بكافة طرق الإثبات لأنها واقعة مادية، وإذا ثبت للمحكمة واقعة الفقد أو الهلاك فإنها تحكم بتسليم صورة ثانية، ويرى بعض الفقه (محمد حامد فهمي - ص ٦٥ - ٦٦ هامش رقم (١)، أحمد أبو الوفا - بند ١٠٥ ص ٢٤٥، عبد الباسط جيمعي - نظام التنفيذ - بند ٤٦٠ ص ٣٥٣، وجدي راغب ص ٤٠). أنه يجوز لكاتب المحكمة أو الموظف المختص تسليم صورة ثانية في حالة الضياع أو الهلاك دون حاجة إلى حكم إذا انتفت المنازعة حول تسليمها وذلك بإقرار جميع الخصوم أمامه على موافقتهم على تسليم هذه الصورة لأصحابها وذلك توفيراً لنفقات رفع الدعوى بطلبها، وفي غير هذه الحالة لا يجوز لكاتب المحكمة أو الموظف المختص أن يسلم من تلقاء نفسه الصورة الثانية من السند التنفيذي بل يجب اللجوء للمحكمة.

ويلاحظ أنه لا يجوز التنفيذ بمقتضى صورة فوتوغرافية معتمدة للصورة التنفيذية (فتحي والى بند ٦٦ ص ١١٧-١١٨، محمد عبد الخالق عمر - بند ١٥٦ ص ١٠٠، وعكس ذلك: أمينة النمر - ص ٢١٦ هامش

(٢)، وحكم محكمة دسوق الجزئية فى ٣٠/٥/١٩٥٧ - المنشور فى المحاماة - ٣٨ - ٤١٨ - ١٨٠)، لأن إجازة التنفيذ بموجب صورة فوتوغرافية من الصورة التنفيذية تؤدي إلى إمكان اقتضاء الدائن حقه الواحد أكثر من مرة، كما تؤدي إلى عدم جدوى شرط إعطاء صورة تنفيذية واحدة للدائن من الناحية العملية لأنه يستطيع استخراج أكثر من صورة فوتوغرافية، وفى حالة تعذر الحصول على الصورة التنفيذية الأولى لإيداعها مكتب الشهر العقارى مثلاً، فإنه يمكن الالتجاء إلى القضاء للحصول على صورة تنفيذية أخرى طبقاً للقواعد المتبعة فى حالة ضياع الصورة التنفيذية الأولى، أو طلب إذن من القضاء بالحصول على الصورة التنفيذية المودعة لإجراء التنفيذ بموجبها وإعادة مرة أخرى بعد انتهاء إجراءات التنفيذ.

١٧٣٢- ثانياً : قواعد تسليم الصورة التنفيذية للعقود الرسمية وغيرها من المحررات الموثقة :

الصورة التنفيذية للعقد الرسمى أو المحرر الموثق هى صورة تؤخذ من الأصل المحفوظ فى مكتب التوثيق ويقوم الموثق بوضع الصيغة التنفيذية عليها ويوقعها الموثق وتختتم بخاتم مكتب الشهر ، وعبارات الصيغة التنفيذية التى توضع على المحرر الموثق أو العقد الرسمى هى نفس عبارات الصيغة التنفيذية التى توضع على الأحكام وغيرها من السندات التنفيذية.

وقد وردت النصوص المتعلقة بالصورة التنفيذية للعقود الرسمية فى قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧، لا فى قانون المرافعات، ووفقاً للمادة الثامنة من هذا القانون لا تسلم صورة من المحررات التى تم توثيقها إلا لأصحاب الشأن، ولكن يجوز تسليم صورة من المحرر للغير بعد الحصول على إذن من قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة التى يقع مكتب التوثيق فى دائرتها.

وقد ورد هذا النص عن الصورة دون أن يبين ماهيتها وهل المقصود بها الصور البسيطة أو الصور التنفيذية؟ ويرى البعض (عبدالباسط جميعي - التنفيذ - بند ٣١٨ ص ٣٥٠) - بحق - أن المقصود منها هو الصور مطلقا أى سواء أكانت بسيطة أم تنفيذية بدليل أن المادة تجيز للغير الحصول على صورة من المحرر بإذن القاضى الوقتى، ومن البديهي أن الصورة التى يصرح للغير بالحصول عليها لا يمكن أن تكون صورة تنفيذية، وإنما هى صورة بسيطة، ويلاحظ أن المقصود بأصحاب الشأن هنا الموقعون على المحررات أو من تثبت لهم تلك المحررات حقوقا كما فى حالة المستفيد فى الاشتراط لمصلحة الغير، كما أنه إذا كان تسليم صورة بسيطة من الحكم لغير أصحاب الشأن ممتنعا، فإنه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية لغير أصحاب الشأن من باب أولى، كذلك فإن الإذن من قاضى الأمور الوقتية لغير أصحاب الشأن بالحصول على صورة من المحرر الموثق لا يجوز أن يمتد إلى الصورة التنفيذية بل يقتصر فقط على الصورة البسيطة.

وطبقا لنص المادة الثانية من قانون التوثيق فإن الصيغة التنفيذية لا توضع إلا على صور المحررات الرسمية والواجبة التنفيذ، ونتيجة لذلك فإنه إذا لم يكن المحرر متضمنا لحق واجب التنفيذ فإنه يجوز للموثق الامتناع عن وضع الصيغة التنفيذية عليه، ويجوز له لهذا السبب أن يمتنع عن تسليم صورة تنفيذية من المحرر الموثق لمن لا يكون السند مثبتا لحق مسند إليه وواجب التنفيذ، أى لمن لا يتضمن المحرر عود منفعة عليه من تنفيذه قياسا على الأحكام القضائية (عبدالباسط جميعي - ص ٢٠٢)، ووفقا للمادة التاسعة من قانون التوثيق فإنه لا يجوز تسليم أكثر من صورة تنفيذية واحدة كما هو الحال فى الأحكام القضائية ولنفس العلة.

وإذا امتنع مكتب التوثيق عن تسليم الصورة التنفيذية فقد ذهب رأى (رمزى سيف - ص ١٩ هامش رقم (١))، إلى أنه يجوز لطالب هذه الصورة أن يلجأ إلى قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة التى يقع مكتب التوثيق فى دائرتها بطلب أمر على عريضة بتسليمه صورة تنفيذية، ويستند هذا الرأى إلى ما تنص عليه المادة الثامنة من قانون التوثيق من أنه يجوز للغير الحصول على إذن من قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة التى يقع مكتب التوثيق بدائرتها بتسليم صورة لذلك الغير من المحرر الموثق.

بينما اتجه رأى آخر جدير بالتأييد إلى أنه يجوز فى هذه الحالة الالتجاء إلى قاضى الأمور الوقتية أو إلى قاضى الأمور المستعجلة أو إلى قاضى التنفيذ (عبدالباسط جميعى - ص ٢٠٢ وص ٢٠٣). إذ يجوز الالتجاء إلى قاضى الأمور الوقتية على أساس المادة الثامنة من قانون التوثيق كما يجوز أيضا الالتجاء إلى القضاء المستعجل فى طلب الصورة الأولى من المحرر الموثق إذا توافر ركن الاستعجال بناء على الاختصاص العام لقاضى الأمور المستعجلة، كما يجوز أيضا الالتجاء إلى قاضى التنفيذ على أساس أن ذلك يعتبر منازعة متعلقة بالتنفيذ ولم ينص المشرع على إسنادها إلى قاض آخر فلزم من ذلك رجوع إلى الأصل، وإسنادها إلى قاضى التنفيذ، وأساس هذا الرأى أن نص المادة الثامنة من قانون التوثيق يقرر الالتجاء لقاضى الأمور الوقتية بالنسبة للغير الذى يطلب الحصول على صورة من محرر لم يكن طرفا فيه ولم يتولد له حق منه، أى أنه ليس من أصحاب الشأن بالنسبة لذلك المحرر، ولم يحدد النص الاختصاص بحالة امتناع مكتب التوثيق عن تسليم الصورة التنفيذية لصاحب الشأن، ولذلك يجوز لصاحب الشأن الالتجاء لقاضى الأمور الوقتية لأن ما يجوز للغير يجوز لصاحب الشأن من باب أولى،

كما يجوز لصاحب الشأن أيضا اللجوء لقاضى الأمور المستعجلة أو لقاضى التنفيذ.

وبذلك تختلف حالة الامتناع عن تسليم الصورة التنفيذية الأولى من المحرر الموثق عن حالة الامتناع عن تسليم الصورة التنفيذية الأولى من الحكم القضائي، ففى الحالة الأخيرة يجب اللجوء دائما لقاضى الأمور الوقتية وفقا لنص المادة ١٨٢ مرافعات.

وطبقا لنص المادة التاسعة من قانون التوثيق يجوز طلب صورة تنفيذية ثانية من العقد الرسمى أو المحرر الموثق، وذلك بمقتضى حكم من قاضى الأمور المستعجلة بالحكمة التى يقع مكتب التوثيق فى دائرتها، ويختصم فى هذه الدعوى مكتب التوثيق، ويرى البعض (عبدالباسط جميعى - التنفيذ - بند ٣٢٠ ص ٣٥٣). أنه لا يشترط هنا الادعاء بضياغ الصورة التنفيذية الأولى، وإنما يجب على طالب الصورة الثانية أن يبين الأسباب التى تبرر سحب الصورة التنفيذية الثانية، ويستصدر بذلك حكما، ومثال ذلك أن يكون صاحب الشأن قد أودع الصورة التنفيذية الأولى كمستند فى دعوى، ولا يتسنى له سحبه كما لو كان قد أودع فى طعن مرفوع إلى محكمة النقض أو غير ذلك، وإذا ما اقتنع القاضى المستعجل بوجاهة الأسباب التى يستند إليها صاحب الشأن فى طلب الصورة التنفيذية الثانية من المحرر الموثق فإنه يجوز له أن يحكم بتسليمه صورة تنفيذية ثانية من هذا المحرر.

١٧٣٣- الأحوال الاستثنائية التى يجوز فيها التنفيذ بغير صورة تنفيذية:

الأصل أنه لا يجوز التنفيذ إلا بموجب صورة تنفيذية من السند التنفيذى، أى بموجب صورة من ذلك السند مزيلة بصيغة التنفيذ، واستثناء من هذا الأصل يجوز التنفيذ فى بعض الحالات بغير الصورة

التنفيذية للسند بشرط أن يرد النص على ذلك صراحة في القانون، ويتضح هذا الاستثناء من المادة ٢٨٠ مرافعات التي تنص على أنه «لا يجوز التنفيذ في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون إلا بموجب صورة من السند التنفيذي عليها صيغة التنفيذ».

والنموذج لهذا الاستثناء هو ما تنص عليه المادة ٢٨٦ مرافعات من أنه «يجوز للمحكمة في المواد المستعجلة أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضارا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير إعلانه، وفي هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر، وعلى المحضر أن يردها بمجرد الانتهاء من التنفيذ»، وسوف نعلق على هذا النص ونوضحه فيما بعد.

#### ١٧٣٤- تقدير نظام الصيغة التنفيذية:

نقل المشرع المصرى فكرة الصيغة التنفيذية عن القانون الفرنسى، وقد نشأت هذه الفكرة في فرنسا قبل الثورة الفرنسية، عندما كانت فرنسا مقسمة إلى مقاطعات، فقد كان من الضروري الحصول على فيزا Visa يمكن بها تنفيذ الحكم الصادر في إقليم معين خارج حدود الإقليم الذى صدر فيه (انظر: فنسان - التنفيذ - بند ٢٤ ص ٤١، فتحى الى - بند ٦٠ ص ١١١)، ورغم أن حدة الإقليمية قد خفت فيما بعد وقويت السلطة المركزية، إلا أنه استمر العمل بهذه الفكرة لأسباب مالية، إذ كان الحصول على الفيزا يتم مقابل دفع رسوم، ولكن كان من المنطقى أن تختفى الصيغة التنفيذية بعد زوال المبرر الأساسى لوجودها، وهو ما لم يحدث من الناحية العملية.

وقد تعددت آراء الفقه الحديث حول الوظيفة التى تقوم بها الصيغة التنفيذية الآن (انظر: عرضا ونقدا لهذه الآراء: محمد عبدالخالق عمر - بند ١٤١ وما بعده ص ١٣٩ وما بعدها)، فذهب رأى إلى أن الصيغة التنفيذية تعتبر تأكيداً لوجود السند التنفيذي ولصحته (رمزى سيف - بند ٩ ص ١٧، محمد حامد فهمى - بند ١٧ ص ١٣، أحمد أبو الوفا - بند

١٠٤ ص ٢٣٨)، فالصيغة التنفيذية وفقا لهذا الرأى تعتبر الدليل الاكيد على أن طالب التنفيذ هو صاحب الحق الثابت بالسند التنفيذى، وأنه لم يستوف هذا الحق بتنفيذ سابق، ويستند هذا الرأى إلى أن الصورة التنفيذية من السند التنفيذى لا تسلم إلا لصاحب الحق، وأنه لا تسلم له إلا صورة تنفيذية واحدة، وهو ما تنص عليه المادتان ١٨١ و ١٨٣ مراقعات.

ولكن هذا الرأى منتقد(محمد عبد الخالق عمر - بند ١٤٢ ص ١٤٠)، لأن التأكيد الذى قد يتضمنه وضع الصيغة التنفيذية على السند التنفيذى لا يضيف جديدا إلى التأكيد الذى يتضمنه السند التنفيذى باعتباره سندا تنفيذيا فى ذاته، كما أن وجود الصورة التنفيذية لا يعنى بالضرورة أن المحكوم عليه لم يقم بالوفاء بالدين، إذ هذه المسألة تخضع للقواعد العامة فى الإثبات، فقد يوفى المحكوم عليه بالحق الموضوعى بعد حصول المحكوم له على صورة تنفيذية من الحكم.

واتجه رأى آخر إلى أن وضع الصيغة التنفيذية على صورة السند التنفيذى يؤدى إلى إنشاء وضع ظاهر يميز الصورة التنفيذية عن غيرها من الصور، إذ هذه الصيغة هى العلامة المادية الظاهرة التى توضح للمطلع عليها بشكل ملموس أن الورقة التى يجرى التنفيذ بمقتضاها هى أداة صالحة للتنفيذ (عبد الباسط جميعى - التنفيذ - بند ٣٠٧ ص ٣٣٥)، مما يؤدى إلى تسهيل مهمة المحضر فى التحقق من حق الطالب فى التنفيذ وإلى تسهيل تمييز الصورة التنفيذية عن غيرها من الأوراق الرسمية(وجدى راغب - ص ٥٧)، بيد أن هذا الرأى يمكن انتقاده، إذ من الممكن التوصل إلى تمييز الصورة التنفيذية عن غيرها من الصور بطرق أخرى غير الصيغة التنفيذية، كوضع خاتم خاص على الصورة التنفيذية مكتوب عليه «صورة تنفيذية» (فتحي والى - بند ٦٠ ص ١١٢)، وهو ما



أخذت به بعض التشريعات «كالقانون اللبناني الذي تميز الصورة التنفيذية طبقاً للمادة ٦٠٧ من قانون أصول المحاكمات بأن يوضع عليها عبارة «سلمت نسخة طبق الأصل لأجل التنفيذ».

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الصيغة التنفيذية باعتبارها علامة مادية ظاهرة لا تؤدي إلى أن يكتسب أحد حقوقاً على خلاف الحقيقة (محمد عبد الخالق عمر - بند ١٤٣ ص ١٤١ و ص ١٤٢)، لأن هذه الصيغة لو وضعت خطأ على سند غير جائز تنفيذه أو استلم شخص لا حق له في التنفيذ صورة تنفيذية من سند تنفيذي، فإن إجراءات التنفيذ التي تتخذ في هذه الحالة تكون باطلة، ولا يجوز لحامل الصورة التنفيذية أن يحتج بالصيغة التنفيذية لاكتساب أي حق حتى ولو كان حسن النية، ومع ذلك فإن الصيغة التنفيذية التي توضع خطأ من الممكن أن تؤدي إلى نفس مسئولية الغير الذي قام بالتنفيذ اعتماداً عليها (انظر: حكم محكمة النقض الصادر في ١٨/١/١٩٦٨ - مجموعة الأحكام ١٩ - ١٥ - والتي قضت بأن مجرد وجود الصيغة التنفيذية على صورة الحكم المعلنة إلى المحجوز لديه في حجز ما للمدين لدى الغير، ينفي خطأه الموجب لمسئوليته إذاً هو قام - اعتماداً على وجود هذه الصيغة - بالتنفيذ الاختياري تفادياً للتنفيذ الجبري)، فالظاهر الذي تخلقه الصيغة التنفيذية بوضعها خطأ على سند غير جائز تنفيذه، يصلح أساساً لنفي خطأ الغير، الذي يعتمد في سلوكه على هذا الظاهر، ويقوم بالوفاء اختياراً حتى يتفادى اتخاذ إجراءات التنفيذ الجبري في مواجهته، ولكن يظل من قام بالتنفيذ بناءً على الصيغة التنفيذية التي وضعت خطأ، مسؤولاً في مواجهة المنفذ ضده عن هذا التنفيذ الخاطئ.

وذهب رأي آخر إلى أن أهمية الصيغة التنفيذية تظهر في أنها تتضمن أمراً صادراً إلى المحضر والقضاة ورجال السلطة العامة بإجراء التنفيذ

(محمد حامد فهمي - بند ١٧ ص ١٢، عبدالباسط جميعي - التنفيذ - بند ٣١٠ ص ٣٤٠)، لأن الحكم بذاته لا يتضمن أمرا إلى عامل التنفيذ أو رجال السلطة، وإنما يتضمن إلزام المحكوم عليه بما قضى به، بل الصيغة التنفيذية التي توضع على الحكم هي التي تحتوى على هذا الأمر.

وهذا الرأي منتقدا أيضا لأن الأمر لا يصدر إلا إلى موظفين خاضعين لمن يصدره (فتحي والي - بند ٦٠ ص ١١١ وص ١١٢)، ولا يتصور أن يصدر وأضع الصيغة التنفيذية على السند، وهو الكاتب أو الموثق أو إلى أشخاص أعلى منه في التدرج الوظيفي، وخاصة أن كاتب المحكمة أو الموثق ليست له ولاية القضاء، وقد حاول أنصار هذا الرأي تقاضى هذا النقد بمقولة أن كاتب المحكمة أو الموثق لا يفعل سوى وضع الصيغة التنفيذية على السند التنفيذي، وأن الأمر الذي تتضمنه الصيغة التنفيذية لا يعتبر صادرا من الكاتب أو الموثق، بل يمكن اعتباره صادرا من القانون مباشرة أو من الدولة أو من رئيس الدولة، ولكن هذا القول يمكن الرد عليه إذ أن عمال التنفيذ يتلقون الأمر مباشرة من القانون بحكم وظائفهم دون حاجة إلى الصيغة التنفيذية، وهم لا يحتاجون إلى أمر خاص بالتنفيذ في كل حالة يقومون فيها بالتنفيذ (فتحي والي - بند ٦٠ ص ١١١ وص ١١٢)، وهذا الرد ينطبق أيضا على القول بأن الأمر صادر من الدولة إذ لا يوجد فارق بين الأمر الصادر من الدولة والأمر الصادر من القانون (محمد عبدخالق عمر - بند ١٤٤ ص ١٤٣)، كذلك لا يمكن القول بأن الأحكام تصدر وتنفذ باسم رئيس الدولة بل هي تصدر وتنفذ باسم الشعب (محمد عبدخالق عمر - بند ١٤٤ ص ١٤٣)، وهذا ما تنص عليه فعلا المادة ٢٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢.

وذهب رأى آخر إلى أن الصيغة التنفيذية تعتبر ركنا شكليا في السند التنفيذي، ووفقا لهذا الرأي فإن «السند التنفيذي عمل قانوني، أما الصورة

التنفيذية فليست إلا شكلا خارجيا لهذا العمل، وهذا يعني أن السند التنفيذي عمل شكلي، والصورة التنفيذية هي الشكل القانوني لهذا السند، فهي ركن قانوني فيه لا يقوم بدونها، ولذا لا يعد السند التنفيذي قائما، إلا عندما ترتدى الإرادة الجزائية المعترف بها قانونا، شكل الصورة التنفيذية، فالحكم لا يرتب للمحكوم له حقا في التنفيذ بمجرد صدوره، وإنما يترتب هذا الأثر له بعد استخراج صورته التنفيذية، ولا يقوم المحضر بالتنفيذ إلا بعد تسلمه هذه الصورة، ولكن لا يكفي وجود الصورة التنفيذية وحدها، ما لم يتوافر لها مضمون السند التنفيذي، فهي شكل خارجي له لا يغني عن مضمونه» (وجدى راغب - ص ٥٧ وص ٥٨).

وهذا الرأي غير صحيح أيضا، لأنه يخلط بين الركن والشرط (انظر: محمد عبد الخالق عمر - بند ١٤٥ ص ١٤٣ وص ١٤٤)، فالصيغة التنفيذية ليست إلا مجرد شرط شكلي في السند التنفيذي، ومن الممكن أن يوجد السند التنفيذي دون توافر هذا الشرط الشكلي، وفي هذه الحالة لا ينتج السند التنفيذي آثاره القانونية وأهمها التزام المحضر بإجراء التنفيذ، ولو كانت الصيغة التنفيذية ركنا في السند التنفيذي لما وجد السند بدونها، ولكن يمكن وجود السند دون وجود الصيغة مما يدل على أنها مجرد شرط شكلي في السند.

والواقع أننا نؤيد ما يذهب إليه البعض (فتحي والى - بند ٦١ ص ١١٢، محمده عبد الخالق عمر بند ١٤٠ ص ١٣٨، عزمى عبدالفتاح - نظام قاضى التنفيذ - الرسالة المشار إليها - ص ٦٤٩)، بأن الصيغة التنفيذية لا تؤدي أى وظيفة نافعة ولا تستجيب لأى ضرورة قانونية أو منطقية، فهي مجرد شكل تاريخي لا معنى له، وهناك كثير من القوانين لا تأخذ بنظام الصيغة التنفيذية، كالقانون الإنجليزي والسوداني والسوري والعراقي والسعودي والبحريني واللبناني، بل إن المشرع المصري نفسه يجيز إجراء التنفيذ فى بعض الحالات الاستثنائية بغير الصيغة التنفيذية كما أسلفنا.

ومن الأفضل الأخذ بنظام أمر التنفيذ وإلغاء الصيغة التنفيذية (من هذا الرأي أيضا: محمد عبد الخالق عمر - بند ١٥٨ ص ١٥٧ وما بعدها، عزمي عبدالفتاح - ص ٦٤٨ - ص ٦٥٣). بحيث يشترط لتنفيذ السند التنفيذي أن يصدر أمر بالتنفيذ من قاضى التنفيذ، إذ أن نظام أمر التنفيذ يتفق مع الأخذ بنظام قاضى التنفيذ الذى استحدثه المشرع المصرى فى القانون الحالى، ومعظم التشريعات التى تأخذ بنظام قاضى التنفيذ لا تأخذ بالصيغة التنفيذية ولا يبدأ التنفيذ وفقا لها إلا بأمر من قاضى التنفيذ، كما أن نظام الأمر بالتنفيذ يؤدي إلى تحقق الإشراف السابق للقضاء على بدء التنفيذ، مما يقلل من منازعات التنفيذ التى قد تنور فيما بعد.

ولا شك فى أن نظام أمر التنفيذ يعتبر أكثر تشدداً من نظام الصيغة التنفيذية (محمد عبد الخالق عمر - بند ١٥٨ ص ١٥٧ وما بعدها)، وأكثر دقة منه، لأن أمر التنفيذ لا يصدر إلا من القاضى، وليس من كاتب المحكمة أو الموثق الذى يقوم بوضع الصيغة التنفيذية على السند، ولا يصدر القاضى الأمر إلا بعد التحقق من جواز التنفيذ بصورة موضوعية بينما الصيغة التنفيذية لا تدل على جواز التنفيذ إلا بطريقة سطحية، فأمر التنفيذ يتضمن تأكيداً حقيقياً على جواز التنفيذ بينما الصيغة التنفيذية لا تتضمن سوى تأكيد شكلى لذلك، ولذا يضيق مجال منازعات التنفيذ وإشكالاته فى ظل نظام أمر التنفيذ، بعكس الحال فى ظل نظام الصيغة التنفيذية الذى يتعين إلغاؤه.

### أحكام التقضى:

#### أحكام تتعلق بالسند التنفيذي:

١٧٣٥- الأحكام القابلة للتنفيذ فى معنى المادة ٢١٣ مرافعات. ماهيتها. تعرف ما للحكم من قوة الإلزام. مناهة. تفهم مقتضاه وتقصى مراميه.

يقصد بالأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى بتلك المادة أحكام الإلزام التى تصدر فى طلب موضوعى لأحد الخصوم، وأن تكون قابلة للتنفيذ جبراً سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل التى يتعين على المحكوم عليه وفقاً لها القيام بعمل أو أعمال لصالح المحكوم له، فإن نكل عن ذلك تدخلت الدولة فى إضفاء الحماية القانونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية، وكان المناط فى تعرف ما للحكم الصادر من قوة الإلزام هو بتفهم مقتضاه وتقصى مراميه.

(نقض ١٩٩٩/٢/٩ - الطعن رقم ٢٥٩٥ لسنة ٦١ قضائية).

١٧٣٦ - السند التنفيذى، وجوب أن يكون دالاً بذاته على كونه اقتضاء لحق محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء. عدم جواز الاعتماد على دليل خارجى لتكملة، الاستثناء. أن يكون الدليل سنداً تنفيذياً آخر. مادة ١/٢٨٠ مرافعات.

(نقض ١٩٩٩/١٢/١٤ - طعن رقم ١٠١٤١ لسنة ٦٤ قضائية).

#### ١٧٣٧ - تنفيذ الأحكام الأجنبية:

تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع ببطالان إعلانه بالدعوى التى صدر فيها الحكم الأجنبى المطلوب تذييله بالصيغة التنفيذية لمغادرته البلاد قبل رفع الدعوى. أطرّح الحكم هذا الدفاع على قالة أن الشهادة المقدمة لا تقطع بمغادرته دولة الكويت وثبوت إقامته بها حال محاكمته بالدعوى فيها دون بيان أنه إعلان صحيح وفقاً لإجراءات قانون ذلك البلد. خطأ وقصور.

إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع ببطالان إعلانه بالدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون تذييله بالصيغة التنفيذية، وأن الحكم المطعون فيه أطرّح هذا الدفاع واجتزأ القول بأن الشهادة التى قدمها - الطاعن - لا تقطع بمغادرته لأراضى دولة الكويت فى ٢٨/٥/١٩٨٥، ومن

ثم تثبت إقامته بدولة الكويت حال محاكمته بالدعوى رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٨٨، مدنى الكويت الكلية «دون أن يبين أن الطاعن قد أعلن إعلانا صحيحا وفقا للإجراءات التى رسمها قانون البلد الذى صدر فيه ذلك الحكم فإنه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون، والقصور فى التسبيب.

(الطعن رقم ٨٨٣٧ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٩٩٧/١٢/٢٣).

#### ١٧٣٨ - تنفيذ أحكام المحكمين:

تنفيذ أحكام المحكمين. عدم خروجها فى جوهرها عن القواعد العامة لتنفيذ الأحكام. الاستثناء. وضع الصيغة التنفيذية عليها بأمر من قاضى التنفيذ. مادة ٥٠٩ مرافعات.

أحكام المحكمين لدى تنفيذها لا تخرج فى جوهرها عن القواعد العامة فى تنفيذ الأحكام، سوى أن الأمر بوضع الصيغة التنفيذية عليها إنما يكون بأمر من قاضى التنفيذ وفقا لحكم المادة ٥٠٩ من قانون المرافعات المنطبقة على واقعة الدعوى.

(الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٨/٧/١١).

١٧٣٩ - التنفيذ الجبرى. عدم جوازه إلا بسند تنفيذى يؤكد وجود الحق. لا عبرة بوجود الحق الموضوعى فى الواقع.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٤ - الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٤٩ قضائية).

١٧٤٠ - المقصود بالعقود الرسمية المشار إليها فى المادة ٤٥٧ من قانون المرافعات السابق. الاعمال القانونية التى تتم أمام مكاتب التوثيق للشهر العقارى. والمتضمنة التزاما بشئء يمكن اقتضاؤه جبرا. مما يجعل لها بهذه المثابة قوة تنفيذية تجيز لصاحب الحق الثابت فيها أن ينفذ بها دون حاجة للالتجاء إلى القضاء.

(نقض ١٩٧١/١/١٩ - الطعن رقم ٢٥٧ سنة ٣٦ ق س ٢٢ ض ٢٥).

١٧٤١- الحكم الصادر فى الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض الدعوى يكون قابلاً للتنفيذ الجبرى لإزالة آثار تنفيذ الحكم الذى ألغى.

(نقض ١٦/١٢/١٩٨١ - الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٤٧ ق).

١٧٤٢ - مفاد نص المادة ٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٩٤، بشأن رسوم التسجيل، والحفظ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٨، أن الأوامر الصادرة من أمين الشهر العقارى بتقدير الرسوم التكميلية لا يجوز التنفيذ بها إلا بعد صيرورتها نهائية بفوات ميعاد المعارضة دون رفع معارضة من ذى شأن أو بالفصل فيها إن كانت قد رفعت، وإذ أجاز المشرع تنفيذ تلك الأوامر بالطريق القضائى بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها من المحكمة فإن مقتضى ذلك أن يتبع فى شأن تنفيذها بهذا الطريق نفس القواعد التى وضعها المشرع لتنفيذ الأحكام.

(نقض ١٨/١١/١٩٦٥ - الطعن رقم ١٠٢ سنة ٣١ ق س ١٦ ص ١١١٣).

(نقض ٣٠/١١/١٩٦٥ - الطعن رقم ٢ سنة ٣٠ ق س ١٦ ص ١١٥٢).

١٧٤٣ - مؤدى المادتين ٤٥٩ و ٤٦٠ من قانون المرافعات أن الأصل أن التنفيذ الجبرى إنما يكون بموجب السند التنفيذى الدال بذاته على استيفاء الحق بالشروط اللازمة لاقتضائه، وإن الشارع فى خصوص العقد الرسمى يفتح الاعتماد أجاز - على خلاف الأصل - التنفيذ بدليل غير مستمد من العقد الرسمى ذاته - هو مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية. وقد قصد الشارع من هذا الاستثناء - على ما جاء بالمذكرة التفسيرية لقانون المرافعات - إقرار العرف القضائى الذى يجيز التنفيذ بهذا العقد، ولو لم يتضمن الإقرار بقبض شىء مع تلطيف حدته بإيجاب إعلان المدين بملخص الدين - وإذ كان هذا المستخرج هو الدليل الوحيد الذى أجازته الشارع خارج العقد الرسمى استثناء لإثبات الشروط

اللازمة في الحق المنفذ به فإنه لا يجوز الاعتماد على دليل خارجي آخر لا يصلح بذاته سنداً للتنفيذ.

(نقض ١٩٦٦/٢/١ - الطعن رقم ٢٧٥ سنة ٣١ ق - س ١٧ ص ٢١٤).

١٧٤٤ - تقضى المادة ٤٩٧ مرافعات - والتي اختتم بها المشرع الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية - أنه إذا وجدت معاهدات بين الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية فإنه يتعين إعمال أحكام هذه المعاهدات، وإذا انضمت جمهورية مصر والمملكة العربية السعودية إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام التي أصدرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٤/٩/١٩٥٢، وتم إيداع وثائق التصديق عليها من المملكة العربية السعودية في ٥/٤/١٩٥٤، ومن جمهورية مصر في ٢٥/١/١٩٥٤، وصارت هذه الاتفاقية نافذة المفعول في شهر أغسطس سنة ١٩٥٥، فإن أحكام هذه الاتفاقية تكون هي الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى. وقد أبانت المادة الأولى من تلك الاتفاقية الأحكام القابلة للتنفيذ في دول الجامعة العربية بأنها «كل حكم نهائي مقرر لحقوق مدنية أو تجارية أو قاض بتعويض من المحاكم الجنائية (الجزئية) أو متعلق بالأحوال الشخصية صادر من هيئة قضائية في إحدى دول الجامعة العربية».

(نقض ١٩٦٩/١/٢٨ - الطعن رقم ٩٥٠ سنة ٣٤ ق س ٢٠ ص ١٧٦).

١٧٤٥ - مؤدى نص المادتين ٤٥٩، ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان يجب أن يكون الحق الموضوعي المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبري محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء، وأن يكون السند التنفيذي دالا بذاته على توافر هذه الشروط فيه إلا أن الشارع تقديرًا منه للاعتبارات العملية المتصلة بتشجيع الائتمان أجاز استثناء من الأصل، التنفيذ بعقود فتح الاعتماد



الرسمية، ولو لم تتضمن الإقرار بقبض شيء، وأوجب فى ذات الوقت ضمانا لمصلحة المدين الحاصل التنفيذ ضده أن يعلن عند الشروع فى التنفيذ مع عقد فتح الاعتماد مستخرج حساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية.

(نقض ١٩٧١/١/١٩ - الطعن رقم ٢٥٧ سنة ٣٦ ق - س ٢٢ ص ٥٢).

١٧٤٦- العبرة فى تكيف العقد هى بحقيقة الواقع وبالنية المشتركة التى اتجهت إليها إرادة العاقدين. وإذا كان مؤدى ما حصله الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه أن العقد الرسمى سند التنفيذ هو عقد فتح اعتماد مضمون برهن عقارى، فإنه يجوز التنفيذ بمقتضاه على الوجه المميز بالمادة ٢/٤٦٠ من قانون المرافعات السابق، ومن شأن هذا العقد عدم التفرقة بين الرهن فى حد ذاته وبين الدين المكفول به، ولا يغير من ذلك أن العقد معنون بأنه كفالة عقارية، أو أن الشركة المرتتهة لم تتعهد صراحة بالإقراض أو التوريد، واحتفظت بحقها فى الامتناع عن ذلك وقتما نشاء، مادام العقد قاطع الدلالة فى أن هناك عمليات ائتمان صادفت محلها فعلا عند التعاقد، ومن حق الشركة المرتتهة أن تتدبر موقفها المالى مستقبلا.

(نقض ١٩٧١/١/١٩ - الطعن رقم ٢٥٧ سنة ٣٦ ق س ٢٢ ص ٥٥).

١٧٤٧- أنه وإن كانت المحررات الموثقة من السندات التنفيذية المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات وتقبل التنفيذ بذاتها، إلا أن الحجية لا تثبت لهذه المحررات، فيجوز للدائن أن يستصدر حكما بالحق الثابت فيها، ويحق للمدين من ناحيته أن يلجأ إلى القضاء للطعن عليها بما يراه على خلاف الأمر فى الأحكام الحائزة لحجية الشيء المقضى، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن البنك المطعون عليه اتخاذ إجراءات نزع الملكية بموجب عقد الرهن الرسمى المذيل بالصيغة التنفيذية

وأودع قائمة شروط البيع واعترض عليها الطاعن في الدعوى، واستند إلى منازعته في الدين المنفذ به لأنه أقام عن ذلك الدعوى الحالية فأوقفت المحكمة إجراءات البيع حتى يفصل في هذه الدعوى، وإذا كان الطاعن ينازع في الدعوى الحالية في وجود الدين الثابت بعقد الرهن الرسمي وادعى أنه لم يتسلم من البنك المبلغ الثابت بهذا العقد، وإزاء ذلك أقام البنك دعواه الفرعية للحكم له بدينه، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بأنه رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الفرعية لسبق صدور عقد رهن رسمي بالدين، وأنه أهدر حجية هذا العقد - يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٧٥/٦/١٠ - للطعن رقم ٦٦١ سنة ٤٠ ق س ٢٦ ص ١١٧٤).

١٧٤٨ - يبين من نصوص المواد ٤٥، ٤٧، ٥٠، ٥٢، ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، الخاص بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة، وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل، أن المقصود من إخطار الممول بتقديرات المأمورية هو مجرد الوقوف على عناصر التقدير الواردة بها ليقرر قبوله أو الطعن فيه أمام لجنة الطعن، وفي حالة الطعن وقبل البت فيه لا تكون الضريبة مستحقة الأداء، وبعد البت فيه فإنه يتعين لاتخاذ إجراءات تحصيلها أن تصدر بها أوراق واجبة التنفيذ عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٩٢ من القانون المذكور، وهو ما لم يثبت صدوره بالنسبة للضريبة المشار إليها، فتخلف بذلك السند التنفيذي لاقتضاها.

(نقض ١٩٧٨/٣/١٥ - للطعن رقم ٤٣٣ سنة ٤٤ ق - س ٢٩ ص ٧٤٥).

١٧٤٩ - قرار لجنة الطعن - الضريبي - يعتبر وفقاً للمادتين ٥٣، ١٠١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩، من القرارات الجائز تنفيذها مؤقتاً ولو طعن فيه أمام المحكمة الابتدائية، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اشتمل على تقرير قانوني خاطيء إذ اعتبر أن الطعون في قرار

اللجنة بالنسبة لضريبة الإيراد العام مما يفقدها شروط اقتضاءها بالتنفيذ الجبرى.

(نقض ١٩٧٨/٣/١٥ - الطعن رقم ٤٣٣ سنة ٤٤ ق - س ٢٩ ص ٧٤٥).

١٧٥٠ - الأوامر الصادرة من أمين الشهر العقارى بتقدير الرسوم التكميلية لايجوز التنفيذ بها إلا بعد صيرورتها نهائية بفوات ميعاد المعارضة دون رفعها من ذوى الشأن أو بالفصل فيها إن كانت قد رفعت ويجب اتباع القواعد التى وضعها الشارع لتنفيذ الأحكام فى شأن تنفيذ تلك الأوامر بالطريق القضائى بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها من المحكمة.

(نقض ١٩٦٥/١١/١٨، المكتب الفنى سنة ١٦ ص ١١١٣).

١٧٥١ - إلغاء أو إبطال سند التنفيذ. أثره. سقوط ما تم من إجراءات التنفيذ. جواز طلب إبطال هذه الإجراءات بدعوى أصلية رغم قوت ميعاد الاعتراض على قائمة شروط البيع مع مراعاة عدم المساس بحقوق الغير التى تعلق بإجراءات التنفيذ.

(نقض ١٩٦٦/١٢/١٣، سنة ١٧ ص ١٨٨٠).

١٧٥٢ - الأصل أن التنفيذ الجبرى إنما يكون بموجب السند التنفيذى الدال بذاته على استيفاء الحق للشروط اللازمة لاقتضاءه ولايجوز الاعتماد على دليل خارجى آخر لا يصلح بذاته سببا للتنفيذ.

(نقض ١٩٦٦/٢/١ ١٩٦٦/٢/١ المكتب الفنى سنة ١٧ ص ٢١٤، نقض ١٩٨٨/١٢/٢٥ طعن رقم ٢٠٣ لسنة ٥١ قضائية).

١٧٥٣ - الحق الموضوعى المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى. شروطه. وجوب أن يكون السند التنفيذى دالا على توافرها. جواز التنفيذ استثناء بعقود فتح الاعتماد الرسمية. وجوب إعلان مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية مع عقد فتح الاعتماد عند الشروع

فى التنفيذ للمدين أن يثير المنازعة الجدية حول وجود الحق أو حقيقة مقداره.

(نقض ١٩٧٣/٦/١٢ لسنة ٢٤ ص ٩٠٦، نقض ١٩٨٨/١٢/٢٥ طعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٥١ قضائية).

١٧٥٤- لئن كان نقض الحكم المطعون فيه ينبئ عليه زواله واعتباره كأن لم يكن وعودة الخصومة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض وعودة الخصوم إلى مراكزهم الأولى كذلك، وبالتالي إلغاء كل ما تم نفاذا للحكم المنقوض من إجراءات وأعمال فيصح من ثم استرداد ما كان الخصم قد قبضه أو تسلمه من أموال عن طريق تنفيذ ذلك الحكم دون ما حاجة إلى تقاض جديد، فإن ذلك كله مشروط بما هو مقرر من أن حكم النقض - كغيره من الأحكام القضائية فى المسائل المدنية - لا يكون حجة إلا على من كان طرفا فى الخصومة حقيقة أو حكما.

إذ كان المحكوم له بالتعويض قد حول إلى بنك مصر الحكم الذى صدر لمصلحته فى القضية رقم.... جنح مستأنفة القاهرة قاضيا بإلزام (الطاعن) بأن يدفع له مبلغ ثلاثة آلاف جنيه، فقد انتقل الحق المقضى به إلى البنك المحال إليه وانتقل إليه أيضا الحق فى تنفيذ الحكم المحال، وقد قام البنك فعلا- بصفته خلفا خاصا للمحكوم له - وعلى ما هو ثابت بالأوراق باقتضاء مبلغ التعويض من المحكوم عليه(..). ولما كان هذا الأخير قد طعن بالنقض فى حكم التعويض سالف الذكر فى مواجهة خصمه المحكوم له بالتعويض، ولم يختصم - وما كان له أن يختصم - بنك مصر فى هذا الطعن، وكانت حوالة حكم التعويض واقتضاء قيمته لاتجعل البنك ممثلا فى الخصومة التى قامت أمام محكمة النقض، فإن الحكم الصادر فيها بنقض الحكم بالتعويض لا يكون حجة عليه لأنه لم يكن طرفا فى الطعن المشار إليه لا حقيقة ولا حكما، ومن ثم فلا يصح

التنفيذ ضده بحكم النقض لاسترداد ما كان قد قبضه - باعتباره محالا إليه - نفاذا لحكم التعويض المنقوض. وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر، وكان النزاع في هذه الدعوى لا يثور حول حق الطاعن في استرداد ما دفعه لبنك مصر (المطعون عليه) نفاذا لحكم التعويض، وإنما يثور حول ما إذا كان الحكم بنقض حكم التعويض يصلح أداة للتنفيذ به قبل ذلك البنك، فإن استناد الطاعن إلى قواعد حوالة الحق وإلى أحقية الطاعن في استرداد ما دفعه يكون على غير أساس.

(نقض ١٩٧٥/٥/٤ - السنة ٢٦ ص ١٩١٣).

١٧٥٥ - إذا كان هناك عقد بيع وتأخر المشتري على دفع أقساط الثمن والفوائد المستحقة عن التأخير والثابتة فيه، ثم عقد صلحا بين البائعة والمشتري صدقت عليه المحكمة في محضر الجلسة، وأشار محضر الصلح إلى احتفاظ البائعة بجميع حقوقها المقررة بعقد البيع، فإن عقد البيع يعتبر جزءا من عقد الصلح وتعتبر الفوائد المنصوص عليها فيه في حكم المنصوص عليها في عقد الصلح وبالتالي يعتبر محضر الصلح سنداً تنفيذياً لاقتضاءها.

(نقض ١٩٤٤/٥/٤ - مجموعة عمر - ٤ - ٣٥٢ - ١٢٩).

١٧٥٦ - اقتضاء الحق جبراً. شرطه. قانون ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري. وجوب ألا يكون الحق متنازعا فيه نزاعاً جدياً. تخلف هذا الشرط وقت توقيع الحجز. أثره. بطلان الحجز. تقدير توافر شروط اقتضاء الحق من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائغة.

(نقض ١٩٨٩/٣/١٥ طعن ١٥٤٨ لسنة ٥٤ قضائية).

١٧٥٧ - استثنى المشرع - بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات - أحكاماً أجاز فيها الطعن المباشر ولو لم تنته بها الخصومة كلها من بينها الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري، فإنه يقصد بها تلك التي تصدر في طلب

موضوعى متضمنة إلزام المحكوم عليه أداء معيناً يقوم فيه بعمل أو أعمال لصالح المحكوم له يمكن للسلطة العامة فى حالة نكوله عن أدائه إضفاء الحماية القانونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية، فتخرج من عدادها الأحكام التى تقتصر على تقرير حق «مركز قانونى أو واقعة قانونية ولا تتضمن التزاماً بأداء معين.

(نقض ١٩٧٩/٣/٢١ لسنة ٣٠ غ ١ ص ٨٩٧).

١٧٥٨- الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى يقصد بها فى معنى المادة ٢١٢ مرافعات أحكام الإلزام التى تصدر فى طلب موضوعى لأحد الخصوم، وأن تكون قابلة للتنفيذ جبراً سواء بحكم القواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل، فتخرج من عدادها الأحكام الموضوعية التى يعد صدورها فى ذاته بمثابة وفاء للالتزام المدين أو محققاً بمجرده لكل ما قصده المدعى من دعواه. ولما كانت أحكام الإلزام التى يقتصر التنفيذ الجبرى عليها هى تلك التى تتضمن إلزام المدعى عليه أداء معيناً يقبل التنفيذ الجبرى بحيث لا تقتصر على تقرير حق «مركز قانونى أو واقعة قانونية» بل تتعدى إلى وجوب أن يقوم المحكوم عليه بعمل أو أعمال لصالح المحكوم له. فإن نكل عن ذلك حلت الدولة فى إضفاء الحماية القانونية عليه عن طريق التنفيذ بوسائل القوة الجبرية، لما كان ذلك وكان المناط فى تعرف ما للحكم الصادر من قوة الإلزام هو بتفهم مقتضاه وتقصى مراميه على أساس ما يبين من الحكم .. إذا لم يبين المنطوق ما ينصب عليه التنفيذ بالرجوع إلى ما تنازع حوله الطرفان أمام المحكمة وما جاء بأسباب الحكم.

(نقض ١٩٧٨/٥/١٧ لسنة ٢٩ ص ١٢٦٩).

١٧٥٩- لا يعتبر الحكم المطعون فيه من الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى فى معنى المادة ٢١٢ مرافعات مادام لم يقرر إلزام المطعون عليهم بشيء يمكن للسلطة العامة تنفيذه قهراً عنهم باستعمال القوة الجبرية إذ أنه

يقتصر على إنشاء مركز قانوني جديد ولا يتضمن إلزاماً بأداء معين، كما أنه ليس من الأحكام التي استثنائها المشرع على سبيل الحصر وأجاز الطعن فيها على استقلال فيضحي الطعن غير جائز.  
(نقض ١٩٧٨/٥/١١ لسنة ٢٩ من ١٢٤١).

١٧٦٠- عدم جواز تنفيذ الأحكام إلا بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها. مادة ٢٨٠ مرافعات. وجوب وضع هذه الصيغة على الأحكام الأجنبية التي تنفذ بجمهورية مصر العربية متى تحققت موجبات تنفيذها لديها. لا يحول دون ذلك وضع هذه الصيغة على تلك الأحكام بمعرفة الدولة التي أصدرتها، علة ذلك. اختلاف أثر ونطاق سريان نفاذ كل من الصيغتين داخل إقليم كل دولة فلا يعد وضعاً لصيغة تنفيذية ثانية.  
(نقض ١٩٩٨/١/٢٤ طعن رقم ٢٧٦٢ لسنة ٦١ قضائية).

١٧٦١- من المقرر- في قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الاستثنائي الصادر بإلغاء الحكم الابتدائي المشمول بالنفاذ المعجل ورفض الدعوى يكون بدوره قابلاً للتنفيذ الجبري لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي فيكون للمحكوم عليه فيه أن يسترد من المحكوم له ما يكون قد استوفاه بذلك الحكم وإعادة الحال إلى ماكانت عليه قبل إجراء التنفيذ المعجل وأن الأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه تقبل التنفيذ ولايمنع من تنفيذها قابليتها للطعن بالنقض أو الطعن عليها فعلاً بهذا الطريق مادامت لم تأمر محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم عملاً بنص المادة ٢/٢٥١ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ٢٦٣٣ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٤/١١/٢٠، الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٩٧/٥/٢٣ س ١٨ ع ٣ ص ١٠٨٤، الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٩٩/٣/٢٧ س ٢٠ ع ١ ص ٥٠٨، الطعن رقم ٣٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥ س ٢٥ ص ١٢٧٨، الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٩٣/١١/١٣ س ١٤ ع ٣ ص ١٠٣٩، الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ - لم ينشر).

١٧٦٢- نقض الحكم كلياً. أثره. زواله بجميع آثاره وعودة الخصوم إلى مراكزهم السابقة على صدوره وإلغاء الأحكام اللاحقة والإجراءات وأعمال التنفيذ المؤسّسة عليه. مادة ٢٧١ مرافعات. وقوع ذلك الإلغاء بقوة القانون. اعتبار حكم النقض سنداً تنفيذياً لإعادة الحال إلى ما كانت عليه دون حاجة لاستصدار حكم جديد بذلك إيقاع المطعون ضده الأول الحجز التنفيذي على ما للطاعة لدى المطعون ضده الثانى استيفاء للمبلغ المقضى به بحكم استئنأفى فى طعن آخر. رفض دعوى الطاعة لرفع هذا الحجز بالحكم المطعون فيه فى الطعن المائل. نقض الحكم الأول كلياً. أثره. إلغاء الحكم الثانى وصيرورة الخصومة حول توقيع الحجز أو إلغائه غير ذات موضوع.

(نقض ١٧/٢/١٩٩٨ طعن رقم ١٠٩٣٨ لسنة ٦٦ق).

١٦٧٣- انضمام مصر إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام التى أصدرها مجلس جامعة الدول العربية بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤. أثره. وجوب تطبيق أحكام الاتفاقية دون الأحكام الخاصة الواردة فى قانون المرافعات. مؤداه الحكم الصادر من إحدى الدول التى انضمت إلى الاتفاقية واجب التنفيذ فى مصر متى توافرت فيه شروط تلك الاتفاقية ولو كانت المحاكم المصرية مختصة بنظر المنازعة التى صدر فيها.

(نقض ١/٢٤/١٩٩٨ طعن رقم ٢٧٦٢ لسنة ٦١ق).

**أحكام تتعلق بوضع الصيغة التنفيذية وتسليم الصورة التنفيذية:**

١٧٦٤- تسليم صورة الحكم المذيلة بالصيغة التنفيذية للخصم. شرطه. أن يكون الحكم جائزاً تنفيذه وأن تعود عليه منفعة من التنفيذ.

- مفاد المواد ١٨١، ٢٨٠/١، ٣، ٢٨١/١، ٣ من قانون المرافعات أنه وقد نهى القانون عن تسليم صورة الحكم المذيلة بالصيغة التنفيذية إلا



للخصم الذي تضمن الحكم عودة منفعة عليه من تنفيذه ونهى عن تسليمها إليه إلا إذا كان الحكم جائزاً تنفيذه فإن وضع صيغة التنفيذ على الحكم المراد تنفيذه الذى بيد الخصم يكون شاهداً على أنه هو صاحب الحق فى إجراء التنفيذ وأنه لم يسبق له إجراؤه، وأن هذا الحكم جائز تنفيذه جبراً.

(نقض ١٩٩٨/٧/١١ - الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٦٧ قضائية).

١٧٦٥- إذ كانت المادة ٣٥٢ من قانون المرافعات تنهى عن تسليم صورة الحكم المذيلة بالصيغة التنفيذية إلا للخصم الذى تضمن الحكم عودة منفعة عليه من تنفيذه كما تنهى عن تسليمها لهذا الخصم إلا إذا كان الحكم جائزاً تنفيذه فإن مقتضى ذلك أن وضع صيغة التنفيذ على صورة الحكم التى بيد الخصم يكون شاهداً على أنه هو صاحب الحق فى إجراء التنفيذ وأن هذا الحكم جائز تنفيذه جبراً، فإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أن الحكم الصادر فى التظلم والذى قضى بإلغاء أمر الحجز كان مذيلاً بصيغة التنفيذ وأن البنك المحجوز لديه قد اعتقد لأسباب مبررة صلاحية ذلك الحكم للتنفيذ وقصد من تنفيذه اختياراً تقاوى تنفيذه عليه جبراً، وأن وجود الصيغة التنفيذية على صورة الحكم المعلنة إليه يرفع عنه واجب التحقق مما إذا كان الحكم قد أصبح نهائياً وانتهى من ذلك إلى نفي الخطأ من جانب البنك فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك قد نفى هذا الخطأ بما يصلح قانوناً لنفيه وبما لا مخالفة فيه للقانون.

(نقض ١٩٦٨/١/١٨ - الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣١ ق - لسنة ١٩ ص ٩٠).

١٧٦٦- المقصود من تذييل الأحكام بالصيغة التنفيذية - على ما تجرى به المادة ٤٥٧/٣ من قانون المرافعات - تأكيد أن طالب التنفيذ هو صاحب الحق الثابت بالحكم وأنه لم يستوف هذا الحق بتنفيذ سابق.

(نقض ١٩٦٩/١/٢٨ - الطعن رقم ٥٩٠ سنة ٣٤ ق - س ٢٠ ص ١٧٦).

١٧٦٧- عدم جواز تنفيذ الأحكام إلا بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها. مادة ٢٨٠ مرافعات. وجوب وضع هذه الصيغة على الأحكام الأجنبية التي تنفذ بجمهورية مصر العربية متى تحققت موجبات تنفيذها لديها لايحول دون ذلك وضع هذه الصيغة على تلك الأحكام بمعرفة الدولة التي أصدرتها. علة ذلك. اختلاف أثر ونطاق سريان نفاذ كل من الصيغتين داخل إقليم كل دولة فلا يعد وضعاً لصيغة تنفيذية ثانية.

من المقرر وفقاً لحكم المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات أنه لايجوز تنفيذ الأحكام إلا بعد وضع الصيغة التنفيذية عليها، وكان تنفيذ الأحكام الأجنبية بجمهورية مصر العربية متى تحققت موجبات تنفيذها لديها لا تخرج عن هذا القيد. ومن ثم يتعين تنفيذها وجوب وضع هذه الصيغة عليها بما تتضمنه من تكليف من الشارع المصرى إلى الجهة المنوط بها التنفيذ المبادرة إليه متى طلب منها وإلى السلطات المختصة أن تعين على إجرائه باستعمال القوة الجبرية متى اقتضى الأمر ذلك، ولايغير من وجوب وضع هذه الصيغة على تلك الأحكام سبق وضع صيغة تنفيذية عليها بمعرفة الدولة التي أصدرتها لاختلاف أثر ونطاق سريان نفاذ كل من الصيغتين داخل إقليم كل دولة، ومن ثم فلا يعد وضع صيغة تنفيذية وفقاً لحكم المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات لتنفيذ ذلك الحكم بجمهورية مصر العربية وضعاً لصيغة تنفيذية ثانية تحول دونها.

(الطعن رقم ٢٧٦٣ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٨/١/٢٤).

١٧٦٨- قرينة المادة ١٢ من قانون الإثبات. مفادها. اعتبار الصورة الرسمية من الحكم حجة بالقدر الذى تكون فيه مطابقة للأصل. اختلاف نطاق تطبيقها عن الإجراءات المقررة فى شأن الأحكام المذيلة بصيغة التنفيذ. علة ذلك. تقديم هذا الحكم شرط ضرورى للتنفيذ لا للتدليل على وجود الحق المطلوب اقتضاؤه.

تضع المادة ١٣ من قانون الإثبات قرينة قانونية مفادها اعتبار الصورة الرسمية من الحكم - خطية كانت أو ضوئية - حجية بالقدر الذى تكون فيه مطابقة للأصل متى تبين عدم وجوده والتى يختلف مفهومها ونطاق تطبيقها عن الإجراءات التى استنتها الشارع فى شأن الأحكام المذيلة بصيغة التنفيذ الجائز تنفيذها جبرا ذلك أن هذا الحكم لا يقدم للتنفيذ باعتباره دليلا كتابيا على وجود الحق المطلوب اقتضاؤه. وإنما كشرط ضرورى للتنفيذ تكتمل به مقومات وجود السند التنفيذى وصحة إجراءات التنفيذ. (الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٦٧ - جلسة ١١/٧/١٩٩٨).

### أحكام تتعلق بالصورة التنفيذية الثانية:

١٧٦٩- تقضى المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات السابق بأنه لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا فى حالة ضياع الصورة الأولى، وقد قصد المشرع من هذا الشرط تفادى تكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذى واحد وصيانة حق المحكوم عليه الذى يكون قد أوفى المحكوم به أو بجزء منه واكتفى به فى إثبات هذا الوفاء بالتأشير بحصوله بخط الدائن على صورة الحكم التنفيذية طبقا لما تجيزه المادة ٣٩٩ من القانون المدنى، فإذا نازع المحكوم عليه فى فقد الصورة التنفيذية الأولى فلا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية للخصم الذى يطلبها إلا إذا أثبت هو فقد الصورة الأولى منه لأنه هو الذى يدعى واقعة الفقد فيتحمل عبء إثبات ما يدعيه، وله أن يثبت ذلك بكافة طرق الإثبات لأنه إنما يثبت واقعة مادية، وشأنه فى ذلك شأن الدائن الذى يطلب إثبات دينه بغير الكتابة لفقد سنده الكتابى، وإن كان المشرع لا يشترط فى حالة فقد الصورة التنفيذية ما اشترطه فى حالة فقد السند الكتابى من وجوب إثبات أن الفقد كان بسبب أجنبى لا يد للدائن فيه. وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتحقق من فقد الصورة التنفيذية الأولى واعتبر فقدها ثابتا مما قرره المدعى نفسه فى صحيفة دعواه من ضياعها وعدم قيام دليل ينقض

هذا الادعاء فإنه يكون قد خالف القانون بمخالفة قواعد الإثبات وشابه تصور في التسبب بما يستوجب نقضه.

(نقض ١٩٦٩/٥/١٥ - الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٥ ق - س ٢٠ ص ٧٩١).

١٧٧٠- إذ يبين من الصورة الرسمية للحكم الصادر في الدعوى.. أن المطعون عليها الأولى قامت بطلب تسليمها صورة تنفيذية ثانية من حكم الحراسة استنادا إلى ضياع الصورة الأولى. وقضت المحكمة برفض الدعوى تأسيسا على أن الأوراق خلت مما يكشف عن أن الصورة التنفيذية الأولى للحكم المذكور قد فقدت. فإن الحكم على هذا النحو يكون في حقيقته قضاء في الدعوى بالحالة التي هي عليها وقت صدوره، وتكون له حجية موقوتة تقتصر على الحالة التي كانت عليها الدعوى حين رفعها أول مرة، ويجوز رفع النزاع من جديد بعد تصحيح هذه الحالة أو تغييرها. ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتسليم المطعون عليها الأولى صورة تنفيذية ثانية من حكم الحراسة على أساس أنه ثبت من تحقيقات الشكوى المقدمة من المطعون عليها الأولى والتي لم تطرح على المحكمة في القضية الأولى أن ملف الدعوى قد سرق وكان من بين مفرداته الصورة التنفيذية الأولى لحكم الحراسة. فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف حجية الحكم السابق، وإذ كان ذلك الحكم صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز.

(نقض ١٩٧٨/١/٣ - الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٤٣ ق - س ٢٩ ص ٧٢).

١٧٧١- تنص المادة ١/١٨٣ من قانون المرافعات على أنه «لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية لذات الخصم إلا في حالة ضياع الصورة الأولى»، وإذ كان المشرع لم يشترط في حالة فقد الصورة التنفيذية ما اشترطه في حالة فقد السند الكتابي من وجوب إثبات أن الفقد كان بسبب أجنبي لا يد للدائن فيه، وكانت الطاعنة لم تدع أن الصورة التنفيذية الأولى مازالت موجودة لديها ولم تفقد.

نعى الطاعنة بأن عدم اختصاص المحكوم عليه - بالتضامن معها فى الدعوى بطلب تسليم صورة تنفيذية ثانية - ينطوى على معنى إبرائه من نصيبه فى الدين ويفقد حق الطاعنة فى الرجوع عليه.

هذا النعى - أيا كان وجه الرأى فيه - ليس من قبيل المنازعات المتعلقة بتسليم الصورة التنفيذية الثانية وهى التى تختص بها المحكمة عند نظر هذا الطلب. (نقض ١٥/٢/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤٥٤).

١٧٧٢- إذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الصورة التنفيذية الأولى موجودة فى حيازة المؤسسة العامة للنقل البرى ولم تفقد من الطاعن وإنما سلمها هو إليها مقابل إعادته لعمله فعلا بإحدى وظائفها بعد تنازله عن الحكم فإن وجود الصورة التنفيذية الأولى لدى المؤسسة مع علم الطاعن بذلك يخرج الواقعة من نطاق الفقد والضياع الذى يجيز المطالبة بتسليم صورة تنفيذية ثانية فى حكم المادة ١٨٣ من قانون المرافعات ويحصر النزاع بشأنها فى مدى أحقية الطاعن فى المطالبة القضائية باستردادها، وإذ كانت هذه الدعامة الصحيحة التى أسس عليها الحكم قضاءه كافية بذاتها لحمله. فإن ماينعاه الطاعن من أنه سلم الصورة التنفيذية الأولى خطأ إلى المؤسسة أو أن الحكم أخطأ فى تفسير ورقة التنازل - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون نعيًا غير منتج ولا جدوى منه.

مؤدى نص المادة ١٨٣ من قانون المرافعات أن الصورة التنفيذية الثانية من الحكم لاتعطى للمحكوم له إلا عند ضياع الصورة التنفيذية الأولى - استثناء من الأصل العام - وهو أن الصورة التنفيذية من الحكم لاتعطى للمحكوم له إلا مرة واحدة تقاديا لتكرار التنفيذ بمقتضى سند تنفيذى واحد، ومؤدى ضياع الصورة التنفيذية الأولى هو فقد صاحبها لها وعدم استطاعته العثور عليها بحيث تبقى ملكيته لها ولا تزول عنه إلا لسبب قانونى ولا تتوافر له الوسيلة لاستردادها. (نقض ١٣/٢/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤٤٩).

## (مادة ٢٨١)

«يجب أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذي لشخص المدين أو في موطنه الأصلي وإلا كان باطلا.

ويجب أن يشتمل هذا الإعلان على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطلوب وتعيين موطن مختار لطالب التنفيذ في البلدة التي بها مقر محكمة التنفيذ المختصة.

ويجب عند الشروع في تنفيذ عقد رسمي بفتح اعتماد أن يعلن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية.

ولا يجوز إجراء التنفيذ إلا بعد مضي يوم على الأقل من إعلان السند التنفيذي» (هذه المادة تقابل المادتين ٤٦٠ و ٤٩٨ من قانون المرافعات السابق).

## المذكرة الإيضاحية:

«نقل المشرع ما تضمنته المادة ٤٩٨ من القانون القائم في شأن إيجاب مضي يوم كامل على الأقل بين إعلان السند التنفيذي والتكليف بالوفاء وبين توقيع الحجز - من الباب الخاص بالحجز التنفيذي للمنقول لدى المدين إلى موضعها المناسب في الفصل الخاص بالسند التنفيذي تعميما لحكمها».

## التعليق:

### مقدمات التنفيذ:

١٧٧٣- التعريف بمقدمات التنفيذ وتحديدتها:

يعرف الفقه مقدمات التنفيذ بأنها الوقائع القانونية التي يتطلب القانون أن تتحقق قبل البدء في التنفيذ القضائي، فهي وقائع سابقة على التنفيذ

لا تدخل فى تكوينه ولا تعد جزءا منه ومع ذلك تعتبر لازمة قانونا لمباشرة وصحته (وجدى راغب - النظرية العامة للتنفيذ القضائى - ص ٣٣)، والهدف من هذه المقدمات يكمن فى عدم مباغثة المدين ومفاجأته بالتنفيذ، إذ يجب إخطاره بالعزم على التنفيذ ومجاوبته بالإجراءات التى تتخذ فى مواجهته حتى يكون على بينة من هذه الإجراءات بحيث يستطيع الرد عليها وإبداء أوجه الدفاع المختلفة التى يريد التمسك بها.

وكقاعدة يوجب القانون اتخاذ هذه المقدمات قبل الشروع فى التنفيذ الجبرى بحيث يبطل التنفيذ إن لم تتخذ هذه المقدمات، ولكن هناك بعض الحالات الاستثنائية يجوز فيها التنفيذ مباشرة بدون تحقق هذه المقدمات سوف نوضحها بعد قليل، ونظرا لعدم اعتبار هذه المقدمات جزءا من التنفيذ وعدم دخولها فى تكوينه فإنها لاتخضع للنظام القانونى للتنفيذ ولاترتب عليها الآثار القانونية لإجراءات التنفيذ ويرتب الفقه (وجدى راغب - ص ٣٤ - ص ٣٥) على ذلك نتائج معينة أهمها مايلى:

(١) أن قاضى التنفيذ لا يختص كقاعدة بالفصل فى المنازعات التى تثور بشأن هذه المقدمات، رغم أن اختصاص قاضى التنفيذ يشمل جميع منازعات التنفيذ موضوعية كانت أم وقتية ولكن المقدمات ليست جزءا من التنفيذ ولذلك لا يختص قاضى التنفيذ بها، فمثلا لا يختص قاضى التنفيذ بالمسائل المتعلقة بالقوة التنفيذية للأحكام كالنفاذ المعجل ووصف الحكم سواء من ناحية الأمر بها أو التظلم منها أو وقفها إذ ينعقد الاختصاص بهذه المسائل لمحكمة الموضوع، كما لا يختص بالمسائل التى تثور بصدد تسليم الموظف المختص الصورة التنفيذية للدائن ليشروع فى التنفيذ بمقتضاها وإنما ينعقد الاختصاص بها لقاضى الأمور الوقتية وفقا للمادة ١٨٢ أو للمحكمة التى أصدرت الحكم وفقا للمادة ١٨٣ أو لقاضى الأمور المستعجلة وفقا للمادة التاسعة من قانون التوثيق، كذلك فرغم اختصاص

قاضي التنفيذ بالنظر في امتناع المحضر عن القيام بأى إجراء من إجراءات التنفيذ وفقا للمادة ٢٧٩ مرافعات فإنه لا يختص بالنظر في امتناعه عن إعلان السند التنفيذي وهو أحد مقدمات التنفيذ بل يعرض ذلك على قاضي الأمور الوقفية وفقا للمادة الثامنة من قانون المرافعات.

(ب) أن مقدمات التنفيذ تكون واحدة بالنسبة لجميع أنواع التنفيذ، فلا تختلف هذه المقدمات باختلاف نوع التنفيذ ولا باختلاف الأموال التي يراد التنفيذ عليها عقارات كانت أم منقولات.

(جـ) أن التنفيذ يبدأ كقاعدة باتخاذ إجراءات الحجز على المال، فلا يعتبر التنفيذ قد بدأ بما يرتبه القانون على ذلك من آثار لمجرد استيفاء مقدمات التنفيذ، ولذلك فإن الدائن الذى يحجز أولا على المال يعد هو الحاجز الأول ويباشر بقية إجراءات التنفيذ وفقا للمادة ٤٠٢ وذلك حتى لو سبقه دائن آخر إلى استيفاء مقدمات التنفيذ إذ يجب على هذا الدائن أن يتدخل فى الحجز الأول ويتابع الإجراءات التى يباشرها الحاجز الأول.

(د) أنه لا يلزم تكرار مقدمات التنفيذ، فإذا كان بيد الدائن سند تنفيذى واحد وقام بإعلانه مرة واحدة فإنه يستطيع أن يباشر التنفيذ عدة مرات متعاصرة أو متتابعة على منقولات المدين وعقاراته وذلك حتى يستوفى الدين الوارد فى السند التنفيذى بأكمله، فلا يلزم الدائن بتكرار مقدمات التنفيذ بمناسبة قيامه بكل تنفيذ على المدين، لأن المقدمات ليست جزءا من التنفيذ، ولو كانت المقدمات جزءا من التنفيذ لوجب تكرارها مع كل تنفيذ جديد ولكنها ليست كذلك.

وقد حدد المشرع مقدمات التنفيذ فى المواد ٢٧٩- ٢٨١ مرافعات، فتخص المادة ٢٧٩/ ١ على أن «يجرى التنفيذ بوساطة المحضرين وهم ملزمون بإجرائه بناء على طلب ذى الشأن متى سلمهم السند التنفيذى» كما تنص المادة ٢٨١ على أنه «يجب أن يسبق التنفيذ إعلان السند



التنفيذى لشخص المدين أو فى موطنه الأسمى وإلا كان باطلا، ويجب أن يشتمل هذا الإعلان على تكليف المدين بالوفاء وبيان المطلوب وتعيين موطن مختار لطالب التنفيذ فى البلدة التى بها مقر محكمة التنفيذ المختصة، ويجب عند الشروع فى تنفيذ عقد رسمى بفتح اعتماد أن يعلن معه مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية، ولا يجوز إجراء التنفيذ إلا بعد مضى يوم على الأقل من إعلان السند التنفيذى»، ويتضح من ذلك أن مقدمات التنفيذ تنحصر فى ثلاث وهى:

(أ) إعلان السند التنفيذى إلى المدين وتكليفه بالوفاء.

(ب) انقضاء المدة المحددة قبل البدء فى التنفيذ أى انقضاء ميعاد التنفيذ.

(ج) طلب الدائن للتنفيذ، وسوف نوضح هذه المقدمات بالتفصيل فيما يلى:

#### ١٧٧٤- إعلان السند التنفيذى والتكليف بالوفاء:

يوجب المشرع قيام الدائن بإعلان المدين بالسند التنفيذى وتكليفه بالوفاء بالمدين وذلك وفقا للمادة ٢٨١ السالفة الذكر، وذلك قبل البدء فى التنفيذ أيا كانت طريقة هذا التنفيذ (فتحى والى - بند ١١٥ ص ٢١٥، أحمد أبوالوفا - بند ١١٤ ص ٣٢٠، أمينة النمر - بند ٢٣٧ ص ٣٠٥)، أى سواء كان تنفيذا مباشرا أو تنفيذا بطريق الحجز وأيضا كانت الأموال التى يتم توقيع الحجز عليها أى سواء كانت عقارات أو منقولات.

ويجب أن يقوم الدائن بالإعلان قبل الشروع فى التنفيذ، ومعنى ذلك أن المحضر لا يبدأ إجراءات إلا بعد أن يتحقق من سبق إعلان السند التنفيذى للمدين وتكليفه بالوفاء فإذا بدأ التنفيذ دون القيام به كان التنفيذ

باطلا، بيد أن هذا البطلان غير متعلق بالنظام العام (محمد حامد فهمى - بند ١١٠ ص ٧٨، وجدى راغب ص ١٣٨) بل هو مقرر لمصلحة المدين ولذلك يجب عليه التمسك به، وفى حالة تعدد المدينين بسند تنفيذى واحد فإنه يجب على الدائن أن يعلن كلا منهم (وجدى راغب - ص ١٣٨، فتحى والى - بند ١١٧ ص ٢١٨) وإذا لم يقم الدائن بذلك جاز لمن لم يعلن من المدينين أن يتمسك ببطلان التنفيذ.

والعلة فى ضرورة إعلان المدين وتكليفه بالوفاء قبل التنفيذ (رمزى سيف - بند ٥٨ ص ١٦٦، محمد حامد فهمى - بند ١٠٧ ص ٧٥، فتحى والى - بند ١١٥ ص ٢١٥، وجدى راغب - ص ١٣٩). هى إتاحة الفرصة للمدين لكى يتجنب إجراءات التنفيذ ضده بالوفاء الاختيارى، فقد يقوم المدين بالوفاء بمجرد إعلانه، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن إعلان المدين يتيح له الفرصة أيضا فى الاطلاع على السند التنفيذى ومراقبة حق الدائن فى التنفيذ والاعتراض والمنازعة فى هذا التنفيذ بالوسائل التى قررها القانون إن كان لديه وجه للاعتراض، فإعلان المدين بالسند التنفيذى وتكليفه بالوفاء قبل البدء فى التنفيذ يعد ضمانا للمدين، ومن ناحية ثالثة يرى البعض فى الفقه (عبدالباسط جميعى - التنفيذ - طبعة ١٩٦١ - بند ٣٢٥ ص ٣٦٠ وجدى راغب - ص ١٣٩، فتحى والى - بند ١١٥ ص ٢١٥) أن الإعلان يؤدى وظيفة أخرى وهى أن الدائن بهذا الإعلان الذى يتضمن التكليف بالوفاء إنما يشبت امتناع المدين عن الوفاء بالالتزام الوارد بالسند التنفيذى محل الإعلان مما يبرر الحماية التنفيذية للدائن لأنه طبقا للقواعد العامة فى القانون المدنى لا يعتبر المدين مخلا بالتزامه أو متأخرا فى الوفاء به إلا من تاريخ إعذاره، ولذلك فالإعلان يعد ضمانا للمدين كما أنه مفيد للدائن أيضا.

وقد اختلف الشراح حول الصورة التي تكون أصلاً لإعلان السند التنفيذي هل تكون أى صورة من السند التنفيذي أم يجب أن تكون الصورة التنفيذية، فذهب رأى (عبدالباسط جميعى - التنفيذ - بند ٣٢٢ ص ٣٦٩ - ٣٧٢) إلى أنه يجوز إعلان أى صورة رسمية من السند التنفيذي ولو لم تكن هى الصورة التنفيذية وحجة هذا رأى أن الصورة التنفيذية ليست لازمة إلا للتنفيذ وإعلان السند التنفيذي ليس عملاً من أعمال التنفيذ وإنما هو مقدمة من مقدماته، بينما ذهب رأى آخر (محمد حامد فهمى - بند ١٠٧ - ص ٧٥، عبد الحميد أبوهيف - بند ١٦٠ ص ١١٠، أحمد أبو الوفا - بند ١٤٥ ص ٣٢٢، رمزى سيف - بند ١٥٨ ص ١٦٦، وجدى راغب - ص ١٤٠، فتحى والى بند ١١٨ ص ٢٢٠) نرجحه إلى أن إعلان السند التنفيذي لا بد أن يتم بمقتضى الصورة التنفيذية للسند موضوع الإعلان أى الصورة المذيلة بالصيغة التنفيذية وحجة هذا رأى أن الغرض من إعلان السند التنفيذي هو إعلام المدين بحق الدائن فى التنفيذ الجبرى لكى يتمكن المدين من الوفاء تفاعداً لإجراءات التنفيذ والدائن لا يثبت له الحق فى التنفيذ الجبرى إلا إذا كان فى حوزته عمل قانونى ذو قوة تنفيذية وثابت فى مستند معين هو الصورة التنفيذية من هذا السند ولذلك فإن إعلان صورة غير تنفيذية لا تحقق الغرض منه ومن ثم يجب إعلان المدين بصورة تنفيذية من السند التنفيذي.

ويتم الإعلان بورقة من أوراق المحضرين ولذلك يجب أن يتضمن الإعلان كافة البيانات الواردة فى المادة التاسعة والتى يستوجب المشرع توافرها فى أوراق المحضرين، وهى تاريخ اليوم والشهر والسنة والساعة التى حصل فيها الإعلان، واسم الطالب ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه واسم من يمثله ولقبه ومهنته وموطنه كذلك إن كان يعمل لغيره، واسم

المحضر والمحكمة التى يعمل بها، واسم المعلن إليه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه فإن لم يكن موطنه معلوما وقت الإعلان فأخر موطن كان له، واسم وصفة من سلمت إليه صورة الورقة وتوقيعه على الأصل بالاستلام، وتوقيع المحضر على كل من الأصل والصورة.

وفضلا عن هذه البيانات فإن المشرع استلزم فى المادة ٢٨١ أن يتضمن الإعلان البيانات الثلاثة الآتية:

(١) **تكليف المدين بالوفاء:** ويقصد به تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالالتزام الثابت فى السند التنفيذى وإنذاره بأنه إذا لم يف به اختيارا أجرى التنفيذ عليه جبرا، ولا يشترط أن يبين التكليف بالوفاء طريق التنفيذ الذى يعتزم الدائن سلوكه ولا أن يعين المال الذى سيرد الحجز عليه، كما أنه لا يشترط أن يتم التكليف بالوفاء بعبارات خاصة بل تكفى أية عبارة للدلالة عليه بحيث تحقق الغاية منه.

ورغم أنه يتضح من نص المادة ٢٨١/٢ أن التكليف بالوفاء ما هو إلا بيان من بيانات إعلان السند التنفيذى إلا أن الفقه يرى أن هذا التكليف بالوفاء هو إجراء مستقل عن ورقة إعلان السند التنفيذى ونتيجة لذلك يجوز اتخاذه استقلالا عن إعلان السند ذاته بشرط أن يكون تاليا على إعلان هذا السند إذ لا معنى ولا فائدة لهذا الإجراء إذا اتخذ قبل إعلان السند التنفيذى ويكون مثل هذا التكليف باطلا.

(ب) **بيان المطلوب من المدين:** أى بيان نوع ومقدار الشيء المراد اقتضاؤه من المدين، وذلك حتى يعلم المدين على وجه التحديد الدين الواجب أدائه ليتفادى اتخاذ إجراءات التنفيذ الجبرى، ويجب أن يكون المطلوب من المدين مطابقا لما يرد فى مضمون السند التنفيذى ذاته، ولكن إذا كان المطلوب يختلف فى مقداره عما يرد فى السند التنفيذى فإن الفقه يرى أن الإعلان لا يكون فى هذه الحالة وإنما يجوز التنفيذ اقتضاء لاقل

المقارين وذلك باعتبار أنه القدر الذى استوفى مقدمات التنفيذ المختلفة، فإذا زاد المطلوب فى الإعلان عما يتضمنه السند التنفيذى فلا يجوز التنفيذ إلا لاستيفاء القدر الثابت فى السند، وإذا كان المطلوب أقل فإن التنفيذ يجرى لاقتضاء ما هو مطلوب فى الإعلان وفى هذه الحالة يلزم للتنفيذ بالباقي إعلان المدين به، ويلاحظ أنه يكفى فى بيان المطلوب من المدين الإحالة إلى مضمون السند التنفيذى إذا كان هذا السند يحدد هذا المطلوب تحديداً نافياً للجهالة.

(ج) تعيين موطن مختار لطالب التنفيذ فى البلدة التى بها مقر محكمة التنفيذ المختصة؛ والهدف من ذلك تمكين المدين من إعلان الأوراق المتعلقة بالتنفيذ فى هذا الموطن، ويلاحظ أن موطن الطالب من بين البيانات اللازمة فى أوراق المحضرين بصفة عامة ولكن المشرع استوجب فى الموطن المختار هنا أن يكون فى البلدة التى بها مقر محكمة التنفيذ المختصة لأجل التيسير على المدين.

ويلاحظ أنه تطبيقاً للقواعد العامة فإن الإعلان يكون باطلاً إذا شابه ما يبطل أوراق المحضرين كأن يتم الإعلان مثلاً فى يوم عطلة رسمية أو بعد الخامسة مساءً كما يكون الإعلان باطلاً إذا تم بمقتضى صورة غير تنفيذية للسند التنفيذى وفقاً للرأى الراجح فى الفقه، أما بالنسبة للبيانات الثلاثة المنصوص عليها فى المادة ٢٨١ السابق ذكرها فإنه ينطبق بشأنها القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ٢٠ مرافعات ولذا فإن الإعلان لا يبطل إلا إذا شابه عيب جوهري لا يتحقق بسببه الغاية منه، فإذا لم يتضمن الإعلان التكليف بالوفاء فإن الإعلان لا يبطل بل يجوز حصول التكليف بإجراء لاحق يشار فيه بوضوح إلى سبق إعلان السند التنفيذى، كذلك إذا لم يذكر فى الإعلان المطلوب من المدين فإن الإعلان لا يبطل إذا ثبت أن الغاية من هذا البيان قد تحققت بأن أثبت الدائن أنه يمكن

استخلاص هذا البيان من ذات بيانات السند التنفيذي المعلن صورته إلى المدين، كما لا يبطل الإعلان أيضا إذا لم يتضمن تعيين موطن مختار لطالب التنفيذ في البلدة التي بها مقر محكمة التنفيذ المختصة لأنه وفقا للمادة ١٢ مرافعات يجوز للمدين في هذه الحالة إعلان الدائن بأوراق التنفيذ في قلم كتاب المحكمة.

ونظرا لخطورة ما يترتب على الإعلان ولضمان وصوله للمدين فقد أوجب المشرع أن يكون الإعلان لشخص المدين أو في موطنه الأصلي وإلا كان باطلا ولذلك لا يجوز إعلان المدين في الموطن المختار في الخصومة التي انتهت بالحكم المراد تنفيذه، كذلك فإنه لما كان الغرض من إعلان السند التنفيذي والتكليف بالوفاء إلى المدين هو منحه الفرصة للوفاء الاختياري لتفاديا لإجراءات التنفيذ فإنه تحقيقا لهذا الغرض فقد ألزم المشرع المحضر بقبض الدين لو عرضه المدين عند تسلمه للإعلان مع إعطائه المخالصة ولو لم يكن مفوضا بالقبض «مادة ٢٨٢ مرافعات»، ويجب على المحضر أن يقبض ما يعرض عليه سواء كان وفاء كلياً أو جزئياً، بيد أنه في حالة الوفاء الجزئي تتخذ إجراءات التنفيذ الجبري لاستيفاء الجزء الباقي من دين الدائن.

ويجب على المحضر إذا ما قبض الدين كله أن يمتنع عن القيام بأي إجراء لاحق من إجراءات التنفيذ، ويرى البعض (فتحي والي - بند ١١٩ ص ٢٢٦) أنه يجب أن يكون الوفاء نقداً فإذا عرض المدين الوفاء بشيك فليس للمحضر قبوله، وإذا امتنع المحضر عن قبض الدين رغم عرضه عليه فإنه يلتزم بمصاريف العرض والإيداع الذي قد يضطر المدين إلى القيام به للوفاء بدينه بالإضافة إلى تحمله مصاريف ما قد يقوم به من إجراءات التنفيذ كما أن للمدين أن يطالب بالتعويض عما أصابه من ضرر على أساس المسؤولية التقصيرية.

ويلاحظ أن المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قد نصت على أنه «لا ينفذ حكم القضاء المستعجل بطرد المستأجر من العين بسبب التأخير فى سداد الأجرة إعمالاً للشرط الفاسخ الصريح إذا ما سدد المستأجر الأجرة والمصاريف والأتعاب عند تنفيذ الحكم وبشرط أن يتم التنفيذ فى مواجهة المستأجر»، وإتمام التنفيذ فى مواجهة المستأجر يقتضى أن يكون إعلان الصورة التنفيذية لحكم الطرد لشخصه فلا يكفى إعلانها فى مواجهة وكيل المستأجر أو من يعمل فى خدمته أو الساكنين معه من الأقارب والأزواج والأصهار على النحو الذى بينته المادة ١٠ من قانون المرافعات.

ولا يشترط لاعتبار أن التنفيذ قد تم فى مواجهة المستأجر أن يقوم الأخير بالتوقيع على أصل الإعلان واستلام الصورة فقد يمتنع عن ذلك رغم أن المحضر قد خاطبه شخصياً، وفى هذه الحالة يكفى أن يثبت المحضر امتناعه، وأن يسلم الصورة فى نفس اليوم إلى جهة الإدارة وأن يوجه إليه خلال أربع وعشرين ساعة فى موطنه الأصلى خطاباً مسجلاً يخطر فيه أنه سلم الصورة لجهة الإدارة وفقاً لنص المادة ١١ من قانون المرافعات أما إذا لم يسلم المحضر الصورة لجهة الإدارة فى نفس اليوم أو لم يخطر بكتاب مسجل كان جزاء ذلك البطلان وهو بطلان مقرر لمصلحة المستأجر فقط فلا يجوز لغيره التمسك به (عزالدين الديناصورى وحامد عكاز - التعليق ص ١٢٦١ وص ١٢٦٢).

والمبدأ الذى قرره المادة ١٨/ب هو استثناء من القواعد المقررة فى المادة ٢٨١/١ مرافعات بشأن إعلان السند التنفيذى والحكمة التى تفيهاها المشرع بهذا النص حماية المستأجرين من تحايل الملاك على طردهم باستصدار أحكام بإجراءات باطلة وتنفيذها فى غيبتهم.

ويشترط لإعمال هذا النص أن يكون الحكم صادراً من قاضى الأمور المستعجلة وأن يكون قضاءه بطرد المستأجر من العين المؤجرة بسبب

تأخره فى سداد الأجرة إعمالا للشرط الصريح الفاسخ المنصوص عليه فى العقد، أما إذا كان الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لسبب آخر خلاف التأخير فى سداد الأجرة أو كان الحكم بالطرد صادرا من المحكمة الموضوعية فلا يطبق هذا النص، وإنما تسرى القواعد العامة فى التنفيذ التى نصت عليها المادة ٢٨١/١ مرافعات.

غير أن المالك قد يصادف صعوبة فى إعلان المستأجر بحكم الطرد المستعجل مع شخصه كما لو كان لا يقيم بالعين المؤجرة وعجز عن الاعتداء لحل إقامته أو قد يكون مقيما فى الخارج، وحينئذ لا يكون أمام المالك إلا أن يلجأ للقضاء الموضوعى ليستصدر منه حكما بالطرد فإذا أُجيب لطلبه فإنه لا يشترط فى هذه الحالة إعلان الحكم فى مواجهة المستأجر (عزالدين الديناصورى وحامد عكاز - التعليق ص ١٢٦١ وص ١٢٦٢).

ويلاحظ أنه فى حالة ما إذا طعن المدين بالتزوير على إعلان السند التنفيذى وقضت المحكمة برده وبطلانه، فإنه يترتب على ذلك إهدار هذا الإعلان والتقرير ببطلانه واعتباره كأن لم يكن فيزول وتزول معه الآثار القانونية المترتبة عليه ويبطل التنفيذ تبعا لذلك وتأسيسا على ذلك إذا وقع الدائن حرجا بمقتضى هذا الإعلان، فإن هذا الحرج يضحى باطلا لأن بطلان الإجراء يستتبع بطلان الإجراءات اللاحقة عليه متى كان هو أساسا لها وترتبت عليه ولا يصح القول بأن الغاية من إعلان السند التنفيذى قد تحققت بعلم المدين أو المحجوز لديه بالسند التنفيذى وبمضمونه، إذ الغاية من هذا الإجراء لا تتحقق إلا بالطريق الذى رسمه القانون فى المادة ٢٨١ مرافعات (عزالدين الديناصورى وحامد عكاز - المرجع السابق - ص ١٠٥).

١٧٧٥ - ثانيا : انقضاء المدة المحددة قبل البدء فى التنفيذ :

لم يحدد المشرع ميعادا معينا لإعلان المدين وتكليفه بالوفاء لأن ذلك يرجع لظروف الدائن ورغبته فى الحصول على حقه، ولذلك يجوز للدائن



أن يعلن المدين ويكلفه بالوفاء فى أى وقت مادام السند التنفيذى لا يزال قائما وصالحا لإجراء التنفيذ الجبرى بمقتضاه، ولكن إذا أعلن الدائن المدين وكلفه بالوفاء، فإنه لا يجوز إجراء التنفيذ إلا بعد مضى يوم على الأقل من الإعلان وفقا للمادة ٢٨١/٤، وإذا كان التنفيذ يتم قبل ورثة المدين أو من يقوم مقامه فلا يكون التنفيذ جائزا إلا بعد مضى ثمانية أيام من تاريخ إعلانهم بالسند التنفيذى وفقا للمادة ٢٨٤.

ويبدأ ميعاد اليوم أو الثمانية أيام من تاريخ إعلان السند التنفيذى والتكليف بالوفاء، فإذا تم هذا الأخير بورقة مستقلة لاحقة لإعلان السند التنفيذى فإن الميعاد لا يبدأ إلا بتمام إعلان ورقة التكليف بالوفاء (وجدى راغب - ص ١٤٤)، وهذا الميعاد هو ميعاد كامل يجب أن ينقضى كله قبل البدء فى اتخاذ إجراءات التنفيذ ويمتد هذا الميعاد بسبب العطلة الرسمية وبسبب المسافة ويضاف ميعاد المسافة على أساس المسافة بين موطن المدين والمكان الذى يجب فيه الوفاء باعتبار أن الوفاء هو الإجراء الذى يقوم به المدين خلال هذا الميعاد ليتفادى التنفيذ الجبرى.

وإذا بدأت إجراءات التنفيذ خلال هذا الميعاد كانت باطلة (أحمد أبوالوفا - بند ١٤٨ ص ٣٣٣، وجدى راغب ص ٤٥، وقارن فتحي والى - بند ١١٥ ص ٢١٥)، وهذا البطلان مقرر لمصلحة المدين، وإذا انقضى هذا الميعاد كاملا فإنه يصح البدء فى التنفيذ فى أى وقت بعد ذلك لأن المشرع لم ينص على ميعاد لبدء التنفيذ خلاله وإلا سقط الإعلان (أحمد قمحه وعبدالفتاح السيد - التنفيذ علما وعملا - الطبعة الثانية - بند ١١٣ ص ٩٢، أحمد أبوالوفا - بند ١٤٨ ص ٣٣٣، فتحي والى - بند ١١٥ ص ٢١٥، وجدى راغب - ص ١٤٥، أمينة النمر - بند ٢٤٥ ص ٣١٤) إذ يظل الحق فى التنفيذ قائما ما لم يسقط الحق فيه بالتقادم.

ويلاحظ أن هذا الميعاد الكامل يحتسب بأعمال القواعد العامة، فلا يعتد باليوم الذي حصل فيه الإعلان، ولا يجوز الحجز في اليوم التالي له، فمثلاً إذا حصل الإعلان في اليوم الخامس من الشهر فلا يحتسب هذا اليوم ويمتنع الحجز في اليوم السادس ويجوز الحجز في اليوم السابع من الشهر.

والحكمة من هذا الميعاد هي عدم مباغاة المدين بالإعلان والتنفيذ فوراً، إذ منحه المشرع هذه المهلة لإتاحة الفرصة له حتى يبادر إلى الوفاء بالدين، ويتجنب بذلك إجراءات الحجز أو ينازع في هذه الإجراءات إن كان لديه وجه للمنازعة، ويلاحظ أن المشرع منح المدين يوماً واحداً فقط لأنه علي علم بالدين المراد اقتضاؤه منذ نشأته بينما لم يجد المشرع هذا الميعاد كافياً بالنسبة للورثة أو من يقوم مقام المدين (وجدى راغب - ص ١٤٥) لأنهم لا علم لهم بالدين ولذلك منحهم مهلة ثمانية أيام منذ إعلان السند التنفيذي إليهم، وتكليفهم بالوفاء حتي يتمكنوا من تحديد موقفهم بالنسبة لهذا الدين سواء المنازعة في التنفيذ أو الوفاء به.

#### ١٧٧٦- ثالثاً : طلب الدائن التنفيذ :

وفقاً للمادة ٢٧٩ التي سبق لنا التعليق عليها يلتزم المحضر بإجراء التنفيذ بناء على طلب ذى الشأن متى سلمه السند التنفيذي، فلا يستطيع المحضر أن يبدأ التنفيذ من تلقاء نفسه، بل يجب أن يطلب الدائن ذلك، وهذا الطلب يعتبر مقدمة من مقدمات التنفيذ لأنه إجراء سابق عليه ولازم له، وإذا بدأ التنفيذ دون أن يطلبه الدائن كان باطلاً إلا في الحالات الاستثنائية التي يجيز فيها القانون التنفيذ بدون مقدمات.

ويرى الفقه أن الحكمة من ضرورة طلب التنفيذ ترجع للاعتبارات التي تفرض مبدأ المطالبة القضائية، وهي تتركز في اعتبارين مهمين :

الاعتبار الأول يتعلق بفكرة الحق الذي يحميه التنفيذ، فهو مركز ذاتي يقوم على حماية مصلحة خاصة ولذا تتوقف هذه الحماية على إرادة صاحبه ويتنافى مع فكرة الحق إرغام صاحبه على اقتضائه جبراً، والاعتبار الثاني اعتبار فني يتعلق بحيدة القضاء، إذ إن من مظاهر هذه الحيدة أن يكون التشاغل القضائي مطلوباً وليس تلقائياً (وجدى راغب - ص ١٤٦ - ص ١٤٧).

ونظراً لكون طلب التنفيذ مقدمة من مقدماته وليس إجراء من إجراءاته، فإنه يمكن تقديم هذا الطلب فور إعلان السند التنفيذي للمدين ولو لم ينقض ميعاد اليوم من إعلان السند التنفيذي، والذي يجب أن يسبق إجراء التنفيذ (فتحي والى - بند ١٢١ ص ٢٢٩)، كذلك يجوز تقديم هذا الطلب بعد إعلان السند التنفيذي في أى وقت إذا لم يتطلب المشرع ضرورة تقديمه في ميعاد محدد، ويترتب على تقديم هذا الطلب إلزام المحضر بالقيام بالتنفيذ بعد التحقق من استيفاء مقدمات التنفيذ الأخرى، وإذا رأى المحضر عدم توافر إحدى هذه المقدمات، أو أن المطلوب منه القيام بتنفيذ غير صحيح في ظاهره كالتنفيذ خارج دائرة اختصاصه أو على مال يجوز التنفيذ عليه، فإنه يمتنع عن التنفيذ (وجدى راغب - ص ١٤٨، فتحي والى - بند ١٢٢ - ص ٢٢٩)، ويجوز لطالب التنفيذ في هذه الحالة أن يتنظم إلى قاضى التنفيذ بعريضة ويصدر القاضى أمراً على العريضة بإجراء التنفيذ أو بعدم إجرائه أو بإجرائه بعد تحقق شروط معينة.

ولم يتطلب المشرع شكلاً معيناً لطلب التنفيذ (فتحي والى - بند ١٢١ ص ٢٢٩، وجدى راغب - ص ١٤٧)، ولذلك من الممكن أن يتم الطلب في صورة عريضة مسبباً بها اسم طالب التنفيذ ولقبه ومحل إقامته، وكذلك اسم المدين المراد التنفيذ ضده والمبلغ المراد اقتضاؤه، ولكن استلزم

المشرع حتى يرتب الطلب أثره فى التزام المحضر بالقيام بالتنفيذ أن يقوم طالب التنفيذ بتسليم المحضر السند التنفيذى، وهذا يعنى ضرورة إرفاق الصورة التنفيذية بطلب التنفيذ وتسليمها للمحضر.

وقد كان المشرع فى قانون المرافعات السابق يتطلب اشتمال الطلب على تفويض المحضر بقبض الدين وإعطاء المخالصة إلا إذا كان المطلوب واجب الأداء بحسب نص السند التنفيذى فى محل غير المحل الذى يحصل فيه الإعلان أو التنفيذ، ولكن لم يتطلب المشرع ذلك فى قانون المرافعات الحالى فالمادة ٢٨٢ من هذا القانون تخول للمحضر سلطة قبض الدين وإعطاء المخالصة دون حاجة إلى تفويض خاص.

ويلاحظ أنه إذا كان مقدم الطلب هو خلف الدائن سواء كان خلفا عاما أو خاصا، وبالتالي فإن السند التنفيذى لا يحمل اسمه فإنه يجب عليه أن يرفق بطلبه ما يثبت خلافته، إذ بغير هذا لا تثبت له صفة فى التنفيذ (فتحي والى - بند ١٢١ ص ٢٢٠)، كذلك فإنه عند تقديم طلب التنفيذ سواء من الدائن أو من خلفه، فإنه يقيد فورا فى جدول خاص بمحكمة التنفيذ معد لقيد طلبات التنفيذ، كما ينشأ ملف خاص بهذا الطلب تودع به جميع الأوراق المتعلقة به، وذلك طبقا لنص المادة ٢٧٨ مرافعات.

#### ١٧٧٧- الحالات الاستثنائية التى يجوز فيها التنفيذ بدون مقدمات:

إذا كانت القاعدة هى ضرورة القيام باتخاذ مقدمات التنفيذ قبل البدء فى التنفيذ، فإن هناك بعض الحالات الاستثنائية يجوز فيها البدء فى التنفيذ دون اتخاذ هذه المقدمات وهذه الحالات هى :

(١) ما تنص عليه المادة ٢٨٦ مرافعات من أنه « يجوز للمحكمة فى المواد المستعجلة أو فى الأحوال التى يكون فيها التأخير ضارا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير إعلانته، وفى هذه الحالة يسلم الكاتب

المسودة للمحضر وعلى المحضر أن يردّها بمجرد الانتهاء من التنفيذ، فطبقاً لهذا النص يجوز تنفيذ الحكم الصادر في مادة مستعجلة أو في الحالة التي يكون فيها التأخير ضاراً بدون اتخاذ مقدمات التنفيذ، ولكن يشترط لذلك أن تأمر المحكمة في حكمها بتنفيذه بموجب مسودته بناء على طلب المحكوم له، إذ لا تستطيع المحكمة أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته من تلقاء نفسها بل يجب أن يطلب المحكوم له من المحكمة التنفيذ بموجب مسودة الحكم، وإذا لم يتقدم بهذا الطلب فإنه لا تحكم المحكمة به، ومن ثم لا يجوز تنفيذ الحكم بموجب مسودته حتى ولو كان صادراً في مادة مستعجلة أو في حالة يكون التأخير فيها ضاراً.

وفضلاً عن ضرورة أن تأمر المحكمة في حكمها بتنفيذه بموجب مسودته بناء على طلب المحكوم له، فإنه يجب أن يكون الحكم صادراً في مادة مستعجلة سواء كان صادراً من قاضى الأمور المستعجلة أو من قاضى الموضوع في طلب وقتي رفع إليه بالتبع للدعوى الموضوعية المرفوعة من قبل أمامه، أو أن يكون الحكم صادراً في حالة يكون فيها التأخير ضاراً بمصلحة المحكوم له وللمحكمة في ذلك مطلق السلطة التقديرية (أحمد أبو الوفا - بند ١٤٥ ص ٣٣٥)، فيكون لها أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته إذا كان التأخير ضاراً سواء كان هذا الحكم مشمولاً بالنفاذ المعجل أو غير مشمول به، وإذا أمرت المحكمة بذلك فإن التنفيذ يتم فوراً بدون مقدمات.

(ب) كذلك لا يتصور اتخاذ مقدمات التنفيذ بالنسبة للحجوز التحفظية لأن المقدمات لازمة فقط للحجوز التنفيذية، لأن الحجز التحفظي قد يتم دون وجود أى سند تنفيذي كما أنه يوقع لتفادى تهريب المدين لأمواله مما يتطلب مفاجاته، فهو يهدف فقط إلى المحافظة على الضمان العام للدائن دون بيع الأموال المحجوزة، ولذلك يجب توقيع هذا الحجز دون

اتخاذ مقدمات التنفيذ حتى تتحقق الغاية منه، ولو افترضنا ضرورة اتخاذ هذه المقدمات قبل اتخاذ الحجز التحفظي، فإن المدين سوف يتمكن من تهريب أمواله، وبذلك لن يحقق الحجز التحفظي هدفه، ولذلك لا يجب اتخاذ هذه المقدمات. ويلاحظ أنه يدخل في الحجز التحفظية حجز ما للمدين لدى الغير لأن المشرع لا يتطلب لتوقيع حجز ما للمدين لدى الغير سبق إعلان المدين بالسند التنفيذي لأن هذا الحجز يبدأ تحفظيا، ثم يتحول إلى حجز تنفيذي بعد ذلك.

(ج) كما لا يلزم اتخاذ مقدمات التنفيذ بالنسبة للأحكام التي لا تتطلب تنفيذا جبريا، فإذا كان التنفيذ لا يقتضى استعمال القوة الجبرية لقهر المدين أو المحكوم عليه، فإنه لا يلزم اتخاذ مقدمات التنفيذ لأن هذه المقدمات يجب اتخاذها فقط قبل البدء في التنفيذ الجبري، ومن أمثلة الأحكام التي لا تتطلب تنفيذا جبريا الأحكام الفرعية المتصلة بسير إجراءات الخصومة أو إثباتاتها كالحكم باختصاص المحكمة بنظر الدعوى أو الحكم بتأجيلها أو باتخاذ إجراء من إجراءات الإثبات أو عدم اتخاذه كالحكم الصادر بعدم جواز الإثبات بالشهادة، فإنه ينفذ بعدم الاعتداد بشهادة الشهود، ومن ذلك أيضا الحكم الصادر بتعيين حارس، فإنه ينفذ ويرتب أثره في ثبوت صفة الحارس بمجرد صدوره دون حاجة إلى إعلانه للمحكوم عليه، وإنما يلزم إعلانه إذا أريد تنفيذه جبرا بتسليم الأعيان محل الحراسة إليه.

وبذلك يتضح لنا مما سبق أنه لا يلزم اتخاذ مقدمات التنفيذ بالنسبة للتنفيذ الجبري إذا نص القانون على ذلك صراحة بصفة استثنائية، كما أنه لا يلزم اتخاذ هذه المقدمات بالنسبة للتنفيذ غير الجبري.

١٧٧٨- حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الاستثناء الذي أورده المشرع بشأن تنفيذ الحكم المستعجل بطرد المستاجر من

**العين المؤجرة وكان مقتضاه أن يتم التنفيذ في مواجهة المستأجر وأن تعلن الصورة التنفيذية لشخصه :**

لقد كانت المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أن «لا ينفذ حكم القضاء المستعجل بطرد المستأجر من العين بسبب التأخير في سداد الأجرة إعمالاً للشرط الفاسخ الصريح إذا ما سدد المستأجر الأجرة والمصاريف والأتعاب عند تنفيذ الحكم وبشرط أن يتم التنفيذ في مواجهة المستأجر»، ولإتمام التنفيذ في مواجهة المستأجر يقتضى أن يكون إعلان الصورة التنفيذية لحكم الطرد مع شخصه فلا يكفى إعلانها في مواجهة وكيل المستأجر أو من يعمل في خدمته أو الساكنين معه من الأقارب والأزواج والأصهار على النحو الذى بينته المادة ١٠ من قانون المرافعات.

ولا يشترط لاعتبار أن التنفيذ قد تم في مواجهة المستأجر أن يقوم الأخير بالتوقيع على أصل الإعلان واستلام الصورة فقد يمتنع عن ذلك رغم أن المحضر قد خاطبه شخصياً، وفي هذه الحالة يكفى أن يثبت المحضر امتناعه، وأن يسلم الصورة في نفس اليوم إلى جهة الإدارة وأن يوجه إليه خلال أربع وعشرين ساعة في موطنه الأصلى خطاباً مسجلاً يخطر فيه أنه سلم الصورة لجهة الإدارة وفقاً لنص المادة ١١ من قانون المرافعات أما إذا لم يسلم المحضر الصورة لجهة الإدارة في نفس اليوم أو لم يخطر بكتاب مسجل كان جزءاً ذلك البطلان وهو بطلان مقرر لمصلحة المستأجر فقط فلا يجوز لغيره التمسك به.

وقد كان المبدأ الذى قرره المادة ١٨/ب استثناء من القواعد العامة المقررة في المادة ٢٨١/١ مرافعات بشأن إعلان السند التنفيذى والحكمة التى تغياها المشرع بهذا النص حماية المستأجرين من تحايل الملاك على طردهم باستصدار أحكام بإجراءات باطلة وتنفيذها فى غيبتهم.

وكان يشترط لإعمال هذا النص أن يكون الحكم صادرا من قاضى الأمور المستعجلة وأن يكون قضاؤه بطرد المستأجر من العين المؤجرة بسبب تأخره فى سداد الأجرة إعمالا للشرط الصريح الفاسخ المنصوص عليه فى العقد أما إذا كان الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر لسبب آخر خلاف التأخير فى سداد الأجرة أو كان الحكم بالطرد صادرا من المحكمة الموضوعية فلا يطبق هذا النص وإنما تسرى القواعد العامة فى التنفيذ التى نصت عليها المادة ٢٨١/١ مرافعات.

وكان المؤجر فى معظم الحالات يصادف صعوبة فى إعلان المستأجر بحكم الطرد المستعجل مع شخصه كما لو كان لا يقيم بالعين المؤجرة وعجز عن الاهتداء لحل إقامته أو قد يكون مقيما فى الخارج وحينئذ لا يكون أمام المؤجر إلا أن يلجأ للقضاء الموضوعى ليستصدر منه حكما بالطرد، وهو ما يستغرق وقتا طويلا تظل فيه العين المؤجرة محبوسة على ذمة المستأجر فى الوقت الذى تتراكم فيه الأجرة فى ذمته وقد لا تكون هناك بارقة أمل فى استيفائها وهو ما دعا المحكمة الدستورية إلى أن تقضى بعدم دستورية هذا الاستثناء لمناقضته لأحكام الدستور.

وبناء على ما تقدم أصبح تنفيذ حكم القضاء المستعجل بطرد المستأجر من العين بسبب التأخير فى سداد الأجرة يتم طبقا للقواعد العامة فى التنفيذ ويسرى ذلك أيضا على الأحكام التى صدرت قبل حكم المحكمة الدستورية ولم تنفذ بعد، وقد جاء فى حكم المحكمة الدستورية العليا : ما يلى :

١ - حق التقاضى لا تكتمل مقوماته ما لم توفر الدولة للخصومة فى نهاية مطافها حلا منصفيا يمثل التسوية التى يعمد من يطلبها إلى الحصول عليها بوصفها الترضية القضائية التى يسعى إليها لمواجهة الإخلال بالحقوق التى يدعيها. وكانت هذه الترضية - وبافتراض مشروعيتها - واتساقها مع أحكام الدستور - تندمج فى الحق فى التقاضى باعتبارها



الحلقة الأخيرة فيه، ولا ارتباطها بالغاية النهائية المقصودة منه برباطة وثيقة. ذلك أن الخصومة القضائية لا تقام للدفاع عن مصلحة نظرية لا تتمخض عنها فائدة عملية، وإنما غايتها اقتضاء منفعة يقرها القانون، وتتحدد علي ضوئها حقيقة المسألة المتنازع عليها بين أطرافها وحكم القانون بشأنها. واندماج هذه الترضية في الحق في التقاضي، مؤداه أنها تعتبر من مكوناته. ولا سبيل لفصلها عنه، وإلا فقد هذا الحق مغزاه وأل سراباً.

٨ - إن إنكار الحق في الترضية القضائية سواء بمنعها ابتداءً، أو بإقامة العراقيل في وجه اقتضاءها، بتقديمها متباطئة متراخية دون مسوغ، أو بإحاطتها بقواعد إجرائية معيبة، لا يعدو أن يكون إهداراً للحماية التي يفرضها الدستور والقانون للحقوق التي وقع العدوان عليها، وإنكاراً للعدالة في جوهر خصائصها وأدق توجهاتها، وبوجه خاص كلما كان طريق الطعن القضائي لرد الأمور إلى نصابها ممتنعاً أو غير منتج، وكان من المقرر أنه ليس لازماً لإنكار العدالة وإهدار متطلباتها أن يقع العدوان على موجباتها من جهة القضاء ذاتها. ذلك أن السلطة التشريعية أو التنفيذية قد تفرض من العوائق ما يحول دون بلوغ الترضية القضائية، سواء عن طريق حرمان الشخص من إقامة دعواه، أو من نظرها في إطار من القواعد الموضوعية، وفق الوسائل القانونية السليمة، ومن ثم لا يعتبر إنكار العدالة قائماً في محتواه علي الخطأ في تطبيق القانون، وإنما هو الإخفاق في تقديم الترضية القضائية الملائمة، وهو ما يتحقق بوجه خاص إذا كانت الوسائل القضائية المتاحة لا توفر لمن استغفدها الحماية اللازمة لصون حقوقه، أو كانت ملاحقته لخصمه للحصول على الترضية القضائية التي يأملها، لا طائل من ورائها. وبغير اقتتران الترضية القضائية بوسائل تنفيذها وحمل الملتزمين بها على الرضوخ لها، فإن هذه الترضية تغدو هباء منثوراً، وتفقد قيمتها من

الناحية العملية، وهو ما يفيد بالضرورة إهدار الحماية التي فرضها الدستور والمشرع - كلاهما - للحقوق على اختلافها، وتكريس العدوان عليها وتعطيل دور القضاء المنصوص عليه في المادة ٦٥ من الدستور في مجال صونها والدفاع عنها وإفراغ حق اللجوء إليه من كل مضمون، وهو حق عنى الدستور بتوكيده في المادة ٦٨. كذلك فإن الترضية القضائية التي لا يقهر المدين بها على تنفيذها مباشرة إذا ما طل فيها، هي في واقعها خروج على مبدأ خضوع الدولة للقانون، ونكول عن تأسيس العدالة وتثبيتها من خلال السلطة القضائية بأفرعها المختلفة وتنظيماتها المتعددة، وهي السلطة التي تصدر أحكامها وفق القانون على ما تنص عليه المادة ١٦٥ من الدستور، ولا يعدو الامتناع عن تنفيذها أو عرقلة هذا التنفيذ أو تعطيله بعمل تشريعي، أن يكون عدوانا من السلطة التشريعية على الولاية الثابتة للسلطة القضائية، واقتحاما للحدود الفاصلة بين السلطتين، وهو كذلك تدخل مباشر في شئون العدالة، بما يقلص من دورها، ويناقض دلالة المادة ٧٢ من الدستور من أن الحماية القضائية للحق أو الحرية على أساس من سيادة القانون وخضوع الدولة لأحكامه لازمها التمكين من اقتضاها والمعاونة في تنفيذها ولو باستعمال القوة عند الضرورة.

٣ - إن المحكوم لهم من القضاء المستعجل بطرد مستأجر من العين المؤجرة ذوق حق ظاهر يحميه المشرع، ويمنحه رعاية خاصة، فيجيز اقتضاه قبل أن يستقر بصورة نهائية. وتعليق تنفيذ الحكم الصادر في مادة مستعجلة - ولو كان نهائيا - على إجراء هذا التنفيذ في مواجهة المستأجر، مؤداه أن يظل هذا الحكم عصيا على التنفيذ دائما كلما عن مستأجر العين المحكوم بطرده منها بحكم نهائي، ألا يمثل بشخصه عند إجراء التنفيذ، فلا يكون إتمامه إلا معلقا على محض إرادته إن شاء مضى

بالتنفيذ إلى نهايته من خلال حضوره لإجراءاته، وإن شاء أعاق التنفيذ بالتغيب عنه. وكذلك شأن الأحكام القضائية التي لا يجوز أن يكون إنفاذ آثارها معلقا على محض إرادة من صدر الحكم ضده.

٤ - متى كان الحكم الصادر بالطرد من القضاء المستعجل مشمولا بالنفاذ المعجل، وكان المؤجر يعتبر بمقتضى هذا الحكم متمتعا بحق ظاهر أضيف عليه المشرع حماية خاصة تبيح له اقتضائه قبل أن يستقر بصفة نهائية، وكان الحق فى التقاضى المنصوص عليه فى المادة ٦٨ من الدستور لا تكتمل حلقاته إذا أعاق المشرع هذا التنفيذ من خلال تعليق صحته على مثول المستأجر بشخصه أثناء إجراءاته، مثلما هو الأمر فى النزاع الراهن، وكان النص المطعون فيه بما يؤدى إليه من بطلان كل تنفيذ تم فى غيبة مستأجر العين، وقد عطل أعمال الآثار القانونية لحكم الطرد، جاعلا تنفيذه رهنا بإرادة المستأجر فإنه بذلك يكون قد نقض أصل الحق فى التقاضى وعطل الأغراض التى يتوخاها، وأعاق وصول الترضية القضائية التى كفلها حكم الطرد لأصحابها، ومايز فى مجال تنفيذ الأحكام القضائية - دون مسوغ مشروع - بين المستأجرين وغيرهم الذين يصح التنفيذ قبلهم بمجرد إعلان سند التنفيذ لشخص المدين أو فى موطنه على ما تنص عليه المادة ٢٨١ من قانون المرافعات، ومن ثم فإن النص المطعون فيه يكون مناقضا لأحكام المواد ٣٤ و٤٠ و٦٥ و٦٨ و٧٢ و١٦٥ من الدستور.

(الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٩٩/٢/٦ فى الدعوى رقم ٨١ لسنة ١٩ قضائية).

### أحكام النقض :

١٧٧٩ - إعلان الحكم أو السند الواجب التنفيذ للمدين والتنبيه عليه بالوفاء وإن كان من الإجراءات التى رتب القانون على إغفالها البطلان إلا

أن هذا البطلان لا يتعلق بالنظام العام، إذ هو قد شرع لمصلحة المدين وحده فلا يقبل من غيره التمسك به فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن هذا الاعتراض لم يبد إلا من الطاعن وهو الحائز وهو غير المدين، فإن النتيجة التي انتهت إليها الحكم برفض هذا الاعتراض تكون صحيحة في القانون.

لم توجب المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات في إجراء التنفيذ إلا إعلان المدين بصورة السند التنفيذي المطلوب التنفيذ ضده دون حاجة لإعلان ما عداها من الأوراق الخاصة بتحويل الدين.

(نقض ١٩٥٩/١١/١٩ - الطعن رقم ٢٧٥ سنة ٢٥ ق - س ١٠ ص ٦٨٨).

١٧٨٠ - مؤدى نص المادة ٥٣٧ من قانون المرافعات القديم أنه كان يكفي في ظل القانون الملغى أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذي إلى المدين دون حاجة إلى إعلان ورثته به إذا كان التنفيذ حاصلاً في مواجهتهم وإذا كانت المادة ٤٦٢ من قانون المرافعات الجديد قد أوجبت على الدائن إعلان السند التنفيذي لورثة المدين قبل البدء في التنفيذ، فإن ذلك نص مستحدث لا يعمل به إلا من تاريخ العمل بالقانون الجديد، ولا يسرى على الإجراءات التي تمت في ظل القانون الملغى.

(نقض ١٩٦٣/١/١٠ - الطعن رقم ٢٣٥ سنة ٢٧ ق س ١٤ ص ٨٠).

١٧٨١ - الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ لم يستلزم بالنسبة للبيان الخاص بالمبالغ المراد التنفيذ من أجلها اشتغال ورقة التنبيه والإنذار علي مقدار المبالغ المستحقة دون أى تفصيل آخر لها.

(نقض ١٩٦٣/١١/٢٨ - الطعن رقم ٣٥٠ سنة ٢٨ ق س ١٤ ص ١٠٩٨).

١٧٨٢ - تقضى المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات القديم بأن «إعلانات الأحكام الحاصلة إلى المحل المعين في مدة المرافعة تعتبر صحيحة إذا حصل الشروع في التنفيذ في ظرف ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم

ما لم ينص القانون علي غير ذلك». وهذا النص قد ورد استثناء من القاعدة العامة التي قررتها المادة ٣٨٤ من هذا القانون من ضرورة إعلان الأحكام قبل تنفيذها لشخص المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي، إلا أن إعمال هذا الاستثناء مشروط بأن يحصل الشروع في التنفيذ خلال الستة أشهر التالية لصدور الحكم.

(نقض ١٩٦٥/١١/٣٠ الطعن رقم ٢ سنة ٣٠ ق س ١٦ ص ١١٥٢).

١٧٨٣- أوجبت المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات الملغى إعلان سند التنفيذ إلى نفس الخصم أو في موطنه الأصلي ولم يستثن القانون من ذلك إلا الحالة التي يحصل فيها الشروع في التنفيذ خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الحكم المنفذ به، إذ اعتبرت المادة ٤٠٤- من القانون المذكور - الإعلانات الحاصلة في المحل المختار صحيحة في هذه الحالة. فإذا اعتبر الحكم المطعون فيه إعلان سند التنفيذ في المحل المختار صحيحاً دون التحقق مما إذا كان قد حصل في المدة المنوه عنها أم لا، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه.

(نقض ١٩٦٦/٤/٢٨ الطعن رقم ٥٦ سنة ٣٢ ق س ١٧ ص ٩٢٩).

١٧٨٤- البطلان المترتب على عدم إعلان السند التنفيذي غير متعلق بالنظام العام.

لم يتطلب المشرع في ظل تقنين المرافعات الملغى ولا في التقنين القائم أن يسبق حجز ما للمدين لدى الغير إعلان المدين بسند التنفيذ، ومن ثم فلم يكن للطاعن - المحجوز عليه - أن يحتج ببطلان إعلانه بسند التنفيذ في المحل المختار عند التنفيذ عليه بطريق حجز ما للمدين لدى الغير مادام إعلانه بهذا السند لم يكن لازماً أصلاً لا في الوطن الأصلي ولا في المحل المختار وبالتالي فلا يجوز - في تنفيذ لاحق بطريق الحجز العقاري - اعتبار سكوته عن التمسك ببطلان الإعلان في التنفيذ الأول وإقراره هذا

التنفيذ، نزولا منه عن هذا البطان أو رضاء منه بإعلان سند التنفيذ إليه فى الحل المختار.

(نقض ١٩٦٦/٤/٢٨ الطعن رقم ٥٦ سنة ٣٢ ق س ١٧ ص ٩٢٩).

١٧٨٥- متى تضمن السند التنفيذى الذى تحت يد المطعون عليه تعيين موطن الطاعة بشارع ..... وهو غير المكان الذى وجه فيه الإعلان ولم يرد بالأوراق ما يدل على أنها تركته، وكان يتعين على المطعون عليه أن يسعى لإعلانها فيه رغم القول بأنها سافرت إلى أمريكا لأنه بفرض إقامتها فى الخارج فإنه يصح - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إعلانها فى موطنها الاصلى بالبلاد.

(نقض ١٩٦٨/١٢/٣ الطعن رقم ٥٠٠ سنة ٣٤ ق س ١٩ ص ١٤٧٠).

١٧٨٦- أنه وإن كانت الحكة التى استهدفها المشرع من سبق إعلان السند التنفيذى إلى المدين تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق هى إعلامه بوجوده وإخطاره بما هو ملزم بأدائه على وجه اليقين، وتخويله إمكان مراقبة استيفاء السند المنفذ به لجميع الشروط الشكلية والموضوعية التى يكون بتوافرها صالحا للتنفيذ بمقتضاه، إلا أن منازعة المدين التى يفقد الحق بسببها شرطى تحقق الوجود وتعيين المقدار وفق المادة ٤٥٩ من قانون المرافعات السابق يتحتم أن تكون منازعة جدية تثير الشك فى وجود الحق أو حقيقة قدره.

متى كان الثابت أن الشركة المطعون عليها - والمرتهنة بموجب عقد فتح اعتماد رسمى مضمون برهن عقارى - قد أعلنت إلى السطاعن - الكفيل المتضامن والراهن - قبل البدء فى التنفيذ مضمون عقد فتح الاعتماد المذكور، ومستخرجا من حساب المدين من واقع دفاترها التجارية، وكلفته فيه بالوفاء بالمبلغ المطلوب قبل اكتمال التقادم الخمسى، فإن ذلك كاف للقول بانقطاع التقادم. اعتبارا بأن ذلك التكليف بالوفاء ينصب على

المديونية بالذات، ويتضمن المطالبة بالمبالغ المتأخرة فى معنى المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق.

مؤدى نص المادتين ٤٥٩، ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان يجب أن يكون الحق المراد اقتضاؤه بالتنفيذ الجبرى محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء وأن يكون السند التنفيذى دالا بذاته على توافر هذه الشروط فيه إلا أن الشارع تقديرا منه للاعتبارات العملية المتصلة بتشجيع الائتمان أجاز استثناء من الأصل التنفيذ بعقود فتح الاعتماد الرسمية، ولو لم تتضمن الإقرار بقبض شيء، وأوجب فى ذات الوقت ضمانا لمصلحة المدين الحاصل التنفيذ ضده أن يعلن عند الشروع فى التنفيذ مع عقد فتح الاعتماد مستخرج بحساب المدين من واقع دفاتر الدائن التجارية. (نقض ١٩٧١/١/١٩، سنة ٢٢ ص ٥٢).

١٧٨٧- لما كان من المقرر قانونا أن الذى يقطع التقادم هو إعلان السند التنفيذى المتضمن التكليف بالوفاء، ولم يشترط المشرع عبارات معينة لهذا التكليف فتكفى أية عبارة بذاتها تدل على تصميم صاحبها على هذا التكليف وإذا استخلص الحكم المطعون فيه من إعلان السند التنفيذى أنه تضمن التكليف بالوفاء بقوله «وحيث إن مما ينهائى المستأنفون على الحكم المستأنف فى محله ذلك لأن المادة ٢٨٢ من القانون المدنى تنص على أن التقادم ينقطع بالتنبيه ويبين من الرجوع إلى الحكم المنفذ به أن المستأنفين فيه نهوا على مدينهم بنفاد مفعوله، ومن ثم يقطع التقادم وتبدأ مدة جديدة عملا بالمادة ٣٨٥ من القانون المدنى، وإذا كان هذا الاستخلاص سائفا، ويؤدى عقلا إلى معنى التكليف بالوفاء الذى تضمنته المادة ٢/٢٨١ من قانون المرافعات، واعتمد الحكم هذا الإعلان المتضمن التكليف بالوفاء فإنه يكون قد التزم صحيح القانون. (نقض ١٩٨٨/١٢/٢٠، طعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٣ قضائية).

١٧٨٨- إعلان المطعون ضدها بالدعوى التى قضى فيها بتسليم نسخة تنفيذية ثانية منه وبالحكم الصادر فيها. ليس من شروط الأمر بتنفيذه رفض الحكم المطعون فيه الدعوى على سند من ذلك. خطأ فى القانون. (نقض ١٩٨١/١٢/٣١، طعن رقم ٧٥٦ لسنة ٤١ قضائية).

١٧٨٩- قرار لجنة المنشآت الآيلة للسقوط. إعلانه لذوى الشأن بالطريق الإدارى حصوله بطريق اللصق عند تعذر إعلانهم. المادتان ٥٨، ٥٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧.

(نقض ١٩٩٦/٤/١، طعن رقم ٢٨٨٣ لسنة ٦٥ قضائية).

١٧٩٠- التكليف بالوفاء السابق على إعلان أمر التقدير للرسوم التكميلية. لا يعتبر قاطعا للتقادم، أما التنبيه المتضمن إعلان السند التنفيذى مع تكليف المدين بالوفاء مادة ٢٨١ مرافعات. قاطع للتقادم. (نقض ١٩٩١/١٢/٢٤، طعن رقم ١٤٩٥ لسنة ٥٧ قضائية).

١٧٩١- القضاء برد وبطلان إعلان السند التنفيذى المطعون عليه بالتزوير يعنى إهدار هذا الإعلان والتقرير ببطلانه واعتباره كأن لم يكن فيزول وتزول معه بالتالى الآثار القانونية المترتبة عليه ويبطل التنفيذ تبعاً لذلك لأن بطلان الإجراء يستتبع بطلان الإجراءات اللاحقة عليه متى كان هو أساساً لها، وترتبت هى عليه وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، وقضى ببطلان ما ترتب على إعلان الصورة التنفيذية للحكم رقم ٣٢٨ لسنة ١٩٧٧، مستأنف مستعجل القاهرة، من آثار تبعاً لقضائه برد وبطلان هذا الإعلان فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه، ولايغير من ذلك القول بأن الغاية من إعلان السند التنفيذى قد تحققت بعلم المطعون ضده الأول بالسند الجارى التنفيذ بمقتضاه وبمضمونه فالغاية من هذا الإجراء لا تتحقق إلا بالطريق الذى رسمه القانون فى المادة ٢٨١ من قانون المرافعات. (نقض ١٩٩٥/٧/١٢، الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٥٤ ق ٨٣، لسنة ٥٥ قضائية).



١٧٩٢- صحة إجراء التنفيذ الجبرى. شرطه. إعلان المدين بالحكم المذيل بالصيغة التنفيذية. تخلف ذلك. أثره. بطلان التنفيذ بطلانا نسبيا لمصلحة المدين المنفذ ضده. الاستثناء. التنفيذ فى مواجهة الغير الذى ليست له مصلحة شخصية بموضوع الحق المراد اقتضاؤه ويوجب عليه القانون أو الحكم الاشتراك مع المدين فى تيسير إجراءات الوفاء بالحق. عدم إعلانه بالصورة التنفيذية للحكم. لصاحب الحق فى إجراء التنفيذ التمسك ببطلانه. علة ذلك.

متى كان تذييل الحكم بالصيغة التنفيذية شرطا لصحة إجراء التنفيذ الجبرى فإنه يتعين أن يتم إعلان المدين به فلا يكفى إعلانه بصورة غير رسمية منه أو رسمية غير مذيلة بالصيغة التنفيذية مراعاة للحكمة التى قصدها الشارع من اشتراط تذييل الحكم بصيغة التنفيذ - وإلا كان التنفيذ باطلا حابط الأثر - إذ القول بغير ذلك من شأنه تمكين الدائن من اقتضاء حقه الواحد أكثر من مرة، وتضخى قاعدة حظر إعطاء الدائن صورة تنفيذية ثانية فى حالة ضياع الأصل الأول إلا بموجب حكم قضائى عديم الجدوى، وهذا وإن كان البطلان المقرر جزاء تخلف هذا الإعلان على ذلك النحو أو تعييبه هو بطلان نسبى مقرر لمصلحة المدين المنفذ ضده إلا أن الأمر يختلف إذا كان التنفيذ يجرى فى مواجهة الغير الذى لا تتعلق له مصلحة شخصية بموضوع الحق المراد اقتضاؤه. ولكن يوجب عليه القانون أو الحكم أن يشترك مع المدين فى تيسير إجراءات الوفاء بالحق بسبب ما له من وظيفة أو صفة تخول له سلطة اتخاذ أى إجراء معين كالحارس القضائى على الأموال المتنازع عليها، فإن لصاحب الحق فى إجراء التنفيذ مصلحة فى التمسك ببطلان التنفيذ الذى يتم دون إعلان هذا الغير بالحكم المذيل بالصيغة التنفيذية باعتبار أن من حقه متابعة صحة إجراءات تنفيذ هذا الغير لذلك الحكم.

(نقض ١١/٧/١٩٩٨ - الطعن رقم ١٢٧٨ لسنة ٦٧ قضائية).

## (مادة ٢٨٢)

«على المحضر عند إعلانه السند التنفيذي أو عند قيامه بالتنفيذ قبض الدين عند عرضه عليه مع إعطاء المخالصة وذلك دون حاجة إلى تفويض خاص» (هذه المادة تقابل المادة ٤٦١ من قانون المرافعات السابق).

### المذكرة الإيضاحية:

«لم ير المشروع ضرورة لتفويض المحضر الذى يقوم بإعلان السند التنفيذي أو بإجراء التنفيذ تفويضاً خاصاً فى القبض وإعطاء المخالصة إذ إن طلب التنفيذ يتضمن تفويضاً فى القبض، ولذلك أورد المشروع نص المادة ٢٨٢ منه بما يفيد هذا المعنى. كما أجاز المشروع للمدين الذى يعلم بالسند التنفيذي أو الذى يزداد إجراء التنفيذ عليه أن يعرض الوفاء بالدين للمحضر، ولو كان الوفاء واجباً فى غير المحل الذى حصل فيه الإعلان أو التنفيذ، وذلك تيسيراً على المدين وتمكيناً من تفادى التنفيذ على ماله. كما أنه لا ضير على الدائن من ذلك لأنه إذا امتنع الوفاء وأجرى التنفيذ فإنما ينتهى عادة بقبض المحضر لثمن الأشياء التى أجرى التنفيذ عليها.

كما جعل المشروع قبض الدين الحاصل التنفيذ وفاء له واجباً على المحضر إذا ما عرض عليه الوفاء والمفهوم أن هذا الواجب يقع على المحضر سواء أكان الوفاء كلياً أم جزئياً، على أنه فى حالة الوفاء الجزئى يكون على المحضر أن يستمر فى التنفيذ وفاء للباقى».

### (مادة ٢٨٣)

«من حل قانوناً أو اتفاقاً محل الدائن في حقه حل محله فيما اتخذ من إجراءات التنفيذ» (هذه المادة مستحدثة وليس لها مقابل في قانون المرافعات السابق).

#### المذكرة الإيضاحية:

«حرص المشروع في المادة ٢٨٣ منه على أن يخول من حل محل الدائن الحاجز سواء كان هذا الحل قانونياً أم اتفاقياً الحق في الحل محله فيما اتخذ من إجراءات التنفيذ، وذلك سواء كان الدائن الحاجز هو الدائن مباشر الإجراءات أو أحد الدائنين الحاجزين الآخرين، وسواء كان التنفيذ بطريق حجز المنقول لدى المدين أو حجز ما للمدين لدى الغير أو بطريق التنفيذ على العقار، وسواء أكان الحجز تحفظياً أم تنفيذياً، وحكمة هذا النص هي تفادي إعادة إجراءات التنفيذ مرة أخرى ممن حل محل الدائن واقتصاداً في المصروفات التي يتحملها في النهاية المدين المحجوز عليه فضلاً عن أن هذا النص يتمشى مع ما تقضى به المادة ٣٢٩ من المجموعة المدنية من حلول المحال محل الدائن في خصائص حقه، وفي ضماناته وفي توابعه. وجدير بالذكر أنه إذا حدث الحل محل دائن غير الدائن مباشر الإجراءات فإن المحال يحال محل هذا الدائن، ويستفيد بالتالي من الإجراءات التي اتخذها الدائن مباشر الإجراءات».

#### التعليق:

١٧٩٣- واضح من نص المادة ٢٨٣ سالف الذكر أن القانون يخول من حل محل الدائن في حقه الموضوعي الحق في الحل محله أيضاً فيما

اتخذته من إجراءات تنفيذية، ومن ثم لا تبطل إجراءات التنفيذ التي يكون قد بدأها الدائن، وإنما يعتد بها ويستمر الدائن الجديد من المرحلة التي انتهى إليها الحاجز دون حاجة لإعادة ما تم من إجراءات، والحكمة من ذلك تكمن في تفادي طول الإجراءات وتكرارها بدون مبرر وتقاضي النفقات التي يتحملها المدين في نهاية الأمر، وقد مضت الإشارة إلى ذلك عند توضيحنا لصفة طالب التنفيذ.

فالقاعدة هي أن الحلول القانوني أو الاتفاقى يترتب عليه أن يستكمل المحال له ما بدأه الدائن من إجراءات، سواء أكانت إجراءات خصومة أو إجراءات تنفيذ.

وفى هذا الصدد تتعين ملاحظة أن المشرع وإن عبر بالحلول وأشار في المذكرة الإيضاحية إلى المادة ٣٢٩ من التقنين المدني إلا أن الحكم الذي استحدثه المشرع لا يقتصر على أحوال الحلول القانوني أو الاتفاقى التي عالجها القانون المدني في المواد من ٣٢٤ إلى ٣٣١ منه بل يمتد إلى حالة حوالة الحق التي نظمها القانون المدني في المواد من ٣٠٣ إلى ٣١٤ منه ذلك أن آثار الحلول التي عدتها المادة ٣٢٩ تعتبر بذاتها - على ما أشارت المذكرة الإيضاحية للقانون المدني - من الشخصات الجوهرية لحوالة الحق الأمر الذي يجوز معه إعمال حكم المادة ٢٨٣ من القانون سواء كان من حل محل الدائن إنما حل محله بموجب قواعد الحلول أو قواعد حوالة الحق، ومن البديهي أن يرجع في تحديد حقوق من حل محل الدائن في الحالتين إلى القواعد الموضوعية التي تحكم أداء حلوله، والتي بينها القانون المدني في أحكام حوالة الحق أو الحلول (محمد كمال عبدالعزيز - تقنين المرافعات - ص ٥٥٥).

وجدير بالذكر أن تغير صفات الخصوم في إجراءات التنفيذ يستوجب إخطار الخصم الآخر بها حتى لا يفاجأ بموالة الإجراءات في مواجهة من

أصبح غير ذى صفة، كما إذا بلغ القاصر سن الرشد فانقضت صفة الولي أو الوصى، وشأن هذا شأن حالة تغيير الخصم لموطنه، فهو ملزم بإخطار خصمه بموطنه الجديد (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١١٣٩).

فإذا توفى الدائن الحائز أو فقد أهليته أو زالت صفة من مباشر الإجراءات عنه لأي سبب من الأسباب (سواء بالوفاة أو بالعزل أو ببلوغ القاصر سن الرشد)، فإن الإجراءات تنقطع وتقف جميع المواعيد السارية في حق الحاجز عملاً بقاعدة أساسية في التشريع مقتضاها أن المدة أو الميعاد لا تسرى في حق من لا يتمكن من اتخاذ الإجراءات للمحافظة على حقه، ولا تستأنف سريانها إلا بعد إعلان من يقوم مقام الحاجز بالحجز.

وإن إذا توفى الحاجز بعد توقيع حجز المنقول لدى مدينه وقبل البيع فإن الميعاد المقرر في المادة ٣٧٥ لا يسرى في حق الورثة إلا بعد إخطارهم بواسطة المدين بقيام الحجز، وكذا الحال إذا فقد الحاجز أهليته أو زالت صفة من مباشر الإجراءات نيابة عنه (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١١٣٩).

### أحكام النقص،

١٧٩٤- مجرد وفاة الخصم أو فقد أهلية الخصومة يترتب عليه بذاته انقطاع سير الخصومة أما بلوغ الخصم سن الرشد فلا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة. حصول هذا الانقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان مباشر الخصومة عن القاصر. ترك القاصر وصية يحضر عنه في الدعوى بعد بلوغه سن الرشد. بقاء صفة الوصى في تمثيله في الخصومة. عدم انقطاع سير الخصومة في هذه الحالة لتغير صفة النائب في تمثيل الأصل من نيابة قانونية إلى نيابة اتفاقية. عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بعدم صحة تمثيل والدته

الوصية بعد بلوغه سن الرشد. عدم جواز إثارة هذا الجدل لأول مرة أمام محكمة النقض.

(نقض ١٩٦٨/٦/٦، سنة ١٩ ص ١١٢٥).

١٧٩٥- وحيث إنه مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ ذهب إلى أنهما لا يحلان محل المطعون عليه في مباشرة إجراءات الحجز إلا إذا قاما بتسجيل التنبيه بنزع الملكية ورتب على ذلك أن ترك المطعون عليه للخصومة في قضية الإجراءات لا يشكل إخلالاً بما التزم به قبلهما، في حين أنه يترتب على قيامهما بسداد الدين المنفذ به حلولهما محل المطعون عليه في هذا الدين، وفي مباشرة إجراءات الحجز من آخر إجراء صحيح قام المطعون عليه بمباشرة وفقاً لنص المادة ٣٨٣ من قانون المرافعات.

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في المادة ٢٨٣ من قانون المرافعات على أن «من حل قانوناً أو اتفاقاً محل الدائن في حقه حل محله فيما اتخذ من إجراءات التنفيذ» يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع خول من حل محل الدائن الحاجز سواء كان هذا الحل قانونياً أو اتفاقياً في الحل محل فيما اتخذ من إجراءات التنفيذ، وذلك سواء كان الدائن الحاجز هو الدائن مباشر الإجراءات أو أحد الدائنين الحاجزين الآخرين وسواء أكان التنفيذ بطريق حجز المنقول لدى المدين أو حجز ما للمدين لدى الغير أو بطريق التنفيذ على العقار وسواء أكان الحجز تحفظياً أم تنفيذياً. وحكمة هذا النص هي تفادي إعادة إجراءات التنفيذ مرة أخرى ممن حل محل الدائن واقتصاداً في المصروفات التي يتحملها في النهاية الدين المحجوز عليه إذ يستكمل المحال له ما بدأه الدائن الحاجز من إجراءات فضلاً عن أن هذا النص يتمشى مع ما تقضى به المادة ٣٢٩ من المجموعة المدنية من حلول للمحال له محل الدائن في خصائص حقه،

وفى ضماناته وتوابعه، والحلول فى هذه الحالة هو حلول شخص آخر محل الدائن الحاجز فى ذات الحق الذى يجرى التنفيذ اقتضاء له، وهذا يختلف عن الحلول فى إجراءات التنفيذ على العقار عند تعدد الحاجزين، والذى خول المشرع فيه الحاجز الثانى الحلول محل الدائن الحاجز مباشر الإجراءات بشرط أن يكون دائئاً حاجزاً لذات العقار المحجوز وسبق له أن أعلن تنبيهها بنزع ملكيته وقام بتسجيل هذا التنبيه وإن كان الثابت بالأوراق أن الطاعنين قاما بسداد الدين المحجوز من أجله فى القضية رقم ٣٦ سنة ١٩٦٩، ببوع بندر دمنهور التى باشر المطعون عليه إجراءاتها ضد الطاعنين وآخرين واتفقا معه على أن يحلا محله فى تلك الإجراءات مما مقتضاه أن يحلا محله فى استكمالها دون حاجة إلى إعادة ما تم منها، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر، وذهب إلى أن الطاعنين لا يجوز لهما الحلول محل المطعون عليه فى إجراءات الحجز إلا إذا قاما بإعلان تنبيه جديد بنزع الملكية وتسجيل هذا التنبيه ورتب على ذلك أن ترك المطعون عليه للخصومة فى قضية البيوع سالفة البيان لا يشكل إخلالاً بما التزم به قبلهما رغم ما يتضمنه هذا الترك من التنازل عن هذا الحجز الذى اتفق المطعون عليه معهما على حلولهما فيه محله فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

(نقض ١/٧/١٩٨٧، مجموعة المكتب الفنى سنة ٣٨ الجزء الأول ص ٧٤).

### (مادة ٢٨٤)

«إذا توفى المدين أو فقد أهليته أو زالت صفة من يباشر الإجراءات بالنيابة عنه قبل البدء فى التنفيذ أو قبل إتمامه فلا يجوز التنفيذ قبل ورثته أو من يقوم مقامه إلا بعد مضى ثمانية أيام من تاريخ إعلانهم بالسند التنفيذى.

ويجوز قبل انقضاء ثلاثة أشهر من تاريخ وفاة المدين أن تعلن الأوراق المتعلقة بالتنفيذ إلى ورثته جملة في آخر موطن كان لمورثهم بغير بيان أسمائهم وصفاتهم» (الفقرة الأولى من هذه المادة تقابل المادة ٤٦٢ من القانون السابق، أما الفقرة الثانية فتطابق المادة ٤٦٣ في قانون المرافعات السابق).

### المذكورة الإيضاحية:

ولما كان قانون المرافعات القائم قد اكتفى في المادة ٤٦٢ منه بمعالجة حالة وفاة المدين قبل البدء في التنفيذ فقد رأى المشرع في المادة ٢٨٤ منه الأخذ بهذه القاعدة ذاتها مع تعميم حكمها على حالة وفاة المدين بعد البدء في التنفيذ أو قبل تمامه، وذلك لتوافر العلة في الحالتين كما رأى تعميم قاعدة عدم التنفيذ قبل ورثة المدين إلا بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ إعلانهم بالسند التنفيذي على حالة فقد أهلية المدين أو زوال صفة من يباشر الإجراءات عنه لا لأن إجراءات التنفيذ تعد خصومة يرد عليها الانقطاع بل لأن كل إجراء لا يعد صحيحاً إلا إذا اتخذ في مواجهة ذي الصفة ويشترط أن تتوافر لديه الأهلية التي يوجبها القانون، أما كيفية الرجوع على الشركة، ومدى ملزومية الوارث بالديون فمحلها أحكام القانون المدني والأحوال الشخصية».

### التعليق:

١٧٩٦ - سبق لنا عند توضيحنا لصفة المنفذ ضده (الطرف السلبي في التنفيذ) أن تكلمنا عن التنفيذ في مواجهة الخلف العام. وقلنا أن نص الفقرة الأولى من المادة ٢٨٤ - محل التعليق - يعنى أنه حتى ولو كان قد سبق إعلان السند التنفيذي إلى المورث أى المدين المتوفى، فإنه يجب أيضاً إعلان



إلى الورثة كما يجب أن تنتضى ثمانية أيام كاملة قبل اتخاذ إجراءات التنفيذ ضدهم، والحكمة من ذلك هي إتاحة الفرصة للورثة حتى يمكنهم الاستعداد للوفاء اختياراً إن أرادوا تفادى إجراءات التنفيذ ضدهم أو الاستعداد لمواجهة هذه الإجراءات إذا لم يقوموا بالوفاء الاختيارى، وفى ظل قانون المرافعات السابق كان يقتصر تطبيق ذلك على حالة حدوث الوفاة قبل البدء فى التنفيذ وذلك وفقاً للمادة ٤٦٢ من هذا القانون، ولكن عمم المشرع ذلك فى قانون المرافعات الحالى بحيث لا يجوز التنفيذ قبل الورثة إلا بعد مضى ثمانية أيام من تاريخ إعلانهم بالسند التنفيذى سواء حدثت الوفاة قبل بدء التنفيذ أو بعد بدئه وذلك لتوافر العلة فى الحالتين.

١٧٩٧- كما ذكرنا فيما مضى أيضاً أن نص الفقرة الثانية من المادة ٢٨٤ - محل التعليق - يسرى سواء كانت الوفاة قد تمت قبل بدء التنفيذ أو أثباته، وهذا النص مقرر لمصلحة طالب التنفيذ حتى لا يضطر إلى أن يعلن الأوراق بمجرد وفاة المدين إلى كل وارث باسمه، وفى موطنه الخاص، وقد يؤدى بحثه عن هذه البيانات إلى سقوط حق له، ولكن إذا كان طالب التنفيذ يعلم أسماء الورثة وصفاتهم، واختار إعلانهم بأسمائهم فى مواطنهم الخاصة فإنه لا يترتب أى بطلان على ذلك، لأن القاعدة الواردة فى المادة ٢/٢٨٤ مقرر لمصلحة طالب التنفيذ، وليس للورثة أو غيرهم التمسك بها، ولذلك إذا خالفها طالب التنفيذ فإنه لا يترتب على مخالفته أى بطلان لأنه لا يجوز أن يضار من قاعدة مقرر لمصلحته.

أما بعد انقضاء ثلاثة أشهر فإنه يجب على طالب التنفيذ أن يوجه إجراءات التنفيذ إلى كل الورثة بأسمائهم وصفاتهم وفى موطن كل منهم أى يجب توجيه الإجراءات باسم كل وارث، وفى موطنه، ولا يكفى توجيه الإجراءات جملة، لأنه يفترض بعد انقضاء ثلاثة شهور من الوفاة أن طالب التنفيذ قد تمكن من معرفة الورثة جميعاً ومواطنهم.

فإذا قام طالب التنفيذ بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة بإعلان الورثة جملة بغير بيان أسمائهم وصفاتهم فى آخر موطن لمورثهم فإن مثل هذا الإعلان يكون باطلا ويجوز للورثة وذوى المصلحة أن يتمسكوا به، بيد أن هذا البطلان يزول بالتنازل عنه.

١٧٩٨- ويلاحظ أنه إذا كانت المادة لم ترتب البطلان صراحة على مخالفة أحكامها إلا أنه يتعين الرجوع للقواعد العامة فى البطلان والمنصوص عليها فى المادة ٢٠ مرافعات وترتبطا على ذلك فإن مخالفة نص المادة يعتبر عيبا جوهريا. مؤداه عدم تحقق الغاية من الإجراء، ومن ثم يتعين الحكم بالبطلان متى أثبت المتمسك به حصول تلك المخالفة إلا أنه يجوز للدائن أو المنفذ أن يثبت تحقق الغاية من الإجراء رغم وقوع المخالفة وهذا البطلان نسبي مقرر لمصلحة من قام به سبب الانقطاع أو من يقوم مقامه فإذا تعدد المدينون فلا يجوز أن يتمسك بالبطلان إلا ورثة المتوفى منهم، وكذلك إذا كان ورثة المدين أو من فى حكمهم على علم بقيام إجراءات التنفيذ وقاموا بالرد على الإجراءات بما يفيد اعتبارها صحيحة فإن هذا يعتبر مسقطا لحقهم فى التمسك بالبطلان عملا بالمادة ٢٢ مرافعات (عبد الحميد أبوهيف - طرق التنفيذ والتحقق - بند ٢٧٧، فتحى والى - بند ٨٨، أحمد أبو الوفا - ص ١١٤٢، كمال عبدالعزيز ص ٥٥٦، عز الدين الديناصورى وحامد عكان - التعليق - ص ١٢٦٧).

وإذا تخلف شرط الصفة فى المنفذ ضده كان التنفيذ باطلا بطلانا مطلقا (وجدى راغب - ص ٢٦٧، كمال عبدالعزيز ص ٥٥٧، محمد عبد الخالق عمر - بند ١٩٤)، وقد ذهب رأى إلى أن البطلان فى هذه الحالة بطلان نسبي على أساس أنه إذا كانت محكمة النقض قد استقر قضاؤها على أن عدم توافر الصفة فى الخصومة أمر ليس متعلقا بالنظام العام فإن ذلك يطبق من باب أولى على الصفة بالنسبة للمنفذ ضده (عز الدين الديناصورى وحامد عكان - التعليق - ص ١٢٦٧).

١٧٩٩ - وينبغي ملاحظة أن المقصود بالمدين في نص المادة ٢٨٤ - محل التعليق - هو المحجوز عليه أو المحجوز لديه لأن الأخير يعتبر مدينا للمحجوز عليه. كما أن المقصود بزوال الصفة في المادة ٢٨٤ - محل التعليق - هو زوال صفة من يباشر الإجراءات عن الخصم بمقتضى نيابة قانونية أو قضائية كزوال صفة الولى أو الوصى أو القيم أو الوكيل عن النائب. وينبغي على الخصم أن يخطر خصمه بانقضاء وكالة المحامى، وإلا صح إعلانه فى مكتب هذا المحامى عملاً بالمادة ٢١٢، وذلك فى الأحوال التى يجوز فيها الإعلان فى الوطن المختار المعين مسبقاً قبل الخصم (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ١١٤٣).

### أحكام النقض:

١٨٠٠ - فى إجراءات التنفيذ لا يحدث انقطاع الخصومة إذا فقد المنفذ ضده أهليته أو زالت صفة نائبه بعد بدء التنفيذ، وإنما يجب توجيه الإجراءات اللاحقة على تحقق هذه الحالة إلى نائبه. (نقض ٣٠/١٠/١٩٨٣ - الطعن رقم ١٩٥٧ لسنة ٥١ قضائية - السنة ٢٤ ص ١٥٥١).

١٨٠١ - حوالة التعويض المحكوم به. اقتضاء المحال إليه قيمة الحق المحال به. عدم صلاحية الحكم بنقض حكم التعويض أداة للتنفيذ به قبل المحال إليه ابتغاء استرداد ما قبضه من المحكوم عليه. (نقض ٤/٥/١٩٧٥ سنة ٢٦ ص ١٩١٣).

١٨٠٢ - لا محل لاختصاص وكيل الدائنين، بعد شهر إفلاس المدين، إذا كانت إجراءات التنفيذ قد بلغت نهايتها بحكم مرسى المزداد قبل شهر الإفلاس. (نقض ٢٥/٣/١٩٧٣، سنة ٢٤ ص ٨٧).

## (مادة ٢٨٥)

«لايجوز للغير أن يؤدي المطلوب بموجب السند التنفيذي ولا أن يجبر على أدائه إلا بعد إعلان المدين بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل» (هذه المادة تقابل المادة ٤٧٤ من قانون المرافعات السابق معدلة).

### المذكرة الإيضاحية:

«لم ينقل المشروع حكم المادة ٤٧٣ من القانون الحالي إذ تغنى عنه القواعد العامة كما ينطوي حكم المادة ٤٧٤ منه، والتي نقلها المشروع في المادة ٢٨٥ منه مع تعديل صياغتها على نحو يعمم حكمها على سائر السندات التنفيذية إذ إن حكم الفقرة الأولى منها جاء مقصوراً على الأحكام كما أن حكم الفقرة الثانية جاء مقصوراً على العقود الرسمية بينما السندات التنفيذية أوسع نطاقاً من الأحكام والعقود الرسمية».

### التعليق:

#### دور الغير في التنفيذ:

#### ١٨٠٣ - المقصود بالغير في مجال التنفيذ:

مصطلح «الغير» من المصطلحات القانونية ذات المعاني المتعددة إذ ليس له معنى واحد بل يختلف معناه حسب المجال الذي يستخدم فيه، ويهمننا هنا أن نحدد المقصود بالغير كشخص من أشخاص التنفيذ.

فبصفة عامة يعتبر من الغير من ليس طرفاً (وجدي راغب - ص ٢٧١)، وهذا يعنى أنه بالنسبة لإجراءات التنفيذ فإن كل شخص عدا

الطرف الإيجابى والطرف السلبي يعتبر من الغير، ولكن الفقه (عبدالباسط جيمعى - ص ٥٩ - ص ٦٠) يقصد بالغير كشخص من أشخاص التنفيذ معنى أكثر تحديدا من ذلك بحيث يلزم حتى يعتبر الشخص غيرا فى مجال التنفيذ أن تتوافر فيه الشروط الآتية:

(أ) ألا يكون الشخص المطلوب منه التنفيذ قد اختصم فى الدعوى بشخصه أو مثله فيها أحد أطرافها بحكم القانون، ومعنى ذلك أنه يجب ألا يكون الشخص ماثلا فى الخصومة، ولا ممثلا فيها، وألا يكون خلفا لأحد أطرافها.

(ب) ألا تتعلق له مصلحة شخصية بموضوع الحق المراد اقتضاؤه، ولا يعود عليه من إجراء التنفيذ نفع ولا ضرر وبناء على ذلك يستوى عنده أن يتم التنفيذ لمصلحة أى من الخصمين.

(جـ) أن يكون من واجبه الاشتراك فى تنفيذ السند التنفيذى، وذلك بسبب صفته أو وظيفته أو علاقته بالخصوم.

ويضرب الفقه أمثلة توضح من يعتبر غيرا تتوافر فيه الشروط الثلاثة السابقة، من ذلك المحجوز لديه فى حجز ما للمدين لدى الغير، فالمال محل التنفيذ يكون فى ذمة هذا الشخص للمحجوز عليه وتؤدى إجراءات التنفيذ إلى إلزامه بعدم الوفاء للمحجوز عليه وإلزامه بالوفاء للحاجز أو فى خزانة المحكمة، ومن أمثلة الغير أيضا مأمور الشهر العقارى الذى يقوم بمحو القيد أو شطب التسجيل بناء على حكم قضائى، وأيضا كاتب المحكمة المختص بحفظ الودائع الذى يقوم بصرف قيمة الوديعة لمن يصدر الحكم لصالحه بملكيته، وكذلك الحارس القضائى على المنقول أو العقار المتنازع على ملكيته حيث يلتزم بتسليمه إلى من تثبت له ملكية هذا المنقول أو العقار.

كما يضرب الفقه أمثلة لمن لا يعتبر غيراً في مجال التنفيذ، من ذلك من كان ممثلاً في الخصومة وإن لم يكن ماثلاً فيها بشخصه، ومثاله وارث المحكوم عليه، فالحكم الصادر ضد مورثه يسرى عليه، وكذلك الشأن بالنسبة لائ خلف للمحكوم عليه لأنه متى اعتبر طرفاً أو خلفاً لأحد الخصمين فإنه لا يعتبر من الغير، ومن ذلك أيضاً من يدعى لنفسه حقاً يتأثر بإجراء التنفيذ، ولم يكن مختصماً في الدعوى، ومثاله حائز العقار بالنسبة للحكم الذي يصدر في دعوى بين شخصين لا يعتبر الحائز خلفاً لأحدهما فرغم أنه يعتبر من الغير لأنه ليس طرفاً أو خلفاً لأحد الخصمين إلا أنه من الغير الذي لا يجوز التنفيذ عليه، ومن أمثلة ذلك الغير الذي يدعى ملكية المنقول أو العقار المحجوز فهو لا يعتبر شخصاً في التنفيذ لأنه غير ملزم بالاشتراك في إجراءات التنفيذ، ولا يساهم في هذه الإجراءات في سيرها العادي، وإنما يثير فيها عارضا يعترض سيرها العادي فهو ينازع في التنفيذ منازعة موضوعية مدعياً لنفسه حقاً.

#### ١٨٠٤- شروط التنفيذ في مواجهة الغير:

وفقاً للمادة ٢٨٥ مرافعات - محل التعليق - فإنه لا يجوز للغير أن يؤدى المطلوب بموجب السند التنفيذي، ولا أن يجبر على أدائه إلا بعد إعلان المدين بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل، فشرط صحة التنفيذ على الغير أن يسبق هذا التنفيذ إعلان المدين بالعزم عليه قبل إجراءاته بثمانية أيام على الأقل، والحكمة من هذا الشرط هي تمكين المفذضه من منع التنفيذ على الغير إذا كان له الحق في منعه أو تمكنه من تنفيذه الحكم بنفسه واجتناب الضرر الذي يلحقه من التنفيذ على الغير، ومثال ذلك أن يكون المدين المحكوم عليه قد أودع في أحد البنوك مبلغاً من المال، وأصدر شيكات بهذا المبلغ، وكان أحد دائنيه قد أوقع حجزاً تحت يد البنك، وأراد أن يستوفى دينه من البنك المحجوز لديه

فيكون من مصلحة المحجوز عليه عدم إجراء التنفيذ على البنك (عبدالباسط جميعي - ٦١)، حتى لا يتعرض لمفاجأة انعدام الرصيد عندما يتقدم حملة الشيكات إلى البنك بطلب صرفها، ومثل هذا الوضع يشكل جريمة معاقب عليها جنائيا وهي جريمة إصدار شيك بدون رصيد، ولذلك يجب إعلان المدين في الميعاد المذكور بالتنفيذ حتى لا يتم دون علمه، وبحيث تكون لديه فرصة كافية لتقდაى التنفيذ ضده فى مواجهة الغير سواء بالمنازعة فى هذا التنفيذ أو الوفاء الاختيارى.

وحكم المادة ٢٨٥ مرافعات - محل التعليق - يطبق أيا كان نوع السند التنفيذى، كما يطبق بالنسبة للتنفيذ الجبرى والوفاء الاختيارى علي السواء أى أنه لا يصح التنفيذ من الغير اختيارا ولا يجوز التنفيذ عليه جبرا إلا إذا أعلن المدين قبل التنفيذ بثمانية أيام على الأقل (فتضى والى - بند ٩١ - ص ١٦٤)، ويكون الإعلان لشخص المدين أو فى موطنه الاصلى عملا بالأصل العام فى إعلان الأوراق القضائية المتعلقة بالتنفيذ.

وإذا لم تحترم المادة ٢٨٥ - محل التعليق - أى إذا وقع التنفيذ الجبرى على الغير أو تم التنفيذ الاختيارى من الغير دون إعلان المحكوم عليه بالعزم على ذلك أو قبل مضى ثمانية أيام على إعلانه كان ذلك التنفيذ باطلا، ولا ينتج أثره فى حق المنفذ ضده، بيد أن البطلان هنا نسبى فلا يتمسك به إلا من شرع لصالحه، والذي يستطيع التمسك بهذا البطلان هو المنفذ ضده وله النزول عنه، وليس لطالب التنفيذ أو الغير التمسك أو النزول عن هذا البطلان.

### أحكام النقض:

١٨٠٥- إذ نصت المادة ٤٧٤ من قانون المرافعات السابق (المقابلة للمادة ٢٨٥ من القانون الحالى) على أنه لا يجوز للغير أن يؤدى المحكوم

به، ولا أن يجبر على أدائه إلا بعد إعلان المحكوم عليه بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل فقد أوجبت بهذا الإعلان توكيا للمحكوم عليه من أن يفاجأ بالتنفيذ على ما تحت يد الغير من أمواله دون علمه أو دون أن تتاح له الفرصة الكافية لمنعه مع احتمال أن يكون له الحق في منعه بوجه من وجوه الاعتراض التي قد يجهلها الغير المطلوب منه التنفيذ ولا تكون له - على كل حال - صفة في التمسك بها.

(نقض ١٩٧٤/١/٢١ - سنة ٢٥ ص ١٩٦).

١٨٠٦ - المادة ٤٧٤ من قانون المرافعات (المقابلة للمادة ٢٨٥ من القانون الحالي) التي تنص على أنه لا يجوز للغير أن يؤدي المحكوم به، ولا أن يجبر على أدائه إلا بعد إعلان المحكوم عليه بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل، إنما قصد بها مصلحة المحجوز عليه توكيا له من أن يفاجأ بالتنفيذ على ما تحت يد الغير من أمواله دون علمه أو دون أن تتاح له الفرصة الكافية لمنعه مع احتمال أن يكون له الحق في منعه، ومن ثم فلا يستفيد من حكم هذه المادة الدائن الحاجز، ولا يجوز له الاحتجاج بعدم مراعاة المحجوز لديه لحكمها.

(نقض ١٩٦٨/١/١٨، الطعن رقم ٣١٢ سنة ٣١ ق س ١٩ ص ٩).

### (مادة ٢٨٦)

«يجوز للمحكمة في المواد المستعجلة أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضارا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير إعلانه وفي هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة للمحضر وعلى المحضر أن يردها بمجرد الانتهاء من التنفيذ» (هذه المادة تطابق المادة ٤٦٤ من قانون المرافعات السابق).



## التعليق:

١٨٠٧- استثناءان من القواعد العامة في التنفيذ: تنفيذ الحكم بموجب مسودته وبغير إعلانه:

استهدف المشرع من هذه المادة مخالفة القواعد العامة في أمرين أولهما أنها تجيز التنفيذ بمقتضى مسودة الحكم وثانيهما أنها تجيز تنفيذ الحكم بغير حاجة إلى إعلانه، ويشترط لإعمال هذه المادة تحقق أحد أمرين أولهما أن يكون الحكم صادراً في مادة مستعجلة سواء كان صادراً من قاضى الأمور المستعجلة أو من قاضى التنفيذ في حالة ما إذا صدر الحكم في مادة مستعجلة كالإشكال الوقتى أم من قاضى الموضوع في طلب وقتى وسواء أكان الحكم مشمولاً بالنفاذ المعجل أم جائز التنفيذ وفقاً للقواعد العامة، والأمر الثانى أن يكون الحكم صادراً في طلب موضوعى تأخير تنفيذ الحكم الصادر فيه يضر بمصلحة المحكوم له وللمحكمة مطلق تقدير الأمر، غير أنه يشترط في كلا الأمرين أن تأمر المحكمة في حكمها بتنفيذه بموجب مسودته، وهذا يقتضى أن يطلب المحكوم له التنفيذ بموجب مسودة الحكم فإذا لم يبد هذا الطلب امتنع على المحكمة القضاء به (أحمد أبو الوفا - التنفيذ - ص ٣٣٥ و ص ٣٥٦، الديناصورى وعكاز - التعليق - ص ١٢٦٨)، وسوف نلقى الضوء على هذين الاستثناءين فيما يلى:

### ١٨٠٨ - الاستثناء الأول: التنفيذ بغير صورة تنفيذية:

الأصل أنه لا يجوز التنفيذ إلا بموجب صورة تنفيذية من السند التنفيذي، أى بموجب صورة من ذلك السند مذيلة بصيغة التنفيذ، واستثناء من هذا الأصل يجوز التنفيذ في بعض الحالات بغير الصورة التنفيذية للسند، بشرط أن يرد النص على ذلك صراحة في القانون، ويتضح هذا الاستثناء

من المادة ٢٨٠ مرافعات التي تنص على أنه «لا يجوز التنفيذ في غير الأحوال المستثناة بنص في القانون إلا بموجب صورة من السند التنفيذي عليها صيغة التنفيذ» (راجع التعليق على هذه المادة فيما مضى).

والنموذج لهذا الاستثناء هو ما تنص عليه المادة ٢٨٦ مرافعات - محل التعليق - فوفقا لهذا النص يجوز على سبيل الاستثناء تنفيذ الحكم المستعجل أو الحكم الموضوعي في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضارا دون حاجة إلى صورة تنفيذية بناء على أمر المحكمة، وتأمّر المحكمة بهذا التنفيذ متى قدرت أن ظروف المحكوم له تستدعي السرعة في التنفيذ وعدم الانتظار حتى يتم إعداد الصورة وإعلانها (وجدى راغب - ص ٥٦)، إذ رأى المشرع في هذه الحالات أن تأجيل التنفيذ إلى حين حصول المحكوم له على صورة تنفيذية قد يؤدي إلى تفويت الغرض المقصود من استصدار الحكم أو الإضرار الشديد بمصلحة المحكوم له (أمانة النمر - أحكام التنفيذ - بند ١٦٩ ص ٢١٦).

وفي هذه الحالات تأمر المحكمة بأن يتم التنفيذ بموجب مسودة الحكم ويقوم الكاتب بتسليم المسودة إلى المحضر مباشرة لا إلى المحكوم له، وينفذ المحضر بمقتضاها دون إعلانها إلى الخصم ثم يردها إلى الكاتب بمجرد الانتهاء من تنفيذ الحكم، ووفقا للرأى الراجع في الفقه (مصدق حامد فهمي - ص ٦٧، عبدالباسط جميعي - التنفيذ - بند ٣٢٢ ص ٣٥٥، أمانة النمر - ص ٢١٧) لا يلزم لإجراء التنفيذ في هذه الحالات وضع الصيغة التنفيذية على المسودة، لأن هذه الصيغة لا توضع إلا على صورة من السند عملا بالمادة ٢٨٠ والمسودة ليست صورة للحكم، كما أن المحكمة التي من أجلها أوجب المشرع وضع الصيغة التنفيذية وهى الدالة على أن من بيده الصورة له الحق في إجراء التنفيذ لا تتحقق في هذه الحالات لأن مسودة الحكم لا تسلم للمحكوم له وإنما تسلم للمحضر.

وقد ثار خلاف فى الفقه حول ما إذا كان القضاء بتنفيذ الحكم بموجب مسودته يجب أن يصدر بناء على طلب المحكوم له أن المحكمة يمكن أن تقضى به من تلقاء نفسها، فذهب رأى إلى أنه يجوز للمحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها فى المسائل المستعجلة والأحوال التى يكون التأخير فيها ضارا، لأن تنفيذ الحكم بالمسودة يعتبر مطلوبا بصفة ضمنية فى مثل هذه الدعاوى، إذ فى الحالات المستعجلة أو فى الحالات التى يكون التأخير فيها ضارا يفترض أن الخصم قد تقدم بالطلب ، وهو ذو مصلحة أكيدة فى ذلك، بينما الرأى الراجح هو أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بتنفيذ الحكم بالمسودة إلا بناء على طلب يقدم إليها بهذا المعنى، لأن نص المادة ٢٨٦ لا يتضمن ما يمكن أن يستند الرأى الأول إليه (عبدالباسط جيمعى - المبادئ - ص ٢٠٦)، كما أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بأمر لم يطلبه الخصوم.

ويلاحظ أنه لا يوجد استثناء من قاعدة التنفيذ بصورة تنفيذية إلا نص المادة ٢٨٦ السالف الذكر، وإن كان هناك رأى فى الفقه (محمد حامد فهمى - ص ٦٧، أحمد أبوالوفا - بند ١٠٦ ص ٢٤٥) يذهب أنصاره إلى أن هناك طائفة أخرى من الأحكام تنفذ بغير صورة تنفيذية، وهى الأحكام التى تصدرها المحاكم بتغريم الخصم جزاء تخلفه عن إيداع مستنداته أو عن القيام بالإجراءات المكلف بها أو عن تسببه فى تأجيل الدعوى (مادة ٩٩ مراقعات) ، ويستند أيضا أنصار هذا الرأى إلى حجتين، الأولى هى أن هذه الأحكام لا تتخذ شكل الأحكام بل تصدر بقرارات يكتفى بإثباتها فى محضر الجلسة ولا تكتب فى محرر مستقل، والثانية أن هذه الأحكام تنفذ على المحكوم عليه بعد إخباره بكتاب موصى عليه من قلم الكتاب.

بيد أن هذا الرأي غير سديد وينتقده البعض (عبدالباسط جميعي - المبادئ - ص ٢٠٧ - ٢٠٩) - بحق - على أساس أن إثبات هذه الأحكام في محضر الجلسة وعدم كتابتها في محرر مستقل لا يمنع من استخراج صورة منها وتذييلها بالصيغة التنفيذية، أسوة بالاتفاق أو الصلح الذي يثبت في محضر الجلسة أو يلحق بمحضر الجلسة وقد جعل منه المشرع سنداً تنفيذياً، كما أن كون تنفيذ هذه الأحكام يتم بعد إخبار المحكوم عليه بكتاب مسجل بعلم الوصول من قلم الكتاب فإنه لا يدل إلا على أمر واحد هو إعفاء هذه الأحكام من الإعلان على يد محضر وأن يكتفى في إعلانها بإرسال قلم الكتاب لخطاب مسجل بعلم الوصول، فالإعفاء الخاص بالإعلان لا يعنى الإعفاء عن التنفيذ من وضع الصيغة التنفيذية على الحكم، إذ بدون هذه الصيغة التي ياتمر بها القائم بالتنفيذ لن يكون هناك أساس لسلطته في تنفيذ هذه الأحكام، كما أنه يجب للقول بجواز التنفيذ بغير صورة تنفيذية من السند أن يكون لدينا نص واضح وصريح بذلك، وكون المشرع قد أشار في المادة ٢٨٠ إلى وجود أحوال مستثناة من حكم تلك المادة لايعنى ذلك حتماً وبالضرورة وجود جملة حالات، وإنما هو تحفظ أورده المشرع لاحتمال وجود نصوص تقرر جواز التنفيذ بسند غير مذيّل بالصيغة التنفيذية، ولا يوجد استثناء الآن سوى حالة واحدة فقط وهي المنصوص عليها في المادة ٢٨٦ مرافعات السالفة الذكر.

#### ١٨٠٩ - الاستثناء الثاني: التنفيذ بدون مقدمات:

وفقاً للمادة ٢٨٦ - محل التعليق - يجوز تنفيذ الحكم الصادر في مادة مستعجلة أو في الحالة التي يكون فيها التأخير ضاراً بدون اتخاذ مقدمات التنفيذ، ولكن يشترط لذلك أن تأمر المحكمة في حكمها بتنفيذه بموجب مسودته بناء على طلب المحكوم له إذ لا تستطيع المحكمة أن تأمر

بتنفيذ الحكم بموجب مسودته من تلقاء نفسها بل يجب أن يطلب المحكوم له من المحكمة التنفيذ بموجب مسودة الحكم ، وإذا لم يتقدم بهذا الطلب فإنه لا تحكم المحكمة به ومن ثم لا يجوز تنفيذ الحكم بموجب مسودته حتى ولو كان صادرا في مادة مستعجلة أو في حالة يكون التأخير فيها ضارا.

وفضلا عن ضرورة أن تأمر المحكمة في حكمها بتنفيذه بموجب مسودته بناء على طلب المحكوم له، فإنه يجب أن يكون الحكم صادرا في مادة مستعجلة سواء كان صادرا من قاضى الامور المستعجلة أو من قاضى الموضوع فى طلب وقتى رفع إليه بالتبع للدعوى الموضوعية المرفوعة من قبل أمامه، أو أن يكون الحكم صادرا في حالة يكون فيها التأخير ضارا بمصلحة المحكوم له، وللمحكمة فى ذلك مطلق السلطة التقديرية (أحمد أبو الوفا - بند ١٤٥ ص ٣٣٥) فيكون لها أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته إذا كان التأخير ضارا سواء كان هذا الحكم مشمولاً بالنفاذ المعجل أو غير مشمول به، وإذا أمرت المحكمة بذلك فإن التنفيذ يتم فوراً بدون مقدمات.

## الفصل الثالث

### النفاذ المعجل

#### (مادة ٢٨٧)

«لا يجوز تنفيذ الأحكام جبرا ما دام الطعن فيها بالاستئناف جائزا إلا إذا كان النفاذ المعجل منصوصا عليه في القانون أو مأمورا به في الحكم. ومع ذلك يجوز بمقتضاها اتخاذ الإجراءات التحفظية» (هذه المادة ٤٦٥ من قانون المرافعات السابق مع استبدال عبارة «بالمعارضة أو بالاستئناف» بعبارة «الاستئناف» واستبدال لفظ «انما» بعبارة «ومع ذلك»).

#### تقرير اللجنة التشريعية:

«رأت اللجنة أن تصدر عن تقسيم مختلف لحالات النفاذ المعجل وهو تقسيمها إلى نفاذ معجل بقوة القانون ويكون ذلك بالنسبة للأوامر على العرائض والمواد المستعجلة والمواد التجارية ونفاذ معجل قضائي جوازي للمحكمة في غيرها من الحالات التي أوردها المشرع.

وقد رأت اللجنة أيضا العدول عما يقضى به المشروع من جعل الكفالة في المواد التجارية جوازية، وجعلتها واجبة بقوة القانون كما يقضى القانون القائم، وذلك نظرا لأهمية الضمان في المواد التجارية.

وقد استتبع هذا التعديل تعديلا آخر في المادة ١٧٨ من المشروع التي تنص على بيانات الحكم فأضيف بعد كلمة «ومكانه» عبارة «وما إذا كان صادرا في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة».

كما استتبع التعديل الذى أدخلته اللجنة على نظام النفاذ المعجل وإلغاء النفاذ المعجل القضائى وجوباً، تعديل نص المادة ٢٩٠ (أصبحت ٢٩١) من المشروع التى تتعلق بالتظلم من الوصف بحذف الإشارة إلى حالة الأمر بالنفاذ أو عدم الأمر به.

### التعليق:

#### ١٨١٠- القاعدة العامة فى تنفيذ الأحكام والاستثناءات منها:

القاعدة العامة فى تنفيذ أحكام الإلزام هى أن هذه الأحكام لا يجوز تنفيذها تنفيذاً جبرياً إلا إذا كانت أحكاماً نهائية أى لا تقبل الطعن فيها بالاستثناء، سواء كانت صادرة من محكمة الاستئناف أو فات ميعاد الطعن فيها بالاستئناف دون أن يطعن فيها فعلاً، حتى لو كانت قابلة للطعن بطريق غير عادى من طرق الطعن (النقض والتماس إعادة النظر) أو تم الطعن فيها فعلاً بإحدى هذه الطرق غير العادية.

وهذه القاعدة تستفاد من نص المادة ٢٨٧/٢ - محل التعليق - على عدم جواز تنفيذ الأحكام جبراً ما دام الطعن فيها بالاستئناف جائزاً، ومن نص المادة ٢٤٤ على أنه لا يترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ الحكم، ومن نص المادة ٢٥١ على أنه لا يترتب على الطعن بطريق النقض وقف تنفيذ الحكم.

وعلة هذه القاعدة هى أن الحكم النهائى أى الذى لا يقبل الطعن بالطرق العادية يتضمن تأكيداً للحق الثابت به بدرجة يرجح معها احتمال تأييده إذا ما تم الطعن فيه بطريق غير عادى، كما أن الطعن بالطرق غير العادية لا يجوز إلا فى أحوال معينة ولأسباب محددة نص عليها المشروع، وذلك بعكس الحال بالنسبة لطرق الطعن العادية التى يجوز الالتجاء إليها دون التقيد بأسباب معينة.

وإذا كانت القاعدة هي أن الأحكام النهائية أى التى لا يجوز الطعن فيها بالاستئناف هى التى يجوز تنفيذها بينما الأحكام غير النهائية أى التى تكون قابلة للطعن فيها بالاستئناف لا يجوز تنفيذها لاحتمال إلغائها، إلا أن المشرع قد أورد على هذه القاعدة استثناء مؤداه جواز تنفيذ الأحكام غير النهائية فى الحالات التى ينص فيها القانون على ذلك أو إذا قررت المحكمة عند إصدار الحكم غير النهائى على أنه يجوز تنفيذه، وهذا هو ما يعرف بالنفاذ المعجل للأحكام غير الانتهائية.

كذلك فإنه إذا كانت القاعدة السابقة تعنى عدم تأثر تنفيذ الحكم النهائى بالطعن فيه أمام محكمة النقض أو أمام محكمة الالتماس، فإن المشرع أورد استثناء من ذلك أيضا مؤداه أنه يجوز لمحكمة النقض ومحكمة الالتماس وقف تنفيذ الحكم النهائى إذا ما توافرت شروط معينة، بل إن المشرع أجاز وقف النفاذ المعجل للأحكام غير النهائية أمام محكمة الاستئناف، وسوف نوضح ذلك بالتفصيل بعد قليل.

#### ١٨١١- التعريف بالنفاذ المعجل للأحكام غير النهائية ومبرراته

##### وأنواعه:

استثناء من القاعدة العامة فى تنفيذ الأحكام يجيز المشرع تنفيذ الحكم الابتدائى تنفيذا معجلا كما أسلفنا، فالنفاذ المعجل هو صلاحية الحكم غير النهائى للتنفيذ الجبرى، ويسمى هذا النفاذ معجلا لأنه تنفيذ للحكم قبل الاوان أى قبل أن يعتبر انتهائيا (وجدى راغب - ص ٧٠)، وهذا التنفيذ هو تنفيذ قلق غير مستقر لأن مصيره يتعلق بمصير الحكم ذاته (أحمد أبو الوفا - بند ٢٤ ص ٥٥)، فهو يبقى إذا بقى الحكم وأيدته محكمة الطعن، ويزول ويسقط وتسقط إجراءاته إذا ألغت محكمة الطعن الحكم، ولذلك يوصف بأنه نفاذ مؤقت أى غير نهائى (فتحى والى - بند ٢٩ ص ٥٥) نظرا لكونه يتوقف على نتيجة الفصل فى الطعن.



وقد أجاز المشرع تنفيذ هذه الأحكام غير النهائية على سبيل الاستثناء لاعتبارات معينة رأها جديرة بتقرير هذا الاستثناء (أمانة النمر - أحكام التنفيذ الجبرى - بند ١٢٥ ص ١٦٦، أحمد أبو الوفا - الإشارة السابقة)، فقد لاحظ المشرع أن هناك حالات يكون فيها سند المحكوم له قويا بحيث يرجح معه احتمال تأييد الحكم إذا طعن فيه، وحالات يكون فيها موضوع الدعوى مستعجلا مما يتعين تنفيذ الحكم الصادر فيه فورا وإلا فأت الغرض الذى قصده المشرع من طرح الموضوع بصفته المستعجلة على القضاء، وحالات يكون فيها المحكوم له ممن رعاها المشرع برعاية خاصة مما يتطلب التعجيل بحصولهم على حقهم تحقيقا لهذه الرعاية.

الهدف من النفاذ المعجل (رمزى سيف - بند ٢٦ ص ٢١)، هو التوفيق بين مصلحة المحكوم له فى إجازة تنفيذ الحكم الصادر لمصلحته دون تربص حتى يصبح الحكم حائزا لقوة الأمر المقضى به أى يصبح نهائيا، وبين مصلحة المحكوم عليه فى ألا ينفذ ضده من الأحكام إلا ما استقر وأصبح غير قابل للطعن فيه وغير محتمل إلغاؤه من محكمة الطعن، ولذلك حرص المشرع على تحديد حالات التنفيذ المعجل وتنظيمها.

وقد كان قانون المرافعات المصرى السابق ينص على العديد من حالات النفاذ المعجل، ويقسمها تقسيمات معقدة، فكان هناك النفاذ المعجل بقوة القانون ثم النفاذ المعجل بحكم القاضى أى النفاذ المعجل القضائى، وكان هذا الأخير ينقسم قسمين نفاذ معجل قضائى وجوبى أى لا يوجد للقاضى أى سلطة تقديرية يصدره فهو ملزم بالحكم به متى توافرت حالاته، ونفاذ معجل قضائى جوازى أى يخضع للسلطة التقديرية للقاضى فى الحكم أو عدم الحكم به، ولكن أعاد المشرع المصرى فى قانون المرافعات الحالى تنظيم النفاذ المعجل ولم يعد لأنواع النفاذ المعجل إلا نوعين، نفاذ معجل بقوة القانون ونفاذ معجل قضائى أى يترك

للقاضى عند توافر حالاته سلطة تقديرية مطلقة فى الحكم أو عدم الحكم به.

وفى حالات النفاذ المعجل بقوة القانون وهو ما يطلق عليه أيضا النفاذ المعجل القانونى أو النفاذ المعجل الحتمى أو النفاذ المعجل الوجوبى، يكون الحكم قابلا للتنفيذ الجبرى بمجرد صدوره فى إحدى هذه الحالات، فالحكم فى هذه الحالات يستمد صلاحيته للتنفيذ من نص القانون مباشرة دون حاجة لأن تصرح المحكمة به فى حكمها ودون حاجة أيضا لأن يطلبه الخصم من المحكمة (عبدالباسط جيمعى - المبادئ العامة فى التنفيذ - ص ٧٧ - ص ٧٩)، وإذا طلب الخصم شمول الحكم بالنفاذ فى هذه الحالات ولم تتعرض المحكمة لهذا الطلب فلا يعتبر ذلك خطأ منها، كذلك لا يعتبر سكوت المحكمة وإغفالها التحدث عن هذا الطلب بمثابة رفض له، فلا تملك المحكمة أى سلطة تقديرية بالنسبة لحالات النفاذ المعجل بقوة القانون فإذا ما توافرت إحدى هذه الحالات يكون على المحكمة أن تعمل قواعده، وإذا رفضت المحكمة إجازة تنفيذ الحكم معجلا وقضت بذلك صراحة فى الحكم على الرغم من صدوره فى إحدى حالات النفاذ المعجل القانونى فإنها تكون قد أخطأت (عبدالباسط جيمعى - المبادئ العامة فى التنفيذ - ص ٧٧ - ص ٧٩)، ويكون للمحكوم له أن يطعن فى الحكم بسبب الخطأ فى الوصف عملا بالمادة ٢٩١ مرافعات لوجود خطأ فى الوصف من شأنه منع تنفيذ الحكم إذا تظلم الخصم طبقا للمادة ٢٩١ مرافعات وصدر حكم فى التظلم بالنفاذ فإنه يجب على المحضر أن يقوم بتنفيذ الحكم بناء على الحكم الصادر فى التظلم، وليس للمحضر قبل صدور الحكم فى التظلم أن ينفذ الحكم الصادر فى إحدى حالات النفاذ المعجل القانونى والتى نصت المحكمة على رفض تنفيذه خطأ منها، فرغم أن النفاذ هنا حاصل بقوة القانون وأمر المشرع أجدد

بالاحترام من خطأ المحكمة، فإن المحضر ليست له سلطة تقدير ما إذا كانت المحكمة مخطئة أم أنها على صواب بل هو يمثل لما تحكم به المحكمة وعلى الخصم أن يتظلم من الحكم الخاطئ ثم يأتى بعد ذلك دور المحضر فى تنفيذ الحكم الاصلى بناء على الحكم الصادر فى التظلم بالنفاذ كما أوضحنا.

كذلك يلاحظ أن الحكم يكون مشمولاً بالنفاذ المعجل بقوة القانون إذا صدر فى إحدى حالاته، ولو لم ينص فى الحكم على ذلك، لأنها حالات واضحة يستطيع المحضر أن يتبينها بمجرد الإطلاع عليه.

أما فى حالات النفاذ المعجل القضائى فإنه يجب على الخصم أن يتقدم إلى المحكمة بطلب شمول الحكم بالتنفيذ المعجل، فإذا لم يطلبه من المحكمة فإنه لا يجوز لها أن تقضى به من تلقاء نفسها ولو توافرت إحدى حالاته وإلا كان الحكم قابلاً للتظلم من الوصف من المحكوم عليه عملاً بالمادة ٢٩١، وإذا تقدم الخصم بطلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل فإنه يجب على المحكمة أن تتأكد من توافر إحدى الحالات الواردة فى المادة ٢٩٠ وهى حالات النفاذ المعجل القضائى، ويكون لها فى ذلك سلطة تقديرية فى الحكم بجواز التنفيذ أو رفضه لأن الأمر جوازى بالنسبة لها، ويجب على المحكمة إذا رأت تنفيذ الحكم تنفيذاً معجلاً أن تنص على ذلك فى الحكم، وإذا لم تنص المحكمة فى الحكم على شموله بالنفاذ المعجل فإن ذلك يعتبر رفضاً ضمنياً للنفاذ المعجل ومن ثم لا يجوز تنفيذ هذا الحكم تنفيذاً معجلاً لأن النفاذ المعجل القضائى إنما يستمد من الحكم ذاته، أى من النص عليه فى الحكم، وذلك بعكس الحال فى النفاذ المعجل القانونى الذى يستمد من نص القانون مباشرة، ولذلك فإن من واجب المحضر أن يمتنع عن تنفيذ الحكم نفاذاً معجلاً إذا ما صدر فى حالة من حالات النفاذ المعجل القضائى ولم تنص المحكمة فيه على شموله بالنفاذ المعجل، بينما

يجب على المحضر أن ينفذ الحكم نفاذاً عاجلاً إذا صدر في حالة من حالات النفاذ العجل القانوني حتى ولو لم تنص المحكمة في الحكم على شموله بالنفاذ العجل كما ذكرنا، لأن المحضر في النفاذ العجل القضائي إنما يمثل لأمر المحكمة به بينما في النفاذ العجل القانوني يمثل لأمر المشرع مباشرة.

وسواء كان الحكم المشمول بالنفاذ العجل صادراً في حالة من حالات النفاذ العجل الوجوبي أو النفاذ العجل القضائي، فإن المشرع قد وازن بين مصلحة المحكوم له في النفاذ العجل لهذا الحكم الابتدائي غير النهائي ومصلحة المحكوم عليه في ضمان إزالة آثار هذا النفاذ عند إلغاء الحكم، فالحكم الذي ينفذ نفاذاً عاجلاً من المحتمل أن يلغى سواء من محكمة الطعن أو من المحكمة الموضوعية بصدر الحكم القطعي مخالفاً للحكم الوقتي الذي نفذ عاجلاً، ولذلك رأى المشرع أنه من الأفضل تقرير ضمانات معينة للمحكوم عليه لتعويضه عن الأضرار التي تلحق به إذا تعذرت أو استحالت إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ العجل، ومن هذه الضمانات نظام الكفالة، ووفقاً له يتعلق تنفيذ الحكم نفاذاً عاجلاً على تقديم الكفالة، ولكن لم يتطلب المشرع تقديم كفالة من المحكوم له في كل حالة ينفذ فيها الحكم عاجلاً بل في بعض الحالات فقط كما سيتضح لنا بعد قليل.

١٨١٢ - مسؤولية المحكوم له عن تنفيذ الحكم الابتدائي تنفيذاً عاجلاً:

التنفيذ العجل هو تنفيذ قلق يتعلق مصيره بالحكم ذاته كما ذكرنا، ولاشك أنه إذا أيدت محكمة الطعن الحكم الابتدائي النافذ نفاذاً عاجلاً فإن إجراءات التنفيذ العجل التي اتخذت تستقر وتبقى صحيحة نظراً لاقترائها بما يسوغها وارتكازها على سند تنفيذي يبررها (أحمد قمحة

وعبدالفتاح السيد - التنفيذ علما وعملا - الطبعة الثانية - بند ٢٦٥ ص ٢٢٣، أمينة النمر - أحكام التنفيذ الجبرى - بند ١٢٧ - ص ١٦٨، ولكن إذا ما ألغى الحكم النافذ نفاذا معجلا من محكمة الطعن، فإن استقرار إجراءات التنفيذ التى اتخذت سوف يتزعزع والقاعدة المسلم بها هنا أنه يجب إعادة الحال إلى ما كان عليه (محمد حامد فهمى - بند ٦٥ ص ٤٧، رمزى سيف - بند ٥٨ ص ٥٨، فتحى والى - بند ٤٣ ص ٨٣، أحمد أبو الوفا - بند ٢٥ ص ٥٦، أمينة النمر - الإشارة السابقة، نبيل عمر - بند ٩١ ص ٢٠٤)، فيسترد المحكوم عليه من المحكوم له ما يكون قد استوفاه منه، ولا خلاف فى هذا لأنه الأثر الحتمى لإبطال السند الذى أجرى التنفيذ بمقتضاه (محمد حامد فهمى - الإشارة السابقة).

ولكن فضلا عن إعادة الحال إلى ما كان عليه، هل يلتزم المحكوم له بتعويض الضرر الذى يلحق بالمحكوم عليه نتيجة لتنفيذ حكم ابتدائى تنفيذا معجلا ألغى من المحكمة الاستئنافية؟

يجب التفرقة بين ما إذا كان المحكوم له سبئ النية أم لا، فإذا كان سبئ النية أى كان عالما بأنه مبطّل فى دعواه أو كان الحكم الابتدائى مبنيا على غش أو تزوير، فإنه يلتزم بتعويض الضرر الذى لحق المحكوم عليه من جراء هذا التنفيذ، ولا جدال فى ذلك (أحمد أبو الوفا - بند ٢٥ ص ٥٦، محمد حامد فهمى - بند ٦٦ ص ٤٨، أمينة النمر - أحكام التنفيذ - بند ١٢٧ ص ١٦٨).

أما إذا كان المحكوم له حسن النية، فقد ثار جدال فى الفقة حول مدى التزامه بتعويض المحكوم عليه، فذهب رأى إلى أنه يلتزم بتعويض الضرر حتى ولو كان حسن النية (من هذا الرأى: جارسونيه - الجزء السادس - بند ١١٥ ص ٢١٣، عبد الحميد أبوهيف - طرق التنفيذ والتحفّظ - بند ٨٣ ص ٦٣، فتحى والى - بند ٤٣ ص ٨٣، محمد

عبدالخالق عمر بند ٢٢٧ ص ٢٢٠، محمد حامد فهمي - بند ٦٦ ص ٤٨، ونقض ١٩٨٨/١١/٢ - الطعن رقم ٩٣ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١٩٦٧/٥/٢٣، السنة ١٨ ص ١٠٨٤، نقض ١٩٦٩/٢/٢٧، السنة ٢٠ ص ٥٠٨، نقض ١٩٨٠/١/٨، السنة ٣١ ص ٩٨)، على أساس أن المحكوم له بحكم واجب النفاذ مؤقتاً إنما يجرى التنفيذ على مسؤوليته، لأن الحكم الذي ينفذ به ليس نهائياً وإنما هو معرض للإلغاء عندما يطعن الخصم فيه، فيجب عليه ألا يقدم على التنفيذ إلا إذا كان متأكداً من أن الحكم سيؤيد وإلا امتنع عن التنفيذ حتى يصبح الحكم نهائياً أو يفضل المخاطرة بالتنفيذ ويحتل المسؤولية في حالة إلغاء الحكم، خاصة أن تنفيذ الحكم الابتدائي تنفيذاً مؤقتاً مع احتمال إلغائه بالطعن فيه لا يخلو من عدم التبصر الموجب لمسؤولية المحكوم له لعلمه أن الحكم جائز الطعن فيه ويحتل إلغاؤه، كما يستند أنصار هذا الرأي إلى أن التنفيذ المعجل ليس حقاً للمحكوم له وإنما رخصة *Faculte* يستعملها المحكوم له إن شاء على مسؤوليته *Ases risques et uerils* وإن شاء انتظر وتريث إلى أن يصبح الحكم نهائياً، وحتى يفرض أن التنفيذ المعجل ليس رخصة بل حق للمحكوم له فإن هذا الحق يزول بزوال الحكم الابتدائي نتيجة للطعن فيه ويصبح التنفيذ الذي تم غير مستند إلى أساس من الحق.

بينما ذهب رأى آخر نؤيده إلى أن المحكوم له بحكم مشمول بالنفاذ المعجل لا يعتبر مسئولاً عن الضرر الذي يلحق بالمحكوم عليه إذا كان حسن النية (من القائلين بهذا الرأي: *Josserand: De l'esprit des droits-2.éd.no 43*, رمزي سيف - بند ٦٠ ص ٦٠ - ص ٦٢، أحمد أبو الوفا - بند ٢٥ ص ٥٦ - ص ٥٩، أمينة النمر - أحكام التنفيذ - بند ١٢٧ ص ١٦٨ - ص ١٧١، نبيل عمر - بند ٩١ ص ٢٠٤)، وأساس هذا الرأي الراجح أن المحكوم له بالنفاذ المعجل إنما يستعمل حقاً خوله إياه

القانون ، ومن استعمل حقه لا يسأل إلا إذا أساء هذا الاستعمال أو كان سيئ النية، فالمحكوم له يجرى النفاذ المؤقت بمقتضى حق لا رخصة، وذلك لأن الرخصة وفقا لأسلم المعايير فى التفرقة بينها وبين الحق هى مكتة يعترف بها القانون لجميع الأشخاص، ومن ثم لا يعتبر إجراء النفاذ المؤقت من قبيل الرخص التى منحها القانون للجميع كالمرور فى الطريق العام مثلا وإنما هو حق بالمعنى الخاص للكلمة، فمن صدر له حكم مشمول بالنفاذ يعتبر صاحب حق ظاهر يحميه المشرع ويمنحه رعاية خاصة فيبيع له اقتضاء هذا الحق قبل أن يستقر الحكم نهائيا، ويجب أن يكون شأنه شأن أى صاحب حق ظاهر يحميه القانون لا يسأل إذا باشر هذا الحق، فمثلا الخصم الذى يطالب بتعيين حارس قضائى على عين متنازع على ملكيتها ويحكم له بذلك لا يسأل بالتعويض إذا حكم عليه فى دعوى الملكية بحجة أنه سار فى إجراءات ثبت أنه لم يكن على حق فى إجراءاتها.

كما أنه إذا كان القانون لا يعتبر فشل أى خصم فى الالتجاء إلى القضاء دليلا على خطئه موجبا لمسئوليته وإنما هو يسأل إذا كان سيئ النية، فمن باب أولى ذلك الشخص الذى يقوم بإجراء معين معتمدا على حق ظاهر منحه إياه حكم لم يستقر بعد، لا يكون مسئولا إذا فشل فى النهاية لأنه أولى بالرعاية من الأول الذى لم يستند إلى حق ظاهر أو إلى حكم غير مستقر يحتمل إلغاؤه.

كما أنه ليس صحيحا القول بأن حق المحكوم له فى إجراء التنفيذ يزول بإلغاء الحكم فيصير التنفيذ الذى تم غير مستند إلى أساس من الحق، والدليل على عدم صحته أن من مقتضى هذا القول أيضا أن يسأل المحكوم له بحكم نهائى حائز لقوة الشئ المحكوم فيه إذا نفذ ثم ألغى بعد ذلك نتيجة للطعن فيه بطريق طعن غير عادى لأن التنفيذ يصبح بعد إلغاء الحكم غير مستند إلى أساس من الحق، مع أنه من المسلم به أن

المحكوم له بحكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه لا يسأل عن تنفيذه إذا ما ألغى الحكم بعد الطعن فيه بطريق غير عادي إلا إذا كان سيئ النية.

فلا محل للترقية بين تنفيذ الحكم تنفيذا معجلا وبين تنفيذ الحكم الحائز لقوة الشيء المحكوم فيه إذا ما ألغى كل منهما بعد الطعن فيه بطريق الطعن المناسب، وإذا كان تنفيذ الحكم تنفيذا معجلا لا يخلو من عدم التبصر لعلم المحكوم له أن الحكم قد يلغى بعد الطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف كما يدعى أنصار الرأي الأول، فإن تنفيذ الحكم الحائز لقوة الشيء المحكوم فيه القابل للطعن فيه بطرق الطعن غير العادية لا يخلو كذلك من عدم التبصر فقد يلغى الحكم بعد الطعن فيه بطرق الطعن غير العادية، كما أن القول بأن المحكوم له كان عليه لیتقادی مسؤوليته أن يترتب حتى يصبح الحكم حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه يؤدي إلى إهدار الحق المحكوم له وإلى عدم الاستفادة من المنفعة التي قصدها المشرع من تقرير حالات النفاذ المعجل.

والواقع أن تقرير مسؤولية المحكوم له بالنفاذ المعجل رغم حسن نيته، سوف يؤدي في اعتقادنا إلى انهزام الغرض الذي ابتغاه المشرع من إيجاد نظام النفاذ المعجل، وستصبح القواعد المنظمة للنفاذ المعجل مجرد نصوص غير قابلة للتطبيق في الحياة العملية، إذ سيخشى المتقاضون محاولة تطبيقها تفاديا للمسؤولية، ولذلك فإنه من الأفضل عدم القول بمسؤولية المحكوم له بحكم مشمول بالنفاذ المعجل إذا كان حسن النية، وإلزامه فقط بإعادة الحال إلى ما كان عليه إذا ما ألغى هذا الحكم فيما بعد.

### أحكام النقض:

١٨١٣- تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتا يجرى على مسؤولية طالب التنفيذ لأن إباحة تنفيذها قبل أن تصبح نهائية هو مجرد



رخصة للمحكوم له إن شاء انتفع بها وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم أو القرار قوة الشيء المحكوم فيه، فإذا اختار استعمال هذه الرخصة وأقدم على تنفيذه وهو يعلم أنه معرض للإلغاء إذا ما طعن فيه فإنه يتحمل مخاطر هذا التنفيذ، فإذا ألغى الحكم أو القرار المنفذ به بناء على الطعن فيه وجب على طالب التنفيذ بعد أن ثبت أن الحق ليس في جانبه أن يرد إلى خصمه الذي أجرى التنفيذ ضده ما يكون قد استوفاه منه وأن يعيد الحال إلى ما كانت عليه قبل حصول التنفيذ، كما يلتزم بتعويض الضرر الذي لحق هذا الخصم من جراء ذلك التنفيذ، وتبعا لذلك يرد إليه الثمار التي حرم منها ويعتبر الخصم سيئ النية في حكم المادتين ١٨٥/١/٩٧٨ مدني منذ إعلانه بالطعن في الحكم أو القرار المنفذ به لأن هذا الإعلان يتضمن معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم بإلغاء القرار أو الحكم المطعون فيه فيعتبر بمثابة إعلان للحائز بعيوب حيازته مما يزول به حسن نيته طبقا للمادة ٩٦٦ من القانون المدني.

(نقض ١٩٦٩/٣/٢٧، سنة ٢٠ ص ٥٠٨، نقض ١٩٨٠/١/٨، طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٤٤ق).

١٨١٤- متى كان الحكم المستأنف قد قضى برفض طلب وقف إجراءات البيع بعد الحكم في دعوى الاستحقاق الفرعية برفضها والاستمرار في التنفيذ، وهو بهذه المثابة حكم مشمول بالنفذ المعجل ويجوز تنفيذه جبرا رغم استئنافه عملا بالمادة ٢٨٧ مرافعات فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن الإجراءات في هذا الخصوص سليمة، يكون قد التزم صحيح القانون.

(نقض ١٩٧٥/٣/٢٦، سنة ٢٦ ص ٦٧٥).

١٨١٥- تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتا يكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على مسئولية طالب التنفيذ وحده، إذ يعد إجراء

التنفيذ مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء انتفع بها وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم قوة الشيء المحكوم فيه، فإذا لم يتريث المحكوم له وأقدم على تنفيذ الحكم وهو يعلم أنه معرض للإلغاء عند الطعن عليه فإنه يكون قد قام بالتنفيذ على مسؤوليته بغير تبصر فيتحمل مخاطره إذا ما ألغى الحكم ويصبح التنفيذ بغير سند من القانون بما يلزم طالب التنفيذ بإعادة الحال إلى ما كانت عليه وتعويض الضرر الذي قد ينشأ عن التنفيذ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الذي جرى التنفيذ بمقتضاه صادرا من القضاء المستعجل فإنه يقع على عاتق من بادر بتنفيذه مسؤولية هذا التنفيذ إذا ما ألغى هذا الحكم في الاستئناف شأنه في ذلك شأن الأحكام الصادرة في الموضوع والمشمول بالتنفيذ المؤقت.

يسأل طالب التنفيذ عن تنفيذ أحكام القضاء المستعجل عند الحصول على قضاء في الموضوع بأن الحق لم يكن في جانب طالب التنفيذ كما يسأل في حالة ما إذا كان الحكم المستعجل الذي نفذ بمقتضاه قد ألغى في الاستئناف. فإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقضي بمسؤولية الطاعنة عن تنفيذ الحكم المستعجل الذي تعجلته قبل الفصل في الاستئناف المرفوع عنه الذي قضى فيه بإلغاء الحكم المستأنف فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

إذ كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى قيام الطاعنة بتنفيذ الحكم المستعجل بغير انتظار نتيجة الفصل في الاستئناف المرفوعة عنه يوجب مسؤوليتها عن الضرر الذي أصاب المطعون عليه من هذا التنفيذ، وحتى ولو كانت حسنة النية فإن هذا الذي أورده الحكم يكفي لحمل قضائه في خصوص توافر مسؤولية الطاعنة عن التنفيذ.

(نقض ١٩٦٧/٥/٢٣، سنة ١٨ ص ١٠٨٤، نقض ١٩٨٤/٥/٢، طعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٣ قضائية).

١٨١٦- مسئولية تنفيذ الأحكام النهائية تخضع للقواعد العامة التي تشترط ثبوت الخطأ المستقل عن استعمال الحق في التنفيذ.

(نقض ١٤/٤/١٩٧٠، سنة ٢١ ص ٦١١، نقض ٢٧/١١/١٩٦٩، سنة ٢٠ ص ١٢٤٢).

١٨١٧- تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتاً. وقوعه على عاتق طالبه. علة ذلك. تحمله مخاطره إذا ما ألغى الحكم. التزامه بتعويض الضرر الناشئ عن التنفيذ. عدم توقف ذلك على ثبوت خطئه أو سوء قصده.

(نقض ٢/١١/١٩٨٨، طعن رقم ٩٣ لسنة ٥٥ قضائية، نقض ١/٨/١٩٨٠، سنة ٣١ ص ٩٨، نقض ٢٧/٣/١٩٦٩، المكتب الفني سنة ٢٠ ص ٥٠٨، نقض ٢٣/٥/١٩٦٧، سنة ١٨ العدد الثالث ص ١٠٨٤).

١٨١٨- تنفيذ الحكم بالمخالفة لقواعد القانون. اعتبار طالب التنفيذ حائزاً سبباً النية منذ إعلانه بالطعن في الحكم أو القرار المنفذ به. (نقض ٦/٥/١٩٨٢، طعن رقم ٨٦١ لسنة ٤٨ قضائية).

١٨١٩ - قرار لجنة الطعن - الضريبي - يعتبر وفقاً للمادتين ٥٣، ١٠١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ من القرارات الجائز تنفيذها مؤقتاً ولو طعن فيه أمام المحكمة الابتدائية، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اشتمل على تقرير قانوني خاطيء إذ اعتبر أن الطعن في قرار اللجنة بالنسبة لضريبة الإيراد العام مما يفقدها شروط اقتضاها بالتنفيذ الجبري.

(نقض ١٥/٣/١٩٧٨، سنة ٢٩ ص ٧٤٥).

١٨٢٠- الحكم المعجل النفاذ وإن صلح سنداً لاتخاذ إجراءات التنفيذ على العقار السابقة على المزايدة فإنه يفقد الصلاحية بالنسبة للمزايدة وما يتبعها من إجراءات ومنها حكم مرسى المزايدة إذ اشترط القانون

لإجرائها صيرورة الحكم المنفذ به نهائياً، وذلك حتى يتجنب إبطال البيع في حالة إلغاء الحكم الذى شرع في التنفيذ بمقتضاه ومن ثم فإذا أجرى قاضى البيوع المزايدة قبل أن يصير الحكم المنفذ به نهائياً فلإنها تكون قد أجريت بغير سند تنفيذى صالح لإجرائها وبالتالي يكون إجرائها معيباً.  
(نقض ١٩٦٨/١/١١، الطعن ٢٥٩/٣٤ ق س ١٩ ص ٤٦).

١٨٢١ - تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها مؤقتاً يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على مسئولية طالب التنفيذ وحده، إذ يعد إجراء التنفيذ مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء انتفع بها وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم قوة الشيء المحكوم فيه، فإذا لم يترث المحكوم له وأقدم على تنفيذ الحكم، وهو يعلم أنه معرض للإلغاء عند الطعن فيه فإنه يكون قد قام بالتنفيذ على مسئوليته بغير تبصر فيتحمل مخاطره إذا ما ألقى الحكم، ويصبح التنفيذ بغير سند من القانون بما يلزم طالب التنفيذ بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه وتعويض الضرر الذى قد ينشأ عن التنفيذ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الذى يرى التنفيذ بمقتضاه صادراً من القضاء المستعجل، إذ يقع على عاتق من بادر بتنفيذه مسئولية هذا التنفيذ إذا ما ألقى هذا الحكم فى الاستئناف شأنه فى ذلك شأن الأحكام الصادرة فى الموضوع والمشمولة بالنفذ المعجل، فطالب تنفيذ أحكام القضاء المستعجل - كما يسأل فى هذه الحالة - يسأل عند الحصول على قضاء فى الموضوع بأن الحق لم يكن فى جانبه.  
(نقض ١٩٨٤/٥/٢، طعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٥٣ قضائية).

١٨٢٢ - لما كان الإشكال فى التنفيذ الذى يرفع لقاضى التنفيذ من الملتزم بالدين لأول مرة قبل البدء فيه أو قبل تنامه طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون المرافعات ذا أثر موقف للتنفيذ، يستوى فى ذلك أن يكون قد رفع إلى محكمة مختصة بنظره أو إلى محكمة غير مختصة به، ويظل هذا

الأثر باقياً ما بقيت صحيفته قائمة، ولا يزول إلا بصدر حكم يترتب عليه زوال صحيفة الإشكال لبطانها أو بسقوط الخصومة أو باعتبارها كأن لم تكن أو حكم يشطب الإشكال، وكان الحكم بعدم الاختصاص والإحالة لا يترتب عليه إنهاء الخصومة في الإشكال، وليس من شأنه أن يزيل صحيفته، وإنما هو ينقل الدعوى إلى المحكمة المحالة إليها التي يتعين عليها أن تنظرها بحالتها من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها، ويعتبر صحيحاً أمامها ما تم من إجراءات قبل الإحالة بما في ذلك صحيفة الإشكال وأثرها الواقف للتنفيذ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن أقام الإشكال رقم ١٠٣٧. سنة ١٩٧٠، تنفيذ العطارين لأول مرة بطلب وقف التنفيذ بالتعويض المدني المقضى به عليه للمطعون عليه في القضية رقم ٢٨٩٨ سنة ١٩٦٨، جنح العطارين متبوعاً في رفعه الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات، فإنه يترتب على تقديم صحيفة هذا الإشكال لقلم الكتاب وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه - باعتباره إشكالاً أول من المحكوم عليه - ويبقى هذا الأثر الواقف للإشكال قائماً رغم الحكم بعدم اختصاص المحكمة نوعياً والإحالة إلى محكمة جنح المنشية الصادر في ٢٢/٢/١٩٧٠، باعتباره حكماً لاينهى الخصومة في الإشكال. لما كان ذلك، وكان تنفيذ الأحكام الجائز تنفيذها مؤقتاً يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على مسئولية طالب التنفيذ وحده، إذ يعد إجراء التنفيذ مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء انتفع بها، وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم قوة الشيء المحكوم فيه، فإذا لم يترتب المحكوم له وأقدم على تنفيذ الحكم، وهو يعلم أنه معرض للإلغاء عند الطعن فيه، فإنه يكون قد قام بالتنفيذ على مسئولية، فيتحمل مخاطره إذا ما ألقى الحكم، فإن الحكم الصادر من محكمة جنح المنشية في ٢٧/٢/١٩٧٢، برفض الإشكال والاستمرار في التنفيذ ليس من شأنه - وهو لم يصبح نهائياً للطعن فيه - أن يوجب على طالب التنفيذ الاستمرار

فيه، بل له أن يتريث حتى يصبح الحكم نهائياً استعمالاً للرخصة المخولة له في هذا الخصوص، وعندئذ يبقى أثر الإشكال الواقف للتنفيذ قائماً فلا يبدأ الأجل المنصوص عليه في المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات لاعتبار الحجز كأن لم يكن إلا من اليوم التالي لصدور الحكم النهائي للخصومة في الإشكال. وإذا صدر الحكم في استئناف الإشكال بجلسة ١٩٧٢/٥/٢٥، فإن الميعاد يبدأ في اليوم التالي ١٩٧٢/٥/٢٦، وإذا كان المطعون عليه قد حصل على أمر من قاضي التنفيذ بمحكمة العطارين بمد ميعاد بيع الأشياء المحجوز عليها في ١٩٧٠/٢/٥، مدة ثلاثين يوماً عملاً بالمادة ٣٧٥ فقرة ثانية من قانون المرافعات، فإن الأجل لا يكتمل إلا في ١٩٧٢/٩/٢٦، وإذا كان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه قد حدد لبيع المحجوزات ١٩٧٢/٩/١٦، وتم له في ذات اليوم تحصيل المبلغ المحجوز على الطاعن من أجله، فإن التنفيذ يكون قد تم وفقاً لأحكام القانون، ويكون الحكم المطعون فيه إذ أيد قضاء الحكم المستأنف في شأن عدم زوال أثر الإشكال الواقف للتنفيذ حتى صدور الحكم النهائي في النزاع من محكمة الجنب المستأنفة في ١٩٧٢/٥/٢٥، وخلص إلى أن رفض الدعوى يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون، ويكون النعي عليه بهذا الطعن برمته على غير أساس.

(نقض ١٩٨٠/١/٨، مجموعة المكتب الفني سنة ٣١ بالجزء الأول ص ١٠٥).

١٨٢٣ - وحيث إن هذا النعي غير سديد، ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الاستئنافي بإلغاء الحكم الابتدائي المشمول بالنفاذ المعجل. ورفض الدعوى يكون بدوره قابلاً للتنفيذ الجبري لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي فيكون للمحكوم عليه فيه أن يسترد من المحكوم له ما يكون قد استوفاه بذلك الحكم، وإعادة الحال إلى ما كانت

عليه قبل إجراء التنفيذ المعجل، وأن الأحكام الحائزة لقوة الشيء المحكوم فيه تقبل التنفيذ، ولا يمنع من تنفيذها قابليتها للطعن بالنقض أو الطعن عليها فعلاً بهذا الطريق، ولم تأمر محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم عملاً بنص المادة ٢/٢٥١ من قانون المرافعات لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن الحكم الابتدائي الذي صدر في الدعوى رقم ٣٣٦٠ لسنة ١٩٨٢، مدنى بنها الابتدائية لصالح الطاعنة قد قضى بصحة ونفاذ عقد الإيجار المؤرخ ١٨/٤/١٩٦٦، المتضمن استئجارها من مورث المطعون عليهم مساحة ١٦ قيراطاً أرضاً زراعية وإلزامهم بتسليم هذه المساحة لها وشمول الحكم بالنفاذ المعجل، وتنفيذاً له تسلمت الطاعنة أطيان النزاع من المطعون عليهم بمحضر التسليم المؤرخ ٢٦/٢/١٩٨٤، وإذا استأنف المطعون عليهم ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٤١١ لسنة ١٦ ق طنطا - مأمورية بنها - الذى قضى بإلغاء الحكم المستأنف، وبعدم قبول الدعوى المبتدأة فإن هذا الحكم الأخير يكون بدوره قابلاً للتنفيذ الجبرى لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائي بالتسليم وإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل إجراء النفاذ المعجل بالتسليم، وإذا وافق قضاء الحكم المطعون فيه هذا النظر، والتفت عن الدفع المبدئى من الطاعنة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون، ويضحي هذا النعى على غير أساس.

(نقض ١٩٩٤/١١/٢٠، سنة ٤٥ الجزء الثانى من ١٤٢٣).

١٨٢٤- لما كان الثابت أن المطعون ضدها الأولى قد تعجلت تنفيذ الحكم المستعجل الصادر فى الدعوى رقم ١٣٨١ لسنة ١٩٧٩، مستعجل الجيزة بطرد الطاعنة من الشقة محل النزاع، وتأجيرها للمطعون ضده الثانى، وهى تعلم احتمال إلغائه عند الطعن عليه بالاستئناف، وقد صدر الحكم فى استئناف الطاعنة رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٨٠، ببطلانه لعدم انعقاد

الخصومة أمام محكمة أول درجة بما تتحقق مسئوليتها عن تنفيذ ذلك الحكم المستعجل، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، وقضى برفض طلب الطاعة بالتعويض عن تنفيذ الحكم المستعجل، ورفض المطالبة بالأجرة التي قبضتها المطعون ضدها الأولى على سند من أن المطعون ضدها الأولى قد استعملت حقها في رفع دعوى الطرد دون أن تقصد الكيد أو الضرر للطاعة ولم يظن الحكم إلى أن هذا التنفيذ يقع على مسئوليتها وأن عقد الطاعة لم ينته إلا في ٢٣/١١/١٩٨٤، في حين أن المطعون ضدها الأولى أجرت الشقة للمطعون ضده الثاني في ٢٠/١١/١٩٧٩، مما يكون معيباً.

(نقض ١١/١٧/١٩٩٤، سنة ٤٥ الجزء الثاني ص ١٣٩٥).

١٨٢٥- تنفيذ الأحكام والقرارات الجائز تنفيذها ومؤقتاً يكون - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على مسئولية طالب التنفيذ وحده إذ يعد إجراء التنفيذ مجرد رخصة للمحكوم له إن شاء انتفع بها، وإن شاء تربص حتى يحوز الحكم قوة الشيء المحكوم فيه، فإذا لم يترتب المحكوم له وأقدم على تنفيذ الحكم وهو يعلم أنه معرض للإلغاء عند الطعن فيه فإنه يكون قد قام بالتنفيذ على مسئوليته بغير تبصر فيتحمل مخاطره إذا ما ألغى الحكم ويصبح التنفيذ بغير سند من القانون بما يلزم طالب التنفيذ بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه، وتعويض الضرر الذي قد ينشأ عن التنفيذ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الذي جرى التنفيذ بمقتضاه صادراً من القضاء المستعجل إذ يقع على عاتق من بادر بتنفيذه، مسئولية هذا التنفيذ إذا ما ألغى هذا الحكم في الاستئناف شأنه في ذلك شأن الأحكام الصادرة في الموضوع والمشمول بالإنفاذ المعجل.

(نقض ١١/١٧/١٩٩٤، سنة ٤٥ الجزء الثاني ص ١٣٩٥).



## (مادة ٢٨٨)

«النفاز المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة أيا كانت المحكمة التى أصدرتها، وللأوامر الصادرة على العرائض، وذلك ما لم ينص فى الحكم أو الأمر على تقديم كفالة» (هذه المادة تقابل المادة ٤٦٦ / ١ / ٢ من قانون المرافعات السابق معدلة بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢).

### التعليق:

١٨٢٦ - حالات النفاز المعجل بقوة القانون وحكم الكفالة فيها:

نصت المادة ٢٨٨ - محل التعليق - والمادة ٢٨٩ على حالات النفاز المعجل بقوة القانون وهى: الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة والأوامر على العرائض والأحكام الصادرة فى المواد التجارية، وسوف نوضح هذه الحالات فيما يلى:

١٨٢٧ - الحالة الأولى: الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة:

تعتبر الأحكام المستعجلة مشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون دون حاجة إلى نص فى الحكم على تنفيذها معجلاً، كما أنه لا يلزم أن يطلب الخصم تنفيذ الحكم المستعجل تنفيذاً معجلاً لأن الحكم المستعجل يستمد قوته التنفيذية من نص القانون مباشرة. وعلة تنفيذ هذه الأحكام تنفيذاً معجلاً هى أن الحكم الصادر فى مادة مستعجلة بطبيعته لا يحتمل التأخير ولا جدوى من ورائه إذا لم ينفذ فوراً (محمد عبد الخالق عمر - بند ٢٣٢ ص ٢٣٦)، فصفا الاستعجال تبرر صدور هذا الحكم بإجراءات مختصرة كما أنها تبرر نفاذه نفاذاً سريعاً (فتحي والى - بند ٣٢ ص ٥٩)، والغالب أن المحكوم عليه لا يضار من تنفيذ هذه الأحكام قبل

صيرورتها نهائية (فتحى والى - بند ٣٢ ص ٥٩)، لأنها تقضى بإجراء وقتى لا يمس أصل الحق المتنازع فيه.

وتنفيذ الأحكام تنفيذاً معجلاً يعنى إمكانية تنفيذها على الرغم من قابليتها للطعن فيها بالاستئناف أو الطعن فيها فعلاً بالاستئناف، وبمجرد صدور الحكم المستعجل يكون للمحكوم له أن يستعمل حقه فى النفاذ المعجل دون انتظار حتى يحوز الحكم قوة الأمر المقضى به أى يصبح نهائياً سواء بتأييده من محكمة الطعن أو بفوات ميعاد الطعن فيه بالاستئناف، وإذا لم يستعمل المحكوم له حقه فى نفاذ الحكم المستعجل معجلاً، وانتظر حتى أصبح الحكم حائزاً لقوة الأمر المقضى به فإن تنفيذ الحكم فى هذه الحالة يخضع للقواعد العامة لأن مثل هذا الحكم يكون حكماً نهائياً.

وتنفيذ الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة نفاذاً معجلاً بقوة القانون أى كانت المادة المستعجلة الصادرة فيها (محمد حامد فهمى - ص ١٩، أمية النمر - أحكام التنفيذ الجبرى بند ١٣٢ ص ١٧٧). أى سواء صدر الحكم فى مسألة يخشى عليها من فوات الوقت وفقاً للمادة ٤٥، أو فى إشكال وقتى فى التنفيذ وفقاً للمادة ٢٧٥/٢، أو فى حالة من الحالات التى يمنع فيها الاختصاص للقاضى المستعجل بمقتضى نصوص خاصة مثل نص المادة ٧٥ من قانون العمل، ويتضح ذلك من نص المادة ٢٨٨ السالفة الذكر التى تقضى بأن النفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون «للأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة»، دون تحديد أو حصر للمادة المستعجلة الصادر فيها الحكم، ومن ثم فإن كل حكم مستعجل ينفذ نفاذاً مستعجلاً أى كانت المادة المستعجلة الصادر فيها.

وتنبغى ملاحظة أن الأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل وفقاً لنص المادة ٢٨٨ هى الأحكام المستعجلة، وليست الأحكام الوقتية، التى تصدر فى طلب

وقتي فقط دون أن تكون المادة مستعجلة، ومثال ذلك الحكم الصادر في التظلم من الأمر على عريضة (أمنية النمر - أحكام التنفيذ الجبرى - بند ١٣٢ ص ١٧٧ وأيضا مناط الاختصاص والحكم فى الدعوى المستعجلة - ص ١١٤ ومابعدها)، فهذا الحكم لا ينفذ نفاذاً معجلاً بقوة القانون.

كما أن الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة تكون مشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون أيا كانت المحكمة التى أصدرتها، فقد يصدر الحكم المستعجل من قاضى الأمور المستعجلة، وذلك فى دعوى مستقلة ترفع إليه وصدر الحكم من محكمة الأمور المستعجلة يؤدى إلى تنفيذه نفاذاً معجلاً بقوة القانون بلا شبهة أو جدل لأن صدوره من محكمة الأمور المستعجلة يدل بذاته على أنه صادر فى مادة مستعجلة، وقد يصدر الحكم المستعجل من محكمة الموضوع وذلك إذا رفع الطلب المستعجل تبعاً لدعوى موضوعية فتقضى فيه هذه المحكمة بصفة مستعجلة، وقبل الفصل فى الموضوع ، ومن أمثلة ذلك أن ترفع دعوى بتثبيت الملكية، ويطلب فيها وضع الأعيان المتنازع عليها تحت الحراسة القضائية لحين الفصل فى موضوع الملكية، وإذا ما أصدرت المحكمة حكمها بفرض الحراسة القضائية على هذه الأعيان فإن هذا الحكم يكون صادراً فى مسألة مستعجلة رغم أن المحكمة التى أصدرت هذا الحكم هى محكمة الموضوع فلا أثر لذلك على طبيعة الحكم وكونه حكماً مستعجلاً، كذلك قد يصدر الحكم المستعجل من قاضى التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة فيكون هذا الحكم مشمولاً بالنفاذ المعجل بقوة القانون أيضاً وغالباً ما يصدر هذا الحكم قاصلاً فى إشكالات التنفيذ.

وقد نصت المادة ١٧٨ مرافعات على أنه إذا كان الحكم صادراً فى مسألة مستعجلة فيجب أن يبين ذلك فيه، وبذلك يمكن لمن يطلع على الحكم أن يعرف أنه صادر فى مسألة مستعجلة، ومن ثم ينفذ الحكم

نفاذا معجلاً، وهذا النص يفيد المحضر بصفة خاصة إذا صدر الحكم المستعجل من محكمة الموضوع أو من قاضى التنفيذ لأن هذا الحكم يجب أن يبين فيه أنه صادر فى مسألة مستعجلة، وبذلك يتمكن المحضر من تنفيذه تنفيذاً معجلاً، وإذا أغفلت المحكمة أو قاضى التنفيذ النص على ذلك فإنه لا يمكن تنفيذ الحكم إلا إذا قامت المحكمة بتصحيحه على أساس أن إغفال هذا البيان يعتبر خطأ كتابياً أو مادياً ومن قبيل السهو، ووفقاً للمادة ١٩١ مرافعات فإن هذا التصحيح يكون بقرار تصدره المحكمة التى أصدرت الحكم من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراقبة، ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة.

وحكم الكفالة فى حالة النفاذ المعجل للأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة أنها جوازية، فالأصل أن النفاذ المعجل للأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة يكون بغير كفالة، ولكن أجاز المشرع للمحكمة فى المادة ٢٨٨ أن تنص فى الحكم على تقديم الكفالة، فاشتراط الكفالة اختياري للمحكمة ويبنى على اعتبارات يستخلصها القاضى من ظروف الحالة المطروحة عليه، فإذا وجد القاضى أن هناك ضرراً قد يصيب المحكوم عليه من النفاذ المعجل فإنه يجوز له اشتراط الكفالة فى النفاذ المعجل، ويلاحظ أنه لا يشترط أن ينص القاضى فى حكمه على عدم لزوم الكفالة لأن مجرد خلو الحكم المستعجل من اشتراط الكفالة يعنى أن النفاذ المعجل يكون فى هذه الحالة بدون كفالة، كذلك فإنه إذا اشترط القاضى الكفالة فى النفاذ المعجل فإنه يجب تقديم هذه الكفالة قبل إجراء التنفيذ الجبرى.

#### ١٨٢٨ - الحالة الثانية: الأوامر على العرائض:

وفقاً للمادة ٢٨٨ فإن الأوامر الصادرة على العرائض تكون دائماً مشمولة بالنفاذ المعجل، فيكون تنفيذ هذه الأوامر معجلاً فى جميع

الأحوال بصرف النظر عن القاضي الذي أصدرها سواء كان قاضي الأمور الوقتية (يلاحظ أن قاضي الأمور الوقتية في المحكمة الابتدائية هو رئيسها أو من يقوم مقامه أو من يندب لذلك من قضاتها، وفي محكمة المواد الجزئية هو قاضيه - مادة ٢٧ مرافعات) أو قاضي التنفيذ أو رئيس الهيئة التي تنتظر الدعوى.

والحكمة من تقرير المشرع النفاذ المعجل للأوامر على العرائض بقوة القانون هي أن هذه الأوامر تصدر بإجراءات مؤقتة تقتضي مصلحة الخصوم السرعة والتعجيل باتخاذها، فشمول هذه الأوامر بالنفاذ المعجل بقوة القانون يتفق مع طبيعتها لأنها تصدر بإجراءات وقتية أو تحفظية، وفي غيبة الخصم ولذلك إذا توقف تنفيذها بسبب الطعن فيها فإنه لن يتحقق الغرض الذي تهدف إليه (عبدالباسط جميعي - المبادئ العامة في التنفيذ - ص ٨٢).

ونفاذ الأوامر على العرائض يكون معجلاً رغم قابليتها للطعن فيها بطريق التظلم، وإذا حدث التظلم بالفعل من هذا الأمر فإن ذلك لا يحول دون النفاذ المعجل (عبدالباسط جميعي - المبادئ العامة في التنفيذ - ص ٨٢)، ومن ناحية أخرى إذا صدر في هذا التظلم حكم برفض التظلم وطعن في هذا الحكم أمام محكمة الطعن فإن ذلك لا يؤدي أيضاً إلى وقف تنفيذ الأمر، وإذا صدر الحكم في التظلم من الأمر بتأييده فيكون حكماً وقتياً ويكون تنفيذه هو تنفيذ لذات الأمر، وعكس ذلك إذا صدر الحكم في التظلم بإلغاء الأمر فإنه أيضاً يكون نافذاً نفاذاً معجلاً وذلك يقتضي عودة الأطراف إلى الحالة التي كانوا عليها قبل إصدار الأمر على العريضة، إذ إن الحكم الصادر في التظلم من الأمر يعتبر حكماً قضائياً لامجرد أمر ولائي (محمد حامد فهمي - بند ٣٣ ص ٢٨، نبيل عمر - ص ١٧٥، استئناف مختلط ١٩٢٦/١/٢٨ التشريع والقضاء س ٢٨ ص ٢٠٥) ولذلك يخضع للقواعد العامة من ناحية تنفيذه ونظراً لكونه حكماً

وقتيا فإنه يكون قابلا للنفاذ المعجل بقوة القانون وفقا للمادة ٢٨٨ سواء صدر بتأييد الأمر أم صدر بإلغائه.

وحكم الكفالة في هذه الحالة أنها اختيارية أيضا مثل حالة الأحكام المستعجلة، فيجوز للقاضي أن يشترط الكفالة لتنفيذ الأمر على عريضة نفاذا معجلا إذا رأى ضرورة لذلك، ويجوز له ألا يشترط الكفالة لنفاذ الأمر على العريضة نفاذا معجلا إذا لم يجد مبررا لها، وإذا لم يرد في الأمر ذكر للكفالة فإن هذا يدل على أن الأمر ينفذ نفاذا معجلا بدون كفالة، لأن الأصل هو عدم اشتراط كفالة لنفاذ الأمر على العريضة نفاذا معجلا.

### (مادة ٢٨٩)

«النفاذ المعجل واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة في المواد التجارية وذلك بشرط تقديم كفالة» (هذه المادة تقابل المادة ٤٦٧ من قانون المرافعات السابق معدلة بمقتضى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢).

#### التعليق:

١٨٢٩ - الحالة الثالثة من حالات النفاذ المعجل بقوة القانون:

الأحكام الصادرة في المواد التجارية:

طبقا لنص المادة ٢٨٩ مرافعات - محل التعليق - يكون النفاذ المعجل واجبا بقوة القانون للأحكام الصادرة في المواد التجارية وذلك بشرط تقديم الكفالة، فإذا صدر الحكم في مادة تجارية فإنه ينفذ معجلا ولو

كان الحكم قابلاً للطعن فيه بالاستئناف، ولا يلزم النص في الحكم الصادر في المادة التجارية صراحة على شموله بالنفاذ المعجل لأنه يستمد قوته التنفيذية من نص القانون.

ويقصد بالحكم الصادر في مادة تجارية الحكم الصادر في الموضوع، فإذا كان الحكم صادراً في منازعة تجارية ولكنه صدر من القضاء المستعجل فتطبق عليه المادة ٢٨٨ مرافعات فهو يكون مشمولاً بالنفاذ المعجل بقوة القانون ولكن الكفالة لا تكون حتمية بل جوازية، كذلك لو كانت المنازعة تجارية ورفعت أمام القضاء الموضوعي وكان هناك طلب مستعجل تابع لها كطلب فرض الحراسة على محل تجاري مثلاً، فإذا قضت المحكمة التجارية في الطلب المستعجل بصفة مستعجلة فإن الحكم المستعجل الصادر منها يكون نافذاً نفاذاً معجلاً ولكن الكفالة تكون جوازية غير حتمية.

ومثل الحكم الصادر في مادة تجارية أمر الأداء الصادر في مادة تجارية، فينفذ أمر الأداء نفاذاً معجلاً بقوة القانون وتكون الكفالة حتمية أيضاً وفقاً للمادة ٢٨٩ مرافعات، لأن أمر الأداء والحكم الصادر في التظلم منه تسري عليهما الأحكام الخاصة بالنفاذ المعجل (مادة ٢٠٩ مرافعات).

والحكمة في إجازة النفاذ المعجل بقوة القانون للأحكام الصادرة في المواد التجارية هي ما تقتضيه الثقة في المعاملات التجارية من تعجيل الوفاء بالديون وسرعة السير في إجراءات الخصومة (وجدى راغب - ص ٧٧، فتحى والى بند ٣٣ ص ٥٩ و ص ٦٠).

وعبارة المشرع في المادة ٢٨٩ السالفة الذكر تتسع لتشمل كل حكم يصدر في مادة تجارية، أي كان مصدر الالتزام فيها عقداً أو غير عقد أي كان دليلاً وسواء كان موضوعه تنفيذ عقد تجاري أو فسخه. وقد حكم

بأن النفاذ يكون معجلاً بقوة القانون مادامت المادة تجارية سواء كانت المطالبة قائمة على سند أم ناشئة عن الإخلال بالتزام تعاقدى (حكم محكمة استئناف القاهرة ٢٧ مارس ١٩٦٢ - المجموعة الرسمية ٦٠ - ٦٧٩-٨٦)، وسواء كان العقد مصدر الالتزام ثابتاً فى ورقة رسمية أو فى ورقة عرفية أو بأى طريق من طرق الإثبات، وسواء كان الحكم قد صدر بتنفيذ الالتزام الوارد فيه أو صدر بفسخ العقد ورد ما قبض مع التعويض (حكم محكمة استئناف مصر ١٧ أبريل ١٩٢٩ - المحاماة ٨٥٩-٩ - ٤٧٦).

ويرجع فى تحديد تجارية المادة إلى ما تنص عليه قواعد القانون التجارى، ويرى البعض أن العبرة بتجارية المادة ينظر إليه بالنسبة إلى المحكوم عليه (أحمد أبو الوفا - ص ٨٢ هامش رقم (١) بها) أى أن يصدر الحكم فى مادة تعتبر تجارية بالنسبة إلى المحكوم عليه، ولكننا نؤيد ما يذهب إليه البعض من أن تحديد تجارية المادة يتم حسب التكييف القانونى الذى يعطيه القاضى لوقائع النزاع (نبيل عمر - ص ١٧٢)، وبالتالى يتحدد الاختصاص وبالتالى يتحدد نوع الحكم ومن ثم يتضح ما إذا كان مشمولاً بالنفاذ المعجل بقوة القانون أو غير مشمول بالنفاذ المعجل.

وقد قيل أن النفاذ المؤقت يجب أن يقتصر على الإجراءات التحفظية المقصود منها صيانة أموال المدين وحماية حقوق الدائنين، كشهر الحكم ووضع الأختام وعمل الجرد، وغل يد المدين عن التصرف والإدارة ومنع الدائنين من اتخاذ إجراءات انفرادية، أما الإجراءات التى لا تستلزم السرعة فلا محل لتنفيذها قبل أن يصير الحكم نهائياً كتحقيق الديون والمداولة فى أمر الصلح وبيع أموال المفلس التى يخشى عليها من التلف (محسن شفيق - الوسيط فى القانون التجارى المصرى - الجزء الثانى ص ٤٢٩)،



ولكن هذا القول يتناقض مع نص المادة ٢٨٩ مرافعات السالف ذكرها، إذ إن عمومية هذا النص لا تتيح مجالا لهذه التفرقة بين الإجراءات التحفظية والإجراءات التي لا تستلزم السرعة، فكل حكم يصدر في مادة تجارية يكون مشمولاً بالنفاذ المعجل بقوة القانون.

ووفقاً للمادة ١٧٨ مرافعات فإنه يجب على المحكمة إذا كان الحكم صادراً في مادة تجارية أن تبين ذلك فيه، وبذلك يكون هذا الحكم نافذاً نفاذاً معجلاً حتى ولو لم يأمر به القاضي وحتى لو لم يطلبه الخصوم، ولا يجد الكاتب عند تحرير الصورة التنفيذية والمحضر عند التنفيذ أية صعوبة في التعرف على طبيعة الحكم، لأنه بمجرد الاطلاع على الحكم يسهل عليه أن يتبين ما إذا كان صادراً في مادة تجارية أم لا.

وحكم الكفالة في هذه الحالة أنها واجبة بقوة القانون شأنها في ذلك شأن النفاذ المعجل ذاته، فهي ليست اختيارية بل حتمية، وهي تقترن دائماً بالنفاذ، ويجب تقديم هذه الكفالة حتى ولو لم يشترطها الحكم لأنها واجبة بحكم القانون، ومعنى ذلك أنه إذا صدر الحكم في مادة تجارية وأغفل الإشارة إلى الكفالة فإنها تكون واجبة رغم ذلك لأن استلزامها حاصل بقوة القانون، ولكن إذا وردت نصوص خاصة بالمسائل التجارية في قوانين أخرى لا تستوجب تقديم كفالة فلا يجب الحكم بها، ومثال ذلك ما تنص عليه المادة ٢١١ من القانون التجاري من أن الأحكام الصادرة بشهر الإفلاس واجبة النفاذ بقوة القانون فهذه المادة لم تشترط الكفالة ولذلك لا يجوز للمحكمة أن تشترطها، وحكمة وجوب الكفالة لتنفيذ الحكم الصادر في مادة تجارية المشمول بالنفاذ المعجل تكمن في أهمية الضمان بالنسبة للمعاملات التجارية، إذ وازن الشارع بين النفاذ المعجل الحتمي للحكم الصادر في المادة التجارية، وبين احتمال إلغاء هذا الحكم في الاستئناف فاستلزم الكفالة كضمان لمواجهة هذا الاحتمال.

ورغم أن المشرع نص في المادة ٢٨٩ مرافعات على وجوب تقديم الكفالة عند تنفيذ الحكم الصادر في مادة تجارية تنفيذاً معجلاً، إلا أن هناك اتجاهاً سائداً في الفقه (رمزى سيف - بند ٤٣ ص ٤٤، فتحي وإلى - بند ٣٣ ص ٦١، وجدي راغب - ص ٨٦ وص ٨٧) تؤازره بعض أحكام القضاء (استئناف القاهرة ١٥/٢/١٩٦٠ - المجموعة الرسمية ٥٩ ص ١٨٠، استئناف القاهرة ٢١/١١/١٩٦١ - المجموعة الرسمية ٦٠-١٢٧-١٨) يرى أنصاره إعفاء المحكوم له في المواد التجارية من الكفالة عند تنفيذ الحكم نفاذاً معجلاً إذا توافرت حالة من الحالات الواردة في المادة ٢٩٠ وهي الحالات الخاصة بالنفاذ المعجل القضائي، وأساس هذا الاتجاه أن القانون يخول المحكمة في هذه الحالات سلطة تقديرية للأمر بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة، ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أن الحكمة التشريعية للنصوص تؤيد ذلك (وجدي راغب - ص ٨٦) فالكفالة واجبة بقوة القانون في المواد التجارية لموازنة النفاذ المعجل بقوة القانون بصرف النظر عن قوة سند الحق ولمواجهة احتمال إلغاء الحكم في الاستئناف، أما حيث تتوافر حالة من حالات قوة سند الحق مما يرجح تأييد الحكم في الاستئناف فإن حكمة الكفالة تنتفي عندئذ، ولذلك يجوز للمحكمة أن تعفى من صدر لصالحه حكم في مادة تجارية من تقديم الكفالة عند تنفيذ هذا الحكم تنفيذاً معجلاً إذا كان الحكم مبنياً على سند عرفي لم يجنده المحكوم عليه، كما يجوز أيضاً الإعفاء من الكفالة في المواد التجارية إذا توافرت حالة الاستعجال الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٠ مرافعات، واتضح للمحكمة أن تأخير التنفيذ يترتب عليه ضرر جسيم بالمحكوم له، فقد تعطل إجراءات تقديم الكفالة والمنازعة فيها التنفيذ وتؤدي إلى تفويت الغرض من النفاذ المعجل، والمحكمة أن تعفى من الكفالة أو لا تعفى وفقاً لتقديرها لحاجة الاستعجال أو احتمال إلغاء الحكم حسبما يتضح لها من ظروف الدعوى.

كما يعتقد أنصار هذا الاتجاه أن القانون بتقريره النفاذ المعجل بشرط الكفالة في الأحكام التجارية إنما يمنح المحكوم له بحق تجارى حداً أدنى من الحماية الوقتية بصفة استثنائية وهذا لا يعنى مصادرة سلطة المحكمة فى مزيد من الحماية الوقتية وفقاً للقواعد العامة (وجدى راغب - ص ٨٧)، ولذلك يجوز لها أن تأمر بالنفاذ المعجل بدون كفالة متى قدرت توافر الاستعجال ورجحان الحق فى التنفيذ. وينتج عن الأخذ بهذا الاتجاه الاعتراف للمحكمة دائماً بسلطة تقديرية فى الكفالة فى جميع حالات النفاذ المعجل، إذ إن الحالات الواردة فى المادة ٢٩٠ قد أصبحت بفضل الفقرة السادسة غير واردة على سبيل الحصر، ولذلك يجوز للمحكمة أن تغفى من الكفالة كلما وجدت ما يبرر ذلك حتى فى حالة الحكم الصادر فى مادة تجارية.

ولكننا لا نؤيد هذا الاتجاه، إذ لا يجوز أن يكون الحكم الصادر فى مادة تجارية والمشمول بالنفاذ المعجل تطبيقاً من قيد الكفالة الذى قيده به الشارع فى المادة ٢٨٩ مرافعات، وقد نشأ هذا الاتجاه فى ظل قانون المرافعات السابق الذى كان ينص على الإعفاء من الكفالة فى المواد التجارية فى بعض الحالات فى المادة ٤٦٨ منه، ولا أساس له الآن فى ظل القانون الحالى أمام وضوح نص الشارع فى المادة ٢٨٩ على وجوب تقديم الكفالة كشرط لتنفيذ الحكم الصادر فى المادة التجارية تنفيذاً مسجلاً دون أى استثناء إذ لم ينص الشارع فى القانون الحالى على الإعفاء من الكفالة فى المواد التجارية فى أى حالة من الحالات التى كان منصوصاً عليها فى المادة ٤٦٨ من القانون السابق، والتى حاول الفقه التوسع فى تفسيرها، وإضافة حالات النفاذ المعجل القضائى إليها.

ولاشك فى أن الجمع بين حكم المادتين ٢٨٩ و ٢٩٠ يعتبر خطأ ذريعاً فى القانون تجب ملاحظته (انظر فى نقد هذا الاتجاه: عبدالباسط جميعي

- مسائل فى قانون المرافعات مقالة منشورة فى مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - السنة الرابعة ١٩٦٢ المسألة الخامسة ص ١٠٧ ص ١١٩، نظام التنفيذ - المرجع السابق بند ٢٤٥ - ٢٥١ - ص ٢٠١ ص ٢٠٦) فالمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات تتعلق بحالة من حالات النفاذ الحتمى الذى يقع بقوة القانون بينما المادة ٢٩٠ تتعلق بحالات النفاذ القضائى الجوازى، فوفقا للمادة ٢٨٩ فإن الكفالة حتمية ومفروضة بقوة القانون كما أن النفاذ المعجل حتمى ومفروض بقوة القانون، فالحتمية تلحق بالنفاذ وبالكفالة معا، وتعتبر المحكمة مخطئة إذا ما رفضت الحكم بالنفاذ المعجل، كما أنها تخطئ إذا ما رفضت اشتراط الكفالة أيضا.

والاخذ بهذا الاتجاه يؤدى إلى تجريد المادة ٢٨٩ من كل معنى، فضلا عن أنه ينطوى على الخلط بين نوعين متميزين من أنواع النفاذ المعجل، أولهما النفاذ الحتمى الحاصل بقوة القانون، وثانيهما النفاذ القضائى الجوازى، وشتان ما بين هذين النوعين من أنواع النفاذ المعجل سواء من حيث طبيعتهما أو مصدرهما أو حكم كل منهما فى القانون.

كما أنه ليس من المنطقى توقيع الحكم، بإسناد تقرير النفاذ المعجل فيه إلى المادة ٢٨٩ وإسناد الإعفاء من الكفالة إلى المادة ٢٩٠، لأن كلا من المادتين يعتبر كلا لا يقبل التجزئة (عبدالباسط جميعى - الإشارة السابقة) فجعل الكفالة حتمية فى المادة ٢٨٩ مرده كون النفاذ المعجل حتميا، وجعل الكفالة جوازية فى المادة ٢٩٠ مرده كون النفاذ المعجل نفسه جوازيا، ولا تجوز تجزئة المادتين بما يؤدى إلى توقيع الحكم، ولذلك لا يجوز للمحكمة أن تعفى المحكوم له من الكفالة عند تنفيذ الحكم الصادر فى مادة تجارية تنفيذا معجلا.

١٨٣٠ - الحالة الرابعة من حالات النفاذ المعجل بقوة القانون: الأحكام والقرارات الصادرة بتسليم الصغير أو رؤيته أو بالنفقات أو الأجور أو المصروفات وما في حكمها إعمالاً للقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠:

نص المشرع في القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية في المادة ٦٥ منه على أن الأحكام والقرارات الصادرة بتسليم الصغير أو رؤيته أو بالنفقات أو الأجور أو المصروفات، وما في حكمها تكون واجبة النفاذ بقوة القانون وبلا كفالة.

### أحكام النقض:

١٨٣١ - القضاء بحل الشركة وتصفياتها مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل بشرط تقديم الكفالة. تنفيذه دون إعمال شرط الكفالة. أثره. بطلان التنفيذ دون حاجة لإثبات وقوع ضرر.

(نقض ١٩٧٩/٥/٧، طعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ ق).

١٨٣٢ - عدم صدور قضاء الحكم المطعون فيه في مادة تجارية. النعى عليه بإغفاله النص على إلزام المحكوم له بتقديم كفالة رغم شمول الحكم بالنفاذ المعجل لصدوره في مادة تجارية. وارد على غير محل.

(الطعن رقم ٩٣٥، لسنة ٥٧ ق، جلسة ١٩٩٢/٤/٩).

### (مادة ٢٩٠)

«يجوز الأمر بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة في الأحوال الآتية:

١ - الأحكام الصادرة بأداء النفقات والأجور والمرتبات.

٢ - إذا كان الحكم قد صدر تنفيذاً لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى أو مشمول بالنفاذ المعجل بغير كفالة أو كان مبنياً على سند

رسمى لم يطعن فيه بالتزوير وذلك متى كان المحكوم عليه خصماً  
فى الحكم السابق أو طرفاً فى السند.

٣ - إذا كان المحكوم عليه قد أقر بنشأة الالتزام.

٤ - إذا كان الحكم مبنياً على سند عرفى لم يجده المحكوم عليه.

٥ - إذا كان الحكم صادراً لمصلحة طالب التنفيذ فى منازعة متعلقة به.

٦ - إذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضرر جسيم بمصلحة  
المحكوم له» (هذه المادة تقابل المواد ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ من قانون  
المرافعات السابق).

### التعليق:

#### حالات النفاذ المعجل القضائى وحكم الكفالة فيها:

١٨٣٣ - نصت المادة ٢٩٠ مرافعات - محل التعليق - على حالات  
النفاذ المعجل القضائى، وهذه الحالات التى نصت عليها المادة المذكورة  
يكون للقاضى فيها أن يأمر بالنفاذ المعجل أو أن يرفض الأمر بالنفاذ  
المعجل، فالأمر بالتنفيذ المعجل يكون جوازيًا للقاضى فى هذه الحالات،  
ويخضع لسلطته التقديرية، كذلك فإن الكفالة فى هذه الحالات  
جميعاً جوازية للقاضى أيضاً مثلها فى ذلك مثل النفاذ المعجل ذاته،  
فيجوز للقاضى أن يشترط تقديم كفالة لتنفيذ الحكم نفاذاً معجلاً،  
ويجوز له أن يأمر بتنفيذه نفاذاً معجلاً دون كفالة، كذلك لا يستطيع  
القاضى أن يأمر بالنفاذ المعجل فى هذه الحالات من تلقاء نفسه بل لابد  
أن يطلب منه ذلك، وهذا يعكس الحال فى النفاذ المعجل القانونى  
كما أسلفنا.

وتختلف حالات النفاذ المعجل القضائي عن حالات النفاذ المعجل القانوني في أن حالات النفاذ المعجل القانوني قد وردت في القانون على سبيل الحصر فقد نص عليها في المادتين ٢٨٨ و ٢٨٩ مرافعات، بينما حالات النفاذ المعجل القضائي ليست محصورة، وإنما هي واردة على سبيل المثال، لأن المشرع قد نص في المادة ٢٩٠ على عدة حالات وأورد في ختام هذه المادة حكماً عاماً وهو «إذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضرر جسيم بمصلحة المحكوم له»، وقد قصد المشرع من تقرير هذا الحكم العام تحقيق المرونة والتيسير في أعمال قواعد النفاذ المعجل (أمينة النمر - أحكام التنفيذ الجبري - بند ١٣٥ ص ١٨١) فيستطيع الخصم استناداً إلى ذلك أن يطلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل في غير الأحوال الواردة في المادة المذكورة، كذلك إذا تبين للقاضي من ظروف الدعوى أنه يترتب على تأخير التنفيذ ضرر جسيم بمصلحة المحكوم له فإنه يجوز له الحكم بالنفاذ المعجل حتى ولو لم تتوافر إحدى الحالات الأخرى المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ مرافعات (أمينة النمر - الإشارة السابقة).

ولذلك يعتقد بعض الفقهاء أن الحالة السادسة المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ كان يمكن الاكتفاء بها وحدها (عبدالباسط جميعي - المبادئ العامة في التنفيذ - ص ٨٧)، لأنها تغني عن باقي الحالات بحيث يترك للقضاء في كل حالة تقدير ما إذا كان من الملائم شمولها أو عدم شمولها بالنفاذ المعجل على ضوء المعيار المرن الذي قرره المشرع في الحالة السادسة، وهو وقوع ضرر جسيم بمصالح المحكوم له إذا ما تراخى التنفيذ أو تأخر، وتعتبر الحالات الخمسة السابقة على هذه الحالة والمنصوص عليها في المادة المذكورة مجرد أمثلة للنفاذ المعجل القضائي، وقد كان منصوصاً عليها في قانون المرافعات السابق، واحتفظ بها

المشرع فى القانون الحالى، وأضاف إليها المعيار المرن فى الفقرة الأخيرة من المادة السالفة الذكر.

#### ١٨٣٤ - مبررات النفاذ المعجل القضائى:

ويرد الفقه حالات النفاذ المعجل القضائى إلى أحد اعتبارين (عبدالباسط جميعى - المبادئ العامة فى التنفيذ - ص ٨٨، وجدى راغب ص ٧٨)، الأول: هو حاجة الاستعجال أو السرعة فى التنفيذ، الثانى: هو قوة سند الحق المحكوم به حيث يستخلص المشرع من هذا احتمال تأييد الحكم إذا طعن فيه بالاستئناف، وبالتالى رجحان الحق فى التنفيذ الجبرى، وكل اعتبار من هذين الاعتبارين يبرر شمول الحكم بالنفاذ المعجل، وسوف نستعرض هذه الحالات فيما يلى:

#### أولاً : الحالات التى ترجع إلى حاجة الاستعجال فى التنفيذ:

١٨٣٥- وفى هذه الحالات نكون بصدد أحكام موضوعية لا أحكام وقتية مستعجلة (وجدى راغب ص ٧٨) ويبرر النفاذ المعجل فيها حاجة الاستعجال فى تنفيذها، بينما الأحكام المستعجلة تنفذ نفاذاً معجلاً بقوة القانون كما سبق أن أوضحنا، وهذه الحالات هى:

١٨٣٦- الحالة الأولى: الأحكام الصادرة بأداء النفقات وذلك قبل العمل بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ أما الصادرة بعد العمل به فهى نافذة بقوة القانون بلا كفالة:

يقصد بهذه الأحكام أحكام الإلزام الموضوعية التى تصدر بأداء نفقة واجبة لأحد الأقارب أو الأزواج، أما الحكم بأداء نفقة وقتية فهو يعتبر حكماً مستعجلاً ومن ثم ينفذ نفاذاً معجلاً بقوة القانون طبقاً للمادة ٢٨٨ مراقعات.



ويقصد بالحكم الصادر بأداء النفقة الحكم الصادر بتقرير النفقة أو زيادتها، وذلك لأن الحكم بزيادة النفقة صورة من صور أدائها، كما أن حكمة النفاذ تتوفر في الحالتين، ولكن الحكم الصادر بإسقاط النفقة لا يجوز شموله بالنفاذ المعجل (رمزى سيف - بند ٤٥ ص ٤٥).

وينفذ الحكم الصادر بأداء النفقة نفاذاً معجلاً، أيا كان المصدر المنشئ، وللالتزام بالنفقة سواء كان نص القانون أو الاتفاق بين الملتزم بالنفقة ومستحقها، ويرى البعض أنه يجوز نفاذ الأحكام التي تصدر في قضايا التعويض عن حادث أدى إلى وفاة عائل أسرة أو عجزه عن كسب قوته نفاذاً معجلاً (انظر في ذلك: جارسونيه جـ ٦ بند ١٤٣ هامش رقم ١، جلاسون جـ ٣ بند ٨٨٩ ص ٣٥٤، عبد الحميد أبوهيف - ص ٨٢ هامش رقم ٢، أحمد أبو الوفا ص ٨٨) على أساس أن لهذه التعويضات صفة النفقة الواجبة.

والهدف من شمول الأحكام الصادرة بأداء النفقات بالنفاذ المعجل هو التعميل بحصول المحكوم له على ما يمكنه من مواجهة مطالب الحياة (أمنية النمر - بند ١٣٦ ص ١٨٢) فالغالب أن تكون المبالغ المحكوم بها هي مورد رزقه الوحيد.

وينبغي ملاحظة أنه وفقاً للمادة ٦٥ من القانون (١) لسنة ٢٠٠٠ بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية الصادر في ٢٩/١/٢٠٠٠ فإن الأحكام والقرارات الصادرة بالنفقات تكون واجبة النفاذ بقوة القانون ولا كفالة، وهذه المادة تطبق على الأحكام الصادرة بالنفقات بعد العمل بهذا القانون.

**١٨٣٧- الحالة الثانية: الأحكام الصادرة بأداء الأجور والمرتبات:**  
ويقصد بها الأحكام الصادرة في دعاوى المطالبة بالأجر أو المرتب الناشئة عن عقد العمل ويجب أن يكون الأجر ناشئاً عن علاقة عمل لا عن

عقد مقاوله، ويستوى أن يكون العمل خاضعاً لقانون العمل أو لأحكام عقد العمل الفردى (رمزى سيف - بند ٥٢ ص ٥٢، وجدى راغب ص ٧٩) إذ يجوز أن يشمل بالنفاذ المعجل الحكم بأجر خادماً من خدم المنازل أو عامل عرضي، وقد كان القانون الملغى يحدد المرتبات بأنها مرتبات المستخدمين، بيد أن القانون الحالي اعتد فقط بكون الحكم صادراً بأجر أو مرتب أي كانت صفة المحكوم له.

والأحكام التي تشمل بالنفاذ المعجل هي فقط الأحكام الصادرة بالأجر أو المرتب، فإذا لم يكن المطلوب أجراً، وإنما تعويضاً أو معاشاً أو مكافأة فلا يجوز شمول الحكم الصادر به بالنفاذ المعجل، كذلك إذا لم يكن مطلوب المدعى في الدعوى التي صدر الحكم فيها ناشئاً عن عقد عمل بل هو مجرد أتعاب مقابل القيام ببعض الأعمال مثل ما يطلبه الطبيب أو المحامي من أتعاب .. فإنه لا يجوز شمول الحكم أيضاً بالنفاذ المعجل إذ لا يسرى عليه نص المادة ١/٢٩٠ مرافعات.

#### ١٨٣٨- الحالة الثالثة - إذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضرر جسيم بمصلحة المحكوم له:

استحدثت المشرع في القانون الحالي هذه الحالة، وقد ورد النص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩٠، وقد صاغها الشارع صياغة مرنة استهدف منها مواجهة كل حالة يرى القاضى فيها أن تأخير التنفيذ يترتب عليه ضرر جسيم بمصلحة المحكوم له، واستغنى الشارع بهذا النص عن إيراد بعض الحالات التي كان يوردها القانون القديم كحالة إجراء الإصلاحات العاجلة ودعاوى الحيابة، وبذا أزال الشارع الجمود الذى كان يغلق يد القاضى فى ظل القانون القديم.

ولا يكفي الضرر العادى لتبرير شمول الحكم بالنفاذ المعجل لأن تأخير تنفيذ الحكم يضر دائماً بمصلحة المحكوم له، وإنما يجب أن يكون هذا

الضرر جسيما ولكن ما المقصود بالضرر الجسيم بمصلحة المحكوم له الذى إذا ترتب على تأخير التنفيذ فإنه يكون مبررا لشمول الحكم بالنفاذ المعجل؟

وفقا للاتجاه الذى نرجحه فى الفقه فإن تقدير جسامه الضرر يعتبر مسألة نسبية تتوقف على الظروف الموضوعية والشخصية الملازمة (رمزى سيف - بند ٥٢ ص ٥٢، وجدى راغب - ص ٧٩)، والتي يمكن أن يكون من صورها الحكم بإجراء الإصلاحات العاجلة أو الحكم بالإخلاء عند انتهاء عقد الإيجار أو فسخه والحكم برد الحيازة عند سلبها، أو أن يكون المحكوم عليه مهددا بخطر الإعسار أو الإفلاس، ويجب أن يأخذ القاضى فى اعتباره مدى احتمال تأييد الحكم إذا طعن فيه بالاستئناف بعد ذلك (أحمد أبو الوفا - بند ٣٨ ص ٨٢، أمينة النمر - بند ١٣٥ ص ١٨١، محمد عبدالخالق - بند ٢٤٤ ص ٢٤٢، وجدى راغب - الإشارة السابقة)، لأن الضرر الجسيم يجب أن يكون من مبناه قوة سند المحكوم له. بحيث يرجح معه احتمال تأييد الحكم إذا طعن فيه بعدئذ، فلا يحكم القاضى بالنفاذ المعجل إلا إذا رجح لديه احتمال تأييد الحكم فى الاستئناف، كذلك يجب أن يدخل القاضى فى تقديره الموازنة بين ما يحتمل أن يصيب المحكوم عليه من ضرر بسبب التأخير فى التنفيذ وما يحتمل أن يصيب المحكوم له من ضرر بسبب النفاذ المعجل (وجدى راغب - ص ٧٩)، فيدخل فى اعتباره ليس فقط ما سوف يصيب المحكوم له من ضرر إذا لم ينفذ الحكم نفاذاً معجلاً، بل أيضا الضرر الذى سوف يصيب المحكوم عليه إذا نفذ الحكم نفاذاً معجلاً، ويوازن بين الضررين.

ويخضع تقدير توافر الضرر الجسيم من عدمه لسلطة المحكمة التى تأمر بالنفاذ، ولكن يجب على المحكمة أن تسبب حكمها تسبباً كافياً (فتحى والى - بند ٣٤ ص ٦٦، وقارن أحمد أبو الوفا - بند ٣٨ ص ٩٥)

حيث يرى أن مجرد شمول الحكم بالنفاذ المعجل تطبيقاً للفقرة السادسة من المادة ٢٩٠ يشف عن سبب هذا الشمول ولا يتطلب تبريراً خاصاً، ويكون لحكمة الطعن مراجعة هذا التقدير بعدئذ عملاً بالمادة ٢٩٢ مرافعات)، بحيث تحدد بدقة الظروف الواقعية التي تبرر حدوث الضرر الجسيم، ولذلك إذا اقتضت المحكمة مثلاً على القول بأنه «يترتب على تأخير التنفيذ ضرر جسيم» فإنها تكون قد استندت على أسباب عامة وغامضة لا تصلح لتسبيب أمرها بالنفاذ المعجل، كذلك يجب أن يكون الضرر الجسيم مترتباً على تأخير التنفيذ وليس بسبب عامل آخر لا علاقة له بتأخير التنفيذ.

#### ١٨٣٩- الحالة الرابعة - الأحكام الصادرة في الدعاوى العمالية:

طبقاً للمادة السادسة من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ فإنه يجوز شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبإلا كفالة في الدعاوى التي يرفعها العمال والصبيبة المتدرجون وعمال التلمذة والمستحقون عنهم في المنازعات المتعلقة بأحكام قانون العمل، والحكمة من النفاذ المعجل في هذه الحالة تكمن في رغبة المشرع في توفير حماية سريعة وفعالة لحقوق العمال (محمد عبد الخالق عمر - بند ٢٤٣ - ص ٢٤٢ و ص ٢٤٣).

ثانياً: الحالات التي ترجع إلى قوة سند الحق:

١٨٤٠- وفي هذه الحالات يكون الحكم الابتدائي مبنيًا على سند قوى مما يقلل احتمال إلغاء هذا الحكم إذا ما طعن فيه ويرجح احتمال تأييده، وهذه الحالات هي:

١٨٤١- الحالة الأولى: إذا كان الحكم صادراً لمصلحة طالب التنفيذ في منازعة متعلقة به:

وصورة هذه الحالة أن يكون طالب التنفيذ قد شرع فى التنفيذ، بمقتضى سند تنفيذى جائز تنفيذه سواء كان حكما أو غير حكم، ثم ثارت منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ من شأن رفعها وقف التنفيذ، ثم حكم فى هذه المنازعة لصالح طالب التنفيذ، فهذا الحكم يجوز شموله بالنفاذ المعجل، وذلك بالاستمرار فى التنفيذ السابق.

ومن أمثلة هذه الحالة الاعتراض على قائمة شروط البيع إذا ما صدر حكم لمصلحة طالب التنفيذ، إذ يؤدى الاعتراض إلى وقف التنفيذ وقد يصدر الحكم الفاصل فى الاعتراض لصالح طالب التنفيذ، كالحكم بعدم قبول الدعوى أو رفضها أو بعدم الاختصاص أو ببطالان صحيفتها أو غير ذلك، وفى هذه الحالة يجوز شمول هذا الحكم بالنفاذ المعجل،

ومن أمثلة ذلك أيضا الحكم فى دعوى رفع حجز ما للمدين لدى الغير، فإذا طلب المحجوز عليه رفع الحجز وصدر حكم برفض الدعوى أو بعدم قبولها أو بزوال الخصومة فيها، فإنه يجوز شمول هذا الحكم بالنفاذ المعجل لأنه صادر لصالح طالب التنفيذ، ويكون تنفيذ هذا الحكم استمرارا فى التنفيذ السابق.

ويلاحظ أن هذه الحالات تتعلق بالأحكام الصادرة فى منازعات التنفيذ الموضوعية، أما الأحكام الصادرة فى منازعات التنفيذ الوقتية فإنها تكون دائما مشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون لأنها أحكام مستعجلة، وذلك سواء صدر الحكم فى الإشكال الوقتى لمصلحة طالب التنفيذ أو المنفذ ضده فهى تكون مشمولة بالنفاذ المعجل دائما طبقا لنص المادة ٢٨٨ مرافعات. والحكمة من جواز شمول الحكم الصادر فى المنازعة الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ بالنفاذ المعجل فى هذه الحالة هى تمكين طالب التنفيذ من تفادى الآثار المترتبة على مشاكسة خصمه الذى يسعى إلى وقف التنفيذ بإقامة عقبات غير جديّة فى سبيله (أحمد أبو الوفا - بند ٣٧

- ص ٩١)، فإذا ما قضت المحكمة لصالح طالب التنفيذ كان لها أن تشمل حكمها بالنفاذ المعجل استجابة لطلبه إذا اتضح لها أن خصمه قد أقام المنازعة بغرض الكيد والمحاكاة ووقف إجراءات التنفيذ، وبذلك تفسد المحكمة سعى الخصم المشاكس ويتمكن طالب التنفيذ من الاستمرار في إجراءاته، ولكن يخضع ذلك لتقدير المحكمة وفقا لظروف المنازعة.

وإذا كان الأصل وفقا للمادة ٢٩٠ أن الحكم الصادر في منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ يكون جائزا تنفيذه بأمر المحكمة نفاذاً معجلاً، فقد استثنى المشرع دعوى استرداد المنقولات المحجوزة من ذلك، إذ نص في المادة ٣٩٥ على أنه «يحق للحاجز أن يمتضى في التنفيذ إذا حكمت المحكمة بشطب الدعوى أو بوقفها عملاً بالمادة ٩٩، أو إذا اعتبرت كان لم تكن، أو حكم باعتبارها كذلك، كما يحق له أن يمتضى في التنفيذ إذا حكم في الدعوى برفضها أو بعدم الاختصاص أو بعدم قبولها، أو ببطالان صحيفتها أو بسقوط الخصومة فيها أو بقبول تركها، ولو كان هذا الحكم قابلاً للاستئناف»، وبهذا النص شمل المشرع الحكم الصادر في دعوى الاسترداد والمنهى للخصومة فيها لصالح طالب التنفيذ بالنفاذ المعجل بقوة القانون، ولم يجعله خاضعاً للنفاذ المعجل الجوازي مثل سائر الأحكام الصادرة لصالح طالب التنفيذ في كافة المنازعات الموضوعية المتعلقة به ، وبذلك لا يخضع الحكم الصادر في دعوى الاسترداد لصالح طالب التنفيذ لسلطة المحكمة من حيث شموله بالنفاذ المعجل، بل إنه ينفذ نفاذاً معجلاً بقوة القانون.

١٨٤٢- الحالة الثانية : إذا كان الحكم قد صدر تنفيذاً لحكم سابق:

يشترط لتوافر هذه الحالة ثلاثة شروط: الأول: أن يكون الحكم المراد شموله بالنفاذ المعجل مبنياً على الحكم السابق، أى أن يكون الحكم السابق حجة في إثبات الواقعة المنشئة للحق المدعى به في الدعوى التي صدر فيها

الحكم الجديد، ومن أمثلة ذلك الحكم على المشتري برد العين المبيعة للبائع بعد سبق الحكم بفسخ العقد، والحكم بتسليم الشيء المبيع تنفيذاً للحكم السابق صدوره بصحة عقد البيع (أنظر حكم محكمة استئناف القاهرة ١٩٥٠/١٢/١٩ - المنشور في المحاماة ٢٢ ص ٦٧٢)، والحكم بمبلغ معين كتعويض بعد الحكم بالمسؤولية عن التعويض دون تحديد مقدار هذا التعويض، والحكم على ناظر الوقف المعزول بتسليم أعيان الوقف بعد صدور حكم بعزل ناظر الوقف وتعيين آخر بدلا منه (أنظر حكم محكمة استئناف مصر في ١٩١٩/١٢/٨ - المجموعة الرسمية ٢١ عدد ٤١).

**والشرط الثاني:** أن يكون الحكم السابق قد حاز قوة الأمر المقضى أو مشمول بالنفذ المعجل بغير كفالة، أى أن يكون الحكم السابق واجب النفاذ، إما طبقا للقواعد العامة لكونه نهائيا وإما لشموله بالنفذ المعجل بغير كفالة.

**والشرط الثالث:** أن يكون المحكوم عليه فى الحكم الجديد خصما فى الخصومة التى صدر فيها الحكم السابق، أى أن يكون كل من الحكمين حجة للمحكوم له فى مواجهة المحكوم عليه.

### ١٨٤٣- الحالة الثالثة: إذا كان الحكم مبثيا على سند رسمى:

الأصل أن السند الرسمى (الموثق) واجب النفاذ بذاته دون حاجة إلى رفع دعوى لاستصدار حكم ينبنى على هذا السند، ولكن يتطلب القانون أن تتوافر فى الدين الثابت فيه الشروط اللازمة فى محل السند التنفيذى، فإذا لم تتوافر هذه الشروط كان يكون الحق الثابت فيه غير معين المقدار أو معلقا على شرط واقف أو محله أداء غير قابل للتنفيذ الجبرى، فإنه فى مثل هذه الحالات يلزم صدور حكم لتحديد مقدار الحق أو تأكيد وجوده أو بإلزام المدين بالتعويض جزاء الامتناع عن الأداء غير القابل للتنفيذ الجبرى، كذلك إذا كان السند محررا خارج البلاد فإنه لايجوز تنفيذه إلا بعد الالتجاء إلى القضاء للتحقق

من توافر الشروط المطلوبة لرسمية السند طبقا لسقانون البلد الذى تم فيه وأيضاً للتحقق من خلوه مما يخالف النظام العام والأداب فى مصر. وقد رأى المشرع جواز شمول الحكم بالنفاذ المعجل إذا كان هذا الحكم قد صدر بناء على سند رسمى غير قابل للنفاذ بذاته إلا بعد استصدار حكم يبنى عليه، ويشترط لشمول الحكم بالنفاذ المعجل فى هذه الحالة ثلاثة شروط:

**الشروط الأول:** ألا يكون السند الرسمى قد تم الطعن فيه بالتزوير، لأن الطعن بالتزوير يؤدى إلى التشكيك فى السند ويزعزع ما له من قوة فى الإثبات نظراً لاحتمال الحكم بتزويره ومن ثم انعدام قيمته كورقة رسمية لها حجية فى الإثبات، وكفى لمنع شمول الحكم بالنفاذ المعجل مجرد الطعن فى السند بالتزوير حتى لو رفض هذا الطعن فيما بعد، ولكن لا يكفي مجرد إنكار الخط أو التوقيع أو المنازعة فى صحة السند أو فى تفسيره (فتحى والى - بند ٣٤ - ص ٦٩).

**الشروط الثانى:** أن يكون المحكوم عليه طرفاً فى السند الرسمى، أو خلفاً عاماً أو خاصاً لمن هو طرف فيه.

**الشروط الثالث:** أن يكون الحكم مبنياً على السند الرسمى، أى أن تكون الواقعة المنشئة للحق المدعى به والذى أكدته ثابته فى السند الرسمى، ولا يثير هذا الشرط صعوبة إذا كان الحكم قد قضى بتنفيذ الالتزام الثابت بالسند الرسمى، وإنما تثور صعوبة فى حالة الحكم بفسخ العقد الرسمى، فقد اختلف الفقه بالنسبة للحكم الابتدائى الصادر بفسخ عقد رسمى هل يعتبر مبنياً على العقد الرسمى أم لا؟.

فذهب رأى فى الفقه (رمزى سيف - بند ٤٧ - ص ٤٧، أحمد أبوالوفا - بند ٣٧ ص ٨٦، محمد عبد الخالق - بند ٢٣٧ - ص ٢٣٨) إلى أن الحكم لا يعتبر مبنياً على السند الرسمى ولا يجوز شموله بالنفاذ المعجل إلا إذا قضى بتنفيذ الالتزام الثابت فيه، ولما كان الفسخ بتأسيس على وقائع



خارجة عن العقد، فإن الحكم الصادر بفسخ العقد لا يعد مبنياً عليه، ولذلك لا يجوز شموله بالنفاذ المعجل.

ونذهب رأى آخر (جلاسون وتيسيه وموريل - ج٢ - بند ٨٨٨ ص ٣٥٠، جارسونيه وسيزاربرى - ج٦ - بند ١٢١ ص ٢١٨) إلى أن الحكم بفسخ العقد يعتبر نتيجة لهذا العقد، إذ هو تنفيذ للشرط الفاسخ الوارد فى العقد سواء كان شرطاً صريحاً أو ضمنياً، ولذلك يعتبر الحكم بالفسخ مبنياً على العقد ومن ثم يجوز شموله بالنفاذ المعجل.

بينما ذهب رأى ثالث (عبدالباسط جميعى - التنفيذ - بند ١٩٩ ص ٢٠٦، ص ٢٠٧، فتحى والى - بند ٣٤ ص ٧٠) إلى وجوب التفرقة بين وجود شرط فاسخ صريح فى العقد وبين تخلفه، فإذا وجد شرط فاسخ صريح فإن الحكم الذى يفسخ العقد لا يعتبر حكماً منشئاً لحالة قانونية جديدة بل هو حكم مؤكّد لحالة قانونية تحققت قبل صدوره ومصدر هذه الحالة هو العقد، ولذلك فإن الحكم بالفسخ فى هذه الحالة يعتبر حكماً مبنياً على العقد الرسمى، أما إذا لم يوجد شرط فاسخ صريح فى العقد، وفسخ العقد بناء على الشرط الفاسخ الضمنى المفترض فى جميع العقود، فإن الحكم بالفسخ يكون منشئاً لحالة قانونية جديدة ليس مبناها العقد بل مبناها عدم تنفيذه، وهو ما لا يمكن أن يستمد أو يثبت من العقد ذاته بل من وقائع خارجة عنه، ولذلك لا يعتبر الحكم مبنياً على العقد الرسمى.

ونعتقد أن الرأى الأول هو الأولى بالاتباع، لأنه فى جميع الأحوال يقوم الفسخ على وقائع خارجة عن العقد ولذلك تنتفى الحكمة من شمول الحكم بالنفاذ المعجل (محمد عبدالخالق عمر - بند ٢٢٧ ص ٢٣٨)، إذ أن الحكمة من شمول الحكم به بالنفاذ المعجل تكمن فى أن الأمر المحكوم به أدنى إلى التحقق والثبوت لأن السند الرسمى يشهد على صحته، بينما الفسخ يبنى على وقائع خارجة عن السند الرسمى وهى الوقائع التى تفيد عدم تنفيذ

العائد للالتزامه (رمزى سيف - بند ٤٧ ص ٤٧) فمثلا فسخ عقد البيع لعدم قيام البائع بالتزامه بتسليم العين المباعة يبنى على واقعة لا يشهد السند الرسمى عليها ولانفيد فى ثبوتها، ولذا لايجوز شمول الحكم الصادر بفسخ العقد بالنفاذ المعجل لأنه لايعتبر مبنيا على السند الرسمى.

١٨٤٤- الحالة الرابعة : إذا كان المحكوم عليه قد أقر بنشأة الالتزام:

والمقصود بذلك أن يكون المحكوم عليه قد أقر بأصل الالتزام أى بنشأة الالتزام صحيحا، أيا كان مصدر الالتزام سواء كان تعاقديا أو غير تعاقدى، وأيا كان الدليل عليه سواء كان كتابيا أو غير كتابى، ويجب أن يشمل الإقرار على قيام الالتزام وعلى صحته أى يجب أن يقر المحكوم عليه بأن أصل الالتزام قد نشأ صحيحا.

وتفترض هذه الحالة أن يكون المحكوم عليه قد أقر بأن أصل الالتزام قد نشأ صحيحا ثم نازع بعدئذ فى بقاء الالتزام لأى سبب من الأسباب، كما لو زعم مثلا انقضاءه بالتقادم أو المقاصة، ولكن لايشترط فى هذه الحالة أن يكون المحكوم عليه مقرا بطلبات خصمه المحكوم بها، إذ أن مثل هذا الإقرار يعتبر قبولا للحكم مانعا من الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن، مما يجعل الحكم قابلا للتنفيذ وفقا للقواعد العامة، ولا يندرج فى هذه الحالة أن يكون الالتزام ثابتا فى ورقة مدعى صدورها من المحكوم عليه إذا اعترف المحكوم عليه بصحة الورقة أى اعترف بصدورها منه، إذا ما نازع فى صحة الالتزام ذاته مدعيا بطلانه للخطأ أو الإكراه أو غير ذلك، لأنه بادعائه البطلان إنما ينكر نشأة الالتزام صحيحا (رمزى سيف - بند ٤٨ ص ٤٩)، ولذا لا يجوز شمول الحكم بالنفاذ المعجل.

ويرى البعض (فتحى والى - بند ٣٤ ص ٧٢). أنه يجب أن يكون الإقرار بنشأة الالتزام إقرارا قضائيا، أى أن يتم فى مجلس القضاء وتخضع حجيته لتقدير القاضى، فوفقا لهذا رأى يجب أن يحدث الإقرار

أثناء الخصومة ولا يكفى إقرار المدين بالالتزام فى عمل سابق على بدء الخصومة، ولكن لا يشترط أن يكون الإقرار قضائيا حدث أثناء الخصومة التى انتهت بالحكم الذى يشمل بالنفاذ المعجل بل يكفى أن يكون الإقرار قد حدث فى خصومة سابقة، كما لا يشترط أن يكون الإقرار فى مذكرة مكتوبة ويكفى أن يحدث هذا الإقرار مشافهة، كما يمكن أن يكون صريحا أو ضمنيا مستفادا من مسلك المدعى عليه فى الخصومة.

ولكننا لا نؤيد هذا رأى، لأن نص القانون ورد عاما (محمد عبد الخالق عمر - بند ٢٣٨ ص ٢٣٩)، ولم يشترط المشرع أن يكون الإقرار قضائيا حتى يمكن شمول الحكم المبني عليه بالنفاذ المعجل، ولذلك فإنه من الممكن أن يستند النفاذ المعجل إلى الإقرار غير القضائى، فالإقرار أيا كان نوعه يكفى لشمول الحكم بالنفاذ المعجل القضائى، كما أنه يجب ملاحظة أن الإقرار القضائى الذى يتم فى خصومة سابقة لا يعتبر إقرارا قضائيا فى الخصومة اللاحقة، ولو بين نفس الخصوم وبالنسبة لنفس الواقعة (عبدالرزاق السنهورى - الوجيز فى شرح القانون المدنى سنة ١٩٦٦ - الجزء الأول - بند ٧٢٢ ص ٦٨١ - ٦٨٢)، إذ تقتصر قوة الإقرار القضائى على الدعوى التى صدر فيها، وهو يعتبر إقرارا غير قضائى فى أية دعوى أخرى.

١٨٤٥ - الحالة الخامسة: إذا كان الحكم مبنيا على سند عرفى لم يجده المحكوم عليه:

ويشترط لشمول الحكم بالنفاذ المعجل فى هذه الحالة توافر الشروط التالية:

الشرط الأول: أن يكون الحكم مبنيا على سند عرفى يكون المحكوم عليه أو سلفه طرفا فيه، ويقصد بالسند الورقة العرفية المثبتة للالتزام، فإذا لم بين الحكم على السند وبنى على أدلة أخرى، أو لم يكن المحكوم عليه طرفا فى السند أو خلفا لمن هو طرف فيه فإنه لا يجوز شمول الحكم بالنفاذ المعجل.

**الشرط الثاني:** ألا يجحد المحكوم عليه السند الصادر منه أو من سلفه، إذ الجحود يؤدي إلى هدم قوة الورقة العرفية في الإثبات، ومن ثم لا يكون هناك مبرر للنفاذ المعجل.

ويلاحظ أن الجحود يتحقق إذا ما أنكر المحكوم عليه ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة على الورقة العرفية، أما إذا كان المحكوم عليه خلفا عاما أو خاصا فإنه يكفي لتوافر الجحود أن يحلف يمينا أنه لا يعلم أن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة هي لمن تلقى عنه الحق (مادة ١٤ من قانون الإثبات)، ولذلك لا يعتبر جحودا الادعاء ببطلان التصرف الثابت في الورقة أو المنازعة في تفسير مضمونها (وجدى راغب - ص ٨٣).

وعدم جحود السند واقعة سلبية لا تقتضى الإقرار الإيجابي بصحة السند العرفي، ولذلك إذا حضر المحكوم عليه أمام القضاء ولم ينكر السند ولم يعترف به فإنه يجوز شمول الحكم بالنفاذ المعجل، كما أنه إذا رفعت دعوى بطلب الحكم بحق ثابت في سند عرفي ولم يحضر المدعى عليه وصدر حكم بناء على السند العرفي فإنه يجوز شموله بالنفاذ المعجل أيضاً (رمزى سيف - بند ٤٩ ص ٥٠).

ولا يعتبر السند العرفي مجحودا إذا كان قد حكم نهائيا بصحته في دعوى سابقة بإنكاره أو بالادعاء بتزويره، كما لا يعتبر مجحودا أيضا إذا كان التوقيع فيه مصدقا عليه، إذ لا أثر لإنكار المحكوم عليه في مثل هذه الحالات على قوة السند العرفي في الإثبات.

#### ١٨٤٦ - سريان قواعد النفاذ المعجل على أوامر الأداء:

وبذلك تتضح لنا مما تقدم حالات النفاذ المعجل القضائي، ويلاحظ أن أمر الأداء تسرى عليه أحكام النفاذ المعجل التي تسرى على الأحكام القضائية، ولذلك إذا توافرت حالة من الحالات الست المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ وطلب من القاضي شمول الأمر بالنفاذ المعجل فإنه يجوز للقاضي ذلك.

## ١٨٤٧ - عدم امتداد النفاذ المعجل إلى المصاريف:

ويرى البعض في الفقه (أحمد أبو الوفا - ص ٦٦ هامش رقم ١) أن شمول الحكم بالنفاذ المعجل ينسب على سائر أجزاء الحكم بما في ذلك أصل المبلغ والمصاريف القضائية وأتعاب المحاماة مادام محكوما بها، ولكننا نؤيد ما ذهب إليه البعض (فتحى والي - بند ٢٤ ص ٦٣، محمد عبد الخالق - بند ٢٢١ ص ٢٣٤) من عدم امتداد النفاذ المعجل إلى المصاريف لأن النفاذ المعجل ورد استثناء لاعتبارات قدرها المشرع لا تصدق على الحكم بالمصاريف، كما أن الحكم بالمصاريف يستقل عن الحكم في القضية، ولذا يشمل النفاذ المعجل الطلب الأصلي وملحقاته ولا يمتد إلى المصاريف (يلاحظ أن القانون المصري لا يتضمن نصا خاصا في هذا الصدد، بعكس الحال في القانون الفرنسي إذ تنص المادة ٥١٥/٢ من قانون المرافعات الفرنسي على أنه «لا يجوز أن يؤمر بالنفاذ المعجل بالنسبة للمصاريف» وهو ما كان ينص عليه القانون الفرنسي القديم أيضا - انظر: فنسان - المرافعات - طبعة ١٩٧٦ - بند ٥٦٢ ص ٧٤١، جابيو - المرافعات - بند ٢٩٥ ص ٤٢٦).

## ١٨٤٨ - الكفالة جوازية في حالات النفاذ المعجل القضائي:

وفما يتعلق بالكفالة في حالات النفاذ المعجل القضائي فإنها جوازية كما ذكرنا، فقد يكون الحكم مشمولا بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة وفقا لما تراه المحكمة، وإذا لم تامر المحكمة بتقديم كفالة في هذه الحالات اعتبر سكوتها إعفاء منها، لأن الأصل أن يكون التنفيذ بغير كفالة، وتقديم الكفالة هو قيد له، والقيود لا تتحقق إلا بنص في القانون أو بحكم القضاء، وحيث لانص في القانون ولا حكم من القضاء فلا يجب تقييد ما هو مطلق.

## أحكام النقض:

١٨٤٩- استناد الحكم في رفض الدفع بعدم قبول الدعوى إلى قابلية الدين للمنازعة بحسب الظاهر من عبارات سنده، شمول الحكم الصادر في الموضوع بعد ذلك بالنفاذ المعجل لابتناؤه على سند غير موجود. لاتناقض.

(نقض ١٩٨٣/١٢/٢٦ - طعن رقم ٧٥٠ لسنة ٤٨ قضائية).

١٨٥٠- يجوز وفقاً لنص المادة ٥/٢٩٠ مرافعات الأمر بالنفاذ المعجل بكفالة أو بغير كفالة في الأحكام الصادرة لمصلحة طالب التنفيذ في المنازعات المتعلقة بالتنفيذ، وإن كانت دعوى الاستحقاق الفرعية من المنازعات المتعلقة بالتنفيذ، فإنه يجوز شمول الحكم القاضي برفضها بالنفاذ المعجل بغير كفالة بحسبانه حكماً صادراً لمصلحة طالب التنفيذ، ونفاذ هذا الحكم يكون بالمضى في إجراءات البيع التي أوقفت بسبب رفع تلك الدعوى.

(نقض ١٩٧٥/٣/٢٦ - ستة ٢٦ ص ٦٧٥).

١٨٥١- أمر تقدير الرسوم التكميلية الصادر من أمين الشهر العقاري، ليس مما ينص القانون على شموله بالنفاذ المعجل حتى يصح التنفيذ به قبل صيرورته نهائياً.

(نقض ١٩٦٥/١١/١٨ - في الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣١ قضائية - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٦ ص ١١١٣).

## (مادة ٢٩١)

«يجوز التظلم أمام المحكمة الاستئنافية من وصف الحكم وذلك بالإجراءات المعتادة لرفع الدعوى ويكون ميعاد الحضور ثلاثة أيام. ويجوز إبداء هذا التظلم في الجلسة أثناء نظر الاستئناف المرفوع عن الحكم.

ويحكم في التظلم مستقلاً عن الموضوع» (هذه المادة تقابل المادة ٤٧١ من قانون المرافعات السابق).

### التعليق؛

التظلم من وصف الحكم «الاستئناف الوصفى»:

١٨٥٢ - تعريف الاستئناف الوصفى وحالاته:

إن المقصود بوصف الحكم ما قضى به صراحة أو ضمناً في خصوص النفاذ أو الكفالة أو من حيث كونه ابتدائياً أو نهائياً، وقد أجاز المشرع الالتجاء إلى المحكمة الاستئنافية للتظلم من وصف الحكم كلما توافر خطأ في الوصف لتصحيح هذا الخطأ وهو ما يعرف بالاستئناف الوصفى أو استئناف الوصف، وحالات الاستئناف الوصفى هي:

(أ) إذا وصفت المحكمة الحكم خطأ بأنه ابتدائي مع أنه في حقيقته نهائي، كما إذا صدر حكم من المحكمة الجزئية في دعوى قيمتها لا تتجاوز ألفي جنيه أو من المحكمة الابتدائية في دعوى لا تتجاوز قيمتها عشرة آلاف جنيه ومع هذا تصفه المحكمة بأنه ابتدائي، وهذا الوصف الخاطئ يترتب عليه منع تنفيذ الحكم مع أنه واجب النفاذ طبقاً للقاعدة لأنه حكم نهائي، ويكون الهدف من الاستئناف الوصفى تعديل الوصف وإعطاء الحكم وصفه الصحيح دون نظر موضوع النزاع مطلقاً وذلك حتى يمكن تنفيذ هذا الحكم.

(ب) إذا وصفت المحكمة حكمها خطأ بأنه انتهائي مع أنه في حقيقته ابتدائي، فهذا الوصف الخاطئ يؤدي إلى جعل مثل هذا الحكم قابلاً للتنفيذ الجبري طبقاً للقاعدة العامة، رغم أنه في حقيقته لا يزال قابلاً للطعن فيه بالاستئناف فهو لا يقبل التنفيذ طبقاً للقاعدة العامة لعدم صيرورته نهائياً، ولذلك يجوز التظلم من هذا الوصف.

(ج) إذا قضت المحكمة برفض شمول الحكم بالنفاذ المعجل فى حالة يكون فيها هذا النفاذ واجباً بقوة القانون، كما لو كان الحكم صادراً فى مادة تجارية أو حكماً مستعجلاً أو أمراً على عريضة، ونصت المحكمة صراحة فى حكمها على رفض شمول هذا الحكم أو الأمر بالنفاذ المعجل، أى أنها نصت على عدم إسناد وصف النفاذ المعجل إلى الحكم، ففى هذه الحالة يجوز التظلم للمحكمة الاستئنافية.

(د) إذا حكمت المحكمة بالنفاذ المعجل فى إحدى حالات النفاذ المعجل القضائى من تلقاء نفسها دون أن يكون قد طلب منها ذلك، ففى هذه الحالة يجوز التظلم للمحكمة الاستئنافية لإلغاء إسناد وصف النفاذ المعجل إلى هذا الحكم.

(هـ) إذا أمرت المحكمة بالإعفاء من الكفالة فى حين أنها واجبة كما لو أعفت من الكفالة فى حكم يكون صادراً فى مادة تجارية.

ويتضح من ذلك أن هذه الحالات بعضها يكون التظلم فيها مقدماً من المحكوم عليه ومقصوداً به منع النفاذ، وبعضها يكون التظلم فيها مقدماً من المحكوم لصالحه ومقصوداً به إسناد النفاذ المعجل إلى الحكم أى طلب النفاذ، كما أن من هذه الحالات ما يتعلق بالكفالة فى النفاذ.

### ١٨٥٣ - الاختصاص بالاستئناف الوصفى (التظلم من الوصف):

وقد عقد المشرع الاختصاص بنظر التظلم من وصف الحكم المحكمة الاستئنافية بالنسبة للمحكمة التى أصدرت الحكم، فيرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية أو إلى محكمة الاستئناف وفقاً لقيمة الدعوى أو نوعها، ووفقاً للمادة ١/٢٩١ مرافعات يجوز أن يرفع التظلم بالطريق العادى لرفع الدعوى أى بصحيفة تودع قلم الكتاب وتعلن على يد محضر، وذلك سواء كان هناك استئناف مرفوع عن الحكم أم لا، كما يجوز أيضاً إبداء التظلم شفاهة أثناء نظر الاستئناف الموضوعى المرفوع عن الحكم.



#### ١٨٥٤ - ميعاد الحضور فى التظلم من الوصف:

وقد جعل المشرع ميعاد الحضور فى حالة التظلم من الوصف ثلاثة أيام فقط، وذلك خلافا للقاعدة العامة الواردة فى المادة ٦٦ مرافعات والتي تقضى بأن ميعاد الحضور أمام محكمة الاستئناف هو خمسة عشر يوماً وقد استهدف المشرع من ذلك اختصار الإجراءات والتعجيل بنظر التظلم (عبدالباسط جميلى - ص ١٠١) وميعاد الحضور يتخلل إعلان صحيفة الدعوى إلى الخصم والجلسة المحددة لنظر التظلم والهدف من هذا الميعاد هو إتاحة الفرصة للمتظلم ضده لتحضير دفاعه، ولكن يلاحظ أنه إذا رفع التظلم شفاهة فى الجلسة وكان الخصم حاضراً فلا محل للحديث عن ميعاد الحضور لأن الخصم يكون حاضراً فعلاً، أما إذا لم يكن الخصم حاضراً فلا بد من التأجيل لإعلانه بالتظلم ويكون ميعاد الحضور ثلاثة أيام أيضاً.

#### ١٨٥٥ - ضرورة توافر شرط المصلحة فى التظلم:

ويشترط لرفع التظلم أن تكون للمتظلم مصلحة فى تعديل وصف الحكم حتى يمكن تنفيذ الحكم أو حتى يمنع هذا التنفيذ (رمزى سيف - بند ٥٣ ص ٥٤، محمد حامد فهمى ص ٣٤، فتحى والى - بند ٤٤ ص ٨٧، أمينة النمر - بند ٥٠ ص ١٩٧ و ١٩٨) ومثل التظلم فى ذلك مثل أى طلب يرفع إلى القضاء، وتطبيقاً لذلك إذا أصبح الحكم انتهاياً فإن المصلحة فى التظلم تنعدم، إذ لا تكون للمحكوم له أو للمحكوم عليه مصلحة فى التظلم، لأن الحكم أصبح بالرغم من الخطأ فى وصفه جائز النفاذ، فإذا أخطأت المحكمة فوصفت حكمها الابتدائى بأنه انتهائى ولم يتظلم منه المحكوم عليه حتى فات ميعاد استئناف الحكم فى الموضوع فلا يقبل التظلم بعد ذلك، لأن الحكم على فرض أنه ابتدائى جائز التنفيذ بقوات ميعاد استئنافه تنفيذاً عادياً، كذلك لا يقبل التظلم من الوصف إذا كانت

محكمة الدرجة الثانية قد فصلت في الاستئناف الأصلي (انظر حكم محكمة النقض في ١٦/٥/١٩٦٢ - مجموعة أحكام النقض - ١٤ - ٩٦-٦٧٧) وتطبيقاً لذلك أيضاً لا يقبل التظلم إذا كان الخصم قد طلب شمول الحكم بالنفاذ المعجل وسكتت المحكمة عن الرد على هذا الطلب وكان الأمر جوازيًا للمحكمة إذ تكون قد استعملت سلطتها التقديرية، كما لا يجوز التظلم من قرار القاضي برفض الأمر بالنفاذ المعجل إذا كان النفاذ المعجل واجباً بقوة القانون لأن المحكوم له يستطيع الحصول على صورة تنفيذية ويقوم بتنفيذ الحكم رغم هذا الرفض، كذلك لا يقبل التظلم من وصف الحكم الصادر في مادة تجارية إذا قضى خطأ بإعفاء المحكوم له من تقديم الكفالة إذا كان التظلم قد رفع بعد انقضاء ميعاد استئناف الحكم، إذ بعد مضي ميعاد الاستئناف يكون التنفيذ عادياً ولا يلتزم المحكوم له بتقديم كفالة لمباشرته.

#### ١٨٥٦ - ميعاد التظلم من الوصف:

ولم يحدد المشرع ميعاداً للتظلم من وصف الحكم، ولذلك فقد ذهب رأى فى الفقه (محمد حامد فهمى - بند ٤٧ ص ٣٦، عبدالباسط جمعى - نظام التنفيذ - بند ٢٩ ص ٢٢٣) إلى أنه ليس له ميعاد محدد فيجوز رفعه فى أى وقت، بينما اتجه رأى آخر نرجحه إلى أنه يجب أن يرفع التظلم خلال ميعاد الاستئناف (وجدى راغب - ص ٩٤، حكم محكمة استئناف القاهرة فى ٢٦/٢/١٩٦٢ - المجموعة الرسمية ٦٠ - ص ٦٣١)، فإذا انقضى ميعاد الاستئناف فلا يجوز التظلم من وصف الحكم لأن الحكم يصبح عندئذ نهائياً فى كافة الأحوال، ومن ثم يصبح جائز التنفيذ بصرف النظر عن وصفه السابق، ولا تكون هناك مصلحة من التظلم.

ويجوز رفع التظلم قبل البدء فى التنفيذ، كما يجوز تقديمه أثناء التنفيذ، بل يجوز رفعه بعد تمام التنفيذ وفى هذه الحالة يطلب المتظلم من

المحكمة إزالة ما تم من التنفيذ وإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ، إذ بنجاحه فى التظلم من الوصف يزول ما كان للحكم من قوة تنفيذية ومن ثم يزول ما تم من تنفيذ بناء عليها.

#### ١٨٥٧ - لا أثر لمجرد رفع التظلم وإنما للحكم فيه:

ولا يترتب على مجرد رفع التظلم من الوصف أى أثر فى التنفيذ، فإذا رفع من المحكوم له بطلب التنفيذ فلا يترتب عليه أن يصبح الحكم جائز التنفيذ، وإذا رفع من المحكوم عليه بمنع تنفيذ الحكم فلا يترتب عليه منعه، وإنما يترتب كل ذلك على الحكم فى التظلم بقبوله، وقد نص المشرع فى المادة ٢/٢٩١ مرافعات على أنه يحكم فى التظلم مستقلاً عن الموضوع، وهذا يعنى أن المحكمة تقتصر عند نظر التظلم على طلب تعديل وصف الحكم دون أن تتعرض لموضوع الحكم المطلوب تعديل وصفه أى بصرف النظر عما إذا كان الحكم قد صدر صحيحاً من حيث الشكل ومنصفاً من ناحية الموضوع أم لا، ويلاحظ أن طلب تعديل وصف النفاذ هو طلب وقتى لا يؤثر على الاستئناف الموضوعى فهو لا يمنع المحكمة التى فصلت فيه من الفصل فى إستئناف الموضوع، كذلك فإن الحكم الصادر فى التظلم من الوصف لا يقيد المحكمة الاستئنافية عند نظر الاستئناف الموضوعى، فيكون للمحكمة الاستئنافية أن تلغى الحكم المستأنف على الرغم من سبق صدور الحكم منها بتعديل وصفه على نحو يسمح بتنفيذه، والعكس أيضاً فقد تقضى المحكمة الاستئنافية فى التظلم بمنع النفاذ ثم تؤيد الحكم موضوعاً، فالحكم فى التظلم ليس له أية حجية بالنسبة للطعن فى موضوع الحكم بالاستئناف، كما أن الحكم الصادر فى التظلم لا يقبل الطعن فيه بالنقض على استقلال لأنه ليس منهياً للخصومة.

١٨٥٨- جواز الجمع بين المادتين ٢٩١ ، ٢٩٢ (الاستئناف الوصفى ووقف النفاذ المعجل):

ومما هو جدير بالملاحظة أنه يجوز الجمع بين المادتين ٢٩١ الخاصة بالاستئناف الوصفى و ٢٩٢ الخاصة بوقف النفاذ المعجل أيا كانت صورة هذا الجمع فيجوز للمحكوم عليه عند الطعن فى الحكم أن يجمع بين طلب وقف النفاذ بناء على المادة ٢٩٢ وطلب منع النفاذ بناء على المادة ٢٩١ تاركا للمحكمة أن تقضى بوقف التنفيذ وتؤسس حكمها على أى من النصين، كذلك يجوز للمحكوم عليه أن يتظلم من وصف النفاذ وفقا للمادة ٢٩١ فإذا لم يوفق فى ذلك فإنه يمكنه إبداء طلب وقف النفاذ بعد ذلك أثناء نظر الطعن الموضوعى وفقا للمادة ٢٩٢ مرافعات.

### أحكام النقض:

١٨٥٩- متى كانت محكمة الاستئناف قد عرضت - حكمها الأول الخاص بالتظلم من وصف النفاذ - لمسألة جواز الاستئناف وعدم جوازه بعد أن تجادل فيها الخصوم وفصلت المحكمة فيها بجواز الاستئناف وبقبوله شكلا، فإنها تكون بذلك قد حسمت النزاع نهائيا فى خصوص تلك المسألة واستنفدت ولايتها فى الفصل فيها فلا تملك بعد ذلك إعادة النظر فيها ولو عند نظر استئناف الموضوع وفصل المحكمة فى مسألة جواز الاستئناف وعدم جوازه عند نظر التظلم من وصف النفاذ يكون فصلا لازما متى كان المستأنف عليهم قد دفعوا بعدم جوازه ونزعهم المستأنف فى ذلك، لأنه إذا ماتبتين أن استئناف الموضوع غير جائز أو أنه غير مقبول شكلا لسبب آخر فإن الحكم المستأنف يكون قد حاز قوة الأمر المقضى ويكون واجب التنفيذ عملا بالقواعد العامة فلا يملك المحكوم عليه أن يوقف هذا التنفيذ عن طريق التظلم المنصوص عليه فى المادة ٤٧١ من قانون المرافعات ويكون تظلمه فى هذه الحالة غير مقبول.

(نقض ١٩٦٤/١/١٦ - الطعن رقم ١٤٧ ستة ٢٩ ق س ١٥ ص ٩٨).

١٨٦٠- الحكم بإلغاء وقف النفاذ أو بإلغاء الحكم بوقف التنفيذ دون التصدى لموضوع الدعوى يعتبر حكماً صادراً قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلاً عملاً بالمادة ٣٧٨ مرافعات - ولا يغير من هذا النظر ما أجازته المادة ٤٧١ مرافعات للمحكوم عليه من أن يتظلم استقلاً من وصف النفاذ أمام محكمة الدرجة الثانية إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أمرت به فى غير حالات وجوبه أو جوازه - إذ نص هذه المادة قد ورد على خلاف الأصل المقرر.

(نقض ٤/٤/١٩٦٣ - الطعن رقم ٢٦٤ سنة ٢٧ ق س ١٤ ص ٤٧٥ ونقض ١٦/١/١٩٦٣ س ١٤ ص ١٣٦، ونقض ١/٦/١٩٦١ س ١٢ ص ٢٥٧).

١٨٦١- متى كانت محكمة الدرجة الثانية قد فصلت فى الاستئناف الأصلية فإنها تكون فى غنى عن نظر الاستئناف المرفوع بشأن وصف النفاذ. (نقض ١٦/٥/١٩٦٣ - السنة ١٤ ص ٦٧٧).

١٨٦٢- طلب إلغاء وصف النفاذ هو طلب وقتى تابع للطلب الأصلى وحكم محكمة الاستئناف فيه لا تأثير له مطلقاً على استئناف الموضوع ولا يمنع المحكمة التى أصدرته من الفصل فى استئناف الموضوع - ولهذا أجاز المشرع فى المادة ٤٧١ مرافعات (قديم) أن يكون التظلم من النفاذ أمام نفس الهيئة التى يرفع إليها الاستئناف عن الحكم - وعلى ذلك فلا محل للقول بأن رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم فى الاستئناف الوصفى وأبدى رأيه فى موضوع الدعوى بما جاء بأسباب هذا الحكم وأنه بذلك قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية يمنعه من الفصل فى استئناف الموضوع متى كان الحكم فى الاستئناف الوصفى إنما يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر مستندات الدعوى.

(نقض ١٠/١/١٩٥٧ - سنة ٨ ص ٤٥).

١٨٦٣- متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر قضاؤه على رفض التظلم المرفوع من الطاعنين عن قضاء محكمة أول درجة بشمول حكمها بالنفاذ المعجل دون أن يتصدى لموضوع النزاع. وكان بهذا الوصف لايعتبر حكما منهيًا للخصومة كلها أو بعضها فإنه لايجوز الطعن فيه استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات (القديم) ولايغير من هذا النظر أن القانون أجاز فى المادة ٤٧١ مرافعات (قديم) للمحكوم عليه أن يتظلم استقلالا من وصف النفاذ أمام محكمة ثانى درجة إذا كانت محكمة أول درجة قد أمرت به فى غير حالات وجوبه أو جوازه، ذلك لأن هذا النص قد ورد على خلاف الأصل المقرر بالمادة ٣٧٨ مرافعات فلايجوز القياس عليه لإجازة الطعن بطريق النقض فى الحكم الذى يصدر فى التظلم من وصف النفاذ.

(نقض ١٩٥٣/٦/٣٠ - سنة ٤ ص ١٢٥٧).

١٨٦٤- القول بأن الاستئناف الوصفى يعتبر حكما وقتيا بطبيعته لايحوز قوة الأمر المقضى ولا تتقيد به المحكمة عند نظر استئناف الموضوع إنما يصدق على مايتضمنه قضاء ذلك الحكم من إجراء التنفيذ مؤقتا أو منعه والأمر بالكفالة أو الإعفاء منها. أما قضاؤه بجواز الاستئناف وبقبوله شكلا فإنه يعتبر قضاء قطعيا لا تملك المحكمة العدول عنه.

(نقض ١٩٦٤/١/١٦ الطعن رقم ١٤٧ سنة ٢٩ ق س ١٥ ص ٩٨، نقض ١٩٧١/١/١٩ الطعن رقم ٢٦٤ سنة ٣٦ ق س ٢٢ ص ٦٧، ونقض ١٩٥٧/١/١٠ ص ٨ ص ٤٥).

١٨٦٥- يبين من مقارنة المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ فى شأن الحجز الإدارى - وهى كما أفصحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مأخوذة من قانون المرافعات مع تعديلها بما يتفق والسرعة والضمان الواجب توافرهما فى الحجز الإدارية - بالمادتين ٤٨٠ و ٥٣٧

من قانون المرافعات - أن المشرع رأى ألا يكون وقف إجراءات البيع الإداري مترتباً على مجرد رفع المنازعة للقضاء كما هو الحال في إشكالات التنفيذ ودعوى الاسترداد، فاشتراط لوقف هذه الإجراءات - في حالة عدم موافقة الجهة الحاجزة على وقفها - أن يقوم المنازع بإيداع قيمة المطلوبات المحجوز من أجلها والمصروفات خزانة الجهة طالبة الحجز فإذا لم يتم بهذا الإيداع كان لهذه الجهة رغم رفع المنازعة أمام القضاء أن تمضى في إجراءات الحجز والبيع إلى نهايتها دون انتظار الفصل في هذه المنازعة، ولكن ذلك لا يمنع المحاكم من نظر المنازعة ومباشرة جميع سلطاتها فيها طبقاً للقانون العام بما في ذلك الأمر بوقف إجراءات البيع وإذا وجدت في أسباب المنازعة ما يبرره إذ الخطاب في المادة ٢٧ سالف الذكر بعدم وقف إجراءات الحجز والبيع ما لم يحصل الإيداع، موجه إلى الجهة الحاجزة وليس إلى المحاكم، كما أن هذه المادة لم تنص على عدم جواز نظر المنازعة أمام المحاكم في حالة عدم الإيداع أو تقييد من سلطة المحكمة عندما تنظر المنازعة في هذه الحالة، فإذا أدرك حكم القاضي بوقف البيع بالإجراءات قبل تمام البيع امتنع على الجهة الحاجزة الاستمرار فيها.

(نقض ١٩٦٥/٦/٢٤ الطعن رقم ٢٥٤ سنة ٣٠ ق س ١٦ ص ٨٠٢، نقض ١٩٦٦/١٢/٢٩ السنة ١٧ ص ٢٠٥٠).

### (مادة ٢٩٢)

«يجوز في جميع الأحوال للمحكمة المرفوع إليها الاستئناف أو التظلم أن تأمر بناء على طلب ذي الشأن بوقف التنفيذ المعجل إذا كان يخشى وقوع ضرر جسيم من التنفيذ، وكانت أسباب الطعن في الحكم أو الأمر يرجح معها إلغاؤه.

ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المحكوم له» (هذه المادة تقابل المادة ٤٧٢ من قانون المرافعات السابق).

### المذكرة الإيضاحية:

«أضاف المشروع فقرة ثانية في المادة ٢٩٢ منه المقابلة للمادة ٤٧٢ من القانون القائم تتضمن حكما مقتضاه أن للمحكمة المطعون أو المتظلم أمامها إذا ماقضت بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المحكوم له، وهو احتياط له مايرره فضلا عن أن المحكمة التي تملك الحكم بوقف النفاذ المعجل أو رقضه لها من باب أولى أن تحكم بوقف النفاذ مقيدا بما تراه ضروريا لحماية مصلحة المحكوم له».

### التعليق:

#### وقف النفاذ المعجل:

#### ١٨٦٦ - المقصود بوقف النفاذ المعجل وحكمته:

يتضح من نص المادة ٢٩٢ سالف الذكر أن المشرع قد منح سلطة الحكم بوقف التنفيذ للمحكمة الاستئنافية التي تنتظر الاستئناف عن الحكم الابتدائي أو أمر الأداء، والمحكمة التي تنتظر التظلم من الأمر سواء كان أمرا على عريضة أو أمرا بالأداء، وذلك في جميع الأحوال سواء كان الحكم مشمولاً بالنفاذ المعجل القضائي أو بالنفاذ المعجل بقوة القانون.

والحكمة من قبول طلب الوقف (وجدى راغب - ص ٩٦ وهامشها) أن الفصل في الاستئناف الأصلي قد يستغرق وقتا طويلا وقد يصدر حكم



المحكمة الاستئنافية بعد مرور هذا الوقت بإلغاء الحكم المستأنف بعد أن يكون قد نفذ تنفيذاً معجلاً، وقد يصعب على طالب التنفيذ المعجل إعادة الحال إلى ماكانت عليه قبل التنفيذ، ولذلك فإنه تفادياً لما قد يصيب المحكوم عليه من ضرر من جراء تنفيذ الحكم الابتدائي تنفيذاً معجلاً قبل الفصل في الاستئناف الأصلي، فإن القانون يجيز للمحكمة الاستئنافية أن توقف تنفيذ الحكم متى توافرت شروط معينة، ورغم أن القانون قد نظم الكفالة لضمان مصلحة المحكوم عليه في إعادة الحال إلى ماكان عليه قبل النفاذ المعجل للحكم الابتدائي، إلا أن هذا الضمان لا يكفي بمفرده لأن الكفالة ليست واجبة في كل حالات النفاذ المعجل كما سبق أن أوضحنا، كذلك فإنه من الأفضل تفادى الضرر قبل وقوعه، ولذا نظم المشرع وقف النفاذ كضمانة أخرى للمحكوم عليه، ولكي يتمكن من تفادى ما قد يحدث من أضرار بسبب النفاذ المعجل للحكم الابتدائي.

#### شروط قبول طلب وقف النفاذ المعجل:

١٨٦٧ - وهناك شروط يجب توافرها حتى يكون طلب وقف النفاذ المعجل مقبولاً أمام محكمة الاستئناف أو محكمة التظلم من الأمر الصادر على عريضة، وهذه الشروط هي:

١٨٦٨ - الشرط الأول: يجب أن يرفع طلب وقف التنفيذ تبعاً للطعن في الحكم: أي أن يكون هناك طعن مرفوع بالفعل أمام المحكمة الاستئنافية أو المحكمة المختصة بنظر التظلم، فلا يجوز رفع طلب وقف النفاذ قبّل الطعن بل يجب أن يقدم طلب وقف النفاذ مع الطعن نفسه عند رفعه سواء في صحيفة الاستئناف أو التظلم ذاتها أو بورقة مستقلة تعلن معه أو بعده، كذلك لايجوز التقدم إلى المحكمة الاستئنافية بطلب يقتصر على وقف التنفيذ فقط وإنما ينبغي أن يكون هناك طعن مرفوع أمامها.

وطبقا لمبدأ الطلب، وهو مبدأ أساسى فى قانون المرافعات، لا يجوز للقاضى أن يحكم بشئ لم يطلبه الخصوم، ولذلك يجب أن يطعن فى الحكم الابتدائى بالاستئناف ويطلب تبعا لهذا الطعن وقف تنفيذ الحكم المشمول بالنفاذ المعجل لأن محكمة الاستئناف لا تحكم بوقف التنفيذ من تلقاء نفسها، وعلى هذا نص المشرع بقوله «بناء على طلب ذى الشأن»، كما أن وقف النفاذ ليس من المسائل المتعلقة بالنظام العام ولذا لا بد من طلبه.

وينبغى أن يقدم طلب وقف النفاذ من الطاعن فى الحكم تبعا للطعن ذاته كما ذكرنا، وعلة تبعية طلب وقف التنفيذ للطعن فى الحكم هى أن محكمة الاستئناف لا تختص بنظر الطلبات الوقتية إلا إذا رفعت إليها عن طريق التبع لرفع نزاع موضوع أمامها، ولما كان طلب الوقف طلبا وقتيا فإنه يرفع تبعا للموضوع وهو الطعن، ولكن لا تعنى التبعية ضرورة اشتمال صحيفة الطعن على طلب وقف النفاذ بل يكفى أن يقدم هذا الطلب فى أية لحظة أثناء نظر الاستئناف وحتى إقفال باب المرافعة فيه حسب القاعدة العامة فى الطلبات العارضة.

ويجب أن يكون الطعن بالاستئناف صحيحا من حيث الشكل والموضوع (أحمد أبوالوفا - ص ٧٥ هامش رقم ١، نبيل عمر - بند ٨٦ ص ١٩٤)، ونتيجة لذلك فإنه إذا كان الاستئناف الموضوعى باطلا امتنع على المحكمة الاستئنافية الفصل فى طلب وقف النفاذ المقدم تبعا له (وجدى راغب - ص ٩٨) ولا يجدى المستأنف بعد ذلك رفعه استئنافا موضوعيا آخر صحيحا لأن هذا الاستئناف الأخير يكون قد تم رفعه بعد تقديم طلب وقف النفاذ المعجل المطروح على المحكمة، ويكون هذا الطلب قد تم تقديمه فى وقت لم يكن فيه أمام المحكمة استئناف موضوعى قائم، ومع ذلك فإنه يجوز إعادة رفع الاستئناف بشكل صحيح مادام ميعاده

ممتدا وإعادة تقديم طلب وقف التنفيذ تبعا لرفع الاستئناف الجديد الصحيح (نبيل عمر - بند ٨٦ ص ١٩٥).

ولكن هل يلزم أن يقدم طلب وقف النفاذ فى ميعاد الاستئناف؟ ذهب البعض (رمزى سيف - بند ٣٤ ص ٣٧ و ص ٣٨) إلى أن طلب وقف التنفيذ يجب أن يحصل فى ميعاد الطعن بالاستئناف، لأن طلب وقف التنفيذ طعن فى الحكم ينصب على جزء الحكم المتعلق بالنفاذ.

ولكننا لانؤيد هذا الرأى لأن القانون لم يشترط ميعادا معيننا لطلب وقف النفاذ المعجل، والميعاد شكل قانونى ومن ثم لايجوز تقريره إلا بنص قانونى، كما أن طلب وقف التنفيذ ليس طعنا فى الحكم وإنما هو طلب وقى يتعلق بقوته التنفيذية، ورغم أن فيه انتقاصا للحكم من حيث صلاحيته للتنفيذ إلا أنه انتقاص مؤقت حتى تفصل المحكمة فى موضوع الاستئناف (وجدى راغب - ص ١٠٠)، ولذلك يجوز أن يقدم طلب وقف النفاذ فى أى وقت خلال إجراءات الطعن حتى ولو بعد انقضاء ميعاد الاستئناف (فتحى والى - بند ٤١ ص ٨١، وجدى راغب - الإشارة السابقة، حكم محكمة استئناف القاهرة فى ٢٨/٣/١٩٦١ - المنشور فى المحاماة ٤٢ ص ٧١٦)، وهو يخضع فى ذلك للقاعدة العامة فى الطلبات العارضة التى تجيز أن تقدم فى أى حالة كانت عليها الإجراءات حتى قفل باب المرافعة (مادة ١٢٣ - ١٢٤ مرافعات) كما أسلفنا.

ويلاحظ أنه لا يشترط أن يطلب وقف النفاذ مرة واحدة فقط، بل إنه يجوز تجديد طلب وقف النفاذ بالتبعية للاستئناف (أحمد أبو الوفا - ص ٧٢ هامش رقم ٤، نبيل عمر بند ٨٦ ص ١٩٦)، إذا جدت وقائع جديدة أو إذا بنى طلب وقف التنفيذ على وقائع سابقة لم يحصل التمسك بها فى الطلب الأول مادام باب المرافعة لم يقفل فى الاستئناف المرقوع عن الحكم الابتدائى المشمول بالنفاذ المعجل والمطلوب وقف تنفيذه، وهذا خلاف

وقف التنفيذ أمام محكمة النقض الذى لا يجوز أن يدلى به إلا مرة واحدة فى تقرير الطعن، ومن ثم لا يحكم فيه إلا مرة واحدة فقط.

#### ١٨٦٩ - الشرط الثانى: يجب أن يقدم الطلب قبل تمام التنفيذ:

ورغم أن المادة ٢٩٢ لا تنص على هذا الشرط صراحة إلا أن الفقه يرى أن هذا الشرط يستفاد من طبيعة وقف النفاذ ذاته (وجدى راغب - ص ٩٨)، لأن الهدف من وقف النفاذ هو وقاية المحكوم عليه من الضرر الناجم عن التنفيذ المعجل، ولذلك لا محل لهذه الوقاية بعد تمام التنفيذ ويكون الطلب غير مقبول لانعدام المصلحة، وما تم لا يوقف وإنما يلغى، فإذا تم التنفيذ قبل تقديم الطلب كان هذا الأخير غير مقبول، وإذا تم التنفيذ جزئيا فإن الطلب يكون مقبولا بصدد ما لم يتم تنفيذه، وإذا تم التنفيذ بعد تقديم الطلب وقبل الفصل فيه فإننا نرجح ما ذهب إليه البعض فى الفقه من انسحاب حكم الوقف على ماتم تنفيذه ويكون ذلك بإعادة الحال إلى ماكانت عليه (رمزى سيف - بند ٣٤ ص ٣٦، فتحى والى بند ٤١ ص ٨٠، محمد عبد الخالق عمر بند ٢٧٠ ص ٢٦٨، وعكس ذلك أحمد أبو الوفا - التعليق ج ١ ص ٥٦٧، وجدى راغب ص ٩٩ حيث يرى أن الحكم بوقف التنفيذ باعتباره حكما وقتيا يؤدي وظيفة وقائية بحتة تنصرف إلى المستقبل، وهذا يعنى أن ينصرف أثره إلى التنفيذ اللاحق، ولا يؤدي بطبيعته وظيفة جزائية ترد على ما تم من تنفيذ قبل صدوره، مما يجعل النص الوارد فى المادة ٣/٢٥١ على خلف الأصل، ومن ثم لايجوز القياس عليه)، لأن المركز القانونى للخصم يتحدد بوقت تقديم الطلب، فلا يتصور أن يضار طالب الوقف من طول أمد التقاضى بل يجب أن يتحدد مركزه كما لو صدر الحكم فى ذات يوم تقديم الطلب، وفى ذلك قياس على حكم المادة ٣/٢٥١ المتعلقة بوقف التنفيذ من محكمة النقض والتي نصت على انسحاب الامر الصادر بوقف تنفيذ الحكم على إجراءات

التنفيذ التي اتخذها المحكوم له بناء على الحكم المطعون فيه من تاريخ طلب وقف التنفيذ.

### شروط الحكم بوقف النفاذ المعجل:

١٨٧٠ - وإذا توافرت الشروط السابقة وقبل طلب وقف النفاذ، فإن هناك شروطاً أخرى يجب توافرها للحكم بوقف النفاذ المعجل وهذه الشروط هي:

#### ١٨٧١ - الشرط الأول:

يجب أن يتضح للمحكمة أن تنفيذ الحكم معجلاً يخشى منه وقوع ضرر جسيم:

وهذا الشرط يقابل ويوازن سلطة محكمة أول درجة في الأمر بالنفاذ المعجل وسلطة المحكمة الاستئنافية في وقف هذا النفاذ (وجدى راغب - ص ١٠١)، وانظر في نقد هذا الشرط أحمد أبو الوفا بند ٢٤ ص ٧٦ حيث يرى أنه لا لزوم لهذا الشرط إذ متى ثبت للمحكمة أن أسباب الطعن في الحكم يرجع معها إلغاؤه يكون عليها أن توقف ذلك التنفيذ المعجل الذي يعد استثناء من القواعد العامة ولا محل لاشتراط حصول ضرر جسيم - أو مجرد ضرر - للحكم بوقف التنفيذ لأن المشرع بالنص مقدماً على حالات النفاذ المعجل يرعى مصلحة المحكوم له، وبالنص على القاعدة التي وردت في المادة ٢٩٢ يلغى حالة النفاذ المعجل في صورة القضية المطروحة ويرعى مصلحة المحكوم عليه، ويعود بالخصم إلى القاعدة العامة في التنفيذ، وليس من العدالة أن تقيد محكمة الطعن فلا تحكم بوقف تنفيذ حكم تراه قد جافى العدالة لمجرد أن هذا التنفيذ لا يخشى منه وقوع ضرر جسيم، علماً بأن هذا التنفيذ يتم قبل أوانه، إذ يجيز القانون لمحكمة أول درجة أن تأمر بالنفاذ المعجل إذا كان يترتب على

تأخير التنفيذ ضرر جسيم بمصلحة المحكوم له، ثم يجيز للمحكمة الاستثنائية أن تأمر بوقف هذا النفاذ إذا كان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم بمصلحة المحكوم عليه، وهو في الحالتين يخول للمحكمة سلطة الموازنة بين المصلحتين وترجيح إحداها على الأخرى.

ويجب أن يكون الضرر الجسيم مما يلحق بالمحكوم عليه (عبدالباسط جميعي - ص ١١٠)، أما إذا كان من شأن تنفيذ الحكم أن يلحق ضررا جسيما بشخص آخر أو حتى بالمصلحة العامة، فإن طلب وقف النفاذ لا يقبل من المحكوم عليه لانعدام مصلحته فيه مالم يكن هناك ضرر يمسّه هو من جراء ذلك أيضا (عبدالباسط جميعي - الإشارة السابقة).

ولم يشترط المشرع في الضرر سوى أن يكون جسيما، ولم يتطلب أن يكون هذا الضرر مما يتعذر تداركه كما فعل بالنسبة لوقف النفاذ أمام محكمة النقض ومحكمة الالتماس، كما سيتضح لنا ذلك بعد قليل، فلم يتشدد المشرع هنا كما تشدد في وقف التنفيذ أمام محكمة النقض ومحكمة الالتماس لأن النقض والالتماس طرق غير عادية للطعن في الحكم، بينما الاستئناف طريق طعن عادي ولذلك فإن الشروط فيه أخف من الشروط في حالة الطعن بالطرق غير العادية.

ويجب التأكيد من جسامته الضرر فلا يكفي الضرر البسيط، ويرى البعض أن الضرر الجسيم هو الضرر الاستثنائي الذي يتجاوز ما ينبغي أن يتحمّله المدين عادة بسبب التنفيذ وهو يعنى فوات المصلحة التي ينشدها الطاعن نتيجة الحكم المطعون فيه (وجدى راغب - ص ١٠١)، وأن هذه مسألة تقديرية تختلف باختلاف الظروف الشخصية والموضوعية فمثلا تنفيذ حكم بإخلاء عين يشغلها طبيب كعبادة يمثل ضررا جسيما بالنسبة له لأنه يفقد عملاءه، وهو يمثل ضررا جسيما أيضا إذا كانت المنطقة مزدحمة وبها أزمة إسكان (وجدى راغب - الإشارة السابقة).

والراجع هو ماذهب إليه البعض من أن الضرر الجسيم ليس هو مجرد الضرر العادى وإنما هو ضرر يقع من جراء التنفيذ على مال ذى قيمة خاصة أو استثنائية (فتحى والى - بند ٢٥ ص ٤٤)، مما قد يؤدى إلى التأثير فى الحالة المالية أو الأدبية للمحكوم عليه لدرجة كبيرة، وأن مسألة جسامه الضرر ليست مسألة موضوعية فالضرر الذى يصيب شخصا قد يعتبر بسيطا ويعتبر هو نفسه جسيما إذا أصاب شخصا آخر، ولذلك يجب النظر إلى الظروف الخاصة للمحكوم عليه، كما أن جسامه الضرر تتأثر بالظروف الاقتصادية فى زمن معين (فتحى والى - الإشارة السابقة).

#### ١٨٧٢ - الشرط الثانى:

أن تكون أسباب الطعن فى الحكم أو الأمر يرجع معها إلغائه:

وعلة ذلك أن الحكم الذى سوف يصدر فى طلب وقف التنفيذ هو حكم مستعجل نظرا لكون طلب الوقف طلبا وقتيا، ولا تمنح الحماية الوقتية إلا بتوافر شروطها الاستعجال ورجحان وجود الحق المراد حمايته وقتيا، ويتمثل شرط الاستعجال فى الضرر الجسيم، بينما يتمثل رجحان وجود الحق فى احتمال إلغاء الحكم فى الاستئناف، ولذلك يجب أن تدل الأسباب المقدمة فى موضوع الطعن على رجحان حق الطاعن طالب التنفيذ وبالتالي احتمال صدور الحكم الموضوعى فى الاستئناف لصالحه حتى يمكن وقف التنفيذ المعجل، وهذا الترجيح أمر تقديرى للمحكمة تستخلصه من ظروف الدعوى، ولكن ليس للمحكمة أن تتعمق فى فحص مستندات الطاعن أو تبحث فى أسباب طعنه بحثا جديا حتى تفصل فى طلب الوقف، وإنما تفحص المستندات والأسباب فحفا سطحيا حتى تصل إلى ترجيح إلغاء الحكم، ولذا يلزم أن يرفع طلب وقف التنفيذ تبعا للاستئناف الموضوعى، كما سبق أن ذكرنا، حتى يتيسر للمحكمة أن تبحث أسبابه (وجدى راغب - ص ١٠١)، فإذا استشفت المحكمة من أسباب الطعن

مايرجع إلغاء الحكم، حكمت بوقف النفساء، وإذا لم تستشف من أسباب الطعن ما يرجع إلغاء الحكم فإنها لا تحكم بالوقف.

### ١٨٧٣ - الحكم في طلب وقف النفاذ:

تفصل محكمة الاستئناف في طلب وقف النفاذ على وجه الاستعجال، وقبل الفصل في الموضوع، أى موضوع استئناف الحكم الابتدائي، ولها سلطة تقديرية كاملة في الحكم بوقف النفاذ المعجل أو عدم الحكم به حتى ولو توافرت شروطه، ولها أن تحكم بوقف النفاذ جزئياً بالنسبة لشق من الحكم المستأنف أو بالنسبة لبعض الخصوم دون البعض الآخر (أحمد أبو الوفا - التعليق ج ٢ ص ٥٧٠، وجدي راغب ص ١٠٢، نبيل عمر - بند ٢٨ ص ١٩٩)، والحكم الذي تصدره في طلب وقف النفاذ المعجل سواء كان بالقبول أو بالرفض هو حكم وقتي لا يقيددها عند نظر موضوع الاستئناف (انظر: حكم محكمة النقض المصرية - الصادر في ١٩/١/١٩٧١ مجموعة النقض ٢٢-٦٧)، ولذلك يجوز للمحكمة الاستئنافية أن ترفض الاستئناف على الرغم من سبق حكمها بوقف تنفيذ الحكم، كما يجوز لها أيضاً أن تلغى الحكم المستأنف على الرغم من رفضها وقف النفاذ المعجل. وللمحكمة الاستئنافية أن تعدل عن حكمها إذا تغيرت الظروف التي صدر فيها هذا الحكم، ولذلك إذا قضت برفض الطلب، فإنه يجوز طلب الوقف من جديد إذا ظهر خطر جديد لم يكن ماثلاً عند نظر الطلب الأول (فتحي والي - بند ٤٢ ص ٨٣، محمد عبد الخالق - بند ٢٧١ ص ٢٦٩)، ولها عندئذ أن تحكم بوقف النفاذ.

ونظراً لكون الحكم الصادر بوقف التنفيذ أو برفض وقفه حكماً وقتياً فإنه يجوز الطعن فيه استقلالاً فور صدوره (وجدي راغب - ص ١٠٣، فتحي والي - بند ٤٢ ص ٨٣)، بطرق الطعن



المقررة قانونا وقبل صدور الحكم المنهى للخصومة فى الاستئناف، وذلك تطبيقا للاستثناء الوارد فى المادة ٢١٢ مرافعات.

#### ١٨٧٤ - ضمانات المحكوم له عند الوقف:

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٩٢ على أنه يجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المحكوم له، وهذا النص يوفر للمحكوم له ضمانا عند وقف النفاذ المعجل وذلك حتى يستطيع إذا رفضت المحكمة الطعن بعد ذلك أن ينفذ الحكم، وللمحكمة سلطة تقديرية كاملة فى تقرير الكفالة، فهى توازن بين مصلحة الطرفين، ولها أن تشترط تقديم كفالة لوقف النفاذ أو اتخاذ أى إجراء آخر تراه كفيلا بصيانة حق المحكوم له كتسليم الشيء إلى حارس يتولى المحافظة عليه لحين الفصل فى الطعن أو أى تدبير آخر، ولها أن ترفض اشتراط الكفالة أو أى تدابير أو ضمانات أخرى.

#### أحكام النقض:

١٨٧٥ - القضاء فى طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف هو قضاء وقتى لايحوز قوة الأمر المقضى، لأن الفصل فى هذا الطلب إنما يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر أوراق الدعوى بما يخولها أن تعدل عند الفصل فى الموضوع عن رأى ارتأته وقت الفصل فى هذا الطلب، إذ ليس لحكمها فيه أى تأثير على الفصل فى الموضوع.

(نقض ١٩٧٨/١١/٢٧ س ٢٩ ص ١٧٦٦، نقض ١٩٧١/١/١٩ س ٢٢ ص ٦٧، نقض ١٩٦٤/١/١٦ س ١٥ ص ٩٨، نقض ١٩٥٧/١/١٠ س ٨ ص ٤٥).

١٨٧٦ - ليس فى نص المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات الذى تناول طلب وقف النفاذ المعجل ما يمنع المحكمة الاستئنافية من أن تتصدى للفصل فى موضوع الاستئناف قبل أن تقضى فى هذا الطلب وعندئذ

يصبح لا محل لبحثه ولا حاجة بها لإصدار حكم مستقل فيه، وليس من شأن إرجائها نظره أن يلحق البطلان بحكمها.

(نقض ١٧/٤/١٩٧٦ س ٢٧ ص ٩٧٢).

١٨٧٧ - إذا اقتصر قضاء الحكم المطعون فيه على رفض طلب وقف النفاذ المعجل دون أن يقضى فى موضوع النزاع فإنه بهذا الوصف يعتبر حكما صادرا قبل الفصل فى الموضوع، ولا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها، ومن ثم فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق.

(نقض ١٩٧١/٥/٤ سنة ٢٢ ص ٥٨٨).

١٨٧٨ - قضاء المحكمة الاستئنافية فى طلب وقف نفاذ الحكم المستأنف قضاء وقتى لا يجوز قوة الأمر المقضى، للمحكمة العدول عن رأى ارتأته وقت الفصل فى هذا الطلب.

(نقض ٢٧/١١/١٩٧٨ طعن رقم ٤٤٤ لسنة ٤٤٤ق).

١٨٧٩ - تنفيذ الدائن الحكم المشمول بالنفاذ المعجل بعد إبداء طلب وقف التنفيذ. عدم اعتباره حائلا دون الحكم بوقف التنفيذ.

(نقض ١٩٧١/٥/٤ سنة ٢٢ ص ٥٨٨).

١٨٨٠ - الحكم بإلغاء وقف النفاذ أو بإلغاء الحكم بوقف التنفيذ دون التصدى لموضوع الدعوى يعتبر حكما صادرا قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات قديم. لا يغير من هذا ما أجازته المادة ٤٧١ مرافعات (قديم) للمحكوم عليه من أن يتظلم استقلالا من وصف النفاذ لأنها وردت على خلاف الأصل المقرر فى المادة ٤٧٨.

(نقض ١٩٦٣/٤/٤ سنة ١٤ ص ٤٧٥، نقض ١٩٥٥/١٢/٢٩ مجموعة ٢٥

سنة ص ١١٦١، نقض ١٩٧١/٥/٤ - السنة ٢٢ ص ٥٨٨).

## (مادة ٢٩٣)

«فى الأحوال التى لا يجوز فيها تنفيذ الحكم أو الأمر إلا بكفالة يكون للملزم بها الخيار بين أن يقدم كفيلا مقتدرا أو أن يودع خزنة المحكمة من النقود والأوراق المالية ما فيه الكفاية وبين أن يقبل إيداع ما يحصل من التنفيذ خزنة المحكمة أو تسليم الشيء المأمور بتسليمه فى الحكم أو الأمر إلى حارس مقتدر» (هذه المادة مطابقة للمادة ٤٧٥ من قانون المرافعات السابق، وقد عدلت هذه المادة بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١).

### التعليق:

#### الإجراءات المتعلقة بالكفالة فى النفاذ المعجل:

##### ١٨٨١ - المقصود بالكفالة وعلتها:

الكفالة هى ضمان يقدمه طالب التنفيذ عند تنفيذ الحكم تنفيذا معجلا، بحيث يمكن إعادة الحال إلى ماكانت عليه إذا ما أُلغى الحكم الذى أجرى التنفيذ بمقتضاه من المحكمة الاستئنافية نتيجة للطعن فيه بالاستئناف، ولذلك لا تقدم الكفالة إلا إذا أراد المحكوم له الشروع فى تنفيذ الحكم معجلا، أما إذا تربص حتى أصبح الحكم أو الأمر المشمول بالنفاذ المعجل مع الكفالة نهائيا، وبذلك يصبح تنفيذه حسب القواعد العامة، فلا يجب عليه تقديم الكفالة (محمد حامد فهمى - بند ٢٧ ص ٢٤، رمزى سيف - بند ٣٦ ص ٣٩، وجدى راغب ص ٨٨، أمينة النمر - بند ١٤٢ ص ١٨٨)، فمثلا لو أن حكما صدر فى مادة تجارية يجب فيها تقديم الكفالة فى جميع حالات النفاذ المؤقت، وشرع المحكوم له فى اتخاذ إجراءات التنفيذ قبل أن يحوز الحكم قوة الأمر المقضى فإنه يلتزم بتقديم الكفالة لأن

التنفيذ يكون فى هذه الحالة معجلا. أما إذا لم يشرع المحكوم له فى التنفيذ وانقضى ميعاد الطعن فى الحكم الابتدائى بالاستئناف دون أن يرفع المحكوم عليه استئنافا عن الحكم فعلا، أو سقط حقه فى الاستئناف لآى سبب من الأسباب فإن المحكوم له لا يلتزم بتقديم الكفالة فى هذه الحالة، إذ إن تنفيذ الحكم يتم وفقا للقاعدة العامة.

#### ١٨٨٢ - الكفالة وجوبية أو جوازية:

والكفالة قد تكون وجوبية كما هو الحال فى النفاذ المعجل القانونى للأحكام الصادرة فى المواد التجارية وفقا للمادة ٢٨٩ مرافعات، وقد تكون الكفالة جوازية بحيث تخضع لمطلق السلطة التقديرية لسقاضى فى الحكم بها أو عدم الحكم بها، وهذا هو الأصل فى كافة حالات النفاذ المعجل، فيما عدا حالة النفاذ المعجل فى المواد التجارية إذ لا سلطة تقديرية للمحكمة فى شأنها بل يجب الحكم بها دائما، كما أن هناك حالات أخرى لايجوز الحكم فيها بالكفالة وهى منصوص عليها فى قوانين أخرى مثل ماتتص عليه المادة السادسة من قانون العمل من أن النفاذ المعجل فى الدعاوى التى يرفعها العمال والصبية المتدرجون وعمال التلمذة والمستحقون عنهم عن المنازعات المتعلقة بأحكام قانون العمل يكون بلا كفالة، والحكمة فى ذلك هى عدم مقدرة العامل على تقديم هذه الكفالة بحيث إذا أجبر على تقديم الكفالة قبل الشروع فى التنفيذ لاستحال عليه القيام بهذا التنفيذ.

#### ١٨٨٣ - طرق تقديم الكفالة:

وقد أجاز المشرع للملزم بالكفالة عند طلبه إجراء التنفيذ المعجل أن يختار طريقا من طرق تقديم الكفالة، وهذه الطرق نصت عليها المواد ٢٩٣ و٢٩٤ و٢٩٥ وتم تعديل بعض هذه المواد بموجب القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ وهذه الطرق هى:

(أ) أن يودع المحكوم له خزانة المحكمة المختصة بالتنفيذ مبلغا كافيا من النقود أو من الأوراق المالية كالأسهم والسندات، وتقدير كفاية المبلغ متروك لسلطة المحكمة، ولا يشترط أن يكون المبلغ مساويا لقيمة الحكم المنفذ به (محمد عبدالخالق - بند ٢٥٠ ص ٢٤٧، فتحي والي - بند ٢٨ ص ٧٧)، بل ينبغي أن يكون المبلغ كافيا لتعويض الضرر الذى قد يصيب المحكوم عليه من جراء التنفيذ المعجل.

(ب) أن يودع المتحصل من التنفيذ خزانة المحكمة، أو أن يقوم بتسليم الشيء إلى حارس مقتدر إذا كان الحكم صادرا بتسليم شيء.

(ج) تقديم كفيل مقتدر، وهذا الطريق كان منصوصا عليه فى قانون المرافعات السابق، ثم ألغى فى قانون المرافعات الحالى الصادر سنة ١٩٦٨ سدا لباب المنازعات التى تثار حول اقتدار وملاءة الكفيل، وهو تقرير غير مقنع (فتحي والي - ص ٧٧ هامش رقم ٢)، وقد كشف التطبيق العملى عن عيوب هذا الإلغاء، ولذلك أصدر المشرع القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ وعدل المادة ٢٩٣ والمادة ٢٩٥ وأضاف هذا الطريق مرة أخرى، بغرض التيسير على طالب التنفيذ، ولما يمتاز به هذا الطريق عن غيره من الطرق من أنه يسمح للنقود بالتداول لتقوم بدورها الاقتصادية بدلا من تجميدها بالإيداع خزانة المحكمة فترة من الزمن (انظر: المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١)، ولا يشترط المشرع المصرى أن يكون الكفيل من أصحاب العقارات (وهذا يعكس الحال فى التشريع الفرنسى، إذ يشترط القانون الفرنسى فى المواد المدنية أن يكون الكفيل من أصحاب العقارات «مادة ٢٠١٨ من القانون المدنى الفرنسى»)، وإنما يكفي أن يكون مقتدرا على وجه العموم، والاقتدار يعنى اليسار وهو متروك لتقدير القاضى.

## أحكام النقض،

١٨٨٤ - النص فى المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات على أنه «فى الأحوال التى لايجوز فيها تنفيذ الحكم أو الأمر إلا بكفالة يكون الملزم بها بالخيار بين أن يودع خزانة المحكمة من النقود أو الأوراق المالية مافيه الكفاية وبين أن يقبل إيداع ماتحصل من التنفيذ خزانة المحكمة أو تسليم الشئ المأمور بتسليمه فى الحكم أو الأمر إلى حارس مقتدر» مؤداه أنه يشترط لصحة التنفيذ وفقا لنص هذه المادة أن يقدم الدليل على أن المحكوم له قد نفذ شرط الكفالة على الوجه المشار إليه فى هذه المادة، ولم يكتف المشرع بأن يقوم المحكوم له بإبداء رغبته فى الخيار على الوجه المبين بهذه المادة بل نص فى المادة ٢٩٤ مرافعات على أن يعلن اختياره للمحكوم عليه إما على يد محضر بورقة مستقلة أو ضمن إعلان سند التنفيذ أو ورقة التكليف بالوفاء، ثم أضاف فى المادة ٢٩٥ مرافعات النص على أن لذوى الشأن خلال ثلاثة الأيام التالية لهذا الإعلان أن ينازع فى اقتدار الحارس أو كفاية مايودع، وإذ كان الثابت أن الحكم القاضى بحل الشركة وتصفياتها قد صدر مشمولاً بالنفاذ المعجل بشرط تقديم الكفالة وقام المحكوم لهم ومن بينهم الطاعن بتنفيذ هذا الحكم تنفيذا إجباريا بتسليم الطاعن بصفته مصفيا موجودات الشركة وتحرير محضر الجرد دون قيامهم بإعمال شرط الكفالة وفقا لنص المادتين ٢٩٣، ٢٩٤ مرافعات فإن هذا التنفيذ يكون باطلاً وإذ كان الضرر قد افترضه المشرع افتراضا فى المادتين ٢٩٣، ٢٩٤ مرافعات فلا يلزم المنفذ ضده بإثباته ولا يكف الحكم بالتحدث عنه.

(نقض ١٩٧٩/٥/٧ ستة ٣٠ الجزء الثانى ص ٢٩١).

### (مادة ٢٩٤)

«يكون إعلان خيار الملزم بالكفالة إما على يد محضر بورقة مستقلة وإما ضمن إعلان السند التنفيذي أو ورقة التكليف بالوفاء. ويجب في جميع الأحوال أن يتضمن إعلان الخيار تعيين موطن مختار لطالب التنفيذ تعلن إليه فيه الأوراق المتعلقة بالمنازعة في الكفالة» (هذه المادة تقابل المادة ٤٧٦ من قانون المرافعات السابق، مع ملاحظة أن الفقرة الثانية من هذه المادة مستحدثة وليس لها مقابل في القانون السابق).

### المذكرة الإيضاحية:

«أوجب المشروع بالفقرة الثانية من المادة ٢٩٤ منه أن يشتمل إعلان خيار الملزم بالكفالة على تعيين موطن لطالب التنفيذ يجرى فيه إعلانه بالأوراق المتعلقة بالمنازعة في الكفالة، لأن هذه الدعوى قد قدر لرفعها ثلاثة أيام. وقد أوجب المشروع أن يتم في هذا الميعاد القصير حصول التكليف بالحضور في الدعوى ولا يكفي مجرد تقديم الأوراق إلى قلم الكتاب كما هي القاعدة بالنسبة لسائر الدعوى».

### التعليق:

١٨٨٥- إعلان المحكوم عليه بطريق الكفالة: إذا اختار المحكوم له طريقاً من طرق الكفالة الثلاثة التي وردت في المادة ٢٩٣ مرافعات سألته الذكر، فإنه يجب عليه أن يعلن خياره للمحكوم عليه ليكون على علم بالكفالة التي تضمن حقه في حالة إلغاء النفاذ المعجل وحتى يستطيع أن

ينازع في كفاية هذه الكفالة، ويتم إعلان الخيار إلى المحكوم عليه قبل اتخاذ إجراءات التنفيذ بورقة مستقلة بالطريقة العادية للإعلان على يد محضر، أو ضمن إعلان السند التنفيذي أو ورقة التكليف بالوفاء (مادة ٢٩٤/١ مرافعات).

ووفقا للفقرة الثانية من المادة ٢٩٤ مرافعات - محل التعليق - فقد أوجب المشرع في جميع الأحوال أن يتضمن إعلان الخيار تعيين موطن مختار لطالب التنفيذ تعلن إليه فيه الأوراق المتعلقة المنازعة في الكفالة. ولكن تنبغى ملاحظة أنه لا يترتب البطلان إذا لم يذكر هذا البيان، بل يصح الإعلان في قلم كتاب المحكمة طبقا لنص المادة ١٢، وتسلم الصورة إلى جهة الإدارة وفقا للمادة ١١ مرافعات.

### (مادة ٢٩٥)

«لدى الشأن خلال الثلاثة أيام التالية لهذا الإعلان أن ينازع في اقتدار الكفيل أو الحارس أو في كفاية ما يودع على أن يتم إعلان دعوى المنازعة خلال هذا الميعاد بتكليف الخصم بالحضور أمام قاضى التنفيذ ويكون حكمه في المنازعة انتهائيا.

وإذا لم تقدم المنازعة في الميعاد أو قدمت ورفضت أخذ على الكفيل في قلم الكتاب التعهد بالكفالة أو على الحارس قبوله الحراسة. ويكون المحضر المشتمل على تعهد الكفيل بمثابة سند تنفيذى قبله بالالتزامات المترتبة على تعهده» (هذه المادة تقابل المادتين ٤٧٧ و ٤٧٨ من قانون المرافعات السابق، وقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١، وبموجب هذا التعديل أصبح الكفيل المقتدر من صور الكفالة).



## المذكرة الإيضاحية:

«أوجب المشرع فى المادة ٢٩٥ منه أن يتم إعلان صحيفة دعوى المنازعة فى الكفالة فى خلال الميعاد المحدد لها حتى لايجرى عليها الحكم العام المقرر بالنسبة للدعوى العامة».

## التعليق:

١٨٨٦- دعوى المنازعة فى كفاية الكفالة: إذا رأى المحكوم عليه أن الكفالة التى اختار طالب التنفيذ تقيمها غير كافية، فقد أجاز له القانون أن يرفع دعوى المنازعة فى كفاية الكفالة، يعترض فيها على اقتدار الحارس الذى يسلم له الشئ المأمور بتسليمه فى الحكم أو اقتدار الكفيل أو يعترض فيها على كفاية المبالغ أو الأوراق التى يودعها المحكوم له خزانة المحكمة.

وينعقد الاختصاص بهذه الدعوى لمحكمة التنفيذ المختصة محليا وفقا للمادة ٢٧٦ مرافعات، ويجب أن ترفع هذه الدعوى فى خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الخيار بالكفالة، ويجب أن يكلف المدعى عليه بالحضور خلال هذا الميعاد لكى تعتبر الدعوى مرفوعة ولايكفى مجرد إيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة وفقا للقاعدة العامة الواردة فى المادة ٦٣، كما يجب أن يتم الإعلان صحيحا خلال ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الخيار بالكفالة، فإذا شاب الإعلان عيب يبطله فلا تعتبر الدعوى مرفوعة إلا إذا تم التصحيح خلال ميعاد الثلاثة أيام، ولايجوز التنفيذ إلا بعد فوات ميعاد هذه الدعوى دون أن ترفع أو بعد الحكم فيها إذا رفعت، والحكم الصادر فى هذه الدعوى نهائى لايقبل الطعن فيه بأى طريق (مادة ٢٩٥ / ١ مرافعات - محل التعليق).

وإذا رفعت دعوى المنازعة ورفضت أو لم ترفع دعوى المنازعة أصلا، فإنه يؤخذ على الكفيل أو الحارس تعهد فى قلم الكتاب يفيد قبوله الكفالة أو الحراسة، ولا يجوز التنفيذ إلا بعد أخذ هذا التعهد، ولا يكفي أن يكون قد حكم فى دعوى المنازعة برفضها، بل يجب أيضا أخذ التعهد وذلك فى حالة اختيار طريق تقديم كفيل مقتدر أو إذا كان الخيار منصبا على تسليم الشيء المحكوم به إلى حارس مقتدر، ويعتبر محضر تعهد الكفيل أو الحارس بمثابة سند تنفيذى قبله بالالتزامات المترتبة على تعهده.

ويلاحظ أنه إذا ألغى الحكم النافذ معجلا فى الاستئناف - بعد تنفيذه معجلا - جاز للمنفذ ضده أن يرجع على الكفيل بموجب حكم الإلغاء إعادة الحال إلى ما كان عليه، ويكون الأمر كذلك بالنسبة لتسليم حصيلة التنفيذ من خزانة المحكمة أو استرداد الشيء من الحارس (فتحى والى - التنفيذ الجبرى - ص ٧٩).

#### وقف التنفيذ العقارى المستند على حكم مشمول بالنفاذ المعجل:

١٨٨٧- فضلا عن الكفالة، أحاط المشرع المحكوم عليه بضمانة أخرى لأجل وقايته من ضرر النفاذ المعجل للحكم الابتدائى، فرغم أن الحكم النافذ معجلا يصلح سندا لاتخاذ جميع إجراءات التنفيذ حتى تمامها باقتضاء الدائن حقه، إلا أنه حماية للمحكوم عليه نص المشرع فى بعض الحالات على عدم صلاحية الحكم النافذ معجلا لإتمام إجراءات التنفيذ، ومن ذلك ما تنص عليه المادة ٤٢٦ مرافعات بأن والدائن الذى يباشر الإجراءات ولكل دائن أصبح طرفا فيها وفقا للمادة ٤١٧ أن يستصدر أمرا من قاضى التنفيذ بتحديد جلسة للبيع ويصدر القاضى أمره بعد التحقق من الفصل فى جميع الاعتراضات المقدمة فى الميعاد بأحكام واجبة النفاذ وبعد التحقق من أن الحكم المنفذ به أصبح نهائيا، فمن الممكن البدء فى اتخاذ إجراءات التنفيذ على العقار بناء على الحكم

الابتدائي النافذ نفاذا معجلا، ولكن لايجوز لقاضي التنفيذ أن يصدر أمره بتحديد جلسة بيع العقار إلا إذا أصبح الحكم نهائيا، ولاشك أن في ذلك حماية لمن يجرى التنفيذ ضده حتى لايباع عقاره بمقتضى حكم مازالت حجيته قلقة (رمزى سيف - بند ٣٩ ص ٤١)، ويلاحظ أن الإجراءات التي يسرى عليها الوقف هي تحديد جلسة البيع ومايلى ذلك من إجراءات، أما ما يسبق ذلك من إجراءات التنفيذ على العقار فإنه يجوز اتخاذ بناء على الحكم الابتدائي المشمول بالنفاذ المعجل.

**مبحث مستقل خاص**  
**بوقف تنفيذ الأحكام النهائية**  
**أمام كل من محكمة النقض ومحكمة الالتماس**

١٨٨٨- ذكرنا فيما سبق أن القاعدة العامة فى تنفيذ الأحكام هى أنه لايجوز تنفيذ الأحكام القضائية إلا إذا كانت أحكاما نهائية، وأن الاستثناء هو جواز تنفيذ الأحكام الابتدائية نفاذا معجلا، وقد أوضحنا فيما تقدم كيف أن الاستثناء من الممكن أن يتعطل حكمه بحيث يتم وقف النفاذ المعجل أمام المحكمة الاستئنافية أو محكمة التظلم، والآن سوف نتعرض لتعطل حكم القاعدة العامة فى تنفيذ الأحكام بحيث يوقف تنفيذ الحكم النهائى عند الطعن فيه بطريق النقض أو التماس إعادة النظر وهى طرق طعن غير عادية، وذلك استكمالا لموضوع وقف تنفيذ الأحكام وذلك فيما يلى:

**أولا: وقف تنفيذ الأحكام الانتهازية أمام محكمة النقض:**

**(مادة ٢٥١)**

«لا يترتب على الطعن بطريق النقض وقف تنفيذ الحكم. ومع ذلك يجوز لمحكمة النقض أن تامر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا إذا طلب ذلك فى صحيفة الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه، ويعين رئيس المحكمة بناء على عريضة من الطاعن جلسة لنظر هذا الطلب ويعلن الطاعن خصمه بها وبصحيفة الطعن وتبلغ للنيابة، ويجوز للمحكمة عندما تامر بوقف التنفيذ أن توجب

مبحث مستقل خاص  
بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المطعون عليه، وينسحب الأمر الصادر بوقف تنفيذ الحكم على إجراءات التنفيذ التي اتخذها المحكوم له بناء على الحكم المطعون فيه من تاريخ طلب وقف التنفيذ، وإذا رفض الطلب ألزم الطاعن بمصروفاته.

وعلى المحكمة إذا أمرت بوقف التنفيذ أن تحدد جلسة لنظر الطعن أمامها في ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر وإحالة ملف الطعن إلى النيابة لتودع مذكرة بأقوالها خلال الأجل الذي تحدده لها» (هذه المادة تقابل المادة ٤ من قانون النقض الملغى، ويلاحظ أن الفقرة الأخيرة من هذه المادة أضيفت بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ والمعمول به من تاريخ نشره في أول ديسمبر سنة ١٩٧٧، الجريدة الرسمية - العدد ٤٨ الصادر في ١٩٧٧/١٢/١).

المذكرة الإيضاحية:

«رأى المشروع بعد أن ألغى قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ نظام دوائر فحص الطعون أن يكون الفصل في طلبات وقف التنفيذ من اختصاص الدوائر التي تنظر الطعن موضوعا، فعاد الوضع في هذا الصدد إلى ما كان مقررا في قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩، ولم ير تخصيص دائرة ثلاثية لنظر هذه الطلبات لما في ذلك من العودة إلى إحياء نظام دوائر فحص الطعون في صورة أخرى لأن الدائرة التي تقضل في موضوع الطعن أقدر من غيرها على الفصل في طلب وقف التنفيذ، وبهذا لم يشترط القانون الجديد صدور قرارات الوقف بإجماع الآراء كما هو الحال في القانون ٥٧ لسنة ١٩٤٩.

## مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

وقد وازن المشرع بين مصالح الخصوم وتعارضها في طلبات وقف التنفيذ فأخذ بما هو مقرر من أن طلب وقف التنفيذ لا يمنع المحكوم له من اتخاذ إجراءات التنفيذ. فاتجه القانون الجديد إلى الإبقاء على ما تم من إجراءات التنفيذ قبل وقف التنفيذ، وإنما منع الاستمرار فيها بعد صدور قرار الوقف ولما كان من الأصول المسلمة في فقه المرافعات أن ينسحب قرار الوقف إلى إجراءات التنفيذ التي اتخذت بعد طلب الوقف حتى لا تتأثر حقوق الطاعن إذا ما طال الوقت فقد نص القانون الجديد على أن الأمر البصادر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ينسحب على إجراءات التنفيذ التي اتخذها المحكوم له من تاريخ تقديم طلب وقف التنفيذ».

### التعليق:

#### ١٨٨٩- لا يترتب وقف التنفيذ على مجرد الطعن بالنقض:

يتضح من نص المادة ٢٥١ مرافعات سالف الذكر - محل التعليق - أن الأصل أنه لا يترتب على الطعن بالنقض وقف تنفيذ الحكم، وأنه استثناء من هذا الأصل يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه أمامها، فوقف التنفيذ لا يترتب على مجرد الطعن في الحكم وإنما هو لا يتقرر إلا بصدر الحكم به، إذا توافرت شروط معينة، وهذه الشروط بعضها يتعلق بقبول طلب الوقف وبعضها يلزم توافرها للحكم بالوقف.

#### شروط قبول طلب وقف التنفيذ أمام محكمة النقض:

فيشترط لقبول طلب وقف التنفيذ أمام محكمة النقض مايلي:

١٨٩٠- الشرط الأول: أن يطلب الطاعن وقف التنفيذ في صحيفة

الطعن بالنقض:

مبحث مستقل خاص  
بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

إذ لا تأمر المحكمة بوقف التنفيذ من تلقاء نفسها وإنما بناء على طلب الطاعن، ويجب أن يطلب الطاعن وقف التنفيذ في صحيفة الطعن ذاتها، وإذا قدم طلب وقف التنفيذ مستقلا عن صحيفة الطعن فإنه لا يكون مقبولا، فلا يجوز تقديم طلب وقف التنفيذ وحده قبل تقديم صحيفة الطعن أو مع صحيفة الطعن بورقة مستقلة أو بعد تقديم هذه الصحيفة وأثناء إجراءات نظرها، بل يجب أن يقدم هذا الطلب في ذات صحيفة الطعن.

وفضلا عن ذلك فإنه يجب أن يكون طلب وقف التنفيذ مقدما من الطاعن ذاته، فلا يقبل من الخصم الذي لم يطعن في الحكم، كما أنه يجب أن تكون صحيفة الطعن صحيحة وتم تقديمها في ميعاد الطعن بالنقض، وإذا نزل الطاعن عن طعنه فلا يملك استبقاء طلب وقف التنفيذ وحده (أحمد أبو الوفا - هامش ص ٤٧) إذ يجب حتى ينظر طلب وقف التنفيذ أن يكون الطعن صحيحا قائما لم ينزل عنه الخصم، ونتيجة لهذا الشرط إذا طلب الطاعن وقف التنفيذ في صحيفة الطعن، وقضت المحكمة برفض هذا الطلب، فليس له أن يعود مرة أخرى أثناء نظر الطعن ويقدم طلبا جديدا لوقف التنفيذ على أساس أنه حدثت ظروف تبرر هذا الطلب من جديد (انظر: حكم محكمة النقض في ٣٠/٣/١٩٥٤ - مجموعة المكتب الفني ٣٠١- ٥١، فتحى والى - بند ٢٥ ص ٤٤، رمزى سيف - بند ١٧ ص ٢٢)، لأن هذا الطلب الجديد لن يكون مقبولا نظرا لتقديمه في غير صحيفة الطعن.

والحكمة من ضرورة تقديم طلب وقف التنفيذ في ذات صحيفة الطعن بالنقض (عبدالباسط جميعى - ص ١١٥ - ص ١١٦)، هي التأكد من جدية الطلب وذلك بمبادرة الطاعن إلى إبدائه فور تقديم طعنه، فهذه المبادرة تدل على أنه جاد في طلبه، ومن أجل التأكد من جدية الطلب أيضا فقد قرر

## مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

المشرع رسماً باهظاً على طلب وقف التنفيذ وفى ذلك ضماناً لإحجام الطاعنين عن تقديم طلبات الهدف منها عرقلة سير التنفيذ دون أن تكون جدية، كذلك فإن اشتراط تقديم طلب وقف التنفيذ فى ذات صحيفة الطعن يدل على ضرورة تبعية طلب وقف النفاذ لطعن مرفوع فعلاً أمام المحكمة، بحيث لا يمكن قبول طلب وقف نفاذ يقدم استقلاً عن صحيفة الطعن، وهذا يقتضى أن تكون الصحيفة قد قدمت فى الميعاد وأن تكون صحيحة كما ذكرنا، أى لا يشوبها بطلان ظاهر لأن تقديم صحيفة الطعن بعد الميعاد أو كون هذه الصحيفة باطلة بطلاناً ظاهراً يؤدى إلى استبعاد طلب وقف النفاذ الذى يعتبر جزءاً من مضمون الصحيفة ذاتها، فمثلاً إذا قدم الطاعن صحيفة الطعن بنفسه دون الاستعانة بمحام ودون أن يكون هو محامياً فإن طلب وقف النفاذ لا يقبل نظراً لبطلان صحيفة الطعن بطلاناً ظاهراً.

ويرى البعض فى الفقه (عبدالباسط جمعى - ص ١١٥ وص ١١٦) أنه إذا كان وجه البطلان مما يدق ويخفى أو مما يقتضى التأمل أو يستدعى بحثاً ودراسة لتقريره، فإن ذلك لا يستوقف محكمة النقض ولا يمنعها عن نظر طلب وقف النفاذ بل تمضى فى نظره ويحق لها أن تقضى فيه بوقف نفاذ الحكم المطعون فيه تاركة بحث ما يثار بشأن البطلان إلى مرحلة البت فى الطعن ذاته فيما بعد، وذلك لأن المحكمة عندما تتعرض لطلب وقف النفاذ لا تقضى فى موضوع الطعن ولا فى أمر قبوله، وإنما هى تأمر بصفة مستعجلة بوقف النفاذ مؤقتاً لدرء خطر داهم، ولا ينبغى أن يشغلها عن ذلك بحث استيفاء الطعن أو عدم استيفائه لشروط القبول، وهذا هو أيضاً ما ينبغى اتباعه عند نظر طلب وقف النفاذ المعجل أمام محكمة الاستئناف أو أمام محكمة التظلم، فالبدء واحد ويطبق فى جميع الحالات التى يكون مطروحا فيها طلب وقف النفاذ، سواء أكان أمام



مبحث مستقل خاص  
بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

محكمة الاستئناف أو محكمة التظلم أو محكمة النقض أو محكمة  
الالتماس.

١٨٩١- الشرط الثاني: أن يقدم طلب وقف النفاذ قبل تمام التنفيذ:

فإذا تم تنفيذ الحكم فعلا قبل تقديم الطلب بوقف التنفيذ، فإن هذا  
الطلب لا يقبل لأنه يقع على غير محل وما تم تنفيذه لا يمكن وقفه.

وهذا الشرط لا يؤثر أهميته إذا بادر الطاعن إلى الطعن في الحكم فور  
صدوره وقبل اتخاذ أى إجراء من إجراءات التنفيذ، كذلك إذا كان التنفيذ  
قد تم تماما قبل الطعن في الحكم بالنقض فلا يكون طلب الوقف مقبولا  
كما ذكرنا، أما إذا تم التنفيذ بالنسبة لشق أو جزء من الحكم فقط قبل  
تقديم طلب الوقف فإن هذا الطلب ينصب على الجزء من الحكم الذى لم  
يتم تنفيذه (فتحى والى - بند ٢٥ ص ٤٥).

وقد ثار خلاف فى ظل قانون المرافعات السابق حول حالة إذا ما قدم  
الطلب قبل تمام التنفيذ ولكنه تم قبل أن يفصل فى الطلب، فذهب  
رأى (وهو رأى أحمد أبو الوفا - إجراءات التنفيذ - الطبعة الرابعة - سنة  
١٩٦٤ ص ٣٦ وص ٣٧ هامش رقم ٨) إلى أن المحكمة تحكم فى هذه  
الحالة بعدم قبول طلب وقف التنفيذ، وعلة ذلك هى استحالة تنفيذ الحكم  
الذى يصدر بوقف التنفيذ، وبهذا تنتفى المصلحة من إبداء الطلب، وإلا  
فإن قبول الطلب يعنى أن تحكم بإلغاء التنفيذ الذى تم لا بوقفه.

وذهب رأى آخر (وهو رأى: عبد الباسط جمعى - نظام التنفيذ - بند  
٣٢٤ ص ٢٥١، فتحى والى - التنفيذ الجبرى - الطبعة الثانية سنة ١٩٦٤  
- بند ٩ ص ٥٣ وص ٥٤) إلى أن رأى السابق يؤدى إلى سلب اختصاص  
محكمة النقض فى وقف التنفيذ بوسيلة سهلة، وهى أن يسارع المحكوم له  
(الطعون ضده) بالسير فى إجراءات التنفيذ حتى تتم فعلا قبل الجلسة

## مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

المحددة لنظر طلب وقف التنفيذ أمام محكمة النقض، ولذلك فإن العبرة هي بتاريخ الطلب أما ما تم من تنفيذ بعد هذا التاريخ فيجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذه، ويستند هذا الرأي إلى أن القاعدة هي استناد الحكم إلى يوم رفع الدعوى حتى لا تتأثر حقوق الخصوم بتأخر القضاء في الفصل فيها، إذ تأبى العدالة أن يحكم لخصم أو يحكم عليه لمجرد أن المحكمة قد فصلت في طلبه بعد وقت قصير أو أنها تراخت في الفصل في هذا الطلب، وقد أخذ المشرع في قانون المرافعات الحالي بهذا الرأي الأخير صراحة فنص في المادة ٢٥١/٢ على أنه «ينسحب الأمر الصادر بوقف تنفيذ الحكم على إجراءات التنفيذ التي اتخذها المحكوم له بناء على الحكم المطعون فيه من تاريخ طلب وقف التنفيذ»، ولاشك أن هذا الرأي الأخير الذي قننه المشرع هو الأصح والأكثر اتفاقاً مع المبادئ المقورة بالنسبة للآثار التي تترتب على رفع الدعوى، والتي من مقتضاها أن الحكم بطلب الخصم إنما يرتد أثره إلى يوم تقديم الطلب إلى القضاء لكي لا تتأثر مصالح الخصوم وحقوقهم بالوقت الذي يستغرقه نظر الدعوى والحكم فيها (رمزى سيف - بند ١٧ ص ٢٣).

ومع ذلك يرى البعض (وجدى راغب - ص ١٠٧) أنه يجب الاعتراف لمحكمة النقض رغم هذا النص بسلطة تقديرية في وقف التنفيذ في هذا الشأن، فهي تملك بمقتضى ما لها من سلطة تقديرية في وقف التنفيذ أن تحكم بالوقف بالنسبة للإجراءات التي اتخذت بعد تقديم الطلب.

ولكننا لانؤيد هذا الرأي، لأنه يتناقض مع نص المادة ٢٥١/٢ السالف الذكر، والذي يقضى صراحة بانسحاب الأمر الصادر بوقف التنفيذ على كافة الإجراءات التي اتخذها المحكوم له بعد تقديم الطلب، ورغم أن لمحكمة النقض سلطة تقديرية إلا أن هذه السلطة تنحصر في الأمر بالوقف أو رفض الأمر به، فإذا ما أمرت بالوقف فإنها تنقيد بما نص عليه الشارع في هذا الصدد.

مبحث مستقل خاص  
بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

شروط حكم محكمة النقض بوقف التنفيذ:

ويشترط لى تحكم محكمة النقض بوقف التنفيذ أن تتوافر  
الشروط الآتية:

١٨٩٢ - الشرط الأول: أن تتحقق الخشية من وقوع ضرر جسيم  
يتعذر تداركه من التنفيذ:

لى تحكم محكمة النقض بوقف التنفيذ ينبغي أن تكون هناك خشية  
من وقوع ضرر من التنفيذ، وأن يكون هذا الضرر جسيماً، وألا يكون فى  
الإمكان تدارك هذا الضرر إذا ما تم التنفيذ ثم صدر بعد فترة زمنية  
طويلة الحكم الأساسى فى الطعن الأسمى الموجه إلى الحكم الإنتهاى  
المطعون فيه بالنقض.

ولا يفى أن يكون الضرر المحتمل من التنفيذ جسيماً كما هو الحال  
بالنسبة لوقف النفاذ المعجل أمام المحكمة الاستثنائية أو أمام محكمة  
التظلم، بل يجب أن يتعذر تدارك هذا الضرر أيضاً، والحكمة فى ذلك أن  
المشرع قد راعى أن المحكوم له يستمد حقه فى التنفيذ هنا من حكم  
إنتهاى غير قابل للاستئناف ولذلك تشدد فى الضرر الذى يسوغ وقف  
التنفيذ.

ولم يفرق المشرع بين الضرر المادى والضرر الأسمى، ولذلك يجوز  
إيقاف التنفيذ إذا كان الضرر أسمى فقط (عبدالباسط جسمى - ص ١١٧)،  
ولم يستعمل المشرع كلمة الخطر، بل استعمل كلمة الضرر ولكن العمل  
جار فى محكمة النقض على استعمال كلمة الخطر كمرادف لكلمة الضرر،  
لأن محكمة النقض ترى أن الضرر الجسيم المتعذر تداركه يشكل خطراً  
على الطاعن، ولحكمه النقض السلطة التقديرية الكاملة فى استظهار  
الخشية من الضرر ومدى جسامته ومدى تعذر تداركه.

## مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

والأصل أن يكون الضرر الجسيم المتعذر التدارك مما يلحق بالطاعن (المحكوم عليه) نفسه، فإذا لم يكن هذا الضرر منسوباً إلى الطاعن نفسه أو لم يلحق به هو بالذات، فإن طلب وقف النفاذ يكون غير مقبول لانعدام المصلحة فيه، إلا إذا كان الضرر الذي يلحق بالغير يمس الطاعن أيضاً أو يرتد إليه ولو بصورة غير مباشرة.

وقد اقتصررت المذكرة الإيضاحية للمادة ٢٤٧ من قانون المرافعات السابق على إعطاء أمثلة للضرر الجسيم كالحكم بحل شركة أو شطب رهن أو فسخ زواج أو بطلانه دون أن تحاول وضع معيار له، وينتقد البعض في الفقه - بحق - التمثيل بأحكام الحل أو الفسخ أو البطلان لأن هذه الأحكام جميعها أحكام منشئة أو تقريرية ولا تصلح سندات للتنفيذ الجبري (فتحي والى - بند ٢٥ ص ٤٧ هامش رقم ٢ بذات الصحيفة)، فالحكم بحل الشركة أو فسخ العقد حكم منشئ ولا يصلح سندا تنفيذيا إذا ما اقتصر على الحل أو الفسخ، كما أن الحكم ببطلان العقد حكم مقرر لا يصلح سندا تنفيذيا إذا ما اقتصر على تقرير البطلان فقط، ولم تحدد المذكرة الإيضاحية للقانون الحالي معيارا للضرر الجسيم أيضا.

ويرى البعض أن الملاءة من أهم العناصر التي تبحث في موضوع الضرر الجسيم المتعذر التدارك (عبدالباسط جميعي - ص ١١٧)، فالطاعن يجتهد في إثبات عدم ملاءة خصمه المطعون ضده بينما يجتهد المطعون ضده في إثبات ملاءة ليتجنب الحكم بوقف النفاذ، ولكن هناك حالات تتحقق فيها خشية الضرر الجسيم المتعذر تداركه بصرف النظر عن ملاءة المطعون ضده، ومثال ذلك حالة الحكم بهدم عقار أو بخلق محل أو بطرد مستأجر في وقت تضيق فيه المدينة بسكانها، وقد سبق لنا أن أوضحنا آراء الفقه فيما يتعلق بالمقصود بجسامة الضرر عند دراستنا لوقف النفاذ المعجل.

## مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

أما تعذر تدارك الضرر فإنه يعنى صعوبة إعادة الحال إلى ما كان عليه صعوبة كبيرة (فتحى والى - بند ٢٥ ص ٤٤ و ص ٤٩)، وهو لا يعنى أن تكون إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التنفيذ مستحيلة، وإنما يكفى أن تكون صعبة ومرهقة (وجدى راغب - ص ١٠٨)، ومن أمثلة ذلك تنفيذ حكم بهدم منزل أو بإخلاء عقار يشغله محل تجارى ويصعب العثور على مكان آخر مناسب له، وتنفيذ حكم بمبلغ نقدى لصالح شخص معسر، وكل ذلك يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة النقض.

وقد حكمت محكمة النقض بأن الضرر الذى يخشى وقوعه والذى يطلب وقف النفاذ على أساس الخشية منه يجب أن يكون ماثلا وقت حصول الطعن بالنقض حتى يمكن الاستناد إليه فى طلب وقف التنفيذ (نقض مدنى فى ٣٠/١٢/١٩٥٤ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٦ ص ٤٠١)، ولكن يرى الفقه أنه لا يشترط للحكم بوقف التنفيذ ضرورة توافر الخطر وقت الطعن فى الحكم وإنما يكفى أن يتحقق هذا الخطر وقت نظر الطلب (عبدالباسط جميعى - ص ١١٨، أحمد أبو الوفا - هامش ص ٥٢، نبيل عمر - ص ١٥٤)، فالضرر الذى يستند إليه الطاعن فى طلب وقف النفاذ يجب أن يكون متحققا وقت الحكم بالوقف ولا يشترط أن يكون قائما وقت تقديم الطلب، فمثلا لو أفلس المطعون ضده بعد تقديم الطلب وقبل الحكم فيه وجب الحكم بوقف النفاذ ولو كان المطعون ضده وقت تقديم الطلب مليئا كل الملاءة، والعكس لو كان معدوما وقت تقديم الطلب، ثم استحدث له ثروة قبل الحكم فى الطلب مما أضفى عليه ملاءة تجعل من المبرر الرجوع عليه بقيمة المبلغ المحكوم به فى حالة نقض الحكم، فعندئذ لا يكون هناك محل لوقف النفاذ ما لم تر المحكمة الوقف لاعتبارات أخرى غير ملاءة المطعون ضده.

ويستند الفقه فى ذلك إلى أن نص المادة ٢٥١ من قانون المرافعات لا يتطلب من الطاعن أكثر من الإداء بطلب وقف التنفيذ فى عريضة الطعن،

## مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

كما أنه لا يوجد ما يمنع الطاعن من الاستناد إلى الوقائع التي تستجد بعد رفع الطعن وقبل صدور الحكم بوقف التنفيذ والتي تقطع في الدلالة على وجود الضرر الجسيم الذي يتعذر تداركه فيما لو تم تنفيذ الحكم، كذلك فإنه من المألوف أن الخصومة قد تتأثر بوقائع تطرأ أثناء سيرها ولا يمكن تجاهلها كما في حالة وفاة أحد الخصوم مما يؤدي إلى انقطاع سير الإجراءات وما يترتب على ذلك من آثار تؤخذ في الاعتبار، ولذا فإنه من باب أولى لا يجوز للمحكمة أن تتجاهل وقائع تثبت أمامها ولها أثرها في التنفيذ وفي تحقق الخشية من الضرر الجسيم الذي يتعذر تداركه لمجرد أن تلك الوقائع لم تكن قائمة وقت تقديم الطلب، ومن ناحية أخرى فإن الواقعة التي يخشى منها الضرر، إذا تحققت وقت نظر الطلب ولم تكن ثابتة وقت تقديمه فإنها لا يمكن أن تكون قد حدثت مفاجأة، وإنما هي وليدة أمور سابقة ولها جذور أو أصول تمتد إلى تاريخ سابق ومعنى ذلك أن هذه الواقعة كانت موجودة في طور السكون بين الوقائع المبررة لطلب الوقف ولكنها لم تظهر إلا في تاريخ لاحق على تقديم الطلب.

ويلاحظ أنه لا يشترط تحقق الضرر الجسيم المتعذر التدارك بالفعل، أو أن يكون مؤكدا بل يكتفى أن يكون هناك احتمال قوى لوقوعه ودليل ذلك قول الشارع في المادة ٢٥١ «وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه» فمجرد الخشية من وقوع الضرر الجسيم المتعذر التدارك تكفي للحكم بوقف التنفيذ.

### ١٨٩٣- الشرط الثاني : ترجيح إلغاء الحكم :

والمقصود بهذا الشرط أن تكون أسباب الطعن جدية بحيث تستطيع المحكمة أن تستشف منها احتمال إلغاء الحكم عند الفصل في الطعن، ولم ينص المشرع على هذا الشرط في المادة ٢٥١ الخاصة بوقف النفاذ في النقض رغم أنه نص عليه في المادة ٢٩٢ الخاصة بوقف النفاذ المعجل

## مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

أمام المحكمة الاستئنافية أو محكمة التظلم، ولذلك ثار خلاف فى الفقه بشأنه فذهب رأى (عبدالباسط جميعى - ص ١١٨ - ص ١١٩) إلى أن ترجيح إلغاء الحكم المطعون فيه ليس شرطاً فى القانون للحكم بوقف النفاذ ولكنه شرط من الناحية الواقعية، لأنه من البديهي أن محكمة النقض وهى بسبيل تقرير وقف النفاذ تستظهر ما ورد فى صحيفة الطعن من أسباب لتقدير جديتها حتى لا يكون الطعن بالنقض مثابة لوقف نفاذ الحكم ولو بنى الطعن على أسباب واهية أو ظاهرة الفساد.

بينما ذهب رأى آخر (وجدى راغب - ص ١٠٨ - ص ١١٠) - تؤيده - إلى أن ترجيح إلغاء الحكم شرط ضرورى لوقف التنفيذ، ويستند هذا الرأى إلى الحجج الآتية :

(أ) أن هذا الشرط تمليه القواعد العامة لأن وقف التنفيذ نوع من الحماية الوقائية، والقواعد العامة فى الحماية الوقائية تقتضى رجحان وجود الحق، فنظراً لكون طلب وقف التنفيذ هو فى حقيقته طلب وقتى يقدمه المحكوم عليه، ولذلك فإنه يشترط لإجابة طلبه أن ترجح المحكمة حقه فى بقاء الحال على ما هو عليه أى فى عدم التنفيذ وهو ما تصل إليه بترجيح إلغاء الحكم الصادر ضده.

(ب) أن هذا الشرط يمكن الاستدلال عليه من نص المادة ٢٥١ مرافعات، لأن هذا النص لا ينفى بعبارته هذا الشرط، وإنما على العكس من ذلك يدل عليه حين يذكر أنه «يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم مؤقتاً إذا كان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه»، فالضرر الجسيم الذى يحرص القانون على دفعه لابد أن يكون ضرراً قانونياً، أى يهدد حقاً أو مصلحة قانونية للمحكوم عليه، وما دمتا بصدد حماية وقتية فإنه يكفى احتمال قانونية الضرر أى رجحان وجود الحق، فمن مقتضى النص أنه ينبغى حتى يكون المحكوم عليه جديراً بحماية المحكمة وتحكم له

## مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

بوقف التنفيذ أن يؤدي التنفيذ إلى الإضرار بحق ترجح المحكمة وجوده ولا يتسنى لها التحقق من هذا إلا إذا رجحت إلغاء الحكم الصادر ضده.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الضرر الناجم عن التنفيذ يكون متعذرا تداركه إذا كانت إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التنفيذ صعبة أو مرهقة، وبهذا يشير النص إلى أن المحكمة عندما تحكم بوقف التنفيذ تدخل في اعتبارها احتمال إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التنفيذ وهو ما يفترض إلغاء الحكم، أما إذا كانت ترجح تأييد الحكم فإنها على العكس لا تخشى أن يؤدي تنفيذه إلى ضرر يتعذر تداركه.

ومن ناحية ثالثة فإن النص يمنح المحكمة سلطة تقديرية في وقف التنفيذ أو عدم وقفه رغم توافر الشروط الواردة فيه، وهذا يعني أن هناك عناصر أخرى تقدرها المحكمة غير الواردة في عبارته، ومن المتفق عليه أن تقدير المحكمة لجدية أسباب الطعن يدخل ضمن عناصر تقديرها، فرفض وقف التنفيذ إذا استشفت منها ما يرجح عدم قبول الطعن أو رفضه.

(ج) أن هذا الشرط يمكن الاستدلال عليه عن طريق القياس على نص المادة ٢٩٢ مرافعات الذي يقتضى لكي تأمر المحكمة الاستئنافية بوقف النفاذ المعجل أن تكون «أسباب الطعن في الحكم يرجح معها إلغاؤه»، وهذا الشرط ينسحب على وقف التنفيذ أمام محكمة النقض عن طريق القياس من باب أولى، وذلك لأن الحكم الذي يطلب من محكمة النقض وقف تنفيذه هو حكم انتهائى أقوى حجية، ولذلك ينبغى ألا تكون أقل تشددا عند وقف تنفيذه من المحكمة الاستئنافية عندما توقف نفاذ الحكم الابتدائى، كما أن الشرط الوارد في المادة ٢٩٢ ليس شرطا استثنائيا حتى يقال أنه لا قياس عليه بل تملية القواعد العامة في الحماية الوقائية.

ويلاحظ أن تقدير احتمال إلغاء الحكم المطعون فيه أى رجحان نقض الحكم المطعون فيه يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة النقض، فهي تقوم



## مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

بتحسس أسباب الطعن واستظهار احتمال الرجحان منها بسلطة تقديرية مطلقة .

**النظام الإجرائي لوقف التنفيذ أمام محكمة النقض :**

١٨٩٤- تقديم طلب الوقف في ذات صحيفة الطعن وتقديم طلب بتحديد جلسة لنظره :

يجب أن يرفع طلب وقف التنفيذ إلى محكمة النقض في ذات صحيفة الطعن كما ذكرنا ، ويقدم طلب وقف التنفيذ إلى الدائرة التي تنظر الطعن بالنقض ، والحكمة في جعل فحص طلب الوقف يتم في الدائرة التي تنظر الطعن ترجع إلى أن هذه الدائرة أقدر من غيرها على الفصل في طلب الوقف ، ولا يترتب وقف التنفيذ على مجرد تقديم الطلب ، كما أن قلم الكتاب لا يحدد جلسة من تلقاء نفسه لمنظر وقف التنفيذ ، بل يجب على الطاعن أن يتقدم بحريضة إلى رئيس محكمة النقض يطلب فيها تحديد جلسة لمنظر وقف التنفيذ ، وبعد أن يحدد رئيس المحكمة جلسة لمنظر وقف التنفيذ يجب على الطاعن أن يعلن المطعون ضده بهذه الجلسة وبصحيفة الطعن ، كما يجب إبلاغ النيابة العامة بهما باعتبارها طرفا في جميع الطعون المدنية المرفوعة إلى محكمة النقض ويكون تدخل النيابة وجوبيا لإبداء رأيها .

وإذا تقاعس الطاعن عن تقديم طلب تحديد الجلسة إلى رئيس المحكمة ، فإن بعض الفقه يرى أن من حق المطعون ضده في هذه الحالة أن يتقدم هو إلى رئيس المحكمة بطلب تحديد الجلسة بالمنظر في طلب وقف النفاذ ويعلن الطاعن بها (عبدالباسط جميعي - ص ١٢٢ - ص ١٢٣)، ولا حاجة في هذه الحالة لإعلان الطاعن بصورة من صحيفة الطعن لأنه هو الذي قدمها وهو أدري الناس بمضمونها وإنما يجب أن تبلغ للنياية العامة، وأساس هذا الرأي أنه بمجرد تقديم الطاعن طلب وقف التنفيذ في صحيفة الطعن فإن المطعون ضده يكون ممنوعا عملا من التنفيذ مادام الطلب مقدما لخشيته أن يحكم

**مبحث مستقل خاص  
بوقف تنفيذ الأحكام النهائية**

بوقف النفاذ فتلغى إجراءاته ، فإذا لم يتقدم الطاعن بطلب تحديد الجلسة فإن ذلك يؤدي إلى وضع المطعون ضده في مازق إذ لن يستقر حاله ، ولذلك فإنه من العدالة منحه حق التقدم بطلب تحديد جلسة لرئيس المحكمة.

**١٨٩٥- نظر طلب الوقف والحكم فيه وجواز أن يكون الحكم بالوقف جزئيا:**

وينظر الطلب أمام الدائرة المختصة بمحكمة النقض ، ولا يشترط حضور الخصوم في الجلسة المحددة لنظر الطلب ، بل يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف النفاذ أو أن ترفضه ولو لم يحضر الطاعن أو المطعون ضده أو كلاهما .

ويصدر قرار الوقف بأغلبية آراء أعضاء هذه الدائرة المختصة ، وإذا حكمت المحكمة بالوقف فإن لها أن توجب تقديم كفالة أو تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المطعون ضده إذا ما صدر الحكم في الطعن الأصلي لصالحه ، وعلى المحكمة أن تحدد نوع الكفالة وقيمتها ولها أن تأمر بأي إجراء آخر تراه كفيلا بحماية حقوق المطعون ضده كأن تأمر بتقديم كفيل مقتدر أو إيداع ما يتحصل من التنفيذ أولا بأول في خزانة المحكمة أو تسليم الشيء المتنازع عليه إلى حارس لجن الفصل في النزاع نهائيا ، وقد تحكم المحكمة بوقف التنفيذ دون كفالة إذ لها في ذلك سلطة تقديرية كاملة .

وإذا حكمت المحكمة بوقف التنفيذ امتنع تنفيذ الحكم إذا لم يكن قد بدأ تنفيذه ، ووجب وقف إجراءات التنفيذ إذا كانت قد بدأت ، وينسحب الوقف على ما تم من إجراءات بعد طلب وقف التنفيذ ، فتلغى هذه الإجراءات لتعود الحالة إلى ما كانت عليه .

ويلاحظ أنه يجوز لمحكمة النقض أن تحكم بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه جزئيا (انظر: حكم محكمة النقض الصادر في ١٩٦٩/٥/٢٩ -

## مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

مجموعة أحكام النقض - المكتب الفنى السنة ٢٠ ص ٨٢٤، حيث قضت بأنه يجوز الحكم بوقف تنفيذ قسط من الدين المحكوم به ولا يكون لهذا الحكم حجية إلا بالنسبة لهذا القسط)، وذلك بالنسبة لبعض الخصوم دون البعض الآخر بشرط أن يقبل القضاء الوارد فى الحكم المطعون فيه التجزئة من ناحية وقف تنفيذه بالنسبة لبعض الخصوم دون البعض الآخر وفقاً لتقدير المحكمة لمقتضيات الحماية الوقفية ، وإذا رفضت المحكمة طلب الوقف ألزمت الطالب بمصروفاته ( مادة ٢٥١ مرافعات ) .

وقد أضاف المشرع حكماً جديداً إلى المادة ٢٥١ بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧ أوجب بمقتضاه أن تنظر للمحكمة الطعون التى حكم فيها بوقف التنفيذ قبل غيرها من الطعون فى ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ الحكم بالوقف ، وأن على النيابة العامة أن تودع مذكرتها فى الأجل الذى تحدده لها للمحكمة ، والعلّة من هذه الإضافة هى تفادي الإضرار بالمحكوم له من وقف تنفيذ الحكم مدة طويلة .

### ١٨٩٦- الحكم بالوقف حكم وقفى:

ونظراً لكون الحكم الذى تصدره محكمة النقض فى طلب وقف التنفيذ يعتبر حكماً وقتياً فإنه لا يقيد بها عند الفصل فى موضوع الطعن (فتحي وإلى بند ٢٧ ص ٥٢، وجدى راغب - ص ١٠٤، محمد عبدالخالق عمر - بند ٢٧٦ ص ٢٧٣)، ولذا فإن لها أن تحكم بعدم قبول الطعن أو برفضه رغم سبق حكمها بوقف التنفيذ ، كما أن لها أن تقبل الطعن وتلغى الحكم المطعون فيه رغم سبق رفضها لطلب وقف التنفيذ ، ولا أثر لحكمها فى طلب الوقف وهو طلب وقفى بطبيعته على حكمها فى موضوع الطعن .

### جواز الجمع بين الإشكال وطلب وقف التنفيذ فى النقض :

١٨٩٧- وينبغى ملاحظة أنه يجوز الجمع بين الإشكال وطلب وقف النفاذ فى النقض (عبدالباسط جميعى - ص ١٢٣ و ص ١٢٤) فاختصاص

مبحث مستقل خاص  
بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

محكمة النقض بوقف التنفيذ في حالة الخشية من الضرر الجسيم المتعذر التدارك لا يمنع من الاستشكال أيضاً في تنفيذ الحكم أمام قاضي التنفيذ بصفته قاضياً للأمور المستعجلة وذلك بغرض الحصول على حكم بوقف التنفيذ ، وقد يرفع الإشكال من الطاعن نفسه أو من الغير ، ولا يوجد ما يمنع من الجمع بين الطرفين أي أنه يجوز للطاعن أن يطلب من محكمة النقض وقف تنفيذ الحكم وفي نفس الوقت يرفع إشكالا في تنفيذ نفس الحكم ، وإذا صدر حكم النقض برفض طلب وقف التنفيذ فإن ذلك لا يحول دون صدور حكم من قاضي التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة بوقف التنفيذ في إشكال يتعلق بهذا الحكم إذا ما بنى على أساس آخر غير الأساس المذكور في المادة ٢٥١ مرافعات وهو خشية وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه ، ولكن إذا صدر حكم قاضي التنفيذ في الإشكال برفضه ثم صدر حكم محكمة النقض بوقف التنفيذ فإن حكم محكمة النقض يجب حكم قاضي التنفيذ .

ويلاحظ أن طلب وقف التنفيذ أمام محكمة النقض يختلف عن طلب وقف التنفيذ بإشكال وقتي (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٩٧٨ وما بعدها، عز الدين الديناصورى وحامد عكاز - التعليق - ص ١١٦٥ و ص ١١٦٦) وذلك من عدة وجوه أهمها :

(أ) أن محكمة النقض هي المختصة دون غيرها بالحكم بوقف التنفيذ بالشروط المبينة بالمادة ٢٥١، أما إشكال التنفيذ فيختص بالفصل فيه قاضي التنفيذ .

(ب) لا يقبل طلب وقف التنفيذ أمام محكمة النقض إلا إذا ورد في صحيفة الطعن ولا يجوز إبدائه قبل أو بعد ذلك، أما إشكال التنفيذ الوقتي فيجوز رفعه بصحيفة أو إبدائه أمام المحضر وهو طلب مستقل بذاته لا يشترط فيه أن يكون تابعا لطلب آخر .

## مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الاحكام النهائية

(جـ) لا يترتب على مجرد طلب وقف التنفيذ أمام محكمة النقض وقف تنفيذ الحكم مالم تأمر المحكمة بذلك أما الإشكال الأول فإنه يوقف التنفيذ بمجرد رفع الإشكال سواء بصحيفة أم أمام المحضر .

(د) يشترط لكي تأمر محكمة النقض بوقف التنفيذ أن يخشى وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه إذا نفذ الحكم أما الإشكال فى التنفيذ فلا يجوز تأسيسه إلا على أسباب لاحقة لصدور الحكم ولا يبحث قاضى التنفيذ مدى خطورة تنفيذ الحكم المستشكل فيه ولا يكون لذلك أثر فى قضائه .

(هـ) أن وقف التنفيذ من محكمة النقض ينسحب على إجراءات التنفيذ التى اتخذها المحكوم له بناء على الحكم المطعون فيه من تاريخ طلب وقف التنفيذ فإذا كان التنفيذ قد تم بإخلاء الشقة التى حكم بإخلاء الطاعن منها بعد تقديم طلب وقف التنفيذ فإن أمر محكمة النقض بوقف التنفيذ يميز للطاعن أن يعود للشقة التى أخلى منها . أما الإشكال الوقتى فى التنفيذ فإنه يعتبر مرفوعاً من وقت رفعه بإيداع صحيفته قلم الكتاب أو بإيدائه أمام المحضر فإذا مضى المحضر فى التنفيذ على سبيل الاحتياط ولم يتم التنفيذ وحكم قاضى التنفيذ بوقف التنفيذ فإن الوقف لا ينصرف إلى الإجراءات التى اتخذها المحضر على سبيل الاحتياط .

وإذا صدر حكم من قاضى التنفيذ برفض وقف تنفيذ حكم فإن ذلك لا يمنع من الالتجاء لمحكمة الطعن عملاً بالمادة ٢٥١ أو المادة ٢٩٢ كذلك فإن صدور حكم من محكمة الطعن عملاً بالمادة ٢٥١ أو المادة ٢٩٢ برفض طلب الوقف لا يمنع قاضى الأمور المستعجلة من الحكم بوقف التنفيذ لأن هذا الحكم الأخير يصدر فى إشكال وقتى وعلى أساس غير الأساس المقرر فى المادتين السابقتين .

والحكم المستعجل بوقف التنفيذ لا يمنع من صدور حكم من محكمة الطعن برفض طلب الوقف عملاً بالمادة ٢٥١ أو المادة ٢٩٢ وفى هذه الحالة يظل التنفيذ موقوفاً بناء على الحكم المستعجل .

مبحث مستقل خاص  
بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

١٨٩٨ - مدى جواز الاستشكال فى الحكم الصادر بالوقف:

ويجوز الاستشكال أمام قاضى التنفيذ فى الحكم الصادر من محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه بالنقض على أساس أن قاضى التنفيذ يختص بنظر إشكالات تنفيذ الأحكام الصادرة من أى محكمة تتبع جهة القضاء المدنى ولو كانت محكمة النقض (محمد على راتب - قضاء الأمور المستعجلة - الطبعة الثالثة - بند ١١٥٨، أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٩٧٩)، فالقاعدة أن قاضى التنفيذ باعتباره قاضيا مستعجلا يختص بنظر إشكالات تنفيذ الأحكام الصادرة من أية محكمة تتبع جهة القضاء المدنى ولو كانت محكمة النقض وهى أعلى محكمة فى هذه الجهة، وتتبع هذه القاعدة ولو كان حكم النقض له طبيعة وقتية، وهذا الاستشكال سالف الذكر يندر حدوثه ولكنه متصور، كما إذا كان الوقف بالنسبة إلى شق من الحكم أو لبعض خصوم الطعن دون الشق أو البعض الآخر، وأوقف المحضر التنفيذ بالنسبة إلى كل ما اشتمل عليه الحكم من قضاء أو بالنسبة إلى جميع خصوم الطعن (أحمد أبو الوفا - التعليق - ص ٩٧٩، وقارن: عبدالباسط جميعي - مذكرات فى التنفيذ - ص ١٧٣). ومع ذلك ذهب البعض (حامد عكان وعزالدين الديناصورى - ص ١١١٦) إلى القول بعدم جواز الاستشكال أمام قاضى التنفيذ فى الحكم الصادر من محكمة النقض بوقف التنفيذ، على أساس أنه يترتب على قضاء محكمة النقض بصفة مؤقتة بوقف تنفيذ الحكم اعتباره غير صالح كإداة للتنفيذ مابقى حكم الوقف قائما ولا يمكن أن يسلط قضاء التنفيذ على قضاء النقض ليأمر بالاستمرار فى التنفيذ ويهدر الحجة المؤقتة لحكم وقف التنفيذ الصادر من محكمة النقض .

بيد أن هذا القول مردود ، فقد تظهر بعد صدور حكم الوقف مبررات عادلة تدعو إلى الاستشكال فيه ، ومن ثم لا غشاضة فى أن يمارس قاضى التنفيذ اختصاصه العام وينظر هذا الاستشكال.

## مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

١٨٩٩- حالة رفع أكثر من طعن بالنقض في حكم واحد وتعدد طلبات وقف تنفيذ ذات الحكم:

لقد قضت محكمة النقض بأنه يجوز إقامة أكثر من طعن بالنقض عن حكم واحد يشتمل كل منها على طلب لوقف تنفيذه إلا أن قضاء المحكمة برفض أحدها مانع من إعادة نظر أى طلب آخر لوقف التنفيذ مادامت لم تتضمن صحيفته تغييراً فى أسباب ومبررات طلب تنفيذه ، ومقتضى ذلك أنه إذا تضمنت أسباب الطعن الثانى أسباباً تغاير أسباب الطعن الأول الذى قضى فيه برفض طلب وقف التنفيذ أو مبررات جديدة لهذا الطلب فإن الطعن يكون جائزاً. ( انظر : نقض ١٩٩١/١٢/٩- طعن رقم ٣١٦٠ لسنة ٥٩ قضائية ، وسوف نشير إليه بعد قليل ضمن أحكام النقض بالبند التالى).

### أحكام النقض :

١٩٠٠- الأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه . مادة ٢٥١ مرافعات ، قضاء وقضى لا يحوز قوة الأمر المقضى ولا يمس حجية الحكم المطعون فيه وما فصل فيه بين الخصوم من حقوق فى الدعوى . ( نقض ١٩٧٩/٣/١٧- السنة ٢٠ ص ٨٣٩ ، نقض ١٩٨٩/١٢/٢٨- الطعن رقم ١٩٢٤ لسنة ٥٣ قضائية ).

١٩٠١- تنفيذ الدائن الحكم المشمول بالنفاذ المعجل بعد إبداء طلب وقف التنفيذ . عدم اعتباره حائلاً دون الحكم بوقف التنفيذ . ( نقض ١٩٨٣/٥/٢- طعن رقم ٩٧١ لسنة ٤٦ قضائية ).

١٩٠٢- الطعن على الحكم بالنقض لا ينال من نهائيته ولا يوقف حجيته ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية إلى أن ينقض فعلاً فإذا ما نقض ترتب على نقضه إلغاء جميع الأحكام أياً كانت الجهة التى أصدرتها والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها . ( نقض ١٩٨١/١٢/١٩- طعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٦ قضائية ).

**مبحث مستقل خاص  
بوقف تنفيذ الأحكام النهائية**

١٩٠٣- إذا كان الطاعن قد بنى طلبه وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه على أن المطعون عليهم معدمون لا جدوى من الرجوع عليهم إذا ما نفذ الحكم ثم نقض ، مستدلاً بذلك بعجزهم عن دفع باقى الرسوم المستحقة عليهم لقلم الكتاب ، وكان المطعون عليهم لم يثبتوا ملاءتهم بل اكتفوا بالقول بأنهم موافقون على وقف التنفيذ إذا أودع الطاعن المبلغ المحكوم به خزانة المحكمة فتلك ظروف فيها ما يبرر وقف تنفيذ الحكم.

(نقض ١٩٥١/١١/٢٩، طعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢١ق، مجموعة القواعد القانونية جـ ٢ ص ١١٨٠ قاعدة ٧٥٥).

١٩٠٤- لا يجوز طلب وقف التنفيذ من جديد بعد رفضه استناداً إلى خطر لم يكن ماثلاً وقت التقرير بالطعن ومن باب أولى استناداً إلى ما قد يكون قد فات الطاعن بيانه أثناء نظر طلبه الأول من أدلة على توافر ذلك الخطر. ذلك أن وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه بالنقض هو استثناء من الأصل الذى قرره الفقرة الأولى من المادة ٤٢٧ من قانون المرافعات التى تنص على أنه لا يترتب على الطعن بطريق النقض إيقاف تنفيذ الحكم وقد قيدت الفقرة الثانية من المادة المذكورة هذا الاستثناء بشرطين. الأول : أن يطلب الطاعن وقف التنفيذ فى تقريره بالطعن ، والثانى أن يخشى من التنفيذ وقوع خطر جسيم لا يمكن تداركه، ويستفاد من هذين الشرطين أن يكون الخطر من التنفيذ ماثلاً وقت حصول الطعن بالنقض حتى يمكن الاستناد إليه عند التقرير به.

(نقض ١٩٥٤/١٢/٣٠ - مجموعة القواعد القانونية الجزء الثانى ص ١١٨٠ قاعدة ٧٥٤).

١٩٠٥ - الحكم بوقف التنفيذ يسرى على ما لم يكن قد تم قبل صدوره من إجراءات تنفيذ الحكم المطعون فيه لأن ما تم لا يتصور وقفه، ولأن الشارع إنما قصد بوقف التنفيذ فى النقض تفادى الضرر قبل



مبحث مستقل خاص  
بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

وقوعه. ولا يمكن إلغاء ما تم من التنفيذ إلا بنقض الحكم المطعون فيه، وهذا يختلف تماما عن حكم وقف التنفيذ موضوعا وسببا وأثرا.

(نقض ١٣/٥/١٩٥٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة الخامسة ص ٨٨١).

١٩٠٦ - الطعن بطريق النقض لا يبنى عليه وحده وبمجرد وقف تنفيذ الأحكام أو القرارات المطعون فيها.

(نقض ١٣/١١/١٩٦٣ - الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٩ قضائية - السنة ١٤ ص ١٠٣٩).

١٩٠٧ - أجازت المادة الرابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لدائرة فحص الطعون بمحكمة النقض «أن تأمر بوقف التنفيذ مؤقتا إذا طلب الطاعن ذلك في تقرير الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه» وهي بذلك قد أفصحت عن أن مناط وقف التنفيذ هو خشية وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه إذا ما ألغى الحكم بعد ذلك، ولهذا كان حكم وقف التنفيذ حكما وقتيا مرهونا بالظروف التي صدر فيها ولا تتناول فيه محكمة النقض موضوع الطعن، إنما يقتصر بحثها فيه على الضرر الذي يترتب على تنفيذ الحكم وما إذا كان مما يتعذر تداركه في حالة نقض الحكم أو لا يتعذر، ومن ثم فإن قضاء محكمة النقض بوقف تنفيذ الحكم الصادر بالقسط الأول من الدين لا تكون له حجية إلا بالنسبة لهذا القسط فقط ولا تتعداه إلى أى قسط آخر يستحق بعد ذلك، والقول بأن الحكم بوقف التنفيذ بالقسط الأول قد تضمن فصلا في مسألة كلية شاملة لا محل له إذ إن مجال الاحتجاج بذلك إنما يكون عندما تفصل المحكمة في الموضوع.

(نقض ٢٩/٥/١٩٦٩ - الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٥ قضائية - السنة ٢٠ ص ٨٢٤).

١٩٠٨ - متى كانت الطاعنة قد اختصمت في الاستئناف الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه بوصفها وصية على القاصرين، وأثناء سير

**مبحث مستقل خاص  
بوقف تنفيذ الأحكام النهائية**

الاستئناف عزلت من الوصاية بمقتضى الحكم الصادر من محكمة استئناف إسكندرية بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٠، مما يترتب عليه انقطاع سير الخصومة بقوة القانون بحيث لا تستأنف سيرها إلا بإعلان صاحب الصفة فى النيابة عن القاصرين، وكانت الطاعة قد استعادت صفتها كوصية على القاصرين بمقتضى حكم محكمة النقض الصادر فى ١٩٦٩/١٠/٢٠، بوقف تنفيذ حكم عزلها من الوصاية الذى يترد أثره إلى تاريخ طلب وقف التنفيذ، وكانت لم تعلم - بعد عودة الصفة إليها - بقيام الخصومة التى تستأنف سيرها فى مواجهتها، إذ يفترض جهلها بها بعد عزلها من الوصاية، وانقطاع تلك الخصومة بقوة القانون، لما كان ذلك فإن كان ما تم فى الخصومة من إجراءات بعد انقطاع سيرها يكون باطلا بما فى ذلك الحكم المطعون فيه.

(نقض ١٩٧٤/١٢/٣٠ - الطعن رقم ٢٢٤ - ستة ٤٠ قضائية - السنة ٢٥ ص ١٥١٤).

١٩٠٩ - حكم إشهار الإفلاس ينشئ حالة قانونية جديدة ، هى اعتبار التاجر الذى توقف عن سداد ديونه التجارية فى حالة إفلاس مع ما يترتب عليه من غل يده عن إدارة أمواله أو التصرف فيها وفقد أهليته فى التقاضى بشأنها ويحل محله فى مباشرة تلك الأمور وكيل للدائنين تعيينه المحكمة فى حكم شهر الإفلاس ، إلا أنه إذا أمرت محكمة النقض بوقف تنفيذ هذا الحكم امتنع على وكيل الدائنين مباشرة سلطاته التى خولها القانون نتيجة إسباغ تلك الصفة عليه بموجب حكم إشهار الإفلاس المقضى بوقف تنفيذه بجميع آثاره ، ومن ثم يعود إلى التاجر المفلس - وبصفة مؤقتة - صلاحية إدارة أمواله والتقاضى فى شأنها إلى أن يتقرر مصير حكم إشهار الإفلاس بقضاء من محكمة النقض فى الطعن المطروح بشأنه.

(نقض ١٩٧٩/١/٢٢ - الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٤٧ قضائية - السنة ٣٠ ص ٣٣٣).

## مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

١٩١٠- القضاء فى طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه بالتطبيق للمادة ٢٥١ من قانون المرافعات ، هو قضاء وقتى لا يحوز قوة الأمر المقضى لأن الفصل فيه إنما يستند إلى ما تتبينه المحكمة من جسامه الضرر الذى يخشى من التنفيذ وإمكان تداركه ، وليس لهذا الحكم من تأثير على الفصل فى الطعن ولا على الفصل فى طعن آخر يتردد بين الخصوم أنفسهم مهما كان الارتباط بين الخصومتين ، ومن ثم فليس للطاعة أن تتحدى بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه فى الطعن الآخر المشار إليه ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

( نقض ١٩٨٢/٣/٩ - الطعن رقم ١٤٢٨ - لسنة ٤٨ قضائية )

١٩١١- إقامة أكثر من طعن بالنقض عن حكم واحد يشتمل كل منها على طلب لوقف تنفيذه ...جائز ... قضاء المحكمة برفض أحدها مانع من إعادة نظر أى طلب آخر لوقف التنفيذ مادامت صحيفته لم تتضمن تغييراً فى أسباب ومبررات طلب وقف تنفيذه .

( طلب وقف التنفيذ الخاص بالطعن رقم ٣١٦٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩١/١٢/٩ ) .

١٩١٢- طلب إلغاء وصف النفاذ هو طلب وقتى تابع للطلب الأصلى وحكم محكمة الاستئناف فيه لا تأثير له مطلقاً على استئناف الموضوع ولا يمنع المحكمة التى أصدرته من الفصل فى استئناف الموضوع ، ولهذا أجاز المشرع فى المادة ٤١١ مرافعات أن يكون التظلم من النفاذ أمام نفس الهيئة التى يرفع إليها الاستئناف عن الحكم ، وعلى ذلك فلا محل للقول بأن رئيس الهيئة التى أصدرت الحكم فى الاستئناف الوصفى أبدى رأيه فى موضوع بما جاء بأسباب هذا الحكم وأنه بذلك قد قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية تمنعه من الفصل فى استئناف الموضوع متى كان الحكم فى الاستئناف الوصفى إنما يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر مستندات الدعوى .

( نقض ١٩٥٧/١/١٠ سنة ٨ ص ٤٥ ، نقض ١٩٩٢/١/٥ طعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٤ ق ) .

مبحث مستقل خاص  
بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

١٩١٢ - الأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه طبقاً للمادة ٢٥١ مرافعات. قضاء وقتى لا يحوز قوة الأمر المقضى ولا أثر له على الفصل فى ذلك الطعن أو فى غيره. اشتراك أحد أعضاء الهيئة مصدرة الحكم فى طلب وقف التنفيذ. لا يمنعه من اشتراكه فى الهيئة التى تفصل فى موضوع الطعن أو فى أى طعن آخر. مؤدى ذلك.

(نقض ١٩٩٢/٣/١٥ طعن رقم ٣٤٩٩ لسنة ٦١ قضائية، ١٩٩٢/١/١٥ طعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٤ قضائية).

١٩١٤ - من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الاستثنائى الصادر بإلغاء الحكم الابتدائى المشمول بالنفاذ المعجل ورفض الدعوى يكون بدوره قابلاً للتنفيذ الجبرى لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائى فيكون للمحكوم عليه فيه أن يسترد من المحكوم له ما يكون قد استوفاه بذلك الحكم وإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل إجراء التنفيذ المعجل وأن الأحكام الحائزة لقوة الشئ المحكوم فيه تقبل التنفيذ ولا يمنع من تنفيذها قابليتها للطعن بالنقض أو الطعن عليها فعلاً بهذا الطريق مادامت محكمة النقض لم تأمر بوقف تنفيذ الحكم عملاً بنص المادة ٢٥١/٢ من قانون المرافعات .

(نقض ١٩٩٤/١١/٢٠ - طعن رقم ٢٦٣٢ لسنة ٦٠ قضائية ، نقض ١٩٨١/١٢/١٩ - طعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٦ قضائية لم ينشر ، نقض ١٩٧٥/١٢/٢٧ سنة ٢٦ جزء ثان ص ١٦٩٩).

١٩١٥ - وقف التنفيذ . جوازى لمحكمة النقض . لوجه إلزامها بالفصل فيه استقلالاً عن الموضوع . مادة ٢٥١ مرافعات .

(نقض ١٩٩٧/٧/٨ - طعن رقم ٨٥٦٩ سنة ٦٦ قضائية «أحوال شخصية»)

ثانياً : وقف تنفيذ الأحكام الانتهائية أمام محكمة الالتماس

### (مادة ٢٤٤)

« لا يترتب على رفع الالتماس وقف تنفيذ الحكم .  
ومع ذلك يجوز للمحكمة التي تنظر الالتماس أن تأمر بوقف التنفيذ  
متى طلب ذلك وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه .  
ويجوز للمحكمة عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة  
أو تأمر بما تراه كفيلاً بصيانة حق المطعون عليه » (هذه المادة تقابل  
المادة ٤٢٠ من قانون المرافعات السابق).

### تقرير اللجنة التشريعية :

أضاف المشرع في المادة ٢٤٤ فقرتين لم يكن منصوصاً عليهما في  
القانون القديم وبمقتضاها أجاز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم  
أثناء نظر الالتماس وأن تأمر بتقديم كفالة في هذه الحالة وهذه الإضافة  
كانت من عمل اللجنة التشريعية بمجلس الأمة وأوردت تبريراً لها « أن  
ذلك اتقاء لما يقع من تنفيذ الحكم من ضرر جسيم بالحكوم عليه يتعذر  
عليه تداركه بعد ذلك، وأخذاً بالقاعدة التي أخذ بها القانون بالنسبة  
لسلطة محكمة النقض في وقف تنفيذ الأحكام المطعون فيها أمامها.

### التعليق:

١٩١٦ - مجرد رفع الالتماس لا يترتب وقف التنفيذ:

اتقاء لما قد يقع من تنفيذ الحكم من ضرر جسيم بالحكوم عليه  
يتعذر تداركه بعد ذلك، وأخذاً بالقاعدة التي نص عليها المشرع

## مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

بالنسبة لسلطة محكمة النقض في وقف تنفيذ الأحكام المطعون فيها أمامها، فقد استحدث قانون المرافعات الحالي لأول مرة وقف التنفيذ من محكمة التماس إعادة النظر، وقد نصت على ذلك المادة ٢٤٤ مرافعات - محل التعليق.

فالأصل أن رفع الالتماس لا يترتب عليه وحده وقف التنفيذ، وهذا تطبيق للمبادئ العامة في أن قابلية الحكم للطعن بإحدى طرق الطعن غير العادية لا تؤثر في قوته التنفيذية كما أن الطعن عليه فعلاً بإحدى طرق الطعن غير العادية لا يحول دون صلاحيته للنفاذ، واستثناء من هذا الأصل فإن للمحكمة المرفوع إليها الالتماس أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم الملتمس فيه، ويخضع طلب وقف التنفيذ من محكمة الالتماس لذات القواعد التي يخضع لها طلب وقف التنفيذ من محكمة النقض ماعدا فروق معينة سوف نتضح الآن.

### شروط قبول طلب وقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس:

فيشترط لقبول طلب وقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس مايلي:

١٩١٧ - الشرط الأول: أن يطلب الطاعن وقف التنفيذ تبعا للطعن:

ولم يشترط المشرع أن يرد هذا الطلب في ذات صحيفة الطعن بالالتماس، وفي هذا يختلف طلب وقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس عنه أمام محكمة النقض، ولذلك يجوز الطعن أولا بالالتماس ثم طلب وقف التنفيذ بعد ذلك، ولكن لا يجوز طلب وقف التنفيذ دون الطعن في الحكم بالالتماس، فلا يكون مقبولا طلب وقف التنفيذ إذا قدم للمحكمة بإجراءات مستقلة دون الطعن في الحكم بالتماس إعادة النظر لأن رابطة التبعية يجب أن تتوافر بين طلب وقف التنفيذ وبين

## مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

الطعن بالالتماس فيجب أن يقدم طلب وقف التنفيذ تبعاً للالتماس، ولكن لا يلزم أن يقدم طلب وقف التنفيذ في ميعاد الالتماس (فتحي والى - بند ٢٨ ص ٥٤، محمد عبد الخالق - بند ٢٧٧ ص ٢٧٤، وجدى راغب - ص ١١٢، وعكس ذلك: رمزي سيف - بند ٢٠ ص ٢٨ ويرى وجوب تقديم الطلب في ميعاد الالتماس، لأن طلب وقف التنفيذ فيه انتقاص للحكم من حيث صلاحيته للتنفيذ فهو صورة من صور الطعن فيه يجب أن يحصل قبل فوات ميعاد الطعن وإلا سقط الحق فيه) فيكون طلب وقف التنفيذ مقبولا ولو قدم بعد ميعاد التماس إعادة النظر خلال إجراءات نظر الطعن ومن الممكن تقديمه كطلب عارض في أى حال كانت عليها الإجراءات حتى إقفال باب المرافعة، لأن طلب وقف التنفيذ لا يعتبر طعنا في الحكم، ولذلك لا يتقيد بميعاد الطعن كما أن المشرع لم ينص في المادة ٢٤٤ على تقييد طلب وقف التنفيذ بميعاد معين. فقد جاء هذا النص مطلقا ولذلك لا يجوز تقييده بإضافة شرط لا يتضمنه.

### ١٩١٨ - الشرط الثاني: يجب تقديم الطلب قبل تمام التنفيذ:

ينبغي أن يقدم طلب وقف التنفيذ إلى محكمة الالتماس قبل أن يتم التنفيذ، ولم ينص المشرع صراحة على انسحاب أثر قرار وقف التنفيذ على إجراءات التنفيذ التي تمت بعد تقديم الطلب كما فعل بالنسبة لمحكمة النقض، ورغم ذلك فإن الفقه يقيس أثر الوقف أمام محكمة الالتماس بما نص عليه المشرع بالنسبة لمحكمة النقض (عبد الباسط جيمعي - ص ١٢٧، ص ١٢٨، محمد عبد الخالق - بند ٢٧٧ ص ٢٧٤، وجدى راغب - ص ١١٢)، بحيث ينسحب أثر الحكم بوقف التنفيذ الصادر من محكمة الالتماس إلى ماتم تنفيذه منذ لحظة تقديم الطلب إلى تاريخ صدور الحكم.

**شروط الحكم بوقف التنفيذ من محكمة الالتماس :**

**ويشترط للحكم بوقف التنفيذ من محكمة الالتماس مايلي:**

**١٩١٩- الشرط الأول: أن يكون من المحتمل وقوع ضرر جسيم**

**يتعذر تداركه من التنفيذ:**

وقد نصت المادة ٢٤٤ - محل التعليق - على ذلك صراحة، وفيما يتعلق بهذا الشرط فإننا نحيل إلى ماسبق أن أوضحناه عند دراسته كشرط لوقف التنفيذ أمام محكمة النقض أيضا.

**١٩٢٠- الشرط الثاني: ترجيح إلغاء الحكم:**

كما يشترط أيضا ترجيح إلغاء الحكم أى أن تكون أسباب الالتماس فى ظاهرها ترجح احتمال الحكم لمصلحة الملتمس، وهذا الشرط لم ينص عليه المشرع، ورغم ذلك فإننا نؤيد ماذهب إليه الفقه من أنه شرط ضرورى لنفس الحجج التى سبق لنا ذكرها بالنسبة لوقف التنفيذ أمام محكمة النقض.

**النظام الإجرائى لوقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس :**

١٩٢١- لم ينص القانون على الإجراءات الواجبة الاتباع أمام محكمة الالتماس للفصل فى طلب وقف التنفيذ، ولذلك يرى البعض فى الفقه أنه تتبع الإجراءات المعتادة كما هو الشأن فى طلب وقف النفاذ أمام محكمة الاستئناف (عبدالباسط جميعى - ص ١٢٧ وص ١٢٨)، أى تحدد جلسة لنظر الطلب ويعلن الخصم بها وتجرى المرافعة فى هذا الطلب أمام المحكمة ثم تقضى فيه المحكمة بما تراه، وإذا كان طلب وقف التنفيذ المقدم إلى محكمة الالتماس مفصلا أو مشفوعا بمذكرة شارحة لعناصره أو مقبدا بموجب مذكرة مفصلة وقدمت المستندات المؤيدة لدفع الطالب فى هذا الصدد وإن كان هناك لزوم لتقديم المستندات، فإن من حق محكمة الالتماس أن تفصل فى الطلب ولو لم يحضر الخصوم، عملا بالمادة ٨٢ مرافعات التى تتيح للمحكمة أن تحكم ولو لم يحضر



## مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

طرفا الخصومة متى كانت الدعوى صالحة للحكم فيها، وقد تقضى المحكمة بوقف التنفيذ في هذه الحالة إذا اقتضت بذلك من واقع الأوراق دون حاجة لحضور الخصوم، أما إذا كان الطلب غير صالح للفصل فيه وتغيب الطرفان فإن المحكمة تقرر شطب الطلب ولا يمنع ذلك من تجديده مرة أخرى.

ويلاحظ أنه لا يشترط تقديم طلب وقف التنفيذ في صحيفة الالتماس ذاتها كما ذكرنا، كذلك فإن قلم الكتاب لا يقوم بتبليغ هذا الطلب إلى النيابة العامة (رمرى سيف - بند ٢٠ ص ٢٩، وجدى راغب - ص ١١٢، فتحي والى - بند ٢٨ ص ٥٥)، ذلك لأن النص الذى يوجب تبليغ النيابة العامة أمام محكمة النقض يعتبر نصا استثنائيا مخالفا للقواعد العامة التى لا توجب ولا تجيز للنياية العامة التدخل فى الدعاوى المستعجلة (مادة ٨٨ - ٨٩ مرافعات)، وطلب وقف النفاذ كما يكيه الفقه يعتبر طلبا وقتيا ولذلك لا يجوز للنياية العامة التدخل بشأنه حيث لا نص على ذلك.

### ١٩٢٢ - الحكم فى طلب وقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس:

ولمحكمة الالتماس سلطة تقديرية فى إجابة طلب وقف التنفيذ أو رفضه، كما يجوز لها أيضاً أن تحكم بوقف التنفيذ جزئيا، والحكم الذى تصدره فى طلب وقف تنفيذ يكون حكما وقتيا لا يقيدما عند نظر موضوع الالتماس، وإذا حكمت بوقف التنفيذ فإنه يترتب على هذا الحكم إلغاء ما تم من تنفيذ فى الفترة ما بين تقديم طلب وقف التنفيذ والحكم به كما ذكرنا آنفا. ومحكمة الالتماس عندما تأمر بوقف التنفيذ أن توجب تقديم كفالة أو أن تأمر بما تراه كفيلا بصيانة حق المطعون عليه (الملتس ضدّه)، وقد منح المشرع لهذه المحكمة سلطة تقديرية فى ذلك كما هو الحال بالنسبة لمحكمة النقض عند وقف التنفيذ أمامها، وهى توازن بين مصلحة الطرفين فى هذا الصدد فقد تقرر وقف التنفيذ بتقديم كفالة أو بالقيام بأى إجراء آخر تراه كفيلا بصيانة حق المطعون عليه أو لا تقرر الوقف بذلك.

مبحث مستقل خاص  
بوقف تنفيذ الأحكام النهائية

**أحكام النقض،**

١٩٢٣ - القضاء فى طلب وقف تنفيذ الحكم الملتمس فيه هو قضاء وقتى لا يحوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قوة الأمر المقضى، لأن الفصل فى هذا الطلب إنما يستند إلى ما يبدو للمحكمة من ظاهر أوراق الدعوى، بما يخولها أن تعدل عند الفصل فى الموضوع عن رأى ارتأته وقت الفصل فى هذا الطلب.

(نقض ١٧/٥/١٩٨٤ - الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٠ قضائية).

## الفصل الرابع

### تنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الرسمية الأجنبية

(مادة ٢٩٦)

«الأحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ الأحكام والأوامر المصرية فيه » (هذه المادة تطابق المادة ٤٩١ من قانون المرافعات).

#### التعليق:

١٩٢٤ - ضرورة الحد من مبدأ إقليمية القضاء:

من المبادئ الأساسية التي تسود التشريعات المختلفة مبدأ إقليمية القضاء، وهو يعنى أن ولاية القضاء فى كل دولة محددة إقليميا بحدود إقليمها (راجع فى ذلك: رسالتنا للدكتوراه فى موضوع تحديد نطاق الولاية القضائية والاختصاص القضائى - المقدمة لكلية الحقوق بجامعة عين شمس - سنة ١٩٧٩ - ص ٢٤٤ ومابعدها)، وهو ما يؤدى إلى تدعيم سيادة الدولة على إقليمها وتأكيد استقلالها، ولذلك فإن الأصل أن الأحكام والأوامر الأجنبية لا تنفذ بقوة القانون فى بلد آخر غير البلد الذى صدرت فيه، إذ لا تلتزم سلطات دولة معينة بتنفيذ أحكام وأوامر صادرة من سلطات دولة أخرى.

ولكن إعمال هذا المبدأ بصفة مطلقة يؤدى إلى الإضرار بالعدالة وضياع حقوق الأفراد فى كثير من الأحيان، خاصة بعد ازدياد المعاملات بين مواطنى الدول المختلفة فى العصر الحديث، وهذا يقتضى ضرورة

الاعتراف بإمكانية تنفيذ الأحكام والأوامر الأجنبية فى دول أخرى غير الدولة التى أصدرت سلطاتها هذه الأحكام والأوامر، دون اشتراط رفع دعوى مبتدأة بالحق الثابت فى الحكم أو الأمر أمام المحاكم الوطنية للدولة المراد التنفيذ بإقليمها، وذلك توفيراً للوقت والجهد والنفقات، بحيث تكفى مراجعة الحكم الأجنبى أو الأمر قبل تنفيذه.

#### ١٩٢٥ - الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبى:

ولذلك تخضع أغلب التشريعات بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية فى إقليمها، بعد أن تتحقق المحاكم الوطنية من خلو السند التنفيذى الأجنبى من العيوب الجوهرية التى تعوق تنفيذ مثيله فى الدولة التى تتبعها هذه المحاكم، حتى لو كان هذا السند قابلاً للتنفيذ الجبرى فى الدولة الأجنبية، إذ لا بد من مراجعة السند التنفيذى قبل تنفيذه، ويتم تنفيذ السند التنفيذى الأجنبى فى معظم التشريعات عن طريق إصدار أمر بالتنفيذ من محاكم الدولة التى يراد تنفيذ السند فيها، وأمر التنفيذ هو إجراء قضائى يقصد به منح الحكم قوة تنفيذية فى مصر، فيكون قابلاً فيها للتنفيذ الجبرى كما هو قابل له فى أرض الدولة التى صدر فيها.

#### ١٩٢٦ - مبدأ المعاملة بالمثل:

وفقاً للمادة ٢٩٦ مرافعات - محل التعليق - يجوز تنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة فى بلد أجنبى بنفس الشروط المقررة فى قانون ذلك البلد لتنفيذ الأحكام والأوامر المصرية، وذلك يعتبر تطبيقاً لشرط التبادل أو شرط المعاملة بالمثل، فالحكم الأجنبى يعامل فى مصر فيما يتعلق بتنفيذه بما يعامل به الحكم المصرى فى البلد الأجنبى (محمد حامد فهمى - بند ٨١ ص ٥٨، أحمد أبو الوفا - بند ٩٨ ص ٢١٥ وص ٢١٦)، فإذا كان قانون البلد الأجنبى لا يعتد بحجية الحكم المصرى، ومن ثم لا يجيز تنفيذه إطلاقاً، ويوجب على صاحب الحق المحكوم به رفع دعوى جديدة

بطلبه، أو كان هذا القانون يجيز تنفيذ الحكم المصرى بعد أن تراجعته المحاكم من ناحية الموضوع، ومن ناحية الشكل، أو كان هذا القانون يجيز تنفيذ الحكم المصرى دون مراجعته من ناحية الموضوع، فإن الحكم الذى يصدر من محاكم ذلك البلد يعامل فى مصر نفس المعاملة.

#### ١٩٢٧ - التفرقة بين تنفيذ الحكم الأجنبى والاعتداد بحجيته:

وتتعين ملاحظة التفرقة بين تنفيذ الحكم الأجنبى فى مصر، وبين الاعتداد بحجيته فى مصر، فتنفيذ الحكم الأجنبى فى مصر لا يكون إلا بعد الأمر بتنفيذه، أما الاعتداد بحجيته فلا يلزم فيه أن تصدر أمراً بالتنفيذ، بل يكفى أن تتحقق المحكمة المصرية التى يحتج به أمامها أنه صادر من جهة ذات ولاية فى إصداره طبقاً لقواعد الاختصاص القضائى الدولى الوارد فى قانون هذه الجهة، وبحسب قواعد اختصاص القانون الدولى الخاص، وليس فيه ما يخالف النظام العام فى مصر، ولم يصدر فى مصر حكم وأجب النفاذ فى نفس الموضوع، وبين نفس الخصوم فتمتى تحققت المحكمة المصرية من توافر هذا الشرط جاز لها الأخذ بحجية الحكم الأجنبى حتى ولو لم يتوافر شرط التبادل.

(نقض ١٩٥٦/١/١٢ - السنة ٧ - ٧٤).

#### أحكام النقض

١٩٢٨ - الأخذ بمبدأ المعاملة بالمثل أو التبادل، مؤداه. وجوب معاملة الأحكام الأجنبية فى مصر معاملة الأحكام المصرية فى البلد الأجنبى الذى أصدر الحكم المراد تنفيذه فى مصر. كفاية التبادل التشريعى. وجوب تحقق المحكمة من توافره من تلقاء نفسها (المادة ٢٩٦ مرافعات).

النص فى المادة ٢٩٦ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع أخذ بمبدأ المعاملة بالمثل أو التبادل، وعلى ذلك يتعين أن تعامل الأحكام الأجنبية فى مصر ذات المعاملة التى تعامل بها الأحكام المصرية فى البلد الأجنبى الذى أصدر الحكم المراد تنفيذه فى مصر، واكتفى المشرع فى هذا الصدد بالتبادل التشريعى، ولم يشترط التبادل الدبلوماسى الذى يتقرر بنص فى معاهدة أو اتفاقية، ويجب على المحكمة أن تتحقق من توافر شرط التبادل التشريعى من تلقاء نفسها.

(نقض ١٩٩٠/١١/٢٨ - الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ قضائية).

١٩٢٩- متى كان الحكم الأجنبى صادراً بشأن حالة الأشخاص بصفة نهائية ومن جهة ذات ولاية بإصداره بحسب قانونها وبحسب قواعد اختصاص القانون الدولى الخاص، وليس فيه ما يخالف النظام العام فى مصر فإنه يجوز الأخذ به أمام المحاكم المصرية، ولو لم يكن قد أعطى الصيغة التنفيذية فى مصر، ولو كان شرط التبادل غير متوافر، مادام لم يصدر حكم من المحاكم المصرية واجب التنفيذ فى نفس الموضوع وبين الخصوم أنفسهم.

(نقض ١٩٥٦/١/١٢، السنة السابعة - ص ٧٤).

١٩٣٠- إذ نصت المادة ٣٢ من القانون المدنى على أن (يسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات). فقد أفادت خضوع قواعد المرافعات لقانون القاضى، وذلك باعتبار أن القضاء وظيفة من وظائف الدولة يؤدها وفقاً لقواعد المرافعات المقررة فى قانونها دون قواعد المرافعات فى أى دولة أخرى، وباعتبار أن ولاية القضاء إقليمية بما يوجب أن تكون القواعد اللازمة لمباشرة هى الأخرى إقليمية. وإذ كانت قاعدة وجوب اشتمال الحكم على الأسباب التى بنيت عليه هى من قواعد

المرافعات التي تخضع لقانون القاضى، وهو - بالنسبة للحكم المطلوب تنفيذه فى مصر والصادر من محكمة الخرطوم العليا - قانون جمهورية السودان، وكان يبين من ذلك الحكم أنه، وإن لم يشتمل على أسباب، إلا أنه قابل للتنفيذ فى جمهورية السودان، ومن ثم يمكن إصدار الأمر بتنفيذه فى مصر إذا استوفيت باقى الشروط الأخرى المقررة فى هذا الخصوص، ولا يقدح فى ذلك ما قضت به المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات السابق من وجوب اشتمال الأحكام على الأسباب التى بنيت عليها، وإلا كانت باطلة ذلك أن الخطاب بهذا النص متعلق بالأحكام التى تصدر فى مصر مادام لم يثبت أن تبادل الأحكام بين الدولتين يتطلب المراجعة.

(نقض ١٩٦٩/٥/٦ - الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٣٥ ق س ٢٠ ص ٧١٧).  
ونقض ١٩٦٩/١/٢٨ - س ٢٠ ص ١٧٦).

١٩٣١- لما كان الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه صادراً من محكمة الخرطوم العليا فإنه لا يمكن أن ينص فيه على تنفيذه خارج الدولة الأخرى المطلوب تنفيذ الحكم الأجنبى فيها. وإذا اتخذ المطعون عليه السبيل القانونى الذى رسمه قانون المرافعات للأمر بتنفيذ الحكم فى الجمهورية العربية المتحدة فلا على الحكم المطعون عليه إن هو أمر بتنفيذه ويكون النعى عليه بأن الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه قد تضمن أن تنفيذه إنما يكون فى جمهورية السودان. على غير أساس.

(نقض ١٩٦٩/٥/٦، الطعن رقم ٢٣١ سنة ٣٥ ق س ٢٠ ص ٧١٧).

١٩٣٢- انضمام مصر إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام التى أصدرها مجلس جامعة الدول العربية بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤. أثره. اعتبار أحكام الاتفاقية قانوناً واجب التطبيق. الحكم الصادر من العراق والتى انضمت إلى الاتفاقية يكون واجب التنفيذ فى مصر متى توافرت الشروط

المنصوص عليها فى تلك الاتفاقية حتى ولو كانت المحاكم المصرية مختصة بنظر المنازعة التى صدر فيها الحكم.

(نقض ٢٩/٦/١٩٨٨ - طعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٥ قضائية).

١٩٣٣ - الأخذ بمبدأ المعاملة بالمثل أو التبادل. مؤداه. وجوب معاملة الأحكام والأوامر الأجنبية فى مصر معاملة الأحكام والأوامر المصرية فى البلد الأجنبى الذى أصدر الحكم أو الأمر المراد تنفيذه فى مصر. كفاية التبادل التشريعى. وجوب تحقق المحكمة من توافره من تلقاء نفسها. مادة ٢٩٦ مرافعات.

(نقض ٧/٤/١٩٩٧، طعن رقم ٣٥٣٧ لسنة ٦٦ قضائية).

### (مادة ٢٩٧)

«يقدم طلب الأمر بالتنفيذ إلى المحكمة الابتدائية التى يراد التنفيذ فى دائرتها وذلك بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى» (هذه المادة تقابل المادة ٤٩٢ من قانون المرافعات السابق).

### التعليق:

#### ١٩٣٤ - اختصاص المحكمة الابتدائية بإصدار الأمر بالتنفيذ:

وفقا للمادة ٢٩٧ سالفه الذكر يطلب الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبى فى مصر من المحكمة الابتدائية التى يراد التنفيذ فى دائرتها، ويكون ذلك بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى، وينعقد الاختصاص بإصدار هذا الأمر للمحكمة الابتدائية أيا كانت قيمة الحق الصادر به الحكم المراد تنفيذه، وذلك لأهمية ودقة المسائل التى تثار بشأن إصدار أمر التنفيذ، كما أن الاختصاص المحلى بإصدار الأمر يكون للمحكمة الابتدائية التى يراد



التنفيذ بدائرتها حتى ولو كان للمدعى عليه موطن أو مسكن فى مصر، واختصاص المحكمة الابتدائية فى هذا الصدد اختصاص نوعى أيا كانت قيمة السند المراد تنفيذه كما أسلفنا ودون التقييد بالقانون الأجنبى فى تحديده للمحكمة التى تختص بالامر.

ويجب على المحكمة الابتدائية التى رفع إليها طلب إصدار الامر بالتنفيذ أن تتحقق بادئ ذى بدء من كيفية معاملة المحاكم فى الدولة الأجنبية للحكم المصرى الذى يطلب تنفيذه فى أراضيها، وذلك إعمالا لشرط المعاملة بالمثل، فإذا كانت هذه المحاكم الأجنبية لا تجيز تنفيذ الحكم المصرى بأى حال، أو لا تجيز تنفيذه فى مثل هذه الحالة التى صدر فيها الحكم المراد تنفيذه فى مصر فإن المحكمة ترفض طلب إصدار الامر بالتنفيذ، ولا يكون للمحكوم له إلا الالتجاء لإحدى المحاكم المصرية بدعوى مبتدأة طالبا تقرير حقه ليصدر فيها حكم قابل للتنفيذ فى مصر، أما إذا كان قانون البلد الأجنبى المطلوب تنفيذ حكمه فى مصر يجيز تنفيذ الأحكام المصرية فيه بشروط معينة. وجب على المحكمة المصرية أن تبحث مدى توافر تلك الشروط فى الحكم الأجنبى إعمالا لبدأ المعاملة بالمثل، فإذا توافرت هذه الشروط أصدرت المحكمة أمرها بالتنفيذ، وإذا لم تتوافر فإنها لاتصدر هذا الامر، ولكن أيا كانت النتائج التى يؤدى إليها أعمال شرط المعاملة بالمثل، فإنه يجب على المحكمة الابتدائية أن تتحقق، وتتثبت من خلو الحكم المراد تنفيذه فى مصر من العيوب الجوهرية التى تحول دائما دون تنفيذه فى مصر (انظر حكم محكمة النقض الصادر فى ١٢/١٢/١٩٥٤ - مجموعة الأحكام ٦ ص ٣٣٦، وحكم محكمة النقض الصادر فى ٢/٧/١٩٦٤ السنة ١٥ ص ١٠٩) فقد قرر المشرع المصرى فى المادة ٢٩٨ ضرورة توافر شروط معينة يجب على المحكمة أن تتحقق من توافرها لكى تصدر الامر بتنفيذ الحكم الأجنبى.

## (مادة ٢٩٨)

« لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يأتي:

١ - أن محاكم الجمهورية غير مختصة بالمنازعة التي صدر فيها الحكم أو الأمر، وأن المحاكم الأجنبية التي أصدرته مختصة بها طبقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في قانونها.

٢ - أن الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم قد كلفوا بالحضور ومثلوا تمثيلاً صحيحاً.

٣ - أن الحكم أو الأمر حاز قوة الأمر المقضى طبقاً لقانون المحكمة التي أصدرته.

٤ - أن الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محاكم الجمهورية، ولا يتضمن ما يخالف النظام العام أو الآداب فيها» (هذه المادة تقابل المادة ٤٩٣ من قانون المرافعات السابق).

### المذكرة الإيضاحية:

« جاء نص البند الأول من المادة ٢٩٨ من القانون أوضح بياناً من نص البند الأول من المادة ٤٩٣ المقابلة لها في القانون القائم فيما يتعلق بشرط الاختصاص الدولي من حيث إنه يبين أن المقصود بالاختصاص هو الاختصاص القضائي الدولي للمحكمة الأجنبية دون الاختصاص الداخلي فيها، إذ إن التطور الفقهي القضائي في شأن هذا الأخير يذهب إلى أنه ليست كل مخالفة لقاعدة من قواعد الاختصاص الداخلي للمحكمة الأجنبية تؤدي إلى عدم صدور الأمر بالتنفيذ بل إن الذي يؤدي إلى ذلك هو المخالفة التي تجعل الحكم عديم القيمة في بلد القاضي الذي أصدره.

وقد أخذ القانون بحكم القانون القائم في أن الاختصاص القضائي للمحكمة الأجنبية يتحدد وفقا لقانونها، ولكنه أورد عليه قيودا مؤداه أنه يتعين ألا تكون المنازعة التي صدر فيها الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه داخلية في اختصاص محاكم الجمهورية، وذلك لكفالة عدم الانتقاص من هذا الاختصاص، ومن شأن هذا القيد التخفيف من إطلاق حكم قاعدة تقدمية رحب بها جانب كبير من الفقه، ولم ترحب بها غالبية التشريعات في مختلف بلاد العالم، والتي لا تزال تجعل الاختصاص القضائي الدولي للمحكمة الأجنبية يتحدد ليس وفقا لقانونها وإنما طبقا لقانون محكمة دولة التنفيذ. ولم يشأ القانون أن يعالج في النص مسألة الاختصاص القاصر على محاكم دولة التنفيذ والاختصاص المشترك فيما بينها، وبين المحكمة الأجنبية التي أصدرت الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه، لأنها مسألة فقهية يحسن تركها لاجتهاد الفقه والقضاء يواجهان بها تطور المعاملات الخاصة الدولية. وهي بعد وإن كانت مسألة ذات أهمية في البلاد التي تجعل القاعدة في تشريعاتها هي خضوع شرط الاختصاص القضائي الدولي لقانون دولة التنفيذ، وليس لقانون المحكمة الأجنبية من حيث إنها تكون متنفسا للقضاء يخفف به غلواء هذه القاعدة، إلا أنها تصبح مسألة قليلة الأهمية في تشريع لا يأخذ بهذه القاعدة بل يرحب بنقيضها على النحو الذي أخذ به القانون الحالي، وكذلك المشروع.

ويضم البند الثالث من نص المادة ٢٩٨، من القانون حكم الشق الثاني من البند الأول من المادة ٤٩٣ من القانون الحالي بشرط كون الحكم أو الأمر المطلوب الأمر بتنفيذه قد حاز قوة الأمر المقضي، ويضم نص المشروع بيان القانون الذي تخضع له هذه المسألة، وهو قانون القاضي الذي أصدر الحكم.

## التعليق:

### ١٩٣٥ - شروط إصدار الأمر بتنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبي:

قرر المشرع في المادة ٢٩٨ - محل التعليق - ضرورة توافر شروط معينة يجب على المحكمة أن تتحقق من توافرها لكي تصدر الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي، وهذه الشروط هي:

**أولاً: الشرط الأول:** أن يكون الحكم أو الأمر صادراً من هيئة قضائية مختصة وفقاً لقانون البلد الذي صدر فيه: إذ يجب أن يكون الحكم أو الأمر المراد تنفيذه في مصر صادراً من هيئة قضائية باسم دولة أجنبية، وأن يكون الحكم صادراً في مادة من مواد القانون الخاص، فلا يعتد بحكم صادر في مادة جنائية أو إدارية (أحمد أبو الوفا - بند ١٠٠ ص ٢٢١)، والعبرة في ذلك بطبيعة الحكم الصادر وليس بالجهة القضائية التي أصدرته، ولذا يجوز تنفيذ الحكم بالتعويض ولو كان صادراً من محكمة جنائية في دعوى مدنية رفعت على سبيل التبع للدعوى الجنائية.

**ثانياً: الشرط الثاني:** أن يكون الحكم حائزاً لقوة الشيء المحكوم به وفقاً لقانون البلد الذي صدر فيه: أي أن يكون الحكم غير قابل للطعن فيه بطريق من طرق الطعن العادية، لأن الحكم القابل للطعن هو حكم غير مكتمل الحجية، ومن الأفضل ألا ينفذ في بلد آخر حتى ولو كان نافذاً معجلاً في البلد الذي صدر فيه، إذ قد يتعذر إعادة الحال إلى ما كان عليه إذا ما أُلغى هذا الحكم نتيجة الطعن فيه.

**ثالثاً: الشرط الثالث:** أن يكون الخصوم قد كلفوا بالحضور ومثلوا تمثيلاً صحيحاً: إذ ينبغي أن تكون الخصومة قد انقضت صحيحة وفقاً لقانون البلد الأجنبي، ولا تنعقد الخصومة إلا إذا أعلن المدعى عليه بها إعلاناً صحيحاً وفقاً للإجراءات التي رسمها قانون البلد الأجنبي

الذى صدر فيه الحكم(انظر: حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر فى ١١/١١/١٩٠٨ والمنشور فى دالوز ١٩١٤ - ١ - ١١٨ وحكم محكمة النقض المصرية الصادر فى ١٩٦٤/٧/٢ - مجموعة الأحكام السنة ١٥ ص ٩٠٢)، وينبغى أن يكون الخصوم قد مثلوا تمثيلا صحيحا فى الخصومة، فلا يكون بينهم قاصر مثلا لم يمثله من له الوصاية أو الولاية عليه، كما ينبغى أن تكون المحكمة الأجنبية قد احترمت حقوق الدفاع، بأن تكون قد مكنت كل خصم من إبداء ما يعن له من دفع، ومكنته من الاطلاع على ما يقدمه خصمه من أوراق ومستندات (أحمد أبو الوفا - بند ١٠٠ - ص ٢٢٧ وص ٢٢٨)، وغير ذلك من الإجراءات.

**رابعا: الشرط الرابع: ألا يكون الحكم أو الأمر متعارضا مع حكم أو امر سبق صدوره من المحاكم المصرية:** والحكمة من هذا الشرط تكمن فى أن الحكم المصرى أولى بالحجية، والنفاز من الحكم الأجنبى، متى كان الحكمان قد صدرا فى دعوى واحدة، أى متى اتحد الموضوع، والسبب فى كل من الدعويين، وكان الخصوم فى إحدهما هم نفس الخصوم فى الدعوى الأخرى، وهذا الشرط يعمل به بالنسبة للدعاوى التى يكون فيها الاختصاص مشتركا بين المحاكم المصرية، ومحاكم الدول الأجنبية أى التى يختص بها القضاء المصرى مع القضاء الأجنبى، أما الدعاوى التى تختص بها المحاكم المصرية وحدها فإنه لا يعتد بأى حكم أجنبى يصدر فيها، ولا ينفذ هذا الحكم الأجنبى حتى فى حالة عدم صدور حكم مصرى يتعارض معه، وذلك إعمالا للمادة ٢٩٨/١ مرافعات، إذ تنص هذه الفقرة على أنه لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق من «أن محاكم الجمهورية غير مختصة بالمنازعة التى صدر فيها الحكم أو الأمر وأن المحاكم الأجنبية التى أصدرته مختصة بها طبقا لقواعد الاختصاص القضائى الدولى المقررة فى قانونها....».

**خامسا: الشرط الخامس:** ألا يتضمن الحكم أو الأمر الأجنبي ما يخالف الآداب أو قواعد النظام العام في مصر: وعلة هذا الشرط هي أن واجبات القضاء المصرى حماية الآداب العامة، وقواعد النظام العام، ولذلك ينبغي أن يمتنع عن الأمر بتنفيذ حكم أو أمر أجنبى يتعارض مع الآداب العامة، والنظام العام في مصر، ولتحديد ما يعد من النظام العام، وما لا يعد منه فإنه يعتد فى ذلك بالقانون المصرى، ولا عبرة بالقانون الأجنبى الذى صدر الحكم طبقا له فى تحديد ما يعتبر من النظام العام، وما لا يعتبر كذلك، لأن النظام العام أمر نسبى يختلف باختلاف البلاد، بل إنه قد يختلف فى الدولة الواحدة من زمن إلى زمن آخر.

#### ١٩٣٦ - للمحكمة سلطة تقديرية فى إصدار الأمر بالتنفيذ:

وإذا توافرت الشروط السابقة فإن للمحكمة الابتدائية مطلق السلطة التقديرية فى منح أو عدم منح الأمر بتنفيذ الحكم والأمر الأجنبى فى مصر، ولكن لا تملك المحكمة الفصل فى موضوع النزاع بحكم آخر (أحمد أبو الوفا - بند ١٠١ ص ٢٣٢)، ويجوز لها أن تأمر بتنفيذ جزء من الحكم الأجنبى دون الجزء الآخر، كما يجوز إصدار أمر التنفيذ فى مواجهة بعض المحكوم عليهم دون البعض الآخر.

#### أحكام النقض:

١٩٣٧ - عدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر المنازعة لجواز الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبى المقصود به الاختصاص المانع أو الانفرادى اختصاصها فى حالة الاختصاص المشترك. شرطه. الفقرتان الأولى والرابعة من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات. إذ كان النص فى الفقرتين الأولى والرابعة من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات المصرى على أنه "ولا

يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يأتي: ١ - أن محاكم الجمهورية غير مختصة بالمنازعة التي صدر فيها الحكم أو الأمر، وأن المحاكم الأجنبية التي أصدرته مختصة بها طبقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في قانونها. ٢ - ٣.... - ٤.... - أن الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محاكم الجمهورية... يدل على أن المقصود بشرط عدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر المنازعة لجواز الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي هو الاختصاص المانع أو الاختصاص الانفرادي أي في الحالة التي يكون فيها الاختصاص بنظر النزاع قاصراً على المحاكم الوطنية. أما إذا كانت المحاكم الأجنبية مختصة بنظر النزاع طبقاً لقواعد الاختصاص الدولي المقررة في قانونها إلى جانب المحاكم الوطنية وهو ما يعرف بالاختصاص المشترك فلا يحول دون الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي مادام لا يتعارض مع حكم سبق صدوره من المحاكم الوطنية.

(نقض ١٩٩٠/١١/٢٨ - الطعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ قضائية).

١٩٣٨ - توجب أحكام التشريع المصري في خصوص تنفيذ الأحكام الأجنبية التحقق من صدور الحكم من هيئة قضائية مختصة وفقاً لقانون البلد الذي صدر فيه، وهو ما تنص عليه المادة ٤٩٣/١ من قانون المرافعات، والمادة ١/٢ من اتفاقية تنفيذ الأحكام المبرمة بين دول جامعة الدول العربية في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢.

(نقض ١٩٦٤/٧/٢ - الطعن رقم ٢٣٢ سنة ٢٩ ق - س ١٥ ص ٩٠٩).

١٩٣٩ - إذا قرر الحكم المطعون فيه أن كون محكمة بداية القدس داخلية في الأراضي التي ضمتها إليها المملكة الأردنية الهاشمية بعد غزو فلسطين لا يغير من أنها من محاكم فلسطين فإنه لا يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٩٦٤/٧/٢ - الطعن رقم ٢٣٢ سنة ٢٩ ق - س ١٥ ص ٩٠٩).

١٩٤٠ - مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المرافعات من أن تختص المحاكم المصرية بالدعوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو سكن فى مصر فى أحوال معينة حددتها، وأن الاختصاص ينعقد للمحاكم المصرية أصلاً ومن باب أولى فى الدعوى التى ترفع على الأجنبى الذى له موطن أو سكن فى مصر، وذلك بموجب ضابط إقليمي تقوم على مقتضاه ولاية القضاء المصرى بالنسبة للأجنبى.  
(نقض ١٩٦٤/٧/٢ - الطعن رقم ٢٣٢ سنة ٢٩ ق - س ١٥ ص ٩٠٩).

١٩٤١ - إذا كانت محكمة بداية القدس مختصة بنظر الدعوى طبقاً لقانونها، وكان اختصاصها يقوم أصلاً على أساس المحل الذى أبرم فيه العقد، وكان مشروطاً بتنفيذه فيه - وهما ضابطان للاختصاص مسلم بهما فى غالبية التشريعات ويقرهما قانون الدولة المراد تنفيذ الحكم فيها .. أى القانون المصرى - إذ نصت عليهما الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون المرافعات ضمن الحالات التى يقوم فيها الاختصاص للمحاكم المصرية بالنسبة للأجنبى، ولو لم يكن له موقف أو سكن فى مصر. وإذا كانت محكمة بداية القدس - وهى إحدى جهتى القضاء المنعقد لهما الاختصاص فى النزاع القائم بين الطرفين - قد رفعت إليها الدعوى فعلاً، وأصدرت فيها الحكم المطلوب تذييله بالصيغة التنفيذية، فإن دوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة وحاجة المعاملات الدولية. توجب اعتبار هذا الحكم قد صدر من محكمة فى حينه فى حدود اختصاصها.

(نقض ١٩٦٤/٧/٢ - الطعن رقم ٢٣٢ سنة ٢٩ ق - س ١٥ ص ٩٠٩).

١٩٤٢ - متى كان الحكم إذ قضى برفض طلب وضع الصيغة التنفيذية على الحكم الصادر من المحكمة العليا بالخرطوم قد أقام قضاءه على أن الإعلان فى الدعوى المطلوب إصدار الأمر بتنفيذ الحكم الصادر فيها قد تم



على خلاف أحكام وفاق سنة ١٩٠٢، فإنه لم يخالف القانون كما أنه لم يخالف ما نصت عليه المادتان ٤٩١، ٤٩٣ / ٢ مراقعات.  
(نقض ١٩٥٦/٣/٨، سنة ٧ ص ٢٧٤).

١٩٤٣ - عدم اختصاص المحاكم الإنجليزية بتطبيق المدعى عليه المتوطن في مصر من المدعية هو أمر يتعلق بالنظام العام فلا يصححه قبول المدعى عليه هذا الحكم، وعدم استثنائه في بلده ثم حضوره في دعوى النفقة أمام محكمة بلده دون أن يدفع بعدم اختصاصها وتنفيذه أحد أحكام النفقة من تلقاء نفسه معترفاً بحكم التطبيق.  
(نقض ١٩٥٤/١٢/١٦، سنة ٦ ص ٣٣٦).

١٩٤٤ - وجوب التحقق من إعلان الخصوم إعلاناً صحيحاً بالدعوى التي صدر فيها الحكم الأجنبي قبل تذييله بالصيغة التنفيذية. تمسك الطاعن ببطلان إعلانه، وإطراح الحكمة لهذا الدفاع دون التحقق من صحة إعلانه بالدعوى وفقاً للإجراءات التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم، وعدم تعارض هذه الإجراءات مع اعتبارات النظام العام في مصر. خطأ وقصور.  
(نقض ١٩٨٨/٦/٢٩، طعن رقم ٥٥٨ سنة ٥٥ قضائية).

١٩٤٥ - شرط إعلان الخصوم على الوجه الصحيح هو مما يجب التحقق من توافره في الحكم الأجنبي قبل أن يصدر الأمر بتنزيله بالصيغة التنفيذية. وذلك عملاً بما تقرره المادة ٤٩٣ / ٢ من قانون المرافعات واتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعة العربية بالمادة ٢ فقرة (ب) منها. وإن كانت القاعدة الواردة بالمادة ٢٢ من القانون المدني تنص على أنه يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تجرى مباشرتها فيه - وكان إعلان الخصوم بالدعوى مما يدخل في نطاق هذه الإجراءات - وقد أعلن الطاعنون إعلاناً صحيحاً وفق الإجراءات

التي رسمها قانون البلد الذي صدر فيه الحكم والتي لا تتعارض مع اعتبارات النظام العام في مصر، فإن النعى ببطلان إعلان الدعوى المطلوب تذييل حكمها بالصيغة التنفيذية يكون على غير أساس.  
(نقض ١٩٦٤/٧/٢ - الطعن رقم ٢٣٢ سنة ٢٩ ق - س ١٥ ص ٩٠٩).

١٩٤٦ - مفاد نص المادة ٢٩٢/١ من قانون المرافعات السابق أنه يشترط ضمن ما يشترط لتنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبي أن تكون المحكمة التي أصدرته مختصة بإصداره، وأن تحديد هذا الاختصاص يكون وفقا لقانون الدولة التي صدر فيها الحكم، وأن العبرة في ذلك بقواعد الاختصاص القضائي الدولي دون تدخل من جانب المحكمة المطلوب منها إصدار الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي في قواعد الاختصاص الداخلي للتحقق من أن المحكمة التي أصدرته كانت مختصة نوعيا أو محليا بالفصل في النزاع. وإذا كان شرط التحكيم الوارد بالعقد المبرم بين الطرفين لفرض المنازعات التي تثار بينهما بشأنه - بفرض قيامه - لا يتعلق بقواعد الاختصاص القضائي الدولي ولا يؤثر في تطبيقها باعتبار الحكم المطلوب تنفيذه صادرا من محكمة مختصة دوليا بنظره وفقا لقواعد الاختصاص الدولي في القانون السوداني فإن الحكم المطعون فيه الصادر بتنفيذ حكم محكمة الخرطوم العليا لا يكون قد خالف القانون.

(نقض ١٩٦٩/٥/٦ - الطعن رقم ٢٣١ سنة ٣٥ ق - س ٢٠ ص ٧١٧، ونقض ١٩٦٤/٧/٢، سنة ١٥ ص ٩٠٩، ونقض ١٩٦٣/٦/٢٦ س ١٤ ص ٩١٣).

١٩٤٧ - إذ كان النص في الفقرتين الأولى والرابعة من المادة ٢٩٨ من قانون المرافعات المصري على أنه «لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يأتي:

١ - أن محاكم الجمهورية غير مختصة بالمنازعة التي صدر فيها الحكم أو الأمر، وأن المحاكم الأجنبية التي أصدرته مختصة بها طبقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في قانونها.

٢ - ..... ٣ - ..... ٤ - أن الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محاكم الجمهورية..... يدل على أن المقصود بشرط عدم اختصاص المحاكم المصرية بنظر المنازعة لجواز الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي هو الاختصاص المانع أو الاختصاص الانفرادي أى في الحالة التي يكون فيها الاختصاص بنظر النزاع قاصراً على المحاكم الوطنية، أما إذا كانت المحاكم الأجنبية مختصة بنظر النزاع طبقاً لقواعد الاختصاص الدولي المقررة في قانونها إلى جانب المحاكم الوطنية، وهو ما يعرف بالاختصاص المشترك فلا يحول دون الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي مادام لا يتعارض مع حكم سبق صدوره من المحاكم الوطنية.  
(نقض ١١/٢٨/١٩٩٠، طعن رقم ١١٣٦ لسنة ٥٤ قضائية).

١٩٤٨ - انضمام مصر إلى اتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ بشأن أحكام المحكمين الأجنبية وتنفيذها. اعتبار الاتفاقية قانوناً واجب التطبيق، ولو تعارضت مع أحكام قانون المرافعات. خلو الاتفاقية من النص على عدم جواز الأمر بتنفيذ حكم المحكمين الأجنبي إلا بعد التحقق من عدم اختصاص المحاكم بنظر المنازعة التي صدر فيها. أثره. عدم إعمال الحكم نص المادة ١/٢٩٨ مرافعات . لا عيب.

(نقض ٣/٢٧/١٩٩٦، طعن رقم ٢٦٦٠ لسنة ٥٩ قضائية).

١٩٤٩ - الحكم الغيابي الصادر من إحدى الدول الموقعة على اتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول الجامعة العربية أو المنضمة إليها. إصدار الأمر بتنفيذه من المحكمة المطلوب إليها ذلك. شرطه. الاستيثاق من إعلان الحكم للمحكوم عليه إعلاناً صحيحاً، ومن صيرورته نهائياً واجب التنفيذ وفقاً لقانون البلد الذي صدر فيه. المادتان ٢، ٥ / ٣، ٢ من الاتفاقية.

تمسك الطاعن ببيان إعلانه بالحكمين الغائبين الصادرين ضده من دولة الإمارات العربية المتحدة، والمطلوب تذييلهما بالصيغة التنفيذية. دفاع جوهري. مواجهة الحكم هذا الدفاع بما لا يصلح رداً عليه. خطأ وقصور مطلق.  
(نقض ٢٠/٤/١٩٩٩، طعن رقم ١٤٤١ لسنة ٦٧ ق).

### (مادة ٢٩٩)

«تسرى أحكام المواد السابقة على أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي. ويجب أن يكون الحكم صادراً في مسألة يجوز التحكيم فيها طبقاً لقانون الجمهورية» (هذه المادة تقابل المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات السابق).

### المذكرة الإيضاحية:

«اشتراط القانون في المادة ٢٩٩ منه أن يكون حكم المحكمين الأجنبي المطلوب الأمر بتنفيذه صادراً في مسألة يجوز التحكيم فيها طبقاً لأحكام قانون الجمهورية، وهو شرط يستلزمه الفقه والقضاء الوطنيان بالرغم من عدم النص عليه في القانون القديم كما أن بعض التشريعات ذكرته صراحة».

### ١٩٥٠- تنفيذ حكم المحكم الأجنبي:

أوضح المشرع في المادة ٢٩٩ - محل التعليق - أن القواعد التي تطبق على تنفيذ الأحكام القضائية الأجنبية تسرى على أحكام المحكمين الأجنبية متى كان حكم المحكم صادراً في مادة يجوز فيها التحكيم وفقاً للقانون المصري، ويجب أن يكون حكم المحكمين الأجنبي قد استوفى الشكل

القانونى الذى يوجبه قانون البلد الأجنبى الذى صدر فيه الحكم، ولكن لا يلزم أن تكون محاكم الدولة التى صدر فيها حكم المحكمين مختصة بنظر النزاع، إذ إن التّحكيم يقوم على أساس احترام المشرع لإرادة المتعاقدين، وإنما يجب على الأقل ألا تكون المحاكم المصرية هى وحدها المختصة بنظر النزاع موضوع حكم المحكمين، وإلا فإن حكم المحكمين يكون قد مس ما تعلق بالنظام العام فى مصر (أحمد أبو الوفا - بند ١٠٢ - ص ٢٣٥).

### أحكام النقض:

١٩٥١ - أحكام المحكمين الصادرة فى بلد أجنبى. شرط تنفيذها. تقديم طالب التنفيذ الأصل الرسمى لها، ولاتفاق التحكيم أو صورة رسمية منهما مصحوبة بترجمة عربية مقبولة. تخلف ذلك. أثره. عدم القبول.

مخالفة حكم التحكيم الأجنبى للنظام العام فى مصر يوجب على القاضى المصرى رفض تنفيذه. الشق من الحكم الذى لا يخالف النظام العام. جواز الأمر بتنفيذه متى أمكن فصله عن الشق الآخر باعتبار أن ذلك تنفيذ جزئى للحكم. تطرق القاضى إلى بحث مدى سلامة أو صحة قضاء التحكيم. غير جائز.

(نقض ١٩٩٠/٥/٢١، طعن رقم ٨١٥ لسنة ٥٢ قضائية).

### (مادة ٣٠٠)

«السندات الرسمية المحررة فى بلد أجنبى يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة فى قانون ذلك البلد لتنفيذ السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة فى الجمهورية.

ويطلب الأمر بالتنفيذ بعريضة تقدم لقاضى التنفيذ الذى يراد التنفيذ فى دائرة اختصاصه.

ولا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق من توافر الشروط المطلوبة لرسمية السند، وقابليته للتنفيذ وفقاً لقانون البلد الذى تم فيه ومن خلوه مما يخالف النظام العام أو الآداب فى الجمهورية»  
(هذه المادة تقابل المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات السابق).

### التعليق:

١٩٥٢ - تنفيذ السندات الرسمية الأجنبية (المحررات الموثقة الأجنبية):

السندات الرسمية الصادرة فى بلد أجنبى (المحررات الموثقة الأجنبية) تكون قابلة للتنفيذ فى مصر بذات الشروط التى ينفذ بها المحرر الموثق المصرى فى هذا البلد، وذلك وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، فالمحررات الموثقة الأجنبية تعامل بالنسبة لتنفيذها فى مصر بنفس المعاملة التى تعامل بها المحررات الموثقة المصرية فى الدولة الأجنبية، فإذا كان قانون البلد الأجنبى يجيز تنفيذ المحررات الموثقة المصرية بغير مراجعة للحق الثابت فيها فإن المحرر الموثق الأجنبى يعامل فى مصر ذات المعاملة أى ينفذ بدون مراجعة للحق الثابت فيه والعكس صحيح أيضاً.

ولكن على خلاف الأحكام والأوامر الأجنبية، فإن الأمر بتنفيذ المحرر الموثق الأجنبى يطلب بعريضة تقدم لقاضى التنفيذ الذى يراد التنفيذ فى دائرته، ويجب على قاضى التنفيذ أن يتحقق من توافر الشروط المطلوبة لرسمية السند وقابليته للتنفيذ وفقاً لقانون البلد الذى تم فيه، ومن خلوه مما يخالف الآداب والنظام العام فى مصر، ويجوز لمن صدر عليه الأمر

أن يتظلم منه إلى القاضى الذى أصدره أو إلى المحكمة المختصة، أى المحكمة المختصة بنظر موضوع النزاع الذى صدر الأمر تمهيداً له أو بمناسبته، وذلك طبقاً للقواعد العامة فى التظلم من الأوامر على العرائض.

١٩٥٣ - صيغة أمر من قاضى التنفيذ بوضع الصيغة التنفيذية على سند رسمى أجنبى إعمالاً للمادة ٣٠٠ مرافعات - محل التعليق:

### أمر بوضع الصيغة التنفيذية

نحن قاضى التنفيذ بمحكمة ..  
بعد الاطلاع على السند ومواد القانون،  
نأمر بوضع الصيغة التنفيذية على هذا السند تحت مسئولية مقدمه  
وعلى قلم الكتاب استيفاء اللازم قانوناً.

تحريراً فى : ١٩ / /

القاضى

(إمضاء)

على الجهة التى يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها ذلك  
وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجراءاته ولو باستعمال القوة متى  
طلب إليها ذلك.

أمين سر محكمة ..

(إمضاء)

## أحكام النقض:

١٩٥٤ - المحررات الرسمية التي تقوم بتوثيقها الجهات القنصلية في مصر وفقا لقوانين الدول التي تتبعها تلك الجهات، تعتبر محررات رسمية أجنبية فيكون لها بهذه المثابة حجيتها في الإثبات، ولكنها لا تتمتع بالقوة التنفيذية إلا بعد شمولها بالأمر بالتنفيذ وفق المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات السابق.

(نقض «أحوال شخصية» في ١٩٧٤/١٢/٤، الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ ق - س ٢٥ ص ١٣٢٩).

## (مادة ٣٠١)

«العمل بالقواعد المنصوص عليها في المواد السابقة لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة أو التي تعقد بين الجمهورية وبين غيرها من الدول في هذا الشأن» (هذه المادة تقابل المادة ٤٩٧ من قانون المرافعات السابق).

## التعليق:

### ١٩٥٥ - معاهدات تنفيذ الأحكام تعلو على قواعد المرافعات:

رغم أن قانون المرافعات نظم كيفية تنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية في مصر في المواد ٢٩٦ - ٣٠٠ سالف الذكر، ولكن هذا التنظيم لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة أو التي تعقد بين جمهورية مصر، وبين غيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية، إذ لا يلتفت إلى أحكام قانون المرافعات إذا وجدت معاهدات بين جمهورية مصر وبين غيرها من الدول في شأن تنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية، وينبغي تطبيق أحكام هذه المعاهدات.



## ١٩٥٦- اتفاقية تنفيذ الأحكام بين دول مجلس جامعة الدول العربية:

وافق مجلس جامعة الدول العربية فى ١٤/٩/١٩٥٢، على اتفاقية فى شأن تنفيذ الأحكام، وتوقع عليها فى ١٠/١١/١٩٥٢، وقد أودعت وثائق التصديق عليها من مصر وسوريا والسعودية والعراق والأردن وانضمت إليها الكويت وليبيا، وتحفظت اليمن وقت عقد الاتفاقية بأنها ليس لديها وقتها محاكم غير المحاكم الشرعية فى كل قضية، كما تحفظت فى شأن الفقرة الثالثة ج من المادة الثانية بأنه لا يجوز تنفيذ الحكم إذا كان مخالفا لأصل من الأصول الإسلامية، وفى مصر صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ بتنفيذ هذه الاتفاقية وإعمالها، ونشر فى الوقائع المصرية فى ٢٣/١/١٩٥٤ - العدد ٦ مكررا، وتنص هذه الاتفاقية على الآتى:

### المادة الأولى

كل حكم نهائى مقرر لحقوق مدنية أو تجارية أو قاض بتعويض من المحاكم الجنائية الجرمية أو متعلق بالأحوال الشخصية صادر من هيئة قضائية فى إحدى دول الجامعة العربية يكون قابلا للتنفيذ فى سائر دول الجامعة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية.

### المادة الثانية

لا يجوز للسلطة القضائية المختصة فى الدول المطلوب إليها التنفيذ أن تبحث فى موضوع الدعوى، ولا يجوز لها أن ترفض تنفيذ الحكم إلا فى الأحوال الآتية:

(أ) إذا كانت الهيئة القضائية التي أصدرت الحكم غير مختصة بنظر الدعوى بسبب عدم ولايتها (عدم الاختصاص المطلق) أو بحسب قواعد الاختصاص الدولى.

(ب) إذا كان الخصوم لم يعلنوا على الوجه الصحيح.

(ج) إذا كان الحكم مخالفا للنظام العام أو الآداب العامة فى الدولة المطلوب إليها التنفيذ، وهى صاحبة السلطة فى تقدير كونه كذلك، وعدم تنفيذ ما يتعارض منه مع النظام العام أو الآداب العامة فيها أو إذا كان الحكم مناقضا لمبدأ معتبر كقاعدة عمومية دولية.

(د) إذا كان قد صدر حكم نهائى بين نفس الخصوم فى ذات الموضوع من إحدى محاكم الدولة المطلوب إليها التنفيذ أو أنه توجد لدى هذه المحاكم دعوى قيد النظر بين نفس الخصوم فى ذات الموضوع رفعت قبل إقامة الدعوى أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطلوب تنفيذه.

### المادة الثالثة

مع مراعاة ما ورد فى المادة الأولى من هذه الاتفاقية لا تملك السلطة المطلوب إليها تنفيذ حكم محكمين صادر فى إحدى دول الجامعة العربية إعادة فحص موضوع الدعوى الصادر فيها حكم المحكمين المطلوب تنفيذه، وإنما لها أن ترفض طلب تنفيذ حكم المحكمين المرفوع إليها فى الأحوال الآتية:

(أ) إذا كان قانون الدولة المطلوب إليها تنفيذ الحكم لا يجيز حل موضوع النزاع عن طريق التحكيم.

(ب) إذا كان حكم المحكمين غير صادر تنفيذا لشرط أو لعقد تحكيم صحيحين.

(ج) إذا كان المحكمون غير مختصين طبقاً لعقد أو شرط التحكيم أو طبقاً للقانون الذى صدر قرار المحكمين على مقتضاه.

(د) إذا كان الخصوم لم يعلنوا بالحضور على الوجه الصحيح.

(هـ) إذا كان فى حكم المحكمين ما يخالف النظام العام أو الآداب العامة فى الدولة المطلوب إليها التنفيذ، وهى صاحبة السلطة فى تقدير كونه كذلك، وعدم تنفيذ ما يتعارض منه مع النظام العام أو الآداب العامة فيها.

(و) إذا كان حكم المحكمين ليس نهائياً فى الدولة التى صدر فيها.

#### المادة الرابعة

لا تسرى هذه الاتفاقية بأى وجه من الوجوه على الأحكام التى تصدر ضد حكومة الدولة المطلوب إليها التنفيذ أو ضد أحد موظفيها عن أعمال قام بها بسبب الوظيفة فقط كما لا تسرى على الأحكام التى يتناهى تنفيذها مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعمول بها فى البلد المطلوب إليه التنفيذ.

#### المادة الخامسة

يجب أن ترفق بطلب التنفيذ المستندات الآتية:

١ - صورة رسمية طبق الأصل مصدق عليها من الجهات المختصة بالحكم المطلوب تنفيذه المذيل بالصيغة التنفيذية.

٢ - أصل إعلان الحكم المطلوب تنفيذه، أو شهادة رسمية دالة على أن الحكم تم إعلانه على الوجه الصحيح.

٣ - شهادة من الجهة المختصة دالة على أن الحكم المطلوب تنفيذه هو حكم نهائى واجب التنفيذ.

٤ - شهادة من الجهات المختصة دالة على أن الحكم المطلوب تنفيذه قد صدر من المحكمة المختصة أو أمام هيئة المحكمين على الوجه الصحيح إذا كان الحكم أو قرار المحكمين المطلوب تنفيذه قد صدر غيابيا.

### المادة السادسة

يكون للأحكام التى يقرر تنفيذها فى إحدى دول الجامعة نفس القوة التنفيذية التى لها فى محاكم الدولة طالبة التنفيذ.

### المادة السابعة

لا يجوز مطالبة رعايا الدولة طالبة التنفيذ فى بلد من بلاد الجامعة بتقديم رسم أو أمانة أو كفالة لا يلزم بها رعايا هذا البلد، كذلك لا يجوز حرمانهم مما يتمتع به هؤلاء من حق فى المساعدة القضائية أو الإعفاء من الرسوم القضائية.

### المادة الثامنة

تعين كل دولة السلطة القضائية المختصة التى ترفع إليها طلبات التنفيذ وإجراءاته وطرق الطعن فى الأمر أو القرار الصادر فى هذا الشأن وتبلغ ذلك إلى كل من الدول المتعاقدة الأخرى.

### المادة التاسعة

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقا لنظمها الدستورية فى أقرب وقت ممكن، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التى تعد محضرا بإيداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه إلى الدول المتعاقدة الأخرى.

### المادة العاشرة

يجوز لدول الجامعة غير الموقعة على هذه الاتفاقية أن تنضم إليها بإعلان يرسل منها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذى يبلغ انضمامها إلى الدول الموقعة.

### المادة الحادية عشرة

يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهر من إيداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها وتسرى فى شأن كل من الدول الأخرى بعد شهر من إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها.

### المادة الثانية عشرة

لكل دولة مرتبطة بهذه الاتفاقية أن تنسحب منها، وذلك بإعلان ترسله إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية. ويعتبر الانسحاب واقعا بعد مضى ستة أشهر من تاريخ إرسال الإعلان به على أن تبقى أحكام هذه الاتفاقية سارية على الأحكام التى طلب تنفيذها قبل نهاية المدة المذكورة.

وتأييدا لما تقدم فقد وقع المندوبون المفوضون المبينة أسماؤهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وبأسمائهم.

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بالقاهرة فى يوم الإثنين الثانى والعشرين من شهر صفر ١٣٧٢ هـ الموافق العاشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢ من أصل واحد يحفظ بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتسلم صورة مطابقة للأصل لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية أو المنضمة إليها.

### أحكام النقص،

١٩٥٧- إذ انضمت مصر والسعودية إلى اتفاقية تنفيذ الأحكام التى أصدرها مجلس جامعة الدول العربية، وتم التصديق عليها من الدولتين فإن أحكام هذه الاتفاقية هى الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى.  
(نقص ٢٨/١/١٩٦٩، سنة ٢٠ ص ١٧٦).

١٩٥٨ - لما كان الوفاق المعقود بين حكومتى مصر والسودان قد صدق عليه فى ١٧ مايو ١٩٥٢، ونشر بالوقائع الرسمية كما نشر بمجموعة القوانين والقرارات المصرية فإنه يكون قانونا من قوانين الدولة، ولما كان هذا الوفاق هو معاهدة بين الدولتين فلا يجوز لإحدهما التحلل من أحكامه بعمل منفرد أخذا بأحكام القانون الدولى العام فى شأن المعاهدات، وعلى القاضى فى كل دولة من الدولتين عندما يطلب منه الحكم فى دعوى يكون المدعى عليه فيها مقيما فى بلاد الدولة الأخرى أن يتحقق من أن إعلانه قد تم وفق أحكام ذلك الوفاق من تلقاء نفسه - ولو خالفت أحكام القانون الداخلى سواء كان القانون الداخلى قد صدر قبل إبرام المعاهدة أو صدر بعد إبرامها - وإذن عدم مراعاة محاكم السودان

أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ فى إعلان الدعوى المطلوب من محاكم مصر إصدار الأمر بتنفيذ الحكم الصادر فيها من شأنه ألا يجعل لهذا الحكم قوة ملزمة أمام المحاكم المصرية لأنه يكون مبنيًا على إجراءات تخالف القانون الواجب التطبيق فى السودان فى هذه الحالة، وهو وفاق سنة ١٩٠٢، ومن ثم يكون حكمها باطلاً ولا تسرى عليه قاعدة التبادل المسلم بها فى فقه القانون الدولى الخاص.

(نقض ١٩٥٦/٣/٨ - الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٢ قضائية - والطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٢ قضائية).

١٩٥٩- وحيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بضرورة إثبات اختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم الأجنبى المطلوب تنفيذه اختصاصاً ولائياً أو بحسب قواعد الاختصاص الدولى، وأنه تم إعلانه على الوجه الصحيح، وأن الحكم نهائى واجب التنفيذ بمقتضى شهادة دالة على ذلك صادرة من سلطات البلد الأجنبى، إلا أن الحكم ذهب إلى أن الطاعن قد أعلن على الوجه الصحيح لأنه ثابت بالصورة التنفيذية للحكم المطلوب تنفيذه أنه تم إعلانه بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٤، وأن الحكم نهائى لأنه قضى فى الاستئناف المرفوع من الطاعن بعدم قبوله شكلاً لرفعه بعد الميعاد، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى سديد، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٠١ من قانون المرافعات، والتى اختتمت بها المشرع الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية تقتضى بأن العمل بالقواعد المنصوص عليها فى المواد السابقة لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة أو التى تعقد بين

الجمهورية وبين غيرها من الدول، وكانت جمهورية مصر، وقد وافقت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤، على اتفاقية تنفيذ الأحكام التى أصدرها مجلس جامعة الدول العربية ثم أودعت واثائق التصديق عليها لدى الامانة العامة للجامعة بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢٥، كما انضمت إليها دولة الكويت بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٠، فإن أحكام هذه الاتفاقية تكون هى الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى.

(نقض ١٨/٤/١٩٩٤، سنة ٤٥ الجزء الأول ص ٧٢٩).

١٩٦٠- النص فى المادة ٣٠١ من قانون المرافعات - والتي اختتم بها المشرع الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية - تقضى بأنه إذ وجدت معاهدة بين مصر وغيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية، فإنه يتعين إعمال أحكام هذه المعاهدات، وكانت مصر قد انضمت إلى اتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨، الخاصة بالاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٩، وصارت نافذة اعتباراً من ١٩٥٩/٦/٨، ومن ثم فإنها تكون قانوناً من قوانين الدولة واجبة التطبيق، ولو تعارضت مع أحكام قانون المرافعات. لما كان ذلك وكانت الاتفاقية المشار إليها لم تتضمن نصاً يقابل ما جرى به نص المادة ٢٩٨/أ من قانون المرافعات من أنه لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق من أن محاكم الجمهورية غير مختصة بالمنازعة التى صدر فيها الحكم أو الأمر فإنه لا على الحكم المطعون فيه عدم إعمال هذا النص.

(نقض ٢٧/٣/١٩٩٦، طعن رقم ٢٦٦٠ لسنة ٥٩ قضائية).

١٩٦١- النص فى المادة ٣٠١ من قانون المرافعات على أن العمل بالقواعد المنصوص عليها فى الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الأجنبية - لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة والتي تعقد بين



جمهورية مصر العربية وغيرها من الدول - مؤداه أن تكون المعاهدة بعد نفاذها هي القانون واجب التطبيق في هذا الصدد، ولو تعارضت مع أحكام القانون المشار إليه.

إن نصت المادة الثانية من اتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة بين دول مجلس الجامعة العربية في ١٩٥٣/٦/٩، ووافقت عليها مصر بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤، ودولة الإمارات العربية المتحدة بالقانون الاتحادي رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٢ - على أنه لا يجوز للسلطة القضائية في الدولة المطلوب إليها التنفيذ أن ترفض تنفيذ الحكم إلا في الأحوال الآتية (أ) ..... (ب) إذا كان الخصوم لم يعلنوا على الوجه الصحيح ونصت المادة ٢/٥، ٢ منها على وجوب أن يرفق بطلب التنفيذ أصل إعلان الحكم المطلوب تنفيذه، أو شهادة دالة على أن الحكم تم إعلانه على الوجه الصحيح، وشهادة من الجهات المختصة دالة على أن الحكم نهائي واجب التنفيذ - فإن لازم ذلك أنه يتمتع على المحكمة المطلوب إليها إصدار أمر بتنفيذ حكم غيابي صادر من إحدى الدول التي وقعت على تلك المعاهدة أو انضمت إليها أن تصدر هذا الأمر إلا بعد الاستيثاق من أنه أعلن للمحكوم عليه إعلانا صحيحا، وأصبح نهائيا واجب التنفيذ وفقا لقانون البلد الذي صدر فيه هذا الحكم.

إن كان الثابت في الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان إعلانه بالحكمين الغيابيين الصادرين ضده (من دولة الإمارات المتحدة) المطلوب تذييلهما بالصيغة التنفيذية، وتساند في ذلك إلى أن البنك المطعون ضده كان على علم بموطنه في مصر بدلالة أنه أعلنه بصحيفة الدعوى ..... لسنة ..... مدنى كلى الجيزة، التى سبق أن أقامها ضده بالطلبات ذاتها، وقضى باعتبارها كان لم تكن على موطنه الكائن ..... وذلك قبل إعلانه بطريق النشر بالحكم الغيابي الصادر في

الاستئناف رقم ..... لسنة .... مءنى أبوظبى وإلى أن البنك المذكور لم يقم بأية تحريرات للتقصى عن محل إقامته قبل إعلائه نشرًا بالحكم الصادر فى الدعوى.... لسنة... مءنى أبوظبى، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه فى معرض رءه على هذا الدفاع الجوهرى اجتزأ القول بأن الحكمين المطلوب تءبيلهما بالصيفة التءفيذية قد أعلنًا للمستأنف ضءه بالحضور، وبصدورها بطريق النشر الذى حددته المحكمة كطريق للإعلان، ومن ثم يكون هذا الإعلان قد تم على الوجه الصحيح طبقًا لقانون دولة الإمارات، وهو ما لا يصلح رءًا على ذلك الدفاع الذى من شأنه - إذا صح - تغيير وجه الرأى فى الدعوى، فإنه فضلًا عن خطئه فى تطبيق القانون يكون مشوبًا بقصور يبطله ويوجب نقضه. لا يغير من ذلك اعتصام البنك الطاعن بشهادتين رسميتين صادرتين من محاكم أبوظبى جاء بهما أن الحكمين المشار إليهما قد أعلنًا بطريق النشر فى جريدة الاتحاد إذ المعتمد فى هذا الشأن ليس مجرد الإعلان بالحكم، وإنما صحة هذا الإعلان طواعية لحكم المادة ٢/٥ من الاتفاقية سالفة الذكر - (اتفاقية تءفيذ الأحكام بين دول الجامعة العربية).

(نقض ١٩٩٩/٤/٢٠ - طعن رقم ١٤٤١ لسنة ٦٧ قضائية).

## الفهرست

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٥		- مقدمة
٧		- الفصل الثالث : التماس إعادة النظر
٧	٢٤١	- مادة ٢٤١ مرافعات
٨		- التعريف بالتماس إعادة النظر وماهيته
١٠		- الأحكام الجائز الطعن فيها بالتماس إعادة النظر
١٧		- الأحكام غير الجائز الطعن فيها بالالتماس
١٧		- قاعدة عدم جواز الالتماس بعد الالتماس
١٩		- لايجوز الالتماس الفرعى
٢٠		- الخصوم فى الالتماس : شروط الملتمس وشروط الملتس ضده :
٢١		- أسباب الطعن بالالتماس :
٢٣		- السبب الأول للطعن بالالتماس : الغش الصادر من الخصم المؤثر فى الحكم
٢٣		- شروط الطعن بالالتماس لحدوث غش من الخصم :
٢٣		أ - الشرط الأول : أن يحدث غش والمقصود بالغش -
٢٧		ب - الشرط الثانى : أن يصدر الغش من الخصم المحكوم له أو من ممثله -
٢٩		ج - الشرط الثالث : أن يحصل الغش فى مواجهة المحكوم عليه -
٢٩		د - الشرط الرابع : يجب أن يكون الغش خافيا على الملتس حتى صدور الحكم المطعون فيه -
٣٠		هـ - الشرط الخامس : أن يكون الغش قد أثر فى حكم المحكمة -
٣٢		- السبب الثانى للطعن بالالتماس : تأسيس الحكم على ورقة مزورة

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٣٢		- شروط الطعن بالالتماس لتأسيس الحكم على ورقة مزورة
٣٣		أ - الشرط الاول : أن يكون الحكم قد بنى على الورقة المزورة
٣٤		ب - الشرط الثانى : أن يثبت تزوير الورقة بإحدى وسيلتين : إقرار مرتكب التزوير أو المتمسك بالورقة أو بحكم من القضاء بتزويرها
٣٥		ج - أن يثبت تزوير الورقة بإحدى الوسيلتين بعد صدور الحكم المراد الطعن فيه وقبل رفع الالتماس
٣٦		- السبب الثالث للطعن بالالتماس : بناء الحكم على شهادة مزورة
٣٦		- شروط الطعن بالالتماس لبناء الحكم على شهادة مزورة
٣٧		- السبب الرابع للالتماس : حصول الملتمس بعد صدور الحكم على أوراق قاطعة فى الدعوى كان خصمه قد حال دون تقييمها
٣٨		- شروط الطعن بالالتماس للسبب الرابع
٤٠		- السبب الخامس للالتماس : إذا قضى الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه
٤٤		- السبب السادس للالتماس : إذا كان منطوق الحكم مناقضا بعضه لبعض
٤٦		- السبب السابع للالتماس : إذا صدر الحكم على شخص طبيعى أو اعتبارى لم يكن ممثلا تمثيلا صحيحا فى الدعوى وذلك فيما عدا حالة النيابة الاتفاقية
٤٩		- السبب الثامن للالتماس : إذا كان الحكم حجة على شخص دون أن يكون قد أدخل أو تدخل فى الخصومة

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٥٠		- شروط الطعن بالالتماس للسبب الثامن
٥٢		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٤١ مرافعات
٦٨	٢٤٢	- مادة ٢٤٢ مرافعات
٦٩		- ميعاد الطعن بالتماس إعادة النظر
٧٢		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٤٢ مرافعات
٧٣	٢٤٣	- مادة ٢٤٣ مرافعات
		- تعديل المادة ٢٤٣ مرافعات بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢
٧٤		- والقانون ١٨ لسنة ١٩٩٩
٧٤		- المحكمة المختصة بالتماس إعادة النظر
٧٥		- رفع الالتماس وبيانات صحيفته
٧٧		- تشكيل المحكمة التي تنظر الالتماس
		- جواز رفع الالتماس المقابل ولا يجوز رفع التماس
٧٨		- فرعى
٧٩		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٤٣ مرافعات
٧٩	٢٤٤	- مادة ٢٤٤ مرافعات
٨٠		- وقف تنفيذ الأحكام الانتهازية أمام محكمة الالتماس
٨٠		- مجرد رفع الالتماس لا يرتب وقف التنفيذ
٨١		- شروط قبول طلب وقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس :
٨١		- الشرط الأول : أن يطلب الطاعن وقف التنفيذ تبعا للطعن
٨٢		- الشرط الثاني : يجب تقديم الطلب قبل تمام التنفيذ
٨٣		- شروط الحكم بوقف التنفيذ من محكمة الالتماس :
		- الشرط الأول : أن يكون من المحتمل وقوع ضرر
٨٣		- جسيم يتعذر تداركه من التنفيذ
٨٣		- الشرط الثاني : ترجيح إلغاء الحكم
٨٣		- النظام الإجرائي لوقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٨٤		- الحكم فى طلب وقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس
٨٤		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٤٤ مرافعات
٨٥	٢٤٥	- مادة ٢٤٥ مرافعات
٨٥		- الفصل فى الطعن بالالتماس
٨٥		- مرحلتان تمر بهما خصومة الالتماس:
٨٥		- المرحلة الأولى : النظر فى جواز قبول الالتماس
٨٨		- المرحلة الثانية : الفصل فى الموضوع
٩٠		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٤٥ مرافعات
٩٥	٢٤٦	- مادة ٢٤٦ مرافعات
		- تفريم الملتمس فى حالة رفض الالتماس ومصادرة الكفالة
٩٦		- أحيانا والحكم عليه بالتعويضات إن كان لها وجه
٩٩		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٤٦ مرافعات
٩٩	٢٤٧	- مادة ٢٤٧ مرافعات
		- الطعن فى الحكم الصادر فى الالتماس وقاعدة أن
١٠٠		- الالتماس على الالتماس لا يجوز
١٠١		- نقدنا للمادة ٢٤٧ مرافعات وضرورة تبذل المشرع لتعديلها
١٠٢		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٤٧ مرافعات
١٠٩		- الفصل الرابع : النقض
١٠٩	٢٤٨	- مادة ٢٤٨ مرافعات
		- لمحة تاريخية عن محكمة النقض ونظام الطعن بالنقض فى
١١٠		- بلادنا
		- تعريف الطعن بالنقض وماهيته وطبيعته وتمييزه عن
١١٢		- الاستئناف وواجب الطاعن بالنقض
		- هدف محكمة النقض ودورها وانعكاس هدفها على عملها
١١٦		- وعدم اعتبارها درجة ثالثة لنظر موضوع الدعوى

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
١٢٠		- الخصوم فى الطعن بالنقض :
١٢٠		- شروط الطاعن بالنقض وشروط المطعون ضده
١٢٦		- الأحكام الجائز الطعن فيها بالنقض
١٣٦		- لا يجوز الطعن بالنقض الفرعى
١٣٧		- نطاق الطعن بالنقض
١٣٧		- ارتباط أوجه الطعن بهدف محكمة النقض ودورها
		- تحديد أوجه أى أسباب الطعن بالنقض على سبيل
		الحصر ورجوعها إلى أصل واحد هو مخالفة الحكم
١٣٩		للقانون بمعناه العام
		- السبب الأول للطعن بالنقض : إذا كان الحكم المطعون فيه
١٤١		مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله
		- شروط الطعن بالنقض استنادا إلى مخالفة القانون أو
١٤٥		الخطأ فى تطبيقه أو تأويله
١٤٧		- السبب الثانى للطعن بالنقض : وقوع بطلان فى الحكم
		- السبب الثالث : للطعن بالنقض : وقوع بطلان فى
١٤٨		الإجراءات أثر فى الحكم
		- السبب الرابع للطعن بالنقض: إذا كان الحكم انتهائيا
		وفصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين
١٥٠		الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى
١٥١		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٤٨ مرافعات
٢٠٩	٢٤٩	- مادة ٢٤٩ مرافعات
		- الطعن بالنقض فى الحكم الانتهائى لفصله فى نزاع
		على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى صدر
٢٠٩		بين الخصوم أنفسهم
٢١٠		- أربعة شروط للطعن بالنقض وفقا للمادة ٢٤٩ مرافعات:

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
		- الشرط الأول للطعن بالنقض وفقا للمادة ٢٤٩ مرافعات :
٣١٠		- أن يكون الحكم المطعون فيه قد صدر انتهائيا - الشرط الثانى للطعن بالنقض وفقا للمادة ٢٤٩ مرافعات :
٣١٥		- أن يكون الحكم السابق قد حاز قوة الامر المقضى - الشرط الثالث للطعن بالنقض وفقا للمادة ٢٤٩ مرافعات :
٣١٧		- أن يكون الحكمان قد صدرا فى نزاع واحد بين الخصوم أنفسهم أى أن يكون بين الدعويين وحدة فى الموضوع والسبب والخصوم - الشرط الرابع للطعن بالنقض وفقا للمادة ٢٤٩ مرافعات :
٣١٨		- أن يكون هناك تناقض بين الحكمين السابق واللاحق المطعون فيه.
٣١٩		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٤٩ مرافعات
٣٦٣	٢٥٠	- مادة ٢٥٠ مرافعات
٣٦٥		- طعن النائب العام بالنقض لمصلحة القانون
٣٦٧		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٥٠ مرافعات
٣٧٢	٢٥١	- مادة ٢٥١ مرافعات
٣٧٣		- وقف تنفيذ الاحكام الانتهازية أمام محكمة النقض
٣٧٣		- لا يترتب وقف التنفيذ على مجرد الطعن بالنقض
٣٧٤		- شروط قبول طلب وقف التنفيذ أمام محكمة النقض:
٣٧٤		- الشرط الأول : أن يطلب الطاعن وقف التنفيذ فى صحيفة الطعن بالنقض



الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٣٧٦		- الشرط الثاني : أن يقدم طلب وقف النفاذ قبل تمام التنفيذ
٣٧٨		- شروط حكم محكمة النقض بوقف التنفيذ : —
٣٧٨		- الشرط الأول : أن تتحقق الخشية من وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه من التنفيذ
٣٨٣		- الشرط الثاني : ترجيح إلغاء الحكم المطعون فيه
٣٨٤		- النظام الإجرائي لوقف التنفيذ أمام محكمة النقض
٣٨٤		- تقديم طلب الوقف فى ذات صحيفة الطعن وتقديم طلب تحديد جلسة لنظره
٣٨٥		- نظر طلب الوقف والحكم فيه وجواز أن يكون الحكم بالوقف جزئيا
٣٨٦		- الحكم بالوقف حكم وقضى
٣٨٧		- جواز الجمع بين الاستشكال وطلب وقف التنفيذ فى النقض
٣٨٩		- مدى جواز الاستشكال فى الحكم الصادر بالوقف
٣٩٠		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٥١ مرافعات
٣٩٦	٢٥٢	- مادة ٢٥٢ مرافعات
٣٩٦		- ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما باستثناء طعن النائب العام ليس له ميعاد
٤٠٠		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٥٢ مرافعات
٤١٣	٢٥٣	- مادة ٢٥٣ مرافعات
٤١٥		- رفع الطعن بالنقض بإيداع صحيفته قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ويجوز رفعه بتقرير فى قلم الكتاب متضمنا كافة بيانات صحيفة النقض
٤١٧		- وجوب توقيع صحيفة الطعن بالنقض من محام مقبول أمام محكمة النقض وأن يكون التوقيع مقروءا بالتوقيع غير المقروء يؤدى لبطان الطعن

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٤٢٣		- توقيع صحيفة الطعن بالنقض المرفوع من النيابة العامة من رئيس نيابة على الأقل
٤٢٤		- بيانات صحيفة الطعن بالنقض :
٤٢٤		- أولا : بيان أسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم
٤٢٥		- ثانيا : بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه
٤٢٦		- ثالثا : بيان أسباب الطعن
٤٣٠		- خمسة شروط لقبول سبب الطعن بالنقض : ألا يكون جديدا وألا يكون موضوعيا وأن يكون منتجا وألا يكون مجهلا وألا يكون مفتقرا إلى الدليل
٤٣٣		- رابعا : بيان طلبات الطاعن
٤٣٤		- جزاء إغفال بيان من بيانات صحيفة النقض الواردة في المادة ٢٥٣ ولا يعيب الطعن ألا تتضمن صحيفته أية بيانات أخرى غيرها
٤٣٦		- تحديد نطاق الطعن بالنقض
٤٣٦		- أربعة أمور تحدد نطاق خصومة الطعن بالنقض :
٤٣٦		أ - أولا : تحديد النطاق بالخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم المطعون فيه
٤٣٧		ب - ثانيا : تحديد النطاق بالحكم المطعون فيه وحده
٤٣٧		ج - ثالثا : تحديد النطاق بالأسباب التي بنى عليها الطعن حسبما وردت في صحيفة الطعن أو ما يضيفه الطاعن مما يتعلق بالنظام العام
٤٣٨		د - رابعا : تحديد النطاق بأطراف الطعن
٤٣٩		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٥٣ مرافعات
٥١٨	٢٥٤	- مادة ٢٥٤ مرافعات

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٥١٩		- تعديل المادة ٢٥٤ مرافعات بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢
٥٢٠		- إيداع الكفالة عند الطعن بالنقض
٥٢٣		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٥٤ مرافعات
٥٣٤	٢٥٥	- مادة ٢٥٥ مرافعات
		- تعديل المادة ٢٥٥ بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣
		- وتعديلها مرة أخرى بالقانون ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ الذي
٥٣٥		ألغى تعديل سنة ١٩٧٣
		- المرفقات والمستندات الواجب إيداعها مع صحيفة الطعن
٥٣٩		بالنقض
٥٣٩		- أولا : صور من صحيفة الطعن بالنقض
		- ثانيا : سند توكيل المحامي الموكل في الطعن والذي
٥٤٠		وقع على صحيفته
٥٤٤		- ثالثا : مذكرة شارحة لأسباب الطعن الواردة في الصحيفة
		- رابعا : المستندات التي تؤيد الطعن ما لم تكن مودعة
٥٤٥		ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه
٥٤٧		- جزاء عدم إيداع المرفقات والمستندات
٥٤٨		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٥٥ مرافعات
٥٦٨	٢٥٦	- مادة ٢٥٦ مرافعات
٥٦٨		- قيد الطعن بالنقض
٥٦٨		- إعلان الطعن بالنقض
٥٧٣		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٥٦ مرافعات
٥٧٦	٢٥٧	- مادة ٢٥٧ مرافعات
٥٧٦		- تعديل المادة ٢٥٧ بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢
٥٧٦		- تطبيقات للمادة ٢٥٧ مرافعات
٥٧٧	٢٥٨	- مادة ٢٥٨ مرافعات

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٥٧٨		- مذكرة المطعون ضده بالرد على أسباب الطعن وتعقيب الطاعن عليها
٥٨١		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٥٨ مرافعات
٥٨٣	٢٥٩	- مادة ٢٥٩ مرافعات
٥٨٤		- إدخال الغير أمام محكمة النقض
٥٨٤		- عدم جواز اختصاص الغير لأول مرة أمام محكمة النقض
		- جواز إدخال الغير فى خصومة النقض إذا كان خصما فى الاستئناف
٥٨٥		- يشترط لإدخال الغير أن يكون للمطعون ضده مصلحة فى إدخاله
٥٨٧		- بإعلان المطلوب إدخاله يصبح طرفا فى خصومة النقض
٥٨٨		- مدى جواز اختصاص الغير أمام محكمة النقض فى حالة تصديها للفصل فى الموضوع ومدى جوازه أمام محكمة الإحالة
٥٨٩		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٥٩ مرافعات
٥٩٤		- مادة ٢٦٠ مرافعات
٥٩٧	٢٦٠	- التدخل فى الطعن بالنقض
٥٩٧		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٦٠ مرافعات
٦٠٠		- مادة ٢٦١ مرافعات
٦٠٢	٢٦١	- إيداع المذكرات والمستندات من أصل وصور بقدر عدد الخصوم وموقعة من محامى نقض
٦٠٣		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٦١ مرافعات
٦٠٣		- مادة ٢٦٢ مرافعات
٦٠٥	٢٦٢	- لا يجوز لقم الكتاب قبول المذكرات والمستندات بعد الميعاد
٦٠٥		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٦٢ مرافعات
٦٠٦		

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٦٠٧	٢٦٣	- مادة ٢٦٣ مرافعات
		- تعديل المادة ٢٦٣ بالقانون ١٣ لسنة ١٩٧٣ والمذكرة الإيضاحية له والاستثناء الوارد على المادة ٢٦٣
٦٠٨		بالقانون ٦٥ لسنة ١٩٧٧
		- تحضير قضية الطعن وفحص الطعن : إيداع نيابة النقض مذكرة بأقوالها وعرض الطعن على محكمة النقض في غرفة المشورة
٦١٠		- ثلاث مراحل لإجراءات الخصومة أمام محكمة النقض :
٦١٠		- مرحلة تحضير القضية ومرحلة فحص الطعن ومرحلة نظر الطعن :
٦١١		- المرحلة الأولى : مرحلة تحضير القضية
٦١٢		- المرحلة الثانية : مرحلة فحص الطعن
٦١٢		- سلطة محكمة النقض في مرحلة فحص الطعن
		- ثلاث حالات لمحكمة النقض فيها أن تأمر في غرفة المشورة بعدم قبول الطعن
٦١٤		- شروط الحكم بعدم قبول الطعن في غرفة المشورة
٦١٥		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٦٣ مرافعات
٦١٨		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٦٣ مرافعات
٦٢٢	٢٦٤	- مادة ٢٦٤ مرافعات
٦٢٢		- المرحلة الثالثة : نظر الطعن بالنقض :
		- إخطار محامي الخصوم بتاريخ الجلسة وإدراج القضية في الجدول وتعليق الجدول في قلم الكتاب
٦٢٢		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٦٤ مرافعات
٦٢٤		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٦٤ مرافعات
٦٢٥	٢٦٥	- مادة ٢٦٥ مرافعات
		- نظر الطعن بالنقض بغير مرافعة بعد تلاوة المستشار المقرر تقريره
٦٢٥		

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
		- مدى جواز الادعاء أمام محكمة النقض بتزوير إحدى أوراق الدعوى أو الحكم المطعون فيه أو محضر الجلسة الأخيرة التى حجزت فيها الدعوى للحكم أو بتزوير المستندات التى تقدم من الخصوم لأول مرة أمام محكمة النقض
٦٢٦		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٦٥ مرافعات
٦٢٦	٢٦٦	- مادة ٢٦٦ مرافعات
٦٣١		- جواز المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض عند الضرورة وجزاء عدم إيداع الخصم مذكرة بدفاعه وعدم جواز إبداء أسباب شفهية جديدة
٦٣٢		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٦٦ مرافعات
٦٣٣	٢٦٧	- مادة ٢٦٧ مرافعات
٦٣٥		- جواز الترخيص استثناء بإيداع مذكرة تكميلية وحينئذ تؤجل محكمة النقض القضية لجلسة أخرى وتحدد مواعيد إيداع هذه المذكرات
٦٣٥		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٦٧ مرافعات
٦٣٦	٢٦٨	- مادة ٢٦٨ مرافعات
٦٣٦		- النقض الكلى للحكم المطعون فيه والنقض الجزئى له
٦٣٨		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٦٨ مرافعات
٦٤٠	٢٦٩	- مادة ٢٦٩ مرافعات
٦٤١		- نقض الحكم المطعون فيه لمخالفة قواعد الاختصاص
٦٤١		- نقض الحكم المطعون فيه دون إحالة القضية إلى المحكمة التى أصدرته
٦٤٧		- نقض الحكم وإحالة القضية إلى المحكمة التى تم نقض حكمها وتشكيل محكمة الإحالة وسلطتها
٦٤٧		

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
		- تصدى محكمة النقض للفصل في موضوع الدعوى
٦٥١		بإعمال المبدأ القانوني الصحيح حسبما ارتأته
٦٥٢		- مفهوم تصدى محكمة النقض للموضوع
٦٥٣		- حالتان لتصدى محكمة النقض للموضوع
		- الحالة الأولى : تصدى محكمة النقض لنظر الموضوع
٦٥٣		إذا كان صالحا للفصل فيه :
٦٥٣		- شرطان لتصدى محكمة النقض للموضوع في هذه الحالة :-
٦٥٣		أ - الشرط الأول : أن تنتقض المحكمة الحكم المطعون فيه
٦٥٤		ب - الشرط الثاني : صلاحية الموضوع للفصل فيه
		- الحالة الثانية : تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع إذا كان الطعن للمرة الثانية
٦٥٥		- كيفية التصدى وآثاره
٦٥٧		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٦٩ مرافعات
٦٦١		- مادة ٢٧٠ مرافعات
٧٠٠	٢٧٠	- الحكم بالمصاريف ومصادرة الكفالة والتعويض عن الطعن الكيدى
٧٠٠		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٧٠ مرافعات
٧٠١		- مادة ٢٧١ مرافعات
٧٠٥	٢٧١	- آثار نقض الحكم :
٧٠٦		- أولا : الأثر الأول : زوال الحكم المنقوض
٧٠٦		- حالة تعدد الخصوم في الحكم المنقوض :-
٧٠٨		- الأصل أن لا يفيد الطعن إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع إليه
٧٠٨		- ثلاث حالات استثنائية من هذا الأصل يتم فيها نقض الحكم بالنسبة لجميع الخصوم
٧٠٨		

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٧١٠		- ثانيا : الأثر الثاني : إلغاء جميع الأعمال والأحكام اللاحقة على الحكم المطعون فيه أيا كانت الجهة التي أصدرتها متى كان هذا الحكم أساساً لها _____
٧١٢		- ثالثا : الأثر الثالث : أثر نقض الحكم في حالة النزاع غير القابل للتجزئة وفي حالة تكرار الطعن بالنقض _____
٧١٢		من خصم آخر في ذات الحكم _____
٧١٢		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٧١ مرافعات _____
٧٣٧	٢٧٢	- مادة ٢٧٢ مرافعات _____
		- عدم جواز الطعن في أحكام محكمة النقض باستثناء حالة وحيدة هي حالة عدم صلاحية أحد المستشارين وفقا للفقرة الثانية من المادة ١٤٧ مرافعات فعندئذ يتم سحب حكم النقض _____
٧٣٧		- الراجع في الفقه أنه يجوز رفع دعوى أصلية ببطلان حكم النقض إذا انعدم ركن من أركانه ولكن قضاء النقض مستقر على عدم جواز رفع هذه الدعوى _____
٧٣٩		- جواز طلب تفسير حكم النقض من محكمة النقض ذاتها إعمالا للمادة ١٩٢ مرافعات _____
٧٤١		- جواز الرجوع لمحكمة النقض بطلب الفصل فيما أغفلته من طلبات إعمالا للمادة ١٩٢ مرافعات وذلك بنفس الإجراءات المقررة للطعن بالنقض وفقا للمادة ٢٥٣ مرافعات وما بعدها _____
٧٤١		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٧٢ مرافعات _____
٧٤٢		- مادة ٢٧٣ مرافعات _____
٧٥١	٢٧٣	- سريان قواعد وإجراءات الجلسات والأحكام على قضايا الطعن أمام محكمة النقض _____
٧٥١		



الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٧٥٣		- عوارض الخصومة أمام محكمة النقض وانقضاءها بغير حكم
٧٥٣		- وقف الخصومة أمام محكمة النقض : جواز الوقف فقط في حالة رد أحد أو بعض مستشاري النقض —
٧٥٣		- انقطاع سير الخصومة أمام محكمة النقض : لا انقطاع لخصومة النقض متى تحقق سبب الانقطاع بعد انقضاء مواعيد تبادل المذكرات المنصوص عليها في المادة ٢٥٨ مرافعات
٧٥٤		- ترك الخصومة أمام محكمة النقض
٧٥٦		- عدم سقوط الخصومة أمام محكمة النقض باستثناء حالة نقض الحكم والإحالة إلى المحكمة التي أصدرته —
٧٥٦		- عدم جواز تقادم الخصومة أمام محكمة النقض —
٧٥٧		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٧٣ مرافعات
٧٦٩		- الكتاب الثاني : التنفيذ : الباب الأول : الفصل الأول :
٧٦٩	٢٧٤	قاضي التنفيذ
٧٧٠		- مادة ٢٧٤ مرافعات
٧٧١		- سلطة التنفيذ
٧٧٤		- نشأة نظام قاضي التنفيذ والأخذ به في التشريع المصري —
٧٧٥		- الصورة المثلى لنظام قاضي التنفيذ —
٧٧٦		- أهداف نظام قاضي التنفيذ —
٧٧٧		- تحديد قاضي التنفيذ —
٧٧٩		- قاضي التنفيذ قاض جزئي تتبع أمامه الإجراءات المقررة أمام المحكمة الجزئية —
٧٧٩	٢٧٥	- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٧٤ مرافعات
٧٧٩		- مادة ٢٧٥ مرافعات

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٧٨٠		- الاختصاص الوظيفى لقاضى التنفيذ
٧٨٣		- تعلق الاختصاص الوظيفى لقاضى التنفيذ بالنظام العام
٧٨٣		- الاختصاص النوعى لقاضى التنفيذ
٧٨٨		- تعلق الاختصاص النوعى لقاضى التنفيذ بالنظام العام
		- أثر خطأ المدعى فى وصف منازعته التنفيذية بأنها
٧٩٠		وقتية أو موضوعية
٧٩٢		- محكمة التنفيذ هى المحكمة ذات الاختصاص العام بالتنفيذ
٧٩٦		- استثناءات ترد على اختصاص قاضى التنفيذ
		- عدم اختصاص قاضى التنفيذ بنظر التظلم فى القرار
٧٩٧		الذى تصدره النيابة فى النزاع على الحياة
		- أهمية نوع المنازعة فى تحديد صفة قاضى التنفيذ عند
٧٩٧		الفصل فيها
		- اختصاص قاضى التنفيذ بمنازعات التنفيذ المتعلقة
٧٩٩		بالحجز الإدارى
		- المقصود باصطلاح «منازعات التنفيذ» التى تدرج فى
٧٩٩		اختصاص قاضى التنفيذ
٨٠٢		- الاختصاص القيمى لقاضى التنفيذ
٨٠٢		- الوقت الذى منه يبدأ اختصاص قاضى التنفيذ
٨٠٦		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٧٥ مرافعات
٨٢٥	٢٧٦	- مادة ٢٧٦ مرافعات
٨٢٦		- الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ
		- أولا : الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ عند التنفيذ
٨٢٧		على العقار
		- ثانيا : الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ عند الحجز
٨٢٧		على المنقول لدى المدين

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٨٣١		- ثالثاً : الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ فى حيز ما للمدين لدى الغير
٨٣٢		- المقصود باصطلاح «عند التنفيذ» الوارد فى المادة ٢٧٦
٨٣٢		- مرافعات
٨٣٣		- تحديد الاختصاص المحلى بالنظر لأول إجراء تنفيذى
٨٣٣		- الاختصاص المحلى فى حالة التنفيذ المباشر
٨٣٤		- مدى تعلق الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ بالنظام العام
٨٣٩	٢٧٧	- مادة ٢٧٧ مرافعات
٨٤١		- طبيعة القرارات التى يصدرها قاضى التنفيذ
٨٤٢		- طرق الطعن فى أحكام وقرارات قاضى التنفيذ
٨٤٩		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٧٧ مرافعات
٨٥٧	٢٧٨	- مادة ٢٧٨ مرافعات
٨٥٨		- قيام المحضر بالتنفيذ وعرضه ملف التنفيذ على القاضى وطبيعة أوامر وتوجيهات قاضى التنفيذ للمحضر
٨٦٠		- عيوب نظام قاضى التنفيذ فى التشريع المصرى ووسائل إصلاحها
٨٦٤	٢٧٩	- مادة ٢٧٩ مرافعات
٨٦٤		- التعريف بالمحضر ومركزه القانونى من حيث تبعيته للسلطة التنفيذية أو القضائية ومن حيث وكالاته عن طالب التنفيذ
٨٦٨		- واجبات المحضر
٨٧٣		- مسئولية المحضر
٨٧٦		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٧٩ مرافعات
٨٧٧		- الطرف الإيجابى فى التنفيذ (طالب التنفيذ) التعريف بطالب التنفيذ وأهمية تحديده

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٨٧٨		- الشرط الأول الواجب توافره فى طالب التنفيذ : الصفة
٨٨١		- الشرط الثانى الواجب توافره فى طالب التنفيذ : الأهلية
٨٨٣		- الشرط الثالث الواجب توافره فى طالب التنفيذ : المصلحة
٨٨٣		- أحكام نقض تتعلق بطالب التنفيذ ومسئوليته
٨٨٧		- الطرف السلبى فى التنفيذ (المنفذ ضده)
٨٨٨		- صفة المنفذ ضده
٨٨٨		- التنفيذ فى مواجهة الخلف العام
٨٩٢		- التنفيذ فى مواجهة الخلف الخاص
٨٩٢		- ضرورة وضوح صفة المنفذ ضده فى السند التنفيذى
٨٩٣		- أهلية المنفذ ضده
٨٩٣		- أهلية الوجوب الواجب توافرها فى المنفذ ضده
٨٩٥		- أهلية الأداء الواجب توافرها فى المنفذ ضده
٨٩٧		- التنفيذ ضد المدين المفلس
٨٩٩		- البطلان هو جزاء مخالفة قواعد الأهلية
٩٠٠		- أحكام نقض تتعلق بالمنفذ ضده
٩٠٣		- الفصل الثانى : السند التنفيذى وما يتصل به
٩٠٣	٢٨٠	- مادة ٢٨٠ مرافعات
٩٠٤		- سبب التنفيذ (الحق الموضوعى والسند التنفيذى)
٩٠٤		- المعنى الموضوعى والمعنى الشكلى لسبب التنفيذ
٩٠٥		- الحق الموضوعى الذى يجرى التنفيذ لاقتضائه
٩٠٥		- ضرورة توافر شروط ثلاثة فى الحق الموضوعى
		- وجوب توافر الشروط عند البدء فى التنفيذ وفى ذات السند التنفيذى
٩٠٦		
٩٠٧		- أولا : الشرط الأول : أن يكون الحق محقق الوجود
٩٠٨		- ثانيا : الشرط الثانى : أن يكون الحق معين المقدار

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٩٠٩		- ثالثا : الشرط الثالث : أن يكون الحق حال الأداء —
٩١٠		- وجوب توافر الشروط الثلاثة عند الحجز التنفيذي —
٩١١		- السند التنفيذي : فكرة السند التنفيذي وهدفها —
٩١٢		- حكمة السند التنفيذي —
		- ثلاث قواعد تتعلق بالسند التنفيذي : أنه لا تنفيذ بغير
		سند وأن السندات وردت في القانون على سبيل
٩١٣		الحصر وأن السند التنفيذي كاف لإجراء التنفيذ —
		- يجب توافر السند التنفيذي عند البدء في التنفيذ
٩١٤		الجبري —
		- شرطان يجب توافرها في السند التنفيذي : أن يكون
		منصوصا عليه في القانون وأن يكون مشتملا على
٩١٤		الصفة التنفيذية —
٩١٥		- أنواع السندات التنفيذية : الأحكام القضائية —
		- تعريف الحكم القضائي وأهميته كسند تنفيذي وكونه
٩١٥		أكثر السندات التنفيذية شيوعا في العمل —
٩١٥		- التفرقة بين نفاذ الحكم وتنفيذه —
٩١٦		- شرط تنفيذ الحكم القضائي جبرا أن يكون حكم إلزام —
٩١٧		- السندات التنفيذية الأخرى —
		- القوة التنفيذية للأوامر : أولا : القوة التنفيذية للأوامر
٩١٧		على العرائض —
٩١٩		- ثانيا : القوة التنفيذية لأوامر الأداء —
٩٢٠		- ثالثا : القوة التنفيذية لأوامر التقدير —
٩٢١		- القوة التنفيذية لأوامر تقدير الرسوم القضائية —
٩٢١		- القوة التنفيذية لأوامر تقدير مصاريف الدعوى —
٩٢٣		- القوة التنفيذية لأوامر تقدير أتعاب الخبراء —

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٩٢٥		- القوة التنفيذية لأوامر تقدير مصاريق الشهود
٩٢٦		- القوة التنفيذية لأوامر تقدير رسوم الشهر العقارى التكميلية
٩٢٧		- القوة التنفيذية للأوامر الصادرة من النيابة العامة فى منازعات الحياة
٩٢٧		- القوة التنفيذية لأحكام المحكمين
٩٢٧		- التعريف بالتحكيم وأنواعه وأهدافه
٩٢٨		- اعتبار الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم الإجبارى من السندات التنفيذية
٩٢٩		- اعتبار أحكام التحكيم الصادرة طبقا للقانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤ سندات تنفيذية وإجراءات تنفيذها ومدى جواز وقف تنفيذها
٩٢٩		- وجوب صدور أمر بتنفيذ حكم المحكم
٩٢٩		- وقف تنفيذ حكم المحكم
٩٣٠		- القوة التنفيذية للمحركات الموثقة
٩٣١		- التفرقة بين المحركات الموثقة والمحركات الرسمية
٩٣١		- التفرقة بين المحركات الموثقة والمحركات العرفية
٩٣٢		- التفرقة بين المحركات الموثقة والمحركات المسجلة
٩٣٢		- شروط اعتبار المحرك الموثق سندا تنفيذيا
٩٣٢		- أساس إضفاء القوة التنفيذية على المحركات الموثقة
٩٣٥		- محاضر الصلح والأوراق الأخرى المعتبرة سندات تنفيذية
٩٣٥		- أولا : محاضر الصلح التى تصدق عليها المحاكم أو مجالس الصلح
٩٣٧		- ثانيا : محضر بيع المنقولات للحجوزة

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٩٣٧		- ثالثا : محضر التسوية الودية لتوزيع حصيلة التنفيذ
٩٣٨		- رابعا : المحضر المثبت لتعهد الكفيل
		- قرار لجنة التصالح على رسوم الشهر العقاري
		- التكميلية المشكلة طبقا لنص المادة ٣٤ مكرر والمضافة
٩٣٨		- بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١
		- الأحكام الصادرة في بلد أجنبي والسندات الرسمية
٩٣٨		- المحررة في دولة أجنبية
٩٣٩		- الصورة التنفيذية
		- ماهية الصورة التنفيذية وحكمتها : الصورة التنفيذية
٩٣٩		- هي أصل السند التنفيذي مزيلا بالصيغة التنفيذية
٩٤٠		- الصورة التنفيذية شرط ضروري للتنفيذ
		- التفرقة بين الصورة التنفيذية ومسودة الحكم ونسخة
٩٤١		- الحكم الأصلية والصورة البسيطة
٩٤٢		- حكمة الصورة التنفيذية
٩٤٢		- القواعد المنظمة لتسليم الصورة التنفيذية
٩٤٣		- أولا : قواعد تسليم الصورة التنفيذية للأحكام القضائية
		- ثانيا : قواعد تسليم الصورة التنفيذية للعقود الرسمية
٩٤٧		- وغيرها من المحررات الموثقة
		- الأحوال الاستثنائية التي يجوز فيها التنفيذ بغير
٩٥٠		- صورة تنفيذية
٩٥١		- تقدير نظام الصيغة التنفيذية
٩٥٦		- أحكام نقض تتعلق بالمادة ٢٨٠ مرافعات
٩٥٦		- أحكام نقض تتعلق بالسند التنفيذي
		- أحكام نقض تتعلق بوضع الصيغة التنفيذية وتسليم
٩٦٨		- الصورة التنفيذية

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
٩٧١		- أحكام نقض تتعلق بالصورة التنفيذية الثانية
٩٧٤	٢٨١	- مادة ٢٨١ مرافعات
٩٧٤		- مقدمات التنفيذ
٩٧٤		- التعريف بمقدمات التنفيذ وتحديدھا
٩٧٧		- أولا : إعلان السند التنفيذي والتكليف بالوقاء
٩٨٤		- ثانيا : انقضاء المدة المحددة قبل البدء فى التنفيذ
٩٨٦		- ثالثا : طلب الدائن التنفيذ
		- الحالات الاستثنائية التى يجوز فيها التنفيذ بدون
٩٨٨		- مقدمات
		- حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية
		الاستثناء الذى أورده المشرع بشأن تنفيذ الحكم
		المستعجل بطرد المستأجر من العين المؤجرة وكان
		مقتضاه أن يتم التنفيذ فى مواجهة المستأجر وأن تعلن
٩٩٠		الصورة التنفيذية لشخصه
		- أحكام نقض تتعلق بالمادة ٢٨١ مرافعات وتتعلق
٩٩٥		بمقدمات التنفيذ
١٠٠٢	٢٨٢	- مادة ٢٨٢ مرافعات
١٠٠٣	٢٨٣	- مادة ٢٨٣ مرافعات
		- الحلول محل الدائن فى الحق الموضوعى يترتب عليه
١٠٠٣		الحلول محله فى التنفيذ
١٠٠٥		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٨٣ مرافعات
١٠٠٧	٢٨٤	- مادة ٢٨٤ مرافعات
		- التنفيذ فى مواجهة الورثة وفى مواجهة من يقوم مقام
١٠٠٨		فاقد الأهلية أو من زالت صفته
١٠١١		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٨٤ مرافعات



الصفحة	رقم المادة	الموضوع
١٠١٢	٢٨٥	- مادة ٢٨٥ مرافعات
١٠١٢		- دور الغير فى التنفيذ : المقصود بالغير فى مجال التنفيذ
١٠١٤		- شروط التنفيذ فى مواجهة الغير
١٠١٥		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٨٥ مرافعات
١٠١٦	٢٨٦	- مادة ٢٨٦ مرافعات
١٠١٧		- استثناءان من القواعد العامة فى التنفيذ : تنفيذ الحكم بموجب مسودته وبغير إعلانه
١٠١٧		- الاستثناء الأول : التنفيذ بغير صورة تنفيذية
١٠٢٠		- الاستثناء الثانى : التنفيذ بدون مقدمات
١٠٢٢		- الفصل الثالث : النفاذ المعجل
١٠٢٢	٢٨٧	- مادة ٢٨٧ مرافعات
١٠٢٣		- القاعدة العامة فى تنفيذ الأحكام والاستثناءات منها
١٠٢٤		- التعريف بالنفاذ المعجل للأحكام غير النهائية ومبرراته وأنواعه
١٠٢٨		- مسؤولية المحكوم له عن تنفيذ الحكم الابتدائى تنفيذاً معجلاً
١٠٣٢		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٨٧ مرافعات
١٠٤١	٢٨٨	- مادة ٢٨٨ مرافعات
١٠٤١		- حالات النفاذ المعجل بقوة القانون وحكم الكفالة فيها
١٠٤١		- الحالة الأولى : الأحكام الصادرة فى المواد المستعجلة
١٠٤٤		- الحالة الثانية : الأوامر على العرائض
١٠٤٦	٢٨٩	- مادة ٢٨٩ مرافعات
١٠٤٦		- الحالة الثالثة من حالات النفاذ المعجل بقوة القانون : الأحكام الصادرة فى المواد التجارية

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
		- الحالة الرابعة من حالات النفاذ المعجل بقوة القانون :
١٠٥٣		الأحكام والقرارات الصادرة بتسليم الصغير أو رؤيته
		أو بالنفقات أو الأجور أو المصروفات وما في حكمها
١٠٥٣		إعمالا للقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠
١٠٥٣		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٨٩ مراقعات
١٠٥٣	٢٩٠	- مادة ٢٩٠ مراقعات
١٠٥٤		- حالات النفاذ المعجل القضائي وحكم الكفالة فيها
١٠٥٦		- مبررات النفاذ المعجل القضائي
١٠٥٦		- أولا : الحالات التي ترجع إلى حاجة الاستعجال في التنفيذ :
		- الحالة الأولى : الأحكام الصادرة بأداء النفقات وذلك
		قبل العمل بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ أما
		الصادرة بعد العمل به فهي نافذة بقوة القانون بلا
١٠٥٦		كفالة
١٠٥٧		- الحالة الثانية : الأحكام الصادرة بأداء الأجور والمرتبات
		- الحالة الثالثة : إذا كان يترتب على تأخير التنفيذ ضرر
١٠٥٨		جسيم بمصلحة المحكوم له
١٠٦٠		- الحالة الرابعة : الأحكام الصادرة في الدعاوى العمالية
		- ثانيا : الحالات التي ترجع إلى قوة سند الحق : الحالة
		الأولى : إذا كان الحكم صادرا لمصلحة طالب التنفيذ
١٠٦٠		في منازعة متعلقة به
		- الحالة الثانية : إذا كان الحكم قد صدر تنفيذا لحكم
١٠٦٢		سابق
١٠٦٣		- الحالة الثالثة : إذا كان الحكم مبنيا على سند رسمي
		- الحالة الرابعة : إذا كان المحكوم عليه قد أقر بنشأة
١٠٦٦		الالتزام

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
١٠٦٧		- الحالة الخامسة : إذا كان الحكم مبنيا على سند عرقى لم يجده المحكوم عليه
١٠٦٨		- سريان قواعد النفاذ المعجل على أوامر الأداء
١٠٦٩		- عدم امتداد النفاذ المعجل إلى المصاريف
١٠٦٩		- الكفالة جوازية في حالات النفاذ المعجل القضائي
١٠٧٠		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٩٠ مرافعات
١٠٧٠	٢٩١	- مادة ٢٩١ مرافعات
١٠٧١		- التظلم من وصف الحكم «الاستئناف الوصفى»
١٠٧١		- تعريف الاستئناف الوصفى وحالاته
١٠٧٢		- الاختصاص بالاستئناف الوصفى (التظلم من وصف الحكم)
١٠٧٣		- ميعاد الحضور في التظلم من الوصف
١٠٧٣		- ضرورة توافر شرط المصلحة في التظلم
١٠٧٤		- ميعاد التظلم من الوصف
١٠٧٥		- لا أثر لجرد رفع التظلم وإنما للحكم فيه
١٠٧٦		- جواز الجمع بين المادتين ٢٩١ و ٢٩٢ (الاستئناف الوصفى ووقف النفاذ المعجل)
١٠٧٦		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٩١ مرافعات
١٠٧٩	٢٩٢	- مادة ٢٩٢ مرافعات
١٠٨٠		- وقف النفاذ المعجل : المقصود بوقف النفاذ المعجل وحكمته
١٠٨١		- شروط قبول طلب وقف النفاذ المعجل
١٠٨١		- الشرط الأول : يجب أن يرفع طلب وقف التنفيذ تبعا للطعن في الحكم
١٠٨٤		- الشرط الثاني : يجب أن يقدم الطلب قبل تمام التنفيذ

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
١٠٨٥		- شروط الحكم بوقف النفاذ المعجل :
		- الشرط الاول : يجب أن يتضح للمحكمة أن تنفيذ
١٠٨٥		الحكم معجلاً يخشى منه وقوع ضرر جسيم
		- الشرط الثانى : أن تكون أسباب الطعن فى الحكم أو
١٠٨٥		الأمر يرجح معها إلغاؤه
١٠٨٨		- الحكم فى طلب وقف النفاذ
١٠٨٩		- ضمانات المحكوم له عند الوقف
١٠٨٩		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٩٢ مرافعات
١٠٩١	٢٩٣	- مادة ٢٩٣ مرافعات
		- الإجراءات المتعلقة بالكفالة فى النفاذ المعجل : المقصود
١٠٩١		بالكفالة وعلتها
١٠٩٢		- الكفالة وجوبية أو جوازية
١٠٩٢		- طرق تقديم الكفالة
١٠٩٤		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٩٣
١٠٩٥	٢٩٤	- مادة ٢٩٤ مرافعات
١٠٩٥		- إعلان المحكوم عليه بطريق الكفالة
١٠٩٦	٢٩٥	- مادة ٢٩٥ مرافعات
١٠٩٧		- دعوى المنازعة فى كفاية الكفالة
		- وقف التنفيذ العقارى المستند على حكم مشمول بالنفاذ
١٠٩٨		المعجل
		- مبحث مستقل خاص بوقف تنفيذ الأحكام النهائية
		أمام كل من محكمة النقض ومحكمة الاستئناف
		- أولاً : وقف تنفيذ الأحكام الانتهازية أمام محكمة
		النقض
١١٠٠		- مادة ٢٥١ مرافعات

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
١١٠٢		- لا يترتب وقف التنفيذ على مجرد الطعن بالنقض
١١٠٢		- شروط قبول طلب وقف التنفيذ أمام محكمة النقض
١١٠٢		- الشرط الأول : أن يطلب الطاعن وقف التنفيذ في صحيفة الطعن بالنقض
١١٠٥		- الشرط الثاني : أن يقدم طلب وقف النفاذ قبل تمام التنفيذ
١١٠٧		- شروط حكم محكمة النقض بوقف التنفيذ
١١٠٧		- الشرط الأول : أن تتحقق الخشية من وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه من التنفيذ
١١١٠		- الشرط الثاني : ترجيح إلغاء الحكم
١١١٣		- النظام الإجرائي لوقف التنفيذ أمام محكمة النقض
١١١٣		- تقديم طلب الوقف في ذات صحيفة الطعن وتقديم طلب بتحديد جلسة لنظره
١١١٤		- نظر طلب الوقف والحكم فيه وجواز أن يكون الحكم بالوقف جزئيا
١١١٥		- الحكم بالوقف حكم وقتي
١١١٦		- جواز الجمع بين الإشكال وطلب وقف التنفيذ في النقض
١١١٨		- مدى جواز الاستشكال في الحكم الصادر بوقف التنفيذ
١١١٩		- حالة رفع أكثر من طعن بالنقض في حكم واحد وتعدد طلبات وقف تنفيذ ذات الحكم
١١١٩		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٥١ مرافعات
١١٢٥		- ثانيا : وقف تنفيذ الأحكام الانتهائية أمام محكمة الالتماس
		- مادة ٢٤٤ مرافعات

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
١١٢٥		- مجرد رفع الالتماس لا يرتب وقف التنفيذ
١١٢٦		- شروط قبول طلب وقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس
١١٢٦		- الشرط الأول : أن يطلب الطاعن وقف التنفيذ تبعاً للمطعن
١١٢٧		- الشرط الثاني : يجب تقديم الطلب قبل تمام التنفيذ
١١٢٨		- شروط الحكم بوقف التنفيذ من محكمة الالتماس
١١٢٨		- الشرط الأول : أن يكون من المحتمل وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه من التنفيذ
١١٢٨		- الشرط الثاني : ترجيح إلغاء الحكم
١١٢٨		- النظام الإجرائي لوقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس
١١٢٩		- الحكم في طلب وقف التنفيذ أمام محكمة الالتماس
١١٣٠		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٤٤ مرافعات
١١٣١		- الفصل الرابع : تنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الرسمية الأجنبية
١١٣١	٢٩٦	- مادة ٢٩٦ مرافعات
١١٣١		- ضرورة الحد من مبدأ إقليمية القضاء
١١٣٢		- الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبي
١١٣٢		- مبدأ المعاملة بالمثل
١١٣٣		- التفرقة بين تنفيذ الحكم الأجنبي والاعتداد بحجيته
١١٣٣		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٩٦ مرافعات
١١٣٦	٢٩٧	- مادة ٢٩٧ مرافعات
١١٣٦		- اختصاص المحكمة الابتدائية بإصدار الأمر بالتنفيذ
١١٣٨	٢٩٨	- مادة ٢٩٨ مرافعات
١١٤٠		- شروط إصدار الأمر بتنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبي
١١٤٢		- للمحكمة سلطة تقديرية في إصدار الأمر بالتنفيذ

الصفحة	رقم المادة	الموضوع
١١٤٢		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٩٨ مرافعات
١١٤٨	٢٩٩	- مادة ٢٩٩ مرافعات
١١٤٨		- تنفيذ حكم المحكم الأجنبي
١١٤٩		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٢٩٩ مرافعات
١١٤٩	٣٠٠	- مادة ٣٠٠ مرافعات
١١٥٠		- تنفيذ السندات الرسمية الأجنبية (الحررات الموثقة الأجنبية) —
		- صيغة أمر من قاضى التنفيذ بوضع الصيغة التنفيذية
١١٥١		على سند رسمى أجنبى إعمالا للمادة ٣٠٠ مرافعات
١١٥٢		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٣٠٠ مرافعات
١١٥٢	٣٠١	- مادة ٣٠١ مرافعات
١١٥٢		- معاهدات تنفيذ الأحكام تعلو على قواعد المرافعات
		- اتفاقية تنفيذ الأحكام بين دول مجلس جامعة الدول
١١٥٣		العربية
١١٥٨		- أحكام النقض المتعلقة بالمادة ٣٠١ مرافعات
١١٦٣		- الفهرس

﴿ تم بحمد الله تعالى الجزء الخامس ﴾

﴿ ويليه الجزء السادس ﴾

مطابع روزاليوسف









Bibliotheca Alexandrina



0548670